أصول العلاقات السياسية الدولية

الدكتور

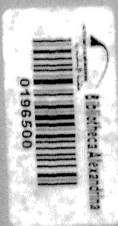
محمد عزيز شكري العمري

أستاذ العلاقات السياسية الدولية
ورئيس قسم معهد العلوم السياسية
بكلية الحقوق — جامعة القاهرة

١٩٥٧

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد بك فريد (عماد الدين سابقاً)

مطبعة العلوم ١٦٣ ش الجيش بمصر



أصول العلاقات السياسية الدولية

الدكتور

أحمد سويلم العمري

استاذ العلاقات السياسية الدولية
ورئيس قسم معهد العلوم السياسية
بكلية الحقوق — جامعة القاهرة

١٩٥٧

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة الأنجلو المصرية
١٦٥ شارع محمد بك فريد (عماد الدين سابقا)

مطبعة العلوم ١٦٢ شارع الخليج بمصر

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

إن مادة العلاقات السياسية الدولية فرع من علم السياسة، وشتى فروع علم السياسة مواد حديثة العهد فى الدراسات الجامعية ، وكانت دراسات العلاقات السياسية وتحليلاتها وبحث تطوراتها فى ضوء القانون الدولى وكذلك العكس حتى عهد قريب ضمن دائرة محدودة لفريق من كتاب السياسة ورجال الصحافة والقلم الذين انصرفوا إلى الكتابة فى علاقات الدول بعضها ببعض ، وطرقوا بحكم عملهم أبواب الدوائر الدبلوماسية والمؤتمرات الدولية ومكاتب رجال السياسة والحكم . كما عرض بعض المفكرين للأسرة الدولية ولعلاقات أعضائها وتوثيق صلاتهم أو توتر تلك العلاقات واشتداد الأزمات وقيام المنازعات وما يجب عمله فى هذا الصدد لصالح السلام العالمى فى سياق دراساتهم للمجتمعات البشرية وسائر فروع علم الاجتماع التى تتصل بالجماعات .

وأدى إلى توجيه الاذهان نحو دراسة منتظمة على أسس علمية والعمل على علاج مشكلاتها علاجاً سليماً بعيداً عن الهوى تشابك المصالح منذ أواخر القرن الماضى واتساع نطاق علاقات الدول بعضها ببعض مع اشتداد تنافسها وتسابقها فى سبيل التسلط وتعاقب الأزمات واستفحالها وقيام حروب طاحنة وثورات أشد فتكا من الحروب واندلاع نيران حربين عالميتين ضروسين لايزال يقاسى العالم شرورهما وعجز الافراد عن تلافى الكوارث والأزمات دون معونة الدولة وحسن استعداد الدول العظمى ومساهمة

الهيئات الدولية المختلفة مع بروز شبح التدمير الشامل للمدنية نتيجة التوسع فى إنتاج الأسلحة الذرية وغيرها من الأسلحة الفتاكة .

ولم تعد الدراسات مجرد كتابات ذات اغراض تنبىء عن روح الكاتب وميوله بل تحولت إلى بحوث مصادرها ثقافات متنوعة تقوم على الاجتماع والاقتصاد والتاريخ والقانون وروح الجماعات وحياة الساسة والزعماء ،وتستند إلى مراجع ذات ألوان واتجاهات شتى كالمراسلات الدبلوماسية ومحاضر اجتماع المؤتمرات ومناقشات الوفود والأعمال التحضيرية للمعاهدات والاتفاقات والتشريعات والمعاهدات والاتفاقات الدولية والعرف والقانون الدولى ومذكرات الساسة وبحوث الفقهاء والمفكرين وتعليقات ذوى الرأى المتخصصين وشتى مقالات الدوريات واذاعات المسئولين والمعلقين وميزانيات الحكومات وخاصة ما يتناول التسلح والحرب الكلية والاقتصاد الموجه وبرامج الاكتفاء الذاتى وبحوث التطورات والجهود الاقتصادية والتبادل التجارى وغير ذلك من البيانات التى تدل على سير سفينة السياسة واتجاه الريح ومدى حسن التفاهم فى الأسرة الدولية .

وأصبح الاهتمام بالعلاقات الدولية هو اهتمام بحياة المرء لحقن دمائه ، فدراساتها تهدف فى النهاية إلى معرفة بيت الداء فى المنازعات المسلحة لتفاديها وتجنيب العالم ويلات الحروب وازهاق الملايين من أرواح البشر ، وهذا الاهتمام يتضح فى الأسرة وسائر أعضائها ، فأن رب الأسرة يهمه ان تسير الحياة سيراً مطرد النجاح يرفرف على ربوعها السلام الذى يكفل لها السعادة واستمرار نمو الجنس البشرى ورفاهته المادية والمعنوية ، ودراسة العلاقات الدولية هى المرشد إلى حالة الصحة والمرض فى الميدان الدولى .

وهذا الاهتمام يتضح فى دوائر الأعمال والمال فللعلاقات الدولية أثرها

القوى فى تبادل المنافع والتعاون بين الجماعات وفى التجارة الدولية،وان توتر العلاقات بين الدول ثم شبوب نيران الحرب بينها يؤديان إلى اضطراب الأسواق ونزول الأثمان أو ارتفاعها ارتفاعاً بالغاً واختفاء السلع والمعدن النفيس والتهافت على سحب الودائع وكف يد الائتمان عن تشجيع المشروعات وتدهور أسعار الأوراق المالية فى البورصات واختلال الميزان التجارى وتهديد الشعوب بالمجاعات وعجز ميزانيات الحكومات ونوء المدخرين بالديون العامة التى سرعان ماتهوى قيمتها بتدهور قيمة النقد ونوء الممولين بتحمل اعباء الضرائب المطردة الزيادة مما يعرقل نشاط المشروعات والادخار ، ويتطلب الأمر إذا أضيف الى ذلك استفحال خطر البطالة والتمادى فى الانفاق على التسلح مبادرة الجماعة الدولية بانتشال العالم الذى تردى فى حمأة التعصب السياسى والأحقاد والثأر والاطماع من وهدة الازمات والحروب والدمار إذا أريد للجنس البشرى السلامة والازدهار وللمدنية استمرار ايناع زهورها وقطف ثمراتها .

وهذا الاهتمام يتضح أيضاً فى أروقة المصالح والدواوين الحكومية فأداة الدولة تحتاج إلى رعاية خاصة إبان التوتر السياسى ، كما أن الاستعداد للطوارىء وضرورة الإسراع فى درئها حتى لا تؤخذ البلاد على غرة وغدراً فى حرب غير عادلة يتطلبان برنامجا خاصا يختلف وضعه عن حالة السلام وسهولة الحياة ودعتها فى عهد التفاهم التام بين الدول ، فالحرب اليوم حرب شاملة اساسها تعبئة كافة موارد الأمة لمواجهة العدوان فهى حرب الكل ضد الكل .

وهذا الاهتمام يتضح كذلك فى شتى الدوائر الثقافية والعلمية وبين الفنيين ، فالعلاقات السياسية الدولية وثيقة الصلة بمختلف نواحى النشاط

العلمى والفنى فى الدولة وحسن التفاهم بين الدول أو تنافرها وتدابرها لهما أثرهما فى معاملات الناس وفى التبادل الثقافى والتعاون العلمى وتدبير شئون الأسرة والفرد والدولة واعداد العدة للمستقبل وتوجيه البحوث العلمية وتجارب المعامل ، ولا غنى للشباب المثقف بوجه عام عن الإلمام باتجاهات السياسة الدولية ، وحبذا أن يدرس مبادئها لكى يمكنه تفهم نواحيها المختلفة كلما عرض له أمر جديد أو طرأ تحول فيها تبعاً لتطور الحياة السياسية ، هذه الحياة الدائمة الحركة والنشاط .

وتدرس فروع علم السياسة بما فى ذلك العلاقات السياسية الدولية فى جل الكليات والمعاهد النظرية فى كافة البلدان المتمدينة اليوم ، كما تتعدد معاهد التخصص التى تقصر جهودها على تدريس هذه العلوم بتوسع حسب ماجاء فى قرارات وتوصيات المؤتمرات الدولية للعلوم السياسية وشتى الجمعيات الأهلية لهذه العلوم وعلى رأسها الجمعية الدولية برعاية هيئة اليونسكو ، وتتلخص فروع علم السياسة أو العلوم السياسية كما يقول البعض وفق ما قرره المؤتمران الدوليان للعلوم السياسية وقد عقدا فى لهاى سنة ١٩٥٢ وفى استوكهلم سنة ١٩٥٥ فيما يأتى : النظريات السياسية وتتناول شتى الاراء الاكاديمية لاتجاهات السياسة وتاريخ الأفكار السياسية ، والنظم السياسية وتتناول الدساتير والحكومة المركزية والحكومة المحلية والنظم البلدية والإدارة العامة والوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة والنظم السياسية المقارنة ، والأحزاب والجماعات والرأى العام وتتناول الأحزاب السياسية والجماعات والطبقات والهيئات والجمعيات والاتحادات والنقابات ومساهمة المواطن فى النشاط الحكومى والادارى والرأى العام ، والعلاقات الدولية وتتناول السياسة الدولية والنظم والهيئات الدولية والقانون الدولى .

ويتطلب الإلمام بالمواد السالفة الذكر وخاصة العلاقات الدولية تدعيمها بدراسات تاريخية واجتماعية واقتصادية وجغرافية لها صلة بتطوراتها وبحوثها حتى يمكن هضمها ، وفى مقدمتها دراسة الاقتصاد الدولى والتاريخ الدبلوماسى والسياسى والدعاية السياسية وأثرها فى الجماعات والجغرافيا الإقتصادية والسياسية والتشريعات الاجتماعية وتاريخ الأفكار الاجتماعية والإقتصادية ونظم التجارة الدولية وتشريعاتها .

وقد نزلت كثير من الكليات النظرية مثال ذلك كليات الحقوق فى بلدان شتى عن آرائها الثابتة التى لا تتزعزع فى وجوب قصر مناهجها على العلوم القانونية التقليدية وأدمجت فى هذه البرامج فى السنوات الأخيرة شتى فروع علم السياسة ، وعنيت عناية خاصة بتدريس العلاقات الدولية كمادة تطبيقية للقانون الدولى ولتطور الحياة فى الجماعات البشرية ولعلاقاتها الاقتصادية ، وذلك تمشياً مع اتجاهات العالم الحديث وحتى يلم الطالب بأحداث اليوم وبسير السفينة السياسية .

وأصبحت مسابقات وامتحانات القبول فى الوظائف والأعمال الحكومية وخلافها تدمج ضمن المواد التى يسأل فيها الطلاب شتى فروع علم السياسة وفى طليعتها العلاقات الدولية ونظم الحكومات .

كما أن الاهتمام بتربية المواطن تربية ديموقراطية وهو ضمن مقاصد الأمم المتحدة حدا إلى العناية بتغذية عقله بشتى فروع علم السياسة حتى تتشبع نفسه بروح التعاون والتعايش السلمى ويرفرف التحاب والتآزر بجناحيه العريضين على المواطنين فى مختلف البلدان بلا اعتبار للفروق المذهبية والسياسية ، وهذه غاية اليونسكو إحدى منظمات الأمم المتحدة ، وهى تهتم بالتبادل الثقافى بين البلدان و بإنشاء الجمعيات الأهلية للعلوم السياسية مع إتباعها للجمعية الدولية للعلوم السياسية برعاية الهيئة المذكورة ، وهذه الجمعية تعقد

مؤتمرات دولية دورية تمثل فيها شتى الجمعيات الأهلية للعلوم السياسية والجامعات والمعاهد المتخصصة فى العلوم السياسية وكافة الهيئات العلمية المشتغلة بهذه المواد ، وتبحث فى هذه المؤتمرات حالة العلوم السياسية ومستقبلها ، كما يقوم المتخصصون الذين يشتركون فيها بدراسات شتى تتخذ أوضاعاً علمية بعيدة عن التحيز وفق جدول أعمال المؤتمر ، وفى طليعة المسائل التى توضع موضعها من الاعتبار البحوث الخاصة بالعلاقات الدولية .

وليس من الصعوبة بمكان التعرف على أهداف مادة العلاقات الدولية ، غير أنه زيادة فى الفائدة يحسن أن توضح أهدافها فيما يأتى :ـ

تبحث مادة العلاقات الدولية وتحلل شتى الصلات التى تربط البلدان والجماعات السياسية بعضها ببعض وتطوراتها وتحدد موقف كل من الأسرة الدولية وتبين أثر هذه الصلات فى الحياة السياسية من تفاهم وصفاء إلى تنافر وجفاء ، وما تتمخض عنه العلاقات والأحداث من رسم لمعاملات الدول سواء عن طريق الاتفاقات الدولية والمعاهدات أو عن طريق العرف الدولى ومبادىء الأخلاق ، كما تعالج هذه المادة الحديثة العهد كدراسة علمية منتظمة أمراض الأسرة الدولية وما يحوق بها من أخطار لتجنيب البشرية والمدنية العثار والدمار والاندثار نتيجة المبالغة فى التسلح وصناعة الأسلحة الفاتكة الماضية بما فى ذلك الأسلحة الذريه والهيدروجينيه ، وهى تعرض لآراء الكتاب والمفكرين الذين سالت أقلامهم على مدى العصور لحقن دماء البشريه واستتباب الأمن الدولى وإقامة صرح سلام عالمى . وهدف هذه المادة سيادة السلام وشخصها الجماعة السياسية ، بصفة مباشرة والفرد بصفة غير مباشرة كخلية من خلايا الجماعة السياسية وذلك دفاعاً عن حق هذا الفرد وحريته فى الحياة باعتباره منشىء الجماعة السياسية وباعث الحياة فيها ، فهى تدرس والحالة هذه صفات وتطورات وحاجات المجتمع البشرى السياسية

لتضميد جراح الفرد المادية والمعنوية ورفع مستواه عن طريق السلام .

وهكذا نرى أن العلاقات السياسية الدولية وسيرها بما يلائم توطيد السلام وتوثيق عرى التعاون بين مختلف الشعوب فى مقدمة ما يشغل أذهان المتخصصين وأساتذة الجامعات وطلابها فضلا عن المفكرين وكبار الكتاب اليوم .

وان مشكلات العالم الحديث والدستور الذى يناسبها هما العلة والدواء الذى يعالجها ، والأمم اليوم أحوج منها فى أى وقت مضى إلى المبادرة بوضع أسس سليمة للتعاون السياسى والاقتصادى والثقافى بينها لتضميد جراحها المتسببة عن الحروب والأزمات ، ويمهد لهذا التعاون اطراد سرعة المواصلات وتزايد وسائلها وتنوعها وتقريب المسافات البعيدة من أدنى الأرض إلى أقصاها .

غير أن كفاح الدول الكبرى فى سبيل السيطرة على المادة الأولية والأسواق ومسالك البر والبحر والاستئثار بمناطق النفوذ وإقامة قواعد عسكرية وإدخال دول صغرى ضمن دائرتها وتكوين فلك من الدول الواقعة فى مجموعتها الشمسية لتأييد سلطانها بين الأسرة الدولية وفى المنظمات الدولية وداخل الأمم المتحدة وتدعيم سلطانها بالأحلاف والاتفاقات العسكرية لترجح كفتها فى الصراع الدولى ولتصبح على تمام الأهبة لخوض غمار القتال فى الساعة التى تختارها ، وتعدد الظروف التى أدت وتؤدى إلى الاحتكاك والتنازع ووسائل الحرب الحديثة ونتائجها وما تجره من ويلات وخراب وإزهاق أرواح الملايين من زهرة شباب الأمم التى تقود المدنية ، ودك معالم الحضارة المادية التى تتفيأ ظلالها دكا شاملا ، وزوال معالم الحياة فى بلدان برمتها بفعل غارة جوية أو قنبلة ذرية كما شاهدنا فى الحرب العالمية الثانية فى نسف برلين وهمبورج وكولين وكوفنترى بفعل قاذفات القنابل والقلاع الطائرة وزوال هوراشيما وناجازاكى بفعل القنابل الذرية - كل هذه

الظواهر والأحداث أقلقت وتقلق الساسة وذوى الرأى وتقض مضاجعهم وتحفز بهم إلى سرعة العمل متضامنين لوضع حد لقلق الإنسانية وآلامها ، ولاستثمار تقدمنا المادى بما يساعد على توثيق روابط التعاون بين الأمم .

ومن أصدق الصور على فظاعة الحروب اليوم وضرورة وضع حد لها وعلاج الجشع السياسى وتدعيم القانون الدولى العام ماحل بألمانيا بعد أن ألقت بسلاحها بلا قيد ولا شرط ، فقد شاهد المظفرون الذين تغلغلوا فى قلبها وزاروا مدنها الصناعيــة الكبرى وقد كانت عامرة ، خراباً بلقعاً ، ووجدوها تنعى من بناها ، إذ دمرت جل مصانعها ونسفت دورها وتحفها وآثارها التى كانت خير شاهد على تطور المدنية من عهد بعث العلوم إلى اليوم فتحولت من شجرة يانعــة وارفة الأفنان مفعمة حياة وقوة كأنها شجرة الزيزفون الباسقة ، تلك الشجرة الشعبية المحبوبة هناك التى ترمز الى ألمانيا وأهلها، الى فحمة سوداء وقد احترقت عن آخرها تشير الى أن : هنا كانت ألمانيا.

ورأينا مثل ذلك فى خرائب روسيا ومدنها وقراها ووديانها المزدهرة التى كانت ساحات للمعارك وللكر والفر أو هدفاً حربياً لأخضاع العدو وإذلاله أو سلبا للتسلط على مستعمرات الشرق وكسر شوكة الدول المتحالفة هناك ، وعم التدمير والحريق ونعق البوم أيضاً فى المدن الصناعية فى غرب أوروبا التى اتخذت مطية لتحطيم الجيش النازى وتدمير أداة الحرب الألمانية وخاصة فى مرافىء الغزو بجنوب إيطاليا وغرب فرنسا حيث هبطت فيها القوات المتحالفة لطرد موجات المد النازية ، وكذلك فى العواصم الكبرى كلندن التى سطت عليها اسراب الطائرات بغية تدمير الرأس المدبرة التى تقود الحرب وتنظم إدارة دفتها حتى ينتهى الأمر بالتسليم ، وأيضاً فى شتى المواطن التى اتخذت وسيلة لتسهيل عمليات الغزو وفتح جبهات جديدة تنهك من قوى العدو المحتل لينتهى به الأمر إلى

الهزيمة ، وتكررت هذه الصورة البشعة فى الحرب الكورية بين الشمال والجنوب وتدمير كثير من معالم العمران نتيجة كفاح المثل السياسية وتبادل انتصارات الشمال والجنوب وتدخل الغرب حفظا لنفوذه فى الشرق الأقصى فى صورة تنفيذ قرار مجلس الأمن حفظاً للسلم والامن الدولى ، وشهدت العاصمة سيول التى تبادلتها جيوش الشيوعية والقوى الدولية للأمم المتحدة ابشع وسائل الفتك والتدمير .

والخلاصة فما خلفته الحربان العالميتان الأولى والثانية من خسائر جسيمة يصعب تعويضها ومن مشاكل اجتماعية واقتصادية وسياسية شديدة التعقيد حدت إلى المبادرة بالعمل على اتساع مجال القانون الدولى وضرورة تدعيم اختصاصاته وسلطاته ومده بقوة معنوية ومادية لاحترام نصوصه وقيام خلق سياسى دولى له أثره فى الرأى العام العالمى وإلى التفكير فى صياغة دستور عالمى شامل ينظم العلاقات الدولية على وتيرة الدساتير القومية التى بنيت على حقوق الإنسان . وهدف هذا الدستور ما يأتى :—

١) أن يجعل هذه العلاقات أكثر إنسانية وعدالة ويسوى بين شخصيات الدول أمام القانون من الناحيتين النظرية والعملية ، ويقوى الرأى العام العالمى ، وينشر بين الشعوب روحا جديدة لها اعتبارها فى الاصغاء إليها لتلافى المنازعات المسلحة لتصبح أساس الخلق السياسى الدولى.

٢) ان يحاول الحد من استغلال الأمم القوية للضعيفة واستنزاف ثرواتها وتسخير أبنائها لسلطان التوسع والاستعمار ولصالح الصناعات الغربية وخاصة الثقيلة التى لا يشتد ساعدها ويتضاعف نشاطها الا لتصبح نذير شر مستطير وإيذانا بإشعال نيران الحرب بعد إعداد الأسلحة وسائر معدات القتال اللازمة .

٣) ان يبذل قصارى جهده فى نبذ الحروب وتسوية الخلافات بين

الدول بالحسنى بواسطة هيئة عالمية لها هيبتها واحترامها ، وقراراتها تصبح ليست مجرد حبر على ورق، وإنما تكون مشمولة بالصيغة التنفيذية ومعززة بالقوة التى تجعلها سارية المفعول ، وليس من الضرورة بمكان أن تكون هذه القوة فاتكة جبارة بل يكفى أن تكون رمزاً للخلق السياسى الدولى الذى ينبذ الحروب ويجعل مرتكبها كالهيروتيقى بالنسبة للدين .

وعصر اليوم عصر مضطرب يغرق العالم خلاله فى لجج عميقة من الدماء، ويكاد يحتدم القتال باستمرار ويحقق الساسة اطماعهم من التوسع ويثرى كبار رجال الاعمال وتنعم شركات الاحتكار والامتياز بالمال والنفوذ على حساب عرق الشعوب ودموعهم وتصاب امبراطوريات بالتخمة على حساب أخرى تصاب بفقر الدم بل قد تقضى وتزول من العالم كما حصل للامبراطورية العثمانية ولامبراطورية النمسا والمجر فى الحرب العالمية الاولى، وكما حصل لالمانيا النازية بتقطيع أوصالها فى الحرب العالمية الثانية، ولا تعير الاطماع السياسية وزناً لاراقة الدماء وتدمير الثروات والقضاء على المدن الزاهرة العامرة وشلل التعاون الدولى والتجارة العالمية وتكبيد الحكومات والشعوب مالا طاقة لها به من نفقات وتعويضات الحروب وتشتيت شمل الاسرات وازدحام المستشفيات والمستوصفات بالمشوهين والعجزة والمقعدين من جرحى الحرب وانتشار صحارى الموت تكسوها الصلبان الخشبية وهى البطاقة المشئومة للحرب تتركها أينما مرت ، فكل هذا ثانوى فى سبيل التسلط والاستعمار والتعطش إلى الاستئثار بموارد المواد الأولية والثروات .

ودراستنا ترمى إلى بيان الخطوات التى سارتها العلاقات السياسية الدولية منذ القدم إلى يومنا هذا ، مع الاهتمام والتوسع فى بحث أصول أو طبيعة العلاقات السياسية الحديثة منذ قيام الثورة الفرنسية والنداء بحقوق الانسان، وأثر هذه الحقوق فى سيادة الشعب وسلطانه ، وما أضفته نظرية السيادة

هذه على العلاقات الدولية فى سيرها المتئد وتوازنها أو توترها وصخبها ، ثم مع مقارنة روح القانون العام فيما بعد الثورة الفرنسية بروحه القائمة اليوم ، باعتبار ان هذه الحقوق قد بثت فى الشعوب الوعى والقوة والحيوية بجعلها صاحبة السيادة والسلطان فى إدارة شئونها والبت فى مصائرها والتصويت للسلام أو الحرب، ولم تعد كالكرة صولجانها رغبات السادة والامراء أو كالريشة فى مهب اطماع الحكام، فهى فاتحة عهد جديد من الثورة والحرية ، ولكنه مع الاسف أصيب بصدمات شديدة من جراء الاطماع الاستعمارية للامبراطوريات الصناعية وصار بين مطرقه صراع المثل المتضادة للكتلتين وسندانها .

وقد توخينا فى بحوثنا تحليل شتى التحولات التى دخلت على العلاقات السياسية قديمها وحديثها ، حتى يمكن فى ضوئها معرفة كيف سار القانون الدولى فى طريق النمو والازدهار ، وكيف تحول من مجرد عرف متبع فى بعض الأحوال إلى قانون يبشر مع شىء من العزيمة وحسن النية بقرب تويبه تبويباً شاملا ؟ ، وكيف انبثقت منه مواثيق حسن التفاهم والوئام بين الأمم ، كما بينا فى دراساتنا نمو الرأى العام العالمى وأثره فى السياسة الدولية وفى إقامة خلق سياسى سليم ، ولم نغفل بهذه المناسبة بيان جهود بعض الساسة فى وضع حد للمنازعات المسلحة والحروب ، مع شرح صعوبة الوصول إلى الهدف وأن السبيل لاتزال تعترضها العقبات الجسام .

ولم يفتنا كذلك بيان أثر العلاقات السياسية الدولية فى الحروب قديمها وحديثها وكيف يزعزع شيطان المنازعات المسلحة ما تبنيه الانسانية بجهودها وكفاحها من مبادىء سامية هى الحجر الأساسى للقانون العام ، وبينا أيضاً شدة الحاجة إلى أحكام القانون الدولى فى حالة النزاع المسلح ، وشرحنا قضية السلام ونبذ التطاحن والحروب وتأثير الرأى العام فى توجيه العلاقات السياسية اليوم ، وكيف اتسع نطاق القانون الدولى ونشر جناحيه العريضين على الأمم فى العالمين القديم والحديث ؟. وكيف أصبح وقد كان

مقصوراً على بعض الأمم المتمدينة ، قانونا عالميا يطوى فى ثوبه الفضفاض الواسع مختلف الأمم كبيرها وصغيرها ، والخلاصة كيف نجحت وتطورت فلسفة السلام منذ روما القديمة إلى يومنا هذا ؟ .

وعنينا ببحث النواحى السياسية لتطور العلاقات بين الأمم منذ العصور القديمة حتى يومنا هذا ولتطور القانون الدولى ولفكرة السلام تبعاً لتطور العلاقات ونموها المطرد ونشاطها الحديث ، ولسير العالم نحو المدنية وتشابك مصالح الأمم وشدة حاجة الأفراد والجماعات إلى التضافر والتعاون على التخفيف من ويلات الانسانية ومتاعبها ، ولنشأة عصبة الأمم وجهودها ثم فشلها فقيام نظام هيئة الأمم المتحدة اليوم مكانها .

ولقد أعرنا اهتماما خاصاً بمختلف معالم النشاط السياسى الدولى الحديث لا سيما التوازن السياسى والمصالح المشتركة وسلطان مجموعة الدول العظمى والتحالف وتكوين الجبهات والتكتل وسياسة الطويق ، وبينا ما لهذه السياسة من آثار سيئة فى سياسة السلام ، وكذا شرحنا ورطات أوروبا اليوم وازماتها من جراء حربين عالميتين وسيرها نحو الاضمحلال وفقدان سيطرتها السياسية والاقتصادية على العالم وما لأفول نجمها من أثر فى تحول دفة النشاط وتغيير أوضاع التنافس السياسى الدولى وطبيعة العلاقات الدولية ، وأزمات عالمنا الحاضر تبعاً لصبغ العالم بالمدنية الغربية وتحولها إلى مدنية عامة هى مدنية عالم اليوم .

ويستطيع القارىء أن يرى فى ضوء هذا العرض والتحليل نمو الرأى العام للشعوب والخلق السياسى الدولى وروح القانون العام وتطور القواعد المنظمة للعلاقات الدولية تبعاً للتحولات السياسية والاقتصادية والفكريه وسير التيارات السياسية الأوروبية وفيما وراء البحار وفى العالم الجديد ونشأة فكرة السلام والأمن الدولى وتوق الشعوب إلى تحقيقها وحبها إلى دائرة التنفيذ .

ولم نغفل دراسة أمهات مشكلات عالمنا الحالى ، كما بينا كيف أنه يتوقف

على الإخلاص فى حلها انقشاع السحب الكثيفة التى تخيم على العالم العربى العليل وتعرقل سيره نحو النقاهة والعودة بعد ما ضمدت جراحه والتأمت إلى نشاطه السالف ، وكيف أنه لفض المنازعات السياسية بين الأمم واستتباب السلام يجب المبادرة بحل أسباب التنازع الاقتصادى والقضاء على مختلف عوامل الأزمة الاقتصادية العالمية الطاحنة السابقة على الحرب العالمية الثانية وكذا القضاء على المشكلات الاقتصادية الخطيرة التى خلفتها الحرب الأخيرة ، كما لم نغفل فى عرضنا دراسة أثر الفوضى الدولية فى السلام العالمى وأن هذه الفوضى التى تنم عن الجشع السياسى سيقضى عليها تدريجياً بقوة الرأى العام العالمى وتضافر الدول فى سبيل احترام رغبة المواطن من مختلف أمم الأرض فى العيش فى أمن وطمأنينة وتلافى الاشتباكات المسلحة التى قد يستفحل أمرها وتؤدى إلى فناء المدنية ، وعنينا عناية بالغة بتحليل أزمات حياة اليوم التى جاءت فى أعقاب الفوضى الدولية والحروب العامة ، وهى تهدد عالمنا الحالى إذا استمر التوتر على حاله ولم تخف حدته ، وقد تنشب الحرب العامة تودى بملايين الأرواح وتذهب بالثروات والادخار وتقلب الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية رأساً على عقب وتترك معالم المدنية الحديثة قاعاً صفصفاً تنعى من بناها ، وهذه تجارب البشرية القاسية كل ما يقرب من ربع قرن ، ويرى القارىء خلال سطور دراساتنا السؤال الذى يتردد على ألسنة العامة والخاصة اليوم : ما موقف الشعوب والحكومات حيال هذه الآفات ؟ ويرى خلالها أيضا محاولات لمكافحتها فى سبيل استتباب السلام على أساس أن الوقاية خير من العلاج .

وكتابنا هذا وهو يبحث شتى الموضوعات التى أسلفنا ذكرها تحت عنوان « أصول العلاقات السياسية الدولية » ، وهو يشتمل على خمسة مباحث وهى : —

١ - المبحث الأول « سير العلاقات السياسية الدولية ونموها » .

٢ - المبحث الثانى « عوامل الخير والشر فى السلام والحرب » .

٣ - المبحث الثالث « سياسة المخالفات والمصالح المشتركة ومجموعة الدول العظمى والسلام المسلح » .

٤ - المبحث الرابع « أزمات عالم اليوم » .

٥ - المبحث الخامس « التيارات الدولية فى عالم اليوم » .

ملحوظة (بمناسبة مراجع الدراسة وطرق البحث)

توخينا فى بحوثنا أن نستقى من مناهل متعددةو أن نرد موارد متنوعة حتى يمكننا الالمام بناحية دراساتنا إلماماً دقيقا واستقصاء النتائج واستنباط الأفكار واستقراء الأحداث السياسية وتحليل الحوادث دون مواربة أو تحيز بعد موازنة شتى الآراءوالتعليقات عليها ومذكرات الساسة وكتابات المفكرين من مختلف المشاربوالألوان ، ولم نتردد فى عرضها فى ضوء آراء المتخصصين والمتفقهين فى العلاقات الدولية وسائر فروع العلوم السياسيه والقانون العام والقانون الدولى العام .

وحاولنا أن نلجأ إلى المصادر التى تعتبر عمدة فى الموضوعات التى طرقناها وهى متشعبة الاتجاهات منها الرجعية ومنها المعتدلة ومنها أيضا الاشتراكية والمتطرفة ، ولم نعر أى التفات إلى مهاترات الأحقاد السياسية والكراهية الدفينة بين الحكومات بسبب الحروب أو المثل فنظرنا اليها من قمة البحث العلمى دون أن ننزل إلى مفازاتها الضيقة حتى لا تتأثر بحوثنا بروح البغضاء فيضعف شأنها

وقد لجأنا فى دراستنا التاريخية والسياسيةإلى مؤلفات وبحوثأساطين الكتاب وكبار المؤرخينوالمفكرين والذيناختصوا فى دراساتالتطورات السياسية والاجتماعية والأزمات نذكر منهم أميل بورجوا *Emile Bourgeois* وشبينجلر *Spengler* وسينبوس *Seignobos* ومارليو *Marlio* وبول فاليرى *Valéry* وأندريه سيجفريد *AndréSiegfried* وهولاندروز*Holland Rose*وكار *Carr* ،وبرتراندرسل*Bertrand Russell* ولاسكى *Lasky* ونهرو *Nehru* وزلياكوس *Zelliacus*

وفيما يختص بدراساتنا القانونية كان نبراسنا مؤلفات عدة لكبار

كتاب القانون العام والقانون الدولى العام أمثال : فوشيل *Fauchille* وسيل *Scelle* وجينت *Genet* وبوليتس *Politis* ومركين جيزوفيتش *Merkine-Guetzéitch* ولابراديل *La Pradelle* ونيبوايه *Niboyet* وبادفان *Badesvant* ولوفور *Le Fur* واينهيم *Oppenheim* وروس *Ross* والفاريز *Alvarez* وسيبير *Sibert* وكارفاريه *C avaré* وكيلسين *Kelsen* وشارل روسو *Charles Rousseau* وفيشر *Visscher* وغيرهم

واستعنا بموسوعات عـــدة فى علم السياسة والتاريخ الدبلوماسى والعلاقات السياسية الدولية ، نذكر منها المجموعة الروسية المترجمة إلى الفرنسية تحت إشراف الأستاذ بوتمكين *Potiemkine* بعنوان تاريخ الدبلوماسية *Histoire de la Diplomatie* والمجموعة الفرنسية تحت إشراف رينوفان *Renouvin* بعنوان تاريخ العلاقات الدولية *Histoire des Relations Internationales* وشتى مطبوعات ونشرات المعهد الملكى البريطانى للمسائل العالمية فى لندن .

The Rayal Institute of International Affairs

وطائفة من القواميس والمؤلفات الأمريكية والفرنسية للمعاهد والمؤسسات المتخصصة هناك ، نذكر منها المؤسسة الأهلية للعلوم السياسية فى فرنسا لمعاونه دراسات العلوم السياسية بمعهد الدراسات السياسية التابع لجامعة باريس .

وقد صدرنا كل بحث بمراجعه الخاصة به مستقلة وعلى حدة ، كما ذكرنا بعض المراجع فى هوامش البحوث وحواشيها ، وقد أوردنا المراجع فى الهوامش والحواشى للضرورة القصوى وعلى سبيل التمثيل لا الحصر .

ودونا المراجع بالعربية والفرنسية والانجليزية كاملة فى حالة ذكرها لأول مرة واكتفينا بتدوينها بالعربية فى حالة تكرارها .

وراعينا أن نلم بأطراف الموضوع من كافة نواحية وفق آراء المعتدلين والمتطرفين والرجعيين والاشتراكيين دون أن تتأثر كتاباتنا برأى أو تتحيز لفكرة كما سبق انبينا الا فى ضوء الحقيقة ودفاعاً عن قضايا الشعوب الصغيرة، وحقوق الانسان والخلق والضمير الدوليين، ورغبة فى ترجيح كفة الامن الدولى والسلام ووقاية العالم شرور حروب شاملة مدمرة تفنى من جرائها البشرية، وكذلك فى سبيل خدمة مادة «العلاقات السياسية الدولية» وهى مادة حديثة العهد متشعبة المفاوز صعبة المسالك غزيرة على دقتها واختلاف وجهات نظر كتابها، وهى دسمة فى تطوراتها واحداثها شحيحة عزيزة فى عبرها وما يمكن ان يستخلص منها لكى تتمشى الواقعية مع العدالة والامن الدولى والسلام العالمى الذى تحلم به البشرية منذ العصور السحيقة.

وأملنا ان نكون فى محاولتنا الثانية هذه فى الكتابة فى أصول العلاقات السياسية الدولية قد نجحنا فى جعل هذه المادة فى متناول الدراسات المصرية العلمية واللغة العربية، هذه اللغة الواسعة الأفق الغزيرة المادة التى قدمت إلى أوروبا فى العصور الوسطى زبدة علوم الاقدمين وبحوثهم وفلسفة اليونان فكانت نبراسا للمدنية الغربية بوضعها القائم اليوم، هذه المدنية التى أصبحت تبعا لسرعة المواصلات وانتقال الافكار وتشابك المصالح مدنية عالمية.

المبحث الأول

سير العلاقات السياسية الدولية ونموها

أهم مراجع المبحث الأول

« الجماعة الانسانية ومثلها وسياستها » لبرتراند راسيل ، جزء واحد ، لندن ١٩٥٤

" Human Society in Ethics & Politics" by B. Russell 1 vol. London 1954

« أجرومية السياسة » للاسلكي ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨

" Grammar of Politics" by Lasky, 1 vol. London 1948.

« الفلسفات السياسية » لماكسي ، جزء واحد نيويورك ١٩٤٩

" Political Philosophies" by Maxey, I vol New York 1949.

« تاريخ الحضارة العالمية » لسوين ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٧

" A History of World Civilisation" by Swain, 1 vol. London 1947.

« القوى السياسية الهامة » باشراف لاثام ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٥٢

" Major Foreign Powers" Under the general editorship of Latham, I vol, New York 1952.

« العلاقات الدولية » لبالمر وبركينز ، جزء واحد ، لندن ١٩٥٤

" International Relations " by Palmer & Perkins, I vol, London 1954

« السياسة الدولية » لبيدل فورد ولنكولن ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٥٤

" International Politics " by Padelford & Lincoln, I vol, New York 1954

« القوى السياسية » لشفارزنبرجر ، جزء واحد ، لندن ١٩٥١

" Power Politics " by Schwarzenberger, I vol, London 1951

« السياسة بين الشعوب » لمورجانثو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٥٤

" Politics Among Nations " by Morgenthau, 1 vol, New York 1954.

« تاريخ العلاقات الدولية » باشراف رينوفان ، ستة أجزاء ، باريس سنة ١٩٥٣ و ١٩٥٥

"Histoire des Relations Internationales" Sous la direction de Renouvin, 6 vols, Paris 1953-1655.

« التاريخ الدبلوماسى » لدروز ودوروبزل ، جزءان ، باريس ١٩٥٢ و ١٩٥٣

" Histoire Diplomatique" par Drozet Duroselle, 2 vols, Paris 1952 et 1953

« مجموعة نصوص فى القانون الدولى العام » للفوروشكلاند ؛ جزء واحد باريس ١٩٢٨

"Recueils et Textes de Droit International Public" par Le Fur et Chklaver, 1 vol, Paris 1928

« تاريخ الدبلوماسية » باشراف بيوتمكين ترجمة فرنسية ؛ ثلاثة أجزاء ؛ باريس ١٩٤٦ و ١٩٤٧

" Histoire de la Diplomatie" Sous la direction de Potiemkine, 3 vols, Paris 1946, 1947.

« نظريات وحقائق فى القانون الدولى العام » لفيشير ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٣

" Theories et Realités Internationales" par Visscher, 1 vol, Paris 1953.

« النظم الدولية » لرويتر ، جزء واحد ؛ باريس ١٩٥٥

" Institutions Internationales" par Reuter, 1 vol, Paris 1955.

« القانون الدولى العام » لروسو ؛ جزء واحد ؛ باريس ١٩٥٣

" Droit Internatianal Public " par Ch. Rousseau, 1 vol, Paris 1953.

« أساطين قانون الجماعات ونظرياته » للابرادیل ؛ جزء واحد ؛ باريس ١٩٥٠

"Maitre et Doctrine du Droit des Gens" par A. De La Pradelle, 1 vol, Paris 1950.

« الجماعة الدولية » لروبكيه ، جزء واحد ، جنيف ١٩٤٧

" La Communauté Internationale " par Röpke. 1 vol, Génève 1947.

« آخـر أمل للانسان » لبرتراند راسيل ، ترجمة فرنسية جزء واحد ، باريس ١٩٥٢

" Les Dernieres Chances de l'Homme " par B. Russell, Tr. Française, 1 vol, Paris 1952.

« نظرات فى عالمنا الحاضر » لفاليرى ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٥

" Regards sur le Monde Actuel " par Valery. 1 vol, Paris 1945.

« اضمحلال الغرب » لشبنجلر ؛ ترجمة فرنسية . جزءآن . باريس ١٩٤٨

" Le Declin de l'Occident " par Spengler, Tr. Française, 2 vols Paris 1948.

« تاريخ الفلسفة للغرب » لراسيل . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٥٢

" Histoire de la philosophie Occidentale " par Russell, Tr, Française, 1 vol, Paris 1948.

« المدنية تحت الاختبار » لتوينى . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٥١

" Le Civilisation à l'Epreuve " par Toynbee, Tr. Française, I vol, Paris 1951.

« الجغرافيا السياسية الاقتصادية للجوع » لكاسترو ، ترجمة فرنسية ، جزء واحد باريس ١٩٤٩

" Geopolitique de la Faim " par De Castro, Tr. Farnçaise, 1 vol, Pairs 1949

« الدائرة الجهنمية » لمارليو . جزء واحد . باريس ١٩٥١

" Le Cercle Infernal " par Marlio, I vol, Paris 1951

« ثورة أمس واليوم وغد » لمارليو . جزء واحد . نيويورك ١٩٤٣

" La Revolution d'Hier, d'Aujourd'hui et de Demain " par Marlio, 1 vol, New York 1943.

« الحرب والمدنية » لتوينبى . ترجمة الى الفرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٥٣

"Guerre et Civilisation" par Toynbee, Tr: Françiaise. 1 vol, Paris 1953.

« المؤلفات السياسة الكبرى » لشفاليه . جزء واحد . باريس ١٩٤٨

" Le Grandes Oeuvres Politiques " par Chevallier, I vol, Paris 1948.

محاضرات الدكتوراه فى تاريخ الافكار السياسية بكلية الحقوق بجامعة باريس لسنة ١٩٥٢ ــ ١٩٥٣ لشفاليه

Cours d'Histoire des Idées Politiques Faculté de Droit de Paris 1952-1953- par Chevallier

(السياسة الخارجية وأسسها) باشراف دوروزيل . جزء واحد . باريس ١٩٥٤

" La Politique Etrangere et ses Fondements" Sous la Direction de Puroselle, 1 vol, Pairs 1954

« اعادة بناء العالم » لبرومفيلد . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٥٤

" Le Monde a Refaire " par Bromfield, Tr. Française, I vol, Paris 1954.

مراجع من المجلات والدوريات للبحوث

« المسائل الدولية » مجلة شهرية . يصدرها معهد العلاقات الدولية الملكى بلندن

International Affairs, Published by The Royal Institute of International Affairs every month.

« العلاقات الخارجية » مجلة سياسية أمريكية تصدر كل ثلاثة أشهر بنيويورك

Foreign Affairs An American Quarterly Review. New York.

« مجلة العلوم السياسية » تصدرها كلية العلوم السياسية بجامعة كولومبيا كل ثلاثة أشهر

"Political Science Quarterly" Published by The Faculty of Political Science, Columbia University

« مجلة الشرق الاوسط » لمعهد الشرق الاوسط بواشنطن . تصدر كل ثلاثة شهور فى واشنطن

" The Middle East Journal " Published by The Middle East Institute, Washington.

« مجلة العالمين » تصدر]كل نصف شهر ، باريس

" La Revue des Deux Mondes " publiee chaque Quinzaine, Paris.

«الناس والعالم » تصدر كل شهر .باريس

" Hommes et Monde " Mensuelle, Paris

« السياسة الخارجية » تصدر كل شهر ، باريس

" Politique Etrangère " Mensuelle, Paris.

« مجلة باريس» تصدر كل شهر باريس

" Revue de Paris " Mensuelle, Paris.

« المحاضرات » مجلة شهرية تصدر فى باريس

" Les Annales Conferancia " Revue Mensuelle, Paris

المبحث الأول
سير العلاقات السياسية الدولية ونموها

الجماعات السياسية وسير العلاقات الدولية — الحرب والسياسة الدولية — تنظيم العلاقات الدولية علما وعملا — الطابع السياسي الحاضر — الثورة الجديدة فى العلاقات السياسية الدولية

خلاصــــة

الجماعات السياسية وسير العلاقات الدولية

العلاقات الدولية دائمة السير والنمو منذ التاريخ الغابر ،وهى الظل الذى يتبع الانسان فى حركاته وسكناته وحاجاته وتبادله المنافع ، والانسان كما هو معروف كائن سياسى لا يمكنه بأى حال من الاحوال ان يعيش بمعزل عن بنى جنسه ويعنى بحاجاته دون اللجوء إلى تبادل المنافع والتعاون المادى والمعنوى ،وهذه الحاجة التى تتبع تزايد رغباته وعمله على اشباعها معارتقائه سلم المدنية ونشاط انتاجه هى التى دفعت به إلى تكوين الجماعة السياسية التى نشأت بحكم العوامل الجغرافية والعنصرية والتاريخية والاقتصادية والسياسية منذ فجر المدنية .

غير ان هذه العلاقات ، وهى أحد أساليب الحياة فهى المجرى السياسى الذى تسير فيه البشرية كجماعات متلائمة متماسكة أوهى شرايين تبادل المنافع

المادية والمعنوية وتهم الانسان إلى أبعد حد ككائن سياسى ، كثيرا مايصيبها التصدع تبعاً للاطماع السياسية وجشع الجماعات والحكومات وسوء تقديرها العوامل المحيطة بها واتباعها أساليب من الحيطة ضيقة الافق ترمى الى اجابة رغبة عاجلة أو علاج مشكلة قومية علاجاً مؤقتاً دون اعتبار للعامل الأساسى فى سلامة البشرية ، وهو وجوب العمل على وضع أسس قوية لتعاون الجماعات السياسية وتآزرها ، وقد حدت هـذه العوامل الى اضطراب هذه العـلاقات وخروجها من وضعها الطبيعى الى ساحة المنازعات والتطاحن والحروب .

وطالما شابت هذه العلاقات ، التى رمت أغراضها الطيبة إلى تعاون البشرية إلى أقصى حد فى توزيع منتجات قرائحها وثمرات جهودها وتثمير ثروتها واستخراج الخيرات من ينابيع الأرض وتسخيرها لصالح الإنسان وتبادلها ، قسوة وعنف وخروج عن القانون الطبيعى للانسانية ولاحترام حقوق الغير وفق مايمليه الخلق القويم والضمير ، تحقيقا لشهوة جامحة نحو الاستئثار بالمنفعة وطمع القبائل الرحل مثلا فى رخاء تنعم به شعوب تسكن الوديان ذات مدنيات عريقة وملك عريض ، كما رأينا فى سطو القبائل الرحل القادمة من آسيا على الوديان الغنية للدانوب وسائر أملاك روما القديمة ، وكما شاهدنا فى دخول أوروبا ديار الهنود الحمر عنوة وتدميرها بلا شفقة للاستيلاء على الذهب والكنوز هناك بعـــد الاستكشاف الجغرافى وقيامها بنفس الفعال فى الهنـــد وافريقيا وأقاصى آسيا ، وكما نرى اليوم فى تطبيق مبادىء المجال الحيوى واشعال الحروب العامة استجابة لنهم توسع دول المحور (ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان) زعما بأن أراضيها تضيق بالأهلين وهى فى حاجة إلى أراض حديثة لاسكان العـدد

المطرد الزيادة وإطعامهم من خيرات هذه الأراضى الغنية بمواردها ، وهذه دعاية للتوسع وذريعة للحرب كان يمكن تفاديها عن طريق تعاون اقتصادى واسع النطاق بين مختلف بلدان العالم ، فإن الصناعات الألمانية واليابانيـة والمنتجات الإيطاليـة لا شك يمكنها فى جو من العلاقات السياسية الطيبة والحرية الاقتصادية أن تروج وتدر على أربابها الربح بدلا من الخراب الذى تجره الحروب الحديثة .

وكما نرى فى الاستعمار الذى فى وسعه فى سبيل المادة الأولية والقواعد العسكرية وتدعيم سلطانه بالأحلاف للمحافظة على موارد الثروة التى يريد بأى ثمن الاستئثار بها يكبد العالم خسائر مادية جسيمة علاوة على اعتدائه على حريات الشعوب وأمنها وعرقلة تقدمها وما يترتب على ذلك من إضرار بالتقدم العالمى ، وهذه الخسائر تتمثل فى الحروب الاستعمارية العامة التى تدك معالم الثروات وتنشر الكوارث والبؤس وتهدد الرأسمالية الصناعيـة فى الصميم ، هذه الرأسمالية التى يعمل الاستعمار على تدعيمها فيقضى عليهـا بزيادة حرصه على نموها ، وفى التجارب السياسية العالمية ما يدل بوضوح على أن الرأسمالية لا تعنى ضرورة قيام الاستعمار وسفك الدماء فى سبيل تأييد سلطانه ، فهناك دول ترعرعت ثرواتها وقوى ادخارها ونشطت تجارتها الخارجية وراجت صناعاتها دون ما حاجة إلى الاستعمار الذى عاشت بعيدة عنه نذكر منها سويسرة والسويد والدنمارك والنرويج* ، وهذا مما يدل على أن الاستعمار الحديث ليست دوافعه رأسمالية أو اقتصادية فحسب بل هى سياسية أيضا ، كما أنه ليس مما لا مفر منه أن تصطدم الشعوب وتتصارع وهى تباشر نشاطها الاقتصادى مستندة إلى سيادتها السياسية وتدخل فى منازعات قد

---

* انظر « الجماعة الدولية » لروبكيه ، جزء واحد . جنيف ١٩٤٧ صفحة ٨١.

تنقلب إلى حروب ، فيمكن تلافى هذا الصدام بتنظيم تعاونها الاقتصادى وفتح الأسواق المالية والتجارية لحاجاتها دون عوائق .

وكما نرى أخيراً فى تصارع المثل السياسية بين الكتلتين الشرقية وتتزعمها روسيا السوفييتية والغربية وتتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية والحرب الباردة القائمة اليوم بينهما والتى قد تكون مقدمة لحرب شعواء عامة ، وقد اشتد صراع المثل السياسية وهى لا ترمى إلى سيطرة اقتصادية بقدر ما تنبىء عن الحقد والبغضاء نتيجة تعارض الأفكار التى تزن مقومات الحياة وتنبىء عن معايير العلاقات السياسية الدولية .

وليس من المستحيل تلافى هذا الصراع فليس هناك تحكم وطمع من إحدى الكتلتين فى سيادة الأخرى فى عقر دارها ، وخسارة الإنسانية من التوتر السياسى وتحويق عودة المياه إلى مجاريها واضحة لا شك فيها ، ويكفى أن نذكر بهذه المناسبة ما ينفقه الطرفان من أموال طائلة فى سبيل التسلح كان يمكن إنفاقها فيما يعود على الإنسانية بالنفع ، وقد ذكر خطورة تلبد الجو السياسى بالغيوم الكثيفة وما تتكبده ميزانية التسلح اليوم من أعباء باهظة ، الرئيس إيزنهاور فى إحدى خطبه عن السياسة الخارجية وجهها إلى محررى الصحف لكافة مدن بلاده مجتمعين فى ١٦ ابريل سنة ١٩٥٣ فى واشنطن بمناسبة افتتاح الجمعية العمومية لناشرى الصحف فى الولايات المتحدة الأمريكية فقال « إن العالم الحر يدرس موضوعاً أهميته القصوى فوق كل اعتبار وهو السلام الحق لكافة الشعوب » ، وبعد أن أفاض فى ذكر الجهود التى بذلها العالم الحر فى إنهاء حرب ١٩٣٩ — ١٩٤٥ والاخوة فى السلاح بين عسكر الروس وعسكر الدول الغربية وما قاساه العالم من ويلات هذه الحرب مما يحدو إلى التفكير الجدى فى ألا تعود المحنة القاسية

مرة أخرى قال « ليس هناك شعب فى العالم ينظر إليه الشعب الأمريكى كعدوله إذ أن الإنسانية هدفها واحد مشترك هو السعى إلى السلام والاخوة والعدالة » وقال أيضاً « إن الامن الدولى ورفاهة البلدان لايمكن تحقيقهما بصفة جدية فى جو من العزلة ، بل يتعين لبلوغهما تعاون الشعوب تعاونا قويا كأخوة وأصدقاء » ، وذكر أن الشعوب من حقها أن تختار نظام الحكم الذى يروقها وكذلك ما تتوق إليه من اساليب اقتصادية ، وليس لبلد أن يفرض نظاماً سياسياً على بلد آخر عنوة ثم قال « إن آمال الأمم فى سلام دائم لا يمكن أن تقوم على أسس قوية فى جو من التسابق نحو التسلح ، بل أساس نجاحه هو تدعيم العلاقات السياسية بينها ، تلك العلاقات القائمة على العدالة وحسن التفاهم والامانة ، وفى ضوء هذه المبادىء يرسم مواطنو الولايات المتحدة الأمريكية طريقهم فى الحياة ويعرفون مقترحاتهم التى تهدف نحو السلام الحقيقى » ونقد سباق التسلح الذى يعيش فيه العالم منذ أن وضعت الحرب أوزارها بقوله « إن العالم فى جو دائم من الخوف والتوتر ، وهذا السلام المسلح يستنزف ثروات وجهود كافة الشعوب ، وهو تبذير للنشاط دون جدوى » وذكر على سبيل المثال ليبرز بوضوح ضخامة نفقات التسلح فقال « ان كل بندقة تصنع وكل سفينة حربية تنزل إلى المياه وكل صاروخ يطلق سرقة صارخة لأقوات الذين يعضهم الجوع بنابه وهم محرومون من الطعام ولكساء الذين لايجدون أجر يومهم ليستطيعوا أن يتقوا العرى ، وأن هذا العالم الذى يتسلح بعنف اليوم لا ينفق المال فقط بل يبعثر ثمرات عرق جبين للعمال وعبقرية العلماء والباحثين وآمال الأجيال المقبلة ، وان نفقات انتاج إحدى قاذفات القنابل الضخمة ، هى نفقات مدرسة تبنى على أحسن طراز من الحجر لمدينة عدد سكانها ثلاثين ألفا نسمة ، هى نفقات محطتين للسكك

الحديدية، هى نفقات محطتين لتوليد الكهرباء لمدينة عدد سكانها ستين ألف نسمة ، هى نفقات مستشفيين كاملى المعدات ، وتدفع الولايات المتحدة ثمناً لإحدى الطائرات المطاردة يعادل ثمن نصف مليون بواسو من القمح وثمنا لإحدى السفن الصغيرة المضادة للطوربيد يعادل من المساكن ما يكفى لايواء أكثر من ثمانية آلاف ساكن » .

الحرب والسياسة الدوليه

تلاطمت أمواج الحرب العاتيـات فى خضم تطاحن الدول العجاج فى فترات متعددات متقاربات على مر العصور ولم ينج جيل من الأجيال منها ، وشاهد العالم منذ فجر الانسانية حروباً لا نهاية لها مما جعل الكتاب يقولون ان الإنسانية لم تنعم بسلام حقيقى خلال عشرات القرون إلا فى فترات لا تعدو القرنين أو الثلاثة ، وأن الوضع الطبيعى هو الحرب والاستثناء هو السلام ، وهذا ماشجع بعض كبار الساسة والقادة لكى يحققوا اطماعهم على أن يشيدوا بالحرب وبأثرها البالغ فى سمو الخلق الإنسانى وتربية روح الشرف فى المرء .

ونرى تقدير الناس وإعجابهم بالعسكريين منذ القدم ، وكانت الجندية فى مختلف العصور المهنة النبيلة الممتازة ، وهى المدرسة التى خرجت الحكام ورجال الطبقة الارستقراطية ، ونبالة السيف معروفة ، وكان الملك يخلع على الفارس اللقب ويصحب إعلانه فارساً طائفة من الطقوس أساسها السيف ، غير أن هذا الضابط الانكليزى البرى أو البحرى مثلا الذى يمثل تقاليد بلاده الصارمة الخاصة بالشرف واحترام الزملاء والحنو على الحيوان رغم قتله له من آن لآخر لداعى التسلية لم يعد فى نظر الإنسانية الحديثة

بل وبعض أنصار المدنية الغربية المتزنة منذ قرن نموذج الروح والعقلية الانكليزية ، وما يقال عن انكلترا يمكن أن يقال عن غيرها ، والحروب الحديثة التى تخبط أسلحتها خبط عشواء وتقتل غدراً فى جنح الظلام الرجال والشيوخ والنساء والأطفال بلا تمييز لا تهمها اليوم شجاعة ريشارد قلب الأسد أو أولاف تريجسفون أو جوستاف ملك السويد أو صلاح الدين الأيوبى أو السلطان محمد الفاتح ، وما تبكيه الإنسانية هو ماتفقده من ملايين الأرواح لخيرة أبنائها وأصلحهم للعمل والإنتاج بفعل الحروب الحديثة واحتمال بقاء الأقل صلاحية وكفاية . مما يضعف الإنتاج ويبعث اليأس من كل تقدم وعبقرية فكرية إذا استمر العالم يعيش فى جو الفزع والحروب .

قد تصبح مغامرات الحروب على وتيرة العملة الرديئة التى تطرد العملة الجيدة من التعامل ، ففعلها الضار قد يقضى على العنصر الراقى كما حصل فى قضاء غزوات مقدونيا على أثينا . ولم يعد الجيش اليوم مدرسة الفرسان والنبلاء ، فإن حشود الملايين فى الدول الصناعية الكبرى جعلت منه نوعا من المؤسسات الحديثة وشركات الاحتكار لمعاونة الجماعة السياسية فى تحقيق أغراضها فى التسلط والاتساع على وتيرة المصانع الضخمة فى الإنتاج الضخم ، وتنخرط فى سلكه الملايين تبعا لكفاية الدولة فى السكان والموارد ، ولكن مما يؤسف له أن هذه المعاونة تنتهى بالخراب .

ولقد تحول الصيد وكان ضرورياً فى فجر الإنسانية لتقويم أود الإنسان إلى مجرد عمل للتسلية ، والا يمكن قياساً على هذا القول بأن الحرب تحولت من مجرد ظاهرة لدفع خطر العدو إلى أعمال عنيفة لا مبرر لشنها ؟ ، وصار كل ما فى الجندية يؤثر فى النفوس ويبهر الأنظار لا لأنها تدرأ الأخطار عن الجماعة وتقيها الفناء ولا لأنها تمثل الفضائل الخلقية بل لأنها مجموعة

دروع براقة لقلب الأسد أو لشارل الجسور ، أو هى علامات مميزة فى الخوذات لشارل الثانى عشر ولفردريك الأكبر أو هى ملايين الجنود من شحاذى المجد جنود الثورة الفرنسية وعسكر بونابارت أو هى جحافل النازيين ومصفحاتهم التى تنقض على سهول فرنسا وتنتشر فى وديان روسيا ، أو هى حشود من الأساطيل البحرية وجنود المظلات وعسكر الغزو تعدها الدول الاستعمارية التى لا تزال تصر على انتزاع لقمة العيش من أفمام أبناء الأمم المستضعفة وإقامة صرح سياستها على أشلائهم لزيادة ثرائها بتجريد حملات ضدهم وغزو ديارهم ، كما حصل فى الاعتداء الثلاثى المسلح الغادر على مصر من انكلترا وفرنسا واسرائيل فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ .

ولا يتبادر إلى الذهن ان تمجيد الفروسية والجندية والحروب هو طابع العصور القديمة فحسب ، بل استمر هذا التمجيد لاغراض التوسع والاستعمار ولتحقيق اطماع الساسة إلى يومنا هذا ، ويتخذ الزعماء وقادة الجيوش من فكرة الصراع ومن كفاح الانسان فى الحياة ذريعة للتأثير فى الجماهير وتمجيد الحرب ، وزعم القائد البروسى هلموث فون مولتك *Von Moltke* أحد بناة الوحدة الالمانية بالحديد والدم فى حربى بروسيا ضد النمسا سنة ١٨٦٦ وضد فرنسا سنة ١٨٧٠ انها العنصر الحيوى لتكوين الدولة ، وقال فى وصف سراب السلام ، «السلام الدائم حلم ، وهو ليس بالحلم الجميل ، والحرب سنة الخليقة ، وتتجلى فى الحرب أنبل فضائل الانسان ، وهى الشجاعة وانكار الذات والاخلاص للواجب والتقشف ، الى حد ان الفرد لا يتردد فى التضحية بحياته ، وإذا عاش العالم بلا حرب لا يلبث ان ينزلق فى هوة المادية» ، وردد موسولينى هذه العبارات فى قالب آخر فقال سنة ١٩٣٤ فى نهاية المناورات العسكرية الايطالية التى أشرف عليها كزعيم البلاد والفاشية ، وهو يتكلم باسم الزعامة «إننا سنسير بخطى سريعة فى طريق الشعب الحربى هذه

هى رغبتنا ، ولا نخاف البتة مغبة هذه العبارة فنحن الشعب الحربى نتصف إلى أبعد الحدود بفضائل الطاعة والتضحية والتفانى فى خدمة الوطن » ، كما عرف فى مقال كتبه للقاموس الايطالى المذهب الفاشى واعتماده على الحرب بقوله « الحرب وحدها هى التى تشحذ كافة وسائل النشاط الانسانى إلى أبعد حد وتدفع الشعوب التى تستطيع ان تواجهها بفضائلها هذه وبطابع نبلها » (١) ، وقال موسولينى فى خطاب له فى جماعات الفاشية بتاريخ ٢٩ مارس ١٩٣٩ يوم كان يحلم بامبراطورية ايطالية على نسق روما القديمة « ان السلام كلمة رنينها كرنين العملة الزائفة » وقال هتلر فى كتاب كفاحى بمناسبة بيانه عن هدف الدولة التى يرى فيه مثله السياسية العليا وسعى فيما بعد إلى تحقيق المبادىء التى ذكرها فى كتابه هذا وجر العالم إلى حرب عامة ضروس « ان الجنس البشرى لم يرتفع شأنه الا بكفاحه المستمر وان السلام الدائم يقوده الى الاندثار (٢) » وقال أحد مفكرى النازية وكتابها عن السلام والهدنة والحرب « ان الدول أثناء الهدنة التى يطلق عليها السلام يجب ان يكون هدفها الأوحد العودة إلى الحالة الطبيعية للبشرية وهى الحرب » ونفس هذا المعنى ردده ساسة الامبراطورية اليابانية ودعاة الحرب هناك قبيل قيام الحرب العالمية الثانية ، وعرف الجنرال اراكى *Araki* المثل العليا للدولة بقوله « ان اليابان دولة سماوية وان ضمير الدولة الامبراطورية الذى ينشأ

---

(١) انظر «الحرب والمدنية» لتونبى . ترجمة جزء واحد . باريس ١٩٥٣ . من صفحة ٥٣ الى ٥٤

(٢) أنظر «ثورة الامس واليوم والغد» لمارليو . جزء واحد نيويورك ١٩٤٣ . من صفحة ٩٥ الى ١١٦

نتيجة امتزاج الفكرة الحقيقية للدولة اليابانية بالمثل العليا للشعب اليابانى يجب إن ينشر وينادى به فى العالم أجمع ، ومعنى هذا تحبيذ الحرب والفتح وتحقيقهما ، وهذا ماجاء فى نشرة وزارة الحربية اليابانية عن الحرب فى سنة ١٩٣٤ فهى تقول « ان الحرب ام الخليقة والثقافة وان التنافس الدولى فى سبيل سيطرة الدولة وسيادتها مثله مثل كفاح الفرد ضدخصمه ومنافسه وفى كلتا الحالتين تظهر الحياة الجديدة بالحياة وتتضح سريعة نتيجة الوثبات والحركة والنشاط العالمى وتبرز الثقافات وتترعرع » ، ويسهل التأثير على الجماعات عن طريق هـذه الدعايات الخطرة اذ ان العبارات التى تصل الى اسماع الجماعات تفعل فعلها الساحر فيها وتتضخم تضخما كبيراً ورد فعلها أقوى بكثير فى جو المبالغة والحماس من رد فعل عبارة تصل إلى الفرد وحيداً بعيداً عن اجتماعات عشرات الآلاف كاجتماعات النازية فى نورمبورج، وبذا يسهل سوقها إلى الحرب. ١

غير ان الحرب شديدة الجسامة اليوم بتخريبها الواسع النطاق فضلا عن ضخامة نفقاتها التى تفرغ جعبات المدخرين وخزائن الدولة وتشل اداة الصناعة الا مايتصل بالقتال وتقضى على التجارة الخارجية ، وقد بلغت نفقات القنبلتين الذريتين لتدمير هورشيما وناجازا كى ألفى مليون دولار ووصل التخريب هناك مدى تقشعر منه الأبدان فهلك بفعلهما ٣٠ ./٠ من الأهلين قضوا فى الحال نتيجة الانفجار والحريق وهلك ٢٠ ./٠ من الأهلين أيضا من أثر الاشعاع الذرى وقضى على الباقى من الناس وهو أقل من ٥٠ ./٠ بقليل متأثرين بجراحهم ، وقلبت الانفجارات والحرائق العمران رأسا على عقب ، وفاق الخراب تدمير اسراب آلاف الطائرات لقوات الدول المتحالفة التى كانت تروح وتجيء فوق سماء المانيا واليابان استمرار طوال سنوات

الحرب،ويقول الفنيون ان قوة قنبلة اليوم وقد مضى أكثر من عشر سنوات على حادث هوراشيا وناجازاكى وخاصة القنبلة الهيدروجينية تزيد الف مرة عن الأولى فى مفعول تدميرها ، وكان مدى اتساع التخريب المروع للقنبلة التقليدية فى هوراشيا نحو كيلو مترين ونصف ، ويقول الخبراء عن القنبلة الجديدة ان مدى تخريبها أكثر من ١٦ كيلو مترا ، ولم يستطع غير ٣٠طبيبا من ٣٠٠ طبيب وهم أطباء هوراشيا العناية بالجرحى كما لم يبق من ممرضاتها وعددهن ٢٤٠٠غير ٦٠٠ فقط لمباشرة عملهن الانسانى ، ودمر من محطات اطفاء الحريق فى المدينة وعددها ٣٣ محطة ٢٦ * ، وتعطل نهائيا تليفون وكهرباء المدينة وخيم الموت والخراب عليها . وهذا الدمار الشامل يحمل الحكومات على التفكير طويلا قبل الاقدام على عمل حربى لم يعد كما كان الأمر فى الماضى عملا فيه مغامرة قد تكون مربحة يوم كان الملوك والأمراء منذ نحو قرن ونصف من الزمان يمتشقون الحسام لحل بعض المشكلات التى يعجزون عن حلها بالمفاوضات ، وكانت الحروب تقتصر على التحام الجيوش بينما لا تتأثر بالحرب المدن والريف وحياة الناس .

وشعرت الانسانية فى مطلع حياتنا الحديثة فى فجر الانقلاب الصناعى وما أدى اليه من تطور الاسلحة بخطر الحرب اليوم ، وذكرت على لسان فولتير وروسو وهما من خير حماتها كراهيتها للحرب ، وتعددت حروب القوميات والاستعمار والاحقاد والأخذ بالثأر وغيرها، ونشطت العلاقات الدولية كما تزايدت اخطار الحرب تبعا لنشاطها هذا ولتعقد المشكلات التى

---

* أنظر « الدائرة الجهنمية » لماريو . جزء واحد . باريس ١٩٥١ ، من صفحة ٢٣ الى ٣٠

جاءت فى اعقاب الاضطرابات والثورات والحروب وبقيت بلا علاج ، ثم ذكر الفيلسوف الآن *Alain* يردد أنين الانسانية من آلام الحرب ونكباتها فى سنة ١٩١٤ لأحد اخوانة فى السلاح فى الخندق بخط النار « يجب أن تدفع الانسانية ثمن كل هذا » (١) وكل هذا كما يقول الكاتب الاقتصادى الاجتماعى السياسى روبكيه *Ropke* هو « النشوة الجماعية لخمر الزهو الجماعى والنعرة الوطنية التعصبية ، وكبرياء وثرثرة المقاهى وخطب دعاة السياسة الرخيصة واحتقار كل ما هو أجنبى مع الكراهية العنصرية وعاطفة الخيلاء والتيه لكل ماينعت بنحن وعدم الاكتراث لحقوق الشعوب الأخرى » ويواصل الكاتب وصفه ونعيه على مدنيتنا القائمة انزلاقها فى حمأة الأحقاد فيقول « ولأن الناس يطمعون فى هذا الترف الزائف القائم على الآراء الخاطئة يقاسون النتائج ويدفعون فى النهاية الثمن باهظاً ، ولا يلبث أن يرى الأفراد المسالمون الذين لايستطيعون إيذاء بعوضة أنفسهم وقد اختلطت أجسادهم بالوحل حيث تفتك بهم إشظايا القنابل » وليست الحرب مما لابد منه وما لا يمكن تلافيه بل هى كما يقول روبكيه « الحرب حالة استثنائية إلى أقصى حد إذا قورنت بحالة السلام ، ويمكن التسليم بأنها حتى فى حالة مايقف مفعولها الرهيب الذى يشل النفوس ويوقف الأنفاس فإنها تباشر تأثيراً قوياً ساحراً جذاباً ، وهذا الوضع الشاذ هو الذى يجيب رغبات التململ من السلام الذى لم يصادف رضا الانسان وشبع نفسه (٢) » وهذه الحالة النفسية للجماعات التى تعيش أسوة بالآلات الميكانيكية صماء بلا روح فى المدن الكبرى فى ظل

---

(١) أنظر « الجماعة الدولية » لروبكيه . صفحة ٤٣

(٢) انظر « الجماعة الدولية » لروبكيه ، صفحة ٤٥

مدنيتنا الآلية الحديثةوهى تشعر بسخط لاتعرف مصدره هى التى تجعلها اليوم تخرج عن طوقهاو تنصاع للحرب بسهولة تحت تأثير الدعوة والدعاية لها لتنصرف فترة عن حالة الخنوع والاستسلام التام.

إن الانسانية تدرك الخطر المميت للحرب، وتخشى كذلك مغبة سباق التسلح وتحريض دعاة الحرب وفعلهم الساحر فى الشعوب ، وما يترتب على ذلك من سوقها طائعة إلى المجزرة فى حروب هجومية باسم المجال الحيوى أو الحصول على مستعمرات أو محو عار معاهدة أبرمت بحكم الهزيمة ، كما فعلت ألمانيا فى تكوين وحدتها وفى الحربين العالميتين الاولى والثانية وكما سارت إيطاليا فى ركاب الفاشية لاستعادة مجد روما ، وهذه الانسانية فى خوفها من الحرب تستعد لها وتعيش حياة الشظف فى السلام بمنع الكثير من الحاجات عن الشعب استعداداً للمعركة . وهكذا تظل خوفا من الحرب فى ذل الحرب ، ويحلل توينبى هذا الموقف فيقول « لايبدأ فعل الحرب السيء فى الظهور إلا حينما تبدأ الجماعة فى تسخير قابليتها الاقتصادية وحسن استعدادها فى استغلال مواردها الطبيعية وفى تنظيم قواها البشرية وعدد سكانها لغرض الحرب ، ومنذ تلك اللحظة يبدأ إله الحرب فى إظهار بطشه ، ويتضح أنه الإله « مولوخ » *Moloch* الذى يفترس بانتظام مع تزايد قابليته للافتراس ثمرات الصناعة والذكاء الإنسانى بمطالبته بالمزيد من القرابين والضحايا من الأرواح البشرية ، وبمجرد أن تصبح قوى الجماعة التى تتزايد

باستمرار من القدرة بمكان على تسخير نسبة قتاله من موارد البلاد ونشاطها للأغراض العسكرية تتحول الحرب إلى سرطان يقضى على ضحيته ، إلا إذا استطاعت هذه الضحية أن تبتره ، وتلقيه بعيداً عن جسدها ، إذ أن الخلايا المريضة تهدد كيانها بالنمو بسرعة أكثر من سرعة نمو الخلايا

الصحيحة التى تتغذى منها(١)» كما أنه يصف هذه الحالة بدقة فيقول « ان الخطر الذى يهدد طريق السلام هو أن دعاته يضطرون أن يقولوا لأنفسهم ان عملهم إذا كان حاسماً فان أثره الأول يجعل السلام وهو القوة السياسية التى لها وزنها تحت رحمة فئة معينة ولا يستطيع دعاة السلام شيئاً حيالها ، ويترتب على ذلك أن الحكومات التى لا ضمير لها يمكنها أن تصبح سيدة العالم بسلطانها العسكرى الجبار ، هذه القوة التى تحول دون رؤيتها لأى شىء آخر وتعمى بصيرتها(٢)» .

ولا يترتب على الحرب أن تشل العلاقات الدولية شللا تاما ويقف دولاب حركتها دون ابلال من المرض وعودة إلى الحركة ، بل رأينا هذه تنمو على مر العصور وتتطور وفق تطور المدنية وحاجات الشعوب والكفاح فى سبيل التخفيف من ويلات الحرب ، بل ومحاولة نبذها واستتباب الأمن الدولى على قدر الطاقة ، ورأينا العلاقات الدولية تنشط بعد الحروب وتدخل عليها مبادىء تصبح عادات مرعية تسير عليها الدول بحكم تكرارها كما ترسم هذه الدول طريق العودة إلى حياة السلام واستئناف العلاقات بالهدنة والمؤتمرات الدولية والمعاهدات .

وقد ارتدت العلاقات الدولية فى قرننا الأخير ثوباً قشيباً يتفق مع حركاتها المستمرة نتيجة ثورة الحياة الاجتماعية والاقتصادية وما آلت إليه الحروب بأن أضحت كلية شاملة ، وكانت الجيوش المتحاربة منذ قرنين تلتحم ولا يشعر بالملاحم أهل المدن والريف الذين ينصرفون إلى أعمالهم العادية فى هدوء ماداموا بعيدين عن ساحات المعمعة ، وكان الجنود من الجبهتين

---

(١) انظر «الحرب والمدنية» لتوينبى ص ١٥

(٢) انظر «الحرب والمدنية» لتوينبى ص ١٧

المتضادتين يتصالحون فى غير ساعات النزال ، وفى معركة فنتنوى *Fontenoy* سنة ١٧٤٥ بين انكلترا وفرنسا تقابل الجيشان ورفع ضباط الجيش الأول القبعات للجيش الثانى الذى رد التحية بمثلها ، ثم طلب أحد ضباط الجيش الانكليزى بصوت عال أن يبدأ الفرنسيون باطلاق النار فأجاب الفرنسيون بأن يكون الانكليز البادئين ، ولكن الحال تغير اليوم فالحرب عنصرها الأساسى المفاجأة والخديعة وتدمير المدن برمتها والغدر ونسف العمران فى دقائق بل ثوان معدودات والصرعى ملايين البشر من عسكريين ومدنيين ، وظلت الفرق المتحاربة محدودة الوسائل فى تنقلاتها وصراعها حتى ساعة استخدام الآلات وتسخير قوى الطبيعة ، وإن عبور جيوش هانيبال لجبال الألب منذ عشرات القرون بدباباته من قطعان الفيلة لا يختلف كثيراً فى وسائله البدائية ومتاعب تحركاته عن عبور جيوش بونابارت لهذه الجبال للنزول إلى سهول لمبارديا وغزو الامارات الايطالية منذ قرن ونصف قرن ، ولكن الحال تبدلت اليوم فوسائل الانتقال والتدمير سريعة قوية كالصواعق الهابطة من علياء السماء والبراكين المتفجرة من جوف الأرض ، ويعيش العالم اليوم فى جو من الاضطراب يجعله شديد التمسك بتنظيم العلاقات الدولية فتتعدد المنظمات الدولية والمؤتمرات والتصريحات والتعهدات بنبذ الحرب وعدم الالتجاء إلى حل المشكلات عن طريق القتال بأى حال من الأحوال ، فعالمنا عالم يصح أن ينعت « بسلام الذرة أو السلام فى جو الفزع » ، وقد يكون سلاما دائما إذا استطاع رجال الفكر والمواطنون الذين اتسع أفق ثقافتهم وآمنوا بوجوب رجحان المصلحة العالمية فى سيادة النظم الدولية لتعاون البشرية على أنانية سيادة الدولة ومطلق سلطانها وتصارع السيادات ـ إذا استطاعوا أن يقيموا توازناً بين المادة والروح ، ومع ذلك فقد يغلب الطمع الأشعبى فى جونا السياسى المكفهر المشبع بكهرباء الاطماع

على العقل والاتزان فتخرج الذرة من عقالها وتتحطم لتدمر معالم الحياة والحضارة التى بنتها الإنسانية فى عشرات الآلاف من السنين لنعود بالأرض الزاهرة العامرة القهقرى ونأوى إلى بؤس الكهوف وظلام القبور وهلع السكون ورهبته وقد انطفأ نبراس الحياة ، وتنفجر إذ ذاك بيد شيطان الحرب اليابسة والماء ، وتختلط الجبال بالبحار ، وتتحول السماء والهواء إلى سعير متأجج تبتلع وتحرق فى أتوانها كل ماهو عزيز على البشرية من مدن وعمران وثروات وعلوم وفنون ، ويقضى على مخلفات اليونان القديمة من معابد وهياكل ،وتندثر روما وزخارفها وعواصم الغرب اللامعة بأضوائها كباريس ولندن وما بنته المدنيـة الحديثة من ناطحات السحاب وعجائب الصناعات الميكانيكية ووسائل النقل المختلفة ودور المتعة واللهو .

ويمكننا ان نقول بشجاعة بمناسبة جهود دعاة الخير والسلام انه ليس هناك على مر التاريخ نظام اجتماعى ثابت فى حياتنا الدائمة الحركة ،والحرب كغيرها من المظاهر الاجتماعية مآلها بفضل الجهود فى سبيل الامن الدولى إلى الاضمحلال والذبول ، فليس هناك من فجر الانسانيـة شروضرر هو شر اليوم ،وكذلك تطورت الحـروب وأسبابها شأنهـا شأن سائر مايحيط بنا،ولم تشن العجماوات الحروب بمعناها المعروف لدى الجنس البشرى ، ولـكن الناس ابتدعوها وتفننوا فيها واحفادنا من السلالات البشرية الممتازة الذين يمثلون الفرد النموذجى ***Sur homme*** كما يسميه الشـاعر جوته ***Coethe*** والفيلسوف نيتشه ***Nietzsche*** . سيكفون يوماً ما عن شنها ، وهذا النظام كما ولد فى ظروف مشئومة . فأن مآله إلى الهرم،وليس من المحتم ان تدمر عوامل الشر الكامنة فى أدوات القتال والقذائف الفاتـكة المدمرة عوامل الخـير فى السلام ، بل ان فى ضمائر الشعوب ونبراس ذكاء الانسانيـة

ومشاعرها مايحطم الحصون الشامخة ويبيد عوامل الشر لتحي البشرية حياة جديرة بالحياة .

تنظيم العلاقات الدولية علماً وعملا

ان الأمثلة على نشاط العلاقات الدولية منذ العصور السحيقة وسيرها الحثيث نحو تقارب الأمم وتوطيد الصداقات فى سبيل رفاهة الشعوب ، وترميم تصدع صلات الدول كلما استفحل الخطب وأنذر بالاشتباك المسلح مع وضع حد للحروب ما أمكن واستتباب الامن الدولى ، لا حصر لها ، وهى تجمع إلى أحلام المفكرين والكتاب وآمالهم فى بناء عالم يسوده الصفاء خلو من شوائب الاقتتال حتى ينصرف المرء بلا وجل إلى تحقيق أقصى مايمكن تحقيقه من وسائل الراحة البشرية جهود الساسة ورجال الحكم المسئولين فى علاج التوتر الدولى والأزمات وكبح جماح الاطماع وتفادى الحروب أو اطفاء نيرانها الاولى حتى لاتمتد الى الاخضر واليابس وتحرق مختلف أمم الأرض ، والأمر ليس اليوم بالهين فتدخل الحكومات فى توجيه الشعوب شديد ، وهى تحاول ان تخفف من حدة مشاكل عالم اليوم وتحقق حاجات الفرد والأسرة وتعد العدة لمجابهة كل احتمال بما فى ذلك درء خطر الاعتداء والغزو ، وفى المبالغه فى التدخل — وقد يلتمس لها العذر فى ذلك — خطر على حسن التفاهم والتعاون بين الدول ، اذ ان كل حكومة تعالج مشكلاتها علاجاً قائما على التعصب الشديد للقومية والسيادة والاكتفاء الذاتى مع قفل الأبواب فى وجه التعاون مع الخارج ، وهى تنظر إلى التفاهم مع الدول الأجنبية نظرات الريبة والحذر ، وهذا الوضع لا يساعد بحال على تخفيف حدة التوتر الدولى. ويضاف إلى ذلك ان بعض الساسة فقدوا عناصر هامة فى الحكم على الأمور منبتها سعة الاطلاع وعبقرية الفكر وعلو الكعب

فى تصريف الشئون الداخلية والدولية ، إذلم يبلغ عدد منهم المستوى الرفيع الذى يبلغه ساسة القرن المنصرم وأوائل القرن الحالى ، فقد أصبحت السياسة مهنة يتجه اليها الذين يصعب عليهم ولوج أبواب مهن أخرى ، وأعرض عنها الناجحون فى ميادين الأعمال الحرة وغيرها ، وهذا أيضا مما لا يساعد على قيادة سفينة العلاقات الدولية بحذر وكياسة .

ونذكر على سبيل التمثيل لا الحصر أمثلة فى نشاط العلاقات الدولية وعلاج مشكلاتها فيما يلى :-

١ — معاهدة رمسيس الثانى مع ملك الحثيين : أبرمت فى القرن الثالث عشر قبل المسيح معاهدة بين رمسيس الثانى وملك الحثيين بعد حروب طاحنة بين جيوش الملكين وذلك رغبة فى استتباب السلام فى ربوعهما وفى تآخى رعايا العاهلين ، وجاءت الرغبة فى وضع حد الاقتتال من ملك الحثيين مع عرضه التحالف مع فرعون مصر ، وقد صيغت المعاهدة فى صحائف من الفضة لإثبات أسسها وحتى تصبح دائمة قوية الأسس بارزة للأجيال المتعاقبة ، وقبل الفرعون شروط الصلح والتحالف وأرسل إلى ملك الحثيين نصوصا أخرى هى نفس النصوص مدونة على الفضة أيضا تسجيلا لاتفاقهما واشتملت المعاهدتان على توقيع العاهلين .

وتنص المعاهدة بقيام سلام بين البلدين وتحالف بين العاهلين وانه لن يطرأ فى المستقبل على علاقات الشعبين المصرى والحثى ما يعكر صفو السلام والتحالف، ويتعهد العاهلان بالا يشنا غارات على الحدود أو أراضى كل منهما ، ويتعهد كل عاهل ان يسلم الى الآخر القادمين اليه من رعايا هذا بلا اذن منه دون أن يمسه بسوء *

---

* انظر « مجموعة نصوص فى القانون الدولى العام » ليفور وشكلافر . جزء واحد ، باريس ١٩٢٨ من الصفحة الاولى الى الثانية .

٢ ــ معاهدة الارجنتيين *Argiens* مع لاسيد يمونيا *Lacédémonc* فى اليونان القديمة أبرمت فى القرن الخامس قبل المسيح،وبموجب هذه المعاهدة يقوم سلام وتحالف هجومى ودفاعى مدته خمسون سنة ، وتكل المعاهدة إلى التحكيم مايقوم بين الطرفين من المنازعات بشرط احترام حقوق كل وفق عادات كل من الشعبين ، ويمكن ان يسرى هذا السلام والتحالف على بقية شعوب جمهوريات البلوبونيز *Peloponese* برضاها .

٣ ــ أقامت روما القديمة بعد أن دانت لها شعوب حوض البحر الأبيض المتوسط وغزت ممالك العالم القديم حتى ماوراء الدانوب والرين والفرات نظاما مستقراً لصالح الامبراطورية لحفظ الامن فى حدودها وفق النظم العامة لادارة شئون الحكم مع الاعتراف بالقوانين المحلية للدول المحكومة لتنظيم أمور الرعية، وقد أطلق الكتاب على هذا الاستقرار السلام الرومانى وهدفه رغبة الوطن الأم فى إقامة صروح الامبراطورية وسيادة القانون وإخلاد الناس للسكينة لصالح الدولة الحاكمة ، وهكذا سادت سياسة معينة فى وسط جغرافى ضيق هو عالم ذلك الوقت ، وكانت العلاقات الدولية رهينة محبسين هما الوسط الضيق للشعب الحاكم والشعوب المغلوب على أمرها والتى ليس لها إلا الخضوع لسلطان روما وكساد العلاقات الدولية تبعاً لقلة حاجات الناس وعدم الاكتراث بشئونهم وصعوبة وسائل النقل رغم عناية روما بالطرق واعتمادها عليها مما جعلها نسبياً أفضل امبراطوريات العالم القديم فى انتظام طرق النقل ، وكانت هذه العلاقات المحدودة بين روما والممالك الاسيوية والافريقية التى دانت لها أو خطبت ودها خشية بأسها قريبة الشبه بنظم الحماية فى العرف الدولى الحديث بين الدولة الحامية والدولة

الحمية ، (١) ونشأ نظام جنسية روما والمواطن الرومانى للتوفيق بين أهل روما وأهل الدول الخاضعة لها على أساس فلسفى، هو أن الاجانب أقل من الرومان ويعتبرون برابرة *Barbare* ولا يحق لهم أن ينعموا بحقوق الرومان.

٤ — اهتمت الكنيسة بفكرة السلام فى وقت معين وسارت خلفها الشعوب فى العصور الوسطى بحماس لاحترام ما يسمى هدنة الرب أثناء الاقتتال وهى أيام يحرم فيها القتال وازهاق الروح وسفك الدم ، والقاعدة الأساسية لهذه الهدنة التى ظهرت فى القرن الحادى عشر هى أن المسيحى يحرم عليه بوجه عام قتل المسيحى اذ أن معنى عمله هذا اراقة دم المسيح ، غير أن هذا التحريم أصبح غير مرعى وهذا يعتبر ارتكاب احدى الكبائر ضد الدين ، ويجب مراعاة ألا يهاجم المسيحى مسيحياً آخر ابتداء من غروب الشمس يوم الاربعاء حتى طلوعها يوم الاثنين ، وأدخل التحريم أيضاً أيام الاعياد الدينية مثال ذلك يوم عيد مريم والقديس جان باتيست *Jean-Baptiste* والقديس جوست *Just* والقديس باستور *Pastor* وهو من حماة كنيسة ناربون *Narbonne* وهذة الهدنة وضعتها الجمعية العامة لرجال الدين فى ناربون ، وفرضت العقوبات على الذين يعصون هذه التعليمات

٥ — وهناك فلسفة مارك اوريل *Marc-Aurele* ، وقد عاش مارك اوريل فى القرن الثانى للمسيح وهو من أكثر أباطرة الرومان تقشفاً مع

---

(١) أنظر «النظم الدولية» لرويتر ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٥ صفحة ٣٤

تحليه بالفضائل واشتغاله رغم متاعب الملك وحروبه ضد البرابرة الذين كانوا يهددون الامبراطورية بالفلسفة والحكمة واهتمامه بالأدب ، وقال « اذا كان الذكاء ظاهرة خاصة بنا وتتمتع بها الجماعة الانسانية فكذلك التميز والمنطق والعقل هى من الظواهر المشتركة بيننا وهى ما تجعل منا أقواماً نميز ونحكم على الاشياء ونعقل ، واذا كانت هذه هى القاعدة المشتركة فيترتب على ذلك أننا نصبح مواطنين وأخوة مما يجعلنا أقرب الى العيش فى ظل حكومة واحدة للجميع ، وهكذا يصبح العالم مدينة واحدة ، ولكن من من الدول ومن الجنس البشرى كمجموعة من يتبع هذه القاعدة ؟ »

٦ — وهناك فلسفة كتابات سان توماس داكان *Saint Thomas D'Aquin* وهو أكبر فلاسفة الكنيسة المسيحية الغربية ، وله مؤلفات دينية عدة وتعتبر أدق وأفضل التفسيرات الكاثوليكية وعاش من ١٢٢٦ إلى ١٢٧٤ ميلادية وهو يعتبر الحرب معصية دينية *péché* ، واستند إلى العبارة المقدسة وهى « أن من يستخدم السيف يهلك به » كما استند إلى قول القديس بولس « لا تصبوا جام انتقامكم يا اخوتى الاعزاء على الغير ودعوا الغضب يذهب عنكم بترك المجال له ليتبخر » كما اعتبر الحرب لأنها بعيدة عن الفضيلة ذنبا كبيرا ، وبعدها عن الفضيلة مرجعه انها ضد السلام ، وحدد شروط شن الحرب بأنها للدفاع عن الجماعة وأطلق عليها الحرب العادلة ويجب أن أن تتوفر فيها الشروط الآتية فى اعتباره :

أن يأمر بها الملك أو الأمير صاحب السلطان لسبب رد عدوان ودرء شر ، وعلى ذلك يتعين أن يكون سببها عادلا أى أن تكون لتأديب المعتدين ومهاجمتهم وقد بدءوا الهجوم فاستحقوا الكيل لهم من نفس كيلهم ، وأن تكون نوايا الذين يريدون خوض غمار المعارك عادلة أى اتقاء الضرر والشر ما أمكن ، أى أن تكون لغرض الوصول إلى السلام مع تأديب زعماء الشر ودعاته ، ويجب تفادى القسوة والفتك والتقتيل الذى لا مبرر له أثناء القتال .

٧ — تسلطت الكنيسة المسيحية فى العصور الوسطى على شئون الدين والدنيا لرعاياها من أمراء ونبلاء وسوقة ، انضووا تحت لوائها لتميزهم عن رعايا البلدان الأخرى التى لا تدين للمسيحية ، وسار العالم المسيحى فى ركاب تعاليم الكثلكة فى علاقاته مع الخارج ، واتضحت هذه الظاهرة فى الحروب الصليبية التى شنتها المسيحية على الشرق الاسلامى ، غير أن هذه الحروب لم تمنع عقد الطرفين الهدنة والمعاهدات وتبادل الحاجات والمعارف، وظهر فى الحروب الصليبية نتيجة التسامح الاسلامى فكرة إعطاء الأمان لوفود المسيحية كأساس للمعاملات الدولية، وكانت هذه الوفود ترسل إلى خيام المسلمين المحاربين المنتصرين لمفاوضتهم ، وهذا عكس ما كانت تفعله الممالك المسيحية فى الأراضى المقدسة بالمسلمين وبوفودهم واسراهم ، كما ظلت شرعية إعدام الأسرى وفرض الرق والاستعباد من المبادىء المتبعة حتى ما بعد العصور الوسطى ، وصار هناك عالمان هما العالم المسيحى وهو لا يرى سلاما إلا بين ربوعه والعالم الاسلامى الذى تطبع بطابع التسامح وفق فلسفة الإسلام ، وكانت حلقة الاتصال فى كثير من الأحيان الأندلس العربية التى ساعدت فى نقل علوم الأقدمين إلى أوربا المتأخرة عن طريق جامعاتها وقبول تلقين قساوستها العلوم والمعارف ، وكانت الكنيسة الكاثوليكية هى المهيمنة على طبقات الأمراء من مجرد النبلاء وصغار الاشراف إلى الامبراطور ولها نفوذها السياسى ، وتتغلغل تعاليمها فى العلاقات الدولية والعرف الدولى وطائفة من اسسه المدنية مردها ذلك العهد البعيد ، وهى تفرض سلطانها على الدولة باعتبارها اساس تكوين نظام الجماعات ، كما صبغت تعاليمها مبادىء القانون العام وفى طليعتها الرحمة والشفقة والانسانية دون أن تتأصل هذه المبادىء تأصلا جديا عميقاً ، ونذكر منها « أنه ليس هناك يهود أو اغريق أو برابرة بل الناس جميعاً سواء » ، ولكن غلب على

طابع ذلك العصر ضرورة مكافحة الهيروتيقية كأساس الفلسفة المسيحية ، وقد رأينا ذلك فى الحروب الصليبيه ثم فى حروب الاصلاح الدينى ومحاكم التفتيش وفى وجوب خضوع الأمراء خضوعا تاما لسلطان البابا مع تهديدهم بالحرمان من الكنيسة إذا حادوا عن تعاليمها.

٨ — وهناك مذهب ماكيافلى *Machiavel* ، وعاش من منتصف القرن الخامس عشر حتى النصف الأول للقرن السادس عشر، وهو فلورنسى الأصل وكان دبلوماسيا وسياسيا ومفكراً وكاتباً قويا فى تحليله ، وتقلد مناصب السكرتارية والدبلوماسية فى بلاط آل دى مديسيس ، ومن أهم مؤلفاته السياسية «الأمير» وصدره بإهداء إلى الدوق جوليانو دى مديسيس، وبث فيه طابع ذلك الوقت وهو الفوضى السياسية واضطراب الحكم فى شبه الجزيرة الايطالية وتنافس الأمراء هناك وتناحرهم واكتساح جيوش فرنسا واسبانيا والمانيا وسويسره باستمرار للأمارات الايطالية وضياع هيبة الحكم هناك والغدر بالخصم مع رغبة جامحة فى نفوس الشعب إلى طرد الغزاة وتطهير البلاد من الأجانب وتوحيد إيطاليا بأى ثمن ، ورسم فى كتابة ما يحسن أن يتبعه الحاكم لتوطيد حكمه واتساع ملكه ، وهكذا نشأت فكرة الماكيافليه المخادعة فى السياسة .

ورأى ماكيافلى أن الوسيلة الوحيدة لتدعيم سلطات الأمارات حتى تحوز مقامها اللائق فى العالم الدولى هى تحقيق وحدة البلاد على يد أمير قوى لا يقف ضميره أمام شىء فى سبيل غايته ، فهو يرتكب أى عمل مهما بلغ من القسوة فى سبيل هدفه ، وعليه أن يدعم سلطاته باتحاده مع الطبقات الوسطى المطردة النمو والوقوف فى وجه الارستقراطية والاقطاع، وهو ينصح الأميران يتبع وسائل القوة والخديعة والمغالطة وأن ينتهك

حرمة المعاهدات والتعهدات ويسير فى طريق الغش والتقلب والدسائس إلى حد القتل السياسى ، والقوة فى إعتباره هى السلطان الحق ، وكل خطة تتبع للوصول إلى الغاية السياسية لعبة صالحة ، وفى رأيه لما كان الناس عادة مفعمين بالشرور وهم لايتوبون إلى الحق الا اضطرارا ، يتعين على الأمير الا يعتمد على حسن خلقهم وطبائعهم ، والخلق السياسى فى حاجة إلى السلطان وهذا السلطان لا يوجه بحال الخلق السياسى ، وبمعنى آخر أن السلطة تتصف دائماً بالخلق السياسى فى أى وضع من أوضاعها ، والأفضل أن يكون الأمير مرهوب الجانب عن أن يكون محبوباً ، والأفضل كذلك لتحقيق الوحدة القومية أن يتبع القسوة لا الرحمة بشرط ألا يذهب إلى حدغرس كراهية الشعب له فى قلوبه ، ويزعم أن الساسة ينقسمون إلى أسود وثعالب ويجب على الأمير أن يجمع بين صفاتهما ، ويقول أيضاً « إن الناس لئام بطبعهم ولن يحافظوا على ولائهم للأمير وعلى الأمير أيضاً ألا يحافظ على كلمته نحوهم ، ولا يعدم الأمير بأى حال من الأحوال أن يجد الأسباب التى يحتمى بها لتبرير فعاله وكسب الذين يدينون له » ، ويرى أن الأمير يمكنه أن يلقى بتصريحات تتناول عبارات الرحمة والإنسانية والشفقة والتدين والحق ولكن لمصلحته يمكنه أن يعمل بعكسها ، ويزعم أن عامة الناس لهم دائماً المظاهر التى تؤثر فيهم ، وهم جمهرة السوقة ذوى العقول المحدودة الذين يتكون منهم العالم .

ولكن ماكيافلى امتدح أيضاً حرية الفكر والرأى والجمهورية والديموقراطية التى يرى فيها أصلح نظم الحكم . وأعجب بنظام روما القديمة وساحات الخطابة الشعبية فيها ، ولا يسمح بالدكتاتورية إلا كنظام مؤقت لانقاذ الدولة ، وفى إعتباره أن الملكية هى النظام الذى يمكن بواسطته

انقاذ الجمهورية من التداعى ، ومن ناحية أخرى يؤيد مذهبه السياسى بقوله « إذا توقفت حياة الدولة على اتخاذ قرار معين فلا يجب بحال أن يقام أى وزن للصواب والخطأ والانسانية والقسوة والشهرة والعار ، فكل شىء يجب قبوله والعمل به انقاذا للموقف ، ويجب أن تستبعد كافة الاعتبارات الأخرى وأن لا يقام اهتمام إلا لأمر واحد فحسب وهو: ما العمل لانقاذ حياة الدولة وحريتها ؟ (*) ».

وهكذا رسم تشاؤم ماكيافلى فى الانسان خطط الدولة فى تحديد علاقاتها مع الشعب ومع الخارج وبرر موقفها فى خروجها عن جادة الصواب وحيدها عن الخلق السياسى القويم حسب ما تمليه الظروف ، ولم يك فى وقته رأى عام يخشى بأسه وحكمه القاسى على خرق العـــلاقات الدولية واثارة الفتن والفتك بالشعوب وشن الحروب فى سبيل الأطماع السياسية ، كما يمكن أن يلتمس له العذر لتوقه الشديد الى تحقيق الوحدة الايطالية بأى ثمن ، وهذه الآراء صورة من واقعية الحياة السياسية الداخليـة والخارجية ، ولا تخلو العلاقات السياسية بين الدول من الكراهية والحقد والخديعة وشتى وسـائل العنف وغيرها للوصول الى سيطرة دولة على الميدان الدولى ، ولقد أعجب كل من هتلر وموسولينى وغيرهما من ساسة عصرنا الحالى بمذهب الماكيافلية وبالناحية السوداء لآراء ماكيافلى دون أن يعيروا اهتماما السبب الاساسى فى تشاؤمه فى طبيعة الانسانية ودون أن يلقوا بالا لآرائه فى تزكيـــة الديمقراطية

(*) أنظر « نظريات وحقائق فى القانون الدولى » لفيشير ، جزء واحد، باريس ١٩٥٣ ، من صفحة ٢٢ إلى ٢٤ .

٩ — وهناك آراء فيتوريا Vitoria وسوارز Suarez وجروسيوس Grotius فى تنظيم العلاقات الدولية ، وظهرت إلى جانب الآراء الواقعية لماكيافلى آراء أخرى أقرب إلى المثل العليا والانسانية وما تتوق البشرية الى العيش فى أفنانه تبعاً لتشبعها بروح القانون الطبيعى والعدالة الدينية فى عصور متقاربة لعصر ماكيافلى أولا تبعد كثيراً عن عصره ، وفى مقدمتها آراء فيتوريا وسوارز وجروسيوس ، وشجع على رواجها انتشار الطباعة وكفاح المذاهب الدينية مما أدى الى ازدهار مختلف أنواع المؤلفات السياسية وبطء التفكير القومى ،ويعد هؤلاء الكتاب فى طليعة بناة القانون الدولى ، وعالجوا فى كتاباتهم كثيراً من المشكلات الهامة التى ترتبت على استخدام البحار للاستكشافات الجغرافية وكتبوا أيضاً فى الاستعمار والتفرقة بين الحروب العادلة والحروب غير العادلة .

وعاش فيتوريا من القرن الخامس عشر إلى منتصف القرن السادس عشر ، وكان من رجال الدين الكاثوليكى يدرس اللاهوت فى سالامانك كما كان معلم الامبراطور شالكان ، واشتد النقاش فى ذلك الوقت حول مسألة جزر الهند كما احتدم الجدل حول الرق وحقوق الارقاء وطرق معاملتهم وانتقل البحث إلى الميدان الدينى ، وكانت الحكومة الاسبانية غير مرتاحة إلى هذه المناقشات فكل مايمس جزر الهند كان سراً وتحت سلطان الدولة ويسير وفق توجيهها الدقيق،وعكف فيتوريا فى تدريسه على علاج مشكلات جزر الهند ، ونشر بهذه المناسبة دراسات بعنوان « علاقات الجزر الهندية» وجمع فى بحثها بين الناحية الدينية والتنظيم الحديث،كما عرض للمبدأ الأساسى لحقوق الجماعة من الناحية الدولية ، وبين ان كل الناس لهم الحق فى اقامة علاقات بينهم ،كما ان الجماعة الدولية فى اعتباره تقوم على أساس المساواة

الانسانية . وهذه الجماعة لها مصالح مشتركة للجميع ، وعلى الامراء دفاعاً عنها اللجوء الى الحرب العادلة اذا تطلب الأمر ذلك ، وهذه المبادىء فى مجموعها تعتبر الحجر الأساسى للعلوم الاجتماعية الحديثة ، وخرج المفكر من هذا إلى وضع مبادىء يتعين على المستعمرين فى ذلك الوقت اتباعها وهى دقيقة ومحددة ، كما رسم مايتفرع عن هذه الجماعة التى وصفها وبين صلاتها من أساليب علاقاتها السياسية .

وطبيعى ان يصف فيتوريا وقد حدد موقف كل جماعة سياسية من الأخرى أنواع الحروب ، ويقسمها إلى عادلة وغير عادلة ، وهو لم يأت بالجديد فى هذا الشأن ففكرته مشتقة من تعاليم المسيحية ذاتها . والاولى فى اعتباره هى الحروب التى يمكن اقرار مشروعيتها دفاعا عن حقوق الجماعة ، غير ان العصر لم يك ملائما للتطبيق العملى لهذه المبادىء ، فكانت قد حلت فرق المرتزقة محل فرسان العصور الوسطى ، وكانت الكنيسة قد اختفت كسلطة دولية لها نفوذها بين الملوك والأمراء ، ولم يعد للدول هم الا التوازن السياسى .

وعاش سوارز وكان من رجال الجزويت من منتصف القرن السادس عشر حتى مطلع القرن السابع عشر ، وشرح فى كتاباته بإيضاح أقوى من إيضاح فيتوريا القانون الطبيعى العام الذى لا يمكن زعزعته وتغييره والقانون الواقعى الذى يتغير باستمرار المترتب بنوع خاص على السعادة ، وساعد الوضع الدولى فى وقته على علاج مشكلة انقسام الجماعة الإنسانية فقد كانت الدول قد استقرت فى مقامها الجديد كدول مستقلة ذات سيادة مما يظهر فى جلاء الوحدة السياسية للدولة وموقف الدول المستقلة المتعارضة مع فكرة الدول العالمية ، غير أنه حاول أن يقضي على

هذا النقص الذي يفت في عضد الإنسانية بالارتفاع بالعالم إلى الوحدة العليا للجنس البشري ، ولم يفته أيضا أن يبين الفائدة التي تعم المجموع من الوحدة ، وقال بهذه المناسبة « تدل التجارب على أن الدولة لا تستطيع أن تعني بحاجاتها بلا معونة متبادلة مع الدول الأخرى وبلا اتحاد وتبادل في المنافع واقامة علاقات مشتركة واتحاد في سبيل المصلحة والحاجة » ، كما وصف قانون تنظيم الجماعات وهو لا يخرج عن حدود القانون الدولي بأنه « القانون الذي يوجه وينظم حياة الدول في علاقاتها بعضها بالبعض وفي دائرة الجماعة الدولية » ، وكان لجمع سوارز بين فكرة القانون الطبيعي والمصلحة أهمية كبرى في محاولة التوفيق فيما بعد بين المصالح وإيجاد توازن بين مصلحة الجماعة الدولية وفردية السيادة لكل دولة .

وعاش جروسيوس من آخر القرن السادس عشر حتى منتصف القرن السابع عشر ، فاشرف على بدء عصر الفلاسفة والتفكير المستنير ، وكان بروتستنتيا هولنديا اشتغل بالدراسات الدينية وكان إلى جانب ذلك شاعرا ومؤلفا دراماتيكيا وسياسيا ودبلوماسيا ، واعتمد على عبارات في الكتب الدينية بغزارة للدفاع عن أفكاره ، غير أنه كان يعمد إلى حلول أساسها العقل والمنطق بما جعل لكتاباته وزنا كبيرا اليوم ، باعتبارها التعريف الأول للقانون الدولي ، وربما يرجع اعتماده على العقل دون التمسك بجمود النصوص إلى تقلده مناصب متنوعة وتقلبه على أنواع من الفراش من قتاد السجون إلى السرير المترف للسفارات ، فزج به في غياهب السجون في هولانده كما وصل إلى منصب سفير السويد في باريس ، وتقوم كتاباته على أساس الاستنباط والمنطق مع تفكير عميق مشبع بالتجربة ، وكتب بناء على تكليف وتوجيه من شركة الهند الهولندية بحثا بمثابة فتوى في حرية البحار

ونشر جزءاً منه فى وقت كان النزاع فيه على أشده بين هولانده وانكلترا على حرية البحار والسيادة عليها ، وكتب فيما بعد مؤلفا جامعا يعالج فيه مشكلات القانون الدولى من ناحيتى الحرب والسلام وهو يعد بحق الكتاب الأول فى بحث المشكلات التى تتناول حقوق الجماعات من كافة نواحيها ، ودافع بحرارة عن حرية البحار ، واعتبر هذه الحرية أهم عناصر حرية التجارة ، وهى ضرورية لصعوبة تحقيق الدولة كافة حاجات الفرد مما يتعين معه ان يقف سلطانها على البحار عند حد ، وشرح بوضوح الفرق بين القانون الطبيعى والقانون الوضعى الواقعى ، والاول فى اعتباره مشتق من الاستنباط والخلق العام والثانى نتيجة الملاحظة وتطبيق الشعوب وهو مشتق من الاستقراء . وعرض لمشكلات الحرب العادلة والحرب الغير العادلة ، وكان موقفه منها موقف المشرع لا موقف الباحث فى علم الاخلاق والاجتماع ، وخرج من ذلك الى ان الدولة يمكن اعتبارها مجرمة ومعاملتها معاملة المجرمين ، غير انه يرى لصعوبة ايجاد القاضى غير المتحيز فى الجماعة الدولية الا يعتبر ان هناك جريمة دولية إلا فى حالة وجود دليل لاشك فيه على ذلك ، وهو يرى أيضا ان الدول التى تقوم بقمع جريمة دولية يصبح لها مصلحة فى الأمر مما يعين معه استبعادها لأنها لا تقدم الضمان الكافى على الا مصلحة لها فى النزاع ، وهو يخرج من بحوثه إلى انه يصعب تحديد ماذا يعنى بحروب الاعتداء . (*)

وان الافاضة فى الكتابة فى القانون الدولى تعد نقطة تحول فى تنظيم العلاقات الدولية فيما بعد ، وصحب ذلك بدء اهتمام الدول العظمى ابتداء من منتصف القرن السابع عشر بمعاهدة وستفاليا بتنظيم علاقاتها واعادة بناء أوروبا سياسيا ورسم حدود دولها واماراتها بعد حرب الثلاثين سنة كما سنرى فى البحوث القادمة .

(*) انظر «النظم الدولية» لرويتر . من صفحة ٤٣ الى ٤٧ .

١٠ — وهناك آراء بعض المبرزين من الساسة والمفكرين فى توطيد العلاقات الدولية والسلام من القرن السابع عشر إلى اليوم ، وقد تعدد الساسة والمفكرون فى مختلف العصور التى أعقبت بزوغ شعاع التفكير فى أسس القانون الدولى الذى أفاض فى الكتابة فيه جروسيوس ، ممن دعوا إلى التحالف والسلام بين أمراء أوروبا . وممن نادوا بإقامة صروح أمن دولى تطمئن إليه الدول ويبعد بها عن حمأة الحرب ، وممن تاقوا إلى إقامة هيئة دولية عامة لإيقاف الاعتداء وفض المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وتوقيع الجزاء على الدول التى تقدم على حروب اعتداء غير عادلة ، ونذكر منهم سولى *Sully* وزير هنرى الرابع ملك فرنسا وقد أقام مشروعه على أساس التوازن الدولى الأوروبى مع ضم الدول المسيحية فى وحدة لتأييد الأمن الدولى وإقرار السلام بينها، والأب سان بيير فى القرن الثامن عشر .

ورأى فى كتاباته أن أهم أسباب الحروب المنازعات على الأراضى والحدود وعلى نصوص المعاهدات وتنقيحها وتعديل بعض بنودها التى لم تعد الجماعة تقبلها بل ونبذها، ورأى إنشاء سلام على أساس تحالف دائم يوقعه الأمراء ويتعهدون بموجبه احترام حدود ممالك الجيران والمحافظة على عروش الأسر الحاكمة فعلا ، ويرى أن يقوم السلام على أساس ما هو قائم فعلا *statuquo* وان يحترم الأمراء هذا الوضع ويقلعوا عن الحروب بصفة نهائية وان يلجؤا الى الوساطة والتحكيم لتعديل التحالف وفض المنازعات بينهم، والكاتب المفكر جان جاك روسو، وهو يرى أن دول أوربا تكون وحدة ثقافية وروحية وتجمعها العادات والدين وعرف القوانين والتجارة مما يساعد على تعاونها وأنشاء اتحاد منها والعمل على تدعيم السلام ونبذ الحروب بينها عن طريق هذا الاتحاد ، وهو يقول أن مشروع السلام الدائم بين

الدول إذا كان يصادف صعوبات وينعت بأنه خيالى فليس ذلك لأنه لايمكن تحقيقه بل لأن الناس قد فقدوا اتزانهم وأصبح من الجنون أن يدعى المرء الحكمة وسط المجانين ، ولا ننس فى هذا الصدد أيضاً الانجليزيين بين Penn وبنتهام Béntham فى القرن الثامن عشر وكذلك الفيلسوف الألمانى كانت Kant فى أواخر القرن الثامن عشر، وكل كتاباتهم تحوم حول محاولة إنشاء اتحاد أو هيئة تحكيم دولية لفض المنازعات عن غير طريق السيف واستتباب الأمن بين الدول .

وإذا تقدمنا فى دراساتنا إلى عصرنا الحالى رأينا عدداً عديداً من الكتاب ورجال السياسة والحكم يحاولون بناء سلام دائم بين الدول ، وقد تلقى العالم درساً قاسياً فى حربين عالميتين ضروسين لفحت نيرانهما شتى دول العالم،ويعملون على إقامة أسس عالم أفضل يتفادى تكرار المأساة وينشىء جامعة من الدول لعلاج مشكلات الجماعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، اما على أساس دولة عالمية لها السيطرة والاشراف على سائر الدول Super-Etat تقف كحائط الصين حائلا دون الغزو ولديها من القوة والنفوذ ما يساعدها على منع الاعتداء المسلح بالقوة إذا لزم الأمر وهذه الدولة لها جيوشها البرية والبحرية والجوية ، وإما على أساس منظمة عالمية تنضم إلى عضويتها الدول المتمدينة تعمل على نشر السلام بين الجماعة السياسية عن طريق الحض عليه والدعوة بين الرأى العام العالمى له ومطالبة الدولة المعتدية بالكف عن اعتداءاتها بقرارات تصدرها المنظمة ، غير أن تنفيذها مرجعه الوازع والضمير الدولى وقد يمكن استعمال بعض وسائل الضغط عن طريق المقاطعة وفرض العقوبات الاقتصادية على الدول المعتدية ، والفكرة الأولى « لاتينية » ومصدرها فرنسا وغيرها من الدول اللاتينية بعد الحرب العالمية الأولى ، والفكرة الثانية انجلوسكسونية مصدرها آراء

الرئيس ولسن وغيره من معاونيه كالكولونيل هاوس Col. House من بناة عصبة الأمم ، وقد رجحت الفكرة الثانية ، ونشأت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى وصلح فرسايل عصبة الأمم أساسها الخلق السياسى، والوازع من الضمير الدولى لاحترام سلامة الدول الأعضاء وغير الأعضاء والأمن الدولى ، وذلك تبعاً لتعذر تنفيذ مبدأ الدولة الكبرى أو العالمية أو الدولة التى تشرف على مختلف الجماعات الدولية بقوتها ونفوذها، لما تلاقيه الفكرة من صعوبات مرجعها شدة تمسك الدول بسيادتها وعقبات تكوين جيش الاشراف الدولى وتوجيهه ، وهو عادة من صنع الدول العظمى التى قد تكون إحداها طرفا فى النزاع ، مما يؤدى إلى انهيار فكرة الدولة الكبرى التى تضم إلى اعطافها كافة الدول والتى تشرف على الجماعة الدولية ومبادىء السلام من أساسها .

ثم جاءت منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لعلاج عيوب عصبة الأمم بعد فشلها أو حلها تجمع بين المبدأين ، مبدأ نشر السلام عن طريق الرغبة لا الرهبة بالدعوة له بواسطة الميثاق وبدعوة الدولة المعتدية إلى الرجوع إلى الحق والكف عن استعمال أدوات العدوان ، كما جاء فى نصوصها إنشاء قوة دولية للاشراف والرقابة يتفق عليها الأعضاء فيما بعد كبوليس دولى لتدعيم السلام، وعلاوة على ذلك يجنح دعاة الميثاق إلى ادخال مبدأ جديد وهو اشتراك الدول عند الحاجة لحصر منطقة النزاع والحرب والتدخل بالسلاح لفض المنازعات المسلحة، وقد كان ميدان التدخل فى كوريا أرض الصباح الهادىء فى السنوات الأخيرة فأرسلت اليها جيوش دولية مختلفة من شتى دول الأمم المتحدة بقرار من مجلس الامن، أهمها جيش الولايات المتحدة الأمريكية لحصر وفض النزاع بين الشمال والجنوب ، وزودت هذه الجيوش الجرارة بالأسلحة الثقيلة والخفيفة، وكانت جيوشا محاربة بكل ما تعينه هذه

العبارة ، غير أنه يمكن التساؤل هل أدى التدخل إلى تخفيف ويلات الحرب ؟ وهل انتهى هذا النزاع ، لقد كانت التضحيات والخرائب جسيمة ووقف القتال باقرار الهدنة أخيرا فى سنة ١٩٥٣ ، وهلا يخفى فى ثناياه كفاح المبدأين الجبارين : الديمقراطية بمطامعها الاستعمارية والشيوعية بمبادئها ومحاولة التغلغل بنفوذها إلى شعوب آسيا الفقيرة المتلهفة على تحقيق وعود رجالات الديمقراطية فى عالم أفضل وعيش أرغد بعد أن تضع الحرب أوزارها دون جدوى ، مما حدا بها إلى الارتماء فى أحضان الشيوعية .

ونرى خلال نصوص المعاهدات وبحوث وآراء الكتاب والفقهاء وتطور العلاقات السياسية الدولية على مدى العصور تقاليد ، وعرفاً دولياً ينسج ثوب حقوق الجماعة *Droit des Gens* ، ومجموعة ماسلف ذكره يكون عقلية ومنطق التحكيم والقضاء الدولى . ولكن لم يصل القانون الدولى إلى حد القانون الداخلى فطبيعته تخالف طبيعة القانون الداخلى ، وهو مشتق من منبع الحريات وأساسها وهو وجوب حقن دماء الانسان ، وتطوراته مصدرها الحوادث وحكم الرأى العام العالمى ، وأداة تنفيذه مرجعها الضمير ورغبة الدول فى البناء وتفادى التدمير والابادة وما تخلفه الحروب اليوم من ويلات يعجز القلم عن وصفها ، ورغم أن القانون الدولى صادفته خيبة أمل كبرى فى كثير من الحالات فالبشرية شديدة التمسك به لأنه الملاذ الوحيد لها حتى لا يجرفها طوفان المادية واختلال التوازن بين الجشع مع تقدم المخترعات المهلكة المساعدة على الافناء والمبادىء الروحية السامية التى ترفع الانسان من مرتبة الفوضى إلى مرتبة الحياة الجماعية الراقية ، ورغم أن القانون الدولى فى تطبيقه وأحكام القضاء الدولى فى تنفيذها ينقصها الجزاء الحق الذى لا شك فيه كما هى الحال فى

دائرة القانون الداخلى فإن حكم الرأى العام العالمى واهتمام الدول المنضوية تحت لواء منظمة السلام الحالية وكراهية الناس للحروب إلى حد نبذها فى نصوص الدساتير والقوانين الداخلية واعتبارها جريمة شنعاء واعلان الميثاق الدولى لحقوق الانسان وهو ينبع من حق المرء فى الحياة والتنعم بها — كل هذه العوامل يضاف إليها قوة الرأى العام العالمى وحسبان حسابه فى الميدان السياسى الدولى كما شاهدنا فى الاعتداء الثلاثى على مصر من انجلترا وفرنسا واسرائيل فى اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ جعلت من القانون الدولى اليوم أداة تنفيذية لها اعتبارها واحترامها .

الطابع السياسى الحاضر

ظلت أوروبا أمدا طويلا وهى محور العلاقات الدولية للعالم المتمدين ، فقد ورثت روما القديمة وتمزقت أوصال هذه الامبراطورية المترامية الأطراف وتفككت روابط ولاياتها وتحولت إلى ممالك وامارات صغيرة ، واندمجت يوما ما فى امبراطورية شاركان ، ثم تداعت امبراطورية شاركان وتحولت إلى امارات صغيرة وظهرت المدنية الإسلامية ودولها فى الشرق وكان يحسب لها ألف حساب ، وتفوقت على أوروبا ثقافيا واقتصاديا وسياسيا ، ولقنتها ثقافات الأقدمين مما ساعد على قيام عصر الانبعاث فيها ، كما تبادل الغرب والشرق البعثات والهدايا وقدمت إلى مدينة الرشيد بعثة اوفدها شارلمان وقدم اليها الرشيد الهدايا من مبتكرات صناعة العرب ، ثم اصطدم الغرب بالشرق بالحروب الصليبية التى ظلت مستعرة زهاء قرنين من القرن الحادى عشر إلى الثالث عشر ، وانتهت باتجاه أوروبا إلى الشرق الأقصى عن طريق البحار الواسعة المفتوحة بدلا من البحر الأبيض المتوسط الذى ظل حتى القرن الثامن عشر تسيطر عليه سفن دول الإسلام

وربابنته ، وانصرفت أوروبا عن طريق الحرير البرى وقوافله وكان يربط تجارتها برا عبر البلدان الإسلامية بتجارة الشرق الأقصى إلى الطرق البحرية الجديدة التى سارت سفنها فيها على أثر الاستكشافات الجغرافية .

واحتدمت المنافسات الاقتصادية بين الشرق والغرب وبلدان الغرب المختلفة فى سبيل السيادة على البحار والاستئثار بالطرق البحرية ، وتبارت الدول الغربية فى انشاء قواعد لها فى طريق مرور سفنها لحماية تجارتها وتخزين ما تجلبه من سلع ونفائس من الشرق الأقصى والعالم الجديد ، وأخذت تجمع الأموال وتطلب المزيد منها ، ونشطت مؤسساتها الاقتصادية والصناعية ومصارفها ، ووظفت الفائض من أموالها فى شتى انحاء العالم وخاصة البلدان الغنية بالمواد الأولية المغلوبة على أمرها والتى دانت لها بفعل القوة والاحتلال ، وعمرت خزائنها بالأموال وتزايدت عمليات دور صناعاتها وشركاتها واتسعت معاملاتها وتعددت فروعها وراجت التأمينات البحرية وغيرها فى أسواق لندن وسائر عواصم الغرب ، تبعا لجوب أساطيل هذه القارة الوثابة التجارية المحيطات تؤيدها الأساطيل البحرية وحراب جنود الاحتلال .

غير أن الرغبة فى المزيد من المال أدت إلى اشتداد المنافسات والحروب بين الدول البحرية والاستعمارية والامبراطوريات الصناعية فى سبيل اتساع رقعتها والسيطرة على مسالك البر والبحر والاستئثار بالأسواق والمواد الاولية ، وتكرر ما تمر به الإنسانية منذ العصور السحيقة من من مفاوز مظلمة ألا وهى الحرب فى سبيل السراب الخادع وهو الاتساع وزيادة الثراء ، ويزعم البعض أن جوع الجماعات البشرية يدفع بها إلى الحرب ، ولكن الا يمكن التساؤل هل الحرب تحل أزمة الجوع ؟

والا يمكن القول بأن النهم هو الدافع إليها ؟ فهى حروب يشنها الذين يعتقدون أنهم لا يطعمون بمقدار طعام عدوهم .

وحاول الكتاب أن يخفوا الحقيقة المرة التى يراها المرء فى قانون الاحراش والادغال وهو انقضاض الضوارى على الفرائس المستضعفة والفتك بها ، وهو يراها فى الحروب ونتائجها وما تخلفه من آلام ونكبات وازمات طويله يصعب علاجها ، فذكروا أنها تشتعل تبعا لبواعث سياسية وقومية وروحية ومعنوية أو لاصطدام المثل العليا المتعارضة ، غير أن الطبيعة البشرية لم تتغير منذ العصور السحيقة ، فلقد أخفى الأغريق القدماء منذ خمسة وثلاثون قرناً الأسباب الحقيقية لشنهم الحرب على طروادة وتدميرها ، واظهروا أسبابا عاطفية فى اشعارهم العذبة هى أعادة هيلينة الجميلة إلى مليكها وسيدها ، والأسباب الحقيقية للحرب وتدمير طروادة فى القرن الخامس عشر قبل الميلاد هو ما أملته على الأغريق طبيعة أرضهم القحلاء من السير نحو الشرق واقتحام البواغيز قسرا وتدمير طروادة العقبة التى تعترضهم فى حصولهم على قمح الحقول اليانعة لما بعد طروادة والبلدان الغنية الواقعة فى حوض البحر الأسود .

ولم يتغير الوضع فى صراع اليوم ، فقد رأينا دول المحور تشعل الحرب العالمية الثانية بعد استعداد طويل لها فى سبيل الحصول على مجال حيوى لها وأراضى ومستعمرات ومغانم لسكانها الذين يتزايد عددهم باستمرار ، كما نرى اليوم البلدان الصناعية الكبرى تتصارع فى حرب باردة وتطاحن مرير للسيطرة على أغنى موارد البترول فى العالم فى الشرق الأوسط .

غير أن للحروب سيكولوجيتها العميقة ، وهى لا تمت دائما للجوع أو للتوسع والمطالبة بالمجال الحيوى بالصلة ، وعادة تنشأ حالة من التوتر يلتقى

فيها اندفاع القادة وحماسهم بروح الجماعات وفكرهم ، وقد تتكرر هذه الحالة فى عدة بلدان بما يؤدى إلى استعداد عام للاقتتال ، وفى نفس الوقت تبرز الأسباب المباشرة وغير المباشرة للحرب ، وهكذا تلتقى روح الأفراد من رجال السياسة والحكم بروح الجماعات وقد تفهم هؤلاء سيكولوجية الجماعات بما يساعدهم نحو توجيهها بما يتفق مع تحقيق مطامعهم بعد أن تذرعوا بشتى الوسائل فى سبيل تحقيقها ، ويسهل التأثير على الجماعات التى تتلقى الخطب الحماسية والحض على القتال وهى شديدة التململ من الحياة الميكانيكية الصماء للمدن الكبرى فى صور ضخمة مبالغ فيها وبصدر رحب لتحقيق الجنة الموعودة ، ورأينا الشعب الفرنسى ينقاد إلى نابوليون ويتبعه طائعا مختارا من مدريد إلى برلين وفينا وموسكو ويخضع لحكمه المطلق الطاغى ، وهذا الشعب هو الذى حاسب سائر أبناء الثورة حسابا عسيرا على كل حيد عن طريق الخلق السياسى القويم فى نظره بالمقصلة ، وتتكرر نفس هذه المأساة فى أقل من نحو قرن ونصف فيسير الايطاليون خلف موسولينى والألمان خلف هتلر . ولا يهم البتة ما سفك من دماء وما ذهب من جهد وثروة ورخاء ، وكثيرا ما يؤثر الاكسير السحرى للقوميات والوطنية والسيادة وحاجات الشعب فى اشعال نيران الحروب واتساع رقعتها ، وهذا ما شاهدناه فى حروب ما بعد الثورة الفرنسية التى تحولت إلى حروب فتح وتسلط وإنشاء امبراطورية مترامية الأطراف فى ظل جناحى النسر تسيطر على أوروبا ويفوق سلطانها مجد كل من امبراطورية النمسا والمجر ومملكة بروسيا وروسيا القيصرية وانكلترا .

ونرى رجل العصر الحالى يعيش فى جو يضطره إلى الطاعة العمياء وأن يصبح أليفاً منكمشا فى المدينة الصناعية الكبرى فى ظل مدنيتنا القائمة ،

وتضطره حاجات العيش ومطالبه الملحة إلى السير فى طريق حياة ميكانيكية مملة، وتصرفه هذه الحالة عن النشاط الذى يبرز بمقتضاه حيويته ورجولته ورغبته فى النزال وهى ضمن طبيعة البشر، وهذا ما يقوى فى نفسه روح الحرب وسرعان ما تستجيب لها، وقد استعد لها نفسياً ومعنويا الرجل العصرى وهو نموذج وصورة طبق الاصل لمئات الملايين اليوم*، وقد يخضع عدد كبير من الشعب إلى الاعباء والواجبات التى تمليها عليهم المهنة وضمنها العمل الممل الذى على وتيرة واحدة والنظام الدقيق القاسى فى المصنع والمكتب وتقلبات الأسواق واضطراباتها والدخل والعمل مما يدفع بالجماعات إلى القلق النفسى المستمر ولم تستجب أوضاع الحياة هذه إلى حاجاتهم ولم تعمل على راحة نفوسهم وتسد مطالبهم المادية والمعنوية، ويؤدى كل هذا إلى انفجار الثوارت والحروب، ومما يؤلم ويوجع أن نرى البشرية تقتتل فى الحروب متذرعة بأوهى الذرائع فيقتل الإنسان أخيه عن طيب خاطر بينما لا نرى مثل هذه الحالة البشعة فى الفصيلة الواحدة من الحيوان، فنادراً مايشجر عراك، يؤدى إلى الفتك والقتل بين نوع واحد منها على وتيرة الحرب.

ويتعين علاج حالة التذمر التى تؤدى الى انفجار الجماعات بالحرب باجتذاذ الشرور من جذورها، ففى ذلك العلاج الناجع للأزمة الدولية، وفى مقدمة مايجب ان يضعه الذين يعملون على تنقية روح الجماعات المعنوية من ادران الاحقاد السياسية وابعاد كابوس الاخطار التى تسمم عقولها، كالزعم بأن تزايد السكان المطرد خطر على مستقبل البلاد يجب مداواته بالغزو

---

* أنظر « الجماعة الدولية » لروبكيه، من صفحة ٦٤ إلى ٤٧.

لايجاد مجال حيوى للعدد المتزايد، وكضرورة قبض بعض الدولة الصناعية الكبرى على ناصية الاسواق والمادة الاولية فى الخارج لضمان مجال لتصريف منتجاتها ومستوى معيشة مرتفع لأهلها دون الاهتمام بحالة الشعوب الاخرى المتأخرة اقتصاديا واجتماعيا ، وكوجوب التمسك بقواعد حربية مبعثرة فى العالم فى سبيل هيبة الدولة ومحافظة على طرق مواصلاتها التجارية وسلطانها السياسى — فى مقدمة مايجب ان يضعه الذين يعملون على اصلاح روح الجماعات فى سبيل اقامة علاقات دولية وصلات بين الدول سليمة تقوم على حسن التفاهم والتعاون والسلام رفع مستوى الخلق السياسى واحترام الرأى العام العالمى وتلافى استعمال القوة بتغليب القانون والعدالة والنظام عليها فى المعاملات الدولية اسوة بما هو متبع فى نطاق كل دولة فى سبيل المحافظة على حرية الافراد فى كنف السيادة التى تهدد بين الحين والحين بالاعتداء، وفى كنف الجماعية العالمية ،متى وجد نظام يحترمه الجميع يوفق بين فكرة السيادة الفردية للدولة والجماعية العالمية لمجموع الدول والسيادات .

ولقد انتقل النفوذ السياسى من أوروبا إلى العالم الجديد وإلى الشرق واتسع فى ظل هذا الامتداد الجديد المجال لتحقيق مصلحة كافة الشعوب فى فى الامن الدولى وخفت سيطرة أوروبا على سائر القارات وعليها ان تسير والعالم الجديد والشعوب الأسيوية الفتية التى تمثل كتلا بشرية ضخمة يحسب حسابها وقد تحررت من الاستعمار فى هدى الخلق السياسى القويم لتبث فى الرأى العام العالمى روح السلام .

وهـــذا العالم الذى تبعثر فيه الجهود عبثا فى سبيل الحرب الباردة والاستعداد لحرب مباغتة لاتبقى ولا تذر، ويصرف كل همه وجهده وماله لتكديس أدوات القتال وخاصة القنابل الذرية وقد صار شعاره « الحرب

هى السلام والسلام هو الحرب، أى ان الحرمان يسود حياةالسلام المؤقتة التى لاتفترق كثيراً عن حياة الحرب يجب ان يتغير و يعاد تشييده على أساس من حسن التفاهم واعادة الرأى العام العالمى موضعه من الاعتبار ، وينعى على العالم الكاتب الأمريكى برومفيلد *Bromfield* جو الفزع هذا فيقول بمناسبةماينشر عن اخطار الحرب الذرية واتساع نطاق تدميرها « ان الصورة التى يرسمها العلماء والكتاب عن هذه الحرب هى على نسق العالم الذى وصفه ويلز فى كتبه وقصصه وقد أفزعنى فى طفولتى ولا شك انه يصيبنى يأس شديد من العيش فى كنفه شأنى شأن كل رجل أوامرأةمتمدينين حقاً ، هذا العالم يسوده الخطر و القلق باستمرار والناس كافة أدوات مسخرة للقوى الحربية الجبارة ولاقيمة للثقافات التى لاتلبث انتنهار فى جوه .. » *

ويتطلب الأمر ان تخطو الشعوب تدريجياً نحو تحقيق فكرة العدالة الدولية والسلام العالمى الذى لايتزعزع ، ويتعين لنجاح هذه الخطوات ان تبلغ الشعوب درجات رفيعة من النضوح فى الداخل وان تتعاون فى وضع أسس قوية للوقاية من الحروب ومنعها منعا باتاً باحلال نظام دولى راسخ للسلام مستمد من القانون الجماعى للأسرة الدولية يحل محل سياسة توازن القوى للدول العظمى وما يصحبه من بذل الأرواح رخيصة كلما اختل التوازن أو بعبارة أخرى كلما زعمت إحدى هذه الدول ان من مصلحتها امتشاق الحسام ، وكثيراً مايختل هذا التوازن فى زعمها لرغبتها فى التسلط والاتساع .

ومما يساعد على إمكان التفاهم بين الدول ان قوة أوروبا ونفوذها

---

* انظر « اعادة بناء العالم » لبرومفيلد ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٤ ، صفحة ٢٩٤

وسيطرتها على سائر القارات أخذت تنحسر لصالح دول فى العالم الجديد وفى الشرق الأقصى وان عـــدد الشخصيات الدولية والجماعات السياسية فى الازدياد والنمو مما يؤدى إلى زيادة قوة الرأى العام الدولى واعضاء الأسرة الدولية بشرط الا تخرج فكرة السيادة عن اغراضها الحقة وأهمها اقرار وضع جغرافى واجتماعى وتاريخى واقتصادى لشعوب مختلفة على ان تصبح اداة سلام لا توسع وصدام على حساب الغير ، ويترتب على التقارب الدولى وسيادة الوئام اتساع نطاق التشاور وتبادل الرأى ووضوح خطورة الانزلاق فى تيار الاطماع السياسية والحرب وسنوح فرصـة بث روح السلام عن طريق الخلق السياسى القـويم الذى وضع الرأى العام حجره الاساسى فى عالمنا الحديث ،بتأييده فى مناسبات عدةوما أكثرها نبذ الحرب والتسويات السلمية ووقاية الاسرة شر التشريد والتقتيل .

وهناك صعوبات(١) تتعلق بدراسة العلاقات السياسية الدولية وتحليلها (٢) وأخرى تعترض دراسات وجه عالم اليوم وعلاقات الجماعات بعضها ببعض والدول الممثلة لهذه الجماعات وطبيعة هـذا العالم ومختلف العوامل التى تزلزل كيان الحياة السياسية وخاصة حياة الأمم اليوم وطبيعة الحروب الحديثة وخطرها على المدنية القائمة(٣) وهناك أيضاً عقبات شاهقات تقوم فى وجه دراسة وسائل الأمن الدولى بوجه عام وأثر سياسة التسلط وجهود الدول الكبرى فى سبيل السيطرة على الميـدان الدولى بكافة الطرق على أساس أن الغاية تبرر الواسطة كما يدعى مكيافلى . وإن إصابة الهدف فى الدراسة ودقة البحث وسلامته وطرق دخول البيوت من أبوابها هـذه العوامل تساعد على علاج الموقف الدولى علاجا سليما بعيداً عن الهوى والعمل على تصفية الجو السياسى بالطرق العلمية .

وهذه الصعوبات التى تـكتنف دراسة العلاقات السياسية بما فى ذلك

دراسة وجه عالمنا القائم وجماعاته السياسية ووسائل استتباب الأمن فيه ووقايته من العثار لا حصر لها ، أهمها أن نهاية كل مشكلة سياسية يعرض لها الباحث يتعذر بلوغها ، فالمسائل والأحداث مسلسلة وقلما تقف عند حد لااستمرار بعده ، وإذا رجعنا إلى الوراء لنلق نظرة على المشكلات السابقة عليها وجدنا أن التاريخ لا يعيد نفسه فكل أزمة أو حدث من أحداث الحياة السياسية لا يتجدد بحال وإذا نظرنا إلى أحداث كوريا والحرب بين الشمال والجنوب هناك التي استعر أوارها في السنوات الاخيرة ثم خمدت نيرانها بالتدخل المسلح لمجلس الأمن دون أن يسدل على الأزمة الستار بصفة حاسمة وجدنا أن الرواية لم تتم فصولا ، فقد وقف القتال مؤقتاً عند الهدنة ، وهذا ما نراه أيضاً فى هدنة رودس بين اسرائيل والبلدان العربية للشرق الأوسط فيما عدا العراق والعربية السعودية فهما لم يعقدا الهدنة معها لسنة ١٩٤٩، فان القتال وقت مؤقتا مع تجدده من حين لآخر فى صور شتى ثم احتدامه فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ بالاعتداء الثلاثى المسلح الغادر على مصر من انكلترا وفرنسا واسرائيل ، وهذا ما يقال كذلك فى الخلاف على توحيد ألمانيا بين الدول المتحالفة فى الحرب العالمية الثانية وفى استمرار الحرب الباردة بين الدول الكبرى وخاصة الكتلتين الغربية والشرقية فى سبيل السيطرة على موارد البترول فى الشرق الأوسط .

ويضاف إلى ذلك أن أسماء الأشخاص وعنوان الحوادث فى المسرح السياسى دارجة على كل لسان ، ونرى ذكر النجوم السياسية اللامعة بالخط العريض فى الصحف والمجلات ونسمع ما يردده هؤلاء الساسة المبرزون فى الاذاعة وفى خطاباتهم وعباراتهم التى يوجهونها للمؤتمرات وللجمهور ، ونلاحظ جهودهم فى مؤتمرات طهران ويالتا وبوتسدام واجتماعات

سان فرانسسكو ودمبرتون أوكس ثم فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن واجتماعات ستراسبورج لاتحاد أوروبا وسائر اجتماعات حلف الاطلنطى وحلف البلقان وهدنة كوريا وإبرام الصلح بين روسيا واليابان وغير ذلك من مظاهر النشاط السياسى ، وتصدر تعليقات الصحف والدوريات والنشرات حافلة بالتطورات السياسية وبآراء الساسة والكتاب والرد عليها ، وفى هذا الجو الغامض المتناقض يصعب معرفة حقيقة الموقف واستخراج نتائج صادقة من ملاحظات الرواة ومندوبى الصحب ، وتصبح مهمة المؤرخ فى هذه الحالة أن يدرس الوضع السياسى المعين والوضع المضاد له ويخلص منهما بالنتيجة التى يراها فى ضوء ما يكتنف الوضعين من حوادث متفرقة شأنه شأن الباحث فى علم الحياة أو العلوم الطبيعية فى المعمل الذى ينتهى فى كل دراسة أو وصف من المشاهدات والتجربة إلى نتائج واضحة ملموسة .

ويتعين على الباحث فى العلاقات السياسية الدولية أن يسير فى دراساته بخطوات مسلسلة وأن يبنى ملاحظاته تدريجياً وفق المنطق السياسى ليصل إلى نتائج حاسمة ، شأنه شأن البناء الذى يبنى المنزل ويشيده طابقاً بعد آخر من أسفل إلى أعلى حتى يستقيم عمله ، ويمكنه مثلا أن يرى فى مقابلتى فرانكو لهتلر أثناء الحرب العالمية الثانية ووقوف الأمر عند حد المقابلة أن الزعيم الأسبانى لم يشأ أن يسير فى ركاب الصليب المعقوف وأن يخوض غمار الحرب مع المحور ، وقياساً على هذا يمكن القول بأن رفض الدوائر السياسية الأمريكية إبان أزمة قناة السويس فتح أبوابها على مصاريعها لفرنسا وانكلترا أدى بالإضافة إلى قوة الرأى العام إلى وقوف القتال في الشرق الأوسط وتجنيب العالم قيام حرب عالمية ثالثة باحتمال تدخل

روسيا فى النزاع واتساع نطاق القتال واضطرار الولايات المتحدة الامريكية المناهضة للشيوعية إلى النزول فى الميدان .

وهناك صعوبات أخرى تعترض الباحث هى انتقاء مصادر الأخبار والحوادث وإدراك درجة جديتها ، فمصادر الروايات السياسية وتطوراتها وتصرفات الساسة وما يذكر على لسانهم ليست دائماً مما لايتطرق إليه الشك ، وهى تختلف عن المصادر التى يرد منهلها المؤرخ ، وكثيراً ما يلجأ رجال السياسة إلى كتابة مذكراتهم وقد تركوا الميدان واعتزلوا الحكم منذ منذ سنوات ولم يعدلهم أقل أمل فى العودة إليه ، وكثيراً مايروون مبالغات تنم عن نفس متحيزة فيها مرارة وحسرة ، ولا يمكن أيضاً الاكتفاء بالوثائق الرسمية وما تنشره الحكومات ومجرد الرد عليها ، ويمكن اللجوء إلى الوثائق والبيانات والنشرات والمذكرات والاذاعات والخطب والبحوث ونشاط المؤرخين وأعمال رجال الفقه والقانون ومحاضر اجتماعات المؤتمرات والأعمال التحضيرية لإعداد المواثيق ومضابط المجالس النيابية وهى بتنسيقها واستخلاص النتائج ترشد إلى تطور العلاقات السياسية الدولية وسيرها فى طريق حسن التفاهم أو التدابر والتنافر ، وهناك بعض الأساليب الفنية الحديثة التى ظهرت أهميتها بمناسبة انتخاب الرئيس هاردنج فى الولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٢١ فقد استعملت لأول مرة فى عمليات انتخابه وسائل الاذاعة ، وصارت اليوم بعد مضى أكثر من جيل بمثابة الشبكة التى تكسو الارض ، ولا يمر حدث من الاحداث السياسية دون أن يكون له رنين وصدى فى الاذاعات العالمية ، غير أننا يجب أن نقف موقف الحذر من تناقض الإذاعات ومبالغاتهـــا وحيلها تبعا لتعدد السلطات السياسية فى العالم وشدة تنافسها .

وتعترض كذلك دراسات وجه عالم اليوم الذى نعيش فيه وعلاقات الجماعات بعضها ببعض والدول كممثلة لهذه الجماعات وطبيعة هـــذا العالم ومختلف العوامل التى تمس الحياةالسياسية وقد تزلزل كيانها، وخاصة وصف حياة الامم وطبيعة الحروب الحديثة وخطرها على المدنية والجنس البشرى ، صعاب تبعا لاختلاف وجهات النظر فى وصف طبائع البشرية وتصارع المثل السياسية التى تعتنقها الشعوب اليوم نظراً لتناقضها.

ونرى عالم اليوم يتميز ببعض المظاهر التى تحضنا على أعمال الفكر واجهاد الذهن لوضع نظام من التفاهم السياسى يتفق مع هـذا الوضع حتى يعود إلى العالم توازنه ، فنحن فى تحول تاريخى شبيه بتحول العالم بانهيار روما القديمة وسلامها الطويل الأمد الوطيد وذهاب نظم العالم القديم برمتها فى اعقاب هذا الانهيار ، ويتعذر فى هـذه الحالة حصر أسباب منازعات الأمم والاتفاق على الوسائل المثلى لحلها ، فهناك مثل اختارت للشعوب الحرية والديموقراطية والمشروعات الرأسمالية الفردية الحرة والتفاهم بين الدول فى ظل من الديموقراطية العالمية على وتيرة الديموقراطيات القدمية ونظمها البرلمانية،وهناك مثل أخرى ترى ألا سلام إلا باستسلام الرأسمالية للعمالية بثورة عالمية تقضى على النظام الرأسمالى الفردى، وان العالم فى فترة انتقال من دكتاتورية البروليتاريا إلى نظام النقابات الذى سيحل محل نظام المشروعات القائم اليوم والدول ذات السيادات القومية ، وهناك مثل ترى ازدهار الحياة السياسية فى التدخل الشديد فى تصرفات الناس وحرياتهم وتوجيههم اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً فى الداخل ومحاولة توجيه العالم سياسيا بنشر الدعوة لهذه المثل وسيطرتها على ما عداها ، ورسم الخطط للشعوب لتعمل وفق برنامج معين دون نقاش فيه ، وأخرى ترى ان عهد

البروليتاريا ودكتاتوريتها قد انتهى وما يقال من ان تطور الإنسانية هذا تطور اقتصادى يخضع لقواعد مرسومة تكذبه الوقائع فالعالم لايزال يشهد نشاط الرأسمالية الفردية والمشروعات الخاصة ، وهو يتجه إلى نظام السكرتارية *Sêcretariat* بدلا من فرض سلطان البروليتاريا على أساس تنظيم العمل والانتاج والنهوض بالصناعات والتقدم الآلى وحسن توزيع المنتجات ، وهذه الآراء التى يناهض بعضها بعضا لا شك تزيد دراسات وسائل الامن الدولى والسلام العالمى غموضا وتعقيداً .

وعلاوة على ما رأيناه من أن العلوم السياسية بما فى ذلك العلاقات الدولية مجموعة مواد متنوعة هى مزيج من الاجتماع والفلسفة والقانون والاقتصاد والتاريخ والأدب مما يزيد فى صعوبة الدرس والتحليل ، فهى لا غنى لها كذلك عن ادراك مقدمة العلوم الحديثة،فيجب أيضا معرفة الشيء عنها كادراك ماهية الذرة والكهرباء والميكانيكا وقوى أشعة الشمس والظواهر الطبيعية وغير ذلك مما يتفرع عن العلوم الحديثة التى تساهم فى بناء مدنيتنا المادية .

والمشتغلون بالعلوم السياسية يهمهم أن يردوا من مناهل الدراسات المنوعة هذه ، وأن يتفهموا نواحيها المختلفة لكى يمكنهم معالجة مايطرح على بساط البحث من مشكلات تتطلب اتساع الأفق لدراستها ،وهكذا نرى أن دراسات العلاقات السياسية الدولية دراسات أفقية واسعة المدى ، وهى إلى جانب هذا رأسية تحتاج إلى تعمق فى البحث وغوص الى الاعماق لاستخراج أسرارها . وإذا أريد النجاح لهذه الدراسات يحسن اتباع نفس السياسة التى تتبع اليوم فى الصناعات الكبرى لنموها وترعرها، وهى التركيز الأفقى والرأسى، وبمعنى آخر جمع شتى المشروعات المتشابهة وحاجاتها من

المواد الأولية وكذا شتى العمليات الصناعية فى دائرة وإدارة واحدة ، وبمعنى آخر يحسن أن يتسع أفق الباحث السياسى وأن يتخصص فى شتى المواد التى تساعده فى دراساته السياسية ويمكنه بالاستعانة بها أن يعالج مايعرض له من مشكلات سياسية دولية ، وأهم هذه المواد نظم الحكومات والادارة ، والرأى العام والدعاية ،والافكار والمذاهب السياسية، والاقتصاد ،والقانون الدولى ، والتاريخ السياسى والدبلوماسى .

وهناك مثل اسبانى مشهور يقول « إن العالم فى نظر الانسان الذى يفكر كوميديا وفى نظر الانسان مرهف الحس والشعور تراجيديا » .

« Le Monde est une comédie pour l'homme qui pense, une tragédie pour l'homme qui sent»

والعلوم السياسية بجملة دراساتها التى لاغنى لكل فرع عن الآخر لتفهم مشكلاتها وعلاج المشكلات السياسية الدولية فى ضوئها تجمع بين الفكر والحس ، ومن شأنها قدح زناد الفكر والتغلغل فى البحث لاستخلاص النتائج الدقيقة ، كما أنها بما تعرضه من تطورات تجمع إلى جلاء الذهن وصفائه شعور الفرد وقوة حساسيته لما يحيط به ، وهى بين إنشاء هيئة من العقول الممتازة الموثوق بها للتعبئة ومكافحة الأزمات نتيجة تفكير روزفلت وغيره لمواجهة أزمات ومشكلات العالم الحاضر وكان ينظر دائما الى الامام بأمل فى النجاح وملئه التفاؤل ومصارحة تشرشل الشعب وهو فى معمعة الحرب أنه ليس لديه مايقدمه غير العرق والدموع وكان بين التشاؤم نتيجة حسه المرهف وتجاربه وسعة اطلاعه ثم انتظار شعاع من الأمل يضىء له الطريق المظلم ،وهى علم وفن فكل الطرق تقود اليها مما يزيد فى شخصية المهتم بها ويضاعف العناية بدراستها، مثال ذلك الاكتفاء الذاتى والتوجيه الاقتصادى كاحدي الخطط القائمة اليوم ، فطرق الاكتفاء والتوجيه كثيرة تختلف

باختلاف طبائع الشعوب وحاجاتها وكلها تؤدى إلى نفس الغرض وأخيراً أثرها فى علاقات الدول وفعلها الخطير فى المحافل والمنظمات الدولية ومحاولات اقرار سلام عالمى .

وتعقد الحياة السياسية اليوم وتلبد الجو الدولى بالغيوم نتيجة أزمات أوروبا وكانت حتى عهد قريب تقبض بلا منازع على أعنة السياسة الدولية وما خلفته من متاعب للبشرية وما بثته فى العالم من روح عدم الاستقرار وكأنه يرقص فوق فوهة بركان وغموض الموقف وصعوبة لمس الباحث بيت الداء فى هذا الظلام الدامس — كافة هذه العوامل تجعل طريق الدراسات السياسية بما فى ذلك العلاقات الدولية محفوفة بالاشواك أوهى كالاحراش والادغال الكثة التى تحجب ضوء الشمس عن جذور نباتاتها ويتعين لانتظام نموها ولحياة من يعيشون فى ظلها تقليم هذه الأشجار على الدوام، ولا شك أن حالة أوروبا هذه وأثرها فى عالم اليوم وتخبطها فى الميـــدان الدولى وخروجها من حرب لخوض غمار أخرى ، كافة هذه العوامل مع ماهو معروف من سيطرة أوروبا على السياسة العالمية لها أهميتها من دقة الموقف الدولى وصعوبة علاج أزماته ، وأن شعوب أوروبا قد تسممت بعبادتها تاريخها والتغنى به والمبالغة فى ذلك مما حدا إلى غليان الأفكار هناك وتضارب مصالحها وعدم الاستقرار والاطمئنان والتماس أى سبب مهما كان واهياً للاشتباك المسلح ، مثال ذلك قتل ولى عهد النمسا فى سيراجيفو واشتعال الحرب العالمية الأولى ، ومما جعلها عاجزة عن التمشى وظروف الحياة السياسية الجديدة واسدال ستار من النسيان على القديم البغيض ، فعيونها تتجه نحو المـاضى وتتحرك فى نفوسها الذكريات والجروح والاحقاد والمطالب والمجد الضائع والهزائم الماحقة وتزيد أسباب بعد الشقة والنزاع والاستعداد للحرب فالنزول إلى الميدان بالأسلحة الماضية الفاتكة .

ومما يظهر بوضوح أيضا صعوبة الموقف الدولى اليوم فيما يتعلق بدراسه واستخلاص أسباب الخلاف ووسائل العلاج ، وكذلك فيما يتعلق بالسير بالعالم سيرا جديا فى طريق السلامة وانقاذه من براثن الفتن والحرب العامة مايزعمه اليوم الفيلسوف برتراند رسل من أن صراع الماردين الجبارين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا السوفيتية شبيه بالصراع الدينى قديما والاقتتال فى سبيل مثل معينة ، وهو يخضع بهذه المناسبة الاقتصاد وتطوره إلى السياسة بخلاف ماكانت عليه الحال منذ نحو ربع قرن من خضوع السياسة للتطورات الاقتصادية ، وهذا مما يضاعف حدة النزاع ويصبغه بالصبغة التعصبية العمياء التى لا يعوقها شىء فى سبيل التضحية والقتال .

وبمقارنة الحالة فى الولايات المتحدة الأمريكية بالحالة فى روسيا يمكننا أن نتفهم هذا الوضع جيدا ، فكل من المتنافسين يحكم على مجال حيوى واسع المدى وثروة لا يصل البصر إلى نهايتها ، فليس هناك نزاع على مجال حيوى ، وكل منهما من الناحية العنصرية قريب إلى الآخر فرجال الشمال الشقر لهم القدح المعلى هناك ، وهما يسيران فى هدى طائفة من المبادىء والقيم المادية المتشابهة فالفن والاحصاء والانتاج الكبير الضخم العديد والعمل على توفير أسباب الراحة المادية وبناء المصانع الضخمة وعشرات الملايين من العمال هى شغلهما الشاغل ، وهكذا تتعقد دراسات أسباب الخلاف وتجمع بين الفكر والحس والعلم والفن ويحار المتخصصون فى العلاقات الدولية فى حلها .

إن الإنسانية كما يزعم برجس *Bergson* مغرمة بالدراما والاقتتال ، والتدمير من طبيعة الحياة السياسية والعلاقات السياسية الدولية تدرس هذه الظواهر ليمكن اتقاؤها ، ويجب أن تكون بحوثها على وتيرة دراسة العلوم

الطبيعية ومعرفة أسرار الصواعق والجاذبية والمغناطيس ، ولماذا مثلا لا يتفادى الحقد الجمعى الاعمى الذى يثير دون وعى النفوس ويدفع بها إلى الاقتتال والتدمير دون ادراك العواقب بوضع برنامج جماعى عملى لهذا ؟ ، ومهمة الباحث فى هذا الميدان واقعية علمية إنسانية هى العمل على الإنشاء وعى سياسى دولى يقارب بين الشعوب يقوم على أسس علمية ويحض على التفاهم بين الناس ويبث روح المودة فى القلوب ونشر روح السلام عن طريق هذا الوعى الذى بدوره ينهض بالرأى العام العالمى فيقف حجر عثرة فى سبيل الحروب ويطوح بالحكومات التى تحبذها وتحض عليها .

الثورة الحميدة فى العلاقات السياسية

إن تطور أداة الحرب وتحولها إلى قوة افناء لا تبقى ولا تذر ورد فعل الحرب الشاملة التى تشل حياة الدولة فيما عدا الاستعداد للحرب وإجابة مطالبها كما تسخر الجماعات وجهودهم وانتاجهم وثرواتهم للمعركة ، يضاف إلى ذلك الثورة الصناعية الثانية التى تجعل الآلات ذاتية مما يؤدى إلى مضاعفة الانتاج وزيادة وحدات الصناعة مع انصراف زرافات العمال عن المصانع التى كانوا يحتشدون فيها بالآلاف ، والمبالغة فى وسائل النقل مع سرعتها مما يؤدى إلى نقل الأخبار والأفكار والقرارات الدولية والاحداث والتعليق عليها بمجرد وقوعها أو صدورها ـ كافة هذه العوامل كان لها أثرها البالغ فى الميدان الدولى .

وفى الحق فأن خطر الحرب والخوف من القضاء على المدنية باستعمال الاسلحة الفاتكة وفى مقدمتها السلاح الذرى ، وصعوبة علاج الأزمات التى تترتب على الحرب فى حالة افلات المدنية من الفناء الشامل لأن الحرب الشاملة تكبد الإنسانية من التضحيات ما يفوق طاقتها وما تعجز

عن تحمله ، وخفة حدة العمال وتهديد البروليتاريا تبعا للتحول الآلى المطرد باستعمال الآلات التلقائية التى لا تتطلب حشداً منهم، وفى هذه الحالة ينصرف هؤلاء العمال إلى الزراعة فى الحقول وإلى علاج مشكلات تزايد السكان بانتاج الاقوات اللازمة للافواه الجديدة،وهذا يساعد على تخفيف حدة التزاحم على العيش ،وتتلافى الحرب سعيا وراء المجال الحيوى،واستعمال شتى الوسائل التى تنقل مجريات الحوادث والتعليق عليها عن طريق المذياع وغيره ،وهذا الطابع مما يقوى الوعى السياسى العالمى ويوجه الأذهان إلى الأحداث الخطيرة لعالمنا ويبعث على اهتمام الجماعات بتطورات المشكلات السياسية القائمة وغير ذلك من أحداث حياتنا، لهذه العوامل أثرها فى تحويل مجرى الحياة السياسية الدولية بل فى إحداث ثورة فى علاقات الدول ، وهذه الثورة بلا شك لصالح السلام .

ولقد ترتب على الوضع الجديد اتجاه نحو نمو الرأى العام العالمى ، وهو بلا شك تبعا لصدوره من أعماق الاسرة ومن قلب الرجل العادى ومن ممثلى الدول المختلفة تحت قباب منظمات السلام وفى مقدمتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة ومجلس الأمن ومن روح علماء وكتاب ومفكرى شتى البلدان على اختلاف ألوانهم ومشاربهم يتمسك بأهداب السلام ، وفى الاستماع إلى الرأى العام العالمى والاستجابة إلى رغباته وتحقيق أحلامه فى الحياة وهو العيش المستقر فى ظلال طمأنينة السلام وفى سعى الدول جماعة لعلاج ما يشجر من خلافات بينها وتكتلها بعزم وقوة لصد الاعتداء وفى الضغط على المخالف للكف عن مواصلة العدوان والاذعان لقراراتها التى تصدرها لصالح الأمن الدولى ما ينحو بالسيادة ناحية جماعية بنزولها عند رأى الجماعة الدولية وقد نشأت فى ظروف قيام الدول الحديثة هذه السيادة فردية لكل دولة ، وتدعمت تبعاً لتدعيم حقوق الشعب باعلان

سيادته فى أواخر القرن الثامن عشر وان سيادة الدولة وسلطانها مستمدان من سيادة الشعب ، ثم زادت رسوخا وقوة بفكرة القوميات والدفاع عن شرعية هذه الفكرة وحقوق الشعوب فى ظلال القوميات فى تقرير مصيرها واستقلالها وانفصالها عن الدولة الحاكمة أو تحقيق وحدتها ، وسادت هذه المبادىء أوروبا فى القرن الماضى ثم انتقلت إلى الشرق منذ أوائل قرننا الحالى تبعاً لحركات الانبعاث فيه ونتيجة رجات الحرب العالمية الاولى ، وتمسكت الدولة إلى أقصى حد بسيادتها وبأنها لا تخضع لسلطان مايماثل سلطانها ، فهى فى قمة القوة وفى نهاية النظام الهرمى للجماعات الإنسانية المعروفة ، ونشأ من ذلك الاستقلال التام لكل سيادة ، وتعادلها فى الميدان الدولى ، ومساواة كل سيادة بالأخرى وألا سلطان لسيادة على سيادة ، ثم اصطدام السيادات وقد أعرضت فى وضعها الفردى عن الاصغاء إلى فكرة جماعية العلاقات الدولية والقواعد التى تنظمها وان مصالح الدولة ومصالح الدول على اختلافها تحتم على كل منها أن تعير اهتماما التوفيق بين فردية سيادة الدولة وحقوق الجماعة الدولية ، فليس معنى السيادة ألا تخضع الدولة لقواعد القانون الدولى وأن تعمل مايروق لها وتخرج عن حدود احترام الجماعة . مما يؤدى إلى الاضرار بالغير وبصالح الجماعة وإلى الفوضى الدولية والحرب ، وإن عيش الدول المشترك يفترض توزيع الاختصاصات والجهود بينها ولا يتم هذا إلا فى جو من التنظيم الدولى والخضوع لنظام يراعى مصلحة الجماعة ، وهكذا فالجماعة الدولية نظام يتكون من القوة التى تضم إليها السيادات المختلفة ، وهذا الوضع يعمل الرأى العام بثورته الجديدة فى الميدان الدولى على إقراره تدريجياً ليتخذ وضعه القانونى الذى لاشك فيه .

وامام فكرة القوة التنفيذية بجبروتها التى تقدم على رد الاعتداء

وتضرب على أيدى الدولة التى تعبث بالقانون الدولى وتشن حرباً غير عادلة وتسعى إلى نوال أغراضها بالقوة ، أو فكرة الرأى العالمى الذى يثور للاعتداء على المواثيق ويقف يقظاً تجاه المنازعات المسلحة يطالب بشدة بوقفها ويصب جام غضبه وسخطه على رؤوس المعتدين ويحرك الضمير العالمى للحيلولة دون الحرب ، لاشك يميل إنسان العصر القائم السياسى إلى الفكرة الثانية فهى بقوتها مع الوقت تبث فى ضمير البشرية كراهية الحرب وتبعث فى نفوسها الرغبة فى التفاهم والوئام ، وإن فكرة القوة الحربية الدولية لتأديب المعتدى فى الميدان الدولى سلاح ذو حدين ، فقد يكف الاعتداء نتيجة شدة مفعول هذه القوة وانتصاراتها ، كما قد تعجز هذه القوة عن بلوغ غايتها فتخفق حملة السلام بالسلاح ، كما قد تتحول الحرب إذا اتسع نطاقها وخطر اتساعها الجاثم إلى حرب عامة، وكان الغرض من الحملة الدولية منعها ، ناهيك كذلك بالخوف من سيطرة دولة كبرى ذات نفوذ سياسى عريض وجيوش جرارة على أتم استعداد تبادر بتغذية القوة الحربية الدولية بالرجال والعتاد على الميدان الدولى ، وتصبح هذه الدولة هى صاحبة الحول والطول بين أسرة الدول وفى منظمة السلام العالمى ، وأخيراً يمكن التساؤل ، ما هو ميزان تقدير نسب القوة الحربيه الدوليـــة التى تساهم فيها كل دولة لكبح جماح الدولة المعتدية ، يترتب بلا شك على تقدير النسبة حسب مكانة الدولة فى العالم السياسى الدولى وعدد سكانها ومواردها المالية واستعدادها الحربى وكفاية جيوشها وما تحكم عليه من الأسلحة ، وفى هذه الحالة نرى جيشاً وحيداً لدولة معينة يسيطر على الموقف ويبتلع سائر جيوش القوة الحربية الدولية ، كما قد تحجم كثير من الدول بما فيها الدول المتوسطة والصغيرة عن المساهمة فى القوة الحربية الدولية ، فمنافساتها فى الميدان الدولى محدودة ومصالحها قد تكون بعيدة عن منطقة

النزاع ، ولا يهمها في كثير أو قليل أن تريق دماء أبنائها دفاعاً عن قضية لاناقة لها فيها ولا جمل .

وإن العناية بتقوية الرأى العام العالمى عن طريق بث روح الاهتمام بالمسائل الدولية فى المواطنين على إختلاف ألوانهم ومشاربهم ، وتربيتهم تربية ديموقراطية دولية ، ونشر الدعوة بينهم للتعايش السلمى مع العمل على انهاء الحرب الباردة، واقتناع الدوائر السياسية بأن المثل السياسية المتعارضة لا تمنع من إقامة صروح تعاون وسلام بين الشعوب - هذه التقوية تساعد كثيراً فى تخفيف حدة المنازعات وعـــلاج العالم العليل عن طريق يقظة الرأى العام العالمى وجنوحه نحو الخير والسلام بدل انزلاق الحكومات فى هوة الحرب السحيقة التى لا تبتلع ثروات العالم وخيراته فحسب بل تدفن أيضاً مدنيتنا الزاهرة وتواريها فى التراب ، ويمكن القول بلا تردد بأن يقظة الرأى العام العالمى واثرة فى الضمير السياسى الدولى يعدان ثورة قوية حميدة فى الميدان الدولى لنبذ الحرب وإقرار الأمن الدولى ، وقد بزغت هذه التجربة الجديدة فى البوليس الدولى أو بعبارة أخرى قوة الطورىء الدولية التى طبقت لأول مرة فى مصر بمناسبة العدوان الثلاثى المسلح عليها من انجلترا وفرنسا وإسرائيل فى اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ ، فأن هذا العدوان الغادر الكريه أدى إلى هياج الرأى العام فى مختلف البلدان وثورته ضد شرور الغدر والاستعمار وسفك دماء أبناء مصر الأبرياء ، وكان لهذه الثورة صداها فى الدوائر السياسية ، وفى عقر بلدان الدول المعتدية بالذات ، حيث أنقسمت الآراء فى اتخاذ طريق الحرب أو اللجوء إلى الحلول السلمية بمناسبة مشكلة الشرق الأوسط وأزمة قناة السويس ، ورجحت الكفة الثانية بين الطبقات العاملة المنتجة وهى تمثل سواد الشعب ، وكان لها صداها فى أروقة الأمم

المتحدة التى سرعان ما قررت ايقاف إطلاق النار والانسحاب من مناطق الغزو ، وقد تحمست الولايات المتحدة لهذا القرار واعتزمت بكل قوة أن تجبر المعتدين على احترمه ، وعقدت العزم على جعل المنظمة الدولية للسلام هى الأساس الأول والأخير لفض المنازعات الدولية ، وشكلت الأمم المتحدة قوى بوليسية رمزية عددها لا يتجاوز بضعة آلاف تتجمع تدريجيا مجهزة بالأسلحة الخفيفة وليست بحال قوى حربية تستطيع خوض غمار القتال فى حرب حديثة ، ومهمتها الاشراف على تنفيذ قرار إيقاف إطلاق النار والانسحاب من مناطق الغزو ، وهى للدلالة على هيبة الأمم المتحدة وقوة الرأى العام العالمى ومدى وعيه السياسى وانتصار عوامل الخير والسلام على عوامل الشر والعدوان وانتهاء عهد التسلط والاستعمار وسياسة الخفافيش التى يقوم بها رجال السياسه ورجال الحكم المسئولون وهم لا يصغون لآلام الشعوب وآمالها ولا يراعون حسابا لأرواح البشر البريئة التى تذهب ضحية سياستهم ، وكل همهم الجشع السياسى والاتساع والاثراء على حساب الغير .

وفكرة البوليس الدولى هـــذه وهى قيام قوات من البوليس أوقوة الطوارىء الدولية بناء على دعوة الامم المتحدة مكونة من جنسيات عدة تخلع ثياب جنسياتها المختلفة لتتحلى بثياب منظمة السلام وترفع غصن الزيتون بين اطراف الاعتداء وتحول من الناحية الرمزية دون اشتباك المتنازعين واراقة الدماء واستمرار الحرب — هذه الفكرة تقارب بين الخلق السياسى والضمير العالمى والواقعية التى فى زعم البعض لاغنى فى تجاربها الطويلة عن الحرب ، وهكذا سارت الواقعية فى ركاب المثل السامية للقانون والحق تحطمت أصنام عنادها وجبروتها تبعا لنضوج فكرة سيادة الدوليـــة

القانونية والعدالة بين أسرة الدول ، وانتصارها على أنانية فكرة السيادة لكل دولة وسيطرتها بحكم قوتها على العدالة وحقوق الشعوب فى العيش فى طمأنينة وأمان من الاعتداء والحرب .

وهكذا انتصرت الامم المتحدة هذه المنظمة التى تساهم فيها دول العالم وقد بلغت الثمانين ، وهى تكل اليها علاج مشكلاتها وما أكثرها بالطرق السلمية المنصوص عليها فى ميثاقها محافظة على الامن الدولى ولتقيها الاعتداء على أراضيها والانزلاق فى حمأة الحرب وويلاتها ، وهى فى سبيل هذه الغاية السامية تتخذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ولازالتها ، ولوقف العدوان وغيره من وجوه الاخلال بالسلام ، ولقمع حركات العنف الذى يؤدى إلى الحرب وتلجأ اليه بعض الدول كما سبق ان ذكرنا يدفعها اليه الطمع السياسى ، كما وقع على مصر فى اعتداء دولتى الاستعمار انكلترا وفرنسا وصنيعتهما اسرائيل فى وقت كانت فيه مصر المسالمة بناء على طلب مجلس الامن فى اكتوبر الماضى تستعد بضمير نقى صاف إلى تلقى مقترحات المفاوضات بشأن مشكلة قناة السويس حسب قرار مجلس الامن .

وأساليب الأمم المتحدة فى صيانة الامن الدولى وسلامة أراضى الدول من الاعتداء عليها عديدة وقوية تبدأ بالانذار والمقاطعة الاقتصادية والدبلوماسية وقطع وسائل النقل والحصر البحرى وغيره وتصل الى اعداد قوات عسكرية جرارة من دول عدة مجهزة بالمعدات الحربية على اختلافها من ثقيلة وخفيفة تقوم بحملة باسم الامم المتحدة لاعادة الامن الى نصابه وإيقاف الحرب بأى ثمن حتى لايتسع الخرق الرائق ويجر النزاع المسلح إلى حرب عامة ، وهذا ما قرره مجلس الامن بخصوص اعتداء شمال كوريا على جنوبها وغزوها فجأة منذ بضع سنوات ونشوب حرب طاحنة بينهما ،

وكان هناك حد سياسى ، هو حد وهمى غير انه يحول باسم احترام السلام العالمى ومنظمته دون الصدام مع علاج مشكلات الطرفين بالطريق السلمى المعروف .

غير أن قوات الطوارىء الدولية وقد طبقت فى مصر لأول مرة فى تاريخ العلاقات الدولية وبشرت وتبشر بالنجاح وتفادى أن يغرق العالم فى لجج عميقة من الدماء نتيجة الحرب العامة ليست على وتيرة الجيوش الدولية التى استخدمت فى كوريا ، بل هى رمز للسلام وشعار ينبىء عن وعى العالم السياسى وقوة الرأى العـــام العالمى الذى حرك الضمير الدولى وسرعان ما اتخذ قراره الحازم فى٦ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بوجوب كف دول العـدوان عن مواصلة شرورها، وان تنصاع إلى صوت الحق الذى أصبح قانونا فى العرف الدولى الحديث،وهو نبذ الحروب واحترام حق الانسان فى الحرية والحياة وطرح المنازعات الدولية على بساط البحث لعلاجها بالطرق السلمية المعروفة فى نطاق الامم المتحدة .

وتقف فى مفترق طرق الاعتداء قوة الطوارىء الدولية فيكف الاعتداء لأن صوت مصر فى إسماع العالم كلمة الحق قوى ، واستعدادها للدفاع عن كل شبر من أراضيها إذا واصـل المعتدون العـدوان هو استعداد الامة الناهضة الفتية ، والرأى العام العالمى بلغ شأواً بعيداً فى فرضه الرقابة على الاعتداء المسلح ، وأصبح له وزنه بفضل شتى وسائل النقل السريعة وطرق الدعاية والاذاعة ، وتراقب الشعوب ساستها ، ويخشى الساسة اتساع نطاق الحرب واللجوء إلى أسلحة فناء الانسانية فى جنون القتال ، وأبدت الأمم المتحدة حسن استعدادها كى تدير بحكمة واتزان سفينة العالم السياسية وسط الانواء والعواصف الهوجاء ولتجنبها الارتطام والغرق ، ولا فرق فى

مساهمة الدول فى الأمم المتحدة لتجنيب العالم ويلات الحرب بين صغيرها ومتوسطها وكبيرها . فالمساهمة على قدم المساواة مما يقارب بين الشعوب ويبث فيها روح التعاون على أساس حسن النية بعكس ما كانت عليه الحال منذ قرن يوم كانت تحرك السياسة مجموعة الدول العظمى بلا اعتبار لأمانى الدول المتوسطة والصغيرة .

وقامت الدول العظمى فى ظل مؤتمر فينا وقراراته والحلف المقدس وجبروته سنة ١٨١٥ بأعمال بوليسية لتثبيت عروش الملوك بلا اعتبار لأمانى الشعوب طوال النصف الأول من القرن التاسع عشر، واتخذت لنفسها مشروعية الاشراف على أعمال الدول التى فرضت عليها رقابتها باسم الحلف المقدس وإعادة أوروبا لما قبل ثورات سيادة الشعب وسلطانه وتنظيم الحدود وتنفيذ المعاهدات الرجعية التى لا تجعل أى وزن للحركات القومية وكتم أنفاس الحركات الوطنية ومقاومة مطالب الطبقات العاملة ، وانتقلت الأعمال البوليسية للدول العظمى طوال النصف الأخير من القرن الماضى وأوائل قرننا الحالى إلى ماوراء البحار وخاصة فى الشرق الأقصى ،وصالت وجالت الدول الاستعمارية فى أسيا وافريقيا باسم تمدين الشعوب وإعادة النظام إلى نصابه وتثبيت عروش الأمراء وفتح أسواق للتجارة وحماية حقوق الرعايا الأوروبيين وامتيازاتهم وتحصيل ديون المرابين وغير ذلك من الذرائع الواهية التى باسمها ارتكبت جيوش أوروبا ضد الاهلين أبشع أعمال الوحشية تبعاً لتفوق سلاحها على هذه الأمم العريقة فى المدنية . واليوم ننتقل إلى حقبة جديدة من العلاقات الدولية بالبوليس الدولى الرمزى هذا الذى هبط أرض مصر بناء على قرار الأمم المتحدة بعد أمرها الدول المعتدية بإيقاف إطلاق النار ليشرف على جلاء قواتها فوراً عن الاراضى المصرية دون قيد ولا شرط ، وهو يهبط أرض مصر برضاها ولأنها اتخذت أهبتها لكل

احتمال، وفى الوقت ذاته تظهر للعالم رغبتها الحقة فى السلام وتجنيب الشعوب
ويلات الحرب العامة ، ومهمته سامية فهو لا يحمى - كما كان الحال فى الماضى -
ظلم الامراء واعتداءاتهم على الامانى المشروعة للشعوب ولا يدافع عن
الاستعمار والتسلط، بل هو يلوح بغصن الزيتون ويشعر المعتدين بأن الوعى
السياسى والخلق الدولى والرأى العام العالمى وتعطش الشعوب للسلم لتضميد
جراح ماخلفته حربان عالميتان ضروسان - كافة هذه العوامل مع ضرورة
احترام حقوق الشعوب صغيرها وكبيرها فى العيش فى أمان وسلام قد
تزيل عبارة الحرب من قاموس العالم السياسى الحالى ، ومما يدل على أهمية
التحول العالمى الحالى نحو سلام حق وأن الثورة الحميدة فى الميدان الدولى
قد اوتيت ثمراتها ان هذا البوليس الدولى ليس حتما من الدول الكبرى
المعروفة بتعطشها إلى التسلط ، وهو حتما ليس من الدول المعتدية ، وقد شكل
بناء على قرار الأمم المتحدة بأصوات أعطيت على قدم المساواة ، مما يدل
على قوة الإنسانية الدولية ونمو الوعى السياسى وأثر الرأى العام العالمى
فى إقرار السلام ، ويكفى أن نذكر أن ضمن هذا البوليس قوات من الدانمارك
وكولومبيا والسويد وفنلاندا والنرويج ويوجوسلافيا والهند وكندا واندونيسيا.

خلاصة

نستخلص من دراستنا السالفة أن العلاقات السياسية الدولية دائمة السير والنمو وأن نموها هذا أحد لوازم قيام الجماعة السياسية ورسوخ أقدام الدولة منذ العصور الغابرة وتبادل الجماعات السياسية المنافع تبعاً لتزايد حاجاتها وتقدمها .

وفى الحق شاب العلاقات السياسية الدولية العنف وهددتها الحروب وأصيبت بالتصدع والانهيار ، غير أنها عادت ثانية أقوى صرحا مما كانت ودلت على أن الانسانية لا غنى لها عنها ، وهى ميزانها فى تعاونها ورعاية صالح المجموع ؛ وخلايا هذا المجموع المكون من أفراد أطمأنوا إلى حياة سياسية معينة يرغبون فى عيش مستقر بعيد عن فزع الحرب ودمارها وضياع أرواحهم وأموالهم .

وتتالى صراع البشرية وعراكها الدموى فى سبيل تسلط دولة مستعمرة على أخرى ، وطمعت الجماعات فى الوديان الخصيبة والاصقاع الغنية ، وقيل إن الاستعمار الحديث استعمار رأسمالى صناعى ولا غنى له عن التوسع على حساب الغير ، غير ان الشواهد الصادقة تدل على أن الدول الحديثة لا تتطلب لنمو ثرواتها واتساع صناعاتها تكوين أمبراطوريات والسطو على الغير والاستيلاء على المواد الأولية باسعار زهيدة لتحويلها ، ثم بيعها باضعاف ثمن الشراء والاثراء على حساب عمال الدول المستضعفة الذين يعملون لحساب المستعمرين ، فهناك من الدول التى ضربت بسهم وافر فى الصناعات اليوم ونمت ثرواتها وجابت أساطيلها التجارية البحار العديدة

مما لم يفكر يوما فى اللجوء إلى العنف والاستعمار مثال ذلك دول الشمال فى أوروبا .

وخلصنا إلى أن الحروب منذ القدم لم يك هدفها الحصول على القوت والمال ولم تك دوافعها الأثراء على حساب الغير فحسب،بل خضعت الرغبة ونهم الاقتتال إلى عوامل سيكولوجية عدة هى التى تحرك شهوة المتقاتلين إلى المزيد من الفتك وإلى مسرة رؤية الدم يراق لأى زعم من المزاعم التى يظهر على مر العصور خطوة كالشرف والانتقام وغسل عار الهزائم السابقة ، كما شاهدنا فى إشعال النازية حرب سنة ١٩٣٩ لمحاولة رد اعتبار أداة الحرب الالمانية ومحو شروط معاهدة فرسايل التى اعتبرتها مجحفة بمجد « المانيا فوق الجميع » وصيت الجيش البروسى ، وتعددت حروب العروش وزيجات الملوك وتطاحن المثل الدينية والسياسية ولم تقتصر على البحث عن الطعام والجرى وراء المال وانشاء إمبراطورية متسعة الارجاء واستعمار البلدان المستضعفة .

وتعارضت المثل السياسية التى تعمل على إسعاد الشعوب ، فهناك مثل بينا أغراضها تتغنى بضرورة قيام الحروب وترى ألا مدنية وتقدما للجنس البشرى إلا فى القتال وليست الهدنة إلا راحة مؤقتة يعقبها حتما الحرب وهى أم الخليقة ، وهناك مثل تسعى نحو إخماد أنفاس الشر ونبذ الحروب ، وتقوم بجهود واسعة النطاق يشجعها فى ذلك الضرر الماحق للحرب الحديثة اليوم ، وأنها تبعاً لفتك السلاح الذرى تهدد مدنيتنا القائمة إذا استمرت البشرية فى غيها وغرور ضرورة قيام الحرب للانحدار بالقيم الإنسانية نحو الفناء المحقق والعودة بالإنسان إلى حياة الكهوف ، وليست مغامرات

الحرب اليوم إلا نشوة خمر الزهو والتعصب لفردية السيادة دون الاهتمام بحقوق الجماعة السياسية كمجموعة بشرية عالمية يجب لرفاهتها ضمان حريتها فى الحياة وفى العيش الرضى، بعيدة عن الاطماع السياسية التى لا تودى بها فحسب بل تودى بالحضارة القائمة .

ومما يجعل الإنسانية الحديثـــة تمج الحرب أنها فقدت كذلك عناصر الفروسية والنبل والشهامة التى اتصفت بها قديماً ، وكان الفارس يفاخر فى نزال خصمه بأنه لا يغدر به بحال ولا يخون أمانة النزال على المكشوف ، فالحرب الحديثة تنسف المدن برجالها وشيوخها ونسائها وأطفالها وأطبائها ومستشفياتها وكافة معالم الحياة فيها فى غسق الليل وزمهرير الشتاء ، لا ترحم أى كائن حى فيها ولا تبقى على قوت أو ثروة أو ادخار ، ولا تفرق بين العسكرى والمدنى ، وتقوم طائراتها وقاذفات قنابلها بعمليات الفتك والتدمير بغتة ودون سابق إنذار ، وتتخذ شتى أساليب الخداع والغدر للوصول إلى غايتها ، وتفاخر بهذه العمليات الإجرامية عن طريق نشراتها العسكرية وصحفها وإذاعاتها .

وبينا ان تنظيم العلاقات السياسية الدولية يتبع طريقين ، الطريق النظرى المستقى من أحلام المفكرين الذين يصعدون إلى جوزاء المثل العليا باذهانهم الصافية كأديم السماء أو غير نمير ، ومن أراء الكتاب الذين يتوجعون لأنين الانسانية التى تفتك بها الحروب وينشدون عالما يسير حثيثا نحو التقدم لايلوى على شىء ، وهـــذا الطريق هو الذى يفتح اذهان الساسة والشعوب نحو البحث عن وسيلة تلافى المنازعات المسلحة وعلاج المشكلات الدولية بالحسنى ونبذ الحروب ، وان يسود العالم أمان دولى ، وتنظم علاقات الدول هيئـة لها ميثاقها الذي تتعهد باحترامه وبالخضوع لأحكامه

وتحكيمه وقضائه ،والطريق العملى الذى شقته الشعوب بدموعها وعرقها ودمائها وعلى حساب ما جمعته من ثروات وما فقدته بالحروب من ادخار ومقومات مادية ومعنوية للحضارة ، فقد تشل العلاقات السياسية الدولية بالحروب ثم تعود مترنحة ضعيفة ، وتظل فترة طويلة فى طور النقاهة ، ثم تنشط وتخط لها الخطط المثلى لتلافى العودة إلى تجارب الماضى القاسية ، ويعمل رجال السياسة والحكم وقد تلقوا الدروس البالغات والعظات على وصف الدواء الناجع لمرض الحرب العضال ، وتخرج الأمم من الحرب بقواعد جديدة لمعاملة الأسرى والجرحى ونبـذ الأسلحة السامة والتقتيل الذى لا داع له كما حصل فى أوائل القرن الحالى ، وتقيم صروح هيا كل السلام مثال ذلك عصبة الأمم سابقا والأمم المتحدة اليوم بجمعيتها العمومية ومجلس الامن الذى لا يتردد فى إصدار القرارات الإيجابية لا يقاف المعتدى بالقوة إذا تطلب الأمر ذلك كما حصل فى كوريا فى يونية سنة ١٩٥٠ .

وجئنا بأمثلة عدة فى نشاط العـــلاقات الدولية علماً وعملا منذ أول الانسانية وفجر التاريخ بدأت بمعاهـدة رمسيس الثانى مع ملك الحثيين وقد كتبت على صحاف من الفضة،وهى نموذج فى المودة والتحالف بين البلدين، وأشرنا إلى سـلام روما القديمة الذى قام لصالحها ثم سلام المسيحية التى فرضت سلطانها على الملوك والأمراء ، وكان ضمن قواعد السلام فى المسيحية هدنة الرب التى يحرم إبانها القتال ، ووجهنا النظر إلى دراسة الماكيافيلية السياسية التى تسود السياسة الأوروبية وهى صورة ناطقة للصراع السياسى داخل الدولة وفى خضم المحيط الدولى ، وان ماكيافلى فى كتابه بعنوان « الامير » لم يك الا مردداً صوت عصره فى بيئته فى القرن السادس عشر ، وهو ان يتبع الحاكم سياسة « ان الغاية تبرر الواسطة » ، وذلك نظراً لاضطراب

الحكم فى شبه جزيرة إيطاليا وانقسامها إلى أمارات تتطاحن باستمرار ، ومناداته بضرورة قيام حاكم قوى الشكيمة يوحد البـــلاد ويتبع فى سبيل توحيدها ماروق له من وسائل بلا مراعاة الرحمة والشفقة . فكل شىء يهون ويتضاءل فى جنب تحقيق الغاية الوطنية ،وهى قيام ايطاليا الموحدة على وتيرة روما القديمة ، غير انه إذا كان يرى وجوب ان يكون الامير فى بطش الاسد وخبث الثعلب فهو ينصح كذلك الا يذهب إلى حد كراهية الشعب لاعماله، وهو يرى ان أفضل النظم الجمهورية والديموقراطيـة على انه يجب قيام الدكتاتورية مؤقتاً لانقاذ الدولة .

كما ذكرنا جهود نباة القانون الدولى فى وضعه الحديث وفى مقدمتهم فيتوريا وسوارز وجروسيوس ، وبينا كيف اشتق هؤلاء الكتاب وهم من رجال الدين مبادئهم ، وهى تقوم على القانون الطبيعى وقواعد الاخلاق المستقاة من المسيحية ، كما فرقوا بين الحرب القائمة على التسلط والإعتـداء والحرب العادلة .

وخرجنا من هؤلاء الكتاب إلى غيرهم من الحديثين الذين حاولوا إقامة سلام على أساس اتفاق دائم بين الدول ينشئون بموجبة هيئة تشرف على تنظيم العلاقات الدولية وفض المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية،وعددنا منهم روسو وبنتهام وكانت،ثم عرجنا على جهود السلام فى عصرنا الحاضر وبناء عصبة الامم وفق أراء الرئيس ولسن بعد الحرب العالمية الاولى ، وان الفكرة تأرجحت بين إنشاء منظمة سلام تقوم على أساس فرض القوة الجبرية الدولية بواسطة دولة عالمية كبرى تفوق سيادتها سائر السيادات للضرب على أيدى الدولة المعتدية وإجبارها بالقوة على الكف عن الاعتداء، أو تقوم على أساس بث الرغبة فى التعاون الدولى والسلام فى الدول والرأى

العام العالمى والحض عليها ، ومراجع احترام السلام فى هذه الحالة الوازع والضمير الدولى مع استعمال بعض وسائل الضغط كالمقاطعة والعقوبات الاقتصادية تجاه الدولة المعتدية التى لاترضخ لقرارات العصبة، وقدرجحت الفكرة الثانية ومصدرها آراء الرئيس ولسن ذاتها ، ثم فشلت عصبة الامم تبعا لعجزها عن علاج أمهات المشكلات الدولية ، وقامت الحرب العالمية الثانية ، وعقدت الدول المتحالفة بعد كسب الحرب العزم على إقامة سلام أقوى من سلام فرسايل، ونشأت هيئة الامم المتحدة تخطو خطوات حثيثات إلى الامام بتوسيع اختصاصاتها فى الميثاق وباعطاء مجلس الامن سلطات واسعة للضرب على أيدى العابثين بالامن الدولى عن طريق القوة وبنشر الوعى الديموقراطى فى الجماعات وغرس بذور التعاون والسلام فى القلوب عن طريق شتى منظماتها ، وهكذا لم يرجع القانون الدولى خطوات إلى الوراء كما قد يتبادر إلى ذهن البعض بل هو يسير إلى الامام بتؤدة وثبات ، ويؤيده فى سيره وتثبيت قدميه الوعى السياسى العالمى وقوة الرأى العام ، ولايهم إنه لم يبلغ شأو القوانين الداخلية التى تستند فى التنفيذ إلى القوة والجزاء .

وعرضنا إلى الطابع السياسى الحاضر باختصار وإلى الصراع فى سبيل السيادة على البحار وسباق الاستعمار بين الامبراطوريات الكبرى منذ فجر المدينة وإلى الذرائع الواهية فى سبيل التسلط ، مثال ذلك مزاعم المجال الحيوى لاسكان العدد المتزايد فى أرض الامبراطورية الألمانية، مما جعلها تقوم بحربين ضروسين ما كان أغنى العالم عنهما لخسارتهما بلا شك تفوق مغانمها، ووصفنا الرجل الذى يعمل فى المصانع اليوم والذى يعيش فى المدن فى جو قاتم يسوده التشاؤم مما يسهل معه قيادته إلي الحرب ، وهذه

الحالة تتطلب علاجا سلبياً لا سوق ملايين الناس إلى القتال بالتأثير السحرى على الجماعات تحقيقاً لاطماع سياسية خادعة كالمجال الحيوى أو إعادة مجد روما القديمة كما رأينا فى دولتى المحور المانيا النازية وإيطاليا الفاشية ، ويتعين على المفكرين أن يعملوا على بث روح التعاون فى الجماعات وأن يقووا الوعى السياسى الذى يحض على تآخى البشرية ، وأن يوقظوا روح الشعور بالواجب نحو البشرية وهو وقايتها من شرور الحرب ، وأن يدعموا الرأى العام العالمى بما يساعد على يقظته واهتمامه الدائم بمستقبلة ، حتى يقضى بصفة قاطعة على خطر الحياة فى جو الخوف والفزع من الحرب ، فلا سلامة للبشرية بعيشها فى عالم شعارة « الحرب هى السلام والسلام هو الحرب » .

وتعترض الدراسة المثلى للحالة القائمة اليوم واستخلاص النتائج ووصف العلاج، كما بينا صعاب عدة تتناول تحليل السياسة الدولية وعلاقات الجماعات السياسية بعضها ببعض وطبيعة عالم اليوم والطرق الصادقة لتحقيق الأمن الدولى والقضاء على التسلط فى غير دعاية وضجيج وانهاء سياسة أن الغاية تبرر الواسطة ، وذكرنا كيف أن المشكلات السياسية مسلسلة لا تنتهى وهى متشابكة مما يعقد علاجها ، ويكفى أن نذكر أن أزمة كوريا مثلا لم تنته بصفة قاطعة فلقد سكنت الحرب بهدنة والنزاع قد هدأ مؤقتا كالرماد فوق النار الكامنة ، ويمكن تطبيق هذا الوصف فى موقف إسرائيل من البلدان العربية للشرق الأوسط والاستعمار من قناة السويس والكتلتين الشرقية والغربية من توحيد المانيا ، وذكرنا أن دراسة المسرح السياسى وما يدور فوق خشبته من الصعوبة بمكان ، تبعاً لاستمرار ظهور واختفاء نجوم السياسة ، وتضارب الآراء فى تصرفاتهم وغموض الموقف لأن خفايا المنازعات تظل فى طى الكتمان وفى أرشيف الوزارات والسفارات

ردحاً من الزمن ولا تنجلى وتصبح فى متناول الباحث إلا بعد مضى جيل على الأقل ، ويزيد فى صعوبة البحث مصادر الأخبار والحوادث ومدى صحتها وجديتها ، ولا يمكن الاكتفاء بالنشرات الرسميه والأذاعات الحكومية ومحاضر اجتماعات المؤتمرات والأعمال التحضيرية للقوانين والمواثيق وديباجة التشريعات ومضابط المجالس النيابية دون اللجوء إلى بحوث وتعليقات الكتاب والساسة ، وكثيراً ما يكتب رجال السياسة مذكراتهم بعد اعتزالهم الحكم بلا أمل للعودة إليه مما يجعل فى كتاباتهم مبالغات وحسرة ومرارة .

ولخصنا ما يتميز به عالم اليوم من صراع المثل وأننا نعيش فى عصر تحول خطير كالعصر الذى صاحب انهيار روما القديمة ، وهذا العصر الذى يخضع فيه اليوم الاقتصاد للصراع السياسى ولم تعد تخضع السياسة للاقتصاد هو عصر متناقض برغبة البعض فى حياة ديموقراطية برلمانية والبعض الآخر فى حياة شظف شديدقائمة على التدخل وأن يصبح الفرد كالمسمار الضئيل فى آلة الدولة الضخمة يفنى فى سبيلها وينقاد طائعا خانعا إلى حركاتها وسكناتها ، وانتقل العالم من خطر البرولتياريا ومازعمته الشيوعية من دكتاتوريتها إلى سلطة السكرتارية لتنظيم الحياة الصناعية ، ولم يعد هناك أمل عاجل للشيوعية فى استسلام الرأسمية لسلطان البرولتياريا ، كما بينا كيف أن الآلة التلقائية فى الصناعات الحديثة التى تسير بعشرات من العمال بدل الآلاف أدت إلى ما يسمى بالثورة الصناعية الثانية ، وهى تفرق حشود العمال وتصرفهم إلى الزراعة ، وبينا أن أوربا تشاهد هذه المسرحية مع سائر بلدان العالم وقد رأت بدء أفول نجمها وضياع سلطانها فى الميدان الدولى .

وأخيراً أوضحنا أن الميدان الدولى اليوم مسرحا لثورة حميدة لصالح الشعوب ، وهذه الثورة ترتبت على بدء تغلب الجماعية على فردية السيادات لمختلف الدول وتطاحنها ، ويلوح أن قوة الجماعية المستمدة من شعوب العالم على اختلاف ألوانها ومشاربها المتعلقة بأهداب الأمن الدولى والسلام ترجح على فردية السيادة لكل دولة والا سلطان لسيادة على أخرى ، ويرجع الفضل فى رجحان كفة القوة المسالمة الجماعية للشعوب على عوامل الشر والعدوان إلى نمو الرأى العام العالمى ونضوج الوعى السياسى للجماعات واستماع المحافل السياسية له واحترام الأمم المتحدة رغبات الشعوب التى يعبر عنها الرجل العادى وهو بدوره يمثل سواد الشعب ، ووضحت هذه الثورة الحميدة الناجحة فى إيقاف الاعتـــداء الثلاثى المسلح على مصر من انكلترا وفرنسا وإسرائيل فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ ، فقد ترتب على الاعتداء سخط الرأى العام العالمى وعزم الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها حكومة وشعباً على إيقاف هذا الاعتداء وإجبار الدول المعتدية على الكف عن سفك دماء الأبرياء والاغارة على المدن الآمنة وإيقاف إطلاق النار والانسحاب من الأراضى المغزوة ، واستيقظ الضمير الدولى العالمى وتمثل هذا فى قرار الأمم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ بوجوب يقاف إطلاق النار وانسحاب المعتدين مع إيفاد بوليس دولى لمباشرة تنفيذ القرار ، وهذا البوليس أداة رمزية فحسب ليس على نسق القوى الدولية المحاربة فى كوريا، وعمله بعدده المحدود وبأسلحته الخفيفة هو أن يمثل هيئة الأمم المتحدة واستيقاظ الضمير العالمى ورغبة الجماعات الحقة فى السلام .

المبحث الثاني

عوامل الخير والشر في السلام والحرب

أهم مراجـــع المبحث الثانى

« وحدة الحضارة الغربية » لمارفين فى جزء واحد ـ لندن ١٩٣٦

« *The Unity of Western Civilisation» by F. S. Marvin, 1 vol London 1936.*

« محاضرات فى جمهورية أفلاطون » لنيتلشيب ، فى جزء واحد ـ لندن ١٩٣٧

« *Lectures on the Republic of Plato » by Richard Lewis Nettlehip, 1 vol - London 1937.*

« العلاقات الدولية » لبريس ، جزء واحد ـ لندن ١٩٢٣

« *International Relations » by James Bryce, 1 vol - London 1923*

«وثائق أساسية فى العلاقات الدولية» لهارتمان ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٥١

« *Basic Documents in International Relations » by Hartmann, I vol, New York 1951.*

« الاتحاد الدولى ومشكلة الدولة الصغيرة لماريوت » جزء واحد ـ لندن ١٩٤٢

« *Federalism and the Problem of the Small State » by B.A.R. Marriot, 1 vol - London 1942*

« مبادىء العلاقات الدولية » لمدلوش وشيزنى هيو ، جزء واحد ـ نيويورك ١٩٤٠

« *Elements of International Relations » by Frederick A. Middlebuch and Chesney Hill, 1 vol New-York 1940*

« مقدمة فى السياسة العالمية » لفريدمان ، جزء واحد ، لندن ١٩٥٣

« An Introduction to world Politics » by Friedmann 1 vol, London 1953.

« التفكير السياسى الغربي » لجون بويل ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٩

« Western Political Thought » by Bowle, 1 vol, London 1949

«القوى السياسية » لشفارز بيرجو ، جزء واحد ، لندن ١٩٥١

« Power Politics » by Schwarzenberger I vol London 1951

« الرقابة القانونية على المنازعات الدولية » لستون ، جزء واحد ، لندن ١٩٥٤

« Legal Controls of International Conflicts » by Stone, I vol, London 1954.

« اوروبا المعاصرة » جزء واحد ، نشر بمعرفة نوشتراند نيويورك لمجموعة محاضرات أساتذة عديدين فى جامعات الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٤٣ .

« Contemporary Europe » published by Nostrand New York, a Symposium of professors in U. S. Universities 1943.

«قراءات فى العلاقات الدولية » لهارتمان ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٥٢

« Readings in International Relations » by Hartmann, 1 vol, New York 1952

« الحرب والمدنية » لتوينبى ،ترجمه إلى الفرنسية ، جزء واحد . باريس ١٩٥٣

« Guerre et Civilisation » par Toynbee Tr. Française 1 vol. Paris 1953.

« العالم والغرب لتوينبى . ترجمه» إلى الفرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٥٣

« Le Monde et l'Occident » par Toynbee; Trad. Fr. 1 vol Paris 1953.

«النظريات الاجتماعية الحرية » لوروكين . ترجمه إلى الفرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٣٨

« Les Theoires SociologiquesContemporaines» par Sorokin, Tr. Française 1 vol, Paris 1938.

« ثورة أمس واليوم والغد » لمارليو ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٣

« La Revolution D'Hier D'Aujourd'hui et de Demain » par Marlio, New York. 1943.

« الغاية والوسائل » لالدوس هوكسلي . ترجمه الى الفرنسيه . جزء واحد . باريس ١٩٥٠

« *La Fin et les Moyens* » *par Ald. Huxley, Tra. Française, I vol. Paris 1950*

« العلم والسلام والحرية» لالدروس هوكسلي . ترجمه الى الفرنسيه . جزء واحد . باريس ١٩٤٧

« *La Science, La Paix, La Liberte* » *par Ald.* Huxley, *Tr. Française, 1 vol, Paris 1947.*

« مختصر علم الاجتماع » لكوفيليه جزءآن . باريس ١٩٥٣

« *Manuel de Sociologie* » *Par Cuvillier 2 vols, Paris 1953.*

« أصول الاجتماع » لبوتول . جزءآن. ريس ١٩٤٥

« *Traité de Sociologie* » *par Bouthoul, 2 vols, Paris 1954.*

« ارتفاع وانحطاط الحضارات » لكلوف . ترجمه الى الفرنسيه . جزء واحد . باريس ١٩٥٤

« *Grandeur et Décadence des Civilisations* » *par Clough, Tr. Française, 1 vol, Paris 1954.*

« نظريات ومشكلات الاجتماعى النفساني » لكريش وكروشفيلد . ترجمة الى الفرنسيه . جزءآن . باريس ١٩٥١

« تاريخ جديدلروما لجيجليلو فيريرو » فى جزء واحد ـ باريس ١٩٣٦

«*Nouvelle Histoire Romaine*» *par G. Ferero, I vol Paris 1936*

«المدنية» لسارسيو » جزء واحد ـ باريس ١٩٤٥

« *La Civilisation* » *par Felix, Sartiaux 1 vol Paris 1945*

«نظريات ومشكلات علم النفس الاجتماعى » لكريش وكروشفيلد ترجمة فرنسية ، جزءآن باريس ١٩٥١

« *Théories et Problemes de Psychologie Sociale* » *par Krech et Crutchfield, Tr. Fr., 2 vols Paris. 1951*

« آراء علمية وخلقية واجتماعية » لاينشتاين . جزء واحد . باريس ١٩٥٢

« *Conceptions Scientifiques Morales et Sociales*» *par Einstein, I vol, Paris 1952.*

« التاريخ الدبلوماسى» لدروز ودوروزيل . جزءآن . باريس ١٩٥٢ . ١٩٥٣

« *Histoire Diplomatique* » *par Droz et Duroselle, 2 vol, Paris 1952 et 1953*

« الدول العظمى » جزءآن . لشاردونيه . باريس ١٩٥٣ . ١٩٥٥

« *Les Grandes Puissances* » *par Chardonnet, 2 vols, Paris 1953 et 1955*

« التعاون الدولى » محاضرات معهد العلوم السياسية . باريس ١٩٣٣

« *La Cooperation Internationale* » *Conferences de l'Ecole*
« *Libre des Sciences Politiques* » *Paris 1933 .*

« تاريخ العلاقات الدولية » باشراف رينوفان . ستة أجزاء . باريس سنة ١٩٥٣ ، ١٩٥٥

«*Histoiredes Relations Internationales* » *Sous la Direction de Renouvin, 6 vols, Paris 1953 et 1955.*

« المجال الحيوى وتنازع الحضارات » اشميتنر . ترجمه فرنسيه . جزء واحد . باريس ١٩٥٣

« *Les Espaces Vitaux et le Conflit des Civilisations* » *par Schmitthenner, Tr. Française. 1 vol, Paris 1953.*

« فلسفة القانون» لفيشيو . ترجمه فرنسيه . جزء واحد . باريس ١٩٥٣

« *La Philosophie du Droit*» *par Vecchio, Tr. Française, I vol, Paris 1953*

« القوى المنشئة للقانون» لريبير . جزء واحد . باريس ١٩٥٥

«*Les Forces Creatrices du Droit*» *par Ripert, I vol, Paris 1955*

« السلام الحديث» للابراديل . جزء واحد . باريس ١٩٤٧

« *La Paix Moderne* » *par la Pradelle, 1vol, Paris 1947*

« نظريات وحقائق فى القانون الدولى العام » لفيشير . جزء واحد . باريس ١٩٥٣

« *Théories et Réalites Internationales* » *par Visscher, 1 vol, Paris. 1953.*

« النظم الدولية » لرويتير . جزء واحد . باريس ١٩٥٥

« *Institutions Internationales* » *par Reuter, I vol, Paris 1955.*

« مجموعة نصوص فى القانون الدولى العام » . ليفور وشكلافر . جزء واحد . باريس ١٩٢٨

« *Recueils des Textes du Droit Internatianal Public* » *par Le Fur et Chklaver. I vol, Paris 1928.*

« محاضرات الدكتوراه فى القانون الدولى العام » بجامعة باريس لسنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ للأستاذ باديفان

« *Cours de Doctorat-Droit International Public* » *par prof Basdevant, Université de Paris.1945 1946*

« محاضرات الدكتوراه فى القانون الدولى العام » بجامعة باريس لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ للأستاذ لابراديل

« *Cours de Doctorat-Droit International Public* » *par Prof. La Pradelle 1926-1927 Université de Paris.*

« السلامة الجماعية فى أوروبا » لمؤتمر فروسوفيا لسنة ١٩٥٥

« *Securité Collective* » *Conferences Tenues a Varsovie 1955.*

« الهيئات الدولية والسلطان السياسى للدول » لهوفمان . جزء واحد . باريس ١٩٥٤

«*Organisations Internationales et Pouvoirs Politiques de Etats*» *par Hoffmann, Ivol, Paris 1954.*

« تاريخ روما » لموسين ، الترجمة الفرنسية لدى جورك ، فى ٧ أجزاء — باريس ١٩٢٤

« *Histoire Romaine* » *par Th Mommsen 7 vols. traduction par De Gueree, Paris 1924.*

« القانون الدولى العام » لسيل ، جزء واحد — باريس ١٩٤٤

« *Droit International Public* » *par Georges Scelle, I vol - Paris 1944.*

« تاريخ النظريات السياسية » لموسكا » جزء واحد — باريس ١٩٣٦

« *Histroire des Doctrines politiques* » *par G. Mosca, I vol -*

« تاريخ أوربا » سينا بوس جزء واحد — باريس ١٩٣٤

« *Histoire de l'Europe* » *par Charles Siegnobos, I vol - Paris 1934,*

المبحث الثانى

عاملا الخير والشر فى السلام والحرب

السعادة — السلام والحرب والبيئة الدولية — عرض لحروب الامبراطوريات — السلام الرومانى والسلام المسيحى وانهيارهما — معاهدة وستفاليا ومعاهدة اوتريخت وبدء العلاقات الدولية الحديثة — ترميم تصدع العلاقات الدولية والتفاهم والسلام بين الشعوب — العلاقات الدولية ونشأة القانون الدولى العام وتطوره

خلاصـــة

السعادة

إن هدف الإنسان فى كفاحه كسب قوته وتحقـــيق أسباب رفاهته وغايته أن ترفرف السعادة ، بجناحيها العريضين على شخصه وعلى أسرته وكذلك على الجنس البشرى على وجه العموم ، ومن أصدق أسباب تحقيق السعادة اطمئنان الانسان عـــلى حياته وحرياته وماله وتراثه ، ولا تتحقق هذه الأسباب فى جو من الفزع وخوض الحرب وخاصة فى عصرنا الحاضر وهو عصر الأسلحة الماضية المدمرة تدميراً شاملا الذى لا تطمئن إليه النفس مادام الجهد منصرفاً إلى التفنن فى إنتاج القنابل الذرية والهيدروجنية التى تقضى على معالم الحياة فى اخصر وقت مع اتساع دائرة إفنائها ، وهذا ما يحدو بنا إلى السعى بجد فى سبيل تحقيق الأمن الدولى وإقامة صروح سلام عام عالمي يحد من فردية سيادة الدولة وتطاحن السيادات ويسيطر عليها ،

والحرب ليست كما يزعم البعض شيئاً لا مندوحة عنه ومن لوازم تنافس البشر وتمثل غرائز الجماعات ، كما أنها لم تنشب لأسباب الجوع والسعى وراء القوت والرزق فحسب فقد اشتعلت نيرانها أيضا لعوامل اجتماعية شتى كما سبق أن بينا ، وهى تمثل فوران تنور الجماعات بتأثير التنافس والتطاحن السياسى ، لذلك يمكن تحقيق سعادة الإنسانية بإنقاذ ملايين الأرواح من التقتيل والتشريد تبعاً للاستسلام الخاطىء لفكرة أن الحرب غريزة فى الإنسان لا يمكن القضاء عليها ، فهى ظاهرة سياسية خبيثة يمكن علاجها بالقضاء على الفوضى السياسية وبالتهذيب الخلقى وإيقاظ الضمير العالمى ، وتقوية الرأى العام وبث روح التعاون بين الناس على مختلف ألوانهم ومشاربهم .

كما أن الجوع لم يك بالحافز دائماً إلى الانقضاض على الشعوب الآمنة وغزوها ، وقد يكون ذريعة غير أنها ذريعة المعتدى الذى يسعى إلى الاعتداء بأى وسيلة ويستند إلى ما ينتحله من الأسباب الكثيرة : كفكرة المجال الحيوى والسعى لهجرة وإسكان العدد المتزايد من السكان فى سير ألمانيا نحو شرق أوروبا فى الحربين العالميتين الماضيتين وفى غزو إيطاليا للحبشة غدراً والقضاء على استقلالها .

ويمكن إغلاق الباب فى وجه الطامعين المستعمرين والطغاة من رجال السياسة الذين يبيتون العزم على غزو الدول المستضعفة وهى فى نفس الوقت متأخرة مادياً واقتصادياً بما يضعف حجتهم فى البحث عن الثروة ببذل جهد جماعى منظم بوساطة الدول القوية التى بلغت شأواً بعيداً فى الصناعة وملكت ناصية الادخار والإنتاج فى العالم ، وكذلك عن طريق الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية للقضاء على الفاقة والتأخر المادى والمعنوى فى العالم ورفع مستوى الطبقات العاملة والمبادرة إلى محاربة الجوع والقضاء على المجاعات.
وليست الحرب اليوم بالعملية الرابحة لتحرض الساسة على الإقدام عليها

وإذا حكمنا العقل وراعينا الحكمة لا شك أننا لا نتردد بحال فى الحكم على رجال السياسة الذين ينزلقون فى حمأة الحرب بارتكاب أبشع جريمة ضد الإنسانية وهى مسئولية إزهاق أرواح الملايين وضياع ثروات وإنتاج الأجيال وتراث المدنيات ، وعجيب أن يحكم القضاء على قاتل النفس عمداً مع سبق الاصرار بالإعدام وأن يترك قضاء الرأى العام العالمى وقد بلغ شأواً بعيداً فى الوعى واليقظة ، رجل السياسة الذى يقدم على الحرب دون عقاب أو يفرض عليه العقوبة الصارمة فى حالة واحدة فقط وهى حالة فشله وهزيمة جيوشه كما حصل فى محاكمة نورمبورج بعد استسلام ألمانيا وطوكيو بعد هزيمة الامبراطورية اليابانية .

يقول الكاتب المفكر هوكسلى *Aldous Huxley* « الحرب باساليبها الحديثة تمزق مدنيتنا الرقيقة إربا إربا وتلقى بعدد لا حصر له من البشر فى هوة من البؤس والشقاء والموت البطىء والخمول المعنوى أو تدفع بالعالم إلى حمى شيطانية جامحة ، وإذا كان رجال السياسة مخلصين حقاً فى تعطشهم إلى السلام ، هذا السلام الذى يعبرون عنه دائما فى ضجة وصخب فإنهم يبذلون جهدهم بكل ما أوتوا من وسائل لحل المشكلات الخاصة بتنازع القوى والسلطان ، التى يتراءى أنه لا علاج لها . فيجعلون كل همهم فى عقد المؤتمرات الدولية وإثارة المناقشات الدبلوماسية لبحث المشكلة الوحيدة لكل فرد فى الجنس البشرى ويهمه حلها ـ هذه المشكلة الكبرى الوحيدة التى لا تتطلب عنفاً عسكرياً لحلها وهى فى نظر العالم بصفة عامة لا علاج لها بتاتاً مادامت تتبع أساليب عسكرية عتيقة وسياسية قائمة على القوة ، وأولى المسائل التى يجب أن يضعها موضعها من الاعتبار اليوم ممثلو الشعوب على إختلافها فى كافة إجتماعاتهم هى : « كيف يمكن لكافة الرجال والنساء والأطفال أن يحصلوا على ما يكفيهم من القوت ؟ » * ،

* أنظر (العلم والسلام والحرية) لهوسكلى ؛ صفحة ٨٧

ومما يبشر بالنجاح ويدعو الى النظر نحو المستقبل نظرات التفاؤل **أن** قوى السلام ترجح على قوى العدوان تبعاً لنمو الوعي السياسى والرأى العام العالمى وسيره سيراً حثيثاً نحو الفكرة الجماعية لسلامة البشرية.

إن العلم قد نجح نجاحاً لم يك بحال منتظراً فى مضاعفة انتاج الزراعة والاستعداد لاستخراج حاجة الناس من الغذاء من البحر ومن نباتاته وأعشابه، وعلى ذلك فلن تتعرض البشرية للمجاعات التى أنذر العالم بها فى القرن الماضى مالتوس وتلاميذه ، ورأوا أن المخرج الوحيد لتزايد عدد سكان الأرض تزايداً هندسياً مع ضيق رقعة الأراضى المنزرعة وتزايد الحاصلات الزراعية التى يقتات بها الناس تزايداً حسابيا ، هو الحروب والأوبئة ، يضاف إلى ذلك سرعة النقل وتعدد وسائله مما يساعد على إرسال الأقوات دون تردد أو ابطاء من الجهات الفائضة فيها إلى الجهات المهددة بالقحط والمجاعات .

وكما أن هدف الإنسان فى حياته كما سبق أن بينا السعى فى الرزق وإسعاد نفسه وذويه فإن جهاده لبلوغ غايته له ثلاثة مظاهر ، وهى : بقاء النوع البشرى ودفع أذى الجوع ومقاومة ما يودى به ويميته ، وفى هذه المظاهر الثلاثة وعبئها ثقيل وهى تستنزف جهود المرء وتضنيه وتأخذ عليه فكره ، وفيها ما فوق الكفاية لكى تصرفه عن الحرب وويلاتها . ويقول مالاپارت *Malaparte* فى عبارات هى مزيج من التهكم والاسى يصف غريزة الجوع فى الإنسان ، هذا الحيوان الذى تعضه هذه الغريزة فتخرجه عن طوقه وتحوله إلى وحش ضار « كان المرء فيما مضى يتألم ويقتل ويموت ويحقق أشياء عظيمة كما يقوم بأخرى بشعة وذلك لسبب واحد وهو إنقاذ إهابه ، وإذا أرادت الإنسانية أن ترتفع حقاً إلى المستوى

الجدير بها وأن تنقذ العالم من براثن الوحشية وأن ترتفع بمستواها المعنوى وتنشر بين الجماعة روحاً من التعاون والسلام فى ظل من الديموقراطية والعدالة الشاملة فأولى وأجباتها فى هذا السبيل القضاء على أسباب الفاقه والجوع التى تنزل بالإنسان إلى الحضيض ، وإن إنتشار البؤس فى العالم ليس سببه أن عدد الناس قد فاق الحد الذى تستطيع الأرض فى نطاقه أن تعولهم بل لأن هناك عدداً أقل من الضرورى للانتاج وعدداً أكثر من اللازم يأكل على حساب العدد الأول وقد انصرف سواد الناس إلى الاستعداد للحرب ، غير أن الإنسانية لم تفقد الثقة فى كفاياتها وما تحكم عليه من عوامل الخير ، وإذا كانت العلوم التى كشف عن اسرارها الإنسان واسعة النطاق عميقه الأثر فإن الإنسان فى ذاته أعظم فكراً وأكبر قلباً من هذه العلوم ، مما يزيد التفاؤل فى رجحان كفة الخير والسلام .

وعمل الدولة الحديثة اليوم أن تحبو هذه السعادة برعايتها ، فهى تتدخل فى نطاق حدودها لتقى الفرد العوز وتسعى لإيجاد العمل وفتح أبواب الرزق له فى حدود طاقتها وتشرف على حياته الخاصة والعامة من ميلاده إلى مماته ، بما فى ذلك مقاومة الأمراض والعناية بالوسائل الصحية والتعليم والنهوض بالزراعة والصناعة والدفاع عن التراث الأدبى والمادى ومكافحة الازمات والبطالة والكساد ، وهذه الدولة تختلف فى وضعها الحالى عن وضعها فى القرن الماضى فكان عملها قبلا مقصوراً على البوليس والقضاء والجيش ، وهذا التدخل من الدولة يجب ان يتعدى ذلك إلى حماية حرياته وحياته فى الميدان الدولى بتعاونها مع الدول الأخرى فى سبيل السلام ، وإذا كانت علاقتها بالفرد علاقة رعاية قصوى كرعاية الأب فيجب ان

تكون علاقتها بالافراد عامة علاقة سلام بعيدة عن التفكير فى التقتيل واعداد العدة لازهاق أرواح ملايين الجنسيات الأخرى عن طريق الحرب، وهذه الحرب ستزهق بدورها أرواح أبناء هذه الدولة بالذات الذين تبذل الجهود المضنية فى رعايتهم بتدخلها لحماية مصالحهم داخل حدود أراضيها ، ولا تؤدى بها المبالغة فى التدخل إلى إصابتها بعظمة الجنون مع التعصب لنعرة التوسع والاستعداد الحربى له ، فهى بذلك إنما تكتب صك إعدام أبنائها مقدماً وتقضى على كيانهم المعنوى وتفكيرهم ، بسيرها الحثيث نحو الحرب والاستعداد لها،وهى فى سباقها الكريه مع سائر الدول فى هذا المضار تعد أقواماً من المتعصبين لمثل الحرب لا يقبلون النقاش فيها وجماعات متعارضة المذاهب السياسية لاتلبث وقد أعماها التعصب ان تقتتل وتذهب ضحية المبالغة فى التدخل ورسم الخطط استعداداً للحرب، بدلا من تعبيد الطريق للتعاون البشرى والسلام العالمى .

السلام والحرب والبيئة الدولية

لم تستقر بعد علاقات الأمم بعضها ببعض ، وصلات الجماعات والشعوب ، على أسس من النظم والقوانين التى ترمى إلى المحافظة على صلات الود بينها والبعد عن الحرب ونشر السلام الدائم . ولا تزال القواعد التى تنظم حياة الشعوب من الناحية الدولية فى خطوات طفولتها الأولى ، تحتاج إلى كثير من العناية والرعاية حتى تنمو وتترعرع ، والاصار مثلها مثل الغرس إذا أهملت سقياه وتعهده ينمو نمواً معوجا ، ثم يصعب إذا بلغ أشده واكتمل عوده تقويم اعوجاجه . والأمم شأنها شأن الأفراد تحتاج إلى تهذيب سياسى وقانونى حتى تتشرب بروح المحافظة على النظام فى جماعة الدول المتمدينة ، ولتصبح علاقاتها ومعاملاتها قائمة على أسس من العدل واحترام حقوق الغير ، ولا عبرة فى ذلك بأن تكون دولة قوية وأخرى ضعيفة أو أمبراطورية ضخمة ذات حول وسلطان وأمة ناشئة تنشد الحرية والاستقلال ، فالمفروض أن يرفرف عليها بجناحيه العريضين جميعا نظام لا يفرق بينها فى المعاملة . فلا تتخذ الدولة القوية من جيشها ومعداتها وعتادها الحربى ذريعة تسهل الاعتداء على الجار ، والنيل من دولة أخرى اختلفت معها على فض مشكلة ، أو عجزت عن انتزاع امتياز منها والسيطرة على مواردها ووضع يدها على بعض أراضيها دون حرب، وقد ضاقت ذرعا بشعب أبى كريم يحافظ على كيانه ويصون سيادته وشخصيته فى العالم الدولى ويتأهب لبذل كل مرتخص وغال فى سبيل الذود عن حوضه .

ولقد سارت العلاقات السياسية الدولية شوطا بعيداً فى سبيل النشاط والتهذيب والتنظيم منذ القرن الماضى ، وفكر ساسة الدول الأوروبية

العظمى وعلى رأسهم قيصر روسيا تفكيراً جدياً فى توطيد أركان حسن التفاهم بين الدول، صحبه تبادل الآراء وعقد الاجتماعات والمؤتمرات فى خاتمة القرن المنصرم وقد نعم العالم بسلام طويل نسبيا مع تزايد حمى المنافسات السياسية والخوف من الاحتكاك والاصطدام ومن عواقب حروب عامه بشعة تبعاً لتزايد استخدام الآلات وسائر معدات الفتك الحديثة فى القتال والتفنن فى ذلك وسيطرة روح الجشع ، والطمع فى المزيد إلى حد امتصاص الدول القوية ثروات الشعوب الضعيفة وإراقة دمائها دون شفقة ، وتنازع الأولى وتحفزها لاقتتال مرير فى سبيل الاستئثار بالفرائس ، تلك الروح الشريرة التى تقمصت عصر الفحم والحديد والصلب والبخار والبترول والكهربا وطغيانها على السياسة الدولية والسياسات القومية ونظم الحكم وأسس الانتاج والصناعة وتكوين الثروات وطرق استثمارها وتنميتها .

وسعى أنصار السلام فى جعل علاقات الدول بعضها ببعض على أسس من الإنسانية والرحمة ، وذلك بإدخال كثير من مبادىء الشفقة والمروءة فى الحروب وبتحريم استعمال بعض الأسلحة ومعاملة الجرحى والأسرى بما تقتضيه الإنسانية المتمدينة ووضع قواعد كفيلة بحل المنازعات بين الأمم بالحسنى وقد ساروا فى هذا السبيل سيرا جديا . وهم فى تفكيرهم هذا أيدوا طبيعة القواعد القائمة عليها العلاقات السياسية الدولية ومبادئها فى حالتى السلم والحرب : باعتبار أنه يتعين أن تقوم قواعد إنسانية تتبعها الأمم إذا ماجد الجد واشتعلت نيران القتال حتى لا تعود الشعوب إلى حالتها من العنف والقسوة والوحشية ، وإذا كانت الحرب ضرورة بغيضة لا مفر منها فعلى المسئولين من رجال السياسة الذين يقودون دفة الدول العظمى أن

يعملوا قدر الطاقة على التخفيف من ويلاتها ووضع حد لتعذيب الأبرياء ممن يكتوون عادة بلظاها .

وطبيعى أنه كانت هناك تقاليد قائمة واتفاقات معمول بها تنظم العلاقات الدولية اسوة بالحياة القانونية الخاصة بمعاملات الأفراد وعلاقاتهم بعضهم ببعض ، وقد انتقلوا من طور الفطرة الأولى وبدأوا يعيشون حياة الجماعة المتمدينة ، بل إن الحياة السياسية الدولية تقدمت تقدما كبيرا فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر . غير أن بدء التفكير المثمر فى وضع أسس لسلام دائم وقانون وعادلة دوليتين لتنظيم حياتى السلم والحرب وإنشاء محكمة للفصل فى المنازعات الدولية كان على يد قيصر روسيا ومن تبعة من ساسة أوروبا وهكذا طفر القانون الدولى من الناحية النظريه طفرة كبيرة وسارت العلاقات السياسية الدولية فى سبيل التنظيم والسلام مسافات واسعة إلى الأمام .

والنظم التى تحكم العلاقات السياسية الدولية لا تقوم اليوم على مجرد القوة والعيش فى طبيعة لا ضابط لها ، كما لا تقوم بعد على قوانين رداعة زاجرة ممهورة بالصيغة التنفيذية والعقوبات مع الاجراء العملى الفعال فى حالة الحيد عن القوانين الدولية وانتهاك حرمتها ، فلا مسئولية على المخالف إلا تلك المسئولية الأدبية وحكم الرأى العام فى مختلف أنحاء العالم على المعتدى وسخط الطبقة المثقفة التى تصبو إلى السلام مع موقفه السلبي أو العدوانى من قرارات المنظمات الدولية . وهناك فارق هام والحالة هذه بين حالة الأفراد فى الجماعة وحالة الدول فى المجتمع الدولى ، فالأفراد يخضعون لقانون له أداته التنفيذية أما الجماعة السياسية المستقله ، أى الدولة على إختلاف أنواعها وتكوينها وأساليب الحكم فيها الملكية منها والجمهورية والديموقراطية والدكتاتورية ، فهى أقرب الى البيئة الطبيعة وتكاد تكون

على الفطرة *State of Nature* فى علاقاتها مع سائر الدول ، أى بعبارة أخرى أن كل جماعة مستقلة يمكنها أن تجازف وتقف بمعزل عن القانون وتحيد عنه ولا رقيب عليها فى هذه الحالة إلا نفسها . وعلى ذلك فيمكنها تعسفا ألا تعترف بحقوق قانونية أو بتعهدات عليها الوفاء بها نحو هذه الجماعات . ويمكن التساؤل أليست هذه الجماعات المستقلة فى المحيط الدولى فى حالتها الخاصة المشار إليها أقرب إلى حالة الأفراد المتوحشين قبل أن يكونوا جماعة منظمة متمدينة لها قوانينها الداخلية التى تجعل منها دولة وقوة وشخصية معنوية منها إلى أسرة دولية لها دستورها الفعال؟ وبهذه المناسبة يمكن التساؤل أيضاً ماذا يعنى بالحالة أو بالبيئة الطبيعية هذه ؟

هناك رأيان هامان أو نظريتان أساسيتان لتفسير هذه الحقيقة . فأن تاريخ العلاقات السياسية الدولية ، يبين بوضوح ذلك النزاع الطويل بين وجهتى النظر المتعارضتين ، وليس هناك فى الواقع نزاع بين جهتين ينتظر النصر لأحداهما على الأخرى لأن كل وجهة نظر صحيحة ، ولها أسس من الواقع مرجعها التكوين العقلى البشرى واختلاف التفكير الإنسانى ، أو بعبارة أخرى لا تستأثر كل فكرة من الفكرتين دون الأخرى بالرجحان وقربها إلى الحقيقة وإنه لا حيد عن صحتها وذلك لصعوبة استبعاد صحة وجهة النظر الأخرى أيضا . ويتساءل أنصار كل من الرأيين هل كانت بيئة الحرب أو بيئة السلم هى البيئة الطبيعية للعلاقات الدولية ؟

قال أفلاطون « الحرب هى الحالة الطبيعية لعلاقات كل جماعة من الجماعات السياسية بجماعة أخرى » ، ووصف فيلسوف إغريقى قديم آخر الانسان « بأنه ذئب همه الانقضاض على أخيه الانسان » ، وقد أخذ فولتير هذا التشبيه عن هذا الحكيم اليونانى ، وقال « إن فكرة سلام دائم

كالفكرة الخيالية بوضع لغة عامة للعالم أجمع ، ومن الصعوبة بمكان منع الناس من الاقتتال شأنهم شأن الذئاب والحملان إذ يتعذر منع الذئاب من افتراس الحملان ، وقدوصف كثير من الكتاب هذه الحالة التى أيدتها حروب طاحنة لاعداد لها قاستها الانسانية على كر القرون والأعوام ، واتخذت اليوم صورتها البشعة المروعة بما لا يخرج عن المعنى السالف .

وإلى جانب نظرية الذئب فى تكييف علاقات الدول بعضها بعض وتشبيهها فى معاملاتها بالذئاب خيال الأخرى من فصائلها فى الطبيعة القاسية هناك نظرية الحمل وبيئة السلام . وإن أحد شعراء اليونان القديمة وهو «هيسيود *Hesiod*» وصف عصراً ذهبياً ليس فيه حرب وتقتيل ، وكذا الشاعر فرجيل *Virgil* الذى ردد تقاليد بعض شعراء العصور القديمة وآراءهم وحكمهم ، وذكر تنبؤ «سيبل *sibyl*» بعودة عهد من السلام الدائم الذى لا تنفصم عراه يسود العالم المعروف فى ذلك الوقت .

وهكذا فهناك مذهبان : المتشائم والمتفائل . ويقوم الأول على أساس طبيعة البشر وغرائزهم وطمعهم ، ويقوم الثانى على أساس الروح البشرية وطموحها نحو السمو فى سماء الفضيلة وسعيها فى تطهير النفس من الأدران والخبائث ، وقيام الأنسانية على طائفة من الآمال الكبار والسعى الحثيث نحو تحقيق السعادة البشرية .

وإن الفلاسفة الذين ينتمون إلى مذهب الرواقيين *Stoic* ينظرون إلى الأنسان باعتبار أنه كائن حى يتطاحن باستمرار وفى جوانحه غرائز الشر وهى ضد ماهو عدل ومعقول . ويقولون إن طبيعته الحقيقية تتضح فى تغلب العدالة والتعقل على غرائز الشر ، وإن السلام الذى يجب أن يخلعه

العقل والاتزان على الروح البشرية فى نظرهم طبيعى ، وذلك لأن الطبيعة تبرز فى النهاية أنبل وأشرف ما فى المرء ، ومتى خرجت من مكمنها صفاته هذه ورجحت كفتها على قوى الشر عاش فى سلام مع سائر الناس .

ونظر البعض الآخر من الفلاسفة إلى الانسان خلال منظار مظلم ، فبحثوا فى تاريخه على مر العصور ، ورأوا فيه حيواناً عنيفاً معتدياً يقتل ويسلب ، ولكنهم رأوا كذلك وقد أزاحوا الستار عن هذا المنظر صورة إنسان برىء ساذج إبان عصر فطرته الأولى ، وأملوا أن يسترد هذه السذاجه والبراءة والوداعة بفضل الدين والفلسفة ، وهما كفيلان فى اعتبارهم بترويض حواسه وغرائزه العنيفة وتحويله من طريق السوء إلى الطريق القويم وتوجيهه نحو الصراط المستقيم ، وهو حياة السلام الدائم . وهكذا يتحطم فى نظرهم الشر شيئاً فشيئاً وتحل محله طباع وصفات سامية أساسها الأخاء والسلام بين البشر .

ولنترك الآن فضاء الخيال والفلسفة والتفكير العميق ونلمس الواقع لعلنا نستمد منه علاجاً ناجعاً لآلام الأمم ومتاعبها . لا شك أننا نخرج من تحليلنا السالف لغرائز البشرية ونفسية البشر ثم لحالة العلاقات بين الجماعات السياسية المستقلة بأن كل جماعة سياسية مستقلة ، وهى بحكم هذا الاستقلال وما لها من سيادة فى الميدان الدولى فى بيئة طبيعية حيال الجماعات الأخرى المماثلة لها ، وبأن تحسين العلاقات بين الجماعات السياسية المتعددة معلق على ضرورة تحسين الطبيعة البشرية ذاتها .

وعلى ذلك فالمصلحة كل المصلحة من الناحية القومية فى تلقين الشعوب كيف يكسبون كثيراً بتعاونهم بدلا من التطاحن والتنازع والحروب ، وأن

هذا التعاون هو بلسم علاقات الجماعات السياسية ، ولا تخرج هذه الجماعات السياسية عن أنها مجموعات من الأفراد لها نظامها الخاص ويهمها محافظة على أنظمتها المختلفة ومصالحها بل وكيانها فى النهاية أن يضمها إلى أعطافه حسن التفاهم والسلام . ولكن هذه الجماعات لا تتقدم إلا إذا تقدم هؤلاء الأفراد أعضاؤها الذين يكونونها ، وارتقى خلقهم . فهى تسير وفق ما يسيرها الأفراد وتتشكل كما يشكلونها ، كالماء يتخذ صورة الاناء الذى يسكب فيه . وهى تسمو فى فضاء الانسانية وتحلق فى سماء المثل العليا للسلام ، أو تنحدر إلى هاوية الوحشية وتخبط فى لجج عميقة من الدماء تبعاً لتصرفات أعضائها وجهودهم وما يرمون إليه .

ولندع الآن وقد عرضنا لفكرتى الخير والشر وفلسفة السلام والحرب والتعاون بين الجماعات أو التنافر والتقاطع والمنازعات المسلحة جانباً ، ونولى وجوهنا شطر التاريخ الغابر ، ثم نطوى صفحاته حقبة بعد حقبة وجيلا بعد جيل ، حتى نأتى على سجله فى القديم والحديث ، نتتبع تطوراته وتقلباته ، نستعرض فى ضوئها نشأة القانون الدولى ونظم الجماعات السياسية فى علاقاتها بعضها ببعض ، ثم رسوخ أقدام هذا القانون ، وتعلق الجماعات السياسية قديمها وحديثها بأهدابه ، رغم انتهاكها حرمته فى كثير من الأحوال ، وتذرع المعتدى بشتى المعاذير كخرق خصمه لقواعد القانون الدولى ، واحتمائه بتقاليد وأسس تخالف العرف والعدل وهما مما يتمسك به الآخر .

إننا نجد روح هذا القانون الذى ينظم علاقات الدول وصلاتها بعضها ببعض فى كل من حالتى الحرب والسلم ، ولا محل للدهشة من القول بقواعد السلم والحرب على السواء ، فحقيقة إن للسلم قواعد مرعية وهذا يمليه العقل

والمنطق ، أما المستغرب فهو حالة القتال ، فهل للحرب بويلاتها وتدميرها وفتكها وما يصحبها فعلا من إنكار كل شيء على العدو حتى الحياة قواعد ونظم ؟ كان الأفضل أن تكتفي البشرية نفسها شر القتال وأن يسود بين الناس الوئام ، ولكن ما العمل والحرب تنشب تباعا منذ فجر التاريخ ؟ لقد أصبح لزاماً أن تنظم حياة الجماعات فى محيطها الصاخب ،وصرنا أحوج إلى قواعد إنسانية تراعى وتحترم فى زمن الحرب أكثر من حاجتنا إلى قواعد دولية لتنظيم علاقات الأمم بعضها ببعض فى زمن السلم . فبديهى أن السلم هو الحياة الطبيعية الصحيحة للعالم السياسى السليم الدولى ، فهو لا ينشد علاجاً خاصاً ورعاية كما يرعى الطبيب العليل حتى تشرف أوصابه على البرء . أما الحرب فهى الداء العضال الذى ينوء بكلكلة على العالم السياسى فيضنيه،ويرده مريضاً ينشد الرعاية والعناية وتضميد جراحه المثخن جسده بها ،وتخفيف آلامه المبرحة .

لقد كان العالم دائما مسرحا للحروب، وما تخلفه من خراب ومشكلات وما يعقبها من انقلابات واضطرابات بل وثورات دامية . ومهما نبذل من الجهد فى التنقيب عن (العهد الذهبى للسلام) فشأننا شأن (دياجين *Diagene*) فى بحثه بمصباحه المضىء فى وضح النهار عن إنسان بكل ماتعنيه هذه الكلمة وما تضفيه على (الحيوان السياسى) كما سماه أفلاطون . فالحروب تجتاح البلدان وتنكب الشعوب وتدمر معالم الحضارة منذ الأزل ، وتزداد فظاعتها وخطورتها جيلا بعد جيل ، حتى أصبح بقاء المدنية الغربية بحالتها التى نعهدها بما فيها من الراحة والرفاهية ، أوفناؤها وحلول عهد من الظلام المدلهم ، معلقا على قيام حرب جديدة بقنابلها الذرية وأسلحتها الفاتكة وتفننها طرق نشر الجراثيم القاتلة .

ولنتصور أن الستار قد أزيح عن حادثات التاريخ الغابر الجسام فماذا نشاهـــد ؟ سنرى شعوب أوروبا من السلتيين والغوطيين والغاليين والصقليين والجرمان والنورمان والتتر قد قدموا من ربوعهم ، ومنهم من هبط من قلب آسيا إلى أوروبا يقتتلون ، فكل قبيلة أو عشيرة كانت فى حرب دائمة مع جارتها ، وكذلك الحال فى ممالك وامبراطوريات العالم القديم ،كقدماء المصريين والهكسوس والحثيين والآشوريين وأهل بابل وفينيقيا والفرس والاغريق . ولطالما انقضت قبائل الشمال البارد المعتم حيث يطغى الضباب وشظف العيش على وديان المناطق المعتـدلة وحوض البحر الابيض المتوسط حيث الشمس الساطعة والمياه الغزيرة العـذبة والارض الخصبة النضرة والخـيرات والثروة والرزق الواسع والعيش الرغد . ولم تنقطع المنازعات والحروب بين مدن الاغريق القديمة المتجاورة فكانت «أثينا» تمقت وتحارب « مجارا » *Megara* و « تيبيس » *Thebes* « بلاتا » *Plataea* و « سبارتا » *Sparta* « المسينيين » *Messenians* . بل إن من أهم عوامل اضمحلال « أثينا » وقد سطعت على العالم بعلومها وفنونها وفلسفتها وورثته أغنى ميراث ، منازعاتها المستمرة مع « سبارتا » وسائر جاراتها ثم مقدونية فى الشمال . وإن أبشع أمثـلة الحروب فى العالم القديم صراع « روما » و «قرطاجه» أجيالا متوالية صراع الحياة والموت والتنازع على السيادة والسيطرة على حوض البحر الابيض المتوسط وقد كان محور النشاط والحياة فى العالم القديم ، بل كان هذا الحوض هو عالم ذلك الوقت المعروف،واستعملتا فى حروبهما كافة وسائل الابادة ، فنقل « القرطاجيون» الأفيال إلى سهول إيطاليا عن طريق جبال الألب لدك كل مايقابلها مما صنعه الانسان لرفاهته ، ودوس الزرع النضر والجند وسائر معالم الحياة،واستخدم

أهل روما الخطاف المعدنى لالقائه من فلكهم الخفيفة الصغيرة على مدرعات القرطاجيين الحربية الضخمة بغتة ، وأخذهم على غرة بالحيلة والخداع ، واقتحامها ليلا وسراً ، والاستيلاء عليها بالسلاح الابيض ، أو إشعال النار فيها وإحراقها . كما أعلنت روما الدكتاتورية المؤقتة مدة ستة شهور قابلة للتجديد ، لتخول لشخص قوى كفء سلطات كاملة ، حتى يخلصها من عار الغزو ، ويقضى على الخطر المحدق بها. وتعاطى هانيبال قائد جيوش قرطاجه وأحد أبطال التاريخ السم بعد فشله ، فلقد كان قاب قوسين أو أدنى من القضاء على روما ثم قلب له الدهر ظهر المجن ، فتتالت على جيوشه وجيوش بنى وطنه الهزائم النكراء ، وفضل الموت على الوقوع أسيراً فى أيدى أعداء لا يرحمون . ثم غزت روما قرطاجه واجتاحت ديارها، ودكت معالمها دكا ، وأزالت كل شىء فى العاصمة الزهراء ، وحولت أرضها ذات المبانى الشامخة إلى منبسط سهل صالح للزراعة فحسب ، حتى تصبح أثراً بعد عين وينساها العالم ، كما سخر أبناؤها وقد أضحوا عبيداً أذلاء للعمل لصالح المظفر . ولكن لم ينس التاريخ بشاعة هذه الحروب التى تكررت وتتكرر فى صور شنعاء مختلفة حتى يومنا هذا ، ولا شك أن الانسان المتمدين وقد تجرد عن صفته كعضو فى الجماعة السياسية لتشمئز نفسه ويقشعر بدنه لمجرد التفكير فيما شاهدته أوروبا وشاهده العالم منذ القدم فى عهود الوثنية وكذا بعد ظهور المسيحية فى سلخ جندى « أشور » لعدوه المغلوب على أمره ، وتقشير جلده من جسده ، وفى تكبيل « قمبيز » « لابسامتيك » ملك مصر وسائر أمرائها وأشرافها رجالا ونساء فى السلاسل بعد غزو البلاد والسيطرة عليها بالخدعة وأمره بمرور هؤلاء السادة فى حالة من الذل والاستعباد فى حفل عام وقد وقعوا أسرى وصاروا عبيداً للغزاه ، وفى محاكم التفتيش وآلات التعذيب التى أعدت لطحن الجسم وتقطيع الأوصال وسمل العين

وغير ذلك من معدات الوحشية التى شحذت للفتك بالمسلمين وغيرهم ممن لايدينون بالكثلكة فى أسبانيا وسائر الممالك الكاثوليكية فى أوربا ، وفيما وقع فى سهول العالم الجديد ودول الهنود الحمر بين الهنود الحمر والمستعمرين بعد أن هبطها «كولومبس» وسائر المستكشفين ، وفيما وقع أيضاً بين رؤساء القبائل فى جزائر «تاهيتى» و «نيوزيلاندا» و «أستراليا» و «هبريدا» و «هواى» وغيرها فى الباسفيك للاستئثار بالسيادة ، وفيما وقع بين الوطنيين والاوروبيين من اتخاذ الضيوف أهل البلاد أهدافاً لاتقان الرماية والتمرين على استعمال السلاح أو تسلية لصيد الأنسان وقد سموا قنص الحيوان . ونذكر ضمن أعمال القسوة التى لا حد لها انه فى سبيل الطمع والسيطرة وإنشاء ملك عريض ذبح أحد ملوك الزولو منذ قرن من الزمان كافة جيرانه الأقوياء من الوطنيين بجنوب إفريقيا دون أن يعرف أن «تيمورلنك» الفاتح المغولى الجبار سبقه فى هذه الفعلة ، وعرف بطبقات الجماجم المتراصة التى حصدها وكان يفاخر بها ، وصارت وقد زال ملكه الواسع كل ما خلف من أثر بغيض على صفحات التاريخ .

ولقد قاسى العالم الأمرين من الحروب والاضطهادات الدينية فى القرون الوسطى . فكم طارد الأباطرة من اختلف معهم فى الدين ، وشنوا عليهم الغارات العنيفة بلا شفقة ، نذكر مطاردة الوثنية للمسيحية فى عهدها الأول فى الامبراطورية الرومانية ، ثم انتشار المسيحية فى أنحاء الامبراطورية ، ومطاردة الأمبراطور الذى اعتنقها الوثنية فى المملكة وخارجها . ولاننسى صراع المسيحية والإسلام وإعلان أوروبا المتأخرة الفقيرة الحروب الصليبية بلا مبرر على الشرق المتقدم الزاخر بالثروة ، ولا ننسى فتك رجال الدين الأسبان والبرتغال بالهنود الحمر فى المكسيك وبيرو والبرازيل وشيلى وغيرها . ونذكر كذلك بشاعة الاضطهادات الدينية فى أوروبا فى القرون

الرابع عشر والخامس عشر والسادس عشر ، وإن مذبحة « سانت بارتلمى » أبلغ دليل على ذلك . ونذكر أيضاً قسوة محاكم التفتيش التى سبق أن أشرنا إليها ، واضطهاد البروتستنت وهروب هؤلاء سراً إلى العالم الجديد . وفظاعة هذه المحاكم أيضاً فى تضييق الخناق على المسلمين واليهود فى أسبانيا العربية بعد أن تدهور ملك العرب هناك ، ودالت دولتهم ، وعقد مسلمو غرناطه معاهدة التسليم والأمان مع الملكين الكاثوليكيين «فردناند وايزابلا» اللذين نكثا بالعهود والمواثيق ، وقد كبد هذا المسلمين فقدان ما يقارب ثلاثة مليون من بنى جلدتهم ، واليهود نحو مليون منهم أعمل الكاثوليك فى رقابهم السيف تنكيـــلا وانتقاما ، ونذكر أن «كلوفيس *Clovis* » أحد ملوك الفرنك ولم يك إيمانه بالمسيحية تاما تذرع للاعتـــداء على جاره ملك الغوط « اكيتانيا *Aqintania* » بحماية الدين ورفع لوائه ، وقال كوسيلة لمهاجمته « ان هؤلاء الآريين يجب ألا يملكوا أصقع بقاع بلاد الغول » .

وبعد مضى ثلاثة قرون على هذه الحالة فرض الإمبراطور شارلمان « *Charlemagne* » المسيحية على السكسونين بحد السيف ، وكان ملكه يشمل معظم أوروبا المعروفة فى ذلك الوقت . ثم بعد ثلاثة قرون أخرى كسب الملك « القديس أولاف *St Olaf* » النرويجى لقب قديس لغير مزية إلا محاربته جيرانه ، إذ لا يمتاز حكمه أو خلقه أو تاريخه بشىء إلا بالحرب وبإراقة الدماء . ولقد برهن سلفه من قبل الملك « أولاف تروجسون » *Olaf Trygvasson* على وحشيته وبشاعته بفرض المسيحية قسراً على أحد رؤساء القبائل المجاورة ، ولما رفض هذا اعتناقها هدده بثعبان سام خطر سدده إلى عنقه . ونذكر القسيس الدومنيكى « فالدس » *Valdes* الذى قال لجنود الحاكم الأسبانى وقد أعدوا العدة لذبح آلاف الهنود الحمر « إننى

أطلب إليكم ياأهل كاستيلا أن تنقضوا على هؤلاء الأعداء وتذبحوهم ذبحاً بلا تردد. وفى أوائل عهد وصول الأوروبيين إلى الهند وقعت حوادث شنعاء تدل على قسوة البرتغال وتعصبهم ، فروى بأنهم كانوا يرقبون سفن الحجاج فى عودتها من أرض بيت الله الحرام ليفتكوا بمن فيها ، وأنهم ذبحوا ركاب سفينة عن بكرة أبيهم وهم يقدرون بالمئات بعد أن مثلوا بهم أفظع تمثيل ، ثم علقوهم فى الصوارى ووجهوا السفينة إلى سواحل الهند.

عرض لحروب الامبراطوريات

ومع تطور العالم وفقد المنازعات الدينية واختلاف المذاهب الأهمية التى تؤدى إلى الحروب بين الأمم والشعوب ، حلت حروب السيطرة والتوسع من ناحية ، وحروب التحرير والاستقلال من ناحية أخرى محل الأولى. وكم زهقت من أرواح بريئة فى الشرق ذهبت ضحية اعتداءات وحشية بلا إنذار أو رحمة ودون حروب منظمة . أعمل الأوروبيون والمستعمرون فيها أسلحتهم الفاتكة وبنادقهم السريعة الطلقات ، ولم تستطع سيوف الأبرياء وبنادقهم العتيقة وأقواسهم ونشاشيبهم أن تقيهم شر المستعمرين الجشعين ، وأخضع هؤلاء شعوبا نبيلة عريقة فى الحضارة باسم تمدينهم وحمايتهم بالهند والصين وتونس والجزائر ومراكش وأواسط أفريقيا . وذهب الجندى والممول والمبشر الى هنالك يعملون جنباً الى جنب لاستثمار فائض رؤوس الأموال الأوروبية ، وذلك منذ منتصف القرن الماضى . وإن حوادث فتك البلجيكين فى الكونغو والألمانيين فى الكامرون بالسكان واتخاذ جلودهم

نعالا كمادلت التحقيقات والتحريات على صدق ذلك ، وان اطلاق الإيطاليين الغازات الخانقة فى الحبشة على الأهالى الأبرياء الذين يذودون عن ديارهم رغم وجود عصبة الأمم بنظمها السلمية الخلابة ، وإن اللافتات فى بلدان الصين الهامة والهند وجنوب أفريقيا وإلى اليوم مقاطعات جنوب الولايات المتحدة الامريكية لتحذير الأهالى الوطنيين أو الملونين من ولوج مناطق الامتيازات والحدائق العامة والمركبات وقصرها على الأوروبيين أو البيض إلى عهد قريب وبعضها حتى يومنا هذا لاتدع مجالا للشك فى سوء نواياو قسوة وظلم أهل الغرب ، الذين يفدون إلى هذه الجهات تحت ستار تمدينها .

وظلت معظم حروب الامبراطوريات فى القرون الثامن عشر والتاسع عشر والعشرين حروب فتح لكسب المادة الأولية والأسواق والسيطرة والاتساع على حساب الشعوب المستضعفة . وقد اتخذت الأمبراطوريات مختلف الأساليب للوصول إلى غاياتها ، وكلما اختلفت أجلت تقسيم الغنيمة . فاقتسمت كل من روسيا والنمسا وبروسيا ، بولاندا الباسلة بتحريض « كاترين الثانية » ، وحصل العكس مراراً فى حماية انجلترا وفرانسا وروسيا وألمانيا — كلا منها وفق مصلحتها — للإمبراطورية العثمانية رغم نعتها « بالرجل المريض » وسيل لعابها على أملاكها فى الشرق ، وذلك لعجزها عن التفاهم على تقسيم الأسلاب ، وكانت انجلترا تخشى أن يتحقق حلم بطرس الأكبر بالوصول إلى البواغيز والاستيلاء على البسفور والدردنيل وتهديد نفوذها فى البحر الأبيض المتوسط وفى الشرق . ولكن ذلك لم يمنع الدول العظمى من التغلغل بنفوذها السياسى والمالى فى أملاك الدولة العلية ، وقام صراع بين انجلترا وألمانيا بخصوص مد الأخيرة خط حديد « همبورج - بغداد » وخوف الأولى من وصول جيوش « غليوم الثانى » إلى أبواب الهند ، وانتهي الحال بابتلاع انجلترا أكبر قسط من أملاك الإمبراطورية العثمانية

عقب الحرب العالمية الأولى وهزيمة إمبراطوريات الوسط فيها . ونذكر من حروب الاستعمار اهتمام انجلترا بشركة الهند الشرقية وإدماجها فى الدولة ثم تجريد جيوشها بمعداتها الحديثة على أمراء الهند المترفين المنشقين، واستخدامها فضلا عن ذلك الرشوة والدسائس للإيقاع بهم . وأينعت سياسة فرق تسد، فدانت لها هذه البلاد الفسيحة الغنية ، وصارت كما يقول الانجليز المحافظون أكبر جوهرة فى التاج البريطانى ولا غرو فى ذلك فهى مورد الثراء الأول للجزر . ونذكر من حروب الاستعمار أيضاً تنازع روسيا واليابان على الصين وإصطدامها فى أواخر القرن الماضى ، ومحاربة انجلترا لشعب « الترنسفال » الباسل بجنوب إفريقيا سنوات عدة فى أواخر نفس القرن وهزيمته ، وتأديبها له بلا شفقة لا لذنب اقترفه غير رغبته التى لا تتزحزح فى حياة عزيزة أبية.

وحروب الاستعمار يعقبها وقد عادت إلى الشعوب المستضعفة قوتها ودب فيها مرة أخرى دبيب النشاط حروب الاستقلال وهى أيضاً كثيرة . فهناك ثورات الهند المتعددة ، وأهمهـا ثورة منتصف القرن الماضى التى كانت قاب قوسين أو أدنى من النجاح ، ومناهضة الصين للمتغلغلين فى بلادها وأصحاب الامتيازات منذ القرن التاسع عشر رغبة منها فى التحرر من الفاقة والضعف المصحوبين دائما بالنفوذ الأوروبى ، وهناك حرب استقلال الولايات المتحدة وانفصالها عن انجلترا، وتعد فاتحة تحرر الأنسانية من ظلم الأرستقراطية والحكم المطلق، والنبراس الذى أرشد محررى فرنسا فى ثورتهم ضد الرجعية وأدى بهم إلى إعلان حقوق الانسان . وهناك كفاح الشعوب اللاتينية فى الأمريكيتين ضد الاستعمارين الاسبانى والبرتغالى وقد انتهى بتحرير هذه البلدان وإعلانها جمهوريات متعددة مستقلة ، وكانت آخر هذه الحروب حرب « كوبا » التى

إشتركت فيها الولايات المتحدة ضد أسبانيا ، وهكذا تقلص ظل الاستعمار الاسبانى فى العالم الجديد . ولكن ظلت هذه الجمهوريات مسرحا للمنازعات الدموية القائمة على طمع الحكام والقواد ، فلا تقوم حكومة إلا لتحل محلها أخرى بعد ثورة وانقلاب ، وتحرك هذه الثورات غالبا أيد خفية، هى أيدى أصحاب النفوذ الاقتصادى الدولى الذين يتطلعون إلى الحصول على إمتيازات مالية وتجارية هناك ،وإلى السيطرة على ينابيع الخامات وهى أساس حروب اليوم ، وعصب المدنية الغربية الصناعية .وقيل إن أحد قواد هذه الجمهوريات وكان قوى الشكيمة شديد البطش اعتاد بين حين وآخر أن ينزل مع رجاله من الجبال ليحتل العاصمة ويفتك برجال الحكومة الشرعية وأنصارهم ، ثم إذا تصادف وهزم آوى إلى وكره ثانية بالجبال يعتصم بها ، وقد تكرر هذا وأخيراً فشل فى غزوته ، ونال منه أعداؤه ، وخر مثخنا بالجراح ، ووضعه أنصاره على فراش الموت واستحضروا القسيس ليصلى عليه ويطلب الغفران من الرب ، وطلب إليه أن يضرع إلى السموات يسأل الصفح عن أعدائه ، فرد وهو يحتضر أنه لم يعد له أعداء فقد قتلهم جميعاً على مراحل متعددة فى غزواته ونكل بهم أشد تنكيل .

وهناك اليوم كفاح الشعوب الناهضة من شواطىء الأطلانيق بشمال أفريقيا إلى أقاصى قلب صحراء العرب والمحميات ثم إلى قلب القارة المظلمة وقد بدأت أضواء الحرية تسطع فوقها فإلى آسيا وبورما والملايو وأندونيسيا، وقتال المستعمر المرير احتفاظاً بمركزه . وقد شعر بعدم شرعيته وحرجه فلجأ إلى العنف تاره وإلى الحيلة تارة أخرى يدافع دفاعا قائماً على اليأس والعجز مع القسوة فى حالات كثيرة ، وإيفاد انجلترا وفرنسا مثلا الجنود بمعدات القتال الحديثة من قاذفات القنابل والدبابات وغيرها لاخضاع أبناء أفريقيا والعرب وآسيا وذلك خوفا من ضياع رؤوس الأموال الانكليزية والفرنسية وغيرها من أموال مرابى أوروبا الموظفة فى بنوك « عواصم الغرب » والمستغلة

بدورها فى المؤسسات الاقتصادية المتعددة هناك تعلقا بأهداب الغطرسة وأبهة الحكم ومايدره من مراكز هامة لابناء المستعمرين،غير آبهة بالوعود والمواثيق التى قطعتها على نفسها خلال الحرب العالمية الثانية من ضرورة إنشاء عالم جديد مبنى على المساواة وتحرر الشعوب من ربقة الظلم والاستعمار، وانتهى الأمر بانتصار شعب أندونسيا المكافح على طغيان الاستعمار، وسينتهى الأمر بانتصار الشعوب المكافحة فى الجزائر وقلب أفريقيا وغيرها ضد المستعمرين، ونرى اليوم كفاح الجزائر ضد فرنسا للتحرر وحرب العصابات فى الجبال هناك وهى تقض مضاجع المستعمر والمصير إلى استقلال الجزائر حتما.

هذه صفحة مختصرة لبعض الحروب المتتابعة التى مرت فيها البشرية منذ القدم ولم ترع فيها حرمة أو ذمارا، ولكن هذا لم يمنع عقلاء الساسة والمفكرين من استنكار العنف والقسوة، وتصاعدت الأصوات تنادى بأنه إذا لم يك بد من المنازعات المسلحة والحروب فالواجب الانسانى يحتم اتباع قواعد دولية للتخفيف من حدتها وويلاتها والاقتصاد ما أمكن فى إراقة الدماء وإزهاق الأرواح واحترام حقوق الأسرى والجرحى والأعداء المهزومين ومعاملتهم بالحسنى وإعطاء الأمان للخصوم الذين يريدون التفاوض ولمن يلقى سلاحه بلاقيد ولا شرط والمحافظة على ممتلكات المدنيين وأرواحهم.

ولقد اتبع كثير من الفاتحين قديماً مبادىء الشهامة والشرف إزاء العدو المهزوم، فأكرموا وفادة مفاوضى الخصم وأعطوهم الأمان حتى يعودوا ثانية إلى معسكرهم سالمين، واحترموا عقائد البلدان المغزوة، بل وقدموا الهدايا والقرابين إلى الآلهة، نخص بالذكر منهم اسكندر الفاتح الذى ذهب إلى معبد الآله «أمون»، وقدم له القرابين شكراً وتقرباً إلى أهل مصر، واشتهر خلفاء العرب بأكرام العدو ومعاملة المهزوم معاملة سمحاء، وطالما كانوا يذكرون

قوادهم وولاتهم فى رسائلهم بوجوب معاملة أهل البلدان المفتوحة بالحسنى ولا يترددون فى عزل الولاة الذين يحيدون عن هذه النصائح الثمينة ، ولم يعرف عن الخلفاء لاسيما إبان مجدهم أنهم نكثوا بالعهود والمواثيق التى قطعوها على أنفسهم لملوك الروم والنصارى أو طغوا وبغوا أو سفكوا الدم ظلما وعدواناً ، ونعلم كيف أكرم الرسول مبعوث المقوقس عظيم القبط وقبل هداياه . وكيف بهت تواضع أمير المؤمنين عمر بن الخطاب وحكمته وزهده فى زخرف الحياة الدنيا وأبهة الملك العريض ، مبعوث قيصر ، وكذا تبادل شارلمان وهارون الرشيد الرسائل والهدايا . وهذه هى المقدمات الأولى للعلاقات السياسية الدولية ، وهى المصباح الذى على ضآلة ذبالته وضعف نورة أضاء السبيل للمفكرين القدماء وحضهم على التغنى والإشادة بوجوب قيام العلاقات بين الشعوب المختلفة على أسس من حسن المعاملة والمودة والإخاء ، وهكذا وضع الحجر الأول للقانون الدولى .

ولقد كانت قوى الخير تتغلب على عناصر الشر المدمرة ، ويثوب الحكام والشعوب إلى رشدهم ويتوبون وينيبون خوفا من غضب الآلهة فى عصور الوثنية . وخشية انتقام الرب فى القرون الوسطى ، يوم كان الدين هو الوازع الأساسى ويوم كان البابا هو الحاكم الروحى والزمنى ، يسيطر على الشعوب وعلى الأباطرة ، ويكفى أن يصدر أمره بحرمان الأمبراطور من رحمة الكنيسة وعطفها وأنه خارج عن المسيحية *Ex Communication* ليفقده سلطانه على رعاياه ويأتى به صاغراً يطلب الصفح والغفران ويخضع لأوامره فى التكفير عن خطاياه . وقد رأينا تغلب هذه القوى فى أساطير الإلياذة لهومير ، فهو يذكر لنا أهل « اليونان وتروادة » وقد قام صراع دموى عنيف

طويل الأجل بين الجهتين فكلما أرادوا التهادن والتصالح عمدوا إلى القوى الخارقة التى تمثل سلطان الآلهة يستشيرونها ، تلك القوة الكامنة فى الأرض والسماء وجعلوا منها شهوداً على ميلهم إلى الخير ، وكذلك شأن ملوك ايرلندا القديمة الذين فى تهادنهم يوم القديس « بتريك » *St Patrick* لجأوا إلى القوى الخارقة للرياح والشمس يسألونها أن تكون شهوداً على عملهم (١) ، وقد وردت فى الأساطير القديمة وفى التاريخ الغابر تقاليد لاحصر لها على معاملة مبعوثى الأعداء وطرق الاتصال بالعدو للتهادن ولضمان وسائل المواصلات والتموين أثناء الحرب ، ثم لم يعدم العالم المسيحى وقد استند على الدعائم الدينية وتقاليدها فى العصور الوسطى المفكرين الذين يحبذون نشر السلام ويدونون فى كتبهم الفلسفية القواعد الدولية لنشر الوئام بين الأمم ، فوضعوا نظما إنسانية للعلاقات بين الشعوب نخص بالذكر منهم « دانتى الجبرى » *Dante Alghieri* فى كتابه بعنوان « المملكة » *DeMonarchia* و « مارسيلوس دى بادوا » *MarsiliusofPadua* « أحد معاصرى « دانتى » وكتابه بعنوان « الدفاع عن السلام » *Defensor Pacis* والغرض من هذين الكتابين منع الحروب ما أمكن وتحقيق ما تصبو إليه البشرية المسيحية من السير نحو السعادة الأبدية التى لن تتحقق إلا فى ظل السلام المسيحى (٢)

ولم يسلم العالم الحديث من الادران فى معاملة الدول الغالبة للمغلوبة والجيوش الفاتحة للبلدان المغزوة ، والحكومات المنتصرة للشعوب التى لم توفق فى صمودها ضد العدو ، فشاهدت شعوب أوروبا بعد انهزام

---

(١) أنظر «العلاقات الدولية» لبريس ، صفحة ٨ .

(٢) أنظر « العلاقات الدولية » لبريس ، صفحة ١٤

بجيوش بونابارت وانحسار موجات النظام الفرنسى الذى يحلق بجناحيه العريضين وقوانينه المستقاة من تعاليم الثورة الفرنسية بقرارات مؤتمر فينا لسنة ١٨١٥ نكوصاً على الاعقاب وعودة إلى ما قبل الثورة الفرنسية وإنكاراً لحقوق الشعوب وسلطانها وان سيادة الدولة مستمدة من الشعب لصالح التيجان والعروش والرجعية ، كما عومل الأسرى إلى ماقبل قرن ونصف أسوأ معاملة ولم يك بمستغرب أن يتخلص من العدد الوفير منهم بالقتل ونذكر على سبيل المثال اعدام بونابارت ابن الثورة الفرنسية وربيب تعاليمها القائمة على حقوق الإنسان واحترام حياته وحرياته ، فى حملته على الشام يوم قدم إلى مصر بأسطوله وعسكره سنة ١٧٩٩ للأسرى فى عكا وقد نيف عددهم على الاربعة آلاف وأبادتهم بعد تسليمهم على بكرة أبيهم وقد أعطوا الامان باعدامهم بالرصاص وقد سيقوا إلى الصحراء سوقا بعد تجويعهم لتنفيذ الاعدام ، ولقد رأينا فى عصرنا الحالى صورا من القسوة يرتكبها الأوروبيون فى حروبهم الاستعمارية فى الشرق الأقصى وغيره حيال فلول الوطنيين المنهزمين أمام الأسلحة الحديثة الفاتكة ، فلم تتردد الجيوش الاوروبية أن تعمل فى رقابهم السيف وان تمادى فى تقتيلهم والتنكيل بهم بعد الهزيمة بلا داع لذلك ، ورأينا كذلك صوراً أخرى من البشاعة يرتكبها النازيون وغيرهم فى الحرب العالمية الثانية بقتل الآلاف من السكان والقائهم فى الحفر أو تعذيبهم وتركهم فرائس الموت البطىء أو جعلهم محل تجارب شتى من غرف الغاز والاعدام وحرمانهم من الطعام واخضاعهم لشتى أنواع العقاقير الطبية حيث ينتهى بهم الحال إلى الموت ، وطالما استخدمت الأسلحة التى تمزق الأبدان وأطلق الغاز الذى يودى بالأرواح وخاصة فى الحرب العالمية الأولى رغم تحريم هذه الوسائل فى اتفاقات لها منذ مطلع قرننا الحالى ، وذهبت أوروبا إلى قصر تطبيق القانون الدولى وقواعد

الإنسانية على شعوبها دون شعوب الشرق وما وراء البحار ، فلم تعترف إلا لبنيها بمبادئ سيادة الشعب وحقه فى حرياته وتقرير مصائره ، ورغم إعلان حق تقرير المصير كأحد الأسس التى يقوم عليها السلام فى نهاية الحرب العالمية الأولى ومناداة ولسن بها فى شروطه التى أذاعها على العالم لاغماد السيف ، ورغم قيام مبادئ عصبة الأمم على أساس احترام سيادة واستقلال الشعوب بعد أن وضعت الحرب المذكورة أوزارها وتطلع العالم إلى حياة سياسية جديدة تشرق فيها شمس المساواة بين الشعوب ويسودها الوئام والسلام ، فقد ظل الاستعمار ينشب أظفاره فى كثير من أطراف العالم ، وظلت التفرقة بين الشعوب قائمة ، وفرضت الوصاية على بلدان متمدينة باسم السعى لرفع مستواها والسير بها فى طريق التقدم والوعى السياسى ، وتتكرر المأساة اليوم ولم يتعظ العالم بعد من دروس الحرب العالمية الثانية ومأساتها التى ترتبت على الصراع المرير فى سبيل السيطرة على مواردها المادة الأولية والأسواق والحصول على المزيد من المساحات والايدى العاملة ، فلا يزال الاستعمار يناهض شعوب شمال أفريقيا ويعتدى على سلامة البلدان التى تحررت منه فى الشرق الأوسط وغيرها ، والأمثلة على ذلك عديدة نذكر ، منها إقامة دولة اسرائيل فى الشرق الاوسط سنة ١٩٤٨ لتصبح سلما للاستعمار وشوكة فى جنب بلدان هذه المنطقة تعرقل نموها وتقدمها ، والاعتداء الثلاثى المسلح لانكلترا وفرنسا وإسرائيل على مصر فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ وقد عقدت مصر العزم على القضاء على آخر مظهر للاستعمار بتأميم شركة قناة السويس وهو عمل طبيعى له مماثله فى نفس بلدان الاعتداء ، فالتأميم الآن له شأنه فى صميم الحياة الاقتصادية وليس بالتصرف الشاذ وللحكومة أن تقدم عليه مع التعويض العادل لحملة

الأسهم والسندات لصالح الشعب ، وهذا ما اقدمت علية مصر لا سيما أنها في مسيس الحاجة إليه تبعا لرغبتها في زيادة مواردها لتمويل مشروعاتها وفي مقدمتهامشروعات الرى لزيادةرقعة الاراضي المنزرعة لمجابهةتزايد السكان، وموقف فرنسا من شعب الجزائر المجاهد في سبيل استقلاله وتجنيد مئات الآلاف من عساكرها وتسخير اقتصادياتها ومعداتها الحربية وعتادها وتوجيه قوتها التي لا يستهان بها للقضاء على الأماني المشروعة للجزائريين الذين عقدوا العزم على التحرر من الاستعمار .

ومما لا يدعوا إلى مباهاة الغرب وفخره وادعائه الدفاع عن حقوق الشعوب ومكافحة الحروب ووقوفه في وجه العدوان أن أبواب القانون الدولي والتمسك به كملاذ تلجأ البلدان إليه لوقايتها من عوامل الشر ظلت موصدة في وجه الشرق أمدا طويلا ، وفي الوقت الذي كانت روسيا القيصرية تطلق جيوشها على الدولة العثمانية وإيالاتها في القرن الماضي بلا شفقة ولا هوادة لتنال منها وتسترد بيزانطة ليحل الناقوس محل المئذنة في أيا صوفيا ، وفي الوقت الذي كانت روسيا وسائر الدول الأوروبيه العظمى تحرض أيالات الدولة العثمانية في البلقان وغيرها وتحض الرعايا المسيحيين هناك على الثورة ضد السلطان كانت لا تستمع بأي حال من الأحوال إلى أنين السلطنة وشكاواها ، ولا تقر لها بكيان في الأسرة الدولية ولا تعاملها كما تعامل سائل الدول الغربية ولا تعترف لها بحقوق في الميدان الدولي يترتب عليها التمسك بأهداب القانون الدولي العام وذلك مع تبادلها السفراء والمبعوثين معها ، ولم يبدأ قبولها كدولة على قدم المساواة مع الدول الاوروبية إلا نتيجة لحرب القرم التي إشتركت فيها الدولة العثمانية وانجلترا وفرنسا ومملكة سافواي ضد روسيا

القيصرية وانتهت بانهزام روسيا وبمعاهدة باريس سنة ١٨٥٦ ، وكان لكل من انجلترا وفرنسا مصلحة فى الاعتراف بتركيا وضمان استقلالها والتعهد باحترام حدودها وأراضيها مع تعهد السلطان بالأخذ بأنظمة الغرب واصلاحاته لتحول دون تغلغل روسيا القيصرية فى الدولة العلية وابتلاعها والنزول عن طريق البواغيز إلى البحار الدافئة ومنافسة الامبراطوريتين فى البحر الأبيض المتوسط .

السلام الرومانى والسلام المسيحى وانهيارهما

ولقد خطا العالم القديم خطوتين هامتين فى سبيل تأييد سلطان القانون الدولى ونشر نوع من السلام العالمى الذى تنشده الأمم فى ظل هذا القانون الدولى المبدئى المشبع بقوة روحية معنوية : الخطوة الأولى فى عهد روما القديمة فى ظل السلام الرومانى ، والخطوة الثانية فى عهد سلطان البابا الزمنى والروحى فى القرون الوسطى فى ظل السلام الكنائسى أو الدينى وفيما يلى البيان :

(١) السلام الرومانى *Pax Romana* : نجحت روما بعد سحقها قرطاجنة فى أن تغزو بلدان حوض البحر الأبيض المتوسط بلداً بعد آخر وقد خلا لها الجو أيما خلو ، فدانت لها مصر وبرقة وشمال أفريقيا برمته وشبه جزيرة أيبريا واليونان ومقدونية وسوريا ، وتغلغلت جيوش يوليوس قيصر فى بلدان الغول ووصلت إلى شمال فرنسا وشبه جزيرة بريتانى ثم إلى الجزر البريطانية وبلاد الغال . وهكذا صار العالم المعروف فى ذلك الوقت بما فى ذلك كثير من بلدان الشرق تحت حكم وسلطان روما ، وعملت هذه على تنظيم هذه

البلدان الخاضعة لنفوذها فى نطاق دولة موحدة مع إرخاء الحبل لها فى بعض النواحى ، كما سهرت على إخضاع الاضطرابات التى كانت تقوم بين حين وآخر فى الامبراطورية بالدهاء تارة وبالسيف تارة أخرى . وأصبحت بلدان العالم المتمدين القديم وحدة يرفرف عليها روح التشريع والحكم والاستعمار الرومانى . ولما كانت الجنسية الرومانية مقصورة على أهل روما وبديهى أن التمتع بها كان ينعم بشتى مزايا الحاكم والسيد ، فقد عمل أهل بقية البلدان المحكومة بعد مضى بضعة أجيال ، جل طاقتهم على التقرب من هذه الجنسية بل والاندماج فيها . ونشأ عن هذا قيام جنسيتين ثم جنسية جماعية موحدة *Collective Nationality* ، وهذه الوحدة القوية التى نشأت نتيجة الانتصارات والفتوح لم تبق مجالا لعلاقات دولية داخل نطاق الامبراطورية ، غير أن العلاقات الدولية ظلت على نسقها المعروف فى ذلك الوقت الغابر قائمة بين الامبراطورية والشعوب المتبربرة والنصف المتمدينة الخارجة عن نطاق الامبراطورية التى لم تخضع لها والمحيطة بها ، مثال ذلك « التوتون » فى شمال بلاد « الجرمان » ، « والسلتيون » فى شمال « بريطانيا » و « البرطيون » *Parshians* والفرس وغيرهم فيما وراء الفرات. ومايعنينا هنا هو النجاح الذى صادف السلام فى ذلك الوقت ، فقد أدى تنظيم العالم القديم بضعة قرون فى ظل روما إلى استتباب الأمن ومنع الحروب الكبيرة البشعة ، وإن لم يك هذا السلام الرومانى سلاما عالميا شاملا كاملا ، فقد كانت هناك منازعات وحروب فى جهات ما على الحدود الشمالية والشرقية والجنوبية ، وكانت هناك من آن لآخر مشاحنات داخلية بين قوات المتنافسين والطامعين فى عرش قيصر . ولكن كان النظام فى مجموعه خطوة حقيقية نحو السلام ، وقد تركت حكومة روما للولايات التابعة لها استقلالا ذاتيا فى حدود مايجب عليها أن تؤديه من جزية وتعهدات للامبراطورية ، لا سيما

فيما يختص بتموين الوطن الأم بالقمح والغذاء اللازمين ووجوب إيوائها عسكر الأمبراطورية وتموينها المهاجرين من أشبه الجزيرة إلى بقاع معينة على الشواطىء لتكوين مستعمرات رومانية فى الخارج تشد أزر روما . ولم يفسد هـــذا السلام إلا بعد تضعضع الأمبراطورية وانشقاقها بعد قيام المسيحية بعدة قرون إلى دولتين إحداهما عاصمتها روما والأخرى بيزنطة وضعف جند الأمبراطوريتين ، وإفساد طرق المواصلات الفسيحة الطويلة التى كانت تربط نواحيها النائية بعضها ببعض. وبدء غزوهما بالتتار والتوتون وقيام ممالك فى الشمال والشرق والجنوب على أنقاضها،وقد كان للاضطهادات الدينية والحروب الطائفية أثر شديد فى إضعاف الأمبراطورية وتفككها ، فقد انصرف الأمبراطور فى أوائل عهد المسيحية إلى الفتك بمعتنقيها لا لذنب اقترفوه إلا عقيدتهم الجديدة ، مما حدا إلى مقاومتهم التى لم تتضعضع . ويذكر التاريخ باشمئزاز إلقاء المؤمنين بالمسيحية فى القرون الأولى لظهورها إلى الوحوش الضارية فى المسارح والحفلات العامة ليكونوا عبرة وتسلية للإمبراطور والأشراف وعامة الشعب ، ثم انصرافه بعد اعتناقه المسيحية وإعلانها ديناً رسمياً للدولة إلى اضطهاد الوثنيين والفتك بهم بلا هوادة ، وأصبح مصيرهم مصير المسيحيين البائسين فى أوائل عهد النصرانية . وكذا شجر خلاف فصراع عنيف بين طوائف المسيحية المختلفة وعسكر كل فى حيه وجمع أنصاره وتحين الفرص للانقضاض على المخالف له فى العقيدة ، ويذكر التاريخ بالاشمئزاز المذابح الطائفية بالإسكندرية .

(*) انظر (العلاقات الدولية) لبرايس (الباب الأول من صفحة ١ إلى صفحة ٣٣ وخاصة صفحة ٩) .

(٢) السلام المسيحى أو الكنائسى *Pax Ecclesiastica* : ـ ظل العالم يخبط فى لجج من الثورات والاضطرابات والمنازعات الدموية دون الارتكاز على سلام روحى أومادى طوال عهد ترنح الامبراطورية الرومانية الغربية والامبراطورية الرومانية الشرقية من ضربات الفوضى والطامعين فى ملكهما ، وكذلك طوال عهد اختفاء الاولى إثر اجتياح الجرمان لسهولها ووصولهم إلى روما وإحراقها وانصراف الثانية إلى الدفاع بكل طاقتها . وقد انكمشت فى أواخر عهدها بعد فقدانها الكثير من ولاياتها إثر غزوات أهل الشمال ثم غزوات الشعب الفتى الناهض الذى قدم من قلب شبه الجزيرة القاحلة ينشر الدعوة المحمدية ويصل بالمجاهدين إلى الفرات وأرض كسرى وإلى وادى النيل وما وراءه وإلى بيت المقدس بل وأوسط آسيا الصغرى ، غير أنه قامت زعامة دينية مقدسة فى روما تحل محل سلطة القيصر الزمنية وتركزت السلطة الروحية فى شخص البابا الذى لايخطىء وسرعان ما دانت لسلطانه الدينى الشعوب المجاورة فى الشمال والغرب والجنوب (*) ثم بضعف بيزنطه وزوالها كسب الزعامة الدينية على أوروبا الكاثوليكية إلى شرقها ، وكان رجاله تبعاً لتأصل العقيدة فى الكاثوليك وخوفهم من العقاب ورغبتهم فى معرفة الجنة والنار على حقيقتها والتمتع بمزايا الفردوس وما بها من نعيم مقيم وترف ، ينتهزون الفرصة لتوكيد سلطان البابا الزمنى كذلك ، فكانوا يفرضون

(*) وانظر (مبادىء العلاقات الدولية) لمدليوش وهيلر (جزء واحد) نيويورك ١٩٤٠ الباب الأول من صفحة ١ الى صفحة ١٧ وخاصة صفحة ٩ .

وانظر (تاريخ جديد لروما) بجيجليمو فيريرو . الباب السادس . الباب السابع من صفحة ٩٥ الى صفحة ١٢٥ .

وانظر القانون الدولي العام) لسل جزء واحد . باريس ١٩٤١ ، صفحة ٣٧ ،

ضريبة العشور لصالح الكنيسة ويقررون العقوبة على المخالف لتعاليمها لافارق فى ذلك بين الأمير ورعيته ، ويحرمون من عطف الكنيسة من لايرون فى تصرفاته مايتفق مع سياستهم ، كما يمنحون البركة ورسائل الصفح والغفران التى يتوجه بها صاحبها دون مناقشة أو حساب إلى جنات الخلد الغناء الفيحاء . وكانوا يخشون عودة النشاط الفكرى واستخدام الذكاء والتفكير الواسع دون قيد أو وجل ، هذه المزايا التى خلدت اليونان القديمة وكانت الحجر الأساسى فى المدنية الغربية القائمة اليوم ، وعودة روح التعقل والاتزان والتآخى بين مختلف الشعوب ، هذه المزايا التى كان لها الأثر الحميد فى اتساع نطاق روما القديمة ، فأخفوا كنوز القدماء الفكرية وكتبهم وحكمتهم وفلسفتهم وحاربوا التفكير العلمى وكل تقدم فى لا يتفق مع وجهة نظرهم وجمود العقيدة ، وكم قدموا للمحاكمة العلماء والمفكرين يرمونهم بالوثنية والكفر ويحكمون عليهم بالإعدام حرقاً . وكان الأباطرة والملوك والأمراء ببلدان الجرمان والسلت والغول يقدمون إلى البابا ورسله فروض الطاعة صاغرين ويستجدون العطف والبركة ، ولا يتأصل ملكهم ويستقر حكمهم إلا بأرادة البابا ورضاه بتتويجه الامبراطور أو بابتسامة للملك أو الأمير أو بكلمة مهما صغرت تشير إلى العطف أو العفو .

وبناء على هذا التركيز الجديد فى القرون الوسطى وعهود الأقطاع حتى عهد بعث العلوم والقضاء على سلطان أمراء الاقطاع ومركزية الحكم فى يد الملوك بعد هزيمة الأمراء التابعين لهم هزائم نكراء ودك ومعاقلهم حصونهم ، ظهرت فكرة جديدة للسلام العالمى فى صورة دينية ، أو السلام الذى تبسط بواسطته الكنيسة الكاثوليكية أجنحتها على العالم المسيحى وتحاول وفق نظرياتها الدينية وأطماعها فى السيادة العالمية أن تفرضه على رعاياها . وبدأت فكرة السلام بما يسمى « هدنة الرب » *Truce of God* وبمقتضاها أصبح لزاما

على كافة الكاثوليك أن يقسموا بوجوب احترامها فى أوقات معينة.
هى فصول مقدسة يحترم فيها القتال *holy Seasons* وأيام معينة من الأسبوع يلقى إبانها السلاح ، وكان هذا متبعا فى بادىء الأمر فى المنازعات المحلية المحدودة أكثر منه فى الحروب الكبيرة المنظمة ، وكانت الكنيسة تفرض العقوبات الشديدة على المخالف لهذه التعاليم ، ثم بتأصل سلطان البابا على جل أوربا لا سيما الغربية وبخضوع العواهل بلاقيد ولا شرط لسلطان الكنيسة ، وبتعاون الملوك مع الباباوات والتجائهم إليهم يطلبون المعونة والنصح أصبح لزاماً عليهم بل من واجباتهم أن يمنعوا بكل ما أوتوا من قوة روحيـــة وسلطة دينية الحروب الموضعية والعامة *Private & International wars* ، كما أصبح فرضاً على الأمبراطور فى نظر الكنيسة بصفته الحاكم الزمنى المعترف به من البابا على العالم المسيحى أن ينسج على نفس المنوال وأن يجعل نشر السلام بين الولايات المسيحية هدفه الأول. وسار العالم المسيحى فى طريق ممهد هو إرضاء الرب عن طريق طاعة البابا روحيا ، وحكم الأمبراطور زمنيا ودنيويا ، هذا الإمبراطور الذى يستمد سلطانه من الكنيسة ويحكم باسمها ونيابة عنها ، وكل من البابا والأمبراطور يعملان فى حدود القضاء على العنف فى العالم المسيحى ونشر السلام بين الرعايا المؤمنين فى سبيل السعادة الأبدية *Eternal Felicity* . (*)

ولكن هذا النظام لحق بسابقه ، فقد انهار بمعاول الانقسام والتشاحن بين البابا والأمبراطور ، تلك المعاول التى أعملت فيه التحطيم والهدم . لقد

(*) أنظر « العلاقات الدولية » لبريس ؟ من صفحة ١١ الى ص ١٨ .
وانظر مبادىء العلاقات الدولية لدلبوش وهيل ، ص ١٥ .
وانظر القانون الدولى العام لسيل ، ص ٢٨ .

كانت الفكرة عظيمة إلا أنه باصطدام القوتين الزمنية والروحية وعراكهما وقد ظلا نحو قرنين من الزمان الرابع عشر والخامس عشر فى قطيعة مستمرة — انهار هذا النوع الجديد من السلام ، فأدى شجارهما إلى إضعاف سلطة الامبراطور كما حلت بالبابا ورجاله أطماع دنيوية أفسدت الكنيسة وأفقدت رجال الدين تلك القوة المعنوية التى كانوا بفضلها يحكمون دون سلطة تنفيذية واقعية ، ونذكر بهذه المناسبة ما كان عليه رجال الدين فى إيطاليا مثلا من فساد وبعد عن مبادىء الدين والرب ، فكانت بركة شخص كبركة « رودريجو بورجيا » *Rodrigo Borgia* الذى أصبح البابا اسكندر السادس (*) مع ما كان يجب أن تكون عليه من تأثيرها فى الأفراد ليست موضع احترام وتقدير ، ولم يك يتلق فرد ما منه تبريكا أو حضاً على الفضيلة بوجه خاشع ، ومن الإنصاف القول بأن هذا البابا ذاته كان يعلم حقيقة الموقف تماماً وكان كثير المزاح حول هذا الأمر ولا يقدم عليه . وقد عم إهراق الدماء واستخدام الغش والخداع فى إدارة شئون الدولة والانتصار بالطرق الملتوية المعوجة البعيدة عن النبل على خصم قوى أو أمير خطير يصعب ترويضه ، وكان زعيم هذا المذهب « سيزار بورجيا » *César Borgia* أحد الوجوه التى اشتهرت فى عهد بعث العلوم فى أوروبا بالاستهتار ، وقد ضرب بسهم وافر فى استخدام السم والغش للفتك بالأصدقاء والأعداء ، وتاريخه فى إيطاليا شبيه بتاريخ لويس الحادى عشر فى فرنسا وفرديناند الكاثوليكى فى أسبانيا ، وكانت سياسة ذلك العهد « سياسة لاضمير لها » لا تتردد فى إرتكاب الجرائم لتحقيق غاياتها ، ولا شك أن الرأى العام وضمائر البشر اقشعرت وأصيبت

(*) أنظر العلاقات الدولية لبريش ، ص ١٥ .

بصدمة شديدة فى القرن الثالث عشر من قتل « شارل دانجو » Charles d'Anjou « لكونرادن » Conradin نجل الامبراطور « كونراد الرابع » Conrad Iv ، بينما لم تهتز النفوس وتتأثر الضمائر وتدهش فى القرن الخامس عشر من قتل سيزار بورجيا غشا وعدواناً وغدراً لضيوفه الذين دعاهم لمقابلته كأصدقاء فى « سينيجاجليا » Sinigaglia ، ولم تلبث أن عمت المجازر الدينية الطائفة فى القرن السادس عشر . ومهما قيل من أن المتعصبين للمسيحية كانوا يرتكبونها بعقيدة لا تتزعزع ذوداً عن الدين ورفعاً للواء المسيحية ذلك اللواء الذى كاد يطوى ، وأن الدماء سالت لمثل عليا فى اعتبار أهل ذاك العهد البغيض وأنهم كانوا يطلبون بالدم راحة الروح فلا شك أن الكنيسة فقدت الكثير بفعل هذه المذابح والحروب وأن السلام ولى وانقضى وولت معه تلك الفكرة التى زعمت أن المسيحية والسلام توأمان لا يفترقان (١) .

ومرآة ذلك العصر هو كتاب « ماكيافلى » Machiavelli بعنوان « الأمير » وقد عاصر الساسة والأمراء الخادعين المهادنين الماكرين فى القرن الخامس عشر ، وتفهم طرقهم الملتوية وجعل منها عنوان الدولة وأداة تسيير دفتها ، ولقد تعرضت ذكرى « ماكيافلى » للسخط واللعن ، ولكن إنصافا للتاريخ نكرر إنه لم يأت بالجديد ، فكل ما وصفه فى كتابه كان طابع ذلك العهد ومايتبعه السادة ، بل لم تك ثمة أساليب وردت فى رسالته لم يرتكبها الحكام منذ مدة طويلة ولم يتخذها كثير من رجال السياسة ديدنهم دائماً قبل ظهور « ماكيافلى » بلا حاجة إلى الاسترشاد بكتاب الأمير (٢) .

---

(١) أنظر « العلاقات الدلية » لبريس من ص ١٣٨ إلى ص ١٤٠ .

(٢) أنظر « تاريخ النظريات السياسية » لموسكا جزء واحد ، باريس ١٩٣٦ ، من ص ١٠٣ إلى ص ١٢٥ .

معاهدة وستفاليا ومعاهدة أوتريخت
وبدء العلاقات الدولية الحديثة

كان طبيعياً أن تؤدى القطيعة بين الامبراطور والكنيسة وما أعقبها من مشكلات دينية وطائفية وانشقاق دينى منذ أواخر القرن الخامس عشر إلى فوضى عامة ولجج عميقة من الدماء ، وما ترتب على تعاليم لوثر *Luther* وزفنجلى *Zwingli* وكالفن *Calvin* على مابها من إصلاح من فتح الباب لأنواع شتى من المنازعات الدولية، واصطدام الملوك البروتستنت مع الملوك الكاثوليك بألمانيا ، وقد قامت بين الجهتين حرب ضروس ثلاثين عاماً تبدأ من سنة ١٦١٨ إلى سنة ١٦٤٨ جلبت الوبال والخراب على ألمانيا وأنهكت مواردها وأصابت إماراتها بالانحلال والفاقه ، وكما عمت المذابح الدينية تتالت اجتماعات رجال الدين للأصلاح والتوفيق وكذلك المؤتمرات للوصول إلى حلول تصلح الكنيسة وتقرب وجهات النظر وتحقن الدماء ، ولكن هذه المحاولات مرت دون نتائج هامة ملموسة ، ثم هدأت حدة العراك الدينى بانتهاء حرب الثلاثين عاماًوكان إنتهاء هذه الحرب نقطة تحول فى السياسة الأوروبية وفاتحة العلاقات الدولية الحديثة

وعقدت معاهدات وستفاليا *Westphalia* سنة ١٦٤٨ ،وبموجبها أعيد إنشاء العلاقات الدولية بين القومى الاوربية التى تقود أعنة الحياة السياسية لسنوات عديده ووضعت أسس جديدة لتحديد حقوقها تحديداًواضحاًمرسوماً، كما إنتهى نظام القرون الوسطى وقواعد القانون العام القديمة البالية وفكره الطموح فى إنشاء إمبراطورية عالمية واحدة . وحل محلها اتحاد الدول الجرمانية بعد شطر أوروبا الوسطى إلى دول كاثوليكية وأخرى بروتستانتية ، وعدد كل

شطر مساو للآخر تقريباً من حيث السكان والموارد حتى لا يتسنى لفريق أن يبتلع الآخر . وحتى يمكن كل منهما أن يدافع عن كيانه تجاه اعتداء الآخر عليه دفاعا جدياً ، وأصبح ذلك البرنامج الذى رسم لألمانيا هو القاعدة فى تنظيم سائر دول أوروبا وميزان حياتها السياسية الدولية الجديدة . وتعنى هذه الخطه بوضوح لا يتسرب اليه أدنى شك قيام السياسة الدولية فى عالم ما بعد الاصلاح الدينى على أساس « توازن القوى » *Balance of power* بين عدد من الدول المستقلة ذات الطابع المدنى لا الدينى ، ولا يهم فى ظلال هذا الطابع طبيعة النظم السياسية لكل دوله أو اتجاهاتها الدينية كما كان الأمر فى العصور الوسطى وإلى عصر البعث والنهضة

ويتبع ذلك معاهدات التحالف السرية والعلنية واتفاقات حسن الجوار وتنظيم الدفاع عن أراضى المتعاقدين ، تلك الخطة التى سارت عليها العلاقات السياسية الدولية حتى قبيل الحرب العالمية الأولى (*) واستمرت الجماعة الدولية جماعة تقوم على عصبة من الأمراء يتصرفون فى شئون رعاياهم وفق سياسة توازن القوى ولكن دون أن يتأثروا بسلطان البابا أو غيره من القوى الدينية ، ونشأ القانون العام فى ذلك الوقت وفق إرادة الامراء .

وقد تأيد هذا التوازن علانية فى صلح واتفاقات اوتريخت كما سنرى فيما بعد، وطبيعى أن يترتب على المحافظة على هذا التوازن عدم استقرار وصراع مستمر ، وصارت الرغبة فى الابقاء على التوازن ذريعة القوى ليشن ما يسمى بحرب الوقايه ، ورأينا حروبا مستمرة بين البيت المالك الفرنسى والبيت المالك النمساوى مع اخضاع الأمراء الألمان لهذا الصراع .

وقامت دبلوماسية هذا العصر على أساس حساب التوازن ووضع موقف

(*) انظر (العلاقات الدولية) لبريس ؛ ص ١٦

وانظر القانون الدولى العام لسيل ؛ ص ٣٦

وانظر مبادىء العلاقات الدولية لمد لبوش وهيل ، ص ٤٢ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ٢٩٠ ، ٣٦١

وانظر وحدة الحضارة الغربية لمارفين . جزء ١ . لندن ١٩٣٦ . من ص ١٢٢ إلى ص ١٣٦ ومن ص ١٦٣ الى ص ١٧٩

كل دولة كبرى فى الميزان لتقرير سلامته أو اختلاله مما ادى إلى ذهاب بولونيا فيما بعد ضحية تقدير التوازن باقتسامها بين الدول الكبرى ، وليس تغليب الطابع المدنى فى الدولة معناه زوال السلطان الدينى بصفة حاسمة ، فقد ظل الحجر على العقائد قائما ولم تقم بحال حرية الاعتقاد الدينى بين الناس وظل المبدأ الدينى للناس هو دين الدولة ولا يحيدون عنه ، ويتعين على الأفراد أن يعتنقوا دين الأمير وإلا فيجب عليهم ترك البلاد والتغرب عنها بالنفى والهجرة ، وصار الأمير هو صاحب السلطة المطلقة فى البلاد وهو يمثلها فى الميدان الدولى ، واختفى سلطان الكنيسة عن الجماعة السياسية، وتكون احتكار للسياسة من مجموعة دول كبرى ،ولم يعد البابا يستطيع الادعاء بحقه فى تسليم الحاكم اعنة الحكم الذى لا يتقلده إلا من يديه و برضاه،وأصدر البابا انو سنت العاشر قراره الكنسى ضد هذه المعاهدات والمبادىء بلا جدوى، كما قبل البابا اسكندر الثالث مساعدة السلطان المسلم عدو للمسيحية ضد شارل الثامن هذا الملك المسيحى المؤمن بدينه،وذلك حتى قبل عقد فرنسوا الاول الملك الكاثوليكى تحالفه المشهور مع السلطان سليمان القانونى ضد الامبراطورية الرومانية المقدسة .

ثم أرادت الدول أن تعدل عن سياسة توازن القوى وقد هالتها فظائع الحرب فاحتل محلها حديثا نظام عصبة الأمم بفكرتها الجديدة فى فض المنازعات الدولية والمحافظة على السلام ودرء الاعتداء المسلح لا سيما على أحد أعضاء العصبة،غير أنها لم تحقق أهدافها وقادت رددها العالم إلى حرب عالمية ثانية أطول وأبشع من الأولى . وظل العالم رغم ميثاق العصبة وأفكار السلام الخلابة يسير تبعاً لأطماع الساسة وخططهم المعوجة على سياسة المصالح واقتناص الفرص حتى انهار كيان السلام وضاعت الآمال فى عصبة الامم والمشرفين على تنفيذ

ميثاقها وعمت مختلف بلدان الغرب مجازر ضعضعت أوروبا وأفقدتها سيطرتها السياسية العالمية العزيزة عليها ، التي طالما أذلت بها شعوبا عريقة فى الحضارة لاذنب اقترفته إلا أنها صفر اليدين من السلاح الحديث تنادى بشرعية حقها فى الحياة تحت شمس الحرية .

وعلى أساس فكرة توازن القوى عقدت بالتتابع مختلف المعاهدات الهامة لتنظيم العلاقات السياسية وأهمها معاهدة أوترخت *Utrecht* سنة ١٧١٣ ومعاهدات فينا فيما بعد سنة ١٨١٤ - ١٨١٥ ومعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ ومعاهدة فرسايل سنة ١٩١٩ . وتتلخص فكرة توازن القوى بعد المعاهدات المترتبة على صلح أوترخت ، وقد أيدت فى صراحة وبصفة قاطعة سياسة توازن القوى فى أنه لمنع دولة ما من أن تصل إلى درجة من القوة تهدد استقلال الدول الأخرى وتصبح غولا ضاريا يخيف المجتمع الدولى الاوروبى ويقض مضجع السلام يجب الاحتفاظ دائما بالتساوى فى القوى بين الدول العظمى وان تتكافأ كفتاها من حيث المساحة والسكان والموارد وبالتبعية أيضاً من حيث القوى العسكرية والكيان الحربى ، فاذا وصلت دولة ما إلى درجة من الاتساع والقوة تؤدى إلى استطاعتها الانقضاض بدون كبير عناء على الغير والاتساع على حسابه سارعت الدول المجاورة بالاتفاق فيما بينها بوقفها عند حد معين والحيلولة بينها وبين الاستمرار والتمادى والاعتداء على البلدان الأخرى فى سبيل تحقيق غايتها ، أو بعبارة أخرى نشأت بموجب الأمر الواقع وطموح بعض الدول فى السيطرة هيئة من مجموعة الدول الأوروبية الكبرى لمباشرة مراعاة سياسة توازن القوى وعدم الحيد عنها وشرود دولة من الدول على حساب الهيئة .

وقد طبقت الهيئة نظامها السهل فى مظهره، الصعب فى تنفيذه فى وقت ما على

إسبانيا الطامحة ثم كذلك على النمسا تحت حكم آل الهبسبورج التواقين إلى بسط سيادتهم على أوروبا، وعلى فرنسا فى عصر لويس الرابع عشر وقد كان دائم العراك مع جيرانه لكسر شوكتهم وضم أراضيهم، وصارت هذه الممالك تبعاً لاتساعها وفتوحها المستمرة مصدر تهديد وخطر على جاراتها مما أدى بجاراتها إلى تحالفها وتكوين عصبة للتعاون لوضع حد للخطر الذى يتهددها .

وصلح أوترخت هذا الذى دعم سياسة توازن القوى عقد فى المؤتمر الذى ظل قائماً من يناير سنة ١٧١٢ إلى أبريل سنة ١٧١٣ فى المدنية الرشيقة ذات التاريخ القديم التى تتمثل فيها براعة فن الأراضى الواطئة فى العمارة والنحت على فرع دلتا مصب الرين ، وقد تم هذا الصلح بين فرنسا لويس الرابع عشر الطامع فى الفتح والاتساع وأسبانيا التى كانت تنتشر أساطيلها فى البحار ولا تغرب شمس امبراطوريتها عن ممتلكاتها وقد بدأت تسير فى الاضمحلال وانجلترا وهى دولة بحرية ناشئة وهولاندة التى تسعى إلى الاثراء عن طريق التجارة الدولية وجلها خاضع للعرش الأسبانى ، وهذا الصلح أبرم بعد حروب طويلة مضنية دامت نحو اثنتى عشرة سنة واشترك امبراطور النمسا فى النزاع أيضا وانضم إلى الحلف الذى كونته انجلترا لكسر شوكة البيت المالك الفرنسى ، وكانت الحرب سجالا غير أن الهزيمة حاقت بفرنسا فى النهاية نتيجة تألب قوى عديدة عليها واستنزاف مواردها فى الكفاح المرير الطويل ، وأطلق على هذا الصراع حرب ميراث عرش أسبانيا لتوزيع أطراف الامبراطورية الأسبانية التى بنى مجدها شارلكان على الطامعين فيها واقتسام ممتلكاتها ، وانتهت الحرب بالصلح وبقيت أسبانيا لفليب الخامس الملك الشرعى للبلاد وعادت فرنسا إلى حدودها وقضى الصلح باحتفاظها بها وفازت انجلترا بممتلكات عدة فيما وراء البحار وهى أبواب كندا علاوة على جبل طارق وجزر مينوركا التى استولت عليها ، وخرج الامبراطور من الحرب بكسب

جزء هام من إيطاليا وجزرها فضلا عن الأراضى الواطئة الأسبانية نظير تنازله عن لقبه كامبراطور للكثلكة ، وقام الصلح على أساس التمسك بأهداب التوازن السياسى الذى سبق أن جر إلى الحرب الوقائية وفى الوقت ذاته إلى حرب التوسع لحصول كل دولة من الدول التى تحالفت لمحاربة فرنسا على غنيمة مجزية ، وذهب إلى تنازل ملك أسبانيا عن حقه فى عرش فرنسا بصفة قاطعة ونهائيه وتفضيله عرش بلاده والى تنازل المرشح لعرش فرنسا عن عرش أسبانيا رغم قرابة البيتين المالكين مع تسجيل هذا التنازل فى كل من الكورتز الأسبانى وبرلمان باريس ، كما أيد هذا الصلح مبدأ جديداً كان له دوى كبير فيما بعد ، وهو مبدأ تعاقد الملكين مع الشعب وقيام اتفاق بينهما. وبدأت تختفى فلسفة بوسويه *Bossuet* فى تمجيد الملكية واطلاق يدها فى شئون الرعية وما يتبع ذلك من سلطاتها المطلقة بموجب الحق الإلهى ، وحل محلها فلسفة لوك *Locke* تدافع عن السيادة القومية وأسسها ، ونسجاً على منوالها اقتصر كل ملك من الملكين المذكورين على القبض على صولجان الملك فى وطنه باعتبار أن عرشه هو رمز السيادة القومية .

وتم تنظيم السياسة الجديدة للقارة الأوروبية من الناحية الدولية على أساس توازن القوى الذى قرره صراحة صلح أوتريخت والذى سعت اليه انجلترا ، ونجحت فى إقامة تحالف حربى انتصر على لويس الرابع عشر وقضى على فتوحاته وارغمه على قبول وجهة نظر الدول المحاربة المتحالفة والنزول عند ارادة سياسة نظام الاحتكار لمجموعة الدول الكبرى ، وعملت الدبلوماسية الانكليزية على انشاء توازن قوي بين الدول الكبرى حتى لا تطغى احداها على الأخرى وتسيطر على القارة ، وكان هدفها

أيضا ايقاف اطماع فرنسا وسلطان الامبراطور مع الاتساع إذا أمكن على حسابها، ولتحقيق التوازن وفق المصلحة الانكليزية اقيم نظام حدود قوية اسندت حمايتها إلى دول صغيرة فى بحر الشمال وفى البحر الابيض المتوسط كان من المتعذر عليها مباشرة مهامها دون الالتجاء إلى انجلترا وذلك للحيلولة دون اتساع فرنسا فى الشمال مع اضعاف نفوذ الامبراطور فى بلجيكا، كما ان اتساع امارة السافواى نتيجة الصلح على حدود النمسا وفرنسا حال دون وصول هذه إلى سهول البو فى إيطاليا، وهو نفس ما يقال بخصوص الامارات الألمانية على نهر الرين وفى حدود فرنسا الشرقية لتصبح حائلا بينها وبين النمسا، واكتفت انجلترا من هذا التنظيم الجديد بالاشراف والرقابة بينما ثبتت قدميها فى المواقع الاستراتيجية الهامة فى حوض البحر الابيض المتوسط باحتلالها جبل طارق وجزر مينوركا، كى تضمن سيطرتها على حوضه الغربى، وبامتلاك هانوفر كى تضمن رقابتها على البلطيق كما أدى تحطيم دنكيرك إلى السيطرة على بحر الشمال، وأضافت انجلترا إلى ذلك تحالفها مع البرتغال لأطلاق يدها عند اللزوم فى شبه جزيرة ايبيريا.

وهكذا نرى أن هذه الفكرة كغيرها من الأفكار السياسية كثيراً ما أسيء استعمالها، وفسرت على غير المقصود منها كما قادت الدول فى مواقف عدة إلى حال من الانزعاج والخوف لامبرر لهما. فنشأ ما يسمى « بحروب الوقاية » وهى حروب تشنها الدول ذات المصلحة حالا لتتقى بواسطتها حروبا أشد قد تنشأ فى المستقبل وهذه الجهود بلا شك تذهب سدى وتكبد الدول صاحبات الشأن أعباء ثقيلة وتضحيات جسيمة لدفع هجوم. وأخطار محتملة قد لا تقع البتة. ومع ما فى حروب الوقاية هذه من روح الشر فقد ساعدت على وضع حد لسلطان لويس الرابع عشر فى وقت ما يوم كانت جيوشه لا تنتهى من اعتداء إلا لترتكب اعتداء آخر، وكذا ساعدت

على وضع حد لغزوات نابوليون السريعة فيما وراء البرانس حتى بحر البلطيق وأبواب موسكو . وبعد انهيار أمبراطورية نابوليون حتى الحرب العالمية الأولى نعمت أوروبا بسلام نسبي نوعا ما ، فكانت الحروب التى اشتعلت خلال هذه الفترة الطويلة حروبا موضعية لا حروباً عامة كحرب القرم سنة ١٨٥٣ والحرب السبعينية بين روسيا وفرنسا سنة ١٨٧٠ وحرب البلقان المتعددة فى أوائل القرن الحالى .

وظلت سياسة توازن القوى واللام المسلح وخوف كل دولة من جارتها نظراً لتكافئها فى القوى وترددها فى أن تبدأ بحرب قد تخسرها وانصراف كبريات الدول الأوروبية إلى اقتسام المستعمرات ومناطق النفوذ وإلى ميراث الامبراطوريات البرتغالية والأسبانية والفرنسية فيما وراء البحار على أساس أن الغنيمة لمن تحين الفرصة وسبق منافسه ، ظلت هذه السياسة هى الدفة المسيرة للعلاقات الدولية لا سيما بين كبريات أمم الغرب .

وخشت الدول العظمى رجحان كفة الأمبراطورية الروسية طوال النصف الأخير من القرن الماضى ، وكان لهامن اتساع أراضيها الممتدة من سخالين إلى بحر البلطيق ووفرة عدد سكانها من تخوم الهند وبلوغستان إلى تخوم الدولة العلية وجبال الكربات ، ما يخيف حقا ، ووقفت هذه الدول وفى مقدمتها انجلترا فى وجه أطماعها فى الدولة العلية وفى منشوريا ، كما خشيت قوة ألمانيا العسكرية لا سيما بعد انتصارها على أمبراطورية النمسا والمجر فى حرب قصيرة سنة ١٨٦٦ وتزعمها للكتلة الجرمانية ، ثم انتصارها على أمبراطورية نابوليون الثالث وإعلانها الوحدة الألمانية بزعامة بروسيا على يد « بسمارك » فى قصر فرساى سنة ١٨٧١ .

ونشاهد فى هذا العرض السريع المسلسل لتطور العلاقات الدولية منذ انهيار السلام المسيحى وحلول نظام توازن القوى نشأة دول عديدة

قوية مسلحة تسليحا تاما وسلطانها مركز فى العاصمة وعلى رأسها ملوك زمنيون بعضهم يستمد سلطانه من الشعب وفق نظام ديمقراطى برلمانى كما فى انجلترا أو بلجيكا بل وإيطاليا (وهناك جمهوريات كفرنسا والبرتغال) وبعضهم يحكم حكما مطلقا كما فى روسيا وألمانيا والنمسا والمجر ولكن مع الاستعانة بنظام برلمانى أعرج لم يستقر بعد، أقرب إلى نظام الاستشارة الاختيارية الصورية منه إلى الحياةالنيابية المستمدة قوتها من الشعب، وكان طبيعيا والحالة هذه أن تقوم دعائم السلام على أسس ومصالح دنيوية محضة *Secular - Plans*، وهى أسس دنيوية بحق لأنها تقارب ما بين الدول وتوثق عرى تحالفها وتمنع المنازعات والحروب بأنشاء ممالك وحكومات لتحقيق هذه الأغراض وغيرها مما يتفق وغاياتها وبعقد شتى المحالفات والاتفاقات العسكرية وتكوين الجبهات لنفس الغايات.

وخلال المفازات الضيقة المظلمة التى سارت فيها أوروبا منذ القرن الخامس عشر كانت أشعة ضئيلة من السلام والتفاهم والتحكيم بين الأمم تسطع من حين لآخر بغير انتظام أو وضوح إذلم تتفق الأمم فيما بينها جديا على وضع أسس محكمة لمنع الحروب وللتحكيم. وقد ألهمت حروب القرن الخامس عشر وسائر حروب القرون المتتالية التى لم تنقطع بعض المفكرين مثل «أرسمس» *Erasmus* أن ينادوا بالحاجة الماسة إلى وجوب عقد الخناصر وبذل الجهود لضمان السلام، وقد دوت صرخاته فى كتابه الذى نشر فى أوائل القرن السادس عشر ثم أعيد طبعه حديثا بعنوان «الشكوى لاقامة دعائم السلام» *The Conplaint of peace* *

وفى هذا الكتاب يمثل السلام بشخص يتأوه ويفوه بما خلاصته

(*) انظر العلاقات الدولية لبريس ؛ ص ١٠.

« إنه على الرغم من أن المسيحية صديقته التى تذود عن حوضه والتى يرغب كل مؤمن بها أن يراها تزدهر وتبرز فى كل ظرف تحتاج فيه البشرية إليها فهى جريحة أينما حلت بل وفى عقر دارها ومعقل أصدقائها ». وقدمت اقتراحات بتنظيم السلام بين الممالك إلى ملك البوهميين «جورج پوديبراد» *Georges Podiebrad* بوساطة أحد وزرائه، وبعد ذلك بمدة وجيزة قام سولى *Sully* وزير هنرى الرابع ملك فرانسا بمشروع مماثل أطلق عليه المشروع الكبير *Grand Design* ويرمى إلى إنشاء جمهورية مسيحية على رأسها الأمبراطور الرومانى الجرمانى *Romano - Germanic Emperor* يعاونه مجلس دائم مكون من ٦٤ عضواً يتناقشون ويبحثون ويصدرون قرارتهم فى الشئون ذات المصلحة المشتركة، ويدافعون عن السلام ويوطدون أركانه بالعمل على فض المنازعات بين مختلف الشعوب بالحسنى دون الالتجاء إلى السلاح. ثم نادى الأب سانت بيير *St. Pierre* فى فرنسا فيما بعد بنفس المبدأ أيضاً وطالب بإحياء التفكير الجدى فى السلام الدائم، وقد كسب عطف وتقدير الفلسوف الكبير ليبنتز *Leibnitz* الذى ضرب على نغمة مماثلة »(*). وهكذا دفعت مساوىء وأخطاء سياسة المصلحة وتوازن القوى وتكوين الجبهات وعقد المحالفات السرية إلى التفكير فى جعل القانون الدولى ليس مجرد اتفاقات لكسب مغانم اقتصادية أو أراض جديدة أو مزايا تجارية وليس مجرد عادات تجارية مرعية ومجموعة من العرف الدبلوماسى المتبع، إنما هو قانون محكم الوضع يسمو بالانسانية إلى جوزاء السلام ومثله العليا. فيرفعها عن ذلك الثرى الملطخ بدماء الجحافل الطامعة الطامحه وقد سيقت إلى الموت سوق الأنعام، ذلك الثرى الممتزج

(*) أنظر « العلاقات الدولية » لبريس، من ص ١٧ إلى ص ٢٠

بأشلاء الضحايا الأبرياء والذى تفنى الملايين فى سبيل شبر منه فيبتلعها دون حساب أو أثر يذكر يدل عليها.

وجاءت الظروف مواتية فقد أتسعت ميادين العلاقات الدولية وتكالبت المشكلات على الأمم الغربية كبيرها وصغيرها بزياده مساحات أراضى العالم المعروف وبكشف العالم الجديد وبدء تكوين دول جديده بالبلدان التى نزح إليها المهاجرون من أوروبا على نسق مدنية الوطن الأول، وصارت الجهات المكتشفة حديثاً مسرحا للتنافس الدولى بين أمهات الدول الأوروبية، فنشأت أمبراطوريات البرتغال وأسبانيا وهولاندا وفرنسا وبريطانيا العظمى، وانتقلت البوصلة وصولجان الصدارة من يد إلى أخرى، وفى أوائل عهد الاستكشافات الجغرافية والتنافس بين الأساطيل القوية لا سيما أسبانيا والبرتغال وسعيهما إلى إستكشاف الشواطىء المجهولة للمناطق الاستوائية بالأطلانطيق أصدر البابا اسكندر السادس أمراً يحدد فيه المناطق التى تحتفظ بها كل من الدولتين كملك لها. ثم نزلت انجلترا وهولاندا وفرنسا إلى الميدان ولم تعبأ باحتجاجات أسبانيا والبرتغال وشرعت تنشىء أمبراطوريات ذات مستعمرات على حسابهما، وكان لها خير الغنائم لاسيما انجلترا التى انتزعت من فرنسا كندا والهند، وحصلت فرنسا فيما بعد على شمال إفريقيا والسنغال تعويضاً لها عما فقدته فى الماضى. وأخيراً ظهر على مسرح السياسة الدولية أمم جديدة قوية كألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا، وضمت الولايات المتحدة إليها الهواى وبوتوريكو والفلبين، كما شجعت وعضدت إلى حد استعمال القوة سلخ معظم أملاك أسبانيا والبرتغال بالعالم الجديد من هاتين الدولتين الكاثولكيتين وقد اعتراهما الهرم والضعف، وضمت إلى نفوذها

الاقتصادى جزيرة كوبا بعد اشتراكها معها فى خوض حرب قاسية ضد المستعمر الأسبانى وطرده وتحريرها منه ، وحصلت ألمانيا على مستعمرات ومناطق نفوذ بجزر الباسفيك وساحل الصين وإفريقيا ، كما حصلت ايطاليا على طرابلس وبرقة والأرترية . ولم يبق فى أوائل قرننا الحالى من أراضى الشرق مالم يوزع على دول الغرب العظمى غير الصين ومنغوليا واليابان وبلاد الفرس والحبشة وسيام والدولةالعلية ، وهذه كلها فيماعدا اليابان لم تسلم من أطماع الغرب ودسائسه ، وقد نظمت الدول العظمى اقتسام الأسلاب فى مؤتمرات عدة أهمها مؤتمر برلين الاستعمارى فى سنة ١٨٨٤ الذى عقد للتفاهم على إقتسام افريقيا ووزعت فيه كثير من أراضى القارة السوداء على كبريات الدول الغربية . وتقاسمت مناطق النفوذ هناك حتى تعلم كل دولة نهاية سلطانها وحدوده فلا تعتدى على أملاك الأخرى ، ولكن كثيراً ماكانت هذه الحدودأراضى قفراء موحشة أوأحراشاًمترامية وأدغالا يصعب على الرجل الأبيض أن يرتادها ويعيش فيها،فظلت القسمة حبراً على الورق دون تطبيق فعلى ، وتذكرنا المسارعة باقتسام الفرائس وتوزيع مناطق النفوذ بما حصل بين صانعى الخمور سراً ومخالفة للقانون بشيكاغو وغيرها من أمهات مدن الولايات المتحدة فى عهد تحريم تقطير الخمور وبيعه وتعاطيه هناك .كما تتابعت المؤتمرات والاتفاقات نذكر منها اتفاق سنة ١٩٠٤ بين انجلترا وفرنسا لتقسيم مناطق نفوذهما فى البحر الأبيض المتوسط للأولى مصر وقنال السويس وللثانية شمال إفريقيا (تونس والجزائر ومراكش) ، وكذا تفاهمت دول الاستعمار مع إيطاليا سراً على اغتصاب إيطاليا طرابلس وبرقـــة عنوة من الدولة العلية وتنفيذها ذلك فى سنة ١٩١١ .

ترميم تصدع العلاقات الدولية والتفاهم والسلام بين الشعوب

نرى خلال وصفنا السالف لأصول العلاقات السياسية الدولية وتطوراتها طبيعة المنازعات والحروب وصراع القوى السياسية وتصادم السيادات ومحاولات انقاذ السفينة من العواصف الهوجاء وقيادتها إلى شاطىء الأمان وجهود المفكرين والساسة فى سبيل رسم سياسة دولية عامة تتخذ تارة طابع البيئة التى تعيش فيها الجماعات السياسية وأخرى — وقد خشى العالم استفحال المنازعات وخطر الحروب - طابعا أساسه روح الخير والعدالة والإنسانية ونشر سلام دائم تنعم به البشرية وتطمئن فى كنفه إلى استقرار، فتعمل جاهدة فى سبيل تقدم الانسان ورفع مستواه المادى والمعنوى .

وإتماماً للفائدة نعرض فى تسلسل سريع شتى المحاولات المتتابعة لترميم تصدع العلاقات الدولية فى العصور الحديثة ومحاولة إعادة المياه إلى مجاريها والخروج بالعالم المحموم من المرض الى النقاهة فالبرء ، وفيما يلى هذه المحاولات وقد امتدت أفنان القانون الدولى ونشطت العلاقات بين الدول ، ونرى فى هذا العرض وهو على سبيل التمثيل لا الحصر أن العلاقات الدولية وقواعد تنظيمها تعود بعد المرض والحمى أقوى شأناً وأشد بأساً مما يحدو بنا الى التفاؤل والمضى قدما فى سبيل الدعوة للأمن الدولى : -

١ — رأينا تبعا لثقل الاعباء الدولية وتعددها وشدة تنافس الدول العظمى انهيار نظام الجماعة الدولية أو أسرة الدول العظمى الذى كان أساس العلاقات السياسية الدولية والسلام القائم حتى قيام الحرب العالمية الأولى . وكانت الدول تعمل دائما بعد اشتداد كل أزمة من الازمات ثم انقشاع

سحبها بانتهاء الحرب أو بتلافيها إلى إعادة النظر فى نظام العلاقات الدولية ، وهذا ما شوهد منـــذ معاهدة وستفاليا التى وضعت الاسس السياسية والاقليمية وحددت التخوم فى أوروبا حتى قيام الثورة الفرنسية. وأخذت جماعة الدول باتفاقها وتفاهمها تبنى شيئافشيئا صرح العلاقات الدولية وتنظيم عرصاته حتى قيام الحرب العالمية الأولى وماوضح فيها من تصدعه ووجوب إعادة الترميم والبناء :

(ا) وما بين سـنة ١٨١٤ وسنة ١٨١٥ أعادت أوروبا فى مؤتمر فينا وقد انهارت امبراطورية نابليون بونابارت بناء جماعة الدول وحددت التخوم وأجلست أمراء على عروشهم ونظمت السياسة الدولية وفق مبادىء ماسمته الحلف المقـدس بزعامة النمسا والمجر وروسيا وبروسيا وانجلترا ثم انضمت اليـه فرنسا بفضل جهود وشخصية الدبلوماسى تاليران *Talleyrand* وقوة شخصيته ، ووضعت فى قرارات مؤتمر فينا سياسـة الاتفاق الجماعى للدول العظـــمى ولتابعاتها من الدول التى تخطب ودها رغبة فى البقاء ، ورسمت خططا لها أهميـة دولية مثال ذلك النظام الدولى للملاحة النهرية ، ونظام المعاهدات الجماعيـة ودخولها فى العرف الدبلوماسى ونظام الاسرة الدولية بزعامة الدول العالمى *Le concert Europeen* لتحقيق وتنفيـذ قرارات المؤتمر وسياسة الحلف ولبحث المسائل التى تتناول المصالح العامة والمشـتركة للدول والمحافظة على الوضع الذى قرره مؤتمر فينا فيما يختص بالحدود والعروش والسيادات .

(ب) وفى سنة ١٨٥٦ بعد حرب القرم اهتم مؤتمر باريس الذى كان يرسم قواعـد الصلح بين الدول المتنازعة ـــ وقد هزمت روسيا بعد كفاح طويل فى هذه الحرب ـــ بتنظيم قواعد الحرب البحرية ، كما جاء فى بروتوكول

الصلح توكيد الرغبة فى وجوب الالتجاء إلى الوساطة فى حالة قيام منازعات بين الدول ، وقد اشتد وضوح هـذه الرغبة بعد حرب ١٩١٤ — ١٩١٨ وتمخضت عن نظام عصبة الامم مع الكف عن استعمال السـلاح لفض الخلافات بين دولة وأخرى ووجوب رفع الامر إلى العصبة وإلى الوساطة والتحكيم الى . . . .

(ج) واعتقد العالم المتمدين أن القانون الدولى وبحقوق الجماعة سيقضى فى عاصفة الحرب العالمية الاولى الجامعة وانه لن تقوم له قائمة ، غـير ان العزيمة اشتدت على وجوب تدعيم أسسه وتقويم عمـده بعد انتهاء المجزرة وقد وضح هـذا التدعيم فى إنشاء عصبة الامم التى حلت محل مجموعة الدول العظمى تهدف إلى التعاون بين الشعوب وضمان السلام والامن بينها واحترام القانون الدولى وحقوق الجماعات ، وفى سبيل تحقيق هذه الغاية عمد الميثاق إلى انشاء محكمة دائمة للعدل الدولى لفض المنازعات ماأمكن عن طريق التحكيم والقضاء ، والمنازعات قد تكون سياسية أو قانونيـة محضة تتطلب محكمة قضائية الصبغة لترى إلى أى مدى تنطبق قواعد القانون على الادعاء ، كما احترم الميثاق سيادة كل دولة (راجع المادتين ١٤ ، ١٥ فقرة ٨) ووكل اليها وحدها تقدير عرض الخلاف على المحكمة دون ان يتدخل مجلس العصبة إلا عن طريق تقرير الواقع فقط فى حالة مايدعى أحـد اطراف النزاع انه من اختصاصة وحده طبقا للقانون الدولى ويقره المجلس على هذا الرأى .

(د) ونهض القانون الدولى وحقوق الجماعات النهضة الكبرى بعـد الحرب العالمية الثانية التى فاقت اضرارها ونكباتها الحرب العالمية الاولى ، وجاء ميثاق الأمم المتحدة يشدد النكير على الدول التى يسول لها الشيطان العدوان والغزو واستخدام وسائل التدمير والفتـك لفض منازعاتها مع

الغير ، واتسعت دائرة اختصاصات هيئة الامم المتحدة بمنظماتها المختلفة وفى مقدمتها مجلس الامن والجمعية العمومية لايقاف العدوان وللدعوة إلى السلام .

٢ — وقامت جهود هامة فى هذا الصدد طوال مدة الحرب وبعده فى المحافل السياسية وترددت على السنة قادة الحرب وزعماء الديمقراطية واتضحت فى الأعمال التحضيرية لوضع ميثاق الأمم المتحدة وفيما يلى البيان :

(ا) سبق ان جاء فى مقدمة ميثاق عصبة الأمم توكيد العزم على تجنيب البشرية ويلات المجزرة العامة التى اودت بالحياة والعمران والرخاء أكثر من أربعة أعوام ووجوب اعادة الاحترام الواجب للقانون الدولى وتنفيذ قواعده واحترام حقوق الجماعات ، فذكرت الديباجة أن الدول المتعاقدة تعلن أنه يهمها إلى أقصى حد « نشاط وتنمية التعاون الدولى بين الشعوب وضمان نشر السلام والأمن بينها . . . ومراعاة قواعد القانون الدولى وشروطه بدقة وان يعترف بها كأسس للمعاملات الدولية ومرشد للحكومات » وهذا ماحدا ببناة عصبة الأمم إلى إنشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولى ، وهو استمرار لنشاط فكرة التحكيم والقضاء الدوليين تلك الفكرة التى نبتت منذ نحو ٢٠ سنة من ذلك الوقت أى فى لهاى سنة ١٨٩٩ بانشاء المحكمة الدائمة للتحكيم. كما نحا الميثاق المذكور نحو وضع قواعد واضحة للتحكيم وللقضاء الدولى فى المنازعات التى تشجر بين الدول ، وخاصة المنازعات ذات الطابع القانونى كما يتضح ذلك فى المادة ١٣ من ميثاق العصبة ، وجاء فيها ما ملخصة « انه يرفع للمحكمة النزاع على تفسير المعاهدات وعلى بعض قواعد القانون الدولى وكل ما من شأنه أن يؤدى إلى قطع التعهدات الدولية وما يتبع ذلك من التعويض عنه » وهذه الروح

هى نفسها التى نادت بوجوب الاستمرار فى الكفاح لتدعيم فكرة العدالة الدولية وسط العواصف الهوجاء للحرب العالمية الثانية .

(ب) أصيبت التجربة السالفة بكارثة الحرب العالمية الثانية وخيف أن تكون حقوق الجماعات قد ذهبت بلا رجعة وأن تكون قد طغت عليها الاطماع وجرفتها الرغبة الجامحة فى سبيل التوسع على حساب الدول المتوسطة والصغيرة بلا اعتبار لاستقلالها ورغبات شعوبها ، غير أن الكتاب والمفكرين والساسة العقلاء بدأوا عقب الضربة الكبرى وقد استفاقوا منها رويداً رويداً ينادون بوجوب إقامة صروح عالم أفضل يعرف للإنسانية حريتها فى الحياة وكرامتها فى العيش بعيداً عن الخوف والاستعباد واجتمع لهذا الغرض أساتذة القانون الدولى والعلاقات السياسية الدولية فى مختلف جامعات الولايات المتحدة الامريكية وكندا بمساعدة مؤسسة كارنجى *Dotation Carnegie* لدراسة مقترحات السلام الدولى، وبلغت اجتماعاتهم حتى انتهاء الحرب نحو ٣٠ اجتماعا وعدد المجتمعين نحو ٢٠٠ أستاذ ومجموع الأيام التى باشروا الاجتماعات خلالها ٦٠ يوما،وذلك لكى يصلوا إلى وضع المبادىء الأساسية والمقترحات الصادقة فى سبيل تدعيم القانون الدولى ووضع أسس سلام عادل دائم ، وهكذا أعطت هذه الجماعة العلمية التى لآرائها قيمتها لقضية السلام وللقضاء الدولى ، الاحترام الواجب والأهمية التى يتعين توجيهها نحوهما ، وتكررت كذلك تصريحات رجال السياسة فى وجوب مراعاة بناة السلام بعد أن تضع الحرب أوزارها، حقوق الشعوب فى اختيار الحكومات التى تريدها ووجوب تجنيب العالم مصائب الحرب والطغيان فى المستقبل، نذكر منها تصريحات الأطلنطى فى ١٤ أغسطس عام ١٩٤١ وموسكو فى ٢٠ أكتوبر عام ١٩٤٣ وكذلك تصريحات مؤتمر طهران ومؤتمر يالتا

(ج) وجاء مشروع دمبرتون أوكس *Dumbarton Oaks* فى سبتمبر — أكتوبر عام ١٩٤٤ فى هدى الجهود المذكورة ، ويرى إنشاء محكمة دولية

للقضاء بين الدول المتنازعة على أن تدرس الوسائل التى تودى الى ضمانات السلام والأمن بين الدول من الناحية السياسية أكثر منها من ناحية القانون الدولى فحسب ، وهكذا رأينا فكرة القضاء الدولى تظهر جلية ويسلم بوجوب تحقيقها جدياً حقنا للدماء فى المستقبل ، غير أنه يتعين عدم الوقوف عند حد الناحية القانونية الفنية بل يجب تبعا لطبيعة المنازعات بين الدول ولما تتسم به المعاملات بينها ونظراً لطابع الأسرة الدولية بالذات يجب أن تعطى الناحية السياسية حقها من البحث والدرس وأن يعالج السلام واستتباب الأمن وحقن دماء البشرية على أساس علاج المشكلات السياسية وتقليبها على شتى وجوهها وتقدمت الحكومة الفرنسية فى اجتماع دمبرتون أوكس بوجهة نظرها فقالت « ان علاج المنازعات يجب أن يبحث فى ضوء الحق والعدالة وان المعاهدات يتقيد بها الذين وقعوها والتزموا بها واحترام الجميع لها هو أحد الشروط الأساسية للنظام الدولى » .

(د) ثم جاء مؤتمر سان فرانسسكو ومنه خرج نظام الامم المتحدة جاء المؤتمر فى المدة من ابريل — يونيه ١٩٤٥ ، يؤيد الفكرة السالفة وما تقدمت به فرنسا فى مذكرة إلى اجتماع دمبرتون أوكس ، واقر اجتماع سان فرانسسكو وجوب أن تعمل الشعوب المتحدة فى سبيل استقرار السلام واقامة دعائم الامن الدولى على تهيئة الجو المساعد على ذلك والعدة التى تضمن هذا السلام . وذلك بانشاء قضاء دولى من شأنه احترام تعهدات الدول التى تتمخض عنها المعاهدات والاتفاقات وسائر مصادر القانون الدولى ، كما جاء فى الاجتماع المذكور بأن ضمن مقاصد منظمة الأمم المتحدة المقترحة تسوية المسائل التى قد يشجر عنها نزاع بين الدول الأعضاء فى المنظمة وفق مبادىء الحق والعدالة ، وتهدف الأمم فى تسوية هذه الخلافات نحو اتباع الطرق السلمية فى هذه التسوية طبقاً للقانون الدولى والعدل

وذلك تلافيا لما يؤدى إلى قطع العلاقات بين الدول فالاشتباك المسلح ، وعدد الميثاق طائفة من مبادىء الحق والقانون ، ثم انشأ أيضاً محكمة دولية للعدل من أهم أسس الميثاق والحق نظامها بنفس الميثاق وصارت جزءا لا يتجزأ من كل مادة ومبدأ فيه ، واختصاصها تطبيق القانون فى المنازعات التى تطرح عليها ، ولكن ما جاء فى الميثاق ويهمنا إلى أقصى حد هو أيضاً القضاء السياسى الذى إختص به مجلس الامن . وهو ينظر فى المنازعات السياسية والتى ليست لها الصفة القانونية الفنية التى تنشب بين دولتين وتهدد السلام كما أن له أن ينظر فيها من تلقاء نفسه ، وذلك تفاديا من كارثة الحرب العامة المدمرة التى قد تقضى على المدنية ،كما جاء فى الميثاق أيضاً العمل الجليل الذى تقوم به الجمعية العمومية للامم المتحدة فى سبيل النهوض بالقانون الدولى وتثبيت دعائم مبادئه وتبويبه وتسطيره ، وكل هذا العمل فى سبيل السلام والامن الدولى وهذا اعتراف بالجهود السابقة فى هذا الصدد واستمرارها وسبق أن قام الفقهاء فى القانون الدولى بمعاونة عصبة الأمم وتحت رعايتها بجهود فى هذا الصدد قبل الحرب العالمية الثانية ، وقد صادفت أعمالهم صعابا جمة .

(٥) ويمكن بالقاء نظرة على ديباجة الأمم المتحدة وفيها المقاصد العامة لها ان نرى بجلاء خروج القانون الدولى وحقوق الجماعات مظفرة من الازمات واتساع نطاق هذه المقاصد فى الامم المتحدة عنها فى ديباجة عصبة الامم وجاء فيها «نحن شعوب الامم المتحدة ، وقد آلينا على أنفسنا ان ننقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف ، وان نؤكد من جديد أيماننا بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ، وان نبين الاحوال التى يمكن

فى ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى، وان ندفع بالرقى الاجتماعى قدما ، وان نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح ، وفى سبيل هذه الغايات اعتزمنا ان نأخذ أنفسنا بالتسامح وان نعيش فى سلام وحسن جوار ، وان نضم قوانا كى نحتفظ بالسلم والامن الدولى ، وان نكفل — بقبولنا مبادىء معينة ورسم الخطط اللازمة لها — الا تستخدم القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة، وان نستخدم الاداة الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعها . قد قررنا ان نوحد جهودنا لتحقيق هذه الاغراض ، ولهذا فان حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها المجتمعين فى مدينة سان فرانسيسكو الذين قدموا وثائق التفويض المستوفية للشرائط ، قد ارتضت ميثاق الأمم المتحدة هذا ، وأنشأت بمقتضاها هيئة دولية تسمى ، الامم المتحدة ، وجاء فى المادة الاولى من الميثاق بالفقرة الاولى ، « حفظ السلم .... وتتذرع بالوسائل السلمية . وفقا لمبادىء العدل والقانون الدولى ، لحل المنازعات الدولية التى قد تؤدى إلى الاخلال بالسلم أو لتسويتها » وجاء فى المادة ٣٣ وجوب التماس اطراف النزاع حله عن طريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية وكل هذه طرق سلمية لفض المنازعات ، وذكرت وجوب دعوة مجلس الامن طرفى النزاع لتسويته بالطرق المذكورة إذا رأى ضرورة لذلك ، كما جاء فى المادتين ٣٤ ، ٣٥ أن لمجلس الامن فحص المنازعات التى تهدد السلم الدولى وتعرض العالم لخطر الحرب وذلك بغية الوصول إلى حل سلمى وتفادى الاشتباك المسلح وقد يكون هذا الفحص عن طريق رفع العضو أحد أصحاب الشأن من اطراف النزاع الأمر إلى المجلس أو عن طريق اى عضو من أعضاء الامم المتحدة أو حتى عن طريق الدولة التى ليست عضواً فى الامم المتحدة

إذا كانت تقبل مقدماً التزامات الحل السلمى الواردة فى الميثاق ، وعلى أى حال فللأمم المتحدة تبعا لاعتبارها الهيئة العليا المنظمة لحياة الاسرة الدولية التدخل بأى شكل من الاشكال لفض المنازعات المسلحة التى تهدد السلام الدولى بين الاعضاء وغير الاعضاء فى الامم المتحدة .

ولكن يجب ألا تسوقنا المبالغة إلى الاعتقاد بأن اجتماع سان فرانسسكو الذى سبقته دعايات واسعة النطاق فى سبيل بناء عالم أفضل قد جاء بالعجب العجاب . إن الحرب خطر داهم يهدد الانسانيـــة ، والحرب العادلة *Guerre Juste* أى الحرب الحقة التى ذكرها وبررها جروسيوس فى كتاباته وانشأ منها نظرية قائمة بذاتها ، يتذرع بها المعتدى لكى يبرر اعتداءاته، ولم نر حدا فاصلا دقيقا بينها وبين غيرها من الحروب فألمانيا مثلا فى الحربين العالميتين الأولى والثانية زعمت أنها خاضت غمار حرب اضطرت لها وهى حرب عادلة فى نظرها وقاية لكيانها ، والحرب فى اعتبارنا هى نهاية الاضطراب والحمى السياسية الدولية ، هى أزمة تصل إلى حد الثورة فى المحيط الدولى وقلب للاوضاع الطبيعية فى الأسرة الدولية ، وهذه الثورة قد لا تصل إلى نهاية هدفها وإلى الغرض الذى ترمى اليه فى الاصلاح ، فدعاتها يرددون مثلا أنهم وقد خرجوا مظفرين سيمحون معالم الماضى بمساوئه ويقيمون نظما حديثة أفضل من النظم الحالية ، وانشودتها دائمـا سنمحو محوا تاما كل مخلفات الماضى وسنقوم بسرعة ببناء جديد شامخ ، ولكنا قد رأينا أن الثورة الفرنسية وما صادفته من رجات عنيفات وحروب طاحنات كانت إلى حد ما استمراراً لسياسة ما قبل سنة ١٧٨٩ فى العلاقات الخارجية والحرب ، وهذا ما رأيناه أيضا فى سياسة ستالين مع العالم الخارجى ومعاملات روسيا الشيوعية مع ما وراء حدودها ،ولم تك المثل العليا للنازية

إلا استمراراً للفلسفة الألمانية التى قبلها ولم تأت النازية هناك بالجديد ويلوح أنه من الصعب اقتلاع جـــذور النازية اقتلاعا تاما من الأرض الجرمانية .

وكانت الامال السابحة فى عالم الخيال كبيرة فى العدالة الدولية ونهاية عهد الحروب العامة فى سنة ١٩١٩ ، ولكن الواقع خيب امال المتفائلين وفهم بناة الامم المتحدة انه لم يحن الوقت بعد لإنشاء دولة عالمية أو اتحاد وثيق بين دول العالم تخضع جميعها لنظام هذا الاتحاد بلا قيد ولا شرط ، وقاموا بوضع قواعد عامة ومحاولات جدية للوصول فيما بعد إلى الدولة العالمية أو الدولة التى تشرف بقوة وعزم على سائر دول الأسرة العالميـة *Super - Etat* وظلت السيادة الكاملة لكل دولة قائمة مرعية على ألا يؤدى هذا الاعتراف بها إلى انقضاض كل سيادة على الأخرى ، وعلى أن ترعى كل سيادة حرمات السلام العالمى والامن الدولى .

وهكذا رأينا فى الوضع الجديد للأمم المتحدة ما يأتى : —

أولا ـــ تعهد من كل دولة من دول الميثاق باحترام هذا الميثاق ووجوب الابقاء على السلام العالمى وعدم الالتجاء بأى حال من الأحوال إلى السلاح لفض المنازعات وحسم الخلافات السياسية وغيرها .

ثانيا ـــ مساواة بين أعضاء الأمم المتحدة ووضع كل منها على نفس مستوى الآخر ، وجاء فى المادة الثانية من الميثاق البند ١ « تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع اعضائها . »

ثالثاً — الاعتراف فى المادة السالفة الذكر بقاعدة السيادة الكاملة لكل دولة من الدول الاعضاء ، وتكرر ذلك بوضوح فى الفقرة السابعة من المادة المذكورة فجاً فيها « ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ...، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة ... »

رابعاً — بقاء أمر الحرب العادلة *La Guerre Juste* أو الحرب المشروعة والدفاع الشرعى ألخ . . . دون فاصل دقيق بينهما وبين سائر الحروب، وجاء فى المادة ٥١ من الميثاق ما يسوغ الحرب فقالت « ليس فى هذا الميثاق ما يضعف أو ما ينتقص الحق الطبيعى للدول ، فرادى أو جماعات ، فى الدفاع عن أنفسهم إذا إعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة ، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولى ، والتدابير التى أتخذها الأعضاء إستعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فوراً .... » وفى هذا الحق ما يؤيد سياة الدولة الكاملة وشخصيتها المعنوية التى لا تنتقص بقيامها فى الأمم المتحدة .

ولكى نتفهم أيضا روح التشريع الدولى والقضاء الذى يطبق هذا التشريع يحسن أن نشرح الفرق بين القانون الدولى وحقوق الجماعات وسائر القوانين الداخلية لكل دولة من الدول . وفيما يلى البيان :

١ — ان الجماعة القومية *Société Nationale* فى دولة من الدول تختلف عن الجماعة الدولية *Société Internationale* وأسرة الدول ، فالجماعة القومية للدولة قامت بحكم قوة تسندها ونظام له سلطان مشفوع بالجزاء *Autorité et sanction* ومن شأن هذا السلطان ثم الجزاء أن يقيم دعائم

نظام محدد داخل حدود الدولة ، أما الجماعة الدولية ففيها مجموعات من السيادات للجماعات القومية المختلفة يرفرف عليها القانون الدولى بجناحيه العريضين ، ولكن ليس هناك سلطان بشرى له الحق والاختصاص الفعلى لتحديد ماهيـــة حقوق الجماعات ولضمان مراعاتها وتطبيق الجزاء على المخالف وعلى ذلك ، فكل دولة إزاء هذه الحالة :

(١) تعتمد على نفسها عادة دون غيرها فى الحالات القصوى للاعتداء .

(ب) وتعتمد على عزيمة الغير وحسن استعداده لضمان احترام حقوقها ، بل ولاستمرار بقائها ، وهى ترى بارقة أمل فى استتباب الأمن ورجحان كفة العدالة الدولية بقوة الرأى العام الدولى ونمو الوعى السياسى بين الشعوب . وعدم وضوح المستقبل بعد هو السبب الأساسى فى أن أعباء الدفاع الوطنى وما يصحبه من تسابق فى سبيل التسلح واتساع نطاق ميزانية الاستعداد للحرب والتنافس فى الأبحاث الذرية والهدروجينية هذه الأعباء الجسيمة تتخذ أهميتها القائمة اليوم .

٢ — وكذلك فقانون الجماعة القومية ينظم حياة الفرد ومعاملاته وقوامه هو الفرد *individu* وهدفه اسعاد الفرد وحماية حرياته ، وهذا الفرد يجد فى ذاته هدفه ومطالبه وحاجاته من الدولة فحيطه وتطبيق القانون فى دائرته كانسان ، ويسعى القانون فى الاخذ بناصره احتراما لكرامة هذا الإنسان وفى سبيل تقدمه دائماً ، وهذا هدف المدنية المحيطة بنا ، ونرى أن احترام حرية الإنسان وكرامته ضمن المبادىء التى تدافع عنها الأمم المتحدة بل والتى تدعى كبريات الدول انها حاربت من أجلها ، أما هدف الدولة وجماعات الدول فهى فيما تؤديه من وظائف *fonctions* وتباشره من أعمال الصالح الجماعة القومية فى حدود كل قومية على حدة، ثم

باجتماع هـذه الوظائف المختلفة تتـكون وظائف خارج حـدود كل دولة ومجموعة من الوظائف العالمية للأسرة الدولية فى سبيل رقى الإنسانية ، وفى هذه الحالة تحـكم هذه المجموعة بعض القواعد العالمية العامة *reglesuniverselles* تتناول حالاتها كمجموعة، بينما نرى هناك قواعد تحـكم بعضها ولا تتفق مع صالح وحاجات البعض الآخر ، ومن أهم الأمثلة فى هذا الصدد المياه الأقليمية وحدودها فبعض الدول بحكم العرف تخضع لنظام المياه الأقليمية إلى حد ثلاثة كيلو مترات ، والبعض الآخر لا يعترف بحال بهذه القاعدة القائمة على العرف وهناك قاعدة أخرى قائمة على العرف تنطبق عليها .

٣ — ولا ننسى كذلك أن تطبيق القاعدة القانونية فنياً فى حدود الجماعة القومية يختلف عن التطبيق فى القانون الدولى ، ففى داخل الدولة : من المسلم به أن القانون اللاحق يلغى القانون السابق ، وهذه الحالة لا تنطبق بحال على المعاهدات ، وكثيراً ما نرى معاهدات متناقضة ونقف حائرين تجاهها ، وحل هذه المشكلة شديد التعقيد ليس كحـل المشكلة فى القانون الداخلى ، وإن قاعدة الإلغاء الضمنى لا تـكفى بحال لحلها ويتطلب الأمر اعترافاً صريحاً بقبول الحل .

٤ — وكثير ما يقال فعلا إن هناك معاهدات بمثابة قواعد وقوانين دولية يجب مرعاتها ، وهى دساتير يتعـين أن تسير عليهـا الدول وتتخذ منها أسساً للتشريع الدولى ، غير أن هذه القواعد نفسها المستقاة من المعاهدات المذكورة ، بل وهذه المعاهدات تتطلب الاتفـــاق على احترامها من الجميع وهى لا تقيد الا المتعاقدين ، وهذه الحـالة تختلف عن حالة القانون الداخلى ، فهو ينشأ بحكم السلطان والولاية المصحوبه بقوة تنفيذية ولا يتطلب الأمر من أشخاص هذا القانون الاتفاق على قبول احترامه بل الكل يخضع له .

غير أنه يجب ملاحظة أن محاولات إقامة صروح السلام وفق نظام عصبة الأمم وانضواء دول كثيرة تحت لواء العصبة ، ثم اقامة نظام الأمم المتحدةأخيراً واتساع أغراضها ومقاصدها ،كل هذا أدخل عرفاً جديداً فى الأسرة الدولية يقوم على أساس دستور دولى هو ميثاق السلام هذا ومشتقاته ،كالميثاق الدولىلحقوق الانسان ،ونشأت قواعد دولية شبيهة بالقواعد الدستورية فى القانون العام للجماعة القومية، وهى ترشد الجماعات إلى الوسائل المثلىللتفاهم بينها ولحفظ الأمن الدولى وتفادى الحروب العامة، غير أنه لا يغرب عن بالنا أن هذا الدستور الدولى ليس فى مقام وقوة الدستور القومى ولا يزال فى مرحلة حياة طفولته الأولى .

٥ — ويلاحظ انالمنازعات فىالميدان الدولى غيرها فى القانونالداخلى ومحيط كل دولة على حدة ، فالنزاعالداخلى فىدولة معينة بين الافرادلايؤثر بحال على الوضع القانونى *ordre Juridique* فقد يشجر نزاع بين مالك فى الريف وآخر على قطعة أرض وحـدودها ويستمر هذا النزاع سنوات طويلة ويظل قائماً أمام المحاكم بعد موتهمابين الورثة ، وهـذا النزاع لايؤثر فى القانون ولا يوجه ويزعزع أركانه ، فهو نزاع شخصىوأثاره عادةليست من الاهمية بمكان لتؤثر فى المصلحة العامة للجماعة السياسية العالمية وليتسع نطاقها وتهدد الإمن ، أما فى الميدان الدولى فالنزاع فى حالة وقوف كل من المتنازعين عند رأيه وتمسكه به يحمل طابعا خطيرا،ويؤثر هـذا فى السلام وفى مستقبل العلاقات السياسية ويهز المبادىء الدولية هزا عنيفا .

٦ — ويلاحظ أيضا أن المنازعات بين الأفراد فى المحيط الداخـلى للدولة يجد حلا له أمام القاضى ، وهـذا الحل وهو الاتجاه إلى المحكمة وهو فى روح القانون العـام ضرورى بل واجب النفاذ ، فإن السلطات العامة

تقوم باملاء أوامر احترامها لقرار القاضى ، ولكن فى الميدان الدولى للمنازعات صفات أخرى فضلا عن أن الالتجاء إلى القضاء هو عادة بناء على إرادة طرفى النزاع ، وفى حالة صدور حكم القاضى فالقرار إجبارى ولكنه ليس واجب النفاذ على الأقل من الناحية الفعلية ،رغم أن ميثاق الأمم المتحدة يحاول أن يدمغ حكم محكمة العدل الدولية بالصيغة التنفيذية وبالقوة الواجب احترامها ، ورغم أن الرأى العام العالمى يراقب بدقة نزوات السياسة واطماعها والخروج عن القانون الدولى والعدالة وأعمال الاعتداء،وحكمه شديد القسوة على المعتدى،وقد يطوح برجال السياسة الذين يقفون موقف الشر والجشع،وتقول المادة ٩٤ بند ٢ من ميثاق الأمم المتحدة بأنه «إذا امتنع أحد المتقاضين فى قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الامن ، ولهذا المجلس إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته . أو يصدر قرارا بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم » ، وفيما يختص بالأحكام ذات الصيغة السياسية وهى التى تصدر من مجلس الامن،فاجراءاتها،ومنطوقها وما تقترحه من حلول لاتخضع لقواعد دقيقة كما نرى الحال فى القوانين الداخلية وما يترتب عليها من أحكام المحاكم القومية فى المنازعات بين الأفراد، ويلوح ان مجلس الامن لا يملك أكثر من إصدار قرارات هى توصيات فى صيغة أمر ودعوة للمتنازعين إلى احترام حقوق الجماعات ومبادىء القانون الدولى ومقاصد الأمم المتحدة وعدم الالتجاء إلى السلاح و تعكير صفو السلام العالمى والامن الدولى ،وكل دولة تقف من القرار ونتائجه والمنازعات المحتملة الموقف الذى يتفق وصالحها وقد تكون المواقف متناقضة مما يؤدى إلى تبخر القرار ووئده حال صدوره ، وذلك لأن العلاقات بين الدول لا يحكمها مجرد القانون بل تحكمها العوامل السياسية والمصالح مما يجعل تنفيذ توصيات مجلس الامن من الصعوبة بمكان .

وهل يمكن الزعم دائما بأن حل مشكلة سياسية عن غير طريق العدالة والتحكيم الدولي بل والمنظمة الدولية التي يلجأ اليها لتقضى فى شأنها — قد يؤدى هذا الحال إلى أزمة ؟ ربما يكون الجواب بالايجاب فى كثير من الحالات، وقد رأينا كيف أدى تمادى المحور نظرا لتعطشه إلى سيطرته على السياسة الدولية فى اشعال نيران الحرب الاهلية الاسبانية رغم محاولات الغرب فى مساعدة الجمهورية هناك ، وكذلك ضربت ايطاليا الفاشية بمبادىء عصبة الأمم عرض الحائط واعتدت على استقلال الحبشة وضمتها إلى الامبراطورية الفاشية ، وكان هذان العاملان من الأسباب التى عجلت بالحرب العالمية الثانية ، وقد رأى الغرب الامناص من خوضها لايقاف اطماع المحور عند حد ، وفعلا تمادى فى مطالبه وتوغل فى شرق أوروبا وكانت نهاية المطاف اعتداء النازيه على مدينة دانتزج الحرة رغم تقرير هذا النظام فى صلح فرسايل وفى ميثاق عصبة الأمم .

وكما رأينا أخيراً فى النزاع الخاص بتأميم قناة السويس بين انكلترا وفرنسا من ناحية ومصر من ناحية أخرى ، فناهضت انكلترا وفرنسا حق مصر فى التأميم الذى باشرته مصر فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦ بما لها من حق السيادة على أراضيها وقياساً على ما اتبعته البلدان الأخرى فى سبيل تدعيم ميزانيتها وزيادة دخلها للاضطلاع بأعمال الإصلاح والتعمير وتمشيا مع الاتجاه الحديث فى تأميم المرافق الاقتصادية وموارد الإنتاج ذات الصفة العامة لصالح الشعب مع دفع تعويض عادل لحملة الأسهم والسندات، ولجأت فى مناهضتها لتصرف مصر إلى التهديد والوعيد ثم إلى الدعوة لعقد مؤتمر دولى شامل فى لندن فى أغسطس سنة ١٩٥٦ ، وانتقل النزاع إلى مجلس الامن الذى قرر فى اكتوبر سنة ١٩٥٦ الالتجاء إلى المفاوضة والوسائل

السلمية لحله مع مصر حتى لا يتعرض الامن الدولى للخطر ، وغيرت الدولتان خطتهما وضربتا بقرار المجلس عرض الحائط ولجأتا إلى استعمال القوة بالاشتراك مع صنيعتهما اسرائيل فى سبيل أجبار مصر على التسليم بوجهة نظرهما فى وجوب تدويل قناة السويس لصالح الدولتين وإخضاع الإيراد المتحصل من مرور السفن فيها لمشيئتهما وإنهاء التأميم إذا أمكن ، وأوشك الاعتداء المسلح على مصر فى نوفمبر الماضى ومحاولة ولوج أسطول الدولتين المعتديتين القناة عنوة ثم سد القناة بعدد من السفن الغارقة قارب الخمسين ان يشعل برميل البارود فى الشرق الأوسط وان يؤدى إلى انفجار عنيف يترتب عليه اشتعال نيران حرب عالمية ثالثة ، وهكذا كان فى العدول عن اتخاذ الطريق الصحيح لعلاج المشكلات الدولية قيام أزمة قد يترتب عليها حرب عامة لولا تدخل الأمم المتحدة تحت ضغط الرأى العام العالمى وسياسة كل من زعيمتى الكتلتين الشرقية والغربية للوقوف بحزم فى وجه الاعتداء واصدار قرار الامم المتحدة بوجوب وقف اطلاق النار تحت رقابة قوة الطوارىء الدولية .

كما قد يكون فى علاج الازمة سياسياً دون الالتجاء إلى التحكيم والقضاء وذلك بعد مفاوضات دبلوماسية طويلة وتمهيد وسائل حسن التفاهم من أسباب انفراج الأزمة ، وهذا ما رأيناه فى صفاء الجو السياسى بين انكلترا وفرنسا عقب توتره نتيجة أزمة فاشوده سنة ١٨٩٨ واقتراب شبح الحرب ، ثم ركدت الحالة بعد توترها ، وانتهت الأزمة بالاتفاق الودى بين الطرفين سنة ١٩٠٤ على توزيع منطقتى النفوذ بينهما فى حوض البحر الأبيض المتوسط .

وهكذا نرى أنه من الصعوبة بمكان محاولة علاج المشكلات الدولية فى

المحيط الدولى على نسق علاج المنازعات الداخلية بين الأفراد ، فكل حالة من الحالات المذكورة لها ظروفها وجوها ، وتدعيم القانون الدولى لن يتأتى البته عن طريق الاحتذاء بمثل القانون الداخلى ، بل يجب أن نعير صفات الأسرة الدوليةوحالتها الخاصة موضعها من الاعتبار .

ان القانون الدولى التقليدى يقوم على أساس الواقع أولا ، ثم على أساس نظام الجماعةالسياسية ، وأعلى مرتباتههو نظام الدولة،وما تتمتع به من حقوق وسيادة ،وازاء هذا الاعتبار يتعذر اغفال سيادة الدولة ومحاولة ادماجها فى نظام واحد يتحول بموجبه مواطنو كل سيادة إلى رعايا لسيادة عامة قد تكون خاضعة بحكم الواقع ونفوذ دولة كبرى إلى هذه الدولة من الناحية الفعلية التطبيقية . وهذا لا يحول البتة دون ما يأتى : —

(١) ان كل سيادة يمكنها فى حدود مصلحتها مع رعاية ان فى تصرفاتها المشروعة واحترامها حقوق الجماعات تحافظ على كيانها — ان كل سيادة يمكنها ان تحترم القانون الدولى وحقوق الجماعات وليس فى ذلك مساس بشخصيتها بحال ، ويمكن ان نقول فى هذاالصدد مثلاان محكمة النقض فى نطاق النظم القانونية للدولة تعتبر صاحبة السلطان والسلطةالقضائية العليا ولكن لا يمنع ذلك من انها تخضع للقانون فى تنظيمها وان القانون يحدد اختصاصاتها .

(٢) ان سيادة الدول تنظمها القواعد العامة للقانون وهى تحدد صفاتها، وهذا ما قاله المشرعون والكتاب،نذكر منهم فاتل *Vattel* والقاضى الكبير للمحكمة العليا فى الولايات المتحدة مارشال *Marshall*،وتردد هذا أيضاً فى البند الأول من المادة الثانية لميثاق الامم المتحدة وقد ذكرناها سالفاً ، وفيها قيام السيادة بين الدول على مبدأ المساواة بينها .

(٣) ان من طبيعة هذه السيادة ومن روح تكوينها ان تحترم الدولة،

تعهداتها وأول مبادىء الاحترام هو احترام المعاهدات، وذلك فى سبيل جعل الجماعة الدولية جماعة لها كيانها السياسى وحياتها القانونية ، وحتى لا تطغى الفوضى على المعاملات فيتهدد كيانها ذاته ، ومن طبيعة هذا الاحترام ان تعمد إلى الوسائل المشروعة لتعديل ما ترى وجوب تعديله من التعهدات ، وان تتخذ الطرق المشروعة لعرض وجهات نظرها وشكاواها .

(٤) انه يمكن دون المساس بشخصية الدولة وحقوقها ومع بقاء السيادة لاعتبارات خاصة بالتاريخ والجنس واللغة والمصالح الاقتصادية والوضع الجغرافى والعادات والدين بسط سيادة جماعية لمجموع أعضاء الأسرة الدولية على مختلف السيادات ، وأساس قوة وسلطان السيادة الجماعية نظام دولى شامل تطمئن فى افنانه الوارفة مختلف الدول إلى سلامتها وإلى حمايتها من الاعتداءات المسلحة، وتستطيع الدولة أن تلجأ دون عائق أو وجل إلى العدالة الدولية لحل ما يشجر بينها وبين غيرها من منازعات ، وليس هناك تناقض بين سلطان سيادة الدولة وضم السيادة الجماعية لأسرة الدول لشتى السيادات فى سبيل مصلحة السلام العالمى ، فلم تنشأ السيادات وتقوى وتصبح فى قمة السلطات التى لارقيب عليها إلا سلطانها بالذات لكى تضر بسيادة أخرى بل ،هناك رقيب على كافة السيادات فى تصرفاتها وتنافسها وهو الضمير الجماعى الدولى الذى يمثل ضمير كل على حدة وضمير كافة السيادات مجتمعاً ، فهذا الضمير هو الذى أوحى من العصور الغابرة إلى وجوب نبذ الحروب وأقامة دعائم سلام عام والالتجاء إلى نظام دولى لفض المنازعات بين الدول عن غير طريق امتشاق الحسام ، وهو الذى سار بالرأى العام العالمى أشواطاً بعيده إلى الأمام وصار يحسب حساب الجماعة الدولية فى المحافل السياسية ولها أثرها اليوم

فى منظمة الأمم المتحدة ، وهو الذى غرس بذور الوعى السياسى الذى حرك الرأى العام العالمى وأنذر الساسة ورجال الحكم الذين يريدون إلا التمادى فى رسم خطط العدوان واللجوء إلى الاعتداء المسلح بأن شعوبهم لن تلبث أن تنبذهم وتقصيهم عن مقاعد الحكم بسحب ثقتها منهم وأبعادهم عن تمثيلهم فى الحياة النيابية وميدان السياسة .

وليس ميثاق الأمم المتحدة بالبلسم الشافى للانسانية الجريحة بفعل الحرب العالمية الثانية شفاء تاما ، بل جاء بمحاولات فى سبيل علاج أزمة السلام ولكن لم يأت بالمعجزات ، فلا يحكم على القوة الكافية لردع الاعتداءات والوسائل العسكرية التى يذكرها سواء فيما يختص بمطالبة الدول ، بالتدخل لردع الاعتداء المسلح أو فيما يختص بإنشاء جيش دولى ، يصعب أن نحكم عليها وهى لم تتأصل فى العرف الدولى بعد حكما سلبيا قاطعاً ، فالتدخل المسلح فى حالة تهديد السلم أو الاخلال به بدعوة منه إلى الأمم المختلفة وعلى مسئوليتها ، كما أن الجيش الدولى الذى تزمع الأمم المتحدة أنشاءه لايزال حبراً على ورق ولم يتحقق بعد كما يصعب تحقيقه فى المستقبل بصفة جدية تبعاً لتناقض الآراء فى شأنه وما يتطلبه من وقت وجهد . والامر متروك للظروف كما رأينا فى نزاع كوريا وتدخل قوات الامم المتحدة باقتراح الولايات المتحدة الامريكية ، ويمكن التساؤل هل استخدام القوة لردع الاعتداء كفيل باستقرار السلام ؟ الا يهدد باتساع شقة الخلاف والحرب ؟

ويلوح أن جيلنا الحاضر بفضل ما يحيط بالجو الدولى من غموض وشكوك مع الابقاء على السيادة لكل دولة وكيانها وأن الفرد يصبح موطنا فيها ، مع اقتتال السيادات ، على السيادة القائمة على الدولة العالمية الواحدة أو اندماج شتى السيادات فى روح جماعية دولية أساسها التعاون والاحتفاظ

بشخصياتها ، وأكثر ما يخشاه جيلنا الحاضر ان يترتب على السيادة الموحدة استعباد الجميع لجنسية واحدة لا تدرى الانسانية مداها وإلى اى نفوذ سياسى تنتمى ؟

والخلاصة أن تنظيم العلاقات الدولية فى عصرنا الحالى وفى ظل الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن وتوصيات الجمعية العمومية وأحكام محكمة العدل الدولية لم يغير الوضع التقليدى لحقوق الجماعات وأسس النظام الدولى ، وهو يدعم حقوق الجماعات السياسية ويضفى شيئاً من الطمأنينة على الحالة الدولية،ولكنه يستند إلى السيادة وإلى وجوب مراعاة العنصر السيكولوجى ومدى استعداد الحكومات لتقبل قرارات مجلس الامن ، وعليها ان تراعى الصالح العام وانها ليست الوحيدة فى العالم الدولى وبذا تتنزل عن شىء من صلفها وكبريائها وادعاءاتها فى سبيل تدعيم السلام ، ويتطلب الأمر ان يكون هدف الجماعة الدولية تحقيق العدالة الدولية للجميع بصرف النظر عن قوة البعض وضعف البعض الآخر عسكرياً وسلطاناً وعن مدى اتساع ارجاء البلاد ودرجتها من الثروة والانتاج والنفوذ ، والهدف النهائى هو روح العدالة الدولية ، *Esprit de Justice* ، وربما يقوى أملنا فى إن ترجح كفة الخير على كفة الشر فى المستقبل بصفة واضحة جلية تبعاً ليقظة الرأى العام العالمى الذى كان له أثره ووزنه فى إيقاف الاعتداء الثلاثى على مصر فى اكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وذلك بتعاونه مع الامم المتحدة ، وبعقد الكتلتين السياسيتين الهامتين فى العالم وهما روسيا السوفيتية والولايات المتحدة العزم على إيقاف اطلاق النار وبضرورة حل أسباب النزاع تحت قبة الامم المتحدة .

العلاقات الدولية ونشأة القانون الدولى العام وتطوره

أما وقد أتينا بخلاصة جلية لحياة الدول السياسية المضطربة، وتخبطها فى علاقاتها الدولية ونسج صلاتها وفق مصالحها ومطامعها الأشعبية ثم بذر خطط التنظيم والتعاون الدولى بين الأمم وبدء نبتها تبعا لتطور فكرة الدولة وأسباب المنازعات والحروب، وذلك منذ العصور الأولى مع مقارنة الماضى بعصرنا الحالى، فيحسن استيفاء للبحث أن نحدد فى نطاق دقيق أهم الخطط العملية لتنظيم العلاقات السياسية الدولية لا سيما منذ نشأة الدولة الحديثة، وما تهدف إليه الدول الكبرى من بقاء هذه الخطط غالبا على ما هى عليه بحجة توقى الحروب مع الاحتفاظ بكل مغنم ونفوذ ما أمكن، كى نستطيع أن نرى بوضوح فيما بعد التحولات التى سارت وتسير فيها العلاقات الدولية وأثرها فى نشأة القانون الدولى ونموه واتجاهات السلام .

وبهذه المناسبة يمكننا أن نقول إن سياسة الدول فى علاقاتها قامت على ظواهر ثلاث وهى : —

الظاهرة الأولى : تحول «الدولة» باتساعها فى كثير من الدول الأوروبية التى نشأت باتحادها كألمانيا، أو بتخضم إمبراطوريتها كبريطانيا، أو باستقلال إماراتها المختلفة ثم تكوينها وحدة قوية كإيطاليا، أو بلم شعثها وجمع كلمتها تحت السلطان الفعلى للقيصر كروسيا، ثم بانتهاء عهد السلطان المطلق وحلول سلطان الشعب محله كما فى فرنسا بعد الثورة وغيرها منذ القرن الماضى وحكومة العمال كما فى بلاد السوفييت اليوم، والاتساع والاتحاد وتركيز السلطة وسيادة الشعب لم تأت فجأة بل جاءت نتيجة جهود طويلة وخطط اضطلع بها ساسة ووطنيون أفذاذ، وقد أدت هذه الحالة الجديدة إلى بدء

الشعور الحقيقى بخطوره الحروب فى المستقبل وبأهمية تنظيم العلاقات الدولية التى أخذت تنمو وتنشط ، ويساعدها أيضا انتشار وسائل المواصلات مع سرعتها وتقريب المسافات البعيدة ، وكان العاهل قبل نشأة هذه الحالة فى البلدان الملكية كفرنسا وكذا الحكام الأشراف فى جمهوريات « فينيسيا » و « جنوه » و « همبورج » يعتبرون أن الدولة تتمثل فى أشخاصهم فقط ، وقيل ان لويس الرابع عشر كان يقـــول «أنا الدولة » وكان يتفوه بالحقيقة ويعنى ما يقول . فقد كانت سلطته مطلقـــة لا ينازعه فيها منازع ، وكان الملوك فى أوروبا من أقصاها إلى أدناها هم الذين يقررون إعلان الحرب أو عقد الصلح وفق أغراضهم وأهوائهم ولا يرجعون مطلقا إلى شعوبهم يسألونها عن حاجاتها ويتلمسون مطالبها ، فلم يكونوا ملوكا بحكم ألقابهم وسلطانهم على شعوب وإنما على أراض واسعة باعتبارها حقهم الذى لا يناقشهم فيه فرد من رعيتهم الملحقين غالبا بالأرض . وكانت الأراضى تنتقل من يد حاكم إلى يد آخر بالحرب أو بالوراثة أو بالمعاهدات وتدار كأنها ملك خاص للأمير أو الملك شأنها شأن سائر الأملاك الخاصة ، وكان الذين يخدمون فى الجيش أو فى البحرية يعتبرون خدم التاج وعبيده ليس إلا ، وكان المبعوثون السياسيون ملحقين بالبلاط يوفدون منه مباشرة إلى البلاط الآخر كما يستدعون منه وفق رغبة الملوك الخاصة ، وكان ينظر إليهم فى البلاط الذى يضيفهم كأنهم جواسيس ويحتاط منهم أشد الحيطة ، وطالما كانت مهامهم تتلخص فى السعى لعقد الزواج بين بلاط وآخر وتوطيد أواصر المصاهرة ، وكان الملوك هم شخصيا الذين يديرون دفة السياسة الخارجية وينظمون العلاقات السياسية المحـدودة النطاق .

ولكن بإعلان حقوق الآنسان فى الثورة الفرنسية وبانتهاء حكم الحق الألهى وبانتشار النظم الديمقراطية والحياة النيابية انتقلت السلطات فى معظم

دول أوروبا إلى الشعب وأصبحت الحكومة المسئولة من الشعب هي التي تقود السياسة الخارجية نيابة عنه، وتتبع منتهى الحيطة والحذر في علاقاتها كما تحاول لمصلحة الدولة وقد اتسع نطاقها في الظروف التي سبق أن شرحناها أن تكسب ما أمكن، مع توخي علاقات حسن الجوار والصداقة مع الخارج والبعد عن الحرب. ولكن ما كل ما يتمنى المرء يدركه فقد كانت تتوتر العلاقات بل وتنشب الحروب بين حين وآخر تبعاً لاصطدام المصالح وطمع الدول في أراضي الغير وفي بلدان الشرق الضعيفة وفي أراضي العالم الجديد والقارة المظلمة الغنية، وتبعاً لخوفها أيضاً من اختلال التوازن السياسي. ثم انتهت بقايا العهد الأوتوقراطي في أوروبا إلى الأبد بانهيار امبراطوريات ألمانيا والنمسا والمجر والروسيا والدولة العلية بعد الحرب العالمية الأولى وصارت السياسة الخارجية في يد الوزارات المتعاقبة المسئولة أمام البرلمانات.

وهكذا قامت العلاقات السياسية الدلية وتنظيمها وتنسيق قواعدها على أسس سياسة الدول المختلفة بشعوبها التي تشعر بشخصيتها وبمسئوليتها وتنيب عنها في الحكم وفي تسيير دفة السياسة الداخلية والخارجة وزارة مسئولة أمامها، وعي تناقشها الحساب علانية في أمر هذه السياسة ويطلع الرأي العام في مختلف أنحاء العالم على تطوراتها أولا بأول، مما قوى الاهتمام بتنظيم العلاقات الدولية ووجوب قيامها على أساس من الإنسانية والبعد عن الحرب ما أمكن، ونشأ «وعي سياسي دولي» واتجاه إلى وضع قواعد دولية تنسج على منوالها مختلف الأمم المتمدينة

كما أن هذه العلاقات تعقدت وتشعبت تبعاً لاتساع نطاق الدول وتزايد مصالحها في الخارج وتقدم وسائل الرفاهية وانتشار المدنية المادية الصناعية وتوظيف رؤوس الأموال الأوروبية في الخارج، وإنشاء كبريات الشركات المساهمة فيما وراء البحار، ورواج الاحتكارات ذات الصبغات الدولية التي سارت جنباً إلى جنبها وتبعاً للأقبال

على معاهدات التحالف والكتل والاتفاقات السرية والبنود العسكرية للتعاون الحربى فى حالة الإشتباك فى نزاع مسلح وتكوين الجبهات ، وذلك لشدة رغبة دول كل جبهة أو بعبارة أخرى رغبة الدول الأوروبية فى الاحتفاظ بأراضيها وقواها بحالتها الراهنة ، ومنع كسب منافساتها لأراض جديدة ما أمكن وطمع الساسة ونفوذ الرأسمالية الصناعية وشركات الاحتكار فيما وراء البحار وكذا صانعى الأسلحة والمدافع وتجارها . وكانت هناك فى فى بدء نشوب الحرب العالمية الأولى كتلتان،هما كتلة فرنساوروسياوانجلترا من جهة وكتلة امبراطوريات الوسطمن جهةأخرىوهى ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر والدولة العلية وبلغاريا وإيطاليا ، وقد أدى هذا إلى نشأة نوع من الاهتمام بتفادى الاصطدام والاشتباك فى نزاع مسلح والعمل على توطيد دعائم السلام ، غير أن الاهتمام لم يتخذ خطوتا جدية فعالة إلا بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها بفضل جهود الرئيس ولسن .

والظاهرة الثانية : — سياسة « مجموعة الدول الأوروبية العظمى *The European Concert* » واضطلاعها بتوجيه السياسة الأوروبية وبتنظيم عالم ذلك الوقت أو العصر الذى تعيش فيه محافظة على توازن القوى وإدخال ما ترى من التعديلات الإقليمية وتغيير الحدود وفق هذه القاعدة . فعلى أثر هزيمة نابليون وفشله فى إنشاء أوروبا المتحدة وعجزه عن ضم كافة ممالكها تحت لواء النسر الإمبراطورى،أخذت الدول التى سبق أن تحالفت للقضاء على جيوش الإمبراطور ونظامه وهى انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا وقد اتخذت رسمياً فى سنة ١٨١٤ اسم « الحلفاء » (*) على عاتقها

(*) أنظر « تاريخ أوروبا » السينوبوش جزء واحد ؛ باريس ١٩٣٤ · صفحة ٦٣

مسئولية إعادة تنظيم أوروبا ، فأعادت عرش فرنسا إلى البربون بحدود سنة ١٧١٠ وعقدت مع ملك فرنسا فى مايو سنة ١٨١٤ معاهدة باريس تقرر فيها عزمها على إقامة سلم قوى الأركان على أساس «توزيع القوى بين الدول توزيعا عادلا» أو بعبارة أخرى كما أعلن ذلك رسميا «المحافظة على السلام فى أوروبا على أساس توازن القوى» وإن هذه المهمة لا تستطيع أن تضطلع بها غير الدول العظمى فهى وحدها لها من القوة ما يمكنها من اتخاذ ما تراه من الوسائل وفرض قراراتها وتنفيذها ، وذلك لتوطيد دعائم السلام بمختلف الدول فى اعتبارها ، ولكن فى الواقع لتحين الفرص والصيد فى الماء العكر بمحاولة كل دولة الاتساع مع إعطاء الترضية اللازمة لمنافستها .

وبعد عقد الصلح مع فرنسا دعا الحلفاء الدول لمؤتمر عام يجمع مختلف رجال السياسة فى البلدان التى اشتركت فى الحرب يعقد فى «فينا» لتوزيع الأراضى التى لا حاكم لها المتخلفة عن انهيار امبراطورية نابوليون بونابارت ، ومعظمها أراضى الدول التى أنشأها نابوليون وهى بلجيكا وهولندا وإمارات الرين وإيطاليا والامارات الألمانية ودوقيه فرسوفيا ومملكة سكسونيا ، واحتفظت بموجب بند سرى بحقها فى أن تنظم فيما بينها توزيع هذه الأراضى ووضع قواعد جديدة يترتب عليها حفظ التوازن السياسى فى أوروبا لمدة طويلة « *équilibre durable* » ، وقرر الحلفاء بأنهم اتفقوا فيما بينهم على تسوية مسائل بلجيكا وهولاندا وإيطاليا كما أحالوا على أعمال المؤتمر تسوية مسائل ألمانيا وبولونيا . وقد اجتمع تسعون عاهلا وأميراً وسياسيا فى فينا يمثلون كافة ممالك أوروبا وإماراتها ، وصار المؤتمر اقرب إلى هيئة سياسية لدراسة مشاكل أوروبا وتوطيد دعائم السلام فيها وفى الوقت نفسه اقتسام الأسلاب كلما سنحت الفرص منه إلى مجرد مؤتمر لحل مشكلات عابرة ، وقد أعطى

لأوروبا نظام جماعة سياسية تشعرها بأهمية الوحـدة التى تخيلها « ليبنتز » و «سولى » و « نابوليون»، غير أنه فى الواقع كان عقد المؤتمر لمجرد تسجيل قرارات الدول الكبرى ولم يكن لمندوبى الدول الصغرى الحق فى المناقشة، واستطاع « تاليران *Talleyrand*» السياسى الفرنسى الداهية أن ينتهز فرصة انقسام الحلفاء لينزل إلى حلبة المناقشة ويتفوق على خصومه ويفوز بضم دولته المهزومة إلى صفوف الدول العظمى ، ووصل التوتر بخصوص مسألة بولونيا وسكسونيا إلى حد أن الحلف تهدد بالتصدع والانهيار ، ووافقت سراً انجلترا وفرنسا على عقد محالفة دفاعية بينها ضد بروسيا وروسيـا ، ثم عاد التفاهم ثانيـة بإعطاء قسم من بولونيا وكذا من مملكة سكسونيا (وستفاليا) ومن مقاطعة الرين لبروسيا ، وانتهى الاتفاق بعقد معاهدات متفرقة بين الدول صاحبات الشأن جمعت كلها تحت عنوان «اتفاق مؤتمر فينا النهائى » ، وأضيف إليها اتفاق آخر على حرية الملاحة فى الانهار الدولية الأوروبية وكذا ضمان حياد سويسرا بواسطة المتعاقدين ، قد تشبعت روح المؤتمر وما لحقه من معاهدات بالرجعية الشديدة ، فكانت الاتفاقات الفعلية تتم بناء على مفاوضات سرية بين الملوك والأمراء بدون استشارة سكان البلدان صاحبات الشأن وبدون مراعاة شعورهم ، بل قامت على أساس حقوق الأمراء الشرعية فى العروش والتيجان ولم تعترف البته بحق الشعب فى تقرير مصيره ، وكان الساسة يعتبرون ممثلين للملوك لا للشعوب وبذا تأخر استقلال بولونيا وايطاليا وفرضت النمسا على ولايتى فينيسيا وميلانو الاستعباد ، كما ضمت بلجيكا للأراضى الواطئة تحت تاج أسرة « أورانج » وانتزعت النرويج من الدنيمارك ، وأعطيت للسويد، كما احتفظت انجلترا « بمالطه » و « هليجولاند *Hellgsland* » و « الجزر اليونيـه »

و«خارج أوروبا» بالكاب» و«سيلان» و«إيل دى فرانسى» Les Iles Ioniennes ‏Ile de France ؛ واحتفظت روسيا بفنلندا التى انتزعتها من السويد و« بسارابيا » التى اغتصبتها من الدولة العثمانية علاوة على بولونيا .

ولكن لم تنته بعد أعمال المؤتمر حتى هرب نابوليون من منفاه بجزيرة إلبا ووصل متخفيا إلى ساحل فرنسا الجنوبى وسار بفلول من أتباعه وشراذم من خيرة ضباطه وجنده المخلصين إلى باريس، فوقع النبأ على مسامع المؤتمرين فى فينا كالصاعقة وأسقط فى أيديهم ، وأعلنوا فى ٢٧ مارس سنة ١٨١٥ أن نابوليون بونابرت عدو العالم ومعكر صفو السلام وراحة الشعوب، ووعدوا بأن يساعدوا ملك فرنسا البوربونى وكافة الحكومات الأخرى (الرجعية) ضده ، وتعهدوا بالمحافظة على ما اختط من حدود ونظم بأوروبا ، وزعموا أنها رسمت بكل حكمة ودقة وعدل — وهذا كما رأينا مما يشك فيه كثيراً — ضد أى اعتداء . ولم يكتف قيصر روسيا بالتحالف للمحافظة على التوازن السياسى أو بالحرى لتثبيت أقدام الرجعية التى رجعت بالعالم القهقرى وبضربه صفحا بتعاليم الثورة الفرنسية، بل لجأ لروحانيات الكنيسة لتقرير الحلف . وبدلا من وضع قواعد السلام على أساس استشارة الشعوب وتحت شمس الحرية الساطعة عاد إلى الأساليب الدينية القديمة بغموضها وطرقها الملتوية ووسطها المعتم المفعم بالتردد والضعف ، ورأى فى اعتباره أن هذا يقوي جبهة الملوك ويشد أزر تحالفهم ضد احتمال عودة تعاليم الثورة الفرنسية إلى البزوغ واحتمال استيقاظ الشعوب المحكومة بتيجان أجنبية عنها شديدة البطش والقسوة ومطالبتها بحريانها . فنادى « بحلف دينى مقدس » ضم ملك بروسيا وإمبراطور النمسا والمجر وانضم إلى الحلف أيضاً فيما بعد « لويس الثامن عشر » البربونى ملك فرنسا وصنيعة مؤتمر فينا . أما انجلترا

البروتستنتية فرفضت الانضمام إلى هذا الحلف الممزوج بالروح الدينية لتعارضه مع مصالحها . وقد أعلن الحلف للعالم « عزم المتعاقدين القوى على ألا يتخذوا لسياستهم وتسيير شئونهم وحل مشكلاتهم إلا قواعد الدين المسيحى،وأنهم يتبعون هذه الخطة لأنهم يعتبرون أنفسهم مندوبين من العناية الربانية لمباشرة الحكم ،ويعدون أنفسهم أسرة واحدة رغم أنهم يحكمون بلدان متعددة ويتبوءون عروشا متفرقة» . وهذا الحلف كما هو ظاهر من شرحه،ميثاق دينى ربما كانت غايته سامية ولكن الغريب فيه أن أقطابه تصرفوا بغير معرفة الكنيسة أو استشاراتها وخارجاً عن حدود اختصاصها وسلطانها ، ووقعه اثنان من الخارجين عليها ملك بروسيا البروتستنتى وقيصر روسيا « الهيروطيق» بل كان الباعث عليه كما رأينا القيصر الذى لا تعتبره الكنيسة الكاثوليكية مؤمناً بالمسيحية.قوى العقيدة الدينيـــة . وانتهت المئة يوم لنابوليون وعادت الدول المتحالفة إلى تنظيم شئون أوروبا من جديد ، كما عادت تقرر فى بنود سرية رغبتها الأكيدة فيما سبق أن اتفقت عليه محافظة على التوازن السياسى فى أوروبا على أساس رجعى ،وتتفاهم على الاجتماع فى أوقات معينة للمحافظة على المصالح المشتركة واتخاذ ما يلائم الظروف للتمشى والطمأنينة ورفاهة الشعوب والمحافظة على السلام فى أوروبا.ورأس ولجنتون قائد جيوش الاحتلال فى فرنسا مؤتمر السفراء بباريس وكان قد تلقى تعليمات فى أن الحلفاء على استعداد لتأييد عرش لويس الثامن عشر بالسلاح ضد أى ثورة أو اضطراب ، وهكذا تأيدت مخاوف الشعوب من

(*) أنظر « العلاقات الدولية » لبرايس ، صفحة ٢٤ و٢٥

وانظر « الاتحاد دولى ومشكلة الدول الصغيرة » لماريوت جزء واحد ، لندن ١٩٤٦ من صفحة ٣٩ إلى صفحة ٤٨

الحلف الرجعى، وزادت كراهية الشعب الفرنسى وغيره من الشعوب المتعطشة للحرية لهذا النظام الجامد الذى يعرقل سير الأمم نحو الديمقراطية ويمد الملكيات المطلقة بمبررات التدخل وبالأداة الفاتكة لمقاومة الحركات الوطنية والمطالبة بالدساتير وذلك باسم السلام والمحافظة على الطمأنينة فى أوروبا ورفاهية شعوبها ، وقد نعت الوزير النمساوى مترنيخ وهو قطب الرجعية وروحها فى مؤتمر فينا والسياسى المحرك لتحالف أوروبا ضد تحرير الشعوب وضد مبادىء الثورة وحقوق الإنسان هذا الحلف المقدس « بأنه شىء أجوف يعبر عن لا شىء » ، وذلك لتفضيله الحلف السياسى الأول عليه ولأنه رأى فيه كشفاً عن دسائس الرجعية المقنعة ، ولكن ألا يحق هذا النعت أيضاً على تحالف كبريات الدول فى سبيل مصالحها ضد الشعوب الناهضة والحريات ؟ .

وختام القول نستخلص من الاستعراض السالف لنشاط الشعوب السياسى الدولى منذ العصور السحيقة أن ثمة تكويناً ونمواً مطرداً لقانون متفق عليه صراحة أو ضمنا لمعاملات الدول فى الميدان السياسى وتحديد علاقاتها حتى لا تطغى الأطماع ويطغى الشرويزج بها فى نزاع مسلح تضحياته لاشك جسام ونتائجة وخيمة على كل من المنهزم والمنتصر، لاسيما فى عصرنا الحديث حيث تفاقم فتك الأسلحة بالبشر وتدميرها معالم المدنية .

والظاهرة الثالثة :ــ قيام كتل شامخة متراصة من الدول والتكتلات والجبهات بعد الحرب العالمية الثانية ، فقد بدأ يتقلص ظل مجموعة الدول الكبرى منذ الحرب العالمية الأولى ، وكانت هذه المجموعة وهى توجه السياسة الأوروبية أى العالمية مكونة من بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وايطاليا والروسيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان ،

وكانت بمثابة مجلس إدارة للشركه السياسية الاستعمارية العالمية التى تضم اصقاع العالم بشعوبه ومنابع ثروته ، ويستعمل مجلس الادارة الدائم هذه المؤسسة الكبرى لصالح الرؤوس البورجوازية العرضية الثراء والنفوذ، وهو خليفة دول الحلف المقدس الذى سبق أن تكون وفق قرارات مؤتمر فينا ليفرض وصاية الدول العظمى على مختلف البلدان ويضمن حدوداً ثابتة واستقراراً سياسياً وثباتاً للعروش ورسوخاً للنظم يتفق مع جمود قرارات المؤتمر والعقلية السياسية لأعضاء الحلف الذين قاموا بعمليات الرقابة العسكرية إلى حد التدخل فى شئون البلدان الداخلية وقمع الثورات القومية تنفيذا لسياسة الحلف ، وزالت بالحرب العالمية الأولى امبراطورية النمسا والمجر وضعف شأن ألمانيا مؤقتا وتبوأت الولايات المتحدة الأمريكية مكانا مرموقا فى السياسة الدولية وقد تحولت من دولة مدينة لأوروبا قبل الحرب إلى دول دائنة منتصرة بل هى العامل الاساسى فى تحقيق النصر على امبراطوريات الوسط ، وتزحزحت عن سياسة العزلة للحصول على ديونها التى اقرضتها لأوروبا ولتنقية الجو السياسى الدولى حتى يستطيع المدين أن يفى بتعهداته نحوها ، إلى أن صارت اليوم توجه وتتحكم فى السياسة العالمية .

وترتب على الحرب العالميه الأولى استنزاف قوى الدول الكبرى المتحاربة فى العالم القديم وانهاك صناعاتها ونضوب معين ادخارها وتعقد مشكلاتها ، وكانت هذه العوامل بالاضافة إلى جراح الحرب العالمية الثانية العميقة معجلة فى تقهقرها إلى الصفوف الخلفية بعد الحرب فى السباق الدولى وقد بلغ منها الهزال مبلغاً كبيراً وفقدت مرتبها الممتازة فى الانتاج والصناعة ، وتقدمت إلى الصفوف الأمامية دول الكتل الكبري وفى

طليعتها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وهما دولتان لايزال إنتاجهما فى شبابه وعنفوانه وهو قابل للصعود المطرد والتقدم على أسس من العلم الحديث ، فضلا عن اتساع مجالهما الحيوى وضخامة عدد سكان الوطن الأم ، مما لا يتوفر فى الامبراطوريات الغربية كبريطانيا العظمى وفرنسا ، فالجزر البريطانية وحدها وهى الوطن الأم تتضاءل فى جنب الكتلتين السالفتين وهى ليست كبيرة عزيزة الجانب إلا ببلدان الكومنولث وقد انسلخت هذه تدريجياً وعلى الأقل من الناحية العملية عنها وليست فى صميم الجسد الانجليزى ، وفرنسا كبيرة من الناحية النظرية بما تدعية من حقوق لها خارج حدود الوطن ، ولكن دون قوة الكتلتين السالفتين بمراحل بارضها الفرنسية فى أوروبا فحسب .

ونرى الدولتين الكبيرتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى يكونان المعسكرين البارزين اللذين يستطيعان الاضطلاع باعباء حرب حديثة لعالم اليوم ، وهما يأويان إلى أعطافهما سائر الدول التى كان لها شأنها فى الميدان الدولى ومن دونها ، ويتحول العالم الحديث إلى جبهتين جبارتين يبرز خطرهما فى الحرب الباردة القائمة اليوم . والولايات المتحدة وفى صفها الدول التى أخذت بالنظام الديموقراطى البورجوازى القائم على الحرية السياسة وحقوق الانسان والملكية الفردية ، والاتحاد السوفيتى وفى صفها دول ماوراء الستار الحديدى ومجموعات من الجمهوريات التى جنحت نحو النظام الاشتراكى للدولة فى أوروبا وآسيا القائم على العقيدة الاقتصادية السياسية وحكم العمال والملكية الجماعية . وترتكز الأولى دوليا على طائفة من الاحلاف وعلى نظام جامعة الدول الأمريكية، وترتكز الثانية على أحلاف أخرى تضم إليها الدول التى دانت لمبادئها الانتاجية والعمالية والصناعية ، وإذا سلمنا ببقايا نظام الدول العظمى فلا نجد اليوم

من فلوله الا حق الاعتراض للدول الخمس الكبار فى مجلس الامن على القرارات التى لا تريد تنفيذها وتعتزم ايقاف مفعولها وتبخرها لتسقط صريعة المصلحة السياسية ، ويكفى اعتراض دولة لتحقيق هذه الغاية ، وهى : الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وفرنسا وانجلترا والصين ، والأخيرة ليست حتى يومنا هذا صين القارة الاسيوية بمئات الملايين من سكانها بل هى شبح حكومة شانج كاى تشيك التى انتقلت بعد هزيمتها على يد جيوش الصين الحمراء من أرض الوطن الأصلى الى جزيرة فرموزا .

ونرى نظام التكتل هذا الذى يسير فى طريقة عالم اليوم يتمثل أيضا فى دول جديدة فتية قامت من كبوتها وتحررت من قيود الفوضى والفساد أو استقلت واتخذت مكانها اللائق تحت الشمس ، وفى مقدمتها الصين الشيوعية وتبلغ خمس سكان العالم والهند وتبلغ سدس أهل الارض ، كما يؤيد اتجاه التكتل هذا شتى المنظمات الاقليمية أو محاولات انشاء اتحاد من عدة دول للدفاع عن مصالحها المشتركة ومكابرة منها لاستعادة ماض والمحافظة على بقايا تسلط اقتصادى وسياسة تحكم أوشكت شمسها على الغروب ، مثال ذلك اتحاد دول الجامعة الأمريكية واتحاد دول الجامعة العربية وبعض نظم التكتل بين دول أقاصى آسيا ، والهدف مجابهة الأزمات كالبنيان المرصوص والدفاع عن المصالح المشتركة ، والاتحاد الأوروبى وهدفه محاولة الابقاء على مكانه أوروبا التى أخذت فى الانحدار وآذن عودها بالذبول .

خلاصـــة

حقيقة إنه كما رأينا لايزال القانون الدولى باتفاقاته ومعاهداته وما يتبعها من عرف دولى فى طور الطفولة الأولى ، أو مع التجاوز فى التعبير على الفطرة ، ولا يشبه بحال سائر القوانين التى يسلط الشارع فيها على المخالف العقوبات الفعالة الزاجرة ، إلا أن رغبـات الشعوب الملحة وأمانى الحكومات بل وحاجات المدنية تتطلب بلا إبطاء السير بخطى حثيثـة نحو تدعيم القانون تدعيما يؤدى إلى نبـذ الحرب وإقرار السلام وحقن دماء البشرية وقد سالت مدراراً فى أقل من جيل لأطماع استعمارية بعيدة عن الإنسانية .

وفيما يلى موجز للتطور الملحوظ فى العلاقات السياسية الدوليـة منذ القدم وصلاتها بالقانون الدولى حتى بدء قرننا الحـــالى مع دراسة مقارنة كلما تطلب الأمر ذلك ، وهذا الموجز تركيز لما سبق بيانه وشرحه *: —

(١) سواء أكان القانون الدولى هو ذلك القانون الذى ينظم علاقات الدول كشخصيات معنوية بعضها ببعض ويحدد حقوقها وواجباتها فى الميدان الدولى أم كان القانون الذى ينظم معاملات كل مجموعات من الأفراد يعيشون سوياً فى كنف نظام يتبعونه فى ظلال مجموعتهم مع مجموعة أخرى

(*) أنظر « العلاقات الدولية » لبرايس ، من صفحة ١ إلى صفحة ٨ .
وانظر (القانون الدولى العام) لسيل) من صفحة ٢٥ إلى صفحة ٣٣ .

من الأفراد ولها هى الأخرى نظامها كذلك دون إقرار بأن هناك شخصيات معنوية للدول فلا شك أنه يهدف إلى غرض واحد هو التخلص من حالة الفوضى فى المحيط الدولى ، حتى تأمن الدول أو المجموعات الدولية العثار والاصطدام بعضها ببعض فى نزاع مسلح، تبعاً لغموض الحالة وخلو الميدان من أى نظام كان يحض على التفاهم والوئام . وكما رأينا فمنذ العصور القديمة فى عهد الوثنية كانت الشعوب المتنازعة تلجأ إلى الآلهة عن طريق الكهنة لتستشيرها فى استمرار الحرب أو عقد الصلح وفى تخير الوقت المناسب للضربة الحاسمة أو للتصافح والتصافى ، كما كانت تضرع لآلهة الخير حتى تمدها بقوة من عندها ضد عدو جبار. وإن فى إرتكاز أهل بابل وأشور وقدماء المصريين وسكان اليونان القديمة وأثينا وروما على عنصر من الخيال معنوى أكثر منه مادى ملموس لترجيح كفة الخير على الشر وتدعيم السلام دليلا واضحاً على رغبة الناس منذ العصور السحيقة فى أن يعيشوا فى ظلال نظام دولى يقيهم شر التنازع والتقاتل ويرسم لهم خطة معاملاتهم كمجموعات وكتل مختلفة ودول مستقلة (*) .

(٢) إن نشأة الامبراطورية الرومانية القديمة ، ثم تثبيت قدميها فى حوض البحر الأبيض المتوسط وهو العالم المتمدين المعروف قديماً ، وامتداد سلطانها إلى ما وراء الفرات والدانوب والأطلانطيق وازدهارها، وبقاءها قرونا عديدة فى ظل طابعها الروحى الخاص بها الذى يتلخص فى ضم شعوب عديدة إليها تتفيأ ظلال روما الوارفة وتنعم بنظمها مع احتفاظها بقوانينها

(*) أنظر (العلاقات الدولية) لبريس ، من صفحة ١ إلى ٨
وانظر (القانون الدولى العام) لسيل ، من صفحة ٢٥ إلى ٣٥

المحلية وعادتها أى بشيء من الاستقلال المحلى يراعى فيه تنظيم علاقاتها مع الوطن الأم ـ ان كافة هذه العوامل أدت الى قيام مايسمى بالسلام الرومانى. وهو كما سبق شرحه يهدف الى نشر نوع من الوئام والطمأنينة تنعم بهما الشعوب الداخلة ضمن نطاق النفوذ الرومانى أى التى فى كنف المتبوع والسيد والى وضع قواعد لعلاقات مصر وقرطاجة وأيبريا ومقدونيا وسوريا ألخ. بروما مع احتفاظها بشيء من الأستقلال المحلى المحدود. وبعد انهيار السلام الرومانى وقيام الفوضى محل النظام لقرون عديدة لاسيما فى أوائل عهد المسيحية، أدت مركزية السلطة الروحية فى يد البابا بروما وخضوع الأمراء والأباطرة له فى العصور الوسطى وشدة تدين الرعايا المسيحيين وإيمانهم بأنه لا يخطيء وكذا بحقه الذى لا ينازع فى حرمانهم من عطف الكنيسة وفى إصدار رسائل الصفح والغفران كما يشاء مع قصر يد الملوك والأمراء وضعف سلطانهم على الرعايا ـ أدت هذه العوامل إلى سيادة السلام المسيحى وقيام قواعد معنوية لربط الأمراء بعضهم ببعض وإخماد جذوات أطماعهم ومحاولة إيقاف الملوك الذين يعمدون إلى الاعتداء والفتك عند حد، وفى كلتا الحالتين وهما : السلام الرومانى والسلام المسيحى تمشى القانون الدولى وكان قوة معنوية مع الأمر الواقع، ولم يتخذ شكلا واضحاً مرسوماً نحو سيادته العالمية ونشر أجنحته العريضة على العالم المتمدين المعروف حينذاك، ولا عجب فى ذلك فأوروبا كانت تسودها الفوضى وكان الملوك والأمراء فى عراك ومشاحنات مستمرة.

(٣) رغم ما أشرنا إليه أن القانون الدولى فى عهد الوثنية والمسيحية لم يظهر بصورة منتظمة بارزة ولم يلبس ثوبة القشيب الذى تتشكل بموجبه المعاملات السياسية الدولية وعلاقات الحرب والسلام، فقد نشأ عرف

سياسى دولى نتيجة حاجات الشعوب الملحة إلى تبادل التجارة وإلى الوقوف فى وجه المعتدى لدرء الاعتداء وإلى جعل الحروب أقل قسوة وفتكا وإلى القضاء ما أمكن على أسباب سوء التفاهم السياسى ونسيان الاحقاد وآلام الحروب وبدء العلاقات السياسية الدولية من جديد بعد إلقاء السلاح على أساس من الود والوفاق وعدم كبت الأحقاد وكتمان الحفائظ لإبرازها فى صور ذميمة بشعة فيما بعد ، بل والى اكرام وفود الضيوف من الملوك والأمراء ومندوبيهم الأجانب والى توطيد علاقات حسن الجوار . وقد استقر العرف السياسى الدولى مع مرور العصور والأجيال وأصبح قضية مسلماً بها لا تختلف فيها شعوب العالم المتمدين أختلافا يذكر ، وأضيف إليه ماتفقت عليه الدول فى تعاقدها لتدعيم السلام وإقرار سياسة حسن الجوار وتنظيم معاملاتها التجارية والاقتصادية ألخ . . . ، ورأينا منذ القدم قيام عرف دولى لإكرام مبعوثى الملوك والأباطرة ولتبادل البعثات السياسية والهدايا بين العواهل ولعقد أواصر الود بينهم، ولا ننسى بهذه المناسبة تبادل الهدايا بين أمير المؤمنين هارون الرشيد والأمبراطور المسيحى شارلمان ، وكذا تبادل الود بين خليفة المسلمين وسلطان العثمانيين سليمان القانونى وملك فرنسا الكاثوليكى « فرنسوا الأول » وعقدهما معاهدة التحالف والود المسماة بمعاهدة « لافوريه » *La Foret* سنة١٥٣٥. ورأينا أيضاً تسليم الشعوب المتمدينة المحاربة بوجوب حسن معاملة الأسرى والجرحى من العدو، وإعطاء عهد الأمان للمفاوضين فى مرورهم بخطوط النار إلى معسكرات المقاتل المنتصر ، وكم من مرات أكرم ملوك المسلمين وقادة رؤوس الصليبيين القادمين إلى خيام صلاح الدين وغيره من عظماء الإسلام بعد خيبة أمل الصليبيين وانتصار الإسلام .

(٤) ظل القانون الدولى يتأرجح بين السراب والحقيقة ، فلا يمكن القول بأن العالم المتمدين جهل جهلا مطبقاً المعاملات الإنسانية السامية للمنهزم ولشعوب البلدان المفتوحة أو أعرض إعراضاً تاماً عن الوفاء بالتعهدات الدولية أو التمسك بالعرف الدولى والمعاملات السياسية السمحاء ، كما لا يمكن القول إلا إذا شئنا التجنى على الحقيقة بأن الحكومات رغبت رغبة حقه فى حياة السلم وحسن التفاهم بين مختلف الدول ووضع أسس قوية لتنظيم المعاملات السياسية الدولية . فظل القانون الدولى دون تبويب أو ترتيب وتنظيم واضح محكم لقواعده ، ودون قوة رادعة وسلطة منفذة تخشى بأسها الحكومات المعتدية وتعلم يقينا أنها فى حالة هجومها المفاجىء على جار لم يتأهب للدفاع ولم يعد عدته لدرء الغزوات والكوارث سوف تجازى بأشد الجزاء ، وسوف تقف فى وجهها قوى من العدل والقانون لها جيوشها وأساطيلها وعتادها الحربى لتضع حداً للاعتداء وتحافظ على استقلال الشعوب الصغيرة التى تريد أن تحيا حياة أبية تحت شمس الحرية ، كما سوف تصب عليها جام غضبها وتسقيها من نفس الكأس المريرة التى أرادت أن تذيق الغير سمها الزعاف . وبينما انتقلت الجماعات المتمدينة التى تعيش فى كنف نظام الدولة ليحيا الأفراد فيها حياة تبادل المنافع وليرفهوا عن أنفسهم ويحققوا حاجاتهم بأسهل وأخصر الوسائل فتزدهر المدنية ويطرد تقدمها شأنها شأن الفلك السيار الذى لا يمكن إيقاف سيره ، وعجلة الزمن الأزلية التى تدور دوراتها باستمرار ـ بينما انتقلت هذه الجماعات إلى الحياة القانونية المكتملة النمو موضعياً بقيام طائفة من القوانين الخاصة والعامة ، ووراءها قوة تنفيذية ترسم للأفراد خط السير فى علاقاتهم بعضهم ببعض وكذا فى علاقاتهم بالدولة ، رادعة تضرب على أيدى المعتدين العابثين بالقوانين ،

ظلت الدول أو الجماعات فى المحيط السياسى الدولى تحيا حياة شبيهة بحياة الفوضى، هى أقرب إلى حياة الهمجية والقوة الوحشية فى الأحراش منها إلى حياة المدنية والنظام . ولكن هذه الحياة الهمجية أخذت تسير بخطى بطيئة نحو النظام الدولى وتحديد حقوق وواجبات الدول فى العالم السياسى الدولى، وما يجب أن تنسج على منواله لتعيش فى سلام ووئام . وكيف تحترم حقوق جاراتها لكى تحترم الجارات حقوقها، وكان محور النظام الدولى كما رأينا من الناحية العملية إذا صرفنا النظر عن تفصيلات مشروعات المفكرين لوضع أسس للسلام أمثال الأب « سان بيير » و« ليبنتز » وهو تكوين كتلة أو مجموعة من الدول الكبرى تضم إليها بعض الدول المتوسطة التى ترغب فى التعاون معها ، وتكون بمثابة مجلس أوروبى أو بوليس أو هيئة فعالة للعمل جهد الطاقة على المحافظة على الحدود القائمة بين الدول، وجعل كفات الدول العظمى فى توازن مستمر لا ترجح كفة على أخرى من ناحية المساحة والموارد الاقتصادية، والسكان والقوى الحربية، حتى لا يؤدى رجحانها إلى ابتلاع جاراتها لها كما فعل «نابوليون بونابارت» الذى كانت جل أمنيته أن ينشىء اتحاداً من دول أوروبا فى ظل فرنسا وفى كنف سلطانها . وكانت سياسة توازن القوى هذه هى الروح المحركة لمؤتمر فينا ومعاهداته المتتابعة سنة ١٨١٤ - سنة ١٨١٥ ولمؤتمر برلين سنة ١٨٧٨ وللمحالفات الأوروبية السرية منها والعلنية لتوزيع مناطق النفوذ وإنشاء الجبهات محافظة على السلام، وأخيراً لمعاهدة فرسايل سنة ١٩١٩ . ولكن سياسة توازن القوى تجعل من القانون الدولى والاتفاقات الدولية والعرف سلاحا بحدين تستخدمه الدول كما رأينا للحد من الاعتداء وتقرير النظام القائم، كما قد تتخذه لتحقيق أطماعها فى توزيع الغنائم والأسلاب وكسر شوكة الخصم حتى تأمن سيطرته وتصدره الموائد السياسية والمؤتمرات الدولية، كما حدث

فى تقسيم بولاندا الباسلة فى مؤتمر فيناواستمرار تقسيم أطراف الامبراطورية العثمانية لصالح كل من العنصر الصقلبى وامبراطورية النمسا والمجر طوال النصف الثانى من القرن التاسع عشر،ووقوف انجلترا فى وجه نابوليون لكى لا ينشىء اتحاداً من الدول الأووروبية يقضى على الأمبراطورية البريطانية فى أوروبا وفيما وراء البحار،وكذا وقوفها فى وجه الاتساع الروسى القيصرى وكذا الاتساع الجرمانى فيما بعد . وأخيراً فما لاشك فيه لا تستطيع سياسة توازن القوى أن تدرأ حروب الاعتداء والتوسع مهما أوتيت من حذر وبعد نظر ، ودلت على ذلك الحروب الموضعية طوال القرن الماضى وكذا الحربان العالميتان الأخيرتان .

(٥) تصدعت العلاقات الدولية المرة تلو الأخرى على مر العصور تبعا لتصادم السيادات بدلا من عيشها فى سلام فى ظل سيادة دولية جماعية ، وبذلت الدول للجهود باستمرار لترميم هذا التصدع وخاصة فى العصور الحديثة من مؤتمر فينا إلى فرسايل فدمبرتون أوكس فقيام الامم المتحدة ، واتخذت من اضطراب العلاقات وحمى صلات الدول بعضها ببعض عظات وتجارب تعالج فى ضوئها الموقف الدولى حتى لا تتكرر المأساة وينزلق العالم مرة أخرى فى الحرب،ورسمت نظما لعلاقات الدول وقواعد السلام، وخطت الحدود فى مؤتمر فينا وصلح باريس بعد حرب القرم ثم فى صلح فرسايل ، كما بذلت محاولات لاقامة نظام عدالة دولية وهيئة قضاء تلجأ إليها الدول المتنازعة وتسلم بحكمها وتفادى الالتجاء إلى القوة للفصل فى النزاع، وصار هذا القضاء فى طريق صعب محفوف بالاشواك من آخر القرن الماضى حتى قيام محكمة العدل الدولية التى نشأت بموجب ميثاق الامم المتحدة ، وتضاعف الخطر الذى يهدد العالم تبعا لتشابك مصالح الدول

وتزايد أسباب إحتكاكهـا مع شدة فتك الأسلحة الحديثة وفى مقدمتها القنابل الذرية والهيدروجينية التى تهدد العالم بالفناء ، ووقف القانون الدولى وقضاؤه مكتوف اليدين ازاء المنازعات الدولية تبعاً لأنه لا يحكم على قوة تنفيذية اسوة بالقانون الداخلى للدولة يمكن استخدامها لاجبار المعتدى على تنفيذ قرار مجلس الأمن أو حكم القضاء الدولى أو النزول عند توصيات الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، غير أن القوة التنفيذية فى المجال الدولى قد تكون جسيمة الخطر اذ قد تجر إلى اتساع رقعة النزاع وامتداد الحرب ، ويلوح أن الأمل فى نجاح فكرة الأمن الدولى ونبذ الحرب وبسط نظام سلام دائم على العالم رهين قوة الرأى العام العالمى بوعيه السياسى وبتأثيره الساحر لإيقاف المنازعات المسلحة وإنقاذ العالم من ويلات الحروب .

(٦) اتجه نظام الأسرة الدولية فى عصورنا الحديثة نحو قيام دول راسخة الأسس تبعا لاتساع مساحاتها وكبر عدد سكانها ، وعاشت فى هذه الأسرة فى ظل توازن القوى ، وتقدمت الصفوف امبراطوريات عريضة الثراء والسلطان فى مقدمتها الامبراطوريه البريطانيـة والامبراطورية الفرنسية ، وتبلورت الدول الكبرى فى مجموعـة أطلق عليها مجموعة الدول العظمى حتى قيام الحرب العالمية الأولى وهى : الامبراطورية البريطانية أو بريطانيا العظمى وفرنسا والنمسا والمجر وايطاليا وروسيا وألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت الولايات المتحدة الأمريكية فى شبابها الأول مدينة لأوروبا ، ثم بقيام الحرب العالمية الاولى ودخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب فى صف الحلفاء رجحت كفة هذه الحرب لصالح الحلفاء وانهزمت امبراطوريات الوسط، وصارت الولايات المتحدة

الأمريكية دائنه لأوروبا ، وأخذ نجم هذه وسلطانها فى الافول بينما أخذ نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية فى الميدان السياسى فى النمو والاتساع ، وزال من مجموعة الدول العظمى النمسا كما ركد سلطان المانيا مؤقتا بهزيمتها. ومجموعة الدول العظمى هذه امتداد لوصاية الدول الكبرى وفق سياسة مؤتمر فينا والحلف المقدس على السياسة الأوروبية وتثبيت الحدود ورقابتها للدول المتوسطة والصغرى لصالح الدول العظمى ، وبقيام الحرب العالمية الثانية واستنزاف دماء وأموال أوروبا نفذ الاحتياطى وضعفت الدول العظمى وتقلص ظلها بمقارنتها بالكتلتين الجبارتين الناشئتين فى عالمنا الحالى وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى فانتاجهما فى نمو مستمر ومجالهما الحيوى فسيح ومعينهما فى الرجال لا ينضب ، ولم يعد من ظل للدول العظمى إلا حق الاعتراض للخمس الكبار فى مجلس الامن ، ويمكنها بواسطته نظريا اتخاذ أى قرار لا يتفق ومصلحة إحدى هذه الدول بالاعتراض عليه ، وهى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وانجلترا وفرنسا والصين الوطنية ، ويضاف إلى الحياة الدولية القائمة اليوم على نظام الماردين الجبارين المذكورين قيام نظام تكتل بوجه عام ببناء صرح الدولة الحديثة وفقه كما رأينا فى الصين الشيوعية الحالية ووحدتها ومعينها من الرجال نحو خمس العالم والهند وعدد أهلها نحو سدس العالم ، وفضلا عن هذا فأن الدول تنحو دفاعا عن مصالحها المشتركة وتمسكا بمكانتها فى الميدان الدولى إلى الانضواء تحت لواء جامعات منها مثال ذلك جامعة الدول الامريكية وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبى .

المبحث الثالث

سياسة المحالفات والمصالح المشتركة ومجموعة الدول العظمى والسلام المسلح

أهم مراجـــع المبحث الثالث

«التاريخ السياسي لأوروبا المعاصرة» لشارل سينوبوس . جزءان . باريس ١٩٢٤ـ١٩٣١

« *Histoire politique de l'Europe Consemporaine* » par Charles Seignobos, 2 vols Paris 1924-1931.

«تاريخ مقارن لشعوب أوروبا» لشارل سينوبوس . جزء واحد . باريس ١٩٣٨

« *Essai d'une Histoire Comparée des Peuples de l'Europe* » par Charles Seignobos, I vol Paris 1938.

«تاريخ المدنية المعاصرة» لشارل سينوبوس . جزء واحد ، باريس ١٩٠٣

«*Histoire de la Civilisation Contemporaine* », par Ch. Seignobos I vol, Paris 1903

«التاريخ السياسي لأوروبا المعاصرة» لشارل سينوبوس . جزء واحد . باريس ١٩٢١

« *Histoire Politique de l'Europe Contemporaine* » par Ch. Seignobos, 1 vol, Paris 1921.

«تاريخ أوروبا » لشارل سينوبوس . جزء واحد . باريس ١٩٣٤

« *Histoire de l'Europe* » par Ch. Seignobos, I vol, Pairs 1934

«تاريخ صادق للشعب الفرنسي» لشارل سينوبوس . جزء واحد . باريس ١٩٣٣

« *Histoire Sincère de la Nation Française* » par Ch. Seignobos, I vol, Paris 1933.

«يقظة القوميات والحركات الحرة من سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٨٤٣» لجورج فيل . جزء واحد . باريس ١٩٣٠

«*L'Eveil des Nationalités et le Mouvement Liberal 1815-1843*» par Georges Weill, I vol, Paris 1930.

«الديموقريات والرأسمالية من سنة ١٨٤٨ إلى سنة ١٨٦٠» لشارل هـ . پونتاس ، جزء واحد . باريس ١٩٤١

«Democraties et Capilatismc 1848-1860» par Charles H. *Ponthas, 1 vol, Paris 1941.*

«من نظام الحريات إلى نظام الاستعمار من سنة ١٨٦٠ الى سنة ١٨٧٨» لهنرى هوزر وجان موران وبيير بيناريتس · جزء واجد . باريس ١٩٣٩

«Du Libéralisme à l'Emperialisme » par Henri Hauser, Jean Maurain et Pierre Benaerets 1 vol, Paris 1939.

« الأزمة الأوروبية من سنة ١٩٠٤ الى سنة ١٩١٤ والحرب الكبرى » لبيير رينوفين . جزء واحد . باريس ١٩٣٩

« La Crise Européenne 1904 - 1914 et la G*rande Guerre » par Pierre Renouvin, 1 vol, Paris 1989.*

« السلام المسلح ١٨٧١ — ١٩١٤ » لرابود ، جزء واحد . باريس ١٩٤٥

« La Paix Armée 1871-1914 » par A. Roubaud, 1 vol Paris 1945.

« نظريات وحقائق فى القانون الدولى العام » لفيشر . جزء واحد . باريس ١٩٥٣

« Theories el Réalités en Doit International» par Visscher, 1 vol Paris 1953.

« التاريخ السياسى » لدروز ودوروزيل . جزءان . باريس ٥٢ — ١٩٥٣

« Histiore Diplomatique,» par Droz et Duroselle, 2 volsParis 1952- 53.

« التاريخ المعاصر » لا ناتول فرانس . ٤ أجزاء . باريس ١٩٢٦

« Histoire *Contemporaine » par Anatole France 4 vols, Paris 1926.*

« تاريخ الدول العظمى من ١٩١٩ إلى ١٩٤٧ » لما كسيم موران . جزء واحد . باريس ١٩٤٧

« Histoire des Grandes Puissances 1919-1947 » par Maxime Mourin, 1 vol, Paris 1947.

« تاريخ الدبلوماسية نشر تحت اشراف ورئاسة فلاديمير بوتمكين » وترجم الى الفرنسية ثلاثة أجزاء . باريس ١٩٤٦ . ١٩٤٧

« *Histoire de la Diplomatie» publiée sous la direction du Prof. Vladimir Potiemkine et tradiut en français, 3 vols, Paris 1946,1947.*

« موجز فى تاريخ السياسة الخارجية » لأميل بورجوا . ٤ أجزاء . باريس ١٩٢٧ . ١٩٢٨ . ١٩٢٩

« *Manuel Historique de Politique Etrangère » par Emile Bourgeois, 4 vols, Paris 1927,1928,1929.*

« تطور الشعوب الأوروبية من سنة ١٨٧٠ الى سنة ١٩٢١ » لهولاندروز . جزء واحد لندن ١٩٢٦

« *The Development of the European Nations 1870-1921 » by Holland Rose, 1 vol, London 1926.*

« تاريخ أوروبا » لفيشر . جزء واحد . لندن ١٩٤٠

« *A Histoy of Europe » by H. A. L. Fisher, 1 vol, London 1940*

« أوروبا فى القرنين التاسع عشر والعشرين» لجرانت وتمبرلى وبنسون . جزء واحد . لندن ١٩٤٢

« *Europe in the 19 th & 20 th Conturies » by A. T. Grant, H. W. V. Temperley & Lilian M. Penson, 1 vol, London 1942.*

« العالم منذ سنة ١٩١٤ » للانجسام . جزء واحد . لندن ١٩٤٨

« *The World Since 1914 » by Walter Consuelo Langsam, 1 vol Loudon 1948.*

« الاتحاد الدولى ومشكلة الدول الصغيرة » لماريوت . جزء واحد . لندن ١٩٤٣

« *Federalism and the problem of the Small State » by Sir B. A. R. Marriott, 1 vol London 1943.*

« دراسات فى الدبلوماسية وسلطان الدولة » لجوش . جزء واحد . لندن ١٩٤٣

« *Studies in Diplomacy and Statecraft » by G. P. Gooch, 1 vol London 1943.*

« تحليلات فى قيود الدبلوماسية » لسير فيكتور ولسلى . جزء واحد . لندن ١٩٤٤

« Diplomacy in Fetters » by Sir Victor Wellesley, 1 vol, London 1944.

« القوميات فى التاريخ والسياسة » لفردريك هيرتز . جزء واحد . لندن ١٩٤٤

« Nationality in History and Politics » by Frederick Hertz *1 vol. London 1944.*

« التوازن التقليدى للقوى فى أوروبا » لجوليك . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٥

« Enrope's Classical Balance of Power » by Gulick, 1 vol, New York 1955.

المبحث الثالث

سياسة المحالفـــات والمصالح المشتركة
ومجموعة الدول العظمى والسلام المسلح

السياسية الدولية بين الديمقراطية والرجعية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر — الأفكار الحرة ونشأة الوحدة الروحية للقانون العام وأثرهما فى السياسة الدولية فى القرن التاسع عشر — تطور القوميات والدول الأوروبية وروح القانون العام فى النصف الاخير من القرن التاسع عشر .

خلاصـــة

السياسة الدولية بين الديمقراطية والرجعية فى النصف الأول من القرن التاسع عشر

إن التحالف الذى أسفر عنه مؤتمر فينا بين الدول العظمى وهى النمسا وروسيا وبروسيا ثم فرنسا فيما بعد مع عدم اغفال انجلترا كلما عن لها التمسك بهذا التحالف دفاعاً عن مصالحها فى القارة وخارجها يبدو فى ظاهره أنه يرمى إلى العمل على استقرار السلام وتوطيد أركانه ومنع المنازعات المسلحة والحروب على أساس سياسية توازن القوى ويضمر فى باطنه الحيلولة دون تحرر الشعوب من ربقة الظلم والاستعباد ، واستمرار سيطرة التيجان على الأراضى بمن يسكنون عليها بلا حساب ، والقضاء على ما تبقى من تعاليم الثورة الفرنسية ، وضمان عدم عودة تعاليمها إلى الظهور ثانية ، ومهما قيل دفاعاً عن رجال هذا الحلف : من أنهم كانوا شديدى الرغبة فى نشر الطمأنينة بين شعوب أوروبا ، وفى أن « أسكندر الأول » قيصر روسيا ، وهو روح هذا الحلف ، وقد هالته المذابح المستمرة والخرائب التى عمت الممالك والامارات بأوروبا ، يضاف إلى ذلك شدة تمسكه بإهدب الدين ، وإيمانه بالروحانيات رغب حقا فى سلام دائم عن طريق رقابة الحلف على سياسة أوروبا ، فمالاشك فيه أن تصرفات زعماء الحلف وقرارات المؤتمرات المتتابعة التى عقدها ، وتقسيمه رقعة أوربا وفق هوى ملوك الحلف كل ذلك لم يحقق

آمال الشعوب العطشى للتحرر من استعباد واستبداد السادة ، ولم يحل دون الحروب فى مختلف أنحاء أوروبا . بل كل ما قام به الحلف عاجلا هو هدم إمبراطورية بونابارت وفرض الرقابة على الجيش الفرنسى بواسطة مؤتمر السفراء الذى قرر جعل مقره باستمرار باريس وتوزيع تيجان وبلدان مختلفة على شتى الأمراء والملوك المحسوبين على العواهل ، زعماء الحلف .

كانت زمرة « مترنيخ » رجعية حقا بكل ما تعنيه هذه العبارة من قسوة علاوة على ضيق محيط تفكير ساستها فى المستقبل. ولقد خطا الخطوة الأولى إمبراطور متضارب الخلق مبلبل الفكر كثير الشكوك ، على ذكائه وتعصبه للمسيحية ، شديد التأثر بالصلات الشخصية ، تتغير اتجاهاته السياسية العامة بتغير مستشاريه ، غذاه مربيه « فردريك سيزار دى لاهارب » *Fredric César de la Harpe* السويسرى أحد تلاميذ (روسو) على مبادىء اليعقوبيين *jacobin.sme* الحريقة المتطرفة . وكان شديد الرغبة فى أن يكفر بشخصه عن جريمة قتل أخيه القيصر « بولس » فى سنة ١٨٠١ ، ولم يستطع أن يطرد من ضميره المتألم بشناعة المؤامرة والجرم الذى اشترك فيه . وانتهز المحيطون بالقيصر وفى مقدمتهم ياوره الأمير « أدام كزار توروسكى » *Adam Czritoryski* البولونى وكذا البارونة « كرودنر » *Kriidencr* فرصة شخصيته المتضاربة هذه كى يؤثروا على القيصر فى ضرورة مراعاة تعاليم المسيحية فى العلاقات الدبلوماسية . وهكذا بذروا الحب الذى أثمر الحلف المقدس ، وحقاً تعهد الملوك والأشراف بذوره بالعناية حتى نما . فى سنة ١٨٠٤ بينما كان القيصر يفاوض سائر ملوك أوروبا لكسر شوكة نابليون بونابارت ، خصوصا ملك الانكليز ، اوفد مستشاره الخاص «نوفيليتسوف» *Novlitsov* ليعرض على « بيت » *Pitt* رئيس وزراء انجلترا وكانت أعدى أعداء

الأمبراطورية ووزير الخارجية اللورد « هاروفى » *Lord Harrowby*
مقترحاته ، وكانت أمانيه لا تتضمن الحد من اتساع فرنسا ووضعها فى
حدودها الطبيعية فحسب بل أيضاً تنظيم قواعد السلام للمستقبل فى أوروبا
على أسس دائمة قوية وكذا منح بعض البلدان مزايا الحياد وضمان
حدودها ، وأنه يجب ألا تقوم حرب ما بين طرفين متنازعين إلا بعد
استنفاد طرف ثالث كافة طرق الوساطة والتحكيم ، وإلا بعد بذل الجهود
الجدية لأزالة أسباب الخلاف . وقد أعلن مبعوث القيصر لمضيفه أن
هذه المبادىء هى أعز أمانى سيده ، وأنه شديد الرغبة فى إنشاء دعائم
السلام العام ، وتكوين جامعة لمختلف دول أوروبا القوية على أساس
قانون دولى جـــدى هو ملاذ الشعوب ، يتعرض من يخرق قواعده
للعقوبات توقعها عليه مجموعة الدول الكبرى الداخلة فى الهيئة المشار
إليها . ولقد أشار ملك انجلترا فى خطبة العرش فى ١٥ يناير سنة ١٨٠٥
إلى مشروع القيصر وجهوده بروح العناية والاهتمام ، وأرسل « بيت »
رداً على مذكرة القيصر مذكرة مفعمة بالصداقة ، ووضع فيها المقترحات
موضع اعتبار الملك وحكومته ، ويتناول بالبحث فيها تفصيلياً الشروط
الأساسية للسلام المقبل ، وأيد « وجوب عقد معاهدة شاملة بعد إنتهاء
الحروب مع نابوليون تضمن بموجبها كل من الدول المتعاقدة أملاك
الأخرى . وتعتبر أساس القانون العام ، وتساهم بقوة وحزم فى قمع كل
ما يهدد السلامة الأجماعية والراحة فى المستقبل ، وهى قبل كل شىء ضمان
مشترك موجه ضد كافة المشروعات الخاصة بالتوسع على غرار تلك التى
جرت النكبات على أوربا منذ مصيبة (هكذا) قيام الثورة الفرنسية » (*)

(*) أنظر « الاتحاد الدولى ومشكلة الدول الصغيرة » لماريوت ، جزء واحد ، لندن
١٩٤٣ ، من ص ٣٩ إلى ٤٨ .

أما مترنيخ فكان هو الآخر رجعياً من طراز مختلف عن طراز سائر الرجعيين من معاصريه، ينطبق عليه وصف « ماكيافلى » *Machiavelli* لما يجب أن يكون عليه الحاكم من « أن يكون فى مكر الثعلب وخبثه وفى بطش الأسد وبأسه » مع شدة كراهيته للشعب وإهماله لشؤونه وعمله على الحيلولة دون تنفسه نسيم الحرية . وقد لخص مترنيخ بعد عقد الحلف المقدس ما يجب أن يكون عليه القانون العام فى عباراته المشهورة « أساس السياسة الخارجية الحديثة يجب أن يكون فى الراحة فحسب » ثم يقول وصفاً لما تعينه الراحة « يتعذر التفكير فى الأصلاح فى جو يسوده تضارب الشهوات والأغراض، والحكمة تقضى بأنه فى مثل هذه الظروف يجب الصمود والتمسك بالحالة القائمة » ويقول أيضاً ضد تحرير الشعوب وحرية الرأى « إن فكرة تحرير الشعوب فكرة مبنية على السخف » و « حرية الصحافة وباء لم يك معروفا للعالم قبل النصف الأخير من القرن الثامن عشر » وفى كراهيته للطبقات المستنيرة يقول « إن الشعب يخشى الحركات والانقلابات وإن الطبقات مبعث الاضطرابات والشغب هى: الرجال المشتغلون بالشئون الاقتصادية وموظفو الحكومة ، ورجال العلم ، والمحامون والمعلمون ، وكل من له علاقة بالثقافة العامة ، وصرخاتهم المتفق عليها فيما بينهم – هى الدستور – ويعنى بهذا التغيير والشغب » (*) وعلى أساس المحافظة على القديم ومحاربة روح التقدم قامت سياسة مترنيخ التى تغذى بها الحلف وسيرت دفته سيراً مضطرباً ، كما أدت إلى انهياره سريعاً .

(*) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٤ ، من صفحة ٦٧ إلى ٧٠ .

ولقد كانت النفوس فى أواخر عهد الامبراطورية الفرنسية الأولى ترغب فى السلام الحقيقى بعد حروب استنزفت الدماء والأموال ، ولكن روح الرجعية التى تعد الوقود لحروب مستقبلة ، لم تعمل بأخلاص على بناء صرح قوى للسلام الدائم . ويلاحظ أن روح الساسة هذه هى التى جعلت فى عصرنا الحالى - وهى لا تزال تطغى على العلاقات الدولية - ميثاق جامعة الأمم حبراً على ورق . وما لبث صرح السلام أن تداعى اتجاه أعاصير السياسة وتضارب المصالح وأطماع القادة ولم يستطع الصمود قليلا أو كثير أمام تسابق البلدان فى سبيل التسلح ، وأمام انتزاع القوى الأراضى انتزاعا من الضعيف ، كما حدث فى الصين ، وأمام عودة تسليح الرين ، والقضاء على استقلال الدول الأعضاء الداخلة فى ميثاق العصبة ، كما فعلت إيطاليا باستقلال الحبشة ، وألمانيا النازية باستقلال النمسا وتشكوسلوفاكيا ، وقد سبق أن مزقت ألمانيا فى ١٩١٤ تعهدها بضمان حياد البلجيك الذى وقعته لأصلاح رجعية معاهدات الحلف منذ ما يقرب من جيلين بعد أن هب البلجيكيون يطالبون بالاستقلال ، وأمام تمزيق اليابان والمانيا وإيطاليا وغيرها ميثاق عصبة الأمم وقد تعارض مع مصالحها الاستعمارية .

ويحسن أن نأتى ببعض بنود الحلف المقدس حتى يمكننا أن نستخلص منها روح تصرفات الدول العظمى فى ذلك الوقت والأسس التى قامت عليها علاقاتها السياسية ، ولاسيما بينها وبين الدول الصغرى ، لنرى ما يحيط بها من عيوب صارخة ، ثم نشرح فيما بعد كفاح الدول الصغرى فى سبيل تحطيم سلاسل هذا الحلف وكيفية فشله ، وفيما يلى بعض النصوص :

« يعلن عواهل روسيا والنمسا وبروسيا اتفاقهم على أن يتخذوا مبادىء

ألعدالة والرحمة المسيحية والسلام كما تقررها تعاليم الدين المقدس رائداً لهم، وبناء عليه قرروا العمل بالمبادىء الآتية :- (١) يظل الملوك الثلاثة المتعاقدون متحدين بروابط الأخوة الصادقة التى لا تنفصم عراها ، ويقودون رعاياهم وجيوشهم بنفس الروح السالف ذكرها لحماية الدين والسلام والعدالة . (٢) يعتبر المتعاقدون أنفسهم كرسل مكلفين من العناية الربانية بأن يحكموا الفروع الثلاثة التى يباشرون الولاية عليها كأنها أسرة واحدة ، ويوصون رعاياهم أن يزيدوا يوماً بعد يوم قواهم طبقا للمبادىء المقدسة التى لقنتها السماء للبشر . (٣) كافة الدول التى تختار بصفة رسمية أعتناق المبادىء المقدسة التى أملت عقد هذا التحالف تستقبل على قدم المساواة بالحماس والصداقة فى هذا الحلف » *.

وقد احتالت انجلترا لعدم الانضمام بصفة رسمية للحلف المقدس الكاثوليكى وذلك لصعوبة هذا الأجراء بالنظر إلى طابع الدستور الأنكليزى ودين البلاد البروتستنتى ، فصرح الأمير « الوصى » أنه يمنح مساعدته الكاملة للدفاع عن مبادىء الحلف تلك المبادىء المسيحية المقدسة التى تضع أسسا ثابتة للعلاقات الاجتماعية والسياسية .

وقد انضم للحلف المقدس معظم الملوك الآخرين بأوروبا بما فى ذلك ملوك فرنسا وهولاندا وسكسونيا وورتنبرج *Wurtemberg* وحكومة الاتحاد السويسرى .

وكان طابع هذا الحلف الذى تكون لاستتباب الأمن وتدعيم السلام فى أوروبا لسنين طويلة يتعارض مع طبيعة السلام ، فهو :

(*) أنظر « الاتحاد الدولى ومشكلة الدول الصغيرة » لماريوث ، ص ٤١

(١) يقرر ضرورة بقاء الرجعية على قدر الإمكان وعودة الحالة فى أوروبا إلى ماقبل الثورة الفرنسية ، باعتبار أن أمبراطورية بونابارت ، ربيب الثورة دخيلة على الأرستقراطية العريقة والبيوت القديمة فى القارة ، وهى مشبعة رغم سلطان بونابارت المطلق بتعاليم الثورة ومسئولة عن نشرها حتى ماوراء الدانواب . وقد دعا الحلف التيجان والعروش التى طوح بها بونابارت إلى الحكم رغم إرادة الشعوب، وقسم الأراضى والبلدان حسب رغبات كبريات الدول المتحكمة فى مؤتمر فينا والتى تدير دفة السياسة الأوروبية. ومصداقا لهذا كان إمبراطور النمسا والمجر يقول تمسكا بالرجعية ، وتعصبا لبقاء الحالة القائمة دون تغيير ما « إن امبراطوريتى كمنزل قديم إذا مسسناه عرضناه لخطر التداعى والانهيار» * ، وهكذا عم الظلم وقضى على الحريات فى أوروبا لاسيما فى مملكة نابولى وفى لومبارديا ، وغرق أحد ملوك البربون فى صقلية فى لجج مظلمة مدلهمة من الرجعية ، كما ألبس ملك البربون الآخر إسبانيا ثوب الحداد لاستبداده وتعسفه . وكان طبيعياً أن تجر هذه الحالة الحلف إلى الفشل ، وأوروبا إلى الثورات المتواصلة والحروب . .

(٢) يقرر الحلف ضرورة التدخل للمحافظة على الحالة القائمة وتثبيت العروش المهددة بالضياع . وقد وقع التدخل فعلا أثناء انعقاد مؤتمر فينا ، حينما هرب نابوليون بونابات من جزيرة « البا » ودخل على رأس جنوده القدماء باريس ، وأخذ ينظم فرنسا لمجابهة أعدائها أعضاء المؤتمر . ثم نشبت الحرب بين جيوش الحلف وجيوش الأمبراطور، وأدت الى هزيمة الأخير كما هو معروف فى « واترلو » ، وإلى نفى بونابارت إلى سانت هيلانه ، وإلى فرض البربون ثانية على عرش فرنسا ، وفرض رقابة عسكرية عليها لتنفيذ شروط الصلح وأمر الحلف.

(*) أنظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، ص ٦٧

كل هذا ظاهره فى سبيل استتباب الأمن فى أوروبا وحقيقته لاقرار نظام رجعى فى فرنسا، يضمن مع بقية النظم الرجعية القائمة فى أوربا بقايا عهد الحق الإلهى والحكم المطلق دون مبالاة برغبات الشعوب وآمالها فى الحياة الحرة. والأمثلة المتتابعة للتدخل لا حصر لها، خصوصاً بعد الانتهاء من مؤتمر فينا، ووضع قواعد الرجعية فيه، وانضمام فرنسا بعقلية البربون وتاليران إلى سائر أعضاء الحلف. وقد قاد هذا التدخل بطل الرجعية المغوار كما رأينا وهو «مترنيخ» الذى انتهز فرصة مظاهرات الطلبة الالمان فى سبيل المبادىء الحرة والثورات، وقد نشبت لنفس الغرض فى إسبانيا والبرتغال ونابولى وسردينيا سنة ١٨٣٠، للدعوة لعقد مؤتمرات داخل حدود إمبراطوريه النمسا، حيث اتخذت الدول الكبرى المجتمعة احتياطات قاسية للتدخل فى أمور الدول الأخرى الصغرى للحيلولة دون أى تغيير لصالح الشعوب المتذمرة، ففرض مؤتمر كارلسباد سنة ١٨١٩ نظاماً شاملا للرقابة على الصحافة والجامعات فى المانيا. ونظم مؤتمر «تروبو» *Tropau* و «لايباخ» *Laybach* سنة ١٨٢٠ كيفية تدخل الجيوش النمساوية فى مملكة نابولى. وفوض مؤتمر «فيرونا» *Verona* لفرنسا التدخل بجيوشها فى أمور اسبانيا، مما أدى إلى عودة الملكية المطلقة هناك. ومما زاد الطين بلة أن الدول الثلاث العظام النمسا وروسيا وبروسيا أمضت تصريحاً مشتركا لتقرير مبادىء عامة للأخذ بها، بمقتضاها يتعين استبعاد الدولة الأوروبية التى تنشب فيها ثورة داخلية من الحلف، وتظل بمنأى عنه حتى تعود إلى «الحالة الطبيعية» أى النظام الذى فرضه مؤتمر فينا ثانية و «تستقر الأمور»، وأخذت على عاتقها اتخاذ كافة الوسائل، بما فى ذلك طرق الضغط والقوة لعودة النظام، وهكذا أعلنت الحكومات تضامنها

فى ظل نظام جديد فى القانون العام ، قائم على التدخل ، هو نظام الكفاح ضد الثورة أى التحرر من الرجعية . ولا يقف التدخل عند حد بقاء نظام الحدود كما فرضهامؤتمر فينا ، بل إعادة الحكم المطلق كما كانت الحالة قبل الثورة الفرنسية ضد إرادة الشعوب ، وكونت الدول العظمى فيمابينها محكمة سياسية عليا لأوروبا ، وبوليساً دولياً لتنفيذ قرارات فى الظاهر ، ولنشر الرعب والخوف والظلم فى الواقع .

(٣) يقرز فوق ماتقدم سياسة المصالح . فللدول العظمى مصالح تتمثل فى الاتساع على حساب امبراطورية بونابارت المتداعية ، والحصول على أراض وامتيازات بتقسيم رقعة أوروبا من جديد ، وإيقاف الحركات الوطنية ومطالبة الشعوب بالحريةوالدستور والانفصال عن العروش الظالمة المستبدة ، وقد كان لها ما أرادت ، فعادت مقاطعات شمال إيطاليا إلى تبعيتها للنمسا ، وقضت انجلترا على سيطرة فرنسا على أوروبا ، فقلمت أظفارها ، وأمنت جانبها ، واطمأنت إلى زوال خطر المانش ، وحصلت على مالطة كمقدمة لنفوذها فى البحر الأبيض المتوسط . ولم يرد ذكر بولانده الفريسة البائسة البتة ، كقربان لحسن نوايا المجتمعين فى فينا ، بإعادتها إلى الوجود فى أية صورة ، ولو كانت مصغرة أو مشوهة ، كما حصل فى عهد بونابارت ، حين أنشأ فى جزء صغير من مساحات بولانده التى احتلها دوقيه فرسوفيا ، بل اقتسمتها الدول العظمى ، كما مزقت أوصال شتى الامارات الألمانية والايطالية ، ووزعت الأراضى على امراء ، دون مراعاة لعواطف الشعوب القومية ، وأصبح جزء كبير من أوروبا محكوما لملوك وأمراء ، لاصلة لهم بالبلادالتى يحكمونها ، وفى بعض هذه البلاد شعوب لا تملك وحدتها ولا قوميتها . ولا شك أن هذا النظام جرح شعور كثير من الرجال المفكرين

الذين كانوا يتوقون إلى الدستور والحرية السياسية ، وإنشاء دول تضم شعوباً متجانسة يعيش أبناؤها فى تفاهم ووئام . وقد ترتب على التمسك بالمصلحة فحسب ، من جانب ساسة مؤتمر فينا من ناحية ، وشدة تعلق الشعوب بالحرية من ناحية أخرى ، أن قامت حركة معارضة خفية ، تطورت إلى مقاومة وعصيان غير منظمين ، وقد عرفت هذه الحركة بحركة التحرر *Libérale* كما سميت فيما بعد بالحركة القومية او الوطنية *Nationale ou Patriotique* وقام الأحرار والوطنيون يكافحون المستبدين الرجعيين ، ويعملون على تقويض نظام سنة ١٨١٥ . كما تآمرت الحكومات على الشعوب ، وعقدت المؤتمرات والاتفاقات فى سبيل غايتها الرجعية ، وكذا جمع المعارضون من دول مختلفة شمل رغبتهم الشديدة الضمنية فى تحطيم سلاسل العبودية ، فكان شبه تضامن مفهوم بينهم للاتحاد فى خطة العمل . ولما كانت الحكومات قد منعت كافة وسائل المعارضة بطرق مشروعة وغير مشروعة ، فقد عمد المتذمرون من ناحيتهم أيضاً إلى وسائل غير مشروعة ، وإلى تأسيس جمعيات سرية ، وإلى تدبير الجرائم والمؤامرات للوصول لغايتهم . وكانت أهم الجمعيات السرية جمعية « الكاربونارى » *Carbonari* فى إيطاليا ، التى اتخذت نموذجا يحتذى به فى سائر البلدان . كما كانت أهم الوسائل القاطعة فى هذا الشأن ، كسب الضباط لصف الحركات الوطنية ، لإجبار الحكومات المستبدة بواسطة الثورات العسكرية على منح الدستور . وبينما اشتدت الحركات الوطنية من ناحية عجزت الدول العظمى للحلف نظراً لتضارب مصالحها وأطماعها أن تقف فى وجهها وقوفا جدياً ، وتعذر على امبراطورية النمسا ، وقد ظهرت عليها أمارات الشيخوخة ، المضى فى رجعيتها ، وتجريد الحملات العسكرية المتتابعة لتأديب الشعوب ، وتثبيت الأمراء المكروهين من رعاياهم على عروشهم ، ومنع إعلان الدستور ، أو منع انفصال بلاد عن أخرى وإعلان

استقلالها . وهكذا أصبحت بنود مؤتمر فينا حبراً على ورق ، بينما ظلت السياسة الأورويبه تسيرها ، وتعقد المؤتمرات ، وتبرم المعاهدات لحل المشكلات وتقرير السلم والحرب « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » *Le Concert Européen* التى أخذت فيما مضى على عاتقها عقد مؤتمر فينا ، وكانت أداته الفعالة .

وكان من أهم أسباب فتور تعاون الحلف وتفككه ، ثم انهيار سياسة مؤتمر فينا ، عودة انجلترا إلى العزلة ، وقد قضت لبانتها من بونابارت ، وأعادت فرنسا إلى حالتها قبل الثورة،وذلك تنفيذاً لسياسة «توازن القوى» فى الظاهر ، وإفساحاً للطريق إلى تزعمها السياسى وإتساعها فى الواقع .وربما كان وراء هـــذه السياسة تلك الروح الانكليزية التى حدت إلى صدور « الماجناشارتا » *Magna-Charta* وما تبعها من القوانين الدستورية ومنح الشعب حرياته ، والتى تعتبر حق الشعب فى اختيار حكومته أمراً طبيعياً فى أوروبا ورفضت انجلترا فى مؤتمر« إكس لاشايل» *Aix - La - Chapelle* سنة١٨١٨ أن تنضم إلى الحلف فى تدخلها فى السياسة الداخلية لبعض الدول تأييداً للحكومات الرجعية.ولم تك الوحيدة فى هذا ،فان قيصر روسيا أظهر ميولا إنسانية حرة ، أدت إلى إصطدامه فى بادىء الأمر مع مترنيخ ، إذ أنه أيد الأمراء الألمان الذين منحوا الدساتير لرعاياهم ، وملك سردينيا الذى رفض أن يخضع لنفوذ النمسا ، ولام « مترنيخ » القيصر لتشجيعه المتطرفين فى إيطاليا والجمعيات السرية فى أوروبا ، وكان يريد لتثبيط همة المعارضين أن يرى أوروبا فى مظاهرة علنية كبيرة ، الاتفاق التام بين الدول العظمى . أما الحكومة الانكليزية فأعلنت أنها لا تقبل فى معاهدة شروطا إلا تلك الشروط العادية المعروفة فى العالم الدبلوماسى ، التى تربط الدولة بالأخرى،

كما أنها رأت أن الحلفاء ذهبوا إلى مدى أبعد مما يجب بكثير فى أخذهم على عاتقهم مراقبة السلامة الجماعية فى أوروبا ، وضمان تنفيذ شروط المعاهدات الخاصة بها . وقد رأت الحكومة الانكليزية أن التحالف المشترك ، بصيغته التى تريد أن تمليها عقلية الدول العظمى فى مؤتمر فينا على بقية الدول ، تؤدى بها إلى المحافظة على الحالة القائمة والحكومات والسلطات الداخلية فى كافة الدول التى فى منطقة نفوذ المؤتمر ضد كل قوة أو اعتداء ، و هذا يتطلب حكومة جماعية لها قدرتها على إجبار كافة الملوك والشعوب على أن تخضع لنظام عام للسلام والعدل الدولى فى حدود ماتراه الدول العظمى ، ولكن مما لا يتفق وقواعد الخلق الدولى والعدالة والانسانية أن تشحذ قوى الدول الكبرى لتأييد سلطة قائمة داخل حدود دولة أخرى بلا اعتبار للحالة التى أدت إلى الثورة على هذه السلطة التى أساءت استعمال حقوقها . ويلوح أن الباعث على موقف المعارضة هذا هو الذى حدا بانجلترا بعد قرن من الزمان إلى المعارضة فى إنشاء عصبة على أساس الدولة العالمية المسيطرة على كافة الدول بجيشها وقوتها لتنفيذ قرارتها ، وإلى تأييد نظام دولى جماعى على أساس من الوازع النفسى والضمير الدولى ، وإلى رفض فكرة الحكومة الجماعية أو « الدولة الخارقة المهيمنة » *Super - Etat* المشرفة على بقية الدول فى بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ (*) .

ثم رفضت انجلترا فى سنة ١٨٢٠ الانضمام إلى تصريح الحلفاء فى دعوتها كافة الدول إلى قبول حكم الحلف فى منازعاتها ، وزعمت أن حق التدخل بين الشعوب يقوم على حق الدفاع ولا يتقرر بناء على شروط مكتوبة . وفى

(*) أنظر « الاتحاد الدولى ومشكلة الدول الصغيرة » لماريوت ، صفحة ٤٣

سنة ١٨٢٣ نشرت انجلترا تصريحاً خاصاً بأسبانيا قالت فيه أن الحلف كان اتحاداً ضد سيطرة فرنسا ، وليس لغرض إقامة حكومة عالمية ، أو مراقبة شؤون البلدان الأخرى ، والأشراف على أحوالها الداخلية ، والتدخل فى نظامها وكيانها كدولة . واحتج وزير خارجية انجلترا « كاننج » *Canning* على التدخل فى أسبانيا ، وزعم « أن فكرة انجلترا هى أن تتمسك بأصرار وشدة بحق الشعوب أن تقرر بنفسها نوع الحكومة التى ترى أنها أصلح الحكومات لتدبير شؤونها »* وهكذا وضعت انجلترا العصا بين عجلات العربة العتيقة البطيئة المتداعية ، وشادت مبدأً عادلا خلابا ، وافق هوى الشعوب المكبوته حرياتها فى أوروبا ، هو مبدأ « عدم التدخل » *non - intervention* ضد مبدأ التدخل *Intervention* الذى جاهد الحلف لنجاحة فى مؤتمر فينا ، والذى أدى إلى هزيمة بونابارت . وإعادة الحالة فى أوروبا إلى ما قبل الثورة الفرنسية .أو أن انجلترا بطريقة غير مباشرة أيدت حق الشعوب *droit des nations* فى معارضة الفكرة العتيقة القائمة على الملكيات الشرعية *Monarchie Légitime* وحقيقة أن انجلترا لم تك مخلصة فى مبادئها الجديدة ،وهى الاعتراف بحق كافة الشعوب فى تعديل حدودها وفق عواطفها الوطنية ،ولكن هذه المبادىء استخدمت فى قلب خريطة أوروبا وإعادة تخطيطها من جديد .

وأخذ عقد الحلف ينفرط شيئاً فشيئا ، وسارت العلاقات السياسية والحياة العامة لأوروبا الوثابة وفق المبادىء الأساسية الآتية :ـ

(*) أنظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، صفحة ٧٣

(١) اصطدمت الحرية بالرجعية ، وعجزت سياسة التدخل عن الوقوف في وجه التيارات الوطنية ، ومطالبة الشعوب باستقلالها ، وبرفع الظلم عنها ، وبالحياة في ظل دستور يقيها تعسف الملوك وسلطانهم المطلق . فقامت الثورات في أمريكا اللاتينية ، وأعلنت الولايات المتحدة بتصريح مونرو في في سنة ١٨٢٢ ، الذي صار فيما بعد دستور سياستها الخارجية ، وأساس تعاملها مع أوروبا ، ويتلخص في إعتبارها أي تدخل من أوروبا في شئون القارتين الأمريكتين وتأييدها لسلطات الاحتلال الأجنبي ، أو سعيها للحصول على أراض أو مناطق نفوذ، عملا عدائياً لا تقف الولايات المتحدة أزاءه مكتوفة اليدين ، بل هي تبادر إلى الاعتراض عليه بالقوة . كما صرحت بأنها كما لا ترغب في تدخل أوروبا في العالم الجديد ، لن تتدخل في شؤون أوروبا البته ، أو تنزل إلى حلبة التنافس السياسي في العالم القديم. وقد بادرت الولايات المتحدة مسوقة بهذه الروح بالاعتراف بالجمهوريات الجديدة كدول مستقلة ، بعد أن انفصلت عن الوطن الام ، وهي أسبانيا . وقد وقفت انجلترا إلى جانب الولايات المتحدة ضد سياسة الحلف ورغبته وضد إرادة دول مؤتمر فينا ، التي أبدت رغبتها الصريحة في معاونة ملك أسبانيا . ومع أنها لم تذهب في بادىء الأمر إلى حد الاعتراف باستقلال الدول اللاتينية في أمريكا ، فانها صرحت بأن أي تدخل من جانب فرنسا في شؤون أمريكا ستعده عملا عدائياً ثم مالبثت أن اعترفت في سنة ١٨٢٤ بالجمهوريات اللاتينية الجديدة دولا مستقلة . وكانت في تصرفاتها هذه مسوقة بسبب اقتصادي أدى إلى رخاء وإثراء الامبراطورية البريطانية ، وهو فتح الأبواب للتجارة البريطانية ولاستثمار الأموال الانكليزية في جمهوريات أمريكا اللاتينية المستقلة .

وتبع ذلك إفلاس سياسة الحلف أيضاً فى تعمد الحلف عدم الوقوف فى وجه الثوار اليونانيين ضـد الدولة العلية . حقيقة أن السلطان لم يقبل فى مؤتمر فينا ، ولم يتعهد الحلف بالدفاع عن أملاكه ، ولـكن مترنيخ وقف فى صف السلطان ضد رعاياه الثائرين ، بينما كان القيصر اسكندر يمج فـكرة إجبار الأرثوذكس المنتمين لنفس مذهبه ومذهب رعاياه ، وهم عصاة المورة ، على الخضوع لسلطان المسلمين وحكمهم . وكان الرأى العام فى معظم أوروبا فى صف سلالة الاغريق ، أما انجلترا فتحمست لقضية اليونان تحمساً شديداً واعترفت بالثوار المحاربين فى سنة ١٨٢٣ . وأخيراً تدخلت دول أوروبا العظمى بطريق الوساطة ، وبعرض الحلول السلمية ، لوضع حـد لفوضى اليونان ، ولـكن دون جدوى . ثم تدخلت روسيا بالسلاح ، وأعلنت الحرب على السلطان وغزت أراضيه ، وكان إنشاء مملكة اليونان سنة ١٨٢٩ وبذا انفصلت روسيا عن النمسا فى تنفيذ فـكرة الحلف ، فالأولى تضرب بمبادئه عرض الحائط ،لنصرة قضية الأرثوذكس ، ولتفـكيك أوصال عدوتها التقليدية . والثانية تتوق إلى النزول فى الميدان لقمع ثورة وطنية تخشى أن تحترق بلهيبها ووهجها فيما بعد ، ولها فى ميثاقها الرجعى خير مبرر ، ولـكنها لا تجد مستمعاً أو معيناً من أعضاء الحلف الآخرين . وإلى جانب الثورات فى سبيل الاستقلال فى أوروبا الوثابة . قامت الثورات فى سبيل الدستور وكانت أهم مسارحها بلاد « فولتـير » و « مونتسكيو » و « روسو » و « دى مولاى » ولم تجد رجعية البربون وقدسية الحلف وتصميمة فتيلا ، فقد أدى تزايد الرخاء الاقتصادى ، تبعاً للاستقرار السياسى مدى نصف قرن فى أوروبا الغربية ، لاسيما انجلترا وفرنسا ، إلى قيام طبقـة متوسطة متنورة منتفخة الجعبات ، على شىء لا يستهان به من الثقافة السياسية ، ترغب فى سماع صوتها والدفاع عن مصالحها ، وتريد معارضة حرة ، وتطمع فى أن

تقبض على أعنة الحكم بدورها، وتنظم شئون بيتها بمعرفتها، ولا تترك زمامه لسلطان الملك المطلق وأتباعه، الذين يعيشون فى جو من الرجعية، بعيدين عن تطورات حياة ذلك العصر الروحية والأدبية والمادية. وقويت الفكرة السياسة القائمة على إدارة شؤون البلاد بواسطة النظام البرلمانى *Regime parlémentaire*، الذى يسلم الملك الدستورى بمقتضاه زمام السلطة الفعلية إلى البرلمان بمجلسيه الشيوخ والنواب عادة للقيام بعملية التشريع والتقنين للبلاد، كما يحكم بواسطة وزرائه، وهم وحدهم دون رئيس الدولة الأعلى المسئولون أمام المجلسين على أعمال الحكومة وإدارة دفة البلاد فى الخارج وفى الداخل. وقد بدأت الأزمة فى فرنسا باصطدام « شارل العاشر » بمجلس النواب للخلاف على اختيار الوزراء، فقامت الاضطرابات وثار الناس فى باريس وغيرها من أمهات مدن فرنسا على البربون لإحلال العلم المثلث الألوان رمز الثورة بتعاليمها، التى حن إليها الفرنسيون وأرادوها بكل ما أتوا من إيمان وقوة وعزم، وقد دفعوا ثمنها دماءهم وأرواحهم، محل علم أسرة البربون الأبيض المحلى بالزنبقة، رمز العهد القديم والملكية المطلقة المستبدة، وانتهت ثورة ١٨٣٠ « بعزل شارل العاشر »، وبصعود الملك الديمقراطى المواطن «لويس فيليب» بأرادة الشعب إلى العرش. فدعا الطبقة المتوسطة (اليوجوازية) *Bourgeoisie* الثائرة إلى الحكم، وقبل الوضع البرلمانى الجديد، وما لبثت أن احتذت بلجيكا حذو فرنسا، غير أن الثورة هناك اتخذت شكلا أوسع مدى، فقد طالب البلجيكيون الذين يعيشون من الناحية الواقعية تحت حكم هولاندا فضلا عن تاجها بالاستقلال، فكانت وظائف الدولة وامتيازاتها تكاد تكون مقصورة على أهل الأراضى الواطئة دون أهل البلاد التى ضمت قسراً. وقد كان لهم ما أرادوا رغم أنف الحلف

الذى فرض عليهم نظاما ضد إراده « الفالون » Wallon ، الذين يكونون سواد الشعب البلجيكى . واعترفت انجلترا وفرنسا بمملكة بلجيكا الدستورية حكومتها المسئولة أمام البرلمان فى سنة ١٨٣١ . ومالبث الراديكاليون وهم حزب الإصلاح فى سويسرا أن قبضوا أيضا على زمام الحكم هناك ، كما تولاه فى انجلترا الأحرار بعد أزمة وأضطرابات أثارها وعاونهم فيها مريدو التقدم هناك لأصلاح الأداة الانتخابية . وسرعان ماأخذ الأحرار نهائيا بنظام الوزارة المسئولة الذى أصبح مبدأ أساسيا فى السياسة والحكم . وكان طبيعياً أن تنقسم أوروبا إلى جبهتين ، الملكيات الدستورية فى فرنسا وانجلترا وبقية الممالك التى استقلت أوكونت حكومات مسئولة أمام البرلمان والملكيات المطلقة من بقايا الحلف. وعمل كل فريق على تأييد النظام الذى يتفق مع كيانه وميوله . وبينما كانت انجلترا وفرنسا تشجعان الحركات الدستورية فى الخارج ، كتأييد قيام ملكية دستورية فى أسبانيا والبرتغال وتشجيع استقلال سائر الشعوب الصغيرة فى القارة، والدساتير فى الولايات الايطالية والأمارات الألمانية ،بعثت النمسا الحملات للقضاء على الحكومات المؤقتة فى ايطاليا سنة ١٨٣١ ، كما بعثت بها أيضاً بالاتفاق مع مملكة بروسيا لقمع الاضطرابات الخاصة بالمطالبة بالنظام الديمقراطى الحر فى الدويلات الألمانية الصغيرة ، كما أخذ القيصر نيقولا فى قمع الثورة الوطنية فى بولانده سنة ١٨٣٢ . بلا إنسانية وبوحشية منفرة .

غير أن المصالح السياسية كلما اتحدت كانت تجرف أمامها الاعتبارات الأخرى وتجمع المستبدين والاحرار فى صعيد واحد من العمل . وهذا من طرائف متناقضات مبادىء العدالة الدولية . فقد نشأ عن ضعف الدولة العلية وتتابع ضربات روسيا والنمسا وثورات البلقان لجيوش السلطان مشكلة

جديدة أطلق عليها حتى الحرب العالمية الأولى « المشكلة الشرقية » وهى تتلخص : فى قرب انهيار الدولة العلية ، وصعوبة اقتسام كبريات دول أوروبا للغنيمة وتوزيع التركة ، لتعارض مصالح انجلترا وروسيا فى بقايا الامبراطورية العثمانية ، إذ أن حلم بطرس الأكبر منشىء الامبراطورية الروسية كما هو معروف هو أن يصل إلى البوسفور والدردنيل ، وأن يطل على البحر الأبيض المتوسط . وغاية انجلترا أن تمنع تحقيق حلم روسيا اللذيذ ، الذى يكدر صفو الامبراطورية البريطانية ، بل هو كابوس مزعج لها يهدد نفوذها فى الشرق . وأدى هذا إلى وضع انجلترا سياسة ثابتة فى هذا الشأن ، وهى اعتبار أى اعتداء على استقلال الامبراطورية العثمانية تهديداً خطيراً لمواصلات انجلترا مع الهند . وفى هذه الأثناء أدى محمد على فى مصر وهو أحد أتباع السلطان ورعاياه بجيشه المكون من أبناء مصر ، وقد دربه على الحروب الحديثة بمساعدة فنيين من الأوروبيين ولا سيما الفرنسيين - مساعدات قيمة لأخماد الفتن لصالح السلطان فى الحجاز والمورة ، ثم اصطدم بالسلطان الذى لم يجبه إلى رغباته ، فوصل بجيوشه إلى قلب آسيا الصغرى ثم إلى أبواب الأستانة . وفزع السلطان وطلب النجدة من قيصر روسيا ، الذى أوفد حملة وأسطولا للدفاع عن عاصمة الخلافة . كما تعهد السلطان بقفل البواغيز فى وجه الاساطيل الاخرى ، ومعنى هذا صيرورة السلطنة تحت حماية روسيا المقنعة ورحمتها . وقد تبرمت الامبراطوريات المطلقة ، وهى روسيا وبروسيا والنمسا والمجر من روح دولتى الغرب الديمقراطيتين ، فاجتمعت فى برلين فى سنة ١٨٣٣ ، وأبرمت معاهدة سرية لدرء الأخطار التى تهدد الحياة السياسية القائمة والقانون العام وفق المعاهدات والاتفاقات التى قامت على أساس القواعد التى أقرها مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ ، واتفقت بالاجماع على أن تدعم النظام الرجعى كأساس دائم لسياستها ، وأن تجعل لكل ملك

مستقل فى حالة قيام اضطرابات داخلية ، أو تهديد من الخارج لأراضيه أن يطلب معونة ملك مستقل آخر ، ويرى فيه أنه الأصلح لمساعدته ، وفى حالة تقديمه المساعدة إليه ليس لدولة أخرى أن تتدخل لمنعه » . وهكذا تعلقت الامبراطوريات المطلقة بأهداب التدخل وتمسكت بنظريته إلى أقصى الحدود ، ولكن كان حلمها هذا سرابا فان « بالمرستون » *Palmerston* وزير الخارجية البريطانية ، وكان مستنداً إلى رأى عام انجليزى قوى ، كما ساد معسكر بلدان الأحرار الآخر ، وقف بالمرصاد « للقيصر نيقولا » زعيم جبهة مؤتمر فينا (الامبراطوريات المطلقة) ، الذى حل محل « مترنيخ » الرجعى النمساوى العنيد ، وقد أخذت الشيخوخة منه كل مأخذ وفقد نشاطه وقدرته على الجهاد . وظلت أزمة محمد على والمشكلة الشرقية بين المد والجزر بضع سنوات ، وكان هم بالمرستون أن يصل بكافة الطرق إلى إبعاد روسيا عن حماية السلطنة ، فاختلف مع فرنسا التى كانت حكومة وشعباً تؤيد محمد على باعتبار أن حركته قريبة الشبه بحركات التحرر فى الغرب مع طابعها الشرقى الخاص .

ولم لا تساعد فرنسا حركة محمد على ؟ ففى هذه المساعدة ثغرة قد ينفذ منها سلطانها إلى الشرق الاوسط ، وهى كذلك سلم يسهل لها الوصول إلى الممتلكات البريطانية فى الشرق وفى مقدمتها الهند . وأخذ « بالمرستون » يفاوض سرا الامبراطوريات المطلقة ، بما فى ذلك السلطان ، لحل الأزمة أو بالحرى لتأجيل حل المشكلة الشرقية . وأخذ المرجل يغلى فى أوروبا وينذر بحرب عامة ، لاسيما وأن الاحساس القومى فى « العالم البورجوازى » وبين الطبقات

(*) انظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحة ٧٧ .

المثقفة فى جبهتى غرب الرين وشرقيه أخذا يتراشقان التهم وأنواع التهديد والوعيد . ففى فرنسا كان الناس يتحدثون بتمزيق اتفاقات فينا وإعادة منطقة الرين إلى أملاك فرنسا ، وفى ألمانيا كانت الروح ضد فرنسا لوضع حد لأطماعها والدفاع عن الرين . ولكن سرعان ما عقد اتفاق لندرة سنة ١٨٤٠ بين انجلترا وروسيا والنمسا وبروسيا والسلطان ، ولم تشترك فرنسا فى هذا الاتفاق وفى توجيه إنذار نهائى *ultimatum* لمحمد على ، وكانت جيوشه قد توغلت للمرة الثانية فى آسيا الصغرى . واضطر محمد على للنزول عند رغبة الدول المتحالفة ضده وقد رأى نفسه وحيداً ، ولم تستطع فرنسا ولها من مشاغلها الداخلية ما يثقل كاهلها وينآى بها عن حليفها مديد المعونة لصديقها وصديق الملك المواطن . وهكذا خضع محمد على على مضض للسلطان ،وقبل الحل الذى عرضه المتحالفون ، وقد تحزبوا ضده ،وأجلت المسألة الشرقية باتفاق المضايق سنة ١٨٤١ . كما أعطى محمد على الترضية التى رأت فيها الدول العظمى الكفاية وهى ولايته على مصر ، مع تبعيته للدولة العلية هو وذريته من بعده بالتوراث بشرط صدور فرمان الولاية من السلطان . وتعهد السلطان أن يقفل البواغيز فى وجه السفن الحربية لكافة الدول . وقد اعتبرت الدول العظمى هذا الاتفاق تأييداً لفكرة قيادتها لأعنة السياسة الأوروبية ، وقال الوزير الروسى « نسلرود » ***Nesselerode*** مهنئا الساسة على هذا النجاح « بأن نظام اتحاد الدول الأوروبية وتعاونها عاد إلى أسسه السليمة الأولى » (*)

وفى أثناء ذلك كان مرجل الاضطرابات والثورات يغلى فى أسبانيا

(*) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنبوس ، صفحة ٤٩ .

والبرتغال ، وسرعان مانشبت الحرب بين الملكتين الصغيرتين القاصرتين « ماريا » ملكة البرتغال و « إيزابلا » ملكة أسبانيا وعميهما « ميجل » فى البرتغال و « كارلوس » فى أسبانيا، وهما يؤيدان نظام الملكية المطلقة ويهدد كل منهما فى بلده العرش، بينما كان الأحرار فى البلدين يؤيدون الحكم الدستورى ويدافعون عن العرش كرمز يستند عليه أنصار الدستور حتى لايتربع عليه عاهل رجعى مستبد، وسارعت الحكومة الانكليزية إلى مساعدة الأحرار فى البرتغال ثم فى أسبانيا ، وتحالف البلاطان مع بلاط انجلترا ، ولم يرفض لفرنسا طلبها الانضمام إلى هـذا التحالف الذى أطلق عليه التحالف الرباعى فى سنة ١٨٣٤ لتأييد الحكم الدستورى . وأدت الحرب الأهلية فى البرتغال وفى أسبانيا طبعا إلى هزيمة أنصار الحكم المطلق وإلى قيام الملكية الدستورية تحت حماية انكلترا وفرنسا . وكان نصراً للملكية الحرة على الملكيات المطلقة فى الوقت الذى كانت تتآمر فيه انجلترا الحرة مع الامبراطوريات المطلقة من ناحية أخرى ضد انسلاخ محمد على من تبعيته للسلطان واستقلاله بمصر .

(٢) نشطت العلاقات السياسية بين الدول ، وتعددت المؤتمرات والاتفاقات والمعاهدات ، وبدأ القانون العام يأخذ وضعاً جديداً أكثر إنسانية بتتابع الحركات الاستقلالية وغض الدول العظمى وفى مقدمتها انجلترا الطرف عنها . بل والذهاب إلى تأييدها ، وباعترافها بالثوار كمحاربين كما حصل فى ثوار أمريكا اللاتينية واليونان، وبتشجيع الملكيات الدستورية الجديدة ومد يد التعاون معها وشد أزرها .

حقيقة كانت سياسة المصالح هى التى تفصل فى مصير تكوين الدول الجديدة وتحرير الشعوب ، وكانت الكلمة للدول الكبرى . ولكن تعذر

عليها إيقاف عجلة الزمن والاعتراض على نهضة الشعوب فى ظل تعاليم الثورة الفرنسية التى خمدت مؤقتاً ولكنها لم تمت تحت وطأة قرارات مؤتمر فينا الرجعية التى أرادت كتم أنفاسها إلى الأبد . وزاد فى نشاط العلاقات السياسية إيناع النهضة الصناعية التى قامت فى أوروبا، وتزايد حاجات الشعوب هناك مما حدا إلى تقاربها بالمعاهدات والاتفاقات ، وكذا انتشار وسائل المواصلات الحديثة. فبدأ مد خطوط السكك الحديدية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، كما انتظم تبادل البريد ورسائل البرق. مما جعل هذا التقارب ممكنا وسريعاً . وبرزت المصالح السياسية للدول الكبرى فى صورة واضحة مع تعقدها، وعقدت انجلترا وفرنسا اتفاقهما الودى الأول بين الملكة فيكتوريا والملك لويس فيليب (١٨٤٣ — ١٨٤٥) . ولكن سرعان ماقام الخلاف بينهما ثانية ، ذلك الخلاف الأزلى الذى لم تختف روحه يوما ما . واحتجت انجلترا على مشروع الاتحاد الجمركى بين فرنسا وبلجيكا . وكانت انجلترا وفرنسا قد اتفقتا على تسوية زواج « ايزابلا » ملكة أسبانيا « ولويس » أختها ، غير أن سفيرى الدولتين فى مدريد ، وكان بينهما تنافس شديد ، عملا ضد تعليمات حكومتيهما . وبدأ « بالمرستون » يعمل ضد الاتفاق فاعتبر « لويس فيليب » أنه أصبح لاغياً « وزوج أبنه من أخت ملكة أسبانيا ، ووافق على زواج الملكة ، كما اعتبر « بالمرستون » بدوره أن الاتفاق انفصم عراه ، وأنه أصبح طليق اليدين فى تصرفاته فى شبه الجزيرة. وتحولت الدفة السياسية للملك المواطن فى أوروبا ، فانحاز للملكيات المطلقة والآراء الرجعية ، وأخذ يشجعها فى الاتحاد السويسرى مثلا ضد غالبية الرأى العام وقد اصطدمت الجمعية الكاثوليكية المسماة «بالسندربوند» *Sonderbund* هناك بالأغلبية الدستورية . وأصبحت انجلترا فى عزلة

سياسية عن الدول الأوروبية الكبرى . ورغم ذلك واصل بالمرستون سياستة ، وأوفد اللورد « مينتو » *Minto* فى بعثة غير عادية إلى بلاد أمراء إيطاليا ، ليشجعهم على القيام بأصلاحات دستورية ، ومنح الحريات فى إماراتهم ضد إرادة الحكومة النمساوية .

وامتزجت هذه الحياة العامة الجديدة أيضاً بالحركات العمالية التى قامت فى مختلف العواصم الصناعية فى أوروبا ، وبنشاط الاحزاب السياسية الحرة والمتطرفة لتقلد زمام الحكم ، وتطرفت الحركات العمالية إلى الشيوعية بتأثير وأراء ودعايات « كارل ماركس » ونشراته ، كما أطلقت الحكومات الدستورية الصحافة من عقالها ، وفكت الحجر عنها ، وبدأت هذه تكتب ضد الرجعية ولنصرة الديمقراطية وتمثيل الشعب فى المجالس النيابية تمثيلا واسعاً . ونشأ عن الآراء الاشتراكية الجديدة فى كل من انجلترا وفرنسا انتقاد شديد على النظم الاجتماعية القائمة والامتلاك الفردى والميراث والمنافسة التجاريه ، كما بدأت تنشأ نظريات جديدة للعمل والديمقراطية الاجتماعية والفوضوية وتحرير العمال « البروليتاريا » *Proletariat* والضرائب التصاعدية . وبدأ الانكليز يأخذون بالناحية العملية للأصلاح ، فأدخلوا عندهم نظام النقابات والجمعيات التعاونية ومؤتمرات العمال وحق الاضراب العام وإنشاء حزب للعمال على أساس فكرة كفاح الطبقات . وجاءت النشرة الشيوعية لكارل ماركس ، وقد لجأ إلى فرنسا ثم إلى انجلترا حداً فاصلا بين التفكير العتيق والتطور العمالى الجديد قبيل ثروة سنة ١٩٤٨ فى أوروبا ، ينادى فيها باتحاد العمال والثورة فى كل بقعة من بقاع أوروبا ، وختمها بصيحته المدوية المشهورة « أيها العمال فى كافة البلدان اتحدوا » . وفى نفس الوقت نشأت أحزاب دينية كاثوليكية

حرة النزعة تتفاهم مع الحكومات المدنية التى أبعدت الدين عن السياسة، بل وأقامت فاصلا بينهما . وتأسست فى بلجيكا وأيراندا وفرنسا جماعات كاثوليكية حزبية باسم المبادىء الحرة الحديدة ، تطالب بحرية التعاون وتعميم التعليم وبالأحسان وخدمة الجماعات وفق التعاليم المسيحية ، وتطالب بإلغاء رقابة الدولة على الكنيسة والقساوسة وبحقهم فى تأسيس الجماعات والمدارس الدينية وقبـــول الهبات وامتلاك العقارات .

وتأسس تفاهم دولى بين الجماعات والأحزاب الكاثوليكية فى مختلف البلدان . ثم انفجرت الثورات فى مختلف أنحاء أوروبا من فينا عاصمة النمسا الرجعية إلى لندن موطن الحياة الدستورية والحريات المدنية منذ القرن الثالث عشر تحت تأثير الأفكار الجديدة والحركات العمالية وافتقار العمال إلى تشريع للدفاع عن حقوقهم وحماية مصالحهم تجاه أصحاب رؤوس الأموال. وكان من شأن هذه الثورات أن أعلنت الدساتير فى غالبية الممالك الرجعية ،وأن تعدلت الدساتير القائمة لصالح الجماعات فى الممالك الدستورية. ففى انجلترا شبت ثورة بيضاء انتهت بأعلان العمال حقهم فى التصويت العام *Suffrage Universel* ، وفى إيرلاندا قامت حركة انتهت باضطرابات خطيرة للمطالبة بالجمهورية المستقلة عن التاج البريطانى ، وفى بلجيكا والأراضى الواطئة والدنمارك كانت الحركة معتدلة ووقفت عند حد إصلاح سلمى للنظام السياسى وتطور تدريجى للقانون العام ونظام الحكم . وفى باريس وفينا وبرلين بلغت الاضطربات أشدها وكانت الحكومات عاجزة ضعيفة لم تتخصص فى فن قمع الاضطرابات ، فشلت حركات الجماعات الثائرة أعمال الحكومة وحل بها الذعر والخوف ، ورأت فى هذه الاضطرابات قوى

جديدة خيفة لا يمكن مقاومتها، ولا شك أنها كانت على حق فى ذلك أرادت أو لم ترد فقوة الشعب لا تقاوم عاجلا أو آجلا (*) فدافعت هذه الحكومات عن كيانها دفاعاً بسيطاً، ثم ما لبثت أن سلمت مقاليد الحكم للثوار. وأثمرت الثورة فى فرنسا الجمهورية. وظلت الملكية باقية فى النمسا، غير أن الامبراطور ووزراءه الجدد قطعوا على أنفسهم عهداً بإصدار الدستور للشعب وتحولت الثورة فى بروسيا والامارات الألمانية إلى حركة جارفة من الوعى الوطنى القوى وبناء وحدة ألمانية بزعامة بروسيا، غير أن الأمراء الألمان وقد زعجوا من الثورة وافقوا على دعوة جمعيات وطنية منتخبة بواسطة التصويت العام لوضع الدستور فى برلين وفينا وفرنكفورت. وسنت دساتير ديمقراطية لبروسيا والنمسا والامارات الألمانية. وقامت فى إيطاليا فى بادىء الأمر ثورة قومية ضد النمسا ما لبث أن استفحل شأنها تبعاً لعجز الحكومة النمساوية، وتزعم الحركة ملك سردنيا لانشاء دولة موحدة، وأعلنت الجمهورية بواسطة أنصار «مازينى» *Matzini* فى سنة ١٨٤٩ فى روما وتسكانيا.

والخلاصة لقد أثر هذا الاتجاه الجديد والثورات المتواصلة الناجحة فى الحياة السياسية لأوروبا الوثابة. فعلاوة على صبغ القانون العام كما سبق أن ذكرنا بصبغة إنسانية أكثر مرونة، أعدت العدة لتغيير هام، لا فى أوضاع البلدان ونظمها السياسية فحسب، بل وفى خريطة القارة الدائمة الحركة والنشاط. وقد صرح لامارتين *Lamartine* باسم الحكومة الفرنسية المؤقتة التى جاءت فى أعقاب ثورة سنة ١٨٤٨، بأن معاهدات سنة ١٨١٥

(*) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس. صفحة ٨٠ الى ٨٥

أصبحت لا وجودلها من الناحيةالقانونية فى نظر الجمهورية الفرنسية ، (*) .

(٣) حلت محل الروح التعسفية لمعاهدات فينا روح جديدة سمحا ، هى روح الشعب التى تنبعث من تصرفات الدولة بحكم انتصار مبدأ سيادةالشعب ومسئولية الحكومة ، أمام نوابه وإشراف الحكومة المسئولة المنتخبة من الشعب على السياسة الخارجية ، وقدكانت سراً غامضاً لا يعلم به إلا الملك وعيونه وأرصاده ومبعوثوه وأتباعه المقربون وهم يعدون على الأصابع ، ولا هم لهم إلا إرضاء السيد المطلق التصرف ، وإشباع شهواتهم مع ما فى ذلك من خطورة على مستقبل البلاد السياسى من جرها إلى كوارث الحرب أو إلى تسليم أو صلح مشين بعد هزائم شنعاء . ولكن كان جو هذه البيئة الجديدة على ما هو مشبع به من حريات وميل إلى التفاهم السياسى الدولى واجتناب حروب عامة وكوارث ككوارث حرب الثلاثين عاما التى تركت مختلف الأمارات الألمانية قاعا صفصفا وغزوات نابوليون بونابارت التى لفحت بنيرانها ممالك أوروبا من شبه جزيرة ايبريا إلى قلب روسيا ، إلا أنه لم يخل من رجعية ومن حروب المصلحة والتوازن السياسى لتلافى حروب عامة أخطر شأنا وأعم خراباً وأذى . فلم تنجح الحركات الحرة فى تحطيم نير الاستبداد تحطيما كليا ورفع الظلم بلا رجعة عن كاهل الطبقات العاملة والشعوب المسخرة لصالح ما جد من أطماع سياسية واقتصادية تتمشى وتطور الجيل . فقد ذعرت التيجان قديمهاوجديدها التى تحكم حكماً مطلقا أو بمقتضى النظام الدستورى وكذا بقايا الطبقات الاستقراطية ، وفريق من أبناء الطبقات الوسطى الذين أثروا وتألق نجمهم فى سماء المال والسياسة وامتزجوا بالمصاهرة بأحفاد النبلاء القدماء من تقدم الحركات الديمقراطية وكسب ...

(*) (أنظر تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس . صفحة ٨٥

الشعب لحقوق اعتبرت فى نظرهم واسعة النطاق ، كما خشوا فوز الاشتراكية بل وبدء ظهور الشيوعية ، وتقدم الأفكار لصالح العمال وعزموا على التراجع وقد زعموا أن الدول منحت الجماعات حقوقا أوسع مما تستحق ، وأنها ذهبت إلى أبعد مما يجب الذهاب إليه ، وغير ذلك. فبدأت حركات قمع وتشريد من جديد فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر لإعادة الأمور إلى حالة ما قبل ثورات سنة ١٨٤٨ بواسطة الجيوش النظامية التى ظلت فى خدمة الملوك والحكومات المذبذبة ، ففى باريس أخمد الجنرال « كافايناك » *Cavaignac* ، وقد زودته الجمعية الوطنية بالسلطات اللازمة ، ثورة يونية. وفى براج أخمد الجنرال « فبند يشجراتز » *Windischgraets* ثورة الوطنيين التشك فى ١٧ يونيه . وقام الجيش النمساوى فى سهول لمبارديا ثم فى فينا بضرب الثوار والهاتفين بالحرية والفتك بهم بلا شفقة. وقام بنفس العمل الجيش البروسى فى برلين. كما أخمدت القوات العسكرية النظامية الثورات فى سكسونيا وفى دوقيه بادن ، وأرادت الجيوش النمساوية المضى فى حركة القمع فى إيطاليا والقضاء قضاء مبرما على الروح الاستقلالية هناك ، لولا تدخل الجيش الفرنسى لصالح الوطنيين ولقضاء أطماع نابوليون الثالث هناك . كما أرادت ذلك فى هنجاريا ضد ثوارها ، لولا تدخل الجيش الروسى أيضا حتى لا تعود النمسا إلى قوتها الكاملة وعنفوانها وهى خطر على البلدان الصقلبية . وفى جو الرجعية الخانق الجديد هذا أراد ملك بروسيا المناداة به امبراطورا بإقامة اتحاد من الأمراء الألمان تحت سلطانه ، غير ان النمسا والروسيا حالتا دون رغبته . وتردد هو الآخر لأنه لم يشأ ان يتسلم التاج من الشعب وأجبرتاه على العدول عن ذلك باتفاق « أولمتز » *Olmuzt* سنة ١٨٥٠ ، وذلك خوفا من اختلال التوازن السياسى القائم .

ونتيجة تغيير قيادة السفينة السياسية لأوروبا وتحولها إلى الرجعية ورجوع القانون العام فى ظاهرة إلى الوراء سارعت اليد اليسرى بسحب ماسبق أن

أعطته اليمنى عن غير طيب خاطر . فألغيت الحريات المدنية وما منحه الملوك وحكوماتهم من نظم ديموقراطية وحقوق وطنية بفضل جهود وتضحيات ثورات سنة ١٨٤٨ ، وسحبت الدساتير وأبطل التصويت العام وعطلت الحريات السياسية والمدنية وحرية الرأى والصحافة والاجتماعات . وبذلت الجهود لتوطيد أقدام الملكية المطلقة فى ألمانيا والنمسا وإيطاليا ، كما اتخذت الحكومات بمعاونة الطبقات الرجعية وقد قربت أبناءها إليها بالوظائف العسكرية والسياسية والمدنية وبمساعدة أبناء الطبقات الوسطى ورجال الدين مختلف الاحتياطات والقيود التعسفية .

ولكن كان قد اشتد النشاط الخفى للاشتراكية وزادت ور[illegible] فعملت الحكومات من جهتها على تشديد الضغط على الحركة واخمادها بأية وسيله ، و[illegible] اطات بالغة لإشراف البوليس على حركات المواطنين الاحرار والعمال المهضومى الحقوق ، ومر[illegible] [illegible]امة والخاصة . ثم بالغت فى هذا السبيل ، فنظمت سياسة اضطهاد الصحافة الشعبية الا[illegible]ية النفس ، وحاربت بشدة الاجتماعات العامة والجمعيات السياسية . وبالاختصار بذلت قصارى جهدها لشل [illegible]ياة السياسية العامة . وكانت خاتمة المطاف والتمادى فى الرجعية قيام الامير نابوليون ، وكان قد قفز فى غفلة الى رئاسة الجمهورية فى فرنسا بحركة ٢ ديسمبر عام ١٨٥١ ، ضد النظام البرلمانى هناك وقلب بها نظام الحكم وأدت فى النهاية الى المناداة به امبراطوراً ، مع أحقية ذريته فى توراث العرش فى السنة التالية لفعلته الرجعية .

غير أن الحكومات الرجعية لم تجرأ أن تعيد القديم إلى قدمه كاملا ، فقد خطا العالم خطوات حاسمة يتعذر على الظالم مهما تمادى فى ظلمه إنكارها .

فظل من ثورة سنة ١٨٤٨ في فرنسا التصويت العام،وبقى فى بروسيا دستور سنة ١٨٥٠ ببرلمانه المنتخب . وفى مملكة سردينيا دستور مارس سنة ١٨٤٨ والعلم المثلث الألوان علامة على التعلق بالوحدة الايطالية ، وفى النمسا بقيت القوانين التى ألغت امتيازات النبلاء ، وبذا قضى نهائياً هناك على نفوذ الأرستقراطية ذات الحول التى تعد على الأصابع . كما أن السياسة الخارجية فى فرنسا وبروسيا وسردينيا كانت أميل إلى الروح الحرة رغم عواصف الرجعية بحكم الاتجاهات الديمقراطية التى ما كانت الرجعية بمستطيعة إضعافها فى كثير أو قليل ، والتى عمت أوروبا، وبحكم النظم الجديدة التى فتقت أذهان الشعوب وأضاءت لهم سبل الحياة العامة ، وكذا بتغيير الموظفين المختصين المشرفين على تنفيذ تعليمات الحكومة تغييراً شاملا إبان ثورات الحرية وصعب فى نشوة الرجعية العدول عنه كلية مما جعل أعمالهم أقرب إلى العقلية الجديدة وجيل الحرية والديمقراطية . وهيهات للرجعية ماتحن إليه وتنشده ، فقد سبق السيف العزل، ودلت التجارب على أن استمرار ضرب النيران المتأججة لايزيدها إلا لهيبا واستعارا . حقيقة كان نابليون الثالث يسير سياسة بلاده من خلف الستار بواسطة أعوانه وأخصائه ودون علم وزرائه وضد مشيئتهم ورأيهم والاتجاه الرسمى لسياسة الحكومة ، ولكنه لم يتخذ هذه السبيل دائماً لمجرد الحكم المطلق ، بل كان هدفه إعادة مركز بلاده فى العالم الأوروبى إلى ما كان عليه فى عهد الأمبراطورية الأولى وغسل عار معركة واترلو ومؤتمر فينا . كان يهدف إلى الحصول على مغانم من الأراضى المجاورة فى نظير تشجيع الثورات الوطنية للشعوب المتاخمة له لا سيما فى إيطاليا، وكان لايحجم عن خوض غمار الحرب تحقيقاً لغايته . فكان يعمل بشخصيتين متناقضتين : الثورى لحما ودما ، وفى الوقت ذاته الأمبراطور الحاكم متبوىء

عرش بونابارت . ومن أهم ما نجح فيه تحقيق استقلال إيطاليا ووحدتها ، وكسر شوكة الامبراطورية النمساوية وأسرة الهبسبورج أعدى أعداء أسرة بونابارت ، وذلك بمد المساعدة للثوار هناك وتعضيد الداهية « كافور » . ولم يتردد نابوليون الثالث فى اتباع أساليب السياسة السرية للتأثير على بلاط ملك سردينيا ووزيره ، كما أن « كافور » من جهته لم يحجم عن استخدام السحر النسائى فى شخص الكونتس « دى كاستجليون » *De Casteglione* لكسب عطف الامبراطور لصالح قضية الوطن ، واحتذى بذلك حذو نبلاء بولانده عندما وصل نابوليون الأول بجحافله إلى فرسوفيا فساقوا إليه « مارى فالفسكا » *Marie Waleveska* للتأثير على الامبراطور العنيد فى تحقيق استقلال بلادهم وخلاصها من حكم روسيا وظلم القيصر . وعمل كذلك الامبراطور بنجاح على إيقاف الروس عند حدهم بالتعاون مع انجلترا ، وصد أطماعهم فى القسطنطينية والبواغيز . ونجح القيصر نيقولا فى جعل إمبراطوريته فى مأمن من تعاليم الثورة ، وانتهز فرصة قوته ومتانة مركز بلاده فى العالم السياسى لتحقيق مشروعات بطرس الأكبر ، فاقترح على سفير انجلترا فى فبراير سنة ١٨٥٣ اتفاقاً من شأنه تقسيم الامبراطورية العثمانية غير أن اقتراحه صادف رفضاً تاما ، فأوفد لذلك بعثة إلى دار الخلافة تحت ستار تسوية مشكلات الأراضى المقدسة لتخويف السلطان ، ولكن الأخير بتشجيع السفير البريطانى ، أعرض عن قبول المعاهدات السرية التى إقترحتها البعثة ، ومن ثم قطع القيصر المفاوضات واحتل بجيوشه الامارات الرومانية الخاضعة للسلطنة ، وسرعان ما أعلن نابليون الثالث بالتضامن مع انجلترا انتهاء حلف الدول العظمى . وبادرت الدولتان بالدفاع عن أملاك السلطان ، وهكذا قامت الحرب بين دول الغرب وروسيا سنة ١٨٥٤ بعد هدوء بينها

دام ما يقرب من نصف قرن . وهزمت جيوش الترك الروس على ضفاف الدانوب ، ثم انتقلت رحى الحرب إلى شبه جزيرة القرم ، حيث قامت الجيوش المتحالفة بحصار قلعة « سباستوبول » معقل الروس على البحر الأسود نحو سنة سقطت بعدها القلعة . واتفقت النمسا مع الحلفاء الجدد على فرض شروط الصلح على الروس دون الاشتراك الفعلي في الحرب ، بينما وقفت روسيا موقف الحياد . وفي هذه الاثناء توطدت علاقات المودة بين انجلترا وفرنسا ، وزارت ملكة انجلترا وزوجها الأمبراطور في باريس ، فكانت هذه أول زيارة ملكية انجليزية للعاصمة على ضفاف السين منذ القرن الخامس عشر . وأفضى الأمبراطور بأسراره وأموره الخاصة للأمير « البرت » فأثر هذا في مشاعر الملكة وإحساسها الرقيق ، وتملك الأسرة المالكة البريطانية عطف وحنو على أسرة بونابات وأمبراطور الفرنسيين . ثم بموت القيصر نيقولا الاول وتولى ابنه اسكندر الثاني عرش روسيا قبل الشروط التي اقترحتها النمسا كوسيط في إنهاء حرب القرم . وعقد مؤتمر عام في باريس برئاسة فرنسا وقد أصبحت محور السياسة الأوروبية وهدف الدبلوماسية ، حضره ممثلو الدول العظمى والسلطان وملك سردينيا وكان قد أوفد جيشاً لمساعدة المتحالفين ضد الروس . وهدفت الدول في هذا المؤتمر كما هي العادة إلى المحافظة قدر الطاقة على « التوازن السياسي » كأهم ضمان للسلام وإبعاد العالم الاوروبي ما أمكن عن أخطار حرب عامة . ولما كان مركز البارود قد انتقل إلى شواطىء البحر الأسود تبعاً لضعف الدولة العلية واشتداد ساعد روسيا ، فقد ضمنت الدول العظمى في صلح باريس سلامة الامبراطورية العثمانية ، كما اشترطت على السلطان أن يدخل طائفة من الأصلاحات على نظام الحكم في دولته وإيالاته العتيقة ، وكذلك أعلنت

أن منطقة البحر الأسود محايدة ، وحرمت على السفن الحربية ولوجها ، وقررت الاستقلال الداخلى لرومانيا وحرية الملاحة فى الدانوب تحت إشراف لجنة دولية تنظمها ، وبذا أبعدت روسيا عن منطقة دلتا الدانوب حتى تأمن شر انقضاضها على حين غفلة بالتآمر مع الشعوب الصقلبية التى تحن اليها وتتلهف إلى حمايتها لها فى قلب البلقان على ايالات الرجل المريض .

وهكذا عادت قيادة دفة السياسة الأوروبية إلى الدول العظمى ، وقد انضمت إليها تركيا بحكم الضرورة وتشابك المصالح ، ولكن فى صورة أقل رجعية وتعصباً من قرارات مؤتمر فينا . واستقرت هذه الدول على وضع جديد لحدود الدولة العلية وروسيا موطنى الخطر ، وكان ربان السفينة نابوليون الثالث سليل الأسرة التى تألبت فى الماضى نفس دول المجموعة الأوروبية المحركة للسياسة العالمية منذ ما يقرب من نصف قرن لأقصائها عن العرش والحكم والسياسة ، وألقت برأسها فى جزيرة سانت هيلانه القحلاء النائية وحيداً طريداً يتحكم فى غدواته وروحاته بل وفى صحته ومرضه حاكم انكليزى من الدرجة الثانوية لم يصل إلى مستوى أصغر ضباطه وأركان حربه ، يلقى جزاء مجازفاته وفتوحه فى سبيل تكوين دول أوروبا المتحدة تتزعمها فرنسا .

(٤) هناك ملاحظة أخيرة على مؤتمر فينا واتفاقاته من ناحية الاوضاع القانونية ومدى سلطان القانون الدولى العام ، وأهمها اطراد اتساع أفق هذا القانون وسيره نحو التعميم ليصير دوليا بكل ما تعينه هذه الكلمة توطئه لأن يصبح عالميا فيما بعد ، فهناك اعتبار له أهميته فى تطبيق القانون الدولى العام ومدى احترام الدول لمبادئه ، ففى كثير من الحالات رأينا أفقه كما يظهر فى بحوثنا السابقة يشمل دولا دون أخرى ، هى بعيدة عنه

لاعتبارات تمس علاقاتها السياسية وأطماعها فى التوسع ومدى سلطانها ففى السلام الرومانى لم يتناول هذا السلام الاحوض البحر الابيض المتوسط ولم تستطع روما أن تفرض سلاما فيما وراء حدودها ، وهجمت عليها جحافل التتار والمغول القادمة من قلب آسيا وغزتها قوات الجرمان حينما لمست فيها الضعف والهزال ، وفى السلام المسيحى لم يتعد هذا السلام الامارات التى تدور فى الفلك الشمسى للبابا ، وكانت دول الاسلام وآسيا لا تشعر بهذا السلام ، وحتى العالم المسيحى لم يك دائما فى اتفاق على هذا السلام ، وتعصبت أمارات أوروبا فى عصر الانبعاث والعصر الذى صاحب كتاب « الأمير » لماكيافلى وما بعده لفكرة أن الغاية تبرر الواسطة ولم يك هناك قانون دولى للجميع ، ثم رأينا بعد ذلك فى حروب الثلاثين سنة وحروب ميراث عرش اسبانيا اختلاف وجهات النظر فى تفسير توازن القوى ، فكل مملكة تفسر توازن القوى لصالحها مما هدد كيان الاوضاع الدولية القائمة .

ولم تستطع الثورة الفرنسية باعلان حقوق الانسان وحرياته انماء فكرة القوميات فى كافة الشعوب توطئة لتحريرها من نير الغاصب ومظالم الملوك والامراء وان تضع نظاماً شاملا للعلاقات الدولية تسير فى هداه الدول لتعيش فى أمان ، لقد جاءت بسيادة الشعب التى تجعل كل تصرف غير مستمد من سلطانه عرضه لانكار شرعيته وشق عصا الطاعة عليه ، ونرى فى هذا المبدأ جنوحاً نحو تعميم القانون الدولى اذ ان حقوق الانسان بمبادئها القائمة على الحرية والمساواة والاخاء تجعل من الشعوب اخوة يتعاونون للتحرر من الظلم ، وفى هذه الحالة تسير جميعا فى النهاية نحو حياة سلام واستقرار . غير ان الثورة إذا كانت نشرت هذه المبادىء

بقوانينها التى دخلت مع جيوشها فى غزوات نابوليون لامارات أوروبا التى كانت تحكم حكما مطلقاً، فانها من ناحية أخرى وقد تحولت فرنسا إلى امبراطورية على رأسها نابوليون الطموح المغامر خانت مبادئها بضمها أراضى هذه الامارات بحد السيف تحقيقا لأطماع الامبراطور وسياسته فى انشاء أوروبا الموحدة الخاضعة لسلطانه دون أخذ رأى الشعوب، كما فرضت معاهدات ومحالفات على الامبراطورية النمساوية وروسيا القيصرية ومملكة بروسيا وغيرها رغم أنوفها، وضربت حصاراً بحرياً قاسياً على شواطىء القارة الاوروبية لاذلال الجزر البريطانية العنيدة، مما أدى إلى تفتت مبادىء الثورة بمدفع بونابارت بالذات.

ووقفت ممالك أوروبا المتحالفة بالمرصاد لعسكر بونابارت تتحين الظروف المواتية لكسر شوكته وإعادة تنظيم أوروبا على أسس مناقضة لأسس الثورة تقوم على شرعية العروش وتنظيم الحدود وفقها بصفة مستقرة، وبذا تجعل نظام العلاقات الدولية والقانون الدولى العام أكثر تعميما وثباتاً، فالعروش ومصالحها ليست دائمة الفوران كالقوميات وسيادة الشعب، وبتحقيق مبدأ جعل القانون الدولى شاملا ولكنه لمصلحة التاج لا لمصلحة المواطن. واتجه المؤتمرون أو المتآمرون فى فينا على حقوق المواطن إلى سياسة هى فى نظرهم مستقرة وحازمة فى اعتدال لأنها لا تقضى على فرنسا المعتدية بل تسدل ستاراً بصفة قاطعة على اطماعها وتصفى امبراطورية الثورة وتعيد الملك الشرعى سليل البربون إلى عرشه مع مبادىء قبل الثورة التى لا تقر للمواطنين بأخاء أو بتآخى، وتقابلت السياسة الرجعية لمترنيخ مع الواقعية الانتهازية لتاليران وزير بونابارت ثم وزير البربون وممثل فرنسا فى المؤتمر، وقد فرض بذكائه دولته المنهزمة على المؤتمرين

الذين عقدوا النية على التنكيل بها فتغلب عليهم بدهائه وحافظ على كيان فرنسا وجعل منها قاعدة من قواعد التوازن السياسى الدولى .

وسارت الأسس الدولية التى استنها المؤتمر مع ضرورة استقرارها على مبادىء مترنيخ وتتلخص فى ان الجماعات السياسية ليس لها نصيب واسع فى حياة الاستقلال شأنها شأن الافراد أيضاً فى الجماعة التى ينتمون اليها ، وكذلك فى انه لما كانت الأسرة الدولية عاملا هاماً فى عالم ذلك الوقف تعين والحالة هذه مراعاة مصالحها المشتركة فهى الضمان لحياة أعضائها . وأدخل تاليران على هذه المبادىء التى لا تختلف كثيراً عما قبل الثورة نسمات من الاعتدال حتى لا يصبح التوازن السياسى مصطنعا ضعيفا ، وذلك بوجوب ان يراعى فيه عامل التقدم وفق عقلية الدول العظمى على أساس العدالة والاعتدال محافظة عليه .

وهكذا استبدلت السيادة على أوروبا التى فرضها بونابارت بسياسة توازن القوى وفق مبادىء الخلق السياسى الرجعى الذى رأى المؤتمرون فيه العدالة والاعتدال وخرج من ضلوعه الحلف المقدس برقابته التى تباشرها الدول العظمى لنشر قواعد التنظيم الدولى للصالح العام ، وربما رأينا فى هذا الوضع ناحية من مدنية متفاهمة فى مجموعها هى المدنية الغربية التى تغذى قواعد العلاقات الدولية وتضع حداً لتعارض السيادات وتهدف فى النهاية إلى غاية واحدة ، وبذا قامت روح من الجد للحد من التنافس الشديد للدول العظمى ، كما أعلنت الدول المجتمعة فى ٨ فبراير سنة ١٨١٥ باسم الانسانية نبذ وتحريم تجارة الرقيق الاسود كما وضعت فى الاتفاق النهائى فى ٨ يونيه سنة ١٨١٥ الميثاق المنظم لحقوق الملاحة النهرية .

ولقد كانت حكمة المؤتمرين فى فينا هى حكمة الشيوخ التى تتمسك بأهداب الماضى وتقاليده وتنشد الاعتدال والحل التقليدى ، فلم تدرك أثر الروح الشعبية والتطور الاجتماعى فى سير الدول وعلاقاتها ، فجاءوا بدكتاتورية من الدول الكبرى للابقاء على حدود العروش كما رسموها ، وجعلوا من هذا البوليس نظاما دوليا عاما للجميع ، وأرادوا خطأ أن يرفعوا من شأن المساومات وحلول المصالح المتبادلة إلى مصاف النظريات الفلسفية للمثل العليا ، وأن يفصلوا بين أمانى الشعوب وتطوراتها وسياسة توازن القوى ، كما أنهم لم يعيروا أى اهتمام للدول الثانوية فلم تدخل فى حساب البوليس الذى فرضوه بالحلف المقدس ، فلم يكبدوا أنفسهم مشقة التفكير فى إقامة حلقة اتصال بصفة دائمة بين الدول الثانوية الكبرى المشرفة على تنفيذ النظام الدولى الجديد الشامل مما أدى فيما بعد إلى انهيار هذا النظام الجامد الذى اكتسحته المثل السياسية الحرة وقد انتشرت بفضل نمو الرأى العام . ونذكر على سبيل المثل أن البلقان بشعوبة الطامحة إلى الحرية أخذت طوال القرن الماضى بعد مؤتمر فينا تثير منافسات الدول العظمى وتغذى أحقادها ، وما لبث فورانها أن أدى إلى القضاء على التوازن السياسى وفق المصالح المشتركة العزيز على المؤتمرين وأساس تدبيرهم الدولى .

وهكذا ترتب على حريات القرن التاسع عشر التى لم تستطع اتفاقات فينا أن تطفىء نورها أن ألقت فى النهاية بأضوائها على مساوىء الجمود والمصالح المشتركة لتوضح ضرورة احترام مصالح الأفراد وتطوراتها الاجتماعية وعلى رأسها سيادة الشعب وسلطانه فى العلاقات الدولية ، وكان هذا دليلا قوياً على أن الفلسفة المستنيرة تخلع على الناس بإرادة ممثلى الجماعة التعلق بجماعة سياسة معينة ونظام معين وبعلاقاتها مع نظم أخرى بإرادة

مثلى هذه الجماعة المماثلة وأنه يتعذر إغفال فكرة القومية والثورة الصناعية وأثرها فى الرأسمالية(*) .

هذه هى خلاصة حالة الصلات السياسية بين الدول فى النصف الأول من القرن التاسع عشر وما طبعت به من طابع المصلحة ، مع إشراف مجموعة الدول العظمى عليها وفق أهوائها ، ومع عدم إغفال الحركات القومية والروح الجديدة التى أملتها الانتصارات المتتالية للحريات على الرجعية فى الحساب من ناحية ، وكذلك أثر الضربات التى كانت تتلقاها الشعوب بين حين وآخر من أنصار الرجعية والحكم الاستبدادى الذين يدافعون عن كيانهم وعن البقية الباقية من نظام بال أكل الدهر عليه وشرب مصيره حتما إلى الزوال فى نظم الحكم الجديدة وعلاقات الدول من ناحية أخرى .

(*) انظر « نظريات وحقائق فى القانون الدولى العام » لفيشر ، من صفحة ٤٠ الى ٤٤

الأفكار الحرة والسياسة الدولية فى القرن التاسع عشر

وننتقل الآن إلى شرح سياسة المصالح والمحالفات السرية وتكوين الكتل بأسباب فى النصف الأخير من القرن التاسع عشر والتعليق عليها، وبيان ما أدت إليه من زعزعة الثقة فى وعود الدول التى كانت تقطعها على أنفسها باستمرار، وتعهداتها باحترام كلمتها، ومراعاه القانون العام، وأثر اشتداد التنافس فى ضياع جهود السلام، وانفجار البارود واشتعال نيران الحرب.

لم تقف جهود مؤتمر باريس الذى جاء فى أعقاب حرب القرم وتزعمه نابوليون الثالث كما سبق أن أشرنا، عند حد التخطيط السياسى الجديد للحدود بل تناول أيضاً أوضاعا مستحدثة فى القانون الدولى. فوضع قواعد للملاحة الدولية فى وقت الحرب خاصة، بتنظيم الحصار البحرى وحياد السفن وحمولتها. وحرم على الدول منح تراخيص للقرصان واحتضان أعمالهم. وأضاف المؤتمر إلى الاتفاق على القواعد الجديدة للقانون الدولى بروتوكولا أبدت فيه الدول المتعاقدة رغبتها فى فرض العقوبة على الدول المخالفة للقواعد الجديدة للقانون الدولى. ولكن دون أن تحدد هذه العقوبات. وهكذا قطع المؤتمر خطوات موفقة فى طريق إنشاء قانون دولى معترف به من كافة دول أوروبا له سلطانه وقوته التنفيذية الجبرية. ولكن مع الأسف ظلت هذه المبادىء حبراً على ورق.

وقد تألق نجم نابوليون الثالث فى مؤتمر باريس العام، وعاد إلى فرنسا مجدها السياسى، وصارت عاصمة الثورة محط رجال كثير من الأمراء الألمان والايطاليين. كما دخل نابوليون فى زمرة الأسر المالكة فى أوروبا على قدم المساواة مع بقية الملوك والقياصرة. وبدأت المؤامرات فى بلاط الملوك فى

أوروبا لعقد المحالفات واتفاقات التقارب ، يرغب بمقتضاها نابوليون فى محو ماتبقى من عار مؤتمر فينا وفى تحقيق أطماع سياسية جديدة ، بينما ينظر الأمراء إلى مشروعاته بعين الحيطة والحذر ولا يرجون من تعاونهم معه إلا تأييد الرجعية والعمل ما أمكن على بعث روح مؤتمر فينا . وحاول الأمبراطور فى كل هذا أن يقترب من روسيا دون إغضاب انجلترا ، وكلما اشتم فتورا فى العلاقات مع حليفته فيما وراء المانش عاد يخطب ودها ويتقرب إليها بكل ما أوتى من دهاء وقدرة على الاستمالة وإظهار روح المسالمة .

واضطر نابوليون الثالث وقد احجمت الدول الكبرى عن مديد المساعدة له فى سبيل تحقيق مشروعاته أن يعمل وحده فى الميدان الإيطالى ، فدعى « كافور » داهيه سردينيا سراً لزيارته ، وفى مباحثاته معه فى « بلومبير » *Plombieres* وعده أن يحقق استقلال إيطاليا حتى الأدرياتيك ، أى أن يساعد ملك سردينيا على طرد النمساويين من كل إيطاليا . وطلب نظير هذه المساعدة مقاطعتى « السفواى ونيس » ، ولكنه لم يجسر على إعلان الحرب خوفاً من وزرائه ومن رجال الأعمال وكذا من رجال الدين وسائر ملوك أوربا . وتظاهر بقبول عقد مؤتمر اقترحته روسيا لتدعيم السلام ، ولكن كان من حسن حظه أن النمسا بدأت الحرب بالهجوم على مملكة سردينيا ، فبادرت فرنسا بمساعدة حليفتها فى الخفاء المعتدى عليها . وأدت حرب إيطاليا إلى طرد النمساويين من لمبادريا ، ولكن خشيت بروسيا وقد عادت إليها شهرتها العسكرية وقوتها بعد راحة كافية من الحروب الطويلة ، كما بدأت تتزعم النهضة الألمانية أن يذهب الفرنسيون فى هذه الحرب بعيداً ، فعبأت جيوشها وأوفدتها إلى الحدود الفرنسية رغم أنها فى بادىء الأمر فرضت أن تساعد النمسا فى حربها الاستعمارية ، وبذا توقفت الحرب، وتم

الاتفاق مبدئيا على الصلح فى مقابلة بين نابوليون الثالث وإمبراطور النمسا « بفلافرانكا » *Villafranca* فى ١١ يوليه سنة ١٨٥٩ ، وأخيراً تأيد الصلح بمعاهدة زيورخ فى نوفمبر من نفس السنة . وبهذا الصلح تركت النمسالومبارديا واحتفظت بالبندقية ، فكان خيبة أمل للايطاليين . وزاد الطين بلة الاتفاق على إعادة الأمراء الذين داهنوا النمسا وكانوا تحت حمايتها ، وقد طردهم رعاياهم الثائرون من إيطاليا أثناء الحرب ، ولكن خفف من حدة التذمر التسليم بتكوين اتحاد من جميع دويلات إيطاليا . ويؤخذمن مجموع الاتفاق أن نابوليون لم يرم بصفة جدية إلى إنشاء وحدة إيطالية حقيقية ، بل أراد أن ينشىء دويلات إيطالية متحدة على نسق دويلات ألمانيا المتحدة . كما أنه اقترح عقد مؤتمر أوروبى عام *Congrés* لتسوية مشكلة إيطاليا ، غير أن حكومة الملكة فيكتوريا أعلنت أن فرنسا لاشأن لها البتةفى أمور إيطاليا .

ومن جهتها طالبت الحكومات المؤقتة التى تأسست بإرادة الشعب فى الإمارات الإيطالية الثائرةبالانضمام إلىمملكة سردينيا ، واضطر نابوليون الثالث إلى قبول هذا الموقف ، غير أنه طالب بضرورةضم «السفواى ونيس) إلى فرنسا وذلك ضد تصريحاته الرسمية السابقة فى أنه « لايرجو من وراء الحرب مغانم إقليمية » مما أثار شكوك أوروبا وأوغر صدور الإيطاليين. ولكن تحققت الوحدة الايطالية بحملة « غاريبالدى » فى صقلية ونابولى ، وانضمت ولايات ايطاليا كوحدةتحت لواء ملكسردينيا باسم مملكة ايطاليا . ورغم الحروب والحملات العسكرية التى صحبت الضم واحتلال دويلةالبابا ، وكانت تحميه جيوش فرنسية ، كان يسبق الضم دائما تصويت شعبى *Plebiscite* لدلالته على أنه يتم بإرادة السكان باسم « حق الشعب فى تقرير مصيره » . وهكذا اتخذ هذا المبدأ الثورى طريقه المعبد فى القانون العام الأوروبى ، وأصبح الاحتكام إليه لاسيما فى أيامنا هذه بعد بروز مبدأ حق

الشعب فى تقرير مصيره فى نهاية الحرب العالمية الأولى مظهراً من مظاهر سيادة الشعب والعدالة الدولية والعمل على استتباب السلام .

وهذه الدولة الجديدة التى تكونت ضد نصوص المعاهدات السابقة وبواسطة الانقلابات والثورات بدأت عهدها بنبذ البابا لها ، ولم تعترف بها من الدول إلا انكلترا ، إذ رفضت وزارة الأحرار رغم إرادة الملكة فيكتوريا التدخل صوناً لمبدأ حق الشعب فى تقرير مصيره الذى أشرنا إليه ، ومنذ ذلك التاريخ بدأت صداقة إيطاليا وانجلترا تلك الصداقة التى غدت دائماً السياسة الانكليزية ، والتى ضرب بها موسولينى عرض الحائط فى سبيل إعادة مجد روما القديم على حوض البحر الأبيض المتوسط، أى سياسة الاطماع والمصالح التى سادت وتسود أوروبا الوثابه .

وظلت سياسة نابوليون فى تردد وتقلب ، وظلت باريس محط رحال الأمراء ومهد الأناقة والترف والحفلات والمآدب السياسية ، فأطلق على الامبراطورية الثانية « امبراطورية الفالس *Valse* » بينما أخذت جارتها بروسيا العسكرية ، وقد استفاقت من رقادها وتزعمت سائر دويلات ألمانيا وسارت نحو الوحدة الحقيقية ، تترقب حركات عدوتها التقليدية ، وتبحث عن مواطن الضعف هناك للنيل منها وجمع شملها على أنقاضها وتسلم زمام السياسة الدولية منها . وكانت لها الضربة المحكمة وقد سددتها إليها فى حرب سنة ١٨٧٠ التى أشعلتها فرنسا فظهرت الأخيرة بمظهر العدوان بينما ظهرت بروسيا بمظهر المدافع ، وكتب عسكر الامبراطور وحفيدو «شحاذى المجد» *Les mendiants de la gloire* المتحمسون على قطارات التعبئة المتجهة إلى

الحدود وخطوط النار « إلى برلين » وظلت الحرب موضعية . فلم تتسع رقعتها كما حصل فى كثير من الحروب السابقة ، ولم تزج فى النيران « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » ، ويتسع فى هذه الحالة الخرق على الراتق . وسرعان ماطوحت معركة سيدان *Sedan* بعرش الأمبراطورية الثانية بحفلاتها وفالسها ، ونشأت الوحدة الألمانية نادى بها بسمارك فى قصر فرسايل فضلا عن كسبه للأمبراطورية العسكرية الجديدة ولايتى الألزاس واللورين وقد انتزعهما من فرنسا وضمهما إلى الوطن الأم بعد غيبة طويلة منذ لويس الرابع عشر .

كان لويس بونابارت بين الحالم الهادىء الطبع إلى حد خمول أهل الشمال والمغامر المتحمس المتشبع بروح رجال منتصف القرن الماضى ، وكانت أوجينى الامبراطورة آونه مرهفة الحس شاعرية المشاعر وأخرى محافظة تخطب ود الكنيسة ، وهى تذهب إلى أبعد حدود البذخ فى البلاط وما قبل التحلى بالتاج ثم إذا بها فى استقبال البلاط وفى المناسبات العامة تتغلب عليها ارستقراطية كبار أميرات أسبانيا وهى تنحدر من أعرق البيوتات هناك ، ولقد طبعت السياسة الخارجية للأمبراطورية الثانية ولأوروبا بعدم الاستقرار والتناقض تبعاً لخلقهما .

فهذا الامبراطور يجمع بين المغامرة عن عمه نابوليون الأول ورقة الشعور عن أمه الملكة هورتانز Hortense الجميلة ابنة جوزفين من الكونت دى بوهارنيه وزوجة نابوليون الأول ، وعاش فى طفولته وشبابه المبكر خارج فرنسا مع أسرته التى لفظتها بيوتات أوروبا الارستقراطية ، واختلط بعامة الشعب واندمج فى جمعية الكربونارى السرية لتحرير إيطاليا ، واعتنق

أفكار ذلك العهد التقدمية الانسانية مع الإيمان بها إلى حد الكفاح المرير ، وفى مقدمتها تحرير الشعوب وفق مبادىء القوميات وانصاف الطبقات العاملة على أسس من اشتراكية المثل العليا والعطف على اليد العاملة وتأسيس نقابات العمال وعناية التشريع والحكومات بحقوقهم والتوفيق بينهم وبين أرباب الأعمال ، وكان كغيره من مغامرى السياسة فى عصره طموحا قوى الشكيمة فى الدفاع عن الأفكار التى يؤمن بها ، وكان ديدن هذا النوع من الرجال المثابرة فى الهجوم وتحين الفرص للقضاء على الحكومات الرجعية الضعيفة لمنتصف القرن الماضى . وهم كالعمالقة يقفون فوق قمم الجبال لا تزعزعهم العواصف ولا تصرعهم بل يجابهونها بشجاعة دون كلل ثم يواصلون نشاطهم بعد ركودها . وفشل فى حركتين ضد النظام الملكى فى فرنسا وانتهى الحال به إلى الاعتقال المؤبد فى حصن هام *Ham* ، وهرب منه بعد بضع سنوات ليعود رئيسا للجمهورية الفرنسية بثورة سنة ١٨٤٨ فامبراطوراً

للفرنسيين بالحركة الانقلابية التى دبرها سنة ١٨٥١ ، وواصل حكمه لفرنسا مدة بحزم ويقظة ، وكان صدره يجيش بالآمال الكبار غير أنه لم يبلغ شأوعمه فكان دون المهمة الملقاة على عاتقة من توجيه السياسة الأوروبية يوم اصبحت باريس ميزانا لها بعد انتصارات الامبراطورية فى حربى القرم وشمال إيطاليا ، ولم يستطع لويس نابوليون أن يمثل دور العاهل العظيم طويلا ، فأن هذا الامبراطور الشاحب الوجه والتفكير من اعتقال هام المخاطر المتعددة التى تعرض لها والسابح فى خيال التفكير البطىء الحركات وكأنه تمثال شمعى حزين أو طائر كئيب من طيور البحر يتمثل خلقه ومصيره فيما قاله أناتول فرانس *Anatole France* عن لسانه مصوراً

له وهو يخاطب أحد خلصائه الكاتب ميريميه *Nérimé* فى قصصه بعنوان التاريخ المعاصر عن البورجوازية والسياسة فى القرن الماضى « أى صديق ميريمية ، يظن الناس أننى أقرر مصير فرنسا وأوروبا والعالم فى حين أننى لا أستطيع أن أعين موظفاً صغيراً فى الدولة (*) » والقصد من هذه العبارة بيان مدى تناقضه وضعفه فى فترات فى تصريف أمور الدولة .

وكان من الصعب على الامبراطور أن يتخذ قراراً فى التوفيق بين سياسته فى ارضاء الكنيسة والرجعية والامبراطورية تستند إلى نفوذهما وتؤيدهما الامبراطورة وتحقيق الوحدة الايطالية ، فأن البابا يعارض فى التنازل عن حقوقه المدنية وترك روما لملك إيطاليا ، مما حدا بالامبراطور إلى إرسال جنوده لاحتلال روما والدفاع عن البابا منذ بدء حكمه وهو لا يزال رئيساً للجمهورية ، وكان حائراً بين أن ينبذ مبادئه الانسانية والاشتراكية نبذ النواة ويرخى العنان للرجعية ورجال المال والأعمال ويسير فى سبيل إتساع الامبراطورية وأن يندمج فى القوميات التى تغذى بلبانها منذ نعومة أظفاره وهى الكفيلة بأعادة تنظيم أوروبا واستقرار العلاقات الدولية ، ولم يستطع أن يسير قدماً كحاكم حازم فى سنى حكمه الأخيرة وقد اعتراه الهرم وأثر فيه مرض الحصوة الذى قضى عليه فيما بعد تأثيراً كبيراً كان من عوامل ضعف قيادته لجيشه فى حربه ضد بروسيا وهزيمته فى سيدان .

أما الامبراطورة وهى خليط من الدم الايقوسى والاسبانى فكانت تصغر لويس نابوليون بعشرين سنة ، وقد طلب يدها بلهفة تبعا لسعة

(*) انظر « التاريخ المعاصر » لأناتول فرانس ٤ أجزاء ، باريس ١٩٢٦ ، الجزء الأول صفحة ٢٧٦ .

حيلتها ، وهى الغارقة فى الآمال وقد استهوتها صفاته المتعددة المتناقضة التى تجمع بين المغامرة والرجعية والجرأة الموروثة عن اسرة بونابارت، وسبق أن خدم أبوها الامبراطور الأول ، وكانت أوجينى طاغية الشخصية جذابة وليست كسائر بنات أسبانيا إلا فيما يتناول الرجعية والتمسك بأهداب الكثلكة ، وكانت مصدر نقد شديد لتشبهها بالرجال فى ركوب الخيل والسباحة وقيادة العربات، وكسبت حرية القول من المدرسة الانكليزية التى نشأت فيها طفلة فى بريستول مع الرجعية أيضاً باقامتها فيما بعد فى دير الراهبات ، وجمعت إلى اعجابها بمؤلفات رجال الاشتراكية كفورييه التى قرأتها تقديرها للمحافظين ورجال الكنيسة ، وحينما فشل زواجها من الدوق دى الب الذى تزوج بأختها فكرت فى دخول الدير ، ثم اقبلت عليها الدنيا فيما بعد فى باريس بقبولها فى بلاط الامبراطور بفونتنبلو، وتعلق الامبراطور بها وكان يسعى إلى الزواج من أميرة من اميرات البيوتات العريقة فى أوروبا ولكنه لم يوفق ، وتحقق ما قالته الراهبة العجوز لاوجينى يوم ارادت دخول الدير « أى بنيتى لا تبحثى عن الراحة بين جدران الدير أنك جويرة بأن تزينى أحد العروش » .

ولم تك أوجينى فى بدء زواجها تتدخل فى سياسية الدولة ، وقد ردد أحد أمراء بونابارت فى حفلة زواج الامبراطور عنها وقد رد الزوج بصوت خافت على سؤال قبول أن يبنى بها واجابت الامبراطورة بصوت قوى واضح النبرات « إننا نعلم الآن بلا لبس من منهما الذى سيمثل دور السيد الآمر » ، وبدأت الامبراطورة تهتم بشئون السياسة بعد انجابها لولى العهد بعدة سنوات وأهمال الزوج شأنها ، وكان مما عنيت به تنفيذ مشروع دى ليسبس وهو أحد أقربائها فى شق قناة السويس والدفاع عنه ضد

التيارات المعارضة ، كما كانت دائمة التأييد للكنيسة ولسطان البابا ورجال اليمين ، وزاد تعلقها بالسياسة منذ أن عينت وصية على العرش بسفر الامبراطور على رأس جيشه فى حملة ضد النمسا فى شمال إيطاليا .

وبينما كان الامبراطور يعلم تماماً ان عرشه يستند إلى الشعب وسلطانه والاستفتاء وقد نشأت الدولة التى كان يرأسها الامير رئيس الجمهورية على أسس من المبادىء المدنية اليعقوبية قبل ان تتحول إلى إمبراطورية محافظة تؤيدها البورجوازية والرجعية الكاثوليكية وهو دائم الحيرة لا يستقر له حال ، كانت الامبراطورة تتصرف بوحى الرجعية التعصبية المستندة إلى الكنيسة ، واستمرت الامبراطورة تتغلغل فى سياسة الدولة وتشترك فى مجلس الوزراء حتى بعد انتهاء الحرب الايطالية ، وعملت على السير بالسفينة السياسية وفق هوى الرجعية والوقوف فى وجه الحركات القومية . (*)

وأدى تناقض السياسة بوجه عام وضعف الامبراطور إلى التردد فى اتخاذ الحيطة ضد نمو بروسيا العسكرى حتى بعد اتضاح تفوقها بانتصارها على النمسا ، كما قلبت ايطاليا ممثلة فى شعبها لفرنسا ظهر المجن لتأييد الأخيرة للبابا ضد حركة الوحدة هناك ، وبذلت الامبراطورة الجهد الجهيد لانشاء امبراطورية لاتينية كاثوليكية فى المكسيك تقف فى وجه السيادة الشعبية الانجلوسكونية البروتستانية ذات الصفة المدنية فى الولايات المتحدة ، وكان نصيب حملة المكسيك التى تحمست لها الامبراطورة ووجهتها ضـــد الروح الشعبية الامريكية وامانى «جوارز» وانصاره كما هو معروف الفشل،

(*) أنظر مجلة « المحاضرات » الشهرية التي تصدر بباريس ، عدد يناير سنة ١٩٥٣ ، من صفحة ٤٥ الى ٥٨ .

وأعدم الثوار فى المكسيك الامبراطور ماكسميليان النمساوى الاصل وأصيبت الامبراطورة شارلوت زوجته بالجنون .

وتحمست أوجينى للحرب ضد بروسيا توكيدا لسلطانها وضمانا لعرش ابنها ، وقيل انها أطلقت على هذه الحرب عبارة « هذه حربى أنا » كما قالت بانه يجب اتخاذ اجراء حاسم ضد ملك بروسيا لضمان استبعاد فكرة ترشيح أمير المانى لعرش اسبانيا بصفة نهائية ، غير ان آمالها ذهبت ادراج الرياح ، فكانت أيام انتصارات القرم وايطاليا قد ولت ، وطوى الدهى فى موقعة سيدان الامبراطورية الراقصة طى السجل للكتب .

يقولون إن المصادفات تغير اتجاهات التاريخ ، وإن هناك ساعات حاسمات فى حياة الأمم يفصل إبانها فى مصيرها بصفة باتة لا رجعة فيها . وهذا القول صحيح فيما يختص بتقلد بسمارك قيادة سياســة بروسيا والامبراطورية الألمانية فيما بعد ، فقد عزم ملك بروسيا فى سنة ١٨٦١ لتقوية جيشه على أن يدخل نظام الخدمة العسكرية الاجبارية الشاملة فى بلاده ، واصطدم مع مجلس نوابه المنتخب الذى رفض الموافقة على الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذ القوانين العسكرية بماله من سلطات خولها له دستور سنة ١٨٥٠ ، وتعذر على الملك أن يجد وزارة تشد أزره بلا معونة البرلمان وأن تسير قدما بلا مراعاة القواعد الدستورية الواجب اتباعها فى إقرار الميزانية ، وكاد يتنازل عن عرشه لنجله ، كما أن هذا وكان متزوجاً بإحدى بنات الملكة فكتوريا كان على أتم الاستعداد للاعتراف بحق البرلمان فى تقرير الميزانية أو تعديلها أو رفضها ، وفى حالة حلوله محل أبيه لا يستطيع البتة مع علاقته الوثيقة بالبلاط الإنكليزى الدستورى

النزعة أن يفكر فى الحكم بدون برلمان ، بل كان يترك بروسيا تسير نحو النظام البرلمانى على نسق إنجلترا التى كان يعجب أيما إعجاب بنوع الحكم فيها ، وكان طبيعياً أن يتغير مصير أوروبا وخريطتها . غير أن غليوم الأول ، وكان قاب قوسين أو أدنى من اليأس والاستسلام ، وجد ضالته بعد لأى ، إذ قبل بسمارك فى سنة ١٨٦٢ أن يحكم بمعزل عن التعاون مع البرلمان بل وضد رغبته . وسرعان ماقبض على أعنة السياسة الخارجية بمشيئة الملك ، وظل يقودها حتى سنة ١٨٩٠ . وفى هذه الأثناء لم ينشىء ألمانيا الحديثة فحسب بل وثب بها إلى الصنف الأول فى حلبة التنافس الدول العالمى . ولم يلبث أن أعلن بتوليه الوزارة أن الوحدة الألمانية ستؤسس «على الحديد والدم » *par le fer et le sang* ، وجهز عدته لتنفيذ سياسته هذه ضد كل من النمسا وفرنسا .

كان بسمارك رجعياً فى أفكاره وتصرفاته فمن البديهى أن يمد يد المساعدة لقيصر روسيا ضد رعاياه . فوقف فى صف القيصر ضد الثوار البولونيين الذين عوملوا بمنتهى القسوة ، ولم يستجب القيصر لاحتجاجات إنجلترا أو فرنسا أو النمسا فى سنة ١٨٦٣ التى طلبت فيها العفو عن الثوار وتغيير نظام الحكم فى بولونيا . وحفظ القيصر جميل بسمارك ، فتعهد أن تراعى روسيا الحياد الدقيق فى كافة حروب بروسيا ، وعلى ذلك شرع الوزير الرجعى الجديد على الطريقة الجرمانية ينفذ أغراض بروسيا العسكريه . وبدأ ذلك بمحاربة الدانمارك بالاتفاق مع النمسا للاختلاف على ميراث « دوقيتى السلوفيج وهو لشتين *Slesvig & Holstein*» بينهما وبين ملك الدانمارك فى سنة ١٨٦٤ ، وهزمت الدنمارك بسهولة وأخذ المنتصران على عاتقهما إدارة الدوقيتين ، ولكن دب الخلاف بينهما لأصرار بروسيا على ضمهما إليها ومعارضة النمسا

فى ذلك، نظراً لأن اتحاد الولايات الألمانية لايقبل فى حظيرته إلا أمراء مستقلين على قدم المساواة . وضمن بسمارك فى هذه الأثناء صداقة فرنسا وإيطاليا، إذ توجه إلى «بيارتز» *Biarritz* ليطلع بنفسه على نوايا نابوليون الثالث فى سنة ١٨٦٥ كما أبرم مع ايطاليا تحالف هجومياً فى سنة ١٨٦٦ . وبادر بعد ذلك إلى محاربة النمسا ، وفى المعركة الأولى والأخيرة وهى معركة «سادوفا» *Sadowa* تقرر مصير الحرب بهزيمة النمسا هزيمة ساحقة . نظرا لتفوق سلاح بروسيا وعسكرها مما أدهش كافة حكومات أوروبا . وتدخل نابوليون بعرض وساطته للصلح ، غير أن عدم استعداد جيوشه لخوض غمار الحرب وسوء تجهيزهم جعلاه يقبل مشروع بسمارك بحذافيره على مضض ، وبه ضمت بروسيا إليها بموافقة نابوليون بعض البلدان الألمانية فى غرب المملكة . ومع أن صلح براج هذا لم ينتزع أراضى من النمسا ، إلا أنه جعل من بروسيا زعيمة الشعوب الجرمانية وصاحبة الكلمة فى تنظيم وحدتها، فتكونت دولة اتحادية من إمارات شمال ألمانيا بزعامة بروسيا ، وضمت إليها الدوقيتين سبب الحرب . وكان بسمارك قد وعد نابوليون بأراض فى نظير غض الطرف عن توسع بروسيا ، ولكنه بعد انتصاره وقف فى وجه مطالبته بضم جزء من بافاريا على الضفة اليسرى للرين وكذا بضم بلجيكا إلى امبراطوريته . وظل يماطله حتى قبيل محاربته إياه وكسره شوكة «الامبراطورية الراقصة» كما كان يسميها الكتاب والساسة فى ذلك العهد . وفى تلك الأثناء أبلغ بسمارك دويلات جنوب ألمانيا مقترحات نابوليون ومطامعه ، مما دفعها إلى التحالف العسكرى مع بروسيا فى سنة ١٨٦٨، كما أطلع بلجيكا على مطامع نابوليون حيال المملكة الناشئة ، فأفسد العلاقات السياسية بينها وبين الامبراطور الدخيل ، ثم عمل جهده حتى يحول دون شراء نابوليون لدوقية

لوكسمبورج من ملك الأراضى الواطئة ، وأعلنت مجموعة الدول العظمى فى سنة ١٨٦٧ ضمانها حياد هـذه الدوقيه الصغيرة تفادياً لاستمرار الطمع فى أملاك الغير .

وخان التوفيق فى الوقت نفسه نابوليون الثالث ، إذ وجه ضد الوطنيين الايطاليين أنصار جاريبالدى الذين شنوا هجومهم على البابا جنوداً جـدداً وكان قد سبق له سحب جيوشه من روما ، وهزم المحتـلون المتطوعين «الجار بالديين» فى «مانتانا» *Mentana* وتغنى الرجال الرسميون فى باريس بالانتصار الجديد ، وهم فى هذا يشيدون ، بسلاح حديث من البنادق استعمله الجنود الفرنسيون هناك ، ونشرت الحكومة تقرير القيادة العليا عن بنادق «الشاسبو» *Chassepot* التى قالت عنها « ان عملها كان خارقا » وصرح الوزير « روهير » *Rouher* فى مجلس النواب الفرنسى « بأن ايطاليا لن تدخل روما أبداً » (*) ، ولا شك أن التقرير والتصريح ولدا فى قلوب الايطاليين الحقد والضغينة من سياسة فرنسا مما أدى إلى فتور العلاقات بين الشعبين مدة طويلة . وفى فرنسا كان الناس يصرحون ، وقد وثقوا خطأ من قوة الامبراطورية الثانيـة العسكرية ، وخدعتهم الظواهر الخلابة ، بوجوب الحيلولة دون تحقيق الوحدة الألمانية ، والثأر للنمسا ولأوروبا من هزيمة سادوفا ، ووجوب تدعيم نفوذ فرنسا وسيطرتها على السياسة الأوروبية ، والوقوف فى وجه التوسع البروسى . وتقرب نابوليون الثالث إلى امبراطور النمسا الذى اتخذ بوست *Beust* الوزير السكسونى الاصل وأحد أعداء بروسيا القدماء وزيراً لخارجيته ، وذلك لمحاولة إعادة نفوذ النمسا على الدول الالمانية . ودخلت

(*) انظر « تاريخ أوروبا » لجنوبوس ؛ ص ٩٤ ، ٩٥

الدولتان ، وانضمت إليهما ايطاليا فى مفاوضات لعقد تحالف بينهم ، ولكنها وقفت عند حد تبادل الملوك الثلاثة خطابات خطية تحبذ التحالف الثلاثى لتدعيم السلام فى أوروبا . ثم ان تغيير الوزارة فى فرنسا حول دفة السياسة نهائياً ، فاقترحت الوزارة البرلمانية الجديدة التى تقلدت الحكم فى ٢ يناير سنة ١٨٧٠ وضع برنامج لتخفيض التسلح فى كل من فرنسا وبروسيا ، وأخذت انجلترا على عاتقها عرض الاقتراح على برلين ، ولكن بسمارك صرح بأنه يتعذر قبوله لتعارضه مع قانون بروسيا العسكرى .

وأخيراً تحرجت الأمور بين نابوليون الثالث وبسمارك بمناسبة ترشيح أحد أبناء الهوهنزلرن *Hohenzollern* لعرش أسبانيا الشاغر ، وصرح وزير خارجية فرنسا فى مجلس النواب بأن فرنسا لا تقبل البتة أن ترى أحد أبناء الهوهنزلرن على عرش شارلكان (*) ، وفى بادىء الأمر وضعت مسألة الترشيح على الرف إلا أن نابوليون أراد من ملك بروسيا وعداً قاطعاً بالعدول ، فتوترت العلاقات وقامت الحرب بين البلدين وكانت فرنسا البادئة بإعلانها ، وذلك بمناسبة نشر تصريح للصحف أقره ملك بروسيا باعتبار الأمر منتهيا ورفض تعهده لفرنسا بعدم تدخله فى ترشيح ملك لإسبانيا فى المستقبل ، غير أن بسمارك جعل منه مصدر تهكم على فرنسا وأذيع فى صحيفة شبه رسمية . ووقف قيصر روسيا موقف الحياد من الحرب ، كما أن النمسا وإيطاليا خيبتا أمل نابوليون ووقفتا على الحياد أيضاً ، واندحرت

(*) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحة ٩٧

جيوش الامبراطورية الثانيــة أمام « متز *Metz*» وفى « سيدان » *Sedan* حيث سلم الامبراطور سيفه للغزاة .

وقامت فى فرنسا حكومة مؤقتة أطلق عليها حكومة الدفاع الوطنى على أثر انقلاب سياسى خطير وعزل نابوليون وإعلان الجمهورية ، وفى هــذه الأثناء جلت فرق نابوليون عن روما واحتلها الايطاليون رغم احتجاجات البابا ، وفى ١٨ يناير ١٨٧١ حقق بسمارك أكبر أمانيه السياسية وذلك بالمناداة بملك بروسيا أمبراطوراً على الامارات الالمانية ، بانضمام ولايات ألمانيا الجنوبية المتحالفة مع بروسيا ، التى عاونتها معاونة وثيقة فى الحرب إليها باسم « الريخ الالمانى » *Reich Allemand* (*) . وأخيراً عقد الصلح نهائياً فى فرانكفورت فى مايو سنة ١٨٧١ وقد انتزعت بموجبــة ألمانيــا الناشئة « الالزاس واللورين » من فرنسا ، وهكذا انتزعت إلى مسرح السياسة إمبراطورية جـديدة قوية ظلت تسيطر على اتجاهات العلاقات السياسية الدولية لاوروبا مدى نصف قرن حتى الحرب العالمية الاولى

(*) أنظر (تاريخ أوروبا) لـبجنوبوس ، صفحة ٩٨

تطور القوميات والدول الأوروبية فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر

لم يؤد النزاع الفرنسى البروسى إلى اتساع شقة الخلاف ونشوب حرب عامة فى أوروبا ، فكانت الدول العظمى فى القارة أميل فى ذلك الوقت إلى المسالمة وتسوية الخلافات عن طريق الدبلوماسية الخداعة المغالطة ، وكانت كل تسعى إلى شد أزر الأخرى بالتحالف لقضاء مصلحتها مع ضمان مصلحة الغير إن إمكن لتنفيذ غرضها . وكان ساسة ذلك الزمان أبعد غوراً وأدق نظرا وربما أشد حذرا من ساسة اليوم ، وهم فى دراساتهم يدققون النظر دائماً فى المشكلات وأعقابها مع التروى والأناة . وظلت انجلترا فى عزلتها لا تخشى على سلامتها من اتساع ألمانيا ، وهناك المانش حد طبيعى فاصل منيع يقيها شرور منازعات القارة وغوائل الغزو ، بل وتجد فى هذه المنازعات فرصة ذهبية للاتساع فيما وراء البحار فى غفلة ساسة القارة وانشغالهم بالحروب ومؤتمرات السلام واتفاقات الود والمحالفات . ثم أن هذه الحرب دلت على ضعف الصرح السياسى الدولى الذى ظل نابوليون الثالث يبنيه بمحالفاته واتفاقاته ووعوده ، فإذا دقت ساعة الخطر ، وحلت به المحن ، وانزلق فى هاوية أخطائه السياسية السحيقة وما قدمته يداه المترددتان ونفسه الضعيفة المشبعة بأطماع هى دون مقدورها ، تهاوت عليه الكوارث وحده دون أن يجد منقذا من شعب إيطاليا الذى نفخ فى الصور لبعثه ، أو من إمبراطور النمسا الذى ما فتىء يتودد إليه ويخطب وده ، لعله يجد فى هذا التقارب ما يمحو ذكريات « ماري - لويز » المؤلمة حفيدة الأمبراطور وسليلة الهبسبورج ،

وموقفها القاسى من بعلها العظيم ، وقد تحطم سيف الامبراطور نابوليون بونابارت وتقوض ملكه ، وقنصت الدول المتحالفة النسر وتهاونت هى فى الدفاع عن حقوق فرخ النسر ، وبث روح أبيه فيه وقد مات بالسل معذبا مقصيا ، أومن الملكة فكتوريا وزوجها الذى احتفى بهما نابوليون الثالث فى باريس واصطفاهما صديقين وبث اليهما متاعبه وآلامه .

وذهب عرش بونابارت إلى الأبد ، كأنه سحابة من سحب الصيف ذهبت معها الأكدار والدسائس والاستبداد فى أرض رواها أبناؤها بدمائهم بغزارة وكرم فى سبيل الحرية منذ ثلاثة أرباع القرن،وذلك بفضل رجال « كجامبتا » *Gambetta* و « فكتور هيجو » *Victor Hugo* الذى عاش فى النفى طوال حكم الأمبراطور وأخرج مؤلفاته الخالدة من مأواه الصغير فى ضواحى بروكسل ، وقد سكب فيها عبقريته الفذة وصيحاته القوية فى سبيل الحرية ، وأطلق فيها على عاهل إمبراطورية «الفالس» الرجل التافه . وظلت سياسة المصالح واقتناص الفرص وتوازن القوى هى الفيصل فى خريطة أوروبا، تذهب الوجوه وتتغير الأشخاص وتظل المطامع والأحقاد تأكل القلوب وتزكى نيران التنافس وتثير الحفائظ بين مختلف الدول لاسيما الكبرى. ولقد وصف الرئيس «إدوارد هوريو» السياسى العتيد كما يعد فى طليعة حملة شعلة الثقافة الغربية اليوم فى محاضرة ألقاها بباريس بتاريخ ١٨ مارس سنة ١٩٤٨ ضعف كفاية نابوليون الثالث وقلة درايته السياسية وتردد ذلك العصر بما يأتى « كان على رأس الحكومة عاهل جاءت به الصدفة المحضة وهو شخصية غامضة ذات نظرات مضطربة تدل على تفكير غير ثابت وثاقب ، وكان مغامراً غارقا فى الأحلام والخيالات غير متزن . ولقد كان يميل إلى التقدم، ولكنه غير عادل فضلا عن تسليمه بالنصيب والمقدر دون إرادة قوية حقة ،

وكان نصير نظرية القوميات والمبادىء الاشتراكية ، ولكنه كان يتأثر أيضا بالآراء المتضاربة المتضادة ، فكان كمن يستيقظ الليل أثناء نومه دون أن يشعر ويسير على غير هدى *Somnambule* ، وعلاوة على ذلك فقد كان فريسة المرض والضعف . وكانت إلى جانبه تشاطره ملكه « الامبراطورة أوجينى » *Eugenie* التى تزوجها بدافع الحب، وهى رشيقة ورقيقة الحس ذات قلب كريم كامرأة . ولكنها كانت فريسة أحزاب اليمين وسلسة الانقياد لها ، تتعشق السلطة والاستبداد» (*) ، وفى هذا الوصف وهو تكرار لما سبق أن ذكرناه عنهما الكفاية للدلالة على فساد ذلك العهد واضطرابه فى فرنسا رغم مظاهره الخلابة وبذخه البالغ .

وانتهزت روسيا فرصة الحرب ، فأعلنت أنها لا تعد نفسها مرتبطة باتفاقية سنة ١٨٥٦ الخاصة بحياد مياه البحر الأسود ، واحتجت انجلترا عليها وهى التى يهمها الأمر إلى أقصى حد حتى لا ترى مزاحما خطرا لها فى البحر الأبيض المتوسط وطريق الهند ، وقد سبق أن قام بينها وبين فرنسا تنافس شديد سياسى واقتصادى على ضفاف النيل وبدأت تمهد للتدخل فى شؤون مصر ، فقالت بأن روسيا وحدها لا تستطيع أن تنبذ معاهدة وقعتها مع دول عدة إلا بموافقة بقية المتعاقدين . كما هددت الدولة العلية روسيا بأعلان الحرب عليها. غير أن الدول وإن كانت فى عجز تام عن التفاهم فى هذا الأمر إلا أنها كانت شديدة الرغبة فى الابتعاد عن حرب عامة ما أمكن، ففضلت طرح النزاع على مؤتمر مكون من الدول المتعاقدة ، واجتمعت فى لندن فى يناير سنة ١٨٧١ وألغت شروط معاهدة سنة ١٨٦٦ الخاصة بحياد مياه البحر

(*) أنظر مجلة (كونفرانسيا) عدد ١٥ سبتمبر سنة ١٩٤٨ «محاضرة الرئيس هوريو» من صفحة ٣٥٣ إلى ٣٦٥ .

الأسود ، مع توكيدها مبدأ دوليا هاماً هو « أن الدولة المتعاقدة لاتستطيع أن تتهرب من تعهداتها واتفاقاتها إلا باتفاق مع بقية الدول الموقعة على الاتفاقية معها» . وكان هذا بمثابة تحية نظرية لمبادىء قائمة على المنطق وشرف التعاقد، ودل على أن القانون الدولى الاوروبى لا يقوم على أكتاف المعاهدات ولكن على قوة الدولة المتعاقدة ومدى استعداداتها الحربية وظروف بقية الدول المتعاقدة معها ودرجة استعدادها لخوض غمار القتال ، وأن المسألة لاتعدو انتهاز الفرص والمغامرة . وفى مذكرة وزير خارجية روسيا لبيان مزاعم دولته وشرح وجهة نظرها ، البيان الكافى عن حالة القانون الدولى، ومدى أثره فى السلام والحرب، وإيمان الدول العظمى بقواعده، إذقال «إنه من الصعوبة بمكان توكيد أن القانون المكتوب القائم على إحترام المعاهدات كأساس للقانون العام وللعلاقات بين الدول قد احتفظ بنفس قوته المعنوية ونفوذه الأدبى كما كان فى الماضى»، وصرح بوست *Beust* وزير خارجية النمسا بما خلاصته «إننى لم أعد أرى أوروبا كما كانت فى الماضى» (١) .

وتألق نجم ألمانيا ، ونقلت عنها سائر الدول نظامها العسكرى البروسى وقلدتها فى إدخال الخدمة العسكرية الإجبارية، وزادت فى ميزانيات جيوشها ونفقات معداتها الحربية فى زمن السلم . وظهرت أهمية الأسلحة الآلية الجديدة ، وأن الجيوش ليست مجرد قطعان من البشر الذين يعدون بمئات الألوف كما كانت الحاله فى فتوح نابوليون بونابارت الذى شد أزره شحاذو المجد ، بل إن الفيصل فى الحرب هى التجهيزات الحديثة ومدى دقتها وكثرة المعدات الآلية من بنادق ومدافع مع إحكامها الهدف وسرعتها ومرونتها .

---

(١) أنظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، صفحة ٩٩

وكان هذا أولى خطوات تضخم ميزانيات الدفاع وسياسة السلام المسلح ، وفاتحة عهد جديد فى التنافس السياسى والتنازع محوط بالحذر فى بادىء الأمر، ثم أدى وقد اشتد غليان المرجل إلى الانفجار وإصابة أوروبا برمتها بكارث لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الحروب . وأصاب الدول الصغيرة من جراء هذه الحالة الجديدة وهى الأراضى الواطئة وبلجيكا وسويسرا والدنمارك قلق لم تستطع إلى درئه سبيلا ، وظل يساورها بحق ويقض مضجعها حتى إجتاحت ألمانيا بلجيكا فى سنة ١٩١٤ غير آبهة بحيادها المضمون باتفاق دولى عام .

وساد بسمارك السياسة الأوروبية ، وصرح فى مناسبات عدة بما معناه « إن قوى بلاده الحربية ليست لأغراض الهجوم والاعتداء ، فقد نشأت ألمانيا الحديثة كما يتوق وكنى ، وإنما هذه القوة هى لحفظ السلام وماقررته معاهدة فرنكفورت » (*) ، وهكذا انتقل محور النشاط من فينا إلى برلين وأصبح بسمارك خليفة مترنيخ ، يريد هذا بأى ثمن إبقاء بنود اتفاقيات فينا ، ويريد ذاك بالحديد والدم فرض شروط فرانكفورت ، أى سيادة ألمانيا بطريقة غير مباشرة على أوروبا . ولكن هناك بون شاسع بين الحالتين ففى الحالة الأولى اتفقت دول أوروبا العظمى على الرجوع إلى حالة الرجعية والقضاء على « وحدة أوروبا تحت لواء بونابارت » أما فى الحالة الثانية فإذا كانت أوروبا قد فرحت بزوال حكم أسرة بونابارت إلى الأبد والقضاء على « سياسة الثعلب وتقلبه » فهى لاتريد فى النهاية استبدال سيد بآخر . وكان

(*) أنظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، صفحة ٩٩ .

على انجلترا وفرنسا وغيرهما من دول أوروبا أن تؤلب على ألمانيا القارة كما ألبتها على نابوليون بونابارت . ولكن عمل بسمارك بما أوتى من حزم ودهاء طوال مدة حكمه البالغة نحو عشرين سنة على أن يبتعد ما أمكن عن « كابوس الكتل المتحالفة » وأن يضم إليه الدول التى توافق على تصدره مائدة السياسة مؤقتاً دون ارتباط يؤدى إلى التكتل ، وأن يحاول جعل الدول التى يخشى بأسها وتآمرها ضده دائماً فى عزلة سياسية دولية .

وخلال المدة الطويلة التى حكم فيها بسمارك ألمانيا سيطر كذلك على السياسة الأوروبية والعلاقات الدولية ، وتقلصت الصلات الدولية بصفة عامة ، فيما عدا ما يخص هضبة البلقان وبعض النشاط الذى أبداه رؤساء الدول ومندوبوهم ومقابلات الملوك والوزراء وبعض المقالات الرنانة فى الصحف وعدد محدود من المؤامرات الدبلوماسية المصحوبة أحيانا بالوعود أو بالتهديد دون نتيجة . وذهبت العلاقات فى أحوال عدة إلى اتفاقات ومحالفات دفاعية ولكن لم يصحبها أى عمل إيجابى ، كما انحصر النشاط الأوروبى مدة فى حل المشكلة الشرقية وأخماد الفتن بالدولة العلية ، مع الأبقاء على الرجل المريض ، والمحافظة على الوضع القائم خوفا من اشتعال نيران حرب عامة .

وتكونت جبهات متعارضة فى أوروبا . فكان هناك اتفاق القياصرة الثلاثة قيصر روسيا وإمبراطور ألمانيا وإمبراطور النمسا من سنة ١٨٧١ إلى سنة ١٨٧٥ ، وساعد على تحقيقه إبعاد الوزير النمساوى (بوست) عدو بروسيا وإحلال أحد المجريين « أندراسى » *Andrassy* محله ، وكان هذا

يحبذ الانضمام إلى ألمانيا ضد الخطر السلافى . وقاربت بين العواهل الثلاثة ثورة باريس المشهورة فى سنة ١٨٧١ ، وقد زعموا خطأ أن الشيوعية الدولية الثالثة هى التى أوقدت نيرانها ، فأرادوا أن يجمعوا شملهم ويتعاونوا على اتخاذ إجراءات شديدة حاسمة ضد الخطر الاجتماعى الجديد الذى يهدد عروشهم وثرواتهم ، وينذر بتقويض النظام الرأسمالى القائم عليه مجدهم ، وهو محور تنافسهم السياسى وأساس اتساعهم الاستعمارى فى القارة وخارجها ، كما فعل أجدادهم الحلفاء فى سنة ١٨١٥ تجاه الثورة الفرنسية ومبادئها الجديدة من محاولة وأدها وهى فى نعومة أظفارها ، اعتقاداً منهم أن فى ذلك قضاءاً مبرما على كل تفكير فى منح الشعوب الدساتير والنظم البرلمانية وإعلان المساواة القانونية والسياسية بين الأفراد ، والخلاصة سيادة الشعب . وتمت مقابلتهم فى برلين ، وقد أضحت القبلة السياسية الأوروبية الجديدة ، وحلت محل فينا وباريس ، حيث قرروا أن تبادل الأمبراطوريات الثلاث المشورة والرأى فى كافة الشؤون الدولية التى تهمها أمر لابد منه . ومع أن هذا الاتفاق لم يك مصحوباً بمعاهدة وليس له أى أثر إيجابى ، إلا أنه كان بمثابة اتفاق الود والصداقة بين دول عظمى فى يدها مستقبل الحرب والسلام ، وفى عنقها تطبيق العدالة الدولية بما تقتضيه مصلحة الدول وحقوقها كبيرها وصغيرها وانتقلت فيه الزعامة كما شرحنا إلى المانيا ، وأضحت « شامبيون » *Champion* تدعيم السلام واستقراره فى أوروبا ، وسمى الاجتماع الودى فى ذلك العهد تحالف بدون تعهد كتابى للمحافظة على السلام(*) » .

(*) أنظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، ص ٦٧

ولكن انفصمت عرى الاتفاق لتنافس « بسمارك » مع « جورشافاك » Gorchavak وزير خارجية الروسيا لكراهية كل للآخر كراهية شديدة ، فقد كانت تجمعهما فيما مضى علاقات الدبلوماسيين الودية يوم كانا ممثلين سياسيين فى برلمان Diete فرانكفورت ، وكان الوزير الروسى وهو أكبر سناً من بطل « الحديد والدم » يعامل زميله معاملة المترفع المتكبر مما عز على نفس العسكرى البروسى ، واستمر على هذه الحال بعد أن قبض كل منهما على أعنة السياسة فى امبراطوريتين كبيرتين . ولكن بسمارك لم يحتمل هذه المعاملة وأصر على الأخذ بالثأر لنفسه التى طالما جرحت فى كبريائها ، خصوصاً وقد وضحت صلاحيته فى كفاحه لتحقيق الوحدة السياسية والثقافية الألمانيـة Kulturkampf ، واضطلع بمسئوليات جسام لا يصح أن يغض الطرف عنها منافسه الروسى ، وهو بلا شك أقل منه مقدرة وكفاية ، وأن يستمر على معاملته الجافة هذه . ومن طريف ما يروى أن بسمارك كان يقول : إن « جورشافاك » يعامله « كما يعامل الخادم الذى لا يلبى بسرعة نداء سيده بمجرد أن يدق له ناقوس التنبيه » «Comme un domestique qui ne monte pas assez vite quand on le sonne»

وكتب له محتجاً « يرجوه ألا يعامله كما يعامل تلميذ المفوضية ، ويجب أن يعامله كزميل مسئول عن سياسة امبراطورية ضخمة » وهكذا أدت حدة مزاج بسمارك إلى انتهاء الاتفاق ، وشجع على ذلك إصدار فرنسا تشريعاً جديداً لتدعيم الجيش وزيادة وحداته فى الفرق المختلفة ، مما أثار سخط ألمانيا التى رأت فيه شبح الاستعداد للحرب المقبلة ، وكذا ما بدا من وقوف روسيا على الحياد فى حالة قيام الحرب بين فرنسا وألمانيا . وكتبت صحيفة ألمانية شبه رسميـة فى ٩ أبريل سنة ١٨٧٥ مقالا تبحث ظروف الحرب

المقبلة وحظ كل من الفريقين منها تحت عنوان « حرب منتظرة » ، كما أبدى سفراء فرنسا وروسيا وألمانيا مخاوفهم وشكوكهم في أحاديث رسمية بخصوص الحرب . وهكذا بدا الخطر واضحاً ، غير أن العاصفة هدأت فجأة إذ لم تك الصدور قد أوغرت إلى ما بعد علامة الخطر والانفجار ، وكانت العقول أكثر اتزاناً وتشبعاً بفكرة الاستقرار والسلام منها في سنة ١٩١٤ ، وقال الامبراطور غليوم للملحق العسكري الفرنسي «أرادوا أن يبثوا بيننا العداوة والبغضاء ، غير أن كل شيء انتهى الآن على وجه مرضى » . وحقيقة كانت الحرب قاب قوسين أو أدنى ، غير أن القادة استطاعوا أن يخرجوا بالسفينة سالمة إلى شاطىء الأمان ، وقد قبضوا على سكانها بمهارة ومداهنة وسط الأعاصير والصخور وتيار السياسة القلب الحول ، فقد طلبت حكومة الريخ إلى السفير الألماني أن يبلغ وزير الخارجية الفرنسي الدوق « دي كاز » *Duc Decases* أن حكومته تعتبر تسليح فرنسا الجديد عملا تهديديا ، *acte menaçant* موجهاً إليها ، وكان طبيعياً ان تطلب فرنسا معونة روسيا إزاء الخطر المحدق ، كما أوعزت إلى جريدة التيمس *Times* الانكليزية الذائعة الصيت أن تنشر مقالا بأن الحزب العسكري البروسي يعمل على إيقاد نار الحرب ، وقد اهتمت انجلترا بالأمر وتدخل سفيرها في برلين ، وفعلا دبر مقابلة بين بسمارك و « جور شافاك » وضعت حداً لاشاعات الحرب . ولكن أدت هذه المناورات إلى تحويل دفة السياسة الروسية ، فقد أذاع الوزير الروسي بياناً من برلين يقول فيه « إن السلم اليوم قد استتب بصفة مؤكدة » (*) ، وكان تفسير هذا في فرنسا أن روسيا قد

(*) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، من صفحة ١٠٠ إلى ١٠٣

حمت فرنسا من تحرشات ألمانيا .وخطر محاربتها لها . وزاد فى بعد الشقة بين « بسمارك » و « جورشافاك » اعتقاد بسمارك اعتقاداً جازماً أن هذه المناورات دبرها كل من « جورشـافاك » وسفير فرنسا فى برلين « جونتان بيرون» *Gontant - Biron* لوضع العقبات فى سبيله ، ثم لظهورهما .وقد استحكمت حلقات أزمة ظاهرية مفتعلة كمنقذين للسلام . وعلى ذلك زادت حفيظته على زميله السابق فى الدبلوماسية ، وكانت هذه الحادثة هى الفاصلة فى الاتفاق الودى بين الدولتين .

ثم اتجهت أنظار أوروبا إلى بركان جديد للاضطرابات وخطر من أخطار الحرب هو « تركيا أوروبا » والشعوب المسيحية التى تعيش فى ظلال الخلافة والسلطنة ، فقد بدأت روسيا تعطف عليها باسم فكرة سياسية جديدة خطيرة تهدد التوازن الدولى ، ولم تعد تسمع العالم النغمات التى سئمها وهى حماية المسيحية والدفاع عن حقوق الأرثوذكس فى الدولة العلية . أما هذه الفكرة الجديدة فهى حماية روسيا للشعوب الصقلبية بطريقة سافرة غير مقنعة تحقيقاً لحلم اتحاد هذه الشعوب تحت لوائها بصفتها زعيمة هذه الشعوب وتضم إليها أكبر عدد منها . وقد شجع القيصر على إنشاء جمعية لتحرير الصقلبيين كانت تعمل فى قلب الامبراطورية العثمانية دون مبالاة ، وتتعاون مع أعضاء السلك القنصلى الروسى وتحرض رعايا السلطان على الثورة خصوصاً فى بلغاريا والبوسنة .

وبدأ الصربيون الشغب والاضطرابات فى يوليه سنة ١٨٧٥ بولاية « الهرزوجوفين » *Herzegovine* ضد الإدارة التركية وأداة الحكم هناك . وإزاء هذا قرر ، العواهل الثلاثة امبراطور النمسا وامبراطور ألمانيا وقيصر روسيا التدخل لدى السلطات العثمانية للمطالبة بإدخال إصلاحات لصالح

رعاياه ، وفعلا قدمت النمسا مذكرة بتاريخ ٣١ ديسمبر سنة ١٨٧٥ عددت فيها الضمانات التي يجب على الحكومة العثمانية تحقيقها . غير أن هذا التدخل فشل وسرعان ما امتدت الثورة إلى الجبل الأسود وإلى كافة صربيا ، ونشبت بين الثوار والدولة العلية الحرب ، وتكالبت المحن على الخلافة ، فقامت الاضطرابات والمذابح فى بلغاريا ، ولم تعد الدول الأوروبية العظمى تثق فى مقدرة السلطان على إصلاح حال الرعية ، وطمعت جاراته فى ميراثه ، كلها تريد التوسع والامتداد على حسابه والحصول على نصيب الأسد ، الروسيا تطمع فى أن تصل إلى البسفور ، والنمسا تريد أن تبتلع البوسنة وجزءاً من الصرب . غير أن دزرائلى وكان يقود السياسة الانكليزية على أساس تدعيم الامبراطورية ، فيما وراء البحار والشرق وضمان شريان مواصلاتها إلى هناك رأى ببعد نظره ألا يتيح لأطماع العواهل ، وكانوا متربصين للغنيمة على وشك الوثوب للفتك بالدولة العلية ، أية فرصة لتحقيق التقسيم ، فعمل طاقته على المحافظة على كيان للسلطنة ، لما فى ذلك من مصلحة ظاهرة لانجلترا . وأرسل على جناح السرعة أسطولا لحماية عاصمة الخلافة . واستقر الرأى إزاء هذه الحالة على عقد مؤتمر من السفراء فى الآستانة يمثلون ست دول لتقديم مشروع إصلاح للسلطان، بينما كان الأخير غارقا فى بحر من الهموم مستسلماً للمقادير ينظر إلى العالم خلال منظار ولى عهده وانقضى منذ قرنين،ولم يعد يحكم على جيوش يستطيع بها أن يضرب أسوار فينا . وتكسرت نصال الأرزاء التى رشقته بها السياسة الاوروبية العاتية بعضها على بعض من كثرتها وقد كست جسد الدولة المريضة الجريحة فلم يعد بها مكان للجديد منها ، حتى كادت تفقد حساسية الألم من عظم ما منيت به من الخطوب وأصيبت من الطعنات والكلوم . وقد غير تتابع الحوادث

مجرى السياسة،فقامت ثورة قلبت عرش السلطان ، وطالبت خلفه بدستور على نسق الدساتير الأوروبية ،وأعلن الثوار أن الأصلاحات التى يطلبها مؤتمر السفراء تدخل فى شؤون الدولة وضـد الدستور ، فسحبت الدول مندوبيها وتركت الميدان حراً طليقا لروسيا .

وسرعان ما امتشقف روسيا الحسام ضد السلطان ، وانضم إليها بعض دول البلقان التى تدعى حمايتها لها . وأعلنت انجلترا احتجاجها وأنها ستتدخل فى الأمر إذا مست مصالحها الحيوية ، أى إذا هـددت الجيوش الروسية البواغيز . ووصلت فعلا جيوش القيصر إلى أبواب الأستانة ، وثارت ثائرة لندن،فكانت الملكة فكتوريا تريد الحرب،بينما اكتفى دزرائيلى بأبداء امتعاضه من موقف الروس.وفى هذه الاثناء عسكرت القيادة العليا الروسية فى «سان ستفانو» إحدى ضواحى الاستانة ، وفرض القيصر على السلطان معاهدة تقرر وصاية روسيا على الدولة العلية ، وأنشئت بموجبها فى المساحات التى يقطنها البلغار ، أمارة بلغارية تحت حماية روسيا . ولكن رفضت الدول الاعتراف بالمعاهدة وتدخلت نظرية «توازن القوى» فى الأمر ، واضطر القيصر وقد أعوزه المال أن ينزل عند إرادة الدول الغربية العظمى . وأخذ بسمارك على عاتقه الدعوة لعقد مؤتمر عام فى برلين لحل المشكلة الشرقية ، وأعلن فى الريشتاج أن المانيا رغم أنه لايهمها أمر الشرق إلا أنها ستقوم بدور الوسيط الأمين لاقرار السلام .وقد فاز بسمارك لبلاده بموقفه هذا بتزعمها السياسة الأوروبية ، وقرر المؤتمر فى سنة ١٨٧٨ فيما قرره احتلال النمسا للبوسنة ، وقضى على فكرة بلغاريا الكبرى ، ووافق على ضم بعض أراضي الدولة العلية فى آسيا إلى الروسيا ، كما أعلنت سيادة الولايات

المسيحية التابعة للدولة بالبلقان . أما انجلترا فكانت قد تقاضت ثمن تدخلها ومساعدتها من السلطان ،وهو جزيرة قبرص بموجب معاهدة سرية.وهكذا ظلت العصا السحرية لاقرار السلام وتأجيل حل المشكلة الشرقية لصالح روسيا واستبقاء الحالة القائمة أساس القانون الدولى فى القرن التاسع عشر بفضل « مجموعة الدول الاوربية العظمى » « *Le Concert Europeen* » .

ومنذ مؤتمر برلين أصبح تحالف القياصرة الثلاثة فى خبر كان ، وكظمت روسيا غيظها لقلة حيلتها وقد حيل بينها وبين تحقيقها السياسة السلافية التى ترمى إلى ضم العناصر الصقلبية فى البلقان إلى كنفها ، فى حين أن المؤتمر قرر احتلال النمسا مقاطعة البوسنة التى يسكنها صقلبيون ،ولم يرع لها بسمارك جميلها فى وقوفها موقف الحياد فى حربين مع النمسا ومع فرنسا . وكتب القيصر فى هذا الصدد إلى سفيره فى فينا بما معناه « إنه من تحصيل الحاصل القول بأن تحالف القياصرة الثلاثة فى نظرنا قد تمزق شمله نظراً لتصرفات حليفينا » (*) ، ولكن زاد تقارب ألمانيا من النمسا بزيارة بسمارك لفينا،وأبرم تحالف سرى بين البلدين فى سنة ١٨٧٩ أساسه « الدفاع المشترك بينهما اصيانة سلامتهما ضد روسيا فى حالة ما إذا هاجمت روسيا إحدى الدولتين، أما إذا باشر الهجوم غير روسيا فتتعهد كل من الدولتين مراعاة الحياد الدقيق المقرون بالرعاية » *(Neutralitè bienveillante)* . وانضمت إلى هذا التحالف فيما بعد إيطاليا وقد ساءها إهمال فرنسا لها فى عملياتها فى تونس وسائر أنحاء البحر الأبيض المتوسط ، وبموجب انضمامها « تعهدت الامبراطوريتان بالمبادرة بمساعدة إيطاليا إذا اعتدت عليها فرنسا » . كما

(*) انظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس ، صفحة ١٠٦

دخلت فى زمرة الحلف الجديد رومانيا بموجب معاهدة سرية عقدتها مع النمسا ، وبذا تكونت جبهة على رأسها ألمانيا ، من ممالك وسط أوروبا لأقرار سيادة ألمانيا والمحافظة على الحالة الراهنة . ولكن تغيير دفة السياسة فى روسيا سنة ١٨٨١ وتقلد وزير من أصل ألمانى سياستها الخارجية ، وكان يميل إلى تحسين العلاقات بين روسيا وألمانيا شجعا على محاولة إعادة المياه إلى مجاريها بين البلدين . وتمت مقابلة عاهلى روسيا وألمانيا فى دانتزج ، وأبرمت بين روسيا وألمانيا والنمسا معاهدة سرية فى برلين فى ١٥ يونيه سنة ١٨٨١ لمدة ثلاث سنوات تجددت فيما بعد على أساس رغبة القياصرة الثلاثة فى تدعيم السلام العام باتفاق يضمن الدفاع عن كيان بلدانهم ، ويتعهدون فيه أن يعملوا دائما بالتضامن فى شؤون البلقان ، وأطلق عليها إعطاء الضمان للروسيا ضد سائر المعاهدات السابقة *Contre assurance à la Russie* ، ويعنى بهذا ، ألا تمس المعاهدات التى عقدتها ألمانيا بخصوص البلقان ، وتزعمت بموجبها الميدان السياسى مصالح روسيا هناك » . وهكذا اشتبكت اتفاقات الدول الكبرى الثلاث مع سائر الاتفاقات السابقة فى سبيل المصالح السياسية العديدة المتشعبة .

وكان بسمارك دائما يتجه بأنظاره إلى سيادة بلاده فى أوروبا وتزعمها المؤتمرات وموائد الاتفاقات ، بينما كانت انجلترا تتجه إلى التوسع خارج القارة وتحذو فرنسا كذلك حذوها ، وقد عضت هذه بنان الندم على ضياع طائفة من مستعمراتها الدسمة إبان الثورة وبعدها ، بانشغالها فى دسائس أوروبا ومؤتمراتها السياسية ومعاركها الدامية الرهيبة التى لا تنتهى ، وعقدت العزم على الاستعاضة عنها بغيرها . كما أخذت إيطاليا وهى وليدة الأمس القريب تذرف الدمع السخين وترفع عقيرتها ، تطلب بدورها الاستئثار

بمناطق نفوذ كتونس مثلا التى ابتلعتها فرنسا فى غفلة ، لقمة سهلة سائغة ، وكانت تطمع فى أن تقدم إليها كبريات دول أوروبا وقد نالت جميعاً مافوق كفايتها من مناطق النفوذ والمستعمرات هدية لا بأس بها . واصطدمت انجلترا فى سباقها الاستعمارى بفرنسا بخصوص مصر فى سنة ١٨٨٢ ، ثم اصطدمت معها صداما أشد فى « فاشودة » على حدود السودان المصرى فى سنة ١٨٩٨ ، كما اصطدمت بروسيا بخصوص الأفغانستان ثم إيران. واحتمدت المنافسة بين بلاد المملكة والجمهورية بخصوص بدء تثبيت فرنسا قدميها فى الهند الصينية بجوار الممتلكات البريطانية . وكان بسمارك يرغب من كل قلبه فى أن ينتهز فرصة التنازع الاستعمارى لكى يحسن علاقات بلاده بكبريات البلدان الأوروبية ، ولكى يضمن الزعامة السياسية فى القارة كان يشجع مشروعات فرنسا فيما وراء البحار ، وقال لسفير فرنسا فى سياق كلمات التشجيع « إن رغبتى لشديدة فى أن تغفروا لألمانيا موقعة سيدان كما غفرتم لغيرها موقعة واترلو » (*) كما اقترح على الجمهورية تحالفاً لحفظ التوازن السياسى ضد انجلترا ، غير أن الرأى العام كان دائماً ضد ألمانيا فى فرنسا ، وزاد فى تعكير صفو الجو بعض حوادث وقعت على الحدود ، وتداولت الصحف عبارات الحرب ، وأرغت وأزبدت . كما زاد بسمارك وحدات الجيش وعتاده ، وضمن موقف روسيا بتجديد المعاهدة السرية معها سنة ١٨٨٧ ودعم معاهدة الحلف الثلاثى بتجديدها لخمس سنوات أخرى . ولم تشذ فى ذلك إلا إيطاليا التى أبدت على لسان وزيرها « رويلانت » *Robilant* امتعاضها قائلة « إن الدول المتحالفة الكبرى كانت دائما تتركها خلفها فى

(*) أنظر (تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس . صفحة ١٠٩

غرفة الانتظار» (*) وبذلك حصلت من النمسا على تعهد بالمحافظة على الحالة الراهنة فى الشرق ، وأن أى تغيير سيكون على أساس تبادل المصالح المشتركة *Compensation reciproque* ، كما قبلت انجلترا اقتراح إيطاليا فى أن يعملا معاً بالاشتراك والتعاون ، فى سبيل المحافظة على الحالة القائمة بالبحر الأبيض المتوسط والبحار المتفرعة منه ، وفى منع أى دولة من الدول العظمى من الاتساع والسيطرة على جزء من حوضه ، وقد بلغ هذا الاتفاق إلى النمسا وانضمت إليه .

ولكن سير الحياة الاقتصادية واتساع آفاق الأطماع فى ألمانيا ورغبة الامبراطور الجديد الشاب غليوم الثانى فى بسط النفوذ الألمانى فيما وراء البحار ، وقد تيسر الأمر وأصبح الطريق ممداً سهلا بزيادة إنتاج ألمانيا الصناعى وضخامة ثرائها عن طريق التصدير واستعداد مصانعها وبنوكها لتغذية أسواق اوروبا وأسواق الأمريكتين وبلدان الشرق ، بل وتوقها إلى غزو الاسواق الخارجية وضغطها على الحكومة لتحقيق غايتها ، واتجاه الامبراطور وشعبه وقواده ، واشتداد الروح العسكرية البروسية والرغبة الجرمانية فى السيادة على أساس أن « ألمانيا فوق الجميع » ، كل هذه العوامل دفعت السياسة الالمانية إلى النزول والنزال فى الميدان الاستعمارى والكفاح فى حلبته بكافة الاساليب الدبلوماسية ، فأدى الاصطدام بالأطماع الاستعمارية الانكليزية مما أدى إلى الحرب العالمية الأولى . وهذه الحالة الدولية الجديدة المفعمة بالاضطرابات والمفاجآت التى أدت إلى الحرب الاستعمارية العالمية الأولى (سنة ١٩١٤ — ١٩١٨) ليست ألمانيا وحدها هى المسئولة عنها ، بل

(*) انظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوس ، صفحة ١٠١

المسئول عنها دول أوروبا العظمى المتنازعة فى سبيل السيطرة والسيادة على الأسواق العالمية ، تلك الدول التى كونت مجموعة تشرف على السياسة الأوروبية لتدعيم السلام ، ودافعت بفضل كياسة ساستها وحلمهم عن هذا السلام فى حدود « توازن القوى » ونفوذ « مجموعة الدول الأوروبية العظمى» *Le Concert Europeen* لاستقرار الحالة ، ولا ستتباب نوع من السلام الظاهرى يروق لها ، لأن فيه تحقيق أطماعها واستنزاف دماء وأموال الشعوب المغلوبة على أمرها وقد كتب عليها سوء المصير ، تبعاً لعجزها عن التسلح الآلى أسوة بالغاصب كى يفل حديدها حديده . ثم حطمت تمثال السلام الذى عبدته ما يزيد على قرن وقدسته وكانت فيما مضى تبادر إلى تقديم القرابين إليه كلما شبت حرب موضعية حتى لا يمتد لهيبها وتتحول إلى حرب عامة ، ولم تعد عقلية بسمارك وآماله وسياسته تتفق مع التحول العالمى فى أواخر القرن الماضى . وفضلا عن ذلك بلغ به الكبر عتيا وأصبحت تبعات إمبراطورية فتية طامحة إلى الوصول إلى قلب الصين والخليج الفارسى والهند لا تستطيع تحملها روح عتيقة وشيخ هرم فان ، عاش فى جو المؤتمرات والمؤامرات الدبلوماسية الأوروبية الرقيقة ومآدب القياصرة والسفارات الرشيقة ، وشرب أنخاب الملوك . لقد انحصر حلمه ما بين برلين وفينا وشاطىء الرين والدانوب وقد ولى هذا العهد وانقضى . فأقصاه القيصر عن الحكم واستبدل به غيره ، وفى الواقع قبض بذاته بيد حديدية على مقاليد السياسة الخارجية لأمبراطوريته ، وهكذا شاهدت أوروبا فاتحة عهد جديد فى الدبلوماسية والقانون الدولى وهو « التكتل والشك وريبة كل طرف فى الطرف المتعاقد الآخر ، وغموض الأحوال الدولية والخوف من الحرب القادمة الواقعه لا محالة وانتشار ضباب

التسلح الخانق ، وبالاختصار انتهى عهد الاستقرار والسلام الظاهرى الذى ساد النصف الثانى من القرن التاسع عشر وحل محله عهد من تأرجح السياسة وتخبطها بفعل أمواج التنافس والتنازع الصاخبة ، وما يتبع ذلك من غموض القانون الدولى وإهماله فى كثير من المواقف .

ونشأت جبهتان متضادتان رئيسيتان فى الميدان السياسى الأوروبى مسلحتان تسليحاً قوياً مع تزايد مستمر فى التسلح وتسابق فى سبيله ، وانضمت إلى كل جبهات ثانوية أخرى وفق مصالحها ، ولم يستقر لهما قرار فى الاحتكاك والتنافر والتنابذ السياسى فى القارة وفيما وراء البحار . وأصبح واضحاً أن غايتهما فى النهاية الحرب ، فلا مفر منها لتقرير سيطرة أحداهما على موارد المادة الأولية وعلى الأسواق فى العالم . وتزعزعت أركان القانون الدولى على ضعفها ، ذلك القانون القائم على الاستقرار السياسى وفق الأمر الواقع وتوازن القوى . فنشأت جبهة من روسيا وفرنسا ، وبعدت الشقة بين قيصر روسيا اسكندر الثالث وامبراطور ألمانيا غليوم الثانى ، وقد أقصى بسمارك ، وشرع يرسم منهاجا آخراً لسياسة السيطرة الألمانية على أوروبا وما وراء البحار . وبدأ ذلك برفض تجديد معاهدة توثيق التضامن سنة ١٨٨٧ بين ألمانيا وروسيا ، كما أظهر عطفه على نبلاء بولونيا أشد أعداء روسيا ، وحاول أن يتقرب من الدول العظمى لغرب أوروبا فى بادىء الأمر ، فعقد معاهدة مع انجلترا سنة ١٨٩٠ أعطت انجلترا لألمانيا بموجبها جزيرة هيلوجولاند *Heligoland* (وقد كانت احتلتها انجلترا منذ عهد نابوليون الاول) نظير إعطاء ألمانيا للأولى بعض الامتيازات فى أفريقيا الشرقية ، ولكنه لم ينجح فى محاولة كسب عطف فرنسا السياسى ، فقد قوبلت الفكرة بسخط من

الرأى العام الفرنسي ، وامتعض لهـا الوطنيون الفرنسيون ، وثارت ثائرتهم ، مما زاد فى توتر العلاقات بين الجارتين العدوتين عداء تقليـدياً لا تخمد ناره .

فأدى هذا الى رواج فكرة التحالف فى كل من روسيا وفرنسا. وبمناسبة زيارة الاسطول الفرنسي للمياه الروسية «بكرونستاد » *Cronstad* فى أغسطس سنة ١٨٩١ قدم القيصر بنفسه الى سطح البارجة المعقود عليها لواء أمير البحر الفرنسي ، واستمع واقفاً الى المارسليز *Marseillaise* ، وأبرق الى رئيس الجمهورية الفرنسية « كارنو » *Carnot* برسالة بث فيها « عواطف الود والصـداقة العميقة التى تجمع بين فرنسا وروسـيا (١) » . واستقر قرار الدولتين على عقد اتفاق دائم بينهما ليس على نسق التحالف الثلاثى لامبراطوريات الوسط ، بل أراد قيصر روسيا الا يظل أمره سراً مكتـــوماً ، غير أن الرئيس كارنو لم يستطع أن يعطى الضمان دون عرضه على البرلمان ،واكتفت الحكومتان بالتصريح بأنهما « تعتبران أن المحافظة على السلام مرتبطة أشد الارتباط بالمحافظة على توازن القوى فى أوروبا » ويتعهدان أنه فى حالة تهديد السلام بواسطة التحالف الثلاثى « أن يتفقا على إستخدام قواهما بالتعاون المشترك للمحافظة عـــلى الحالة الراهنة » (٢) وتم الاتفاق بين الحكومتين على توحيد سياستهما فى الشرق . ثم أمضت القيادة العليا للدولتين فى يولية عام ١٨٩٢ مشروع اتفاق عسكرى ينظم فى حالة الحرب الدفاعية تعبئة وحشد قوى البلدين بالاشتراك وذلك ضد المانيـا ، وظل مشروع الاتفاق معلقاً نحو سنة ، ثم أبدى القيصر عزمه القوى على إبرامه ، وأرسل

---

(١) (أنظر تاريخ أوروبا) لسيجنوبوس . صفحة ١١١

(٢) أنظر « تاريخ أوروبا » لسينجوبوس ، صفحة ١١٢

الاسطول الروسى إمعاناً فى الود والاخلاص لزيارة المياه الفرنسية فى أكتوبر عام ١٨٩٣ ، وتم عقده فى ديسمبر عام ١٨٩٣ ، واستعمل فيه مصطلح رسمى رنان وهو « الشعبان الصديقان الحليفان » وعرف فى عالم السياسة بعنوان « التحالف الفرنسى الروسى *Alliance franco-russe* ».

ولم يأت هذا التحالف بالجديد فهو مجرد مشروع لعمل سلبي دفاعى ، ولكنه أخرج فرنسا من عزلتها السياسية ، وأعطى الطمأنينة والضمان للرأى العام الفرنسى ، كما كان أثره عميقاً فى أوروبا لما يحاول أن يهدف اليه من اعادة « التوازن السياسى الاوروبى » الذى مزقه التحالف الثلاثى بين ألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا .

ولكن بيت القصيد فى الصدام العنيف المقبل لم يك فرنسا أو روسيا ، بل هو الامبراطورية البريطانية . فألمانيا كانت مستعدة لمناوأة انجلترا وعزلها سياسيا ومحاسبتها حساباً عسيراً ، نظراً لا بتلاعها البقعة تلو الأخرى من أصقاع العالم فى إفريقيا وآسيا دون شريك أو رقيب . وغليوم يرى الافق السياسى ضيقا بالنسبة لآمال شعبه ونشاطه وإنتاجه وموارد بلاده وكفاياتها العلمية والصناعية ، ويرى أيضا وجوب أخذ نصيب دسم من المستعمرات ومناطق النفوذ ، وهو لا يتردد فى خوض حومة الوغى للفوز بميدان واسع لرؤوس الاموال والإنتاج والتجارة الالمانية فى الخارج . وتأسست فى ألمانيا جمعيات لتوحيد السياسة الالمانية وتدعيمها للفوز بالمستعمرات ولتقوية الأسطول كرابطة للأمبراطورية الناشئة ، مثال ذلك جمعية « اللدويتش » *La Ligue Alldeutsch* ، وفى هذا يقول « سينوبوس » *Seignobos* المؤرخ المعروف بدقته وبوضوح تعبيراته « كان سكان ألمانيا فى تزايد مطرد وكذلك الحال فيما يختص بصناعاتها وتجارتها وثروتها . ووكلاء محالها التجارية

وكان مندوبو مصانعها تؤيدهم البنوك يبحثون عن مصادر لتصريف منتجاتهم فى مختلف أنحاء العالم ، وقد أصبح أسطولها البحرى أحد الأساطيل الأولى فى العالم ، يجوب مختلف البحار يرفرف على قطعه العلم الألمانى ، وبدأ الألمان يشعرون بأن قوامم المطردة النمو هذه تضيق أوروبا بها ذرعاً ، واتضحت الحاجة إلى انتشار نفوذهم فى العالم . وهذه الحاجة إلى التوسع كان يعبر عنها بمصطلحات أصبحت جمة التداول متعارفا عليها فى ذلك الوقت ، فأطلق على رغبتهم الملحة فى الاتساع : إنشاء اتحاد دول أوروبا الوسطى بزعامة ألمانيا اقتصادياً *mitteleuropa* ، كما أطلق عليها السير نحو الشرق أى زحف ألمانيا نحو بلدان البلقان والبلدان الاسلامية *Drang nach Osten* ، وكذلك سميت بالسياسة الاستعمارية *Colonialpolitik* ، ويعنى بها إنشاء مستعمرات لألمانيا فى البلدان التى لا تزال خلوا من النفوذ الأجنبى الأوروبى لمساعدة التجارة الألمانية على الرواج والاتساع ولتعضيد المؤسسات الاقتصادية وتقوية دعائمها ورفع سمعة ألمانيا ، واستشعر الألمان إزاء هذه السياسة حاجاتهم الشديدة إلى إنشاء أسطول حربى قوى(*) . وساعد على انهيار البقية الباقية من الآمال فى السلام وسيادة القانون الدولى وتدعيمه لحسن التفاهم بين الشعوب ماعدا صرخات كانت تتصاعد من الساسة متفرقين دون تأييد حقيقى لها خوفا من هول الحروب المستقبلة وقد أصبح عمادها البندقية السريعة الطلقات والمدفع الحاصد القاصف ومختلف الآلات الذريعة الفتك ـ هذا التنافس الحامى الوطيس إلى حد التعصب . وكما يقول المؤرخ العظيم هولاندروز *Holland Rose* « إن المدنية سيطرت عليها سياسة المبالغة

(*) انظر « تاريخ أوروبا » لسيجنوبوس ، ص ١١٣

فى القومية ، كما استخدمت الدول الكبرى السياسة الوطنية التعصبية والقوميات فى قضاء لبانتها وتحقيق أطماعها فى المحيط الدولى ، فسادت المبادىء القومية المتطرفة وطغت على المبادىء الدولية والاجتماعية للعصر » ، وقد قال أيضاً « إن أغنى العهود وأزخرها بالثروة ، وهو عصرنا الحاضر ، أصبح فريسة لتقدم الآلات وتشعب استعمالها واشتداد قواها وسلطانها على الشعوب » وكما قال فى موضع آخر « إن العودة إلى العقيدة القديمة التى تتمسك بالتضامن الانسانى وتعتقد اعتقاداً جازما فيه ، واقتناع العالم المتمدين بحق فى ضعف كافة الجهود وفساد ثمرتها القائمة على سيطرة شعب معين من الشعوب أهم وأولى ما يجب أن تقتنع به الانسانية كطريق قويم لتوطيد السلام وحسن التفاهم بين الشعوب (*) » .

وإن المناورات السياسية ومختلف المؤامرات الدولية التى سادت ماقبل الحرب العالمية الأولى وتزعمتها كل من ألمانيا وانجلترا ، خليقة لأهمية أثرها فى العلاقات السياسية وفى مستقبل القانون الدولى ، بعرضها بدقة . فهى بعيدة الشبه باللعبة الرياضية الواضحة المكشوفة ، وهى أقرب إلى مؤامرات القصور ، ودسائس السراى ، ويكفى دلالة على ذلك انتشار الاتفاقات والمحالفات السرية ، مما أدى إلى تلبد سماء السياسة بالسحب المظلمة الكثيفة ، وفى النهاية إلى العاصفة وإلى مجزرة سنة ١٩١٤ .

وكانت السياسة الاستعمارية الألمانية تعمد من آن لآخر إلى مناوأة انجلترا كى تكسب ما تستطيع كسبه سلمياً ، كما تعد العدة للحرب إذا حزب

(*) أنظر (تطور الشعوب الاوروبية من ١٧٨٠ الى ١٩٢١) لهولاندروز جزء واحد ، لندن ١٩٢٦ صفحة ٥٨٦

الأمر وتحرجت الحالة . وهى تقوم على خطتين رئيسيتين : خطة داخل القارة ترمى إلى المحافظة على تفوقها السياسى وتزعمها المحادثات الدبلوماسية والمؤتمرات ، يشد أزرها قواها الحربية والبحرية ، وخطة أخرى خارج القارة ترمى إلى تأليب الشرق على دول الاستعمار الاخرى وفى مقدمتها انجلترا ، والحصول على مغانم وامتيازات وأرض فيما وراء البحار . وزاد الطين بلة تتابع الحروب الموضعية فى القرن التاسع عشر ، التى مع التسليم بضررها المحدود ، وأنها تعد كقزم ضئيل إذا قورنت بالحربين العالميتين الاولى والثانية ، فإنها تركت كلوما وأحقادا فى النفوس لا تندمل ، وأضعفت مع ظهور الروح القومية التعصبية الوثابة المتأهبة للتحرش وخوض غمار القتال فى البلقان روح التعاون الدولى . وكان من جراء هذه الحالة رجوع روح التعاون الدولى القهقرى أشواطاً بعيدة رغم جهود المصلحين الذين نادوا بوضع أسس للسلام والتحكيم الدولى فى أوائل قرننا الحالى . وينعى المؤرخ الكبير « هولاندروز » التعاون الاوروبى ويبين بوضوح الحالة بقوله « إن انهيار حركة التعاون الدولى والسلام راجع لاسباب عدة ، فأن الحرب الفرنسية الالمانية والحروب الروسية التركية تركت وراءها أحقاداً دفينة ، فأصبح من الصعوبة بمكان على الشعوب أن تنزع سلاحها . وزيادة على ضعف روح نزع السلاح جاءت الحرب اليونانية التركية وحرب البوير ضغثاً على إبالة، وعلاوة على ذلك فإن النزاع بين البابا وروسيا بقدر ما أضعف مركز الاخيرة فى أوروبا جعل المانيا والنمسا تسودان السياسة الاوروبية . وبينما تقدمت الحركات الاجتماعية فى كل من فرنسا والمملكة المتحدة تقدماً كبيراً ، ظلت كل من ألمانيا والنمسا فى موقفها الذى يطلق عليه موقف التطور القومى فحسب دون تقدم ما فى ميدان التطور الدستورى ، ولا شك أن حالة الركود هذه عندهما تغذى أغراض الحرب وترجح كفتها على كفة

التعاون الدولى ، وكذلك أيضاً فإن النظم البرلمانية والمجالس النيابية فى امبراطوريات الوسط لم تصادف النجاح المرجو لها ، مما أدى إلى تزايد المنازعات بين الحكام والشعوب ، وكانت نفس هذه الحالة هى السائده فى روسياوأسوأ منهاكانت الحالة فى البلقان ، ومن ثم صارت الفكرة القومية الوطنية فى أواسط أوروبا وفى شرقها على تمام الاهبة للقتال متشبعة بروح التحرش والهجوم ، بينما حصرت بريطانيا العظمى والأراضى الواطئة وإلى حدما فرنسا جهودها قدر الطاقة فى تقدم تشريعها الاجتماعى ، وفى الوقت نفسه كانت تتسلح لأغراض الدفاع عن النفس ، والتسلح لأغراض الدفاع فقط فى رأينا مشكوك فى إخلاصه وغرضه . وخطر الموقف كامن فى هذا التناقض (*) » .

واتجهت ألمانيا داخل القارة إلى الاستعداد للحرب القادمة . فتالت زيادات اعتمادات الميزانية لبناء أسطول حربى شديد البأس يصبح خطراً على أسطول انجلترا ويهدد مستعمراتها ، وجهز الأمبراطور لهذا الأسطول فى الشمال قناة جديدةهىقناة « كييل » *Kiel* التى تمت فى سنة ١٨٩٥ ، ومن شأنها فنيا أن تضاعف قوى الاسطول الألمانى . ولم تجازف المانيا فيما بعد بخوض غمار الحرب إلا بعد إنتهاء العمل فى القنال . وبدأ النشاط فى إعداد الاسطول البحرى فى سنة ١٨٩٨ ، وصرح القيصر وأعوانه بأنهم على استعداد لأقصى التضحيات المادية فى سبيل بناء مجد المانيا البحرى ، كما بدأت الشكوك فى نوايا الريخ الحسنة تتضح جليا لانكلترا . ولكن

(*) أنظر « تطور الشعوب الأوروبية من سنة ١٨٧٠ إلى سنة ١٩٢١ » لهولاند روز ، صفحة ٥٨٥ .

ظلت مع ذلك السياسة الألمانية ترتكز على الرغبة فى السلام إلى النهاية طالما ان السلام فى مصلحتها . وتلخصت فى مذكرات المستشار الألمانى البرنس « فون بولوف » Von Bulow وضمنها ما يأتى « لم ندع لا نكلترا المجال للتذرع بسبب ما لتهديدنا بخصوص بناء أسطولنا . . . ونحن لم نبلغ حالة لاتترك مفراً من الاصطدام فعلا بالحليفتين روسيا وفرنسا ، ومما يحول بيننا وبين إنشائنا تدريجيا للأسطول المنشود » (*) ، وهذه السياسة التى قاد دفتها الرجعيون فى ألمانيا كما يحللها هولاندروز مبدؤها : « الامتناع عن أى عمل يؤدى إلى الحرب ، وتحقيق كافة الفرص لزيادة مطالب ألمانيا ، وفوق كل شىء استخدام عجز ألمانيا فى البحر وما يحدثه هذا من مضايقة للرأى العام كوسيلة للتغلب على معارضة الألمان الاحرار الضعيفة، فى تزايد النفقات البحرية الضخمة المستمر ».

وفيما خلا حالات من التقارب غير الناجح بين ألمانيا وانجلترا ومحاولات للحد من السباق البحرى فقد ردت الثانية على نشاط الأولى فى بناء القطع البحرية الضخمة بمنهاج أقوى وأوسع ، يتطلب تضحيات ونفقات أعظم من تضحيات الامبراطورية الناشئة . واستفحلت حمى التسلح البحرى وبرز الخطر ، وأخذ المتنافسان يقتربان من الهاوية فى تعديل البرنامج البحرى الذى قدمه الأميرال « فون تريبتز » . Von Triptz للريشتاج فى فبراير سنة ١٩٠٠ ، فقد طلب مضاعفة قطع الأسطول ، وقدم مشروعات بخطة بناء قطع جديدة ومطردة الزياده دون توقف حتى سنة ١٩٢٠ . وكانت تصريحات ذوى الشأن لا تعدو أن ألمانيا تنشد الأسطول لتصبح قوة عالمية يعتدبها .

(*) أنظر « تطور الشعوب الأوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٥٨٨

وطالما استفادت الأمبراطورية الناشئة من توتر العلاقات مؤقتا بين الدول الغربية الصديقة أو انشغالها بمنازعات خارج القارة . كفساد العلاقات بين انجلترا من جهةوفرنسا وروسيا من جهة أخرى بسبب التنافس على مناطق النفوذ فيما وراء البحار ، نخص بالذكر حادثة فاشودة واصطدام الكتيبة الفرنسية بعسكر مصروانجلتراعلى حدودالسودان سنة ١٨٩٨، وكحرب روسيا مع اليابان فى سنة ١٩١٤ وكحرب البوير، لتوجيه نشاطها الدبلوماسى وجهودها السياسية إلى مشاكل البلقان . وكلمازاد نشاط البناء البحرى فى ألمانيا ، وضح وجوب تقارب كل من انجلترا وفرنسا رغم استحكام العداء بينهما لتنافسهما فى بلدان الشرق والسودان ، حتى يمكنهما التعاون فى حالة هجوم ألمانيا على إحداهما ، وحتى يمكن لأسطوليهما حماية مداخل المانش وشواطىء الجزر من هجوم البحريةالألمانية تبعاً لانشغال جزء لا يستهان به من القطع الانكليزية فى الدفاع عن ممتلكات بريطانيا فيما وراء البحار . نعم لقد كانت بريطانيا العظمى حتى سنة ١٩٠٥ قوية بحراً ، وكانت ألمانيا بعيدة عن أن تهددها تهديداً جدياً ، فكان لدى الأولى ٣٥ مدرعة بحرية ضخمة بينما كانت الثانية لا تملك إلا مدرعة من نفس النوع ولكن عيار مدفعيتها أضعف ، وبدأت انجلترا تبنى قطعا جديدة تقلل من أهمية قنال « كييل » إذ يتعذر على ألمانيا حين تشاء بناء مدرعات من نفس النوع أن تمخر بها عباب القنال وترسو هناك فهو يضيق سعة بها ، "ولكن نشاط البناء البحرى لديها مطرد الزيادة ، وكما يقول هولاندروز « كانت ألمانيا قوية جداً من حيث مواردها ، وخلعت عليها صناعاتها وتجاراتها المستمرة النمو ثراء عريضا ؛ فأخذت تنفق عن سعة على جيشها وبحريتها » (*) . وفى مايو سنة ١٩٠٦ وافق الريشتاج على منهاج جديد

(*) أنظر (الشعوب الأوروبية) لهولاندروز ، صفحة ٦٠٨

معدل لبناء السفن الحربية ، كما زادت فى نفقات البناء ، فزادت التكاليف السنوية لتشييد الأسطول من ١١٫٦٧١٫٠٠٠ جنيه فى سنة ١٩٠٥ إلى ١٦٫٤٩٢٫٠٠٠ جنيه وهو الرقم المقدر لسنة ١٩١٧ . وأخذ ساسة انجلترا يحذرون الحكومة ومجلس العموم من سوء المغبة إذا استمرت ألمانيا فى تسليحها البحرى الذى يهدد الأمبراطورية فى الصميم . ثم بدت بشائر على عودة المياه بين انجلترا وألمانيا الحديثة إلى مجاريها فزار الملك «إدوارد السابع» الأمبراطور « غليوم » فى سنتى ١٩٠٦ و ١٩٠٧ ، كما رد الأمبراطور الزيارة فى سنة ١٩٠٧ ، ولكن لم تتعد الزيارة تبادل عبارات الود ولم تأت بنتائج عملية خاصة بنقص تسابق البلدين فى سبيل التسلح البحرى . وترتب على ذلك طبعاً أن ارتمت انجلترا بدورها فى أحضان روسيا ، وأمضى اتفاق بين الطرفين فى ٢١ أغسطس سنة ١٩٠٧ يتهادنان بموجبه فى التنافس فى الشرق الأقصى ويحدد ويعرف مصالحهما فى إيران وأفغانستان والتبت ، وأهدرت كما هى العادة مصالح الوطنيين والمصلحين فى إيران لصالح الدولتين الاستعماريتين .
ورأت انجلترا فى هذا الاتفاق رداً على أطماع الأمبراطور غليوم الثانى ، الذى كان فى تقربه من الدولة العلية يريد أن يربط همبورج وبرلين بعاصمة الخلافة ، بأنشاء خط سكة حديد بحر الشمال فقلب أوروبا فالبواغيز فآسيا الصغرى فالعراق فالخليج الفارسى ، على أن تصل فروعه إلى سوريا وإلى قلب بلاد العرب ، وبذا تتعرض الهند وهى أثمن جوهرة فى التاج البريطانى للخطر الجرمانى القوى التسلح . وهكذا انضمت انجلترا إلى الاتفاق الثنائى بين روسيا وفرنسا وتكونت جبهة ضمنية بموجب معاهدات منفصلة بين انجلترا وفرنسا ، وهذا هو الاتفاق الودى الذى يحسم التنافس بينهما على النفوذ فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، بجعل غرب الحوض من نصيب فرنسا وشرقه بما فى ذلك ضفاف النيل من نصيب انجلترا وذلك فى سنة ١٩٠٤

،وكذا بين انجلترا وروسيا كما أسلفنا لمقاومة التوسع الألماني . ويقول «هولاند روز» وربما كان في قوله بعض المبالغة « إن الحلف الثلاثي الذي رسم بسمارك خطته للمحافظة على السلام أصبح في يد غليوم الثاني خطراً على جارات ألمانيا، ودفع بهذه الجارات إلى عقد اتفاق لتنظيم خطة الدفاع في حالة مهاجمتها(*) » وفي رأينا ان التنافس في سبيل السيطرة على المادة الدولية فيما وراء البحار بين الدول الغربية العظمى وفي سبيل تزعمها الاتفاقات والمؤتمرات في القارة هو أهم أسباب الحرب العالمية الأولى ، وان هذه الدول بلا فارق هي المسئولة بالتضامن المشترك عن وقوعها ، ويمكن القول بلا تردد إن محكمة التاريخ والعدالة الانسانية تدينان قادتها جميعها كفاعلين أصليين ولا تجعلان من البعض فاعلين والبعض الآخر شركاء أو محرضين في هذه المذبحة البشرية الشنعاء .

وإلى جانب برنامج التسلح اتجهت ألمانيا إلى تدعيم مركزها في أوروبا بالقبض على سياسة امبراطوية النمسا والمجر ، وساعدتها في توسعها في البلقان ، ونصرتها على منافستها روسيا هناك . فواصل الامبراطور خطة بسمارك في التزعم السياسي في القارة وبعبارة أخرى خطة مؤتمر برلين ، وشجع هذا النمسا على ضم مقاطعتي البوسنة والهرسك نهائياً في ٧ أكتوبر عام ١٩٠٨، وكانت تديرهما بالانتداب وفقاً لقرارات مؤتمر برلين في عام ١٨٧٨ على أن تظل سيادتهما لتركيا ، دون أي سابقة إنذار أو إذن من مجموعة الدول الأوروبية . وبذا خرقت الاتفاقات والمعاهدات المرعية وقواعد القانون

(*) انظر « الشعوب الأوروبية » لهولاند روز ؛ صفحة ٦٠٩

الدولى ، كما أثارت حفيظة « صربيا » التى كانت تأمل فى ضم المقاطعتين إليها وناصبت روسيا وجمعية تركيا الفتاة العداء بهذا التوسع الجديد وباقتطاع جزء هام من جسد الدولة العليـة ، وكانت الفرصة سانحة : فتركيا تكاد تحتضر وروسيا لا تزال جراحها دامية لم تندمل بعد من الحرب الروسية اليابانية ومن ثوراتها الداخلية . وبمعونة غليوم الثانى أيضاً سادت سياسة « الهبسبورج » وكلمة امبراطور النمسا والمجر بخارست وصوفيا وسائر عواصم البلقان، تلك السياسة التى أطلق عليها «ارنتال » *Aehrenthal* وزير الامبراطور فى أحد خطبه بأنها « سياسة خارجية نشيطة وذلك حتى تستطيع النمسا والمجر أن تحتل مكانها كاملا فى العالم ، وإن عليها أن تعمل وإلا ، فأن الأمور قد تسير وتتعقد لغير مصلحتها(*) ». وكان على امبراطور ألمانيا أن يساعد النمسا على تحقيق أغراضها السياسية حتى تصل مواصلاته إلى قلب أوروبا ويربط همبورج بالخليج الفارسى . وكان عمله شاقا ، فكان عليه فى نفس الوقت أن يسترضى حليفتـه تركيا إزاء تصرف النمسا المنكر ، واعتـدائها على أملاك الدولة العثمانية ، وكذا أن يستبقى ايطاليا وهى العدوة التقليدية للنمسا والمجر ، ولم تفز من انضمامها للتحالف بطائل فى دائرة امبراطوريتى الوسط . وسرعان ما هدأت العاصفة التى نجمت عن الاعتداء على القانون الدولى بفضل لباقة الدبلوماسيتين النمساوية والألمانية مع تردد دولتى الاتفاق الثنائى وعجز تركيا عن التصرف وحدها ، وكان للخطاب الشخصى الذى بعث به الأمبراطور غليوم لقيصر روسيا عن طريق سفيره فى « بتروجراد » فى مارس عام ١٩٠٩ أثره الفعال فى الأزمة ، فقد اقتنع القيصر بموجبه بوجهة النظر الألمانية فى تهـدئة الحالة وانفصلت روسيا عن السياسة المشتركة لفرنسـا وانجلترا

(*) انظر « تطور الشعوب الاوروبية » لهولاند روز ؛ ص ٦١٤

وإيطاليا فى هذه الأزمة ، ودفعت النمسا لتركيا نظير الضم مبلغ ٢٫٢٠٠٫٠٠٠ جنيه استرلينى حتى تعترف الأخيرة بالحالة الجديدة . وهكذا لم يعقد مؤتمر ما لهذا الشأن الخطير فى تاريخ العلاقات السياسية حتى لاقرار الأمر الواقع ، ومما يستلفت النظر ماذكره «بولوف» BULOW فى كتاباته عن حالة ألمانيا ساعة خرق القانون الدولى وهو : « بعد انقشاع السحب من سماء السياسة الدولية وكانت قد تراكمت بسبب أزمة البوسنة ، وحينما بلغت قوة ألمانيا فى القارة أقصى حدود الغليان كنا قد تعدينا بمراحل مستوى ما نطمح إليه فى الاستعداد البحرى وبناء أسطولنا»(١) ، وهكذا تحكمت قوة السيادة ومدى الاستعداد البحرى فى السياسة الدولية فى النهاية دون اعتبار للمعاهدات والقانون الدولى . وفى ذلك يقول « هولاندروز » قولا حقاً « إن أزمة ١٩٠٨ — ١٩٠٩ دلت بحالة واضحة على ضعف القانون الدولى وقد عزمت الدول القوية أن تسير فى طريقها قدماً للحصول على غايتها دون أن تتزحزح عنه ، وأضعفت هذه الازمة دعايات السلام وثبطت عزائم أصحابها . كما أضعفت الحركات والنهضات الاجتماعية فى انجلترا وفرنسا » (٢) .

واستمر تباعد دول الغرب عن السلام ، وأخذت الصحافة الالمانية تتهم فى صراحة متناهية الاتفاق الثنائى وانكلترا بالعمل على تطويق ألمانيا وخصوصاً بعد موت « إدوارد السابع » فى ٦ مايو سنة ١٩١٠ ، وكان يحاول أن يحافظ على البقية الباقية من الصداقة بين الشعبين الانكليزى والألمانى ، ويعمل على تهدئة ساسة الطرفين ، كما كان يفهم جيداً صلف الامبراطور

---

(١) انظر « تطور الشعوب الأوروبية » لهولاند روز ؛ صفحة ٦١٧
(٢) » » » » » ١٦٧

ويعالجه . وتعددت المعاهدات السرية بخصوص البلقان ، وكذا دسائس الساسة لاستغلال سذاجة شعوبه وشدة رغبتهم فى الانتقام من تركيا عدوتهم التقليدية ، وميلهم إلى الحرب ، وقلة مرانهم فى الشئون السياسية والدبلوماسية ، وانفجر البارود فى البلقان بضع سنوات قبيل الحرب العالمية الأولى . وهذا الميدان الخطير هو نذير شر مستطير لا محالة ، فقد قامت بأسباب مشكلاته الحرب العالمية الأولى ، أو لنكون أصدق وأدق فى التعبير فقد عجلت أزماته وحادثاته فى اندلاع لهيب الحرب الاستعمارية الأولى . ولقد تبادلت انجلترا وألمانيا توكيدات الرغبة فى السلام فى مناسبات عدة قبل الحرب ، فصرح الرئيس « أسكويت » *Asquith* بما يأتى « إننا لا نرغب فى أن نعترض طريق أية دوله تنشد مكانها اللائق تحت الشمس ، فأن أولى مصالح انجلترا كما كانت دائما صيانة سلامة العالم ، ولهذه الغاية تعمل الدبلوماسية والسياسة البريطانية (*) » . وقد رد المستشار « بتمان هولفج » *Bethmann-Hollweg* فى الريشتاج بقوله « إننا أيها السادة أيضاً نريد أن نعيش فى وئام وصفاء مع انجلترا » . ولكن رغم هذه التوكيدات العلنية كانت الدبلوماسية تعمل لتباعد شقة التفاهم والاتفاق لا سيما فى ميادين الحرب بالبلقان ، وقد اشتبكت كافة بلدان هذه المنطقة فى النزاع الدموى ، ثم انقلبت الحليفات بين عشية وضحاها إلى عدوات تحارب كل الأخرى . وسادت الفوضى الصراع ، فأسر البلغار اليونان . كما أسر اليونان البلغار ، وكذا أسر اليونان الألبان أيضاً ، واصطدمت الصرب بالبلغار ، ثم ما لبثت رومانيا وتركيا أن حاربتا بلغاريا وانتهت هذه المجازر بمعاهدة بوخارست فى أغسطس سنة ١٩١٣ التى رسمت الحدود الجديدة لبلدان البلقان ، وقد

(*) أنظر (تطور الشعوب الاوروبية) لهولاند روز ، صفحتى ٦٢٦ ، ٦٢٧

أملتها فينا وبرلين،وهى بعيدة عن أن تحقق رغبات شعوب البلقان وأمانيهم، وتمشى ووحدة كل شعب ولغته وحقوقه القومية هناك . وفى هذا يقول « هولاند روز » «إن صلح بخارست كان انتصاراً ملحوظاً للنمسا وألمانيا، فهو لم يجعل فقط عودة عصبة البلقان إلى الحياة سريعاً أمراً مستحيلا، تلك العصبة التى كانت تقف فى وجه زحفهما واتساعهما فى شرق أوروبا ، بل ساعدهما على انتشال الامبراطورية العثمانية حين كان طردها من أوروبا قاب قوسين أو أدنى ، كما أنهما أنهكا بهذا الصلح صربيا، وقضيا على أمانى بلغاريا، وفرضا على عرش ألبانيا أميراً ألمانياً هو «وليم دى فيد» *William of Wied* أحد ضباط الجيش البروسى، ولكنه لم يستطع أن يدير شؤون إمارته إلا من على ظهر اليخت الذى أقله إلى شواطئها . هكذا كانت معاهدة بوخارست ، وفضلا عن أنها وجهت ضربة قاسية إلى القضية الصقلبية ، فقد أبدت معالم الفساد الفاضح الذى دخل على السياسة الاوروبية ، وحرضت على منازعات ومصادمات جديدة ، وفى خلال سنة من عقدها كانت النار ، قد نشبت فى كافة أنحاء القارة الاوروبية » (*) . وهكذا فشلت القضية الصقلبية على مائدة الصلح وفى ميدان السياسة ، وكان فشلها هذا عاملا هاماً فى تحمس روسيا للحرب فى أغسطس سنة ١٩١٤ حينما تحرجت الحالة وغزت النمسا أرض صربياً .

ولكن رغم روح الشر هذه لم يقف الساسة موقفاً عدائياً محضاً أو أو سلبياً محضاً من محاولات العودة إلى حسن التفاهم والتمهيد للسلام وتغليب الخير على الشر . فقد هال الشعب الألمانى تحمل أعباء الضرائب

(*) أنظر « تطور الشعوب الاوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٦٣٢

المطردة الزيادة ، وقد بلغت تقديرات الضرائب الجديدة المفروضة فى سنة ١٩١٣ نحو ٥٠ مليون جنيه ، وذلك لمجابهة التوسع فى نفقات التسلح مما لا شك لا يمكن احتماله طويلا ، وأوصلت الحكومة فى نفس السنة الجيش العامل إلى نحو مليون جندى بزيادة نحو مائة وخمسين ألف جندى ، وبدأت دولتا الاتفاق الثنائى ومعها انجلترا تفكران فى الاستعداد للحرب أيضاً ، بينما نادى تشيرشل *Churchill* فى ٢٦ مارس عام ١٩١٣ بوجوب التفكير فى قبول المتنافسين هدنة أو إجازة بحرية وأيده فى ذلك مستشار الريخ ولكن لاحظ أن الاقتراح محفوف بصعوبات جمة . وهكذا صار التنافس على أشده بين ألمانيا وانجلترا ، فاشتملت الميزانية البريطانية لسنة ١٩١٢ على برنامج الست سنوات لبناء ٢٥ مدرعة حربية إنكليزية ، نظير برنامج الريخ المماثل لبناء ١٤ مدرعة ألمانية على الطراز الحديث ووضع نظام من شأنه بناء سفينتين حربيتين أنكليزيتين فى نظير كل سفينة حربية المانية . أما فيما يختص بالجيش البرى فلا شك أن الجيش الألمانى كان يفضل بقوته وعتاده وتقاليده وخططه جيوش الحلفاء الثلاثة روسيا وفرنسا وانجلترا ، فلم يك للأنكليز سوى نحو ١٥٦,٠٠٠ جندى عامل ، وبدأت فرنسا فى يولية عام ١٩١٣ فى إدخال طائفة من التعديلات على نظامها العسكرى ، فرفعت الخدمة العسكرية من سنتين إلى ثلاث سنوات ، وكان جيشها نحو نصف مليون جندى ، وحقيقه بلغ جيش حليفتها روسيا فى أوروبا نحو ١,٢٠٠,٠٠٠ جندى ، ولكن لا يمكن الاعتماد على هذا العدد فى القتال لافتقار غالبيتهم للسلاح أو التسلح الجيد ، بينما بلغت قوات ألمانيا والنمسا والمجر وكانت مجهزة بأحدث الأسلحة ، ومعدة إعداداً حربياً حديثاً نحو مليون ونصف مليون جندى ، فضلا عن حيازة ألمانيا

لـكميات لاحد لها من الأسلحة الحديثة والسرية ، مما لا يجعلها تتردد هى وحليفاتها فى خوض غمار الحرب إذا اضطرت لها ، أو نادتها مصلحتها بوجوب إشعالها (*) .

وإلى جانب خطة ألمانيا داخل القارة ، كانت هناك خطة هامة خارجها أقضت مضاجع ساسة الدول الغربية وحيرتهم ، وأصبحوا إزاءها بين أمرين : إما اقتسام أسلاب ماوراء البحار مع الأمة الاستعمارية الناشئة ، وإما استعجال حرب رأسمالية فاصلة تقرر سيادة فريق على الآخر ، وتضمن له المادة الأولية الرخيصة ، والأيدى العاملة الوافرة القليلة الأجور فى الصين والهند وإفريقيا وأسواق الشرق الواسعة . وكانت تتلخص خطة ألمانيا فى : فى التحرش بسائر الدول الاستعمارية لاسيما فرنسا عدوتها التقليدية فى الشرق ، حتى تكسب من تحرشها المزايا ، وتقضى لبانتها فى الميدان الاوروبى ، رغبة فى إرضائها بالتسليم لها بطلبات فى غير ميدان الاستعمار فى الشرق ، أو تسهيل ولوجها أبواب مفتوحة للاستعمار فى إفريقيا والباسفيك ، وكذا التقرب من الشعوب الاسلامية عن طريق التحالف مع تركيا ، للتأثير على الرأى العام الاسلامى ، وجلبه إلى صفها ، ثم استخدامه فى ضرب انجلترا فى الهند وأفريقيا وغيرهما ، وهى التى تعد أكبر إمبراطورية تحكم المسلمين وتذلهم ، وترمى إذا لم يتعارض هذا مع مصالحها القضاء على شوكة الأسلام قضاء مبرماً ، وفى إخماد ثورات الهند فى منتصف القرن الماضى ، والسعى للقضاء على استقلال الأمارات الأسلامية بشمال إفريقيا وتركيز قدمى الاحتلال على ضفاف النيل بالاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ وقص أجنحة الدولة العلية باستمرار

(*) انظر (تطور الشعوب الاوروبية) لهولاند روز ، صفحتى ٦٣٤ ، ٦٢٥ .

ما يدل دلالة واضحة على ذلك . فساعدت ألمانيا حركة الاستقلال فى الترنسفال ومدت البوير هناك فى الخفاء بالمال وبالسلاح والعتاد فى نطاق محدود ضيق، علاوة على المساعدة الأدبية ضد المستعمرين . وفى ذلك يقول المؤرخ الألمانى «الكونت رفنتلو» *Conte Reventhlow* «إن تحويل جنوب إفريقيا إلى أرض انكليزية هو تهديد محقق لكافة المصالح الألمانية»(*). ولكن رغم نجاح الثورة فى بادىء بدء لم يجسر القيصر على مقابلة «كروجر» *Kroeger* زعيم البوير حينما زار أوروبا سنة ١٩٠٠ للدعاية لقضية بلاده ، والبحث عن معونة جدية فعالة بينما قابل الزعيم الباسل رئيس الجمهورية الفرنسية صديقة غاصبي بلاده . أما انكماش القيصر فراجع لعقده اتفاقا سرياً مع انجلترا لاقتسام أجزاء إفريقيا بينهما ، وكذا موافقة انجلترا على انفراد ألمانيا بأرض «السامو» *Samoa* ، وأخيراً لتعاونهما فى ضرب الصين سنة ١٩٠٠ باسم حرية التجارة لكسر شوكة «البوكسر» *Boxers* هناك ، الذين ثاروا فى وجه الاستعمار الأوروبى بأيعاز الحكومة الصينية يريدون وضع حد للتغلغل والاستعباد الاقتصادى الأجنبى فى بلادهم . وقد حاول القيصر عبثا أن يوقف الحرب فى جنوب أفريقيا دون أن يظهر علنا وبصفة رسمية تعضيده للبوير ، وذلك باسم الإنسانية وحرية الشعوب، وحقن دماء الشعب الأبيض الفلنكى الأصل هناك، وإعطائه حقه الطبيعى فى الاضطلاع بشؤونه . وقد جس النبض فى فرنسا وروسيا وحاول الايقاع بينهما للقضاء على تحالفهما ليصل إلى إضعاف جبهة التحالف الغربى ، ولكن ذهب نصحه وما أبداه من مشورة للحكومة البريطانية ومساعيه فى بلاد الجمهورية الثالثة ولدى القيصر هباءاً منثوراً ، ولم يستطع

(*) انظر « تطور الشعوب الاوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٥٨٧

أن يقدم معونة فعالة عاجلة لمصلحة البوير لضآلة الأسطول الألمانى فى ذلك الحين ، وعدم استعداد بلاده لخوض غمار الحرب . ويتضح تعطش الأمبراطور غليوم الثانى للاستعمار شأنه شأن سائر ملوك ورؤساء دول أوروبا الغربية فى ذلك الوقت من خطابه للقوات الألمانية الراحلة إلى الشرق الأقصى للاشتراك فى الحرب ضد «البوكسر» ، فقد أعطاهم الأمر فى خطابه باتباع أقصى وسائل الارهاب والفتك على نسق قبائل « الهانز » بقيادة « اتيلا » فقال « يجب ألا يجرؤ صينى بعد اليوم أن يرفع بصره فى ألمانى مطلقا » (*) وقد أطيعت هذه الأوامر طاعة عمياء وطبقت على الطريقة الجرمانيـة المتوحشة ، وبعد سقوط بيكين فى أيدى جيوش أوروبا المختلطة فى سبتمبر سنة ١٩٠٠ ظلت حالة الصين غامضة مدة ، وذلك لرغبة ألمانيا والروسيا فى اقتسامها . غير أن انجلترا واليابان وقفتا فى وجه الاقتسام ، وانجلت الحالة باتفاق لندن وبرلين على وجوب الابقاء على سيادة الصين ، والمحافظة على سلامتها ، مع ضمان حرية التجارة الأوروبية هناك بواسطة مناطق النفوذ على السواحل الموزعة على البلدان الاستعمارية بما فيها ألمانيا واليابان .

ولم يشأ غليوم الثانى أن يشترك مع سائر الدول الغربية فى تحرير جزيرة كريت من حكم الدولة العلية صديقته قبيل حادثتى البوير والبوكسر وذلك فى سنة ١٨٩٧ ، حتى تظل الجزيرة فى قبضة الترك ، وبذا يستطيع أن يستخدمها حين الحاجة فى مناوأة الاستعمار البريطانى فى البحر الأبيض المتوسط وفى كبح جماح الأطماع الروسية فى الدولة العلية وفى مساومتهما فى الوقت المناسب . كما أنه تنفيذاً لسياسة التقرب من الاسلام والزحف بناء على هذه السياسة نحو الشرق *Drang nach osten* قام برحلته المشهورة إلى الأستانة وسوريا فى

(*) انظر « تطور الشعوب الاوروبية » لهولاند رورز ، صفحة ٥٨٥ .

عام ١٨٩٨ لزيارة حليفة السلطان وتفقد أملاكه ، وألقى بهذه المناسبة خطبة في دمشق أعلن فيها صداقته لثلاثمائة مليون مسلم . وقد تحمس الشعب الألماني لهذه الخطبة وما تلاها من مشروعات ربط ألمانيا بالشرق ، وفي مقدمتها مشروع مد خط سكة حديد همبورج ـ برلين ـ بغداد للوصول إلى كنوز آسيا الصغرى البكر ، ثم إلى قلب القارة الأسيوية والهند عن طريق الخليج الفارسي . وكأنه قد خيل إلى القيصر في رحلاته إلى الشرق وسوريا وفي جولاته في بيت المقدس ودمشق وزيارته لقبر صلاح الدين بطل موقعة حطين والقاضي على حملات وآمال الصليبيين في ممالك الإسلام أنه أحد فرسان « فردريك باربروسة » *Frederik Barberousse* ، قد بعث ليشهد تدهور الاسلام ، ويشفي غليله من خسوف ضوئه ، ولكنه تدارك الأمر في خطابه تنفيذاً لخطط إنشاء ألمانيا الكبرى في الشرق ، فقال أخيراً « إن الثلاثمائة مليون مسلم المبعثرين على ظهر الأرض يجب أن يطمئنوا ويتأكدوا من أمر هام جلل ، وهو أن إمبراطور ألمانيا سيظل دائماً أبداً صديقهم (*) » . وقد كسب في نظير هذه العبارات الجوفاء مشروع إنشاء السكة الحديدية الذي بدأ توا في تنفيذه بل والبحث عن المال الوفير اللازم لمواصلة التنفيذ على نطاق واسع أبتداءاً من عام ١٩٠٣ . وفي ذلك يقول المؤرخ هولاند روز « إن خط سكة حديد بغداد ـ برلين وتقرب الامبراطور إلى سياسة الجامعة الأسلامية كانتا بلا أدنى شك تهديداً واضحاً لحياتنا كأمبراطورية ، وأخيراً فأن نمو البحرية الألمانية وقيام

(*) أنظر « تطور الشعوب الأوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٥٩١ .

دعاية معادية إلى حد الجنون ضد بريطانيا فى ألمانيا هددت أيضاً السواحل الطويلة الممكن ضربها وإصابتها من الشواطىء الشرقية المقابلة للجزر » (*) .

ووجه القيصر ضربته التالية إلى فرنسا فى طنجة ومراكش . فقد ضايقه الاتفاق الودى بينها وبين انكلترا لاقتسام مناطق النفوذ فى حوض البحر الأبيض المتوسط ، ثم الاتفاق بين فرنسا وإسبانيا فى ٦ أكتوبر عام ١٩٠٤ لتقسيم منطقتى النفوذ الفرنسية والأسبانية فى مراكش ، فقد كان الاتفاق على شىء من الغموض ، أما بنوده السرية فعلى العكس كانت واضحة جلية فى صدد توزيع نفوذهما هناك ، وبديهى أن ألمانيا لم تستشر أو تشترك بأى حال فى هذين الاتفاقين . فانتهز القيصر هزيمة الجيوش الروسية بيد اليابانين فى موقعة موكدن ، وسوء تسلح فرنسا وضعف جيوشها ، وخروج انجلترا مضعضعة مثقلة بالأعباء المالية من حرب البوير ، ونزل فى رحلة عسكرية رسمية فى طنجة لزيارة السلطان هناك فى مارس سنة ١٩٠٥ ، باعتبار أن مضيفة سيد مستقل تمام الاستقلال ولكن تسبب عن هذه الزيارة وملابساتها أزمة حادة . وهاجمت برلين بصراحة السياسة الفرنسية ، وتعمدت الحط من قدرة فرنسا من الناحية العسكرية ، وتحدتها إلى حد أن أصبحت الحرب وشيكة النشوب ، غير أن كلا من فرنسا وانجلترا وقدرأتا أن الأزمة مبالغ فيها ولا تمس مباشرة مصالحها وسياستها العليا ، وأن ألمانيا ومن ورائها النمسا تدافعان عن قضية كاسبة ، وتظهران امبراطوريتى الغرب فى ثياب الذئب الكاسر ، عملتنا على تهدئة الحالة استعداداً للجولة

(*) أنظر « تطور الشعوب الأوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٥٩٤ .

القادمة . وهكذا أجيب القيصر إلى طلبه ، وهو حل المشكلة بعقد مؤتمر عام ، وقد تبينت وجهة النظر الألمانية فى حديث جرى بين « تارديو » *Tardieu* السياسى الفرنسى فى بادن بادن *Baden - Baden* وبين البرنس « بولوف» *Bulow* فى ٤ إكتوبر سنة ١٩٠٥ وكانت الأزمة مازالت قائمة . وقد قال مستشار الريخ لتارديو « إن ألمانيا تدخلت فى شؤون مراكش دفاعاً عن مصالحها هناك وكذا لتحتج على المحاولات الجديدة التى ترمى إلى عزلها ، (*) .

وأخيراً عقد مؤتمر الجزيرة *Algesiras* ، وتم الاتفاق فى ٧ مايو عام ١٩٠٦ على وضع سياسة ثابتة لمراكش ، وإنشاء بنك للدولة هناك، كما وضع حداً للتجارة غير المشروعة للأسلحة فى أرض الأطلس ، ووضعت أسس جديدة لاصلاح نظم الضريبة،والقيام بمشروعات عامة واسعةالنطاق لاعداد البلاد للتدخل والنفوذ الأوروبى،وأخيراً أعطيت الصفة القانونية المشروعة - فى نظر السياسة الأوروبية - للاحتلال الفرنسى هناك . ولم تستطع أن تجنى ألمانيا من الاتفاق شيئاً يذكر فهو انتصار عملى للسياسة الفرنسية،وتدعيم للاتفاق الودى والتحالف الفرنسى الروسى ، بينما هو صدمة للتحالف بين ألمانيا والنمسا وإيطاليا . كما كان دور كل من النمسا والمجر وإيطاليا تافهاً فى المؤتمر ، وحتى إيطاليا قد أعطت صوتها فى مناسبات عدة فى المؤتمر ضد ألمانيا. وبديهى أن هذا أدى إلى مضاعفة ألمانيا استعدادها الحربى ، وقد عقدت العزم على وجوب الوصول إلى أغراضها الاستعمارية مستقبلا عن طريق القوة الحربية ،التى أصبحت لا تؤمن بغيرها مجموعةالدول الأوروبية العظمى . وتجددت الأزمة بعد بضع سنوات أثارتها ألمانيا مرة أخرى ، فهى لم تصل

(*) انظر « تطور الشعوب الاوروبية » لهولاند روز ، صفحة ٦٠٦

إلى أغراضها الاستعمارية، ولم تنل كثيراً أو قليلا فى شمال افريقيا ، فقد كان لها نشاط اقتصادى ملحوظ فى مراكش ، وكان لها رؤوس أموال هناك وكانت تطمع فى الحصول على امتيازات استغلال واسعة النطاق تقضى عاجلا أو آجلا على سلطان الفرنسيين على أرض المغرب . لقد كانت مراكش الغنية لقمة سائغة لأفواه الأوروبيين الفاغرة المستعدة لالتهام فريستها ، وبطونهم الشرهة التى لا تمتلىء إلا لطلب المزيد ، ووضحت على الأيام سعة هذه البلاد بالثروة المعدنية ، مما زاد فى تعلق المحتل بها ، وفى طمع منافسيه فى انتزاعها منه ، وألقى مئات من رجال الأعمال والباحثين على الثروات المعدنية والمغامرين عصا ترحالهم فى هذه الديار البائسة الحزينة التى لم تستفق بعد من ضربات « فرديناند وإيزبلا » ونكبة بلاد الأندلس العربية وضياع غرناطة وطن الأجداد .

ثم بكت ألمانيا أو تباكت لوفاة الملك « إدوارد السابع » صديق القيصر فى ٦ مايو عام ١٩١٠ علاوة على ما يربطهما من صلة القرابة ، وقد زار الملك الراحل القيصر فى برلين فى فبراير عام ١٩٠٩ ، وساعد فى عقد الاتفاق الفرنسى الألمانى بشأن مراكش ، كما أكد فى خطابه للقيصر فى يناير عام ١٩١٠ بمناسبة عيد ميلاده أمله فى تفاهم المملكة المتحدة وألمانيا للعمل سويا للمحافظة على السلام(*) . ولكن ظل الخطر منذ اشتداد هذا التنافس الاستعمارى كامنا ساكنا دون أن ينقشع تماما ويزول فيمكن والحالة هذه فى أية لحظة عودة البركان إلى ثورته وقذفه اللهب والحمم . ووضعت أوروبا نصب عينيها استخدام قوتها ومدنيتها الصناعية وعلومها فى امتصاص موارد الأمم الضعيفة حتى آخر قطرة منها ، وعصر شعوبها كما تعصر الليمونة ثم

(*) انظر « تطور الشعوب الأوروبية » لهولاندروز ، صفحة ٦١٩

الألقاء بقشرتها الجافة فى هاوية النسيان . وهذا يتضح فى الفاقة الضاربة أطنابها فى الشرق ، وذلك الإهاب الذى يكسو عظام العمال الضعاف البائسين من أهل البلاد الذين يعملون فى الشركات الأجنبية الضخمة التى تنتج المادة الأولية الرخيصة لحساب الغرب هناك . وقد استعدت كبريات الدول التى أتقنت فنون التسلط وإذاقة كل شعب تهبط فى أراضيه بحجة تمدينه كأس الاستعمار المريرة لكى تضرب منافستها الضربة القاضية ، حتى يخلو لها الجو وتستأثر بفرائسها دون منازع . ويعبر عن ذلك « هولاندروز » بلباقة دون أن يلمس ماذكرنا من حقائق فيقول « إن الخطر الأساسى الذى يهدد الطمأنينة العامة يأتى من نشاط بعض الشعوب وتوسعها على حساب الأخرى ، وفى الوقت نفسه اضمحلال الأخرى ، فمعظم الشعوب الأوروبية الكبرى تقريبا محبة للتوسع ، ولكن على حدودهم وهامشهم توجد شعوب أخرى خصوصا الأتراك والإيرانيون والكوريون وأهل شمال أفريقيا فى حال اضمحلال وشبه فوضى ، وفى مثل هذه الأحوال يكون الاحتكاك لامفر منه ويصعب تلافى الحرب ، إلا إذا تفوقت الرغبة الحسنة الصادقة والحق السمح الكريم على التشكك وسوء النية فى اجتماعات الشعوب ومؤتمراتهم وهذان العاملان الآخران يكادان يكونان دائما الباعثان الرئيسيان على تسيير دفة السياسة(*) » . أى كما سبق أن بينا بمناسبة الحرب والسلم أن ثمة صراعا بين عاملى الشر والخير وأن فى قدح زنادهما يتوالد شرر العرف والعادة والقواعد الدولية .

ثم وصلت كل من فرنسا وألمانيا بتدخل انجلترا إلى اتفاق بشأن قضية مراكش على حساب شعب هذه البلاد . فتعهدت فرنسا باحترام استقلال

(*) أنظر « تطور الشعوب الأوروبية » لهولاندروز » ، صفحتى ٦١٦ و ٢٠٦ .

البلاد ، وألا تقف عقبة فى وجه تجارة ألمانيا معها ، وصرحت ألمانيا بأن مصالحها هناك تجارية ليس إلا، وتعهدت ألا تقف فى وجه السياسة الفرنسية فى أرض المغرب . وفى الواقع كان هذا الاتفاق كسباً كبيراً مؤقتاً لألمانيا ، فكان على فرنسا العبء والغرم ولألمانيا الربح والغنم ، وكان على فرنسا كلما نشبت فى أرض الأطلس ثورات أن تعمل بكل قواها العسكرية لإخمادها ولاستتباب الأمن وفتح البلاد المستعصية والمدن البعيدة الواقعة فى قلب الصحارى لتجارة ألمانيا . وكان لانجلترا نصيب غير مباشر فى هذه التجارة وهو سر تشجيعها للاتفاق . وقد صرح المستشار « بتمان هولفج » *Bethmann-Hollweg* للسفير الفرنسى «جول كامبون» *Jules Cambon* بأن مراكش ثمرة مصيرها أن تسقط فى فم فرنسا قريباً ، وليس عليها من ناحيتها إلا أن ترضى الرأى العام فى ألمانيا ، (*) ، ولكن هذه الثمرة تعتبر من نصيب ألمانيا بموجب روح هذا الاتفاق ، وطبقاً للاستعداد العسكرى الألمانى وبرنامجها الاستعمارى فيما بعد لمنافسة الجمهورية عدوتها التقليدية وانتزاعها منها فى الوقت المناسب . ثم سارت الأحوال سريعاً نحو التحرج إذ أن الاتفاق التجارى *Consortium* الذى يضم المشروعات الفرنسية فى مراكش والكونغو الفرنسية انفصمت عراه لصعوبة التفاهم على بعض أمور تفصيلية ، مما كان له أسوأ وقع فى ألمانيا فى ربيع عام ١٩١١ . وفى نفس الوقت جردت الحكومة الفرنسية الحملات للوصول إلى مدينة فاس عاصمة البلاد وبدء القيام بعمليات الاحتلال والاستعمار على نطاق واسع حاسم . كما جردت الحكومة الأسبانية حملات أخرى للتغلغل فى المناطق الشمالية .

(*) أنظر « تطور الشعوب الاوروبية » لهولاندروز ، صفحة ٦٣٠

فرأت ألمانيا أن لا شك فى وجود مؤامرة على اقتسام مراكش بدون إشراكها فى الغنيمة ، وأن فرنسا لم تلتزم حدود اتفاق الضمان الذى تعهدت بموجبه أن تحافظ على سيادة مراكش واستقلالها ، وسارعت فى أول يوليه عام ١٩١١ بأرسال سفينة حربية هى « البانتير *Panther* » أبدلتها فيما بعد بالمدرعة « برلين » للمحافظة على الرعايا والمصالح الألمانية هناك . وسرعان ماثارت الأعصاب فى الدوائر السياسية العليا فى أوروبا الغربية ، واهتزت البورصات ، وهبطت أسعار الأوراق المالية فى العواصم ، وبدأ هجوم المدخرين ورجال المال على صناديق التوفير والبنوك لسحب ودائعهم خشية قيام الحرب ، مما يؤدى إلى تجميد أموالهم ، وأصبح الجو جو أزمة شديدة تسبق قيام حرب طاحنة . واتضح رجحان كفة ألمانيا من ناحية الاستعداد العسكرى ، بينما لم تك فرنسا مستعدة استعداداً حربياً جدياً ، وذلك لأن الوزارات المتعاقبة وما أكثر وأسرع سقوط الوزارات هناك ، ولا سيما الوزارات ذات الميول الاشتراكية التى كانت تحكم فى ذلك العهد ، لم توجه عنايتها للجيش أوالبحرية ،وكانالجيش الروسى أيضاً سيء «التدريبوالعتاد» كما كان واضحاً أن القيصر وقد وصل إلى تفاهم ودى مع بوتسدام فى نوفمبر عام ١٩١٠ بشأن إطلاق يده فى إيران نظير الاعتراف لألمانيا بامتيازات تجارية واسعة هناك ، ماكان ينزل إلى صف فرنسا فى قتالها ضد ألمانيا من أجل مراكش ، ومن باب أولى إذا كان موقف الجمهورية فى هذا النزاع موقف المغتصبالذى لايحترمالمواثيق،أما انجلترا فلم تكتحكممعنوياً ومادياً وهى الوسيط فى الاتفاق الفرنسى الألمانى بخصوص مراكش على القوى اللازمة لمعونة فرنسا ، أو حتى للدفاع عن جزرها ذاتها ، وقدكانت فريسة أزمات دستورية حادة واضطرابات عملية واشتراكية ، ولم تك تستطيع

فى حالة اشتباكها فى قتال ضد ألمانيا ، وتقاتل فى الوقت نفسه النمسا حليفة ألمانيا التى تنضم إلى صفها حتما أن تهاجم أسطول الامبراطوريتين وموانيهما إلا بأربعة عشرة مدرعة حربية من الدرجة الأولى ، بينما كانت تملك ألمانيا وحدها تسع مدرعات حربية جديدة تفضل القطع الانكليزية من حيث السرعة والتسلح ودقة الصناعة الحديثة (*) . وكان ضعف الدولتين الغربيتين الكبيرتين قد تجلى قبيل الأزمة فى تسليمهما بالامتيازات التى حصلت عليها ألمانيا من الباب العالى فى آسيا الصغرى ، ففى ١٨ مارس عام ١٩١١ تم الاتفاق بينهما وبين تركيا على الحصول على إمتياز مد خط فرعى من سكة حديد بغداد إلى الأسكندرونة ، مع طائفة من الامتيازات التجارية الواسعة فى هذه الميناء حولها عملياً إلى ميناء ألمانية .

واتنهزت ألمانيا فرصة الأزمة الحادة للصيد فى الماء العكر . وقامت بالمظاهرة الحربية لجس نبض الاتفاق الودى ، ومعرفة مدى قدرة انجترا على معونة فرنسا ، وللحصول على إمتيازات وأرض جديدة ، تؤيدها فى ذلك الأحزاب الاستعمارية وقد اشتد ساعدها هناك ، والصحافة الشديدة الصلف والضجيج ، ولبسط نفوذها على جنوب مراكش ، أو بالذات جنوبها الغربى ، أو على الأقل منطقة « أجادير » التى رست فيها المدرعة الحربية الألمانية ، وسميت الأزمة باسمها ، أو أن تحصل فى نظير تنازلها عن مطالبها فى مراكش على منطقة الكونغو الفرنسية . واستمرت حدة الأزمة مدة ، ولم يستطع السفير الألمانى لدى بلاط «سانت جيمس» *St James* أن

---

[*] أنظر (تطور الشعوب الأوروبية) لهولاند روز ، صفحتى ٦٢١ ، ٦٢٢ .

يعطى ضماناً ما بخصوص سياسة حكومته وموقفها من الحرب أو السلام، ثم صرح « لويد جورج » فى خطبة سياسية هامة وجه كل عباراتها إلى ما وراء الرين « بأن أية محاولة لمعاملتنا كأننا عامل مهمل فى هيئة الأمم والشعوب تعتبر إهانة لا يمكن لمثل بلادنا احتمالها والسكوت عليها » (*) . غير أن السحب بدأت تنقشع فى أواخر يوليه ، تبعاً لسياسة المستشار «بتمان هوليفج» الذى كان يؤمن إلى حد ما بالأساليب السياسية لبسمارك ، وقد سبق أن رأينا أنها قامت على الدس والتآمر والتهديد والوعيد دون المضى فى العنف إلى النهاية ، واتجاهها فى آخر الأمر حتما نحو السلام المشوب بالمساومة، إلا إذا رأت فى الحرب طريقها الوحيد الذى لا مفر منه .وهكذا ذكر المستشار بأن إرسال مدرعه ألمانية إلى أجادير راجع إلى التزام السياسة الفرنسية خطة التحفظ والصمت . وفضلا عن ذلك فقد نكصت ألمانيا على أعقابها ، نظراً لاشتداد الأزمة المالية عندها وهو مالم يك متوقعاً حدوثه كنتيجه للأزمة السياسية بهذه السرعة، وأنذرت الأزمة المالية إذا إستمرت حالة التوتر قائمة بعض الوقت بانهيار اقتصادى ذريع . وهكذا أعطى سفير ألمانيا فى باريس فى ٢٧ يولية التوكيدات والضمانات بأمكان حل الأزمة وديا بالاتفاق بين ألمانيا وفرنسا . وأخيراً عقد الاتفاق فى نوفمبر سنة ١٩١١ ، أعترفت برلين بمقتضاه بالحماية الفرنسية على مراكش، كما وافقت على ألا تتدخل فى المفاوضات الفرنسية الأسبانية المعلقة من ذلك الوقت ، كما وافقت فرنسا على فتح بعض الموانى المغلقة فى وجه التجارة فى مراكش ومنها « أجادير » بالذات ، وضمنت المساواة فى الحقوق التجارية هناك لكافة الشعوب ، وحصلت ألمانيا على مائة ألف ميل مربع من الأراضى الخصبة فى الشمال الغربى

(*) انظر (تطور الشعوب الأوروبية) لهولاند روز ، صفحة ٦٢٣ .

لأراضى الكونغو التى تمتلكها فرنسا ، ومنحتها أيضاً حق الوصول إلى نهرى « الكونغو » و« الاوبنجى » Ubangi . وألقى زعيم المحافظين فى الريشتاج تصريحاً حاز استحساناً كبيراً وصفق له ولى العهد وكان حاضراً ، طويلا بحرارة ، يدل على مدى الصراع الظاهر والخفى بين ألمانيا وانجلترا ، بأن « انجلترا أرادت أن تزج بألمانيا فى حرب ضد فرنسا ، ولكن ألمانيا أدركت من هو عدوها الحقيق(*) » . وقام فريق من المتطرفين والاستعماريين فى ألمانيا ينتقد الحكومة لتنازلها عن المطالبة بجنوب مراكش ، وقد كان هذا الفريق يرغب رغبة قوية فى إيقاد نيران الحرب ضد الدول الغربية المتحالفة ، وعلى مايلوح كان يطمع فى تحويل أجادير إلى قاعدة بحرية ألمانية استعداداً للحرب العامة المقبلة وكخطوة أولى فى سبيل التوسع الالمانى الخارجى ، ونشر نفوذ الأمبراطورية فى أفريقيا . وقد زعجت بلجيكا من هذه الأزمة الخطيرة ، وخشيت على الكونغو البلجيكية وهى تجاور مستعمرة الكمرون الألمانية ، بل وتأكدت من أطماع ألمانيا فى قرب ضمها إلى أملاكها عنوة ، مما حدا بها إلى تعميم مبادىء الخدمة العسكرية الأجبارية ، وتوسيع نطاقها عندها فى عام ١٩١٣ . وعلاوة على ماكان يراه الاستعماريون الألمان فى مراكش من الثروة والكنوز المعدنية المغرية ، فأنهم كانوا يفضلونها على الكونغو كمهجر للجيل الألمانى الجديد ، وذلك إزاء إطراد تزايد عدد السكان فى الوطن الأصلى . وزعموا أن تسوية المشكلة على أساس الاتفاق الألمانى الفرنسى ونفض اليد من قضية مراكش بدل علاقات ألمانيا الودية بالأسلام إلى علاقات سيئة ، وأفقد الأمبراطورية مقامها الممتاز فى العالم

(*) أنظر « تطور الشعوب » لهولاند روز ، صفحة ٢٦٥

الاسلامى قاطبة ولا شك أن فى ذلك ضرراً يعود على ألمانيا . وهكذا كان الموقف ، ويلاحظ السياسى الحر عليه ثلاثة أمور هامة : الأول تهافت الدول الأوروبية الكبرى على الاستعمار وتسويتها مشكلاتها على أساس الطمع فيما لا تملك ، والثانى ضياع استقلال مراكش الشهيدة كغيرها من البلدان ضحايا التسلط الأوروبى وكانت تدوسها السياسة الجشعة كما يطأ الجنود الغزاة بسنابك خيولهم البلدان المفتوحة والأقوام المغلوبين على أمرهم ، والثالث فقدان العلاقات الدولية والقانون العام أهم عامل فى نجاحها وتقدمها وهو الخلق السياسى والضمير الدولى .

وظلت حمى التسلط والمناورات الدبلوماسية والاتفاقات السرية على أشدها تنذر باقتراب الكارثة . ثم انفجر البارود فى البلقان بدسائس الدول الغربية الكبرى التى وجدت فيه مرتعاً خصيباً للمؤامرات الدبلوماسية ، وميداناً فسيحاً لحروب قد تؤدى إلى اقتسام الامبراطورية العثمانية ، أو على الأقل اقتطاع بعض أملاكها لمصلحتها ، فضلا عن استطاعتها ترويج تجارتها مع ممالك وأمارات البلقان فى حالة استقلالها نهائياً وحصولها على السيادة الكاملة واستقرارها السياسى . وكانت فرصة ذهبية لا تعوض لمصانع الأسلحة والصناعات الثقيلة المطردة النمو لترويجها لدى المتحاربين . وعجزت الدولة العلية عن منازلة دويلات البلقان المتحدة فى سبيل القضاء على البقية الباقية من الجيوش العثمانية المنهكة وطرد الأتراك من أوروبا ، ومما لا شك فيه أن الكثرة تتغلب على الشجاعة فى النهاية . وخشيت الدول الغربية الكبرى من ناحية أخرى الاجهاز نهائيا على الرجل المريض ، وهو ينزف من حروب متتابعة مدى قرون

ضد دول عدة ، وكاد ينفد دمه ، ويلفظ النفس الأخير ، فنى اقتضاء عليه تحقيق أطماع روسيا فى ولوجها البسفور والدردنيل ، والوصول إلى البحر الأبيض المتوسط ، وتهديد مصالح انجلترا وفرنسا والنمسا هناك . ولهذا أبقت مجموعة الدول العظمى على تركية أوروبا فى صورة مصغرة ، وانكمشت حدودها إلى قرب البواغيز ، وانتهت حروب البلقان بقيام ممالك عدة هناك لم تسلم من الشقاق والنزاع والحرب بينها .

وكذلك ظهرت الأطماع الاستعمارية الأوروبية والتنافس على مناطق النفوذ فى طرابلس . فقد دفعت الدول الغربية الكبرى إيطاليا الناشئة ، وكانت قد اتفقت معها سراً ، إلى السطو على طرابلس آخر الايالات الاسلامية الباقية تحت سيادة تركيا الفعلية فى شمال أفريقيا . ولقد نزلت إيطاليا متأخرة إلى ميدان الاستعمار ، ثم فشلت فيه فى أواخر القرن الماضى بما منيت به من هزائم ماحقة وخيبة أمل فى محاولاتها التغلغل فى الحبشة ، واضطرت بعد ضرب بلاد النجاشى وجنوده السمر بأسلحتهم العتيقة للجيوش البيضاء المسلحة تسليحاً حديثاً ضربات ساحقة فى «عدوة» إلى صرف النظر مؤقتاً عن القطر الجبلى المنيع والتغلغل فى قلب أفريقيا ، وفى الوقت نفسه لم يرقها أن تقبع فى عقر ديارها بشبه الجزيرة ، بل أرادت بدورها مستعمرات ومناطق نفوذ ، وكانت لا تزال دولة زراعية فطمعها والحالة هذه لمجرد النفوذ والجاه ، ولم تستطع دول الغرب وقد أجهزت على جل ما على مائدة الاستعمار أن تقدم لها إلا ساحلا مقفراً موحشاً ، يحوى جزؤه الشرقى بعض الزرع ، ولكنه لا يصلح البته لتغذية الصناعات بالمادة الأولية لأمبراطورية صناعية قوية كألمانيا أو انجلترا مثلا ، كما أن مجموعة الدول الأوروبية العظمى وقد عضت بالنواجذ على ما اغتصبته وأنشبت فيه أظفارها بما أوتيت من قسوة ووحشية ما كانت لتنزل عن شبر منه لايطاليا بأى حال

من الأحوال . واشتبكت فلول الكتائب الطرابلسية والتركية وبعض المتطوعين مع الغزاة الذين هبطوا إلى الساحل فى حملة عسكرية مجهزة تجهيزاً تاما . وأبدى الغزاة على وفرة عددهم وكامل عدتهم تردداً وضعفا متناهيين ، ولولا النجدات الحربية السريعة ضد مجاهدين مستبسلين ينقصهم الزاد والعتاد والمال لما استطاعوا الفوز بطائل هناك . واستمرت الحرب فعلا سجالا فى بادىء الأمر ، وصحا العالم الإسلامى صحوة مؤقتة ، إذ أخذته النخوة والعزة والماضى المجيد ، فهرع يمد المجاهدين بما يستطيع أن يجود به ، وما أقل ما يمكنه أن يجود به ، فقد نضب معين موارده بفعل الاستعمار ، ولم تستطع إيطاليا أن تنال من كتائب الصحراء وتحصد ثمرة غدرها فى ٢٩ سبتمبر عام ١٩١١ يوم أعلنت الحرب على تركيا وهجمت على سواحل طرابلس منتحلة عذراً يبعث على السخرية ، وهو نشاط ألمانيا هناك نشاطاً يهدد أسبقيتها فى ولوجها أبواب هذه البلاد حتى عام ١٩١٢ ، حينما اضطرت تركيا إلى خوض غمار حرب الحياة أو الموت ضد دويلات البلقان ، إذ ضعفت إمدادات تركيا إلى طرابلس . ومع ذلك ظل المجاهدون المسلحون ببنادق عتيقة ذات الزناد والخرطوشة الواحدة التى لا تنطلق إلا بعد حشوها بالبارود والقطن ثم إشعال النار فى مسحوق البارود يقاومون المحتل بكل ما أوتوا من إيمان . ويجودون بسخاء بأرواحهم ، كما اتبع الغاصب أبشع أساليب البطش والتقتيل وقد عادت إليه صفاته المرذولة ، بل هى غرائز وحشية عرفها العالم عنه فى أيام نيرون وعصور المسيحية الأولى والاضطهادات الدينية ، ووقف إمبراطور ألمانيا حائراً ، وهو البطل المغوار حامى حمى الإسلام ، وحليف الخليفة والسلطان ، لا يدرى السبيل إلى المحافظة على صداقة كل من روما والآستانة ، فدفع بالنمسا إلى تحذير إيطاليا من أى نشاط حربى بحرى فى بحرى « الأدرياتيك » و « أيجه » وفارت النفوس كالتنور

فى العالم الإسلامى ، وقد رأت سوءنوايا أوروبا ،وتعصبهاوقسوتهافى إخضاع الشعوب المسالمة العريقة فى المدنية لأغراضها الاستعمارية وأطماعها الاستغلالية وتسخيرها بالدم وإزهاق الأرواح البريئة لصالح مصانعها ومتاجرها وبنوكها ، وأبدت دول الاتفاق الثلاثى عزما أكيداً على الوقوف فى وجه الأمبراطور فى حالة معارضته ، فانكمش هذا الذى سبق أن خطب فى دمشق وفى طنجة يدعى صداقته للاسلام ، وحمايته لشعوبه العريقة ، إذ خشى ثورة الرأى العام فى أوروبا ضده ، وكذا الدوائر السياسية والعسكرية إذا تدخل فى قضية إنسانية سامية لإيقاف المتعسف المعتدى وإنصاف المظلوم المعتدى عليه المسلوب ماله ودياره . بل كان أكثر مايخشاه أن يترتب على شهامته الكاذبة أن يعجز عن تنفيذ مشروعاته الاستعمارية بدوره فى المستقبل، وأن يقف مغلول اليدين كلما سمحت له أطماعه بأن يطالب بأرض أو يسطو على منطقة نفوذ مباحة فى نظر أوروبا ، لايملك حماتها البندقية السريعة الطلقات والمدفع الرشاش الحاصد .

وطبيعى أن تؤدى هذه الأعاصير، التى إذا عجزت عن أن تنال من قصير الحشائش فانها تقتلع النخل من جذوره، إلى كارثة صيف سنة ١٩١٤ ، وتودى بالسلام الأوروبى المزيف .

خلاصـــة

ومما عرضناه يمكن أن نستنتج أن المسئول الأول عن كارثة الحرب العالمية الأولى هو : التسابق فى سبيل التسلط ، وتنازع مجموعة الدول الغربية الكبرى فى حصول كل دولة من دولها على أدسم قطعة فى الفريسة الصريعة وهى بلدان الشرق الأدنى والأوسط والأقصى وشعوبها ، وما بين الشعوب الغربية من حزازات وأحقاد أوغرت الصدور وأزكت نيران الأخذ بالثأر ، فانتزاع ألمانيا للألزاس واللورين من فرنسا بعد هزيمة الثانيـــة فى حرب سنة ١٨٧٠ لم تنس هذه التفكير فى استعادة المقاطعتين المفقودتين وقد كلل تمثالهما فى باريس بغلالات سوداء علامة الحداد . وقامت لدى الجارتين عقيدتان متباينتان لا يمكن بحال محاولة تقارب وجهتيها فألمانيا تقول بحقها الملموس فى الألزاس واللورين بحكم الفتح وإمضاء الصلح على أساس استرداد ما سبق أن انتزعته فرنسا من الامارات الألمانية القديمة فى عصر الملكية الأولى وقبول هذه الوضع الجديد من الناحية القانونية . وفرنسا تستند على حق الشعوب المستمد من « سيادتها » و « حقوق الإنسان » فى تقرير مصائراها واختيارها جنسيتها وإلى أى دولة تنتمى ، وهو الحق الديمقراطى الصحيح فى نظر الجمهورية وأبناء الثورة الفرنسية ، وأن هذا المبدأ الحر يجب تطبيقة فى تقرير مصير المقاطعتين . ومن ناحية أخرى فقد بلغ السيل الزبى فى شرق أوروبا ، نتيجة اصطدام المطامع الصقلبية بالمطامع الجرمانية ، وتنافس النمسا مع روسيا فى البلقان وتدخلها المستمر فى شؤون الدولة العلية وبتر أعضائها العضو تلو الآخر ، وكانت أفكار الوطنية المتطرفة المضطربة ، والروح ضد الترك تغلى فى شرق أوروبا ،

وتدفع بشعوبها إلى الحروب باستمرار كما بينا فى مراحل عدة . ورغم هذه الحالة التعسة فقد ظلت أوروبا كما رأينا فى سلام نسبي منذ تحقيق الوحدتين الألمانية والأيطالية فيما عدا بلدان البلقان ، لا سيما والخوف من حرب عامة ضروس تؤدى إلى خراب شامل جعل الساسة يوقفون تيار التفكير فى الحرب كلما خشوا طغيان عامل الشر على عامل الخير الوئام . وكان هناك شبه تفاهم ضمنى بين قادة الدول لخوفهم من شر مستطير ، جعل سياستهم مهما تكالبت عليها الأزمات ، وطغا عليها التهديد والوعيد تجنح نحو السلام فى النهاية يضعونه نصب أعينهم خشية مسئوليات الحرب الآلية الحديثة وبشاعتها ، ولكن لم يكن هذا بكاف لتلافى إمتداد النار إذا تطاير الشرر لسبب ما فأتى على الهشيم واليابس فى أنحاء أوروبا . وظل الناس فعلا يتحدثون بنشوب الحرب فى الربيع المقبل زهاء خمس عشرة سنة قبل قيام الحرب فى سنة ١٩١٤ ، وكما يقول المؤرخ الفرنسى سينبوس « أصبحت شكوك الشعوب كبيرة إلى حد أن كل شعب يرفض ويستبعد كل اعتقاد فى إخلاص جاره ويحمل تصريحاته عن السلام على أنها مناورات لتخدير أعصابه قبل مفاجأته بالهجوم عليه (*) » ووجدت الدول الصناعية الغربية الكبرى ألا مخرج من هذه الحالة إلا بالاستعداد للطوارىء ، ووقوف كل دولة بالمرصاد للدولة الأخرى ترقب حركاتها ، وتعد العده للتسلح حتى تحصل على غايتها الحيوية على زعمها بالقوة ، أو تفك عنها الحصر والتطويق السلمى ، أو تدرأ أى اعتداء مباغت عليها . وكان هذا التسلح فى عالم ما بعد الانقلاب الصناعى واستخدام الآلات

(*) أنظر « التاريخ السياسى لاوروبا المعاصرة ولطور الاحزاب والاوضاع السياسية من سنة ١٨١٤ إلى سنة ١٨٩٦ » لشارل سينوبوس ، جزء واحد ، باريس ١٩٢١ ص ٧٩٠

على نطاق واسع ، وأصبح فى جو الفوضى الدولية والتسابق فى سبيل التسلط ألزم لوازم أمم الغرب فى حالتى السلم الحرب . وتغيرت أساليب القتال ، وأصبحت الحرب الحديثة تتطلب تعبئه سريعة ، حتى يمكن القيام بهجوم خاطف ، وهو يفضل الدفاع ، وحتى يمكن السهر على الحدود وخطوط التموين ومناطق الصناعات وضمان سلامتها لحين تهيئة الفرصة للضربة الحاسمة ،وكل هذا لا يتوفر إلا بالاستعداد للحرب استعداداً كاملا ، وسار الفن العسكرى فى طريق التقدم السريع أسوة بسائر العلوم والفنون ، وكان على الأمم الغربية الكبرى إذا شاءت الاحتفاظ بمكانتها أن تجارى هذا التقدم عمليا ، بتغيير الأسلحة ومعدات القتال وفنون التدريب والاستعداد العسكرى باستمرار ، كما كان عليها أن تزيد عدد الجنود ، وأن تأخذ بنظام التدريب العسكرى الاجبارى لأطول مدة ، مما كبدها نفقات طائلة ، وحمل دافعى الضرائب أعباء ثقيلة ، كما أثقل ميزانيتها بما يفوق مواردها وزاد فى الديون العامة . وقامت سياسة جديدة فى أوروبا هى سياسة « السلام المسلح » *La Paix Armée* لتحل محل سابقتها وهى سياسة « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » *Le Concert Europeen* ، وهذا السلام المسلح كان كالغول جاثما فوق صدر القارة ، يضيق عليها الخناق ويكاد يكتم أنفاس شعوبها ، ولا مخرج منه إلا بتوجيه ملايين الجنود المدربين الآخذ عددهم فى الزيادة سنة بعد أخرى إلى أن وصل إلى أكثر من إثنى عشر مليونا قبيل الحرب إلى ساحات الوغى . وكانت أوروبا ترزح تحت أعباء أزمات اقتصادية ناجمة عن هذه السياسة الخرقاء وعن نفقات باهظة تصرف هباء منثوراً استعداداً

للحرب وحبذا توجيهها إلى أغراض سامية . وكان يتعذر فى هذا الجو المسموم المشبع بجراثيم التسلط أن تستمع الأمم لصوت السلام والتفاهم والتعاون بينها ، وأن ترى بوضوح الأخطار الاقتصادية المحدقة بها من جراء التسابق فى سبيل التسلح ووجوب وضع قواعد لنزع السلاح أو تحديده ، تلك الأصوات التى كانت تنبعث من صدور المفكرين منذ أوائل القرن الحالى ومن الجماعات المحبة للسلام ومنع الحروب ووضع مبادىء لتسوية المنازعات الدولية والتحكيم، ولم يستمع إلى صوت السلام بجد غير حكومتى الولايات المتحدة والنرويج . ولم يقدم على مشروعات ذات قيمة لتهذيب الحروب وجعلها أكثر إنسانية غير قيصر روسيا شخصياً ، وطبيعى أن آماله فى الخير لا تتفق مع طبيعة مطامعه ورغبته وسياسته فى التوسع وولوج البوغيز . وهكذا تمادت أوروبا فى التسلط وتغالت فى التسلح بسرعة لا مثيل لها ، وتهالكت فى تسخير القانون العام لقضاء وطرها ، فكانت الحرب الاستعمارية الأولى كما سنرى تفصيلا فيما بعد .

ويمكننا أن نلخص هذه الحقيقة الهامة من الحياة السياسية وأثرها فى العلاقات الدولية واستتباب الأمن وإيقاد نيران الحرب وتطور التشريع الدولى فيما يلى :

(١) كان أبرز ما فى النصف الأول من القرن التاسع عشر انهيار أمانى نابوليون بونابرت فى تكوين دول أوروبا المتحدة ، وفى إخضاع ممالكها لسلطانه ولنفوذ فرنسا السياسى . وتالبت كما سبق أن بينا ممالك القارة وفى مقدمتها إمبراطورية النمسا والمجر وروسيا عليه بتشجيع انجلترا التى لم تسلم له يوما بالسلطان المطلق فى قيادة السياسة الأوروبية . وعملت الدول

المجتمعة فى فينا فى سنة ١٨١٥ على رجوع الحالة إلى ما قبل الثورة الفرنسية ، وعلى كبت الحركات الوطنية وإطفاء نور الحريات وإخماد أصوات الشعوب المطالبة بحقها فى الاستقلال والحكم الدستورى ، وتغليب الحكم المطلق يتزعمه أصحاب عروش وتيجان من القش ، يريدون أن يحكموا بمقتضى التقاليد البالية ،وما يدعونه من توارث عروش أثيلة وسلطان استمدوه من الله ، ولا يسألون الحساب إلا أمامه ، أما الرعية فليس لها حق مناقشتهم ، وكل ما تستطيعه إذ أخطأوا أن تضرع إلى الله كى يلهمهم الصواب وسواء السبيل . وكان طبيعيا أن تتآمر دول قوية متعددة هى الحلف وأتباعه على حقوق الشعب ، وأن تتيقظ لكل حركة فتبادر بصدها وإخمادها فى الوقت المناسب . وانبعث من خوف الرجعية من مصيرها المحتوم ، نظام جديد هو نظام « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » ، أى إشراف الدول العظمى المكونة من إمبراطورية النمسا والمجر وروسيا وبروسيا وفرنسا وانجلترا فى بعض الأحيان على السياسة الأوروبية ، وتنظيمها حدود الدول وعلاقاتها ، ووضعها ما يشبه العرف الدولى المرعى من الجميع ، وصارت كلمة « مترنيخ » ومن جاء بعده من أنصار بقاء القديم على حاله كلمة السر فى ولوج أبواب المؤتمرات وعقد المعاهدات وهى القول الفصل فى استمرار حسن الجوار وتقرير السلم والحرب . وبدا نشاط ملحوظ فى ميادين التحالف لبقاء الحال كما يريدها المؤتمرون ، وكلما ابتعد العالم عن تاريخ انعقاد المؤتمر ودار الفلك دورته زاد تمسك الرجعيين والمحافظين بمبادئه وتعلقوا بسرابه دون جدواه . ولكن النصوص انهارت نصا بعد نص ، وقد طغت عليها الروح الوطنية التى غرستها الثورة الفرنسية فيما وراء حدودها فى الأمارات الايطالية والألمانية وفى أسبانيا والأراضى الواطئة وحتى فى بلاد مترنيخ بالذات وقد قامت هنالك ثورة الدستور المشهورة

عام ١٨٤٨ . ونحت الدول الغربية الكبرى نحواً جديداً لقضاء لباناتها وتحقيق أغراضها فى الوقوف فى وجه الحركات الوطنية والدستورية والمعارضة فى تحرير شعب إيطاليا وغيره ، وكذا فى تحقيق أغراضها الاستعمارية خارج القارة التى ضاقت فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كميدان للتنافس السياسى ، واتجهت دولها إلى ماوراء البحار تبحث عن استثمار بلدان الشرق ، وإذلال شعوبه وتسخيرها لصالح الرأسمالية الصناعية الأوروبية وليدة الانقلاب الصناعى ، فلجأت إلى المعاهدات السرية والمناورات والمؤامرات الدبلوماسية . ولصالح امبراطوريته ولتدعيم نفوذه فى أوروبا مد نابوليون الثالث يد المعونة إلى ثوار إيطاليا المطالبين بالتحرر من استعباد النمسا ، ثم كف يده عن مساعداتهم إلى النهاية حينما تعارضت معونته لهم والتمادى فيها مع مصالحه السياسة . أما ماكان يدور فيما وراء الرين فيتلخص فى أنه فى سبيل تحقيق وحدة ألمانيا وإغماض الطرف عن سياسة حدود فرنسا عدوتها التقليدية وإعلان هذه الوحدة فى قصر لويس الرابع عشر بفرسايل إحدى ضواحى باريس ، وهو الذى طالما وطأت أقدام جيوشه أراضى الأمارات الألمانية وهزمتها وأذلتها ، نحت مملكة بروسيا نحو سياسة التقرب إلى انجلترا لتأمن جانبها وكذا التقرب إلى كل من روسيا وامبرطورية النمسا والمجر مؤقتا .

(٢) ظهرت إلى جانب سياسة « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » سياسة المصالح المشتركة . وهى وليدة اتساع نطاق العلاقات الدولية ونشاط المعاملات السياسية ، وهناك عوامل عدة لها أثرها فى النشاط الدولى وفى سياسة المصالح المشتركة ، أهمها قيام دول مستقلة عدة فى

أوروبا لها شخصياتها السياسية، وتستمد سلطانها من قوتها العسكرية كالامبراطورية الألمانية وكملكة إيطاليا. يضاف إلى ذلك زيادة الرخاء، ونمو الثروات فى أوروبا نتيجة نهضتها الصناعية، وتكدس الأموال فيها، ولا مفر إذا أريد لها استمرار النمو من توظيفها فيما وراء البحار، ولا ننسى أيضاً كثافة سكانها الذين يطلبون العيش الرغد عن طريق الهجرة، وتطور النظم العسكرية وفنون الحرب، وتعدد وسائل النقل والمواصلات وسرعتها. فأدت الأوضاع الجديدة إلى زيادة الجشع السياسى فى القارة، وإلى تنافسها تنافساً لا نظير له فى تاريخ الامبراطوريات القديمة أو الممالك الأوروبية فى عهد حكم الملكية المطلقة. وكان طبيعيا أن تصطدم مصالحها، فكل تريد أن تحرز قصب السبق فى ميدان الاستعمار، وأن تسيطر على موارد المادة الأولية الرخيصة والأيدى العاملة الزهيدة الأجر فى الشرق، وأن تحصل على نصيب الأسد هناك. وبدأت الدول الغربية الكبرى التى سبقت غيرها فى ميدان الإستعمار تبذل قصارى جهدها فى حدود الأمر الواقع وضرورة المحافظة على السلام، لمنع منافساتها من مطالبتها بحصتها فى آسيا وإفريقيا. ولم يرض بعضها تقسيم القارة المظلمة فى مؤتمر برلين، فاتبعت سياسة المصالح المشتركة، وأخذت تكون الجبهات المضاده للدفاع عن أملاكها، أو محاولة انتزاع شيء من ممتلكات منافساتها، أو لا صيطاد فرائسها، أو الحصول على امتيازات اقتصادية فى البلقان وشمال أفريقيا ووسطها وإيران وسواحل الصين وقلبها. وملئت المعاهدات الدولية ببنود ظاهرها برىء معسول كالمحافظة على استقلال الدولة العلية، أو احترام سيادة سلطنة مراكش أو الصين، وباطنها هو تحين الفرص

المناسبة للانقضاض على الدولة المستضعفة موضع التعاقد، والفتك بشعوبها لا لذنب جنوه إلا ثقتهم فى السادة الضيوف وتمسكهم بحريتهم. وكان إلى جانب البنود العلنية أخرى سرية هى محالفات عسكرية، إما لتنفيذ الأغراض الاستعمارية، وإما للاستئثار بميدان الاستعمار، ووضع حد لنشاط المتنافسين.

(٣) وكان من نتائج هذا الجو القاتم المثقل بالغيوم المشبع بكهرباء العواصف المنذر بأفدح الأخطار أن وقعت مصادمات كادت تتحول إلى حرب عامة، وتكونت كتل أخذت كل منها تسعى إلى تطويق الأخرى منافستها، وتعددت البنود السرية فى المعاهدات، تعمل كل دولة بمقتضاها على الاستعداد للطوارىء والحرب حتى لا تؤخذ على غرة، وقام كل فريق بالدعاية لمصالحه ومصالح حلفائه وفق طابعهم وثقافتهم. فكانت انجلترا وفرنسا وروسيا من ناحية تضرب على نغمة الديمقراطية وضمان حريات الجماعات وذلك احتفاظاً بالأمر الواقع والحالة القائمة والدفاع عن مصالحها المشتركة ظاهراً، ولكن فى الواقع للوقوف فى وجه التوسع الألمانى والحيلولة دون تحقيق الأطماع الجرامانية لا سيما فيما وراء البحار وإجابة « غليوم الثانى » أو « فرنسوا جوزيف » إلى ما يتحرقان إليه. وكثيراً ما كانت سياسة المصالح المشتركة واغتنام الفرص تظهر واضحة فى أزمات البلقان وسباق الاستعمار فى إفريقيا وآسيا، فكانت انجلترا التى تخشى بأس التوسع البحرى الألمانى وتغلغل النمسا فى البلقان تميل إلى جانب السياسة الجرمانية إذا رأت من روسيا طمعاً مبالغاً فيه فى تحقيق أحلامها فى الوصول إلى البحر الأبيض المتوسط، وعلى رأسه غليوم الثانى، فكانت سياسته أشد عنفاً، وأكثر

صلفا . وكلما نشط السباق فى سبيل التسلح وتكدست أسلحة ألمانيا استعداداً للحرب ، وزاد عدد سفنها الحربية التى تبنيها ، ارتفع صوت الأمبراطور على منافسيه ، وزاد تكبره وتهديده وتيهه . وأبرز ما كان فى الأمر وسط الغموض الذى أحاط بمبادىء الثورة الفرنسية وحقوق الإنسان والديمقراطية وتحقيق مبادىء السلامة ونزع السلاح وضرورة اتخاذ القانون الدولى والتحكيم قاعدة لفض المنازعات وتسوية المشكلات بين الدول تلافيا للحروب الحديثة الفاتكة المدمر ، هو قصر مبادىء سيادة الشعوب واستقلالها على البلدان الغربية ، واستباحة أموال وحريات ونفوس ودماء الشعوب الشرقية ، وإعمال السيف فى رقاب سكان إفريقيا وآسيا باسم المدينة الغربية ونشر فضائل أوروبا وعلومها وفنونها هناك فى الظاهر ، ولكن حقيقة الأمر كما هو معروف ، هو الاستيلاء على الموارد العريضة للمواد الأولية اللازمة للصناعات الأوروبية ، وتسخير أبناء الشرق فى استخراج هذه المواد بأزهد الأجور . وبينما نما التفكير الدولى نمواً كبيراً ، نتيجة لنمو الثقافة ونشاط التعاون بين الأمم ، تبعاً لا تساع وسائل النقل ، وتبادل الرأى ، وتعددت أراء الكتاب والمفكرين ، كلها تضرب على نغمة وجوب وضع حد لسباق التسلح ؛ وإنشاء تحكيم دولى جبرى ، ووضع أسس لسلام عالمى ، وأنه إن كان لا مفر من الالتجاء إلى السلاح ، فلا أقل من قيام قواعد إنسانية لتخفيف ويلات وآلام الحرب . وكان ساسة الدول ماضين ومتمادين فى سياسة « السلام المسلح » و « اقتناص الفرص » و « المصالح المشتركة » ، مع التيقظ التام للطوارىء خشية الحرب المتوقعة فى أية لحظة حتى لا تؤخذ بلدانهم على غرة .

المبحث الرابع

أزمات عالم اليوم

أهم مراجع المبحث الرابع

« مصير الرأسمالية » للويس مارليو ، جزء واحد ، باريس سنة ١٩٣٨

« *Le Sort du Capitalisme* » par Louis Marlio, 1 vol, Paris 1938.

« الدكتاتورية أو الحرية » للويس مارليو ، جزء واحد باريس سنة ١٩٤٠

« *Dictature on Liberté* » par Louis Marlio, I vol, Paris 1940

« ثورة الأمس واليوم والغد » الكونت سفورزا . جزء واحد ، نيويورك سنة ١٩٤٣

« *La Révolution d'Hier, d'Aujourd hui et de Demain* » par Louis Marlio, I vol Paris 1943.

« الدائرة الجهنمية » للويس مارليو . جزء واحد . باريس سنة ١٩٥٢

« *Le Cercle Infernal* » par Louis Marlio, I vol, Paris 1951.

« بناة أوروبا الحديثة » الكونت سفورزا ؛ جزء واحد . باريس سنة ١٩٣١

« *Les Bâtisseurs de l'Europe* » par Conte Sforza, 1 vol Paris 1931.

« تحليل لاوروبا » الكونت سفورزا . جزء واحد . باريس سنة ١٩٣٧

« *Synthèse de l'Europe* » par Conte Sforza, I vol, Paris 1937.

« الدكتاتوريون والدكتاتوريات » الكونت سفورزا جزء واحد باريس سنة ١٩٣١

« *Dictateurs et Dictatures* » par Conte Sforza, I vol Paris 1931.

« الدكتاتوريون » لبنفيل ، جزء واحد باريس سنة ١٩٣٥

« *Les Dictateurs* » par Jacques Bainville, I vol, Paris 1935.

« انحلال أوروبا » لفرانشسكو نيتي » جزء واحد باريس سنة ١٩٣٨

« *La Désagrègation de l'Europe* » Par Francesco Nitti, 1 vol, Paris 1938.

« الجزيرة وأوروبا » لباردو . جزءواحد . باريس سنة ١٩٣٣

« *L'Ile et l'Europe* » par Bardoux, 1 vol, Paris 1933

« أزمة أوروبا » لاندريه سيجفريد . جزء واحد . باريس سنة ١٩٣٧

« *La Crise de l'Europe* » par André Siegfried, 1 vol, Paris 1937.

« السبيل القومى للاقتصاد السياسى » لفريدريك ليست وترجمة ريشلو . جزء واحد . باريس سنة ١٨٥٧

« *Système National d'Economie Politique* » par Frêderic List, traduction de H. Richelot, I vol, Paris 1857.

« تطور الفكر الاوروبي » لدومونت فيلدن . جزء واحد . باريس سنة ١٩٣٧

« *L'Evolution de l'Esprit Européen* » par L. Dumont-Wilden, 1 vol, Paris. 1937.

« الكفاح فى سبيل المدنية وفلسفة السلام » لموريس بلونديل . جزء واحد . باريس ١٩٣٩

« *Lutte pour la Civilisation et Philosophie de la Paix* » par Maurice Blondel, 1 vol, Paris 1939.

« الروح الفرنسية » لبول جولتييه . جزء واحد . باريس ١٩٣٨

« *L' Ame Française* » par Paul Gaultier, I vol, aris 1938.

« عشرون سنة من الاخطاء السياسية » لرينو دى جوفنيل . جزء واحد . باريس ١٩٤٧

«*Vingt Années d'Erreurs Politiques*» par Renaud de Jouvenel, I vol, Paris 1947.

« هذه أوروبا » لبرتراند دى جوفنيل . جزء واحد . باريس سنة ١٩٤٧

« *Quelle Europe* » par Bertrand de Jouvenel, I vol, Paris 1947.

« تاريخ أوروبا الاقتصادى » لبرني ، جزء واحد باريس ١٩٣٢

«Histoire Economique de l'Europe » par Birnie, 1 vol, Paris 1932.

« الازمة وعلاجها » لبرنارد لافرن . جزء واحد . باريس ١٩٣٨

« La Crise et Ses Remèdes » par Bernard Lavergne, 1 vol, Paris 1938.

« خفايا التطورات الاقتصادية » للويس روجيه . جزء واحد باريس سنة ١٩٣٨

« Les Mystiques Economiqnes » par Louis Rougier, 1 vol, Paris 1938.

« تطور النظم السياسية من سنة ١٧٥٠ » لدوكلو . جزء واحد . باريس ١٩٥٠

« L'Evolution des Rapports Politiques » par Duclos, 1 vol, Paris 1950.

« فلسفة النظام الحر » لميرو ، جزء واحد . باريس ١٩٤٩

« Philosophie du Libéralisme » par Mireaux, 1 vol Paris 1949.

« الازمات الاقتصادية » لاردانت ؛ جزء واحد ، باريس سنة ١٩٤٨

« Les Crises Economiques » par Ardant, 1 vol, Paris 1948.

« تاريخ النظريات الاقتصادية » لجام . جزء واحد باريس سنة ١٩٤٩

« Histoire des Theories Economiques » par James, 1 vol, Paris 1949.

« التنظيم الاقتصادى للدولة » لشينو ، جزء واحد ؛ باريس سنة ١٩٥١

« Organisation Economique de l'Etat » par Chénot, 1 vol, Paris 1951.

« قانون الثورات » لجوسان ، جزء واحد . باريس سنة ١٩٥٠

« La Loi des Révolutions» par Joussain, 1 vol, Paris 1950

« لماذا مشروع مارشال ؟ » لواربورج . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٤٨

« Pourquoi le Plan Marshall» par Warburg, Tr. Fr. 1 vol Paris 1948.

« كيف أرى العالم » لاينشتين . جزء واحد . باريس ١٩٥٢

« Comment Je vois le Monde » par Einstein, 1 vol, Paris 1952.

« النظريات الاجتماعية المعاصرة » لسوروكين . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٣٨

« *Les Theories Sociologiques Contemporaines* » par Sorokin, Tr. Fr., I vol, Paris 1938,

« الجغرافية السياسية الاقتصادية للجوع » لـكاسترو . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٤٩

« *Géopolitique de la Faim* » par De Castro, Tr. Fr., I vol, Paris 1949

« المجال الحيوى وتنازع الحضارت» لشميتنر. ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس١٩٥٣

« *Les Espaces Vitaux et le Conflit des Civilisations* » par Schmitthenner, Tr, Fr., I vol Paris 1953.

«فن قلب نظام الحكم» لمالابارت . ترجمة فرنسية جزء واحد . باريس سنة ١٩٤٧

« *Technique du Coup d'Etat* » par Malaparte. Tr. Fr., I vol Paris 1948.

« الديموقراطية الجديدة » لماوتسى تونج . جزء واحد باريس ١٩٥١

« *La Nouvelle Democratie* » par Mao Tse-Toung, 1 vol, Paris 1951.

« فى سبيل السيطرة العالمية » لبيرنهام . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٤٧

« *Pour la Domination Mondiale* ». par Burnham, Tr. Fr., 1 vol, Paris 1948.

«للانتصار على الاستعمار السوفيتى »لبيرنهام . ترجمة فرنسية . جزء واحدباريس١٩٥٠

« *Pour Vaincre l'Impérialisme Soviétique* » par Burnham, Tr. Fr., 1 vol Paris 1947.

« عصر المنظمين » لبيرنهام . ترجمة فرنسية . جزء واحد . باريس ١٩٤٧

« *L'Ere des Organisateurs* » par Burnham, Tr. Fr., I vol. Paris 1947.

« وجوه القرن العشرين » لسيجفريد . جزء واحد . باريس سنة ١٩٥٥

« *Aspects du xx Siécle* » par Siegfried, 1 vol, Paris 1955.

« رد على تحدى التاريخ » لفريش . جزء واحد . بروج ١٩٥٤

« *Une Réponse an Défi de l'Histoire* » *par Frisch, 1 vol, Bruges 1954.*

« أوروبا تواجه مصيرها » لبونفو . جزء واحد باريس ١٩٥٢

« *L'Europe Face à son Destin* » *par Bonnefous, 1 vol. Paris 1952*

« عصر الجماهير واضمحلال الحضارة » لهنرى دى مان . جزء واحد باريس ١٩٥٤

« *L'Ere ds Masses et le Declin des Civilisations* » *par Henri de Man, 1 vol, Paris 1954.*

« ثروة وحظ أوروبا » لجارموى . جزء واحد باريس ١٩٥٤

« *Fortune de l'Europe* » *par Garmoy, 1 vol, Paris 1954.*

« النتائج الاقتصادية للحرب ١٩٣٩ ـ ١٩٤٥ » لشاردونيه . جزء واحد ١٩٤٧

« *Les Consequences Economiques de la Guerre 1939 - 1945* » *par Chardonnet, 1 vol, Paris 1947.*

« الاقتصاد العالمى فى منتصف القرن العشرين » لشاردونيه . جزء واحد باريس ١٩٥١

« *L'Economie Mondiale au Milieu du xx Siécle* » *par Chardonnet 1vol Paris 1951*

« اليابان بقدميها الفخاريتين » لاوتلى . ترجمة فرنسية . جزء واحد باريس ١٩٣٧

« *Le Japon aux Pieds d'Argile* » *par Utley, Tr. Fr., 1 vol, Paris 1937.*

« كفاحى » لهتلر ، ترجمة فرنسية ؛ جزء واحد باريس ١٩٣٧

« *Mon Combat* » *par Hitler, Tr. Fr., 1 vol, Paris 1937,*

« المؤامرة الكبرى ضد روسيا » لسايير وكاهن . جزء واحد . باريس ١٩٤٧

« *La Grande Conspiration Contre la Russie* » *par Sayers et Kahn, 1 vol, paris 1947.*

« اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية ضد الحرب» لـكاتالا ، جزء واحد باريس ١٩٤٨

« L' U. R. S. S, Contre la Guerre » par Cathala, I vol, Paris 1948.

« تاريخ المذاهب السياسية » لموسكا مع اضافات لبوتول،جزء واحد ، باريس ١٩٥٢

« Histoire des Poctrines Politiques» par Mosca completée par Bouthout, I vol, Paris 1955.

« الحرب تقترب » لبابلو ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٢

« La Guerre qui Vient » par Pablo, 1 vol, Paris 1952.

« الدولة والثورة » للينين ، ترجمة فرنسية ، باريس ١٩٢١

«L'Etat et la Revolution» bar Lenine, Tr. Fr. I vol, Paris 1952.

«مصير انجلترا » لتروتسكي ، ترجمة فرنسية جزء واحد باريس ١٩٢٦

«Ou Va l'Angleterre» par Trotsky, Tr. Fr. I vol. Paris 1926.

« المبادىء الاساسية للاقتصاد السياسي » لبابي جزء واحد ، باريس ١٩٥١

« Rrincipes Fondamentaux d'Economie Politique» par Baby. I vol, Paris 1951.

« الساعة الخامسة والعشرون » لجورجيو ترجمة فرنسية جزء واحد باريس ١٩٥٣

« La Vingt-cinquieme Heure » par Gleorghiu, Tr. Fr., I vol, Paris 1953

« التاريخ المعاصر » لاناتول فرانس ٤ أجزاء باريس ١٩٢٨

« Histoire Contemporaine » par Anatole France, 4 vol, Paris 1928.

« على الصخرة البيضاء أو حجر الفلاسفة » لاناتول فرانس . جزء واحد باريس ١٩٢٤

« Sur La pierre Blanche» par Anatole France, I vol, Paris 1924.

« آخر أمل الانسان »لبرتراند راسيل . ترجمة فرنسية . جزء واحد· باريس ١٩٥٢

« *Les Dernieres Chances de l'Homme* » *par B. Russell, Tr. Fr. . 1 vol, Paris 1952.*

« آسيا والتسلط الغربي» لبانيكار . ترجمةفرنسية . جزء واحد· باريس ١٩٥٣

« *L'Asie et la Domination Occidentale*» *par Panikar. Tr. Fr. 1 vol, Paris 1953.*

« عصرنا الحاضر » لبيرد وروبنسن وسميث . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٢

« *Our own Age* » *by Beard, Robinson and Smith, 1 vol, New York 1952.*

« القوميةوالثقافة » لروكر . جزء واحد · لندن ١٩٣٦

« *Nationalism and Culture* » *ky Rocker, 1 vol, London 1937.*

« العالم في ازمة » لشابيرو . جزء واحد. لندن ١٩٥٠

« *The World in Crisis* » *by, Schapiro, I vol, London 1950*

« السياسة الدولية » لبيدل فورد ولنكولن . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٤

« *International Politics* » *by Padelford & Linron, 1 vol, New York 1954*

« القوى السياسية » لشفرزنبرجر . جزء واحد .لندن ١٩٥١

« *Power Politics* » *by Schwarzenberger, I vol, London 1951*

« السياسة بين الشعوب » لمورجانتو . جزء واحد ، نيويورك ١٩٥٤

« *Politics among Nations* » *by Morgenthau, 1 vol, New York 1954.*

« حالة الانسان » لومفورد . جزء واحد .لندن ١٩٤٤

« *The Condition of Man* » *by Mimford, I vol, London 1944.*

الفلسفات السياسية لماكسى . جزء واحد . لندن ١٩٤٧

« *Political Philasoplies* » *by Maxey, I vol, London 1949*

« تاريخ فلاسفة السياسة » لكاتلين . جزء واحد . لندن ١٩٤٧

« *A History of Political Philosophers* » *by Catlin, I vol, London 1947:*

« تأريخ آوروبا الأقتصادى » لكوش وكول . جزء واحد؛ نيويورك ١٩٥٢

« *Economic History of Europe* » *by Clough & Cole, 1 vol. New York 1952.*

« الشرق الاقصى » لبوس جزء واحد ، نيويوك ١٩٥٥

« *The Far East* » *by Buss, I vol, New York. 1955*

« حكومات الشرق الاقصى وسياستها » لينبارجروشو وبوركس ، جزء واحد نيويورك ١٩٥٦

« *Far Eastern Governments & Politcs*» *by Linebarger, Chu & Burks, I vol, New York 1956.*

«الاراء السياسية للاسلسكى» لدين ، جزء واحد، نيويورك ١٩٥٥

« *The Political Ideals of Lasky* » *by Dean, I vol, NewYork 1955.*

« الحرية فى الدولة الحديثة » للاسكى . جزء واحد . لندن ١٩٤٨

« *Liberty in the Modern State* » *by Lasky , 1 vol, London*

« الديمقراطية الامريكية» للاسكى، جزء واحد. لندن ١٩٤٩

« *The American Democracy*» *by Lasky , I vol, London 1949.*

« الحكومة الديمقراطية والسياسة » لكورى، جزء واحد، لندن ١٩٤٧

« *Democratic Government & Politics* » *by Corry, 1 vol, London 1947*

« الحرية والتنظيم » لراسيل؛ جزء واحد. لندن ١٩٤٥

« *Freedom & Organisation* » *by B. Russell, 1 vol, London 1945.*

«الاستعمار» لهوبسون، جزء واحد، لندن ١٩٤٨

« *Imperialism* » *by Hobson 1 vol, London, 1948.*

« الاستعمار والسياسة العالمية » لمون، جزء واحد . لندن ١٩٤٧

« *Imperialism & World Politics* » *by Moon, I vol, London 1947.*

« العالم منذ سنة ١٩١٤ » للانجسام . جزء واحد . نيويورك ١٩٤٨

« *The World Since 1914* » *by Langsam, I vol, NewYork 1948*

« عالم ما بين حربين » لهاميدنجاكسون . جزء واحد . لندن سنة ١٩٤٧

« *The Between'War World* » *by I Hampden Jackson, I vol, London 1946*

« تعليق على ثورة عصرنا الحاضر » لها رولد لاسكى . جزء واحد. لندن ١٩٤٤

« *Reflexions on the Revolution of our Time* » *by Harold J. Lasky I vol London 1944*

«أسباب الحرب » لسير وولتر ستربين . وسير آرثر تومسن . وجواستون. والفرد زميران . وويكهام ستيد وغيرهم من كبار كتاب السياسة والاقتصاد.جزء واحد . لندن ١٩٣٢

« *The Causes of War* » *by Sir Arthur Salter, Sir I. Arthur Thomson, G. A. Jobuston, Alfred Zimmern, Wickham Steed and others 1 vol, London 1932,*

« سنوات أزمات » لكنث انجرام ، جزء واحد . لندن ١٩٤٦ .

« *Years of Crisis* » *by Kenneth Ingram, 1 vol, London, 1946*

« تطور اوروبا الاقتصادى» لكليف دياى ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٤٢

« *Economic Development in Europe* » *by Clive Day. I vol, New York 1942,*

« نظرات الى تاريخ العالم » لنهرو . جزء واحد ، لندن ١٩٤٥

« *Glimpses of World History* » *by J. Nehru, 1 vol, London 1945*

« تاريخ المدنية العالمية » لسوين ، جزء واحد . لندن ١٩٤٧

« *A History of World Civilisation* » *by Swain, I vol, London 1947.*

المبحث الرابع

أزمات عالم اليوم

بين عالمين ــ أزمات ما بعد الحرب العالمية الأولى،الازمات : السياسية ، والاقتصادية ، والاجتماعية ، وأزمة الضمير .

وصف عالم اليوم ــالازمات البارزة لعالم اليوم: التعصب السياسي المذهبي ،والحرب الكلية أو الشاملة ،والاستعمار .

خلاصــــة

بين عالمين

إن غالبية ساسة أوروبا المعاصرة وقادة حكوماتها وزعماء أحزابها الذين يتوفرون على معالجة مشكلاتها العويصة وضمنهم أدعياء السلام يتعمدون ألا يجابهوا معضلات الأمور ، وألا يدخلو البيوت من أبوابها ، وبذا ينحرفون عن جادة الحق والصواب ويعوقون انقشاع سحب الأزمات ، فتتزايد هـذه وتتضخم يوما بعد يوم ، ويستعصى عــــلاجها ويظهر شبح الحرب ويصبح السيف هـو الحكم الفـاصل فى الأمر .

كان متوسطو الحال من « البورجوازية » حتى نشوب الحرب العالمية الأولى ينعمون بحياة دعة ورخاء وتعاون ثقافى مغتبطين بعيشهم راضين ، فامتلأت قلوبهم ثقة بالحياة ، وطفحت النفوس مرحا وسروراً كما تجلى ذلك

فى موسيقى ذلك العهد الوادعة من « فالس » و « بولكا » وفى مسرحيات « الأوبرا كوميك » وأغانى المشارب والمقاهى وبذخ الصالونات وحفلات الاستقبال ، وكانت باريس وفينا ولندن وبطرسبرج وبرلين وروما وغيرها من عواصم أوروبا مدن العلم والنور وطنا لكل أوروبى يحط رحاله فيه دون تمييز أو تفضيل ، وقهر الانسان الطبيعية واستغل الاستكشافات العلمية فظهرت مثلا الكهربا تسخر فى قضاء مصالحه ، وعم استخدام اللاسلكى ، وانتشرت تجارب باستير *Pasteur* ولوميير *Lumiere* وأديسون *Edison* ونظريات وأراء هنرى بوانكارية *Henri Poincaré* وانيشتين *Einstein* وبرجسون *Bergson* وحذا كثير من العلماء حذوهم وخطت أوروبا خطوات لا مثيل لها من قبل فى تاريخ التقدم العلمى الفنى . وسار قادة الدول والحكومات كما سبق أن بينا بسفنهم فى يم الاطماع السياسية الخضم العجاج يتلافون أرتطامها بما أوتوه من مهارة محافظين بذلك على « التوازن السياسى » ونظام « المصالح المشتركة » وسلطان « مجموعة الدول الأوروبية العظمى » ، ولم تتعد المشكلات فى قعقعتها وضجيجها قاعة الاجتماعات ومناقشات المندوبين وآذان الأعضاء المؤتمرين وتدوينها فى محاضر المعاهدات والمواثيق . ولم يعهد العالم ظلاما دامسا مدلهما وجوا ثقيلا خانقاً مثل الذى نعيش فيه منذ الحرب العالمية الأولى ، ولم تستحكم حلقات الأزمات ويستفحل شأنها وتتحول إلى كوارث ولجج عميقة من الدماء كما نشاهد فى أوروبا وغيرها اليوم . نعم لقد كانت هناك مشكلات سياسية واجتماعية واقتصادية لا حصر لها ، ولكنها لم تك من النوع العصى الذى يؤدى إلى اليأس والثورة . بل إذا شئنا القول الصحيح لم تك قد ظهرت بعد أعراض التسلط كاملة وأمراض الاستعمار الدفينة المختلفة ، تنبىء عن نهاية حياة الدعة ، ونهاية تسلط أوروبا ،

وتمرغها على فراش الشرق الوثير ، وتسربلها باستبرقه وديباجه ، وأن الشعوب المثخنة بالجراح وقد سقطت إعياء من ضربات الغرب القاسية قد استفاقت وذهبت عنها دهشتها وزال دوارها وأخذت تلعق جروحها وهى تتحفز للوثوب والأخذ بالثأر . والفرص ذهبية فالغرب اليوم صريع سياسة التنازع على التسلط والاستئثار بالثراء ، بل وكل ما ينفع ويوفر على المرء متاعبه من وسائل الراحة والرفاهة وقد تمادى فى خرقه متشفيا من خصمه وأشعل فى دياره النار ، ودك مدنه العامرة ، واستحالت حضارته الزهراء إلى خرائب وقبور . وهكذا يقلب الدهر لمجموعة الدول العظمى ظهر المجن ، ونحيا لنرقب تحولا تاريخيا خطيراً ، ولم لا والزمان كما هو معروف قلب حول ، ولكن الرواية اليوم فى كثرة حوادثها ومفاجآتها وعنفها قل أن يجود بها عصر من العصور .

وأبحرت التيتانيك أكبر سفن هذا العصر من القارة متجهة نحو الدنيا الجديدة ، محملة برجال المال والثروات ، وكانت مفخرة الصناعة البحرية والابتداع والتجديد وأعجوبة ذلك الزمان ، نظراً لكبرها ودقة صنعها وسرعتها فهى صورة ناطقة للتقدم إذ ذاك . ولكنها أرتطمت قبيل وصولها إلى ميناء نيويورك بجبال الجليد الجبارة بالقرب من نيوفوندلاند فى ١٤ أبريل سنة ١٩١٢ ، نظراً لإهمال ربانها الذى لم يأبه بخطورة هذه الجبال ، ولم يخفف من سرعتها ويقودها بحيطة وحذر ، وسرعان ما ابتلعها البحر وذهبت بمن فيها ، وكأنها كانت نذير الشر وناقوس الخطر ، وكأن استغاثاتها التى بعث بها من صارياتها الشمخاء ودوت فى أرجاء المعمورة ، هى استغاثات الانسانية من خطر مدنية المادة والسرعة وتهور القادة ورجال السياسة وجشعهم ، ولم تمض سنوات معدودات حتى ارتطمت سفينة السياسة

الأوروبية فى صخرة صماء من الأطماع والتهالك على الاستعمار ، وغاص العالم فى لجج عميقة من الدماء وانحدر فى هوة سحيقة من الأزمات والمتاعب والآلام .

وطوى الدهر عهد ما قبل الحرب العالمية الأولى بطابعه وصورته الخاصة ، وما اشتهر به من مرح وتفاؤل ورغد طى السجل للكتاب ، وانتهت حقبة من حقبات التاريخ والتنافس لن تعود بنفس الوضع والوصف كما انتهت غيرها من العهود ، ولم يعد المرء ينعم براحة البال واطمئنان النفس والتفاؤل والإيمان بالمستقبل كما كان .

وكانت التجارة الدولية ، وهى مرآة النشاط السياسى الدولى وحسن التفاهم بين الدول شأنها شأن حياة الجيل ، سهلة واسعة شديدة الرواج ، فتكاد تكون السلع حرة فى خروجها ودخولها ، والتبادل سهلا بين الأمم إذا قورنت الحالة بما نحن عليه الآن ، فلا عوائق جمركية مرتفعة تشلها ، ولا قيود عملة تحرم خروج رؤوس الأموال وتقضى عليها . ولم تعرف انجلترا وغيرها من الأمم حتى حينما أخذت بسياسة الحماية الجمركية فى أواخر القرن الماضى تبعا لدعاية جوزيف شمبرلين *joseph Chamberlain* تعريفة تحريمية مثل التى نرزح تحت أعبائها اليوم . وكان الذهب يخرج ويعود تبعاً لقوانين الحاجات الاقتصادية والعرض والطلب . وكان بحث الأزمات على أساس أنها دورية تأتى كل نحو خمس عشرة سنة ثم لا تلبث أن تنقشع دون أن تترك كلوما عميقة دامية يتعذر التآمها . وكان الناس يقبلون فى اطمئنان على الادخار والاكتتاب فى شتى المشروعات الاقتصادية التى وضع أنصار سان سيمون *St. Simone* وتلاميذه حجرها الاساسى بفضل إقدامهم وجرأتهم ،

وكان الافراد يجوبون البلدان والاقطار من أدناها إلى أقصاها دون قيود أو جوازات سفر وشهادات تحقيق شخصية رسمية . ثم اكفهر الجو وهبت عاصفة هوجاء دمرت عمد النظم القائمة ، هى الحرب الاستعمارية العالمية الاولى التى اختلف فى تقدير استمرارها الساسة والمسئولون ولم يعهدوا مثلها من قبل ، فمنهم من قدر نهايتها ببضعة أشهر ، ومنهم من زعم أنها ستدوم سنة على الأكثر ، وظلت نيرانها مستعرة أكثر من أربع سنوات التهمت فيها عروش الملوك والقياصرة وقوضت دعائم النظم الاجتماعية والاقتصادية التى ظن كثيرون أنها راسخة كالطود ، وذهبت وقوداً فى أتونها المتأجج أنفس قوية وثروات طائلة لا يزال العالم يقاسى شرورها حتى بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وهى أبشع من الاولى فى ويلاتها . وينعى أحد كبار الساسة والاقتصاديين الذين قادوا مصير إيطاليا بعد الحرب العالمية الاولى حتى مجىء الفاشيست إلى الحكم وهو « فرانشسكو نيتى » *Franchisco Nitti* جحود عالمنا الحالى وتنافره فيقول ما خلاصته « كان هناك تعاون أوروبى ثقافى واقتصادى قوى فى عهد لم تك قد بلغت المواصلات فيه سرعتها الحالية مع تعددها بينما الحالة الآن بعكس ذلك فرغم سرعة المواصلات الفائقة بلغ التنافر والتدابر أقصاه(*) » .

كان سبب الحرب العالميه الأولى المباشر كما هو معروف الانذار النهائى الشديد اللهجه الذى وجهته النمسا لصربيا ، والذى يتنافى مع كرامة الثانية كدولة مستقلة على أثر قتل ولى عهد الامبراطورية العجوز ، التى بدأت تنخر عظامها السوس ، « الارشيدوق فردينـاند » *Ferdinand* فى

(*) انظر « انحلال أوروبا » لفرانسكو نيتى ، جزء واحد ؛ باريس ١٩٣٨ صفحتى ١٤ ، ١٥

سيراجيفو بيد ثورى سلافى ، واهتمام صربيا بالعمل على إثارة القلاقل والفتن فى البوسنة والهرسك التابعة لإمبراطورية الهبسبورج . غير أن للحرب التى مالبثت أن أصبحت عامة ، واتسع خرقها على الراتق أسباباً أعمق . فرغم مظاهر الهدوء التى كانت تسود أوروبا فيما خلا ضجيج إمبراطور ألمانيا ظل المرجل يغلى دون أن يقذف بالغطاء مدة طويلة ، وبرزت فى أفق السياسة الأوروبية أخطار التنافس فى ميدان الاستعمار والسيطرة والتسلط التى أخذت طابعاً جديداً يتفق والعصر الصناعى الآلى الجديد والإثراء السريع العريض من هذه السبيل . وزاد فى خطورة التنافس يقظة القوميات ،واعتزاز كل منهابنفسها إلى حد التعصب والحرب، وتسخيرها لافى الدفاع عن كيانها فهذا له مبرره ، بل فى الاتساع على حساب منافساتها .

فهناك روسيا لاتستيقظ من رقادها فحسب بل تتجه بكل قواها وجهودها وقد صارت دولة أوروبية عظمى يحسب لها ألف حساب نحو القارة الوثابة المحدودة الاراضى الضيقة المساحة بعد أن فشلت فى حروبها فى آسيا وهزمتها اليابان هزيمة شنعاء .وباسم حمايتها للعناصر السلافية فى البلقان ودفاعها عن حقوق أبناء جلدتها قامت بدعاية واسعة النطاق للجامعة السلافية وتمادت فى التدخل فى شؤون البلقان رغبة منها طبعاً فى التوسع وزيادة النفوذ فى أوروبا الشرقية والحلول محل تركيا فى مملكة بيزنطة ، ولا يخفى ماوراء هذا من القضاء على التوازن السياسى وتهديد إمبراطورية النمسا والمجر . وقد شجع روسيا فى المضى فى سياستها تحالفها مع فرنسا ومساعدة الأخيرة لها بالمال لاستثمار ثروتها الغزيرة البكر وإحياء مختلف الصناعات هناك وإنشاء نواة لصناعات التسلح الحديثة . ولا شك أن تحول روسيا التى يسكنها أكثر

من ١٢٠ مليون نسمة فى ذلك الوقت ، تلك البلاد الشاسعة الأرجاء الوفيرة الموارد إلى قطر صناعى يرفع مستوها إلى مستوى الشعوب الغربية الاستعمارية القوية ويجعلها خطراً دائما يهدد سائر الأمم الغربية العريقة ، وقد استطاعت بفضل صناعاتها أن تضطلع بالأعباء الاقتصادية للحروب الحديثة . ولكن دول الغرب كانت تفضل أن تساعدها بالمال والسلاح وتنمى صناعاتها ، حتى إذا كان فى هذه المساعدة تهديد مستقبل لها على أن تتركها فريسة الثورات الاشتراكية والشيوعية التى كادت تودى بالنظام القيصرى والرأسمالية هناك فى عام ١٩٠٥ .

وهناك الإمارات الألمانية بذلت النفس والنفيس بزعامة بروسيا العسكرية فى سبيل تحقيق الجامعة الجرامانية ، فبعد القضاء على الحواجز الجركية بينها باتحاد « الزولفرين » *Zollverein* ثم جمع كلمتها والمناداة بالوحده السياسية الألمانية فى فرسايل سنة ١٨٧١ ، عملت على تحقيق النظريات الجرمانية الاقتصادية الاستعمارية التى طالما تغنى بها « فردريك ليست » *Frederik List* منشىء الوحدة الاقتصادية الألمانية وقد طالب « ليست » برفع مستوى الشعب الألمانى إلى أرقى مصاف الشعوب عن طريق الصناعة والتجارة الخارجية بإحياء الصناعات المحلية وتقوية دعائمها بواسطة السياج الجركى ، ثم بغزو الأسواق الخارجية ، وقد بلغت الصناعات القومية أشدها وبسطت ألمانيا نفوذها فى الخارج بواسطة هذه الصناعات التى تحوز طبعاً قصب السبق على غيرها تبعاً لجودتها ورخصها ، وكذلك بإغراق بلدان الشرق والعالم الجديدوسواها بالأموال الألمانية التى تسخر فى سبيل استغلال الثروات الخام والاستثمار لصالح ألمانيا . كما رأى أن سد حاجة البلاد الصناعية وبسط نفوذها ونشاط تجارتها الخارجية عن

طريق تصدير المصنوعات الفائضة نظير الحصول على المواد الأولية من الشرق الذى يجب أن يظل فى نظره مزرعة خصبة للأمم الغربية الصناعية، إن كافة هذه العوامل كفيلة بإثراء الشعب والحكومة وتقوية روح البلاد الاستعمارية والعسكرية وتسلحها وجلدها على الحروب ونفقاتها التى تنوء بها الأمم الزراعية المحضة (*) . وأدت هذه السياسة وما تفرع عنها من السياسة البحرية التى أغرم بها غليوم الثانى وعلق عليها آمالا كباراً وأحلاماً بعيدة وأراد بواسطتها أن يسيطر على أوروبا وأن يصبح دكتاتورها الحاكم بأمره فيها دون منازع — أدت هذه السياسة إلى تلبد سحب سوء التفاهم فى الجو واتضحت سياسته هذه بلا أدنى شك بعد مغامرتيه فى طنجه واجادير مما أدى إلى إنزعاج انجلترا بنوع خاص ، وقد خشيت حكومة لندن أن تؤدى زيادة نفوذ ألمانيا البحرى ، وتقوية أسطولها وإنشاؤها المحطات البحرية فى مختلف أنحاء مستعمراتها باسم تموين سفنها بالفحم ولكنها فى الحقيقة تخفى أغراضاً حربية فهى لتهديد أسطول بريطانيا العظمى إلى فقدانها سيادتها على البحار ، وفزعت من مغبة ما يترتب على ذلك من قطع شرايين مواصلات الجزر مع سائر أنحاء الأمبراطورية مما يؤدى إلى تجويعها بحرمانها من الغذاء اللازم لشعب وفير العدد يعيش فى مساحة ضيقة تحيط بها المياه من كل جانب ويشتغل أهلها بالصناعات ولا تكفى الزراعة لسد حاجاتهم .

وقد وصلت انجلترا وفرنسا حبل مودتهما بعد فصمه باتفاق عام ١٩٠٤ واتفقتا على اقتسام النفوذ فى حوض البحر الأبيض المتوسط حلقة الاتصال

(*) أنظر (السبيل القومى للاقتصاد السياسى) لفردريك ليست ، جزء واحد ، باريس ١٨٥٧ ترجمة هنرى ريشلو ، من صفحة ٨٨ إلى ١١١

بين الشرق والغرب ومهد المدنيات القديمة والأديان وميدان نشاط تجارة العالم القديم منذ العصور السحيقة ، كما تغلغلتا فى إفريقيا فى شراهه ونهم وقد اتجه كل منهما إلى ضالته ، ولم يبق للدول العظمى الجديدة مثل ألمانيا وإيطاليا من الفرائس ما يسد جشعها مما أثار حفائظها وزاد فى التوتر . وهكذا انتهى نزاع دولتى الغرب الطويل وقد أضمرت فى الماضى كل دولة للأخرى العداوة والبغضاء لا سيما طوال القرن التاسع عشر . فقد سبق أن عضدت فرنسا الملكية وهى على شفا الثورة ، حركة استقلال الولايات المتحدة وذهبت مساعدتها إلى مدها بالمال والعتاد والرجال ، وكان «لافاييت» *La Fayette* فى طليعة المجاهدين لتحرير شعب أمريكا الشمالية من نير التاج الإنجليزى ، وكذا طرد الأنجليز الفرنسيين من كندا ومن الهند شيئاً فشيئاً وكانا على وشك الحرب فى آخر القرن وقد اصدمت طلائع كتائبها الاستعمارية على حدود السودان المصرى فى « فاشودة » وهى تسابق الريح وراء الغنم السهل فى أراض أطلق عليها الأوروبى المتمدين تبريراً لأعماله الوحشية واعتدائه على الوطنيين سكان البلاد « الأرض المباحة » .

وهكذا أدت الظاهرتان القائمتان على الطمع فى السيطرة على السياسة الأوروبية وعلى التوسع الاستعمارى خارج القارة إلى اندلاع نيران حرب عامة ضروس . ولم يك بعض الساسة بشديدى الرغبة فيها كما أن الميالين إلى الحرب لم يقدروا عواقبها الوخيمة ، ولا يمكن بحال تحديد المسئوليات تحديداً دقيقاً . وحقا تشدد إمبراطور النمسا والمجر بأيعاز إمبراطور ألمانيا فى طلباته من صربيا فى إنذاره النهائى الذى وجهه إليها فى ٢٣ يولية عام ١٩١٤ ، وحقا برزت العقلية الجرمانية فى صورة بشعة بعد التعبئة وإعلان

الحرب باعتدائها على حياد البلجيك واللوكسمبورج ، وهذا الحياد سبق أن ضمن بموجب اتفاقات ، وقد نعت مستشار الامبراطور معاهدة ضمان الحياد «بقصاصه ورق لاقيمة لها» *un chiffon du papier* محاولا بذلك تضييق دائرة الحرب وإقناع انجلترا بالبقاء بعيداً عن النزاع . ولكن لم تقتصر روح الشر على إمبراطوريات الوسط فقد نال خصوم السلام من أعز رجاله بقتلهم قبيل الحرب « جان جـــوريس » *Jean Jaurès* الزعيم الاشتراكى الفرنسى الكبير وهو يتناول وجبته فى أحد المطاعم الباريسية ، كما أن « بوانـكاريه » *Poincaré* رئيس الجمهورية الفرنسية بحجة خوفه من طغيان السياسة الجرمانيه على التوازن السياسى والسلام الأوروبى واستعداداً للمفاجآت التى قد تذهب إلى حد الحرب ذهب لزيارة قيصر روسيا بدعوة منه زيارة رسمية فى الظاهر لتوطيد أواصر الصداقة والتحالف بين البلدين ، وفى الحقيقة لوضع الخطط العسكرية والسياسية السرية التى تقتضيها مطامع البلدين، ولكن أوروبا لم تعدم دعاة السلام وسفراءه ، وقد حاولوا حسم النزاع قبل أن يستفحل ، غير أن تطور الحوادث سراعا أدى إلى انحدار كبريات الدول التى يقوم على أكتافها التوازن السياسى إلى هوة الحرب السحيقة . وهذه الدول جذبت معها فى النزاع سائر الدول الثانوية الواحدة تلو الأخرى ، وهكذا مالبث العالم أن أصبح مسرحا لمجزرة بشرية عامة اشتركت فيها معظم أمم العالم المتمدين ، ولم تقتصر على أوروبا بل خاضت غمارها شعوب آسيا وأفريقيا ودول أمريكا المستقلة ، واشتدت أهوالها وكثرت خسائرها وخرائبها مما يتعذر مقارنته بما قبلها من الحروب . ولا يدهش المرء خطورة نتائجها ، كما يذكر مارليو فى فاتحة مؤلفه بعنوان «مصير الرأسمالية » *le Sort du Capitalisme*

وخاصة، إذا علم أن جل الأمم المتمدينة كافحت فى سبيل بقائها، وأن النشاط العالمى برمته بما فى ذلك نشاط الأمم المحايدة علاوة على البلدان المتحاربة قد اتجه نحو غرض واحد وهو التدمير، (*) .

وبلغ عدد الجيوش الملتحمة لا عشرات الألوف كما رأينا فى القرن التاسع عشر بل الملايين ، وبلغ عدد الصرعى نحو ٨ مليون علاوة على عجزة الحرب وجرحاها ، وبلغ العجزة والمشوهون نحو ١٥ مليوناً والجرحى ٣٠ مليوناً ، وبلغت نفقاتها نحو ١٢٠ مليار جنيه استرلينى ذهب أى مايوازى ميزانية بريطانيا العظمى السنوية أكثر من ١٢٠ مرة وميزانية فرنسا أكثر من ٢٠٠ مرة. علاوة على حرمان العالم من نشاط وإنتاج ملايين البشر الذين انصرفوا بكل قواهم إلى الحرب وتضحية الذكاء والشباب والعلم على مذابح الوغى ، وذهاب ملايين الأطنان من المواد الأولية وقوداً لنيران القتال ، فقدر ما أطلق من قذائف فى هجوم فردان وحدها سنة ١٩١٧ على جبهة طولها نحو ١٦ كيلو متراً مدة عشرة أيام بنحو ١٠٠,٠٠٠ طن من الصلب ، وتحملت ميزانيات الدول المتحاربة بعد انتهاء الحرب أعباء ثقيلة نجمت عن المبالغة فى النفقات أثناء القتال فضلا عن المعاشات وإعانات أرامل وأيتام وعجزة الحرب ومشوهيها والمقاتلين القدماء *Anciens Combattants*، وقدر ماتدفعه فرنسا وحدها سنوياً من معاشات الحرب العالمية الأولى عقب انتهائها بنحو ٧,٥ مليار فرنك أى أكثر من ٤٠ مليون جنيه ذهباً ، فلا عجب والحالة هذه أن تخلف الحرب العالمية الأولى جروحاً بليغة تتطلب جهوداً جبارة وعزائم صادقة لتضميدها .

(*) أنظر (مصير الرأسمالية) للويس مارليو ، جزء واحد ، باريس ١٩٣٨ ص ٣

ولقد تعددت ميادين القتال وامتدت من آسيا وتنجانيقيا والكامرون وصحراء سينا ، والخليج الفارسى إلى المانش وبحر الشمال ، وكانت ملاحم ومعارك حامية فى البر والبحر والجو وتبادل الفريقان النصر والهزيمة ، فغزت الجيوش البروسية أراضى البلجيك وفرنسا وتدفقت إلى الفلاندر والمارن وصارت على بعد أقل من أربعين كيلومتراً من باريس، وألقت القيادة الألمانية عصا ترحالها فى «سانلس» *Senlis* وصمدت جيوش الحلفاء للعدو ودافعت عن العاصمة وكسرت حدة الهجوم ، وكانت معارك المارن والفلاندر والسوم وفردان الخالدة ، وفشل الحلفاء فى حملة غليوبولى وذهب وقودها مئات الآلاف من أبناء استراليا ، كما عجزت أساطيلهم عن اقتحام الدردنيل ، ووصلت فلول الجيوش التركية الرديئة العدة والسلاح إلى قنال السويس وكادت تلج أبواب مصر التى فرضت عليها الحماية البريطانية قسرا دفاعا عن الأمبراطورية أى الاستعمار فى أبشع صوره، وقد أظهرته حكومات الحلفاء فى إهاب الحمل بدعاياتها فى مختلف أنحاء المعمورة بأنها تمثل العدالة والإنسانية وأنها تحارب القوة والهمجية لكبح جماحهما وإحلال الحرية والسلام مكانهما، وكانت جيوش «هندنبورج» تكيل للجيوش الروسية ضربات حاسمات فى الجبهة الشرقية ، كانت أهمها موقعة «تاننبرج» *Tanenburg* ، كما ظلت ميادين لومبارديا فى إيطاليا مجالا للكر والفر ، وكان الفرار أمام قوات النمسا هو المألوف مما اضطر الحلفاء مراراً إلى إرسال نجدات على جناح السرعة لأنقاذ فلول الجيوش الإيطالية فى هزائمها الساحقة التى يضرب بها المثل فى تاريخ الحروب ،وجالت جيوش أمبراطوريات الوسط وصالت فى ميادين البلقان واقتحمت الفيالق البروسية حدود رومانيا التى انضمت إلى الحلفاء ووصلت إلى العاصمة وقد قضت على قواها العسكرية فى بضعة أيام،وقضت الجيوش

التركية على الحملة الانكليزية فى كوت العمارة بالعراق وأسرت قائدها الجنرال «توشند» بجنده وعتاده ، وظلت الحرب سجالا والمعارك بين المد والجزر بل طالما لاحت تباشير النصر لامبراطوريات الوسط . غير أن فن الحرب وحده ومضى السلاح ووفرته وشدة البأس والعزيمة لا تكفى فى الحروب الحديثة ، فظهرت فى قلب هذه الأمبراطوريات لا سيما فى ألمانيا أزمات حرمان قاسية وجوع قارص نتيجة سنى الحرب الطويلة العجاف واشتداد الحصار عليها وعدم كفاية مواردها وأقواتها ، ولم يخفف من حدة الأزمة خروج روسيا من القتال بنشوب الثورة الشيوعية فيها وقلب النظام القيصرى والقضاء على الرأسمالية هناك وصلحها المنفرد مع ألمانيا بمعاهدات برست لوتفسك *Brest-Litovsk* فى مارس سنة ١٩١٨ . فموقعها الجغرافى وعجزها عن كسر شوكة أساطيل الحلفاء فى البحار جعلاها فى معزل عن العالم وشلا تجارتها الخارجية . ثم جاءت حرب الغواصات القاسية التى شنتها ألمانيا بلا هوادة ضد العالم الخارجى من محارب ومحايد ضغثا على إباله ، فكانت الغواصات فى حملاتها الجنونية تغرق السفن بلا حساب ولا نظر للعواقب، وكان الحلفاء فى عجزهم الحربى ويأسهم قد اتجهوا إلى الدعاية القوية ضد إمبراطوريات الوسط وزاد عويلهم وعلا صياحهم لا سيما بالعالم الجديد وفى الولايات المتحدة على الأخص حيث الموارد الواسعة والصناعات الوفيرة التى يمكن إذا ألقت بقواها فى صف الحلفاء وغذت حملاتهم أن ترجح كفتهم فى الحرب . وتهيأت الأفكار فى الولايات المتحدة لنصرة الحلفاء فى وقت أغرقت فيه الغواصات الألمانية سفنا عدة للولايات المتحدة كانت أهمها لوزيتانيا *Lousitania* ، فأثار هذا العمل الشعور هناك وسهل على الرئيس ولسن أن يزج بجمهوريته الديموقراطية فى الحرب الاستعمارية المتوحشة الأولى . وسارت جحافله الوفيرة العدد بعتادها وسلاحها إلى الموت سيراً

ولكنها كانت القاضية على جهود إمبراطوريات الوسط والفاصلة فى الحرب. وشفعت الجمهورية جهودها الحربية بمساعداتها المادية وقروضها للحلفاء ، وأخيراً أعلن الرئيس أستاذ العلوم السياسية سابقا وقد يكون مخلصا فيما أذاعه وهو السابح فى سماء الخيال والمثل العليا شروطه الأربعة عشر للصلح ، وهى تفيض إنسانية وعدالة ومبادىء دولية قويمة ، أهمها تحرير شعوب أوروبا ، وحقها فى تقرير مصيرها ، والقضاء على الروح العسكرية ، وتخفيض السلاح ، وعلانية المعاهدات والمحالفات وإنشاء نظام عالمى لفض المنازعات الدولية واستتباب السلام العام ، ونهاية السيادة على البحار بما فى ذلك غلق البواغيز ، ووضع حد لجشع الاستعمار . فكانت كالسحر فى إمبراطوريات الوسط ونزلت منها منزل الماء من النار فثبطت همة العدو وتصدع بنيان تكاتفه وتحالفه ، وقامت الثورات فى مختلف أنحاء بلدانه وقد ضاق الشعب الجائع ذرعاً بحياة الحرمان ورأى مستقبل الحرب أضيق من سم الخياط ومستقبل السلم فى ظل الإذعان لمبادىء ولسن سهلا مضموناً ، فألقى سلاحه وقد خارت قواه بفعل الدعاية للمبادىء الخلابة ، وقد كانت سراباً سرعان ما اختفى فى صلح فرساي وما أعقبه .

أزمات ما بعد الحرب العالمية الأولى

ولكن بناة السلام وواضعي المعاهدات لم يعطوا من قوة الإيمان بمبادىء ولسن والإخلاص لبناء عالم أفضل مافيه الكفاية ليساعدهم على حل المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التى خلفتها الحرب، والتى تتطلب تضافر القوى وإخلاص الساسة وتناسى الشعوب لأحقادها فى سبيل البناء ، تلك المشكلات الخطيرة التى قلبت النظم والأوضاع العالمية التى عهدها العالم قرابة قرن رأسا على عقب وتركت الناس حيارى من هول الكوارث والأزمات ولا يزال العالم يئن منها حتى بعد قيام الحرب العالمية الثانية وإلى يومنا هذا ، وها قد ساقته مرة ثانية إلى حرب عامة أبشع من الأولى هى مجزرة الفناء والإفناء .

ويقول الكونت « سفورزا » *Sforza* فى هذا الصدد فى مناسبات عدة بحق وهو السياسى المحنك الذى لم يستطع أن ينال منه موسولينى أو يسخره لأغراضه الأشعبية الخاسرة كما لم يستطع أن يغريه أو ينكل به مامعناه « إنه بالحرب الماضية ـ أى الحرب العالمية الأولى ـ انقضت حقبة من حقبات التاريخ وبدأت قصة جديدة تتطلب رجالا جدداً ، يفهمون الروح العالمية الحديثة فضلا عن خبرتهم القديمة ، وهذا تعذر تحقيقه فى رجال السياسة الذين اضطلعوا بمهام الهدنة والصلح وكذلك بقيادة الأمم التى خرجت من الحرب مثخنة بالجراح » . (*)

(*) انظر (بناة أوروبا الحديثة) للكونت سفورزا ، جزء واحد باريس ١٩٣١ صفحة ١٣ .

وانظر « تحليل لاوروبا » للكونت سفورزا أيضا جزء واحد باريس ١٩٣٧ ص ٣٤٦

ولا غرابة فى ذلك ففريق منهم ظل على قدمه لا يقتنع بما وصل إليه العالم من تطور وتحول وبضرورة التمشى مع الأفكار الجديدة لما بعد الحرب، وفريق آخر خيالى يسبح فى مثله العليا وتفكيره الذى يحلق به فى سماء ليست من طبيعة هذه الدنيا وقد نبذ القديم وتجاربه والتاريخ وأمثاله البارزة، وأراد أن ينشىء عالماً جديداً فى كل ما يحتوى عليه غير آبه بما بناه الأقدمون وبما ورثه البشر على توالى العصور والأجيال ، فظل العالم يخبط فى الأزمات المتعددة دون أن يصل إلى شاطىء النجاة والخلاص ، وظلت المشكلات معلقة بين التأجيل والحلول المؤقتة وأنصاف الحلول ، ونشطت مدنية المادة والسرعة فى جو من الاضطراب والقلق . فكانت أداة هدم وتدمير بدل أن تصبح أداة بناء وتعمير .

وإن أزمات الحرب الاستعمارية الأولى ومخلفاتها ومشكلات المدنية الحديثة التى تهدد باندثارها ومتاعب الحضارة الأوروبية وضياع الثقة فى فضائلها وما يتبع ذلك من عـــدم الاطمئنان إلى القانون العام والنظم التى تسود العلاقات الدولية ترجع إلى عوامل عدة نلخصها فيما يلى :

الأزمة السياسية

(١) الأزمة السياسية: كانت أوروبا تعيش حتى الحرب العالمية الأولى في جو من التوازن السياسي أو الاستقرار النسبي تؤيدهما المحالفات بين كبريات الدول كما سبق أن شرحنا ، غير أن هـذه الحرب أدت إلى فقدان هذا التوازن السياسي وكان أهم عامل في السلام . وأصبح عدد الدول المستقلة ذات السيادة الكاملة في أوروبا وهي أصغر القارات وأضيقها ذرعا بسكانها وأكثرها حركة وثورة لأقل الأسباب ثلاثين دولة وقد كان العدد قبل الحرب ثماني عشرة ، وأصبح عدد النظم الجمركية المختلفة خمسا وثلاثين بدلا من ست وعشرين ، ونظم العملة سبعا وعشرين بدلا من ثلاثة عشر قبل الحرب ، وإن هذه الزيادة المحسوسة أو إذا شئت العوائق التي قامت على حساب الملكيات المطلقة التي انهارت بعد الحرب وهي ألمانيا والنمسا والمجر وروسيا وتركيا زعزعت التوازن في شرق أوروبا . حقيقة إن إيطاليا تخلصت من عدوها التقليدي وهو إمبراطورية النمسا والمجر ، غير أن انهيار هذه الامبراطورية وتمزيق أوصالها وتطبيق حق تقرير المصير تطبيقاً أعوج على مختلف شعوبها ـ أدى إلى تحطيم دعائم السلام في البلقان وحوض الدانوب وفتح الطريق لأطماع النازية والفاشية في هذه البلدان التي تعذر عليها وهي ضعيفة مفككة الأوصال أن تدافع عن مصالحها وكيانها وأن تسير في طريقها دون إقلاق راحتها من الدول القوية الطامعة فيها . كما أن أهم مبادىء ولسن وهو حق الشعوب المحكومة في تقرير مصيرها لم يراع دائماً ، وقد أملت روح الكراهية والخوف من حرب أخرى أبشع

معاهدات الصلح . فنشأت دول جديدة وفى مقدمتها البلدان التى كانت صرح إمبراطورية النمسا والمجر وهى تشيكو سلوفاكيا ، وتكونت من عناصر غير منسجمة ومتجانسة ، والمجر،والجمهورية النمساوية،واقتطعت ترانسلفانيا وتعتبر جزءاً من هيكل المجر القومى وضمت إلى رومانيا الجديدة التى أعيد بناؤها فى صورة أكبر على حساب جاراتها . وبترت من دول أخرى أراض هى من صميم هيكلها القومى وضمت إلى أخرى مكافأة لها على انضمامها إلى صف الحلفاء وباسم العمل على المحافظة على التوازن السياسى الدولى ، وما أبعد هذا التصرف عن هذا الادعاء؟وكان من أبرز الأمثلة على ذلك ضم مقاطعات مختلفة الألوان والعناصر إلى صربيا وتكوين دولة جديدة باسم يوجوسلافيا يسودها طبعا العنصر الصربى ، أما سائر العناصر غير الصربية فكانت تكره الخضوع للحكم الصربى وتعمل فى سبيل الانفصال بمختلف الوسائل . وكتب الذل على الامبراطورية العثمانية فمزقت أوصالها وقضى على استقلالها رغم تعارض هذا مع تصريح الرئيس ولسن وشروطه الأربعة عشر ، مما دفع بها إلى امتشاق الحسام وتمزيق معاهدة « سيفر » ودفع الدول الغربية على احترام استقلالها بمعاهدة « لوزان » سنة ١٩٢٣ . وضاعف المشكلات فرض تعويضات على الدول المهزومة باهظة إلى حد الأرقام الخيالية عدلت مراراً دون العمل على حلها حلا مجديا . ولا يخفى صعوبة تنفيذ المغلوب المثقل بديون الحرب لشروط تعويضات لا تدع له مجالا للعمل والانتاج والنهوض بل وللحياة ، مما عرقل سياسة التعاون الأوروبى والعودة إلى حالة ما قبل الحرب . نعم لقد عدل ساسة الصلح عن اتباع فكرة الغرامة الحربية على المهزوم وأخذوا ببدعة جديدة زجوا بها فى القانون الدولى هى التعويض عن خسائر الحرب والتخريب ليس إلا ، ولكن

وصلت الأرقام فى ضخامتها إلى ما يفوق الغرامات التى عرفت فى تاريخ الحروب بمراحل، وحددت على وجه التقريب فى إجتماعات عدة تعويضات الحرب المفروضة على ألمانيا بمبلغ ٢٦٩ مليار مارك ذهب ، وخفض فى مؤتمر باريس إلى ١٣٢ مليار مارك، كما قامت دول الحلفاء فى مؤتمر سبا *Spa* فى يولية سنة ١٩٢٠ بتوزيع نسبة استحقاق التعويضات من ألمانيا، غير أن ما قامت به ألمانيا من وفاء كان زهيداً جداً، وقد صادرت الهدنة كميات لا حصر لها من مواد الصناعات الثقيلة والفحم والآلات والقاطرات والسفن شلت حياتها الصناعية وهذا قدر ضئيل غير محسوس بالنسبة لما فرض عليها . ثم أدى إفلاسها المالى فى سنة ١٩٢٢ وكان لا مفر منه إلى تعديل نظام التعويضات ، بواسطة اتفاق «داوز *Dawes*» سنة ١٩٢٤ ثم اتفاق « يانج » *Young* سنة ١٩٢٩ ، كما أدى توقف ألمانيا عن الدفع إلى احتلال فرنسا « للروهر » ثم إلى جلائها عنه تحت ضغط السياسة الانجليزية مع منح تسهيلات الوفاء لعدوتها القديمة ، ومساعدتها على الانتعاش الاقتصادى والاشتراك فى التعاون السياسى الأوروبى . وقد تمادت فرنسا فى التسلح وأصبحت جيوشها البرية أقوى جيوش أوروبا مما يخيف انجلترا ويعيد إلى ذهنها عصر نابوليون بونابرت وفتوحاته . ونشأت سياسة تعاون أوروبى جديد بعد الحرب الضروس ببضع سنوات بمعاهدة « لوكارنو » *Locarno* التى أبرمت فى ١٦ أكتوبر سنة ١٩٢٥ بين فرنسا وانكلترا وألمانيا وإيطاليا ، وكان لجهود بريان وسترسمان أثر كبير فى نجاحها، وهى أولى المعاهدات التى عقدت فى سبيل السلام الجدى بين الحلفاء القدماء وعدوة الأمس اللدود . وبموجبها يضمن المتعاقدون الحالة القائمة فيما يختص بحدود الدول المتعاقدة ويتعهدون بتثبيت دعائم السلام على هذا الأساس ، وقد أعقبها جلاء فرنسا وانجلترا عن الرين ، كما تعهدت ألمانيا أن تقلع نهائيا عن تسليح شاطىء الرين . ومهد هذا لدخول ألمانيا عصبة الأمم

وقد كسب « ستر سمان » Stresemann مستشار الريخ ثقة داعية السلام الفرنسي وقطب الاتحاد الأوروبي «بريان» Briand . وفي ١٠ سبتمبر سنة ١٩٢٦ رد إلى ألمانيا اعتبارها باشتراكها مع سائر بناة السلم العالمي في جنيف ومنحت فوراً مقعداً دائماً بمجلس العصبة أسوة بالدول العظمى الأخرى . وأعقب جهود « لوكارنو » اتفاق « كيلوج بريان » Kellog-Briand بباريس في سنة ١٩٢٨ الذي بموجبه قررت الدول العظمى وغيرها من الأمم المتمدينة نبذ الحرب — بما في ذلك الولايات المتحدة التي سبق أن رفضت التصديق على معاهدة فرسايل والاشتراك في عصبة الأمم وظلت مدة بمعزل عن السياسة الأوروبية حلوها وصابها .

ولا يسعنا وقد رددنا اسم « بريان » داعية السلام أن نمر على جهوده دون أن نفيها حقها من العناية ، واسمه يقترن دائما بأعمال السلام . لقد كان محط رجاء الشعوب المحبة للسلام والانسانية بكل ماتعنيه هذه العبارة ، وكان بارقة الأمل التي تبعث الطمأنينة في العالم بعد الحرب "عالمية الأولى وما أعقبها من أزمات لأنه نصير التفاهم بين الأمم وعدو الحرب اللدود . ولقد كان شديد الإيمان بنجاح قضية السلام ونبذ الحروب ، شديد التمسك بالإخاء العالمي ، ونجح في تقريب فرنسا من ألمانيا أشد تقريب ، وسعى جهد طاقته في رفع شأن عصبة الأمم وجعلها مدرسة حقة للسلام ، وحباها بعناية السياسي الفذ المتفاني المؤمن بقداستها الموقن بمستقبلها مما خلع على العصبة ثوب الاحترام والهيبة ، وعثر في ألمانيا على زميل له يميل كميله إلى التفاهم والابتعاد عن الحرب ، فشادا سوياً أسس التقارب الفرنسي الألماني ، وسعياً في إخلاء الرين من جيوش الاحتلال ، وسعيا سعياً حثيثاً لتتبوأ ألمانيا

مركزها اللائق فى جامعة الأمم ، وعلى ضفاف بحيرة جنيف شادا صروح الأمانى والآمال لتجنيب العالم ويلات الحروب العامة والدمار الشامل .

ومهما قيل ضد بريان فهو ذلك « الكائن السياسى » الذى اشتم الحوادث من خياشيمه الضخمة القوية الحساسية وتتبعها إلى مصدرها وينبوعها وقام بخير مايقوم به غيور فى سبيل السلام ، وكفاه فخراً أنه حل معضلة التنافر بين الأمتين العدوتين وحقق ميثاق منع الحروب بالتعاون مع كيلوج الامريكى بباريس سنة ١٩٢٨ ، ذلك الميثاق الذى اتخذ اسم هذين السياسيين الكبيرين وانضمت إليه أمم العالم المتمدين كما سبق أن ذكرنا .

وكانت كل حواس بريان وحركاته تنبىء بحق عن السلام ، وكان يلقن هذا الفن فيصغى إليه حتى خصومه بتململ وضجر فى أول الامر ، يبحثون خلال أقواله عن كلمة يوجهونها ضده أو حجة يطعنون بها مبادئه ، ثم لاتلبث عباراته السحرية أن تغوص إلى أعماق نفوسهم فيتعشقوا مايقول . وقد وقف فى جامعة الأمم عندما تحرجت الحالة الدولية فى أواخر عهد نشاطه الدولى فصاح عن يقين واقتناع ، لا يردد صوت بلاده فالدول القوية ذات الممتلكات تخونها الصرحة نظراً لأطماعها، بل يردد صوت الانسانية البعيدة عن الاغراض ، فقال لممثلى الأمم المتمدينة المجتمعين فى جنيف « طالما أنا فى هذا المكان فلن تكون الحرب بحال » وفعلا أضفت العبارة شيئاً من الطمأنينة على الشعوب والنفوس المضطربة .

ولكن مع الأسف هبت على عقيدة السلام رياح عاصفة حطمت غرس بريان وأضعفت الايمان بالعصبة ، وتطلعت ألمانيا التى انهزمت فى الحرب العالمية الاولى دون أن تتضعضع قواها أو تذهب آمالها وتذبل أطماعها إلى تحقيق فكرة (الانشلوس) أى ضم النمسا التى تمت إليها بصلة

اللغة والعادات ، ثم تمادت النازية فى سيرها نحو الشرق وفى تحقيق فكرة ألمانيا الكبرى ، وطمعت الفاشية فى إعادة مجد روما القديمة وإنشاء إمبراطورية عريضة تضم بلدان حوض البحر الابيض المتوسط ، وصارت أوروبا غير تلك التى أرادها بريان ، وتغير نظام الحادثات الدولية بين الأمم ، كل أمة تريد أن تملى إرادتها بالحديد والنار ، وكل أمة تعد عدة لذلك بتشييد الاساطيل الجوية والبحرية وبتقوية سلاحها البرى ، وتضاءل ثم تلاشى سراب أوروبا المتحدة وطغت على الانسان ثورات الغضب والتعطش للانتقام .

وإذ خيم على العالم الخوف والشك فتركه ظلاما حالكا تخبط الدول فى دياجير هذا الظلام دون مخرج . وإذ فقدت أوروبا عاطفتها الانسانية وتغلب طابع الشر فيها على عوامل الخير والتفاهم الدولى ، وحل الخصام محل السلام ، فقد بريان الحياة ، فارقها دون أن يملأ غيره مكانه الهام فترك هوة سحيقة بين العالم وبين كل فكرة ترمى إلى نبذ الحروب وحقن الدماء .

وربما لاح من اتفاق يونج ومعاهدة لوكارنو ودخول ألمانيا عصبة الأمم وإمضاء الدول المتمدينة قاطبة اتفاق « كيلوج — بريان » وتعدد مؤتمرات بحث تخفيض السلاح بل وإمكان نزعه والسلام ونشاط بريان داعية السلام وصولاته وجولاته فى المحافل الدولية ووراء الكواليس وفوق منصة الخطابة فى عصبة الأمم ، أن أجنحة السلام قد رفرفت على أوروبا ، وأن هذه القارة ذات الدول المضطربة السياسة المتضاربة المطامع ستنعم بهدوء البال والاستقرار مدة طويلة ، غير أن هذا السلام المؤقت وهذا التعاون المزيف ، هو الرماد يخفى جذوات النار أو السكون يسبق العاصفة ، وهذه الاتفاقات ماهى إلا

حلول مؤقتة وأدوية مسكنة تؤجل الأزمات وتعلق البت فى الأمور دون أن تفضها ، فلم يعد إلى شرق أوروبا توازنه السياسى ، كما ظلت الأمم الصغيرة وفى مقدمتها جمهوريات بحر البلطيق هدفاً لأطماع جاراتها القوية ، وتملصت عصبة الأمم من مسئوليات ضمان استقلالها ، فرفضت فى بادىء الأمر طلبات انضمامها إلى العصبة نظراً لضآلتها مع خطورة المسئوليات الناجمة عن انضمامها وهى فى مهب رياح الأطماع السياسية ، ولم تتمكن فرنسا من المحافظة على السلام ببلدان البلقان رغم تشجيعها لها على عقد مايسمى « بالاتفاق الصغير » *la petite-Entente* بينها ، الذى يضمن الحالة الراهنة هناك وينشىء حزمة من التعاون بينها ، ورغم غمرها بالقروض وخاصة رومانيا ويوجوسلافيا لإرضائهما أكثر من إنعاشهما . وتبدلت نظرات بلدان البلقان إلى فرنسا بنظرات الكراهية التى ينظرها المدين إلى دائنه الطامع . واتجهت بكليتها إلى ناصحيها الجدد من الاقتصاديين النازيين والفاشيين ، وكانت حتى هزيمة المحور فى الحرب العالمية الثانية وتسليم ألمانيا بلا قيد ولا شرط منطقة نفوذ اقتصادى ألمانى ، تدل على ذلك إحصاءآت التجارة الخارجية لهذه البلدان ، فنحو ٧٠ ٪ من تجارتها سواء فيما يختص بالصادرات أو بالواردات هى مع ألمانيا منذ أكثر من أربع سنوات قبل الحرب الأخيرة ، وكانت ألمانيا تصدر لها المصنوعات نظير استيراد محصولاتها الزراعية والمعدنية . وهكذا رأينا الاقتصاد يوجه سير العلاقات الدولية كعادته ويرسم الخطط السياسية للاستعمار ويحقق أغراض ألمانيا فى سيرها نحو الشرق ويمزق اتفاقات التعاون بين الدول الكبرى ويعد العدة للحرب العالمية الثانية .

ولم يكف لتوطيد السلام فى أوروبا تأسيس عصبة الأمم بحالتها التعسة ونقصها الفاضح ، فقد أظهرت منذ إنشائها عجزها البين عن فض

المنازعات الهامة عن طريق التحكيم بدلا من السلاح ، والعيب كان فى نظامها وأساليبها ، إذ قامت دعائمها على أسس من الخيال على نسق تفكير الرئيس ولسن داعية السلام العالمى وصاحب الفكرة فى إنشائها وبطل الشروط الأربعة عشر . فأن هذا الأمريكى العظيم الذى يدين شأن ملايين غيره من بنى جلدته بالمذهب البروتستنتى والمبادىء البوريتانية *puritanisme* وهى تفرض فى الانسان الترفع عن الدنايا وزخرف الدنيا وسيره فى طريق مستقيم لا عن رهبة ووجل بل احتراما للدين وللفرد وحقوقه أنشأ جامعة الأمم على أسس شبيهة بالأسس الدينية ، ولما كان قد قطع أهم مراحل حياته العاملة بين المحابر والدفاتر والقراءة والتأليف ، وقضى شطرها اليانع بين جدران جامعة بريستون *princeton* وغيرها يلقى محاضراته فى القانون الدستورى والعلوم السياسية ونظم الحكم فأنه لم يظن فى البشر والحكومات الميل إلى الشر ، ولم ير وجوب إجبار الدول على احترام حقوق الغير والسلام عن طريق القوة . فنشأت العصبة دون قوة تنفيذية تحكم عليها لتطبيق قراراتها ، ودون سلاح تملكه لإرهاب العضو الذى يشق عصا الطاعة عليها ولا فرق بين صوت وآخر فى أتخاذ القرارات ، مما جعل الدول الضعيفة التى لا يمكنها أن تساعد العصبة فى العمل على احترام مبادئها فى مستوى الدول القوية المرهوبة الجانب التى تستطيع أن تتحمل المسئوليات الجسام الناجمة عن قرار تصدره العصبة ضد عضو أو غير عضو يعكر صفو السلام ويعتدى على حدود الغير واستقلاله . وأقصى ما تستطيعه العصبة وفق نصوصها هو تطبيق العقوبات الاقتصادية ومقاطعة الأعضاء لمن يخالف قراراتها ويصمم على اتباع القوة فى فض المنازعات مالياً وتجارياً ، كما أن الرأى العام العالمى والوعى السياسى الدولى لم يبلغا فى ذلك الوقت مبلغا يبعث على التفاؤل فى أثرهما

القوى فى استتباب الأمن الدولى وطرد شبح الحرب وإيقاف الاعتداءات والحروب . وهكذا أنبأتنا الحوادث والمشاهدات أن معاهدة فرساير هى تهدئه مؤقتة للمنازعات انتظاراً لمنازعات أخرى أشد هولا ، وتتتالى الأرزاء وتكسو سهامها القارة الوثابة وسائر أنحاء العالم المتمدين ولا تدع متسعا فى جسدها الجريح فتتكسر النصال على مثيلاتها ، ويرزح العالم تحت رحى صلح فرساير .

ولقد عجزت العصبة عن إيقاف اليابان فى تغلغها الاستعمارى وفى تدميرها لشنغهاى عروس الشرق الأقصى وتوغلها فى الصين واعتداءاتها المستمرة على استقلال أكبر جمهوريات آسيا مساحة وسكانا وأشدها حاجة إلى النظام والحزم والسلام ، وعجزت كذلك فى منع الحرب بين بارجواى وبوليفيا نتيجة التنازع على مساحة ضيقة من الأرض هى « الشاكو » *Chako* وهى لا تسمن ولا تغنى ، وعجزت عن الوقوف فى وجه مطامع إيطاليا الاستعمارية وأحلامها لأعادة مجد روما القديمة وانقضاضها على الحبشة والثانية عضو فى العصبة ونهش جسدها والقضاء على أمبراطورية أسد يهوذا وجعلها مزرعة إيطالية ، وفى منع التحام فرق المتطوعين للدول العظمى يجربون قوتهم وسلاحهم فى ميادين الحرب الأهلية الأسبانية استعدادا للحرب العامة ، وفى منع تهديد إيطاليا الفاشية وهى تزهو بثمانية ملايين من المجندين على تمام الأهبة لغزو يوغوسلافيا وتحرشها بفرنسا وممتلكاتها فى شمال أفريقيا ، وفى منع عودة ألمانيا إلى تسليح شواطىء الرين ووصول جيوشها وفرقها الميكانيكية ومدافعها إلى حدود فرنسا ممزقة بذلك ما قطعته على نفسها من احترام الوعود والمواثيق ، وفى منع ضم ألمانيا النمسا وتحقيق الريخ النازى لا لاتحاده الجمركى مع الجمهورية النمساوية الفقيرة المهيضة الجناح فحسب بل ابتلاعها *Anschluss*

ابتلاعا في غمضة عين ، وفى إيقاف غزو الريخ النازى أيضا لتشكوسلوفاكيا رغم تكرار وعود هتلر باحترام استقلال الجمهورية الناشئة بعد حصوله على ضالته منها بضم أرض السوديت إلى الريخ وتحطيم حصون الجمهورية التى تحمى تخومها تجاه الروح العسكرية البروسية وقضائه على الروح المعنوية لوسط أوروبا باتفاق مونيخ فى أواخر صيف سنة ١٩٣٨ ، وفى إيقاف غزو إيطاليا لألبانيا وقضائها على استقلالها واتخاذها معبرا لولوج البلقان فى يوم عيد الفصح سنة ١٩٣٩ ، وفى منع انذار بولونيا وقد استأسدت وطمعت بدورها فى الاتساع لليتوانيا *Lithuanie* وانتزاعها « فلنا » من جارتها الصغيرة عنوة وشكاياتها المتكررة لحلفاء الغرب فى وجوب حصولها على مستعمرات فيما وراء البحار ، وأخيراً فى منع غزو ألمانيا لبولونيا لضم دانتزج والممر البولونى للريخ وإيصال أراضى بروسيا الشرقية بصميم الدولة الألمانيا وكانت قد فصلت عنها بمعاهدة فرساي لإحياء للدولة البولونية التى اندثرت منذ قرنين ، والحيلولة دون اشتعال نيران الحرب بين فرنسا وانجلترا من جهة وألمانيا من جهة أخرى دفاعاً من الحليفتين عن مبادىء العصبة وحقوق الشعوب الصغيرة والحريات التى ضربت بها ألمانيا حسب ادعائهما عرض الحائط ، وكذا الحيلولة دون هجوم روسيا على فنلندا الصغيرة الباسلة لانتزاع أراضى منها عنوة هى من صلب تراثها القومى .

وكذلك عجزت الدول العظمى عن تحقيق أولى أمانى دعاة السلام وعلى رأسهم أقطاب حزب العمال فى انجلترا والاشتراكيين فى فرنسا ، وهى العمل على تخفيض التسلح وميزانيته توطئة لنزعه نهائيا . فقام دعاة السلام بعد مؤتمر لوكارنو يدعون بحزم وشدة إلى نزع السلاح ، وقدمت بريطانيا العظمى للجنة التحضيرية لمؤتمر نزع السلاح الذى عقد مراراً وتكراراً دون

أن يصل إلى نتائج حاسمة من ١٩٢٧ إلى سنة ١٩٣٣ خمسة برامج مختلفة لتخفيض وتحديد التسلح . وبينما كانت ألمانيا تتسلح سراً وجهراً منذ استقرار الحالة عندها وعودة النظام إلى ربوعها وانتخاب « هندمبورج » رئيساً للريخ بعد موت « ايبرت » سنة ١٩٢٥ على مرأى من لجنة الحلفاء الدولية لمراقبة تسلحها ، وبينما كانت تنشىء معامل التجارب ومصانع الأسلحة فى الخارج بالدنمارك وهولاندا والسويد واسبانيا وسويسرا وتركيا وروسيا لتصبح على أهبة الاستعداد متى آن الأوان واستردت اعتبارها وضعفت الرقابة عليها ، وسرعان ما تنقل معامل التجارب والمصانع التى فى الخارج إلى الريخ . وبينما أخذت بعد قبض النازيين فى سنة ١٩٣٣ على أعنة الحكم تتسلح علناً ولا تبالى بالمعاهدات وبدأت برنامجها الواسع النطاق بتقرير الخدمة العسكرية الأجبارية وتدعيم سلاح الطيران ، وبينما كانت إيطاليا الفاشية تطلب إلى أبنائها تضحيات مالية كبيرة لتعزيز أسطولها وطيرانها وإنشاء جيش برى جرار ، وبينما كانت روسيا تضاعف قواها الجوية إلى حد أن أصبحت تملك أقوى أسطول جوى ، إذا بانجلترا تحت تأثير السياسة الاشتراكية والأزمات الاقتصادية واطمئنانها إلى ألمانيا وعطفها عليها وقد واصلت تمويل صناعاتها لأنعاشها وساعدت على قيام النازية فيها فى بادىء الأمر لتوطيد الأمن فيها تواصل نزع سلاحها أولا تجدده وتخفض قواها البحرية والجوية والبرية إلى حد أن عدد طراداتها نزل فى سنة ١٩٣٠ إلى ٥٠ وقد كان قبلا نحو ٧٠ دون أن تجدد القطع العتيقة التى لم تعد تصلح للحرب ، وإلى حد أن قواها الجوية صارت فى حكم العدم ولم تعد تحكم إلا على خطوط مواصلات جوية تجارية ، وإلى حد أن جيشها البرى البالغ نحو ١٥٠٫٠٠٠ جندى كان بمثابة بوليس حراسة ذى أسلحة ضعيفة قديمة بالية ، وبينما كان ينادى كل من هتلر

وموسولينى بفشل سياسة السلام والتفاهم كان ماكدونالد وهندرسن يرددان دائماً نغمات وجوب نزع السلاح . ولكن على أى أساس ؟ كل يغنى على ليلاه ، فالدكتاتوريات تريد من ديموقراطيات الغرب مجالا حيوياً وأسواقاً ومستعمرات ، وديموقراطيات الغرب تريد سلاماً يتفق ومزاجها وحالتها الراهنة وما هى عليه من تخمة حتى يسهل لها خلاله أن تهضم ماالتهمته ثم تستفيق بعد ذلك لتطلب المزيد .

وظل الأمل فى سياسة السلام ونزع السلاح على ضآلته قائما إلى أن نشب النزاع الأيطالى الحبشى فى سنة ١٩٣٥ واستحكمت مشكلة البحر الأبيض المتوسط وشعرت انجلترا بوجوب تغيير خطتها وإلا تهددت صروح الامبراطورية بالأنهيار . فسارعت بكل ما تملك من قوى مادية ومعنوية وموارد واسعة إلى العدول عن خطتها الأولى والبدء فى التسلح الجدى ، كما عادت إلى التمسك بسياسة التقرب من فرنسا جرياً وراء فكرة ، أن حدودها ليست المانش أو دوفر أو كالية إنما هى شاطىء الرين ، وقد قضى الطيران على عزلتها وسبق أن حلقت مناطيد زبلين على العاصمة طوال مدة الحرب العالمية الأولى تلقى عليها ما تيسر لها من مفرقعات الدمار وتبث فى قلوب أبنائها الرعب والفزع . وهكذا أصبحت أوروبا مصنعاً ضخماً تصهر فيه أنقى معادنها وتنفق فيه أعز مالديها من ثروات وتعمل فيه أقوى ماعندها من سواعد مفتولة وشباب عامل لا فى توفير معدات الرفاهية وتحقيق حاجات البشرية المطردة الزيادة ، بل لأعداد أسلحة التدمير والاستعداد لحرب تشمل الكوكب الذى تعيش فيه برمته .

وطبيعى أن تعود الأمم والحالة هذه إلى سياسة التحالف خارج نطاق عصبة الأمم وإن تقلع عن فكرة علنية المعاهدات وتسجيلها فى سكرتارية العصبة ما أمكن ، وذلك إما للمحافظة على الحالة القائمة وإما لتحقيق أطماعها بعد فشل العصبة فى تقرير السلام وفشل الحلفاء القدماء فى التعاون على إنعاش أوروبا وفى تلافى سياسة الانتقام والقوة . وتجردت سياسة التحالف المشار إليها ما أمكن من الخلق الدولى ومبادىء القانون العام والإنسانية رغم ما تلقاه العالم من دروس وعظات بالغات فى الحرب العالمية الأولى وما قاساه من نتائجها البشعة . فإذا بالدكتاتوريتين البارزتين النازية والفاشية تتآمران على سحق الجمهورية الاسبانية الحمراء ولم يكتمل نظامها بعد ، وإذا بهما تتفقان مع اليابان على محاربة الشيوعية السلافية فهى خطر على أحلامها الاستعمارية ، بل وسحقها كلما أتيحت لها الفرصة ، وتتعاهد الدول العظمى الثلاث ألا تمد يد المعونة البته إلى روسيا الحمراء وفى نفس الوقت تشن حربا دون هوادة على الشيوعية عندها ، وفاتها أن الشيوعية نظام سياسى ووسيلة من وسائل الحياة والعيش وعقيدة روحية كسائر العقائد العميقة الجذور يصعب انتزاعها بما دبرته من وسائل ولا ينالها من ضربها بالقوة إلا زيادة استعارها . ثم تبدلت الحال تبعاً للمصلحة فإذا ألمانيا وهى على أبواب الحرب العالمية الثانية تهرول نحو روسيا الشيوعية لتتحالف معها حتى تأمن الحرب فى جبهتين لتعود إلى الميدان الشرقى قوية بعد صرعها لدولتى الغرب ، وإذا بزعيم النازية ووزير دعايتها ووزير خارجيتها وكانوا يرفعون عقيرتهم صياحاً طعنا فى روسيا السوفيتية والنظام الشيوعى وزعمائها الأسيويين المتوحشين يصالحون الجمهوريات اللارأسمالية

ويتحالفون مع ستالين فى سبيل التهام الأمم الصغيرة . وإلى هذا الدرك وصل الخلق السياسى الدولى وإحترام المبادىء والمعاهدات قبيل اشتعال نيران الحرب العالمية الثانية .

ولكن ما هو أمر من هذا وأقسى أن مفكرى أوروبا توقعوا نهاية سيطرة القارة الوثابة على السياسة العالمية وعلى شعوب آسيا ومواردها الأولية وبدء تدهورها الصناعى والاقتصادى ، وخاصة إذا ساقتها الأقدار والأطماع إلى المغامرة فى حرب عامة ثانية . وأنذروا قادتها بهذا المصير المشئوم المحتوم الذى لا رجعة له لأقوام عاشوا زهاء قرنين يتمرغون على ديباج الشرق ويرشفون كؤوس خيراته ، بينما يشق أبناؤه ويتقلبون على القتاد ويجرعون كئوس الاستعباد الصناعى المترعات .فسوف تصهر الحرب بقية ما لديها من إحتياطى الأموال والثروات والمعادن وسائر الصناعات الثقيلة ، بل وسوف تتبخر وتذرى وتذهب مع الريح الأطماع السياسية والمنافسات الدولية ، فى حين صدمات الحرب وهزاتها العنيفة سوف توقظ الشرق من كبوته وتبعث فيه روحاً جديدة وثابتة . ومن هؤلاء المفكرين من كان بعيد النظر فتنبأ بمصير القارة الحالك قبيل الحرب العالمية الأولى وحذر وأنذر دون منصت ، وقد عرض الكاتب البارع والجغرافى القدير « أندريه سيجفريد *André Siegfried* لأزمة أوروبا هذه ، وهو من خيرة من تفهم العقلية الأوروبية وحلل روح المدنية الغربية وشرح أوجه نشاطها وعيوبها. وقد نعى عليها سيرها فى طريق التدابر والتقاطع وسعيها بهذا إلى انحلال لا مفر منه وإلى حتفها بظلفها . فقال فى كتيب نفيس بنفس عنوان البحث وقد نشره قبل الحرب العالمية الثانية بسنتين « إن سيطرتنا المادية على العالم (ويشير بذلك إلى سلطان الشعوب البيضاء) تتحول ضدنا فى حدود قوتنا

المادية ، وفيما يختص بأوروبا على الأقل فإن عصر سلطانها قد انتهى دون أن يبقى ثمة ضمان يعوضها عن ضياع هذا السلطان، ثم ذكر كذلك الآتى: «إن سيادة أوروبا وصدارتها كفيلتان بأن تعيشا زمنا ما فى إفريقيـــا فلم تدق بعد ساعة نهايتها وكذلك الحال فى غرب آسيا، أما الشرق الأقصى فإن أيام أوروبا فيه معدودات احتسابا من ساعتنا الراهنة هذه ، وعلى أوروبا والحالة هذه أن تعيد النظر فى ظروف وأسس سيطرتها على العالم(*) » .

(*) انظر « أزمة أوروبا » لأندريه سيجفريد ، جزء واحد . باريس ١٩٣٧ صفحتى ١١٩ و ١٢٠ .

الأزمة الاقتصادية

(٢) الأزمة الاقتصادية : لاغرابة فى شرح الأزمة الاقتصادية فى بحثنا هذا ، فلها اليوم أهمية خاصة وقد أصبح لشئون الاقتصاد الكلمة الاولى فى علاقات الأمم السياسية وفى اتفاقاتها ، وكما أن للتعاون الاقتصادى القدح المعلى فى نشر السلام بين الأمم فأن التقاطع الاقتصادى اليوم هو نذير الحرب ،وإدراك مدى هذه الأزمة خير درس لبيان اتجاه العلاقات السياسية الدولية وأوضاع القانون العام وحسن التفاهم بين الشعوب .

لقد خيمت على العالم منذ أكثر من عشر سنوات قبل الحرب العالمية الثانية أزمة اقتصادية طاحنة أرهقته وأنهكت قواه وزعزعت ثقة الناس نظراً لطول أجل الداء دون لمس تحسن محسوس فى نظم الحياة الاقتصادية القائمة وأسس الرأسمالية الحديثة . ولم تود هذه الازمة بنظم الحكم والحكومات القائمة فى كثير من الحالات فحسب . بل أنها هددت الثروات وفى مقدمتها الثروات الصناعية الطائلة . وقد تجلت فى أزمة البنوك فى الشرق الاقصى التى غامرت فى مشروعات صناعية لم تدل البوادر على نجاحها ،ثم امتدت العاصفة إلى بنوك الولايات المتحدة ومؤسساتها الصناعية وأوراقها المالية ، وكانت الطامة الكبرى بانهيار أسعار البورصة « بوول ستريت *Wall Street* » بنيويورك فى خريف عام ١٩٢٩ فى وقت كانت البنوك تتساهل غاية التساهل فى مد رجال الصناعة والاعمال بالقروض خلاله ، كما كان هؤلاء لايجدون صعوبة فى تحقيق الربح ، فتبدلت الحال بين عشية وضحاها وأودت الأزمة برؤوس الاموال والارباح . وكان الممول يترك داره

فى سيارة تنبىء عن الرغد واليسار ، ثم إزاء انهيار الاسعار وتدهور الاوراق بالبورصة وتزايد العرض للبيع وهبوط الاسهم هبوطاً فاحشاً فى ساعات معدودات يعمل كل على التخلص منها ، بل قد يعمل هذا على التخلص من الحياة العابسة وقد أصبح معدما لا يملك شروى نقير . وسرعان ما اجتاحت العاصفة أوروبا بدورها فهوت أيضاً أسعار البورصة «بلندن» و «أمستردام» وغيرها . وتكدست المصنوعات بالاسواق دون إقبال عليها ، كما تكدست الحبوب والاقطان بمخازن الجمعيات التعاونية والبنوك دون مشتر . وشلت التجارة الخارجية ، وتعذر على شركات الملاحة الجوية مواصلة جهودها دون تدخل الحكومات صاحبات الشأن وإنقاذها لها مالياً . وظهر عجز ميزانيات الدول الفاضح ، وزاد عدد المتعطلين زيادة شديدة فوصل إلى نحو ٣٠ مليون عامل متعطل بالبلدان المتمدينة منهم أكثر من ١٢ مليوناً بالولايات المتحدة ، وعمدت هذه دفاعا عن صرحها الإقتصادى المترنح حتى لا يتداعى إلى حماية أسواقها وإلى تخفيض تعاملها مع أوروبا ، بينما أرهقت الاخيرة فى مطالبتها بوفاء ما عليها من ديون الحرب ، وتعذر على أوروبا الوفاء بتصدير ذهبها وقد أصبح عزيزاً ، ذاب قسط كبير منه وذهب بفعل الحرب العالمية الأولى إلى العالم الجديد دون مقابل من المواد الأولية والمصنوعة تبيعها للدائن . فاتسعت شقة الخلاف ، ونفضت الولايات المتحدة يدها من مشكلات القارة ، كما صممت على استمرار إنقاص معاملاتها معها ، مما أدى إلى زيادة تلبد الجو الاقتصادى والسياسى بالسحب .

وفى أواخر سبتمبر عام ١٩٣١ تعذر على بريطانيا العظمى أن تواصل مقاومتها للأزمة ، وكانت قد ثبتت سعر الاسترلينى وفق قيمته قبل الحرب العالمية الأولى ، حتى تظل مسيطرة على الأسواق المالية الدولية وتظل

الأموال تتدفق على لندن، ويبقى الاسترليني عملة دولية، كما تخصم الأوراق التجارية هناك. فكبدتها هذه السياسة انهيار تجارتها وصناعتها التى بلا شك ضحت بهما أو ضحى بهما تشرشل *Churchill* وزير المالية الذى ثبت الاسترليني فى عام ١٩٢٥ على سعره قبل الحرب العالمية الأولى، فضحى بالصناعات والتجارة الخارجية فى نظير إنعاش الاسترليني والبنوك ولأرضاء أصحاب الأموال والودائع والدائنين. فخرجت فى سبتمبر عام ١٩٣١ عن عيار الذهب وهبط الاسترليني إلى نحو نصف قيمته، وأدى هذا إلى تداعى سائر العملات المرتبطة به، مثال ذلك عملات بلدان المستعمرات والدمنيون (خرجت كل من جنوب أفريقيا وكندا عن عيار الذهب بعد فترة من خروج الاسترليني) وبعض بلدان شمال أوروبا. وبدأت التجارة البريطانية تزاحم تجارة البلدان التى ظلت محتفظة بعيار الذهب وفى مقدمتها أمريكا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا واليابان. غير أن اليابان سرعان ما خفضت بدورها «الين» لتضرب التجارة البريطانية ضربات قاضيات ولتمعن فى طعنها بنفس سلاحها. ثم أخذت الدول المختلفة التى ظلت مدة على ولائها لعيار الذهب تخفض عملتها لرواج تجارتها الخارجية وتخفيض ديونها العامة ولا سيما الخارجية وفى مقدمتها بلدان شرق أوروبا، وقد عضتها الأزمة بنابها وساءت أحوالها الاقتصادية والمالية إلى درجة كبيرة، وكذا الولايات المتحدة وقد كسدت أسواقها المالية وركدت تجارتها الخارجية. كما لجأت الدولتان الدكتاتوريتان إيطاليا وألمانيا مبكراً إلى مراقبة العملة مراقبة شديدة فى عقر داريهما، والمبالغة فى اتباع سياسة المقايضة فيما يختص بتجارتها الخارجية، وإنشاء عملة مخفضة للسياحة ولبيع منتجاتها للخارج حتى يمكنها جمع الوفير من العملة الأجنبية اللازمة لشراء المواد الأولية واستيراد المنتجات الضرورية لأغراض التسليح. وأخيراً تداعت جبهة الذهب

بتخفيض الولايات المتحدة ذهب الدولار فى سنة ١٩٣٣ ثم كل من هولاندا وسويسرا وبلجيكا ثم فرنسا فى سنة ١٩٣٦ لعملاتها . وعمت الفوضى العملات وأثر هذا أشد تأثير فى الادخار وفى ثقة الفرد بالدولة ، تلك الفوضى التى جعلت العالم يعيش فى جو بعيد عن الاطمئنان هو نذير الحرب والدمار .
وإذا كان الاتفاق النقدى الثلاثى الذى عقد بين كل من فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة بعد خروج فرنسا عن عيار الذهب قد جعل قوة استقرار مؤقت لعملات هذه الدول العظمى الثلاث وفرض عليها التشاور إذا شاءت تغيير سياستها النقدية كما أشار بوجوب عملها على تثبيت النقد عامة حتى يعود إلى العالم انتعاشه، فقد زالت ثقة المدخر فى قيمة النقد وقوته نظراً لطول سنوات تلقلباته، وفى احترام الدولة للمواثيق ولحقوق الطبقات الوسطى وهم صغار المدخرين الذين يعتبرون دعامة البلاد المالية والاقتصادية . وأيقن الناس أن النقد هذا فى العالم الصاخب المتضارب المطامع والأغراض ليس بأداة من أدوات تحقيق حاجات الفرد ، إنما هو وسيلة من وسائل التسلح وإعداد العدة للحرب والشعوب آلته المسخرة يجنونه لتعود الدولة إلى حصده حصداً من جديد كوقود للحرب القادمة ، وكل حرب عدتها المال والبارود .

وقد تضاربت أراء الكتاب(*) والمفكرين فى تشخيص الداء ووصف الدواء ، فمن قائل أن بيت الداء يرجع إلى القرن التاسع عشر أى ابتداء ظهور آثار الانقلاب الصناعى وحلول الآلات محل الأيدى العاملة وتعميم استخدامها ، مما أدى إلى اضطراد زيادة الإنتاج إلى حد المبالغة بما يفوق طاقة

(*) انظر « مصير الرأسمالية » للويس مارليو ، باب قضية الرأسمالية من صفحة ١٠١ إلى ١٣٩ .

الشعوب التى أنهكتها الحروب وفقدان التوازن بين نشاط الصناعات وتصريفها والقدرة على الشراء ، ومن قائل بأن سواد المستهلكين نقصت أرباحهم وضمر دخلهم تبعاً لتحملهم ديون الحرب ومسئوليتهم فى تعمير المناطق التى اجتيحت، وكذلك تكبدهم نفقات مختلف الأصلاحات التى عطلت طيلة سنى الحرب، ثم بدء صعود أرقام ميزانيات التسلح من جديد جهراً وسراً . ولا يخفى أن بند التسلح هذا بند راكد فى الميزانيات فأعماله إعداد العدة للتدمير على حساب مختلف أعمال الانشاء والبناء الاقتصادى . وبمجرد ظهور علائم كساد بسيط قبل أن يستفحل الداء برز فقدان التوازن بين الانتاج والاستهلاك ، وذهبت الثقة الاقتصادية والمالية ، وزاد ذلك من اضطراب الجو السياسى القائم وانتشار روح التشاؤم واليأس من التضامن الدولى الجدى والمجدى للقبض على زمام الموقف وعلاج الحالة ، وهكذا تداعى قصر الورق الشامخ الذى شيد إبان الرخاء المصطنع ، ووضحت أزمة الآلات تنبىء عن عجز المبتدعين مع ما أوتوه من عبقرية وما قدموه من مخترعات عن إسعاد البشرية . ولكن العيب فى أساليب الانتاج الاقتصادى وسياسة توزيع المنتجات لا فى استخدام الآلات فى حد ذاتها . فقد تضخمت الثروات الصناعية تضخما لا مثيل له من قبل فاق الزيادة الهندسية وقرب من الزيادة الفلكية ، وسيطرت رؤوس الأموال هذه على السياسة الدولية تطلب المزيد . وقام بين ألوانها المختلفة كل وفق قوميته عراك دموى بشع للسيطرة على ما وراء البحار واستعباد الشعوب جملة هناك بعد أن حرر الأفراد وكتبت صكوك بإنسانيتهم وشخصيتهم . وإن من يشير كعلاج للأزمة بتنظيم وتحديد استعمال الآلات بما يناسب مقدرة الأفراد على الاستهلاك والداء كامن فى سوء التوزيع هو كمن يريد إيقاف عجلة الزمن ويتجاهل عمداً تطور الحياة السياسية وتعقدها تبعا لتعقد الحياة الاقتصادية وربط مصير الأولى بالثانية .

وقال البعض إن الأزمة مصدرها شركات الاحتكار والامتياز ومختلف المؤسسات الضخمة ذات رؤوس الأموال الطائلة التى تعد بعشرات ومئات الملايين(*) . فقد قضت على صغار التجار والصناع وأصحاب الحرف والفنانين الذين تعذر عليهم منافسة الرأسمالية الضخمة ، وزاد الطين بله تشجيع الحكومات لهذه لا سيما منذ أوائل قرننا هذا ، وذلك لما لها من نفوذ مالى واقتصادى قوى يتخطى دائرة عملها إلى النفوذ السياسى نظراً لأشراف الشركات على كثير من فروع الإنتاج والتجارة إشرافا منتظما وفعالا ، مما يسهل مهمة الحكومة التى تتعامل معها فى حصولها على حاجاتها للمصلحة العامة ورقابتها لها فى تقديرها دخلها ومصروفاتها وتحصيلها الضرائب على هذا الأساس مما لا يتوفر فى طبقات صغار الصناع وأصحاب الحرف . وقد ترتب على هذا إضعاف المنافسة الاقتصادية وهى عامل فعال فى التقدم والمدنية ، وكذلك القضاء على طبقة هامة هى دعامة الرخاء فى الأمة تمثل فريقاً كبيراً من المستهلكين ، ولم يخفف من حدة هذه الأزمة تحسين حال العمال تدريجياً برفع أجورهم وتخفيض ساعات العمل واشتراكهم مع أصحاب رؤوس الأموال فى بعض الأحوال فى الربح بمقدار ضئيل . ورأوا تعقيباً على هذا أن خير علاج هو القضاء على نظم الاحتكار والرأسمالية الضخمة ، وبالعكس تشجيع الرأسمالية الصغيرة المثمرة القائمة على الكد والجد والاستعاضة عن نظم الامتياز والاحتكار بنظم التعاون بين صغار المنتجين والصناع ، ولا شك أن فى ملاحظاتهم حقائق يعتد بها ، وأن فى نظم التعاون ما يحض البشر على التحاب والتآلف ويسير بهم نحو روح إنسانية سمحاء لها شأنها فى تعضيد التعاون بينهم وقد تناسوا أحقاد القوميات وضغائن الحروب

(*) انظر « مصير الرأسمالية » للويس مارليو باب قضية الرأسمالية

والعراك على الأراضى والحدود والمواد الأولية . وأصحاب هـذا الرأى أيضاً لم يضعوا أيديهم وربما عن قصد على بيت الداء . إنهم شاهدوه ولكنهم لم يتحسسوا مواطن الألم ، فموطنه هو كما سبق أن بينا فى طغيان الأطماع السياسية الاقتصادية على فكرة التعاون الدولى والسلام ، وصعوبة تحقيق هذه الفكرة إلا عن طريق وضع حد لنفوذ كبريات المؤسسات الصناعية الدولية فى مصائر الأمم .

ومن قائل أن مصدر الأزمة الحرب العالمية الأولى التى أثقلت كاهل الحكومات والأفراد بنفقاتها الطائلة وحملت المتحاربين وأعقابهم ديوناً ثقيلة تنوء الرأسمالية الصناعية على ضخامتها ووفرة احتياطيها بحملها ، وقد أخفى الرخاء المصطنع وزيادة الانتاج ورواج التجارة وارتفاع الأسعار وغير ذلك من ظواهر النشاط التى أعقبت الحرب الداء الدفين . فقد حرم الأفراد من كثير من الحاجات طويلا إبان المحنة فتكالبوا على الاستهلاك بشراهة بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها ، ولكن ما لبث الداء أن وضح وقد تعقدت مشكلات الديون العامة وعجزت ألمانيا عن وفاء التعويضات للحلفاء كما عجز هؤلاء عن وفاء ما عليهم إلى الولايات المتحدة ، ثم هبط دخل الأفراد فنقصت قدرتهم على الشراء والاستهلاك وتكدست المحصولات والمصنوعات . وزادت فى حدة الأزمة متابعة تزايد الضرائب التى تفرضها مختلف دول الغرب على الممولين كبارهم وصغارهم لوفاء أقساط الديون وأرباحها ودفع معاشات المحاربين القدماء والجرحى والأيتام والأرامل وتحسين حال الطبقات العاملة وتحقيق شتى البرنامج الاشتراكية ، وقد قوى نفوذ العمال بزيادة عدد ممثليهم بالمجالس النيابية وبنشاط النقابات

والمبادرة بمعونة الكثيرين منهم وقد باتو من البطالة وكساد الأعمال على الطوى ، والخلاصة لسد عجز الميزانية المطرد المتفاقم سنة بعد أخرى . ولكن ألا يمكن الرد على هذا مع ما فيه من صدق بأن التعاون الدولى فى ميدان السياسة والاقتصاد كفيل بعودة المياه إلى مجاريها وتذليل هذه الصعاب على جسامتها ؟ غير أنه كيف السبيل إلى التعاون وجرثومة الأطماع التى سببت الحرب لا تزال كامنة تنفث سمومها وتعد العدة لحرب جديدة ؟ ، وقد كان لها ما أرادت .

إن الحرب العالمية الأولى وحدها ليست المسئولة عن هذه الأزمة ، بل إن السياسة التى لجأ إليها المطلعون بتصفيتها ضاعفت من حدّتها ، وعوقت انقشاع سحبها . فالأزمة وليدة معاهدات « فرســـايل » و « ســان جرمان » و « تريانون » و « سيفر » وغيرها من معاهدات فرض السلام لا تقريره والعمل على استقراره ، تلك المعاهدات التى قامت على أساس عقاب المعتدى فلم توفق إلى حل غالبية المشكلات الأوروبية الخطيرة ، ونصت عـلى أرقام تعويضات يدفعهـا المغلوب خيالية ، تعذر عليه وفاؤها ، ووجد فى بهاظتها الفرصة للنكوص على أعقابه والتخلص من تعهداته . وصار للدول المهزومة عذرها أمام العالم الدولى المتمدين ، فقد تداعى بناؤها الاقتصادى من خسائر الحرب ونفقاتها ، ولم تعمل من جهة أخـرى معاهدات الصلح التى طالبت بالكثير — وربما كان لها العذر فى ذلك — على إنعاش العدو السابق اقتصادياً ووجهتها ألا تمكنه من الأفلات من الدائن ، ولكنه مالبث أن انتحل المعاذير . ولنأخذ مثلا ألمانيـا فقد فرضت الهدنة عليها تسليم الأسطول البحرى الحربى والتجارى وشطر كبير من قاطراتها وعربات

سكك الحديد هناك ، كما نصت معاهدة فرسايل على احتلال فرنسا للسار مدة خمس عشرة سنة ، علاوة على احتلالها مع بلجيكا للروهر فيما بعد رداً على عدم وفاء ألمانيا لأقساط التعويضات عام ١٩٢٣ ، والاحتلال مصحوب طبعاً باستغلال ثروات هذه الأصقاع المعدنية الغنية لصالح المحتل مما يزيد فى اختلال التوازن الاقتصادى وفى التوتر السياسى .

وأنشأت معاهدت الصلح كما سبق أن بينا على أنقاض إمبراطوريات الوسط المتداعية ، وفى مقدمتها إمبراطورية النمسا والمجر ، دولا متعددة بحدود جديدة لينة العود فى شرق أوروبا ، موطن البارود والخطر ، دون اعتبار للصالح السياسى والاقتصادى . فتعذر عليها أن تقف على أرجلها دون معين ، وأن تسير فى طريقها قدماً دون أن تتكىء على محسن يدر عليها المال فيسخرها فى زيادة نفوذه السياسى فى أوروبا الوسطى . وأصبحت هذه البقعة من أوروبا محط الأطماع السياسية وموطن الدسائس وبؤرة المؤمرات الدولية كما كانت الحـــالة قبل الحرب العالمية الأولى ،وكأن الدماء التى أريقت فى سبيل القضاء على سرية المعاهدات والمحالفات كانت عبثاً . كما نبذت المعاهدات شروط ولسن الأربعة عشر التى أعلنها على الملأ قبيل الهدنة ، والتى تؤيد مبادى إنسانية جديدة ، وتعمم حقوق الأنسان فى الميدان الدولى وتحض على منع الحروب ، وتعطى الشعوب المحكومة حقها فى تقرير مصيرها وتنذر بنهاية الاستعمار ، وتنادى بحرية البحار وتقرير السلام الدائم بين الأمم . فما لبث حماس الشعوب ، وقد ضحوا أعز مايملكون من أنفس وأموال ، بعد أن انتهت حمى زيادة الأنتاج والتهافت على الاستهلاك ومتعة ما بعد الحرب مباشرة ـ أن هبط ، وثابوا إلى رشدهم ونظروا إلى المستقبل القاتم وقد استفاقوا ، ورأوا الموقف

الدولى على حقيقته ، ففقدوا كل ثقة فى التعاون السياسى والاقتصادى وقبع كل شعب فى عقر داره ينظمه على أساس تحصينه خوفا من إعتداء الجار وسطوه .

وامتد التنافر فى أوروبا ، وسرى كما تسرى النار فى الهشيم ، وعاشت دولها فى جو خانق نظراً للتسابق فى سبيل التسلح من جديد كما كانت الحالة قبل الحرب . فقد ترتب على المغالاة فى مبالغ التعويضات أن توقفت ألمانيا عن الدفع جدياً ونهائياً ، ورغم تعديل شروط الوفاء باتفاق « داوز » ثم « يانج » . وتعقدت مشكلة الديون ببدء ظهور كابوس الأزمة الاقتصادية العالمية وتجمد أموال الحلفاء فى ألمانيا ، وكانت هذه قد حصلت عليها فى سبيل إعادة بناء صرحها الاقتصادى والاجتماعى ، وكذا تجمد أموال دول غرب أوروبا بما فى ذلك ألمانيا التى تصرفت فيما لا تملك فى البلقان ، وكانت دول البلقان قد حصلت عليها لتحقيق برامجها الصناعية والنهوض بزراعتها وتطبيق نظام توزيع الأراضى على صغار الفلاحين *La réforme agréaire* ، مما أدى إلى تراكم الديون والعجز التام عن الوفاء وامتناع الحلفاء القدماء عن دفع الأقساط والأرباح إلى الولايات المتحدة بل وانقسامهم بعض على بعض وانفصام عرى مودتهم ، فتداعت الثقة المالية وانتهى عهد التقارب السياسى والاقتصادى بين الأمم .

ولا شك أن حدة الأزمة فى شرق أوروبا والعجز عن حلها ضاعفا فقدان الثقة ، فان قيام دول جديدة فى شرق القارة على أسس اقتصادية واهية ورغبتها فى تدعيم استقلالها على أسس اقتصادية جديدة عن طريق

مبالغتها فى زيادة الانتاج الزراعى معتمدة فى ذلك على تقدم الآلات والوسائل الكيميائية الزراعية الحديثة ، ثم طرحها محاصيلها من القمح والحبوب فى الأسواق العالمية تنافس كندا والولايات المتحدة وأمريكا الجنوبية ، وبذلها غاية جهدها فى إنشاء الصناعات المختلفة عندها ، والتجاءها إلى القروض الخارجية لكى تبنى المصانع الضخمة على نسق بلدان غرب أوروبا الصناعية ، دون اعتبار لمدى استعدادها وطبيعتها ومناخها وكفاية أهلها لأحياء الصناعات وحالة الأسواق والأستهلاك عندها ، وما تبع ذلك من حماية هذه الصناعات والحيلولة دون استيراد مصنوعات الدول الغربية بكافة الوسائل التشريعية والاقتصادية ، وطمعها فى التصدير على نطاق واسع وخاصة مصنوعاتها الناشئة إلى الخارج ، ومنافسة الدول الصناعية العريقة — كل هذه العوامل أدت إلى زيادة الانتاج الصناعى فى العالم دون مقابل له من الاستهلاك ، مع ملاحظة ضعف قوة الشراء تبعاً لاطراد تزايد الضرائب المفروضة وكساد الأعمال فيما بعد ، تبعاً لتجميد الأموال وفشل كثير من المؤسسات الاقتصادية التى نشأت فى حمى العجلة والتهافت على الاستهلاك ، وكان هذا من أهم أسباب تعذر وفاء الديون العامة وأرباحها .

كما أن امتناع الولايات المتحدة عن الاشتراك فى بناء صرح السلام الدائم والدخول فى عصبة الأمم وكذلك اتباع الدول العظمى الحلول المعوجة لتسوية مشكلاتها ، وضمان كل من فرنسا وانجلترا وألمانيا وإيطاليا بمعاهدة لوكارنو السلام تلك الفاكهة النادرة على أساس الحالة الراهنة والأمر الواقع فى أوروبا مع مايحمله هذا الضمان من سم زعاف — فأن هذه الحالة لم تقم دائما على أسس صالحة سليمة — ترتب عليها سرعة انهيار الأسس الواهية

التي شيدت على رمال متحركة ، لاسيما وقد ضربت الدول بالعلاج الاقتصادي كوسيلة للتفاهم السياسى عرض الحائط وعملت ألمانيا من جهتها دون معارضة جدية لا على استرداد مكانتها فى العالم الدولى فحسب ، بل على الاستعداد للانتقام وتحقيق فكرة « ألمانيا فوق الجميع » وسارت إيطاليا الفاشية فى أحلامها لاعادة مجد روما القديم وإمبراطوريتها الواسعة وجعل البحر الأبيض المتوسط بحيرة إيطالية . وبذلت روسيا قصارى جهدها فى سبيل تدمير الرأسمالية ، سواء بمنهاج الخمس سنوات الذى كانت بموجبه تغمر الأسواق الخارجية بمحاصيلها وتبيعها بأبخس الأسعار وتنشر الدعاية الشيوعية السياسية والاقتصادية فى الخارج لاسيما الشرق الأقصى ، أو بتوطيد قدميها فى عصبة الأمم رجاء أن تستميل إلى جانبها بعض الدول الرأسمـــالية وقد اطمأنت إلى حسن نياتها لتوجه إليهـا ضرباتها الحـاسمات . والخلاصة تبرمت الدول كل بالأخرى وفقدت الثقة فى السلام ، وسارت الاستعدادات على قدم وساق نحو الحرب العالمية الثانية .

الأزمة الإجتماعية

(٣) الأزمة الإجتماعية (*) : أناخت على العالم علاوة على الأزمات السالفة الذكر أزمة اجتماعية خطيرة قضت على البقية الباقية من أمل فى الانتعاش الاقتصادى والاستقرار السياسى والتفاؤل فى مستقبل العلاقات السياسية الدولية . وتعزى هذه الأزمة إلى فقدان التوازن بين المادة والروح ورجحان كفة الأولى بجنونها وطغيانها على العالم . وكذلك تعزى إلى مخلفات الحرب العالمية الأولى وميراثها الثقيل وآثارها الخطيرة التى تركت جروحاً عميقة بعيدة الغور فى كل ناحية من نواحى الحياة فى القارة الأوروبية الصاخبة وكذا سائر أنحاء العالم ، وقد تأثرت بدورها نظراً لسيطرة هذه القارة وصدارتها السياسية على سائر القارات .

زعزعت رياح هذه الأزمة العاتية إيمان الفرد فى مبادىء الخلق وثقته بأولى أمره ومرشديه وبالمبادىء الانسانية . كما أضعفت أواصر الاسرة وفككت روابط الآباء بالأبناء ، وأودت بالأسس القوية للدولة والمجتمع ، وأهم أسبابها تلك المشكلات التى وقفت الحكومات القصيرة المدى الضعيفة السند وما أكثرها بعد الحرب العالمية الأولى مكتوفة اليدين منها، همها تأجيل الكارثة دون تلافيها .

لقد كانت الحروب وكما يزعم كثير من المفكرين والساسة تبث روح الشجاعة فى الشعوب ، وتبعث فى النفوس الشهامة والبطولة ، وتحفز الامم

(*) انظر (مصير الرأسماليه) للويس مارليو ، من صفحة ٣٣ الى صفحة ٤٥

إلى النهوض من كبوتها وقد عجمت الخطوب عودها . كما كانت وسيلة اختيار الاصلح بالقضاء على الضعيف وبقاء القوى . غير أن الحرب الحديثة اليوم كما شوهد فى الحرب العالمية الأولى لم تعد بعدانها ووسائلها الآلية المدمرة الشديدة الفتك تتطلب النبل والشهامة والشجاعة والقوى المعنوية الخارقة دائماً كما كانت قديماً . فإن الضارب اليوم لا يرى خصمه الذى يخر جريحاً أو صريع الغازات الخانقة والقذائف المحرمة المحرقة القاتلة والجراثيم الفتاكة، وهى حرب إبادة بالجملة، يحصد منجل الموت المدنى والعسكرى فيها على السواء ، وكم من شباب قوى يمتلىء آمالا وصحة هو خير عضد لأمته وللحضارة والعمران سقط بمجرد ذهابه إلى الجبهة ، وكم من رؤوس مفكرة وعقول جبارة مزقتها شظايا قاذفات القنابل شر ممزق وحرم العالم من ثمار إنتاجها . وهذه الحرب الميكانيكية الكيميائية أساسها الخداع والغدر والمفاجآت لا الأنذار والشهامة وإعطاء الأمان كما أمن صلاح الدين بعد موقعة حطين الأعداء والأسرى على حياتهم . وهى مشروع واسع النطاق أساسه المغامرة شأنه شأن مضاربات البورصة بعواصم دول الغرب وأمهات المدنية الأوروبية . وكل مايتطلبه تنظيم وسائل الفتك والقتال واحتمال الحرمان والحرب الاقتصادية والقذف بملايين الاموال سدى فى تنور شديد الاستعار، وما أبعدها فى هذه الحالة عن مبادىء الانسانية والقانون العام.

ورغم ما قد تبعثه المبادىء السامية التى تدفع الشعوب اليوم إلى امتشاق الحسام دفاعاً عن مثلها العليا ووجهة نظرها فى الحياة ، بل وتراثها وكيانها ، كما رأينا فى كثير من الحالات حينما هوجمت البلدان الصغيرة فى الحربين العالميتين الأولى والثانية فهى لا تبعث فى النفوس البشرية التى يكتب لها النجاة والحياة بعد انتهائها إلا مقت كل شىء واليأس من التعمير والبناء والنظر إلى العالم

بمنظار قاتم أسود ، وقد خرجت من الحرب منهوكة القوى مضعضعة الروح والبدن.وأدت هذه الحالة إلى فساد خلق الأفراد والجماعات وضعف إيمانهم بمبادىء الرجولة التى امتاز بها آباؤهم وأجدادهم ، نذكر منهم فرسان العصور الوسطى .

وعلاوة على ذلك فان الحرب العالميـة الأولى فرقت بين أبناء الأجيال المتباينة الذين كانوا يعيشون سوياً قبلها فى وئام . فالآباء الذين توجهوا إلى ميادين القتال لم يعرفوا أبناءهم ولم يعنوا بهم ، كما أن الأبناء الذين ذهبوا إلى ساحات الوغى فقدوا صلاتهم بآبائهم وحنينهم إليهم ولم يعودوا يضمرون للتقاليد والأسرة احتراماً ما . لقد عودتهم أهوال الحرب التى تشيب من قسوتها الولدان عدم الاكتراث وأن يعيشوا لدقيقتهم فلا غد ، كما قضى بعد الشقة والزمن وطول الملل ، على كل ذكرى وعلى كل احترام لها . ثم بعد أن وضعت الحرب أوزارها زادت هوة التباعد وشقة الخلاف ، فبينما تمسك الآباء الذين اشتركوا فى الحرب ورأوا بشاعتها بالسلام ، وقد قضى وشوه منهم الملايين وتحملوا ماتنوء به الجبال الراسخات ، انطلق الأبناء فى سبيل آخر وبئس هذا السبيل ، هو الاستعداد للانتقام وللحرب ، ولانت قيادتهم لمغرضى السياسة ورسل « الآله مارس» فهم لم يشاهدوا أهوال الحرب بعد ولم يكتووا بلظاها .

وكذلك فقد زادت الحرب فى المظـالم وسوء المعاملة والمغبة . فحلت بأفراد من جرائها أشـد الكروب والنكبات ، بينما لم ينـل آخرون منها مكروه ، بل جنوا الوفير من ورائها والكل تحت رحمتها وقيد أنملة من ضرباتها . لقـــد كان الملايين يذهبون طعمة لنيرانها ، بينما كان آخرون يخدشون خدوشا بسيطة ويقضون بقية خدمتهم وراء خطوط القتال فى

فرش وثيرة ومستشفيات أنيقة يقتلون الوقت بدل العدو بالمطالعة ولعب الورق دون أن تمتد يد الملوان إلى قتلهم . كما كان العدد الجم من صغار التجار ورجال المال والأعمال يضاربون باسم الحرب ، ويربحون منها أرباحاً غير مشروعة وقد كانوا يعيشون على الكفاف دون بذل الجهود ، ومنهم من كان يحترف مهنا غير شريفة أضحى من أصحاب الملايين ، وراجت المضاربة رواجا كبيراً بعد الحرب . وكان الفرد باتصاله برجال الحكومة والبرلمان يمكنه أن يربح الملايين فى وقت قصير ، كما كان لا يبالى بالخسارة الجسيمة ، فهو لن يسددها إذا طاش سهمه فيندفع فى تيار المغامرات المالية . وروجت الحكومات بما فى ذلك الحكومة الفرنسية هذه المضاربات بما كانت تصدره من (يانصيب) شجعت عليها وأصبح هذا الأمر عندها دوريا وجزءاً من إيرادات الخزينة . وكانت أبواب الوزراء والساسة تفتح بسهولة للمغامرين وأنصارهم ، وتقضى رغباتهم وشفاعاتهم ، وطالما اشترك بعض رجال الحكم فى صفقاتهم ، وقبلوا هداياهم ، وغضوا الطرف عن حماية الادخار إجابة لأطماعهم . وكان هذا النوع القذر من الرجال هم النجوم اللامعة لهذا العهد ، وقد أطلق عليهم « رجال الأعمال » ونعت « وقتهم » بأنه « من ذهب » .

وكذلك فأن هذه الحرب قد علمت الفرد نوعا من الاعوجاج بما تعطيه من أمثلة الفتك والهجوم والخدعة والمباغتة ومختلف المبادىء المعوجة التى تقوم عليها ـ وقد تأيدت هذه المبادىء فى الحرب العالمية الثانية ـ نذكر منها الغارات الجوية والمباغتة على المدن الصناعية الكبرى ودخول الغواصات الالمانية الموانىء خلسة لإغراق ماتيسر من السفن ، وضربها سفن المحايدين والمحاربين على السواء واعتداءات ألمانيا على بولانده ودنمارك والنرويج وبلجيكا وهولانده وروسيا ،

واعتداءه بيرل هاربر ، ونزول الجيوش المباغت فى شمال إفريقيا وإيطاليا وساحل النورمانديا فى فرنسا – وقد اقتدى بحكومات الغرب ومدنيته . فهبط مستواه الخلق وأصبح همه بعد الحرب أن ينقض على فريسته كالبازى ، وأن يسعى لأكبر غنم دون تضحية تذكر ، وأن يكسب المال بغير عناء وأن يبادر إلى الإفلاس متعمداً تخلصاً من دائنيه ثم يعود إلى ميدان الأعمال تحت ستار آخر ثرياً وجيهاً ، وقد فاز بالحكم عليه بالافلاس التجارى لعجزه عن الوفاء ظاهراً وأغلق بفعلته الشنعاء هذه بيوت آلاف من صغار المدخرين الذى وقعوا فى حبائله وذهبوا ضحية جرائمه التى لا تستطيع أن تمتد إليها يد القانون العدالة ، وهرب هذه الأموال باسم أو بآخر كى يعيش فى بذخ وترف . ولم تر المحاكم التجارية حوادث إفلاس وتوقف عن الوفاء وخاصة فى فرنسا مع إخفاء معالم الحقيقة وتشوية الوقائع مثل مارأته بعد الحرب العالمية الأولى .

واتضحت الأزمة الاجتماعية أيضاً بعد أن وضعت الحرب أوزارها وسرح ملايين الجنود وأرادوا العودة إلى أعمالهم العادية فى وقت السلم واسترداد وظائفهم بانتزاعها من النساء اللاتى حللن محلهم مدة الحرب وقمن بواجباتهن خير قيام . وتعذر فصل النساء اللاتى ساهمن بقسط وفير فى كسب الحرب بلا مبرر ، لا سيما أن خوض النساء معترك الحياة واعتيادهن كسب قوتهن جعلهن يتذوقن حرية صعب على السلطات انتزاعها منهن ، ويستنشقن عبير استقلال ومسئولية لا يمكن سحبهما بجرة قلم . وقد اشترك النساء فى التصويت للانتخاب فى بعض البلدان ، وأرسل الشعب ممثلات عنه من بينهن وخاصة بالبلدان الأنجلوسكسونية . وعلاوة على إضعاف هـــذه الحالة الجديدة روابط الأسرة ، بانصراف المرأة عن العناية بالمنزل والأولاد

والزوج واشتغالها بأعمال الرجل ، ونزولها إلى ميدان الانتخابات والسياسة فقد زادت فى تعقيد الأزمة الاقتصادية حينما حل الكساد محل الرخاء ، فكان على الحكومات علاج أزمة البطالة على أساس التحول الاجتماعى الجديد،وتعين عليها أن تعطى بطاقة الأعانة للأنثى أسوة بالذكر وأن تسعى لايجاد عمل لكل منهما . وكان أغلب الظن أن يؤدى اختلاط الصغير والكبير والعظيم والحقير والغنى والفقير فى الخنادق وفى المعسكرات الدائمة والتحصينات بخطوط النار وبميادين القتال وخوضهم جنبا إلى جنب المعامع ومجابهتهم للأخطار والموت وخلاصة القول تقاسمهم بأساء الحياة وآلام الحرب والحرمان ما يزيد على أربع سنوات ، إلى انقضاء على الفكرة العتيقة القائمة على فوارق الطبقات فى المجتمع « البورجوازى » وإلى العمل على قيام عالم جديد بعد الحرب تتوفر فيه أسباب الرفاهية للجميع بفضل انتشار الديموقراطية وتمزيق الحجب التى تفصل بين جماعات المجتمع.ولكن بعد العودة إلى الحياة المدنية وخلع لباس الحرب وخوذاتها شاهد الضابط مرؤوسه الجندى البسيط يشغل مناصب هامة فى الحياة العملية ويملك الملايين، بينما يطرق ذاك أبواب مكاتب التوظيف للبحث عن عمل أيا كان دون جدوى،ويجوب طرقات العواصم الكبرى ليستلين قلوب المحسنين ويستدر عطفهم عارضاً نياشينه ومشيراً إلى جروحه وعاهاته ومذكراً المجتمع الذى عاد إلى ضحكه ومرحه بشجاعته التى أوصلته إلى رتبة الضابط يوم كان الكل يائسا باكيا . ولكن طالما رده المجتمع خاسراً خائباً وقد ضن عليه حتى بدانق أو بكسرة.كما رأى الجندى الباسل الجسور الذى أصابته شظايا الاعداء دفاعا عن بلاده ورجالها وثروتها وتركته روحا بجسد ناقص ضعيف أنه لا يستطيع القيام بعمل هام ، وأنه فقد ماجمعه من ادخار قبل الحرب بسقوط

النقد وإفلاس الشركات وإنكار روسيا وغيرها لديونها الخارجية وقد وظف بعض ماله هناك ، أما من ظل وراء ميدان القتال وقد كان أقل منه جاها وثروة ومركزا اجتماعيا فقد أصبح من أصحاب الملايين بفعل الحرب فاشتدت الحفائظ ونفرت النفوس وتفاقم الكفاح بين الطبقات ،وانتشرت حركة العمال وقويت . وقد غذتها روح الاستهتار التى ولدتها الحرب ، وبينما كان العامل الفقير قبل الحرب يقبل دون شديد تذمر فوارق الطبقات وهى وليدة التقاليد والعادات فقد أصبح بعد أن روى بدمائه أرض الوطن وجاد بنفسه فى سبيل الأبقاء على تراثها وثروتها، لا يقبل بتاتا مصيره بل ويحارب الفوارق الجديدة بين الطبقات،ويحقد على هؤلاء الأغنياء الجدد الذين أثروا بسرعة دون أقل عناء على حساب محن الغير ومصائبهم . ومما زاد الطين بلة انتشار الانحلال الخلقى بين الأفراد بفعل الحرب ، فقد هجر الرجال مضاجع زوجاتهم مدة طويلة مما حرضهن على الرذيلة وشق عصا الطاعة عليهم وقد اعتدن الاستقلال فى الحياة والعمل أسوة بالرجال ، كما نشرت حياة الجندية عادات شاذة قبيحة بين الجنسين ، يضاف إلى ذلك تعذر إنفاق من عاد من الجندية على الأسرة فانه وإن عاد مكللا بأكاليل الغار والنصر ، فقد بداخاوى الوفاض ، ومما زاد فى تعقيد الحالة سقوط العملات سقوطا مروعا وتوالى آثار هذا السقوط على أصحاب الأجور الثابتة والطبقات المستنيرة والعاملة. فكنت ترى أساتذة فى الجامعات وفنانين وعلماء وأرباب مهن حرة اشتهروا سابقا فى المجتمع يتسولون فى شوارع فينا وغيرها من العواصم ، وكان العدد الجم من البنات المثقفات ومنهن القاصرات لا يجدن مخرجاً من الجوع القارص إلا ببيع جمالهن رخيصا فى مواخير ومراقص الليل .

وأصاب الفساد الاجتماعى كذلك نظام الهيئات المختلفة، فحادت الشخصيات

المعنوية عن الأغراض التى تأسست من أجلها ، وكثيراً مارأينا الشركات والمؤسسات الخاصة تنشأ لأخفاء أغراض وضيعة كالجاسوسية وما شابهها أو لسرقة أموال الجمهور وارتكاب أعمال النصب باسم إنعاش الحالة الاقتصادية . ولا تزال حوادث إفلاس المؤسسات المالية التى أنشأها كل من مدام هانو *Hanau* وستافسكى *Stavisky* وأوستريك *Oustric* فى فرنسا وجيلينو *Giulino* فى إيطاليا وكريجر *Kreuger* فى بلاد الشمال وانسال *Ansull* فى الولايات المتحدة عالقة بالأذهان ، وقد ابتلعت عشرات الملايين من أموال صغار المدخرين ولطخت سمعة كثير من كبار رجال السياسة والبرلمان فى هذه البلدان كما سبق أن ذكرنا .

كذلك دبت عوامل الفساد فى نظام الدول وتكوينها وأساليب الحكم فيها فخيم عليها سوء الظن ، وانعدمت الثقة بين الزعماء ، وساد الجو الدولى سحب قاتمة تنبىء عن التشاؤم وضعف الأمل فى علاج المشكلات السياسية، إلا بالقتال ، ونخر السوس الهياكل البرلمانية،واعتقد المحكومون وقد فقدوا ثقتهم فى ولاة أمورهم أن الخلاص هو فى استبدال النظم النيابية والحياة الديموقراطية بحرياتها الواسعة وأحزابها ومعارضتها بدكتاتوريات مستبدة تسخر الفرد لخدمة الدولة وتعده لتقدمه قربانا على مذبح التضحية فى سبيل « المجال الحيوى » . وسرت جراثيم الفساد فى الهيكل السياسى العالمى وهو عصبة الأمم ، وكان لايذكر اسمها أو قراراتها أو اجتماعاتها إلا مصحوبة بالسخرية وضعف الأمل فى جهودها ، وقد أصبح الاعتقاد جازماً بأنها ما أنشئت إلا لتأييد سلطان بعض الدول المنتصرة وصبغ تصرفاتها الغير مشروعة بالصبغة القانونية للتعمية والغش . وتبارت الدول فى نبذ عهودها ومواثيقها وفى احتقار القانون الدولى والمعاهدات،فهناك ألمانيا ارتكبت منذ

مابعد الحرب العالمية الأولى وقد رجحت كفة الفوضى فى المجتمع الدولى سلسلة من الاعتداءات الصارخة بأنكارها العهود التى قطعتها على نفسها ضمانا للسلام ولتحديد تسلحها وعدم تسليحها شاطىء الرين وذلك بحجة مساس هذه القيود بكرامتها وحقوقها كدولة عظمى. ولم تتردد إيطاليا فى ضرب كورفو وتهديد استقلال اليونان فى أوائل عهد الفاشية ثم فى الاعتداء على الحبشة بلا مبرر . وقد أيدت قبلا دخولها عصبة الأمم ثم نكصت بوعودها وقضت على استقلالها ، كما ضربت اليابان صفحا عن نصوص العصبة وخرجت منها موصدة الباب بشدة فى وجه سائر الأعضاء يوم أن اعتدت على استقلال الصين فاحتجت الأخيرة وطلبت الأنصاف طبقا للميثاق . ولم تقف أمبراطورية الشمس المشرقة عند هذا الحد بل توغلت كما سبق أن بينا فى مناسبات عدة فى بلاد جاراتها غير مبالية فى حربها بشروط لاهاى وغيرها من القواعد الدولية والأنسانية للحرب ، فاستعملت مختلف الطرق الوحشية لأخضاع الصين وفتكت بالمدنيين ودمرت المدن المفتوحة بقنابل طائراتها المحرقة وادعت أنها لا تحارب وإنما تقوم بحملة تأديبية بسيطة . وغذت كل من النازية والفاشية حركة الانقلاب الأسبانى ضد الجمهورية بالمساعدات الفعالة التى تتنافى مع أبسط قواعد الحياد وحرضتا على تفاقم الحرب الأهلية التى استمرت ثلاث سنوات غرقت البلاد خلالها فى الدماء ، وكانت أسبانيا بما قدمته الدكتاتوريتان لفرانكو وزمرته من جنود وذخائر وعتاد وبما استطاعت روسيا الشيوعية إرساله من اسلحة والديموقراطيات من مساعدات مالية وغذائية لحكومة الجمهورية بادرة الصراع بين الدكتاتورية والديموقراطية وأولى ميادين الحرب الاستعمارية الثانية . ونبذت انجلترا وعودها التى قطعتها لمصر أثناء الحرب العالمية الأولى بأن الحماية التي فرضتها عليها مؤقته ستزول

بانتهاء الحرب ، وتنكرت لأهل الوادى الذين ساعدوها فى الانتصار فى الشرق فأيدت هذه الحماية التعسة بمعاهدة فرسايل ، ولم ترجع عن موقفها المشين إلا مرغمة تحت ضغط الحركة القومية المصرية وما رأته فى أن مصلحة الأمبراطورية هى فى الاتفاق مع الشعب المصرى بمعاهدة لندن عام ١٩٣٦ لضمان السلام فى شرق البحر الأبيض المتوسط ولتأمين خطمواصلاتها إلى أملاكها فى الشرق والأقصى ولتأمن جانب أهل وادى النيل فى صراعها الاستعمارى ضد إيطاليا الفاشية . كما لم تجب انجلترا ماقطعته على نفسها من وعود للعرب أثناء الحرب العالمية الأولى بتحقيق استقلالهم وإنشاء الوحدة العربية الحرة المستقلة على أنقاض الأمبراطورية العثمانية فى حالة مساعدة هؤلاء للجيوش البريطانية فى حربها ضد الترك ، وقد نالت انجلترا بالخداع واستمالة رؤساء العشائر والقبائل وتسميم عقولهم بالأمانى المعسولة الكاذبة ونثر ملايين الجنيهات الذهبية على زعماء سكان شبه الجزيرة الفقيرة القحلاء الذين بهرهم العسجد الوهاج فأطار لبهم وصوابهم مالم تستطع أن تحصل عليه بالنزال والحرب الشريفة ، مما دفع بلورنس مندوب الانجليز السرى هناك وجاسوسهم الذى تزيا بزى العرب وشاركهم فى لبان نوقهم وثريدهم وفى افتراش الثرى والتحاف السماء ثم خان أصول الضيافة وألقى بهم لقمة سائغة فى أفواه الاستعمار إلى إعلان سخطه على سياسة حكومته ورفض ماأنعم به عليه من نياشين وعطايا . وفضل الانزواء واعتزال العمل للأمبراطورية الناكرة للجميل الناكصة بالوعود وتطليق السياسة طلاقا بائناً لارجعة فيه. ورفضت فرنسا تحقيق أمانى السوريين باعراضها عن الموافقة على معاهدة استقلال الشام التى سبق أن اتفقت مع الساسة هناك بصددها ، واتبعت

وسائل القوة فى حكم بلاد انتدبت من عصبة الأمم لادارة شئونها مؤقتاً توطئة لتحريرها . وظل صليل سيوفها ودوى مدافعها يسمع هناك وتفتك بالشعب الشقيق حتى الحرب العالمية الثانية . وهذه الأمثلة يعرفها الخاص والعام وتدل على انهيار الخلق السياسى الدولى الذى جاء بلا شك فى أعقاب الأزمة الاجتماعية وانهيار الروح السامية للفرد وللجماعة ، ولهذا الانهيار أثره الهام فى قيام الحرب العالمية الأخيرة .

ويضاف إلى ذلك ماسبق أن عرضنا له من إنكار جل الدول ديونها التى تعهدت بوفائها بموجب المعاهدات ، فقد تعهدت ألمانيا قبل كل من فرنسا وانجلترا ثم فرنسا قبل كل من انجلترا والولايات المتحدة ثم انجلترا قبل الولايات المتحدة بالوفاء ، وسارت جميعها على درب سياسة أن الغاية تبرر الواسطة ، تلك السياسة المكيافيلية التى تنبذ القوانين الدولية والمبادىء الانسانية وتنصح الأمراء والساسة بانكار كافة المبادىء التى لا تتفق مع مصالحهم وبالالتجاء إلى كافة الوسائل مهما كانت ظالمة ووضيعة لتحقيق غاياتهم وشتان بين عهد ما كيافلى وعهدنا الحالى . فقد رسم هذا لأيطاليا خطة صارمة فى القرن السادس عشر يوم كانت تسودها الاضطرابات والفوضى والحروب لتأييد سياسة حديدية قوية لاضمير لها لتحقيق الوحدة، لا تتردد فى سبيل استتباب النظام وتوحيد البلاد فى اتباع أشد ضروب القسوة، أما اليوم فقد ولى عهد الظلام القديم وانتهت الفوضى التى سادت أوروبا فى عهد بعث العلوم وأنتج ذلك العهد ثمراته، وأصبحت أوروبا اليوم تقود المدنية الحديثة وتحمل شعلة الثقافة والحضارة على زعمها ، بينما لها على زعم قادتها نظمها الدستورية المقدسة ومبادئها الدولية والانسانية ، فكل رجوع إلى سياسة « أن الغاية تبرر الواسطة» رجوع

بالمدينة القهقرى وهدم لنظمها السياسية والاجتماعية وقضاء على الديموقراطية وحقوق الانسان.

وأصابت الأزمة الاجتماعية كذلك خلق الفرد السياسى من ناخب ونائب وسياسى ووزير وبالتبعية الحكومات برمتها فى صميم كيانها . فطلب الناخب ثمنا باهظاً لصوته الانتخابى عينا أوخدمات لإقاربة وأصهاره وأعوانه . وجعل السياسى من كرسى النيابة ومكتب الوزير وسياسة الحكومة مشروعا اقتصادياً يكسب من ورائه المتربعون فى دست الوزارة وأنصارهم ومحاسيبهم ، واتجر النائب بنفوذه السياسى : فمن جهة أصبحت السياسة فى نظره مصلحة ، ومن جهة أخرى أصبحت المكافأة البرلمانية ضئيلة صورية لا تتفق ومكانته فى الهيئة الإجتماعية ولا تسد مطالبه الجمه ، فهو مضطر بحكم مركزه أن يحتفظ بمسكن فى دائرته الانتخابية وآخر فى العاصمة ، وملزم من آن لآخر بإقامة الحفلات ودعوة الناخبين وذوى النفوذ السياسى والوزراء مما يكبده نفقات باهظة لا يمكن للمكافأة البرلمانية سدها . وجارى النائب وزيره وحزبه تمشيا والسياسة الحزبية ، فكثيراً ما أعطى صوته بالموافقة على قوانين لا تمس السياسة الحزبية بقدر ما تمس كيان الدولة ونظامها الاجتماعى دون درس وفحص ، كما عجز ماديا عن أداء مهمته الشريفة كممثل للشعب عن جدارة واستحقاق وقد انصرف لاعباء الحياة التى يسير فى تيارها ، علاوه على عمله النيابى واشتغاله بمهمة أخرى ثالثة تأخذ عليه وقته ولبه وتسود صفحات التاريخ النيابى والحياة الديمقراطية وهى طرق مختلف أبواب الوزارات لقضاء المصالح وتقاضى الاتاوات نظير هذا العمل الشائن الذى لا يمت للدستور والحرية بصلة . وبينما هو قد قصر فى دراسته مشروعات

القوانين ومختلف الاقتراحات نراه قد تحمس لها وأرغى وأزبد بالمجلس وضرب المنضده بيده وصفق أو قاطع دون أن يعلم عنهاالكثير أو القليل .

وقد ذكر الكاتب الكبير والمفكر المتزن « لويس مارليو » *Louis Marlio* هذه الحالة التعسة فى وصفه مرور قانون العمل الجديد فى البرلمان فى عهد وزارة « ليون بلوم » قبيل الحرب العالمية الثانية فقال « إن قانون اشتغال العمال أربعين ساعة فقط فى الأسبوع قدمته وزارة بلوم إلى البرلمان فى عجلة لتحصل على موافقة على المبدأ ، وقدوعدت بتأجيل تطبيقه خوفا من رجال الصناعة ، ولم يجد الأعضاء متسعاً من الوقت لدرسه وتمحيصه ، إلى حد أن ثلاثة أرباع أعضاء الشيوخ الذين وافقوا عليه صرحوا فى اليوم التالى لموافقتهم بأن النص الذى صوتوا معه كان معوجا يتعذر تطبيقه ، وأنهم أعطوا أصواتهم للحكومة لتأكيد الأخيرة لهم بأن القانون لن يطبق إلا بعد مضى مدة يعتد بها » (*) .

وحادت السلطات عن النظم المتبعة وخرجت على القوانين خروجاً صارخاً ، فأصدرت الحكومات قروضاً بينما كانت تعد العدة لتخفيض النقد بمجرد تصريف سندات القرض ونجاحه ، كما حصل فى فرنسا فى سبتمبر عام ١٩٣٦ ، فبمجرد إصدار قرض يبلغ عدة مليارات الفرنكات وامتصاصه لأموال الادخار خفضت الحكومة النقد ، مما كان له أسوأ الأثر فى ثقة المدخر بالحكومة وفى عزيمته وفى همة المنتج على مواصلة جده فى بلاد عملتها كالريشة فى مهب الرياح كما صدرت قوانين

(*) أنظر (مصير الرأسمالية) للويس مارليو ، صفحتى ٣٤ ، ٣٥ .

تتعارض وأبسط المبادىء التشريعية والقانونية وتتناقض والحرية الفردية والعدالة ، وهى وجوب اتباع قاعدة « ليس للقانون أثر رجعى » ، فصدرت فى فرنسا قوانين تفرض ضرائب جديدة على أرباح الحرب العالمية الأولى الباهظة وذلك فى عام ١٩٣٧ بينما تقاضت الدولة هذه الضرائب بقدر ٨٠ ٪ من الأرباح منذ نحو عشرين سنة من التاريخ المذكور . وصدرت فى إيطاليا وألمانيا وروسيا الشيوعية قوانين تجعل الفرد يتضاءل ويختفى تجاه الدولة ومصالحها مع العلم بأنها ما وجدت إلا لخدمته ورفاهيته وتصيره هذه القوانين آلة صماء يتحرك ميكانيكيا لعظمتها على زعم دكتاتوريتها وقادتها ، وتقيده فى سلاسل الذل تحقيقاً لبرامج التسلح وانتظاراً لتحقيق وعود خلابة مستقبلة مشكوك فيها بعد حرب مدمرة يجنى المنتصر والمنهزم فيها على حد سواء الخراب والموت ، وذهبت القوانين فى البلدان الدكتاتورية إلى حد التفريق بين العناصر والأجناس والتفنن فى الاضطهاد مع الأمعان فيه ومصادرة الأموال والاعتقالات بالجملة واتباع مختلف وسائل التعذيب على نسق محاكم التفتيش قديماً ، وذلك فى بلاد حارب المرء وضحى من أجلها دون تمييز بين جنس وآخر . وانغمس زعماء النازية والفاشية فى برامج من الدعاية الجوفاء ، ونسجوا حللا من الأكاذيب تخفى ترفهم وانغماسهم فى الشهوات حتى يظهروا للمعجبين بهم فى صور من التقشف والقناعة والرهبنة . وطغت عباراتهم الرنانة الخادعة على تصرفاتهم الشخصية المشينة ، وصارت الحكومة والشعب والثروة ألعوبة فى أيديهم يتصرفون فيها على طريقة الأباطرة الأقدمين . وانغمس الوزراء والساسة فى البلدان الديموقراطية فى فضائح مالية وسياسية لا تلطخ سمعتهم فحسب بل تودى بسمعة أحزابهم وتضر بالديمقراطية

وتطعنها فى الصميم ، فقد تناولت فضيحة ستافسكى عام ١٩٣٤ سمعة طائفة من الوزراء البارزين فى فرنسا ، كما اضطر السير توماس أحـــد أعضاء الوزارة الانكليزية فى وزارة ماكدونالد إلى الاستقالة تبعا لمساس سمعته . وقد ورد فى الصحف وفى تحقيق قضية « ستافسكى » أن هذا المالى المزيف مول بسخاء إحدى حملات الحزب الراد يكالى الاشتراكى الانتخابية فى فرنسا ، ويعزى نجاح الحزب إلى بسط يده كل البسط . ولا أدل على الاستهتار بالقوانين من حادثة فى فرنسا وقعت بخصوص بحث صحة انتخاب أحد النواب فى سنة ١٩٣٧ ، فقد طعن خصمه السياسى ومنافسه سابقاً فى الدائرة فى انتخابه وقال مستنداً على البراهين الدامغة بأنه صدر حكم عليه من محكمة الجنح لسرقته « بنزينا » ملك الناحية التى يديرها بصفته عمدتها بالحبس ستة أشهر ، مما يفقده حقه فى النيابة عن الأمة لما فى ذلك من ثلم لشرفه ووصمة تصيب أمانته وتخل بتمثيله للشعب ، غير أن المجلس لم يوافق على قبول الطعن وقرر صحة انتخاب النائب وأخذ برأى مقرر اللجنة الذى قال : « بأن الحادثة التى يلام النائب من أجلها ليس فيها ما يمس بالشرف ، وإن المجلس وحده له الحق فى قبول العضو تحت قبته أو إقصائه عنها ، وإن حـكم الشعب الممثل فى المجلس يفوق سائر الأحـكام وضمنها حـكم المحكمة » ، وصاح بهذه المناسبة أحـــد الأعضاء فقال « صوت الشعب هو القانون الأعلى » (*) .

والتاريخ يعيد نفسه ، فقد تكررت حوادث الرشوة بعد الحرب العالمية الثانية وأخيراً فى فرنسا وانجلترا ، وترتب على ذلك تقديم رجال

(*) أنظر (مصير الرأسمالية) للويس مارليو صفحة ٣٥ .

عموميين من ساسة ووزراء وموظفين يشغلون مناصب خطيرة للحاكمة واستقالة بعضهم ممن حامت حولهم الشبهات ، وإن خروج أحد الوزراء والمديرين لبنك انجلترا من منصبيهما فى انجلترا يعد فضيحة وإفلاساً سياسياً لا نظير لهما من قبل .

وقد عملت الصحافة على تفاقم الحالة بنشر الدعاية الكاذبة والأخبار المختلقة وتأييد وجهات نظر « تجار المدافع » ودعاة الحرب والصائدين فى الماء العكر وبث روح البغضاء بين ملايين الجماعات وتسميم عقولهم وإعدادهم كالقطعان للذابح القادمة، وكان أثرها شديداً فتاكا تبعا لانتشارها ولاعتماد الحكومات والأحزاب السياسية ورجال المال والأعمال على مفعولها الساحر فى الجماهير . لقد ازدهرت الصحافة سابقاً بفضل اضطلاعها بأمانة بالمهمة الخطيرة الملقاة على عاتقها فى إرشاد الجماهير إلى كيفية سير الحوادث المحلية والعالمية ، والكشف عن حقيقتها ، وفى تثقيف العقول ثقافة عامة ، والدفاع عن مصالح الأجيرين وصغار المدخرين وجماعات العمال ومختلف الهيئات الزراعية والتجارية والصناعية . وقد كانت صحف القرن التاسع عشر منابر سياسية وأدبية تعلق على حوادث الأمس ، وتحكم عليها وفق ألوانها وميولها ، وتساعد الحزب على الدفاع عن مبادئه الصادقة ، وتمهد للسياسى سبيل عرض آرائه الخاصة وتقوية نفوذه فى وضح النور دون مواراة والتواء . ولكنها كانت تتحاشى الدنايا والصغائر ولا تتاجر بضمائر الساسة وعقائد الجماهير وتتلاعب بمصالحهم فى سبيل الغنم المادى . غير أنها منذ أوائل هذا القرن ، وخصوصاً منذ الحرب العالمية الأولى ، تبعا لانتشار الصحف ودخولها كل منزل واشتراك العامة والخاصة فيها ، أصبحت مشروعاً مالياً هاماً يدر على أصحابها الربح الجزيل ، وتطلعوا إلى استغلال الموقف وجمع الملايين من

ورائها دون اعتبار للمبادىء الأنسانية والخلق السياسى والحقيقة ومصلحة الوطن والجماعات ، فضحى القائمون بها العقيدة والشرف فى سبيل الأعلان والدعايات الكاذبة ،وأصبح مايهمهم هو نشر عنوانات ضخمة وأخبار خطيرة مهما دلت الدلائل على ضعف مصدرها وكذبها وسوء أثرها فى الجماهير ، ودون العناية بالدفاع عن المبـــدأ الديمقراطى أو الحريات أو الأفكار الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السامية . وصار الأساس عندهم الأخبار الحديثة التى تهز الجماهير وتزعج الأفراد لاجوده القلم وقوة الحجة ودقة العبارات وارتفاع مستوى الثقافة والمثل العليا وتحقيق حسن التفاهم بين الشعوب والعمل على استتباب السلام . وقامت دعائم الصحافة ومجد الخبر الصحافى ورواج حركة البيع على الفضائح الاجتماعية والسياسية والمالية الخاصة وحوادث الأسر البارزة الغرامية ونكباتها ونشوز الأبناء وعقوقهم والمستطرف من الأخبار والجرائم مصحوبا بالصور المثيرة للشعور والوجدان ، وعلى أنواع رخيصة من بضاعة السب والقذف وتبادل الشتائم والطعن فى الخلق والوطنية والشرف ، وعلى التنبؤات عن الحرب والتدمير والاجتياح ، وعلى سقوط حكومات وقيام أخرى ، وما يحيط بالذهاب والمجىء من دسائس « الكواليس » ومؤامرات النواب باعتبارها من أعمال البطولة ، وعلى خلق جو خانق ، من شأنه كما يقول ماريو « انه يؤدى حتما إلى الحرب » . وافتقدت الصحافة روحها العالية فى ظلام المادة الدامس وحادت عن رسالتها الشريفه ، وأصبحت رسول الشر المستطير وقد كانت تستطيع كثيراً فى الميدان القومى والدولى ويمكنها أن تهيء النفوس الجامحة لحسن التفاهم والسلام العالمى (*) .

(*) أنظر (مصير الرأسمالية) للويس ماريو ، صفحة ٣٦ وما بعدها .

أزمـة الضمير

(٤) أزمة الضمير *La Crise de Conscience* : لقد نفذ السهم فاخترق الأهاب ومزق الشحم واللحم واستقر فى صميم القلب ، وتتابعت الأزمات التى سددت سهامها الجادة إلى أوروبا منذ بضع سنوات ، وتكالبت الأرزاء السياسية والاقتصادية واجتماعية عليها ، ثم أناخت أزمة خطيرة بكلكلها على القارة الدائمة الصخب والاضطراب تطحنها طحنا ، هى جماع الأزمات المختلفة تنفث سمومها فى ضمائر الأفراد والجماعات والحكومة وتهدم أفكار الخير والحسنات وهى مرآة أوروبا فى عسرها ومرضها فلا شك أن تنعكس منها صورة شيطانية رهيبة ، ولا شك أن تبعث هذه الصورة فى النفوس الرعب والفزع ، ولا شك أن تدفع بالحسناء وقد تراءت لها سحنتها عجوزاً شمطاء إلى الشر . لقد نفد المخزون فى سنام القارة من الخير فضلت الضمائر فى تيه المنازعات والحروب ، وأصبح كل فرد من أبنائها يريد أن ينجو بنفسه على حساب الآخر وكل يتربص للفتك بمنافسه ، وقد تحلل واختفى ما ورثته أوروبا من مدينات الأغريق والرومان والعرب من علوم وفنون وروح ديموقراطية ومن نظم الحكم القويمة والتسامح والميل إلى حسن التفاهم والسلام . فأصبحت التصرفات تصرفات أنانية واستعداداً للحرب بدلا من العمل على منعها وتلافى وقوعها ، وانتظر العالم الكارثة التى أصبحت قاب قوسين أو أدنى .

واستحالت أزمة الصحافة التى سبق أن أشرنا إليها إلى محنة ، فالصحافة مدرسة الديموقراطية ، غايتها الدفاع عن الحريات مع تهذيبها وتحقيق أغراض الافراد والجماعات عن طريقها ، فكل ما يخدشها يخدش الديموقراطيه .

والمحنة هى محنة الديموقراطية برمتها ومأتم العلاقات السياسية الدولية . ليس الأمر أن تعلن مبادىء وتصدر قوانين لتعطى الصحافة والناشرين حريات نظرية وتضمن إعلان مختلف الآراء على الملأ فحسب ، إنما المهم أن تعيش الصحافة حياة حرة أبيه لا تتعرض لمغريات المال ولا تقع فى حبائله ولا تنطفىء شعلتها بفعل التيارات الرجعية . والمهم ألا يعود العالم يرى صحفا يملكها نفر يعدون على الأصابع يديرون الحركات الانتخابية وفق هواهم ، ويبتون فى مصير المرشح والنائب ، ويرفعون ويخفضون رجال السياسة تبعاً لمصالحهم الشخصية ، ويحركونهم كقطع الشطرنج ، ويقررون مصير الوزارة بالدعاية لها وبقائها أو بالحملة عليها وإزاحتها عن طريقهم ويزيفون الحقائق ويقلبون أوضاع الحريات بل وحياة المرء العادية .

فهناك ملوك المال يسيطرون على الصحافة ، وملوك الصحافة يسيطرون على الرأى العام ويقصون الصحيفة المستقلة النزيهة من الميدان . وقد رأينا مدى سلطان نورثكليف فى انجلترا وهيرست فى الولايات المتحدة وهنسى فى فرنسا وكيف يصولون ويجولون فى ميدان الرأى العام . ورأينا كيف استطاع نفر من أصحاب المال والجاه ممن أعمتهم الشهوات والأحقاد الحزبية أن يصدروا صحفاً يبيعونها للجمهور بأقل من نفقاتها وثمن النسخة منها تعادل نصف ثمن النسخة من الصحف العادية الأخرى ، وذلك لترويج آرائهم السامة الخطيرة ، ولينافسوا بها سائر الصحف منافسة غير مشروعة ويؤثروا على عقول السذج والبسطاء والأبرياء من أبناء الطبقات المتوسطة والعامة . ونذكر من هؤلاء المليونير الفرنسى « فرنسوا كوتى » *Francois Coty* الذى أصدر فى فرنسا مدة طويلة جريدة « صديق الشعب» *l'Ami du Peuple* وقد كلفته هذه الجريدة عشرات الملايين من الفرنكات

وكبدته خسائر كبيرة ، ولكنه كان يشفى بها غلته السياسية ، ومشكوك طبعاً فيما إذاً كانت الجريدة حقيقة صديقة الشعب ، فهى للدعاية لمشروعاته وآرائه السياسية الرجعية ليس إلا ، وقد سبق أن اشترى علاوة عليها جريدتين محافظتين هامتين لقضاء لبانته وهما « الفيجارو » «Le Figaro» « والجلواز » Le Gaulois

وإن من أكبر ما منيت به الديموقراطية من مصائب ما يسمى « بالصحافة الكبرى » La Grande Presse ، فمثل هذا النوع من الصحافة هو عمل تجارى قبل كل شيء ككل مشروع اقتصادى يراعى الربح الكبير وتزايده باستمرار والتضحية بالفكرة وبالدفاع عنها . وهذه المؤسسات على ضخامتها وزخرفها قد انحدرت بالديموقراطية من علياء النزاهة إلى هوة الأغراض والأطماع ، ولا غرابة فى ذلك فمحركها قد يكون من كبار بائعى الأنبذة « كجان هنسى » Jean Hennessy وهو فى مقدمة تجار الكونياك فى فرنسا أو الضمائر « كدام هانو » Hanau وهى من الذين تلاعبوا بأموال الجمهور وخدعوه وذروا أموال الادخار كما تذرو الرياح الرمال . وهكذا ظهر فى أقدس حلبات الحرية والرأى الذئاب الذين حاولوا أن يصيبوا أقدس تعاليم الثورة وحقوق الانسان فى الصميم ، وينشروا فى عالم القرن العشرين حلكة مدلهمة يستطيعون فى سوادها أن يوقعوا الشعوب فى التهلكة ويوردوا البشرية موارد الدمار حباً فى جمع المال وزيادة فى النفوذ والترف .

والحالة خطيرة فاليوم لا تستطيع الصحيفة المتواضعة التى تقف بموقف العناد دفاعا عن حريتها واستقلالها وذودا عن كرامة المبادىء والمثل العليا ورغبة فى حياة شريفة البقاء ، فهى لا تلبث أن تتلقى ضربات المؤسسات الصحافية التجارية ومن ورائها رجال الأعمال والمال ومن فى ركابهم

من رجال السياسة . وسرعان ما تسقط صريعة لا تبدى حراكا . وتنهشها هذه حتى تأتى على آخر مضغة فيها ، والواجب أن يتمكن الانسان وذلك رغبة فى حسن التفاهم بين الناس وفى تقارب الشعوب والأمم وسيادة السلام العالمى من أن يعبر بحرية عن رأيه على منار الرأى العام وفى مقدمتها الصحف ، وهى فى أهميتها تأتى فى طليعة الخدمات العامة التى يجب تنقيتها من الأدران ، لما لها من قوة ساحرة فى الجماهير قد تجرهم إلى جنات السلام أو جحيم الحروب والآلام . ويجب أن تحاط بمختلف الضمانات القومية والدولية لتتمتع بحريات واسعة وإلا حل بالعالم ظلم صارخ من نوع جديد واضطراب وفوضى تزج به فى الحرب نتيجة لفساد الصحافة ونفث سمومها فى الرأى العام (*) .

وإلى جانب محنة الصحافة وغيرها من الأزمات التى شرحناها وقد فتت فى عضد أوروبا وقضت على رفاهتها واستقرارها الاقتصادى والسياسى وزجت بدولها فى حربين استعماريتين فيهما اضمحلالها وضياع سيادتها على العالم ، هناك أزمة هذه الأزمات ومشكلة المشاكل التى ستدفع بها وقد أعمتها المشكلات المتعددة التى تكالبت عليها ، وصعوبة إيجاد حل ومخرج منها إلى صراع أخير هو صراع اليأس بين عالمين الذى صحا من كبوته وهو يطلب الحياة والتحرر من ربقة الإستعباد الاقتصادى ، وعالم الأمس وقد أشرف على الزوال وآذنت سيطرته بالأفول ، هذه الأزمة التى أفقدت الغرب البقية الباقية من ضميره ، وفتش عن علاجها فى أدغال الأنانية والجشع ترتبت على نوع حياة مئات الملايين من السكان

(*) أنظر « مصير الرأسمالية » للويس ماوليو ، من صفحة ٢٧ إلى ٤٩ .
انظر « ثورة الأمس واليوم والغد » للويس ماوليو ، صفحة ١٣٦ .

اكتظت بهم بلدان الغرب الصناعية وأرزاقهم فى المصانع الضخمة المتعددة ومداخنها الشامخة التى تناطح الجوزاء ومناطق التعدين التى تمدها بالوقود والقنوات المائية والسكك الحديد والطرق المعبدة الطويلة كشباك الصائد فوق القارة والموانى التى ترسو فيها عابرات المحيطات ككوين ماري واليزابت ونورماندى . وهذه الحياة الاقتصادية الاجتماعية تنبض عروقها بفضل استيراد المادة الأولية الرخيصة وتصدير المصنوعات المرتفعة السعر ومواد الترف ، وقد رتع السكان فى بحبوحة الثروة والنعيم بفضل ما أمطرتهم به الصناعة من ثروات تضاعفت فى قرن من الزمان ووصلت إلى أرقام خيالية لم يعهدها العالم قبل الانقلاب الصناعى . وتحسنت وسائل المعيشة وتذوق متوسطو الحال ترفا جديداً على حساب هذه الحياه ، وتضخمت المدن الصناعية ، وأصبحت عمالقة طوالا ضخا ما إذا قورنت بعواصم المناطق الزراعية ، واعتاد الأهلون حياة البذخ وتعددت مطالبهم كما تشددوا فيها وطلبوا المزيد كلما تفتحت أبواب استنزاف أموال جديدة ،وزاد الانتاج واتسع نطاق الصناعة . وهذه الحياة الاجتماعية ذات الطابع المترف التى اعتادتها شعوب الغرب هى نتيجة عهد رخاء مستمر طوال القرن التاسع عشر وسياسة التغرير بالبلدان التى تملك المادة الأولية فيما وراء البحار ، بل واتباع مختلف أساليب العنف للسيطرة عليها والاستيلاء على مادة الصناعات وغذائها بأثمان بخسة يستحيل عقلا ومنطقاً الاستمرار فيها . يريد الغرب المزيد من الثراء بزيادة الأنتاج ، والقذف بوحدات منتجاته التى تعد بالملايين من آلات وأقمشة مختلفة وعطور ومواد الترف وغيرها إلى أسواق الشرق ، وقد اشترى أثرياء الشرق ما فوق الكفاية فاقتنوا السيارات

الفاخرة والتحف والزخارف ، وتفنن أمراء الشرق الأوسط ومهراجات الهند فى اقتناء اليخوت التى يجوبون بها البحار والسيارات « الرولزرويس » المصنوعة خصيصاً لهم للصيد والقنص فى أدغال بلدانهم وأحراشها ، ولكن سواد شعوب الشرق التى كان يمكن الاعتماد عليها فى الاستهلاك ظل فقيراً معدما يعوزه القوت الضرورى ، فكيف به أن يستهلك منتجات الغرب الصناعية، فأدى هذا إلى زيادة الأنتاج ونقص الاستهلاك واختلال التوازن الاقتصادى .

وأمام دول أوروبا الصناعية وسيلتان : فأما اتباع سياسة العنف وخوض حرب فناء ثالثة بين الشرق والغرب وكما قال « كينز » *Keynes* عقب ماراه من فظائع الحرب العالمية الأولى وما توقعه من أزماتها الخطيرة فى عام ١٩١٩ « الناس لن يموتوا موتاً طبيعياً هادئاً » مشيرا بذلك إلى زرافات عمال الغرب ، الحائرين الهائمين على وجوههم فى المصانع دون استقرار ، وإما التفاهم على حسن توزيع المنتجات بين الشعوب والعمل على رفع المستوى الاجتماعى للجماعات فى مختلف أنحاء العالم .

وهذه الديموقراطية الغربية تعيش فى عصر "الغروب والاضمحلال الحالى وغايةهمها أن تتمسك بتلابيب الحالة القائمة ، بل والرجوع إلى الوراءأميالا بدلامن إعداد العدة للتطورات المحتملة والرغبة فى حسن التفاهم بين الشعوب . وهى فى تمسكها بحالتها الراهنة لا يهمها أن يؤدى هذا إلى صراع المردة حتما والقضاء على المدنية ، ولا يهمها أيضاً أنه لم يعد هناك أساس ثابت تبنى عليه حياتها الاجتماعية ، يبذخها ووسائل رفاهيتها التى تريدها بأى ثمن لشعوبها

أو بالحرى لطائفة معينة منهم ، حتى ولوكان ذلك على أشلاء الضحايامن أبناء الشرق.ونرى فى كثير من بلدان أوروبا الغربية أن مستوى معيشة الجماعات بل وموارد حياة الطبقات العاملة تقوم على أساس كرم الدولة وسخائها الاجتماعى والتشريعى والمالى لا على أساس التوازن الاقتصادى الحقيق والجدارة الحقة فى مضمار الكفاح العالمى . وصارت أعباء الميزانيات ثقيلة والحكومات تعطى وتوزع وتهب أكثر مما تجنى وتنتج .وضمن مصروفاتها مئات الملايين هى إعانات المتعطلين ومختلف الطبقات التى قضى على نشاطها ، تبعا لفساد النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم وتتابع أزماته وتعددها . وكذا هناك أبواب ضخمة للمرتبات وللأجور،وجزء منها لأغراض السياسة الحزبية ولاعلاقة له بحالة العمل وسير أداة الدولة.ولا تستطيع الحكومات أن تمس مستوى المعيشة *Standard of life* هـذا ، وقد أصبح موضع مساومة ومغامرة الأحزاب ، بل وأصبح القبلة التى تتجه نحوها السياسة الدولية باسم « المصالح المشتركة » و « المجال الحيوى » و « الدفاع عن كيان الامبراطورية » و « حماية موصلات الامبراطورية » ولا شك أن هذا الاتجاه هو الذى أدى بها إلى الاصطدام فالحرب العالمية الثانية (*) .

وغلت الأحقاد وفارت كالتنور وتناءت النفوس وتقاطعت وامتلأت القلوب بالحقد والتعطش للانتقام ،وسرى هذا التعطش إلى الحكومات على اختلافها ، كل تلقى على الأخرى المسئولية الخطيرة فى اختلاط الحابل بالنابل وفساد النظم والأوضاع ووضع العراقيل فى وجه الاصلاح الاجتماعى والتفاهم الدولى.وسرت روح الشر فى الهيئات السياسية والمنظمات الاجتماعية وجماعات

(*) انظر (الدكتاتورية أو الحرية) للويس مارليو . جزء واحد . باريس من صفحة ٦٠١ الى ١٣٠ .

الشباب ، واصطدمت فى حظيرة الوطن الواحد باسم المثل العليا ، وأسال اصطدامها دماءاً غزيرة وكانت نذير المجزرة العالمية البشعة . وقفت كل دولة للأخرى بالمرصاد تريد أن تكون البادئة بالفتك حتى لا تؤخذ على غرة وقد جاء دورها فى مأدبة الأطماع السياسية . وسرت نفس الروح فى الأفراد فصار الإنسان يحتقر الآخر لأنه على زعمه من سلالة الذين حاربوا فى صفوف خصومه ولا بد أن يتأثر منه لضحاياه،أومن عنصر يجب فى اعتقاده أن يسخر لخدمته وتهيئة وسائل راحته ، أو لأنه يقل عنه نقاوة فى دمه وعنصره وأصله فيتعذر عليه والحالة هذه أن يبلغ مستوى ثقافته ودرجة إدراكه لمدنية الغرب (وهذه كانت عقيدة النازيين وقد بلغوا غاية التعصب فى تطبيقها ونكلوا بخصومهم وبكل من لا ينتمى للدم الآرى الجرمانى تبعاً لهذه العقيدة) .

وحاولت كثير من الحكومات جهدها لإيقاف سير الداء وقد جاس فى عروق العالم العليل ، وصار شأنها شأن من يكافح نيرانا شبت فى كل ركن من أركان غابة كثيفة بأشجارها الباسقة . فهو لا يعلم مصدر الخطر ومكان البداية والنهاية فى عمله المضنى الخطير ، أو ربان سفينه وقد أكلت أخشابها الجرذان وحديدها الصدأ ونفذت المياه إلى كل ناحية فيها ، فهو لا يسد ثقبا تدفقت منه المياه حتى يفغر ثقب آخر فاه ، ثم لا يلبث أن يبتلع اليم السفينة بربانها وركابها وحمولتها .

وأصدرت الحكومات مختلف التشريعات الاجتماعية تقوم على شدة تدخل الدول فى حياة المجتمع ، وذلك بناء على إلحاح سواد الناس وقد اختلت ميزانياتهم وقل كسبهم وأثقل كاهلهم بالضرائب والأعباء الأخرى

المترتبة على الاستعداد للحرب القادمة ، وطوحت برؤوس الأموال وبالرخاء وبآمال الناس الأزمات الاقتصادية وتقلبات العملات وكساد الصناعة وسوء نية الخزينة نحو صغار المدخرين وتحفزها للانقضاض على جعباتهم التى خوت أوكادت وإهمال الدفاع عن الادخار وقد ظهر فى ميدان المال والشركات غيلان دوليون لا هم لهم إلا الفتك بادخار الطبقات الوسطى بل وبالأقل منها. وشرعت هذه التشريعات لتحديد بعض الأسعار وتنظيم البورصات وصد تيار الغلاء المصطنع وتضييق الخناق على الأموال فى خروجها ودخولها ، بل ومنع خروج الذهب بتاتاً ومراقبة عمليات تبادل العملات وتحديد أسعار النقد الوطنى بالنسبة للنقد الأجنبى ووجوب أن يجرى التبادل فى حالات الضرورة التى حددها القانون وتحت إشراف الحكومة .

ولكن كانت الحكومات لا تلبث أن تفرض رقابتها الشديدة وتقف بالمرصاد وتفتح عيونها للمخالفات حتى يفلت منها زمام الأمر وتختفى الأغذية والبضائع من الأسواق ويضطر صاحب الحاجة أن يدفع ثمناً لها أضعاف سعرها الرسمى . وراجت هذه التجارة الغير مشروعة فى البلدان الدكتاتورية وفى مختلف دول البلقان قبل قيام الحرب العالمية الثانية . وندرت كثير من السلع لاسيما فى الأولى مثل الزبد ومستخرجات الألبان ومواد الترف المستوردة من الخارج . كما اتبعت أساليب روائية لتهريب رؤوس الأموال إلى الخارج أو لاستبدال العملات نظير قيمة تقل كثيراً عن الأسعار الرسمية وذلك للحصول على الاسترلينى النادر هناك وهو العملة الدوليـــة التى كان يمكن استبدالها أينما هبط المرء أو نظير قطع أو سبائك الذهب . وكان المغامرون يخاطرون بحرياتهم بل وبحياتهم فى هذا السبيل رغبة منهم فى ترك بلدان نبذتهم نبذ النواة وأذاقتهم ألوان العذاب للعنصرية أو اختلاف الرأى أو عمالتهم

للديموقراطية وزهدهم فى النظم الدكتاتورية والمبالغة فى الاقتصاد المدار وما يجره هذا من الحد من حريات الفرد وتصرفاته كعضو فى المجتمع الإنسانى . وكان السائح يستبدل الاسترليني بعملات البلدان التى يهبط فيها بأفخر الفنادق فى « بودابست وبوخارست وأثينا » وغيرها وعلى يد أقرب المقربين من البوليس رغم تشدد القانون من الناحيـة النظرية فى عقوبة المخالف وفى الزج بمن يتجر فى السوق السوداء فى غياهب السجون ، وكان مركز السوق السوداء وبؤره التجارة غير المشروعة للعملة والذهب وسائر السلع المحرمة والمهربة والنادرة فى عاصمة رومانيا لا يبعد إلا بضعة أمتار عن بناء الأدارة العامة المركزية لمحافظة المدينة والبوليس والأمن العام .

وكم تشفى الأنسان من خصمه بما يذيقه من ضروب التعذيب وصنوف الآلام ، فكانت الأرواح البشرية فى نظر هتلر وأعوانه لا تساوى شروى نقير . ولقد سبق أن فشل فى سنة ١٩٢٣ مؤسس النازية فى حركة ميونيخ يوم أن كان فى طليعتها نصيره «لودندورف» أحد أقطاب الألمان فى الحرب العالمية الأولى، وطغت على مؤتمرى حانة مونيخ أمواج عالية من الديموقراطية فجرفت محاولتهم قلب نظام الحكومة الاشتراكية للريخ وآوتهم هذه أتقاء لشرهم فى قلعة هناك ، وكانوا فيها أقرب إلى الضيوف منهم إلى المعتقلين أو المساجين . ودون رأسهم إبان هـذا الاعتـكاف كتابه الأغبر بعنوان « كفاحى » ، ولما بسم له الدهر فقد « هندمبورج » وكان رمز الشعب الألمانى وموضع احترامه وصلة الماضى العزيز له يده لمصافحته بعد بضع سنوات عمد إلى إعدام مخالفيه فى السياسة والرأى وخصوصاً من أنصاره فى دورهم ومخادع نومهم فى جوف الليل وعلى مرأى من زوجاتهم وأبنائهم وأقاربهم . ولما أتعبه إعمال السيف فى الرقاب واختراق الرصاص للصدور أخذ يشرد

بقايا الشيوعيين والديموقراطيين وكل من لا ينزل من علياء تفكيره إلى حضيض النازية ويزج بهم فى معتقلات هى أشبه بزرائب البهائم أو بحفر القبور لأيواء الجيف .

ولوح الطليان بأيديهم يهددون وقد اغتر بقوتهم كثيرون ، ولكنها لم تك إلا كخيوط العنكبوت ما لبثت أن تمزقت ونفضتها المعارك الأولى للحرب العالمية الثانية . وتوعدوا شعب وادى النيل بقبضات هذه الأيدى البدينة جسما والواهية قدرة وكفاية وروحاً فى مرورهم عبر قنال السويس إلى الحبشة ليفتكوا بشعب أعزل من السلاح . ولكن إذا كان شر البلية ما يضحك فان سكان الوادى العتيد الذى عرف كنه الأنسانية منذ منا ورمسيس وبطليموس وابن العاص وصلاح الدين قابل جعجعة الذاهبين إلى الحبشة الذين سيسجلون على أنفسهم سخط التاريخ واحتقار العالم المتمدين بابتسامة باردة أشبه بالرثاء . وقد انتهى الحال ببعض هؤلاء المتحمسين بعد أن أتقنوا تمثيل إشارات التهديد وانتفاخ الأوداج بالقفز من السفن العابرة القنال المحملة بالجند والعتاد والهرب فى جوف الصحراء ما وراء الاسماعيلية والبحيرات المرة بالسويس مما اضطر البوليس المصرى إلى البحث عنهم وإعادتهم إلى ذويهم .

وتحركت ضغائن فرنسا ضد الأنكليز ، وأخذ ينبش لا فال القديم إرضاء لصديقه الدوتشى وإحراجاً لدولة عبر المانش التى لا تهتم بأصدقائها وجيرانها ولا تفرق بين المخلص والمالىء ، ولا تنشد المودة ألا حينما تشتد بها الأزمات ، فطالما وقفت فى صف ألمانيا العدو المشترك ضد حليفة الأمس ، فساعدتها على جلاء الجيوش المحتلة عن الرين وتسليح شاطئه الغربى وإنعاشها ماليا وهيأت للنازية الحياة والقوة . فصانعت حكومة

الجمهورية الفاشيستية فى استباحه دماء الأحباش وذلك تشفيا من خلان يخلون بالوعود . وقد تمسكت انجلترا باستقلال الحبشة وعملت على تدخل جامعة الأمم لصيانة استقلالها ومصالح الأمبراطورية دون نتيجة إيجابية يعتد بها .

وهرب مئات الآلاف من أبناء الجمهورية الأسبانية المهزومة وقد غلبوا على أمرهم ومزقت أسلحة فرانكو كيان هذا البناء الاشتراكى الغض شر ممزق وعبروا البرانس وآوتهم الجمهورية الفرنسية على مضض . وكان من يسقط منهم فريسة فى يد أحد أعوان فرانكو لا يتردد فى قتله شر قتله ، فلا يرحم طفولة مبكرة أو شيخوخة ضعيفة واهنة ، وكأن البرانس هى حجاب الحياة وسياج الضمان . وزجت بهم الجمهورية الفرنسية فى معسكرات مؤقتة على الحدود أشد ظلمة ووحشة من سجون الدكتاتور الكاثوليكى الغليظ القلب .

وانتشرت فى أنحاء أوروبا الدبلوماسية القائمة على التجسس والمغالطة والوقيعة والدس ، وكأن العالم قد عاد إلى عصر الملكيات المطلقة وآل بورجيا ومبعوثيها من العيون والأرصاد وقواعد الماكيافيلية .

وعملت روسيا الحمراء بواسطة عيوانها وممثليها السياسيين فى الخارج على القضاء على معارضيها فى باريس وغيرها من عواصم بلدان الغرب وأمهات مدن الفكر . مثال ذلك اختفاء الجنرال كوتيبوف أحد زعماء البيض فى باريس عام ١٩٣٠ ، وقتل الرفيق تروتسكى أحد أقطاب البولشفيك ومؤسس النظام السوفيتى مع لينين ، الذى ترك بلاده لخلاف فى الرأى مع ستالين القابض على زمام الأمر فى اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفيتية ، ثم بعد طول المطاف ألقى عصا ترحاله فى المكسيك حيث قتل فى ٢١ أغسطس عام ١٩٤٠ .

كما أطلق كل من معسكرى الدكتاتورية والديموقراطية عيونه وأرصاده وكأنهم كلاب الصيد يشتمون الأخبار ويبحثون عن الفرئس . وأخذ كل يعمل بأرشاد قلم المخابرات للإيقاع بخصمه والحصول على خططه السرية وبرامج تسلحه وتصميمات أسلحته وبوارجه وغواصاته وطائرته .

وإن عالما كهذا مشبعاً بالأنانية والجشع وحب الأيقاع بالغير والانقضاض على الفريسة بمجرد تنسم ضعفها وقلة حيلتها وقد طغت فيه الروح الانتقامية على ما عداها وانعدمت الروح الانسانية بمروءتها وعطفها على الجماعة وسعيها فى نشر الوئام والسلام بين الأفراد والشعوب يسعى حتما إلى حتفه بظلفه ، وقد كان فسرعان ماوقعت الواقعة واشتعلت نيران الحرب الاستعمارية الثانية لا تبقى ولا تذر .

وقد يتبادر إلى الذهن من تراشق معسكرى الدكتاتورية والديموقراطية — قبل الحرب العالمية الثانية وحتى نهايتها — بالتهم وإدلاء كل بالحجج التى تنبىء عن أفضليته على الآخر أن هذا الصراع الذى بدأ صراع كلام وخطب ، ثم تطور إلى تنافر سياسى وتدابر اقتصادى فالى حرب ضروس ثكلت الانسانية وثخنت العالم بجراح عميقة سيظل طويلا يقاسى آلامها ولم تلتئم بعد هو صراع مذاهب ومبادىء فحسب ، غير أن خفايا هذا الصراع غير ظواهره .

حقيقة هناك تياران متضادان تصادما فى كل مناسبة فى المؤتمرات السياسية والاقتصادية كما ظهر ذلك : فى خروج الدول الدكتاتورية من

جامعة الأمم الواحدة تلو الأخرى وقد حاولت كبريات الدول الديموقراطية والدكتاتورية أن تفرض نوعا من السلام يلائم أطماعها ، وفى فشل المؤتمر الاقتصادى العالمى وقد تعذر تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطماع الاقتصادية لا سيما أطماع الجبهة الدكتاتورية التى كانت تعد العدة لسياسة الاستكفاء والتسلح ، وفى بث الدعوة والنفوذ السياسى فى الخارج كما حدث فى اصطدامها فى إسبانيا وقد أيدت فرنسا وانجلترا وروسيا اسبانيا الجمهورية بينما عملت دولتا المحور على إنشاء دكتاتورية فرانكو هناك وذلك بواسطة جنودهما المدربين وعتادهما ، ولولا المساعدة المسلحة الفعالة التى قدمتها الفاشية والنازية للدكتاتورية الأسبانية لما أمكن القضاء على الحكومة الجمهورية هناك . ولكن هذا الاصطدام واختلاف أساليب الجبهتين فى الحكم وتضاد المثل العليا، لا تدل هذه الظواهر على أن صراع الدول وأزمة الحكم مصدرهما تطاحن المذاهب فقط، فإلى جانب تطاحن المذاهب يقاسى العالم ضعف الضمير والخلق الدوليين تبعا لضعف الخلق السياسى للأفراد والجماعات وجشع الحكومات وتشبعها بالروح الاستعمارية ، والرأى العام العالمى لا يزال فى دور تكوينه الأول فى حاجة إلى الكثير من العناية حتى ينمو ويترعرع ويقف بالمرصاد للحروب ليمنعها فى الوقت المناسب ، وتجربته فيما يختص بأزمة قناة السويس والعدوان الثلاثى على مصر تبشر بالتفاؤل .

وإننا إذا أمعنا النظر فى التصرفات الظاهرة لمعسكرى الدكتاتورية والديموقراطية رأيناها تكاد تكون واحدة فى التمسح بالجماعات وخطب ودها . فهى ترمى إلى إنصاف الطبقات العاملة الأجيرة لشحذ نشاطها وحثها على العمل بصفتها عماد الأمة وقواها المنتجة وكذا طبقة متوسطى الحال

(البورجوازيه) وهى تغذى باستمرار الادخار وتكتتب بالوفير من المال فى أسهم الصناعات وسندات الدين العام ، وكل من المعسكرين يتسابق أيضاً فى إرضاء العمال سواء بأنصافهم إنصافاً واسع المدى على حساب الرأسمالية أو بأشراكهم فى التعبير عن أرائهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ، فى البلدان الديموقراطية كلما حزب أمر واستعصى حله بفضل نفوذ النقابات والأحزاب الاشتراكية وممثلى العمال فى البرلمان ، وفى البلدان الدكتاتورية بفضل نشاط الزعماء فى المبادرة بمكافحة البطالة وتحديد الأجور الدنيا للعمال وإنشاء معسكرات السرور والمرح والراحة وتسهيل قيامهم برحلات صيفيه مجانية والالتجاء إلى استفتاء الشعب فى معضلات الأمور ، ولا يخفى أن غالبيته مكونة من الطبقات الاجيرة العاملة . غير أن إرضاء هؤلاء وتدليلهم وتدريبهم هو لأعدادهم للصراع وتقديمهم قربانا على مذابح الأطماع السياسية . وشأن الحكومات فى هذا الصدد شأن الجزار يطعم الخراف ويسمنها ليبيعها فى الأسواق ويثرى من لحمها وشحمها . وتريد الدول الصناعية الكبرى أن تجمع المزيد من المال وتحصل على المزيد من الأراضى والامتيازات الاقتصادية والمناطق الغنية بمعادنها من وراء الحرب العامة البشعة وقوامها ووقودها الطبقات العامله المنتجة .

وصف عالم اليوم

إن أزمات أوروبا المعاصرة لم تعد تنشب أظفارها فى أوروبا وحدها بل أضحت أزمة عامة تضرب أطنابها فى شتى أنحاء العالم وقد وضح من شرحنا للأزمة السياسية أنها جرت الوبال على العالم بزج أمم الأرض على اختلافها فى حربين عالميتين ضروسين واكتوائها بنيرانها ، وكذلك فقد لفحت الأزمة الاقتصادية بلهيبها شتى ينابيع الانتاج والرخاء فى العالم وأصابت التجارة الخارجية بالشلل والأسعار بالكساد وزعزعت الثقة فى الأسواق ونشرت البطالة ، والأزمة الاجتماعية وأزمة الضمير هما النتيجة الحتمية لطغيان المادة وتسلط روح الشر وانطلاق الأطماع من عقالها وتطبيق سياسة ان الغاية تبرر الواسطة فى علاقات الحكومات ومعاملات الأفراد دون اعتبار للخلق السياسى والمبادىء الانسانية ، ونفثتا سمومها فى شتى البلدان وأصبحت المحافل الدولية تشك فى كل اتصال دبلوماسى وكل تصريح لسياسى مسئول، ولم تعد التعهدات والاتفاقات والعقود والالتزامات موضع احترام بل ينظر إليها كأنها قصاصات من الورق ، وكل فريق يخشى غدر الآخر ونكثه بالعهود والمواثيق ويتوجس من المستقبل المحفوف بالمخاوف والشكوك .

ولا غرو أن تسرى الأزمات فى مختلف أنحاء العالم سريان النار فى الهشيم ، وأن يترتب على بدء انحلال أوروبا اضطراب يتعدى أثره بيت الداء ، لقد كان سلطان أوروبا السياسى والاقتصادى حتى الحرب العالمية الأولى يتمثل فى خمس دول من الدول الثمانى العظمى ، تمتد جذورها فى الأرض الأوروبية وهى انجلترا وفرنسا وألمانيا والنمسا والمجر وإيطاليا

ويضاف إليها روسيا فهى تجمع بين أوروبا وآسيا ، ولقد ربطت مصيرها بأوروبا وأقامت عمرانها ونهضتها الصناعية هناك منذ أكثر من قرنين ، ولم يك خارج القارة إلا الولايات المتحدة الامريكية واليابان ، وكانت الأولى مدينة لأوروبا وكانت الثانيـــة فى أولى خطوات ارتقائها سلم الامبراطورية ، وكان تألق نجم أوروبا يصحب اتساع أفق المدنية الغربية ، ويعاون على هـذا الاتساع سعة سلطان دولها العظمى وولوجها مختلف الديار مع معداتها ومدنيتها واقتصادياتها واعجاب أمم الأرض على اختلافها بمدينتها وتهافتها للأخذ بأسبابها ، ولم تنجح مدنيات قبلها فى أن تعم العالم ، وعاشت قديماً جهات المدنيات اليونانية والرومانية والمقابلة لها فى الشرق الأقصى وهى مدنية الصين وكذا حضارة العرب والاسلام دون اندماج وكل منها تطل على الأخرى من خلال نافذة بلورية سميكة وكأنها تطل على أرض العجائب المستطرفة ، وظل تفوق أوروبا يبرز حتى فى المنازعات المسلحة التى نشأت نتيجة التنافس السياسى الدولى ، فقد كان مصير الحرب يتقرر فى نفس القارة فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، وهذا موضع نظر فى صراع المستقبل ازاء قيام كتل ضخمة لدول جديدة فتية خارجها وخروج الولايات المتحدة وقد تفوقت على دول القارة من عزلتها وعزم الاتحاد السوفيتى على مواصلة دفاعه عن سياسته الخارجية التى تتمشى مع نصرة الطبقات العاملة ومع مارأيناه أيضاً فى صراع الولايات المتحدة الامريكية واليابان فى الحرب العالمية الثانية .

ولا غرو فى أن تنوخ الأزمات بكلكلها على العالم : فهى ليست أزمة المدنية الغربية فحسب بل هى أزمة مدنية اليوم ، فلم تعد هناك مدنية غربية مقصورة على الغرب بل هى أساليب الحياة والمعاملات والانتاج

والتوزيع والاستهلاك والتفكير والجد والعمل الفها العالم ولا تختلف فى مجموعها فى بلد عن الآخر ، فطبيعى أن تنتشر أزمة هذه الحياة وتسرى من قارة إلى أخرى وتعم العالم ، وصورتها الواضحة الأزمة الاقتصادية لعام ١٩٣٠ التى هبت عاصفتها من وول ستريت بنيويورك والسيتى بلندن واكتسحت الشرق الأقصى وعرجت على القارة الأوروبية وغيرها .

وقد جاءت أوروبا بمدنية اساسها تسخير قوى الطبيعية عن طريق الآلات للترفية عن الأفراد والجماعات وزيادة وحدات الانتاج زيادة لم يسبق لها مثيل وتوفير الحاجات والرغبة فيها ليست لها حدود وتقريب المسافات عن طريق السرعة وتعدد وسائل النقـــل لامكان تبادل هذه الحاجات بانتظام ، مع السعى لاجابة رغبات شتى الطبقات ومختلف الأذواق وجمع المال واستمرار تثميره عن طريق انماء مطالب الفرد وحاجاته ، ومدنية هذا طابعها يتعذر أن تنمو لتحقيق مثلها فى مضاعفة الانتاج إلا عن طريق اتصال مختلف القارات والبلدان بعضها ببعض لتستمر دورتها الدموية وتسير فى شرايينها التجارية وتواصل نشاطها وينبض قلبها فى صميم الدار وعواصم الغرب الكبرى بالحياة ، وهكذا صارت هذه المدنية طابع عالم اليوم .

ويتراءى هذا فيما يأتى :—

١ — أن شتى مدن العالم تجمعها بعضها ببعض صفات متشابهة من أدنى الأرض إلى أقصاهـا ومن موسكو ولندن وباريس وبرلين إلى نيويورك وريودى جنيرو وشنغهاى وبكين وكلكتا وطوكيو وبغداد ودمشق والقاهرة ، وإذا توغلنا فى قلب الصين وافريقيا كان الوضع هو

نفس الوضع حيث تتخذ المدن على قدر طاقتها طابع المدنية الحديثة بأنوارها الكهربية ومياهها المتدفقة من الأنابيب وأفاريزها ووسائلها الصحية ومبانيها ، التى أن اختلفت فى الطراز الظاهر فهى تضم نفس أساليب الراحة ، ومصانعها ذات المداخن الشامخة وطرق النقل بالترام والسيارة والقاطرة والطائرة ومطاراتها وشوارعها المعبدة وأفاريزها الأنيقة وحدائقها العامة وميادينها المنسقة بالتماثيل والنافورات ، وهى أن اختلفت حسب طبيعة البلاد وروح الشعب فهى تتفق فى توفير أسباب الرفاهة للناس بلا فارق بين لغة وأخرى وجنسية وأخرى فى الحياه الحديثة .

٢ ــ أن وسائل المواصلات وطرق نقل الأخبار واحدة يعرفها أهل آسيا وأوروبا وأمريكا وأفريقيا بل والجزر المنعزلة فى المحيطات ، وهى تكفل حاجاتهم وراحتهم وسرعة انتقالهم فى الأرض والسماء والماء وكذلك الاتصال عن طريق الأثير وغيره لقضاء مصالحهم فى دقائق معدودات ، مما يجعل الانسان لا يشعر بغربة فى معاملاته ولا يتهيب أي إتصال فى أى وقت ، ومما يجعله يلم بحوادث مختلف البلدان أولا بأول ، وهكذا صار العالم وحدةفى تبادلهالمنافع ونقل الأخبار .

٣ ــ أن الأزياء تسير فى مجموعها نحو الملبس الغربى ، فلم تعد الملابس القومية تفصل ملايين الناس بعضهم عن بعض ، ولم يعد سكان عواصم الصين والهند واليابان وأوروبا ينظر كل منهم إلى لبس الآخر نظرة استغراب ، ففى إحياء الأعمال والمال ودور الحكومات والمصالح الرسمية تتشابه أزياءالمترددين عليها ، ويندر أن يرى المرء فى شوارع اليابان وغيرها العمال وأرباب الأعمال والطلبة والنساء بنوع خاص فى غدواتهم وروحاتهم

فى ملابسهم الوطنية المزركشة الفضفاضة تارة والضيقة تارة أخرى ، ولم نعد نرى الفتاة الصينية التى كان يحكم عليها لداعى الاناقة والتقاليد ان تحبس قدميها فى حذائين من الصينى منذ نعومة أظفارها فتشوه قدميها وتسير ببطء كالعرجاء طوال حياتها ، والجميع يلبسون على قدر الطاقة ما اتفق عليه العالم من اللباس الغربى الذى صار عاماً ومميزاً بالسراويل الغربية والقبعات .

٤ — ان رجال الجيش والبحرية والطيران فى مختلف البلدان يرتدون اللباس الغربى مع فروق بسيطة تميز جنسياتهم ،ولم نعد نرى الجندى العثمانى بطربوشه الأحمر القانى وسراويله الفضفاضة،والجندى اليابانى بعباءته الواسعة وسيفه الضخم الذى يمثل بطولة الساموري ، فاللباس هوزى الغرب وعدته هى الأسلحة التى ابتدعتها عقول الغرب،ثم نقلت أسرار الصناعة إلى مختلف أنحاء العالم وصارجلها فى متناول الجميع باستثناء المخترعات الحديثة بنت اليوم التى تعتبر فى بادىء الأمر من الأسرار الحربية ، ثم لاتلبث ان تنتشر كسر تحطيم الذرة الذى انتقل فى بضع سنوات من الاحتكار الأمريكى إلى سائر البلدان المتمدينة .

٥ — ان وسائل المعاملات الاقتصادية والائتمان وتصريف أعمال البنوك وتبادل التجارة والتأمين على الأشياء والأشخاص والعمليات واحدة فى مختلف أنحاء العالم ، بل نرى فروع بنوك من الشرق فى الغرب وكذا العكس ،وهى تسير وفق أساليب رسمتها المدنية الغربية منذ إنشاء المصارف فى القرن السادس عشر ورواجها على يد اللومبارديين فى ايطاليا ، وهذه المعاملات تقرب بين بيوت المال والأعمال من جنسيات مختلفة وتوثق الصلات بين الشركات والتجار وتنشىء شبكة من العملاء تضمهم مصلحة

واحدة تجعل من الأرض متجراً كبيراً مهما وان فرقت بين بلدانها الأعلام المختلفة الألوان ، والاحقاد السياسية فى كثير من الاحيان .

٦ — إن طرق الدراسات وتحصيل العلوم والمعارف وبحوث المعامل وجهود المفكرين والعلماء وذوى الرأى وكتاباتهم تنسج على منوال من صناعة الغرب ، والأساليب الغربية القائمة على الفلسفة الكارتية للفيلسوف دى كارت *Descartes* أو على التفكير الاجتماعى لا وجوست كونت *Auguste Comte* أو على اتجاهات برجسون *Bergson* أو المنطق المادى التاريخى لكارل ماركس *Marx* هى الغالبة فيها فيما يختص بأصول الأشياء وموارد المعرفة وخطط الدراسات وطرق التفكير وأسباب التطور ، وتكاد تستخدم فى مختلف البلدان لغات الغرب فى الدرس والتحصيل والتجديد العلمى ، ونرى مثلا أن جامعات اليابان تباشر مهمتها التعليمية باللغة الانكليزية ، و تترجم أهم الكتب العلمية والأدبية والقصص والبحوث الغربية التى تتناول أهم فروع الفنون والاجتماع والعلوم إلى مختلف اللغات ، ويقبل عليها المتخصصون والطلبة دون مشقة وقد أدركوا وسائل تفهمها ، وهم على استعداد لهضم مافيها من دقائق ، وهى مورد يرشف منه الجميع بلا تمييز بين بلد وآخر ، كما أنهم سرعان مايقبلون بشغف على مختلف القطع المسرحية والروايات السينمائية التى تعرض بلا فارق أو تمييز بسبب مصدرها : ومناظرها وحوارها وعظاتها ليست مما لا يمكن إدراكه .

٧ — إن وسائل الانتاج والصناعات الحديثة وهى مستمدة من علوم الغرب تكاد تكون واحدة فى مختلف البلدان ، وهذا مما يقارب بين عقليات أرباب الأعمال ومهندسى الصناعات ومنظمى الانتاج والعمال من مختلف البلدان ، ومما يجعل شتى نواحى النشاط الصناعى فى متناول الشرق ،

ولم تعد أساليب الصناعة مستعصية على العقول والأذواق تبعاً للبلد والعامل والمستهلك ، فالصناعة هى شعار المدنية الحديثة ، وهى التى تجعل من رأس المال وحدة مهما اختلف مصدره ومن العمال كتلة البروليتاريا التى تكافح فى أية جبهة فى عالمنا الحالى .

٨ — ان نظم الحكم وإدارة دفة السياسة وتسيير دولاب الحكومة، هذه القواعد مستمدة من الغرب ، يصدرها إلى البلدان الأخرى وهى تطبعها بطابعها ، فهناك أساليب حديثة تحكم بمقتضاها البلاد، وتحدد القوانين التى تصدر فى ظلها علاقات الأفراد وصلاتهم بالحاكم مع مراعاة الطابع القومى للبلاد ، وهو يوجه هذه النظم وفق المصلحة القومية ، ومهما اختلفت طبائع الشعوب ووجوه الدول تبعاً للعوامل الاقليمية والتاريخية والاجتماعية فهناك حلقة اتصال وتفاهم بينها ، أساسها أساليب الغرب السياسية والتنفيذية والتشريعية والقانونية والقضائية فهى تأخذ بها من حيث المبدأ ، وهذه الأساليب تقارب بين عقليات الشعوب وحكامها .

٩ — أن الدبلوماسية وصلات البلدان بعضها ببعض عن طريق البعثات الدبلوماسية والوفود السياسية تتشابه فى صفاتها رغم إختلاف البلدان التى تتبادل هذه البعثات والوفود .

ولقد كانت البعثات السياسية حتى القرن الثامن عشر مؤقتة وبأسم الأمير ولمصلحته ولاغراض التجسس على بلاط الأمير المنافس ، وكثيراً ما كانت توفد البعثة لتحقيق زيجة أو للمطالبة بامارة أو أراض جديدة ، وكانت تتعرض لأشد أنواع الرقابة مع الحجر على تنقلاتها ، وكان إيفاد السلطان العثمانى محمد الرابع سفيراً إلى بلاط لويس الرابع عشر ملك فرنسا

عام ١٦٦٩ حدثا سياسياً خطيراً ، ولقدكانت الدولة العليه العثمانية تمثل دور الخليفة لفرنسا ضد الامارات الالمانية ،وأعتبرت البيوت الاوروبية المالكة هذا العمل ثورة على الاخلاق والعرف الدولى لذلك الوقت ، فملك فرنسا يحمل تاجاً مسيحياً وفرنسا ابنة الكنيسة البكر ، ولم يحظ السفير المسلم لدى الحليف الكاثوليكى بالمراسم التى تليق بالسلطان والخليفة، ولكنه استطاع أن يتجسس لحساب سيده ، وأدرك خلال تجسسه أن ملك فرنسا وسليل البربون البار بالكثلكة لن يقف إلى جانب الخاقان فى الصراع أو السياسة ، وأنفق وقته فى نشر مشروب القهوة بين رجال البلاط ونبيلات المملكة وتدريبهم على تعاطيها كشراب مستطرف منبه للأعصاب ومثير للنفوس .

وتبادل ملكا فرنسا وسيام البعثات السياسية فى القرن السابع عشر ، وأوفد لويس الرابع عشر ويسمى الملك المنير كالشمس مبعوثه السياسى إلى ملك سيام للتبشير وأوفد ملك سيام مبعوثة ليلم بما عليه الغرب من مدنية غريبة على الشرق الاسيوى ، وكان هذا حدثاً مستطرفا فى عالم الدبلوماسية فى ذلك الوقت ، وتبادل العاهلان فى حفلات اشتهرت بيذخها البالغ عبارات الود فى خطب القيت بطلاقة بمناسبة تقديم خطابى الاعتماد، وأطلقت نافورات المياه والالعاب النارية فى فرسايل تكريماً لبعثة ملك سيام ، كما أقيمت حفلات مصارعة النمور والفيلة بمناسبة استقبال بعثة ملك فرنسا التى هدفت من التبشير إلى إنشاء نفوذ فرنسى مع احتلال عسكرى فى المملكة .

ونرى اليوم إن للبعثات السياسية صفة الاقامة الدائمة ، وهى لا حصر

لها وتمثل المصالح السياسية والاقتصادية والثقافية ، وتتبع فى اعتمادها أبسط وأخصر الطرق . وليس بمستغرب أن تمثل بعثة قادمة من دولة فى الشرق الاقصى بلادها فى دول تبعد عنها بآلاف الاميال ، وذلك رغبة فى تبادل المنافع وتوثيق الصلات السياسية والثقافية .

١٠ — ان المرأة وهى عنوان طبيعة الشعب ومدى تمسكه بالتقاليد لم يعد يفصلها عن المجتمع الحجاب والجمود والعزلة ، وأخذت تختفى تدريجياً المرأة المتعطلة الحبيسة فى الازار البعيدة عن "ضوء والهواء وعيون الناس ، ولم نعد نرى البتة النساء اللاتى وصفهن كتاب الغرب فى قصصهم عن المجتمع الشرقى بعنوان « النساء الكسيرات القلب » *Les Desenchantées* فى الاستانة لبيير لوتى *Pierre Loti* أو « الفراشة » وهى عن قلب المرأة اليابانية لكلود فارير *Claude Farrere* أو شتى قصص بنوا *Benoit* وهاجارد *Haggard* فى وصف الشرق مع ماقيل فى بعد وصفهم على الحقيقة أومبالغتهم فى الوصف حتى قبل التطور .

ونرى النساء فى الهند والباكستان ومصر والصين واليابان وسوريا ولبنان وغيرها من بلدان الشرق الاقصى والأدنى يباشرن شتى الاعمال اسوة بالرجال لمعاونتهم ، وينخرطن فى الجندية وأعمال الشرطة وفى الدواوين والمصالح وسائر المؤسسات ، وهن يثابرون فى تحصيل العلم فى الجامعات ويسعين فى الأرض بحثاً عن العمل والرزق ويحترفن أعمالا كانت مقصورة على الرجال كالطب والمحاماة والهندسة والزراعة ويدرن المؤسسات الاقتصادية والشركات والبنوك ويعملن فى المصانع والحقول ، ويكافحن فى سبيل كسب حقوقهن السياسية والانتخاب والتمثيل فى البرلمان وقد يصبحن نائبات عن الأمة أو وزيرات وسفيرات لبلادهن فى الخارج ،

وهكذا أخذن بما أخذ به الغرب منذ نصف قرن وتحررن من قيود الجمود أسوة باخواتهن الغربيات ، وطالبن بالمساواة التامة مع الرجال فى الاجور والمسئوليات والاعباء .

وهذه اليابانية مثلا خلعت الكيمونو وتشبهت بأختها فى باريس ونيويورك حتى فى تصفيف شعرها ، وهى تمارس الرياضة والعَدْو والسباحة ، وينتقل صوتها الرقيق فى حزم ونبرات واضحة من مدرجات الجامعة إلى صالات العرض وخشبة المسرح وصالونات المجتمع ، وبلغ عدد النساء سنة ١٩٤٦ فى اليابان ٣٩ فى مجلس النواب و١١ فى مجلس الشيوخ وبلغ عدد النساء هناك فى إدارات البوليس ٩٨٥ كما أن عدد الفتيات اللاتى يعملن فى الصناعات وصل إلى نحو ١٦ مليون يشغلن ٤١ ./. من الأعمال فى اليابان . واليابان هذه كانت الى عهد قريب معقل المحافظة على التقاليد والتغنى بما تركه الاجداد والاعجاب بخلق عهد الاقطاع الذى كان يجعل من المرأة دمية عمياء كل همها أن ترضى الرجل ، وقد تحكم على نفسها بالانتحار لتفسح له الطريق كى يتخذ زوجة جديدة تروقه إذا صادفت منه عزوفاً عنها وإعراضاً منه نحوها .

١١ — أن الحياة الاقتصادية وتطورها تمشيا مع الثورة الصناعية واستخدام الآلات فى نطاق واسع تسير جنباً إلى جنب مع حريات الانسان وحقوقه وتعميم هذه الحقوق فى مختلف أنحاء العالم ، وتفسير ذلك أن الثورة الصناعية ضاعفت وحدات الانتاج ونشرت الصناعات وجعلت شتى المنتجات التى كانت فى عداد الترف فى متناول الجميع ، تبعاً لنقص نفقات انتاجها مع صعود أرقام أرباحها بنسبة أعلا من نسبة زيادة رأس المال

، كلما زادت الوحدات المصنوعة وتضاعف رأس المال الصناعى ، وكان من الطبيعى أن تعيش هذه الصناعات وتنمو فى جو من الحرية الاقتصادية والسياسية واتساع نطاق التبادل ، وهذا الوضع السياسى هو ما اشتهر به القرن الماضى ، ثم عدلت الدول الصناعية الكبرى عن الحرية الاقتصادية حرصاً على اسواقها القومية حتى لا تغزوها منتجات الدول الصناعية الحديثة كالمانيا واليابان ، وما لبثت حمى الصناعات القومية أن تعدت هذه الدول الى شتى البلدان التى تعمل على انشاء الصناعات فى ديارها . ونشأت مشكلات البطالة نتيجة اضطراب الحياة الاقتصادية ، كما تعقدت مشكلات العمل ، واصطدمت حشود البروليتاريا بارباب العمل ، وعمت هذه المشكلة شتى البلدان ونشأت الأحزاب الشيوعية فى الغرب والشرق ، ثم قدح الغرب زناد الفكر وضاعف الجهد ليخفف عن الفرد عناء العمل بزيادة اعتماده على الآلات ، وتوصل الى اختراع الآلات التلقائية الذاتية *Automation* التى تنقل الصناعات من مجرد زيادة وحدات الانتاج الى تحقيق صناعات الترف لصالح الطبقات العاملة ، غير أن هذه الطبقات وكانت قد حشدت بالملايين فى الصناعات أصبحت بلا عمل مؤقتاً باستخدام الالآت التى تعتمد على نفر ضئيل من العمال ، اذ أن هذه الآلات تباشر بدون معونة الفرد أدق عمليات الصناعة ابتداء من اعداد المادة الأولية واحصاء الوارد منها وخلط مختلف الخامات وصبها وتركيب شتى معدات الآلة والسيارة والقاطرة حتى تسلمها من المصنع للاستهلاك ، وقد يعاون هذه الآت أيضا العقل الالكترونى *Electronic brain* ، وهو انسان ميكانيكى ضخم يشرف آلياً على تنظيم العمل والصناعة ويباشر شتى أعمال الادارة بحساب دقيق لا يخطىء ولا يعوزه الا الباعث والموجه ، وبدأت تنتشر هذه المصانع مع

العقل الالكترونى فى الغرب وخاصة فى الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا والمانيا والاتحاد السوفيتى فى صناعات السيارات وشتى الصناعات الثقيلة وادارات الشركات الكبرى التى تتطلب عمليات حسابية واحصائية معقدة . وهى تعتمد اليوم على بضع مئات من المتخصصين للاشراف عليها وتوجيه آلاتها ، وتذهب الى حد دفع اجور العمال وترجمة المراسلات وشتى التقارير الفنية بدلا من حشد جيوش العمال كما كانت الحال قبل ذلك ، وهى فى طريقها الى التعميم فى شتى انحاء العالم بعد نجاح التجربة .

ويترتب على ذلك فى رأى بعض الكتاب فقدان البروليتاريا بعد فترة وجيزة أهميتها السابقة واتجاه حشودها إلى الزراعة مع تفرقها وانتهاء خطر البروليتاريا العمال ، وتهديدها للرأسمالية وصراعها السياسى وما قد يجره من توتر الجو الدولى والتهديد بحرب تشعلها البروليتاريا بالذات. كما ذهب بعض الكتاب إلى القول بان عصرنا الحاضر هو عصر السكرتارية ، وقد انتهى عصر البروليتاريا ، وهو عصر التوجيه والتنظيم وتنسيق الانتاج والصناعات وتوزيع وحدات العمل وثمراته ويدبر المديرون والمنظمون *Directeurs-Organisateurs* الخطط ، وهم سادة الموقف اقتصادياً وسياسياً (*) ، وهكذا يصبح للمنظمين أهمية قصوى بل هم العقل المدبر للدولة ، والعالم اليوم يعيش فى دكتاتورية المديرين لا فى دكتاتورية البروليتاريا التى انتهى سلطانها .

ودكتاتورية المديرين هذه دكتاتورية علمية فنية تعمل على استثمار كل كفاية وجهد وتوزيع الاعمال والانتاج توزيعا دقيقا وتنظيم الاستهلاك تنظيما

(*) أنظر «عصر المنظمين» لبرنهام ، من صفحة ٧٨ الى ٨٣
وانظر «تطور النظم السياسية» لدوكلو صفحة ٣٤٣ .

عادلا ، وهى تبنى صروح الدولة بالاساليب العلمية الدقيقة بدراسات وافية وفق ابحاث المعامل والتجارب العلمية المتقدمة ،وهكذا تصبح الدولة بمديريها كأنها معمل من معامل الابحاث لا يترك مثقال ذرة بلا انتفاع به لصالح المواطنين . ويتمثل فى هؤلاء المديرين المنظمين سلطان الدولة ونفوذها ، وينبعث من تصرفاتهم قوتها ، وهم الاوصياء على المواطنين يوجهونهم وفق الخطط التى يرسمونها ويتلقفونهم من ساعة ولادتهم حتى نهايتهم ويشقون لهم طريق سيرهم المستقيم فى الحياة دون ان يستطيع هؤلاء المواطنون مناهضتهم، وكأن العالم قد تحول إلى مدينة ضخمة على نسق سبارطه *Sparta* القديمة . وهذا الوضع ينشىء جواً من التنافس بين المديرين من مختلف البلدان فى سبيل احتكار نفوذهم وسلطان بلادهم . وينصح المفكر الأمريكى برنهام *Burnham* ، وهو أحد الذين كتبوا فى هــذا الشأن الولايات المتحدة الامريكية ، وقد اشتهرت بلاده بمديريها وبتنظيمها ، بالمبادرة بفرض سيطرتها على العالم نتيجة احتكارها للقنبلة الذرية وكان ذلك فى سنة ١٩٤٨ ، ويزعم انها لم تصل الى مرتبتها العالية فى البحث العلمى و صناعة ولم تسبق غيرها فى مضمار الذرة وصناعة قنابلها إلا بفضل نظام المديرين وايمانها به (*).

ونرى فى الآلة التلقائيــة والعقل الالكترونى ونظام السكرتارية والتكنوكراسية *Technocratie* أى الاعتماد على المديرين الفنيين فى شتى الميادين بما فى ذلك الميـدان السياسى ان نظام المديرين قد ينتشر تدريجياً فى عالمنا الحالى الواسع بمساحاته والضيق بسرعة مواصلاته وحياته الميكانيكية المحسوبة خطواتها بدقة مقدماً . غير ان فى هذا النظام ، وهو عرضة فى أية

(*) انظر « فى سبيل السيطرة العالمية » لبرنهام ، من صفحة ٢٩٧ الى ٣٣٢ .

لحظة تبعاً للرغبة فى احتكار آلة أو اختراع ونظراً لشدة تنافس المديرين ، ويتضح ذلك فى السياسة "قومية التعصبية لكل بلد مع تعقد حياتنا الحالية بأزماتها المزمنة ، مايهدد شخصية الفرد وحرياته وذكاءه ويحوله إلى صخرة صماء أو آلة لا قلب لها ولا فؤاد أو وجدان ، وما يهدد السلام العالمى باطلاق العقل الالكترونى ضد العقل الالكترونى المنافس له عن طريق الصواريخ وسائر الأسلحة المهلكة الموجهة ، وذلك مالم تستخدم هذه الوسائل الحديثة برفق واتزان وتوجه لخدمة البشرية والتخفيف من وعثاء الحياة .

ويقول الكاتب المفكر الرومانى بمناسبة مبالغة الانسان العصرى فى الاعتماد على الآلة وقيام حياة سياسية على أساس التدخل والتوجيه نتيجة الآلات المعقدة فى قصته بعنوان « الساعة الخامسة والعشرون » ، وفيها ينعى على مدنيتنا تبعاً لشدة وطأة الحروب غلاظة قلبها وقسوتها « إن الأفراد يمكنهم أن يستأنسوا الوحوش الضارية . ولكن منذ مدة ظهر على وجه الأرض نوع جديد من الكائنات الحية اسمه (المواطنون) وهم لايعيشون فى الغابات أو الاحراش بل فى المكاتب ، غير أنهم أشد قساوة من الوحوش الضارية . إنهم ولدوا من زواج الرجال بالآلات الحديثة ، هم نوع من الكائنات الحية غريب ، إنهم أشد الاجناس بطشاً اليوم على ظهر البسيطة، وجوههم تشبه وجوه الأناس وكثيراً ما نخطىء فى اعتبارهم من البشر ، غير أننا سرعان ما ندرك أنهم لايتصرفون تصرف البشر بل يتصرفون كآلات صماء ، وهم لايحملون بين ضلوعهم قلوباً بل آلات حاسبة وعدادات دقيقة ، وعقولهم شبيهة بالآلات أيضاً ، وهم ليسوا بالآلات ولا بالرجال ، ورغباتهم شبيهة برغبات الوحوش الضارية ، غير أنهم ليسوا كالوحوش

الضارية إذ هم مواطنون .... هم خلاصة مخلوقات عجيبة ، وقد غزوا سائر الأرض (*) » . وهلا يتهدد المدنية القائمة خطر القيود القاسية على حريات الفرد ومشاعره ووجدانه نتيجة المبالغة الشديدة فى استخدام الآلات وما يصاحبها من توجيه ، ويتخذ الفرد نفس قالبها باستمراء مصاحبتها ؟

١٢ — إن الحياة الدولية الحالية مليئة بالمحاولات فى سبيل اتصال البلدان والناس باستمرار وكانت فاتحة الجهود فى سبيل السلام وانسانية الحرب باجتماعات لاهاى واتفاقاتها فى سنة ١٨٩٦ وسنة ١٩٠٧ ، وتتعدد اليوم المنظمات والهيئات والاتفاقات الدولية التى تحاول توثيق روابط الجماعات - رغم تلبد الجو السياسى بالسحب وبعد الشقة فى العلاقات الدولية وتفاقمها - والأمثلة عديدة فى هذا الشأن ، فهناك منظمات الأمم المتحدة وهى التجربة الثانية فى سبيل إقامة هيئة عالمية للاشراف على الأمن الدولى ومحاولة منع الاعتداء المسلح وكانت السابقة عليها عصبة الأمم كما هو معروف ، وكلاهما يضمان أمم العالم وتتاح فى اجتماعاتهما وما أكثرها الفرصة لتبادل الرأى والمشورة وتقارب وجهات النظر واتصال الحكومات والشعوب بعضها ببعض بشروط توفر حسن النيات السياسية ، وتتعدد أيضاً المؤتمرات السياسية التى تضم بلدانا عدة لتهدئة الجو وبحث المشكلات الدولية على نطاق واسع لتسوية مشكلات الحدود والسكان والمستعمرات ، ورأينا مثلا أن ميثاق نبذ الحرب المسمى بميثاق كيلوج بريان أو ميثاق باريس لسنة ١٩٢٨ فتح الباب على مصراعية للدول للاشتراك فى توقيعه ، وانضمت إليه جل البلدان بالتتابع ، ورأينا كذلك

(*) أنظر (الساعة الخامسة والعشرون) لجورجيو ، صفحتى ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

ضخامة عدد الأصوات فى الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى تقرير إيقاف إطلاق النار فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ بمناسبة الاعتداء الثلاثى على مصر، وهناك إلى جانب هيئة الأمم المتحدة وعدد أعضائها يبلغ حتى أوائل سنة ١٩٥٧ ثمانين عضواً ومنظماتها عديدة وتهتم بشىء النواحى الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية لمختلف شعوب العالم شتى المنظمات الاقليمية المشكلة وفق ميثاق الأمم المتحدة أو التى لا يتعارض تشكيلها أصلا مع الميثاق، نذكر منها جامعة الدول العربية وجامعة الدول الأمريكية واتحاد دول أوروبا ونظام دول الكومنولث وغيرها .

وعلاوة تعدد فرص اجتماع الدول على كثرتها لبحث المشكلات السياسية وتقرير وسائل علاجها، ورغم صعوبة الوصول إلى حل، تتعدد فرص دراسة الشئون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفنية فى المجال الدولى عن طريق المنظمات المتخصصة فى أحضان الأمم المتحدة كالمجلس الاقتصادى والاجتماعى وهيئة العمل الدولية وهيئة اليونسكو، وكذلك عن طريق المؤتمرات القائمة على الاتحادات الدولية المتعددة كاتحاد البريد واتحاد الملكية الصناعية واتحاد الملكية الأدبية والاتحاد الدولى للعلوم السياسية وغيرها من الاتحادات، وتتمخض الاجتماعات عن موائد مستديرة للنقاش وبعثات للدرس والتحقيق فى سبيل خدمة البشرية ورفع المستوى المادى والمعنوى للفرد والجماعة، وهذا الوضع الذى يتسع نطاقه يوماً بعد يوم لم يتح للشعوب منذ نصف قرن وهو يساعد على تقاربها مما يمهد لوحدتها فيما بعد إذا أبدت الحكومات حسن نواياها واخلاصها وإذا استطاعت أن تستغل هذا الوضع استغلالا طيباً وأن تطرح جانباً سياسة الاحقاد والاطماع .

المدنية العـالمية

أن هذا الوصف الواضح لعالم اليوم الذى يجعل منه وحـدة واحدة فى مدنيته وحياته السياسية وطرق معيشة الناس له أسبابه المستقاة من حضارة الغرب التى مالبثت أن بسطت جناحيها العريضين على الأرض فى أقل من قرن من الزمان ، بينما عجزت عن ذلك مدنيات سابقة إذ ظلت حضارات أثينا وروما وبيزانطة والعرب والصين والهند مقصورة على اصقاع دون أخرى ، وأهم أسباب انتشارها ما يأتى :ـ

١ ـــ الأوضاع العلمية ، فالعلوم الغربية تحمل فى طياتهـا عوامل التعميم ، وهى علوم مادية تقوم على دراسات ظواهر الأشياء واستثمار قوى الطبيعة وزيادة وحدات الإنتاج ، وهدفها تغيير وجه البسيطة وقلب أوضاع الحياة لصالح الفرد ، نراها فى استغلال الشلالات المتدفقة بوضع المحركات فى طريقها ، وفى اسلاك الكهرباء التى تنقل التيار إلى مئات الكيلو مترات بعيداً عن مركز توليدها ، وفى عابرات المحيطات والاشارات المرسلة عبر الأثير والبحار والقارات ، وفى الطائرات تشق كبد السماء ومداخن المصانع تناطح الجوزاء ، وفى الصعود إلى طبقات الجو العليا والغوص إلى أعماق المحيطات لدراسة اسرار الطبيعة والحياة ، وأخيراً نرى هذه المدنية وقد انتقلت بسرعة نظراً لطبيعتها وحياتها القائمة على التعميم (فهى لاغراض زيادة الإنتاج) من معمل إلى معمل ومن باحث فى الغرب إلى عالم فى الشرق . كما نراها فى هذه النواة الذرية الصغيرة الكثيفة فى التركيز وقد كشف عن أسرارها واستخدمت كأقوى مادة

متفجرة وكأصلح بلسم للامراض ولسائر حاجات النمو والسلام . ونرى صورة هذه المدنية أيضاً واضحة فى موسيقاها الحديثة والاصغاء إليها ، فكان عدد الذين يستطيعون الاستماع إلى موسيقى ستراوس وموزارت وشوبان فى القرن الماضى محدوداً ، بينما استطاع العلم وغرس فن تذوقها اليوم أن يدخلا السرور على النفوس وأن يشنفا آذان الناس بها بلا تمييز بفضل الاذاعات المتواصلة لحفلاتها ، ونلمس هذا الوصف فى الاتفاقات الدولية لحماية حقوق التأليف والاختراع والابتداع وفى تسجيل المخترعات والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الأجنبية فى مكاتب تسجيل شتى علاوة على تسجيلها دوليا فى مكتب التسجيل الدولى فى برن *Berne* عاصمة سويسرا ، كما نلمسه أيضاً فى شتى الاتفاقات الدولية التى تكاد تكون شاملة لدول العالم قاطبة للبريد والبرق والسكك الحديدية والطيران المدنى .

٢ — الاوضاع الاقتصادية ، فهذه المدنية الغربية تحمل فى طياتها كذلك مثلا خاصه قائمة على تبادل المنافع والتثمير والادخار فى صور تتفق مع طبيعتها ، تتمثل فى الانقلاب الصناعى ووحدات الإنتاج وعمليات المصارف والائتمان ، وطبيعتها واحدة ، وهى تتطلب تنسيق الجهود فى مختلف انحاء العالم لنشاط التبادل التجارى والنهوض بمستوى الجماعات ، ولا يكتب لقوم الرواج والتقدم الا فى ظل هذه الأوضاع الاقتصادية فى صورها المختلفة ، ولقد قضى على قبائل الهنود الحمر فى العالم الجديد وفلولهم بالاندثار التدريجى لصعوبة تفهمهم هذه الأوضاع فى القارة الشمالية لأنهم عجزوا عن مجاراة القادمين من أوروبا والانجلوسكسون فى الحياة الاقتصادية الجديدة التى لم يألفوها ، ولم يستطع السيف أن يقضى

عليهم بقدر فتك التيار الاقتصادى فى القارة الجنوبية رغم مبالغة المستعمرين الأسبان والبرتغال فى استخدامه للابادة .

وهذه الأوضاع الاقتصادية قد تكون رأسمالية تسير فى ركاب المدنية الصناعية الآلية القائمة على أسس من تنمية الثروة الفردية وتوظيف الادخار لصالح الإنتاج ، وقد تكون اشتراكية تجعل الملكية جماعية اسوة بالإنتاج ، ولها صفاتها التى تتميز بها فيما يختص بتبادل الحاجات ، فهى تسير فى شرايين المواصلات الحديثة من برية وبحرية وجوية وقد كست وجه الأرض كشباك الصائد تربط البلدان بعضها ببعض وتقرب المواد الاولية للآلات التى تحولها ثم تحملها محولة إلى جهات استهلاكها فى سرعة فائقة وبكميات وفيرة ، ونفس هذه المواصلات تنقل البيانات التجارية الشتى وحاجات الأسواق وآخر الأسعار بسرعة فائقة ، وتصبح أسواق الصين واليابان فى قلب أوروبا وأسواق الولايات المتحدة الامريكية فى قلب اليابان والصين والهند وهكذا ..

٣ — الأوضاع السياسية ، ولهذه المدنية طابعها فى تنظيم الحياة الخاصة والعامة ، فلها قوانينها التى تحدد علاقات الأفراد بعضهم ببعض ، ودساتيرها التى تنظم بمقتضاها علاقة هؤلاء بالدولة وترسم خطط سير دولاب الحكومة وسياسة الناس ، وتنظم علاقات البلدان كجماعات سياسية باتجاه القانون الدولى مثلا اتجاهاً عاماً شاملا ، وان وسائل الحياة التى تلتئم مع انتشار هذه الحضارة بطرق استغلالها وبضروراتها وصناعاتها ووسائل

أبتهلاكها ومعدات راحتها وترفها لها قوانينها المتعددة من تجارية ومدنية وإدارية ، وسرعان ما أخذت بها مختلف البلدان ، ولها أساليبها فى الحكم من ديموقراطية واشتراكية وشيوعية ، وقد صدرت من القارة الدائمة الصخب إلى الخارج استوردتها شعوب ما وراء البحار ، لأن مجموعة هذه التشريعات هى طابع المدنية القائمة والوسيلة الكفيلة بتنظيم علاقات الناس والشعوب وتبادل الحاجات والمنافع والفصل فيما يشجر من خلاف مترتب على هذا التبادل ، وهذه الأوضاع السياسية هى لشتى أمم الأرض بلا تمييز بين دولة دولة وأخرى ، هذه الأوضاع السياسية الديموقراطية المستقاة من أوروبا الغربية ، وهى تجعل من حقوق الانسان نبراساً ، أو الاشتراكية المستقاة من كفاح الطبقات مع الابقاء على المشروعات الفردية وتعاون العمال مع أرباب الأعمال ، وتتمثل فى الأحزاب السياسية فى ظل النظم البرلمانية القائمة على حقوق الانسان وسادة الشعب ، أو الشيوعية التى نزلت إلى حظيرة التطبيق بثورة أكتوبر الحمراء عام ١٩١٧ فى روسيا والتى بدأت فى بطر سبرج وقد أصبحت لننجراد والتى تتراءى فى انهاء النظام الرأسمالى الفردى وفى جعل رأس المال جماعياً أسوة بالانتاج ولكل وفق حاجته ثم تحول المذهب إلى لكل وفق عمله وكفايته ، وأخيراً الاشتراكية القومية القائمة على نظام هو مزيج من التفكير الاشتراكى الذى يجعل العمل هو محور سياسة الدولة على أن يوجه للصالح الوطنى ولتمجيد الدولة وأن يرسم خطته نخبة هى وحدها المسئولة عن الحكم تعمل على التوفيق بين العمل والفكرة القومية لتوجيهه نحو مثل وطنية عليا مع الابقاء على النظام الرأسمالى الفردى لخدمة الدولة .

٤ — الأوضاع القومية ، فأن للمدنية الغربية التى أصبحت مدنية عالمية لها طابعها المشتق كما سبق أن ذكرنا من حقوق الانسان وحرياته وسيادة

الشعب أو السيادة القومية ، وقامت حركات التحرير فى أوروبا كتحقيق الوحدة الايطالية وبناء الريخ الألمانى وانفصال بلجيكا عن هولاندة وكاستقلال دول البلقان على أساس فكرة القوميات العزيزة على مفكرى وكتاب القرن الماضى ، وعمت هذه الفكرة بانتقالها إلى الشرق تبعاً لانتشار نور العلم وحركات الانبعاث هناك ، ثم جاءت شروط ولسن فى نهاية الحرب العالمية الأولى تعلن تمسك الغرب بها فى صورة حق كل شعب فى تقرير مصيره كأحد الوعود التى يتمسك بها رسول السلام هذا لانهاء الحرب وبناء عالم أفضل ، ولقد ترتب على هذه الحرب اختلاط الجنود من من شعوب شتى وطبقات متفاوتة يحاربون فى جبهة متحدة ، فلمسوا نواحى الضعف فى مدينة الغرب وهى الاستعمار وتسخير الفرد لصالح رأس المال الجشع ووقوف قوى الغرب فى وجه استقلال الشعوب الشرقية مع بدء عجزه وانحلاله وامتشاقه الحسام لاقتسام الأسلاب على حساب هذه الشعوب ، وعرفوا أن المخرج الوحيد هو انهاء الاستعمار والمساواة بين الاجناس وحق تقرير المصير واحترام حريات الأفراد وهى المبادىء المستقاة من حقوق الانسان وسيادة الشعب ، ولقد بدأت فكرة القوميات هذه التى هى مجموع المبادىء المذكورة تزحف بقوة إلى الشرق الأوسط والهند وجنوب شرق آسيا ، وترتب على ذلك أن انهار صرح الاستعمار فى هذه الجهات وكانت حصنه الحصين ، وفقدت أوروبا سيطرتها عليها ، ثم ما لبثت أن زحفت مبادىء أبعد من القوميات لرفع مستوى الجماعات هناك هى الاشتراكية بأنواعها بل الشيوعية أيضاً ، وفى هذه المبادىء ما يجعل من مدنية الغرب وسياسته ونظمه وقد امتد ظلها من أدنى الأرض إلى أقصاها ثوباً واحداً يكسو البسيطة ومن عليها .

آزمات عالم اليـــوم

نادت أقلام المستنيرين فى القرن الثامن عشر وما بعـده بحماس بحقوق الإنسان وحرياته ، واشتقت هذه المبادىء من فلسفة الغرب التى خرجت من ضلوع فلسفة اليونان ونظم السياسة والادارة لروما القديمة التى بعثتها الثورة الفرنسية ووردت قبيلها فى ديباجة دستور الولايات المتحـــدة الأمريكية بعد اعلان استقلالها ، كما كانت عماد الحياة الدستورية الانكليزية منذ «العهد الكبير» فى القرن الثالث عشر ، وأساسها حق الانسان الطبيعى فى التنعم بالحرية بمولده مع المحافظة على شخصه وماله ، ويترتب على ذلك أيضا حق الادلاء برأيه دون ما اضطهاد ومباشرته عقد الاجتماعات واعتناق المبادىء التى يراها ، وتذهب هذه المبادىء إلى معانى أبعد وهى اخوة البشر ومساواتهم جميعاً بلا تمييز امام القانون ، ويصبح سلطان الدولة من سيادتهم وللشعوب الحق فى تقرير مصيرها وضمان حقها فى الحياة والحرية تحت شمس الاستقلال وتعاونها فى سبيل تدعيم هذه الحقوق .

ووطبيعة هـذه الحقوق تتمشى مع التعميم ، فلا معنى للديموقراطية إذا أصبحت احتكاراً لشعب معين وإذا أباحت مبادئها الحريات لقوم ونزعتها عن آخرين أو أهدرت دماؤهم لصالح نفر ، ورأينا روح الديموقراطية هذه ترد على لسان شتى الدساتير التى تحرص فى ديباجتها وصلب نصوصها على النص على مبادىء الاخاء والعدالة والمساواة وما إليها ، وطبيعى ان ينشأ تفـكير دولى لهذه الديموقراطية التى تعم شتى البـلدان فى أساليب شتى بين حريات تقوم على تشجيع المشروعات الخاصة والملكية الفردية أو أخرى

منظمة موجهة على أساس فرض رقابة على المشروعات الخاصة وقيد حق الملكية الفردية بقيود لصالح الجماعة ، وفى كثير من الحالات هدفها رفع مستوى الشعب أو تحقيق المثل العليا للدولة مع جعل الدولة هى رمز الفرد

وبينما تجتمع مبادىء الديموقراطية المنتشرة فى شتى الدول فى صورة انصاف للفرد اذا بها تفترق فى صورة اختلاف السيادات وتشتيتها ، ولكن هل هذا التشتيت بسبب تعدد السيادات والتفتيت بسبب بعثرة السلطان فى شتى بقاع الأرض ؟ هل هذا يغير من طبيعة المبدأ والروح الديموقراطية ؟ ان الهدف هو المواطن بصرف النظر عن الناحية القومية ، وبلا شك سينتهى الحال مع قوة الرأى العام العالمى ومع ماتتلقاه البشرية من دروس قاسيات وعظات بالغات نتيجة الحروب بتغليب الديموقراطية العالمية على روح الشر وقيام وحدة ديموقراطية للمواطن فى ظل مدنية واحدة هى خليتها العاملة تنبذ الحروب بصفة قاطعة .

وطبيعى أن يتبع تعميم المدنية الغربية وانتشار مبادئها بما فى ذلك تحرير الشعوب فى المشرق والمغرب غلبة الكتلة الساحقة لسائر القارات على عناد أوروبا ، ولا تستطيع هذه مهما بلغت من العنت أن تقف فى وجه نمو سائر الأمم فى العالم وقد أنهكت قواها واستنزفت دماؤها وبعثرت ثرواتها وادخارها ودمرت مصانعها وشلت تجارتها وفلت الزمام من يدها بفعل الحروب المتواصلة والثورات ، وأصبح الميدان الأساسى للسياسة الدولية لا مجرد مجموعة الدول الأوروبية العظمى أو اجتماعات باريس أو لندن أو جنيف بل هو المحيط الدولى الواسع بمعناه الحقيقى من أقصى آسيا إلى قلب افريقيا وشمال أوروبا والعالم الجديد ، ونجم أوروبا اليوم فيما

يتعلق بصدارتها وتزعمها للحياة السياسية والاقتصادية فى الأفول لا لحساب شعوب فئية فحسب بل لحساب كافة المواطنين المتحررين الذين يقطنون العالم .

وبينما أن الأوضاع العلمية والفنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والدستورية تتطلب تعاوناً وثيقاً بين الناس بصرف النظر عن القوميات يتمشى مع وحدة المدنية فإن الموقف السياسى الدولى وسلطان البلدان المختلفة والخلافات المستمرة بين الدول وتنازع القوى تنبىء عن تطاحن مرير ليس فى طبيعة المدنية الغربية العالمية ،وهو بيت الداء فى أزمات عالمنا القائم .

إننا نرى قاطرات تنهب الارض نهباً وتخترق أوروبا من طرفها الجنوبى إلى قلبها وشمالها بشبكة من الخطوط الحديدية المتعددة الكثيفة تسير بسرعة تزيد على ١٦٠ كيلو متراً فى الساعة ، وعابرات محيطات تصل القارات فى أيام محدودات ، وطائرات تربط العالم القديم بالعالم الجديد وتصل من قلب القارة الأوروبية إلى مطار نيويورك فى أقل من عشرين ساعة وتدور حول الارض فى يوم ونصف يوم وأخرى تسير بسرعة تفوق سرعة الصوت ، وسيارات تقوم برحلات جريئة إلى مجاهل افريقيا والصحراء النائيــة وراكبوها دائمو الاتصال بشتى الوسائل بعالم المدنية يدلون على مواقعهم باللاسلكى ، بينما كانت السفن الشراعية منذ قرن تقطع المسافة من الهند إلى انكلترا لتحمل بشائر الشاى فى ثلاثة شهور ، وكان المسافر بالعربات فى طرق أوروبا الوعرة الضيقة يقاسى الامرين وتعتبر رحلته مخاطرة ولا يقوم بها بحال للنزهة أو لتمضية شهر العسل كما هى الحال اليوم ، وكانت

البعثات السياسية للملوك والاباطرة منذ أقل من قرنين تغادر الشرق إلى الغرب لتصل إلى هدفها فى سنوات .

وأصبح من الأمور العادية اليوم أن يتناول المرء طعام الأفطار فى كراتشى مثلا أو فى الخرطوم لينام فى فراشه الوثير ناعم البال فى احدى العواصم الأوروبية فى آخر النهار ، ونرى ما يحيط بنا من ملبس ومأكل ووسائل نقل وأدوات زينةوسيارات ومركبات وسائر مواد الترف والترفية والآلات وقد استحضرت من جهات متعددة ، وهى تدل على أن العالم بجهاته الأربع حاضر منا ، كعكة الفطور قد صنعت بدقيق من الهند وخلطت بسكر من كوبا ومزجت بتوابل من جاوه ، وهذه الملابس تتحلى بها السيدة الأنيقة قد استحضر نموذجها من باريس ونسيجها من شنغهاى وزينت بحلى من امستردام كما أرتدت السيدة معطفا من الفراء الثمين من اسكندناوة وامسكت بقفازين من لندن واحتذت بحذائين من النمسا ، ثم صعدت إلى سيارة من آخر طراز مصنوعة فى الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا السيد الأنيق يرتدى سترته من انكلترا وقبعته من إيطاليا وسائر ملابسه من فرنسا وسويسره ، وهذه الموسيقى التى تشنف آذان الجمهور وتدخل عليه السرور مع المسرحية التى وضعت الموسيقى من أجلها مستوردة من الخارج ، وإذا كانت المسرحية مثلا هى قصة « الارليزية » *Arlesienne* لدوديه الكاتب الفرنسى الدائع الصيت فالموسيقى لبيزيه *Bizet* وقد تكون القصه مسرحية للكاتب الايرلندى برنارد شو أو للمؤلف المسرحى الفرنسى الساخر تريستان برنارد أو للكاتب الايطالى بيراندلو ، وهكذا نرى ثوباً للعالم من نسيج واحد يقوم على التماسك والوحدة مع السرعة ، وتكاد تكون السرعة هى نشوة الخمر لعالم اليوم ، هى جنون

عصرنا الحالى ، ولكنها أيضاً هى ضمان المام الانسان بكل ما يدور فى العالم ، فلم يعد أمر من الأمور بمعزل عنه يتعذر عليه أن يلم به ، غير أنه مما يعرض هذه الوحدة والمعرفة للانفصام التعصب الأعمى للسيادة مع تطاحن السيادات وصراع المثل وسيف الدولة المصلت على رقاب الأفراد وقد اعتبرت نفسها وصية عليهم بلا معارض داخل حدودها وخارجها لتحكم على تصرفاتهم وما يروق لها منها وما لا يروق ولتحول دول الاتصال بسائر القوى والسلطان فيما يتعدى حدودها ، وتضع الدولة القيود والعراقيل وهى ليست بعراقيل بالمعنى المفهوم من العبارة ، فهى نظم قائمة على التدخل فى اتصال الفرد فى الدولة بالآخرى من جنسية أخرى فى الدولة المجاورة فى فى صورة جوازات السفر وتأشيرات الخروج وقيود العملات وحدودها المسموح بخروجها ودخولها مع التفتيش فى الحالتين وسائر أنواع الرقابة إلى حد تحريم خروج ودخول رؤوس الأموال والسلع والآراء والثقافات والخدمات ، وبينما عمليات الانتقال فى ذاتها تتم فى ساعات فان اجراءاتها تستغرق أسابيع وشهوراً مما يجعل المرء فى النهاية يعدل عنها يائساً لطول اجراءاتها وتكدس مستنداتها وتعدد مضايقاتها ، وقد تضيع عليه المصلحة نتيجة التعقيد .

وهذه السياسة لا تشجع على التعايش السلمى بين الدول ولا تبشر بانقشاع سحب الأزمات ، وهى كذلك نتيجة فقدان الثقة فى التعاون الدولى والمبالغة فى التدخل لعلاج الأزمات التى كان يمكن مداواتها عن طريق التعاون ، وأوروبا تريد الا أن تقف موقف الحذر وان تتمادى فى سياسة التدخل والحجر على حريات الناس بلا ضرورة ، وتكيل لها

سائر بلدان العالم من نفس الكيل وتسقيها من نفس الكأس ، فهى أيضاً تخشى عاقبة حذر القارة الصاخبة وتتخذ حيطتها ، ويصعب على أوروبا أن تظل معتبرة نفسها وصية على القارات الأخرى توجهها وتسيطر على سياستها ومصادر الثروة فيها ، وكأنها مجلس إدارة المؤسسة هى العالم اجمع تدير شئونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية بلا اعتبار لمصالح الشعوب التى تريد الا أن تقرر مصائرها وتحدد أوضاعها حسب اطماعها ، لقد كانت أوروبا حضارة قائمة فى هذه القارة وحدها ويضاف إليها بطبيعة الحال شقيقتها الولايات المتحدة الامريكية ، وأصبح العالم اليوم حضارة شاملة وعلى أوروبا أن تندمج فيه اسوة باندماجه فى الحضارة الشاملة ، وبهذا يمكن تحقيق الديموقراطية العامة لصالح المواطن بصرف النظر عن موطنه وجنسيته ، وبذا يتحقق الامن الدولى والسلام العالمى .

ومن أهم الأسباب التى تحول دون قبول أوروبا للتطور العالمى وتعاونها الصادق بنفس صافية وصدر رحب مع سائر الشعوب فى بناء صرح السلام والقضاء على الأزمات القائمة حالا ، ويهدد هذا الوضع الأرض ومن عليها بحرب فناء : التعصب للمذهب السياسى ، والحروب الكلية أو الشاملة ، والاستعمار ، وفيما يلى البيان .

التعصب للمذهب السياسى

كان الناس كما سبق ان ذكرنا قبل الحرب العالمية الأولى ينتقلون من دولة إلى أخرى ويخترقون القارات ويعبرون المحيطات دون ان يحملوا من الدلالات على أنفسهم الا بطاقات الزيارة ، ولم يك يطلب من أحـــد على الحدود أى جواز بالمرور فيما عدا روسيا القيصرية ، وكانت رؤوس الأموال والعملات الذهبية بين الخروج والدخول من بلد لآخر بلا عائق ، وهذا هو عصر الحربين وسياسة الاقتصاد الحر وترك الدولة الناس وشأنهم وتدبير حياتهم بعدم تدخلها الا بالقدر اللازم لصيانة العـدالة والامن والحدود .

وانقلب الوضع اليوم وصار التدخل صارخا إلى حد التعصب ، ولقد جاء التدخل لتنظيم الحياة الاقتصادية وانقاذ الناس من براثن البطالة والصناعة والزراعة من الكساد والتجارة الدولية من الشلل والاسعار من التدهور عقب الحرب العالمية الأولى فى اعقاب تدخل شديد لتوجيه اداة الحرب ، ثم اتخذ التـــدخل بعد ذلك سباقا فى حلبة التعصب للاقتصاد القومى واقتصاديات الحرب والحرب الاقتصادية بخططها المحكمة التى تحتم على الدولة الاعتماد الكلى على مواردها لمجابهة صراع جديد مرير ، ورأت كل دولة خطأ ان فى اغلاق الأبواب فى وجـه الدول الأخرى اوفق حل للأزمة الاقتصادية عندها وانه لاسبيل للانعاش إلا فى تنمية روح سياسية تعصبية باسم الاستراتيجية الاقتصادية لعالم اليوم الشـديد التعقيد ، ويتعين والحالة هذه نبذ كل ما هو أجنبي لتنمية موارد البـلاد ورفع المستوى المادى للفرد

والاستعداد للحرب القادمة ، وتسيطر هذه السياسة على شتى النواحى الاجتماعيـــة والثقافية والاقتصادية والادارية فى كل بلد وتتأثر السياسة الخارجية بهذا الوضع الجديد لعالمنا القائم .

وذهبت المـانيا وقد تقلد النازيون زمام الحكم بها عقب الاشتراكية ونكلوا برجالها ـ مذهبا بعيداً فى التدخل واخضاع الشعب للزعيم ، وهو يجمع بين صفتى زعيم الدولة وقائدها ، ورئيس الحزب والموجه السياسى والاجتماعى والخلق للشعب ،ويقول مفكرو النازية انه ملهم يتلقى الرسالة باسم الشعب من وحى الضمير الجماعى للأمة الجرمانية وتاريخها ، وهذه الروح مبعثها الجرمانية وفرسان التوتون ورؤوس قبائلهم وأسطورة نيبيلونجن Niebelungen (*) التى وصفها المؤرخ تاسيت Tacite فى كتاباته ، وفلسفة هيجيل Hegel الذى يجعل من الدولة كل شىء وعلى الفرد فرديتك خاشعا مختـــاراً فهى مبعث القوة والحياة والحماية للجماعات ، ومحركـــها ان يطيعها الثانى وبسمارك وغليوم وهتلر، وميدانها من الرين الى الدانوب فحافة القارة الأسيوية اذا تطلب الأمر ذلك ،استجابة للسيطرة السياسية والنهضة الصناعيـة وإقامة صروح امبراطورية عريضة ، ووقودها مستمد من بذور الوحدة القومية وروح الاشتراكية الوطنية التى تنادى بنداء تردد طوال عهد انشاء الوحدة بالحديد والدم ، وهو « استيقظى يا المانيا ان الله معنا والمانيا فوق الجميع » ، وثورتها الثانية التى بدأت بكتاب « كفاحى » لهتلر وبسطوه على الحكم فى سنة ١٩٣٣ وانتزاعه سلطات مطلقة بقانون استصدره من الريشتاج ليوطد دعائم حكم الحزب الواحد .

(*) انظر « تطور النظم السياسية » لدوكلو ، صفحة ٢٠١ .

وآلت الأمور للنازية التى أخذت تعد العدة للثأر من هزيمة الحرب العالمية الأولى ولغسل عار معاهدة فرسايل ، وأقامت دعائم النظام على أساس العنصرية مع سيادة العنصر الارى الجرمانى والمبادرة بتحقيق مجاله الحيوى ، وكان سلاحها الاستعداد للحرب بتوجيه اقتصادى غاية فى الدقة وتدريب عسكرى واسع النطاق وبحوث متواصلة فى المعامل والمصانع فى المانيا وخارجها لتجهيز جحافل الانتقام بالمعدات الحديثة للنصر والاستعاضة عن خامات بأخرى يقوم انتاجها على أحدث مبتكرات الكيمياء الصناعية وتربية روح الكراهية لمنتصرى فرسايل وضم البلدان شرق حدودها قسرا فى زمن السلم حتى يؤدى الأمر إلى انفجار برميل البارود ، لتكتب النازية بنصرها تاريخ الشعب الالمانى لألف سنة ، وصدرت فى نفس المدينة التى حوكم فيها زعماء النازية بعد الهزيمة فى سنة ١٩٤٦ وقضى عليهم بالاعدام والسجن قبل ذلك ابشع قوانين الكراهية والحقد وقد أطلق عليها قوانين نورمبرج ، واختفت تحت سيور دبابات النازية وبفعل قناصتهم فى الأزقة والشوارع والمنازل فكرة الدولة الحرة القائمة على حقوق الانسان والمساواة السياسية والأمان فى الداخل وفى الخارج ،وأصبحت الدولة مجموعة ادارات فنية فحسب ،تعمل ليل نهار وفق حساب دقيق لتحقيق رسالة الزعيم ،وهو يفصل مباشرة أو بواسطة قضاته وحكامه وتابعيه فى معضلات الأمور فى حالة غموض القانون وفق العقيدة النازية باعتبارها الاحساس الصادق للشعب ، هذا الشعب الذى مد فيه روح من عنده ليصبح باعث نهضته ومعيد مجده .

وذهبت الفاشية إلى تمجيد الحرب بكافة الوسائل واعداد العدة للانتصار ، وبعد أن زحف انصار موسولينى إلى روما فى عام ١٩٢٢ لتولى

الحكم برضا الملك الضمنى عن الانقلاب السلمى وقد كانت سياستهم اشتراكية نقابية ، تحول الزعيم إلى الحكم المطلق الصارم الرجعى ، وركز السلطات فى شخصه على أن يعاونه مجلس مكون من حزمة من المعاونين الذين يدينون بمبادئه ، وهى مستوحاة من فلسفة سوريل **Sorel** وروح الوحدة الايطالية وايطاليا الكبرى الممجدة فى شعر دانيتزيو ***D'Annunzio*** وحركته الجريئة التى اعقبت الحرب العالمية الأولى باحتلاله فيوم مع شرذمة من مريديه ، متحديا كبار الساسة المسئولية عن عالم ذلك الوقت وتنظيم حدوده . والسلطان فى عرف الفاشية مبعثة الزعيم مع التوجيه الاقتصادى لتدعيم صروح الدولة كى تسترد مجد روما القديمة ، ويجب أن تصبغ الدولة فى كافة نواحيها بالفاشية التى بدورها تعمل على تركيز السلطات فى يد الزعيم ، أما سائر الهيئات التى تعاونه فى الأعمال التشريعية والتنفيذية فهى مجرد نقابات وجمعيات لتوجيه أعمال الحرف والمهن لصالح جماعاتها والدولة ، وللدولة الأولوية على الشعب الذى يجب عليه الطاعة فى سبيل الفاشية وهى مطلقة فى قواها لا حد لعنفها .

وبينما يرى هيجيل ومنه أخذت النازية والفاشية أن يقرب مابين الفرد والدولة على أساس من الرغبة ، تعمل الفاشية لبلوغ هذه الغاية بالقوة ، غير أن موسولينى وقد رغب فى زيادة النسل لاعداد عسكر للدولة تلقنهم فى منظماتها تعاليم الفاشية على وتيرة نظام سبارطة القديمة مع وضع بلاده فى حوض البحر الأبيض المتوسط مهد الفلسفات والاديان القديمة وفى مفترق الطرق ، ومع شدة حاجته إلى الأموال من الخارج ومساعدات بيوت المال على اختلافها ، فلم يهتم بجد بالسياسة العنصرية لأنه من الصعب تحقيقها فى بلاده ، فهى تطل من نافذتها على شعوب وأجناس

مختلفة منذ عشرات القرون ؛ كما لم يحارب المشروعات الخاصة ورؤوس الاموال بنفس العنف الذى لقيته فى ألمانيا النازية تبعا للروح المتأصلة فى الأيطالى فى تعلقه بشخصه وبما يكسبه، وهومواطن فى أرض معتدلة المناخ مليئة بالأضواء والمياه هى حوض البحر الأبيض المتوسط بأسواقه وساحاته فى العراء وخطبائه ومناقشاته السياسية ، وقد شاهدت تعاقب الحكام وغرفت من مناهل الديموقراطية منذ العصور القديمة ونقلت عن اليونان الأجورا *Agora* الذى أطلق على ساحاتها الفورام *Forum* حيث يجتمع فيها المواطنون بلا كلفة للتشاور فى شئون الحكم ، ومن شأن الفاشية التى تطوح بالأفكار الحرة وتضرب بها عرض الحائط وتجعل من الحرب هدفها الأساسى الا تتمادى فى خططها وبسرعة عاجلة .

وجاء النظام السوفييتى بعد ثورة أكتوبر عام ١٩١٧ الدامية التى قلبت أوضاع الحياة لا فى روسيا أرض الاستعباد وجبروت السادة فقط بل فى الخارج أيضاً ، وذلك بزعزعة أركان الرأسمالية الفردية بوجه عام بانهاء النظام البورجوازى والطبقات وهدم السياسة القائمة على المشروعات الفردية والتجارة واعداد العدة لثورة عالمية تتعدى الحدود ، فهى سياسة داخلية جديدة لها أثرها خارج البلاد لأنها تهدد كيان النظم الديموقراطية والأملاك الخاصة ورؤوس الأموال التى تغذى البنوك والصناعات والمشروعات وتدر ربحا معيناً يتقاضاه المودعون منذ الثورة الصناعية كما تعلن اقصاء طبقة معينة من الحكم السلطان ، وهى تختلف عن الفاشية والنازية فى أن هاتين الثورتين مع تعصبهما السياسى ابقيا على نظام رأس المال الفردى فى شىء من الرقابة بينما تدك السياسة السوفييتية صروح هذا النظام داخل حدودها وتعد العدة لاستمرار نسفه فى سائر البلدان.

وقامت الدولة هناك على أساس دولة جمهوريات عدة لها دستورها العام ولكل جمهورية نظامها المحلى . وينص الدستور الأساسى على انهاء الطبقات ورأس المال الفردى والريع واستغلال الفرد للفرد وأن من لا يعمل لا يأكل ، وتركز السلطات فى الحزب الشيوعى عملياً وهو الحزب الوحيد هناك ، والمكتب السياسى هو الأداة المحركة للحزب ولسياسة الدولة ، وسكرتير الحزب هو صاحب النفوذ الفعلى فى البلاد .

ولقد ثارت ثائرة العالم البورجوازى ضد الدولة الشيوعية هذه ، وقامت حرب خفية بين المعسكرين وقد خشى الغرب سلطان الحزب على سائر طبقات العمال فى الخارج على أساس الاشتراكية العمالية الدولية مما يؤدى إلى امتداد الثورة فى الخارج فضلا عن تأثير الدعاية فيما وراء الحدود الروسية ، رغم ما أعلنه زعماؤها فيما بعد وقد استقرت الأمور واختفى من برامجهم مبدأ الاعداد لثورة عالمية مكتفين بالدعاية الخفية من أن مذهبها السياسى ليس للتصدير ، وكان المذهب هناك فى مبدأ الأمر يرتكز على الشيوعية الأصيلة فى أن لكل وفق حاجته فى تنفيذ السياسة الشيوعية عن طريق دكتاتورية العمال وتنظيم النقابات للأعمال . غير أنه لم يمكن عملا نهج هذه الخطة وقويت الدولة وسيطرت على مرافق الانتاج وميادين التوزيع على حساب النقابات ، كما وزعت الاجور على أساس أن لكل وفق عمله وكفايته ، وبدأت تحل تدريجياً ولو ببطء ديموقراطية الجماعة محل دكتاتورية العمال ، وشعارها حق الفرد فى العمل والتنظيم الاجتماعى والاقتصادى لصالح الجماعة والوطن واستبعاد عوامل الأزمات الاقتصادية .

وجمع نظام الحكم هناك بين تمثيل الأمة فى عمالها بحكومة شيوعية

تشرف على كافة مرافق الثروة والانتاج وتمتلكها باسم الجماعة ولصالحها لتصبح الرأسمالية جماعية وكذلك الانتاج وبين سيطرة الحكومة على كل شيء والحجر على العقائد والأفكار وقد تضاءل دور الفرد بجوار دور الدولة ، ولم يعد هناك نظام سياسى بل عقيدة متغلغلة فى نفوس متعصبة على وتيرة التعصب الدينى قديماً ، فهم سلالات أهل بيزانطة الأرثوذكسية بامبراطورها الذى يجمع بين السلطان الدينى والزمنى وهم أحفاد رعايا القيصر الأرثوذكسى المؤمنون بأنه الأب الروحى لهم ، ولا تؤمن الشيوعية التى حلت محل كنيسة بيزانطه بأى تسامح فى العقيـــدة على وتيرة الكنيسة الأرثوذكسية الروسية العتيقة .

ودرج المفكرون السوفييت الذين اشتغلوا بالمسائل السياسية وكتبوا فى العلاقات الدولية وقد تشبعوا بفكرة الايمان بالعقيدة على ألا يعتبروا تنظيم العلاقات الدولية بواسطة القانون الدولى العام واحداً وشاملا للعالم أجمع ، بل قالوا بأن هناك مجموعات من الدول يفرقها التكتل وليس هناك نظام شامل لها جميعاً ،ولم يعترفوا بحال بسيادة القانون الدولى العام ووحدته التامة ، بل قالوا بقيام اختلاف فى وجهات النظر وتضارب فى النظريات وتطبيقها ، واستندوا إلى المثل السياسية والتاريخية وطبائع الشعوب ، ومثلوا باختلاف وجهة النظر الأنجلو أمريكية مع وجهة النظر الأوروبية فى الملاحة فى البحار من ناحية القانون الدولى وكذلك فيما يختص بالمياه الاقليمية والجنسية ، والأخيرة فى البلاد الانجلو سكسونية تقوم على أساس الموطن والأرض ، وفى أوروبا على أساس الدم والأصل ، وينظر القانون الدولى السوفيتى إلى تنظيم العلاقات الدولية على أساس من الحذر ويخشى دائماً شبح تطويق البلدان الرأسمالية لروسيا السوفيتية ، ولكن هذا لايمنع من

قيام علاقات دولية بينها وبين سائر أعضاء الأسرة الدولية وقد عدلت عن "ثورة العالمية العلنية للقضاء على النظام الرأسمالى الفردى .وانحصر الأمر فى الدعاية ، وتحول الاتجاه كما هو فى رأى ستالين فى المؤتمر الخامس عشر للحزب الشيوعى لسنة ١٩٢٧ » إلى إمكان توطيد السلام بين المعسكرين الشيوعى والرأسمالى على أساس تعاون تجارى بمضاعفة تجارتهما الخارجية(*) » .

ويلاحظ أنه إذا كانت روسيا الشيوعية تحاول بشتى الوسائل أن تثير جوا من القلق فى السياسة الدولية،سواء بالتغلغل للحصول على مناطق نفوذ للمذهب فى آسيا والشرق الاقصى وأمريكا اللاتينية علاوة على سيطرتها على البلدان التى قام نظامها فيها فى شرق أوروبا،أو باستمرار استخدام حق الاعتراض فى مجلس الأمن لعرقلة تحقيق رغبات الدول الكبرى ذات المقاعد الدائمة التى توجهها غالبا سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، فانها من جهة أخرى كسبت فى القانون الدولى الاعتراف التام بقواعد لصالحها مثال ذلك احتكارها للتجارة الخارجية لبلادها .

غير أن كتابها لا يقرون مبدأ أن القانون الدولى العام شامل وأنه يمكن قيام دولة عالمية موحدة ، إذ يرون فيه تعارضا مع فكرة سيادة الدولة وهى أساس القانون الدولى المعاصر ، وهم يرمون بنوع خاص إلى أن القانون الدولى على ما يعترض تنفيذه من صعوبات يجنح تدريجياً نحو التعميم ،

(*) انظر (القانون الدولى والسيادة فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية) لكالفيز . جزء واحد . باريس ١٩٥٣ . صفحة ١٦١ .
Voir « Droit International et Souveraineté en U. R. S. S. » par Calvez, I vol, Paris 1953

ولكنه لا يذهب إلى حد أن يصبح قانوناً دستورياً عالمياً ، وهمهم فى القانون الدولى العام تدعيم العلاقات الاقتصادية بصفة خاصة مع الخارج ، كما لا يفرقون بينه وبين الحياة السياسية ، ويعلقون سياستهم الخارجية على العمل لضمان حياة سلام واستقرار للعمال فى العالم بلا تمييز بين بلد وآخر وبذلك تتوفر فى رأيهم أسباب التقدم والرفاهية للانسانية ، وقد صرح بذلك مولوتوف *Molotov* فى خطاب له بالجمعية العمومية للأمم المتحدة فى سنة ١٩٤٧ فقال « إن الكفاح فى سبيل بناء المجتمع الشيوعى فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية هو كفاح لمصلحة عمال كافة البلدان بل الانسانية برمتها وذلك فى سبيل تقدمها ورقيها ، وهكذا فان الاتحاد السوفييتى بعمله السلمى على بنـــاء مجتمع شيوعى إنما يباشر واجباً هاماً فى نظره فى الميدان الدولى(*) » ، ويرى الاتحاد السوفييتى والحالة هذه أنه كلما كان هناك أمر يتناول بناء مجتمع اشتراكى أو يمس هذا المجتمع تجتمع فى هذه الحالة المصلحة السياسية والقانون الدولى مما يدعو إلى تدخل الاتحاد ، ويتعين توجيه السياسة السوفييتية الخارجية وفق صالح هذا المجتمع . ونرى فى ثنايا هذا التعصب المذهبى للاشتراكية خارج حدود السوفييت ، وما يترتب عليه من وقوف المذاهب السياسية الأخرى موقف المعارضة وتشككها دائماً فى السياسة الخارجية للسوفييت سر المتاعب السياسة الخارجية والقلق الذى يسود العالم ، ولا يخفف حدته بحال أعلان ساسة الجبهتين رغبتهم الأكيدة فى التعايش السلمى وتوطيد الأمن الدولى .

(*) أنظر « القانون الدولى والسيادة فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية » لكالفيز ، صفحة ١٦٨ .

وهناك العالم الديموقراطى الغربى بدوله العديدة فى العالم القديم والجديد، وهى ليست حتما فى غرب أوروبا ، نذكر منها سويسره وإيطاليا واليونان والولايات المتحدة الامريكية والهند واليابان ألخ ..، وهذه الدول فيما عدا الدول الجديدة فى آسيا وافريقيا التى أخذت بأسباب المدنية الغربية منذ قرن أوأقل قد سارت فى الطريق الطبيعى للمدينة الغربية منذ عصر البعث فى أوروبا وانتقال علوم اليونان القديمة وفنونها وفلسفتها عن طريق الأندلس العربية وبدء تحطيم جمود تفكير العصور الوسطى ومحاربة الاقطاع ونظام انصاف الأرقاء وتحرير فكر الانسان واحترام حرياته وحرمة مسكنه واطلاق السراح فى اختيار العقائد والأديان فلا حجر على اعتناقها ،ومنحه الخيار فى العمل الذى يرغبه وفتح الأبواب للمناصب والأعمال بلا تمييز واشتراكه فى التشريع وإدارة شئون البلاد وقيادة دفتها السياسية فى الداخل والخارج عن طريق التمثيل النيابى ، وقد بذر بذور هذه الحريات فلاسفة القرن الثامن عشر كما سبق أن بينا بتمجيدهم القانون الطبيعى وحرية الفرد بمولده مع إحترام حقوق الملكية الفردية والانتاج الذهنى والرأى والعقيدة ، وقامت صفوة من البورجوازية بقيادة الجماعة وتوجيه ثورتها لأعلان حقوق الانسان، وحصل الفرد على المساواة السياسية والقانونية فى القرن الماضى ولم تك قد تعقدت بعد مشكلات الصناعة ورأس المال تعقيداً خطيراً لتنشأ فى اعقابها مشكلات عمالية خطيرة تؤدى إلى ثورة اقتصادية تكمل الثورة الأولى ، وهذه هى ثورة الاشتراكية العلمية أوالشيوعية التى تحرض العمال منذ منتصف القرن الماضى على الاضراب والعنف واحتلال المصانع وانتزاع الحكم عنوة لتحقيق مطالبهم .

ونشأت قوة بورجوازية سياسية من الطبقات المالكة تحكم وتمثل

البلاد فى البرلمان وتوجه العمال بتنظيم المشروعات والاشراف على العمل ، وقادت سفينة الحياة السياسية دون أن تحبس الحكم عليها ، فالفرصة للجميع على أن يتولى النيابة والحكم من يخلع عليه الشعب ثقته بالطريق البرلمانى المشروع . وازدهر نوع من الحياة السياسية قائمة على التنافس فى حرية واسعة مطبوعة بسياسة القوميات وسيادة الشعب والتبادل التجارى والتعاون الدولى العريض حتى أوائل قرننا الحالى، وتكدست الثروات ونمت الصناعات الغربيه ، وعلت دوحتها وامتدت افنان المؤسسات التجارية والمالية والشركات من القارة إلى شتى انحاء العالم ، واتخذت بلدان الغرب الديمقراطية التى نمت فيها هذه الحياة الدستورية طابعاً خاصاً فى الداخل فالفرد يناهض الحكومة ويناقشها الحساب العسير ويعارضها إلى حد مقاومتها بالطرق المشروعة مع الاحتكام إلى الشعب ، والحكومة تعمل لرفاهة الفرد فهو محور الحياة السياسيه وديدنها إسعاده ، والعيوب لا تلبث أن تتضح جلية نتيجة المعـــارك السياسية المستمرة تحت قبة البرلمـان وخارجـه ، والمقـالات والخطب والاذاعات تتجه نحو النقد أو الرد عليه .

ولكن لكل نظام سياسى عيوبه ، وهـذه المعارك التى تستحيل إلى حرب باردة موجهة ضـد الدولة قد تضعف شأنها وتفرق صفوف الأمة وتجعلها عاجزة عن مجابهة الأزمات والاستعداد للحرب القادمة : وخاصة ان جل المشروعات يديرها الافراد ولا رقابة من الدولة عليها ، وأصبحت هذه الحرية غير المنظمة كالكابوس يهدد الفرد فى ربحه ومستوى معيشته تبعاً للأزمات والبطالة واشتداد التزاحم على العيش فضـــلا عن الخطر الخارجى ، وقال البعض ان هذا النظام البورجوازى خطر على العامل لأنه

يجعل من الامتلاك الفردى الذى يتبع الحرية الفردية ، حقاً مقدساً لا يمس مع ماهو معروف من سرعة الثراء فى ميدان الصناعة ،وخاصـة إذا كانت تحتمى بقوى سياسية وعسكرية ونظم استعمارية تساعد على سرعة الحصول على المواد الأولية وبأبخس الأسعار فيما وراء البحار ، وفى هذه الحالة ترجح كفة الثروات الفردية التى لا تنصف العامل وهو لا يستطيع فى نير سلطانها ان يصل إلى البرلمان ليسمع الرأى العام صوته ،كما انها أصبحت خطراً على نفسها لأنها تطلب المزيد فيشتد التنافس الدولى بينها وتحرض حكوماتها على حماية الاتساع على حساب الغير وعلى كسر شوكة التنافس الخارجى بكافة الوسائل أو التعصب الشـديد للامبراطورية،كما رأينا فى عدول انجلترا فى أواخر القرن الماضى عن سياسةمدرسة مانشستر وجوبدن الحرة،على أساس تشجيع التبادل التجارى الدولى فى ظل تعريفة جمركية تكاد تكون رمزية إلى مدرسة الحماية الجمركية وإقامةالحواجز فى وجه المنتجات المستوردة من الخارج دفاعاً عن صرح الامبراطورية ، وهى نفس السياسة التى استنتها المانيا منذ تحقيق وحدتها فى النصف الأخير من القرن الماضى وكان داعيتها الأكبر«فردريك ليست» لتحقيق نهضتها الصناعية وغزو الاسواق الخارجية، وهى نفس سياســة اليابان الاقتصادية فى الخارج التى دعمتها باغراق الاسواق *Dumping* عن طريق منح الحكومات الصادرات اعانات فى نظير بيعها بأبخس الأثمان فى الخارج لتعويض المنتجين والتجار .

وهذه الحالة تؤدى مع اضطراب الجو السياسى نتيجة التنافس واشتداد حلقات الأزمات والحروب ومخلفاتهـا ، إلى نوع من الحرية يلائم طبيعة الامبراطورية ، وهو مقصور عليها دون غيرها ، وكأنها تريد حرية فى الاتساع كذلك وفى التمادى فى استغلال الكادحين لصالح نفر مع رعاية

شئونها جزئيا إذا كان لها فى هذه الدعاية مصلحة ، على أن تهمل هذه المصلحة إذا تعارضت مع مصالح الشركات والاحتكارات ، وكأنها تريد فرداً يشن حرباً على الدولةويناصبها العداء ، لأن الثورة السياسية والمساواة القانونية لم يحققاً مطالبه فى العمل والرزق ، ودولة تنزلق فى تيار الحرب لاطماع اقتصـادية ، مع العلم أن الحـرب تناقض مبـادىء الحريات التى غرست فيها .

غير أن هذه العيوب لا تضير مبادىء سيادة الشعب وحقوق الانسان وحرياته، فهى فوز فى سلسلة كفاحه فى سبيل تحريره من الرق منذ الانسانية الأولى ، وهذه هى الحكومة التى وصفها أناتول فرانس ***Anatole France*** منذ نصف قرن على لسان احدى شخصيات قصصه فقال « هى لينة فى سلطانها وتدخلها وهذا مايدفعنى إلى امتداحها أكثر من غيرها ، ولأنها تحكم بمقدار الضرورة فأننى اسامحها على سوء حكمها ، وأننى اشك فى الناس الذين طالبوا فى مختلف الازمنة بإلحاف بحكومة صـاحبة سلطان صارم ، وقد بالغوا فى الضرورة والحاجة التى تدفع بهم إلى طلبهم هذا وعددوا مالهذه الحكومة من مزايا ، حقيقه إن السلطان القوى يمد الشعوب بقوة ويساعد على ازدهارها ، غير أن هذه الشعوب قاست كثيراً على مر العصور نتيجة عظمتها وازدهارها إلى حد اننى أفكر فى أنهـا لاتتردد فى العدول عن سلوك هذه السبيل »(*) ، وهو يقصد بهذه السبيل التى يمقتها سبيل الاستعمار والفتح والتسلط .

وهذا النظام وحرياته أهم صفات المدنية الغربية ، وقد امتد إلى سائر القارات وكان مناراً لشعوب عدة ولتحطيم الاستعمار ، وهو ينظر بعين

(*) أنظر « التاريخ المعاصر » لاناتول فرانس ؛ الجزء الاول صفحة ٢٣٠

الحذر فى السياسة الخارجية إلى ماتفرع منه من نظم قامت على القومية وسارت بالدولة فى طريق الوطنية التعصبية للفتح والغزو منتحلة معاذير لا تمت للحريات نفسها بصلة كالفاشية أو قامت على المساواة الاقتصادية كالنظام السوفيتى، مع إنشاء دولة بيروقراطية تتسلسل فيها الوظائف وتحرك رؤوس المصالح والإدارات شتى الأعمال وتوجه الانتاج والفكر . إن هذا النظام بفروعه له بلا شك أطماع فى الميدان الدولى ، وهذه الاطماع نتيجة فهم مغرض للحريات على أساس من المبالغة فى التمسك بأهداب السيادة وتنافس السيادات وتصارعها للاثراء العريض على حساب الغير لصالح نفر ، وقد وقفت الفاشية فى وجه الديموقراطية الغربية والشيوعية الروسية مدة ، ثم اختفت مؤقتاً من أوروبا بانهزامها فى أرض الوطن الأم ولم يعد لها من أشباح فى القارة الوثابة إلا فى أسبانيا والبرتغال وهما دون المستوى الروحى الحربى للفاشية الأصيلة . ويقف النظام السوفيتى للمعسكر الديموقراطى الغربى بالمرصاد لأنه يعتقد أنه يدافع عن رسالة العمال ورفاهتهم خارج حدوده، علاوة على ما يخشاه من تطويق هذا المعسكر لعمال السوفييت داخل حدود ، بلادهم ، ولأنه يريد بدوره نفوذاً عريضاً وسلطاناً سياسياً بين أسرة الدول لاتعلوه قوة أخرى .

ولقد كان الصراع فى عالمنا الحديث حتى قبيل قيام الحرب العالمية الثانية صراعاً اقتصادياً يتطلب تدخل رجال السياسة وعلاج المشكلات الاقتصادية التى تشجر نتيجة التنافس والأزمات بين الدول، فهى بيت الداء فى المنازعات السياسية ، وتحول اليوم إلى صراع مثل شبيه بالصراع الدينى، هو بين نظم حكم تذهب مذاهب شتى ويؤثر تضارب أهدافها فى الداخل وتعارض تفكيرها فى سعادة البشرية فى العلاقات السياسية الخارجية ابتداء من

التراشق بالتهم على صفحات الجرائد وفى الاذاعات إلى استعمال الخمس دول الكبار حق الاعتراض على قرارات مجلس الأمن إلى تحرج الموقف بالتهديد بحرب طاحنة تستخدم فيها الصواريخ الموجهة والأسلحة الذرية المبيـــدة تمادياً فى التعصب للمذهب السياسى ، وهو لا يخرج عن أنه تعصب فى الافناء .

وهناك أخيراً مجموعة من البلدان لا يزال أمامها أشواط بعيدة لامتلاك ناصية الصناعات الحديثة ورفع مستوى معيشة الشعب ، أخذ بعضها بالدساتير الديموقراطية البورجوازية للدول الغربية والبعض الآخر بدساتير قريبة الشبه من الدستور السوفيتى مع وضع مؤقت لتصفية النظام الرأسمالى الفردى فى ديارها أو السماح به فى حدود ضيقة . ومن بلدان النوع الأول مجموعة دول الشرق الأوسط والأدنى ، وهى إلى جانب أخذها بأسس الحياة السياسية للغرب راعت اعتبارات أقليمية وتاريخية واجتماعية كالأخذ بنظام الاصلاح الزراعى وتحديد الملكية الزراعية للفرد مثل مصر والهند واعتبار الاسلام دين الدولة مثل مصر والباكستان ، ومن بلدان النـوع الثانى بلدان كشرق أوروبا وما وراء الستار الحديدى .

والاخيرة على اتصالها الوثيق بالحضارة الغربية ومنها بلدان ساهمت فى عصورنا الحديثة فى هذه الحضارة بنصيب وفير كبولونيا وتشكوسلوفاكيا وهنجاريا لايزال الطريق أمامها محفوفاً بالأشواك ، وعليها بذل الجهود الجبارة لتعبيده ، وقد أخذت بسياسة للحكم أقرب إلى النظام السوفيتى منه إلى النظام البورجوازى الغربى ، والرأسمالية الفردية لديها فى طريق الزوال ، وهى تدخل فى دائرة نفوذ الاتحاد السوفيتى وتسير فى فلكها لا بحكم تحكم هذه فى سياستها بالاحتلال والبعثات الاقتصادية والتسلط

على أسواقها فحسب بل كذلك بحكم أصل الجنس فى بعض الأحوال فالعنصر الصقلبي هو الغالب على دول البلقان ، وبحكم التاريخ والسياسة التقليدية للبلقـان وشرق أوروبا التى تحكمت فيهـا روسيا منـــذ أفول نجم الامبراطورية العثمانية .

واطلق على مجموعة هذه البلدان الديموقراطيات الشعبية وهذا المصطلح استعمله الحزب الديموقراطى المسيحى لاول مرة بعد الحرب العالمية الأولى فى ايطاليا ونقلته عنه الحركة الديموقراطية الاشتراكية فى فرنسا فى سنة ١٩٤ (١) ، واستعماله اليوم لا يتفق مع مثل الذين استعملوا هذا الاصطلاح فى بادىء الأمر ، فهذه الجمهوريات تتبع سياسة تقوم على مركزية الانتاج والتوزيع فى يد الدولة مع اختفاء المشروعات الخاصة وقيام حزب واحد من العمال يحكم ويقود دفة البلاد ، وتصفية النظام الرأسمالى الفردى وتلقى التوجيهات من موسكو ، فيما عدا يوجوسلافيا ، وتحول الدول إلى بيروقراطية مسلسلة الوظائف أشبه بالآلة المسيرة يخضع لها الفرد بلا اية معارضة ، وهذه النظم لم تستطع بعد أن تصفى الملكية الفردية بصفة نهائية وكذلك الأحزاب المتعددة . وهى فى طريقها إلى تصفية الأولى وتوحيد كافة الاحزاب فى بوتقة الحزب الواحد بأى ثمن ، وقد نشأت هذه النظم بفعل امتداد المقاومة التى تأجج أتونها إبان احتلال الألمان أثناء الحرب العالمية الثانية ، فروحها روح كفاح وصدام ، والنعرة القومية مع غض الطرف عن القانون العام فى سبيل نصرة الأولى هما طابعها الهام (٢) .

---

(١) أنظر « تطور النظم السياسية » لدوكلو ، صفحة ٢١٢ .

(٢) أنظر « تطور النظم السياسية » لدوكلو ، من صفحة ٢١٢ إلى ٢١٩

ويضاف إلى هذين النوعين بعض حكومات شيوعية أو هي أقرب إليها منها إلى الديموقراطيــة البورجوازية فى آسيا ، وأهمها الصين الحمراء وهى الصين الأساسية بنصف مليار من الأهلين ، وتقوم نظمها على أســاس المساواة والاصلاح الزراعى في شيوعية زراعية مع برنامج صناعى يتفق مع طبيعة البلاد ، ودستورها شبيه بالدستور السوفيتى ، وهذا الأخير هو النموذج الذى نقلت عنه الصين الشيوعية بزعامة ماوتسى تونج ، وتتلخص مبادىء هذه الصين فى المساواة فى الحقوق الزراعية وفى أن الأرض لمن يزرعهـا وإنهاء نظام الملكية الفردية للأقلية والقضاء على رقابة الملاك الزراعيين الاقطاعيين للحياة الاقتصادية القومية وعدم السماح بأى حال من الأحوال للنظام الامريكى أو الأوروبى القائم على الرأسمالية الفردية والشركات أن يحتذى به فى البلاد . ووصفت القوانين الاساسية التى صدرت عقب انتصار الصين الحمراء بزعامة ماوتسى تونج على الصين الوطنية بزعامة شانج كاى تشيك فى آخر عام ١٩٤٩ سلطان الدولة بأنه يقوم على « تحالف العمال مع الفلاحين بزعامة الطبقة العاملة » ، كما وصفت المادة الأولى منها هذه الزعامة أيضاً فقالت «إن الجمهورية الشعبية للصين دولة ديموقراطية جديدة أو ديموقراطية شعبية ، والجمهورية تحقق دكتاتورية الديموقراطية الشعبية بزعامة الطبقة العاملة ، وهى ترتكز إلى تحالف العمال والفلاحين الذى يجمع كافة الطبقات الديموقراطية والاقليات الوطنية للصين ، والجمهورية تباشر كفاحها ضـد الاستعمار والاقطاع ورأس المال البيروقراطى ، وهى تنشد الاستقلال والديموقراطية والسلام وبناء وتوحيد الصين وازدهارها وجعلها قوية ذات سلطان(*) »

(*) أنظر « الديموقراطية الجديدة » لماوتسى تونج ، من صفة ١٨٨ إلى ٢٠٣ .

وأخيراً صدر دستور الجمهورية الصينية الشيوعية فى سنة ١٩٥٤ ، وهو يصف البلاد بأنها جمهورية على نسق جديد لتحقيق الثورة ونجاحها ضد الاستعمار والاقطاع والرأسمالية البيروقراطية مع تعاون شتى الجنسيات فى البلاد لبناء الصين الجديدة ، كما يؤكد الدستور صداقة الصين للاتحاد السوفيتى ، وأن البلاد ديموقراطية يقودها العمال مع تحالف العمال والزراع ، وهو يعترف بأربعة أنواع من الملكية وهى : ملكية الدولة وملكية الجمعيات التعاونية وملكية الطبقات العاملة على أساس الملكية الفردية للعامل والملكية القائمة على النظام الرأسمالى ، ويقرر أن الدولة تحمى ملكية الأراضى الزراعية وسائر ملكيات الفلاحين ، ولكنها فى نفس الوقت تسير فى طريق تطور النظام الرأسمالى وخاصة الزراعى إلى نظام تعاونى وجماعى فى ميادين الانتاج والتوزيع والائتمان . ويعلن الدستور أيضاً أن العمل واجب شريف يؤديه المواطن القادر وأن الدولة تشجع نشاط الأفراد الانتاجى الابتكارى فى هذا الميدان ، (*) ويحصر الدستور النشاط السياسى والسيادة فى الشعب وبمعنى آخر الطبقة العاملة على أن تسود المساواة جميع الناس ، ويردد هذه المبادىء التى تعتبر تطوراً من النظام الرأسمالى إلى النظام الشيوعى أو هى شيوعية زراعية فى ديباجته وفى المبادىء العامة وتشتمل على عشرين مادة ، وتسير البلاد بحكم هذا الوضع نحو حصر كافة نواحى النشاط فى الحزب الواحد ، وهو الحزب الشيوعى هناك .

(*) أنظر « حكومات الشرق الأقصى وسياستها » للنيارجرو شووبوركس ، من صفحة ٢٢٥ إلى ٢٢٩ ، ومن صفحة ٦١٨ إلى ٦٣٠ .

ويعزى نجاح الانظمة التى نسقت على وتيرة النظام السوفيتى إلى استجابة الجماعات هناك إلى طبيعة التطور السياسى للبلاد ، فمعظم شعوب هذه البلدان لم تجـــد مساعدات وعطف من قادتها القدماء فى كفاحها لاستقلالها وضد الغاصب والمستغل ، فضلا عن الهوة العميقة التى تفصل بين طبقة الاثرياء هناك وطبقة العمال البائسين وخاصة الفلاحين ، مما ساعد جيوش الاحتلال الروسى على التمهيد لصبغها بالصبغة الشيوعية .

ولقد أعلنت هذه النظم نهاية استغلال الفرد للفرد ، غير أنهـا قررت أن السيادة المطلقة هى للجماعة ولا حقوق للفرد ازاءها مما يمنعه من مناقشتها منعاً باتاً ، وهذا أهم صدام سياسى تعصى بينها وبين ديموقراطية الغرب القائمة أساساً على حريات الفرد وحقه المقدس فى الامتلاك ، فهى ترى أن للفرد أن يعبر بشخصه عن ارادة الجماعة ممـا يحدو به إلى نقد نظام الحـكم وتوجيه وتغيير الحـكومة والدفاع عن حق الامتلاك والمشروعات الخاصة . وبينما اختار الغرب الديموقراطى القائم على حقوق الانسان السياسية سيادة القانون وهو قابل للتغيير بإرادة الفرد اختارت روسيا السوفييتية خليفة بيزانطة وسائر الديموقراطيات الشعبية التى تسير فى فلكها دكتاتورية البروليتاريا كأساس قابل للتحول لصالح البروليتاريا دائماً ، وجعلت منها عقيدة شبه دينية يعتبر المساس بها عمـلا هيروطيقيا ويرمى مرتـكبه بالزندقة ، وفسر فيشنسكى *Vichinsky* أحد كبار رجال القانون والساسة السوفييت وكان من المع ممثليهم فى الأمم المتحدة هذه العقيدة بقوله « إنه إذا تعارضت نصوص القانون مـع اتجاهات الحزب الشيوعى فتفسيرات الحزب وحدها هى التى تتبع فهى المصدر الأعلى للقـانون » (*) .

(*) أنظر « تطور النظم السياسية » لدوكلو ، صفحة ٢١٧ .

وقيل بانه اذا لم يعد الانسان فى ظل هـذا النظام يستغل بواسطة أخيه الانسان فانه عرضه لاستغلاله بواسطة الجماعة البيروقراطية أى الأقلية الحاكمة وهى فى قمة الدكتاتورية المفروضـة باسم البروليتاريا أى العمال ، وهكذا لاينتفى الاستغلال بل تتغير وسيلته ، وليست هناك بهذا الوضع شيوعيـة بالمعنى النقى الذى جاء فى أحلام كارل ماركس وفى سائر مدائن الأحلام لرجال الاشتراكية العلمية ، وهـذه العقيدة التعصبية هى التى قد تسوق مواطن هذه الجمهوريات الشعبية إلى الحرب فى حمى صراع المثل .

ونرى برامج قائمة على التوجيـه الاقتصادى والاجتماعى والتـدخل فى شئون الفرد الخاصة والعامة فى مختلف البلدان الديموقراطية والشيوعية فى الغرب والشرق،بعضها وضع بسبب الأزمات والآخر للانعاش الاقتصادى ولرفع مسـتوى الفرد المـادى والمعنوى ، وضمنها أيضا برامج الحيطة والاستعداد للحرب المحتملة ، وقد بالغت الدول فى تدخلها باسم وقاية الجماعة ونوالها الفرد ، وتشاحنت وتطاحنت تبعا لاختلاف مثلها باسم التدخل وحماية الجماعة ، وهى على وشك الاصطدام فى أية لحظة لتذهب ضحية المثل السياسية والتدخل ، وهذه صورة حية للعالم السياسى المحموم ، وقد يتمادى فى الخصام والصـدام ويسبق السيف العزل وتقع الواقعة ، وسببها فقدان التوازن بين المادة والروح ، وما أسهل ان تفجر بضع عشرات من القنابل الذرية والهيدروجينية لأنهاء صراع المثل وانتهاء الانسانية !

الحرب الكلية أو الشاملة

الحرب اليوم حرب كلية فهى لا تترك مكاناً دون ان تصيبه بقذائفها كهدف لكسب المعركة ، ولا تخبو نارها دقيقة فتهدأ النفوس إبانها لتتخذ منها عظة وعبرة وتتشاور لتنقذ البقية الباقيـة من تراث الإنسانية ، وهى تخبط خبط عشواء وتجلل الدار والديار بثياب الحداد ، وهى كلية لأنها تتناول الانتاج فيضاعف ليوجه للتـدمير ويساق ملايين العمال لمضاعفة الانتاج لافناء الجنس البشرى ، وبذا يكتبون صكوك اعدامهم والقضاء على الحضارة بأيديهم ، ويذكر اناتول فرانس *A. France* فى إحـدى قصصه المتمتعة فى نهاية القرن المنصرم عنصرها الهام وهو الآلة المدمرة وأهميـة تفوقها على الخصم بمناسبة الحرب الأمريكية الاسبانية ،وكانت الامبراطورية الاسبانية فى طريق الزوال كدولة عظمى وأساطيلها وآلاتها ومعـداتها الحربية دون معدات الخصم فى دقتها وتقدمها الفنى ،ويروى الكاتب فى قصته مادار فى إحدى الصالونات الارستقراطية العسكرية النزعة ذات التقاليـد المحافظة فى الريف الفرنسى وقد أحضر الخادم صحف اليوم،وهذه روايته ،قال أحدهم فى الصالون سنقرأ بهذه المناسبة الأخبار الجديدة وقد أخذ يتصفح إحدى الصحف ليلم بتطورات الحرب ، وتلا برقية اهتم لها المجتمعون فى الصالون وخلاصتها ان الكومودور (ديوى) دمر الأسطول الأسبانى فى ميناء مانيلا،ولم يفقد الأمريكيون رجلا واحداً : وسببت هذه البرقية صدمة للمستمعين إليها ، وصاحت إحدى السيدات قائلة هذا غير صحيح بالمرة ، واعترضت بحجة أن مصدرها أمريكى ، بينما قال الذى قرأ النبأ ، يجب الحذر من الأخبار الكاذبة ، وأبدى كل واحد فى الصالون تحفظاً فى هذا الشأن ،

وحلت الكآبة بالنفوس ، إذ كيف يدمر ، كما يرون فى قرارة نفوسهم ، أسطول باركة البابا ويحمل علم الملك الأسبانى الكاثوليكى وتتقدمه السفينة المعقود عليها لواء أمير البحر ويعقبها غيرها وهى تحمل أسماء العذراء والقديسين بواسطة الأطول الأمريكى ويتفتت ويغوص إلى أعماق المحيط ، يغرقه تجار الخنازير وصانعو آلات حياكة الملابس ، وهم هيروطيقيون ليس لهم ملك ولا أمراء ولا ماض تليد ولا وطن ولا جيش على قدر جيش خصمهم (*) » . غير أن الحقيقة تختلف عن الأمانى ، فالحرب آليه وعامل النجاح فيها رجحان كفة الانتاج الحربى وتقدم الآلات وكثرة المعدات بصرف النظر عن سائر العوامل التاريخية وتقاليد الحروب للقرن الثامن عشر . هذا هو الموقف حتى الحرب العالمية الثانية ولا يعلم مايأتى به التطور وقلب الخطط الحربية رأساً على عقب نتيجة ابحاث المعامل وتطور المخترعات ، وهل ستظل الآلات الصلبية بضخامتها ودقتها وكمياتها وتكديس الوفير منها وتسخيرها بالجملة فى المعارك هى الفاصلة فى حروب الغد ؟

هناك عوامل ثلاثة تسيطر على سياسة الحرب الشاملة ، وهى :

(١) امتزاج شعور السكان واحساساتهم بكل دقائق الحرب ، ومساهمة الجميع فيها نتيجة حاجات الاستعداد لها والاضطلاع باعبائها ، ونتيجة اهتمام الكافة بدقائقها وتطورتها ، وأصبحت الأمة برمتها أشبه بمعسكر ضخم والجيش أشبه بمصنع رئيسى يضم مصانع كبيرة لاعداد لها وهو دائم التنقل والتطور .

(*) انظر « التاريخ المعاصر » لاناتول فرانس ، الجزء الثالث صفحة ٢٣٢ .

(٢) اكتواء عشرات الملايين بلظاها واستمرار هذا العدد فى التصاعد تبعاً لامتداد نطاق الحرب واتساع رقعة الأهداف ، وضحاياها اليوم العسكريون فى الجبهة والمدنيون وراء الخطوط والآمنون فى دورهم فى المدن الكبرى بل والقرى النائية ، وضربها مفاجىء وبلا حساب .

(٣) جسامة أعبائها المادية ونفقاتها وتضحياتها وأزماتها ، وما تخلفه من خرائب قد تتناول مقاطعات برمتها ومصير عشرات الملايين من البشر مما لا قبل للشعوب على احتماله .

وفيما يلى البيان :

أولا : — فيما يختص بشعور السكان بدقائق الحرب ومساهمتهم فيها . زاد شعورهم بالحرب وانشغالهم بشتى خطواتها وكوارثها تبعاً لتحول الجيوش من فرق المرتزقة إلى فرق وطنية مدربة من زهرة شباب الدولة التى قامت على أساس السياسة القومية وسيادة الشعب ، ورأينا فى القرنين الرابع عشر والخامس عشر حينما كانت الحروب على يد المرتزقة وخاصة فى أيطاليا انها كانت مجرد صفقات مالية ولم يك جنودها متحمسين للتضحية والموت أو لقتل العدو ، فالحرب ذاتها كانت صفقة تجارية وخطرها القتل مما جعلهم يحاولون إطالة أمدها دون نتيجة حاسمة ، وكان هذا موقف قادتهم منها ، فان التضحية معناها نهاية رأس مالهم وافلاسهم ، كما أن اقلالهم من عمليات التقتيل يساعد على الاستمرار فى استيلائهم على أجورهم من الأمراء الذين جمعوهم باغراء المال ، وكان القواد يفضلون جمع أكبر عدد من الأسرى لكى يمكنهم بيعهم أو افتداؤهم بالمال بدلا من ضياع آمالهم فى الكسب بقتلهم ، وهكذا كانت تستحيل المعارك فى الامارات

الايطالية التى عاش فيها ما كيافلى وغيرها من امارات أوروبا إلى خطط لعب الشطرنج، والعدو بين تقهقر وكر وفر لإطالة مدة الحرب وتفادى القتل مع أسر أكبر عدد ممكن من الجنود دون اصابتهم حتى بالجروح ، ولم يك هناك فى الغالب كره أو حقد قومى أو دينى يكنه طرف للآخر (إلا فى أحوال معينة ذكرها التاريخ) وكل ما فى الأمر أن كل قائد كان يغار من الآخر ويحاول أن يبزه فى الأجر الذى يتقاضاه ، وكان المرتزقة يعدون أنفسهم اخوة فى السلاح على تضاد معسكراتهم ويكرهون سادتهم الذين يعملون تحت لوائهم ، وكثيراً ما كانوا يغيرون المعسكرات تبعاً للريح ولمصالحهم المادية ، ولم تك هناك مبادىء يدافعون عنها ، بل هم يباشرون عملا بأجر ، ولا يترتب على أسرهم إلا خسارة مادية تحيق بهم ، وهكذا لم يك هناك تمييز واضح بين الحرب الصالحة والحرب الطالحة فى نفوسهم(*) .

ولم يك بمستغرب أن يحارب أحد المرتزقة شتاء فى صف أمير ، ثم إذا جاء الربيع انتقل إلى صف عدوه وذلك حسب مصلحته المادية وما يعرض عليه من أجور ومغريات ، ولا يقف شىء فى وجهه إذا اعتزم فصم عرى اتفاقه مع أميره ، وطالما سبب هذا الوضع مشاكل للأمراء المتحاربين أثناء الحصار أو قبيل المعركة ، ويقال أن ثلاثة آلاف جندى ايطالى هجروا صفوف الجيش الفرنسى فى حصار بارما *Parma* سنة ١٥٢١ وانضموا إلى المعسكر المضاد ، ونزل عدد الفرق السويسرية فى الجيش الفرنسى المحارب

(*) انظر « السياسة بين الشعوب » لورجانتو ، صفحة ٣٤٤ .

فى ايطاليا فى أكتوبر من نفس السنة فى أسابيع قليلة بسبب هجر الصفوف من عشرين ألف جندى إلى ستة آلاف ، وأضربت فى الربيع اللاحق القوات السويسرية الجديدة التى استعيض بها عن القوات الهاربة فى اليوم السابق على معركة بيكوكا(*) *Bicocca* بقصد املاء شروطها على قادة الجيش مما أدى إلى الهزيمة فى المعركة ، وطلبت القوات الألمانية المضادة لها فى نفس المعركة وأثناء القتال مضاعفة الأجور للقيام بهجوم مضاد . ومثل هذه الحوادث كانت من الأمور العادية فى معارك ذلك الزمان ، فى معركة بافيا *Pavia* سنة ١٥٢٥ ترك صفوف الجيش الفرنسى ستة آلاف سويسرى وألفاً إيطالى بعد أن قبضوا مخصصاتهم كاملة مباشرة ، وترتب على هذا الموقف نقص قوة الجيش الفرنسى بمقدار الثلث .

وطبيعى انه لم يك يضم القوات المرتزقة هذه إلى صفوف الجيش أى إحساس وطنى أو شعور بالاحترام والطاعة للأمير، بل كان يحتفظ بسلطانه عليها على أساس نظام حديدى صارم ومغريات المال، وهكذا كانت الحروب محدودة فيما يختص بنظامها وأثرها فى الناس ، فلم تك هناك عاطفة قومية جارفة تهيمن على المعارك والبلاد ، وكان الأمراء يبذلون الجهد معتمدين على ضيق نطاقها وإمكانهم حصرها مع ابعادها عن ديارهم ، وهم ينفقون المال فى سبيل غايتهم ويفضلون ان يدفعوا إلى حليف أقل ثراء منهم نفقات حرب يشعلها لمصلحتهم بعيدة عن ديارهم عن ان يوقدوا نيرانها فى أراضيهم ، وهم يضحون ببضعة ملايين ليحتفظوا برخاء بلادهم وهى بعيدة عن الحرب ، ويتقنون فن ابرام الصلح الذى يساعد بدوره على الازدهار والرواج فى

(*) انظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، صفحة ٣٤٥ .

بلادهم ، وكانت سياستهم هى تفضيل شراء هزيمة بعيدة عن أراضيهم على كسب نصر فى عقر ديارهم ، ويغدقون المال على حلفائهم ثمنا للهزيمة بدلا من ان يحصدوا نصراً مبينا فوق أراضيهم قد يكبدهم خسائر جسيمة لاقبل لهم بتعويضها ،ومن أبرز الأمثلة على فداحة خسائر الحرب الواسعة النطاق فى القرن السابع عشر حرب الثلاثين سنة فى امارات المانيا ، وهى حرب دينية تختلف فى صفتها عن الحروب المذكورة آنفاً وقد ظلت مدة طويلة مستمرة ونضب فى سبيلها معين البلاد ودمرت معظم مدنها العامرة وتكبد الوطن الجرمانى خسائر جسيمة فى الأرواح والأموال .

وعند ظهور الانتصار للعقيدة والموت فى سبيلها بالحديد والنار وكانت الثورة الفرنسية قد انغسمت فى حروب القوميات روح العقيدة الحديثةالتى صارت من تقاليد السياسة الحديثة ، أفل نجم المرتزقة وبالتبعية أفضلية المناورات البيضاء على المعارك الحمراء ، ولكن ظلت ذيول المرتزقة فىأوائل حروب الثورة الفرنسية باقية فكان ثلث جيش بروسيا الذى يحارب شحاذى المجد ، من هؤلاء الجنود ، ثم سرت فكرة الخدمة العسكرية الفرنسية والتجنيد الاجبارى إلى سائر دول أوروبا ، وقال بهذه المناسبة دوق ولنجتون *Wellington* القائد الانكليزى المشهور وقاهر نابوليون بونابرت فى واترلو « ان نظام التجنيد الفرنسى يحشد جماعات وفيرة من البشر من كافة الطبقات وان جيشنا مكون من مجموعة من عامة الشعب» (*) وعم نظام الجيوش الضخمة والخدمة الاجبارية فى عصرنا الحالى ، غير ان الامبراطوريات الاستعمارية ظلت فى سبيل حشد أكبر عـــدد من الجند

(*) انظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، صفحة ٣٤٤ .

والتقليل ما امكن من عـدد ضحايا مواطنيها فى المعارك تعتمد على المرتزقة واغراء أبناء المستعمرات والمناطق الواقعة تحت نفودها للانخراط فى سلك الجندية واستخدامها وقوداً لأقسى المعارك وأشدها استعاراً .

وأخذت جل بلدان العالم تدريجياً منـــذ حروب نابوليون بونابارت بنظام الخدمة العسكرية الاجبارية كما سبق ان ذكرنا وتجنيد المواطنين الصالحين للجندية وتدريبهم وإعدادهم للحرب بين لحظة وأخرى ، وبذا تحول الوطن إلى معسكر كبير يلبي فيـه المواطن نداء الدولة باسم الواجب الوطني والفكرة التي تخوض بلاده من أجلها المعمعة ، وكانت الحرب حتى نهاية القرن السادس عشر حرب ملوك وأمراء يدعون انها تقوم فى سبيل فكرة طيبة أو حق ضد مذهب شيطاني أو اعتداء غاشم ، وهناك معسكر برىء وآخر مذنب ، ثم حلت محلها بقيام الدول الحديثة فكرة إشهار الحرب باسم سيادة الشعب والسيادة القومية ، وصارت السيادة القوميـة للدولة هي فى نفس الوقت القاضي والخصم مما يشجع على أشهار حروب شتى مع ادعاء انها حروب عادلة . ورأينا هذا فى حروب القرن التاسع عشر وكذا فى تراشق المعسكرين فى الحربين العالميتين الأولى والثانية الاتهامات بخصوص مسئولية الحرب وجرائمها ، ولم تك للحرب العادلة والحرب غـير العادلة قديماً الخطورة التي لها اليوم فقد كانت معدات القتال محدودة الأنواع ضعيفة فى ايذائها وتخريبها .

وتبدلت الحال بحلول نظام الفرق القومية والجيوش الجرارة محل الجنود المرتزقة كحرس آخر ملوك فرنسا قبل الثورة المكون معظمه من السويسريين وقد أصبح الجيش جزءاً لا يتجزأ من الوطن ، وصار التجنيد

عاماً كما سبق أن بينا وينخرط فيه الشعب للذود عن الوطن ، وأطلق فى فرنسا على الجنود : المتعطشون لطرد العدو المعتدى وقد اجتاح البلاد وعقد العزم على القضاء على الثورة شحاذو المجد وكان عددهم مئات الآلاف ، (وقد جاء ذكرهم فى البحوث السابقة) وهم ينشدون المجد باسم سيادة الشعب عن طريق التضحية ودفاعاً عن حقوق الإنسان وحرياته المنبثقة من الثورة وهم ضمن خلايا السيادة وجسد الدولة الضخم ، وساد أوروبا نظام الجيوش القائمة على تجنيد المواطنين الصالحين للخدمة العسكرية ، وأصبح الشعور بمسئوليات الذب عن حوض الوطن فى صميم احساس الشعب وجزءاً لا يتجزأ من روحه الوطنية ، والتضحية بالنفس فى سبيله ودرء الاعتداء ونصرة قضية البلاد من مقومات التربية الوطنية ومن واجبات المواطن ومن صميم الدستور ، وربما شذت الحروب الدينية فى المانيا وغيرها فى القرن السابع عشر عن سياسة المرتزقة فى احساس كافة طبقات الشعب بها ، ثم جاءت حروب الثورة الفرنسية ومختلف غزوات وحملات نابوليون تنبىء عن ظهور سياسة جديدة للحروب لاتزال قائمة إلى يومنا هذا .

ويصف هذه الحالة المارشال فوش *Foch* يوم كان يحاضر فى المدرسة الحربية الفرنسية سنة ١٩١٧ ، فيقول « فى الحق إن عهداً جديداً بدأ هو عهد الحروب القومية التى تبتلع فى اتونها كافة موارد الشعب ، وهى لاتهدف إلى اغراض تقوم على مطامع ومصالح الأسر المالكة أو الفتح أو امتلاك مقاطعة ، بل هى للدفاع عن أفكار فلسفية وفى سبيل نشرها فى مبدأ الأمر وبسبب مبادىء الاستقلال والوحدة القومية وسائر المزايا المعنوية ذات الألوان المختلفة ، وهذه العوامل لها أثرها فى شحذ قوى ومواهب كل

جندى والاستفادة من العواطف والاحاسيس والمطامع التى لم يك معترف بها كعنصر من عناصر القوة .... ومن ناحية فإن استخدام الجماعات الإنسانية بوفرة بالغة مع شحذها بشعور قوى يبتلع كل نشاط المجموع ويضاف إلى ذلك تسخير الحصون وأعمال الامدادات والأراضى والمعدات والمعسكرات لصالح هذه الجماعات وحاجاتها ، ومن ناحية أخرى فإن القرن الثامن عشر رأى أسلوباً يقوم بصفة منتظمة ومنسقة على استخدام الفرق بطرق تختلف مع الزمن ولكنها تهدف دائماً إلى الرقابة عليها وقاية للجيش وكان يعتبر ملكا للعاهل ، وهذا الجيش كان لا يهمه كثيراً المبدأ الذى يدافع عنه ، ولكنه لا يعدم بعض المزايا والكفايه المهنية وخاصة فيما يتناول روحه العسكرية وتقاليده (١) ، ومما يلفت النظر أن عبارة فنلون *Fénélon* التى استعملها فى مطلع القرن الثامن عشر للدلالة على المعارك الطاحنة لحروب الثلاثين سنة وهى « إما ان تهزم أو تهزم » ظهرت مرة أخرى فى وصف فوش للحرب الشاملة الحديثة ، وهو يقول « ان القرار الذى يعتمد على السلاح هو الحكم الوحيد الذى يعتد به ، لأنه وحده الذى يقرر المصير لبروز المنتصر والتفريق بينه وبين المهزوم ، وهو وحده الذى يغير مواقف الخصوم ، واحدهم يصبح سيد تصرفاته والآخر اداة يسير بإرادة خصمه .... ومتى وصل الفريق المنهزم إلى نهاية المطاف ولم يترك له وسيلة للجدل فإن الهدف يصبح مواصلة تدمير كافة الوسائل التى تساعده على أن يحاول الدخول فى مناقشات ومساومات » (٢) ، وهكذا نرى تحول الحرب من مجرد صدام يباشره الطرفان فى نطاق محدود

---

(١) انظر « السياسة بين الشعوب » المورجانتو ، صفحة ٢٤٢ ، ٣٤٣.

(٢) أنظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، صفحة ٣٤٣

ودون اهتمام كبير وقد استأجرا المرتزقة الذين لا تهمهم مثل السادة إلى جزء من حياة الوطن والمواطنين ، واتسع نطاقها إلى حد أن اصبحت شغل المواطنين على اختلافهم الشاغل وفى مقدمتهم ملايين المجندين والمتطوعين .

وفضلا عن أن الحرب أصبحت قضية الأهلين كافة على اختلاف طبقاتهم ، فكذلك يضطلع باعبائها لا الجند فحسب بل كافة الناس من رجال وشيوخ ونساء وأطفال فالكل مجند ضد الكل ، وكل له عمل يتصل بالحرب، وهناك عمال المصانع يعدون الآلات الفاتكة ووقود القتال من قذائف وطوربيد وشتى الأسلحة ولا غنى للجندى عنها لاستمرار المعركة ، وهناك عمال النقل البرى والبحرى والجوى الذين يغذون ميادين القتال ويربطون مواصلاتها ويساعدون الوطن على استمرار تجارته وحصوله على حاجاته حتى لايلقى سلاحه وقد أعوزته المواد الأولية اللازمة لمصانع التسلح والأغذية الضرورية لقواته وللأهلين معاً ، وهناك الموظفون والمتخصصون فى أعمال التعبئة وسائر الأعمال الحكومية المتصلة بالجيش وبالحياة المدنية القائمة على الحرمان وفى مقدمتهم رجال التموين والاحصاء ، وذلك لتوفير القوت والوقود والمواد الأولية اللازمة للاستهلاك والصناعة والنقل ، وهناك الفنيون ورجال التنظيم الإدارى والفنى وهم يقومون بتنظيم العمل وتوزيع الاختصاصات وتدريب العمال، بل وكذلك تدريب شتى العسكريين والمدنيين لقيادة الدبابات والسيارات والقاطرات والسفن والغواصات والطائرات وما إليها . وأخيراً هناك العلماء والباحثون والمبتدعون وهم يتعاونون مع قادة البلاد ورؤساء جيوشها ، والحروب اليوم حروب علم وبحث وابتداع ، وكسب المعارك يبدأ فى معامل الابحاث وفوق قطر

رسوم المخترعات والمبتدعات . وهى كذلك حرب الرجال بملايينهم والآلات ولا حصر لعددها وأنواعها ، ويتطلب الأمر أن تكون أعصاب المقاتلين فى متانة الفولاذ ، والمعامل المتخصصة تتسابق فى تحسين وسائل التدمير الشامل ويدخل ضمن جهودها ، جهود الحرب الذرية والبيولوجية ، وترتب على نشاط بحث المعامل فى نهاية الحرب العالمية الثانية تغيير محتمل شامل لوجوه الحرب القادمة .

ويحتاج ميدان القتال إلى إعداد محكم يقوم على استراتيجية اقتصادية دقيقة ولا يقل خطره عن مسئولية المعركة ذاتها ، ويترتب على اختلال العمل فى المصانع الحربية والحياة المدنية وإدارات التعبئة والتموين والنقل سقوط الهمة فى جبهة القتال وخسران المعركة .وإن الحياة السياسية المضطربة اليوم والتهديد بقيام حرب والخوف من انفجار البركان فى أية لحظة حدت بالدول على اختلافها من ديموقراطية غربية أو جمهورية شعبية أو دكتاتورية عمالية أو غيرها إلى اتخاذ الحيطة والاستعداد للطوارىء بتوزيع الاختصاصات مقدماً على الناس وكأن الحرب قاب قوسين أو أدنى حتى لا تمنى البلاد بكارثة نتيجة المفاجأة المشئومة مع حياة السرعة التى نعيش فيها اليوم ، ولكل اختصاص فى الحرب ، ففضلا عن وظيفة الجندى فى الجبهة هناك المرأة تعمل فى المستشفى وسائر عمال التموين والتعبئة والنقل ، والكهول والشيوخ والأطفال ويباشرون شتى الأعمال الثانونية حسب تخصصهم لكسب المعركة . ولا تقتصر مساهمة المواطن فى الحرب على الناحية العسكرية وذيولها ، بل تقع على عاتقه مسئوليات اقتصادية جسام ، فهو يشترك فى نفقات الحرب بما يؤديه من ضرائب وإعانات ويساهم فى الدعاية لها وفى التقشف والحرمان واحترام نظام البطاقات .

ويلاحظ أن عدد الجيوش بدأ فى الزيادة المطردة من القرن السادس عشر إلى الثامن عشر ولكنه لم يك يزيد حتى هذا التاريخ على عشرات الآلاف من المقاتلين ، ثم صعد الرقم لبعض الجيوش فى حروب نابوليون إلى بضع مئات من الآلاف ، وفى الحرب العالمية الأولى فاقت بعض الجيوش لأول مرة المليون وقد وصلت جيوش بعض الدول المتحاربة فى الحرب العالمية الثانية إلى ما يزيد على عشرة مليون من الجنود . ولم تتعد الجيوش المقاتلة فى معركة هاستنجز *Hastings* فى القرن الحادى عشر ١٢٫٠٠٠ مقاتل وهى المعركة التى غزا فيها وليم الفاتح دوق نورمانديا الجزر البريطانية ، ولم تتعد فى القرن الثامن عشر فى معركة مدينة يورك ٢٨٫٠٠٠ محارب وهى من أهم معارك البطل واشنطون محرر الولايات المتحدة الأمريكية من الاستعمار الانكليزى ، ولم تزد مجموع جيوش لويس الرابع عشر فى أهم حملاته عن ٣٠٠٫٠٠٠ جندى ، ووصلت جيوش نابوليون بونابرت إلى مليون جندى من المقاتلين ، وجندت فرنسا لحرب سنة ١٩١٤ أربعة ملايين جندى بينما لم يبلغ عدد سكانها ضعف ما كان عليه فى عصر نابوليون ، وبلغت القوات المجندة فى الحرب العالمية الثانية للدول المتحاربة نحو ٩٠ مليون جندى موزعة فيما يختص بأهم هذه الدول كالآتى : ٢٢ مليون الاتحاد السوفيتى ، ١٧ مليون المانيا ، ١٤ مليون الولايات المتحدة الأمريكية ، ١٢ مليون المملكة المتحدة . (*) وبلغ عدد الذين دعوا لحمل السلاح فى الحرب العالمية الأولى فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وألمانيا ١٤٪ من السكان وفى الحرب العالمية الثانية أكثر من ١٠٪ من السكان ، وأقل بقليل فى البلدان الأخرى ، ولكن هذا

(*) أنظر « الدائرة الجهنمية » لمارليو ، صفحتى ١٣، ١٤ .

لا يمنع من ملاحظة ضخامة عدد الجيوش المتحمة ، وترجع نزول النسبة إلى المبالغة في استخدام الآلات في القتال ، وهذه النسبة المقاتلة تحتاج لمباشرة مهمتها بكفاية إلى جهود مجموع الايدى العامله فى البلاد ، وكل جندى فى الجبهة يتطلب جهوداً كثر من ١٢ من الأهلين لأمداده بحاجات الحرب الحديثة ولبقائه فى ميدان المعركة واستمرارها .

وكان عدد القوات المسلحة لكل من الدول العسكرية الكبرى فى الحرب العالمية الثانية وهى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وألمانيا التى تباشر نشاطها فى الميدان أو قربه عشرة ملايين جندى ، ويتطلب هذا العدد لأمداده بالأسلحة وتأمين مواصلاته والقيام بأعمال النقل لتموينه وإعداد ملابسه وغذائه تجنيد الايدى العاملة على أوسع نطاق فى هذه البلدان ، وهكذا أصبح يقـــوم باعباء الحرب الحديثة كافة الاهلين بلا استثناء .

ثانياً : وفيما يختص بمن تصيبهم الحرب بلظاها واتساع رقعة أهدافها وضحاياها وخرائبها ، فاليوم يكتوى بأتونها كافة الناس بلا تمييز ، وقد يتعرض لها الرجل الآمن المطمئن فى منزله فى إحدى المدن الكبرى البعيدة عن الجبهة ، والطفل البرىء الذى يعدو مرحا فى فناء مدرسته ، والفتاة التى تنتظر فى لهفة عودة خطيبها أو نبأ ساراً من عزيز لديها فى الجبهة ، أو المريض طريح الفراش فى المستشفى وهو عاجز عن النزول إلى المخبأ ، أو جمهره الناس الذين نزلوا إلى جوف الأرض فى المخبأ اتقاء الغارة الجوية أو اعتصموا بالجبال والجهات النائية المهجورة هروبا من الغزو

وانقضاض الفرق الميكانيكية والتنكيل بهم نتيجة التعصب السياسى المذهبى ، وهكذا فكل فرد هدف للحرب ولا عاصم منها اليوم ، وتترك الطائرات فى انقضاضها والقائها أطنان القنابل المتفجرة والحارقة والمدافع والدبابات فى فتكها المدن العامرة الزاهرة فحمة سوداء وقد احترقت عن بكرة أبيها وتحول عمرانها ومبانيها ومصانعها وميادينها وزخرفها وألوان الراحة والترف فيها إلى أكوام محترقة من الحجارة والرماد ، وهذا ماحل بكولونيا وكوفنترى ودنكرك وروترداج وهوراشيا فى الحرب العالمية الثانية وبعض احياء فى بورسعيدفى الاعتداء الثلاثى على مصر فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وإن القنبلة الذرية التى حملتها طائرة واحدة حامت فترة وجيزة فى سماء اليابان فى سنة ١٩٤٥ ثم ألقت حملها الخفيف قد حصدت أرواح مئات الآلاف دفعة واحدة وأحرقت المدن وفتتها وكأنها بيوت من الورق ثم تركتها أثراً بعد عين .

وبلغ عدد الذين قتلوا فى الحرب العالمية الأولى فى زعم بعض الاحصاءات أكثر من ثمانية مليون ونصف مليون نسمة والذين جرحوا وشوهوا أكثر من ٤٥ مليون نسمة ، وارتفع هذا الرقم ارتفاعا كبيرا فى الحرب العالمية الثانية ، وزاد عدد الذين قتلوا من المدنيين بسبب الأعمال العسكرية فى هذه الحرب على عدد من قتل من العسكريين ، وأفنى الألمان وحدهم من المدنيين بسبب الاضطهاد مايزيد على ١٢ مليون نسمة ، وبينما لم تخسر فرنسا أكثر من ١٥ ٪ من مجموع سكانها فى الحرب العالمية الثانية وهى النسبة التى خسرتها فى الحرب العالمية الأولى بين قتلى وجرحى الا ان خسارتها من المدنيين بمقارنتها بمجموع الخسارة كانت جسيمة ، وهذا مايقال أيضا عن الاتحاد السوفيتى فقد خسر بين قتلى وجرحى نحو ١٠ ٪ من مجموع السكان ،

وتستمر نسبة الخسارة فى المدنيين فى تصاعد مطرد تبعا لبشاعة التدمير فى الحروب الحالية والتفنن فى اختراع الأسلحة التى تفتك بالجملة وتمحو كافة معالم الحضارة والعمران ، وقد تعددت أنواعها اليوم ، ومنها ما كان يستعمل فى الحرب العالمية الثانية فى نطاق ضيق ، مثال ذلك الغاز السام والصواريخ الموجهة والقنابل الذرية ويقول البعض باحتمال استخدام الميكروبات والطفيليات وطرق الحرب البكتريولوجية فى الحرب العامة القادمة للقضاء قضاء مبرما على الخصم .

وتقدمت فى الولايات المتحدة الأمريكية البحوث الفنية استعداداً للحرب القادمة مع المبالغة فى اعداد معدات التدمير والابادة الشاملة ، وأنتج المخترعون الأمريكيون الذين يعملون فى تجهيز الجيش الأمريكى بأحـــدث معدات الهلاك عقلا الكترونيا لاغراض الحرب (وسبق ان تكلمنا عن أهمية العقل الالكترونى) . وهو يقوم بالمهام الادارية للجيش والحكومة بسرعة فائقة ، علاوة على اصداره التعليمات بناء على الباعث الانسانى لاطلاق الصواريخ الموجهة . وهذا العقل يستطيع قراءة وتلاوة قصة طويلة كقصة « الحرب والسلام » لتولستوى فى بضع دقائق ، ويمكنه ان يسجل الانباء والبيانات على شريط ويعيد قراءتها بسرعة ، ويختزن هذا العقل فى باطنه كافة البيانات الخاصة بالجيش وبمعداته . ويمكنه ان يقوم بالعمليات الحسابية للجيش والتموين ويؤدى فى نصف ساعة ما تؤديه ادارة الحسابات فى خمسة أسابيع ، ويحل محل مئات من موظفى الحسابات ويفوقهم فى دقة العمل ، كما يسجل على شريط من شرائطه العديدة بيانات تكفى لملء عدة رفوف فى إحدى المصالح الحكومية .

وهكذا تتضاعف الخسارة والنكبات بفعل الحروب الحديثة ، وان

الشباب الذى يدعى إلى المسكرات للتدريب تفتقدهم الدولة مدة تدريبهم الذى يتراوح بين سنة وثلاث سنوات فى مـيدان الاقتصاد وهى فى أشد الحاجة اليهم فهم فى السن التى يستطيعون فيها ان يعطوا النهاية القصوى لجهودهم وتقدر كفايتهم فى الانتاج بما يعادل ١٠ ٪ من مجموع طاقة الشعب فى العمل . ويتضاعف رقم القتلى فى الحروب العامة منذ بداية القرن التاسع عشر بصورة مرعبة فقد بلغ فى حروب نابليون ثلاثة ملايين وفى حرب القرم ٩٠٠ر٠٠٠ وفى الحرب السبعينية نحو ٤٠٠ر٠٠٠ وفى الحرب العالمية الأولى ٨ر٥٠٠ر٠٠٠ وفى الحرب العالمية الثانية خمسة عشر مليون قتيل، وهى أرقام الخسائر العسكرية فى ميادين الحرب ويضاف إليها الخسائر من القتلى المدنيين ، ويبلغ عـدد الصرعى من المدنيين فى الحرب العالمية الثانية ولا يدخل فى عداد الرقم من قضى نتيجة التعذيب فى بلدان المحور وسائر الأراضى التى غزتها قوته نحو خمسة عشر مليون قتيل (١) . ووصلت الخسائر التى سببتها الغارات الجوية على المانيا ٢٦٠ر٠٠٠ قتيل و ٤١٢ر٠٠٠ جريح و ٩ر٢٠٠ر٠٠٠ شخص بلا مأوى ،وعدد المنازل التى دمرت ٢ر٢٠٠ر٠٠٠ منزل ، وفى اليابان ٣٠٥ر٠٠٠ قتيل و ٧٨٠ر٠٠٠ جريح و ٧ر٥٠٠ر٠٠٠ بلا مأوى وعدد المنازل التى دمرت ٣ر٠٦٠٠ر٠٠٠ منزل (٢) . ، ويصف أحد المتخصصين فى الحروب الحديثة من العسكريين أثر المعدات فى المعارك اليوم واعتماد المتحاربين على تعددها على ان تكون من أحدث طراز فيقول « ان النصر يتوقف بنسبة ٩٩ ٪ على المعـدات والأسلحة الحديثة على ان تكون أجود وأحسن الأنواع ... وفيما يختص بالخطط والقيادة والشجاعة

---

(١) نظر « الدائرة الجهنمية » لمارليو ، صفحة ٢١٧ .

(٢) انظر « الدائرة الجهنمية » لمارليو ، صفحة ١٥ .

والنظام والتموين والتنظيم والقوى البدنية والمعنويات الخاصة بالحرب فهى تتضاءل فى جنب أهمية المعدات وتفوقها على معدات العدو .. وكل هذه نسبتها إلى المعدات لا يعدو ١ ٪ » * وربما فيها شىء من المبالغة الا انه يمكن ان نضيف اليها على ان يحكم استخدام هذه المعدات وان توضع فى ايد فنية أمينة وتوجه ضرباتها إلى العدو بسرعة وفى الأوقات المناسبة .

ثالثاً : وأخيراً فأن اعباءها المادية ليست جسيمة فحسب بل هى فوق الطاقة البشرية ، وتتبخر جهود الانسان استعداداً لها وتحملا لأثقالها ، ولا تختلف الحال كثيراً من هذه الناحية فيما يختص بالموقف قبل نشوبها وبعد نشوبها، ففى الحالتين لا يبقى الاستعداد لها أو الانفاق عليها على مال أو ادخار ، وتزداد الخطورة بتحول الحرب إلى حرب علمية بحتة قائمة على العلوم الحديثة ومبتدعاتها ومبتكراتها فى ميادين الميكانيكا والطبيعة والكيمياء والرياضة وتسخير آخر ما وصلت إليه المدنية الغربية أو بالحرى المدنية القائمة فى سبيل حيازة النصر والعمل على احتكار فكرة أو اختراع للسيطرة على العدو ، وتسخر اليوم تجارب معامل الأبحاث للسلام فى اعداد الأسلحة المختلفة للشر والتدمير ، وتتضاعف الخطورة اليوم بحصر القوى الاقتصادية والطاقة الانتاجية والنفوذ السياسى مع الاستعانة بعقول العلماء والباحثين كما نرى اليوم فى ماردين جبارين يباشران حرباً باردة ، ويعد كل منهما العدة لدق عنق الآخر مع محاولة كل احتكار سلاح ماض معين للاغناء على منافسه أو على الأقل لتهديده وسائر مجموعته الشمسية ، ويتعذر على سائر دول العالم بما فيها الدول العظمى سابقاً مجاراتهما فى التسلح وفى حيازة وتخزين الآلات والقذائف المبيدة بالجملة .

(*) انظر « الدائرة الجهنمية » لماوليو . صفحة ١٦٢ ، ١٧ .

ونرى فى هـــذه الحالة أزمة تستمر نتيجة الخوف والرعب وعدم الاستقرار يصاحبها شبح دكتاتورية عالمية طاغية على أساس احتمال قيام دولة واحدة تأتى على انقاض صراع مميت وتظل متحكمة بعد النصر الغالى الثمن فى سائر بلدان العالم طالما ظلت متفوقة فى السلاح الحاسم ومحتكرة لإنتاجه ، وقد ذكر هذا الاحتمال الفيلسوف الامريكى برنهام *Burnham* فى كتابه بعنوان « فى سبيل السيطرة على العالم » الذى صدر فى سنة ١٩٤٦ وأحدث ضجة فى الولايات المتحدة الامريكية ، وينصح فيه بلاده بحرارة أن تبادر إلى فرض سلطانها على العالم منتهزة فرصة احتكارها لأسرار الذرة ولصناعة القنبلة الذرية وحيازتها لعدد وفير منها ، وكان ذلك قبل وصول الاتحاد السوفيتى إلى إنتاجها ، وهو يحذر بلاده من الانتظار فنى خلال خمس سنوات كما يقول قد يصنع الاتحاد السوفيتى نفس السلاح وتفقد الولايات المتحدة تفوقها العسكرى ، وينصح بلاده فى نهاية مؤلفه باحتكار إنتاج القنبلة الذرية احتكاراً شاملا وكذا حيازتها على أن تضطلع بالمسئولية الكاملة عن السياسة العالمية وأن ترسم سياسة شاملة لمنع حرب عامة مع الاتجاه نحو تكوين حكومة عالمية بكل ما تعنيه هذه العبارة ، وهو يعترف بأن العبء ليس من الاعباء الهينة وعلى الولايات المتحدة الامريكية أن تبذل قصارى جهدها فى هذا المضمار ، وهو يقول أيضا : « ولما كان العدو يحكم على عتاد أكثر وعلى وضع استراتيجى أفضل ، فواجب القيادة الامريكية والحالة هـــذه أن ترتكز بصفة اساسية على التفوق الفنى ثم بصفة ثانوية على التفوق العددى لسلاحها ، والخطة المثلى هى أن تسدد إلى العدو ضربة مباشرة تشل بمقتضاها باستخدام السلاح الذرى إنتاج البترول فى حقوله ، وتوجه كذلك

هذه الضربات إلى موسكو وإلى اثنتى عشرة مدينة سوفييتية أو تحت إشراف السوفييت أو أكثر ، وكذلك توجه هذه الضربات إلى مراكز الصناعة هناك .ويرى عدد من الرؤساء العسكريين أن هذه الضربات كفيلة بإنهاء المقاومة ، وان الاتحاد السوفييتى وقد جرد من كفايته الحربية لا يلبث أن يلقى سلاحه مرغما بعد بضعة أسابيع ، ويختم برنهام مؤلفه بقوله مشيراً إلى رسالة الولايات المتحدة الامريكية « ان القدر يدعوها إلى سيادة العالم والقبض على زمام سياسته ، فأما هذا أو لاشىء ، وإذا كانت تخشى خيبة الأمل فإن السعى إلى مثل هذه العظمة يستحق المخاطرة والجهد للوصول إلى النصر » (١)

وكانت الحروب حتى قيام حرب الانفصال الأمريكية والحرب السبعينية تعتمد فى تحركاتها على القوى العضلية ، وكان الرجال يحملون العتاد مع الاستعانة بالدواب فى شتى العمليات الحربية ، واستعمل الجيش البروسى للمرة الأولى فى حرب عام ١٨٧٠ بين بروسيا وفرنسا لنقل الجند والعتاد بانتظام السكك الحديدية مما اكسب القوات البروسية تفوقا وسرعة فى الخطط على العدو ، واستخدم فى حرب البوير عام ١٨٩٩ لنقل مدفع عيار خمس بوصات، ٣٢ ثور (٢) ثم تطورات الحالة بتعميم استخدام قوى البخار والكهرباء والآلات والفحم والبترول ، وخففت الآلات من أعباء الإنسان وحررته من ربقة الاستعباد بالعمل العضلى المرهق . ولكنها من ناحية أخرى اعدت العدة للحرب الشاملة مع فداحة نفقاتها . ولبيان فداحة ما وصل إليه العبء فى الولايات المتحدة الأمريكية فى

---

(١) أنظر « فى سبيل السيطرة العالمية » لبرنهام ، صفحات ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٠ ؛ ٣٣١ ، ٣٣٢
(٢) انظر « السياسة والشعوب » لمورجانتو ؛ صفحة ٣٥٧ .

الحرب العالمية الثانية نذكر انها انتجت لاغراض الحرب خلال خمس سنوات بدون الاستعانة بأيد عاملة أجنبية عـــدداً من الطائرات قدره ٣٠٠٫٠٠٠ طائرة ومن البنادق قدره ١٥٫٠٠٠٫٠٠٠ بندقة ومن المدافع قـدره ٣٢٠٫٠٠٠ مدفع ومن قـذائف المدافع والقنـــابل مازنته ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ طن ومن الدبابات المصفحة للحرب ٨٦٫٠٠٠ دبابة ومن سفن النقل ماقدره ٥٢٫٠٠٠٫٠٠٠ طن من سفن النقل التجارى وماقدره ١٢٫٠٠٠٫٠٠٠ طن من القطع(*) البحرية المقاتلة ،وذلك فضلا عن ملايين السيارات لأغراض التعبئة والنقل ، وتقدر ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية لسنة ١٩٥٧ فى مشروع اعدادها بنحو ٧٢ مليار دولار،وهى بزيادة مليارين من الدولارات عن عام ١٩٥٦ ،ويدخل فى تقدير الميزانية الجديدة مليارى دولار للقذائف الموجهة ومليارى دولار ونصف مليار للمعونه العسكرية الخارجية ، وتبلغ نسبة النفقات المخصصة للاغراض العسكرية ولحماية الولايات المتحدة الأمريكية كما تزعم الميزانية بمافى ذلك العون الأجنبى ٦٣ ٪ من الميزانية .

وعلى قدر مايتجه العالم وخاصة كتل الدول الكبرى نحو الصناعة والآلات تصبح الحرب شاملة ينوء بحملها دافعو الضرائب وتعجز البلاد المتوسطة والصغيرة عن مواصلة السير فى اقتصاديات الحرب ، ويعنى باحلال المدفع محل الخبز والزبدة حرمان الشعب من القوت والحيلولة دون انتفاعه بالوسائل المادية للمدنية الحديثة وعيشه عيش الشظف ، إلى حد أنه قد يعجز حتى عن ادخار الدرهم لمجابهة الظروف القاسية وغرق الدولة فى

(*) انظر «الدائرة الجهنمية» لمارليو . صفحة ٧٣

سبيل من الديون العامة الطويلة الأجل والقصيرة الأجل واضطراب السوق نتيجة تضخم النقد وهبوط قيمة العملة ، وفي منتصف القرن الماضي كان ٢٢ ٪ من العمل الذى يتطلب القوة العضلية يقوم به الأفراد و ٥١ ٪ الدواب و ٢٧ ٪ الآلات ، وفى سنة ١٩٤٨ هبط مايؤديه الأفراد منه إلى ٤ ٪ والدواب إلى ٢ ٪ وما تؤديه الآلات ٩٤ ٪ ، واستخدمت الآلات التى تباشر مهامها دون حاجة إلى عامل أو جهد من أحد بل تقوم الرقابة على العمل فيها وانجازه بواسطة علامات كهربية تلقائية ، وهو حاصل فى صناعات الورق والطباعة والحرير الصناعى والصلب والسيارات وطائفة من الصناعات الزراعية(*) .

وان مضاعفة استخدام الآلات وتعدد المخترعات والاعتماد الكلى عليها فى الانتاج تؤدى هذه العوامل إلى تحول المجهود الحربى الى بنائه على أسس آلية مباشرة أو بواسطة زيادة الانتاج بوجه عام واحتمال تحويل المصنع الذى يعمل للسلام والاستهلاك الطبيعى للفرد إلى مصنع يعمل لاعداد البنادق والقذائف وغيرها من معدات القتال ، وترتب على سباق التسلح والابتكار فى انتاجه التفكير الجدى فى تحقيق النصر السياسى بواسطة السباق ذاته والتلويح بخطر القذائف الموجهة ضد العدو والغواصات ذات الالات التلقائية لاطلاق القنابل الذرية نحو الاهداف ، كما ترتب على احتمال الانتصار والسيطرة على العالم بواسطة الآلات الحربية المتنوعة نشأة العزيمة والنهم فى سبيل هذه السيطرة .

وهكذا يترتب على الاستعداد للحرب الآلية الشاملة التى تتطلب تعبئة

(*) انظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، صفحة ٣٠٩

القوى الكلية للأهلين لأهداف شاملة أيضاً فى ظل ميزان القوتين القائمتين اليوم ، مع ما هو معروف من تحول الحياة الحديثة الى حياة تعتمد على الآلة فى معظم حركاتها : تحول الروح السياسية للعصر نحو التعطش الى السيطرة بلا اعتبار ورعاية لروح الاسرة والشعب ، وقد يؤدى صراع الجبهتين الى سيادة وسيطرة إحداهما على العالم أو الى تدمير العالم تدميراً شاملا أو الى الاثنين معا . وثورة العالم الحالية تشمل النواحى السياسية والمعنوية والفنية ، وكل عامل من العوامل الثلاثة التى أدخلت عليها المدنية الحديثة تغييراً شاملا يساعد الآخر ويمده بقوة من عنده ، وتتطلب هذه العوامل سيرها جنباً الى جنب فى سبيل خدمة الانسانية لا أن تسخر ليقف كل عامل منها فى وجه الآخر ليحول دون انتفاع الانسانية بمزاياه ، وبينما نرى اليوم أن الشعوب تتاح لها أعظم الفرص للتقارب والتفاهم عن طريق المخترعات الحديثة بما فى ذلك وسائل النقل وتعدد وحدات الانتاج وتزايد وسائل الرفاهية المادية هى تتباعد وتتنافر بانقساماتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية التى تزكى نيرانها حكوماتها ، وتتمادى فى هذا السبيل بالاستعداد للحرب وبتسخير أهم ما جاءت به المدنية الحديثة، وهو التخفيف من وعثاء الحياة وعناء العمل بالتخفيف من مجهود الفرد البدنى مع تزايد وحدات الانتاج لتحقيق شتى رغبات البشرية من المواد الأولية والمصنوعة ومنتجات الترف والرفاهية بتوجيه قوى الطبيعة والالات فى تيار الحرب الشاملة ، بما فى ذلك صناعة وتكديس معدات الحرب ، مع تكبد أكبر التضحيات المادية والمعنوية والعيش فى جو من الفزع .

ومما يزيد المشكلة تعقيداً أن عقيدة تفضيل المدفع على الزبدة تصادف معونة على نشرها فى النشرات والصحف وشبكة الاذاعات التى تكسو العالم

ويتغلغل صوتها الى عقول ونفوس جمهرة الناس ، ويتعذر الوقوف فى وجه هذا التيار الجارف الذى ينتهى الى صياغة العقول فى قالب يتقبل بمقتضاه الصراع وتضحياته لا على أنه وضع محتم لا مفر منه فحسب ، بل اعتباره أرفع خلق مثالى للمواطن ، ويتعذر فى عالم الاسلحة الحديثة الماضية التى لا عداد لها التى تنتجها الكتلتان الجبارتان الحد من هذا التيار ، وتقف الجماعات تائهة مشدوهة فى هذا الظلام المدلهم ويتعذر عليها فى اندفاعها النكوص على الأعقاب أو الهروب من المعركة أو تهدئة الحالة ، وأقرب مثل على عدم جدوى محاولاتها هذه فشل المحاولة التى دبرت فى سنة ١٩٤٤ ضد هتلر لانهاء الحرب بايقاف رحاها ثم عقد الصلح مع الدول المتحالفة فى حانة ميونيخ بمناسبة خطابه فى الجماهير هناك للحث على المضى فى الجهاد ، وذلك رغم بدء تقهقر القوى الحربية النازية وتوقع أن تدور عليها الدائرة فى الحرب ، وسبب الفشل تعقد الحياة الالية ونظام الدولة الكلية وقوة الحكومة التى تجعل للدولة سلطاناً شاملا على الناس ومواصلاتهم وأفكارهم وما يستمعون اليه وما يقرأونه ، علاوة على مالديها من قوى ميكانيكية جبارة لشل أى عمل ترى فيه مايهدد سلامة الدولة وأداة الحرب وصالح الوطن .

وأخيراً يتضح سؤال هام بمناسبة تجربة الولايات المتحدة الامريكية السلاح الذرى فى الهزيع الاخير من ظلام الحرب واستخدامها القنابل الذرية التى القتها على هوراشيما وناجازاكى ، وهو ما موقف الحرب الشامله من السلاح الذرى فى المستقبل ؟ وهل سيترتب على الاعتماد على هذا السلاح تغيير خطط الحرب ؟ وهل سيستمر حشد قوى الشعب برمتها للاستعداد للحرب ومواجهة اعبائها ؟ وهل يتغير الوضع أيضاً باستخدام السلاح الهيدروجينى وغيره من اسلحة الفناء الشامل ؟

لقد نجح السلاح الذرى فى انهاء الحرب مع اليابان بهزيمتها هزيمة ساحقة وبالاجهاز عليها ، ومضت إحدى عشرة سنة منذ هزيمة اليابان وتقدمت صناعة الاسلحة الذرية وأجريت تجارب خاصة بالسلاح الهيدروجينى تنذر بفتك وتدمير أشد بمراحل ، والسلاح الذرى هذا نتيجة دراسات طويلة شاقة وتجارب فى معامل الابحاث ويتطلب اعداده نفقات طائلة وميزانيات ضخمة كميزانيتى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى ، كما تتطلب صناعة هـــذا السلاح واستخدامه سواء بطريق مباشر بواسطة طائرات وطيارين أو بطريق تلقائى ذاتى بالصواريخ الموجهة فنيين من الطراز المختار يعدون طويلا لهذا العمل ، ورغم بهاظة نفقاته أمكن صناعته واستخدامه وإجراء تجارب متتابعة لزيادة قوى فتكه، وأضيف إلى قائمة معدات الهلاك سلاح أبشع هو السلاح الهيدروجينى ، ودلت على بشاعتـه التجارب التى أجريت فى الصحارى النائية بشأن استخدامه . وهذا النوع من الاسلحة ، ويكفى استخدام عشرات من قنابله ، يذيب الصلب ويحيـل فيالق الجند الى رماد ويدك الحصون والمدن ويقضى على معالم الحياة والعمران فى دول برمتها دون حاجة إلى حشد آلاف الطائرات والقاءمئات الآلاف من القذائف والقنابل الحارقة والمدمرة والهجوم بملايين الجنود مع تهيئة طعامهم ولباسهم وذخيرتهم وتسهيل وسائل مواصلاتهم ، ويسهل استخدام هذا السلاح فى الهجوم المباغت لابادة العدو فهو بحق سلاح مباغته ، ولا تستخدم القنبلة الذرية ضد قنبلة ذرية أخرى ولـكنها تستخدم فى هجوم مضاد ، ولا لزوم لتخزين مئات أو آلاف منها واستمرار صناعتها ثم وضعها على الرف بلا حدود على نسق الطائرات والسفن الحربية والمدافع ، فخمسمائة منها أجـدى من مئة ولـكن خمسين ألف قنبلة ذرية ليست أفضـل فى أنهاء الحرب من

خمسة آلاف ، إذ أن خمسة آلاف منها كفيلة بتدمير كافة الأهداف الهامة في العالم برمته . ويترتب على سهولة حمل هذه القنبلة ، مع عامل المباغته في استخدامها وخطرها الماحق ، أن أية دولة صغيرة وفقيرة نسبياً يمكنها في اللحظة التي تختارها مع الجرأة والمباغته أن تهزم دولة كبيرة عريضة الثراء إذا بادرت بالهجوم الموفق عليها بهذا السلاح ، و على كل حال فأى شعب يمكنه أثناء النزاع المسلح استخدام هذا السلاح ضد عدوه رغم حيازته خمسين ألف قنبلة ذرية واثخانه بالجراح المميته ، وذلك باعتبار أنه سلاح هجوم أكثر منه سلاح دفاع . واستعماله يجعل فكرة اعلان الحرب في خبر كان ، وهو سلاح دكتاتورى بالغ الخطر فقد يلجأ إليه قائد قوى طموح في يده السلطان لا يحتاج إلى موافقة أو تصريح بشن الحرب وفتح الاعتمادات لها ولا يخشى رد فعل الرأى العام في بلاده وذلك في سبيل فرض سلطانه على طائفة من البلدان القوية أو على العالم .

ويتضح والحالة هذه أن السلاح الذرى وكذا الهيدروجينى سلاح دكتاتورى يحمل الموت أو الاستعباد ، والنصر بواسطته ساحق ففيه القضاء على الخصم قضاء مبرما ، وأخطر عامل في استخدامه المباغتة والهجوم على غير انتظار إلى حد الخديعة والغدر ، وهو نسبياً غير مرتفع الثمن والنفقات بمقارنته بمعدات الحرب الكلية والشاملة وأسلحة وقذائف ودبابات وقلاع الصلب ، وإذا قورن بنتائجه المدمرة وبعدد المكلفين بصناعته وصيانته واستخدامه ، غير أن الانفاق على تحسينه وعلى تحسين الطائرات والسفن والغواصات والصواريخ التي تحمله يتطلب معينا لا ينضب من المال ، وكذا يحتاج الفنيون إلى صرف الوقت والجهد والمال لابتكار الوسائل الكفيلة بدرء خطره والوقاية من أضراره ما أمكن والاجابة عليه بهجوم

مضاد يضعف أثره . ويلاحظ أن وسائل الدفاع تجاه الخطر الذرى لاتزال فى حكم العدم ، ويقول الأستاذ أورى *Urey* بهذه المناسبة « إن وسائل وقايتنا من القنابل الذرية وطرق دفاعنا ضد هذا السلاح لا تزيد فى قوتها عن كفاية جيش من جيوش روما القديمة مزود بالسيوف والحراب والأتراس تجاه جيش حديث مزود بالمدافع السريعة الطلقات ... وهكذا فليس هناك وسيلة حربية دفاعية فى هذه الحالة وليست هناك طريقة يمكن التفكير فيها للعمل بها(*) » ، والتفوق فى هذا المضمار لم يعد بشحذ قوى الشعب برمتها فى الاستعداد لحرب شاملة وهو ما تتميز به الدول الصناعية الكبرى بل فى التفوق العلمى فى مضمار ابتكار الأسلحة الموجهة والمدمرة بالجملة وفى طليعتها السلاح الذرى .

ويذكر أناتول فرانس فى إحدى قصصه وهى على نسق مدائن الأحلام تكهنات عن مستقبل العالم وحياته الاشتراكية الجماعية وذلك منذ نحو نصف قرن وما سيئول إليه العالم ومصير الأسلحة الصلبية الميكانيكية ، فيقول على لسان شخص يصف وسائل الدفاع فى الغرب ضد البلدان المتأخرة فى سائر أنحاء العالم لزائر هبط مدنية أحلامه هذه « لقد ضمنا الدفاع عن بلادنا إلى أقصى حد ولا يستطيع أحد فيما عدا الامريكيين الاشتراكيين أن يقفوا فى وجهنا لأنهم فى نفس مستوانا العلمى ، ومع أن المحيطات تفصل فيما بيننا ، فالمصالح المشتركة تضمن صداقتهم لنا ، وفيما يختص بالرأسماليين الملونين فلا يزال لديهم المدافع المصنوعة من الصلب والاسلحة النارية وكافة المعدات الحديدية للقرن العشرين ، وما الذى تستطيعه هذه

(*) أنظر « الدائرة الجهنمية » لمارليو ، صفحة ٢٧ .

الآلات العتيقة ضد قوى الأشعة الخفية الفاتكة التى نملكها . إن حدودنا مجهزة بخط دفاعى كهربى ، ويحيط بالاتحاد عازل من الصواعق ، ولدينا رجل ضئيل الجسم عـــلى عينيه نظارة ، وهو يجلس إلى لوحة مجهزة بالمفاتيح وهو جندينا الوحيد ، وليس عليه إلا أن يضغط بأصبعه مفتاحا معيناً ليستحيل الجيش المهاجم المكون من نصف مليون جندى إلى رماد(*) ، وهل يقترب العالم من نظام دفاع كهذا ؟ ، وهل ستهدأ العاصفة ويعدل عن سباق التسلح وإنتاج الاسلحة الذرية وغيرها ، أم هـل سينزلق فى حمأه التسلح والمنازعات ويشعل حرباً ذرياً لا تقضى على مقومات حضارته فحسب بل على معالم الحياة القائمة ؟

(*) أنظر « على الصخرة البيضاء أو حجر الفلاسفة » لأناتول فرانس ، صفحة ٣٠٧ .

الاستعمار

الاستعمار من أهم المشكلات التى تعوق صفاء الجو السياسى واستقرار علاقات الشعوب على قدم المساواة ، ويقف عقبة كأداء فى سبيل تقارب المواطنين من مختلف الجنسيات وتعاونهم الاقتصادى والثقافى وتمتعهم بوسائل الرفاهة المادية للمدنية الحديثة ، وفى الوقت الذى يرى المواطنون هذه المدنية فى متناولهم من جوب الأقطار وشق عباب البحار واختراق كبد السماء ذهاباً وإياباً فى سرعة فائقة دون كبير عناء ، تتصارع الامبراطوريات فى سبيل الدفاع عن فلول نظام الاستعمار البالى والابقاء على التسلط واستغلال الشعوب المستضعفة ، إما بسبب مظاهر الحكم والاستئثار بعظمة الملك ، وإما تعلقاً بآمال واهية وهى استرداد ادخارها الذى استنزف فى الحروب على حساب المستعمرات وما فى حكمها واعادة تشييد نفوذ الدول المتسلطة . ويؤدى تصارعها إلى فرض أقسى القيود على حياة الناس وتنقلاتهم وحركاتهم وسكناتهم وفرض تضحيات جسام مادية ومعنوية استعداداً للمعركة القادمة ، وتنتاب العالم حمى عدم الاستقرار وتضطرم ثورات القوميات فى الشرق لطرد المحتل وإنهاء النفوذ الأجنبى وتتصادم قوى المتسلط المتعنت والقوى الشعبية،ويمتنع على المواطنين تذوق مزايا المدنية القائمة، وهى: تقارب الشعوب على أساس المبتدعات التى قربت بين المسافات الشاسعات وضاعفت وحدات الإنتاج ومهدت للتعاون بين الناس .

والاستعمار نوع من الاعتداء البدائى تنبذه الانسانية المهذبة وقد خرجت

من طور الفوضى الأولى، وهو يتنافى مع مبادىء الحريات والعدالة والقانون ، وهو متعدد النواحى . فهناك فى الجماعات البدائية التسلط والتصارع للحصول على الفريسة وهو تسلط جثمانى فسيولوجى غرضه الافناء ويظهر فى ارتكاب الجرائم والحرب للحصول على القوت وتحطيم العدو وإهلاكه وأكل لحوم البشر ، وقد اختفى هذا النوع من العنف . وهناك التسلط والكفاح الاقتصادى وغايته الحصول على العيش والثروة وتكديسها والاستئثار بها ، ومظاهره شتى الحروب الاقتصادية والاغتصاب والصراع الاقتصادى وطرق الضغط فى سبيل ابتزاز ممتلكات العدو . وهناك التسلط السياسى وغايته الحصول على مزايا اقتصادية وخلافها بالحيل السياسية ، ومنها السيطرة السياسية كأداة لاغتنام فوائد لا حد لها يجنيها المتسلط ، ووسائله متعددة منها الطرق العنيفة كتوقيع الجزاءات والتهديد والحروب السياسية ، وتبرز فى انتزاع الحاجات قسراً والاستعباد والسخرة والغش والخديعة ونشر الفساد والفتح بحد السيف والضم . وهناك التسلط الثقافى وهدفه بسط النفوذ عن طريق الفكر بانتصار دين أو مثل عليا أو عقيدة أو حضارة أو ثقافة أو حتى فرض ارادة عن طريق تدخل بوروقراطى « *Bureaucratie* » ، وطرقه الدعاية وعمليات الادماج المختلفة ونشر مقومات الحضارات أو تقريبها للاذهان وفرض لغة أو ثقافة معينة وجهود المبشرين واضطهاد الأدنى والروحى ، وتتضح فى الحروب الدينية والحروب ضد الثورات والتعصب وعدم التسامح بأى حال والحيلولة دون حرية الفكر وصراع الثقافات والمنافسات الفكرية .

وقلما يقتصر الاستعمار على ناحية دون أخرى ، بل هو يتناول شتى الوجوه المذكورة . ونرى فى وسائل الاستعمار الانكليزى مثلا

غلبة الناحية الاقتصادية أو التجارية على سواها ، وفى الاستعمار الفرنسى وخاصة فى أيالات الدولة العثمانية سابقاً رجحان الناحية الثقافية والتبشير فى سبيل التسلط السياسى والاقتصادى وبالمثل فى الصين للقرن المنصرم حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، يضاف إلى ذلك وسائل العنف البدائية التى تستخدمها فرنسا فى شمال افريقيا ، وفى الاستعمار الألمانى النازى يوم سيطر على شرق أوروبا غلبة العقيدة الجرمانية مع تحقيق المجال الحيوى قسراً هناك وادماج شعوب شرق أوروبا فى النظام الجديد ، وفى الاستعمار الأمريكى وخاصة بعد عدول الولايات المتحدة الأمريكية عن سياسة العزلة غلبة الناحية الثقافية على غيرها وهذا لا يمنع أن يصحبها العنف والقسوة وخاصة فى اليابان حيث عملت الجمهورية الكبرى للعالم الجديد بعد احتلالها للامبراطورية العسكرية الارستقراطية لابن ماء السماء ، على بث روح الديموقراطية الامريكية القائمة على سياسة المشروعات الفردية وحكومة الشعب بإحزابها السياسية بأى ثمن لتصبح بروحها الجديدة قاعدة للغرب فى آسيا ، ولكن هذا لا ينفى الاهتمام بالناحية الإقتصادية إذ أن الهدف اقتصادى ، فالولايات المتحدة الأمريكية وقــد بدأت تستنفد مواردها الاقتصادية فى البترول وغيره أخذت تهتم غاية الاهتمام بتوفير هذه الموارد لصناعاتها واداتها العسكرية خــارج أراضيها .

وفضلا عن ذلك فنشأة الاستعمار على أنواع ، فهناك الاستعمار القائم على الهجرة من الوطن الأم أو بسبب النفى ، وهناك الاستعمار القائم عـلى حركات التسلط السلمى ثم الاحتلال العسكرى أو المترتب على الفتح بحد السيف ، ومثال الأول هجرة شتى شعوب أوروبا هروباً من الاضطهاد الدينى فى فرنسا والأراضى الواطئة وألمانيا وغيرها فى القرن السابع عشر

إلى العالم الجديد أو نزوحهم عن الوطن وقد ضاقت بهم سبل العيش فى مسقط رؤوسهم إلى بلدان بكر حيث يبشر المستقبل بالرزق الواسع كما هى الحال فى الهجرة إلى العالم الجديد ، والهجرة بالنفى بإرسال زرافات من المحكوم عليهم بالسجن وغير المرغوب فيهم من الجزر البريطانية إلى استراليا واستيطانهم تلك البلاد لتعميرها . والاستعمار وخاصة القائم على الاعيب السياسة يؤيده المبشرون والتجار وفروع البنوك والمتاجر وتباركه الامتيازات التى تمنح للاوروبيين المستغلين وتروى تربة التسلط لتنبت فيما بعد الأشواك ، كما تكال فى هذه الحالة الأموال من المرابين للمستضعفين من الأمراء والحكام وينتهى الأمر بمعاهدة حماية يشرف على تنفيذها جيش الاحتلال ومستشارو الدولة الحامية ، وهى تباشر شئون البلاد الخارجية نيابة عن الدولة المحمية كحماية فرنسا على تونس ومراكش سابقاً .
وأمثلة الاستعمار القائم على الفتح عديدة كالفتح الاسبانى والبرتغالى فى أعقاب الاستكشاف الجغرافى للامريكتين ، وصحب الفتح هجرة العدد الوفير من الفاتحين من الوطن الأصلى إلى هذه المستعمرات للاستيطان فيها ، وما لبثت أن تحررت من الوطن الأم بعد أن بلغت أشدها ، وكالفتح الأوروبى فى آسيا وأفريقيا ، وامتزج الفتح الأوروبى فى الهند بطرق ملتوية للاستعمار كالايقاع بين الأمراء الوطنيين واستخدامهم فى هزيمة بعضهم بعضاً والقضاء على كل مقاومة للاوروبيين ، وكان الاستعمار هنالك يقوم للاستغلال التجارى وقد عاونه الاحتلال العسكرى دفاعاً عن الشركة التجارية ثم انتقلت سلطاتها إلى انكلترا التى حمتها فى بدء قيام استعمارها فى تلك البلاد وقد انتزعته من البرتغال وفرنسا وانتهى الحال بزوال دولته وتحرير هذه القارة العريقة .

وتحول الاستعمار منذ أواخر القرن الماضى بتسابق كبريات الدول الصناعية الغربية يوم كان لها السيطرة فى الميدان الدولى للحصول على مناطق نفوذ وأسواق لا لمجرد الكسب التجارى فقط كما كان الأمر فى الاستعمار قبل الانقلاب الصناعى وفى عصر الاستكشافات الجغرافية ، بل للاستئثار بالبترول والكاوتشوك والقصدير والزنك والنيكل والنحاس والأرز والشاى والبن والكاكاو والحرائر والنفائس والتوابل والزيوت والاخشاب وكل مايغذى الصناعات الغربية ويساعد على انتفاخ جعبات البنوك والشركات .

وساعدت عوامل عدة على ان ينشب الاستعمار أظفاره فى الامم المستضعفة وعلى زيادة نهم أوروبا ومبالغتها فى سياستها الاستعمارية ، فلقد شاهد العالم الاستعمار على مر التاريخ وتمثل فى انتصار الدول القائمة بفرضها الجزية على أهل البلدان المغزوة أو ادخالها فى نطاق نظام السلام الذى فرضته ، مثال ذلك انتصار روما على قرطاجه واليونان ومصر ، وفى غزو امارات الهنود الحمر وممالك الشرق بواسطة عسكر الاسبان والبرتغال فى المكسيك وبيرو وسائر اصقاع أمريكا الجنوبية وغيرها من أقطار العالم ، وفى ولوج أوروبا القارة المظلمة عنوة ، وفى حروب الاستعمار فى أقاصى آسيا ، ولكنه لم يشهد كفاحاً مريراً فى سبيل تسخير الإنسان كالآلة الصماء فى انتاج المادة الاولية لصالح مصانع الغرب ، وتمادى هذه فى جشعها وامعانها فى الترف والبذخ مع حرمان العامل الوطنى المكافح من كافة وسائل العيش والراحة ، أو بالحرى استغلال الانسان لصالح الانسان أى رأس المال الصناعى الفردى المركز فى الشركات والاحتكارات مع مباركة هذا الاستغلال بالمعاهدات والاتفاقات والتشريعات ، وأخيراً الحيلولة دون أى تقدم تصبو اليه الشعوب المستعمرة ولو بالقوة . ولا عبرة بأن يكون ميدان القوة الفلاندر أو المارن أو السوم

أو الموز أو خطى سيجفريد وماجينو أو ضفاف السين والرين والدانوب أو المحيط الاطلنطى أو الباسفيكى أو برقة أو العلمين ، أو يبدأ الصراع فى نارفيك أو يحتدم فى ستالينجراد وليبيا ودنكرك وصقلية فهى حروب استعمارية لمطامع اقتصادية سياسية ، استعر اوارها بين الامبراطوريات الصناعية الكبرى وقد اعتزمت كل أن تستأثر بموارد الثروة وأن تتصدر العالم الرأسمالى الصناعى البورجوازى وتدين له الشعوب المستضعفة التى تحتوى بلدانها ينابيع المواد الأولية بغزارة ، كتسلط انجلترا على الهند وتسلط هولنده ، تلك الدولة الصغيرة التى لا تعدو أن تكون بملايينها الثمانية من الاهلين فى الاراضى الواطئة، مخزناً للغرب ، على جزر الهند الشرقية سابقاً وقد تحررت هذه أخيراً واتخذت اسم أندونيسيا وتعد من أغنى بقاع العالم بالمواد الخام علاوة على حيازة تربتها للبترول ، وطبيعى أن يقرر مصير السيادة الاستعمارية المعارك الحاسمة فى نفس ديار أوروبا التى تنتهى وفق منطق الحرب الحديثة بفوز منافس على الآخرين بضربة حاسمة .

وهنالك عوامل عدة هامة أدت إلى إصابة الدول الصناعية الكبرى بحمى الاستعمار الاقتصادى الحديث ، واهمها ما يلى :

١ ـ الثورة الصناعية واستخدام الآلات فى نطاق واسع : ترتب على الثورة الصناعية بلوغ وحدات الانتاج ملايين الوحدات، وصارت تبعاً لهبوط نفقات انتاجها فى متناول الطبقات الوسطى وما دونها، وذلك علاوة على وفرة سلع الترف والرفاهية التى أصبحت فى عداد السلع العادية ، وزادت عن حاجة الغرب ومنها ما صنع خصيصاً لشعوب ما وراء البحار ، وعمدت أوروبا الى مختلف المناورات السياسية والى القوة أيضا لتصريفها فى الشرق وانشاء مناطق نفوذ هنالك لفتح أسواق لها وضمان استمرار تجارتها وبيع

سلعها لمترفيها ولسائر طبقات الشعب هناك . وأن ضعف دخول الجماعات وصعوبة تصريف السلع والمصنوعات وسوء توزيع الثروة ، كل هذه العوامل التى تسبب الأزمات تدفع نحو الاستعمار باستخدام المدفع أملا فى حل الأزمة بالقوة لتصريف المصنوعات وانفراج الضائقات .

٢ ـ رواج التجارة الدولية والطمع فى زيادة تدفق السلع على أسواق الشرق : وتفسير ذلك أن الغرب عمد إلى اغتصاب المواد الخام من الشرق بأبخس الأسعار لحاجة مصانعه اليها مع اعادتها اليه محولة وبيعها بأسعار خيالية ، وجمع من هذه العمليات بمساعدة عسكره وسماسرته وتجاريه ومبشريه وبورصاته ونظمه المرسومة لاسترقاق العامل الوطنى أموالا طائلة طفحت بها خزائن بنوكه ، وتطلب الأمر تشديد الخناق على الشرق لتوظيف هذه الأموال هناك فى نطاق أوسع وقد تعذر توظيفها فى أوروبا ، وكانت الفرصة مواتية لتوظيفها خارج القارة وخاصة فيما وراء البحار حيث موارد الثروة غزيرة ولا تزال بكراً ، ولم تأخذ البلدان هناك بالنظم الاقتصادية الحديثة ، فتأسست شركات الاستثمار وانصرفت الى استخراج المعادن والمطاط وزراعة القطن والارز والشاى وفتح فروع البنوك لتمويل هذه العمليات وتشجيع التجارة الدولية ، وجاء الاستعمار كالاخطبوط يطبق أذرعته على شتى ينابيع الثروة فى الشرق ويفرض رقابته الشديدة على توظيف الأموال لصالح الغرب مع الإبقاء على حالة التأخر والركود هناك فيما عدا القشور والمظاهر ، لاستمرار النفوذ الأجنبى .

٣ ـ اطراد تزايد عدد السكان فى القارة الأوروبية: ترتب على الصعود المطرد لرقم المواليد هناك نتيجة تقدم الوسائل الصحية مع هبوط نسبة الوفيات ، ويضاف الى ذلك وفرة وسائل الرفاهة الحديثة وضيق مساحات

القارة وصعوبة توفيرها الغذاء والمستوى المرتفع للعيش الذى يصبو اليه الاوروبى ـ وترتب على ذلك أن اتجه سكان القارة الوثابة بتشجيع حكوماتهم الى النزوح الى الخارج والبحث عن مستعمرات ومناطق نفوذ للاثراء. وكان الجو مهيأ لهذا الغرض فان سياسة الاقتصاد الحر التى كانت تنادى فى القرن الماضى بالتخصص فى الانتاج وبفتح الأبواب على مصاريعها للتجارة الخارجية وبعدم تدخل الدولة فى ميدان التنافس الاقتصادى الا للضرورة القصوى مع استثناء الاسطول التجارى البحرى، الذى يتعين على الدولة (وبخاصة فى انجلترا) العناية به وحمايته ـ والخلاصة فان سياسة « دع الأمور تسير فى مجراها بلا تدخل الدولة» *Laisser passer laisser faire* أدت على الأقل الى إقامة صروح الأمبراطورية البريطانية وتثبيت قدميها فيما وراء البحار وقد أتيحت لها الفرصة وفق هذه السياسة الى تصريف مصنوعاتها خارج الجزر، وكانت تمتاز بالجودة مع رخص أسعارها فضلا عن غزارة انتاجها مما لاقبل لغيرها فى الميدان الحر على مزاحمتها.

وسبق أن شرحنا فى مناسبات عدة تخبط السياسة الدولية واضطرابها متأثرة بتشاؤم الاقتصادى الانكليزى مالتوس وتلاميذه فى القرن الماضى من تزايد عدد السكان تزايداً هندسيا مع تزايد الانتاج الزراعى والغذاء بنسبة حسابية وما زعمه من تعرض العالم للمجاعات والأوبئة والحروب تبعاً لتزايد السكان بنسبة اعلا من تزايد كميات الاغذية اللازمة للافواه الجديدة، ومتأثرة كذلك بسياسة المجال الحيوى للمدرسة « الجيوبولتيكا» الألمانية التى تدعى أن تزايد عدد السكان المطرد لالمانيا مع ضيق مساحات ارضها يدفع بها فى سبيل رفاهة الشعوب الجرمانية الى السير نحو الشرق والعمل على ايجاد مساحات غنية فى أصقاع مجاورة فيما وراء البحار لهجرة

وايواء العدد المتزايد وضمان رغد العيش للالمانى الذى يعتقد إعتقاداً راسخاً أن « المانيا فوق الجميع » وهى فى صميم السياسة النازية . وأفصح عن هذه السياسة الاستعمارية أيضاً الدوتشى فى أيطاليا الفاشية ، وذلك بذكره دائما أن ايطاليا فقيرة فى الأرض والموارد الطبيعية وأن سكانها فى ازدياد مستمر ، وهى فى حاجة الى الاتساع ، وهى تطلب مكانها اللائق تحت الشمس ، ولهذه الغاية أعد جيشاً جراراً مجهزاً باحدث الأسلحة لتحقيق غايته ، ولم يتردد فى ابراز قوته ضد اليونان فى نزاعهما بشأن كورفو فضرب المدينة بالمدافع سنة ١٩٢٣ قبل تسوية النزاع ، كما احتفظ بفيوم وجزر الديدوكونيز ورودس ، واقرض السبانيا المال ليتخذ من القرض ذريعة لفرض الحماية الايطالية عليها ، وحشد جيشاً ضخما قضى به على استقلال الحبشة سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ وهو ذاته الذى سبق أن زكى ترشيحها لدخولها عصبة الأمم .

ولا تخرج سياسة هتلر عن خطط استاذه موسولينى ، فكان دائم المطالبة بالمستعمرات الألمانية التى فقدتها بلاده بهزيمتها فى الحرب العالمية الأولى ، كما كان يطمع فى إضافة أراض من روسيا الأوربية الغنية بالقمح إلى أرض الوطن الالمانى المكتظ بالسكان ، ويقول الفوهرر فى هـــذا الصدد فى كتابه بعنوان كفاحى « *Mein Kampf* » بمناسبة عرض مبادئه السياسية وهى مرآة للعقلية الجرمانية « إن السياسة الخارجية للدولة العنصرية يجب أن تقوم على أساس ضمان وسائل العيش فى هذا العالم للجنس الذى تحتويه الدولة ، وذلك باقامة علاقة صحيحة ودائمة تتمشى مع

القوانين الطبيعية بين عدد السكان والمتزايد منه ومساحات أراضى الدولة وكفايتها ، وهذه العلاقة لاتعتبر صحيحة الا إذا كانت موارد أراضى البلاد تكفى وحدها لتغذية السكان ، وكل نظام آخر لا يقوم على هذا الاساس مهما دام آلاف السنين يترتب عليه عاجلا أو آجلا خراب البلاد ، والمجال الكافى هو وحده الذى يحقق للشعب حريته فى البقاء » ويستطرد فى الشرح فيقول « ويضاف إلى أهمية اتساع أراضى الدولة كمورد مباشر لغذائها أهمية هذا الاتساع من الناحيتين العسكرية والسياسية » ويقول أيضاً « يجب أن أن ننادى من جديد بحرارة بسياسة الفكرة السامية للسياسة الخارجية وهى أن نجعل الاراضى التى نحكم عليها تتناسب مع عدد السكان » (*) .

وهكذا نشأ من تزايد عدد السكان فى أوروبا ومن السياسة الاستعمارية للمدرسة الانكليزية المتشائمة ومن المدرسة الألمانية الشديدة الصلف تسابق فى سبيل الاستعمار على حساب الشعوب المستضعفة فيما وراء البحار، وزحف الاوروبى نحو المناطق الغنيه فى الشرق، وسير الألمانى على حساب شعوب شرق أوروبا نحو الدانوب وما وراءه . ولقد ترتب فى كثير من الاحوال على زحف الغربى إلى الاصقاع العامرة بالوطنيين ذوى الحضارات العتيقة كالهنود الحمر الذين وقفوا عند حد مدنية ما قبل الميلاد بعشرات القرون ومنهم من لم يصل بعد إلى استخدام العجلة فى الطحن والنقل أن أخذوا فى الانقراض بأثير التطور الاقتصادى وقد تعذر عليهم العيش فى بيئة المدنية الاوروبية الحديثة الدخيلة عليهم .

(*) انظر كتاب « كفاحى » لهتلر ، ترجمة فرنسية لدوميبتروكاليت ، صفحتى ٦٤٠ ، ٦٤١ .

وراجت عبارات لتمجيد الاستعمار الاوروبى فى القرن الماضى كقول نابوليون الثالث « الامـــبراطورية هى التجارة » ، وكقول جوزيف شامبرلين *Joseph Chamberlain* زعيم المحافظين الانكليز ومن أشد المتعصبين لحماية التجارة لتدعيم الامبراطورية البريطانية « إن العمل المتواصل بجد هو الذى يضمن الرخاء للشعب والسبيل إليه هو يفتح أسواق جديدة مع مضاعفة نشاط الاسواق القديمة القائمة » ، وكقول الوزير جول فيرى *Jules Ferry* فى مجلس النواب الفرنسى عام ١٨٨٥ « إننا نبحث اليوم عن أسواق لتصريف منتجاتنا الصناعية وتجارتنا وتوظيف رؤوس أموالنا ، ولا مندوحة لنا من قيامنا بهذا العمل ، فاسواق أوروبا توصد اليوم فى وجه أوروبا » (١) .

وتعددت كذلك عبارات رجال الفكر الاقتصادى فى تحبيذ الاستعمار ، وقد انتهز الغرب تفوقه فى ميدان الصناعات الآلية والأسلحة والانتاج الغزير الكبير وأيد رجال الفكر فيه الساسة بخطط التسلط الاقتصادى وهى تسير حتما جنباً إلى جنب مع التسلط السياسى والعسكرى ، فزعم فردريك ليست *F. List* فى منتصف القرن الماضى وهو زعيم المدرسة الاقتصادية الألمانية القائمة على إتساع ألمانيا الاستعمارى عن طريق الصناعة وبسط نفوذها فيما وراء البحار أن الاستعمار ضرورى لشد أزر الوحدة الاقتصادية الألمانية وتقوية صروحها ، وقال فى هذا الصدد « أن المستعمرات أحسن الوسائل لرواج المصنوعات وللتجارة والصادرات والواردات ولبناء أسطول قوى يحسب حسابه (٢) » ، وقال روشر *Röscher* وهو أحد الاقتصاديين

(١) أنظر « تاريخ أوروبا الاقتصادى » لبيرنى ، صفحة ٣٥٩ .

(٢) أنظر « الاستعمار والسياسة العالمية » لمون ، صفحة ٤٧ .

المشهورين هناك من رجال المدرسة التاريخية وفى نفس الوقت المذكور « يجب على ألمانيا أن تبسط نفوذها فى البحار وفيما وراءها لتصل إلى البلدان الأجنبية التى يمكنها أن تستولى عليها لتصلح أخطاء الأجيال السابقة، ويجب أن تحصل على مساحات جديدة للانتاج والاستهلاك لأغراض الصالح الوطنى ، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق الاستعمار الاقتصادى والسياسى (*) » ، وتغنى رجل السياسة والحكم تيودور روزفلت رئيس الولايات المتحدة الامريكية فى مطلع قرننا الحالى يوم كان الاستعمار على أشده بالاستعمار معجباً بسياسة انكلترا فى الهند فقال « إننا نلتقى بأضخم مثل فى التاريخ لإدارة رجال أوروبا الناجحة فى أصقاع كثيفة السكان وفى قارة أخرى نائية عن بلادهم ، وهى على نطاق أوسع مما حققته الامبراطورية الرومانية القديمة ، وان الادارة الناجحة لامبراطورية الهند هى إحدى العجائب التى حققها الجنس الأبيض فى القرنين الماضيين، وهى تدعو إلى الفخار » ، ولكن ليس أبلغ من عبارات المهاتما غاندى رداً على عبارات روزفلت الاستعمارية المتعجرفة مبرزاً وحشية الاستعمار ، وهو زعيم تحرير الهند كما هو معروف ورسول الوطنية بها الذى طوح بالامبراطورية البريطانية بسياسته المسالمة القائمة على المقاطعة والمقاومة السلبية وعدم التعاون مع المحتل مع الابتعاد عن العنف وسفك الدماء ، وطالما أضرب احتجاجا على فظائع الانكليز وإظهاراً لسخطة على سياسة العنف وإراقة الدماء ، فقال فى مطلع حركة تحرير الهند يوم كانت سياسة المقاومة السلبية على أشدها هناك فى عام ١٩٢٠ - ١٩٢٢ « لقد توصلت بصفة قاطعة إلى نتيجة هامة ، وهى أن السياسة

(*) أنظر « الاستعمار والسياسة العالمية » اون ، صفحة ٤٨ .

البريطانية فى الهند جعلت هذه البلاد بلا حيلة اليوم أكثر منها فى أى وقت مضى من الناحيتين السياسية والاقتصادية ... وإن الحكومة التى أقامتها انكلترا فى الهند البريطانية بحكم القوانين التى سنتها هناك أساسها تسخير الجماعات واستغلالها . ولا يمكن بأى حال مهما حاول الانسان الخداع والمواربة إخفاء الحقيقة التى تدل عليها حالة الناس فى القرى وهم أقرب إلى الهياكل العظمية منهم إلى البشر ، وهذه المحاولة واضحة للعين المجردة ، وإنى لا أشك فى أن الناس فى انكلترا وأهل المدن فى الهند عليهم أن يجيبوا هل فى السماء إله يرضى عن هذه الجريمة ضد الانسانية والتى لا مثيل لها فى التاريخ ؟ (*) » .

ولم تسلم المنازعات السياسية فى القارة الأوروبية منذ أوائل القرن الماضى من أصبع الاستعمار الذى جاء فى أعقاب الانقلاب الصناعى وما ترتب عليه من طلب الرأسمالية الصناعية المزيد من الثراء على أساس أبسط قواعد الاقتصاد وهى أن الحاجة إلى المال وطلبه لا حد لهما ، وسبق أن بينا أن المنافسات الحامية بين كبريات الدول الغربية لاقتسام العالم وخاصة بين انكلترا وألمانيا أدت إلى اشتعال نيران الحرب الاستعمارية الأولى ، وكيف أن هـــذه الحرب استمرار للتنافس والتنازع على موارد الثروة والأسواق مما أدى إلى استنزاف احتياطى القارة وادخارها ودفع بها فى تيار الاضمحلال السريع . وأدى اطراد شن أوروبا الحرب بما تجنيه البورجوازية المالكة من فائض القيمة تنتزعه من العمال إلى تذمر هذه الطبقات التى لم تر الرخاء والجنة الموعودة فى الحروب وبعدها ، فانحازت زرافات فى القارة وفيما وراء البحار إلى الاشتراكية وإلى كفاح

(*) انظر « الاستعمار والسياسة العالية » لمون ، صفحة ٢٩٠

البروليتاريا كفاح المستميت فى سبيل تغيير النظام تغييراً شاملا عن طريق الثورة لا التطور ، وصعد رقم جبهتها اليوم إلى نحو ثلث سكان العالم . ويتعذر أن تعيش الجبهتان الاشتراكية والبورجوازية المستعمرة فى هدوء والأولى تنظر إلى الجبهة الثانية على أنها الجبهة المستغلة التى تستنزف قوى وجهود الطبقات الكادحة . ويشاطرها فى وجهة نظرها هذه شتى الشعوب التى نفضت غبار الماضى بخزيه وعاره وحطمت سلاسل الاستعمار ، ونزلت جبهة الاستعمار عن صلفها وسلطانها قسراً واعترفت بتحرير الشعوب التى حكمتها طويلا وامتصت انتاجها وثرواتها وقد كسبت هذه حرياتها بكفاحها . ولا تكف الدول التى نزلت من علياء مكانتها الاستعمارية عن استمرار تنافسها السياسى وكأنها تعيش فى عصر الملكية فيكتوريا واحداث فاشودة وطنجه وأجادير وتوزيع الأسلاب فى مؤتمر برلين ومناطق النفوذ التى وزعت فى الاتفاق الودى ومؤتمر الجزيره وغيرهما .

كما أن طبيعة الجبهتين الاجتماعية متناقضتان ، وهما الجبهة الاشتراكية ويشاطرها فى الصف الجبهة التى تحررت ، وهذه قاست الأمرين من الاستعمار ولا تكن إلا الحقد للمستعمر وتتوجس شرا من كل عرض يقدمه لها ، والجبهة الأخرى المتسلطة سابقا والتى تقاسى اليوم أزمة تحول تاريخى وانهيار فى نظامها الاقتصادى علاوة على ضياع سلطانها السياسى وتدهور ادخارها ، ومآل رؤوس أموالها وصناعاتها إلى التبخر نتيجة نيران المنازعات والحروب والثورات وفقدان المستعمرات ، ولن تستطيع مستقبلا أن تسخر فائض قيمة عمل العمال *sur tavail et plus value* الذى تنتزعه لتمول به الحروب ، وترى والحالة هذه وضعين

متضادين لا يمكن بسهولة ضمان تعايشهما السلمى مع تعارض مثلهما ومصالحهما .

لقد تحطم آخر أمل للمستعمر فى قبول الشعوب التى تحررت حديثاً انصاف الحلول والابقاء على الاستغلال فى وضع مخفف . وهناك كفاح مرير هو فى طبيعة قوات التحرر ، وفقد العالم فى هذا الجو "صاخب توازنه الاقتصادى وتهدد بأزمة سياسية واقتصادية طاحنة نتيجة تغيير الأوضاع وتمسك السيد السابق بمجده الضائع ، مع عزم الشعوب المستعمرة وقد استقلت أو سارت فى طريق التحرر على السير قدما فى طريق التقدم والكفاح فى سبيل انعاشها وتقدمها المادى ، وقد كان الاستعمار نقطه ارتكاز أوروبا فى المحافظة على مكانتها الاقتصادية الممتازة، وذلك بما كانت تحصل عليه من المستعمرات من مواد أولية باسعار غاية فى الرخص نتيجة أجور الكفاف التى تدفعها للعمال الوطنيين فى الشرق وسائر أصقاع الاستعمار والاستغلال وما تمتصه من عرق جبين شعوبها التى تعيش حياة الشظف إلى حد أن توظيف رؤوس الأموال الأوروبية هناك أصبح فى حكم العدم ، كما أوصدت فى وجهها أسواق الصين والشرق الأقصى ، ولم تعد أسواق شرق أوروبا بالصيد السمين لها ، وهذه تنتج بوفرة المحصولات الزراعية ولديها الملايين من المستهلكين المصنوعات ولكنها دخلت فى المجموعة الشمسية للاتحاد السوفيتى وكونت معه دائره اقتصادية قائمة على تشابه المثل مع تبادل المصالح ، وترتب على الحرب الباردة أن شددت القيود على تجارتها مع الغرب . وتسير بلدان الغرب وقد أضاعت أحلام الاستعمار اتزانها فى سياستها مع الشرق الأوسط فى نفس السبيل ، فهى باساليبها الاستعمارية وبمناوراتها ووعودها العرقوبية فيما يختص بمد يد المعونة

المادية والمعنوية لشعوب الشرق الأوسط وباعتداءاتها ومناوراتها ومحاولتها الوقوف فى وجه رفاهها تفقد أسواقها هناك .

وبالقاء نظرات سريعة فاحصة على الامبراطوريات الاستعمارية التى زال مجدها الاستعمارى وعليها ان ترسم لاقتصادياتها وسياستها نظما جديدة تتمشى مع استيقاظ الشعوب التى كانت تستغلها لصالح رؤوس أموالها ، ندرك أهمية مشكلة الاستعمار الحالية ، ومدى مالها من أثر فى الحرب الباردة واحتمال الحرب الحارة فعلا تبعاً لتمسك جبهة الاستعمار دون جدوى بمجد الماضى، مع اختلال التوازن الاقتصادى للعالم الرأسمالى ، ومع العلم بأنها فقدت إلى الأبد أسواقاً هامة وفى مقدمتها أسواق الصين وقلب آسيا وجنوب شرق آسيا وإلى حد ما اسواق الهند وشرق أوروبا والشرق الأوسط ، وفيما يلى البيان : ـ

١ ـ كانت الولايات المتحدة الامريكية مدينة لاوروبا ، وتحولت اليوم نتيجة الحربين العالميتين الأولى والثانية واتساع نطاق صناعاتها وضخامة مواردها فى الامريكتين إلى بلد دائن لا لأوروبا فحسب ، بل لمختلف بلدان العالم ، وصارت أوروبا مدينة لها : فضلا عن صعوبة تصريف هذه القارة مع عجز انتاجها واقتصادياتها لمنتجاتها فى الجمهورية الكبرى للعالم الجديد ، ويلاحظ ان سوق الولايات المتحدة الامريكية الداخلية كبيرة ، ويمكنها ان تمتص الانتاج الصناعى للبلاد ويفيض الغزير منه الذى تعمل على تصريفه فى الخارج بشتى الوسائل ، وهى تضطر لهذه الغاية إلى فتح أسواق مصطنعة لتصريف الفائض عندها فى انفاق على التسلح ومعونات للخارج .وتحولت الجمهورية الكبرى من سياسة العزلة نتيجة ثرائها وتضخم رؤوس أموالها

بخوضها الحربين العالميتين إلى سياسة الاشتراك الفعال فى مصائر السياسة العالمية بما فى ذلك الاستعمارية ، ويهمها ان تباشر الابقاء ما أمكن على موارد الانتاج الغزير فى الشرق لصالح الاستعمار ولصالحها قبل كل شىء ، وخاصة منابع البترول ، حتى تضمن احتياطياً غزيراً منه ليسد عجز بترولها الذى بدأ ينضب معينة نظراً لمضاعفة نشاطها الصناعى فى عقر دارها ، ويلاحظ انها باستنفادها الكميات الضخمة من الخامات والبترول لا تستنفد مواردها فحسب بل المخزون العام لصالح الانسانية جمعاء .

٢ — استفادت اليابان من رخص الايدى العاملة عندها وقرب اسواق الشرق الاقصى إلى مواصلاتها وتقدمها الصناعى السريع واتباعها سياسة اغراق الاسواق وحسن استعدادها الحربى ، فسطت على هذه الاسواق بالحيلة تارة وبالمدفع تارة أخرى ، وأنشأت دولة صناعية قوية تحت حمايتها قبل الحرب العالمية الثانية هى «المنشوكو» لتصبح مهجراً لمواطنيها الذين يتزايد عددهم وتضيق بهم الجزر اليابانية ومواردها . ونافستها الولايات المتحدة الامريكية فى هذه الاسواق كما اشتركت فى المنافسة الامبراطوريات الاوروبية الاستعمارية ، غير ان الحرب العالمية الثانية التى أسفرت المنافسة عنها لم تفصل فى هذا النزاع الاستعمارى لصالح الاستعمار ، اذ ان الصين دخلت فى دائرة النظام الاشتراكى وانتهى سلطان الرأسمالية الصناعيـــة الغربية عليها وفقد الغرب واليابان اسواقها .

٣ — أخذ نجم الاتحاد السوفيتى فى صعود مطرد فى سماء السياســـة والاقتصاد ، وكسب الحرب العالمية الاستعمارية الثانية مع الدول المتحالفة ضد المحور ، وبرز كقوة ثالثة تجاه الاستعمار الامريكى الجديد والاستعمار الاوروبى الذى أخذ فى الانحلال ، وضم إلى ثورة اكتوبر سنة ١٩١٧ بلدان

شرق أوروبا فضلا عن الصين فيما عدا فورموزا وعدداً عديداً من بلدان جنوب شرق آسيا وغيرها بظهور الاحزاب الشيوعية هناك أو بميل الجماعات الكادحة إلى العقيدة الجديدة ، وصار يسيطر بالفكر وبالمساعدات الفنية وبالمعونة الاقتصادية وبتبادل المنافع والمحصولات الزراعية وشتى السلع الصناعية على أكثر من ثلث العالم ، ولم يعد لغرب أوروبا أى نفوذ أو ذكر في شرقها وقد كانت دائنة لهذه المنطقة قبل الحرب العالمية الثانية وكانت تعزز سلطانها الاقتصادى هناك بشتى الاتفاقات التجارية والسياسية .

٤ — كان للازمة الاقتصادية العالمية التى استحكمت حلقاتها من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ أثر بالغ فى التعجيل باضمحلال القارة الوثابة ، وجر هذا الاضمحلال ضعف تسلطها على مستعمراتها وشتى البلدان التى فرضت نفوذها عليها ، ولم تستفق من الأزمة إلا جزئيا بسياسة التسلح ونشاط الصناعات الحربية وخاصة ابتداء من سنة ١٩٣٥ ، مما أدى إلى سوق الرأسمالية الصناعية الغربية نحو هوة الحرب السحيقة التى ابتلعت ادخار القارة ودمرت مصانعها ، واستخدم فى الحرب فائض قيمة العمل لمئات الملايين من العمال ، وتعذر بعد الحرب رد الأمور إلى نصابها وإعادة بناء الرأسمالية الصناعية الضخمة التى تداعت وهى من عمل قرن ونصف قرن ، كما أعرضت جماعات العمال اعراضاً يكاد يكون كليا عن تأييدها سياسياً وانزلقت فى تيار الافكار المتطرفة الجديدة .

٥ — وتعددت المناطق المستعمرة وما فى حكمها وقد زال عنها النفوذ الاوروبى أو هو فى طريق الزوال ، وكانت بفضلها تحافظ أوروبا على توازنها الاقتصادى بما تحصل عليه منها من مواد أولية وما تمتصه أسواقها من أموالها وسلعها ، ولم تعد تلك الاسواق مفتوحة لها أو مضمونة لنشاطها ،

نذكر أهمها وهى : أوروبا الشرقية ، والهنـد ، وسيلان ، والهند الهولندية وقد أصبحت اليوم اندونيسيا ، والصين ، والملايو ، وفيتنام ، وبورما ،وإلى حد ما إيران وبعض بلدان الشرق الأوسط . وتقلصت الاسواق ضدصالح أوروبا اما بفعل العامل الوطنى أو بفعل العقيدة الاشتراكية ونظامها ، اما فيما يختص بأسواق أمريكا اللاتينيةفمعظم المراكز الاوروبية هناك صفيت لصالح الاستغلال الأمريكىللجمهورية الكبرى للعالم الجديدأوللصالح الوطنى. وجثا الاستعمار الاوروبى على ركبتيه نتيجة فقدانه معين ثروته ومصـدر استغلاله ، ولم يبق امامه الاان يتجه إلى الولايات المتحدة المتحدةالامريكية كزعيمة للرأسمـــالية الغربية اليوم ، وصار ميزانه الحسابى بالنسبة لها فى غير صالحةبصفةدائمة ، فهى تبيعلدول أوروبا الاستعمارية الكبرى أكثر مما تشترى فضلا عما تقدمه لها من مساعدات وإعانات فى صور شتى كمشروع « مارشال» ومساعدات «ترومان» وغيرها ، وبينما لاتعتبر صادرات أوروبا إلى الولايات المتحدة الامريكية هامة وحيوية وفى أهميـــة بترول الشرق الأوسط التى تدورحرب باردة بسببهابين كبريات دول العالم تعتبرصادرات الولايات المتحدة الامريكية ومساعداتها ومعونتها المالية بدولاراتها العزيزة حيوية إلى أقصى حد لاقتصاديات القارة المثخنة بالجراح.

٦ ـ نشبت كثير من الحروب الأوروبية وغيرها من سنة ١٦٠٠ إلى سنه ١٩٠٠ بسبب المستعمرات والتجارة فى أوروبا وأمريكا وإفريقيا وآسيا ، ونشبت من سنة ١٨٧٠ إلى عام ١٩١٤ حوالى ٤٠ حرب خاضتها انكلترا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا واليابان فى مختلف انحاء العالم للحصول على مستعمرات (*) ، كما شجرت منازعات لانهاية لها بين الدول

(*) أنظر « عصرنا الحاضر » لبيرد ، وروبنسن وسميث ، صفحة ٦١٠ .

الأوروبية وعقدت مؤتمرات وابرمت اتفاقات لتسويتها وذلك بسبب التجارة الخارجية والأسواق والمستعمرات . ولكن كانت هذه الحروب موضعية أو محدودة الدائرة على الرغم من حدتها واتساع نطاق بعضها واستمرارها سنوات ، وهى لم تبلغ بحال شدة الحربين العالميتين والاستعماريتين فى احتدامها واستعار أوارها وخرائبها ونكباتها وما خلفته من ازمات هى بالذات أزمات الرأسمالية الفردية والاستعمار . ويحتمل أن يترتب على الحرب العالمية الثالثة إذا فقدت الدول الكبرى اتزانها وأضرمت نيرانها الاجهاز لا على البقية الباقية للادخار ولنظام رأس المال الفردى بل على الحضارة والبشرية بفعل الأسلحة المدمرة بالجملة .

ويمكن التساؤل هل يصبح الاستعمار فى جنون اليأس كشمشون لا يتردد فى تحطيم هيكل المدنية على الإنسانية فيقضى والإنسانية نتيجة تخبطه الأعمى وقد فقد شمشون البصر والبصيرة ؟ !.

٧ـ إن ما فقدته الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى من مستعمرات ومناطق نفوذ خسارة لا تعوض بالنسبة لسياستها الاستغلالية وكسب كبير للانسانية ولكفاحها فى سبيل التحرر منذ فجر التاريخ . وإن الأرقام التالية لتدل على ضخامة هذه الإمبراطوريات ذات المناطق والنفوذ الواسع المكتظة بالسكان والأيدى العاملة بمقارنتها بالوطن الأم أو بالدولة المستعمرة وذلك حسب أحصاء سنة ١٩٣٣ — ١٩٣٤ : فيبلغ عدد سكان بريطانيا العظمى أي جزرها فى ذلك الوقت ٤٦٫٦١٠٫٠٠٠ نسمة ويبلغ عدد سكان الأقطار التابعة لها ٤٤٩٫٣٧٨٫٠٠٠ نسمة ، ويبلغ عدد سكان فرنسا ٤١٫٨٨٠٫٠٠٠ نسمة ويبلغ عدد سكان مستعمراتها ومناطق نفوذها وسائر الدول التى تحت حمايتها

ووصايتها ٦٥٫١٧٩٫٠٠٠ نسمه ، ويبلغ عدد سكان مملكة هولاندة ٨٫١٩٠٫٠٠٠ نسمة وعدد سكان مستعمراتها ومناطق نفوذها ٦٠٫٩٧١٫٠٠٠ نسمة ، وكما هو معروف فقدت هذه الدول الثلاث الاستعمارية الكبرى معظم ممتلكاتها ومناطق نفوذها فى الخارج . وتراوح دخل الأموال البريطانية على اختلافها الموظفة فيما وراء البحار سنويا فى السنين التى سبقت الحرب العالمية الثانية من ٢١٢ مليون جنيه إلى ١٤٤ مليون جنيه ، ووصلت القيمة الاسمية لمجموع الأموال البريطانية الموظفة فيما وراء البحار فى نفس التاريخ حوالى ثلاثة مليارات ونصف مليار جنيه استرلينى (*) .

ويحاول الاستعمار بآماله الضائعة فى مجهود ولى أن يوقف عجلة الزمن ، ويترتب على هذه المحاولات التى تعجز أوروبا عن تحقيقها وقد أخذت ثرواتها فى الضمور وقواها فى الانحلال ونفوذها السياسى فى الأفول ، إيجاد جو من عدم الاستقرار والخوف من الحرب تبعاً لتأخير تصفيه تركة الاستعمار ، وهل يمكن بعث الحياة فى جثة هامدة لفظت أنفاسها الأخيرة ؟ .

فى الحق المستعمرات وما فى حكمها تركة مثقلة مظاهرها خداعة ، وتمسك الامبراطوريات المتسلطة بها تمسك عصبي غير مجد ، شأنها شأن تعلق المشرف على الغرق بقشة ضئيلة فى أليم المتلاطم الأمواج ، ونسوق مثلا معروفا ، فأن حركة التبادل بين فرنسا وممتلكاتها فى الخارج ومستعمراتها

(*) أنظر « الاستعمار » لمو بسون من صفحة ٣٦٩ إلى ٣٧٥ .

السابقة هي جزء ضئيل فى مجموع التجارة الخارجية الفرنسية فالواردات عام ١٩٥٥ توازى ٣ ٪ من مجموع وارداتها والصادرات ٥ ٪ من مجموع انتاجها القومي ، كما وظفت فرنسا هناك منذ عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٥٦ مبلغ ١٤٠٠ مليار فرنك جلها نفقات غير منتجة ومساعدات اجتماعية ، وهذه المجموعة من الممتلكات والمستعمرات السابقة والبلدان التي يطلق عليها الاتحاد الفرنسي هي بالنسبة لفرنسا إذا حكمت المصلحة والعقل والمبادىء السامية التي تتشدق بها عبء يكبدها ١٨٤ مليار فرنك سنوياً أى مايوازي ١٨٤ مليون جنيه وفق احصاءات سنة ١٩٥٥ ، والحق والعدالة ومبادىء الانسانية والتطور بل وقانون الشعوب ومصلحة الجمهورية ذاتها تقضى بالكف عن المضى فى سياسة الاستعمار .

خلاصـــــــة

ويمكن حصر هـذه الحالة التعسة التى أدت إلى أفظع المذابح البشرية فيما يأتى : —

(١) ضربت الفوضى أطنابها بين الأمم وقد أمسك التدابر والتنافر الاقتصادى والسياسى بتلابيبها ونشأت كراهية قومية وعنصرية واجتماعية ، وزاد فى إشعال نيرانها سباق التسلح ونبذ المعاهدات وإهمال شأن عصبة الأمم وإرجاء حلول أهم المشـكلات التى نشأت بفعل الحرب العالميـة الأولى ، وفى مقدمتها مشـكلات الديون العامة والنقد والصناعة والعمل والمستعمرات والتنازع على الحدود . وعجزت الحكومات الديموقراطية (وما أكثرها) عن قيادة دفة السفينة ، فهى لا تلبث أن تعتلى كراسى الحكم حتى تعمل على الانهيار تحت ضربات معاول الحزبية ومؤامرات الخصوم السياسيين وتوجه كل همها لهذا ، ولا ترسم أية سياسـة فعالة للتضامن والتعاون الدولى وحل المشكلات الخطيرة الأقليمية والعامة التى تجر إلى الحرب .

ففى العالم الأوروبى الحديث نشأت منـــذ القرن التاسع عشر حرية إقتصادية أساسها الانتاج الكبير بكميات وفيرة لاحصر لها تطلبت أسواقا عديدة كبيرة . وبديهى أن طابع هـذه الأسواق ورواجها قائم على التنافس وقيام دول كبرى أو على الأقل كتل من الدول المتزاحمة على المادة الأولية والسيطرة على الأسواق .

وهناك من ناحية أخرى المبادىء الحرة وحقوق الأنسان التى أدت إلى الحرية السياسية وهى الخطوة الأولى فى سبيل الحرية الاقتصادية الحقة ، وهذه الحرية أدت إلى تعدد القوميات وإلى قيام دول ودويلات وفق حق تقرير المصير أو مزاج الدول المتاخمة فى تكوين أمم مستقلة جديدة ، وطبيعى أن تعطى هذه الحالة لكبريات الدول الفرص للصيد فى الماء العكر، فأنشاء جبهات وعقد اتفاقات سرية وعلنية أساسها ونفوذها وتوسعها على حساب الخصوم ، مما يزيد بعد الشقة والشحناء بين كبريات الدول التى تقود السياسة العالمية .

لقد شهد القرن التاسع عشر عهد رخاء اقتصادي يكاد يكون متواصلا ، وشجع على ذلك اضطراد زيادة عدد السكان وحركة النشاط العلمى واستثمار البلدان الجديدة فيما وراء البحار ، ومع التسليم بأن القانون الدولى لم يخط عملياً خطوات هامة فى سبيل احترام كلمته وسماع حكمه ، إلا أن مبادئه العامة وخططه الأساسية سرت فى عروق الشعوب لتمتزج بروحها وتضفى عليها مسحة من العدالة والانسانية ، ولقد كانت قريبة العهد من مبادىء الثورة الفرنسية لاتزال تذكر تضحياتها الجسام فى سبيل تنفس نسمات الحرية فعاشت فى جو من الطمأنينة الدولية والتوازن السياسى والسلام النسبي ،وانعكس من المعرض لسنة ١٩٠٠ بباريس مثلاً شعاع من التفاؤل العام والرغبة فى التعاون الدولى . وبعد مضى سنة على هذا التاريخ أعلن الرئيس «ما كنزى» فى المعرض الدولى « بيافلو » ذلك الشعور الذى كانت تحس بدفئه الشعوب وترغب فى استمراره وهى لاتدرى حقيقة مايدور فى خلد الزعماء السياسيين وما يخبئه القدر من خرب ودمار .

فقال « إن الله والناس عملوا على ربط كافة الشعوب بعضها ببعض ، ولم يعد شعب ما اليوم بقادر على العزلة والاستقلال التام وعدم ربط مصيره بالآخر ، ومادامت الضرورة تدفع الشعوب يوما بعد يوم إلى التعاون والاتصال بعضها ببعض فهذا يضعف شيئاً فشيئاً فرص سوء التفاهم ، وهكذا نصبح أكثر استعداداً لعرض مشكلاتنا إذا شجرت بيننا مشكلات أمام محكمة التحكيم الدولى ، وهو أنبل الوسائل لحل المشكلات الدولية(١) » .

ولكن هذا الشعور النبيل وهذه الآمال الدفينة فى قلوب سواد الطبقات العاملة وعبارات السلام الرنانة التى كان يرددها المفكرون العقلاء ومحبوه من بلاد العم سام وكتاب أهل الشمال تلاشت كما يتلاشى صدى الصوت فى صحراء موحشة قفراء ، وصارت ترتكب أبشع المظالم والجرائم باسم الحرية والعدالة الدولية .

وندد « فانزيلند » بعهد مابين الحربين العالميتين وضعف الديموقراطيات الكبرى إذا شئت نعتها بالضعف أو التجائها إلى أنصاف الحلول أو التأجيل محافظة على ما اغتصبته من الشعوب الأخرى الصغيرة من الثروات والحريات التى انتزعتها انتزاعا بعد الحرب العالمية الأولى ، وأدى هذا إلى دفعها الثمن باهظاً فى الحرب العالمية الثانية وذلك محافظة على حياتها وكيانها ، وقال فى هذا الصدد « هناك إفلاس فى الفكر والرأى » وأضاف المفكر الكبير «مارليو» « بل وهناك أيضاً إفلاس خلقى(٢) » . . . .

---

(١) انظر « ثورة الامس واليوم والغد » للويس مارليو ، صفحتى ٤٨ ، ٤٩ .
(٢) انظر » » » » » صفحة ٦٦

وهذا الأفلاس الخلقى ضرب أطنابه فى ميادين الاقتصاد والسياسة الداخلية وقيادة السياسة الخارجية ، وأدى إلى الفوضى الدولية كما شجع على التخبط فى دياجير من ظلام الأطماع فى المؤتمرات الدولية وفى اجتماعات تخفيض السلاح والسلام وتوثيق الروابط بين الأمم ، وأزكى الأحقاد الدفينة وروح الانتقام وحال دون تضميد الجروح المادية والنفسية التى خلفتها الحرب العالمية الأولى . وكلما وافق هوى الساسة الضرب على وترمعين لتمشيه مع مصالحهم وأطماعهم الاستعمارية بالتنديد بالحرب والمناداة بنبذ الأحقاد ووجوب بث التعاون بين قادة البلدان الديموقراطية الكبرى رفعوا عقيرتهم وغذوا الصحافة بالطريف من عباراتهم المنمقة الجوفاء وحمسوا الرأى العام فى هذا السبيل ، وحقيقة الأمر أن تصرفهم هذا ليس حباً فى نزع السلاح أو تمسكاً بأهداب العهود والمواثيق وإنما خوفا من تسلح الخصوم وتسابقهم معهم فى السلاح الذى لم يخفضوه تخفيضاً جدياً فى عقر ديارهم ، وخشية أن يشتد ساعد جيرانهم وقد ذاقوا العلقم فى حروب الاستعمار بفعل أسلحتهم الماضية وأن يطالبوهم بالمستعمرات التى انتزعوها منهم وأن يهبوا لتمزيق معاهدة فرسايل ولقد كانت فرنسا تتغنى بالسلام وتتحمس لمؤتمرات نزع السلاح بينما تحتفظ بجيش قوامه ستة ملايين جندى كامل العدة والعتاد ، وتشيد حصنا منعيا من الفولاذ عرضه عشرات الكيلو مترات وطوله نحو ألف كيلوا مترا أو أكثر وهو خط « ماجنيو » بينها وبين جاراتها لشرق حدودها ، وكان « أرستيدبريان » داعية السلام الأكبر فى فرنسا و« بارتو » *Barthou* و« بانليفية » *Painlevé* من كبار ساستها و« ماكدونالد » زعيم العمال فى انجلترا وداعية تخفيض السلاح و« تتلسكو » من أكبر دعاة السلام فى البلقان و « ستريسمان » داعية

السلام فى ألمانيا وغيرهم متحمسين للسلام ، ويصرحون بما يثلج صدور الشعوب الأوروبية التى كانت أشد ما تخشاه أن تتكرر المجزرة ، وما أشد بطشها بالطبقات العاملة، فقد زادت فى فقرهم وفى آلامهم وشقائهم وشردت أسراتهم وبعثرت فتات المائدة التى يخلعها عليهم المسئولون وأضحى ملايين منهم بلا عمل ، وكان هؤلاء الساسة فى سبيل استتباب السلام يتخذون من المبادىء الإنسانية والعدالة الدولية ونظام عالم ما بعد الحرب شعارا لتوثيق عرى المودة بين أعداء الأمس وتأييد حق الشعوب فى تقرير مصائرها وضرورة نجدة دول البلقان الناشئة ووجوب مساعدة الريخ الثانى وقد أصبح جمهورية ديموقراطية وتمزقت أوصال حليفته الكبرى إمبراطورية النمسا والمجر وصارت النمسا ذاتها رأساً بلا جسد تضم عاصمتها المتناقضات،بذخ الأمس وبؤس اليوم،وكانت تتركز المؤسسات الاقتصادية لأوروبا الشرقية فيها فتبخرت منها بانهيار الامبراطورية. وذهب دعاة السلام هؤلاء إلى حد المناداة بأنشاء « اتحاد دول أوروبا » ظاهره تدعيم السلام وحقيقته المحافظة على وحدة القارة،ولكن أنى لهذا المشروع أن ينجح وما يجب توفره فيه هو أن يقوم على النية الحسنة المتبادلة والتآخى الحقيقى والخلق السياسى القويم ؟

(٣) أخذ العالم يسير سريعاً نحو حرب عامة ثانية بتأثير عوامل عدة كلها تحض على النزاع المسلح ، وأظهرها الأزمة الاقتصادية العالمية الطاحنة وبقاء شتى المشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (وقد سبق شرحها) معلقة بلا حل .

وأخذت هذه الأزمات الجسام تضيق الخناق على طريق السلامة والأمان

ويئس دعاة السلام وفى مقدمتهم « بريان » من الاصلاح وعلاج الشرور الانسانية إلا بحد السيف ومن إقامه صرح سلام حقيق فى كنف عصبة الامم ، وزاد فى يأسه موت « سترسمان » داعية السلام فى ألمانيا وأحد الذين كان يركن إليهم فى التقارب بين بلادهما ونسيان أحقادهما ونبذ خصوماتهما بصفة نهائية .

يقولون : إن العصر وجوه يخلقان الرجال ويكيفانهم ذلك التكييف الذى تنشأ فى ظـــلاله العبقريه والعظمة ، وإن عبقرية « نابوليون بونابارت » وليدة الثورة الفرنسية ، ومبادىء « كارل ماركس » وليدة عصر اتساع الصناعة واجتماع آلاف العمال فى مكان واحد مقفل للعمل الشاق المتواصل ، وإن التفكير الاقتصادى الحر «لآدام سميت» وتلاميذه نتيجة حاجات انجلترا وبيئتها الصناعية وتعطشها إلى الثروة والاتساع ، وإن نداء « جوزيف شمبرلن » بالحماية الجركية نتيجة التنافس التجارى الشديد بين انجترا والدول الصناعية والأوروبية الجديدة وما يهدد الصناعة الانكليزية تبعاً لهذه المنافسة ، إلا أن حماسة بريان وغيره وخطبهم الرنانة فى سبيل السلام وجهودهم فى تدعيم عصبة الأمم وليدة رغبة الشعوب الملحه فى وضع حد للحروب .

قد تكون للعبقرية والنبوغ أثرهما فى العصر وفى توجيه الجيل، ولكن ناقوس الخطر كان يدق فى غرب أوروبا التى خربت طوال أربع سنوات (١٩١٤ — ١٩١٨) بفعل الأسلحة الحديثة المدمرة التى لم يعهدها العالم من قبل وهو ينذر بحرب أبشع تبعاً لسوء الأحوال الاقتصادية واستفحال

أزمات الصناعة والتجارة والنقد مما قد يطغى على عبقرية السلام ، ومهما قيل فى سوء نوايا دعاة السلام وانهم يظهرون غير ما يضمرون وان أطماع السياسة الاستعمارية تطغى على الرغبة الجدية فى السلام وانه قبل وضع حجر السلام الأساسى يجب تطهير الأرض من العقبات وتعبيدها حتى يقوم البناء سليما ، فلقد كان لبعض الشخصيات المفكرة أثرها فى السلام الاوروبى نحو عشر سنوات ما بين الحربين العالميتين ، وفى مقدمة هذه الشخصيات بريان . غير أن أعاصير السياسة عصفت به وبأنصاره كأعجاز النخل ، فسقطوا صرعى جهودهم ومقاومة المعارضين الأقوياء ذوى الأطماع ، وقد خلفوا تفكيرا انسانياً هو رائد جليل اليوم ليعيد الكرة ويبنى من جديد ويتلافى أخطاء الماضى وعيوبه .

واقترب العالم المتنافس فى ميدان التسلط كالفراشة من لهيب الاقتصاد المسير والمبالغة فى السياسة الاقتصادية التعصبية حماية لما تبقى من الرأسمالية الصناعية الاستعمارية واقتصاديات الحرب ، وقد خلبته وجذبته إليها أضواؤها المحرقة ، واحترق العالم بنيران هذا اللهيب المستعر بالحرب العالمية الاستعمارية الثانية . وتضاعفت ازماته واتخذ طابعا يتمشى مع نتائج الحرب وازماتها ووجوه العالم القائم ، وأهم مايتميز به عصرنا الحاضر كما سبق ان شرحنا تفصيلا مايأتى :—

١ — ان عصر اليوم يتميز بحلول مدنية واقعية محل مدنيات روحية فلسفية ، وكان المنطق يقضى وقد اعتنقت الشعوب مدنية موحدة تقريب روح الجماعات وخططهم فى الحياة الخاصة والعامة ، وقد رأينا ذلك فى توحيد الأزياء إلى حد ما فى مختلف الشعوب واصطباغ الشرق بالصبغة

الغربية ، وتشابه وسائل الراحة والرفاهة فى مختلف البلدان وانتشار وسائل النقل وسرعتها وقيام المذاهب الاشتراكية وفلسفتها المادية وطرق العدالة الاجتماعية ، وتشابه الأحياء التجارية والمالية فى شتى المدن الكبرى من العالم وتبادل الحاجات ذات الطابع الغربى بانتظام بين مختلف البلدان وقد أصبحت اليوم فى متناول الخاصة والعامة، وهى تصنع فى مصانع العالم على اختلافها .

٢ — برز أثر المدنية المادية فى تمهيد السبيل لقيام أمم غفيرة العدد من كبوتها تبعا لسرعة المواصلات وانتشارها وسهولة انتقال الأفكار والعلوم والفنون ، ولم تعد ثم شعوب يمكنها ان تعيش فى معزل عن الشعوب الأخرى دون تضحيات جسام ، وصار كل شعب يدرك مدى ما وصل إليه الآخر ومطامعه ، وهذا دفع بالبلدان إلى مضاعفة نشاطها السياسى فى سبيل تحسين حالها ورفع مستوى الجماعات ، وظهر فى أعقاب هذا التحول تفكير سياسى يتمشى مع عالم اليوم ، وتأثرت الحياة الدولية بما فى ذلك المؤتمرات والاتفاقات الدولية والقانون الدولى بهذا الوضع الجديد ، ورأينا جهوداً فى سبيل السمو بالانسانية والدفاع عنها ضد الوحشية فى اتفاقات جنيف مثلا لجرحى الحرب ثم فى ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة والميثاق الدولى لحقوق الانسان .

٣ — انتشر التفكير السياسى الماركسى فى الغرب والشرق وخرج عن طوقه الارثوذكسى القائم على أن لكل وفق حاجته وعلى المساواة التامة من الناحية الاقتصادية بين الناس ، واتخذ وضعاً عمليا يتفق مع كفاية العامل وهمته والاقليم الذى ضرب اطنابه فيه ، ولم تحل النقابات بحال محل نظام الدولة فى التطبيق بل أن الدولة فى كل من الاتحاد السوفيتى

والصين الحمراء أقوى اليوم منها فى أى وقت مضى . وصار للماركسية فى جبهة الشرق بزعامة الاتحاد السوفيتى طابع مخالف لطابعها فى الغرب الديموقراطى البرلمانى ، ففى الشرق تقوم كتلة قوية تلقى بوزنها الثقيل فى كفة العلاقات السياسية الدولية والمؤتمرات وسياسة السلام فتهدد الأوضاع القائمة وتنذر بالخطر على أساس الثورة المستوحاة من الماركسية ذاتها ، أما طابع التفكير الشيوعى فى الغرب فهو يخضع للأوضاع البرلمانية القائمة على التطور وتقلد الحكم عن الطريق الطبيعى المشروع المرسوم فى الدستور ، فلا انقلاب ولا ثورة دامية .

٤ — طغت النظم الجماعية وسياسة تدخل الدولة والتخطيط الاقتصادى فى الشرق والغرب على الأفكار السياسية كالقوميات والنظام الاقتصادى الحر والاشتراكية المتطرفة ، وتأثرت الأفكار السياسية المختلفة بتدخل الدولة فى تنظيم حياة الفرد والجماعة ، وباعد التدخل مع اختلاف نظم الحكم بين تفاهم الدول ، وأصبحت الحرب بنوعيها الباردة والحارة حرب مثل عليا متنافرة متضادة كمثل النازية والفاشية والشيوعية والديموقراطية البورجوازية الغربية . والكفاح بين النازية والفاشية والديموقراطية الغربية كفاح امبراطوريات صناعية ضخمة يطمع كل منها فى التربع على عرش الرأسمالية المتسلطة ، وكفاح جبهة الرأسمالية الصناعية الضخمة والجبهة الشيوعيـــة كفاح سلطان سياسى على الجماعات ومثل متضـاربة ، وهناك أيضاً كفاح أمم الشرق الأوسط وما وراء البحار وهو قائم على فكرة القومية والوطنية التى انتقلت إليها من الغرب،وجلها لا يزال يناضل فى سبيل تحرره قبل أن يسير فى مثل جديدة تسير فى طريقها الأمم المتسلطة عليها . والجبهة الأولى إذا أطلقنا عليها تجاوزاً جبهة هى تعيش فى عصر فكرة الوحدة الايطالية والألمانية،والغرب يتردد بين تحطيم الذرة أو استخدام قواها فى أغراض الصناعة والسلام حتى يمكنه أن يوزع الحاجات

على الناس على قدم المساواة مع شيء من التفضيل للكفاية والهمة . وهذا الكفاح المرير في صوره الشتى في الغرب والشرق له اسوأ الأثر في الميدان الدولي ، فبينما تمهد المدنية الحديثة السبيل لاتصال الناس السريع ولتعاون الجماعات يقف التوتر الدولي والتعصب للسيادة وصراع المثل في وجه سهولة انتقال الأفراد وتعاون الجماعات والحكومات، ونرى في الوقت ذاته تزايداً مستمراً لسلطان الدول ووظائفها باسم السيادة لم يسبق له مثيل من قبل، يتحول به الفرد إلى مجرد آلة صماء تعمل للدولة فحسب .

٥ — أصبحت السياسة الاقتصادية الحرة في خبر كان، ولا تستطيع الشعوب أن تجابه الازمات والمشكلات الحاضرة والكساد والبطالة دون معونة الدولة وتوجيه منها ، وهي تطلب بالحاف منها بأن تتدخل في سبيل وقايتها من الضربات المستمرة التي ترتبت على حربين عالميتين ضروسين ، وهذا التدخل ادى كما سبق أن شرحنا في ظروف عدة إلى تركيز النشاط في السيادة فاصبحت كل شيء ، وهي تزعم في مختلف النظم انها مشتقة من سلطان الشعب وانها تعمل باسمه . وإلى جانب مكافحة الازمات فإن الحكومة تعنى اليوم برسم الخطط لزيادة ثروة البلاد وانتاجها ورفع مستوى المعيشة المادي للفرد ، وبذا تعالج اخطاء الماضي كانتشار الفاقة في شعوب ووقوعها في براثن الفقر والمرض والجهل ، وتركها فريسة جرائيم الاستعمار تفتك بها ، كما أدى هذا التدخل إلى صبغ كثير من مقومات حياتنا المعنوية بالصبغة القومية المذهبية التعصبية .

٦ — أفل نجم الاستعمار أو كاد وسارت الشعوب دون حكوماتها في كثير من الأحيان في سبيل التحرر من غطرسة التسلط على شعوب أخرى . ولم يعد حق سيادة الشعب والتمتع به وحقوق الانسان مقصورة

على الغرب . وأصبح من الصعوبة بمكان تسخير شعوب ما وراء البحار وشعوب الشرق الأوسط لصالح الاستعمار والاقتصاد الغربي ، ونحن اليوم نشاهد باهتمام فقدان أوروبا سيطرتها السياسية وسيادتها فى الميدان الدولى وتسلطها الاستعمارى مع بدء ظهور دول يعد سكانها بمئات الملايين يحسب حسابها فى التفكير السياسى الحالى . وانتقل ميدان النشاط السياسى من أرض القارة الأوروبية إلى العالم الجديد وإلى قلب آسيا . وتقلص ظل الدول العظمى وانحصر الميزان السياسى فى كتلتين كبيرتين مع مجموعة شمسية لكل منهما، هما كتلة الاتحاد السوفييتى الشيوعى وأشياعه وكتلة جمهورية الولايات المتحدة الامريكية الغربية والدول التى تسير فى فلكها، واحتدمت الحرب الباردة فالدافئة بينهما تنذر بانفجار المرجل فى أية لحظة إذا اشتدت حرارة الصراع بينهما .

٧ — زعم بعض الكتاب ان عهد البروليتاريا قد ولى وحل محله عهد السكرتارية ، وأن تنظيم الانتاج يفوق أهمية الحشد العمالى الصناعى ، وقالوا إن إتقان فن السكرتارية يؤدى إلى ارتفاع مستوى الانتاج وتحسينه وتصريفه بما يتفق والصالح الاقتصادى ، وقيل بأن هبوط حشود العمال قريب الحصول تبعاً لانصرافهم إلى الزراعة ، كما أن انتهاء كفاح البروليتاريا سيؤدى إلى التخفيف من حدة صراع المثل القائم اليوم . وذهب الكتاب إلى حد أبعد فقالوا بأن عهد السكرتارية بدأ يتطور إلى عهد العمل الميكانيكى التلقائى والانسانى الآلى المفكر *Robot* بعقل آلى يطلق عليه العقل الالكترونى . وهناك اليوم مصانع للسيارات ولسائر الآلات الكهربية ومصاهر للتعدين فى الولايات المتحدة الامريكية وفرنسا وانكلترا والاتحاد السوفييتى وغيرها تعمل بتنظيم آلى معقد، هو ذاتى لا يحتاج إلى عدد كبير من

العمال، بل تسير بمجرد إشراف بضعة نفر مع شتى الاشارات المرشدة . وهناك اليوم أيضاً آلات تستعمل فى تنظيم الأعمال الحسابية والادارية ومراقبة العمل والاشراف على العمال والترجمة الفنية والاحصاء بواسطة العقل الميكانيكى الالكترونى ، وهذا العقل الآلى يمكنه الاشراف على شتى عمليات الادارة والاحصاء والاعداد والتوزيع الفنى والادارى دون أى خطأ مهما صغر . وهذه التحولات الصناعية الخطيرة تؤدى إلى قلق بين الشعوب خوفا من البطالة والكساد وأثرهما فى العلاقات الدولية ، كما يتضح خطر الصراع بين الإنسان الآلى والآخر وهما لا قلب لهما مما قد يؤدى إلى تدمير حضارتنا القائمة .

٨ — ظهر فى ظل هذه السياسة الموجهة مع شحذ قوى الشعب وتسييرها فى اتجاه الاستعداد للحرب ، وبذل كافة موارد الثروة والانتاج بتنظيم دقيق « كالكرونومتر » لمجابهة الحرب الحالية وهى حرب كلية أو شاملة ، الاتجاه إلى السياسة التكنوكراسية ، وهى لا تقف عند حد إنشاء هيئة من الخبراء الموثوق بهم لمعاونة رئيس الدولة فى قيادة دفة السياسة والانتاج والاستعداد للحرب الآلية الشاملة ، بل هى سياسة شاملة لكافة نواحى النشاط الحكومى وهو لا حد له اليوم ، ويشترط فى الرجل « التكنوكراسى » أن يجمع إلى الكفاية السياسية تخصصاً فنياً ، ومجموعة الرجال التكنوكراسيين يعاونون الدولة فى الخروج من الأزمات وفى رسم سياسة الانعاش وفى الاضطلاع باعباء الحرب الشاملة . وستضاعف جهدهم ويثقل العبء الملقى على كاهلهم بتحول دفة الحرب تبعاً للتقدم العلمى السريع من حرب كلية أو شاملة على أساس أنها حرب آلية ميكانيكية بواسطة الحديد والصلب والقذائف النارية إلى حرب كيميائية طبيعية تسخر

فيها علوم الطبيعة ، وبكتريولوجية، وسلاحها الأول هو السلاح الذرى أو الهيدروجيني ، وهذا السلاح هو سلاح فناء شامل يتطلب شحذ القوى الفكرية لتفاديه ولاختراع وسائل الوقاية منه . وإذا كانت حرب المستقبل لم تعد حرباً شاملة يستخدم للقيام بها كافة الناس فهى : فيما يختص بالفناء والإفناء حرب كلية لا تبقى ولا تذر .

٩ — ظهر فى جو المتناقضات المكفهر الذى عرضنا لوصفه فى مناسبات سابقة بريق من الأمل ، هو بدء اهتمام الرأى العام فى مختلف بلدان العالم بالموقف الدولى والسلام وتلافى الحرب . ولقد صار للرأى العام الذى يتضح رويدا رويدا تبعا للوعى السياسى الدولى ويصح وصفه بأنه الرأى العام العالمى وزنه ، تبعاً لاهتمامه بتطورات الحياة السياسية الدولية وبموقف الحكومات من السلام والحرب وبضرورة تدعيم الأمن الدولى. وهذا الرأى العام العالمى الذى ينسى أو يتناسى لصالح البشرية ،القومية التعصبية والحدود لفترة،صار له قوته فى ميزان السلام ، ولصوته دوى شديد فى الميدان الدولى وفى تجنيب العالم ويلات الحرب، كما رأينا فى الاعتداء الثلاثى على مصر فى أكتوبر ونوفمبر سنة ١٩٥٦ .

حقيقة ان هناك قوة لا يستهان بها لسيادة الدولة وهناك مجموعات من السيادات الحديثة تتصارع فى الميدان الدولى ، وتتخذ سياسة الحرب الباردة ديدنها مستندة إلى خطط التوجيه الإقتصادى ورقابتها الشديدة على الأفراد والجماعات واقتصاديات الحرب ، وحقيقة ان هذه السيادات المتطاحنة قد ضعيف أملها فى التفاهم تبعاً لسباق التسليح وتخزين القنابل الذرية عند بعضها ووقوف كل بالمرصاد للأخرى خوفاً من مباغتة هذا السلاح، مما أخضع الأوضاع الإنسانية وتفاهم الدول لعنف هذه السيادات ،

غير أنه أصبح لقوة الرأى العام وزنها بين الشعوب وتحسب الحكومات اليوم حسابها . وقوة الرأى العام هذه المسالمة العزلاء أمضى سلاحاً من أية قوة حربية دولية ويرجى إن تباشر تنفيذ قرارات المؤتمرات الدولية ومجلس الأمن، وقد تنجح فى المستقبل فى أن تضع حداً للاعتداء المسلح والحرب وتسهر على الأمن الدولى والسلامة الجماعية فى هذا العالم المحموم .

المبحث الخامس

التيارات الدولية في عالم اليوم

أهم مراجع المبحث الخامس

« التاريخ الدبلوماسى » لدروزودوروزيل جزءان باريس ١٩٥٢ و ١٩٥٣

« *Histoire Diplomatique* » par Droz et Duroselle, 2 vols. Paris 1952 et 1953.

« تاريخ الدبلوماسية » باشراف بوتمكين ، ترجمة فرنسية ، ثلاثة أجزاء ، باريس ١٩٤٦ و ١٩٤٧

« *Histoire de la Diplomatie* » Sous la direction de Potiemkine 3 vols, Paris 1946, 1947.

« الدول العظمى » لشاردونيه ؛ جزءآن باريس ١٩٥٣ و ١٩٥٥

« *Les Grandes Puissances* » par Chardonnet, 2 vols. Paris 1953 et 1955.

« أمم وشعوب ما وراء البحار » لديشامب ، جزء واحد ؛ باريس ١٩٥٤

« *Peuples et Nations D'outre-Mer* » par Deschamps, I vol, Paris 1954.

« أوروبا فرساى » لران ، جزء واحد ؛ باريس ١٩٤٥

« *L'Europe de Versailles* » par Rain, 1 vol, Paris 1945.

« آخر أيام أوروبا » لجافنكو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٧

« *Derniers Jours de l'Europe* » par Gafenco, I vol, Paris 1947

« السياسة الخارجية وأسسها » باشراف دوروزيل ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٤

« *La Politique Etrangère et ses Fondements* » Sous la Direction de Duroselle, 1 vol, Paris 1954.

« التعاون الدولى » محاضرات معهد العلوم السياسية ، باريس ١٩٣٣

« *La Cooperation Internationale* » Conferences de l'Ecole Libre des Sciences Politiques, Paris 1933.

« الهيئات الدولية والسلطان السياسى للدول » لهوفمان ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٤

« *Organisations Internationales et Pouvoirs Politiques des Etats* » par Hoffmann, I vol, Paris 1954.

« نظريات وحقائق فى القانون الدولى » لفيشير ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٣

« *Théories et Réalités Internationales* » par Visscher, I, vol, Paris 1953.

« النظم الدولية » لرويتر ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٥

« *Institutions Internationales* » par Reuter, 1 vol Paris 1955.

« الجماعة الدولية » لروبكية ، جزء واحد ، جنيف ١٩٤٧

« *La Communauté Internationale* » par Röpke, I vol, Génève 1947.

« محاضرات الدكتوراة فى القانون الدولى العام » للاستاذ بادفان ، جامعة باريس لسنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ .

« *Cours de Doctorat-Droit International Public* » par Prof. Basdevant, Université de Paris, 1945-1946.

« محاضرات الدكتوراه فى القانون الدولى العام » للاستاذ لابراديل . جامعة باريس لسنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧

« *Cours de Doctorat-Droit International Public* » par Prof. La Pradelle 1926-1927, Université de Paris.

« السلامة الجماعية فى أوروبا » محاضرات فى مؤتمر فرسوفيا لسنة ١٩٥٥
« *Securité Collective* » *Conferences Tenues à Varsovie*, 1955.

« القانون الدولى العام » لروسو ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٣

« *Droit International Public* » par Ch. Rousseau, 1 vol, Paris 1953.

« القانون الدولى العام » لكافاريه ، جزءآن ، باريس ١٩٥١

« Le Droit International Public » Par Cavaré, 2 vols, Paris 1951

« موجز القانون الدولى العام » لدلبز ، جزء واحد ، باريس ١٩٥١

« Manuel de Droit International Public » par Delbez, I vol, Paris 195I.

« القانون الدولى والسيادة فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » لكالفيز جزء واحد ؛ باريس ١٩٥٣

«Droit International Public et Souveraineté en U. R. S.S.» par Calvez, I vol, Paris 1953.

« السلام الحديث » للابراديل : جزء واحد ؛ باريس ١٩٤٧

« La Paix Moderne » par la Pradelle, 1, vol, Paris 1947.

« دراسات نظرية وعملية فى القانون الجنائى » لبوزات ، جزء واحد ؛ باريس ١٩٥١

« Traité Théorique et Pratique de Droit Pénal » par Bouzat, I vol, Paris 195I.

« أوروبا تواجه مصيرها » لبونفو ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٢

« L'Europe Face à son Destin » par Bonnefous, 1 vol, Paris 1952.

« تطور النظم السياسية » لدوكلو ، جزء واحد باريس ١٩٥٠

« L'Evolution des Rapports Politiques» par Duclos, 1 vol, Paris 1950.

« قضية نورمبرج » محاضرات الدكتوراه بجامعة باريس ١٩٤٧ للاستاذ ، فابريز

« Le Procès de Nuremberg » Cours de Doctorat. Faculté de Droit de Paris 1947, Prof. Vabres.

« باندونج » لرايت ، ترجمة فرنسية ؛ جزء واحد ؛ باريس ١٩٥٥
« Bandoeng » par Wright, Tr. Française, I vol, Paris 1955.

« جنون البشر » لموخ جزء واحد ؛ باريس ١٩٥٥
« La Folie de Hommes » par Moch, 1 vol, Paris 1955.

« هل دقت الساعة الخامسة ؟» لمارتين ؛ جزء واحد ؛ باريس ١٩٥٥
«L'Heure H. a. t. elle Sonné? » par Martin, 1, vol, Paris 1955.

«النتائج العسكرية والسياسية للنشاط الذرى » لبلاكيت ، ترجمة فرنسية، جزء واحد باريس ١٩٤٩
« Les Conséquences militaires et politiques de l'Energie Atomique » par Blackett, I vol, Paris 1949.

« السلامة الجماعية » لبروجيير . جزء واحد ؛ باريس ١٩٤٦
« La Securité Collective » par Brugiére, 1 vol, Paris 1946

« المساواة بين الدول والتنظيم الدولى » لباديراك ، جزء واحد . باريس ١٩٥٣
« L'Egalité de Etats et l'Orgainisation Internationale», par Padirac, 1 vol, Paris 1953

« الحقوق العالمية للانسان واعلانها» نشرة اليونسكو ؛ جزء واحد ١٩٤٩
« De la Nouvelle Déclaration des Droits de l'Homme » Publiée par L'U. N. E. S. C. O. 1949.

« حق الفيتو فى نظام الامم المتحدة » لداى . جزء واحد . باريس ١٩٥٢
« Le Droit de Veto dans L'Organsation des N. U. » par Day, I vol, Paris 1952

« اساءة استعمال الحق فى القانون الدولى » لكيس . جزء واحد . باريس ١٩٥٣ .
« L'Abus de Droit en Droit International » par Kiss, 1 vol, Paris 1953.

« حق الاعتراض فى القانون الدولى » لشاسريو ، جزء واحد ، باريس ١٩٤٩

« Le veto en Droit International » par Chassériau, I vol, Paris 1949

« مشروع قضاء جنائي دولى » لـكارجو ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٣

« Projet d'Une Juridiction Pénale Internationale » par Carjeu, 1 vol, Paris 1953.

« حق الاعتراض » لبروجيير ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٢

« Droit de Veto » par Brugière, I vol, Paris 1952

« الفرد والدولة » لماريتان ، جزء واحد ، باريس ١٩٥٣

« L'Homme et l'Etat » par Maritain I vol, Paris 1953.

« التاريخ المعاصر » لأناتول فرانس ، ٤ أجزاء ، باريس ١٩٢٨

« Histoire Contemporaine » bar Anatole France, 4 vols, Paris 1928

« آراء جروم كونارد » لاناتول فرانس ، جزء واحد ، باريس ١٩٢٣

« Les Opinions de Jérôme Coignard » par Anatole France, I vol, Paris 1923.

« القوى السياسية الهامة » باشراف لاثام ، جزء واحد . نيويورك ١٩٥٢

« Major Foreign Powers » Under the general editorship of Latham, 1 vol, New York 1952.

« العلاقات الدولية » لبالمر وبركنز . جزء واحد ، لندن ١٩٥٤

« International Relations » by Palmer & perkins, I vol, London 1954.

« السياسة الدولية » لبيدل فورد ولنكولن · جزء واحد . نيويورك ١٩٥٤

« International politics » by Padelford & Lincoln, 1 vol, New York 1954.

« القوى السياسية » لشفارزنبرجر جزء واحد . لندن ١٩٥١

« Power politics» by Schwa zenbeger, I vol, London 1951

« السياسة بين الشعوب » أورجانتو . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٤

« Politics Among Nations» by Morgenthau, I, vol New York 1954

« مقدمة فى السياسة العالمية » لفريدمان . جزء واحد . لندن ١٩٥٣

«An Introduction to World politics» by Friedmann, I vol, London 1953.

« الرقابة القانونية على المنازعات الدولية » لستون . جزء واحد . لندن ١٩٥٤

«Legal Controls of International Confiicts » by Stone, I vol, London 1954.

« قراءات فى العلاقات الدولية » لهارتمان . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٢

«Readings in International Relations» by Hartmann 1, vol, New York.1952

« العلاقات الدولية » لستروس هوبي وبوسوني ، جزء واحد . نيويورك ١٩٥٤

« International Relations » by Straus-Hupé et Possony, I vol, New York 1954.

« الشرق الاقصى » لبوس . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٥

« The Far East » by Buss, I vol, New York 1955

« الصين والاتحاد السوفييتى » لواى ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٥٦

« China & Soviet-Russia » by Wei, I vol, New York 1956

« وثائق اساسية فى القانون الدولى » لبليشك ، جزء واحد نيويورك ١٩٥٣
« *International Relations Basic Documants* » by *Plischke, 1, vol, New York 1953.*

« نظام الامم المتحدة » لفاندربوش وهوجان ، جزء واحد ، نيويورك ١٩٥٢
« *The United Nations Background Organisation, Functions, Actierities* » by *Vànderboch & Hogan, 1, vol, New York 1952*

« مقدمة فى قانون الشعوب » لسفارلين . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٥
« *An Introduction to the Law of Nations* » by *Svarlien, 1 vol, New York 1955.*

« قانون الشعوب » لبريرلى . جزء واحد . اوكسفورد ١٩٥٥
« *The Law of Nations* » by *Brierly. 1 vol, Oxford 1955*

« موجز فى تاريخ قانون الشعوب » لنوسبوم . جزء واحد نيويورك ١٩٤٧
« *A Concise History of the Law of Nations* » by *Nussbaum, 1 vol, New York 1947*

« التشريع الدولى » لجيل ، مترجم من السويدية الى الانكليزية . جزء واحد لندن ١٩٣٧ .

« *International Legislation* » by *Gihl, Tr. to English, 1.vol, London 1937.*

« القانون الدولى » لبيركنهيد ، جزء واحد ، لندن ١٩٢٧
« *International Law* » , by *Birkenhead, 1. vol, London 1927.*

« موجز فى القانون الدولى » لروس ، جزء واحد لندن ١٩٤٧
« *A Text-Book of International Law* » by *Ross,, 1 vol, London 1947.*

« من عصبة الأمم الى الامم المتحدة » لمورى ، جزء واحد ، لندن ١٩٤٨
« *From the League to U. N.* » by *Murray, 1, vol London 1948*

« الاساس الجديد للقانون الدولى » لأميركانو ، جزء واحد . نويورك ١٩٤٧

« *The New Fonndation of Internatioaal Law* » by Americano, 1, vol, New York 1947.

« ما بعد الحرب العالمية الثانية » لجاكسون ، جزء واحد ، لندن ١٩٥٥

« *The Post War Decade* » by Jackson, 1, vol, New York 1955.

« الشرق الاوسط » بيانات سياسية واقتصادية . للمعهد الملكى الدولى للشئون الخارجية ، جزء واحد، لندن ١٩٥٤

« *The Middle East* » A Political & Economic Survey, The Royal Institute of International Affairs. 1, vol, London 1954

« الشرق الاوسط » فى السياسة العالمية لينكزوفسكى . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٦

« *The Middle East in World Affairs* » by Lenczowski, 1, vol New York 1956

« بترول الشرق الاسط والدول العظمى » لشادران . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٦

« *The Middle East, Oil & the Great Powers* » by Shwadran, 1 vol, New York 1956.

« السياسة الدولية للذرة » لبيوركلوند . ترجمة من السويدية الى الانكليزية ، جزء واحد . لندن ١٩٥٦

« *interantional Atomic Policy* » by Biorklund, Tr. to English, 1 vol, London 1956.

« التفجيرات الذرية وأثرها » نشرة الحكومة الهندية ، جزء واحد ، دلهى ١٩٥٦

« *Nuclear Explosions & Their Effects* » published by the Indian Government, 1, vol, Delhi 1956.

« التوتر الدولى فى الشرق الاوسط » نشر بواسطة معهد الشرق الاوسط بواشنطن جزء واحد، ١٩٥٦

« *Tensions in the Middle East* » published by the Middle East Institute, 1, vol, Washington 1956

« التوتر الامريكى الاسيوى » نشر بواسطة معهد الابحاث السياسة الخارجية لجامعة بنسيلفانيا . جزء واحد . نيويورك ١٩٥٦

« *American Assian Tensions* » published by the Foreign policy Research Institute, University of Pennsylvania, 1 vol, New york 1956

« مشكلة قناة السويس » نشرة ووثائق . نشرت بمعرفة ادارة النشر بالولايات المتحدة الامريكية رقم ٦٣٩٢ واشنطون ١٩٥٦

« *The Suez Canal probiem* » A dcumentary publication, The Deparmtent of State Publication N° 6392, Washington october 1956

« التنظيم الدولى » للدكتور بطرس غالى . جزء واحد . القاهرة ١٩٥٧

« السلام السوفيتى فى أوروبا » للدكتور بطرس غالى . جزء واحد . القاهرة ١٩٥١

« الكتاب الابيض فى تأميم قناة السويس » نشرة وزارة الخارجية . جزء واحد القاهرة ١٩٥٦

« المجموعة الدولية » مجموعة من القوانين المصرية فى مسائل القانون الدولى والاتفاقات الدولية المرتبطة بها مصر ، جمعها الدكتور عبد الله العريان . جزء واحد . القاهرة ١٩٥٦

« جرائم الحرب والعقاب عليها » للدكتور عبد الحميد خميس . رسالة قدمت الى كلية الحقوق بجامعة القاهرة لنيل درجة دكتوراه فى الحقوق . نوفمبر ١٩٥٥

المبحث الخامس

التيارات الدولية فى عالم اليوم

عوامل توازن القوى . الكتلتان الرئيسيتان والسياسة الدولية : المثل — الاحلاف — البترول — السياسة الذرية .

أهم الوسائل السلمية لفض المنازعات الدولية : التحكيم — القضاء الدولى عموما — القضاء الفنى — القضاء السياسى (قرارات مجلس عصبة الامم ومجلس الامن) — نوايا الدول وأثرها فى قرارات مجلس عصبة الامم ومجلس الامن وتنفيذ الاتفاقات الدولية — القضاء الجنائي الدولى — مصادر القضاء الدولى . عالم واحد

خلاصـــة

عوامل توازن القوى

تختلف السياسة الدولية اليوم عنها حتى الحرب العالمية الثانية نظرا لما أصاب العوامل المختلفة التى ظلت توجه السياسة الاوروبية وبمعنى آخر السياسة العالمية مدى ثلاثة قرون من تحول كان له أثره فى مكانة الدول المختلفة وأهميتها فى الميدان الدولى . وهذه العوامل مجموعة روابط انسانية واجتماعية وخلقية وثقافية واقتصادية ومادية تقود بتفاعلها وتعاونها وما تنفثه مجتمعة ومتفرقة من نشاط وحيوية الدول المختلفة بما فيها شتى الدول ذات الحول والطول والتى يعبر عنها بالدول العظمى فى ميدان السياسة الدولية ، وهى ترسم بقوة هذه العوامل الدافعة سياستها حيال منافساتها ، كما تضفى هذه

العوامل الحياة والحركة على الميدان الدولى . ويتغير وضع هذه العوامل من دولة إلى أخرى ، وتختلف وجوهها باختلاف الدول ، ويترتب على هذا التغيير أن ينكمش عدد الدول العظمى كما هو الحال اليوم أو يزيد كما كان الوضع فى مطلع القرن الحالى دون أن ينتقص من قيمة هذه العوامل أو أثرها ، فالعوامل ذاتها تنشر أعلامها فوق كل دولة لتدل على أثرها ومدى ما كسبته فى حلبة التنافس العالمى ، وهى بين ارتفاع وانخفاض دون أن تختفى طالما كان أساس السياسة الدولية هو الدول ذات السيادات المستقلة المتنافسة المتطاحنة .

وقياس كل دولة بالنسبة للأخرى يخضع للعوامل المادية والمعنوية التى ذكرناها ، وهى تكون فى مجموعها وزن الدولة بالنسبة لمنافساتها ، وليس لهذا الوزن حدود واضحة أو درجة معينة على وجه الدقة ، بل هى قابلة للمد والجزر فى دائرة معينة ، ويرجع تقديرها إلى نشاط التيارات السياسية الدولية واتجاهاتها وحالة الجو السياسى والانذار بهبوب العاصفة أو الرجاء فى صفاء السماء . وأهم عوامل توازن القوى فى الدولة ما يأتى :

١ — العوامل الجغرافية ، وما يحيط بأرض الدولة المحددة على وجه الدقة من يابسة وماء واتصالها بالجيران ووسائل مواصلاتها وتخومها الطبيعية والسياسية . ومثال ذلك المحيطات التى تحيط بالولايات المتحدة الامريكية ووقايتها من الخطر الخارجى القريب ، وأثره فى سرعة نهوضها وتقدمها فى الميدان الدولى وصعوبة غزوها براً أو وقايتها من أخطار الهجمات الساحقة حتى الحرب العالمية الثانية . ولقد كان لهذا العامل أثره فى ترجيح كفة الغرب على أمبراطوريات الوسط أو المحور فى الحربين

العالميتين ، فهى تقدم جهدها الحربى وتعد الأسلحة والطعام للمحاربين دون إنهاك رئيسى لقواها، فهى فى مأمن من تدمير مراكز الصناعة والتموين فى ديارها بعكس امبراطوريات الوسط أو المحور أو حليفاتها ، وكذلك الجزر البريطانية التى ساعدها المانش على البقاء طويلا فى مأمن من خطر الغزو وإبعدها عن حروب القارة الأوروبية ، وجعلها حكماً فى السياسة الأوروبية وأكبر عامل فى هدم امبراطورية بونابارت وفى القضاء على أحلام غليوم الثانى وهتلر ، والحيلولة دون إقامة اتحاد من دول أوروبا فى ظل سيد واحد يخل التوازن الدولى ويهدد كيان الامبراطورية البريطانية . ومثال ذلك فرنسا وموقفها من الرين ، فقد وقفت موقف الحذر مع الخوف الشديد من جحافل بروسيا القادمة عبر الرين لغزو أراضيها بعد كسر شوكتها العسكرية منذ انتهاء امبراطورية بونابارت بعد اندحاره فى واترلو ، وأثر هذا الموقف على سياستها الداخلية والخارجية .

٢ — الموارد الطبيعية ، فإن لموارد البلاد الطبيعية أشد الأثر فى وضع البلاد السياسى وموقفها من السلام والحرب ، ومشكلة الغذاء ووسيلة علاجها بما يتفق مع تدعيم سيادتها لهما أثرهما فى دبلوماسيتها ، بل وفى جهدها الحربى . ونرى مثلا أن بلاداً كالجزر البريطانية تحتاج إلى استمرار اتصالها بالخارج لإطعام أهلها ولتوفير الوقود لمصانعها ، ويتطلب هذا الوضع تنسيق علاقاتها الخارجية على أساس كفاية أسطولها وقدرته على ربط الجزر بالخارج وعقد شتى الاتفاقات للحصول على الطعام مع تفاهمها فى سبيل الحصول على البترول وتصريف مصنوعاتها لتشترى أقوات نحو ٥٠ مليون نسمة يسكنون الجزر ، إذ لا تكفى أرضها إلا لأطعام أقل من ثلث العدد المذكور . ونرى أيضاً بلادا كالمانيا

النازية وإيطاليا الفاشية يتزايد عدد سكانها تزايداً كبيراً باستمرار فينشأ حزب فى كل منهما ، يسعى فى بث فكرة الاتساع الخارجى للبحث عن مجال حيوى للعدد المتزايد ، ويرسم سياستهما العسكرية خطأ أو صواباً على أساس الحصول على أراض غنية فى الخارج لتتخذ مهجراً ومورداً للمواد الأولية وعلى مناطق نفوذ عريضة للسيطرة على أسواقها ونشر منتجاتهما هنالك . ونرى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية أو الاتحاد السوفيتى فى علاقاتهما بالعالم الخارجى تقوم على نشر نفوذهما الفكرى والاقتصادى على أساس الدعوة وكسب الشعوب بمساعدات وإعانات أكثر منها للحصول على مجال حيوى ليصبح مهجراً أو مورداً حيوياً لصناعاتهما فيما عدا الاهتمام بالبترول فى الخارج ، إذ أن مجالهما الحيوى فى أراضيهما متسع ، وكل منها يزخر بالثروة الزراعية والمعدنية فضلا عن ازدهار صناعاتهما . ونرى فيما يختص بمصر أن تزايد عدد السكان المطرد فى الوادى الضيق وضيق الأرض المنزرعة التى أصبحت لا تفى بأقوات الأهلين يدفع بالبلاد إلى الاهتمام بتصريف محصولها الوحيد الدولى وهو القطن ، وتسعى بشتى الوسائل فى هذا السبيل لتشترى حاجتها من الطعام ، ويؤثر هذا على التصنيع عندها كما يجعل الجهد السياسى والاقتصادى مضاعفاً للارتباط بتصريف المحصول وتوفير الغذاء ورفع مستوى الفرد .

٣ — الكفاية الصناعية ، فأن تقدم الصناعات عنوان ثراء الشعب وأهم عناصر سلطانه السياسى وأساس تدعيم أدخاره ، وكلما أشتد ساعد الصناعات استطاعت الدولة مع سائر العوامل المساعدة زيادة وزنها فى كفة الميزان الدولى وإحراز المكانة القوية فى الميدان السياسى . ولم تبلغ

الدول العظمى شأوها الرفيع فى الميدان الدولى إلا بفضل تقدم صناعاتها ، ويدأ نجم بعضها فى الأفول تبعاً لصعوبة احتفاظها بمكانتها الصناعية الممتازة، مثال ذلك بريطانيا العظمى وفرنسا وقد تفوقت عليهما دول جديدة حازت قصب السبق فى الصناعات الثقيلة كالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى واليابان وألمانيا . ويضاف إلى التقدم الصناعى المجهود الفنى والعلمى لرفع مستوى الصناعات ، وهذا يتطلب العناية بالدراسات النظرية والعملية بالتشجيع على الاختراع والابتداع وببذل الدولة جهوداً جبارة لانشاء معاهد الدراسات والابحاث وإعداد المتخصصين ، فى هذه المعاهد المتخصصة يمكن شحذ العقول الممتازة التى تستطيع بمواصلة البحث سنوات طويلة وقدح زناد الفكر أن تدخل التحسينات المستمرة على الصناعات والآلات وتعمل على رفع المستوى المادى والمعنوى للشعب ومضاعفة ثروة البلاد وادخارها . كما يجب ألا نغفل قوى ادخار البلاد ومدى ما تحكم عليه من أموال ضرورية وايد عاملة لانشاء الصناعات الجديدة واستثمار موارد البلاد الطبيعية وتعميرها وبناء الحضارة . ونرى مثلا أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى يستمدان قوة كبيرة ترفع من شأنهما فى الميدان الدولى ويفرضان بموجبهما إرادتهما على العالم الخارجى بفضل مواردهما الطبيعية ومدى استثمارها وتقدمهما الصناعى بما فى ذلك الصناعات الحربية ، وهذا ما كان يتوفر للجزر البريطانية يوم كان الفحم والحديد سيد الصناعات الحديثة ويوم كان الفحم هو الوقود الأساسى لتوليد البخار وتحريك الآلات ، وكانت موارد الجزر منهما غزيرة بمقارنتها بسائر الموارد المماثلة المستغلة فى العالم ، وترجع قوة ألمانيا الحديثة إلى تألق نجمها فى ميدان الصناعات وإلى نمو صناعات

الصلب وأزدهارها فى حوض الرين إلى حد أن أصبحت كفتها هى الراجحة فى الصناعات الثقيلة فى أوروبا الغربية .

وللصناعات الحديثة وخاصة الثقيلة أهمية كبرى فى تدعيم اداة الحرب، اذ ان الحروب الحديثة كما سبق ان بينا ميكانيكية تعتمد على الانتاج الصناعى الوفير ، وهذا ما أدى إلى تفوق الاداة الحربية النازية على قوى أوروبا الحربية فترة طويلة فى الحرب العالميـــة الثانية الى ان دخلت الولايات المتحدة الحرب باداتها العسكرية الجبارة واستطاعت بفضل معداتها وتفوقها بعددى ووقايتها من التخريب المباشر تحطيم الصناعات الحربية الألمانية ودحر النازية بالاشتراك مع الاتحاد السوفيتى . والحروب القادمة ترتكز أيضاً على التقـدم العلمى ونشاط البحث فى الطاقة الذرية ، وقد تتضح عوامل جديدة توجه الصناعات،وعناية الحكومات بتخطيطها لصالح السلام والحرب غاية فى الأهميـة كما نرى أخيراً فى الاهتمام باليورانيوم وبموارده فى العالم تبعاً لأهميته فى تسخير الذرة وتحطيمها ، مما وجـه الانظار إلى الكونغو البلجيكية التى تحتوى على رصيد ضخم من هـذا المعدن النادر . وإذا كان يرجى لبلدان ناشئة ان تقف فى القريب العاجـل فى صفوف الدول العظمى لتعيد إلى ميزان القوى توازنه على أساس من تعدد الدول العظمى فبفضل ماينتظرها من نهضة صناعية حقيقية تبعا لغناها بالمواردالطبيعية ولاستعداد أهلها للتصنيع ، ولسير حكوماتها سيراً حثيثاً فى سبيل الخروج من طور الزراعة المحضة إلى الطور الصناعى بتقدم الشعب الغلبى ورخائه وادخاره وثروته الطائلة .

٤ ـــ السكان ، فأن سكان الدولة لهم وزنهم فى الميـدانين القومى والدولى ، وذلك فيما يختص بالعدد وبمستوى السكان فى الانتاج والكفاية

والثقافة . وليس معنى هذا انه كلما زاد وتضخم عدد السكان أصبحت الدولة أقوى جانبا واعز نفرا ، اذ فى هـذه الحالة يمكننا ان نقول بأن الاتحاد السوفيتى وعدد سكانه ٢١٥ مليون والولايات المتحدة الامريكية وعدد سكانها ١٦٥ مليون أقل أهمية فى الميـدان الدولى من الصين التى تحتوى على ٥٥٠ مليون نسمة والهند التى تحتوى على ٣٨٠مليون نسمة ، وما كانت تستطيع دولة صغيرة نسبيا الا انها متقدمة فى المدنية والصـناعة كهولاندة لا يزيد عدد سكانها عن ثمانية ملايين ان تحكم بلاداً غنية بالموارد كثيفة السكان يبلغون أكثر من ستين مليونا الا انها متأخرة فى الحضارة هى اندونيسيا التى خلعت منذ عهد قريب فقط عنها نير الاستعمار الهولاندى، الا انه لا يمكن ان تصبح دولة صغيرة بعدد سكانها كبلجيكا أوسويسرة مهما ارتقت فى سلم المدنية والصناعة فى عداد الدول العظمى ، كذلك لا تكفى المساحة وحدها بل يتعين ان يصحب اتساعها ضخامة عدد السكان وارتفاع مستواهم المادى والمعنوى أو على الاقل كفايتهم الانتاجيـــة كأهـل اليابان ، وإذا قارنا مساحة استراليا أوكندا بالولايات المتحـدة الامريكية وجدناهما أفسح من الاخيرة بالنسبة لعدد السكان ، غير ان قلة عـددهم وهو لا يزيد فى الاولى عن تسعة ملايين وفى الثانية عن خمسة عشر مليونا تجعل وضعهما فى مستوى أقل بمراحل من الاخيرة فى ميزان القوى، وضخامة عدد السكان مع كفايتهم لهما أهمية قصوى فى ميـدان الانتاج والصناعة والثروة والحرب . وركود عدد السكان فى بلاد ما بالنسبة للجار مصـدر عدم اطمئنان لها ، وهـــذا مارأيناه فى فرنسا والمانيا منذ سنة ١٨٧٠ ، فمن هـذا التاريخ بدأ قلق تزايد عـدد السكان فى المـانيا يؤثر فى سياسة فرنسا الخارجية ، فالأولى سجلت زيادة نحو أربعة ملايين إلى وقتنا الحالى

والثانية أكثر من ثلاثين مليوناً ، وكان الفرنسى فى أوروبا يقابل سته من أهل القارة وفى عام ١٩٣٠ أصبح يقابل أثنى عشر أوروبا ، وفى عام ١٩٤٠ كانت تحت امرة ألمانيا ١٥ مليون يمكن تجنيدهم بينما لم يك لدى فرنسا إلا خمسة ملايين . وهذا الاختلال فى توازن السكان ينطبق أيضاً فى مقارنة ألمانيا بالاتحاد السوفيتى فالنسبة اليوم واحد إلى ثلاثة ، مما يجعل الأولى فى حالة من عدم الاطمئنان تبعاً للتفوق العددى للاتحاد ولقوته . وإذا قارنا بين الولايات المتحدة الأمريكية وكل من فرنسا وألمانيا وجدنا أن عدد سكان الأولى كان أقل بكثير من الدولتين الأخيرتين كل منهما على حدة فى القرن الماضى ، غير أن الوضع اليوم تغير تبعاً لإباحة الهجرة باستمرار إلى العالم الجديد طوال السنين الماضية مع قيدها ابتداء من عام ١٩٢٤ بعدد لا يزيد على ١٥٠,٠٠٠ مهاجراً سنوياً يضاف إلى ذلك التفوق فى تزايد عدد المواليد هناك عنه فى أوروبا ، ومن عوامل تفوق الولايات المتحدة الأمريكية فى الميدان الدولى تفوقها فى عدد السكان على الدول الأوروبية العظمى فيما عـــدا الاتحـاد السوفيتى . وإذا نظرنا إلى الامبراطورية البريطانية كوحدة سياسية ونظرنا إلى مجموع عدد سكانها فى العهد الفيكتورى رأيناه نحو ٤٠٠ مليون نسمة وكان ربع سكان العالم تقريباً ، وقد وصل فى عام ١٩٤٦ بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة إلى ٥٥٠ مليوناً ، غير أن انسلاخ الهند وغيرها من الامبراطورية أدى إلى انكماش الامبراطورية وافول نجمها . وسيستمر تزايد عدد سكان الولايات المتحدة الامريكية مصدر قوة لها بمقارنتها بغرب أوروبا ، غير أننا إذا نظرنا إلى المستقبل فيما يختص بمقارنتها بأمريكا اللاتينية وجدنا خطراً

يهدد مكانتهـا فى نفس ديارها تبعاً لصعود رقم تزايد عدد السكان السريع فى الأخيرة ، وكان عدد السكان هناك عام ١٩٠٠ نحو ٦٣ مليونا بينما كان العدد فى الولايات المتحدة الأمريكية ٧٥ مليونا وفى عام ١٩٤٨ وصل رقم السكان فى أمريكا اللاتينية إلى ١٥٣ مليونا وفى الولايات المتحدة الأمريكية إلى ١٤٥ مليونا ، ولقد تضاعف مثلا عدد السكان فى الأرجنتين وحدها فيما بين عام ١٩١٤ وعام ١٩٥٤ ووصل إلى نحو ١٩ مليونا وفى نفس المدة ارتفع الرقم فى الولايات المتحدة الامريكية من ٩٩ مليونا إلى ١٦٥ مليونا .

ويضاف إلى عامل تزايد السكان وأهميته فى ميزان القوى عامل آخر هو كفايتهم ومدى قدرتهم الصناعية والحربية وسنهم ، وان بلادا تحكم على عدد وفير من السكان ما بين سن ٢٠ سنة ، ٤٠ سنة تتفوق على بلاد أخرى توازيها فى العدد غير أن أهلها غالبيتهم فى سن الكهولة والشيخوخة ، وهذا ما يحدو ببعض الدول التى تحاول المحافظة على مكانتها الأولى فى الميدان الدولى وتعمل على رفع مستوى انتاجها بوجه عام إلى تشجيع الزواج المبكر لزيادة عدد المواليد وتكوين أسرات الشباب . وضمن ما قاله تشرشل فى هذا الصدد للشعب البريطانى بواسطة الراديو فى ٢٢ مارس عام ١٩٤٣ وكانت رحى الحرب دائرة ومنجل الموت يحصد أرواح الشباب بعشرات الآلاف « إننى أرى أنه بعد ثلاثين سنة إذا لم يتغير الحال عما هو عليه الآن فسيعول عدد ضئيل من الشباب العامل المكافح ضعف عددهم من المتقدمين فى السن ، وبعد خمسين سنة ستزداد الحالة سوءا ، وإذا ارادت هذه البلاد أن تحافظ على مكانتها الرفيعة فى قيادة العالم وأن تبقى كدولة عظمى فعليها أن تحافظ على كيانها من تيار

الضغط الخارجى ، ويجب أن يشجع الشعب بكافة الطرق لبناء اسرات فى أوسع نطاق » (*).

٥ — الروح القومية ، ويعنى بها القوة المعنوية التى تلم شمل الشعب فى وطن واحد يكافح ويضحى فى سبيله ، ولا يقصد بالشعب هنا قيامه على أساس العنصرية أو اللغة أو الدين ، بل ان مجموعة العوامل المادية والمعنوية التى تكون الدولة الواحدة هى التى تصقل الشعب وتدفع به عن طيب خاطر إلى التضحية بالمال والنفس فى سبيل الدفاع عن الوطن ، وتختلف روح الشعوب القومية باختلاف طينتها وطبائعها ، وهذه الروح لها أثرها فى السياسة الداخلية والخارجية وفى تكوين نظام البلاد وحكومتها ، ويقول المثل « إن الشعوب لها الحكومات التى تستحقها » .

« *Les peuples ont les gouvernements qu'ils meritent* »

ومعنى هذا أن الحكومة تصقل بطابع وعقلية الشعب بما فى ذلك سياستها الخارجية وجهودها فى ميدان القوى .

والشعب يكون مجموعات من الثقافات والعادات والصفات الدفينة فيه ومرآتها عبقريات مفكريها ، فهيجيل *Hegel* وكانت *Kant* يمثلان فى دقتهما وتمجيدهما الدولة العقلية الجرمانية ، وديكارت *Descartes* وفولتير *Voltaire* فى منطقهما وروحهما الحرة يمثلان العقلية الفرنسية ، ولوك *Locke* فى فلسفته القائمة على التجارب وبورك *Burke* فى هجماته العنيفة على الثورة الفرنسية يمثلان العقلية الانكليزية ، ووليام جيمس *William James* واديسون *Edison* والاول بفلسفته الواقعية القائمة على تقدير الحقيقة طبقا للقيم التجريبية والثانى بتطبيقه شتى النظريات

(*) أنظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، صفحة ١١٦

العلمية فى ميدان العمل والواقع يمثلان العقلية الامريكية العملية ، ودوستويفسكى *Dostoiwski* بقصصه التحليلية الحزينة المفعمة بمآسي الحياة وأسرارها الدفينة وتولستوى *Tolostoi* بكتاباته الانسانية الرقيقة مع الاسى والتوجع لكلوم البشرية يمثلان العقلية الروسية . ونرى اختلاف هذه العقليات فى البحث وفى مشروعات وخطوط السياسة والسلام ، والفرق شاسع بين الخطط اللاتينية والانجلوسكونية ، فالاولى تظهر قوية وتكاد تكون كاملة لاغبار عليها كالاقتراح الفرنسى بانشاء عصبة الامم على أساس القوة الحربية الدولية التنفيذية والثانية تدريجية وعملية ، ولكن يتعذر من الناحية المنطقية والفعلية تنفيذ الخطة الفرنسية دفعة واحدة ، مما أدى الى الاخذ بالاقتراح الانجلوسكسونى فى انشاء عصبة الامم على أساس من الوازع الدولى الذى يدفع بالدول تدريجيا الى نبذ الحروب كما سبق ان بينا .

وتتجلى الفوارق بين ثقافات وطبائع الشعوب فى فلسفات نوابغها كما ذكرنا وكذلك تصرفات ساستها فى الميدان السياسى التطبيقى ، فنرى تعلق الشعب البريطانى بفرديته وتمسك كل بحرياته فى « الماجنا كارتا » أى العهد الكبير وسائر مواثيق الحريات التى أبرمت بين العرش والشعب ، ولا تخرج فلسفة لوك عن ان تكون تعبيرا ناصعا عن هذه الحريات ، كما ان العقلية العملية لهذا الشعب تتضح فى المبادىء الخلقية التى وضعها بورك وهى لا تتقيد بأسس نظرية مع مزجها بالقدرة على تكييف الوضع السياسى ، كما تتضح عبقرية الشعب البريطانى فى قوانين الاصلاح والحريات المتتابعة التى صدرت فى القرن التاسع عشر هناك وفى سياسة توازن القوى التى أتقن استغلالها لصالح بلاده عدد كبير من ساسة الجزر البريطانية مثال ذلك الكاردينال ولسى *Cardinal Wolsey* وزير هنرى الثامن وكاننج *Canning* من زعماء

حرية التبادل ودزرائيلي *Disraeli* من بناة الامبراطورية وأحد أبطال سيطرة انكلترا على قناة السويس ومصر .

ونرى عنف الشعب الجرمانى وقوة بطشه وميله الى التدمير العسكرى والارهاب السياسى فى أعمال رجالاته، وهذه الصفات تجلت فى جحافل فردريك باربروسة *F. Barberousse* وفردريك الاكبر وامبراطور غليوم الثانى وهتلر، وهى تضغط بقوتها على السياسة الخارجية الالمانية، ويزيد فى شدة هذه السياسة واعتمادها على الحديد والدم تعلق الشعب بالحكومة المطلقة والزعيم وقبوله دون نقاش سلطان الفرد فى سبيل تحقيق اسمى مثل الدولة والرسالة التى يعمل الزعيم على نشرها باسم الشعب ، ويصل هذا التمجيد الى حد المبالغة التى تتجلى فى السياسة الخارجية والحروب ، واما نصر مبين واما هزيمة ساحقة وفقدان كل شيء، كما حصل فى ضياع آمال غليوم الثانى وهربه وقبوعه فى المنفى وفى انتحار هتلر فى مخبأ المستشارية فى برلين .

ونرى تردد الشعب الامريكى مع استخلاصه من التجارب التى يجريها بنفسه أسس الحياة وتأرجحه بين الروح البروتستانتية القائمة على البساطة وكفاحه فى سبيل جمع المال وشدة تعشقه له ، ثم تأثره بالحريات التى طبع عليها وقويت بكفاحه المستمر الى حد جوده بالنفس فى سبيلها ، ويتمثل هذا فى القول المشهور لباتريك هنرى *Patrick Henry* يستحث به الجمعية الوطنية الثورية فى الولايات المتحدة الامريكية فى ٢٣ مارس سنة ١٧٧٥ فى ريشموند من أعمال فرجينيا أثناء كفاح الاستقلال «هل الحياة عزيزة علينا والسلام عذب الى حد شرائهما بسلاسل الاستعباد ؟ أيها الاله القوى الجبار امنع هذا ! انى لا أدرى أى طريق سيسلكه الآخرون ، وفيما يختص بى اعطنى

الحرية أو اعطنى الموت » (*) ، وهذه الروح تغلغلت فى الدبلوماسية الامريكية التى تمخضت عن مبادىء الاطلنطى التى أعلنت من المحيط أثناء اشتدادرحى الحرب العالمية الثانية عقب اجتماع تشرشل وروزفلت فى عرض البحر لاعادة بناء الحريات بعد ان تضع أوزارها بشرط انتصار جبهة الغرب فيها ، غير ان طابع الدولة العظمى بدولاراتها ونفوذها العريض أثر أيضا فى الدبلوماسية وفى إغراء الشعوب وتسيير دفة الحكومات الأجنبية .

ونرى حقيقة الروح الروسية لا فى وصف تولستوى لها فى قصصه فحسب ، بل فى حياة هذه البلاد الطويلة ، والوسائل العنيفة التى استخدمها بطرس الأكبر منشىء هذه الدولة وفى تناقض خلقه الذى جمع بين العنف والتجربة والقسوة والفضيلة والرذيلة وفى معاملة رعاياه معاملة الارقاء فى سبيل سرعة تطورهم على أساس اعتناق فنون وعلوم الغرب ، وهذه الروح تنبىء عن قوة احتمال الشعب الروسى وطاعته العمياء وجلده وتفانيه إلى أقصى الحدود دفاعاً عن الارض الروسية وقبوله التضحيات بلا حساب ، وتجلت هذه الروح فى انتصار نابوليون بونابارت فى معركة موسكوفا ودخول الجيوش الفرنسية العاصمة التى احرقها الروس فتحول النصر إلى هزيمة نكراء ، وفى الثورة الروسية الحمراء ومدى الآلام التى قاساها الشعب حتى عاد إليه التوازن اللازم لسير دولاب الحكم ، وفى المحاكمات المتتابعة والاعدام طوال الحكم الشيوعى لتدعيم أسسه ، وفى ستالينجراد لكسر شوكة اداة الاعتداء النازية . والدبلوماسية الروسية

(*) انظر « ثورة الامس واليوم والغد » لمارليو ، صفحة ٣٥

لا تخلو من مفاجآت وتقلبات والغاز ،مع الشدة تاره وعدم الاهتمام تارة أخرى شأنها شأن الروح الروسية المتناقضة .

ونرى فى المنطق الفرنسى أنه يقضى بدستور مكتوب وقوانين تحمى حريات الشعب وتساعد على محاسبة السلطة التنفيذية حساباً عسيراً ، وهذا المنطق جعل القانون الطبيعى فالحرية والعدالة والمساواة والاخاء رائد الشعب ،وكل ما ينتمى إلى الانسانية ونصرة البشرية هناك يعتبر مرشداً لمعاملات الناس وصلات الجماعات ، ورسم بعض الكتاب هناك أهم المبادىء السامية التى يجب مرعاتها فى الدبلوماسية وغيرها بما فى ذلك اقامة دعائم السلام ، ونحا مفكروهم نحواً بعيداً عن الواقعية حتى فيما يختص بمعاملة حكومة الجمهورية نفسها للحكومات الأخرى فى المحال الدولى .

والحريات الانكليزية القائمة على العرف والتطور البطىء تجعل من هذه الحقوق طبيعة الشعب يتفهمها ويدركها الساسة دون حاجة إلى نصوص مكتوبة ، والجبروت الجرمانى ممتزجا بالطاعة العمياء يجعل من المواطن أداة لإسعاد الدولة فحسب،ولا يسأل الزعيم عما قدمته يداه من شر فهو للشعب قبس من النور ولا اعتدال فى السياسة مما قد يترتب عليه إصابتها بضربات قاتلة ، والنفس الروسية المكتئبة العميقة كاللغز الشديدة التحمل كالطود اللاذعة كالسعير تفور فى سياستها وتهدأ كالبركان الذى لايدرك كنهه وعمقه ، والعبقرية الفرنسية المعبرة فى وضوح السجنجل المصقول المسلسلة فى أفكارها الحرة فى بيانها ترسم المبادىء ولا يهمها التطبيق والعمل ، والعزيمة الامريكية العملية من واقع الحياة التى تمتزج بروح الحريات المنبعثة من حرب

الاستقلال ينطق لسانها فى صراحة ويدها ممدودة بالدولارات المغرية لتحقيق سياستها وبسط سلطانها .

٦ — الصفات الدبلوماسية ، لعامل الدبلوماسية أهميته نظراً لأثره فى علاقات الدولة مع الخارج وفى سير السفينة فى المحيط الدولى ، وله فعله القوى فى تعاون الدولة مع غيرها واطمئنانها إلى سلام يساعدها على السير قدماً فى جو من الاستقرار أو الزج بها فى حمأة التهور السياسى وفقدانها مكانتها الدولية وانغماسها فى مغامرات قد تضيع عليها مصالحها الحيوية ، مما يضعف من شأنها ويورث الشعب الوهن ويفقده قوى هامة مادية ومعنوية ، وقد يزج به فى حرب مدمرة تقضى على مستقبل الأمة ، وقد عجز ساستها فى ساعات الغضب وفى جو الأحلام التى يسببها الطمع عن كبح ثوراتهم النفسية وعواطفهم الجامحة التى يتعين البعد بها عن موائد السياسة والدبلوماسية .

ولأدراك أهمية الصفات الدبلوماسية فى ممثلى الدولة يجب تعريفها ، فما هى الدبلوماسية ، وما صفاتها ؟

الصفات الدبلوماسية فى عرف توازن القوى هى مجموعة التصرفات التى يباشرها المتخصصون فى رعاية مصالح البلاد تجاه العالم الخارجى وبحث حاجاتها ومطالبها وموقفها من سائر الدول من كافة الوجوه المادية والمعنوية ، وقد تكون سياسية أو ثقافية أو اقتصادية أو تجارية أو مالية أو مجرد أواصر مودة وصداقة مع سائر الدول . وهـــذا البحث الذى يبدأ بجس النبض فالمفاوضات فعقد الاجتماعات والمؤتمرات فابرام الاتفاقات والمعاهدات قد يسير سيراً منتظما كمجرى النهر الضخم فى الوادى المنبسط

السهل ، وقد تعترضه العقبات والشلالات ، وغرضه حل المشكلات وتلافى المنازعات التى قد تؤدى إلى قطع العلاقات ونشوب الحرب ، وكفاية الدبلوماسية هى فى كسب المعركة بالاقناع بالتأثير على الطرف الآخر تأثيراً خفياً أو ضمنياً دون أن يظهر صاحب الشأن لهفة وتهافتاً على حل المشكلة .

ولنجاح الدبلوماسية يجب توفر عوامل نموها نموا صالحاً ،وأهمها ما يأتى :—

١ — أعداد الدبلوماسيين المتخصصين ، بتربية ملكاتهم العلمية وتمرين كفاياتهم، ولقد توفر لدول كبرى هذا الاعداد سواء فى المدارس والمعاهد المتخصصة فى بريطانيا العظمى وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها أوفى اختيارهم من بيئات معينة ، ولا يعنى بهذا اختيارهم من طبقة ممتازة أو غنية ، ولقد نجحت أجيال من الدبلوماسيين تخرجوا من أسرات دبلوماسية مشهورة مدت الدولة برجال سياسة مبرزين هناك ، نذكر أسرتى المالبوروه *Malborough* وسيسيل *Cecil* فى انكلترا ، وأهم من هذا العناية بمعاهد التخصص السياسى والدبلوماسى التى تتمشى مع تطور الحياة السياسية ومع سير العلاقات الدولية ونموها وحاجات البلاد ، وتمرين رجال السلك الدبلوماسى تمرينا عمليا صائباً باسناد أعمال منتظمة قائمة على تخصص لا لمجرد إشغالهم وتبرير وظائفهم .

٢ — الحاق المتخصصين من الدبلوماسيين فى أعمالهم من أول درجات السلم مع العناية كما ذكرنا بتمرينهم ورسم الخطط المثلى لابراز كفايتهم وتمشيهم مع السياسة المتطورة فى غير تقلب وتناقض . ويرى البعض أنه ليس مما ينصح به اختيار رؤساء البعثات الدبلوماسية من الأثرياء ورجال الأعمال والصحافة فهم لن يدركوا دقائقها بقدر رجال

من المحترفين . ولقد شاهدت انكلترا فى الفترة التى اتبعت فيها هذه السياسه تقلبا فى سياستها الخارجية وتدهورا فى قيمها ونتائجها (*) ، وربما كان لهذا الرأى قيمته فالمطمع المالى أو الاقتصادى قد يتنافى مع ما ينتظره الشعب من دبلوماسية ناجحة تقوم اسسها على مبادىء من الانسانية والتعاون بين الشعوب والحض على السلام . ويتطلب الأمر أيضاً أن تكون هناك دبلوماسية مرسومة للبلاد ، وأن يفهم كل من المتخصصين عمله واتجاهه ، ولا تنشأ الوظيفة ثم ينظر فى تنظيم اختصاصاتها فيما بعد ، ولا يقف أمر المتخصصين على إجادة عبارات التحية والمجاملة والتحبب إلى المدعوين فى تكلف مصطنع ونشاط الصالونات والفنزج والمخاصرة فى حلبة الرقص، بل يتعين أن يكونوا أيضاً واسعى الأفق محيطين بمجرى الحياة الحديثة مع اتساع ثقافاتهم ، وهنا يجب التفرقة بين الرجل المتعلم والرجل المثقف ولا يشترط فى الدبلوماسى التعليم فحسب بل يجب أيضاً أن يدعمه بالتثقيف وتهذيب العقل والمنطق .

٣ — وضع أسس صالحة لوزارة الخارجية وهى وزارة الدبلوماسية المتخصصة ، مع رسم نظم إدارتها وتنسيق هذه الادارات كى تتعاون تعاوناً وثيقا فى سبيل اتصال البلاد أولا بأول بالعالم الخارجى والتعاون فى سيرها فى موكب العلاقات الدولية الدائم الحركة ، ويحسن فى هذه الحالة تركيز شتى الادارات الحكومية التى لها اتصال مباشر بالعالم الخارجى فى هذه الوزارة ، وأن تلم أولا بأول باتجاهات الدبلوماسية فى الخارج ،

(*) أنظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، من صفحة ١٢٨ إلى ١٣٢ .

ويحسن الفصل بين توجيه السياسة العامة للحكومة المسئولة أمام الشعب ، ولايخفى مافى هذه السياسة من حماس ومبالغات نتيجة حماس الجماعات للسلطة الحائزة لثقتها، والدبلوماسية المتخصصة المحترفة ذات التقاليد القائمة على إنشاء علاقات حسنة ومستمرة وتحسين صلاتها مع الدول والبحث عن اعوان وأصدقاء والاتجاه نحو التعاون الدولى للبعد ما أمكن عن المنازعات المسلحة. ويحسن أن يبدأ البناء فى الوزارة وفق حاجات البلاد حتى لا تتكدس الاعمال مع عجز المتخصصين وتعذر توجيه الكفايات منهم نحو العمل المنتج وقد اختلط الحابل بالنابل .

وإن قيادة الدبلوماسيين لشئون البلاد الخارجية هى بالنسبة لقوى البلاد القومية ومكانتها السياسية فى زمن السلم كالخطط الحربية التى يرسمها ضباطها فى زمن الحرب . وان فن الاستفادة من قوى البلاد القومية إلى اقصى حد وتوجيهها متعاونة لتحدث أثرها الفعال فى الموقف الدولى أهم ما تتطلبه مصالحها ، وإذا كانت الصفات المعنوية لخلق الشعب هى المعبرة عن قوته القومية وهى روحه فالدبلوماسية هى عقله المدبر ، وكثيراً ماصرعت العقول المدبرة لنحال الاجسام مردة ضخاما فى السياسة الدولية . والعقل المدبر يمكنه أن يستخدم فى الدعاية الدبلوماسية كفاية البلاد الصناعية واستعدادها الحربى وصفاتها القومية والمعنوية ،وكانت دبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية لا تسخر بالقدر الكافى فى الدعاية للبلاد فى المحيط الدولى فيما بين الحربين العالميتين ضخامة عدد سكانها وتقدم صناعاتها وثروتها الطائلة وقواها المادية والمعنوية والعسكرية ، ولكن تغير الوضع اليوم تبعاً لانغماسها فى مشكلات عالمنا القائم ومالها من مصالح مباشرة فى المنازعات الدولية التى تعتبرها ماسة بدائرة نفوذها

الفسيحة المرنه ، وزى نشاطاً دبلوماسيا لفرنسا يفوق قوتها بمراحل بعد هزيمتها فى الحرب السبعينية ، وبعد عزلة سياسية وقد نزلت إلى مرتبة دون الدول العظمى ثم عادت إلى الميدان بنشاط دبلوماسى فائق فيما بين سنة ١٨٩٠ و١٩١٤ بعد تنحى بسمارك عن ادارة سياسة الامبراطورية الالمانية ، واتضح هذا النشاط فى الاتفاق الودى لسنة ١٩٠٤ وفى التحالف الثلاثى بينها وبين انكلترا وروسيا ، واستفادت من أخطاء الدبلوماسية الالمانية فى طنجة وأجادير ، وانتهى الأمر بهجر ايطاليا لحلف امبراطوريات الوسط والانضمام إلى الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى ، ويعزى هذا النشاط الموفق إلى الساسة الفرنسيين العمالقة فى الدبلوماسية أمثال : جول كامبون *Jules Cambon* سفير فرنسا فى برلين وبول كامبون *Paul Cambon* سفيرها فى لندن وموريس باليالوج *Maurice Paléalogue* سفيرها فى بطرسبرج وكاميل باريز *Camille Barrére* سفيرها فى روما ، ونرى دولة صغيرة كرومانيا فيما بين الحربين العالميتين تتخذ مكاناً ملحوظاً فى العالم الدولى يفوق مواردها وقواها بفضل شخصية وزير خارجيتها تيتلسكو *Titulescu* وكذلك بلجيكا بفضل وزيرها الأول فانزيلاند *Vanzeëland* ووزير خارجيتها بعد الحرب العالمية الثانية سباك *Spaak* والملك ليوبولد الأول والملك ليوبولد الثانى فى القرن التاسع عشر . وان ارتفاع اسهم السياسة الانكليزية أو هبوطها يتصلان بشدة بكفاية دبلوماسييها امثال الكاردينال وولسى وكاستلروه *Castelreagh* وكاننج وجلادستون *Gladestone* ودزرائيلى ، فهم أئمة فى السياسة الخارجية لعصر ازدهار الامبراطورية ، وكذلك ماكدونالد *Mackdonald* وهاندرسون *Handerson* وتشرشل وبفين *Bevin* فهم من المكافحين فى

سبيل تأجيل القضاء عـــلى الامبراطورية ، وبالعـكس نيفل شمبرلين *Neville Chamberlain* وبالدوين *Baldwin* وايدين *Eden* فقد اضاعت سياستهم الخرقاء المزايا الجمة على الامبراطورية كما صعب فيها بعد انقاذ ما يمكن انقاذه . وإذا ذكرت الدبلوماسية الممتازة لم تتردد الالسن فى أن تشفعها بعباقرتها امثال ريشليو *Richelieu* ومازاران *Mazarin* وتاليران *Talleyrand* وبسمارك *Bismarck* وكافور *Cavour* وفرانـكلين *Franklin* رسول ثوار الولايات المتحدة الأمريكية إلى آخر ملوك فرنسا للعهد القديم وجفرسون *Jefferson* ولنكولن بطل الوحدة الأمريكية بعد انتصار الشمال على الجنوب فى حرب الانفصال وروزفلت الذى قاد بلباقة سفينة السياسة الأمريكيه فى الحرب العالمة الثانية .

ومن أوضح الأدلة على صعوبة مهام الدبلوماسية طبيعة مبدأ مونرو فى السياسة الامريكية الخارجية ومعرفة مدى هذا التطبيق فى حدود تشابك مصالح الدولة مع سائر الدول ، وقد وضح التردد فى هذا التطبيق بعد أفول نجم الرئيس ولسن ورفض مجلس الشيوخ الامريكى التصديق على معاهدة فرسايل وتفضيله سياسة العزلة ووقوف العالم الجديد من مشكلات أوروبا مدة موقفاً سلبياً ، ثم جهود الرئيس روزفلت لخروج بلاده من العزلة ودخولها الحرب العالميـــة الثانية فى صف الغرب ضد المحور . وتحكم دبلوماسية الولايات المتحدة الامريكية على قوة مادية ونفوذ لا حد لهما فى الخارج تستخدمهما فى تحقيق سياستها الجديدة التى انتهجتها فى السنوات الأخـيرة ، وهو توديع العزلة توديعاً نهائياً بغير رجعة إلى حد توجيه السياسة العالمية .

ويمكن جنى أشهى الثمرات الدبلوماسية بمراعاة بعض أسسها الهامة التى يستطيع بلا كبير عناء تحقيقها المتخصصون ، بل يجب عناية الدولة بتدريبهم على طرق تحقيقها مع تهيئة الرأى العام وتوجيه الطبقة الواعية لقبول هذه الأسس، وهى : -

١ — يجب إبعاد الدبلوماسية ما أمكن عن فكرة الدعوة المقدسة لهدف معين . فقد تقوم الدعوة للحرب على فكرة معينة يغذيها أدعياؤها فى أذهان الناس باستمرار ، مثال ذلك إعادة فتح الأراضى المقدسة والوصول إلى مهد المسيحية كما حصل فى الدعوة للحرب الصليبية، وكذلك المناداة تشجيعا للفتح الاستعمارى بأن « التجارة تتبع الراية » وكالقول بأن من يكسب الأرض أولا يسيطر على البحار ، وكتحقيق الثورة العالمية للقضاء على النظام الرأسمالى الفردى وهكذا . والناس يقبلون فكرة ويألفونها لأنهم يسمعونها باستمرار من الساسة الذين يكررونها اعتقاداً منهم بأن الشعب يغرم بها ، وقد يعنى بها كل شىء كما قد لا يعنى بها شيئا مطلقاً . وقد خاضت البشرية حروبا دينية بشعة لأن فئة أرادت أن تفرض مذهبا على أخرى وسفكت فى سبيل هذه الغاية دماء غزيرة فى أوروبا فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، وحرب الثلاثين سنة من أظهر الأمثلة على حروب التعصب الدينى . ثم عاشت الكاثوليكية والبروتستانتية فى عصورنا الحاضرة وكل منهما تحتمل رسالة الأخرى ؛ وهل ستتكرر حرب الثلاثين سنة فى الصراع السياسى المذهبى للكتلتين اليوم ؟ أم ان دروس الماضى كفيلة بإظهار ضرر التعصب السياسى وإمكان تفاهم المذهبين السياسيين . وتتوقف أسباب السلام على الرد على السؤال السالف . والتفاهم وحده هو الكفيل بازدهار الدبلوماسية ومعالجة شتى المشكلات فى

جو من الاستعداد للتعاون لا فرض فكرة مذهبية سياسية بالارهاب أو بالحرب .

٢ — يجب ان تراعى فى اهداف السياسة الخارجية المصالح القومية وان يحافظ عليها فى حزم ، وهذه الاهداف يجب ان تكون فى حدود السلام والامن الدولى ، والسلامة القومية تقضى بوقاية أرض الوطن التى تبسط عليها الدولة سيادتها من المكاره ، ويتعين ان تدافع الدبلوماسية عن هذه السيادة بحزم وقوة وبلا مساومة فى هذا الشأن .

٣ — يجب ان تنظر الدبلوماسية الى الموقف السياسى من وجهة نظر الشعوب الاخرى ، ومن الخطورة بمكان ان تقف موقف التحيز لحسب من شتى المشكلات السياسية ، فيجب ان تدرك مدى مايراه الآخرون أيضا ومصالحهم القومية ، وهل تتفق مع مصالحها بالذات ؟ ، وتحاول تقريب وجهات النظر فى سبيل السلامة الجماعية .

٤ — يجب ان تكون الدبلوماسية على استعداد للتفاهم مع التساهل فى حدود ماهو ليس بحيوى لعدم مساسه بالقومية وكيان الدولة ، وحدود المسائل الحيوية معروف فهو مايضعف من سيادة البلاد واستقلالها،وليس من السهولة بمكان تقدير مايجب التساهل فى حدوده والبحث عن كسب نظير هذا التساهل .

٥ — يجب ان تهمل الدبلوماسية المطالب الجوفاء فى مظهرها لكى تتمسك بلب المسائل وبالمزايا الحقيقية،فليس النجاح هو فى التمسك بحرفية القانون أوبنود الاتفاق مع ضياع المزايا الحقيقية من تفسيرها وفق مقتضيات الظروف،

بل هو فى التفرقة بين الحكمة السياسية والغباء السياسى ،وليس الامر هو فى ان يكون للحاكم الحق فى جعل شعبه فى بؤس وتسول تعصبا للمذهبية السياسية الجامدة، بل هو فى توجيهه توجيها صالحا يجعل منه أقواما سعداء، وليس فيما يقوله رجل القانون فيما يجب ان يفعله الفرد بل فيما توحى به الانسانية والعقل والعدالة فى تصرفات الفرد.

٦ — يجب على الدبلوماسية ان تدرب المتخصص على الا يزج بنفسه فى مآزق يتعذر معها الرجوع القهقرى بلا خسارة أو التقدم الى الامام دون مجازفة ومخاطرة،فان التسرع فى الاقدام دون حساب العواقب قد يؤدى لا الى خسارة الشعب من الناحية المادية فحسب، بل الى فقدانه مركزه الادبى فى العالم الدولى وضياع حقوقه العادلة التى طالما وجد مستمعين جادين للاستماع اليها والدفاع عنها ، وقد يؤدى تصرف اهوج فى اقدام أواحجام الى حرب لامبرر لها ، ومن أبرز الامثلة فى هذا الشأن السياسة الخرقاء القائمة على التسرع لنابوليون الثالث قبيل الحرب السبعينية التى هزمت فيها فرنسا هزيمة نكراء أفقدته عرشه،وكذلك سياسة المانيا القيصرية وامبراطورية النمسا والمجر فى فجر الحرب العالمية الاولى والنازية التعصبية فيما بين الحربين العالميتين .

٧ — يجب على الدبلوماسية الا تعتمد على حليف ضعيف لرسم الخطوط السياسية واتخاذ القرارات نيابة عن الدولة القوية الاصيلة. فالحليف الضعيف يختار دائماً سياسة هزيلة تتناسب مع وضعه مما قد لا يتفق مع دبلوماسية الشعب القوى ؛ ويرى الأخير نفسه مضطراً لحماية مصالح أجنبية غير حيوية بالنسبة له ، وقد لا يستطيع المساومة مما يضطره إلى خوض حروب كان

يمكن تلافيها ، مثال ذلك موقف فرنسا وانكلترا فى حربهما فى صف الامبراطورية العثمانية ضد روسيا القيصرية قبيل حرب القرم ، وكانت الدولة العثمانية فى أعياء شديد ومع ذلك لم تعن بالعمل على النهوض بالبلاد وتطورها مع التصميم على محاربة روسيا لوثوقها من تأييد الحليفين .

٨ — يجب أن تدرك الدبلوماسية أن القوى المسلحة اداة لمعاونتها وليست هى المسيطر عليها والمتصرف فى مصيرها ، ولا تنجح سياسة خارجية لا تراعى بدقة هذه القاعدة ، فالقوة المسلحة أداة للحرب والدبلوماسية أداة للسلام ، وإذا كان الهدف النهائى لكل منهما واحد وهو حماية مصالح الدولة إلا أنهما يختلفان فى الهدف المباشر والوسائل التى يتبعها كل منهما وطريقة أداء واجباتهما . وهدف الحرب هو تحطيم تصميم العدووعناده ، والوسيلة هى استعمال أقصى أنواع العنف لكسر شوكة العدو ، وهذا ما يدفع بالقائد الحربى إلى التفكير بعقل يعيش للحاضر أوعلى الأكثر للمستقبل القريب لكسب المعركة بسرعة وبتضحيات قليلة وأن يتلافى الهزيمة ما أمكن ، أما تفكير الرائد للسياسة الخارجية فهو نسبي ومشروط فهو لربط بلاده بأخرى لا لتحطيم روابطها مع الغيروأن يحافظ على مصالحها دون أن يؤذى مصالح الغير ، وأن يقوم بمناورات من الكر والفر والاقناع والاقتناع والمفاوضة والضغط المعقول للوصول الى غايته فى حدود التفاهم ، وهو ينظر إلى المستقبل القريب والبعيد ويعد لكل خطوة حسابها ، وقد تفضل مفاوضة رابحة على مائدة الصلح الفوز فى ساحات الوغى ، ويجب على الشعوب التى تدرك خطورة الحروب الحديثة وثقل اعبائها وما تسببه من خراب شامل أن تجعل من دبلوماسيتها أداة للدعوة والعمل فى سبيل السلام . وطالما أن الأسرة

الدولية تتكون من دول ذات سيادات عدة متنافسة فالقوة الحربية ضرورية لكل منها وكذلك لارتكاز الدبلوماسية عليها ، ولكن لا لتصبح هذه أداة مسخرة لأشعال نيران الحرب .

٩ — يجب أن تدرك الدبلوماسية أن الحكومة ترشد الرأى العام وليست رقيقاً مسخراً تحت رحمته ، ويتعين أن يضع المسئولون نصب أعينهم أن الرأى العام شديد التحمس والاندفاع فضلا عن تقلبه ، وعليهم أن يرسموا سياسة البلاد وفق المصلحة لا وفق العاطفة ، وليس من الحكمة أن تضحى الحكومة بدبلوماسية حكيمة لتكسب تصفيق الجماهير ، وهذه الجماهير التى تطير فرحا اليوم وتستعر حماساً قد تتألم مستقبلا وتفتر قلوبها تبعاً لسياسة خاطئة يسلكها الدبلوماسى أو السياسى المسئول أرضاء لعاطفتها وحماسها العاجل ، وعليه الا يسلم قياده للجماهير أو ان يهمل مطالبها ، ونجاحه هو فى أن يوفق بين السياسة الحكيمة ورغبات الجماهير وحاجاتها .

والدبلوماسية الرفيعة الحنون هى التى يحتاج اليها العالم اليوم وقد افتقدها مابين الحربين العالميتين ، هذه الدبلوماسية أو الحنكة السياسية نبتت فى القرن الماضى بتأصل جذور المساواة القانونية والحقوق السياسية وإعلان حقوق الانسان فى تربة الوطن لشتى الدول التى شيدت صروحها على أساس القوميات ، وانضوت تحت لوائها الشعوب لتصبح لها كلمتها فى السياسة الخارجية وفى التضحيات التى لا حد لها ، إذا نفخ فى النفير العام ، غير أن أزمات الحربين العالميتين واضطرابات مابعد الحرب والمبالغة فى استخدام الآلات والأسلحة الفاتكة وصراع المذاهب السياسية وسباق

وسباق التسلح واقتصاديات الحرب وتبارى الدول فى الاكتفاء الذاتى وفشل مؤتمر لندن لمكافحة الأزمة الاقتصادية العالميةعام ١٩٣٣ وغيره من المؤتمرات السياسية والاقتصادية ـ هذه العوامل جعلت الدبلوماسية تتجه إلى العنف ، وكأن التدابر واجب والحرب لا مفر منها .

ولقد رأى القرن الماضى احتراما لروح القانون العام وكيان الدولة ورمزها ،دلت على ذلك دبلوماسيته التى قضت بنفى بونابارت إلى جزيرة سانت هيلانه كأقصى عقوبة توقع عليه لابعاد خطره عن أوروبا ، وقضت نفس هذه الدبلوماسية فى مطلع قرننا الحالى بغض الطرف عن غليوم الثانى بعد هزيمته وتنازله عن العرش وتركته فى منفاه الاختيارى دون التشدد فى وجوب محاكمته ، ولكن قضت دبلوماسية مابعد الحرب العالمية الثانية بمحاكمة نورمبرج وطوكيو ومشانقها وسجونها . وهل لمدنية المادة السرعة والقسوة المترتبة على الحروب الحديثة والتعصب السياسى المذهبى دخل فى هذا التطور؟ لقد نظر القرن الماضى إلى الهزائم مع ما يحيط بها من القسوة وجشع الاستعمار ـ احيانا نظرات تختلف عن النظرات الشذراء لعالم اليوم ، وفى خطاب ألقى مترجما باسم الرئيس الامير لويس نابوليون فى أوائل عهد حكمه للجمهورية الفرنسية الثانية يوم زار الامير عبد القادر الجزائرى مع حاشيته بعد هزيمته واعتقاله فى إحدى قصور الريف الفرنسى يزف فيه اليه قرار فك اعتقاله وارساله الى تركيا للعيش هنالك بعد استيلاء فرنسا على الجزائر ، وضمن ماجاء فى الخطاب « . . . ان الحكومة السابقة لم تف بتعهداتها نحو عدو سيء الحظ ، وليس أقبح فى نظرى من حكومة شعب كبير تتخلى عن واجباتها اعتمادا على قوتها ، وان السماحة والعفو

أفضل ناصح ، وانى واثق من ان اقامتك فى تركيا لن تضر أمن ممتلكاتنا فى شمالافريقيا . . . . . لقد كنت عدو فرنسا ، واكننى باسم الحق لا أنكر عليك شجاعتك وخلقك القوى وتسليمك بالمقدر فى هزيمتك ، لذلك فأنى باسم وجوب التمسك بكلمة الشرف أعلن انتهاء اعتقالك ، وانى على تمام الثقة من كلمتك التى قطعتها على نفسك . . . » ، ولقد أجاب العربى النبيل المعتقل المهيض الجناح فى شجاعة بقوله « لقد هزمنى آخرون ودحروا جيوشى وقيدونى فى السلاسل ، ولكن لويس نابوليون وحده هو الوحيد الذى انتصر على . »

الكتلتان الرئيسيتان والسياسة الدولية

ذبلت اليوم حيوية عدد عديد من الدول العظمى وتحولت المرونة التى امتازت بها المنافسات السياسية حتى مطلع قرننا الحالى الى جمود شديد يخشى معه ان ينكسر عدوها تحت ضغط صراع الكتلتين الجبارتين المسيطرتين على السياسة الدولية ، وهما الولايات المتحدة الامريكية ، وتتزعم مجموعة الدول الغربية،والاتحاد السوفيتى ويتزعم الكتلة الشرقية ،ويضاف الى ذلك زوال نقطة الارتكاز والتوازن لميزان القوى واختفاء التخوم التى كانت تحدد مناطق الاستعمار للامبراطوريات ذات السلطان العريض .

ويلاحظ على العلاقات السياسية الدولية منذ معاهدة وستغاليا حتى الحرب العالمية الثانية ان عدد الدول فى طريق الانكماش ، الا انه ظل فى حدود توازن القوى المرن فى القرن الماضى ، وان الاتفاقات المتعددة، وفى مقدمتها اتفاقات وستفاليا واوتريخت وفينا وفرسايل دعمت باعادة تنظيم الحدود نقط الارتكاز لتوازن القوى فى ظل عدد من الدول العظمى، وكانت كل دولة تقف موقف الحذر من الاخرى تبعا لتكافئها فى المساحة والقوة وعدد السكان والقدرة العسكرية والاقتصادية، وتسعى الى اجتذاب أصدقاء وحلفاء يحسب حسابهم تعتمد عليهم فى مساوماتها الدولية ،وتقف بشدهم أزرها موقفا حازما مع الحيطة فى المنازعات والازمات ، كما تتقى بصلاتها الودية شرور الحرب ما أمكن ، فهو تصرف وقائى قائم على تعدد الدول العظمى يضاف الى ذلك عدد وفير من الدول الثانوية والصغيرة على حدود دائرة السياسة الدولية المرنه أو الى جانبها ، وكانت تسعى كل من الدول العظمى الى ضم مجموعة من الاولى اليها لتضاعف بها قواها .

وكان عدد الامارات الجرمانية فى نهاية حرب الثلاثين سنة ٩٠٠ دويلة ذات سيادة ، وأنقصت معاهدة وستفاليا العدد إلى ٣٥٥ دويلة ، ثم أدى تنظيم نابوليون لأوروبا إلى زوال ٢٠٠ دويلة منها باصلاحاته التى أصدرها برلمان ريجنزبورج بايعازه فى سنة ١٨٠٣ ، ونزل عددها إلى ٣٦ دويلة ساعة تكوين الاتحاد الجرمانى سنة ١٨١٥ ، وهذا مايقال أيضا فى الوحدة الايطالية فقد ترتب عليها اندماج سبع دول ذات سيادة ، كما اندمجت بالوحدة الألمانية ٢٤ دويلة(*) ، وكان فى الميدان السياسى بعد هزيمة نابوليون بونابارت ثمان دول عظمى وهى : النمسا وبريطانيا العظمى والبرتغال وروسيا وبروسيا وأسبانيا والسويد وفرنسا ، وهى ذات المكانة الدبلوماسية للقوى الكبرى المعترف بها فى ذلك الوقت ، ورجعت القهقرى البرتغال وأسبانيا والسويد وتقدمت إلى الصفوف الأولى إيطاليا والولايات المتحدة الامريكية واليابان فى أواخر القرن الماضى . وعند قيام الحرب العالمية الأولى كان عدد الدول العظمى هو الثمانى دول المذكورة ومنها الولايات المتحدة الامريكية واليابان وهما خارج القارة الأوروبية ، واختفت امبراطورية النمسا والمجر بانتهاء الحرب العالمية الأولى ، كما تقهقرت إلى الصفوف الخلفية مؤقتاً ألمانيا بهزيمتها الساحقة وروسيا الحمراء بثورتها الدامية واضطراباتها الداخلية . وحين اندلاع الحرب العالمية الثانية كان عدد الدول العظمى هو العدد السابق ذكره فيما عدا النمسا والمجر التى مزقت أوصالها بمعاهدة سان جرمان لسنة ١٩١٩ ، وفى نهاية الحرب العالمية الثانية هبط العدد إلى ثلاث دول كبرى تجاوزاً ، وهى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى وبريطانيا العظمى ، وإلى دولتين كبيرتين فقط بتعبير

(*) انظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ؛ صفحة ٣٢٢

أدق، قوتهما خارقة وتعتبر كل منهما « دولة الدول Super-Power » وهما الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتي ، وهذا لايمنع من معاملة الدول المتحالفة الأخرى معاملة الدول العظمى لماضيهما السياسي وكفايتهما وأهمها فرنسا والصين. وفيما يختص ببريطا العظمى فقد اضمحلت قواها بفعل الحربين العالميتين اضمحلالا ظاهراً ، وصار البون شاسعاً بينها وبين القوتين الجبارتين المذكورتين .

وكان نقص عدد الدول في الماضي نتيجة تطور العلاقات الدولية ، فقد كانت تنكمش دول كقوة كبرى أو تختفي وتظهر أخرى ، مثال ذلك انكماش السويد وأسبانيا والبرتغال واختفاء دول البلطيق ، بينما ظهرت دول لها وزنها في الميدان الدولي منذ نهاية القرن الماضي في أوروبا وخارج القارة كظهور اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الموحدة وكذلك إيطاليا . وكان توازن القوى في الماضي يتم بتحالف دول وتكتلها حتى يمكنها أن تجابه قوى جديدة لها وزنها ، وكانت الشعوب المكونة منها الدول الكبرى تكاد تتعادل في كفات الميزان وكل يتفاوت في ناحية معينة، كتفوق مملكة السويد فترة في الحروب ومملكة بروسيا في القوة العسكرية ، وكانت النمسا وفرنسا وبريطانيا العظمى وبروسيا وروسيا والسويد في القرن الثامن عشر في مستوى واحد في القوة والقدرة العسكرية وسائر مقومات الدولة العظمى ، وكان تفاوت قوى أحداهما من حين الآخر لا يمس صميم كيان منافساتها ، وكان يصول في ميدان الدول العظمى في المدة بين ١٨٧٠ و١٩١٤ ست دول في أوروبا واثنتان خارجها كما سبق أن ذكرنا وهي في مستوى متقارب ، ويترتب على هذا ألا يذهب عضو منها مذهبا بعيداً في طموحه وما ينشده من قوة وبطش الا إذا ضمن إلى جنبه قوة أخري في مستواه ، ولم يك أحد من الأعضاء

مطمئناً إلى تعضيد هذه القوة على طول الخط ، ولذلك كثيرا ما كان يشاهد فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اضطرار بعض القوى إلى التراجع بانتظام بعد التمادى فى المطالب لأنها لم تحصل على التأييد الدبلوماسى أو العسكرى التى كانت تصبو اليه أو تعتمد عليه للمضى فى غيها ، ومن أبرز الأمثلة على هذا موقف روسيا من الدولة العليه ومطالبها فى البلقان ، ولولا أعطاء ألمانيا النمسا والمجر وتوكيدا جازما بالمعونة العسكرية بعد مقتل ولى عهد الأخيرة فى سيراجيفو سنة ١٩١٤ وانذارها صربيا مع أذلال سيادتها فى هذا الانذار لكان احتمال قيام الحرب العالمية الأولى بعيداً اذ ما كانت تتمادى النمسا فى انذارها واعتدائها على سيادة صربيا . وكلما زاد عدد الذين يمثلون الادوار السياسية الهامة فى المسرح الدولى كانت فرصة أفسح فى تدبير الاتفاقات والخطط ، مما يشتت القوى والجهود التى تؤدى إلى تركيز العداوة والبغضاء ثم الصدام بعد ذلك . غير أن هذا الوضع قد يؤدى إلى سوء تقدير رجال السياسة للاتجاه الصحيح كما حصل لغليوم الثانى ١٩١٤ ولهتلر سنة ١٩٣٩ ، فقد ظنا خطأ أن انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية لن يكونا فى صف أعدائهما ، وفى هذا الظن الفرق الكبير بين النصر والهزيمة . وأن نشاط حركات التكتل فى ناحية أو أخرى لقوى متعادلة مع قيام دول كبرى متعددة له أهميته ، ويدل على مرونة الميزان السياسى بالعمل باستمرار على تعادل القوى بالمحالفات والاتفاقات ، ويجعل الدول المتنافسة فى يقظة وحذر باستمرار كل منها حيال الآخرى ، ولما كان يصعب تقدير الخطر صارت كل منها تفضل أن تتخذ الجانب الذى يعرضها إلى أقل ضرر ممكن ، وكان من الأهمية فى بدء الحرب العالمية الأولى معرفة إلى أى فريق ستنضم إيطاليا ، أم هل

ستظل على الحياد ؟ ، وكان كل فريق من المتنازعين يحاول ضمها إليه بما يغدقه عليها من وعود معسولة باجابتها إلى اتساع حدودها بعد الحرب ، واتبع الطرفان المتنازعان نفس الوسيلة مع اليونان رغم أن اليونان ليست من الدول العظمى .(*)

ولكن زال مظاهر هذا التوازن فى السنوات الأخيرة ، فإن قرار دول كايطاليا وأسبانيا وتركيا وحتى فرنسا بالانضمام أو عدم الانضمام إلى احدى الكتلتين الجبارتين المتنازعتين فى المرحلة الثانية من الحرب العالمية الأخيرة بعد تسليم فرنسا عام ١٩٤٠ ثم نزول الدول المتحالفه بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية بجحافلها إلى الشاطىء الأوروبى هى تصرفات فى السياسة الدولية تقابل بالترحاب أو بالحذر ، ولكن لا تقرر بحال مصير المعارك ولا تحول الهزيمة إلى نصر أو العكس . وان القوة الساحقة لدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى وبريطانيا العظمى واليابان وألمانيا فى الحرب العالمية الثانية كانت تفوق بمراحل قوى سائر الدول والشعوب إلى حد ان انسلاخ حليف من صف وانضمامه لآخر كان لا يؤثر فى ميزان القوى تأثيراً ذا بال إلى حد تقرير مصير الصراع مادام وضع الدول العظمى المذكورة كان نفس الوضع .

ولكن ضربات الحرب وتضحياتها أدت إلى انكماش الدول العظمى المذكورة إلى حد ان انحصر كما سبق ان ذكرنا التوازن الاساسى للقوى بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وأضحت

(*) انظر « السياسة بين الشعوب » لموجانتو ، صفحة ٣٢٥

قواهما ساحقة خارقة بمقارنتها بحليفاتهما ، ولن تتأثر كفة الميزان تأثيراً جدياً بانتقال حليف من كفة إلى أخرى أو باضافة حليف جديد إلى الكفة ، وهكذا صار ميزان القوى يعرف اليوم بنظام القوتين *Bipolar* . وكان يعرف فيما سبق بنظام القوى المتعددة *Multipolar* (*) .

وبرزت اليوم قوتان خارقتان كل منهما تفوق سائر القوى مجتمعة ، ولا تخشى أية قوة منهما مفاجآت قد تخبئها لها حليفاتها ، وبعدت الشقة فى القوة بين القوة الرئيسية وسائر القوى إلى حد ان هذه لم تفقد كفايتها فى الميزان فحسب،بل فقدت كذلك إلى حد كبير حرية الحركة والتصرف مما كان يساعدها قبل ذلك على القيام بدور حاسم فى ميدان القوى . وما كان يحصل فى نطاق ضيق بين الدول فيما مضى كعلاقة الولايات المتحدة بدول أمريكا اللاتينية أو البرتغال ببريطانيا العظمة هو الحاصل مع جل دول العالم فى صلاتها بقوتى القوى اليوم . فهى فى فلك أحد الماردين ، وجاذبيتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية مع تفوقهما الساحق فى الموارد يضطر سائر القوى إلى الدخول فى المجموعة للشمسية رضيت أم لم ترض . ونشأ هذا النوع من الدول التابعة *Satellites* التى تدور حتما فى احدى المجموعتين الشمسيتين الرئيسيتين ولا ثالث لهما اليوم . وانتقال دول من مجموعة إلى أخرى فى ميزان القوى عادة رهين حرب أو فراغ تتركه هزيمة احدى الدول التى كانت تحافظ على التوازن السياسى ، مثال ذلك هزيمة اليابان فى الحرب العالمية الثانية وما خلفته من فراغ فى الشرق الأقصى بعد ضياع نفوذها هنالك وفقدانها « منشوكو » وغيرها ، فانتشرت الشيوعية فى الصين دون عائق ودعم المبدأ بالنصر العسكرى هنالك . كما نرى ذلك

(*) انظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، من صفحة ٣٢٥ إلى ٣٢٧

بارخاء احدى الدولتين القويتين العنان لاحدى تابعاتها أوغض الطرف عنها دون الاهتمام جـــدياً بالأمر ، كما حصل لعلاقات يوجوسلافيا بالاتحاد السوفييتى منذسنة ١٩٤٧ أولبريطانيا وصلاتها السياسيةوالثقافيةوالاقتصادية بالولايات المتحدة،فليست هذه الصلات دائما فى تيار موائم لصالح الطرفين. وكما زعم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فى يناير سنة ١٩٥٧ فى اعلانه مشروع المساعدة لاقامة استقرار فى الشرق الأوسط ، وقد قال بأن هـذا المشروع نتيجة الفراغ الذى حل بالمنطقة ، وهو يقصد بذلك نزول فرنسا وانكلترا إلى مرتبه دون الدول العظمى يتعذر معها بسط نفوذهما هناك مع حبوط محاولتهما الاستعمارية ضد شعوب هذه المنطقة .

ولا تهتم الدولتان الكبيرتان ذاتا القوى الخارقة بالنظر إلى الخلف للبحث عن المتخلف من تابعاتهما للحاق بالصف فقد انتهى اهتمامهما بهـذا الوضع منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ولـكن ليس معنى هذا ان الدولتين لايهمهما ضم دول إلى صفيهما بل هما يبحثان دائماً عن الأصدقاء لادخالها فى دائرتيهماوتعاونها معهما ، وأهم سؤال كانت تلقيه الدولة الكبرى قبـل الحرب العالمية الثانية فيما يختص بأصدقائها هو : كيف نحتفظ بما لدينا من أصدقاء ، وسؤال اليوم الأساسى هو : كيف نعمل لنحافظ على أصدقائنا بارادتهم وبلا ضغط ليساهموا بهمة فى سياستنا ؟ وطبيعى ان هـذا الوضع يتطلب من الدولتين الكبيرتين مرونةفائقة فى السياسة ، وإذا كانت قوتهما ساحقة فهى على أى حال ليست إلى مالانهاية ، فهما سيدتا الموقف ولـكنهما ليسا بالسيدتين إلى مالا حد له ، فعليهما فى دائرة معينة ان يرسما خططهما لتتمشى مع رغبات حلفائهما إذا أرادا ان يستخلصا من هؤلاء الحلفاء معونة جدية ؟

واليوم نرى بعض الدول أو بمعنى آخر شعوباً ضخمة لم تستقر بعد فى دائرة أو أخرى فهى حيرى ، ورغم جمود الميزان فهو يخضع فى هذه الحالة إلى مرونة نسبية تبعا لانحياز هذه الشعوب إلى احدى الدائرتين ، وأهمها الهند واندونيسيا ومجموعة شعوب جنوب شرق آسيا واليابان والشعوب العربية ومجموعة الشعوب اللاتينية ، كما لم تستقر الأمور السياسية للشعوب الجرمانية بعد فلم تتم وحدتها التى أطاحت بها هزيمتها فى الحرب العالمية الثانية ، وهى اليوم تتوق اليها فهذه الوحدة فى صميم الروح الجرمانية ، وان تزايد قوة كل من الدولتين الكبيرتين رهين اتجاه هذه الكتل نحو دائرة أو أخرى . وقد يرجى قيام نظام توازن القوى لمجموعات عدة من الدول العظمى فى حالة بعث الاتحاد الجرمانى وسير الصين سريعا نحو قوة مركزة تعتمد على كفاية صناعية تتمشى مع ضخامة عدد سكانها أو نهضة الهند وتثميرها مواردها الغنية وإقامة صناعات قوية هناك أو عودة النشاط لليابان وبعث قوتها لما قبل الحرب العالمية الثانية أو اتفاق غرب أوروبا على تكوين اتحاد حقيقى يوحد غاياتها ويحافظ على البقية الباقية من كيانها السياسى الاقتصادى أو تكوين جبهة قوية من الشعوب العربية ذات الاهداف والخطط الموحدة لمصلحة الأمة العربية ، وفى هذه الحالة لا يستبعد ان يتحقق فى القريب للميزان السياسى مرونته السابقة، كما يتلافى خطر تهديد قوتين جبارتين لحريات سائر الدول ومصائرها .

ومن أهم العوامل التى أدت إلى هذا الفراغ مع تحكم الكتلتين الجبارتين اختفاء القوة التى كانت تقبض على الميزان مدة ثلاثة قرون وهى بريطانيا العظمى ، فهى لم تعد بعد الحرب العالمية الثانية فى وضع يسمح لها بقيامها بهذه المهمة ، فقد كانت قوتها البحرية المتفوقة على سائر القوي مع عزلها عن

القارةمما ينقذها من خطر الغزو ويسمح لها هذا الوضع بأن تقوم بدور الحكم القابض هذا الميزان ، وهى اليوم فقدت سيطرتها على البحار فأسطولها صغير إلى جانب أسطول الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى ، وسلامتها من الغزو قد قضى عليها تبعاً لخطر القوى الحربية الجوية ، وتحول الوضع من تحصن الجزر ببحر المانش إلى صيرورتها تحت رحمة الطيران الذى يستطيع أن يمحو معالم صناعاتها ومدنها وحضارتها فى ساعات بالنسبة لضيق رقعة البلاد وازدحامها بالسكان وتركيز مصانعها فى المناطق الآهلة ، وكان ابريطانيا العظمى مركز مرموق كحكم سياسى فى حروب نابوليون وفى مؤتمر فينا وفى تنظيم حدود دول أوروبا طوال القرن الماضى وفى مؤتمر الصلح من الحرب العالمية الأولى وإلى قيام الحرب العالمية الثانية ، وكان حياد انكلترا أو انضمامها إلى صف ألمانيا واليابان أو فرنسا أو الولايات المتحدة يعنى النصر أو الهزيمة لفريق أو لآخر . وأصبح موقفها اليوم من إحدى الكتلتين لا يؤثر تأثيراً كبيراً فى احتمال النصر أو الهزيمة ، ولا يرجع فقدان بريطانيا العظمى مفتاح الموقف إلى شيخوختها وتورطها فى حربين عالميتين، بل يرجع كذلك إلى تطور الحياة الصناعية وظهور كتل صناعية ثرية جديدة وسيرها الحثيث إلى الأمام ، ويتعذر على بريطانيا العظمى أن تعتمد على سائر صديقاتها من أعضاء الكومنولث فى أن تكون جميعاً كتلة ذات وزن يعادل كل من دولتى الدول ، فأعضاء الكومنولث لا تربطهم حدود متلاصقة فضلا عن تضارب مصالحهم وتناقض مطالب شعوبهم ، وسياستهم لا ترسمها لندن بل حكوماتهم ، وقد تجمعهم لندن من حين لآخر لدراسة بعض المصالح المشتركة التى يجابهها الأعضـــاء متحدين ، ولكن لا تجمعهم أرض فى رقعة واحدة متماسكة وقوة مركزة توجه بطشها حين الحاجة من ناحية محدودة أو دم واحد له حنينه فى الايحاء بالاتحاد لدرء

المحنة . وهيهات لبريطانيا أن يعود إليها شبابها فأن عصر الفحم والحديد قد ولى ونحن اليوم نعيش فى عصر البترول والكهرباء ، وليست لديها فى جزرها منابع لهذا الذهب الأبيض ، كما أن بلداناً أخرى تتفوق عليها فى وسائل استخدام القوى الكهربية وإنتاج الصلب والآلات ، ولم تبلغ بعد قمة الانتاج ولا يرجى لبريطانيا العظمى أن تجاريها فى هذا المضمار .

وإن القوة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة لتخفيف حدة صراع الماردين الجبارين التى ينتظرها العالم هى بمثابة نقط ارتكاز للتوازن الدولى ، وستقف إذا وجدت موقفاً أقرب إلى الحياد منه إلى التحالف العسكرى أو الانزلاق فى المجموعة الشمسية لأحد الماردين الحاليين ، وهى بمثابة العازل الحرارى لأى صراع فى المستقبل . ولكن لما كانت قوى كل دولة من مجموعات الدول التى سبق أن ذكرناها أقل بمراحل اليوم من قوى كل من الماردين الجبارين اللذين يتأرجحان فى ميزان القوى فأنه من الصعوبة بمكان أن ننتظر ظهور هذه القوة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة فى الميدان سريعاً . وتمنى بعض الساسة العقلاء نمو هذه القوة الثالثة أو الرابعة أو الخامسة ضماناً للسلام ، وهذا ما ردده الجنرال دى جول *G, De gaulle* فى خطبه ، وهو يرجو أن تكون أوروبا المتحدة القوة الثالثة ، وجاء فى خطبة له فى ٢٨ يوليه عام ١٩٤٦ ما يلى : « إننا إذا نظرنا إلى ثلاثين سنة قبل الحرب رأينا تغييراً كبيراً فى وجه العالم من كافة النواحى ، فمنذ ثلث قرن كنا نعيش فى عالم يحوى ثمانى دول عظمى ، تتعادل فى القوى ، وكل منها تحافظ على التوازن بالاتفاقات المختلفة والسعى فى ضم عدد منها إليها ، وكانت أقلها قوة تجد ضمانا لها حيث كان يراعى القانون الدولى ، إذ كان شق عصا الطاعة عليه معناه مواجهة

مجموعة متكتلة من الدول حول مصالح مادية ومعنوية معينة ، وكانت الخطط تعد للمستقبل لكى تتفادى المنازعات التى كانت أضرارها محددة مع سرعة انهائها .. ولكن مرت عاصفة هوجاء لا يمكن إغفال مختلف أضرارها، فإذا نظرنا إلى انهيار ألمانيا واليابان وضعف أوروبا وجدنا أن روسيا السوفيتية والولايات المتحدة الأمريكية الآن وحدهما بلا منازع فى الصف الأول للسياسة الدولية ، ويلوح كأن مصير العالم فى عصرنا الحاضر قد أعاد فى ابتسامته الساخرة الامبراطورية الرومانية المقدسة أو أسبانيا أو فرنسا أو بريطانيا أو ألمانيا وسبق أن خلع على كل منها على التوالى نوعا من السيادة المسيطرة على بقية الدول ، وقد قرر اليوم منح عطفه الدولتين المذكورتين(*) » ، ويقول الجنرال دى جول مشيراً إلى اتجاهات الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا السوفيتية فى التوسع وينادى بضرورة إعادة سياسة توازن القوى « من ذا الذى يمكنه أن يعيد توازن القوى إذا لم يستطع ذلك العالم القديم ليقف بين العالمين الجديدين ، وهذا العالم القديم هو أوروبا التى أمكنها خلال عدد عديد من القرون أن تكون رائد العالم أجمع ، وهى فى وضع هو قلب العالم وهى تقسمه إلى شطرين مما يساعدها فى مباشرة التوازن وإعادة روح التفاهم إليه ، وان الشعوب الغربية العريقة لديها المقومات اللازمة تبعاً لحيوية شرايينها فى بحر الشمال والبحر الأبيض المتوسط والرين ، وهى جغرافيا واقعة بين الكتلتين الجديدتين ، وقد عقدت العزم على المحافظة على استقلالها الذى بلا شك يتعرض لأشد الأخطار فى حالة نشوب نزاع مسلح بينهما ، وهى فى

(*) أنظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، من صفحة ٣٢٩ الى ٣٣٠ .

هذه الحالة تصبح مسوقة قسرا فى تيار النزاع من الناحيتين المادية والمعنوية بحكم الضغط الروسى الجبار والتقدم الأمريكى الحر . وإن قواها متكتلة تبعاً لمواردها ولسائر الأراضى المرتبطة مصائرها بها وقد بسطت بعيداً نفوذها ونشاطها لتكون وزنا له إعتباره إذا عملت على تنسيق سياستها رغم الصعوبات والمشكلات القائمة بينها من حين لآخر » (*) .

غير أنه تقوم صعوبات عملية تحول دون حلول أوروبا المتحدة محل بريطانيا العظمى كحامل لميزان القوى . فبريطانيا كانت تتمتع بعزلة تكاد تكون تامة عن الدول الأوروبية العظمى تجعل أراضيها فى مأمن من الغزو والتخريب ، فضلا عن بعد الجزر عن مناطق النزاع والاحتكاك فى القارة ، وعلاوة على ذلك فقد كانت تتجه بهمة لتدعيم سلطانها فيما وراء وكان يتعذر على منافسيها أن ينازلوها هناك ، أما أوروبا فهى بين شقى الرحى وهما روسيا السوفييتية والولايات المتحدة الأمريكية ، وهى ميدان الحرب فى حالة اشتعال نيرانها فالمعارك الحاسمة بين الماردين ستكون فوق أراضيها ، مما يجعلها ذات مصلحة مباشرة فى الانتصار لجهة أو لأخرى .

ويضاف إلى أسباب فقدان ميزان القوى مرونته السابقة اختفاء حدود المستعمرات ، فقد سارت الدول العظمى الواحدة بعد الأخرى فى الاتساع فى القارات الثلاث خارج أوروبا وهى آسيا وأفريقيا وامريكا ، وفى الحصول على مستعمرات وأراض واسعة وموارد للمواد الأولية

(*) أنظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، صفحة ٣٣٠ .

والأسواق والتحكم فى مـلايين من الوطنيين والملونين يحكمهم جيش الاحتلال ، وقد اتبعت هذا السبيل إسبانيا وبريطانيا العظمى وفرنسا وغيرها . وكانت الدولة الكبرى إذا اهتمت بالتوسع الخارجى فى سبيل الحصول على المستعمرات قل اهتمامها بالميزان السياسى الأوروبى والعكس بالعكس ،وهذا مارأيناه مثلا فى حروب نابليون فى أوروبامع عدم اهتمامه بما وراء البحار ، وكذلك فإن طول أمد اهتمام روسيا والولايات المتحدة الأمريكية بتوسيع حدودهما فى الفراغ الكبير للقارة التى يعيشان فيها صرفهما عن الاشتراك الجدى فى ميدان توازن القوى ، ورأينا لبروسيا ثم ألمانيا الموحدة نشاطاً بالغاً فى ميدان توازن القوى فى رقعة أوروبا ، وخاصت حروباً عديدة منذ منتصف القرن الماضى فى القارة تبعاً لانضمامها متأخرة إلى صفوف الدول الكبرى مما حدابها إلى ابراز نشاطها أو الدفاع عن كيانها فى هذا الميدان ، وانصرفت إليه أيضاً لأنه تعذر عليها الاتساع فيما وراء البحار ، وكانت جل المغانم الدسمة قد اقتسمت بين من سبقتها من الدول إلى مضار الاستعمار .

وكان هناك نوعان أساسيان من الحروب حتى الحرب العالمية الثانية بسبب توازن القوى وهما : (١) حرب الدول الصناعية الكبرى بسبب التسلط والنفوذ ، (٢) حرب المستعمرات ، وفيما يلى البيان :

(١) حرب الدول الصناعية الكبرى بسبب التسلط والنفوذ ، وهذه الحرب لابد من وقوعها فى قلب دائرة الدول الصناعية الكبرى فى رقعة أوروبا ذاتها كنهاية للتنافس والحرب الباردة والصراع لفوز احداها على منافساتها ، وتوجل الدول العظمى وقوع الواقعة بالاتفاقات ومؤامرات

السياسة والمحالفات ومحاولات إيجاد الحلول فى حالة مرونة الميزان السياسى تبعاً لتكافئها فى القوة وحذرها وحيطتها خوفاً من هزيمتها الماحقة ونهاية المغامرة بمأساة تؤدى إلى انهيار قواها وتمزيق اوصالها . ولهذا النوع من الحروب امثلة عدة كحروب بونابارت فى مطلع القرن الماضى لفرض ارادته على سائر ممالك القارة الوثابة واقامة اتحاد من دول أوروبا فى ظل نظام موحد لامبراطوريته ولسائر البلدان التى تدور فى فلكها والمستمدة قوانينها من نظم الثوره الفرنسية . أما حروب الوحدة الألمانية فمع أهميتها لم تبلغ مرتبة الحرب العامة،إذ أن مملكة بروسيا كانت فى بدء خطوات تكوين الوحدة الألمانية ، ومن المنطق أن تتجه إلى تثبيت قدمها فى أسرة الدول العظمى بالحروب فى القارة قبل أن تتجه إلى ما وراء البحار ، وحروب البلقان مع أهميتها فهى حروب موضعية أيضاً ، وكانت ضد الدولة العلية ومن عواملها تنافس امبراطوريتى النمسا والمجر وروسيا فى سبيل توسيع حدودهما فى القارة ، والأولى كانت تصرف همها إلى هذه الناحية ولا تتجه إلى ما وراء البحار الا انها لم تصل إلى مرتبة النزاع الشامل الا فى حرب القرم ، ووقعت هذه نتيجة لاتجاه روسيا نحو توسيع حدودها فى البلقان وبناء امبراطورية سلافية هناك لحسابها ، مما حدا بدولتى الغرب إلى الانضمام إلى الدولة العلية الضعيفة العاجزة بسبب رفضها القيام بأى اصلاح فى ديارها من شأنه أن ينهض بايالاتها ويمنحها الفتوة التى تساعدها على شن الحروب ضد روسيا ، فبادرت فرنسا وانكلترا إلى تعضيد الدولة العثمانية لايقاف الاتساع الروسى حتى لا يختل التوازن السياسى فى القارة . وكالحرب العالمية الأولى وكذلك الثانية وهما نتيجة غلق الباب فيما وراء البحار على امبراطوريات الوسط ودول المحور ، مما دفعها إلى النزول إلى

الميدان فى أوروبا لمحاولة انتزاع التفوق من دول الغرب بضربها فى أرضها ذاتها فى القارة .

وقد يمتد الصراع خارج القارة إذا اشتركت فى النزاع دول هامة خارجها كما حصل فى الحرب العالمية الثانية ، إذ اشتركت بصفة أساسية فى الصراع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين . ويحتمل كما يقول مورجانتو Morgenthau (١) انه لو كانت ألمانيا القيصرية استطاعت ان تساوم فى حل مشكلات البلقان مساومة جدية فى عام ١٩١٤ كما سبق ان ساومت بنجاح فى مشكلات الاستعمار وتقسيم مناطق النفوذ فيما وراء البحار فى مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ لأمكن تفادى الحرب العالمية الأولى، وذلك تبعاً لما لمشكلة البلقان من صفة ثانوية فى نزاع أوروبا فهى على هامش الدائرة لا فى صميم قلبها ، غير ألمانيا اطلقت فى ذلك الوقت العنان للنمسا هناك وقطع القيصر على نفسه عهداً صريحاً بسيره معها إلى النهاية فى نزاعها مع صربيا ، وخالفت الحكومة الألمانية إذ ذاك السياسة التقليدية التى سبق ان رسمها بسمارك فيما يختص بموقفها من البلقان حينما قال فى مطلع تكوين الوحدة الالمانية « ان العظام الثمينة لجندى ألمانى أهم بكثير من مصالح المانيا فى البلقان » (٢) وذلك بتشجيعها النمسا على التحرش بصربيا والسير إلى النهاية فى حرب ضروس معها للاشتباك أيضاً بروسيا ، وبذا انتقل النزاع من طرف الدائرة إلى قلبها مما أدى إلى قيام حرب عامة .

---

(١) انظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، صفحة ٣٣٣

(٢) انظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، صفحة ٣٣٣

(٢) حرب المستعمرات ، وهي الحرب فى طرف دائرة النفوذ للدول العظمى للاتساع فيما وراء البحار ، وهذه الحرب لاتمس قلب دائرة النفوذ للدول العظمى ولا تشتبك فيها هـــذه الدول بصفة عامة ، وهى حروب موضعية بعيدة عن العصب المركزى للتنافس السياسى فى سبيل التسلط ، وهى ليست من الاهمية بمكان إلى حد اشعال حرب عامة يسميها البعض بالحرب الاستعمارية . ويلاحظ ان الدولة العظمى تشتبك مع أخرى ثانوية أو تخوض حرباً هى أقرب إلى تجريدة عسكرية للاتساع فيما وراء البحار، وتجد سائر الدول أن أسباب النزاع ليست من الأهمية بمكان لاراقة دماء الملايين من جنودها فى حرب عامة. وتقع حرب المستعمرات خارج القارة، كما قد تقع فيها ولكنها تكون على حدود الدائرة وهامشها وليست فى قلبها . وتخوض هذه الحروب الامبراطوريات التى يتجه تفكيرها "سياسى إلى المستعمرات فحسب ، وفى هذه الحالة لا يهمها النزاع فى قلب الدائرة مثال ذلك بريطانيا العظمى ، ونجد فى هذه الحالة أن هذا الاهتمام يصرفها عن اثارة حروب فى قلب الدائرة فى القارة ، وكل دولة العظمى تنصرف عادة إلى الصراع الدموى فى قلب الدائرة نتيجة الحيلولة دون اتساعها خارج الدائرة وشنها حروب المستعمرات . وهذا ما حدث لألمانيا فى الحربين العالميتين الأولى والثانية ، فامتشقت الحسام كما سبق أن بينا كحكم أخير للحصول على نصيبها فى المستعمرات لانتزاع قسط هام من المستعمرات من انكلترا وفرنسا لصالحها بحد السيف ، وحروب المستعمرات تلفح بنيرانها دولا خارج الدائره كما سبق أن ذكرنا ، وطالما صحبها ذكر اسماء أقاليم وبلدان كانت شغل الساسة الشاغل فى القرن الماضى ، مثال ذلك الجزائر ومصر وتونس ومراكش والكونغو وجنوب أفريقيا والصين واليابان

وإيران وافغانستان . ولم يك من الضرورى نظراً للفراغ المتسع فى ذلك الوقت أن تضرب الدول العظمى فى تنافسها دول عظمى أخرى بسلاحها الماضى فيما عدا حرب روسيا ضد اليابان عام ١٩٠٤ — ١٩٠٥ للاتساع فى آسيا . وكانت سياسة التعويض والمساومة بين الدول العظمى ناجحة إلى أقصى حد فى المحافل الدولية والمؤتمرات دون أن يؤثر التنافس فى مصالحها الحيوية إلى حد خوض حرب عامة ، ويمكن أن ينعت عصر ما بين مؤتمرى فينا وفرسايل بعصر المساوامات ، كما يمكن أن ينعت عصر ما بين الوحدة الألمانية وقيام الحرب العالمية الأولى بعصر الصفقات الدبلوماسية على حساب دول وشعوب أخرى لتأجيل المعركة الفاصلة .

وإذا طبقنا فكرة قلب الدائرة وسطحها أو حدودها وحافتها على أزمة تأميم قناة السويس، وموقف القوتين الخارقتين منها، ولا شك أن عطفهما ظاهر على وجهة النظر المصرية، وإذا طبقنا الفكرة على موقف فرنسا وانكلترا من الأزمة ومن دولتى الدول، رأينا إلى حد كبير وضوح هذه الفكرة بنتائجها فى النزاع، فكان احتمال تحول النزاع من حرب موضعية إلى حرب عالمية بعيداً نظراً لخروج فرنسا وانكلترا من صفوف الدول العظمى من الناحية الفعلية وبعدهما فيما يختص بالمشكلة عن قلب الدائرة ووقوع النزاع فى حافتها، ولأن الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى لا يقدمان على حرب عامة بسبب نزاع لا يمس صميم مصالحهما ، وهما يستطيعان كبح جماح الموقف ووضع الأمور فى نصابها بوقف المعتدين عند حد ، وقد عاونا فى تصميم قرار وقف إطلاق النار الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

ولقد فقدت حرب المستعمرات أخيراً أهميتها إذ أن الاستعمار بوصفه الذى عرف به فى القرن التاسع عشر فى طريق تصفيته بسبب ثورات

المستعمرات المستمرة وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى وتغلغل فكرة القوميات فيها وحركات انبعاث شعوبها ، ونظراً لأن سياسة الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى لا تتفق مع سياسة الاستعمار للقرن التاسع عشر ، وهما لايهتمان كما سبق أن شرحنا بالمجال الحيوى لضم أراض جديدة إلى بلادهما فمجالهما الحيوى كبير باتساع ديارهما الزاخرة بالأهلين وبالموارد الطبيعية والبترول ، ولكن ليس معنى هذا أنهما لا يطمعان فى فى المزيد إلا أن هذا الطمع يحققانه بالمساومات وبتبادل المنافع ونشر دعوتهما وبما يدخلانه فى دائرتهما الشمسية من دول موالية وحليفة .

وبلغت الدول الاستعمارية يوما ما أقصى قواها فى المجال الدولى السياسى والاقتصادى بالمستعمرات ، ثم حطمت قواها بتنافسها فى نفس ميدان الاستعمار ، وبدأت تزحف مدنية الغرب إلى ما وراء البحار بعلومها وفنونها وخططها الاقتصادية والسياسية وألمت بها الشعوب المحكومة ولم يعد هناك فارق كبير بين الحاكم والمحكوم إلا فى الدراسات العميقة فى معاهد الابحاث ومعامل التجارب ، وكما ساعدت آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية أوروبا فى احتفاظها بقوتها فإنها اليوم من أسباب زوالها تبعاً لضيق رقعة أوروبا وقلة عدد سكانها بمقارنتها بآسيا وأمريكا اللاتينية مما يفقدها تسلطها فى حالة مطالبة المحكومين بحقوقهم مع اعتناقهم المدنية الحديثة . لقد ورثت فلسفات آسيا وحكمة الشرق الأوسط ومبادئه الروحية أوروبا بل العالم أجمع الحكمة والخلق السياسى والعدالة والنظام والسلام ، ثم كان لهذه المبادىء السامية أثر كبير فى بناء مدنية الغرب تجلى فى حقوق الانسان وفى حقوق الشعوب فى تقرير مصيرها وفى السيادة القومية ، وزحف من

الغرب إلى آسيا وغيرها حقوق الفرد الأسياسية واعتزازه بكفاياته وتعلقه بقوميته وتعاونه فى ظلها مع سائر المواطنين بحرية تامة فى سبيل تقرير مصيره وشق طريـــقه السياسى والثقافى وان هذه الحرية جـــديرة بالدفاع عنها والموت من أجلها ، وزحف من الغرب أيضاً كثمرة للايمان بهـذه المبادىء الفكرة الصائبة فى رفع مستوى الانسان المادى والمعنوى وان الفاقة والفقر والبؤس والجهالة والمرض ليست من اللعنات التى لا مفر منها والتى تنزل على رؤوس البائسين من الكادحين فى الشعوب المستضعفة وان على الانسان أن يقبل هذا الوضع صاغراً وأن يقف منها موقفاً سلبياً، بل هى من صناعة الانسان ونتيجة ظلمه ، وانها تعالج بسهولة بعزمه واصراره ونشاطه .

وكما رأينا يقف ماردان جباران فى حلبة السياسة العالمية وإلى جانب كل منهما دول من الاقزام وأخرى أدركها الهرم وأقعدها العجز وثالثة لم يكتمل نموها بعد ولكن ينتظرها مستقبل جدير بجذعها الفارع، ويتجاذب الماردان النفوذ الدولى ويتباريان فى جذب الحلفاء والأصدقاء اليهما وكثيرا ما اصطدما فى مباراتهما ، ويرد سؤال على لسان البشرية المضطربة وهو : هل يمكن رغم هذا الصراع الظاهر ان يعيش عالمنا اليوم فى سلام فيأنس كل من الماردين إلى نظامه ولا يحاول فرضه على الآخر وكل وشأنه فى الحياة وأساليب العيش ؟ أم هل يذهب التعصب السياسى المذهبي إلى حد الاقتتال على وتيرة الحروب الدينية فى نطاق أوسع ؟ إنه سؤال صعب يعجز المسئولون عن الرد عليه، فمفتاح الرد بين يدى الرأى العام الذى يستطيع إذا بلغ وعياً قوياً أن يضع الأمور فى نصابها . وليس المفروض ان تصبح سيادة الدولة ونظم الحكم والملكية الفردية وسباق الانتاج الكبير والصناعات على إختلافها

والحصول على المادة الأولية مصدر افناء للعالم ، وان يترتب على التغالى فى استخدام الآلات ووسائل الرفاهة مع التفنن فيها على أساس التمتع بما تخلعه على البشرية من السرعة والراحة ـ ان تصبح هذه العوامل المختلفة لامصدر متاعب للبشرية فقط بل سبب القضاء عليها .

ويمكن التساؤل بهذه المناسبة أيضا ، هل يسير العالم نحو دولة عالمية بانتهاء الصراع الحالى بانتصار أحد الطرفين وفرضه سلاماً على وتيرة السلام الرومانى القديم ؟ أم ستعود الحالة إلى نظام الدول المتعددة وتوازن القوى على أساس قوة ثالثة ورابعة وخامسة وهكذا وقد تكتلت مجموعات منها فى اتحاد أوروبا وأمريكا اللاتينية والامة العربية فضلا عن نهضة الصين والهند واندونيسيا وغيرها ، فتتسع رقعة الدول العظمى ولا تصبح مقصورة على قارة أوروبا كما كانت الحال فى التاريخ الحديث حتى الحرب العالمية الثانية مما يساعد نظرا لبعثرة هذه القوى واتساع المساحات الموزعة فيها إلى نقص خطر الحرب عن ذى قبل ؟

ويمكن التساؤل أيضا ، هل ستصبح الانسانية الحديثة عالماً واحداً مع قيام عدة دول فيه أو بمعنى آخر ان الدول العظمى التى ستتكون منه لاتحاول كل منها ان تفرض عالما على مزاجها وهواها كما نرى اليوم من محاولة الماردين الجبارين فرض عالمين على شعوب العالم ؟ أم ستظل الانسانية عالمين يتصارعان لفرض نظمهما على الشعوب بالحسنى أو بالقوة ؟ .

هذه هى مشكلات الساعة والمستقبل القريب كفيل بإماطة اللثام عن الطريق الذى ستسلكه الإنسانية . ولقد اختلست فى ساعة من ساعات الغيث الذى تضفيه المدنيه عليها فيروى بعذوبته الحياة والانتاج خلسة من

خلسات الزمن الملیء بمشاحنات البشر فنشرت سلاماً نسبياً فى ظل توازن القوى للنصف الثانى من القرن الماضى مما ساعد على انتشار الحضارة القائمة اليوم بوسائل رفاهتها التى امتـدت إلى شتى اصقاع الأرض ، وعسى ان تثوب الإنسانية المتطاحنة إلى رشـدها . وتعيد زمناً للاستقرار لترد إلى الحياة الدولية تفاؤلها وابتساماتها .

ويتعذر فى الحياة السياسية ان تستقيم الدنيا فى سـلام مستمر إذ ان طبيعتها الحركة والتقلب ، وعسى ان تستطيع الإنسانية الرحيمة ان توجـه طبيعتها « الديناميكية » نحو الخير ورفع مستوى البشرية المادى والمعنوى .

وتنحصر مشـكلات العالم الحالى فى أمور رئيسية أربعة تعتبر أمهات المنازعات القائمة والتى يظن البعض ان الدبلوماسية فى كل من الكتلتين الرئيسيتين قد تعجز عن حلها وهى فى سبيل الزج بالعالم إلى الاقتتال ، بالاضافة إلى عوامل أخرى تزكى النار ، وهذه المشكلات الرئيسية تتناول : (١) المثل ، و (٢) الاحلاف ، و (٣) البترول ، و (٤) السياسة الذرية . وفيما يلى البيان .

المثـــل

(١) المثل : نعنى بالمثل هنا تعلق الدوله شعباً وحكومة بمعاونة صفوة من المفكرين بآراء سياسية معينة تذهب إلى حد الرأى المذهبى التعصبى والكفاح فى سبيله ، وتنزل الفكرة من سماء مدائن الأحلام يوم كانت حلماً سامياً تصبو إليه الإنسانية لاسعاد البشرية إلى أرض الحقيقة والواقع ، وتتخذ سلاحاً لمحاربة فكرة أخرى أو لخداع جمهرة الناس فى سبيل تحقيق أطماع سياسية ، وتختفى الأطماع وروح الشر وجشع التوسع وأسلحة الغدر وراء الستار بينما تظهر الفكرة على مسرح السياسة وتتألق لتخلب ألباب الجماعات وتجذبهم إليها كما تجذب الأضواء الوهاجة الفراشات فتحترق بلهبها ، وتسوقهم إلى الحرب وقد غشيت أبصارهم كمن يكثر من التحديق فى قرص الشمس المحرقة فتفقده حاسة البصر .

وهذه المثل التى سبق أن شرحنا تحولها إلى صراع سياسى مذهبى لاضير منها فى ذاتها على الحياة السياسية والتيارات الدولية ، غير أن استخدامها فى خداع النـاس والغدر بالدول المنافسة واخفاء شرور الاستعمار فى طياتها واتخاذها ذريعة لجذب دول إليها لأيقاعها فى براثن الدول العظمى كالبعوضة من العنكبوت وخيوطه فى الأطباق عليها هى بليتها القائمة اليوم ، وشأن هذه المثل اليوم شأن المذاهب الدينية قديماً التى أشعلت الحروب وأحرقت الديار فى سبيل تلقين أقوام عبارات وطقوس بالسيف على وتيره أضطهاد الوثنية للمسيحية الأولى فى روما

القديمة ومحاكم التفتيش والتعذيب فى أسبانيا الكاثوليكية وحروب الثلاثين سنة .

ويباشر السياسى اليوم نشاطه وهو ملتثم بالمثل ليخفى حقيقة أغراضه، وهو لا يستخدم تعبيرات تدل على قوة وجبروت فى محادثاته السياسيه واتصالاته الدبلوماسية ، بل يلجأ إلى مبادىء القانون أو الخلق القويم أو سمو الروح المعنوية أو الضرورة البيولوجية دفاعاً عن كيان الشعب ، ويتمسك بالقانون الدولى ووجوب احترام المعاهدات حتى إذا قامت على القسر والظلم وعدم التكافؤ بين طرفى التعاقد ، ورأينا هذا الوضع فى تباطؤ فرنسا فى اعترافها باستقلال تونس ومراكش قبل نيل البلدين حقهما بجهادهما ، أو بحق الدولة بحكم الفتح فى أرض أجنبية معينة مع أدعاء أنها جزء من بلادها ، كموقف فرنسا من الجزائر التى أهدرت استقلالها عنوة وضمتها بالمدفع إلى فرنسا مع ما يلاحظ من فارق بين سكان البلدين فى الطباع والدين واللغة ورفضها أى تفاهم من أهلها لرد حرياتهم المسلوبة اليهم ، وبتصميم الدولة على عدم تعديل نصوص معاهدة يقضى تغير الظروف بتعديلها كما حصل ذلك فى تمسك الحلفاء القدماء فترة تمسكا لاحيد عنه بنصوص معاهدة فرسايل حيال ألمانيا المهزومة وكرفض انكلترا سنوات طويلة التفاهم لتعديل معاهدة لندن التى عقدت بينها وبين مصر سنة ١٩٣٦.والتمسك الظاهر بالخلق السياسى القويم له صور عدة ، مثال ذلك تذرع أوروبا بنشر مدنيتها ورفع مستوى الشعوب الشرقية ونشر التعاون الاقتصادى والثقافى وفى الواقع لتحقيق مطامعها الاستعمارية فى الصين والهند ومصر ومراكش وغيرها طوال القرن الماضى ، وتدخل روسيا فى شئون الدولة العلية باسم حماية الرعايا المسيحيين والكنيسة الارثوذكسية فى

ايالات الامبراطورية العثمانية المتهمة بالتعصب وضرورة تحرير شعوب البلقان الصقلبيين الارثوذكس من نير الخلافة الاسلامية وفى الواقع لاتساع حدود الامبراطورية الروسية على حساب الرجل المريض، كما كانت تسمى أوروبا الدولة العثمانية، ومحاولة وصولها إلى البواغيز . وكذلك يلجأ السياسى إلى فكرة الضرورة البيولوجية كسعية لرفع مستوى الشعب المادى وتوفير الأرض والغذاء لابناء الأمة الذين يتزايد عددهم باستمرار ، وقد لجأ المحور إلى هذه السياسة التى أبرزها فى أهاب ملاك الرحمة يهبط إلى البشر لانقاذهم من الجوع والموت باسم المجال الحيوى ، وحقيقة الأمر انه إله الحرب « مارس » وهو يرمى إلى التوسع والاستعمار .

ويترتب على التذرع بشتى هذه الوسائل أن تتصادم المطامع وتهدد حريات شتى الأطراف التى ترغب فى تحقيق أهداف معينة لنفس السبب والغرض ، وتتحول بالمثل إلى حرب سياسية مذهبية تعصبية كما نشاهد اليوم ، فان روسيا السوفييتية بعد الحرب العالمية الثانية بررت بسط نفوذها فى شرق أوروبا واقاصى آسيا باسم نشر مبادىء العدالة الاجتماعية والاقتصادية فى الجماعات الكادحة والدفاع عن عالمها العمالى وضمان امنها ، وفى سبيل هذه الغاية حكمت بالفساد على العالم المواجه لها والذى تنشر فى ربوعة الولايات المتحدة الأمريكية مبادئها القائمة على الرأسمالية الفردية ونشاط الشركات والمشروعات الخاصة ونظام التنافس الاقتصادى ، وبأن هذا العالم تسوده روح الجشع والاستعمار، ويتعين أن يزول أو هو فى طريق الزوال وبأن منافستها تجر العالم الذى تتغلغل بنفوذها فيه إلى ظلام الاستعباد الرأسمالى البدنى والفكرى ، وحكمت الولايات المتحدة

الأمريكية على المبادىء السوفييتية وعالمها بدورها بالفساد وبأنها تجر العالم إلى القسوة وإلى حياة يتحول المرء فيها إلى آلة صماء يعمل بلاعقل ولا تفكير ولاوجدان حسب صنبور تفتحه وتغلقه الدولة بين حين وآخر أو إلى كائن حى لا ارادة له تحركه غريزة العيش فحسب فى حدود التخطيط وبرامج الانتاج للصناعات العسكرية ، ونرى فى الحالتين صراعاً تعصبياً فى سبيل النفوذ والاتساع فى عالم يقوم على نظام كتلتين رئيسيتين لا ثالثة لهما اليوم .

وهذه المثل اليوم أمضى من أسلحة الحرب المدمرة ، وهذا مايحدو بالحكومات إلى التفانى فى تلقين الجماعات أفكاراً سياسية معينة فى عبارات مبسطة عن طريق النشر والاذاعة والتصوير والتمثيل والستار الفضى،ورب عبارة بسيطة أو فكرة تبرق فى ظلماء السماء السياسية وتمر كالشهب ذات الذنب تترك آثارا فى النفوس وكلوما فى القلوب وتصبح أشد فعلا من جراحات السنان التى تلتئم مع الزمن وتكاد لاترى ندوبها ، وان مساهمة ولسن فى الدعاية لصالح الحلفاء فى الحرب العالمية الأولى باعلان شروطه الأربعة عشر قوت الروح المعنوية للحلفاء بينما أضعفت الروح المعنوية لامبراطوريات الوسط وساعدت على سرعة هزيمتها .

ومن الأمثلة البارزة على أثر المثل ومدى صلتها بالحالة الراهنة أوالقائمة *Statuquo* التمسك باتفاقات ومعاهدات هى بلا شك تخضع لدينا ميكية السياسة وحركتها المستمرة لا لجمود النصوص ووجوب احترام هذا الجمود الممثل فى التنظيم القائم باسم شرف التوقيع،وهو احترام مزيف بعيد عن القانون والعدل . فعبارات احترام القانون الدولى خداعة تجعل منه قانونا

م-وجاً وشرف التعاقد يتخذ حجة للابقاء على المغانم ، وتعديل الاتفاق تبعاً لتغير الظروف يتطلب إعادة النظر فى التعاقد ، ومثال الصراع بين الحالة الراهنة ووجوب تغييرها تبعاً لتغير الظروف ميل بريطانيا العظمى وفرنسا ويوجوسلافيا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا طوال المدة فيما بين الحربين العالميتين إلى سياسة الأمر القائم أو الواقع وبقاء الحال على ماهى عليه بحكم نصوص معاهدات الصلح باسم شرف التوقيع على المعاهدات ووجوب التمسك بالتعهدات القائمة واحترام مبادىء السلام المستتب، وفى الحقيقة دفاعاً عما حصلت عليه هذه الدول من أراض ومكاسب ، وينتهى الأمر بتحطيم سلاسل الحالة الراهنة التى تخضع للفكرة «الستاتيكية» أى السكون والسياسة على عكسها « ديناميكية » دائمة الحركة مما يؤدى إلى وجوب التغيير عاجلا أو آجلا . ورأينا كيف أن عصبة الأمم التى قامت على تحقيق فكرة السكون فى الميدان الدولى وحماية الأمر الواقع أو بعبارة أخرى التمشى فى صالح دول معينة فشلت فى مهمتها إذ طوحت بها سياسة الحركة ، مما أدى إلى قيام الحرب العالمية الثانية . ويترتب على شدة التمسك بأهداب الحالة القائمة ضرورة التفانى فى الابقاء على الهدوء الدولى والسلام العام ، وهذا يجر بالدول الكبرى إلى عقد أحلاف واتفاقات أقليمية محافظة على مغانمها ، مثـــال ذلك الحلف المقدس ونظام الأمن الجماعى ومعاهدات المساعدات المتبادلة والمشتركة .

ولا تعدم الدول الاستعمارية الأدلة على عدالة امتشاقها الحسام ، وكل حرب لها دافعها فى الوقاية أو الانتقام وفى الشرف أو الحماس وفى الحق أو التمشى مع الظروف وهذا فى قضاء وحكم الفاتحين ، وهم لا يعدمون

استخراج مبررات أعتداءآتهم من صميم القانون الدولى الذى قد يؤيد بقاء الحالة على ماهى عليه والتمسك بالوضع القائم ، وقد تلجأ الدول الاستعمارية أيضاً باسم العدالة إلى محاربة حالة قائمة يحتمى أربابها بالقانون الدولى وغرضها الحقيق انتهاز الفرصة للتوسع ، مثال ذلك محاربة النازية لمعاهدة فرسايل ومطالبتها باعادة النظر فيها باسم مبدأ المساواة فى التعاقد وتكافؤ المعاهدات ، وفى الواقع لرد المستعمرات إلى ألمانيا وإعادة تسليحها لا للقضاء على الاستعمار ومحاولة خفض السلاح أونزعه بصفة عامة .

وقاموس السياسة مفعم بالعبارات الخداعة التى تستخدم فى الظاهر باسم القانون والعدالة والإنسانية والمدنية لنشر مثل معينة ، وهى فى الواقع تخفى السم الزعاف الذى يصرع الدول المتوسطة والصغيرة لحساب الاستعمار ، فمثال ذلك « أعباء الرجل الأبيض » و« الرسالة الوطنية » و « نعماء المدنية الغربية » و « مناطق الرخاء مع تعميمها بناء على تعاون الجماعات » و « مساعدة الشعوب المتخلفة » و « رسالة الديموقراطية الغربية » ، ولقد رأينا فى القرن التاسع عشر فتوح نابوليون يقوم بها باسم « الحرية والمساواة والإخاء » ، ورأينا غزوات روسيا القيصرية للوصول إلى الاستانة والبواغيز تشنها باسم المسيحية الارثودكسية والسلافية ، ونرى الولايات المتحدة اليوم تنادى بالدفاع المقدس عن نفوذها فى مشارق الأرض ومغاربها باسم العالم الحر وحريات الفرد السياسية ومصالح البشر المشتركة ، كما نرى الاتحاد السوفيتى ينادى بتمسكه الشديد بحماية الكادحين وتفانيه فى هذا السبيل باسم الثورة العالمية مع إعلانه باستمرار مقاومته تطويق وتهديد

العالم الرأسمالى لنظامه السياسى ، ونرى السياسة الاستعمارية تستند إلى بعض الأسس البيولوجية لسبنسر Spencer وداروين Darwrin ، وتستخدم فى المجال الدولى تأييداً للتفوق العسكرى كتسلط الشعب القوى على الآخر الضعيف وأن يطالب الثانى بالمساواة بالأول ، ويترتب على هذا المبدأ مبدأ آخر وهو إيجاد « المكان الملائم تحت الشمس » ، وأن ينتزع الجرمانى العسكرى البطل السلطان من الانكليزى الذى لا يتجاوز اتقانه فى رأى الأول « إدارة متجر » ، ويجب أن تسخر وتستعبد الشعوب المتخلفة لخدمة الشعب السيد ، وقد اتخذت مثل هذه المبادىء الظالمة طريقها الثورى فى النازية والفاشية وفى الاستعمار اليابانى وفى الشيوعية التطبيقية . وهى بوجه عام تدعى أيضاً أن الذين يملكون حالا وهم عادة مترفون منغمسون فى الملذات يسيرون بسرعة فى طريق الاضمحلال ، وقد انتزعوا فى الماضى من الذين كانوا يملكون وأصبحوا لا يملكون حقوقهم ، وأن الذين لا يملكون بلاشك الأقوى وقد ألقت الطبيعة على عاتقهم أداء رسالة هامة هى أن يصبحوا سادة الأرض وقد حرموا من حقوقهم بابعادهم قسرا بالقوة والخداع بواسطة الشعوب الأخرى المالكة المتنعمة ، وتدفعهم اليوم المثل العليا فى سبيل الكفاح لبلوغ أهدافهم .

الأحلاف

(٢) الأحلاف : لجأت الدول إلى الأحلاف على توالى العصور كوسيلة للمحافظة على كيانها فى المحيط الدولى فى ظل توازن القوى ، ولاذت بها كحصن تجاه تهديد استقلالها ولمقاومة الدولة التى تسول لها نفسها أن تهدد العالم بالتوسع والتحكم فى مصيره . وتعددت الاحلاف فى نظام توازن القوى للقرن الماضى يوم تعددت الدول العظمى ، وكانت بمثابة لعبة « الشطرنج » تعمد اليها الدول كى تتقى اتساع إحداها اتساعا قوياً يخل بميزان القوى ويهدد الأمن الدولى ؛ كما كان عقدها يتطلب المهارة والدقة،وهى احدى العاب الملوك والامراء الرياضية المفضلة يطمئنون اليها لتثبيت عروشهم .

ومن أمثلة المحالفات فى العصور الحديثة والأدلة على أهميتها :

(١) تحالف ملك فرنسا فرنسوا الأول مع ملك انكلترا هنرى الثامن وكذلك السلطان العثمانى ليمنع الامبراطور شارل الخامس زعيم بيت الهبسبورج من استقرار امبراطوريته بعد ترامى أرجائها حتى لا يمضى فى تكوين مملكة كبرى تسود العالم .

(٢) تحالف انكلترا مع الأراضى الواطئة ضد لويس الرابع عشر فى النصف الثانى من القرن السابع عشر حينما أراد هذا أن يمثل الدور الذى سبق أن قامت به أسرة الهبسبورج ضد ملوك أوروبا وكان غرض الحلف

حماية شعوب أوروبا من تسلط فرنسا وإعادة التوازن السياسى بين مملكة فرنسا وممالك أوروبا

(٣) تحالف ملوك وأمراء أوروبا ضد الثورة الفرنسية ونابوليون بونابارت لحماية عروشهم ونظمهم وأراضيهم من هذه الثورة ثم من التوسع الفرنسى ، وبدأ الحلف سنة ١٧٨٩ لمقاومة تعاليم الثورة وإعادة أسرة البوربون إلى عرش فرنسا ، واستمر لمقاومة جيوش بونابارت وفتوحاته . وإن البيان الذى أذاعه الحلف سنة ١٧٩٢ يظهر بوضوح أغراض المحالفات بوجه عام ، اذ يقول « ليست هناك دولة فى أوروبا يهمها المحافظة على توازن القوى يمكنها أن تنظر بلا اكتراث إلى مملكة فرنسا التى لها اعتبارها نظرا لأهميتها فى ميزان القوى ، وقد أصبحت اليوم فريسة الاضطرابات فى ديارها وفظائع الفوضى والانارشية إلى حد القول بانها حطمت كيانها السياسى (١) » ، وتمثل روح هذا الحلف أيضاً فى بيان القوى المتحالفة التى تكتلت لدحر بونابارت ، ووضح هذا فى اتفاق باريس الذى عقدته فى ٢٣ إبريل سنة ١٨١٤ بعد دخولها العاصمة الفرنسية فيقول : إن أغراض الاتفاق « وضع حد لشقاء أوروبا وإعادة توزيع القوى مع توازنها بين شعوب هذه القارة (٢) ».

(٤) تكوين فرنسا وروسيا وانكلترا جبهة متحالفة وألمانيا وايطاليا والنمسا والمجر وبلغاريا جبهة أخرى فى مطلع القرن الحالى ، وكان الغرض

---

(١) أنظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، صفحة ١٧٠ .
(٢) أنظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، صفحة ١٧١ .

حفظ التوازن ما أمكن بين قوى الكتلتين واتقاء المغامرات العسكرية التى قد تؤدى إلى حرب واسعة النطاق ، وقد ظهر التحالف كحائل معنوى دون التمادى فى التهديد إلى حد إشعال نيران الحرب .

(٥) تحالف الدول الغربية التى خاضت غمار الحرب العالمية الثانية ضد دول المحور ، وقد خشيت أن تؤدى الاطماع الاستعمارية لدول المحور إلى الاخلال بميزان القوى ، وأدى انتصار المحور المطرد فى الأربع سنوات الأولى للحرب إلى تزايد عدد الدول التى تكتلت وقاية للميزان السياسى الدولى أو فى سبيل الدفاع عن استقلالها تجاه قوة المحور الساحقة .

(٦) تحالف الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية ، ونظمها السياسية تقوم على أساس الديموقراطية البرلمانية البورجوازية التى تقرر حرية الفرد وحقه فى الامتلاك ، للوقوف فى وجه الاتحاد السوفييتى الذى يجمع بدوره عدداً من الدول التى تقع فى نفوذه بحكم التصاق التخوم أو تقارب العقائد السياسية والاجتماعية والاقتصادية التى تقوم على الحزب الشيوعى وهو الحزب الوحيد المعترف به هنالك ، وهو لا يعترف بالنظام الرأسمالى الفردى والمشروعات الخاصة ، وكل من الكتلتين تخشى الأخرى وترميها بالأغراض الاستعمارية والتسلط على الشعوب الأخرى .

وتتغير الاحلاف وتنتقل الدول من صف إلى آخر حسب مصالحها السياسية ، وكلما كثر عددها وخاصة الدول الكبرى اتسعت شقة التنافس وقلت حدة المصادمات وزادت مرونة الميزان السياسى ، ورأينا هذه الحالة

طوال قرن من الزمان فيما بين اتفاق فينا وصلح فرساي ، كما رأينا التلاعب بميزان القوى فى ظل رياضة الملوك ولم يك فى كنفها مجال للخيانة والبعد عن الشرف والمروءة فيماعدا ما اشتهرت به أمارات إيطاليا حقبه معينة وخاصة بلاط آل بورجيا ، وكان هناك احياناً خروج عن الخلق السياسى القويم ولكنه كان يتبع فنا سياسياً لا يبلغ حد الرذيله ولكنه لايمت بصلة إلى الفضيلة (١) ، وكان هناك مجال لاعتبارات قليلة من الشرف والوفاء والنبل قد تحيط بمعاملات المتسلطين على الميزان السياسى ، ووصف الدبلوماسى الانكليزى كاننج Canning فى خطاب القاه فى مجلس العموم بتاريخ ١٢ ديسمبر سنة ١٨٢٦ مرونة هذا الميزان فقال « هل ميزان القوى محدد وضعه لا يتغير ؟ أم هو دائم التغيير بحكم تقدم المدنية ليتمشى مع نمو شعوب جديدة تأخذ مكانتها بين الجماعات السياسية ؟ لقدكان أساس ميزان القوى منذ قرن ونصف التنافس بين فرنسا وإسبانيا والأراضى الواطئة والنمسا وانكلترا ، ثم جاءت روسيا إلى الميدان واصبحت فى مصاف الدول العظمى ، وبعد ذلك جاء دور بروسيا ، ولم تصبح هذه دولة هامة فحسب بل سيطرت على السياسة الدولية ، وبينما ظل ميزان القوى من حيث المبدأ على حاله فان وسائل حساب كفاته كانت تتغير وتتسع تبعاً لزيادة عدد الدول التى تنزل إلى الميدان السياسى مع اتساع نطاقها، مما يزيد فى وزنها فى التنافس السياسى » (٢) .

وتتضح أهمية الحلف فى المحافظة على التوازن السياسى ورعاية مكانة دول الحلف فى الكفة السياسية من برقية الملك جورج الخامس ملك

---

(١) أنظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، صفحة ١٧٢ .
(٢) أنظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، صفحة ١٧٢ .

انكلترا إلى قيصر روسيا فى ١٢ أغسطس سنة ١٩١٤ وقد خشى أن تغامر النمسا والمجر بتعضيد ألمانيا فى الاعتداء على صربيا وابتلاعها بعد إرسالها الانذار النهائى لها فجاء فيها « إن أثر تفوق النمسا والمجر الساحق على صربيا يخل بتوازن القوى فى البلقان ، والمحافظة على هذا التوازن لها أهميتها الحيوية بالنسبة لامبراطوريتى ولبقية الدول التى ترغب فى بقاء ميزان القوى على حاله فى أوروبا . . . . . وإننى واثق من أن بلادك لن تخيب أمل فرنسا فى معاونتها فى القتال للمحافظة على توازن القوى فى أوروبا » (*) .

ويقوم اليوم فى ظل نظام الكتلتين الرئيسيتين نوعان من الأحلاف هدفهما محاولة المحافظة على توازن القوى رغم ما يعترض الوضع القائم من صعوبات تبعاً لبعد هذا الميزان عن المرونة على عكس ما كانت عليه الحالة سابقاً ، وأمثلتها عديدة ، وهى تنحصر فى النوعين التاليين :—

١ — أحلاف الكتلة الغربية : تتوج أحلاف الكتلة الغربية معاهدة شمال الاطلنطى ، وهدفها تنظيم الدفاع العسكرى على جناح السرعة باقامة جيش قوى دائم بمعداته الحديثة بما فى ذلك الاسلحة الذرية بمساعدة وزعامة الولايات المتحدة الامريكية ، وقد امضيت هذه المعاهدة فى ابريل سنة ١٩٤٩ وذلك عقب فقدان الولايات المتحدة الامريكية احتكارها الصناعة القنبلة الذرية وخوفها من اشتداد الحرب الباردة وتحرش الاتحاد السوفيتى بالحلفاء القدماء فى برلين وغيرها . والدول الاصيلة الموقعة على المعاهدة

(*) أنظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانتو ، صفحة ١٧٤ .

وهى أكثر من أن تكون حلفاً اذ تتضمن فيما بعد علاوة على المساعدات العسكرية معونة اقتصادية وإنشاء مجلس الحلف لتنظيم شئونه ،هى : الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا وكندا والدنمارك وايسلانده ولوكسمبورج وهولاندة والبرتغال ، وانضمت إليها فيما بعد اليونان وتركيا واتحاد ألمانيا الغربية ، وتعتبر حدود الكتلة الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية ممتدة إلى الادرياتيك وقلب أوروبا . وينص الحلف على انشاء ضمان وسلامة جماعية لاعضائه . وينص فى مادته الثانية على تعاون أعضاء الحلف فى تدعيم السلام وعلاقاتهم الدولية الطيبة ونظمهم السياسية الحرة واستقرارهم الاقتصادى ورفاهتهم ، مع محاولة تحاشى المنازعات فى سياستهم الاقتصادية الدولية فى دائرتهم وتشجيع تعاونهم الاقتصادى ، وفى مادته الثالثة ينص على تبادل المساعدات بين هذه الدول مع المحافظة على قواها وحسن استعدادها فرادى وجماعات لمقاومة الاعتداء المسلح ، وفى مادته الخامسة « يعتبر الهجوم المسلح ، على دولة أو أكثر من دول الحلف فى أوروبا أو فى شمال أمريكا اعتداء على مجموع هذه الدول يقاوم منها مجتمعة » ، وهو يرمى إلى ماهو أبعد من مجرد الدفاع عنها إذ ينشىء استقراراً اقتصادياً وسياسياً فى ربوعها وعلاقات وثيقة بينها تتعدى عقبات السياسة القومية ، وهو فى سبيل هذه الغاية يركز الاداة العسكرية الاقتصادية للدفاع عن غرب أوروبا فى سلسلة اتفاقات بين الأعضاء ، والعبء الأكبر يقع على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية ، ويدير الحلف مجلس دائم فى باريس من العسكريين يمثلون كافة أعضاء الحلف ، ويعاون المجلس ادارة دائمة مقرها باريس أيضاً يرأسها سكرتير عام ، كما يتفرع من المجلس عدة لجان

عسكرية واقتصاديه ومالية لدراسة شئون الحلف وحاجاته ، وتقيم القيادة العليا للحلف فى غرب أوروبا ، وهو يعتبر أكبر نظام ايجابى اشتركت فيه الولايات المتحدة الامريكية للمحافظة على تسلطها الدولى فى ظل ضمان يجمع دولا عديدة لأوروبا منذ محالفتها مع فرنسا سنة ١٧٧٨ فى سبيل تحقيق استقلالها (*) .

ويكمل هذا الحلف دفاعاً عن تخوم الدول الغربية المترامية حلف البلقان الذى أبرم بايعاز أمهات دول الغرب فى فبراير سنة ١٩٥٣ بين اليونان ويوجوسلافيا وتركيا ، وينص على تشاورها بحكم صداقتها فى سبيل تعاونها فى المسائل التى تهمها مشتركة بما فى ذلك التشاور فى الشئون العسكرية بواسطة رجالها العسكريين ، ولهذا الحلف سكرتاريه دائمة تختص فى الشئون الثقافية والسياسية والعسكرية التى تهم الاعضاء . وتغدق الولايات المتحدة الامريكية الاعانات على أعضاء الحلف الذى يحمى أهم حدود الغرب فى بحر الادرياتيك والبحر الأبيض المتوسط .

ويدعم الدفاع عن طلائع حدود الغرب أو عن بعض ذيوله فى آسيا حلف آخر مقره جنوب شرق آسيا ، وعقد بين الولايات المتحدة الامريكية واستراليا ونيوزيلاندة فى سبتمبر عام ١٩٥١ ، وهو على نسق اتفاق السلامة الجماعية الذى سبق أن عقدته الولايات المتحدة الامريكية مع الفليبين ، وهو ينص على تعهد الولايات المتحدة الامريكية للدول التى سقطت صرعى اعتداء اليابان بتقديم المساعدات اللازمة لها بمجرد الحاجة إلى هذه المساعدات

(*) أنظر « السياسة الدولية » لبدل فورد ولنكولين ، صفحة ٦٢٦ إلى ٦٣١ .

وان أى اعتداء مسلح على إحداها فى الباسيفيك هو تهديد لسلامة الولايات المتحدة الامريكية بالذات ، وان أعضاء الحلف يواجهون الخطر المشترك وفق نظمهم الدستورية ، وله مجلس من وزراء الخارجية أو من ينوب عنهم يجتمع سنوياً وكذلك حين الحاجة إليه(*) ، وهذا الحلف قابل للاتساع فى سبيل الدفاع عن آسيا . كما ترتبط الولايات المتحدة بمعاهدات ثنائية فى سبيل الدفاع المشترك وسلامة آسيا من الخطر الشيوعى ، واجتمعت فى سبيل تنظيم الدفاع عن آسيا فى مارس سنة ١٩٥٧ الدول الآتية التى يهمها الدفاع عن بقايا النفوذ الغربى هناك أو ما تسميه العالم الحر أو خطر الغزو الشيوعى بأية صورة من صوره ، وهى : الولايات المتحدة الامريكية وهى التى تزعمت الاجتماع وهى أيضاً تتحمل العبء الأكبر ، وبريطانيا العظمى ، وفرنسا ، واستراليا ، ونيوزيلاندة ، والفليبين ، وتايلاند ، وباكستان ، وتهتم الولايات المتحدة بتدعيم هذا الحلف باستمرار وترى امكان ضم فيتنام الجنوبية إليه وكذا بورما وسيلان .

ويعضد الكتلة الغربية أيضاً حلف بغداد ، وقد نشأ تبعاً لشدة تعلق يوجوسلافيا بالحياد والانقسام الذى وقع بين تركيا واليونان بسبب تباين وجهتى نظريهما فى مشكلة قبرص مما أدى إلى انهيار حلف البلقان ومما يؤدى إلى ضعف الحصن السياسى الذى يحمى تخوم الغرب فى بحر الادرياتيك والبحر الأبيض المتوسط ، وقد وصلت العلاقات السياسية بين أنقرة وأثينا فعلا إلى أدنى مستوى من التدهور فى آخر عام ١٩٥٥ مما لم يسبق له مثيل بين البلدين منذ معاهدة لوزان عام ١٩٢٣ ، فأوعز الغرب إلى تركيا بالانحياز إلى بعض بلدان الشرق الأوسط التى تخشى اتساع سلطان الاتحاد السوفيتى .

(*) أنظر « السياسة الدولية » لبدل فورد ولنكولن ، من صفحة ٦٣٨ إلى ٦٤٠

وعقد حلف يقوم على المعونة المشتركة بين تركيا والباكستان فى ٢ أبريل عام ١٩٥٤ وأعقبه اتفاق مع العراق فى ٢٤ فبراير عام ١٩٥٥ ، وتحول الاتفاق إلى حلف إقليمى عرف بحلف بغداد ، وانضمت إليه بريطانيا العظمى وإيران ، وأنشئت له سكرتارية دائمة فى بغداد ، وهكذا شيدت سلسلة وقائية سياسة عسكرية من البوسفور إلى كراتشى وإعالى كاشمير تجمع بين أربعة بلدان اسلامية فى قلب القارات كخط دفاع أول لحلف الأطلنطى على حدود الاتحاد السوفيتى(*) ، وحاول الحلف جذب مصر إليه مع اضعاف كيان جامعة الدول العربية دون طائل ، ولم تتأثر جامعة الدول العربية تأثيراً يذكر بتردد بغداد ، وبينما أزداد موقف مصر حزماً فى وجوب التزام الحياد ومراعاة الحذر فى علاقاتها بالغرب أظهرت بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الامريكية عطفا مصحوبا بالمعونة المادية الحربية على الدول أعضاء هذا الحلف، ووضعت الخطط العسكرية لمجابهة هذه البلدان كافة الاحتمالات التى تهدد جبهة الأطلنطى . وأخيراً أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية فى مارس سنة ١٩٥٧ ميلها بل وعزمها على الانضمام إلى حلف بغداد على أن تتلقى دعوة رسمية بذلك ، وفى هذه الحالة تنضم إلى اللجنة العسكرية للحلف وتساهم فى تقويته فى سبيل مقاومة النفوذ الشيوعى ومحاولة تغلغل الاتحاد السوفيتى فى الشرق الأوسط ولاغراء الدول العربية التى ليست فى الحلف إلى الانضمام إليه .

٢ — احلاف الكتلة الشرقية : تقابل الاحلاف الغربية احلاف عقدها الاتحاد السوفيتى مع شتى الدول الموالية له والداخلة فى فلكه والتابعة لسلطانه أو سيادته ، وهذه الاحلاف تختلف عن احلاف الجبهة

(*) أنظر « الشرق الأوسط فى السياسة العالمية » للنكزوفسكى ، صفحة ١٥٩ .

الغربية عادة فى انها فى مجموعها ثنائية كما لا تعرف دخائلها واسرارها ويسيطر عليها ويقود دفتها الاتحـاد ذاته . وكما ان احلاف الـكتلة الغربية ابرمت للوقاية السياسية العسكرية فكذلك احلاف الـكتلة الشرقية هى جزء من الحرب البارة ، وهى اداة سياسية حربية للاعمال العسكرية اذا تطلب الأمر ذلك ، وابرمت هذه الاحلاف بين الاتحـاد السوفيتى وجمهورية منغوليا والصين الشيوعية وشتى دول أوروبا الشرقية فيما وراء الستار الحديدى متفرقة ، وهذه الاتفاقات الثنائية يتعهد بموجبها المتعاقدان بصفة عامة بتقديم المساعدات العسكرية فى حالة الاعتداء عـلى احدهما ، وفيما يختص بدول آسيا فى حالة اعتداء اليابان بالذات ، وبدول أوروبا فى حالة اعتداء المانيا الغربية عليها بالذات أو وقوع الاعتداء من احدى الدول المنضمة إلى المعتدية بطريق مباشر أو غير مباشر فى الاعتداء ، كما يتعهد الطرفان بالتشاور فى حالة تهديد السلام . والغرض من هذه الاتفاقات حماية الاتحادالسوفيتى فى كنف نظام تـكتل يتزعمه الاتحادنفسه وفق الاتفاق الثنائى ليصبح هو المسيطر على الجبهة بلاقيد ولا شرط من اعتداء الـكتلة الغربية (*) . وتزعم الاتفاقات انها تقوم على مبادىء وروح ميثاق الامم المتحدة ، غير انه لوحظ فيها انها لم تذكر ان عملها ونشاطها فى حدود الميثاق وانها تدخل فى اختصاص مجلس الامن أو يقف مفعولها بمجرد تدخل المجلس للمحافظة على السلام والامن الدولى ، وهمها حماية قلب الاتحاد وأن تعاون الستار الحديدى فى تقرير وقاية عسكرية لهذا الستار . وليس لها نظام جماعى أو مجلس يضم بلدانها للتشاور وتنظيم الدفاع مما يوحى بأن ولاية الأمر فى الدفاع

(*) أنظر « السياسة الدولية » لبدل فوردولنكولين ؟ صفحة ٤٦١ .

هى للاتحاد السوفيتى أو بعبارة أخرى للعقيدة الشيوعية والحزب الواحد والمكتب السياسى .

ويستثنى من السياسة المذكورة وضع الاتحاد السوفيتى والصين الشيوعية فهو يقوم على تبادل الرأى والمعونة لا على سيطرة الاتحاد على الصين الشيوعية وتوجيهها . ولا شك أن مثل هذه الاتفاقات الثنائية تدل على قوة الاتحاد السوفيتى ونفوذه فى دائرة متسعه تعتبر اليوم قلب النشاط السياسى ، ويخرج من موسكو مركز هذه الدائرة التيار الكهربى للدعوة لنصرة الاتحاد ولجذب البلدان المختلفة إلى فلكه ولعقد الاتفاقات التجارية والاقتصادية ولارسال الأسلحة والمعونة المالية ولنفث القوى المدمرة التى تصد الاعداء ، وفى الوقت ذاته تعمل القوة السياسية لهذه الجاذبية الجبارة على أساس كفاية هذه المجموعة دون الاستعانة بالعـــالم الخارجى المضاد فى تفكيره لعقيدتها .

ويستثنى من السياسة المذكورة للاحلاف الثنائية أيضا حلف فرسوفيا ، وقد وقع الاتحاد السوفيتى مع الدول الداخلة فى فلكه فى شرق اوروبا فى ١٤ مايو سنة ١٩٥٥ هذا الحلف باسم معاهدة الدفاع العسكرى المشترك فى برلمان بولونيا فى عاصمتها فرسوفيا ، وبذا خرج الاتحاد عن قاعدة الاحلاف الثنائية مع الدول الداخلة فى فلكه ، ويرمى بذلك الى تكوين جبهة متحدة بجيش جماعى مجهز على أحدث طراز لمواجهة حلف الاطلنطى العسكرى، والدول الموقعة على هذا الحلف هى الاتحاد السوفيتى وبولونيا وتشكوسلوفاكيا وهنجاريا وبلغاريا والمانيا الشرقية والبانيا ، ولم تشترك الصين الصديقة فى آسيا فى هذه المعاهدة لأن الغرض من الحلف تنظيم جبهة الدفاع العسكرى فى القارة الأوروبية ، وحضرت الصين الشيوعية الاجتماع لعقد الحلف

كدولة صديقة للاطلاع على المناقشات والاستماع اليها ، ونشأ بموجب هذه المعاهدة حلف على وتيرة الحلف العسكرى لغرب أوروبا بزعامة الولايات المتحدة الأمريكيـة الذى ترتب على معاهدة شمـال الاطلنطى ، غير ان معاهدة جبهة شرق أوروبا هذه لم تصل فى دقائقها إلى نظام الحلف العسكرى لغرب أوروبا وترك فيها أمر اشتراك المانيا الشرقية اشتراكا فعالا الى بحوث ومفاوضات لاحقة ، وذلك على أمل ان يقوم الاتحاد السوفيتى بمحاولات لدى الدول الغربية الكبرى لمنع تسلح المانيا الغربية والا سار الاتحاد فى سبيل إدخال المانيا الشرقية بصفة جدية فى الاتحاد العسكرى الجماعى الجديد ، وهكذا رجحت آمال الشعب الجرمانى فى تحقيق اتحاد جبهتيه وهما المـانيا الشرقية والمانيا الغربية على فكرة اندماج الجبهة الاولى فى الحلف العسكرى الجماعى الشيوعى .

واغراض هذا الحلف وفق نصوصه الاستعداد عسكرياً للمبادرة جماعة بدرء أى اعتداء مسلح يقع على الدول الموقعة عليه ، كما انها لاتستخدم وسائل التهديد بمجال لحل المشكلات الدوليـة وتتعهد بالتعاون فى الجهود العامة لنزع السلاح والسلام ، وتتشاور فى حالة تهديد سلامة إحداها وتتخذ التدابير المشتركة للدفاع عنها من أى هجوم يقع عليها ، غير أنها تكف عن هذه التدابير بمجرد اتخاذ مجلس الأمن ما يكفل إقرار السلام ، وتعمل على جعل هذا الحلف قوة يعتد بها وتتفق على توحيد قيادة جيوشه وتكوين لجنة استشارية لها سلطة إنشاء الهيئات الضرورية للحلف ، كما أنها تتعهد بألا تشترك فى أحـلاف أخرى ضد مصلحة الحلف وأن تعمـل على تقوية روابطها الاقتصـادية والثقافية . وأسندت رئاسته العسكرية إلى ماريشال سوفيتى ،

وهـذه الأحلاف على اختلافها آفة العلاقات السياسية الدوليـة القائمة على : -

١ — نظام سيادة الدولة ، وأن كل سيادة هى القمة فيما يتعلق بالولاية والسلطان ، وليس هناك قوة تعترض سلطانها ، وتسول لها نفسها أن تقوم بشتى التصرفات التى تقلق الأمن الدولى وتخل به .

٢ — تنافس السيادات تبعاً للحركة المستمرة التى تتسم بها الحياة السياسة والعلاقات الدولية ، واشتباك هذه السيادات فى صراع المثل والمجال الحيوى والاستئثار بالمادة الأولية والأسواق وغير ذلك من أسباب النزاع فى حرب باردة فنزاع مسلح .

٣ — صعوبة محافظة جل الدول اليوم على حيادها تجاه شدة ضغط كل من الماردين الجبارين لاجتذاب مجموعات منها إليها فى صراعهما وحربهما الباردة ، وسيظل خطر الحرب ينذر السلام بالويل والثبور إلى أن يستقيم الوضع فى ظل مجموعات عدة من الدول العظمى تتعاون فى سبيل العيش السلمى دون تدخل تعصبي من كل فى شئون الأخرى .

وتبذل محاولات بين حين وآخر للتخفيف من حدة الحرب الباردة والتوتر السياسى الدولى نتيجة أحلاف كل من الكتلتين بواسطة تصريحات زعماء المعسكرين فى وجوب العمل على خفض السلاح وإمكان التعايش السلمى ، ويذهب الطرفان بين حين وآخر إلى حد تبادل الزيارات والتمهيد لعقد اتفاقات تجارية وخلافها كسلم لنشاط تعاملهما وفاتحة لولوج كل منهما ديار الآخر دون عقبات ذات بال ، ومن أوضح الأمثلة على هذه المحاولات زيارة رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى وعضو البريزيديوم للسوفييت الأعلى

للعاصمة البريطانية فى أبريل عام ١٩٥٦ بدعوة من الحكومة البريطانية لتبادل وجهات النظر بين الحكومتين البريطانية والسوفيتية وتوطيد علائق الود واستعراض الموقف الدولى والتخفيف من سباق التسلح الذرى وغيره والعمل على استتباب السلام ، وسبق الزيارة إظهار الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى بمناسبة مؤتمر الحزب رغبة الاتحاد الأكيدة فى السلام والتفاهم مع العالم الغربى الرأسمالى وإمكان عيشهما فى صفاء جنباً إلى جنب وان الحرب ليست مما لابد من وقوعها بينهما ، وهذه الزيارة هى اتجاه نحو الدبلوماسية الشخصية وسياسة المفاوضات المباشرة وقد تعذر الوصول إلى تفاهم محسوس بين الكتلتين فى نطاق الأمم المتحدة ، كما انتهز الضيوف الفرصة على ضفاف التامز لتنفيذ دبلوماسية عملية اتخذها الاتحاد السوفيتى ديدنه منذ بدء قيام دولته ، و هى توطيد العلاقات بين البلدين فى ميادين التجارة والثقافة والسياحة ومحاولة عقد اتفاق تبادل منافع بينهما ، وتقدم الاتحاد السوفيتى عن طريق الزائرين بمقترحات للحكومة البريطانية المضيفة وهى شراء حاجاته من الآلات والسفن ومنتجات الصناعة الثقيلة وأفران صهر المعادن بما يعادل مليار جنيه استرلينى على خمس سنوات فى نظير شراء المملكة المتحدة من الاتحاد مايعادل هذه الصفقة ، وقد رحب البيان السوفيتى البريطانى الذى صدر عقب الزيارة بهذه المقترحات وعلق عليها آمالا كباراً ، ولا شك أن نجاح مثل هذه الصفقة له أثر كبير فى تخفيف حدة التوتر السياسى ، بل وفى علاج المشكلات السياسية المعلقة بين الكتلتين الشرقية والغربية كالوحدة الألمانية وسباق التسلح الذرى وتنازع مناطق النفوذ فى العالم . غير أن هذه الدبلوماسية الشخصية للاتحاد السوفيتى قد تكون لمجرد القيام بمناورات لشطر الغرب إلى شطرين بابعاد المملكة المتحدة عن الولايات المتحدة الامريكية فهى عملاق الدول الغربية اليوم ،

وإذا شاء الاتحاد وضع أسس تفاهم دولى وسلام قوى الدعائم فعليه أن يولى وجهه شطر الجمهورية الكبرى للعالم الجديد فنى يدها مفتاح السلام والحرب ، اما انكلترا فلم تعد اليوم فى مثل مكانتها يوم اجتماع « يالتا » مثلا أو فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وتحقيق سياسة التفاهم هذه ليست فى الاتجاه نحو الدبلوماسية الشخصية أو إصدار بيان للحكومتين بل فى توفر حسن النية فى المعسكرين المتطاحنين .

ومن أهم أسباب توفر حسن النية اليوم بين مجموعة من الدول ليمكنها بمقتضاها علاج مشكلاتها والمضى بقافلتها فى صحراء السياسة القفراء القحلاء دون وجل من العواصف وضياع معالم الطريق وأخطار وادى التيه روح المعسكر أو الجبهة التى تعيش فى كنفها هذه الدول ، وتدل على هذه الروح المثل التى تتفيأ المجموعة ظلالها ، وقد يدب الخلاف بين هذه المجموعة ثم يصل الأمر إلى القطيعة وسرعان ماتسيطر المصالح على الموقف ويصفى الخلاف تبعاً لصدق عزم الدول أطراف الخلاف على تصفيته وحسن نواياها ، وقد اتضح هذا فى موقف كل من انجلترا والولايات المتحدة الأمريكية من أزمة السويس ومعارضه الولايات المتحدة الامريكية السياسة البريطانية بشدة فى إعتدائها مع فرنسا وصنيعتهما اسرائيل على الاراضى المصرية فى أكتوبر - نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، واصرار الجمهورية الكبرى للعالم الجديد على علاج المشكلة عن طريق الأمم المتحدة. ولم يسد الوفاق دائماً سياسة الدولتين الانجلوسكسونيتين ، ثم عادت المياه إلى مجاريها تبعاً لتوفر حسن نية الطرفين كما دل على ذلك اجتماع رئيس الجمهورية الكبرى ورئيس الحكومة الانكليزية فى برمودا واصدارهما البلاغ المشترك فى ٢٤ مارس سنة ١٩٥٧ بتنسيق سياسة الدولتين على أسس

من التعاون ، وتناول البيان علاج مشكلة القنال وفق قرارات مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة ، واهتمام الحكومتين بمواثيق الأمن الجماعى داخل نطاق الأمم المتحدة وخاصه ميثاق حلف شمال الاطلنطى واعتباره حجر الزواية لسياسة الغرب ، واشتراك الولايات المتحدة فى اللجنة العسكرية لحلف بغداد ، والعمل على تدعيم الاتحاد الأوروبى الغربى واقامة سوق حرة مشتركة للتجارة الأوروبية وتشجيع سياسة حرية التجارة ، وتأييد الشعب الألمانى فى تحقيق وحدته فى سلام وبحرية تامة بأسرع ما يستطاع ، والمضى فى التجارب الذرية والهيدروجينية مع اعترافها بما يسببه هذا السباق من قلق للعالم واستعدادهما لأخطار الأمم المتحدة بها وبدعوة مراقبين دوليين لمشاهدتها بشرط أن يوافق الاتحاد السوفيتى على معاملة المثل ، وتزويد الولايات المتحدة لبريطانيا العظمى بالقذائف الموجهة لاغراض الدفاع ، والسير فى سبيل تنسيق سياستهما الخارجية لمصلحة العدالة والسلام . وأهم مايلاحظ على الاجتماع والبيان الذى صدر به هو قبول انكلترا توجيه الولايات المتحدة الحربى والمضى فى السياسة الغربية الموحدة القائمة على حلف الاطلنطى للوقوف فى وجه كتلة الاتحاد السوفيتى وامتداد هذا الحلف إلى الشرق الاوسط فآسيا بدخول الولايات المتحدة وهى زعيمة هذا الحلف فى حلف بغداد بالانضمام إلى اللجنة العسكرية الخاصة بالحلف لتدعيم أسسه من الناحية الحربية وجعله على قدم الاستعداد لمواجهة أى هجوم مفاجىء من الاتحاد السوفيتى بقوى حربية تمدها به الولايات المتحدة الامريكية .

البترول

(٣)البترول ملك الوقود اليوم ، وإلى أن تحل الذرة محله فى إدارة الآلات لخدمة السلام بشرط الا يقف فى وجه استخدامها رجال الصناعة سيظل البترول السيد دون منافس ، وهو كذلك الذهب الابيض وكلما تدفق من آباره إلى الصناعات وحاجات السلام والحرب تدفق إلى جيوب شركات الامتياز فى الشرق الاوسط الاف الملايين من الدولارات التى تزيد فى تسلطها السياسى عن طريق حكوماتها ، والتى يتحول بها قابض أتاواتها من من رجل بدائى يعيش على الفطرة ولا يملك الا نسمات الحياة التى يتنفسها وذرات الرياح التى تهب عليه ساخنة أو باردة فيحتمل شدتها ويغتبط برقتها إلى رجل يعدو ليلاحق نعماء المدينة الحديثة كى يعوض مافاته من مسرات وترف إبان تقشفه .

والبترول هو اللظى الذى أوقد بجذواته المستعرة فى قلوب أربابه فى الشرق الأوسط وكانت غفلا من مطامع الحياة الحديثة ، حرارة التنافس السياسى ومؤامراتها والتسابق فى ارتشاف ترف الغرب حتى الثمالة ، والشرق الاوسط اليوم عماد انتاج جل بترول صناعات الغرب فضلا عما لديه من الاحتياطى الضخم الذى يتزايد تقديره يوما بعد يوم ، بما يجذب إليه اطماع الامبراطوريات الاستعمارية التى تفتقر إليه وتريد منه المزيد لصناعاتها واداتها الحربية ، فأن قطرة البترول التى تتدفق من قلب صحراء العرب المحرقة وينظر إليها البدوى وهو قابع إلى جوار نوقه بلا أكتراث تبت فى مصير الشعوب وتذل رقاباً وتعز أخرى ، وإذا عز هذا الذهب الابيض وتبخرت

هذه القطرة النفيسة ظلت الطائرة المحلقة فى السماء فى حظيرتها وبقيت عابرة المحيطات فى مينائها ووقفت الجرارة التى تحرث الارض وتعد قوت الشعوب عن مواصلة نشاطها وأصبحت الدبابة الرهيبة التى تكتسح السهول والحقول اعجز من الاعمى والمقعد وركد دولاب الصناعة والتجارة وامتنع سير القاطرات والسيارات لربط شتى عواصم الغرب وامهات مدن القارات وخيم على شوارعها وميادينها ومبانيها الظلام الدامس، وهو من الصناعة بمثـابة الاوكسجين من الجسم الذى ينقى الدم ويجدد كرياته الحمراء ويبعث فى الانسان النشاط .

وقدر مخزون البترول فى جوف أباره فى الشرق الاوسط فى سنة ١٩٥٥ بأكثر من ٩٣ مليار باريل *Barrel* من مجموع الرصيد العالمى المقدر بنمو ١٥٥ ملياراً ، وهذا الرقم قابل للزيادة ، ويعادل هذا المخزون ٦٠ر٤٢ ٪ من المخزون العالمى : وتحتوى الولايات المتحدة الامريكية على ١٩ر٤٦ ٪ من رصيد البترول العالمى (١) ، ويبلغ مجموع انتاج البترول فى العالم فى سنة ١٩٥٣ نحو ٦٥٤ مليون طن نصيب الشرق الاوسط منه ١٢١ر٦٢٠ر٠٠٠ طنا وفى سنة ١٩٥٤ نحو ٦٨١ر٠٠٠ر٠٠٠ طنا نصيب الشرق الاوسط منه ١٣٦ر٠٠٠ر٠٠٠ طنا ، وأصبح الشرق الأوسط منذ عام ١٩٥٠ المصدر الأساسى لهـذا الوقود إلى الصناعة الغـربية (٢) ، وهـذا من أهم أسباب ارتباط عجلة سياسة الغـرب بهذه البقعة الاستراتيجية الهامـة . وكانت الولايات المتحدة الأمريكية من اولى البلاد التى تستخرج هذا الوقود من اراضيها ومن أهم مصدرية ، ولكنها اليوم استنفدت قسطاً كبيراً من المدخر بسبب الحرب وتبعا

---

(١) أنظر « الشرق الأوسط فى السياسة العالمية » لنسكزوفسكى ، صفحة ٥٤٥ .

(٢) انظر « بترول الشرق الاوسط والدول العظمى » لشفادران ، صفحة ٤٣٦

لمضاعفة مجهودها الصناعى والعسكرى ، واصبحت من أهم البلاد التى تستورده ، وهو يتدفق عليها وعلى غرب أوروبا من الشرق الأوسط ، وفقدت انكلترا وفرنسا مكانتهما الاستعمارية والحربية تبعاً لحلول البترول محل الفحم كذلك للوقود وارضهما تحتوى على الفحم دون البترول ، وصار أهم ما يشغل بالهما فى سياستهما الخارجية البترول وشرايينه التى بواسطتها يصل اليهما البترول بسهولة وشريانه الاساسى كما هو معروف قناة السويس ، وصار عماد صناعات أوروبا بترول الشرق الأوسط إلى حد أن ٨٥ ٪ من بترولها يأتى من هذه المنطقة بواسطة ناقلات البترول عبر القناة أوعن طريق أنابيبه التى تصبه من الشاطىء الشرقى للبحر الأبيض المتوسط ، وهذه الأنابيب والقناة هى رئة التنفس للصناعات والمواصلات والقفص الهوائى الذى يحمى هذه الرئة فى مصر بمالها من سيادة وسلطان على القناة ، مما ضاعف الاحتكاك السياسى بينها وبين الامبراطوريات الصناعية والاستعمارية التى أصيبت بنهم البترول .

ومناطق استخراجه فى الشرق الأوسط إيران والعراق والعربية السعودية والكويت والبحرين والقطر ، ومقدار منه كما سبق أن ذكرنا يتدفق إلى ناقلات البترول من الأنابيب التى تمر فى سوريا ولبنان لتشحن إلى الغرب ، وهناك طائفة من مصانع تكرير البترول فى الكويت والعربية السعودية برأس تنورة ولبنان والعراق ومصر والبحرين وعدن وعبدان ، ويقوم باستخراج البترول وتكريره شركات غالبيتها أمريكية ، وهناك شركات امتياز انكليزية وفرنسية ومختلطة ، وهى تتمتع بنفوذ كبير تضفيه عليها حكوماتها ، ولا غرابة فى أن تصبح هذه الشركات حكومات صغيرة فى قلب حكومات هذه البلاد .

وادى نشاط صناعات البترول فى هذه المناطق إلى تشغيل مايزيد على ١٣٢٫٠٠٠ عاملا وفق احصاء عام ١٩٥١ فضلا عن توظيف آلاف الملايين من الدولارات لهذا الغرض فى المنطقة مما اضفى طابعاً من الحياة الصناعية الحديثة بوسائل رفاهتها فى مناطق صحراء قحلاء استحالت إلى واحات زاهرة عامرة بمعدات الراحة الحديثة التى تستخدم لاغراض شركات الامتياز هناك . ومن أهم مظاهر نشاط صناعات البترول أيضاً الأتاوات المباشرة التى تقبضها حكومات بلدان الشرق الاوسط أو بالحرى عواهلها وسادتها ، وقبضت فيما عدا إيران ومصر نقداً من عام ١٩٥٠ إلى عام ١٩٥٢ مبالغ جاوزت ٨٠٩ ملايين من الدولارات ، وكانت حصيلة العربية السعودية ٤٣٧ مليون دولارا والكويت ١٨١ مليون دولارا والعراق ١٦٣ مليون دولارا والبحرين ١٣ مليون دولارا والقطر ١٤ مليون دولارا ، وفى عام ١٩٥٤ وحدها جاوزت ٥٦٠ مليون دولارا أى مايوازى مليون ٢٠٠ جنيه استرلينى ، ولا تقل المبالغ التى تحصلها إيران سنوياً عن الارقام المذكورة (*) ، ويمكن استبعاد مصر من نزاع البترول كمادة للوقود تخرج من ارضها ، إذ حصيلة مصر من بترولها ضئيلة ، ولكنها حارس معابر البترول إلى مصانع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية .

ولم يجد جديد على الثروة المصرية بعكس ما اكتشف من كنوز الذهب الأبيض فى الشرق الأوسط ، ومنذ بدء نشاط استخراجه هنالك جنت شركات الامتياز آلاف الملايين من الدولارات ودخلت خزائن الحكومات مئات الملايين من اتاوة البترول وفق عقود الامتياز ، وكان

* انظر « بترول الشرق الاوسط والدول العظمى » لشفادران ، صفحة ٤٣٨

المنتظران يضفى هذا الذهب الأبيض على الاهلين الرفاهة والرخاء وان يعالج أمراضهم الاجتماعية والمادية وأن يوفر لهم العمل والرزق وان يحي موات الأرض ويبنى المدن وينشر العلم والحضارة ، غير انه لم تنبثق بعد بارقة أمل لما يرجى من مئات الملايين من هذه الدولارات ، وعجلة الزمن تدور سراعا والمخزون من البترول ينضب معينه سنة بعد أخرى دون أن يقابله اصلاح وتضميد لجراح الأهلين وعلاج لآفاتهم وفاقتهم ، وإذا استثنينا بدء الاصلاح منذ سنوات معدودات استناداً إلى اتاوات البترول فى العراق وإيران، ولكنه دون ما كان ينتظر من الاتاوات، فبقية الأقطار التى تحكم على مفتاح الصناعات الحديثة وحركة الاداة الحربية لم تحرك ساكنا فى صدد الاصلاح، ولا يزال الناس هناك على الفطرة فيما عدا عمال شركات امتياز استخراج البترول الذين ينشرون وعياً عمالياً واقعياً يستخرجون صوره من عملهم فى حقول البترول. ولن تلبث ان تنتشر طائفة من المبادىء الاجتماعية بين القبائل والبدو والبائسين من سكان مدن الخيام والطوب الأخضر الفقيرة لا تزلزل النظم القائمة هناك فحسب ، بل تعصف بها عصفاً بمساعدة طائفة من العوامل السياسية والاجتماعية التى يسببها موقف الحكومات وسياستها فى استخدام اتاوات البترول ، ويلاحظ ان البلاد خلو من الموارد الطبيعية الأخرى والأرض تفتقر إلى المياه وتنظيم الرى لإخراج الطعام للناس والمدن تحتاج إلى اعادة بنائها بما يكفل الحياة والراحة لساكنيها والعقول تحتاج إلى نبراس العلم ليضىء لها سبل الحقيقة والابدان تتطلب العلاج الروحى والمادى ليصبح الاهـــلون فى مستوى الشعوب المتقدمة فى الغرب ، ولا تنفق الأموال بما فيه الكفاية فى هذه السبل الحيوية لانتشال بلدان الشرق الاوسط من كبوتها ، وحكوماتها لا تتضافر بحال فى سبيل برامج

الاصلاح بماتتقاضاه من أرباح البترول ، ولاتعدو جهودهـا الخطابة والوعود والتغنى بالمجد الغابر دون أن يشفعها العمل وفق التخطيط لانعاش الأهلين الاقتصادى والاجتماعى ، وهى تجتمع بين الحين والحين تحت قبة جامعة الدول العربية وفى شتى المؤتمرات لتردد آمالا كباراً وتكشف عن نوايا الاستعمار وتحذر شعوبها وتعلن سخطها وتمسكها بسيادتها مع ضم شمل العرب تحت لواء وحدة الأمة العربية ، وحبذا لو تشفع القول بالعمل وقد سيقت اليها كنوز قل أن يجود بها الزمان وقل أن تتوفر لغيرها ، ويمكن الاستفادة من الموقف باتخاذ مايأتى :—

١ — استخدام اتاوات البترول فى تكوين صندوق متحد للعروبة للتعاون فى النهوض بالمستوى المادى والمعنوى لدولها فى الشرق الأوسط ، وأن تستثمر الأموال جماعياً فى العمل المنتج والاصلاح لا فى البذخ .

٢ — العمل على تغذية الأراضى القحلاء الصالحة للزراعة بالميـاه وتنظيم ريها وتوفيره فهى المورد الوحيد ، ولا تمتلك هذه الأقطار موارد معدنية أخرى بحال ، والزراعة هى الخطوة التالية للخروج من حيـاة الفطرة الأولى والبداوة والرعى التى لا تزال قائمة فى جل الأصقاع فى تلك البلاد .

٣ — إعادة تنظيم البلاد إدارياً واقتصـادياً ومالياً ومكافحة الأمية والأمراض والفاقة بوسائل منظمة حديثة لا عن طريق الاحسان والاعانة فحسب . وإن صبغ البلاد بالصبغة الحديثة وإدخال مدنية المواصلات والنقل ووسائل الراحة الحديثة اسوة بشتى بلدان العالم المتمدين وإقامة ريف حقيق لزراعة مستقرة يعدها فى القريب العاجل لخطوات التصنيع التى تعقب الزراعة من أهم مايجب العناية به .

وتختلط رائحة البترول بالبارود فى هذه البقعة الهامة من العالم، والبترول عصب الحرب الحديثة فلن تنطلق قذيفة إلا بمساعدته وآبار المنطقة التى يتدفق منها هذا الذهب الأبيض تدر آلاف الملايين من الدولارات وهى أهم عامل فى الاستعداد للحرب ، وتشتد الحرب الباردة فى المنطقة وللاستئثار بأهم عصب للحرب الحديثة ، ويحمى وطيس التنافس بين الكتلتين الغربية والشرقية ، والأولى تستولى على إنتاجه والثانية تطمع فى انتزاعه منها فهى قريبة من تخومها فى إيران والعراق بل وشبه الجزيرة العربية لا تبعد عنها آلاف الأميال كالولايات المتحدة الأمريكية ، وخاصة أن إنتاجها من البترول ضئيل فى جنب ما يتدفق من آبار المنطقة وما تحتوى علية من الاحتياطى ، فانتاج روسيا بما فى ذلك شرق أوروبا والصين يبلغ حسب إحصاءات سنة ١٩٥٢ نحو ٨ ٪ من الانتاج العالمى ورصيدها من البترول بما فى ذلك بلدان ماوراء الستار الحديدى فى أوروبا وسخالين يبلغ نحو ٦ مليار باريل ورصيد الشرق الأقصى برمته بما فى ذلك الصين يبلغ نحو ١ ¾ مليار باريل حسب بيانات سنة ١٩٥٢ من الرصيد العالمى المقدر بنحو ١٠٦ ½ مليار باريل ويخص الشرق الأوسط بما فى ذلك مصر وتركيا نحو ٥٢ مليار باريل(*) . وتبلغ نسبة رصيد الولايات المتحدة الأمريكية من البترول حسب أحصاء سنة ١٩٥٥ للرصيد العالمى نحو ٢٠ ٪ والاتحاد السوفيتى نحو ٧ ٪ والشرق الأوسط نحو ٦١ ٪ وأكثر من ٤٠ ٪ منه فى الكويت والعربية السعودية ، ويبلغ انتاج الولايات المتحدة بالنسبة للانتاج العالمى فى سنة ١٩٥٤ نحو ٤٦ ٪ والاتحاد السوفيتى

(*) انظر « الشرق الأوسط بيانات سياسة واقتصادية المعهد الملكى الدولى للشئون الخارجية ، لندن ١٩٥٤ » ، صفحتى ٥٦٥ ، ٥٦٦

نحو ٩٪ والشرق الأوسط نحو ٢٠ ٪ ويخص العربية السعودية والكويت نحو ١٤ ٪ ، ويبلغ دخل العربية السعودية من البترول فى سنة ١٩٥٥ نحو ٢٧١ مليون دولار وإيران نحو ٣٢ مليون جنيه استرليني والعراق نحو ٧٤ مليون جنيه استرليني (*) .

ويطمع الاتحاد السوفيتي كما ذكرنا فى بترول الشرق الأوسط هذه الغنيمة الدسمة السهلة ، ويمهد لها بالحرب الباردة والدعاية وبمساعداته وموقفه من قضاياه فى المحافل الدولية ووعوده ، والبترول يهم الكتلة الشرقية والصين بنوع خاص ، وهى لاتزال فى أولى خطوات التصنيع وتفتقر بشدة اليه فسرعة نهضتها ورفع مستوى سكانها الذين يبلغون خمس سكان الأرض يتوقفان على سهولة حصولها على هذه المادة ، وأحاطت الكتلة الغربية امتيازات شركات البترول بعدد من قواعد الطيران والقواعد الحربية الهامة فى الشرق الأوسط ، وحصلت عليها باتفاقات متفرقة عقدتها مع دول هذه المنطقة أوجاراتها وأهمها العربية السعودية وإيران والعراق وليبيا ومراكش ، وهى تمتد إلى نهاية شمال أفريقيا ، وذلك دفاعا عن نفوذها فى المنطقة وعن آبار البترول بالذات ولرد الهجمات المفاجئة التى قد تترتب على تحول الحرب من باردة الى حارة تلفظ الحمم ، واشتعال الحرب العالمية نتيجة الهجوم على قلب أراضى الكتلة المتنافسة ومركز الدائرة للكتلة الشرقية أو انتزاع الكتلة الشرقية البترول عنوة من الكتلة الغربية مما يفقدها سلطانها الصناعى والحربى .

(*) أنظر « الشرق الأوسط فى السياسة العالمية » لنكزوفسكى ، صفحتى ٥٤٥ ، ٤٦٥ .

السياسة الذرية

(٤) يزعم الخبراء أن السلاح الذرى سيهيمن عـــلى جبهات القتال فى الحروب المقبلة وسيبت فى مصيرها لصالح دولة أو أخرى ، غير أن خطره فى أنه لا ينهى الحرب بانتصار دولة يمكنها فى اعقابه أن تعقد صلحاً لمصلحتها وأن تسير قدماً بعد أن يصمت صوت المدفع فى سياسة السلام لاعادة الأمور إلى مجاريها أو عـــلى الاقل أن تقوم من كبوتها بعد أن تنى بتعهداتها وذلك فى حالة هزيمتها ، فهو سلاح مدمر تعميم استعماله يؤدى إلى تدمير العالم تدميراً شاملا وتذوب الحضارات وتزهق الأرواح وتستحيل النظم إلى فوضى تضرب اطنابها من ادنى الأرض إلى اقصاها ، وهذا ما يحدو بالمفكرين إلى التصميم على تحريم استعمال هذا السلاح بأنواعه مع فرض رقابة دقيقة على استخدام الذرة وقصره عـلى اغراض السلام .

وهناك جبهتان متباينتان فى سياستهما حيال الطاقة الذرية ، وطبيعى أنهما الكتلتان الغربية والشرقية ، وفيما يلى البيان :

١ ـــ السياسة الذرية للكتلة الغربية : اطمأنت الولايات المتحدة فترة طويلة عقب نجاح استخدام السلاح الذرى فى هوراشيما وناجازكى إلى احتكارها أسرار الذرة وصناعة قنابلها ، غـير أن سر المكتشفات الحديثة لايظل طويلا فى طى الكتمان ، وسرعان ماصار فى متناول الغير بما فى ذلك منافستها العنيـدة روسيا السوفيتية ، ونجحت هذه فى صناعة القنبلة الذرية فى سنة ١٩٤٨ مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعدل

سياستها الخارجيـــة تبعاً لفقدانها الاحتكار الذى جعلها لفترة تتبوأ عرش الحكم المطلق فى ميدان السياسة العالمية ، وخيف حين اشتداد أزمة برلين سنة ١٩٤٨ بين الجبهتين المتطاحنتين المحتلتين للعاصمة الجرمانيـة أن يؤدى الحال إلى حرب عالمية ثالثة ، غير أن الأمر لم يبلغ حد قيام الحرب نظراً لأن الاتحـاد السوفييتى لم يك قد بلغ مستوى الولايات المتحـدة الامريكية فى إنتاج السلاح الذرى واستخدامه رغم بدء إدراكه أسراره وصناعته ، وهكذا فترت حدة النزاع ثم سوى فيما بعد .

وذكر بعض مفـكرى الولايات المتحدة الامريكية قبل التاريخ المذكور مقترحات شاذة يشيرون فيها على الولايات المتحدة الامريكية أن تسارع فى إقامة الدولة العالمية الواحدة باستخدام هذا السلاح(*) ، ثم تبدلت الحال بخروج أسرار الذرة من الزجاجة المقفلة ، وانطلقت كالمارد الجبار يهـدد الانسانية بالفناء مالم تسارع باعادته إلى الزجاجـة بفرض رقابة دقيقة على استخدام الذرة ، وأصبحت الـكتلتان بين الحذر من الاقدام على حرب ذرية انتحارية أو المجازفة الجنونية واشعال الحرب نتيجـة للحرب الباردة المحتدمة اليوم وكثرة المصادمات .

وتعددت تصريحات الساسة فى نطاق الأمم المتحدة وفى المحافل الدولية والمجالس النيابية ، وشكلت اللجان الدولية والقومية لدراسـة الرقابة على الطاقة الذرية أو تنظيم استخدامها لأغراض السلام. وصرح دالاس ***Dulles*** السياسى الامريكى فى سنة ١٩٤٧ وكان النزاع قد اشتد بين الـكتلتين بخصوص البلقان وألمانيا بضرورة تنظيم الأمم المتحدة الرقابة على السلاح

(*) انظر « تطور النظم السياسية » لدوكاو » ، صفحة ٣٣٤.

وخفضه بما فى ذلك السلاح الذرى . كما اشتد نشاط البحوث الذرية فى الولايات المتحدة الامريكية نتيجة لضغط الاتحاد السوفيتى على دول الغرب فى برلين لاجلائها عنها كما سبق أن ذكرنا ، وسارعت بعد ذلك فى عقد حلف الاطلنطى بزعامتها رداً على فقدانها احتكار هذا السلاح لضمان سرعة الدفاع عن الجبهة الغربية .

وزاد فى حماس الولايات المتحدة للبحوث الذرية تفجير الاتحاد السوفيتى لأول قنبلة ذرية فى سبتمبر عام ١٩٤٩ مما كان وقعه كوقع هذه القنبلة تماما ، غير أن هذا السباق كان له رد فعل قوى فى ارتفاع أصوات محبى السلام فى العالم الجديد وأوروبا وخاصة فى مؤتمر السلام الذى عقد فى ستوكهلم عام ١٩٥٠ ، وكلها تطالب بوجوب تحريم استخدام هذا السلاح ، وقد ساهم فى الاحتجاج العلامة اينشتين *Einstein* بالاشتراك مع غيره من المختصين ومن دعاة السلام . وبدأ فى نفس العام بحث إمكان إنتاج القنبلة الهيدروجينية وهى أشد فتكا من الأولى ، وأخذت لجنة الاتصال فى الولايات المتحدة بين مجلسى النواب والشيوخ تدرس هذا الامر بجد لاعداد أداة للبلاد يمكنها بواسطتها السيطرة على السياسة العالمية أو المساومة بثقة فى هذا الميدان ، كما أشار علماء الطبيعة هناك والمتخصصون فى الذرة بأن سياسة الولايات المتحدة الامريكية متأثرة بشدة بإنتاج السلاحين الذرى والهيدروجينى ، وجربت الجمهورية الكبرى أول قنبلة هيدروجينية فى ٢ نوفمبر عام ١٩٥٢ قبيل انتخاب الرئيس ايزنهاور ، وانقسمت آراء العلماء هناك بخصوص هذا السلاح فقال البعض بأنه أداة لوقاية السياسة القومية وقال آخرون بأنه خطر فقد يدفع إلى الانزلاق فى سياسة خارجية أشد عنفاً وقسوة ، وسار الاتحاد السوفيتى كذلك

فى نشاط البحث الذرى ليلاحق تقدم الكتلة الغربية ، وترتب على هذا صراع معدن اليورانيوم وهو المصدر الاساسى لتوليد الطاقة الذرية ، ونشأ ما يسمى بالهجوم *Rush* على اليورانيوم يشبه السعى الحثيث عن الذهب فى القرن الماضى ، وأصبحت مناجمه فى الكونغو واتحاد جنوب افريقيا واستراليا وكندا وغيرها محط أنظار الدول المشتغلة بالبحث الذرى واستخدام قوى الذرة وصناعة قنابلها ، ومما ضاعف التنافس بين الكتلتين اشتداد الحرب فى كوريا فى ذلك الوقت وما تناقلته الشائعات من احتمال استخدام السلاح الذرى هناك (*) .

وسارت الولايات المتحدة سريعاً فى صناعة القنبلة الهيدروجينية خلال عام ١٩٥٣ ، كما وصلت تجارب تفجير القنابل الذرية هناك لأغراض الدفاع القوى إلى إحدى عشرة تجربة فى صحراء نيفادا ، وأعدت العدة فى الجزائر النائية لجزائر مارشال *Marshall Islands* للتجارب الهيدروجينية ، ونشطت اتصالات اللجنة المشتركة فى البرلمان بالسلطات المالية لفتح الاعتمادات اللازمة لهذه المهمة . غير أنه فى أواخر العام المذكور اقترح رئيس الولايات المتحدة الأمريكية إنشاء مصرف لاعداد مواد توليد الطاقة الذرية وصناعاتها على أن تشترك فيه الدول المختلفة بجزء مما لديها من هذه المواد ويقتصر استخدامها على أغراض السلام ، وقوبل الاقتراح بحماس من الغرب ، ولكنه هوجم من الاتحاد السوفييتى الذى زعم أن مغزاه رفض الولايات المتحدة تحريم السلاح الذرى تحريماً قاطعاً ، ورفضت جمهورية العالم الجديد أن تفجر اسلحتها الذرية التى تمتلكها وتبيدها عن بكرة أبيها وكان هذا اقتراح الاتحاد السوفييتى خوفاً من

(*) انظر « السياسة الدولية للذرة » لبيوكلوند ، صفحة ٥١

السلطان الشيوعى الذى أخذ ينتشر حتى فى عقردارها ، ومما زاد فى ضعف الأمل فى قبول اقتراح التحريم أو غيره مع المضى فى صناعة الأسلحة الذرية المشكلات الجسام التى شجرت عقب هدنة كوريا عام ١٩٥٣ وحرب الهند الصينية وسائر الاضطرابات المنتشرة فى العالم بما فى ذلك ثورات شمال افريقياوازمات الشرق الأوسط . وقبل العلامة أوبنهيمر Oppenheimer وهو أحد مخترعى وصانعى القنبلة الذرية الاشتراك مع العلامة Teller لتحقيق مشروع الثانى فى صناعة القنبلة الهيدروجينية (*) . وكلما اشتدت المنافسة السياسية فى الميدان الدولى تأصل فى عقل الأمريكى العادى وجوب تفوق بلاده على الاتحاد السوفيتى فى صناعة السلاح الذرى كاحدى مقومات السياسة القومية بل وأسباب حياتها .

وأخذت أرصدة القنابل الذرية تتضخم لدى الكتلتين الجبارتين ، وتوصلت إلى تجربة قنابل ذرية وهيدروجينية تستطيع أن تمحو بواسطتها من الوجود أكبر المدن ، وازداد ضغط كل منهما فى السياسة الخارجية وخاصة فى غرب أوروبا والشرق الأقصى تبعا لاعتزازهما بهذا السلاح الرهيب ، وازدادت صيحات الاستنكار من محبى الإنسانية والسلام ، واستقر رأى العقلاء من المدنيين والعسكريين بأن الولايات المتحدة الأمريكية أو منافستها قد تستطيع أن تكسب المعركة بالسلاح الذرى ولكنها لن تكسب المعركة السياسية ، فإن هذا السلاح سيحيل العالم إلى فوضى نتيجة استحالة العمران إلى عهن منفوش ، غير ان السياسة الواقعية للجمهورية الغربية الكبرى ازدادت تعلقاً بهذا السلاح ، وصرح وزير الخارجية فى مناقشة رسمية فى مارس عام ١٩٥٤ ان الولايات المتحدة

(*) أنظر « السياسة الدولية للذرة » لبيوركلوند ، صفحة ٥٣

تعتمد بصفة اساسية على قدرتها فى أن تضرب فورا وكلما دعت الحالة بأية اسلحة تختارها ، وايد باروخ Baruch مندوب الولايات المتحدة الأمريكية فى اللجنة الدولية للطاقة الذرية القول بأن اعـــلان الاتحاد السوفييتى خفض ميزانية التسلح لايطابق الواقع إذ هو مجرد نقل أرقام الميزانية إلى صناعات التعـدين والصناعات الكيماوية ، وظلت العقبة الأساسية فى تحريم السلاح الذرى هى أن الاتحاد السوفييتى يطالب بتحديد نسب الأسلحة بين شتى الدول بينما تطالب الدول الغربية بحد أقصى لكافة القوى الحربية ، وهذا لم يمنع الصحافة والرأى العام من الالحاف فى طلب التعجيل بتحريم الأسلحة الذرية ، مما حدا بالجهات الرسمية فى الجمهورية الغربية الكبرى إلى التصريح فى مواقف عدة بأن وجهة نظر الولايات المتحدة هى فرض رقابة فعالة تؤدى إلى تحريم السلاح الذرى بينما لم يقبل الاتحاد السوفييتى هذا الرأى بحال من الاحوال .

ونشطت فى هذه الاثناء فى الجمهورية الغربية الكبرى تجارب الطاقة الذرية فى الجامعات ومعاهد الابحاث ، وازداد عدد المشتغلين بها من العلماء والمتخصصين والفنيين لاغراض الصناعات والسلام والحرب ، وصدرت هنالك تشريعات عدة لحماية الجمهور من خطر الاشعاع الذرى ومصانع توليد واستخدام الطاقة الذرية ، واستخدمت الدعاية عن طريق الاذاعة والسينما لتحذير الجمهور من اخطار الذرة مع تدريبه على سبل الوقاية ، وخصصت الدولة ٤ مليار دولارا فى عام ١٩٥٣ لأعمال الذرة أضيف إليها ٥ر٣ مليار فى عام ١٩٥٤ لنفس الغاية وأخذ الرقم يتزايد باطراد وبنيت مدن لابحاث الطاقة الذرية ، واحصيت مناجم اليورانيوم عام ١٩٥٤ المخصصة لاغراض الطاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها فبلغت

٥٣٠ منجما منها نحو ١٥ انتاجها السنوى يزيد على ١٠٠ الف طن (*) وذلك علاوة على مناجم كندا وغيرها التى تصدر مقادير كبيرة من هذا المعدن إلى مصانع الطاقة الذرية فى الجمهورية الكبرى ، وانشىء أخيراً نظام دولى فى الغرب فى سنة ١٩٥٥ لشراء المواد الخاصة باعمال الابحاث الذرية تمثل فيه الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى وكندا وفرنسا واستراليا واتحاد جنوب أفريقيا والبرتغال ، وتتالت التصريحات السياسية التى ترتكز فيها الولايات المتحدة الأمريكية على تفوقها فى الميدان الذرى ردا على مبالغة الاتحاد السوفيتى فى استخدام حق الاعتراض على مشروعات قرارات مجلس الامن وتمسكها بابقاء هذا الحق الذى يمكنها بواسطته الحيلولة دون تحريم هذا السلاح ، ومما لا شك فيه أن خطر هذا السلاح الرهيب كان له الأثر الاكبر فى قرارات الامم المتحدة منذ قيامها .

وأهتمت سائر الدول الغربية المتقدمة بالبحوث الذرية وبإنتاج أسلحتها، ونسقت سياستها الخارجية وفق تطور استخدام السلاح الذرى ، وجمعت شملها وانضمت اليها المانيا الغربية بعد قبولها فى حلف الاطلنطى ، بشرط ألا تصنع أسلحة ذرية أو بيولوجية أو كيماوية أو تلقائية ، لتنسيق أسلحتها وجيوشها وإعدادها بالطائرات الذرية على أن تقيم الجيوش المتحدة تحت قيادة حلف الاطلنطى فى ألمانيا الغربية وفق معاهدتى لندن سنة ١٩٥٤ وباريس سنة ١٩٥٥ ، ولايسمح لألمانيا بصناعة الأسلحه الممنوعة الابناء على طلب حلف الأطلنطى بالذات وتصويت ثلثى أعضاء مجلس الحلف ،

---

* أنظر « السياسة الدولية للذرة » ليبوركلوبد ، صفحة ٥٧ .

وهكذا امتد حائط الدفاع الذرى من الولايات المتحدة الأمريكية إلى قلب أوروبا الغربية .

ومن أولى الدول الغربية التى اهتمت بالسلاح الذرى بريطانيا العظمى ، وقد اشتغلت بشئون الذرة طويلا قبل انتاج أول قنبلة ذرية فى الجمهورية الكبرى العالم الجديد ، وكانت تدرك تماماً خطر هذا السلاح على مدنها المكتظة بالسكان والعمران ، وتقشعر أبدان الناس هناك من فكرة التدمير الشامل بالقنابل الذرية فى هجوم حاسم على الغرب من الكتلة الشرقية ، ويدور فى خلدهم أنه لما كانت الولايات المتحدة بعيدة نسبياً لخطر التدمير الشامل عليها أقل ومساعداتها قد لا ترد فى الوقت المناسب ويتعين تنظيم وتنسيق الدفاع الذرى بينها للساعات الحاسمات ، وفجرت انجلترا أول قنبلة ذرية صنعتها فى صحارى استراليا سنة ١٩٥٢ ، وبدأت تسير قدماً فى تحسين انتاجها وصناعتها ، وواصلت تجاربها ففجرت عدة قنابل أخرى واهتمت أكبر اهتمام بالحصول على اليورانيوم من كندا واتحاد جنوب أفريقيا ، وألقى تشرشل خطابا ذريا بمناسبة استخدام هذا السلاح الرهيب فى أول مارس سنة ١٩٥٥ يعلن فيه عزم بريطانيا على صناعة القنبلة الهيدروجينية (*)، وقد سارت بنجاح فى صناعتها وهى مصممة على تجربة تفجيرها فى صيف سنة ١٩٥٧ فى املاكها النائية بجزائر الكرسيماس مما أثار احتجاج اليابان وسائر شعوب الشاطىء الشرقى لاقاصى آسيا خوفاً من النتائج الخطيرة لهذه التجربة واشعاعاتها .

وضمن البلدان التى امتازت بعلمائها الذين درسوا وحاضروا فى أسرار

(*) أنظر « السياسة الدولية للذرة » لبيوركلوند ، صفحة ٦١ .

الذرة فرنسا وذلك فى معامل السوربون ومدرجاتها وغيرها،ولديها علماء ممتازون يشار اليهم بالبنان فى شؤون الذرة نذكر منهم بروجلى *Broglie* وفردريك جوليو كورى *F. Joliot Carie* وبرنس رنجية *Prince - Ringuet* ، وعارض بعضهم فى صناعة واستخدام السلاح الذرى ودرس آخرون آثاره الاقتصادية والدولية ، وأعلن رئيس الحكومة فور *Faure* فى ابريل سنة ١٩٥٥ تحت ضغط الرأى العام وميوله الانسانية أن فرنسا ليس فى نيتها صناعة القنبلة الهيدروجينية وأن جهودها فيما يختص بالطاقة الذرية منصرفة إلى استخدامها لأغراض السلام ، غير أن هذا لا يمنع فرنسا أو غيرها من دول حلف الاطلنطى بما فى ذلك المانيا الغربية من الحصول على الاسلحة الذرية من حلفائها .

وأهتمت بلجيكا أيضاً بالطاقة الذرية لاسيما أنها تملك مستودعات ضخمة من معدن اليورانيوم الذى يولد هذه الطاقة فى مناجم الكونغو البلجيكية ، وانشئت «كوميسارية» *Commissariat* للطاقة الذرية فى بلجيكا سنة ١٩٥١ وشيدت عدة معامل لتجاربها ، وحاول الاتحاد السوفيتى استمالة هذه المملكة الصغيرة النشطة اليه لشراء هذا المعدن النفيس منها ، إلا أن الولايات المتحدة سبقتها فى صفقات الشراء واحتكرت العقد لها .

وتتركز السياسة الدوليـــة القائمة على التصميم على استخدام السلاح الذرى فى الحرب عن طريق حلف الاطلنطى واعتماده على هذا السلاح كما جاء فى تصريحات واشنطن المتعددة منذ قيام هذا الحلف ، وتأيد هذا فى اجتماع باريس لاغراض الحلف فى ١٨ و١٩ ديسمبر سنة ١٩٥٤ ، فجاء فى

البلاغ الأخير الذى أذيع عنه فى ٢٠ ديسمبر ماخلاصته « ان تهديد روسيا للعالم الحر لم يخف، وقد رسم برنامج جديدللدفاع عن أوروبا الغربية أساسه الأسلحة الذرية وذلك للمحافظة على التوازن فى التسلح ، كما اتفق بصفه نهائية على برامج جديدة للتسلح لسنة ١٩٥٥ وبصفة مؤقتة لسنتى ١٩٥٦ و١٩٥٧ » ، كما صرح دالاس فى ١٢ ديسمبر سنة ١٩٥٤ بان قائد عام قوات الاطلنطى له حق استعمال المدفعية ذات القذائف الذرية لكى يمكن الوصول إلى هدفه بقوة وحزم ».(*) وهو ترديد لتصريحات الرئيس ايزنهاور التى لاتخرج عن هذا المعنى ، ويلوح ان الولايات المتحدة الامريكية لاترغب فى الحيلولة دون استخدام إحدى الدول الغربية هـذا السلاح للدفاع عن أراضيها إذا هوجمت ، بل هى ترغب فى ان تظل يداها مطلقتى السراح فى استعمال القنبلة الذرية ، ويمتد امكان استخدام السلاح الذرى من حلف الاطلنطى إلى حلف جنوب شرق آسيا الذى تتزعمه الجمهورية الغربية الكبرى أيضاً ،وهو يقيد بريطانيا العظمى واستراليا ونيوزيلنده وباكستان وسيام وفيلبين وغيرها بنظام دفاع مشترك لصد الاعتداء عليها والهجوم الصريح الشامل وينظم قواتها المشتركة مع تجهيزها بالأسلحة الذرية الخفيفة .

٢ — الكتلة الشرقية : ان البيانات التى تصدر عن الابحاث الذرية وأسرارها من الاتحاد السوفيتى وسائر الدول حليفته والداخلة فى دائرة نفوذه محدودة ، ولا يدرى العالم عن تجارب الذرة هناك إلا ما يصدره الاتحاد ذاته إلى الخارج للتهديد والوعيد والانذار أو مايخرج مصادفة أو يتسرب عن طريق العيون والارصاد ، وأقام الاتحاد فضلا عن الستار

(*) انظر « السياسة الدولية للذرة » لبير كاوند ، صفحة ٦٥ .

الحديدى الذى يحجب الكتلة الشرقية عن العالم الخارجى ستاراً أشد سمكا منه يحجز بيانات الابحاث الذرية هناك عن سائر علماء العالم .

وتناقضت سياسة الاتحاد السوفيتى شأنها شأن السياسة الأمريكية الغربية بين استخدام السلاح الذرى وتحريمه ، وصرح ستالين فى مايو سنة ١٩٤٧ لأحد الساسة الأمريكيين ستاسين *Stassen* بميله إلى بحث امكان إنشاء رقابة دولية على توليد الطاقة الذرية وسلاحها (١) ،كما صرح مولوتوف فى اكتوبر من نفس العام بمناسبة عيد الثورة الحمراء بضرورة تحريم استخدام السلاح الذرى ، ونشط جروميكو *Gromyko* فى الميدان الدبلوماسى للدعاية بابراز وجهة نظر الاتحاد السوفيتى فى الرقابة الذرية ، غير ان الاتحاد السوفيتى مالبث ان غير اتجاهه المذكور حين تقدمت الولايات المتحدة بمشروعها للرقابة على الذرة تطلب فيه ان ينزل الاتحاد السوفيتى عن حقه فى استخدام الفيتو ، يضاف إلى ذلك نجاحه فى الحصول على بعض الأسرار الذرية بواسطة عيونه فى البلدان الغربية وسرعة إنتاجه بعد تجربته الناجحة لأول قنبلة ذرية ، فلم تستمر بصفة رسمية فى تعضيدها لتحريم استخدام هذا السلاح ، ولكن مع ذلك ظلت الصحافة هناك تظهر بشاعة أثر هذا السلاح نقلا عما كان ينشره علماء فرنسا وغيرهم . (٢)

وضاعفت روسيا السوفيتية نشاطها فى الميدان الذرى بمناسبة اشتداد أزمة برلين وحصارها الذى افتعلته وشعورها برجحان كفة الغرب عسكرياً

---

(١) انظر « السياسة الدولية للذرة » لبيركلوند ، صفحة ٦٨ .
(٢) أنظر « السياسة الدولية للذرة » لبيركلوند ، صفحة ٦٩ .

لتفوقه فى السلاح الذرى ، مما جعلها تتردد فى المضى فى تشددها لاشعال نيران حرب عامة .

وتعددت معامل ابحاث الذرة هناك ونشط استخراج اليورانيوم من المناجم المتعددة فى الاتحاد وسائر بلدان ماوراء الستار الحديدى ،وقيل ان القنبلة الذرية الأولى التى جربت هناك فى سنة ١٩٤٨ تزيد فى فتكها عن قنبلة هوراشيما نحو ستة اضعاف ، مما أدى بالولايات المتحدة إلى تعديل خططها الخارجية ،ومما أدى الى إدراك هذه انها لم تعد تحتكر هذا السلاح الذى نزل إلى ميدان البحث والمعرفة للجميع ، وتقدمت الابحاث الذرية فى الإتحاد الذى أعد عدته لانتاج القنبلة الهيدروجينية أيضاً ، وفى نفس الوقت قام بحملات سلام واحتجاج شديد لتوقف أعمال اللجنة الدولية للطاقة الذرية فى ديسمبر سنة ١٩٤٩ ، وكان أساس دعايته ضرورة تحريم السلاح الذرى كاداة للهجوم مع فرض رقابة دقيقة على صناعته واعتبار الحكومة البادئة باستخدامه مجرمة حرب ، واستمرت الدعوة بحماس فى الصحافة الروسية خلال عام ١٩٥٠ من النوع الذرى لمعركة السلام ، غير انه كان من العسير التوفيق بين وجهتى نظر الغرب والشرق ، فتقرير الغرب للامم المتحدة استخدام السلاح الذرى وفرض رقابة على الطاقة أساسه إنشاء هيئة دولية تملك كافة مناجم اليورانيوم وغيرها من المعادن التى تولد منها الطاقة الذرية ، والعقلية الروسية لاتستسيغ هذه الرقابة فضلا عن رفض الاتحاد التنازل عن حقه فى استعمال الفيتو فى مجلس الامن ، وبينما ظل ساسة الاتحاد ودبلوماسيوه يصرحون بوجوب تحريم هذا السلاح استمرت الابحاث الذرية وصناعة قنابلها سائرة على قدم وساق هناك وفشلت فشلا تاماً محاولات الأمم المتحدة تنظيم الرقابة على الذرة ، وبدأ ساستها وقد

ملكت روسيا السوفيتية زمام الموقف نوعا ما بعدد من القنابل الذرية صنعتها حديثاً تهاجم الولايات المتحدة الأمريكية وتصفها بانها عدوة السلام .

ولكن عادت السياسة الروسية تضرب على نغمة وجوب تخفيض السلاح فى شتى البلدان التى تتسابق فى صنعه وتحريم استخدام السلاح الذرى ، وطالب ستالين بهذه المناسبة فى اكتوبر سنة ١٩٥١ بوجوب إنشاء رقابة على الذرة مع تحريم استخدام القنابل الذرية بشرط ألا يؤدى هذا إلى التدخل الفعال فى استقلال أية دولة وسيادتها ، غير ان مشروع الخمس سنوات هناك كان شديد الميــــل إلى تنشيط الصناعات الثقيلة بما فى ذلك صناعات التسلح ، ونبه الاتحاد السوفيتى العالم فى صحافته خلال عام ١٩٥٣ إلى ان مبالغة الولايات المتحدة الأمريكية فى إنتاج السلاح الذرى وتقوية المانيا الغربية عسكرياً خطران جسيمان على السلام ، وهو يحاول بهذا التحذير الوقيعة بين دول الغرب ، وإحداث انشقاق فى صفوفها .

واتجه الاتحاد السوفيتى اتجاهاً جديداً بعد عام ١٩٥٤ ، يحاول فيه جمع الدول العظمى فى مؤتمر لبحث إمكان خفض السلاح بما فى ذلك تحريم استخدام السلاح الذرى ، غير أن مقترحاته لم تدعم بالجدية وبالنوايا الطيبة للوصول إلى نتيجة تشمل كافة الدول ذات الشأن ، واحتدم السباق بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الامريكية . وبجاله فى ابحاث الطاقة الذرية فسيح بما شاده من معامل البحث ومدن ذرية ، فضلا عن مناجم اليورانيوم المنتشرة فى طول البلاد وعرضها بل وفى سائر البلدان التى تدور فى فلكه ، وعلماؤه الذين يختصون فى البحث الذرى والهيدروجينى

وقنبلة الكوبالت عديدون ، مما يدفع بالجمهورية الكبرى إلى مضاعفة الجهد فى إنتاج أسلحتها الذرية الفتاكة بل والتفنن فيها غير آبهة بالاعباء المالية الجسيمة التى كان يمكن انفاقها فى تضميد جراح العالم .

وتختلف سياسة الاتحاد فى داره عنها فى البلدان التى تدور فى فلكه أو تسير وفق خططه السياسية فى أنه يركز النشاط الذرى لانتاج الأسلحة الذرية فى عقر داره ويقصر تعاونه الذرى مع هذه البلدان فى حدود استخدام الطاقة الذرية لأغراض السلام كالصناعة والأغراض الطبية ، وذلك ليجعل هذه البلدان فى حاجة دائمة إلية ويأمن جانب تفوقها فى السلاح ، ولكنه لايتردد إذا دعت الحاجة فى أن يمدها بالأسلحة الذرية لاستخدامها ضد الدول الرأسمالية فى حالة قيام حرب عامة تشتبك فيها الكتلة الشرقية ضد الكتلة الغربية ، كما أن هذه البلدان تمد الاتحاد السوفيتى بحاجته من اليورانيوم وهى تملك مناجم متعددة غنية بهذا المعدن ، وقد أدرك الاتحاد أهميتها وخرج على نظامه فى عقد الأحلاف الثنائية فحسب ، فعقد مع مجموعة البلدان التابعة له فى أوروبا الشرقية فى وارسو عام ١٩٥٥ حلفاً عسكرياً جماعياً لحماية الكتلة الشرقيه من حلف الأطلنطى وليرد على احتمال استخدام هذا الحلف الإسلحة الذرية بتجهيز حلفه العسكرى بمثلها حين الحاجة(*) .

والاتحاد محاط بمجموعة دول مستقلة إسماً لا فعلا ، فهى خاضعة لنفوذه وتعتمد عليه لا فى حياتها السياسية فحسب بل كذلك فى حياتها الاقتصادية والثقافية ، وهو يحكمها من بعد بالعقيدة التى بعث بها إليها

(*) « انظر السياسة الدوليه للذرة » ليبوروكاولند ، صفحة ٩٥

وبولاة الامور من أبنائها الموالين له ويساعد موقفه هذا على تغلغله إلى ماوراء حدود هذه البلدان . ويقف الاتحاد من الاضطرابات الدامية التى تنشب هناك بين حين وآخر موقفاً فى ظاهره الحياد وفى حقيقته العمل على قمع الاضطرابات بكافة الوسائل ، وذلك توطئة لكسب معركة الثورة العالمية . ويعمل الاتحاد السوفيتى على زيادة نمو صناعات البلدان السبع لأوروبا الشرقية الداخلة فى دائرة نفوذه وفى حلف وارسو وهى كما سبق أن ذكرنا بولونيا وتشكوسلوفاكيا وهنجاريا وبلغاريا ورومانيا وألمانيا الشرقيـة والبانيا ويبلغ مجموع سكانها نحو تسعين مليوناً ، ويهتم خاصة بالصناعات الثقيلة وما له علاقة بالتسلح ، ولا غرو فى ذلك فهى غنيـة بالمواد الخام التى تعادل ثلث ما لدى الاتحاد السوفيتى ، وهذا مما يدل على أهميتها البالغة للاتحاد فى صناعة الأسلحة بما فى ذلك القنابل الذرية واهتمام الاتحاد بتوجيـــه سياستها بالدعاية وبتنظيم إنتاجها وتزعم سياستها العسكرية .

وتحاول الكتلة الغربية أن تخرج دول شرق أوروبا المذكورة من الستار الحديدى بالدعاية وتحريضها على الثورة وتحريرها بلا حرب لاعادة نظم الغرب البرلمانية البورجوازية الرأسمالية إليها ، وطبيعى أنه إذا نشبت حرب فلن تعتدى الكتلة الغربية عليها بالسلاح الذرى بل ستجتاز حدودها إلى صميم المدن الروسية ، ويدرك الاتحاد السوفيتى هذا كله ويساعدها فى نطاق محدود فى انشاء معامل للابحاث والتجارب الذرية . ويشترك مع المتخصصين من أهل البلاد خبراء من الاتحاد لمواصلة البحث الذرى وتذليل الطاقة ، كما يقوم فنيون من الاتحاد بالاشراف عـــلى مناجم اليورانيوم ويتلقون التوجيه من الاتحاد ذاته ، واليورانيوم متوفر فى

بلدان شرق أوروبا المذكورة وخاصة فى تشكوسلوفاكيا وبولونيا وبلغاريا وألمانيا الشرقية، ولا شك انها تزيد فى قوة تسلح الاتحاد السوفيتى وتجعل من العسير على الكتلة الغربية التنازل عن انتاجها الاسلحة الذرية .

ونزلت قوة جديدة هى الصين الشيوعية إلى ميدان البحوث الذرية بعد انتصارها على الصين الوطنية وسحقها فى آخر سنة ١٩٤٩ . وأرض الصين غنية بمناجم اليورانيوم ، وقد اعتمد الاتحاد عليها فى تزكية نيران الحرب الكورية ، ويعمل بهمة فى مساعدتها صناعيا وعسكريا لتعويض خسائرها فى حرب التحرير والحرب الكورية ولانهاض البلاد فى ظل نظام تعاونى جماعى انتقالى للمضى فى الطريق الشيوعى الصميم ، وصرح رئيس الحكومة شواين لى *Chou En-lai* فى البرلمان فى ٢٣ سبتمبر عام ١٩٥٤ « بأن روسيا فى سبيل انشاء ٦٠٠ مصنع جديد فى الصين الحمراء ١٤١ منها للصناعات الثقيلة وانتاج الاسلحة ، وتنتشر الجيوش الروسية والمدربون العسكريون فى شتى الولايات الصينية ، غير أن الاتحاد يهمه الا تصبح الصين قوية إلى حد يمكن أن يهدد الاتحاد بحكم ضخامة عددها ، وهو يعمل على أن تظل دائماً فى حاجة إلى معونته ويرسم سياسته فى مساعدتها فى المجال الذرى على هذا الاساس ، ونشأت لهذه الغاية فى أكتوبر سنة ١٩٥٤ هيئة علمية مختلطة روسية صينية (*) مكونة من سبعة من العلماء فى شئون الذرة ينوبون عن الاتحاد السوفيتى وسبعة ينوبون عن الصين الشعبية يجتمعون فى موسكو وبيكين بالتناوب لدراسة مسائل الذرة وتنظيم استخدامها فى الصين على أساس التعاون الروسى الصينى .

ويختلف الاتحاد السوفيتى ود الصين الشيوعية لتظل فى ركاب سياسة الاتحاد ، وقال كروشيف *Kruschev* بمناسبة العيد الخامس للجمهورية

(*) أنظر « السياسة الدولية للذرة » ليبوركلوند ، صفحة ٩٠ .

الصينية الشعبية « نحن اخوة فى الدم » . غير أن الصين تدرك تماماً نيات الاتحاد وقوة كتل الصين البشرية فى الميزان الدولى فى حالة سيرها اشواطا بعيدة إلى الامام فى الصناعات الحديثة وابحاث الطاقة الذرية ، وماوتسى تونج اعرق فى الزعامة الشيوعية من بولجانين الذى يعتبر حديث العهد بمهنة الحكم ، وهو يقدر أهمية السلام العالمى لخمس سكان العالم ، وقد كانت بلاده فى نزاع ليس بالهين مع حكومة فرموزا فى عام ١٩٥٥ ومع ذلك سمحت لرئيس الحكومة شوان لاى أن يقوم بدور حاسم مع سائر الساسة الذين قدموا من ٢٩ دولة الى باندونج من آسيا وأفريقيا لدراسة مشاكل بلدانهم ومكافحة الاستعمار وتدعيم أسس السلام وتحرير شعوب آسيا وأفريقيا ، وشاطرهم بحماس فأعلن ان هذه الأمم المكافحة المجتمعة فى باندونج ضد صناعة الاسلحة الذرية واستخدامها .

ولكن مع كل هذه الجهود فى سبيل تحريم الأسلحة الذرية تحريماً باتاً فالاتحاد (والدول التابعة له وصديقته) يعلم أنه دون الكتلة الغربية فى السباق الذرى ويبذل قصارى جهده للحاق بها ، ومثل هذا السباق لا يبشر بنجاح فرض الرقابة على الذرة واسلحتها .

وبينما تختفى وراء سحب التوتر الدولى محاولات فرض الرقابة على الطاقة الذرية تظهر فى الأفق عوامل الشر ، فمن تهديد الكتلة الشرقية خصومها باستخدام الصواريخ الموجهة التى تحمل أشد الأسلحة الذرية فتكا إلى تهديد علماء الغرب الكتلة الشرقية بأنه فى سبيل إنشاء طرادات جوية تسير بالذرة وتحمل ملاحين لقيادتها ، وتحت تصرفهم الأسلحة الذرية لاستخدامها وهى ستحلق إلى أقصى ارتفاع يمكن التحليق فى فضائه وهى مزودة بالوسائل التى يمكن بواسطتها تدمير القذائف الموجهة . ويمكننا فى ضوء هذين التهديدين إدراك إلى أي مدى وصل التوتر السياسى فى عالم اليوم .

أهم الوسائل السلمية لفض المنازعات الدولية

لم تنشأ الوسائل الفنية لفض المنازعات الدولية سلميا وعلى رأسها التحكيم،والقضاء الفنى ، والسياسى،والجنائى بين يوم وليلة،بل صاحب تبلور الفكرة وبناء صرح نظم التحكيم والقضاء الدولى مع قبول الاحتكام اليه وأن يصبح جبريا فى حالات معينة ، تطور القانون الدولى ونشاط العلاقات السياسية ونشأة قواعد وتقاليد دولية ودبلوماسية يمكن الاستناد اليها فى تطبيق قواعد القانون التى يتخذها القضاء هدى له،وتأصل القواعد الانسانية فى المعاملات الدولية بين الحين والحين أو التمهيد إلى تأصلها الوضع حد للحروب.

التحـــكيم

يسبق السعى فى سبيل التوفيق بين المتنازعين عن طريق الوساطة ، وأهم من الوساطة التحكيم القضاء الدولى ، وساعد على اتخاذ أساليب القضاء الدولى الوضع الحالى الذى سنشرحه فى دراستنا هذه ، كما شجع هذا الوضع على فكرة التحكيم *Arbitrage* والمساعى الدبلوماسية كنتيجة لحالة من حالات انحراف العلاقات السياسة الدولية عن وضعها الطبيعى وهو الصفاء والوئام وحسن الجوار بين البلدان إلى توتر وتدابر وتنافر وتعارض فى وجهات النظر وتمسك كل بوجهة نظره ، ثم تنازع قد يقف عند حد أظهار الامتعاض والاستياء والتعبير عنهما بشتى الوسائل السلبية والايجابية كسحب الممثل السياسى وعدم تنفيذ بند من بنود المعاهدة وكالقيام بمظاهرة حربية أو ارسال قطعة بحرية معينة، ولكن دون اللجوء إلى السلاح أو خوض غمار الحرب ؛ ورأينا هذه الحالة فى أزمة « أجادير » بين فرنسا وألمانيا : فقد أرسلت

ألمانيافى أول يوليه عام ١٩١١ سفينتها الحربية البانتير *Panther* وقد أبدلتها بالمدرعة برلين إلى مراكش بحجة المحافظة على الرعايا والمصالح الالمانية بها،وقد اتسع نطاق النفوذ الفرنسى هناك وهدد وعرقل التوغل الاقتصادى الالمانى الذى قصد به بسط النفوذ السياسى للامبراطورية الالمانية الناشئة ، واعتبرت ألمانيا أن زيادة النفوذ الفرنسى خطر على الاتفاق السابق،ويقضى هذا الاتفاق بألا تقف فرنسا فى وجه تجارة ألمانيا معمراكش، وانتهت المظاهرة البحرية السالفة بالمفاوضات وتقريب وجهات النظر ثم باتفاق نوفمبر عام ١٩١١ ، واعترفت برلين بمقتضاه بالحماية الفرنسية على مراكش ووافقت فرنسا على فتح بعض الموانى المغلقة فى وجه التجارة فى مراكش ومنها أجادير بالذات وضمنت المساواة التجارية فى مراكش لكافة الشعوب وحصلت ألمانيا كذلك على أراض خصبة ضمتها إلى مستعمراتها تقع فى الكونغو الفرنسية . وقد رأينا هذه الحالة أيضاً فى عبدان عام ١٩٥١ ، والخلاف الشديد بين حكومة طهران وانجلترا على استثمار البترول، فالحكومة الايرانية ويؤيدها الشعب تعقد العزم على تأميم البترول،وانجلترا تؤيد شركة الامتياز هنـــاك وتقف فى وجه التأميم نظير رفع الاتاوة على الامتياز ومنح شروط أسخى للدولة مانحة الامتياز ، ووصل النزاع حداً خطيراً فأمرت حكومة مصدق الفنيين البريطانيين بمغادرة أراضى الوطن واوقفت حركة استخراج البترول وحاولت بيعه للحكومات الخارجية غير انجلترا ، وسعت الولايات المتحدة فى الوساطة والتوفيق بين المتنازعين ،وأمرت حكومة مصدق فى يناير عام ١٩٥٢ بغلق القنصليات البريطانية فى إيران، كما سحب السفير البريطانى هناك،وكان قدصدر قانون بتأميم بترول عبدان لصالح الشعب فى مايو سنة ١٩٥١،وتأثرت ميزانية الدولة

فى إيران أشد التأثير وصادف الشعب أزمة ضيق قاسية ، وغلى مرجل التيارات السياسية هناك وتعددت الدسائس ورفع النزاع إلى لهاى واتخذ مصدق وكان رئيساً للوزارة فى صيف ١٩٥٣ خطوات جريئات للتخلص من الملكية، ثم حدث رد فعل وعادت الملكية أقوى فى ظاهرها وقبضتها على ناصية الحال منهاف الماضى ، وأعادت العلاقات الدبلوماسية مع انجلترا إلى مجـــراها الطبيعى، وكان النزاع قد رفع قبل الانقـــلاب إلى محكمة العدل الدولية فى مايو عام ١٩٥١ ، ومثلت انجلترا مصالح الشركة المؤممة فى عبدان و تمسكت إيران بعدم اختصاص المحكمة بالنظر فى الدعوى استناداً إلى أن تنظيم شئون البترول فى بلادها من اختصاص القضاء الوطنى لا الدولى ، وبعد استماع المحكمة إلى مرافعة الطرفين أصدرت حكمها فى ٢٢ يوليه سنة ١٩٥٢ بعدم الاختصاص ،إذ ليس أمامها موضوع يدخل فى دائرة قضائها ،ولا تعتبر الحكومة البريطانية طرفاً فى الدعوى، والامتياز بين الشركة والحكومة الايرانية ولا تدخل المملكة المتحدة فى العقد بحال من الأحوال (*)، وعادت الأموال إلى مجراها بين البلدين عن طريق الاتصالات الدبلوماسية والمساعى المختلفة فى سبيل تصفية الجو السياسى المكـــفهر .

والتحكيم الخطوة التى تعقب التنازع ثم التردد فى استعمال السلاح فالوساطة والتدخل وديا بالمفاوضات وتبادل وجهات النظر لايقاف احتمال التمادى فى العدوان واستعمال القوة ، وقد يؤدى تبادل وجهات النظر هذه إلى إيجاد حل لاساس الخلاف .

وتعريف التحكيم : تدخل طرف ثالث أو آخر لاقناع المتنازعين بتكوين هيئة معينة اختصاصها الاستماع إلى مرافعاتهم لابداء وجهات نظرهم المختلفة فى موضوع النزاع ، وهذا التحكيم هو ناحية من نواحى

(*) انظر «بترول الشرق الاوسط والدول العظمى» لشفادران، صفحتى ١٣٤ ، ١٣٥ .

النشاط والمبارزة القضائية وفق قانون بذل أقل مجهود للحصول على أقصى ما يمكن الحصول عليه وبدون الالتجاء إلى القوة والعنف ، فهو يفضل بلاشك خطر المعارك باستعمال السلاح .

واتجه التيار اليوم فى ميدان العلاقات السياسية والدراسات الدولية ومعاملات الدول ومعاهداتها واتفاقاتها إلى إدماج صفات المحكم فى صفات القاضى وصفات حكم الأول فى صفات حكم الثانى ، غير أن الحكم الصادر بناء على هذا التحكيم لايزال يصادف الصعاب وموقف السيادات المتنوعة للدول منه .

ويفرق جروسيوس *Grotius* بين المحكمين وهم مجرد الوسطاء والقضاة الذين يصدرون أحكامهم النافذة جبراً على المتنازعين . وهو يقترح التحكيم لوضع حد للحرب وتنظيم شروط السلام ، ويرى أن الحرب إجراءات تؤدى إلى محاولة اتساع دائرة حقوق جماعة معينة ومحاولة استرداد ماذهب عنها من حقوق،وان الحرب هذه وهى عادة فى سبيل علاج مسألة قانونية تتناول الحقوق مما يترتب عليه اللجوء (وذلك أفضل) إلى التحكيم لانهائها وإعادة الحقوق ، غير أنه يجب أن نلاحظ أن الحرب نهاية المطاف فى تناقض وجهات النظر واختلاف المصالح وليست مجرد إجراءات لتدعيم الحقوق (*) .

ومن الناحية العملية نرى أن التحكيم الدولى حل للمنازعات عن طريق احترام الحقوق ، وهذا ماجاء فى المادة ٣٧ من اتفاق لهاى لسنة ١٩٠٧ ،

(*) انظر « محاضرات الدكتوراه فى القانون الدولى العام لسنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ » للاستاذ بادفان بجامعة باريس ، صفحة ١٠٣

فتعرف المادة التحكيم الدولى بقولها « ان غرض التحكيم الدولى الفصل فى فى المنازعات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم هذه الدول على أساس احترام الحق ، والالتجاء إلى التحكيم يتضمن التعهد بنية صافية بالخضوع لحكمه » ،ولطبيعة هذه المنازعات أهميتها فى تفهم روح هذا القضاء فهى ليست مجرد إيجاد الحل لمسألة قانونية أى أنها قانونية الصبغة ، بل تشمل المنازعات التى ينصب عليها التحكيم واتخاذ الوسائل فى حدود نظام التحكيم لحلها نهائياً أى للبعد عن الحرب وإقرار السلام نهائياً بين المتنازعين، وروحها سياسية وليست قانونية . ولكى يمكن أن تسير فى طريق قويم يتعين أن يستند التحكيم إلى سلطات واسعة ، أى ألا تكون مهمة القائمين به مجرد قول كلمتهم من الناحية القانونية، بل أن ينشئوا القانون ويقيموا أسس مبادئه وقد بحثوا مختلف وجهات النظر السياسية وعالجوا الصعاب واستخلصوا الحق وفق العدالة الانسانية واحترام حقوق الغير، كما يقضى القانون الطبيعى والناحية الخيرة فى الانسان . غير أننا لا ننسى اتساع نطاق المنازعات وتشعب نواحيها وتعدد الصعاب التى تتناول حلها فى سبيل تدعيم السلام ، مما يجعل مهمة القاضى المحكم صعبة إلى أبعد الحدود لكى يستطيع وحده أن يقرر السلام ويضمنه . ويضاف إلى ذلك أن الدول التى خاضت غمار منازعات مسلحة ونزلت إلى ميدان القتال وقد فرقت بينها المصالح ولم تستطع بالوسائل العادية تسويتها : قد ترى من العسير عليها بعد المجهود الجبار الذى قامت به عن طريق الحرب أن تقف مكتوفة الأيدى للاستماع إلى ناحية أخرى تقول كلمتها الفاصلة لانهاء النزاع وحسمه .

ولكن هـــذه الاعتبارات لا تقلل من أهمية التحكيم، وما قاله فيه جروسيوس من أنه كما سبق أن ذكرنا الاجراء القانونى لانهاء النزاع ،وقد

قام لاسترداد حق أو المطالبة به ، وأنه يمكن بوساطته وضع حد للحرب ، ورأينا عمليا أنه حصل أن لجأت إليه دول فعلا بنجاح لانهاء حالات الحرب بينها وصار مقرراً فى العرف الدولى من زمن بعيد .

ومن أمثلة التحكيم ومقارنتها بما زعمه جروسيوس ما يأتى :

١ — النزاع الفرنسى المكسيكى فى سنة ١٨٣٨ : —

فرضت فرنسا فى أوائل القرن الماضى على المكسيك حصاراً تاماً *Blocus* وذلك لانها طالبت المكسيك ببعض الحقوق فلم تجبها هذه إليها ، واقترحت الحكومة المكسيكية أن تطرح النزاع للتحكيم على انجلترا فيما يختص بالمسائل التى لم يستطع الطرفان ايجاد اتفاق بخصوصها مباشرة ، غير أن الخلاف تفاقم ولم يمكن الوصول إلى حل واشتبك الطرفان فى حرب ، ثم انتهى الأمر بمعاهدة سلام بينهما واتفاق على التعويض عن الحرب ، وفيهما تعهدا برفع الأمر للتحكيم لافى سبب النزاع،بل فى بعض المطالب التى نشأت عن الحرب والتعويض والسفن المكسيكية المصادرة والموضوعة تحت الحجز والحراسة *Sequestrés* أثناء الحصار ثم المستولى عليها عنوة إلى الملكة فكتوريا ملكة انجلترا .

٢ — مقترحات الهيئة الدبلوماسية فى سنتياجو بشيلى عام ١٨٦٥ :—

قامت الحرب بين أسبانيا وشيلى واشتدت رحاها ، وطالبت الهيئة الدبلوماسية فى شيلى بانهاء هذه الحالة بهدنة ثم بتحكيم ، غير أن هذا الطلب لم يتخذ مجرى التنفيذ وضعف لاعتبارات أهمها انه خيف ان يعتبر هذا سابقة يصبح لها مكانها الملحوظ فى القانون الدولى وقد ينادى بأن يحتذى بها ، وكان الطلب يتلخص فى أن المنازعات القائمة على أسباب راجعة للشرف تطرح للتحكيم .

٣ — النزاع بين فنزويلا من ناحية وانجلترا وألمانيا وايطاليا من ناحية أخرى عام ١٩٠٢ :—

اتخذت انجلترا وألمانيا وايطاليا عملا مشتركا ومحدودا من أعمال الضغط على فنزويلا وذلك تأييداً لحق لها قبلها وتأييداً لمطالبها حيالها ، واقترحت فنزويلا طرح بعض أسباب النزاع على التحكيم ، وايد الرئيس روزفلت رئيس الولايات المتحدة فى ذلك الوقت هذا الرأى باعتباره أفضل الحلول فى هذا الصدد ، واقترحت الدول الثلاث التى وجهت عملها ضد فنزويلا ان يكون الرئيس روزفلت المحكم ، غير أنه رفض العرض ورأى انه من اختصاص المحكمة الدائمة للتحكيم فى لهاى وكانت انشئت بمؤتمر عام ١٨٩٩ على ان تفض اجراءات العمل المشترك الذى قامت به انجلترا والمانيا وايطاليا ضد فنزويلا وأن تحل الموضوعات المعلقة التى ترتب عليها النزاع وهو شبه حرب ، وتطور الأمر إلى ابرام اتفاق مباشر مع المتنازعين بحل المسائل الاساسية موضوع النزاع ، ويترك للتحكيم التعويض وبعض وجوه غير المشروعة مع تحديد قيمته ، وعينت لجان مختلطة لتقديره ولها صفة التحكيم واتخذت قرارات هامة فى هذا الصدد ، وفيما يختص باعطاء الدول الثلاث التى قامت بعمل مشترك ضد فنزويلا أفضلية فى المعاملة طرح الأمر على المحكمة الدائمة للتحكيم .

٤ — النزاع بين بوليفيا والباراجواى على الشاكو فى عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ :

قام بين جمهوريتى بوليفيا والباراجواى المتجاورتين من جمهوريات أمريكا اللاتينية نزاع حاد على أرض صحراوية ضيقة تتاخم الدولتين ، وأدت إلى منازعات دموية قاسية بينهما ،وسبب النزاع اصلا يرجع إلى

غموض حد التخوم بينهما فى منطقة الشاكو ، وقد يلوح فى أفق النزاع أسباب اقتصادية ، وبرزت فكرة المطالبة بالحق واصطدمت بالاحتلال والأمر الواقع ، وأخذ النزاع فى مبدأ الأمر صورة حوادث محلية على الحدود وأعمال عـــدوان لحرب صريحه بينهما ، وتتبعت عصبة الأمم خطوات النزاع كما اهتمت به الدول الأمريكية وبذلت الجهد فى انهائه وعودة السلام إلى ربوع البلدين،ووجهت الجمعية العمومية لعصبة الأمم إلى الدولتين فى ٢٤ نوفمبر عام ١٩٣٤ بناء على المـادة ١٥ من ميثاق العصبة دعوة توصيهما فيها بالعمل على إيجاد حل للنزاع ، وملخص التوصية وقف أعمال العداون والعنف والبدء بمعاونة بعض الدول الأمريكية فى مفاوضات لعودة السلام إليهما مع تحديد التخوم النهائية بينهما ووضع شروط لضمان السلام والامن هناك وسائر الضمانات الاقتصادية ، والخلاصة الكف عن الحرب واللجوء إلى المفاوضات ، وحددت شهرين لتبدأ خلالها المفاوضات على أنه فى حالة عدم الاتفاق على اوجه التحكيم يرفع الأمر إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولى لتفصل فى الخلاف ، وللمحكمة فى حالة عدم الوصول إلى الاتفاق ان تفصل فى الحدود وتبين الأراضى التى تنتمى إلى سيادة كل من الدولتين ، وفيما يختص بعدم الاتفاق على الضمانات الاقتصادية وغيرها واجراءات الوسائل السلمية لفض النزاع يمكن رفع موضوع النزاع إلى هيئة تحكيم يعين رئيس المحكمة الدائمة للعدل الدولى اعضاءها . وهكذا رأينا فى التوجيه قضاء فنياً قانونياً من اختصاص المحكمة الدائمة للعدل الدولى وقضاء سياسياً من اختصاص هيئة يعينهـا رئيس المحكمة .

وقبلت بوليفيا التوصية بينما لم تقبلها الباراجواى ، وسارت فى هداها اللجان التى شكلت فى بنوس أيرس ، وادى مجهودها فى النهاية إلى اعادة

السلام إلى ربوع البلدين ، وامضى وزيرا خارجية بوليفيا والباراجواى فى عاصمة الارجنتين فى ١٢ يونية عام ١٩٣٥ بروتوكول وضع الأسس الهامة للسلام بين دولتيهما .

ونص البروتوكول عـــلى قواعد معينة لضمان الامن بين الدولتين *Certaines mésures de Sécurité* على ان يحل النزاع بينهما بالاتفاقات المباشرة ، وإذا تعذر ذلك يلجأ إلى التحكيم بحـكم القانون للتحكيم القانونى والحكم فى هذه الحالة المحكمة الدائمة للعدل الدولى ، على أنه فى حالة عدم قبول قرارها من الطرفين يطرح أمر المسئولية على المحـكمة السالفة لاتخاذ القرار النهائى ، ونزولا على قرار البروتوكول وقعت الدولتان بمجهود الدول الوسيطة فى النزاع معاهدة الصلح والحدود فى ٢١ يولية عـام ١٩٣٨ ، وهكذا عاد السلام إليهما عن طريق الجهود السياسية لا التحكيم .

ولـكن معاهدة تحديد التخوم وكلت إلى لجنة من المحكمين مكونة من ستة رؤساء جمهوريات الدول الست المتوسطة فى النزاع أو مندوبيهم لتحديد التخوم وفق العدالة والانصاف .

ونتيجة هذا الاجراء من الناحية الواقعية ما يأتى : ـ

١ ــ توصل الوسطاء فى فض النزاع الى انهاء حالة الحرب وعودة المياه إلى مجاريها باتفاق سياسى هو معاهدة الصلح وذلك عن غـير طريق التحكيم القانونى ، وهذا الاتفاق السياسى هو الذى عالج أسباب النزاع .

٢ ــ ان التحكيم اتخذ وضعاً ثانوياً أومتمماً للعلاج السياسى الأساسى وهو نفس أرض الشاكو ، وهو التحديد حسب قواعد الانصاف دون المساس بالخطوط الأساسية للحدود التى تعينها معاهدة الصلح (*) .

(*) أنظر « محاضرات الدكتوراه فى القانون الدولى العام سنة ١٩٤٥ـ١٩٤٦ » للاستاذ بادفان بجامعة باريس ، الامثلة المذكورة من صفحة ١٠٥ الى ١١٠ .

غير اننا رغم عرضنا لشتى الجهود السالفة الخاصة بالتحكيم ومحاولات نجاحه نصادف حالات فشلت فيها محاولات التحكيم، وقد تتناول طبيعة نزاع سياسى كالسالف شرحه، وأهمها المطالبة بالتحكيم فى النزاع بين جنوب افريقيا وانجلترا الوطن الام فى أوائل القرن الحالى ، وفيما يلى البيان :

ان التحكيم وخاصة فى أواخر القرن الماضى وأوائل قرننا الحالى اتخذ من الناحية الواقعية طريقه : فى المسائل القانونية المحضة أو المسائل المنصبة على تفسير حق أو قاعدة دولية أو اتفاقات دولية هامة واسعة النطاق أو خاصة بدولتين أو أكثر دون أن تكون لها صفة عامة كاتفاقات الملاحة أو مؤتمر برلين أو اتفاقات إنشاء جامعة الدول الأمريكية وهكذا . . . ، ولكن الرأى العام لم يقف عند الحد المذكور أو لم يقتنع به فهو دائما لايميل إلى الوقوف فى صف العنف وسفك الدماء ، وتمادى فى رغبته فى السلام إلى المناداة بتفادى الحروب عن طريق التحكيم .

وهذا الرأى العام نادى بشدة فى سنة ١٩٠٠ بالإلتجاء إلى التحكيم ، وتفسير الأمر ان الرئيس كروجر *Kruger* رئيس جمهورية جنوب أفريقيا وكان ماراً بباريس ونزل فى فندق سكريب *Scribe* وكانت بلاده فى حرب مع انجلترا هتفت له الجماهير الباريسية الغفيرة المحتشدة أمام الفندق ونادت بكل قوتها :التحكيم ، التحكيم ، وهى بهذا تظهر رغبتها الأكيدة فى السلام وفى وضع حد لحرب جنوب افريقيا ووجوب انصاف الشعوب المهضومة الحقوق وضرورة اتباع وسائل التحكيم الجديدة التى كانت قد أعلنت على العالم فى سنة ١٨٩٩ ؛ وكانت هذه دعوة كريمة غير انها بعيدة التحقيق، فكان النزاع بين الطرفين سياسياً وقاسياً ، فأن المؤتمر العالمى للسلام والمؤتمر

البرلمانى الدولى للسلام اللذان عقدا فى باريس فى نفس السنة قد أظهرا تحفظا فى هذا النزاع وأبديا أسفهما لاستمرار النزاع بين جنوب افريقيا وبريطانيا اذ انه لم يطرح على بساط التحكيم وقد أدى الأمر إلى الحرب ، ولكنهما لم يقترحا طرحه على التحكيم لانهائه بصفة قاطعة،وكان هذا التحكيم قد ولج أبواب القانون الدولى وحقوق الجماعات عن طريق اتفاقات لهاى سنة ١٨٩٩ ،غير ان صفاته كانت ذات حدود ضيقة لاتعدو النواحى القانونية والتفسيرية للحق والمعاهدات والاتفاقات، وتقدم المندوبون الدبلوماسيون لجمهورية جنوب افريقيا ودولة اورانج الحرة بطلب إلى مجلس إدارة المحكمة الدائمة للتحكيم لوضع حد للحرب بحكم من المحكمة ،غير أن مجلس الادارة هذا لم يك له إلا صفة إدارية ولم يك له اختصاص تحريك اداة المحكمة للانعقاد ومعالجة النزاع والبت فيه ، وأبدى مندوبو روسيا وفرنسا أسفهم بأن هذه الحرب لم يمكن ايقافها . (*)

ويمكن القول بأن طبيعة هذا النزاع السياسية هى التى نأت به عن التحكيم فضلا عن قرب عهد العالم بنفس روح التحكيم وعدم ثبوت قدميه بعد ، بخلاف النزاع على أرض الشاكو وقيام هذا فى أرض العالم الجديد وجمهورياته أميل إلى التحكيم فى مسائل الحدود من سائر الدول فى العالم، ونظامها القائم على طرح شئونها ومنازعاتها الدولية على جامعة الدول الأمريكية تجعلها أميل إلى روح المسالمة، ومهما بلغ قضاة التحكيم من الدقة والحكمة فما كانوا يستطيعون فى أوائل القرن الحالى ولم يك التحكيم قد بلغ شأوه من الدقة الفنية كما هى الحال اليوم ان يعالجوا حرباً خطيرة كحرب البوير عن طريق التحكيم هذا .

(*) انظر « محاضرات الدكتوراه فى القانون الدولى العام لسنة ١٩٤٥ ــ ١٩٤٦ » للاستاذ بادفان بجامعة باريس ، صفحتى ١١١ ، ١١٢ .

ومن غرائب المتناقضات السياسية ان يشترك زعماء هذه الحرب مع انجلترا بعد عشرين سنة وقد هزمتهم انجلترا قديما وأدخلت بلادهم فى نطاق امبراطوريتها فى إعادة بناء صروح السلام العالمى بعد الحرب العالمية الأولى، نذكر منهم الجنرال سمطس الذى قام بدور هام فى بناء عصبة الأمم كما اشترك فى مؤتمر سان فرانسيسكو لوضع أسس الأمم المتحدة الحالية ، وهكذا تآزرت العناصر الانجلوسكسونية أو العناصر البيضاء فى الدفاع عن صرح الامبراطورية البريطانية وقد تهددت بخطر ماحق لانقاذها، وساهمت فى وضع أسس السلام العالمى بما فى ذلك التحكيم وخلافه من وسائل القضاء الدولى .

ونرى ان التحكيم يتخذ سبيله فى حل المنازعات وبناء السلام ، ولكن ليس فيما يتناول العلاج الشامل للمشكلات كما أراد المتحمسون فى سنة ١٩٠٠ وهم يهتفون للرئيس كروجر، أوكما يقترح بطريقة أكثر واقعية وأقرب إلى التحقيق كما شاهدنا فى منازعات الشاكو، ولكن لعلاج بعض المسائل المتفرعة من المنازعات الأصلية أو بعض النقاط الصعبة الحل التى قد يصطدم بعقباتها الطرفان وقد اتفقا على تسوية الأمور الأساسية موضع الخلاف الخطير ، والطريق الذى يسلكه أصحاب الشأن هو دائما المفاوضات والتفاهم الدبلوماسى .

وفيما يلى بعض حالات التحكيم التى لاتمس المبادىء والسياسة العامة التى تقوم عليها الحرب أو السلام .

١ — التحكيم بخصوص النزاع بين تركيا واليونان، وهو التحكيم المنصوص عليه فى معاهدة الصلح بينهما سنة ١٨٩٧ : بعد أن انتهت الحرب بين تركيا واليونان فى آخر القرن الماضى بمعاهدة صلح ذكر فيها الالتجاء إلى التحكيم

فى الخلافات الخاصة بتطبيق شروط المعاهدة ، ادعت الحكومة التركية أن أثر الحرب أفقد اليونان مزايا التمتع بالامتيازات الأجنبية فى أراضيها لصالح رعاياها ومن شأن هـــذه الامتيازات الأجنبية الا يخضع رعايا الدول صاحبات الامتيازات للقضاء الوطنى والمحلى فى الامبراطورية العثمانية ، وهذا النظام أساسه الاتفاقات المتتابعة والعرف منذ معاهدة سليمان القانونى وملك فرنسا فرنسوا الأول ، وتمسكت الدولة العثمانية بأن حقوق الجماعات *Droit des Gens* تجعل نظام الامتيازات هذا فى خبر كان فهو بالنسبة لها نظام هرم وكتب عليه الفناء *Caduc* ،ولا يمكن التمسك به بعد الحرب فالصلح ، وأن مبدأ الاتفاق على شروط معاملة اليونانيين فى تركيا قبل فى معاهدة ، وقامت مفاوضات متعددة بهذا الخصوص ، وذكر فى المعاهدة إنه فى حالة عدم الوصول إلى اتفاق يرفع الأمر إلى التحكيم بوساطة سفراء الدول العظمى فى الاستانة . وانتهى الأمر بالالتجاء إلى التحكيم ووضع مجلس السفراء فى الاستانة شروط معاملة اليونانيين فى الدولة العلية ونظامهم القضائى القنصلى الجديد،وهذا النوع من التحكيم قضاءفى فهو يتناول صميم الأشكال القانونى لحله بما يتفق مع نص معاهـــدة الصلح وإقامة نظام جديد يرضى المتنازعين ويتفق مع قواعد الرغبة فى السلام .

٢ ــ التحكيم بخصوص الحرب الاسبانية الأمريكية فى سنة ١٨٩٨ :

حدثت مفاوضات متتابعة فى باريس لوضع حد للحرب الاسبانية الامريكية، وأهم ما تناولته المفاوضات مصير الفلبيين،ونشب خلاف شديد بين الدبلوماسيين الامريكيين والاسبان بشأن تطبيق قواعد بروتوكول هدنة ١٢ اغسطس سنة ١٨٩٨ بين البلدين ، واقترح الدبلوماسيون الاسبان رفع الأمر للتحكيم وخاصة ان الخلاف قانونى الصبغة وقد نشب بصدد تفسير اتفاق، غير ان الدبلوماسيين الأمريكيين اعترضوا، ولكى تستبعد المقترحات الاسبانية

قالوا بانهم اجتمعوا لعقد الصلح وان التحكيم يمكن استخدامه لمنع الحرب وتلافيها ولكن لا لاستبعاد نتائجها وقد وقعت الحرب فعلا ، غير ان حجة الساسة الأمريكيين لا تتفق مع المشاهد والسوابق فقد حصل فعلا ان التجأ المتنازعون إلى التحكيم لتنظيم الصلح وكذا لحل المشكلات التى نشبت بفعل الحرب ذاتها.

٣ - وهناك مثل قوى بخصوص التحكيم فى النزاع بين تركيا والعراق بعد بعد الحرب العالمية الأولى على ولاية الموصل ، وهذا النزاع لم يتخذ صورة خطيرة تجر إلى الحرب : فرض الانتداب البريطانى على العراق بعد الحرب العالمية الأولى، ونظرت انجلترا بنهم إلى بترول كركوك فى الموصل والاستئثار به لصالح أداة الصناعة والحرب البريطانية، وخاضت تركيا حرب حياة أو موت بنبذ معاهدة سيفر والالتجاء إلى هضاب الأناضول وجباله بفلول عسكرها ورجالها الوطنيين المغامرين الصادقين لاستخلاص استقلال بلادهم الذى أهدر بالمعاهدة المذكورة بالسيف وطرد جيوش الاحتلال من أصقاع الوطن الأصلى وهى آسيا الصغرى ، ولم تعين حدود على وجه الدقة بين العراق وتركيا المجاهدة فى ذلك الوقت فقد كانت العراق جزءاً من الدولة العثمانية المنحلة، وولاية الموصل فى العراق وهى كذلك جزء من الامبراطورية العثمانية ولا يعلم مصيرها بعد، وقد أشارت إلى هذه الولاية معاهدة لوزان التى ألغت معاهدة سيفر، واستردت بموجبها تركيا الفتية حقوقها الكاملة فى الميدان الدولى كدولة مستقلة ذات سيادة لها كيانها المتمدين بموجب نظامها الجمهورى الحديث وذلك فى ٢٤ يوليه عام ١٩٢٣ ، وبموجب المعاهدة يرفع الأمر للتحكيم فى حالة عدم الوصول إلى اتفاق بين انجلترا وتركيا فى أمر هذه الولاية على أن ينظم التحكيم كما قالت المحكمة الدائمة للعدل الدولى تفسيراً

النص مجلس عصبة الأمم ، وقرار التحكيم له قوة القانون ويحدد بصفة نهائية الفاصل بين تركيا والعراق وبذا تتعين الجهة التى تتبع إليها ولاية الموصل ، وهكذا أصبح من الوضوح بمكان اختصاص محكمة التحكيم التى هى فى الواقع كما قالت المحكمة الدائمة للعدل الدولى مجلس عصبة الأمم - اختصاصها : تحديد التخوم بين الطرفين مع وجوب قبولهما هـــذا الحكم الذى يأخذ وضعه القانونى الذى لا ينازع فى أمره ، ومع أن موضع النزاع كما يتضح من الشرح السالف قانونى محض فهو فى تطبيق بنـد من بنود معاهدة صلح لوزان ،لا يضاح موقف غامض يؤدى حسر الغطاء عنه إلى انتهاء نزاع ليس بالخطير ،ولـكنه لصالح حسن التفاهم بين الجارين ،ولانجلترا كذلك مصلحة فيه تبعاً لما تحويه ولاية الموصل من آبار البترول الغزيرة الانتاج ، ولم يتخذ مجلس عصبة الأمم فى حكمه قراره وفق القواعد القانونية،بل أنه وضع الاعتبارات السياسية فى المرتبة الأساسية الهامة وأصدر حكمه بناء عليها ، وقد لجأ إلى الاعتبارات السياسية لأن حكمه الذى يصدره له قوة القانون، وليس مجرد توصيات كما اعتادت أن تدمغ به قرارات مجلس العصبة ومحاكم التحكيم .

وحاول مجلس العصبة مستنداً إلى البيانات والوثائق السياسية أن يضع حله النهائى للمشكلة وأن يعثر على العلاج الملائم ، وكان حله فى اعتباره وفق قواعد الانصاف وذلك بعد أن وازن بين وجهتى النظر للطرفين وسائر المقترحات المتعددة ، فاستبعد مثلا فكرة الاستفتاء وسائر الاعتبارات العنصرية والتاريخية التى أثيرت،واهتم بالاعتبارات الجغرافية والاقتصادية والاستراتيجية،واسترشد كذلك بمصالح السكان هناك وما تمليه هذه المصالح وكذلك بانشاء عصبة الأمم نظام انتداب على العراق ،وهذه الاعتبارات التى أخذ بها المجلس لاصدار قراره لها صفات سياسية واضحة ، وبينما أن

الاعتبارات القانونية من واقع المستندات هى لصالح تركيا فإن وجهة النظر التركية لم تفز وفازت الفكرة السياسية ، وهكذا نرى أن هذا التحكيم الجزئى رغم أنه يقوم على فكرة القانون فهو ينهج نهجاً سياسياً ، ولا يقرر خط التخوم بناء على الوثائق وحق الامتلاك،ولا يقرر إعطاء منطقة لامالك لها لأقرب الذين يدعون الحق فيها،ولكن هو يحدد التخوم بناء على الظروف السياسية رغم أنها كانت تتمتع بالسيادة العثمانية حتى قبيل النزاع ، ويحكم بأيلولة الولاية للعراق ، وليس هذا النزاع بين العراق وتركيا بالجد الخطير فهو ناحية صغيرة فى تنظيم خطير واسع النطاق خاص باقرار السلام فى منطقة مترامية الاطراف هى شتى ايالات الدولة العلية وتطبيق بند من بنود معاهدة صلح لوزان ، وقد لجأت بريطانيا فى سبيل انهاء النزاع إلى توجيه نظر مجلس عصبة الأمم بناء على نص المادة الحادية عشرة من ميثاق العصبة وذلك فى ٢٣ يناير عام ١٩٢٣ إلى وجوب حل مشكلة الحدود المتنازع عليها بين تركيا والعراق ، فهذه المسألة من المسائل التى تؤثر فى العلاقات السياسية الدولية ، وان من طبيعة هذه المسألة أنها تضمن تنظيم السلام وعقده مع تركيا وكانت المفاوضات قد بدأت بهذا الخصوص فى لوزان .

٤ — وهناك أيضاً التحكيم الخاص ببعض حالات خاصة بالتعويضات المطلوبة من امبراطوريات الوسط المهزومة فى الحرب العالمية الأولى بحكم معاهدات فرسايل وسان جرمان وتريانون : شكلت لجنة بمقتضى معاهدة فرسايل لتحديد الحصة فى التعويضات التى تقع على عاتق الدول التى ورثت امبراطورية النمسا والمجر ، بحكم معاهدتى سان جرمان وتريانون ، وكذلك نص فى معاهـدات الصلح على أنه فى حالة عدم اتفـــاق الدول التى حلت محل الامبراطورية السالفة الذكر على المسائل الخاصة بشراء خطوط السكك الحديدية فى الامبراطورية المنقرضة يرفع الأمر

إلى التحكيم ويعين مجلس عصبة الأمم أعضاء التحكيم ، ورأينا نفس الأسس تضعها معاهدة لوزان بخصوص توزيع حصة كل ولاية من ولايات الدولة العلية المنحلة بخصوص توزيع الدين العثمانى العام ، وإذا لم يستطع صندوق الدين العام أن يصل إلى حل فى توزيع الاقساط السنوية لهذا الدين على شتى الايالات السابقة للدولة العلية فيجوز له أن يرفع الأمر إلى مجلس عصبة الأمم الذى يكل النزاع إلى التحكيم ويعين المجلس الاعضاء الذين يقومون بالتحكيم ، وكذلك نصت معاهدتا فرسايل وسان جرمان على أن تعطى ألمانيا والنمسا بعض سفن الارشاد والقيادة فى الانهر *Remorqueurs* وكذا بعض السفن النهرية للحلفاء على أن تنظم تفاصيل الأعطاء وعدد السفن وفق الحاجات المشروعة للدول صاحبات الشأن بواسطة التحكيم من محكم أو أكثر تعينهم الولايات المتحدة الأمريكية ، وطبق التحكيم فى هذه الحالة فعلا ، كما نصت ملحقات معاهدة فرسايل على التحكيم بخصوص مطالب بعض الدول الحليفة أو المتعاونة مع الحلفاء من ألمانيا بمناسبة تصرفات الحكومة والسلطات الألمانية من رعايا الاعداء بعد ٣١ يوليه عام ١٩١٤ وقبل أن تدخل هذه الدول التى يمكنها الالتجاء إلى التحكيم فى الحرب وتشترك فيها، وصدرت عدة أحكام خاصة بهذا التحكيم، ومن أهمها الحكم الصادر فى ٣١ يوليه سنة ١٩٢٨ فى النزاع بين ألمانيا والبرتغال، ويقرر مبدأ قانونياً وسابقة فى تحديده مدى معاملة المثل الانتقامية *Répresailles* فى وقت السلم .
ونذكر بهذه المناسبة أيضاً أن محاكم التحكيم المختلطة المشكلة طبقاً لمعاهدات فرسايل وسان جرمان وتريانون وكل إليها ضمن ماتعالجه أمر بحث قيمة التعويضات المطلوبة لرعايا الحلفاء الذين اضيروا فى أموالهم وممتلكاتهم وحقوقهم ومصالحهم عن طريق الأجراءات الشاذة للحرب فى بلاد الاعداء (*).

(*) أنظر « محاضرات الدكتوراه فى القانون الدولى العام لسنة ١٩٤٥ — ١٩٤٦ » الاستاذ بادفان بجامعة باريس ، الامثلة من صفحة ١١٣ إلى ١٢٢ .

وهذه الأمثلة المختلفة هى خطوات أولى أو تجارب فى سبيل القضاء الدولى بطابعه الفنى أو السياسى أو الجنائى الواسع النطاق فيما بعد ، وهى لاتخرج عن أنها أحكام فى جو دولى لا فى جو قومى فلا تتخذ طابع الاحكام الداخلية للمحاكم الوطنية ، كما أنها ليست مجرد مشاورات ومفاوضات وتبادل رأى وليست أيضاً مجرد توصيات لن يكون لها أثرها ، بل هى الدعائم الأولى للقضاء الدولى فى مداه المعروف الذى بمقتضاه تخرج الدول من فوضى الصراع والاشتباك الدموى إلى العقل والحكمة واحترام حقوق الغير والسير فى هدى قواعدالعدالة والانصاف . وإن تعدد مثل هذه الاحكام يؤدى إلى بناء صرح تقاليد دولية لها قيمتها القانونية والسياسية فى الابتعاد ما أمكن عن الحرب وفى نشر حسن التفاهم بين الامم على اختلافها .

القضاء الدولى عموماً

إن اصطلاح القضاء الدولى ينصب على اتجاه القضاء الدولى بوجه عام نحو حصر الخلافات بين الدول وأصولها وأهدافها فى نقاط قانونية ومحاولة علاجها فى محيط القانون الدولى وحقوق الجماعات ، غير أننا أصطلحنا على تسمية نوع القضاء الذى يحصر بحثه فى الموضوعات التى تمس القانون ليستخلص علاجاً تشريعياً بالقضاء الفنى أو القانونى ، ويؤخذ من الاصطلاح ذاته أنه قضاء يقوم فعلا بحكم نظام معين مقدماً ولا تنشئه الظروف وتغير وجه تكوينه تبعاً لقيام نزاع ووجوب المبادرة بحله ، فقضاته على تمام الاستعداد بتشكيلهم لعقد الجلسات والاستماع إلى المتنازعين واللجوء إلى مصادر القانون والعرف والمعاهدات والاتفاقات وقواعد العدل والانصاف لاصدار الحكم الذى يتعين أن يحترم بحكم تكوين هذا القضاء والاتفاق على الخضوع لأحكامه .

وقد بدأ هذا القضاء اختيارياً ، بل ومجرد صورة من صور العمل على تقريب وجهات النظر بالوساطة للوصول إلى وفاق وصلح ، وكان الالتجاء إلى شخصية ذات مقام كبير وخطر أو مركز دينى ممتاز للتدخل والتوسط للوفاق على أساس المنطق السليم وقواعد الانصاف والحق والظروف ، ويفهم من هذا الموقف أن المتنازعين يعدلون من تلقاء أنفسهم عن انتزاع حقوقهم بايديهم بالقوة ومباشرة أعمال القضاء باشخاصهم ، وأطلق على هذه الحالة التحكيم الدبلوماسى أو السياسى والغرض منه تلافى الحرب وتصفية حالة خطيرة معلقة ، ومركز هذا النوع من الوساطة يتوقف على

العقلية التى تحيط بالجماعات ودرجة اطماع الحكومات والروح الدينية ومدى أثرها .

ورأينا فى أوروبا فى العصور الوسطى أن وساطة البابا والامبراطور متعددة وكذا وساطة الملوك ولويس القديس وكذا وساطة العديد من الفقهاء ، وبمجرد ان صار الملك امبراطورا قويا متصرفا فى مملكته صادف هذا النوع من القضاء ضعفاً وفتوراً نظراً لاتساع سلطان الامبراطور واطلاق يدية فى الأمارات التى ركز سلطانه عليها دون ان يترك للتابعين له حقوقا ذات قيمة ، ثم بقيام الثورة الامريكية والثورة الفرنسية فى القرن الثامن عشر ظهرت فلسفة جديدة فى محيط حياة الجماعات السياسية ووجوب اتباعها فى سياسة الناس والدول ، وهى القانون الطبيعى وحقوق الجماعات .

ونرى فى القانون الطبيعى حقوق الجماعات وهو يقوم على أساس تكوين الأشياء نفسها لا على مجرد تصرفات ورغبات المشترع ، وطبيعة الأشياء توحى بالعدالة والحق وهما فى صميم ضمائر الناس ، وكل تفكير عكس ذلك يؤدى إلى التناقض والتخبط إذ يصبح الحق ووضوح الحقيقة من صناعة أول قادم ، وهذه الحالة المعوجة تشبه جواز اعتبار القتل أو السرقة من الأعمال المشروعة لأن أحد الحكام الظالمين أو أحد المشترعين المتملقين أراد ذلك أو لأن طائفة من الطغاة ارتأت هذا الرأى لصالحها ، والحد الفاصل بين ما هو حسن وخير وما هو سيء وشر هو القانون الطبيعى *Droit de Nature* ، وهذا ما دلفت إليه ثورات البشرية فى سبيل التحرر من الظلم وحقن دماء الانسان ، وبرز هذا بمعاهـــدة جاى *Jay* عام ١٧٩٤ بين الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا ، وقد انفصلت الأولى عن الوطن الأم بعد

حرب الاستقلال الطاحنة ، وأعلنت حقوق الانسان والدستور ،وتنص المعاهدة على التجاء إلى التحكيم لتصفية المنازعات التى نشأت عن حرب استقلال ووجوب حلها بواسطة لجان مختلطة .

واتجهت الجهود نحو تكوين القضاء الدولى ، وسارت بهمة فى طريق النجاح ولم يعد هناك مجرد شخص يعين محكما ، بل محكمة للعدل الدولى تطبق القانون الواقعى الوضعى *Droit positif* أو الايجابى ، وفى حالة عدم وجود نصوص فى هذا الشأن تطبق القانون الطبيعى الذى سبق أن أشرنا إليه ، وتراعى إجراءات معينة فى بحث المنازعات ، وتتكون هذه المحكمة من قضاة متضلعين فى العلوم القانونية ومسائل العلاقات السياسية الدولية ولهم خبرتهم الواسعة فى الشئون العامة .

وبرزت هذه الظاهرة فى تحكيم الالباما *Alabama* وفيما يلى البيان :

وجاء هـــذا التحكيم بمناسبة موقف انجلترا من حرب الانفصال الامريكية ١٨٦٠ - ١٨٦٥ وتصرفاتها حيال حكومة الشمال للولايات المتحدة، ولقد ادعت حكومة الشمال أن انجلترا خرقت الحياد الواجب اتباعه فى هذه الحرب ، وذلك بالسماح لسفن الجنوب وهى فى نظرها سفن قرصنه أن تتمون فى موانيها،ومن هـذه السفن الالباما وهى أهمها وأخطرها . واختلفت وجهات النظر وتطورت المفاوضات بين الطرفين إلى حدة شديدة ،ثم أمضيت معاهـدة واشنطن بين انكلترا وحكومة الولايات المتحـدة الامريكية فى ٨ مايو عام ١٨٦١ لقبول التحكيم واللجوء إليـه فى هذا الصدد ، ووكل بحث النزاع والحكم فيه إلى أعضاء يعين اثنين منهم كل من انجلترا والولايات المتحدة الامريكية ، ويعين الثلاثة الآخرين حكومات

البرازيل وايطاليا وسويسرا ، وأدرجت المبادىء القانونية الواجب اتباعها في التحكيم فى نفس المعاهدة ،وعرفت باسم القواعد الثلاث المحددة فى واشنطون وتبين التزامات أية حكومة محايدة حيال المتحاربين فيما يتناول انزال السفن الحربية للمتحاربين إلى البحر وتسليمها وتجهيزها وكذلك استعمال المياه المحايدة .

وقررت المحكمة التى اجتمعت فى جنيف بقرار خاص أذاعته فى ١٩ يونيه سنة ١٨٧٢ وكان ضمن اختصاصاتها بحث المسائل الدقيقة القائمة على النزاع الأساسى والمتفرعة منه ، مثال ذلك التعويضات المباشرة وغير المباشرة ، ومدى اختصاصها وهل هى القاضى فيما يختص باختصاصها من واقع تفسير الاتفاق عليها بين الطرفين ، وكذلك مدى مسئولية الدولة فى حالة تهربها من التزاماتها وهل يؤدى هذا إلى تعويض؟ وقضت فى قرارها فى الاختصاص بانها القاضى ولها حق تفسير الاتفاق وفى مسئولية الدولة عن تهربها من تعهداتها وهل يؤدى هذا إلى التعويض بأنه ليست الدولة ملزمة بدفع تعويض عن الاضرار غير المباشرة (*) ، وصار هذا المبدأ فى القضاء الدولى وكذلك فى فقه القانون الدولى ، وأدمجت مبادىء هذا التحكيم التى اتفق عليها فى واشنطون وأدت إلى هذا الحكم فى اتفاق لهاى لسنة ١٩٠٧ ، وأساسها أن الحكومة المحايدة عليها ألا ترتكب هى ومن يخضعون لها من تابعيها ما من شأنه أن يخل بالحياد ويعكره .

واتسع نطاق التحكيم فى أوائل القرن الحالى ليتحول إلى محكمة دولية ، ولكنه لم يتخذ صفته الاجبارية ، ومن أهم العوامل التى ساعدت على تدعيم

(*) انظر « القانون الدولى العام » لشارل روسو ، صفحتى ٣٨٤ ، ٣٨٥

فكرة القضاء الدولى هذه الروح التى سادت المحيط الدولى فى أواخر القرن الماضى والدعوة الواسعة النطاق نحو بذر بذور صالحة للسلام العالمى وتفادى أعمال العدوان وأسلحته الفاتكة ما أمكن ، وجعل الحرب إذا كان لا بد منها فى نطاق إنسانى محدود وتفادى الأسلحة المهلكة والتى تنشر الآلام والعذاب، وجاء فى اتفاقات لهاى لسنة ١٨٩٩، ولسنة ١٩٠٧ ذكر الوسائل الواجب اتباعها فى الحروب وعدم الخروج عنها ، وقامت على أساس تحريم بعض الأسلحة وأساليب القتال التى تسبب آلاما وإيذاء لا مبرر لهما ، وعددت هذه الأسلحة بأنها الغازات الخانقة والغش والغدر فى القتال والتقتيل والمذابح والتسبب فى جروح لغير المقاتلين وللمحايدين وارتكاب أعمال الخيانة للنيل من العدو ، ثم أدخلت الاتفاقات فى المحيط الدولى فكرة اللجوء إلى التحكيم والقضاء الدولى فى المنازعات وذلك رغبة فى إقامة صروح السلام ، ونشأ فى أثر التحكيم السياسى التحكيم القضائى .

وبناء على اتفاقات لهاى يجب التفريق بين الوساطة *Médiation* وهى تدخل مبدئى ، والتحكيم *Arbitrage* ، ومجرد عمل تحقيق لاظهار الحقيقة الفنية فى أمر من الأمور *enquête (expertise)* ، وهذا التحكيم كما جاء فى الاتفاقات المشار إليها: هو فض للمنازعات بين الدول بواسطة قضاة تختارهم هذه الدول وذلك على أساس احترام الحقوق والقانون . وأهم الصفات البارزة فى هذا النوع من القضاء أن الأعضاء قضاة ، غير أنهم يختلفون عن غيرهم من القضاة المعروفين لنا فى عرف القانون بأنهم يختارون ، ولكنهم يصدرون أحكاما ويراعون القانون فى اصـــدارها ، أى يباشرون أعمالا قضائية ، مما يضفى على قراراتهم صفات الأشياء المقضى فيها *autorité de la chose Jugée* ، وعلى ذلك يمكن القول بأن الصفة الاجبارية

العالقة بأحكامهم هى أنها تصدر بناء على القانون وأنها مستقاة من روحه وليست مجرد اتفاق بين المتنازعين على قبول التحكيم وإقراره ، وهذه الصفة تبعد بالحكم عن مجرد أنه حل دبلوماسى يحاول الحكم أن يصل ، إليه بل هو قرار قائم على مبادى قانونية تسبب وتدعم بالحجج المستندة إلى القانون الدولى وحقوق الجماعات .

وطبيعى أن هذا يحدو إلى اختيار أعضاء التحكيم من بين رجال القانون والفقه الممتازين، لا من بين رجال السياسة والحكم ومجرد الدبلوماسيين الذين لا يهمهم إلا انتهاز الفرص السياسية وآثارها للقضاء فى المنازعات وإبداء حكمهم فيما يسألون فيه .

وعلاوة على ذلك صارت الأحكام كسائر أحكام القضاء علنية وهى تذاع شفوياً ثم تعلن على الناس مسببة ، كما يصبح من حق المحكمة أن تفسر الاتفاقات وتقارب وجهات النظر بين المتنازعين إذا حصل بشأنها أى تبادل مراسلات أو كتابات ، كما يمكن للمحكمة أن تطلب إلى المتنازعين ما تشاء من الوثائق اللازمة لتبين الموضوع ولاظهار الدليل والحجة ، كما تناشدهم باتخاذ إجراءات تحفظية لحين البت فى موضوع النزاع .

واتجهت النظريات القانونية فى هذا الصدد إلى مبادىء قانونية هامة بخصوص الحكم وصدوره ، وذلك بأن الحكومات وبشرط أن تتوفر فيها حسن النية يمكنها وعليها أن تقبل فكرة نقضه والمطالبة ببطلانه وبالغائه وفق الأسس القانونية ، وهو ما يسمى ببطلان وبالغاء الحكم *nullité de sentence* فى الأحوال الآتية، وعلى الحكومات مادامت تسودها النوايا الطيبة أن تقبل الفكرة :

١ — إذا ثبتت رشوة القضاة .

٢ — إذا وضح خطأ لا لبس فيه.

٣ — إذا حصل تجاوز ظاهر لاشك فيه فى استعمال السلطة .

وتختلف الحال فى التحكيم الدبلوماسى فالهم الكبير يصبح فى تسوية النزاع وتصفيته بأى ثمن ودفنه نهائياً ، ولذلك تنبذ تماما فكرة مناقشة الحكم ونقده .

والخلاصة أن التحكيم القضائى الفنى الدولى يتبع القاعدة القانونية القائلة : بأنه لا تصفية لأمر من الأمور إلا إذا كان ذلك عن طريق العلاج والبت العادل *Nothing is settled until it is settled right*. كذلك تقبل النظرية القانونية القائلة بإعادة النظر فى الحكم *revision* على أساس ظهور عوامل جديدة *fait nouveau* كانت خافية أثناء نظر الدعوى وصدور الحكم ، كظهور مستندات جديدة لها أهميتها فى تغيير مجرى التحقيق وظهور شهود جدد يعتد بهم ، ومن شأن هذه العوامل أن تحول مجرى الحكم الاصلى وتقلب الاوضاع . وهكذا فإن قوة أوسلطان الشىء المحكوم فيه ينحنى أمام وجوب محو ما يثبت من سوء الحكم وبعده عن الحق والقانون *maljugé* ، فالهم الأكبر هو الوصول إلى حكم عادل لامجرد حسم الخلاف وإيجاد حل كما نرى فى التحكيم الدبلوماسى .

ولكن يجب ألا نعتقد أن النظرية الخاصة بالقضاء الدولى فى صورته التى وصفناها فيما سلف قد تغلغلت فى العرف الدولى عملياً ، بل لا تزال تطفو فوق سطحه ولم تستقر بعد، ولا يزال القضا الدولى بوجه عام يقوم على العقد القضائى *contrat Judiciatre* ووجوب التضحية مؤقتاً بفكرة السيادة .

القضاء الفنى

وضعت اتفاقات لهاى لسنة ١٩٠٧ شروط قيام التحكيم وصلاحيته وكانت قد نشأت المحكمة الدائمة التحكيم *La Cour Permanente d'Arbitrage* فى سنة ١٨٩٩ ، وهى ليست كما قد يتبادر إلى الذهن محكمة عليا بكل ماتعنيه العبارة وليست دائمة الجلسات وليست مستمرة بانتظام(*) ، بل هى شبح محكمة أو بدء فكرة فى إطار مزخرف براق لتبدو دائمة مستمرة،وفيما يلى ملخص هذه الشروط :

١ - يقبل المتنازعون التحكيم على أساس اتفاق مبدئى بينهم *Compromis*، وهكذا يتضح أن التحكيم ليس بالجبرى فى أول الأمر بل لايصبح جبرياً إلا بالاتفاق على قبول مبدأ التحكيم ، وهم أحرار فى قبوله أو عدم قبوله .

٢ — يختار المتنازعون قضاة التحكيم من بين أعضاء المحكمة الدائمة للتحكيم، كما ان رئيس الهيئة قد يختار بمعرفتهم أو بمعرفة الهيئة ذاتها،ويعين الاتفاق المذكور القضاة ، كما يحدد أيضا موضوع النزاع الذى سيطرح على هؤلاء القضاة للبت فيه .

٣ — كذلك يعين الاتفاق المذكور الوسائل التى تتبع للنظر فى النزاع وذلك بالإضافة إلى سائر الاجراءات التى تدخل فى صميم أعمال المحكمة الدائمة للتحكيم ، وقد جاءت فى اتفاقية تشكيلها .

(*) انظر « القانون الدولى العام » لشارل روسو ، صفحتى ٥٠٢ ، ٥٠٣

٤ — كذلك يتناول الاتفاق المذكور أهم رؤوس القواعد القانونية التى على ضوئها يبحث النزاع كما يستخلص الحكم منها.

٥ — سير دولاب أعمال المحكمة هو بمعونة سكرتارية فى لهاى، وهى بمثابة إدارة نسخ وتوثيق *Greffe* للأعمال القضائية، وهى العنصر الدائم فى هذه المحكمة.

وهكذا نرى أن حسن النية والاستعداد أساس هذا القضاء ، ويمكن القول وقد اصطدمت السيادات فى بحث مسألة إنشاء قضاء دولى جبرى فى اجتماعات لهاى فى سنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ بأن الأمر تحول إلى نوع من الاتفاق المبدئى القائم على قواعد إجبارية ، ويمكن للمحكمة ذاتها ان تضع صياغة الاتفاق المبدئى النهائيـة ، وبمجرد وضعه يصبح شريعة المتعاقدين وكذلك قانون القضاة يلجأون اليه لفض النزاع ، ولكن لهم كذلك الاستناد إلى سائر قواعد العرف والعدالة والقانون الطبيعى ، ويتعين على القضاة ان يكونوا دائماً فى حـــدود ودائرة الاتفاق فلا يشردون عن ميدانه والا تعرض حكمهم لأن يطعن فيه بطلب الالغاء لأنه مشوب بتجاوز استعمال السلطة .

والاجراءات تمر فى مراحلها كسائر اجراءات القضايا المطروحة على القضاء الوطنى أى ان موضوع النزاع يعرض كتابة بمذكرات وشفوياً بين الطرفين ويترافع فيه محامو الطرفين، ويمكن نشر مناقشات المحكمة بحذافيرها باذن منها بشرط موافقة اطراف النزاع ، ولها الحق فى تحديد اختصاصها بتفسير الاتفاق المبدئى على قبول التحكيم وكذلك سائر المعاهدات التى تتناول موضوع النزاع أو مبدأ التحكيم ذاته ، وللمحكمة ان تصدر أوامر تختص بتحقيق الدعوى والسير فيها وإدارة المناقشات ، والخلاصة ان تقوم بكل ماتراه موصلا إلى اظهار الحقيقة والكشف من حجج الطرفين .

ويصدر الحكم مسبباً ويقرأ علنا، وهو نهائى وغــــير قابل لاستئنافه للاعتراض عليه ،ولكن هذا لا يمنع من المطالبة بإعادة النظر فيه لما سبق أن ذكرناه من أسباب ، وهو ليس بجبرى إلا قبل الأشخاص أصحاب النزاع ، وقد يمس آخرين إذا تناول اتفاقامعيناً وقعت عليه عدة دول ليست أطرافا فى النزاع ، ويجب اخطارها بالحكم ولها التدخل للحصول على حكم يتناول الجميع ، وعلى كل حال فإنه يتعذر اشراكها فى النزاع إلا بناء على اتفاق قضائى بقبولها التحكيم .

وهكذا اتجهت محاولات مؤتمرات لهاى إلى إنشاء محكمة للتحكيم تصــدر حكمها على أساس من القانون بقضاة ينتقون منها ، وللحكم ذاته صفة الجبرية ولكن الاختيار هو فى الاحتكام،غير أن هذا الوضع ليس خلواً من تقدم نحو القضــاء الجبرى بكافة معانيه . وفعلا انقسم بموجب اتفاقات لهاى الاحتكام إلى قسمين :

١ ــ قضــاء اختيارى وبالمصادفة وهو بمناسبة معينة ، وهو ينشأ بهيئته بمناسبة نزاع محددة أسبابه وموضوعه ويطرح بناء على اتفاق قضائى بين المتنازعين .

٢ ــ قضاء إجبارى،وهو يتناول مجموعة من الأوضاع الدولية لها صفة خاصة أو طائفة من المعاملات الدولية ،ويتفق على الاحتكام فيما يتناولهـا من المنازعات ، والالتجاء إلى الاحتــكام بحكم المعاهـدات أو الاتفاقات التى تتناول هذه المعاملات ، وهذا النوع من القضاء منتشر فى الاتفاقات التجارية والاقتصادية وسائر الاتحادات الجمركية واتفاقات الملاحة النهرية والصلات الثقافية .

ولم تصل الدول فى لهاى إلى قرار حاسم فى شأن ادخال القضاء الاجبارى الدولى، واصطدمت بعقبات السيادة ووجوب احترام كل دولة استقلال الأخرى وحدودها وشخصيتها مما لا يتناسب مع قيام قضاء دولى قد تضطر الدولة للخضوع له رغم إرادتها ، وتعذر أيضاً بصفة دائمة جعل المسائل الحيوية التى تمس شرف الدولة وكرامتها واستقلالها ضمن موضوعات القضاء الدولى ، ورفضت الدول الكبرى تقرير مبدأ عام للقضاء الدولى الجبرى فى لهاى حتى لا تقيد سيادتها وسلطانها، وفضلت أن تقوم هى بالقضاء إذا شاءت تسندها فى ذلك جيوشها وقوتها السياسية ونفوذها ، كما رفضت الدول المتوسطة والصغيرة نفس الفكرة خشية أن يصبح القضاء الدولى ألعوبة فى أيدى الدول الكبرى توجهه حسب مشيئتها وأطماعها .

غير أن الدول المجتمعة تحت ضغط الوفد الفرنسى أقرت من الناحية النظرية المبدأ وأعلنت أنها بالاجماع : تقر مبدأ التحكيم الجبرى ، وأنه يجب أن يوكل إليه بعض المنازعات وخاصة التى تتناول تفسير وتطبيق الشروط المنصوص عليها فى الاتفاقات الدولية ، وأنه يجب وضع اتفاق فى هذا الصدد لتقريب وجهات النظر .

ولم تعقد محكمة التحكيم هذه جلساتها إلا غراراً بمناسبة التجاء المتنازعين إليها وكانت المدة بين بحث منازعة وأخرى تصل إلى أكثر من سنتين .

وترتب على الأحداث العالمية التى أدت إلى الاشتباك المسلح المرير فى سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ إلى مضاعفة الجهود لإنشاء صرح قضاء دولى راسخ الأسس يصبح ملاذ الأمم ليقيها شر الحروب العامة ، وتمخضت الجهود بمناسبة إنشاء عصبة الأمم عن إقامة المحكمة الدائمة للعدل الدولى *La Cour Permanente de Justice Internationale* التى وضع أسسها

ميثاق عصبة الأمم بعد الحرب العالمية الأولى وفق ماجاء فى المادة ١٤ من الميثاق،بأن يقوم مجلس العصبة باعداد مشروع بنظام محكمةدولية ، ووكل المجلس إلى لجنة من كبار المشترعين صياغة المشروع ، وحاول الميثاق أن يقرب من نظرية القضاء الجبرى،غير أن بناة العصبة لم يستطيعوا تحقيق الفكرة ،فجاء الذين كلفوا بمشروع المحكمة بحل وسط يجعلها قضاء شبه جبرى ، وخير الشاكى بين الالتجاء إلى: مجلس العصبة أو إلى التحكيم أى المحكمة المشار إليها أو إلى تسويةقضائية، وذلك بحكم المادة ١٢ من ميثاق عصبة الأمم الفقرة١ وهى تقول : «يتفق كافة أعضاء عصبة الأمم على أنه فى حالةوقوع نزاع بينهم قد يهددبقطع العلاقات بينهم على طرح الأمر على وسائل التحكيم أو الحل القضائى أو على مجلس العصبة لبحثه ، ويتفقون أيضاً على عدم الالتجاء إلى الحرب إلا بعد مضى مهلة قدرها ثلاثة شهور بعد قرار التحكيم أو القضاء أو قرار مجلس العصبة» ، وبدأت المحكمة مباشرة نشاطها فى ١٥ فبراير عام ١٩٢٢ باسم المحكمة الدائمة للعدل الدولى .

وفتحت الأبواب لمن يريد الالتجاء إليها ،كما اعطيت صفة الدوام لقضاتها ، وضم إلى نظامها بعض الاجراءات الخاصة بامكان استشارتها إذا طلب اليها ذلك ، وكانت المحكمة تنعقد فى لهاى أيضاً اسوة بمحكمة التحكيم التى ظلت قائمـــة ، وكان قضاتها يختارون لمدة تسع سنوات ويمكن استمرار وقوع الاختيار عليهم ،كما يختارون من بينهم الرئيس ويعينون السكرتير *Greffier* وكانوا يتمتعون بالحصانة الدبلوماسية ، وهم يحلفون اليمين لمباشرة مهمتهم بأمانة ، ومحظور عليهم اداء أى عمل آخر الا مهمتهم كقضاة ، ونظام المحكمة يقضى بأن يجلس قاض وطنى من جنسية الدولة المترافعة فى النزاع الذى يخصها وقد رفعته للمحكمة . وإذا كان لاحداها

قاض وليس للاخرى مثيله فلها أن تطالب بتعين قاض من جنسيتها وذلك علاوة على المحامين والمستشارين الذين من نفس الجنسية ، مما يدفع بالقاضى إلى أن يكون لسان حال دولته المتنازعة الشاكية ، وهذه صفة من صفات التحكيم ووصفها بعض الفقهاء بأنها حالة « فيها تسليم وأعطاء لمزايا مصدرها الضعف الخلقى القائم بين الناس » . ويمكن أن تتكون المحكمة من دائرة من ثلاثة قضاة لبحث المسائل التفصيلية أو القضـــايا البسيطة أو المسائل الفنية كمسائل النقل والترانسيت .

ولا تختص المحكمة الا فى بحث المنازعات بين الحكومات فليس لاحد الا هذه الحكومات لا الأفراد رفع المنازعات اليها للحكم فيها ، ولكن هذا لم يمنع من بحث مسائل خاصة برعايا الحكومات على أن تقدم بواسطة هذه . والمحكمة سيدة نفسها وليس لاية هيئة فى عصبة الأمم ان تسيطر عليها أو تفرض عليها ارادتها أو تأمرها ببحث نزاع أو ان تنزعه منها .

ولكن قاعدة الخيار فى طرح النزاع ظلت قائمة ولا تلجأ الحكومات اليها جبراً ، انما بناء على اتفاق سابق بين اطراف النزاع لقبول حكمها ، وقد يكون الاتفاق عاما ومقدماً وخاصة فيما جاء فى معاهدات الصلح ذاتها لسنة ١٩١٩ — ٩١٢٠ فى مسائل الانتداب والاقليات ونظام الملاحة النهرية ، والسكك الحديدية ، والترانسيت والجمارك والموانىء البحرية ، وكذلك فى اتفاقات العمل وكافة النظم التى تتناول المسائل الفنية التى تحتضنها عصبة الأمم .

وجاءت الفقرة الثانية من المادة ١٣ من ميثاق عصبة الأمم ، تذكر المسائل التى يمكن طرحها إذا شاءت الدولة المتنازعة دون حاجة إلى عقد

سابق بهذا الصدد ، وهى « تفسير المعاهدات ، وبعض المسائل الخاصة بالقانون الدولى وما قد يمس العلاقات السياسية وقد يؤدى إلى قطعها وما يترتب على ذلك من تعويض » . ويبين نظام المحكمة بوضوح أكثر المسائل التى يمكن طرحها على هذا القضاء الذى وافقت عليه عصبة الأمم فى المادة ٣٦ منه وهى « تفسير المعاهـــدات ، وبعض مشكلات القانون الدولى ، وما يمس خرق الاتفاقات والتعهدات الدولية ، وما يترتب على ذلك من تعويضات ومداها » . »

ومعروف ان الحرب العالمية الثانية طوحت بالعصبة وهيئاتها وضمنها المحكمة المذكورة ، وجاء ميثاق الأمم المتحدة بعد الحرب بمحكمة العدل الدولية تحل محلها،وفيما يلى بيان تكوينها واختصاصاتها :-

وضع بناة الأمم المتحدة أسس محكمة للعدل الدولى وهى غير المحكمة التى نشأت بميثاق عصبة الأمم ، مع ابدائهم الأحترام الواجب نحو المحكمة القديمة . وان اتجاه فكرهم نحو محـكمة جديدة هو لكى يصبح لهم مطلق الحرية فى اقامتها على أسس مخالفة لاسس المحكمة السالفة ليكتب لها الدوام ولا تقضى كما قضت عصبة الأمم . وكانت المفاوضات والمشاورات فى انشاء هذه المحـكمة صعبة ومعقدة .

غير أن النظام الجـديد لم يك انفصاماً تاماً عن الماضى، بل هو بمثابة اتصال القديم بالجديد مع الأمل الواسع فى المستقبل ، وهكذا أخذ بالمبادىء القديمة فى هيئة المحكمة الجـديدة التى أطلق عليها « محكمة العدل الدولية » *La Cour Intrenationale de Justice* ، وهى المبادىء الخـاصة بالقضاء والاختصاص الجـــبرى ، ولم يستبعد من المحـكمة القضاة من بين الدول غير

الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وللجمعية العمومية وللمجلس وضع الشروط التى بموجبها يمكن انضمامهم إلى المحكمة ، وهكذا نصت المادة ٩٣ من ميثاق الأمم المتحدة على القاعدة الآتية بخصوص قضاة المحكمة :-

١ ــ ان أعضاء الأمم المتحدة يعتبرون بحكم العضوية *Ipso-facto* أعضاء فى المحكمة الدولية للعدل .

٢ ــ ان غير الاعضاء فى الامم المتحدة يجوز ضمهم إلى المحكمة بشرط أن تقرر حالة كل بعد دراستها الجمعية العمومية بتوصية من مجلس الامن .

وهكذا قبلت سويسرا وجمهورية ليشنشتين فى عضوية المحكمة ، والأولى فى سنة ١٩٤٦ والثانية عام ١٩٥٠ . ثم فى اجتماع لندن للامم المتحدة فى لندن بين يناير وفبراير عام ١٩٤٦ انتخب القضاة الذين يكونون المحكمة ، وصارت على تمام الاهبة لمباشرة عملها(*)

وتشتمل المحكمة على خمسة عشر قاضيا معينا لمدة تسع سنوات ، والنظام يجمع بين أرضاء الدول الصغيرة التى يهمها أن تعامل على قدم المساواة مع سائر الدول ومسئوليات الدول الكبرى السياسية والتزاماتها الجسيمة ، وتتقدم المحكمة الدائمة للتحكيم بكشف المرشحين عن كل مجموعات قومية *Groupes nationaux* بعد استشارة الجهات المختصة فى شأن هؤلاء المرشحين عن شتى البلدان ، ويشترط فيهم الصفات الخلقية والقانونية الممتازة ، وتقدم الكشوف إلى سكرتارية الامم المتحدة وترفعها إلى مجلس الامن والجمعية العمومية لانتخاب القضاة من بينها ، والانتخاب يتم بناء على تصويت الاغلبية فى كل من الهيئتين ، وإذا لم يتفق على الشخص

(*) انظر « موجز القانون الدولى العام » لدليز ، صفحة ٢٧٢

المنتخب تشكل لجنة للتوسط فى الامر وتقريب وجهات النظر ، فإذا تعذرالوصول إلى نتيجة اشراك القضاة الذين تم انتخابهم فى عملية التوسط .

ويتمتع القضاة بنظام معين من شأنه حمايتهم حتى تجاه حكوماتهم وتمتعهم باستقلالهم الكامل ، وهم يتمتعون بامتيازات الرجال الديلوماسيين وحصاناتهم ، ولا يجوز بحال عزلهم إلا بقرار اجماعى من المحكمة نفسها ، ومحظور عليهم مباشرة أى عمل سياسى أو ادارى طوال مدة عضويتهم فى المحكمة ، ونفقات المحكمة ومرتبات قضاتها تحددها الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وذلك طبقاً لنص المادتين ٣٢و٣٣ من النظام الأساسى لمحكمةالعدل الدولية ويتقاضى القضاة مرتبات ضخمة لتوفير الاسباب المادية التى تتفق مع مكانتهم ، فيصل مرتب القاضى فى العام إلى ٥٤٫٠٠٠ فلورين هولاندى أى حوالى ٤٫٣٢٠٫٠٠٠ فرنك فرنسى أى نحو ٤٫٥٠٠ جنيه مصرى ، ويختار من بينهم الرئيس بواسطة زملائه لمدة ثلاث سنوات وهو يتقاضى أجراً اضافيا قدره ١٥٫٠٠ فلورين أى نحو ١٫٢٠٠٫٠٠٠ فرنك فرنسى علاوة على مرتبة الأصلى (*)

وتعقد المحكمة جلستها كاملة من أحد عشر قاضياً ويجوز اعتبار المداولة قانونية بحضور تسعة قضاة ، وفى حالة مرافعة دولة فى دعوى لها إذا لم تك ممثلة فى المحكمة لها أن توفد بحكم القانون *ad hoc* قاضياً لتمثيلها .

وتقرب إجراءات المحكمة من الاجراءات القضائية المألوفة ، غير أنه روعى فيها كذلك تنوع حالات المنازعات وصفاتها السياسية وقربها من التحكيم ، وبذا صارت مزيجاً من الاجراءات القضائية وإجراءات التحكيم . ولغة المحكمة الرسمية بما فى ذلك المناقشات والمرافعات ، الفرنسية أو الانكليزية ، والمناقشات علنية على عكس ما كان يتبع فى التحكيم فاللغة كان

(*) أنظر « موجز القانون الدولى العام » لدليز ، صفحة ٢٧٢

يتفق عليها بين طرفى النزاع، وتخضع المناقشات للسرية الا إذا رأى أصحاب الشأن العكس ، وهناك نظام يتبع فى حالة غياب أحد طرفى النزاع وكذا لتدخل طرف آخر فيه ولإعادة النظر فى الحكم إذا جد جديد فى الدعوى .

وطبيعى أن اختصاص المحكمة يتناول الدعاوى التى ترفعها الدول أمامها وتكون أطرافا فى النزاع ، ولا يتحتم أن تكون الدولة التى تلجأ إلى التقاضى طرفا فى النظام الاساسى للمحكمة أو لميثاق الأمم المتحدة ،وفى هذه الحالة يحدد مجلس الأمن الشروط التى يكون لها بموجبها أن تقاضى الخصم فى المحكمة فى حدود المعاهدات المعمول بها،على ألا يترتب على ذلك الاخلال بقاعدة المساواة بين المتقاضين أمام المحكمة ، وفى حالة ما لا تكون الدولة المتقاضية عضواً فى الأمم المتحدة وتطلب التقاضى أمام المحكمة، فالمحكمة نفسها بعد قبول تقاضيها تحدد مقدار ما تتحمله الدولة الطالبة من نفقات المحكمة التى يجب عليها دفعها لاتمام عملية التقاضى ، فإذا كانت الدولة من الدول المساهمة فى المحكمة ونفقاتها فان الاجراء لا ينطبق عليها .

وتستند المحكمة الى الوثائق والبيانات للكشف عن الحقيقة وبحث حجة كل من المتنازعين ، وبحكم المادة ٣٤ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية هذه فقره ٢ لها أن « تطلب من الهيئات الدولية العامة المعلومات المتعلقة بالقضايا التى تنظر فيها . وتتلقى المحكمة ما تبتدرها به هذه الهيئات من المعلومات »، كما انها تفسر الوثائق الخاصة بالهيئات الدولية والاتفاقات والوثائق بوجه عام عند اللزوم وتخطر بذلك الجهة المختصة ومن يهمه الأمر فى هذا التفسير ، وذلك وفق ما جاء فى الفقرة الثالثة من المادة

المذكورة ، فقالت « إذا اثير فى قضية معروضة على المحكمة البحث فى تأويل وثيقة تأسيسية انشئت بمقتضاها هيئة دولية عامة،أو فى تأويل اتفاق دولى ابرم على أساس هذه الوثيقة ،فعلى المسجل ان يخطر بذلك هذه الهيئة وان يرسل إليها صوراً من المحاضر والاعمال المكتوبة »

وحددت المادة ٣٦ من نظام المحكمة الاساسى اختصاصاتها وولايتها فى القضاء الدولى بما يأتى « جميع القضايا التى يعرضها عليها المتقاضون والمسائل المنصوص عليها فى ميثاق الأمم المتحدة أو فى المعاهدات والاتفاقات المعمول بها » .

ويترتب على هذه الولاية ، وهـــذا مالم تتردد فى ذكره صراحة الفقرة الثانية من المادة المذكورة قيام قضاء جبرى بلاحاجة إلى اتفاق خاص وذلك متى كان التزام التقاضى قد قبلته الدولة مقدما فى اتفاق شامل خاص ، بهذا الأمر ، وفى هذه الحالة ينحصر النزاع فى المحيط القانونى، وينصب الجهد فى العثور على العلاج الناجع فى المسائل الآتية التى عددتها الفقرة المشار إليها :ـ

ا — تفسير معاهدة من المعاهدات .

ب — اية مسألة من مسائل القانون الدولى .

جـ — تحقيق واقعة من الوقائع التى إذا ثبتت كانت خرقا لالتزام دولى .

د — التعويض المترتب على خرق التزام دولى ومدى هذا التعويض .

ولم يغفل نظام المحكمة الاساسى شريعة المحكمة وما يتعين عليها اتباعه للفصل فى النزاع المطروح أمامها ، وذلك بغية أن تصبح المحكمة

أقرب إلى الهيئة القضائية منها إلى مجرد نظام تحكيم يسير فى هدى الظروف والتيارات السياسية ، فذكرت المادة ٣٨ ماتطبقه المحكمة من قوانين وتشريعات وقواعد لاصدار احكامهاوهى :-

ا — الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التى تضع قواعد معترفا بها صراحة من جانب الدول المتنازعة .

ب — العادات الدولية المرعية التى تعتـــبر بمثابة قانون يدل عليه تواتر الاستعمال .

ج — مبادىء القانون العامة التى اقرتها الأمم المتمدينة .

د — أحكام المحـاكم السالفة ،ومذاهب كبار المؤلفين فى القانون العام فى مختلف الأمم .

واضيف إلى اختصاص المحـــكمة السالف شرحه وهو الفصل فى المنازعات بين الدول ، عمل جليل آخر لا يقل أهمية عن الأول بل يعتبر بمرور الزمن وباستمراره والالتجاء إلى المحكمة كنبراس للفقة الدولى ومن أهم دعائم السلام ، فهو عمل يرسى مراسى العلاقات السياسية الدولية ونواحيها الطيبة ويفسر ماغمض من مشكلات القانون الدولى وحقوق الجماعات ، وهذا العمل تناولته المادة ٦٥ بالشرح،ويشمل الافتاء فى المسائل القانونية التى تستشكل على المختصين بناء على طلب الجهة التى لها الحق فى طلب هذا افتاء ، وفى ذلك تقول الفقرة الأولى من المـادة « للمحكمة أن تفتى فى اية مسألة قانونية بناء على طلب اية هيئة رخص لها ميثاق الأمم المتحدة باستفتائها،أوحصل الترخيص لهابذلك طبقاًلأحكام الميثاق المذكور،

وفى هذه الحالة يطلب من المحكمة الافتاء، بتقديم طلب مكتوب بهذا الخصوص يتضمن كما تذكر الفقرة الثانية من المادة المذكورة « بياناً دقيقا للمسألة المستفتى فيها وترفق كل المستندات التى قد تعين على تجليتها » .

وهكذا نرى خلال شرحنا خطوات القضاء الفنى انه فى طريق نموه ونهوضه ليصبح جديراً بالاعباء الثقيلة الملقاة على عاتقه ، وليمكنه ان يجنب العالم ويلات الحرب والدمار، ولكن العقبات التى تعترضه جسام والصعوبات التى تحول دون استقراره بصفة قاطعة جدية ومتشعبة ، وهى فى طبيعة العلاقات السياسية ذاتها ويمكن حصرها فيما يلى :

١ — انها ترجع إلى تمسك الدول صغيرها وكبيرها بسيادتها الكاملة ، وكراهيتها كراهية التحريم التنازل عن جزء منها مهما يصغر فى نظير النزول عند إرادة المحكمة إذا كان النزاع ماساً بأمر أساسى يتناول حق السيادة أو اذا عرض لمشكلة سياسية خطيرة تتناول مصالح الدولة الحيوية. وقد رأت كل دولة من الدول كبيرها ومتوسطها وصغيرها فى انشائها محكمة التحكيم فى سنة ١٨٩٩ وخروجها إلى حيز التنفيذ فى سنة ١٩٠٧ ثم فى المحكمة الدائمة للعدل الدولى فمحكمة العدل الدولية رأياً مخالفا للأخرى فى صدد السيادة. فرأت الدول الكبرى نظراً لاتساع اطماعها ونهمها ورغبة فى حب التوسع والسلطان وانها يمكنها ان تفرض قضاءها وحكمها فرضا الا تسلم الزمام بلا قيد للقضاء الدولى ، وعارضت دائماً فى فكرة التحكيم الجبرى بلا شرط ، كما ان الدول المتوسطة والصغيرة خشيت من ان امتداد سلطان القضاء الجبرى بواسطة التحكيم الجبرى فى سنة ١٩٠٧ ثم برسوخ النظرية وقيام قضاء جبرى فعلا ان تتخذ الدول الكبرى هذا القضاء سلاحاً لقضاء لباناتها وتحقيق اطماعها فى الدول

المتوسطة والصغيرة تحت ستار مشروعية هذا القضاء وقانونية أحكامه ، وهى لاتخرج عن انها املاء من الدول الكبرى .

٢ ـ اتضح سلطان الدول الكبرى وطغيان المصالح السياسية على الفكرة السامية للقضاء الدولى فى فشل مشروع القضاء العالى للغنائم ، وتفسير الأمر ما يلى :ـ

هناك محاكم وطنية للغنائم تفصل فى حدود سلطان كل من الدول المتحاربة فى شأن سفن العدو أو الدول المتحاربة الأخرى أو حتى الدول المحايدة التى تمالىء العدو وحمولاتها ، التى تصادر وتحجز بناءعلى حق التفتيش فى حالات الحرب وما شابهها . وهذه المحاكم تقضى بمقتضى القانون الداخلى لكل دولة أو القانون الدولى إذا دخل فى نطاق القانون الداخلى بسلطان من هذا ، ويختلف تشكيلها باختلاف البلدان . وقد فكرت الدول فى سنة ١٩٠٧ بمناسبة وضع أسس جديدة للسلام وإنشاء محكمة للتحكيم الدولى فى انشاء قضاء عال للغنائم ، تلجأ الدول إليه فى حالة تنازعها على حكم القضاء الوطنى للغنائم ، وخاصة أن المحاكم الوطنية للغنائم لم تكفل الضمانات الواجبة نحو سفن المحايدين والبضائع المشحونة بها ، اذ أنها غالباً مشكلة بمعرفة الدول المتحاربة ومن صناعة وزارات بحرياتها ، وقد تدفع بها رغبتها الملحة فى كسب الحرب وتضييق الخناق على العدو إلى الاساءة إلى المحايدين وإلى المبالغة فى التشكك باسم حرمان العدو من المواد اللازمة للحرب وتشديد الحصار عليه وغير ذلك من الوسائل لكسب المعركة النهائية . ونشطت الدول المتوسطة والصغيرة فى تأييد مشروع محكمة عليا للغنائم تفصل بصفة استئنافية إذا تطلب الامر ذلك فى الشكوى من قضاء المحاكم الوطنية للغنائم ، وقدم المشروع كل من

انجلترا والمانيا على نسق مشروع محكمة التحكيم وصار جزءاً من اتفاق ١٨ أكتوبر سنة ١٩٠٧ ، وتضمن المشروع إنشاء هيئة سلطانها يفوق سلطان الدولة *Superétatique* لأنها قد تقضى بنقض وتعديل الحكم الابتدائى لمحكمة الغنائم ، وفضلا عن ذلك فان اختصاصها كان اجبارياً ، ومجمل القول أن هذا القضاء كان نظاما للجماعة الدولية يتعين عليها الخضوع له احتراما للصالح العام ، وبابها مفتوح للأفراد ذوى المصلحة من المحايدين والمحاربين وكذلك بمن لهم حقوق قبلهم علاوة على حكوماتهم . وكانت هذه خطوة جزئية نحو الاعتراف بالفرد كنواة للقيام بالتقاضى وإعطائه هذا الحق فى قانون الجماعات .

غير أن هذا المشروع مع الأسف لم يتحقق(*) ، إذ اصطدم باختلاف الآراء فى مؤتمر لندن الذى اجتمع فى آخر عام ١٩٠٨ إلى عام ١٩٠٩ لبحث وإقرار وتدوين قواعد الحرب البحرية وجلها تقوم على العرف وتختلف وجهتا النظر الانجلوسكسونية والقارية الاوروبية فيها ويتعين الاتفاق عليها لقيام قضاء عال للغنائم ، وبعد دراسة مسائل الحصار والتهريب البحرى ومعاونة العدو وصدور تصريح لندن فى ٢٦ فبراير سنة ١٩٠٩ يدل على تقارب الآراء ، أصرت انكلترا على وجهة نظرها فيما يختص بتهريب المواد الغذائية . وطبيعى وانجلترا أولى الدول البحرية فى العالم وقد اعتبرت مسألة هذا النوع من التهريب حيوية بالنسبة لها أن يوضع على الرف نهائياً . فقد رفض البرلمان الانجليزى أن يصدق على الاتفاق ، ووجدت سائر الدول أنه من العبث أن تصدق هى الأخرى على الاتفاق وقد رفضته انجلترا .

(*) أنظر « الرقابة القانونية على المنازعات الدولية » لستون ، صفحات ١٠٨ ، ١٠٩ ، ٥٤٠ ، ٥٤١ .
وانظر « موجز القانون الدولى العام » لدليز ، صفحة ٣٢٤ .

٣ ـ كان التصويت فى أحكام التحكيم بادىء الأمر بالاجماع ، وكان يمكن تعطيل الحكم بامتناع أحد الاعضاء عن التصويت قصداً وبسوء نية ، غير أنه بدخول التحكيم تدريجياً فى العرف الدولى أخذت هذه القاعدة تنهار على مر الزمن ، ورأينا ذلك فى محاكم اللجان المختلطة التى نصت عليها معاهدة فرسايل للسهر على تطبيق بعض الشروط الاقتصادية الواردة فيها ، فعدم اشتراك العضو لا يؤدى إلى تعطيل إجراءات سير المحكمة ، كما اتجهت الاحكام القضائية المحضة نحو صدورها بالاغلبية واعتبارها صحيحة ، ولكن هذا لا يمنع بتاتاً إضعاف الاحكام ونتائجها بامتناع البعض عن الاشتراك فيها أو معارضتها ، وخاصة أن الاقلية المعارضة لها أن تعلن حجج معارضتها وتنشرها للرأى العام .

٤ ـ أحكام محاكم التحكيم والقضاء الدولى لا تتفق فى طبيعتها تماماً مع أحكام القضاء الوطنى ، فأحكام القضاء الوطنى والدولى بمجرد صدورها تصبح لها شخصيتها المستقلة عن القاضى ولكن تتفاوت قوة هذه وتلك فى نسبة ماتحويه من عناصر « قوة الشىء المحكوم فيه » ففيما يختص بالقضاء الوطنى فهذه القوة لاتنازع فيها بتاتاً ، ولها نتائجها الهامة فى تطبيقها والالتجاء إلى السلطة التنفيذية لإجبار الممتنع عن التنفيذ على احترامها والمطالبة بالتعويض عن الخسائر المترتبة عن التلكؤ فى التنفيذ، وكذا إمكان الاحتجاج بها تجاه الغير، أما القضاء الدولى فبوجه عام لا تمس الاحكام فيه إلا المتنازعين ولا يمكن مطالبة غيرهم بالسير فى هداها وتنفيذها ، وهذا ماورد فى اتفاق لهاى، كما قالت المادة ٨٤ وهى « إن قرار المحكمة ليس إجبارياً إلا فى مواجهة أطراف النزاع وحسب ماتقرر فى هذا الصدد » ، وهو مثل ماورد فى المادة ٥٩ من النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية ، فتقول « لا يكون للحكم قوة

الالزام الا بالنسبة لمن صدر بينهم وفى خصوص النزاع الذى فصل فيه »، ولكن لا يمنع هذه المحكمة من إصدار أحكام يمكنها إعلانها على الرأى العام تعترف فيها بمبدأ قانونى أو تنكره وتنبذه بلا إشارة إلى تطبيقه أو فرض عقوبة جنائية على ذلك . والحكم نهائى وواجب النفاذ وعلى الدولة التى صدر هذا الحكم ضدها أن تبادر باحترامه وتنفيذه بكل حسن نية ، غير أن هذا الامر لا يعدو من الناحية التطبيقية التعهد الأدبى وقواعد الاخلاق، وقد رأينا فى تاريخ التحكيم أن رومانيا فى سنة ١٩٢٧ رفضت تنفيذ حكم محكمة التحكيم المختلطة الرومانية ـ الهنجارية بخصوص قضية بعض الرعايا الذين يختارون بين الجنسية الرومانية والهنجارية ، وكذلك رفضت ألمانيا فى سنة ١٩٢٨ تنفيذ بعض أحكام محاكم التحكيم المختلطة وقد رأت أنها تتعارض مع مصالحها وسيادتها .

ولا يمكن لأجبار الدولة الممتنعة عن تنفيذ الحكم الا اتباع الوسائل التى وردت فى ميثاق عصبة الأمم ثم تأيدت بصفة أوضح فى ميثاق الأمم المتحدة ، وهى الحصار وتطبيق العقوبات الاقتصادية عليها ومقاطعتها ومعاملتها بالمثل واتخاذ شتى وسائل الضغط طبقاً للمادة ٩٤ من الميثاق، وهى تقول فى فقرتها الأولى « يتعهد كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية فى أية قضية يكون طرفاً فيها» ، وفى فقرتها الثانية « إذا امتنع أحد المتقاضين فى قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة ، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن ، ولهذا المجلس ، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم»

القضاء السياسى

القضاء السياسى أهم أنواع القضاء للبشرية إذ يمكن إذا أحكمت قيادته أن ينجى العالم من ويلات الحرب وأراقة الدماء والخرائب البشعة وأزمات ما بعد الحرب، وما أكثرها وأشد وطأتها . واختصاصه الفصل فى المنازعات ذات الطـــابع السياسى ، التى تمس العلاقات السياسية ومستقبلها وتعتبرها الدول صاحبات الشأن حيوية ، لها أثرها البعيد فى نفوذها وسلطانها فى الداخل والخارج وصلاتها ومستقبل الشعب واتجاهاتها السياسية وسيادتها ولا تتردد فى امتشاق الحسام لحسم النزاع .

وكانت الوساطة والتحكيم الوسيلتين الاساسيتين فى انهاء هذا النزاع الذى يمس صميم سلطان الدول وشرفها ، وذلك حتى قيام عصبة الأمم بعد الحرب العـــالمية الأولى ، ثم حلول الأمم المتحدة محلها بعد الحرب العالمية الثانية .

وانتقل فى ظل عصبة الأمم القضاء السياسى إلى مجلس العصبة كما انتقل اليوم من مجلس العصبة المنحلة إلى مجلس الامن وفيما يلى الشرح :ـ

مجلس عصبة الأمم كقضاء سياسى دولى :ـ

كانت عصبة الأمم تتكون بصفة أساسية من الجمعية العمومية والمجلس، والجمعية تتكون من كافة الأعضاء فى العصبة،ويمكن لكل عضو أن يمثل فيها بثلاثة مبعوثين،وهم عادة : ممثل دبلوماسى ، وممثل قانونى ، وممثل فنى ، ولكن هؤلاء الممثلين ليس لهم الاصوت واحد فى الجمعية ، وهى تجتمع

عادة دوريا فى شهر سبتمبر من كل عام، كما يمكن دعوتها للاجتماع بصفة غير عادية ، وحصل ذلك فى بحث قبول ألمانيا فى عضوية العصبة سنة١٩٢٦ وفى بحث النزاع اليابانى الصينى عام ١٩٣٣ وفى بحث مشكلة الشاكو عام ١٩٣٤ وفى بحث اعتداء روسيا على فنلندا عام ١٩٣٩ ، ولما كانت هذه الجمعية لا تخرج عن كونها مؤتمراً من الدبلوماسيين فان قراراتها طبقاً للميثاق لتصبح مشروعة يجب أن تصدر بالاجماع ، فيما عدا قرارات الاجراءات فهى بالأغلبية .

وإلى جانب الجمعية العمومية هناك المجلس ، وهو مكون من ممثلى عدد معين من الأعضاء ، بعضهم يعينون بصفه دائمة ، والبعض الآخر بالانتخاب، والطائفة الأولى أعضاء دائمون والطائفة الثانية أعضاء مؤقتون، وعدد الأعضاء الدائمين أصلا خمسة والمؤقتين أربعة والأغلبية للدول العظمى . ووصل عدد الأعضاء المؤقتين فى وقت ما إلى عشرة وأعتبر ثلاثة منهم بمثابة أعضاء دائمين تبعاً لاستمرار انتخابهم ،وتصدر قرارات المجلس بالاجماع بالنسبة للحاضرين من حيث المبدأ ، غير أن الميثاق استثنى بعض الحالات ، كالاجراءات وأرض السار قبل سنة١٩٣٥ ، ومراقبة تسلح امبراطوريات الوسط سابقاً ، وحماية الاقليات، فيمكن اتخاذ القرارات بشأنها بالأغلبيـة(*) . وأمكن الخروج من مأزق الاجمـــاع بتفاهم المقررين أمام المجلس على صياغة القرار وتقريبهم المصالح المختلفة ، حتى تتفق الدول على الصيغة وتوافق على القرار المعروض بعد تنقيحه مراراً وتكراراً :

وجاء فى المـادة الثالثة فقرة ثالثة « ان الجمعية العمومية تبحث المسائل

(*) انظر « موجز القانون الدولى العام » لدليبز ، صفحة ٩٥

التى تدخل فى دائرة اختصاصها بحكم الميثاق كما تتناول بحث مايمس السلام العالمى ، ، وحددت المادة الرابعة من ميثاق العصبة بطريقة أوسع وفى الوقت ذاته أدق ماتبحثه من مسائل ضمنها مايمس السلام، فذكرت الفقرة الثالثة «يجتمع المجلس كلما دعت الظروف إلى اجتماعه ، وعلى كل حال مرة كل سنة على الأقل . . » كما ذكرت الفقرة الرابعة « يأخذ المجلس علما بكافة المسائل التى تدخـل فى اختصاص العصبة أو التى تمس السلام العالمى لبحثها » كما تناولت المـادة ١١ من الميثاق مسألة التهـديد بحرب أو قيام حرب فعلا، وذكرت انه فى أى حالة ما يحصل تهديد بحرب أوقيامها ويمس ذلك مباشرة عضوا أوغير عضو فالأمر يهم العصبة كلها وتتخذ ماتراه من الوسائل المجدية للمحافظة على سلامة الشعوب ، وفى هذه الحالة يدعو السكرتير العام للعصبة المجلس بناء على طلب أى عضو من أعضائها ، وجاء فى الفقرة الثانيـة من المـادة المذكوره « ان كل عضو من أعضاء العصبة له الحق بصفة ودية أن يلفت نظر الجمعية العمومية أوالمجلس إلى الظروف التى قد تؤثر فى العلاقات الدولية والتى تهدد أو تعكر السلام أوحسن التفاهم بين الشعوب وعليها تتوقف حالة السلام » ، وحـددت المـادة ١٢ صراحة الجهتين الأساسيتين لبحث المنازعات بين الدول الاعضاء والتى قد تهدد بقطع العلاقات بينها ، والعمل على فضها ، وجعلت الاختصاص للتحكيم أولتنظيم قضاء دولى أوان يطرح النزاع على مجلس العصبة لبحثه ، ومنعت الالتجاء إلى الحرب إلا بعد فترة معينة من صدور قرار التحكيم أو اعلان تقرير المجلس . وألزمت المادة ١٢ المجلس فى فقرتها الثانية بوجوب اصدار تقريره فى مدة أقصاها ستة أشهر من تاريخ رفع أمر النزاع اليه ، وجعلت المادة ١٧ من الميثاق انه يصبح من اختصاص المجلس أيضا دعوة غير الاعضاء الى التزام نفس القواعد التى

يجب ان يتبعها الاعضاء فى الاحجام عن الحرب والاحتكام إلى التحكيم أو المجلس لفض النزاع .

وجعل الميثاق من اختصاص المجلس تقرير الاجراءات التى يتخذها فى حالة رفض أحد الاعضاء تنفيذ القرار الذى أصدره المجلس ومنعه من اللجوء إلى الحرب.ويجوز للمجلس ان يوقع مايراه من جزاءات ينص عليها الميثاق: تتناول قطع أعضاء العصبة علاقاتهم التجارية والمالية وسائر المعاملات مع رعاياه وتوقيع العقوبات الاقتصادية عليه . وللمجلس أيضاً ان يوصى الحكومات المختلفة بالوسائل العسكرية الواجب اتخاذها من برية وبحرية وجوية لتوجه إلى المخالف حتى تجبره على ان يحيد عن تماديه فى العدوان ، ويمكن كذلك للمجلس طرد العضو الذى يتضح ارتكابه مايخل بتعهداته والتزاماته التى يمليها الميثاق ، والطرد يكون بتصويت كافة الأعضاء الممثلين فى المجلس .

وهكذا نرى فى الميثاق محاولات للقضاء الدبلوماسى والسياسى علاوة على اختصاصات المحكمة الدائمة للعدل الدولى، وهى أقرب إلى القضاء الفنى من الجمعية العمومية ومجلس العصبة .

وتناولت هاتان الهيئتان بالبحث كثيراً من المسائل السياسية ، ولكنهما اصدمتا بصعوبات السيادة والسلطان فى المنازعات السياسية الحيوية ، مثال ذلك إعادة تسليح المانيا والشاطىء الشرقى للرين ، والنزاع بين اليابان والصين والتدخل السافر للفاشية لاشعال الحرب الأهلية الاسبانية واعتداء ايطاليا على استقلال الحبشة وهى عضو فى العصبة والقضاء على استقلالها واحتلال المانيا لدانتزج الحرة ضد ما قرره صلح فرسايل وما رسمته العصبة ،

ثم غزو المانيا لأراضى بولونيا واشتعال نيران الحرب العالمية الثانية .

مجلس الامن كقضاء سياسى دولى : —

وحل مجلس الامن محل مجلس عصبة الأمم كعماد القضاء السياسى اليوم فى ظل نظام الأمم المتحدة . وحصر ميثاق الامم المتحدة بوجه عام بعكس ما كانت عليه الحال فى عصبة الامم اصدار القرارات فى مجلس الامن ، وذلك بجعل ماتصدره الجمعية العمومية مجرد نصائح وتوصيات .

وهو حصن الدول العظمى وقوتها السلبية التى توجهها كيفما تريد على حساب الدول المتوسطة والصغيرة ، ويلوح ضرره وخطورته إذا راعينا ان عدد الدول العظمى اليوم أقل من نصف عددها فى مطلع القرن الحالى وهو لايزيد نظرياً على الخمس الدول الكبار فى مجلس الامن وهى : الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وروسيا وفرنسا والصين ، والعدد فى الميدان الدولى اثنتان هما : الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى كما سبق ان بيناه ، وكأننا نظراً لسلطات مجلس الامن اليوم أقمنا دكتاتورية الدول العظمى .

ويتكون المجلس من أحد عشر عضواً ، خمسة بصفة دائمة ينوبون عن الدول العظمى وهى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وبريطانيا العظمى وفرنسا والصين ، وباقى الاعضاء يختارون كل سنتين بواسطة الجمعية العمومية للامم المتحدة ولا يعاد انتخابهم مباشرة بعد انتهاء عضويتهم .

واختصاصات المجلس واسعة ، ومايهمنا فى هذا الصدد هو النظر فى

المنازعات السياسية ،أى ان يصبح محكمة سياسية لفض المنازعات ،وخاصة ما يهدد منها السلام العالمى وينذر باشعال نيران حرب ، وقراراته ليست مقترحات أو توصيات بل أحكام وأوامر يتعين على الأقل من الناحية النظرية اطاعتها وتنفيذها ، وله ان يقوم بالوساطة ويباشر التحكيم أو يعين لجنة للقيام به ، وله أيضاً أن يحيل النزاع على محكمة العدل ، وواجبه يحتم عليه إذا اعيته الحيلة الالتجاء إلى الضغط وتوقيع العقوبات على الدولة المعتدية ، غير أن التطبيق الفعلى للعقوبات ليس فى مقدور مجلس الامن مباشرة ، بل هو يعلن القرار وعلى الأعضاء الذين يكلفون بتطبيقه ان يباشروا التطبيق ، وفى مقدور المجلس لا من ناحية العملية بل من الناحية النظرية اتباع خطوات لتأييد قضية السلم إلى حد فرض عقوبات جمه،وفيما يلى البيان :ـ

١ ــ يبدأ بدعوة المتنازعين وذلك طبقاً لنص المادة ٤٠ للاخذ بما يراه ضروريا أو مستحسنا من التدبير المؤقتة ، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمراكزهم ، أى ان بحث الدعوى يستمر أمام المجلس على أن يكف المتنازعون عن استخدام القوة وتفاقم العدوان وما شابهها . .

٢ ــ ان يحسب المجلس حسابه لعدم أخذ المتنازعين بالدابير المؤقتة وأن يعد العدة لمجابهة كافة الاحتمالات .

٣ ــ ان يلجأ إلى اتخاذ قرارات شديدة وذلك طبقاً للمادة ٤١ مثل ، وقف الصلات الاقتصادية والمواصلات الحديدية والبحرية والجوية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفاً جزئياً أو كلياً

وقطع العلاقات الدبلوماسية » ، وهذه الاجراءات وسائل ضغط لحمل المتنازعين على العدول عن استخدام القوة واللجؤ إلى العدوان ، وهى شبيهة بالمقاطعة التى سبق ذكرها فى ميثاق عصبة الأمم .

٤ — يجوز للمجلس أيضاً وذلك فى سبيل الوصول إلى هدفه فى عودة الامن إلى العالم ، وإذا اتضح له عدم تحقيق الغرض من المقاطعة ، وذلك بحكم المواد٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ان يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال مايلزم لحفظ السلم والامن الدولى أو لاعادته إلى نصابه . ويصل الاستخدام إلى حد نزول هذه القوات التى ترسلها كل دولة من الدول الأعضاء إلى ساحة النزاع لفضه كما رأينا فى نزاع كوريا ، كما قد يكون مجرد مظاهرات وحصر وعمليات للتهديد بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة للأعضاء ولكن لا تصل إلى الهجوم وخوض المعارك .

٥ — للمجلس أن يستخدم كذلك (من ناحية النظرية) وذلك طبقاً لما جاء فى المادة ٤٣ من الميثاق لحفظ السلم والامن الدولى القوات المسلحة التى اتفق على وضعها « تحت تصرف مجلس الامن بناء على طلبه وطبقاً لاتفاق أو اتفاقات خاصة ، وذلك فى سبيل كما تنص المادة « حفظ السلم والامن الدولى ومن ذلك حق المرور » ، ويشترط أن تحدد الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى قدرتها وشتى التسهيلات التى تقدم لها . وذكرت المادة أيضاً أن تجرى المفاوضات فى الاتفاقات المذكورة بناء على طلب مجلس الأمن ، وتبرم الاتفاقات بين مجلس الامن وبين أعضاء الأمم المتحدة أو بينه وبين مجموعات من الأعضاء ، وهكذا تنشأ قوة حربية دولية بناء على هذه الاتفاقات . كما جاء فى المادة ٤٥ فى سبيل تسهيل

مهمة المجلس فى اتخاذ التدابير الحربية العاجلة أن يكون لدى الأعضاء أيضاً وحدات جوية أهلية يمكن استخدامها فوراً لأعمال القمع الدولية المشتركة وتنظم أعمالها لجنة من اركان الحرب طبقاً لشروط الميثاق، كما تباشر هذه اللجنة سائر الخطط الحربية التى تساعد على ايقاف العدوان .

وفيما يختص بنفس النزاع يمكن رفعه بحكم المادة ٣٥ إلى مجلس الامن أو الجمعية العامة لوقفه بواسطة أى عضو من أعضاء الامم المتحدة، كما أن لكل دولة ليست عضوا فى الامم المتحدة ان تنبه المجلس أو الجمعية العمومية إلى أى نزاع تكون طرفا فيه « إذا كانت تقبل مقدماً فى خصوص هذا النزاع التزمات الحل السلمى المنصوص عليها فى هذا الميثاق » .

وفيما يختص بالتصويت على اصدار القرارات نصت المادة ٢٧ من الميثاق أن عضو المجلس له صوت واحد مهما تعدد عدد الممثلين فى مجلس الامن وذلك جريا على قاعدة تمثيل الدول فى المجلس، وكما كانت الحال فى عصبة الامم . وقسم الميثاق بحكم المادة السالفة الذكر المسائل التى تؤخذ فيها الاصوات إلى قسمين : فجعل مسائل الاجراءات بالاغلبية وهى من سبعة أعضاء، أما فيما يختص بالمنازعات والمسائل الحيوية الاخرى التى تمس السلام فحتم أن تؤخذ الاصوات على أساس سبعة أيضاً على الاقل، على أن يكون من بينها أصوات الاعضاء الدائمين كما سبق أن بينا . وما يحصل فى هذه الحالة هو أن تعترض احدى الدول ذات المقعد الدائم بالمجلس على القرار، وتستعمل حق الاعتراض « الفيتو » *Veto*، وبذا تعطله ويصبح القرار معطلا، ولا يمكن بحال تطبيقه .

وحق الاعتراض هذا له ناحيتان : ناحية إيجابية وأخرى سلبية، وفيما يلى البيان :

الناحية الايجابية لحق الاعتراض،وهى استعمال العضو حقه فى رفض مشروع القرار بالمجلس لابطالة ، وسلبى أى شل أى مشروع بالاعتراض عليه والامتناع عن التعاون لاصدار القرار ، وهذا الحق بشقيه وليد حياة التنافس السياسى بين الدول العظمى والاعتزاز بحق السيادة ، وهو وثيق الصلة بفكرة وجوب الموافقة الاجماعية على المعاهدات والاتفاقات وقرارات المؤتمرات السياسية .

وحق الاعتراض هذا يذكرنا بما حصل فى مؤتمر فينا ، فقد رفض سفير اسبانيا فى مذكرة رفعها المؤتمر بتاريخ ٥ يونية سنة ١٨١٥ أن يمضى المحضر الختامى للمؤتمر لانه رأى دولة نظمت بدون اشتراك وموافقة اسبانيا حقوق هذه على الدوقيات الايطالية ، كما أعلن اللورد كاسترلوه مندوب انجلترا فى المؤتمر أنه « يحتفظ لنفسه بحق ابداء اعتراضه وعدم موافقته ، وذلك طبقا لما تمليه عليه مصلحة بلاده » . وهكذا أعلن أنه غير مقيد برأى الاغلبية . وكذلك رأينا نفس الموقف فى مؤتمر برلين سنة١٨٧٨ فإن الكونت شافلوف مندوب ألمانيا اثار مبدأ عدم التقيد برأى الاغلبية ووجوب الموافقة الاجماعية ، واضاف إلى ذلك بسمارك قوله « ليس هناك أدنى شك فى أن الاقلية ليست مضطرة للنزول عند رغبات الاغلبية » واعلن الرئيس فى مؤتمر لهاى الثانى فى سبيل السلام « ان مبدأ الموافقة الاجماعية لاعضاء المؤتمر على القرارات هو القاعدة الاولى والاساسية لكل مؤتمر دولى »(*) ، وهذا ماسارت عليه المؤتمرات السياسيةمنذ ذلك العهد حتى ميثاق الامم المتحدة ، ولا تؤخذ بقاعدة أغلبية الاصوات إلا فى المسائل الخاصة بالاجراءات وسائر المسائل الفنية التى لا تمس صميم السيادة والسلطان وقضايا السلام . ورغبة فى أن يكفل الميثاق العدالة

(*) انظر « حق الاعتراض فى القانون الدولى » لشاسريو ، من صفحة ٥ الى ٣٠

للدولة الشاكية حتى لا يساء استعمال حق الفيتو حرم استعماله فى حالة ما اذا كانت دولة من الدول الكبرى مختصمة وطرح النزاع على المجلس للحكم فيه فلا تشترك هى فى التصويت على القرار حتى لا تستعمل حقها فى الاعتراض وبذا تشل تطبيقه ، ولكن الا يمكن عرقلة تنفيذه أو اتخاذ قرار عادل فى موضوع الشكوى بتأثيرها وسلطانها الدولى ؟ . وهذا ما رأيناه فى تأجيل قضية مصر التى رفعتها ضد انجلترا فى مجلس الامن سنة ١٩٤٧،وانتهى الامر بوضع مجلس الامن مطالب مصر العاجلة تنفيذاً لمقاصد الميثاق وروح العلاقات الدولية واتجاهات القانون الدولى العام اليوم فى عدم احتلال جيوش أجنبية لاراضى بلاد أخرى قسرا وبدون رغبة الاهلين — بوضع هذه المطالب التى تتناول وجوب اجلاء الانجليز عن أرض القنال على الرف .

نوايا الدول

وأثرها فى قرارات مجلس عصبة الأمم ومجلس الأمن وتنفيذ الاتفاقات الدولية

ليس الأمر فيما يختص بقرار مجلس عصبة الأمم أو مجلس الأمن أو غيرهما من الهيئات الدولية فى ذاته هو الذى يفصل فى الحرب أو السلام، بل مرد كل هذا نوايا الدول وخاصة العظمى وحسن استعدادها لمراعاة القانون الدولى وحقوق الجماعات والعدالة الدولية ، وألا تقوم العلاقات بين الدول على أساس طغيان القوى ، وألا تقف فى وجه أطماعه عقبات مهما كانت هذه العقبات للحيلولة دون الفوضى الدولية وهضم حقوق الدول المتوسطة والصغيرة .

وهكذا رأينا تبعاً لحسن استعداد الدول للتفاهم مجرد اتفاقات سياسية على المبادىء تنمو وتترعرع على مر الزمن وتقضى على أحقاد سياسية دفينة بينها منذ قرون وتؤدى هذه الاتفاقات إلى جعل مصيرها يكاد يكون واحداً مع توثيق الصلات بينها ، وأهم هـــذا النوع من الاتفاقات الاتفاق الودى بين انجلترا وفرنسا فى مطلع القرن الحالى ، وتفصيل الأمر مايلى : ـ

كادت تقع حرب بين انجلترا وفرنسا فى أواخر القرن الماضى فى سبيل التسابق على احتلال مناطق النفوذ فى أعالى السودان ، وتوغلت فرنسا إلى حدود السودان الانكليزى المصرى ورفع مارشان *Marchand* وهو فى طليعة شرذمة من الجيش الفرنسى العلم الفرنسى فى فاشودة من أعمال السودان، وكانت الجهة تدخل ضمن أملاك السلطنة العثمانية وهى على حدود السودان الفرنسى،

وأوقف كتشنر وكان على رأس الحملة الانكليزية المصرية لاعادة فتح السودان هذه الشرذمة عند الحدود ، وحال دون احتلالها المنطقة والتوغل فى أملاك الباب العالى ، وتوترت العلاقات بين البلدين وخيف من اشتعال حرب بينهما ، ثم هدأت العاصفة نوعاً ما ، ومر الزمن وهو كفيل باخماد الحماس والنسيان . وأدى تبادل الرأى والمشاورات والمساعى فى سبيل انقشاع السحب التى شانت علاقاتهما السياسية إلى عقد الاتفاق الودى بينهما عام ١٩٠٤ ،وهو يكسر من حدة التنافس بينهماعلى النفوذ فى حوض البحر الابيض المتوسط ويحدد مناطق النفوذ هناك لكل منهما بجعل غرب الحوض من نصيب فرنسا وشرقه وخاصة ضفاف النيل من نصيب انجلترا ، ولقد تركزت مصالحهما السياسية الاستعمارية فى منطقة البحر الابيض المتوسط فى نطاق الاتفاق الودى ، وتبعاً لتفاهمهما ولتعلق مصلحتهما هناك بل وفى السياسة الدولية بوجه عام على نجاح الاتفاق الودى كان هذا الاتفاق أكثر أهمية وأبعد أثراً من أى قرار لهيئة من هيئات التحكيم أو منظمة من المنظمات الدولية ، وقد رأينا تمسك كل بتحالفه مع الآخر فى خوضهما الحرب العالمية الاولى جنباً ، ثم كذلك فى خوضهما الحرب العالمية الثانية دفاعاً عن مثل الديمقراطية الغربية ثم ما تبقى من شروط صلح فرسايل دون هدم وإعادة العلاقات السياسية الدولية وحقوق الجماعات ومحاولة البقاء فى النطاق الذى رسمته عصبة الامم .

وقد لا تنجح المعاهدات والاتفاقات التى تبرمها الدول بقصد العمل على تفادى المنازعات المسلحة وإبعاد شبح الحرب لعدم توفر حسن النية ، ولقد عقدت ألمانيا النازية وروسيا السوفييتية اتفاق عدم اعتداء فى آخر

أغسطس سنة ١٩٣٩ قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية ، وكانت النازية تبيت العزم على ضرب الاتحاد السوفييتى بعد الانتهاء من الجبهة الغربية ، وفعلا مزقت الاتفاق وهاجمت الاتحاد فى يونيه سنة ١٩٤١ لكى تمضى فى تحقيق توسعها فى شرق أوروبا . كما سبق إن عقد الغرب مع المانيا فى سبتمبر سنة ١٩٣٨ اتفاق ميونيخ *Munich* لتهدئة الحالة المتوترة فى أوروبا وكان الاتفاق على حساب تشكوسلوفاكيا، وأجابت فرنسا وانجلترا هتلر إلى مطالبه هناك بشأن ضم أراضى السوديت إلى المانيا بحجة ان أهلها من عنصر جرمانى وأقلية مضطهدة هناك وتحطيم الحصون المقامة على الحدود ، وذلك ظنا بأن هذا الاتفاق وهو لصالح النازية يضع حداً لاستمرار تحرشها واطماعها ، غير ان النازية لم تك خالصة النية فى تفاهمها ، واستمرت فى سيرها نحو شرق أوروبا وعدوانها، مماأدى إلى قيام الحرب العالمية الثانية بسبب مشكلة دانتزج والاعتداء على بولونيا .

كما قد لا تتعدى المؤتمرات والاتفاقات الحدود المعنوية والتعهدات الادبية ولا تتناول دقائق الأمور ، ومع ذلك فتبعا لتوفر حسن النية بين الأعضاء المؤتمرين ولالتئام شملها تحت لواء مثل متحدة لشتى الاعضاء ، ولاكتواء هؤلاء الاعضاء بلظى مظالم واعتداءات متكررة ومتشابهة تثمر الاجتماعات وتوصياتها ، وتصبح فى عرف السياسة للمؤتمرين ولغيرهم، ومن أهم الاهـــداف التى تسعى إلى تحقيقها الشعوب للتحرر من التسلط والاستغلال ، وأوضح مثل فى هذا الصدد اجتماع دول آسيا وافريقيا، وتبلغ ٢٠ دولة تمثل أكثر من نصف سكان العالم، إذ يبلغ عدد شعوبها ١٥٠٠ر١ مليون نسمة فى مؤتمر باندونج *Bandoeng* بجاوه فى أقصى جنوب شرق آسيا فى ابريل عام ١٩٥٥ ، ومن أبرز الدول التى اشتركت فى المؤتمر الصين

الحمـــراء واليابان والهنـد والباكستان من آسيا ومصر من افريقيا .
وهدف المؤتمر هو إقامة تعاون مشترك بين شعوب آسيا وافريقيا لتوطيد صداقتها وتكوين جبهة قوية لمناهضة الاستعمار ، ونشاط علاقاتها على اختلافها ، وبحث مشكلاتها المشتركة وخاصة مايتناول سيادتها القوميـة ومكافحة التسلط وسائر مشـكلات الأجناس والمساواة ، وإنشاء صلات اجتماعية واقتصادية وثقافية ذات أسس قوية بين البلدان المجتمعة فى المؤتمر ، ودراسة حالة آسيا وافريقيا وحاجـة الأهلين فيهما ومركزهم بين العالم الحاضر وما يمكن ان تقدمه شعوب القارتين لخدمة السلام العالمى والتعاون الدولى ، والعمل فى سبيل تحقيق أهدافها هذه فى ظلال ميثاق الأمم المتحدة وما قرره هذا الميثاق من قواعد لصيانة الامن الدولى والسلام العالمى ، وهكذا أقام المؤتمر فى جو صـداقة وطيدة للشعوب التى اكتوت بلظى الاستعمار مجالا أفسح مدى من جو الأمم المتحدة من شأنه أن يساعد فى تدعيم أسس السلام والتعاون وفق ميثاق الأمم المتحدة دون مواربة وخداع .

والهدوء والاستقرار وإقامة دعائم السلام ، ليس تحقيق هذه الاهداف بمجرد تبادل الزيارات وإصدار التصريحات وامضاء الاتفاقات بين اطراف النزاع أو المتنافسين بينما يشن بعضهم على بعض حربا باردة بلا هوادة ، ويزعم كل أن الجو أصبح خانقاً لا يطاق ، بل المهم هو توفر حسن نواياهم واستعدادهم للاقلاع عن هذه السياسة التى تؤدى بهم فى النهاية إلى الحرب . ولقد أصدرت الحكومتان السوفييتية والبريطانية بياناً يفيض آمالا كباراً ومودة عقب زيارة زعماء الاتحاد السوفييتى للعاصمة البريطانية بدعوة رسمية فى أبريل سنة ١٩٥٦ كما سبق أن شرحنا لبدء صحيفة جـديدة فى العلاقات الطيبة بين البلدين ، وعبر البيان عن الروح الطيبة التى ستسود علاقات

الدولتين،وأنها ستتمشى مع توطيد العلاقات السياسية والتجارية والثقافية بين الشعبين الروسى والبريطانى وسينشط التعاون التجارى والعلمى والثقافى وتبادل البعثات وحركة السياحة بينهما ، وأنه ستقوم سياسة أساسها التعايش السلمى بين الكتلتين الغربية والشرقية ، وان اختلاف النظم الاجتماعية لا يتعارض مع حسن تفاهمهما مادام كل منهما يحترم سيادة الآخر ولا يتدخل فى الشئون التى تخص الآخر وحده ، كما أصر البيان على وجوب وقاية العالم من أخطار الحرب الذرية وسباق التسلح ، وأبدى أمله فى قصر النشاط الذرى على أغراض السلام ، واهتم بالشرق الأوسط وأبدى أمله فى استتباب السلام فى هـــذه المنطقة الهامة من العالم،مع وجوب احترام استقلال بلدانها ونصوص الهدنة القائمة بين العرب واسرائيل ، وأشار إلى أهمية علاج مشكلة اللاجئين فى نطاق الأمم المتحدة علاجا يرضى المتنازعين . غير أن هذه الآمال سرعان ماتبخرت ورجحت كفة الحرب الباردة على التفاؤل تبعاً لاستمرار كفاح المثل السياسية التعصبية وفقدان كل من الطرفين ثقته فى الآخر .

وإن ابرام معاهدة تحالف أو خلافها لإقامة أسس علاقات سياسية ودية قائمة على التعاون المشترك فى زمنى السلم والحرب لا تجدى فتيلا إذا صاحب التنفيذ الوسائل المعوجة التى يصر أحد الطرفين على اتباعها للتدخل فى شئون حليفة الداخلية ولتسخيره لمصالحة الاستعمارية فلا يعامله معاملة الند للند ولا يقابل مساعداته بمثلها ، بل يحاول إرهاقه واستنزاف قواه المادية والمعنوية ونشر القلق عدم والاستقرار السياسى بل الاضطراب فى دياره ، وقد صاحبت هذه الحالة تنفيذ انكلترا لمعاهدة لندن للتحالف التى عقدتها مع مصر عام ١٩٣٦ ، فإن مصر أوفت بتعهداتها بينما عملت

انكلترا بمالها من نفوذ فى مصر مستندة إلى حراب جيوشها المحتلة الوادى ، على توجيه السياسة المصرية الداخلية والوزارة وفق مصالحها ، وغير ذلك من قلاقل الحياة السياسية حتى قيام الحرب العالمية الثانية ، وبلغ بارومتر التدخل أقصاه أثناء الحرب فسخرت موارد البلاد والمخزون من المواد الأولية والمصنوعة والمستوردة والايدى العاملة المصرية وخزينة الدولة وجماركها وأداة الحكومة لصالح أداتها الحربية ، ولم تحترم انكلترا يوماً ما منذ عقد معاهدة لندن هذه حتى إعلان الغائها فى عام ١٩٥١ ثم عقد اتفاق الجلاء عام ١٩٥٤ رقم الحد الأقصى لعدد الجيوش البريطانية المحتلة القناة وفقاً لملحق المادة الثامنة من المعاهدة ، وهو ألا يزيد الجيش البرى المحتل فى منطقة القناة وبقصد حمايتها حتى يصبح الجيش المصرى قادراً على أداء هذه المهمة عن عشرة آلاف جندى والقوة الجوية عن ٤٠٠ طيار ، ويضاف إلى هـــذا العدد طائفة من الموظفين والمستخدمين الضروريين للأعمال الفنية والادارية ، وهذا العدد بمساعدى الجيش الفنيين والاداريين لا يشمل الموظفين والعمال المدنيين كالكتبة وعمال الورش وغيرهم ، وقـــد بلغت أرقام الجيوش البريطـانية المحتلة لضفة القناة أضعافاً مضاعفة للعدد المذكور ، ورفضت القوات البريطانية الجرارة المرابطة على ضفة القناة حتى بعد الحرب العالمية الثانية بمدة ، ولا شك أن فى رفضها هذا ارهاقا لماليــة البلاد ، وفاء المستحق فى ذمتها من الضرائب الجمركية وخلافها للخزينة المصرية وما يجب أن تدفعه نظير السلع التى تشتريها من السوق المصرية طبقاً للقانون ووصلت الاعفاءات الجبرية إلى بضعة ملايين من الجنيهات ، مع ملاحظة تعارض هذا مع قوانين البلاد التى

تحتم أن يكون إلغاء الضريبة بقانون وألا يعفى أحد بأى حال من الأحوال من أدائها إلا فى حدود قانون إنشائها ، وتقول المادة التاسعة من معاهدة لندن « يحدد باتفاق خاص يبرم بين الحكومة المصرية وحكومة المملكة المتحدة ما تتمتع به من إعفاء ومميزات فى المسائل القضائية والمالية قوات صاحب الجلالة الامبراطور ، والتى تكون موجودة فى مصر طبقاً لأحكام هذه المعاهدة » ، ويجب فى هذه الحالة أن يتم الاعفاء باتفاق بين الطرفين تذكر فيه حدود الاعفاء فى نطاق المعاهدة ويصدق عليه ويصدر قانون بتنفيذه ، وألا يزيد بحال من الأحوال عن حاجة القوات باعتبار الحد الأقصى على الأكثر لعددها المنصوص عليه فى ملحق المادة الثامنة من المعاهدة ، والا يتعدى الاعفاء أشخاص القوات وسائر الملحقين بهم الفنيين والاداريين لمساعدتهم ، وأخيراً فإن المادة السابعة من المعاهدة وهى التى نظمت بين مصر وانكلترا فى حالة قيام حرب يشتبك فيها أحد الطرفين ذكرت فى صدد معاونة مصر لانكلترا ان المعاونة تقدم داخل الحدود المصرية مع مراعاة النظام المصرى وتشريع البلاد ، أى احترام القوات المحتلة لسيادة مصر وسلطان قوانينها بما فى ذلك نظم الضرائب ، وفى هذه الحالة لايجوز لها أن تحتمى بأى تمتع استناداً إلى المعاهدة دون اتفاق خاص على ذلك أو أن منشآتها لا تتبع مصر أى تشريع البلد المقامة فيه . وهذه الضمانات القوية التى أحاطت بها معاهدة التحالف السيادة المصرية لتحدد موقف بريطانيا الحليفة من مصر لم تكف ازاء سوء نية الحليفة القوية لتدرأ عن البلاد خرقها لبنود المعاهدة وارهاقها لقوى البلاد الاقتصادية والمالية ، فضلا عن اعتداءاتها الصارخة على السيادة باحتلال منطقة القناة بجيوش يفوق عددها بمراحل الحد الأقصى المنصوص عليه فى المعاهدة وتهديدها المستمر عن طريق الاحتلال لكيانها السياسى بالتدخل فى صميم شئونها الخاصة .

وتعددت المنازعات التى طرحت على مجلس عصبة الامم قبل إختفاء العصبة ، وكذلك المنازعات التى عالجها ويعالجها مجلس الامن أو الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، وتعيد الهيئتان الكرة بين الفينة والفينة ببحثها للوصول إلى حل يرضى المتنازعين ويضمن السلم والامن الدولى كى تعيش الدول معافى تسامح وسلام وحسن جوار وتعاون على حد تعبير ديباجة الميثاق ومواده المتعددة . وحاولت الدول المجتمعة تحت قبة العصبة سالفا أو الامم المتحدة اليوم العثور على الحلول التى ترضى اطراف النزاع وتتفق مع سياستها المرسومة ، وهى غالبا ماتهدف إلى التوفيق بين اطماع سيادات الدول الكبرى والتخفيف من حدة التوتر الدولى وعودة المياه إلى مجاريها . وكما سنرى فى العرض التالى فان هدف أعضاء العصبة سابقا وأعضاء الامم المتحدة اليوم تسكين الاضطراب واخفاء النار مؤقتا دون اخمادها أو وضع الأصبع على بيت الداء ووصف الدواء الناجع ، ولا تخرج جل قرارات العصبة أو الامم المتحدة وتوصياتها عن ان تكون انتظاراً مؤقتا وهدوءاً خادعاً للريح ، لكى تهب أشد عنفا وتكتسح السلام من اعماق جذوره ، وتهوى تبعا لعنفها الدول الكبرى صرعى اطماعها وحلولها المؤقتة المعوجة فى العاصفة الهوجاء كأعجاز نخل خاوية . وفيما يلى عدد من المنازعات التى طرحت على عصبة الامم ومجلس الامن والجمعية العمومية للأمم المتحدة ، أو التى تعذر طرحها أو المضى فى علاجها سلميا فى كنف الهيئات الدولية المذكورة تبعا لتضارب المصالح مع تبييت النية على العدوان. ونرى فى ثنايا المنازعات واتجاهات بحثها وفشل التوفيق بين وجهات النظر للدول الكبرى والاهتمام بالقشور دون اللباب مايجعلنا لانتردد فى الحكم بان أهم مايفتقر اليه الامن الدولى والسلام العالمى

توفر حسن النية بين الدول ، الذى يؤدى إلى نجاح علاج المشكلات التى تشجر بينها وتوطيد التقارب والتفاهم بين الشعوب .

وفيما يلى بيان بعض المنازعات الهامة التى شجرت بين الدول فيما بين الحربين العالميتين ، ولم تفصل فيها العصبة بصفة حاسمة : —

١ — النزاع بين ايطاليا واليونان : شجر نزاع بين ايطاليا واليونان سنة ١٩٢٣ ، وكانت ايطاليا فى بداية الحكم الفاشى ، وكان موسولينى يرغب فى اظهار قوة ايطاليا فى عهدها الجديد ،وألقت ايطاليا على اليونان مسئولية قتل أحد قوادها العسكريين وثلاثة جنود ايطاليين كما قتل كذلك مترجم البانى فى أرض يونانية ، وكان هذا الجنرال عضوا فى لجنة دولية لتحديد التخوم بين اليونان والبانيا ، وارتكب الاعتداء أثناء مباشرة اللجنة مهمتها، ورغبت ايطاليا فى نصر سريع بلا حرب واختارت وسيلة الضغط والارهاب ، وبعثت بانذار محدد بمدة إلى اليونان تطلب فيه الاعتذار ودفع غرامة معينة واشتراك الملحق العسكرى الايطالى فى أثينا فى التحقيق ، ورفضت اليونان الانذار ، فسارعت ايطاليا بارسال أسطول بحرى ضرب بمدفعيته حصون كورفو العتيقة حيث كان يأوى إليها بعض اللاجئين الأرمن، وتدخلت العصبة وعين مجلسها لجنة من الخبراء القانونيين لبحث النزاع ، ولم يك المجلس مستعداً لتطبيق نصوص الميثاق ضد ايطاليا ، وسرعان ما أسند إلى مؤتمر من السفراء عقد فى باريس علاج المشكلة ، وأصدر قراراته وفيها محاباة لايطاليا ضد اليونان ، وفعلا رضخت اليونان لهذه القرارات وخلاصتها انها مع تسليمها بشدة لهجة الانذار فانها توصى بان تجيب اليونان مطالب ايطاليا ، وأعيدت العلاقات تدريجياً بين البلدين ، وأضيفت هذه القرارات إلى ما ارتكبته الفاشية من أعمال انتقامية ضد اليونان .

٢ ــ النزاع بين هنجاريا ورومانيا : أصدرت رومانيا قانون الاصلاح الزراعى فى بلادها لصالح صغار الفلاحين ، وهو ينزع الملكيات الزراعية الواسعة ويحدد حق الامتلاك الزراعى بما فى ذلك أراضى الملاك الأجانب ، وعوضت كبار الملاك بسندات بأرباح قدرها ٥٪ ، كما قررت توزيع الأراضى المنزوعة ملكيتها على الفلاحين لتكون ملكيات صغيرة ، وطبق القانون على الملاك فى مقاطعة ترانسلفانيا ، وأهلها مجريون إذ أن المقاطعة اقتطعت من هنجاريا وضمت إلى رومانيا بمعاهدة « تريانون» *Trianon* ، وادى تطبيق هذا التشريع إلى نزاع دولى بين هنجاريا ورومانيا واستمر حقبة طويلة ، فإن معاهدة تريانون المشار إليها أعطت الحق للهنجاريين فى ترانسلفانيا فى أن يحتفظوا بجنسيتهم الاصلية إذا أرادوا وألا يصبحوا رومانيين مع أعطائهم الحق فى الخيار بين الجنسيتين خلال سنة من بدء تنفيذ المعاهدة ، ولهم كذلك حق الاحتفاظ باملاكهم هناك ، واحتجت هنجاريا دفاعاً عن حقوق رعاياها على قانون الاصلاح الزراعى المشار إليه ، وزعمت بان الحكومة الرومانية ليس لها حق نزع ملكية أراضيهم فهم ليسوا من رعايا رومانيا وحقوقهم وممتلكاتهم تضمنها معاهدة دولية ، وأصبح محور النزاع حق رومانيا فى مباشرة سيادتها على أراضيها وحقوق الاجانب المضمونة بموجب اتفاقات دولية . وتعقد الموقف بعنت موظفى الحكومة الرومانية فى تقدير تعويضات زهيدة للهنجاريين ، وزاد الطين بلة أنها دفعتها بسندات زهيدة القيمة ، ورفعت هنجاريا الأمر إلى عصبة الأمم ، وحاول المجلس بلا نتيجة حاسمة أن يعالج النزاع من سنة ١٩٢٣ إلى ١٩٢٨ ، ورفضت رومانيا الاعتراف بقرارات المجلس أو بأى قضاء دولى يفصل فى أمر اعتبرته من صميم

حقوق سيادتها وشئونها الداخلية ، وأخيراً نفض المجلس يده من الأمر ونصح بعلاجه عن طريق المفاوضات المباشرة ، وتعثر النزاع حتى عام ١٩٣٠، وعولج بعد لأى فى مؤتمرين عقداً فى لهاى وباريس لبحث تعويض رعايا هنجاريا الذين نزعت أملاكهم ، وقبل الطرفان حلا وسطا يقوم على أساس إنشاء صندوق مشترك تساهم فيه بعض دول شرق أوروبا بدفع التعويضات العادلة للملاك الذين تنزع ممتلكاتهم بموجب قوانين الاصلاح الزراعى . ولاشك أن طول هذا النزاع والصعوبة التى تعترض علاجه علاجاً سريعاً وعادلا مضافاً إلى ذلك كونه لا يمس صميم مصالح الدول الكبرى حتى لا تجد الدافع إلى التأثير على طرفى النزاع لضرورة فضه ـ هذه العوامل اثرت فى انشاء علاقات دبلوماسية سليمة بين الدولتين وظلت الهوة سحيقة بينهما .

٣ ـ النزاع اليابانى الصينى : نشب النزاع اليابانى الصينى فيما بين الحربين العالميتين نتيجة سلسلة اعتداءات من اليابان التى كانت تتوغل فى أراضى الصين تنفيذاً لسياستها الاستعمارية التى ترمى إلى الحصول على مناطق نفوذ بالصين ومهجر لأبنائها وأسواق لمصنوعاتها . وأنشأت هنالك دولة بقوة المدفع باسم « منشوكو » فى منشوريا ، ونصبت ملكا عليها أحد سلالة أباطرة الصين فى سنة ١٩٣٢ ، كما أعتدت بعسكرها على شنغهاى بدعوة من الجالية اليابانية رغبة فى تثبيت نفوذها فى هذه المنطقة ، وضربت المرفأ الدولى الكبير بمدافع الأسطول ، وأنزلت جنودها هناك فى نفس السنة المذكورة ، وقامت معارك حامية الوطيس بين الغزاة والجيش الوطنى المدافع عن استقلال البلاد ، وهاجمت اليابان الصين بحجة خطرها العسكرى وانتشار الفوضى بها ، واشتدت المعارك رداً على مقاطعة الصين البضائع

اليابانية ، وقاومت قوات الصين فى شنغهاى مدة تزيد على الشهر ، وكان مجلس العصبة قد أخذ علما بالنزاع فى بدئه منذ ديسمبر عام ١٩٣١ ، وتدخل لحسمه وعين لجنة دولية خماسية من انكلترا وفرنسا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية لفحصه واقتراح الحلول التى تؤدى إلى عودة السلام إلى هذه المنطقة، وأعلن وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية أنه يرفض الاعتراف بشرعية أى وضع أو معاهدة تتعارض مع ميثاق كيلوج ـ بريان ، وتتالت الهزائم الدبلوماسية على اليابان فى جنيف بينما استمرت انتصاراتها العسكرية فى شمال الصين ، وتغلغلت بجيوشها فى مقاطعة جيهول *Jehol* كما وصلت إلى أسوار الصين القديمة ، وصار أمل الصين ضعيفاً فى معونة العصبة لها فى محنتها هذه بصفة جدية ، وقبلت عقد الهدنة مع اليابان المنتصرة ، وأخطرت اليابان العصبة بعزمها على الانسحاب منها نظراً للخلاف الجوهرى معها وضع فى أسس سلام دائم فى الشرق الأقصى وكانت العصبة ترغب بأى ثمن فى إعادة منشوريا إلى الصين، بينما كانت اليابان متمسكة ببقاء « منشوكو » الدولة الجديده التى انشأتها هناك ومنحتها استقلالا صورياً ووضعتها من الناحية الفعلية تحت حمايتها ،وأخيراً انسحبت اليابان رسمياً من العصبة ولم تعد عضواً فيها فى مارس سنة ١٩٣٥ .

٤ ــ النزاع بين ايطاليا والحبشة : اجتمع مجلس عصبة الأمم فى ٧ أكتوبر سنة ١٩٣٥ لاستمرار بحث النزاع الايطالى الحبشى، وتعذر الوصول إلى حل وايقاف اعتداء الفاشية على استقلال الحبشة وهى عضو فى العصبة، وقرر بالاجماع فيما عدا صوت ايطاليا أن ايطاليا لجأت إلى الحرب ضد الحبشة وفى هذا التصرف اعتداء على الميثاق ، واجتمعت الجمعية العمومية

فى ١١ أكتوبر وأقرت خمسون دولة ممثلة فى الجمعية وجهة نظر المجلس ولم يؤيد على القرار ولم يأخذ به إلا النمسا وهنجاريا والبانيا بينما وافقت عليه سويسرا بتحفظ ، وتقرر اتخاذ عقوبات معينة حيال المعتدى حددت نواحيها فيما بين ١١ أكتوبر و ١٨ نوفمبر . واستبعد اتخاذ أى عقوبات عسكرية حيال المعتدى ، كما ذهبت انجلترا إلى حد عدم التعرض للملاحة فى قنال السويس وتركها حرة ، مما ساعد ايطاليا على نقل عسكرها وعتادها إلى حيث موطن النزاع . وتقرر توقيع طائفة من العقوبات الاقتصادية والمالية على ايطاليا وحرمانها من طائفة من المواد التى تساعد على اشعال نيران الحرب ، كما قررت الجمعية أن ترفع الحظر عن ارسال الاسلحة إلى الحبشة كى تستطيع الدفاع عن كيانها ، غير أن القرار الذى اتخذ ضد ايطاليا لم يشمل طائفة من المواد الهامة للحرب واستيرادها وهى : الحديد والصلب والنحاس والقصدير والزنك والقطن والصوف والبترول . وتعذر تنفيذ القرار رغم ضعفه على ايطاليا وصار اشبه بالشبح الذى يلوح بتهديد منه بالخطر الحقيقى مع ما يتبع ذلك من مضايقات جدية لايطاليا ، وعادت انجلترا وفرنسا ـ وقد تمادت ايطاليا فى الاعتداء ـ إلى النظر فى تشديد العقوبات ، وفعلا لجأت إلى اتخاذ قرار حظر تصدير البترول اليها لتعطيل استخدامها لسلاح الطيران ضد الحبشة ، غير ان أهم مصدر لايطاليا هو الولايات المتحدة الأمريكية ولم تك عضواً فى العصبة ورفضت تنفيذ الحظر مما جعل الاجراء غير عملى وضعيف ، وضاع استقلال الحبشة بين اصدار القرار المذكور والعجز عن تنفيذه وتضارب مصالح الدول فى عصبة الأمم . وأعلن موسولينى بمرسوم ٩ مايو سنة ١٩٣٦ ضم الحبشة إلى إيطاليا بعد انتصاره على جيوش النجاشى مما قوى المحور وترك له الميدان حراً لتقسيم أوروبا الشرقية بين ايطاليا وألمانيا فيما بعد .

٥ — النزاع بين المانيا وبولونيا بسبب دانتزج والممر البولونى :
كانت دانتزج الشرارة التى اشعلت برميل البارود مما أدى إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وثغر دانتزج هـــذا على بحر البلطيق وهو مدينة ألمانية لحماً ودماً ،بل كان عاصمة بروسيا الشرقية وطن الفيلسوف الألمانى الحزين المتشائم شوبنهاور *Schopenhauer* ، وبهزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى وبعث بولونيا إلى العالم السياسى الدولى فصلت معاهدة فرسايل هذا المرفأ عن الوطن الأم وانشأت له نظاماً دولياً ، فأسندت السلطان فى المدينة إلى مجلسى نواب وشيوخ تحت رقابة مندوب سام تعينه عصبة الأمم ،كما وكلت إلى مندوب بولونى آخر إدارة الثغر نفسه والجمارك والسكك الحديدية والمدنية ، ووصلت بولونيا بالمدنية بممر فصل بروسيا الشرقية عن الجسد الالمانى ، عرف بالممر البولونى ، ليصبح بمثابة القصبة الهوائية للتجارة الخارجية للدولة الناشئة وقام النظام الدولى السابق وصفه للبيناء على أساس انشاء دولة صغيرة أو شبه دولة يطلق عليها « مدينة دانتزج الحرة » لها دستورها ، وفى الوقت ذاته وضعت تحت حماية بولونيا برقابة عصبة الأمم حيث يمثلها هناك مندوب سام .

غير أن ألمانيا أحست وقد بدأت تستفيق من هول صدمات الهزيمة وتثوب إلى رشدها وتسترد قوتها بمرارة الخذلان والخسران ، إذ كيف يوضع هذا المرفأ الألمانى الهام على بحر البلطيق وقدكان يوما ما عاصمة بروسيا الشرقية تحت حماية بولونيا ويفصل عنها بصفة نهائية ويقتطع من صميم الوطن الجرمانى ؟ بل كيف تفصل بروسيا الشرقية بالممر البولونى عن أرض الوطن وتعبر القاطرات المسافرة إلى بروسيا الشرقية أرضاً ألمانية صميمة أعطيت قسراً إلى دولة صغيرة صنيعة الظروف ؟ وكان الألمانى

يشعر فى هذا العبور باذلال لامبرر له إلا تكبيل وطنه بقيود حديدية قاسية نتيجة هزيمته . وكان هذا الحل على هوى بولونيا ، ولم ترتض بغيره بديلا فيما بعد حينما بدأت ألمانيا تطالب بعودة أراضيها الصميمة إليها ، وتمسكت الحكومة النازية بعد أن أتمت الاستيلاء على دول أوروبا الشرقية أو فرض حمايتها عليها الواحدة تلو الأخرى ، والتى كانت لها فيها أطماع سياسية وجغرافية وعنصرية وأهمها النمسا وتشكوسلوفاكيا بوجوب بوجوب استعادة دانتزج إليها ، وانهاء النظام الدولى بها ،ذلك النظام الذى يفرض عليها حماية بولونية مزرية . وسبق أن عقدت ألمانيا مع بولونيا ميثاق عدم اعتداء ، كما كانت علاقاتهما السياسية طيبة ، بل كانت جارتها هذه أميل إلى السياسة النازية منها إلى الغرب ، ولكن هتلر لم ينس أن بولونيا الجنوبية تحول دون وصوله إلى حقول القمح فى أوكرانيا الروسية وأن الممر البولونى يمزق جسد الدولة الألمانية ، وأصر هتلر بعد انتهائه من ابتلاع تشكوسلوفاكيا والقضاء على سيادتها على عودة دانتزج هذه إلى الوطن الألمانى بلا قيد ولا شرط ، وأعلن فى ٢١ مارس سنة ١٩٣٩ قراره هذا ، وأنه لن يعدل عنه بأى حال من الأحوال ، واقترح كذلك أن يظل الممر البولونى على حاله على أن تنشىء ألمانيا طريقين للسكك الحديدية والسيارات يتمتعان بالحصانة ، ولا يعتبران أرضاً بولونية بل ألمانية ، وتحتفظ بولونيا بميناء حرة فى الجهة. غير أن بولونيا رفضت العرض بصفة نهائية، وسرعان ماأيدتها كل من انكلترا وفرنسا فى هذا الرفض . وهكذا بدأ النزاع القاسى الذى أدى إلى نشوب الحرب العالمية الثانية ، بل ان انكلترا قد رأت أن الفرصة سانحة لايقاف ألمانيا النازية عند حد فى سياسة التوسع الخطيرة التى سار فيها هتلر، وأعلنت أنها تؤيد بولونيا فى موقفها إلى النهاية . وبذا خرجت انكلترا عن حرصها الدبلوماسي التقليدى المعروف .

وعقدت انكلترا وفرنسا العزم ازاء اصرار هتلر ، على مقاومة أى توسع المانى جديد بالقوة إذا لزم الأمر ، وانهما ستسيران فى تأييدحكومة فرسوفيا إلى حد استعمال المدفع إذا وجدتاضرورة للالتجاء إلى السلاح ضد النازية ، وأخذت الحكومة النازية توفد عسكرها فى لباس مدنى إلى مدينة دانتزج وتشيع الذعر هناك بواسطةالطابور الخامس وتتهم بولونيا باضطهاد العناصر الجرمانية فى أرضها ، وأخذت بولونيا تستنجد بالغرب وبعصبة الامم ، غير ان المانيا لم تعد عضواً فى العصبة ولم تنظر اليها نظرة الاعتبار منذ ان أعلنت خروجها منها ،وقدتركت كذلك مؤتمرنزع السلاح فى جنيف فى اكتوبر سنة ١٩٣٣ متعللة بانها لم تعط الترضية الكافية فى معاملتها على قدم المساواة مع سائر دول الغرب فى التسلح ، وكانت قد ضاعت هيبة كل من فرنسا وانكلترا وكتلة الدول الديموقراطية الغربية نتيجة نجاح الحركة الفاشية فى الاستيلاء على الحكم فى اسبانيا من الحكومة الاشتراكية بعد حرب أهلية مريرة وفشل اتفاق ميونيخ لسنة ١٩٣٨ الذى هدأ الموقف مؤقتاً بعض الشيء،اذ لم تف النازية بتعهداتها واستمرت فى تماديها وتحرشها دون وجل ،وأخذت تعمل فوق ذلك للقضاء على استقلال دول شرق أوروبا ، ووجه الرئيس روزفلت وقد توترت الحالة فى أوروبا وخاصة فى شرقها فى ١٥ ابريل سنة ١٩٣٩ نداء إلى الدكتاتوريين الفاشيين هتلر وموسولينى يطلب اليهما ان يعدا بعدم الهجوم على بولونيا وعددآخر من دول أوروبا ذكرها ، غير ان هتلر اتخذ من هذا النداء دعاية ضد الجمهورية الكبرى للعالم الجديد وهاجمها أشد هجوم فى الريخشتاج بالذات ، وأعلن انتهاء إتفاق عدم الاعتداء الذى كان مبرما بينه وبين بولانده (بولونيا) وكذلك الاتفاق البحرى الالمانى الانكليزى . واشتدت الحرب الباردة ضد

فرنسا وانكلترا وبولانده ، غير ان الغرب ظل متعلقاً بآمال السلام الواهية واعتقد ان النازية تسعى إلى كسب سياسى جديد بالتلويح بالحرب على غرار مكاسبها السابقة دون إراقة دماء ، وشعرت الدوائر الدبلوماسية فى أغسطس سنة ١٩٣٩ ان هناك استعداداً لهجوم عام على بولانده . وكان الاتحاد السوفيتى فى مفاوضات سياسية وعسكرية مع ديموقراطيات الغرب ، وأوضحت انكلترا سياستها وهى الدفاع المسلح عن بولانده فى حالة الاعتداء عليها حتى تتفادى سابقة الغموض الذى ساد موقفها فى أزمة عام ١٩١٤ مما أدى إلى قيام الحرب العالمية الأولى ، واشترط ستالين لنجاح المفاوضات مع الغرب وتكوين جبهة مشتركة ضد النازية لوقف إعتداءاتها المتكررة أن تطلق يد الاتحاد السوفيتى فى دول البلطيق، وأن يعطى له التوكيد بمرور جيوشه عبر بولاندة ورومانيا حين الحاجة ، غير أن دول الغرب لم تك على استعداد لقبول طلبات ستالين ، فضلا عن رفض الدولتين صاحبتى الشأن هذا الطلب ، وكان الاتحاد السوفيتى يعتقد ضعف إخلاص الغرب نحوه ، ولم يك للبعثة العسكرية الغربية التى أوفدت إلى موسكو للتباحث بشأن توحيد الجهود سلطة عقد أية إتفاقات جدية .

وأدت هذه العوامل إلى تحويل دفة السياسة السوفيتية بناء على اغراء ألمانيا النازية إلى تهادن بين الطرفين ، حتى لا تضطر النازية وقد عقدت العزم على اشعال الحرب العالمية الثانية إلى القتال فى جبهتين ، وسرعان ما عقد اتفاق عدم اعتداء روسى ألمانى فى ٢٣ أغسطس عام ١٩٣٩ يتعهد فيه الطرفان بالا يشن أحدهما أعتداء مسلحا على الآخر، وأن يسويا منازعاتهما المستقبلة سلمياً بالمفاوضات على أساس الصداقة وبالتحكيم ،

وعقد اتفاق آخر بينهما لتشجيع تـــبادل التجارة الخارجية بين الطرفين بتصدير ألمانيا للاتحـاد السوفيتي مصنوعات قيمتها ٢٠٠ مليون مارك والحصول على مواد خام نظيرها ، وهكذا تهادنت الدولتان العدوتان، ولكن الهدنة كانت زائفة لم تلبث أن اعقبتهـــا حرب شعواء بينهما فى ٢٢ يونية سنة ١٩٤١ . وهكذا وقفت عصبة الأمم مكتوفة اليدين ازاء النزاع على دانتزج ، ولم تستطع الاقتراب من النـار بمضختها الضعيفة لمحاولة اخمادها ، ودلت بذلك على أن النزاع الاســـاسى القائم فى صميم القـارة بين الدول الكبرى كامبراطوريات من أجل السيطرة والاتساع يتعذر علاجه عن طريق العصبة أو المفاوضات أو التحكيم، وغير ذلك من الوسائل السلمية ، لا سيما إذا لم تتوفر حسن النية بين أطراف النزاع. وكانت النازية كلما توسعت فى شرق أوروبا طلبت المزيد ولا تنظر إلى نتائج هذه المغامرة ، وكان كل همها هو الكسب العاجل ، ونظرت شهية الفوهرر المتفتحة إلى بولانده كغنيمة دسمة لخصوبة سهولها الواسعة التى تقود إلى سهول روسيا الغنية بحقول القمح ، وتؤدى إلى منابع البترول فى رومانيا فضلا عن حاصلاتها الزراعية الوفيرة ، وينتهى عزل بروسيا الشرقية عن الوطن الأصلى بالممر البولونى ، كما تستولى على حاصلات بولانده المعدنية وما تنتجه من صلب وصل إلى ٢ مليون طن سنوياً ، ويؤدى الانتصار فى النهاية إلى تقطيع أوصال الامبراطوريتين الفرنسية والانكليزية ونهاية سيادتهما الاستعمارية لصالح ألمانيا النازية الناشئة ، وبذا يمكنها أن تفرض نظاماً جديداً لصالحها وسيطرتها على العالم (*) .

(*) انظر « العلاقات الدولية » لبالمر وبركينز ، وذلك فيما يختص بالأمثلة المتعددة المذكورة، من صفحة ٥٢١ إلى ٥٥٤

وانظر « القوى السياسية » لشفارزنبرجر ، صفحتى ٤٧٩ ، ٤٨٠

وفيما يلي طائفة من المنازعات التي شجرت بين الدول بعد الحرب العالمية الثانية في ظلال ميثاق الامم المتحدة، وكل من الجمعية العمومية للامم المتحدة ومجلس الامن، ولم يفصل فيها بصفة حاسمة : -

١ - النزاع بين الهند والباكستان بشأن كاشمير : ترك أمر خمسماية امارة بدون تحديد حينما بزغت دولة الهند والباكستان في سماء السياسة الدولية بصفة رسمية في ١٥ أغسس سنة ١٩٤٧، وسرعان مانشبت المعارك في ولاية كاشمير - جامو، وهي ولاية اسلامية يحكمها مهراجا هندي، وطلب المهراجا إلى حكومة الاتحاد الهندي حمايته بجندها لإعادة الامن إلى نصابه وتثبيت سلطانه وان تصبح الولاية جزءاً من اتحاد ولايات الهند، ولبت الهند النداء على انه بمجرد عودة النظام إلى الولاية يحدد نظامها السياسي بناء على استفتاء يتم هناك، ثم تقدمت الهند بشكوى إلى مجلس الامن في أول يناير سنة ١٩٤٨ تتهم فيها الباكستان بأنها تساعد عصابات السطو التي تهاجم الولاية بانتظام، وأنكرت الباكستان الادعاء وشكت بدورها الهند من تصرفات الحكومة الاتحادية حيال الولاية الاسلامية التي يجب ان تؤول إلى الباكستان. وقرر مجلس الامن تشكيل لجنة من مندوبين من الارجنتين وبلجيكا وكولومبيا وتشكوسلوفاكيا والولايات المتحدة الامريكية لفحص أسباب النزاع، ووصلت اللجنة إلى قرار، طلب بمقتضاه في ١٢ أغسطس سنة ١٩٤٨ إلى حكومتي الهند والباكستان وقف اطلاق النار وعقد هدنة وسحب قوات الطرفين من كاشمير، والاستعداد لاجراء استفتاء هناك لتقرير مصير الولاية، وقبلت الدولتان المقترحات، وعين مندوب لمباشرة الاستفتاء. غير انه اصطدم بعقبات جسام وهي صعوبة الاتفاق على شروط وطرق الاستفتاء، وتم عقد الهدنة ووقف إطلاق النار دون الاتفاق على سحب جيوش الطرفين، وأخذت

كل من الهند والباكستان يتراشقان التهم : فالاولى تزعم أن الباكستان تقوم بدعاية واسعة النطاق فى سبيل ضم الولايات إليها وأنها تعد العدة لاستفتاء لصالحها ، ووجهت الباكستان نفس التهمة إلى الهند ، وتعذر التوفيق بين وجهتى النظر أو قبول الدولتين رفع الأمر إلى التحكيم الدولى ، وتتالت الشكاوى إلى مجلس الأمن ، وعين المندوبون وتعددت المقترحات الخاصة بنزع السلاح فى هذه الولاية استعداداً للاستفتاء دون جدوى ، كما رجا المجلس الطرفين أن يخفضا قواتهما الحربية أو على الأقل ألا يعملا على زيادتها فى الولايات توطئة لتحسين العلاقات بينهما، واتضح من الصعوبات المتتالية التى اعترضت قبول المقترحات أنه يتعذر على مجلس الأمن علاج المشكلة وأنه لا حل لها إلا بالمفاوضات المباشرة بين طرفى النزاع ، على أن يقبلا الأمر الواقع القائم على تقسيم الولاية بين جيشى الاحتلال هناك لصالح الطرفين. وعاد مجلس الأمن إلى بحث مشكلة كاشمير فى يناير سنة ١٩٥٧، وانتهى إلى قرار فى اجتماع له فى آخر يناير من العام المذكور بضرورة استفتاء شعبى فى الولايات قبل ضمها إلى الباكستان أو الهند حسب رغبة الاهلين ، وتجمدت المشكلة وصارت مرضا مزمنا ، وتمسك مندوب الهند فى الامم المتحدة برأى حكومته فى أن هذه المشكله لا تدخل فى اختصاص الامم المتحدة وأنه لا يمكن بحال التفكير فى ضمها إلى الباكستان، وسبق أن أعلن السكان هناك رأيهم فى نظام الحكم فى الجمعية التأسيسية التى وضعت مشروع دستور بلادهم، وهو يتضمن ضمها إلى الهند، وطالب مندوب الهند أيضاً بوجوب وضع حد لعدوان الباكستان واستعداداتها العسكرية فى الولاية ببنائها الاستحكامات الضخمة والمطارات على حدود الصين ، وهذه التصرفات تهدد السلام والامن فى هذه الجهة ، وطالب مندوب الاتحاد السوفيتى بعدم تدخل المجلس وأن

يترك علاج الموقف لمفاوضات تجريها الدولتان صاحبتا الشأن فى النزاع .
وهكذا لم يجد ما يساعد على حل النزاع ، فقرار الاستفتاء الذى وصل إليه المجلس لا تقبله الهند بحال ولا يروق للباكستان ولا يمكن تنفيذه هناك فى جو متوتر ينم على احتمال اشتباك الطرفين فى نزاع مسلح وقد عجزا عن الوصول إلى حل سلمى ، والكتلة الغربيـــة وخاصة الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا لا ترغب فى الانحياز بصفة قاطعة إلى حل من شأنه اغضاب الباكستان وهى صديقتها وحليفتها فى حلف الدفاع عن جنوب شرق آسيا واتفاق بغداد .

٢ — تقسيم فلسطين : طرحت انكلترا مشكلة فلسطين لأول مرة على الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى جلسة خاصة فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ ، وقد اقترحت فى خطابها إلى السكرتير العام للأمم المتحـدة فى ١٢ أبريل عقد الجمعية للنظر فى وضع توصيات بخصوص مستقبل فلسطين ، وذلك نظراً لاعتزام بريطانيا العظمى انهاء وصايتها على فلسطين وإخلائهـا فى السنة التالية ،وهى بهذا تترك الميدان طليقاً للوكالة الصهيونية لتتحول إلى دولة اسرائيل ، وتنفذ وعودها المتعددة نحوها وأهمها وعد بلفور سنة ١٩١٧ بإقامة وطن قومى لليهود هناك . وبعد مناقشات حادة لم يمكن خلالها التوفيق بين وجهتى النظر العربية والصهيونية قررت الجمعية العمومية تشكيل لجنة مكونة من أحد عشر عضواً ليس من بينهم أى عضو من الدول الأعضـاء الدائمين فى مجلس الأمن ، وأعطيت هذه اللجنة « أوسع السلطات لاثبات وتسجيل وتحقيق كافة المسائل والمشكلات الخاصة بفلسطين » ، ونصحت الجمعية اللجنة بأن « تعير اهتماماً كبيراً المصالح الدينية فى فلسطين التى للاسلام واليهودية والمسيحية » ، واجتمعت اللجنة مراراً وتكراراً بعد أن ذهبت

إلى منطقة النزاع ذاتها ، ثم وضعت تقريرها النهائى وقدمته إلى الجمعيـــة العموميـة فى احد عشر مبدأ ، وافق عليه كافة أعضاء اللجنة ، كما قدمت مشروعاً للتقسيم مع اتحاد اقتصادى وافقت عليه الغالبية وآخر وافقت عليه الأقلية يتناول إنشاء دولة اتحادية هناك ، وأحالت الجمعية العمومية التقرير فى آخر سنة ١٩٤٧ على لجنة لدراسته ، وهذه كلفت لجنتين فرعيتين إحداهما لدراسة التقسيم المقترح والأخرى لدراسـة مشروع إنشاء دولة اتحادية مستقلة ، وأعيدت التقارير إلى الجمعية بعد دراستها التى بدأت فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٤٧ ، وقررت بعد ثلاثة أيام من اجتماعاتها بغالبية ثلثى الأعضاء قبول مشروع التقسيم مع اتحاد اقتصادى وإنشاء منطقة دولية فى بيت المقدس ، وعينت الجمعية لجنة من بوليفيا وتشكوسلوفاكيا والدنمارك وبنما والفلبين لصياغة التوصيات ووضع خطة تنفيذها ، وصـــدرت التوصيات باتفاق الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتى ، وفرح زعماء الصهيونية بها واعتبروها نصراً لهم، بينما حذر زعماء العرب العالم من نتيجة تمزيق ديارهم وأعلنوا ان العرب لايسعهم بأى حال من الأحوال قبول هذا المشروع ، وأبلغت لجنة فلسطين مجلس الامن انها لن تتحمل مسئولية انتهاء الانتداب هناك الا إذا عاونتها قوات دوليـــة مسلحة ، وظلت الولايات المتحدة الأمريكية تؤيد سياسة التقسيم حتى أوائل مارس سنة ١٩٤٨ ، فأعلنت الجمهورية الكبرى للعالم الجديد بواسطة مندوبها فى مجلس الامن بلا مقدمات وبدون ابلاغ الحكومة البريطانية وغيرها طلبها فى ان توقف اللجنة جهودها فى رسم التقسيم ووجوه تنفيذه، وهى ترى ان تقوم هناك وصاية مؤقتة من الأمم المتحدة بمقتضى نظام الوصاية الدولى وان تجتمع الجمعية العمومية فى جلسة

طارئة لبحث هـذا المقترح الجديد ، وهكذا اتضح تردد وتذبذب السياسة الأمريكية وتدهورها بدلا من صمودها وصعودها بما لا يتفق ومكانة الدولة العظمى فى المجال الدولى.وأيد كل من الرئيس ترومان ووزير خارجيته مارشال هذا الاقتراح فى تصريح لهما،وقالا ماخلاصته ان الولايات المتحدة ولو انها تقر التقسيم غير انها ترى انه لايمكن تنفيذه بالوسائل السلمية ، وإن خطورة المشكلة تبعا لأعلان انكلترا تاريخ تركها البلاد يتطلب مسارعة الأمم المتحدة باعلان وصايتها المؤقتة على المنطقة ، ورد السكرتير العام للأمم المتحدة بأن الوصاية أشـد تعقيداً من التقسيم ، وعاد مجلس الامن فطلب فى ٧ ابريل سنة ١٩٤٨ إلى كافة الطوائف فى فلسطين عدم اللجوء إلى العنف ، وعين فى ٢٣ ابريل لجنة هدنة من القناصل العامين لفرنسا وبلجيكا والولايات المتحدة فى بيت المقدس ، ودعى قنصل سوريا هناك إلى مشاركتهم جهودهم ، غير ان الحكومة السورية أصدرت اليه تعليماتها برفض هذا الاشتراك ، ثم لم تبد الجمعية العمومية حماسها لمقترح الولايات المتحدة بخصوص الوصاية ، ووافقت على اقتراح آخر بتعيين هيئة وساطة لفلسـطين وأسنـــدت رئاستها إلى الكونت « فولك برناودت » *C. Folke Bernadotte* السويدى ، وأخذت الأمور تسير من سيء إلى أسوأ ، وأعلنت دولة اسرائيل عقب جلاء الانكليز فى نهاية ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ وهو تاريخ نهاية الانتداب ، كما أعلن الرئيس ترومان اعترافه بالأمر الواقع وبحكومة اسرائيل المؤقتة بعد دقائق من إعلانها. وقامت الحرب فى هذه الأراضى المقدسة بين عصابات اسرائيل الارهابية التى تحولت إلى دولة وبين العرب ، وعاد مجلس الامن إلى بحث المشـكلة الطارئة وأمر بإيقاف القتال،ثم روعى قرار مجلس الامن من منتصف يوليه سنة ١٩٤٨

باستثناء منطقة بيت المقدس حتى اكتوبر من نفس العام ، كما خرق القرار فى منطقة النقب بجنوب فلسطين ، وفى هذه الاثناء كان الكونت برنادوت يضع خطة لحل مشكلة فلسطين ، وانتهى من المشروع فى ١٦ سبتمبر و رفع تقريره إلى الأمم المتحدة ، ولكنه لم يواصل جهوده إذ قتل فى بيت المقدس بالذات بيد صهيونية ، وحل محله مساعده الأمريكى « رالف بانش » *Ralph Bunch* الذى واصل جهوده للعثور على حل يرتضى به إطراف النزاع ، وقبل المتحاربون تصفية الموقف بهدنة أساسها إيقاف القتال بصفة دائمة ، ووقعت فى رودس بين اسرائيل والدول العربية المتحاربة المتاخمة لها وهى مصر وسوريا والأردن ولبنان بين ٢٤ فبراير و٢٠ يوليه سنة ١٩٤٩ ، ولم توقع الهدنة العربية السعودية والعراق لعدم قيام تخوم بينهما وبين اسرائيل .

وأعادت الجمعية العمومية فى ديسمبر سنة١٩٤٨ المشكلةعنايتهاووافقت على تعيين لجنة لتقريب وجهاتالنظر من فرنسا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية لتباشر عمل الوسيط ولجنة الهدنة ، وأخيراً قبلت إسرائيل فى ربيع سنة ١٩٤٩ عضواً فى الأمم المتحدة وأصبحت العضو التاسع والخمسين فى المنظمة العالمية رغم معارضات العرب الشديدة ، وأعلن مجلس الامن فى ١١ أغسطس سنة١٩٤٩ ان اتفاقات الهدنة بين الدول العربية واسرائيل التى قامت بناء على قرار مجلس الامن فى ١٥ يوليه سنة ١٩٤٨ تجعل الوسيط فى حل من مسئوليات جـــديدة حيال المجلس ، وظلت اتفاقات الهدنة بين المد والجزر تتخللها طلقات نارية واعتداءات على الحدود ، وذهب ضحية النزاع أكثر من مليون عربى شردوا من أوطانهم دون أمل عاجل فى عودتهم اليه ، وهم يعيشون عالة على مصر والأردن وغيرهما

من البلدن العربية مع معونة من الأمم المتحدة ، وفقدوا أراضيهم وأموالهم وأعمالهم وآمالهم فى المستقبل ، وتقاعدت الأمم المتحدة عن إتخاذ موقف حازم لرد الأمور إلى نصابها وإنقاذ المنطقة من محنتها الحالية .

٣ — احتلال الجيوش البريطانيه للأراضى المصرية رغم ارادة الشعب المصرى ومنافاة ذلك للقواعد الدولية : رفعت مصر إلى مجلس الامن شكوها فى ١١ يوليه سنة ١٩٤٧ من استمرار احتلال انجلترا للاراضى المصرية،مخالفة بذلك ارادة الشعب المصرى ومقاصد الامم المتحدة وحقوق السيادة التى يجب أن تتمتع بها الدولة على أراضيها دون انتقاص منها أو اعتداء عليها ،كما رفضت مصر أن تطبق معاهدة سنة ١٩٣٦ بين مصر وانجلترا وقد تغيرت الظروف وصارت لا تلائم الوضع الدولى الجديد وتطور حقوق الجماعات ،فضلا عن اجحافها بالسيادة المصرية ومساسها باستقلال البلاد وقد قامت على أسس غير عادلة. فهى معاهدة ينص فيها على المحالفه الأبدية مما لا يتفق وأهم مبادىء الاستقلال ، وتقدمت الناحيتان المصرية والانكليزية بالحجج،وبدأ المجلس فى بحث النزاع من أغسطس،وبعد مناقشات ومجادلات طويلة لم يصل إلى حل ووضعت الشكوى على الرف دون اتخاذ قرار حاسم فيها ، وأصبح النزاع بين مصر وانجلترا وهو يهدد الامن ويعكر السلام وينذر بحرب فى الشرق الاوسط قائماً مستعراً بين التأجج الشديد والخمود مؤقتا ليشتعل فى القنال وفى غير القنال منذ ذلك التاريخ ، وترتب على هذا التسويف وقد ضاقت مصر ذرعاً بهضم حقوقها إلى أعلانها فى أكتوبر سنة ١٩٥١ الغاء معاهدتها مع انجلترا التى ابرمتها عام ١٩٣٦ ، هذه المعاهدة المجحفة التى تنم على الحماية بكافة معانيها ،وقد انتزعت

انجلترا منها امضاءها انتزاعاً وتريد الا أن تبقى هذا التحالف قسراً ،بل وتمادى فى تطبيق شروط التحالف بما لا يتفق مع النصوص وكذلك مع مصلحة شعب مصر وروح القانون العام ، وأخيراً سوى النزاع بالمفاوضات المباشرة بين الدولتين وبعقد اتفاق الجلاء سنة ١٩٥٤ وبموجبه جلت الجيوش المحتلة عن مصر ومنطقة القناة. ثم اتخذ النزاع وجها جديداً نتيجة عدوان انكلترا وفرنسا واسرائيل على مصر فى نوفمبر عام ١٩٥٦ كما سنرى فيما بعد .

٤ — النزاع بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية : اخطرت السلطات العسكرية لكوريا الجنوبية (فقد انشأت الأمم المتحدة بلدين هما كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية يفصلهما حد وهمى هو خط يقع فى الدرجة ٣٨) طوال المدة من يناير إلى مايو سنة ١٩٥٠ السلطات الأمريكية ولجنة الامم المتحدة أن هناك اعتداءات خطيرة على أراضى بلدها من كوريا الشمالية المنتمية إلى الكتلة الشيوعية ، واجتازت جيوش كوريا الشمالية فى ٢٥ يونية من نفس العام الحدود واتسع نطاق العمليات الحربية ، مما يدل على أن النية كانت مبيتة بمعونة الكتلة الشيوعية للقيام بهذا العمل،وطلبت الحكومة الأمريكية دعوة مجلس الامن لايقاف الاعتداء الذى يهدد السلام،وفى نفس التاريخ المذكور اجتمع المجلس ورفضت روسيا الاشتراك فى المناقشات الا إذا حصلت الصين الشيوعية على مقعدها فى مجلس الامن بدلا من الصين الوطنية ،وقد زالت حكومة هذه عن الصين كلية بانتصار الشيوعيين عليها والتجاء زعيم الصين الوطنية بفلوله إلى جزيرة فرموزا ، وامكن مجلس الامن أن يتخذ قراره دون الاصطدام باعتراض روسيا التى تغيبت عن حضور اجتماعات المجلس ، فلم يمكنها فى هذه الحالة الاعتراض . واقترحت الحكومة الامريكية إصدار قرار باعتبار هجوم كوريا الشمالية المسلح على كوريا الجنوبية عملا عدوانياً والمطالبة بايقافه

فوراً وانسحاب الغزاة إلى شمال الخط ٣٨، مع مطالبة أعضاء الامم المتحدة بالمساعدة فى تنفيذ هذا القرار وعدم مد يد المعونة لشمال كوريا، واعترض مندوب يوجوسلافيا على القرار فيما عدا مبدأ المطالبة بوقف القتال فوراً، وفى هذه الاثناء تدخلت الولايات المتحدة بجيوشها لمساعدة كوريا الجنوبية وتدخلت الصين الشيوعية أيضاً لمساعدة الشمال، وواصل مجلس الامن عمله فى سبيل منع اتساع نطاق القتال، واصدر مجلس الامن بناء على مساعى الولايات المتحدة فى غيبة الاتحاد السوفيتى عن المجلس قراره بتطبيق العقوبات على كوريا الشمالية لايقاف عدوانها، غير أن القرار قوبل بفتور واحتجت عليه روسيا السوفيتية واعلنت أنه غير مشروع واشتدت فى هذه الاثناء العمليات الحربية التى تقوم بها الولايات المتحدة لمساعدة كوريا الجنوبية، ثم أصدر مجلس الامن قراره فى ٧ يوليه يسند إلى الولايات المتحدة قيادة القوى التى ترسلها الأمم المتحدة هناك لايقاف العدوان، على أن تصبح هذه القوة موحدة تحت لواء كل دولة من الدول المتعاونة فى إرسال عسكرها هناك على حدة، ويجمع هذه الألوية كلها علم الأمم المتحدة .

واستمرت العمليات مائعة بين المد والجزر، واستمر القتال مريراً واتضح تدخل الصين الشيوعية هناك فى المعارك وكذا أصبع روسيا الشيوعية، وكأننا من جديد أمام مسرح حرب كالحرب الأهلية الأسبانية لتجربة أسلحة كل من الجبهتين الديموقراطية والفاشية، وصار القتال سجالا فتبادل الفريقان المدن الهامه والأرض وعاصمة الجنوب، ثم بدأ الكلام فى الهدنة وتدخلت الأمم المتحدة وساهمت مساهمة فعالة فى قواعدها، واعلنت الهدنة هناك فى ٢٧ يولية سنة ١٩٥٣ وخمد القتال أخيراً دون الوصول إلى حل نهائى للمشكلة .

٥ — النزاع حول حق مصر فى تفتيش السفن : لجأت اسرائيل إلى مجلس الأمن فى عام ١٩٥١ لاصدار قرار يمنع مصر من مباشرة حقها فى تفتيش السفن المارة عبر قناة السويس أو فى المياه المصرية المشتبه فى حملها مواد حربية أو ما يساعد على تدعيم اداة الحرب الاسرائيلية أو يقوى اقتصاديات اسرائيل ، ولا يخفى أن الحرب اليوم « حرب كلية » تشترك كافة مرافق البلاد وسواعد المواطنين فى المضى فيها ، وتطبق مصر حق التفتيش استناداً إلى أن الهدنة التى عقدتها مع اسرائل فى فبراير سنة ١٩٤٩ لم تنه حالة الحرب معها وأن نوايا اسرائيل نحو مصر نوايا عدوانية يتعين أن تحتاط مصر حيالها وأن تباشر فى حدود سلطانها والقانون العام وظائفها محافظة على كيانها ودرء الشر عنهـا ، وادعت اسرائيل أن هذه الهدنة هى انهاء للقتال بصفة نهائية لارجعة فيها وليست حالة مؤقتة ، وهذا ما يستفاد من قرارات مجلس الأمن التى تناشد المتنازعين انهاء حالة القتال وخاصة قراره فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٥٠ وهو مطالبته المتحاربين بعقد الصلح بصفة دائمة لارجعة فيها ، وترتب على سعى اسرائيل ونفوذ الصهيونية أن أصدر مجلس الامن قراره فى أول سبتمبر سنة ١٩٥١ بضرورة أن تنهى مصر القيود التى تفرضها على الملاحة الدولية والبضائع عبر قناة السويس،وأن تحترم قواعد الملاحة الدولية والاتفاقات المعمول بها فى هذا الشأن . غير أن مصر لم تشأ تنفيذه وقد رأت أن هذا القرار قد صدر بناء على العاطفة والمحاباة،وفيه ميل شديد إلى اسرائيل استناداً إلى حرفية القانون وتذرعا ببعض قواعده وان كان ينآى به عن العدالة والانصاف والواقع ويمهد لاسرائيل سبل العدوان .

وعادت اسرائيل مرة أخرى إلى الشكوى ضد مصر إلى مجلس الأمن

وبدأ النظر فى شكواها فى فبراير سنة ١٩٥٤ ،وقد عددت فيها بعض حالات التفتيش كما نعت على مصر تجاوزها سلطانها استناداً إلى حق السيادة وما ترتب على ذلك من خسائر مادية منيت بها التجارة الدولية ،كما قالت أن عمل مصر يتنافى مع قواعد الملاحة الدولية والمعاهدات والاتفاقات المعمول بها فى هذا الشأن، وخاصة معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ ومع روح الهدنة ونصها إذ ان الهدنة انهاء للحرب بصفة دائمة . وموقف مصر لاغبار عليه ، فمصر فى مباشرتها حق التفتيش تدرأ عنها أذى وهى تواجه حالة تعسف بحقوق الغير ،إذ أن اسرائيل تحت ستار حرية الملاحة تعد العدة للعدوان وتجهز اداتها الحربية تجهيزاً قوياً وتشحذ سيوفها ، فهنا بالذات تجاوز أو أساءة من اسرائيل فى مباشرتها ماتدعيه من حقوق،ووفقاً لنظرية تجاوز استعمال الحق أو التعسف بالحقوق *Abus des Droits* لمصر أن تباشر بدورها ما تمليه عليها المصلحة فى حدود سلطاتها المشروعة،ووفقاً لما تمليه عليها قواعدالقانون العاموحقوق السيادةومصلحة الوطن والاهلين فى اتباع مايمكن اتباعه لدفع العدوان دون الالتجاء إلى العنف والعدوان ، وهى فى مباشرتها حق التفتيش لاتخرج عن مراعاة اتفاق القسطنطينية الذى يعطيها الحق بموجب المادة العاشرة فى اتخاذ ما تراه ضرورياً للدفاع عن الأراضى المصرية وصيانة الامن فى منطقة القناة .

٦ — أزمة حصار برلين : أدى بدء توقع هزيمة ألمانيا فى الحرب العالمية الثانية إلى تسابق الدول المتحالفة فى احتلال المواقع فى قلب الوطن الجرمانى والأرض البروسية ، وبادرت جيوش الاتحاد السوفيتى إلى احتلال عاصمة الريخ ومعقل العسكرية البروسية وتثبيت قدميه على انقاض هذه المدينة الكبيرة التى دكتها قنابل الطائرات ومدافع دبابات الغزو الروسى، وكأنها قرطاجة خرت صريعة جحافل روما بعد حروب طويلة مريرة وهى

تلفظ أنفاسها الأخيرة وتختفى إلى الأبد. لتحرث معالمها وتصبح فى ذمة التاريخ. ووضع بعد تسليم ألمانيا بلا قيد ولا شرط فى اجتماع بوتسدام نظام احتلال للعاصمة بواسطة الدول الأربع الكبار، وهى الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وانكلترا وفرنسا، وقسمت الغنيمة إلى مناطق أربع وعزلت عملياً منطقة الاحتلال السوفييتى عن مناطق الاحتلال لدول الغرب، وساق التفكير السياسى السوفيتى احتلاله إلى قيامه بضغط قوى على دول الاحتلال الثلاث الأخرى لابعادها عن برلين بحكم الأمر الواقع وقسر العاصمة القديمة على الاحتلال الروسى، وذلك توطئة لسير الاتحاد نحو الغرب إلى قلب ألمانيا الغربية الصناعية رداً على برنامج الغرب لانعاش العدوة السابقة اقتصادياً وصناعياً وإعادة الحياة السياسية إليها، ورفض الاحتلال الروسى فى سنة ١٩٤٨ أن يقبل وحدة التداول النقدى الجديدة لتدعيم السياسة النقدية فى برلين والتى أصدرتها الدول الغربية المحتلة فى المنطقة التابعة لها، وأرادت أن تسرى على الجهة الشرقية للعاصمة السابقة إذ يشترك فى إدارة المدينة مجلس مكون من ممثلى الدول الاربع هناك، وأعلن الاتحاد أنه سيضع وحدة مستقلة ورفض الرقابة الرباعية على السوق الشرقية للتعامل، وانسحب الاتحاد من المجلس وبدأ يفرض قيوداً صارمة على التعامل بين المنطقتين الشرقية والغربية، مما أدى إلى فرض حصار على المدينة وإلى اضطرار الدول الغربية إلى إقامة جسر من الطيران لتموينها. وازداد الضغط السوفييتى وازداد الغرب عناداً للبقاء فى المدينة، وقدمت الدول الغربية المحتلة متضامنة مذكرة مشتركة إلى موسكو فى يوليه وأخرى فى أغسطس سنة ١٩٤٨ تلفت نظر الحكومة السوفييتية إلى خطورة الوضع هناك، واجتمع ممثلو الدول الغربية المحتلة برلين بستالين وبسائر المسئولين فى موسكو، وأرسلت تعليمات فى ٣٠ أغسطس إلى ممثلى الدول الأربع فى

برلين لرفع الحصار ولتداول وحدة العملة فى كافة أنحاء المدينة برقابة الدول الأربع ، غير أن تعنت الإدارة العسكرية السوفيتية لم يحقق النتيجة المرجوة وظلت المشكلة قائمة ، وهاجم الاتحاد سياسة الغرب بشدة .

وإزاء هذا الموقف أبلغت الدول الغربية المحتلة برلين الأمر إلى مجلس الأمن نظراً لخطورة هذا النزاع الذى يهدد الأمن الدولى والسلام ، وتعذر على المجلس العثور على حل موفق له ، وهدف الاتحاد السوفيتى بتسويفه فى حل المشكلة إلى تأجيل الدول الغربية التى تحتل المدينة خططه فى إعادة بناء ألمانيا الغربية ، واتخذ من المماطلة أداة للمساومة ، ولكن الدول الغربية ظلت صامدة لعناد ، واجتمع لأول مرة فى سبتمبر سنة ١٩٤٨ فى العاصمة الألمانية الجديدة « بون » *Bonn* مجلس برلمانى لألمانيا الغربية لوضع دستور للبلاد وسن التشريعات الاساسية لها ، واستمرت مساعدة الدول الغربية لألمانيا الغربية الجديدة ، وأضيفت إليها مساعدات الدول الغربية الصغيرة المجاورة لوضع نظام دولى للروهر فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، كما أنشأت الدول الغربية الثلاث المحتلة برلين مجلساً حربياً لمراقبة نزع تسلح ألمانيا وحصونها ، وتبع إمضاء حلف شمال الأطلنطى فى أبريل سنة ١٩٤٩ مناقشة الولايات المتحدة الامريكية وانجلترا وفرنسا مسائل احتلال ألمانيا واتفقت على نظام الاحتلال بوجه عام ، وصدر فى ٥ مايو سنة ١٩٤٩ القانون الاساسى للجمهورية الاتحادية لألمانيا الغربية وصدق عليه الحكام الثلاثة للدول الغربية فى برلين المحتلة ، وبذا تدعم مركز الدول الغربية هناك ، وأضيف إلى ذلك أن الولايات المتحدة الامريكية كانت مازالت تتفوق على الاتحاد السوفيتى فى ميدان السلاح الذرى وتملك عدداً أوفى من القنابل الذرية مما حدا بالاتحاد إلى اللين وحل مشكلة حصار برلين بالمفاوضات بين

أطراف النزاع فى فبراير — مارس سنة ١٩٤٩ فى نيويورك ، وأعلن فى ١٢ مايو سنة ١٩٤٩ اتفاق الدول الأربع على انتهاء حصار برلين . غير أنها لم تتفق فيما يختص بتوحيد ألمانيا ،الذى عارضت فيه روسيا السوفيتية رغبة منها فى تغلغل مبادئها فى الجزء الالمانى الذى تحتله الدول الغربيـــة طبقاً لسياستها فى نشر عقيدتها ، كما أنها لا تطمئن إلى ألمانيا الكبرى موحدة تسير وفق أهواء الغرب ، وهى عضو فى حلف شمال الاطلنطى الموجه ضد الاتحاد السوفيتى .

أما فيما يختص بدور مجلس الأمن ومدى بحثه النزاع فأنه كما ذكرنا لم يصل إلى حل نظراً لأن النزاع بين الدول الكبرى وفى قلب دائرة الحرب الباردة ، فضلا عن أنه يهدد فى أية لحظة بوقوع صدام مسلح خطير واصطدام المجلس بحق الاتحاد السوفيتى القانونى فى الاعتراض على القرار بالفيتو ، وفعلا عرض مشروع قرار على المجلس يتضمن رفع الحصار عن برلين ،وبدأ القواد العسكريون الاربعة فى برلين التشاور لتوحيد العملة على أساس وحدة المارك السوفيتى فى حدود النظام الذى رسمه مجلس وزراء الدول الأربع الكبار وفق مؤتمر بوتسدام الذى اختط سياسة معاملة ألمانيا بعد تسليمها ، غير أن المشروع بطل إذ اصطدام باعتراض الاتحـاد السوفيتى عليه ووافق على المشروع تسع دول من إحدى عشرة دولة ، ولم يستطع الساسة فى أروقه الأمم المتحدة أن يعثروا على حل يقبله الطرفان ، مما حدا بالجمعية العمومية للامم المتحدة أزاء هذا العجز الفاضح إلى تقريرها باجماع الاراء فى ٣ نوفمبر سنة ١٩٤٨ وجوب التجاء الدول الكبرى إلى تسوية مشكلاتها بالطرق الوديةومضاعفة جهودها فى هذا السبيل للوصول إلى نتيجة يعتد بها لتدعيم السلام ،

وفعلا أدت المفاوضات المباشرة كما ذكرنا إلى تسوية الخلاف واتفاق الدول المحتلة على حل سلمى تقبله جميعاً وأبلغ مجلس الأمن بذلك فى ٤ مايو سنة ١٩٤٩ . (*)

٧ ـ النزاع بين الكتلتين الغربية والشرقية بشأن الحريات فى هنجاريا :

أدى الضغط الشديد للاتحاد السوفيتى بعسكره وعتاده ونفوذه على هنجاريا، وهى بلاد « كشوط » *Kossuth* وثورات القوميات والحريات ضد بيت الهبسبورج فى القرن الماضى ، إلى سخط الأهلين هناك وقيامهم بثورة دامية فى خريف عام ١٩٥٦ اشترك فيها العمال ضد جنود الاحتلال السوفيتى وكبت الحريات ، وهاجم الثوار بوليس الحكومة الشيوعية صنيعة السوفييت وعسكر الاحتلال ، واتهم الاتحاد السوفيتى الغرب بأنه الذى دبر الثورة وساعد على اندلاعها فى البلاد كما عمل مثل هذا العمل فى تاريخ قريب من هذه الثورة فى بولاندة ، وداهنت وهادنت الشيوعية السوفيتية بمكتبها السياسى وعيونها وأرصادها الثورة، وقامت بمناورات تظاهرت فيها بقبولها وجهة نظر الثوار وأن جيوش الاحتلال ستنحسر عن الوطن الهنجارى كما سيخف عنه الضغط وستترك البلاد لبنيها . ثم مالبثت أن قامت بهجوم مضاد متذرعة بأنها تقاوم العناصر الرجعية التى تحاول النيل من العمال والزراع ، ودحرت حركات الحرية والثورة ، واكتفى الغرب بالنظر إلى هذه الثورة بعيون دامعة مليئة بالعطف، مع قبول ايواء اللاجئين المجريين المهزومين والهاربين من الاضطهاد

(*) أنظر « العلاقات الدولية » لبالمر وبركينز ، الأمثلة ، من صفحه ٦١١ إلى ٦١٥ ، وص ١١١٧ إلى ١١٧٠ .

الشيوعى ، وتكرر ما سبق أن حصل فى الحرب الأهلية الاسبانية من تردد الديموقراطية الغربية فى مساعدة الحكومة الاشتراكية هناك ضد الحرب الفاشية واكتفائها بمدها بالمعونة الطبية والغذائية وإيواء اللاجئين، ولم تجسر الكتلة الغربية على مساعدة حركة التحرير فى المجر مساعدة فعالة خوفاً من اشتعال نيران حرب عالمية ، إذ يقع النزاع فى قلب دائرة النفوذ السوفيتى ومركز صراع الكتلتين الجبارتين فى صميم الأرض الأوروبية ، وأرسلت الولايات المتحدة الأمريكية وسائر الدول الغربية على جناح السرعة المعونة الغذائية والطبية للبلاد المنكوبة خوفاً من وانتشار الاوبئة هناك ، واتهمت الحكومة المجرية الشيوعية الثوار بالوحشية ، وبدأت بعد الانتصار تنكل بفلولهم، ووعدت بأنها ستتفق مع الاتحاد السوفيتى على سحب قواته من البلاد بمجرد استتباب الامن فيها ، وأعلنت الحكومة فى رقية سافرة ولاءها للسوفييت لمساعدتها فى فى قمع الثورة والدفاع عن حكومة العمال والزراع ، وأخذت الجمعية العمومية للامم المتحدة علماً بالموقف وعالجته فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٧ وفى جلسات متتابعة ،وكلفت السكرتير العام بايفاد مراقبين لدراسة الحالة هناك وتقديم تقرير عنها للجمعية مع العمل بعد الاتصال بالحكومة المجرية على تقرير ما تطلبه البلاد من عون نتيجة خرائب الثورة ، غير أن الجمعية لم تفكر جديا فى التوصية بارسال قوة بوليس دولى هناك خوفا من اشتداد التوتر الدولى لمعارضة الاتحاد السوفيتى فى التدخل وتصميمه على عزل بلدان ما وراء الستار الحديدى عن الغرب سياسياً . ثم رفضت الحكومة المجرية السماح للجنة المراقبة التى أوصت الجمعية بتشكيلها بدخول البلاد للوقوف على حقيقة الحال هناك ، وقبلت المعونة الطبية على أن تصل

على يد الصليب الاحمر الدولى ، كما بدأت الحالة تعود إلى طبيعتها قبل الثورة ، وعاد العمال إلى مصانعهم ، غير أنه نزح عن البلاد نحو ٥ ألف لاجىء إلى النمسا ، وهرب عدد آخر إلى سائر بلدان الغرب ، وقبلت الولايات المتحدة إيواء اللاجئين المجريين اليها كما قدمت معونة طبية إلى المجر بلغت نحو ٢٠ مليون دولار ، واعتقلت القوات السوفييتية عدداً كبيراً من الثوار ورحلتهم إلى أراضى الاتحاد السوفييتى فوراً للتنكيل بهم هناك ، مما أثار سخط الغرب والامم المتحدة وسائر الدول التى تؤثر الحياد ومنها الهند ، إذ ندد « نهرو » فى البرلمان الهندى بسياسة الاتحاد السوفييتى فى المجر وبتدخله السافر فى شئون هذه البلاد وقال أن هذا التدخل يؤدى إلى فقدان الناس ثقتهم فى الشيوعيين وسياستهم .

وعادت الجمعية العمومية إلى بحث مشكلة المجر ازاء اصرار الحكومة الشيوعية هناك والاتحاد السوفييتى من ورائها على عدم دخول لجنة المراقبة البلاد للاطلاع على الحالة ، وأوصت الجمعية العمومية باغلبية ساحقة باغاثة اللاجئين المجرمين وإيوائهم ، وبدعوة المجر إلى السماح للمراقبين بدخول البلاد والتجول فيها بحرية لدراسة الموقف وتقديم تقرير بذلك ، وبوجوب وقف إبعاد المجريين إلى روسيا مع إعادة من أبعدوا إلى ديارهم ، وبجلاء القوات الروسية عن المجر بسرعة ، غير أن هذه القرارات أو التوصيات لم تتجاوز الأمانى والآمال ولم تنزل إلى ميدان التنفيذ الجدى .

٨ — النزاع بشأن تأميم شركة قناة السويس : لم تنته أعياد يونيه عام ١٩٥٦ فى مصر بمناسبة جلاء آخر جندى بريطانى عن الاراضى المصرية ومنطقة

السويس حتى أهدت حكومة الثورة للشعب باقة جديدة أنيقة متضوعة العبير، بتدعيم سيادته وتقوية صروح مصريته بتأميم شركة قناة السويس وتحويلها إلى مؤسسة اقتصادية مصرية صميمة تستثمر لصالح الشعب المصرى ويحصل إيرادها لمجابهة أعباء النهضة والاصلاح، وخاصة إقامة السد العالى الذى رفض الغرب بزعامة الولايات المتحدة الامريكية تمويله ، كما أذاعت ذلك رسمياً حكومة الجمهورية الكبرى للعالم الجديد . وكانت قد أبرمت بين انكلترا ومصر فى سنة ١٩٥٤ اتفاقية بجلاء الجيوش البريطانية المرابطة فى الوادى عن البلاد وإنهاء الاحتلال غير المشروع ، والبغيض إلى النفوس ، والذى طالما أساء إلى السيادة المصرية وامتهن قومية البلاد وأناخ بكلكله على مواردها ووسائل تقدمها . وتوقعت مصر أن تمضى قدماً فى سبيل نهضتها بعد خروج آخر جندى بريطانى ، وبدأت تعد العدة لسياسية قومية صميمة عقب تطهير أرض الوطن ، وكانت أولى خطوات هذه السياسة إعلان رئيس الحكومة فى أواخر يولية سنة ١٩٥٦ تأميم « الشركة العالمية لقناة السويس » لصالح الشعب ، فى اجتماع شعبى حماسى حافل فى ثغر الاسكندرية العاصمة الثانية للدولة ، مما طرب له الشعب وكان له رد فعل فى المحافل السياسية والدوائر المالية والبورصات من أدنى الأرض إلى أقصاها .

وصدر فى ٢٦ يوليه سنة ١٩٥٦ القانون رقم ٢٨٥ بهذا التأميم ، وتتناول المادة الأولى منه شرح هذا التأميم وهدفه فيما يلى : تؤمم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية ، وهى شركة مساهمة مصرية وينقل إلى الدولة جميع مالها من أموال وحقوق وما عليها من التزامات ، وتحل جميع الهيئات واللجان القائمة على إدارتها ويعوض المساهمون وحملة حصص التأسيس

عما يملكونه من أسهم وحصص بقيمتها مقدرة بحسب سعر الاقفال السابق على تاريخ العمل بالقانون فى بورصة الأوراق المالية بباريس .

واشترط القانون ان يدفع التعويض بعد اتمام استلام الدولة لجميع أموال وممتلكات الشركة المؤممة ، وبمعنى آخر الاستيلاء على الاحتياطى الضخم المودع فى الخارج . كما وكلت المادة الثانية إلى هيئة مستقلة لها شخصيتها الاعتبارية تشكلها الحكومة أمر إدارة المرفق المؤمم ، وأعطيت لهذه الهيئة السلطات اللازمة لادارة المرفق دون التقيد بالنظم والاوضاع الحكومية بما فى ذلك تشكيل اللجان اللازمة ، وجمدت أموال الشركة فى مصر وفى الخارج ، وحظر على البنوك وغيرها من بيوت المال والافراد التصرف فيها بدون إذن من الهيئة الجديدة المختصة بادارة القناة .

وهذا التأميم فى حد ذاته لاغبار عليه ، فأساسه ليس بالبدعة التى انتهجتها مصر وخرجت بها عن الأصول الدولية المرعية ، وقانون التأميم ليس بالقانون الذى لايتفق والأسس التشريعية الحديثة والعدالة ، فهو من صميم النظم والاتجاهات الاقتصادية الحديثة ، وله مثيله فى الخارج ، والحكومة تباشر هذا الإجراء بما لها من حق السيادة فضلا عن انه تصرف فى حدود الدستور المصرى الصادر فى نفس العام ، وقد استقى من شتى الدساتير الحديثة الصادرة بعد الحرب العالمية الثانية وفى مقدمتها الدستور الفرنسى للجمهورية الفرنسية الرابعة الصادر فى سنة ١٩٤٦ والدستور الايطالى الصادر فى سنة ١٩٤٨ ، وسبق أن باشرت الحكومتان الفرنسية والانكليزية وغيرهما التأميم فى صناعات ومؤسسات اقتصادية ومالية معينة كالصناعات الحربية والصناعات الثقيلة والتعدين وبنوك الاصدار ، وهو يدخل فى برامج الاحزاب السياسية اليسارية هناك .

غير أن هـذا التأميم أثار ثائرة الدول الغربية وعلى رأسها انـكلترا وفرنسا وفى ركابهما عدد من الدول المنتفعة بالقنـــاة ، ولمالها أو لرعاياها من الأسهم ورؤوس الأموال فى الشركة ، وكبر عليها أن تفاجأ به وأن تفقد مقاعد أعضاء مجلس الادارة الذى كان يتولى شئون المرفق، وأن يضيع عليها ما تربحه ورعاياها من هذه المؤسسة التجارية الدسمة تبعاً لنشاط حركة مرور السفن فى القناة وخاصة ناقلات البترول فى السنوات الأخيرة . والمهم فى نظرها الا تتولى مصر شئون هذا المرفق الحيوى لتجارة دول الغرب الخارجية ولسياستها الاستعمارية بأى حال من الاحوال . ولأن التأميم يساعد على تدعيم اقتصاديات مصر وقوميتها وتحررها نهائياً من الاستعمار الاجنبي صممت على وقف أثره بكل ما تحكم عليه من وسائل ولو بالقوه ، حتى لا تفقد هذه الدول الاستعمارية المنتفعة بالقناة والمستأثرة به نفوذها فى الشرق الاوسط، وتسلطها على الشريان الحيوى للتجارة الدولية عبر آسيا وافريقيا وأوروبا، وأهم منطقة استراتيجية تشرف بواسطتها على المعابر الهـامة إلى منابع البترول فى شبه الجزيرة العربية ، وهى أغنى آبار لهذا الذهب الأبيض فى العالم بما يتدفق من أفواهها من الوقود وبما تختزنه منه أيضاً . وأطلق المؤرخون على هذا المعبر بحق « أقدم ملتقى الطرق العالمية » .

وتمسك كل جانب بوجهة نظره ، فمصر ترى أن التأميم من صميم سلطانها الداخلى ، وهى تباشر حقاً طبيعياً لها بمقتضى ما تحكم عليـه من سيادة وسلطان على أراضيها ، وهى لم ترتـكب مخالفة أو تعسفاً إذ ستعطى حملة أسهم الشركة تعويضاً عادلا سخياً ، والجانب الآخر يرى أن هذا المعبر

المائى له طابعه الدولى ، وهو لايشبه سائر المرافق التى فى صميم أرض الوطن ولا تتعلق بها حقوق الدول الأخرى ومصالحها فيمكن تأميمها بلا جلبة أو اعتراض . وترى كذلك أنه شريان الحياة للتجارة الخارجيـــة والصناعات الغربية بما تمر فيه من ناقلات البترول التى تحمل الوقود لها ، إلى حد أن تسعاً من كل عشر سيارات فى عواصم الغرب الكبرى تتغذى بترول الشرق الأوسط ، ولا غنى لهـا عن هذا الطريق،وإن التحكم فيه لا يعطل الحياة الاقتصادية للغرب فحسب بل يشل أداتها الحربية ويطوح بمكانتها السياسية،مما دفع رئيسى حكومتى فرنسا وانكلترا إلى وصف الحالة فى عدة مناسبات بأنها حياة أو موت بالنسبة لبلديهما ، وزعم هذا الجانب أن الاتفاقات الدولية ويقصد اتفاق القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ بصفة خاصة قد اتسمت بالطابع الدولى الذى يجب أن تنظم فى حدوده القناة،وخرج من ذلك إلى ضرورة تدويل القناة وإدارتها . ورمى مصر بأنها قد جاوزت استعمال سلطتها بالتأميم وتعسفت بحقوق الغير ، وتوتر الموقف وخيف أن تؤدى حدته إلى نشوب حرب موضعية قد تجر إلى حرب عالمية ، وقد بدأت انكلترا وفرنسا فعلا فى أغسطس سنة ١٩٥٦ تحشدان قوات كبيرة تركزانها فى قبرص بقصد القيام بعمليات حربية مشتركة للاستيلاء على قناة السويس ، ولم يعد هناك مفر من عرض النزاع على الهيئة العالمية المختصة حتى لا ينقلب الأمر إلى نزاع مسلح .

غير أن انكلترا لم تنتظر للذهاب إلى ساحة مجلس الأمن ، بل دعت ٢٤ دولة إلى مؤتمر يعقد فى لندن ، واختصت بالدعوة الدول التى رأت أن سفنها تمر فى القناة لبحث المشكلة الناشئة عن تدويل القناة وإنشاء صندوق لتحصيل الرسوم والعمل على تدويل المرفق ، وأعلنت مصر أنهـا على

استعداد لتنقيح معاهدة القسطنطينية فى مؤتمر يجمع كافة الدول المنتفعة بالقناة وذلك لضمان حرية الملاحة فيها، وللدول وفق إرادتها الانضمام إلى الاتفاقية الجديدة . وعقد مؤتمر لندن فى ١٦ أغسطس سنة ١٩٥٦ وحضرته اثنتان وعشرون دولة وامتنعت مصر واليونان عن الحضور ، وتمخضت قرارات المؤتمر عن اقتراح بتدويل القناة سياسياً وإدارياً ومالياً مع منح مصر قسطاً من الرسوم المحصلة . وتبع ذلك اقتراح انكلترا وفرنسا والولايات المتحدة الامريكية تشكيل هيئة باسم « هيئة المنتفعين بقناة السويس » أو بعبارة أخرى مستخدمى القناة ، ومهمتها الاشراف على القناة وتوسيعها مع تحصيل الرسوم ، غير أن مصر رفضت فكرة التدويل أو أى حل من شأنه المساس بالتأميم أو بسيادتها على أراضيها .

ولم يعد هناك بد من الالتجاء إلى مجلس الأمن ، وتقدمت فرنسا وانكلترا فى أواخر سبتمبر سنة ١٩٥٦ بشكوى ضد مصر لبحث النزاع المترتب على تغيير الوضع الدولى لقناة السويس بعملية التأميم ، وكان رد مصر طلب عقد المجلس أيضاً للنظر فى تهديد الدولتين لها باستخدام القوة مما يعد خطراً على السلام العالمى وخرقا لميثاق الأمم المتحدة ، وسارت انكلترا فى طريق تشكيل جمعية المنتفعين وعقد اجتماع لهذه الغاية فى أول أكتوبر سنة ١٩٥٦ ، وفى نفس الوقت بدأ مجلس الأمن فى بحث النزاع وكشفت مصر عن نوايا انكلترا وفرنسا تبعا لاستعداداتهما العسكرية ، فضلا عما يتخذانه من ضغط اقتصادى على مصر ، وأعلنت استعدادها لقبول فكرة ضمان الملاحة فى القناة مع إنشاء نظام استشارى تعاونى بين هيئة إدارة القناة والدول التى تستخدمها إذا احتاج الامر إلى ذلك ، وتخصيص حصة عادلة من الرسوم المحصلة لتحسين القناة وتوسيعها .

وأخيراً أصدر مجلس الامن قراره فى النزاع فى١٣ اكتوبر سنة١٩٥٦، وعرض المشروع لإصدار القرار من شطرين ووافق المجلس على الشطر الأول بالاجماع،وفيما يختص بالشطر الثانى وهو من اقتراح فرنسا وانكلترا فهو يهدف إلى تدويل القناة وجعل إدارتها من اختصاص هيئة دولية والاعتراف بهيئة المنتفعين ، وأطلقت دولتا الغرب على الشطر الثانى هذا وهو مقترحها انه الطريقة العملية التى يمكن بواسطتها تنفيذ القرار وان يصبح للدول بواسطة النظام الدولى المقترح حق حماية الحقوق الملاحية لكافة الدول - فيما يختص بالشطر الثانى هذا استعملت روسيا السوفيتية حق الفيتو كارفضته يوجوسلوفيا ،وبذا انتهى الأمر بالإجماع على قرار ينصب على الشطر الأول ويتضمن مبادىء معينة يجب الوصول إلى تفاهم بين الدول الثلاث المتنازعة فى مفاوضات تجرى بينها لتحقيقها.

ومبادىء القرار الذى وافق عليه مجلس الامن سته وهى :

أولا — ان يكون المرور عبر القناة حراً ومفتوحاً لجميع الدول بلا تمييز صريح أو ضمنى ، وهذا نفس المبدأ الأساسى الذى قامت عليه اتفاقية القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ .

ثانياً — احترام سيادة مصر على القناة .

ثالثاً — ان تكون القناة بمعزل عن السياسة وتياراتها واطماع أية دولة، ومعنى هذا السماح لسفن كافة الدول بالمرور فى القناة بدون تمييز،وهو توكيد لروح اتفاقية القسطنطينية .

رابعاً — الاتفاق على الطريقة التى يحدد بها دفع الرسوم ، وهذا الاتفاق يتناول التفاهم بين الدول المنتفعة بالقناة ومصر بشأن الرسوم وطريقة تحصيلها .

خامساً — تحديد نسبة عادلة من الرسوم المتحصلة لتحسين القناة .

سادساً — تسوية الأمور المعلقة بين مصر والشركة المنحلة عن طريق هيئة تحكيم دولى ، وهذا تطبيق لمبدأ حل المنازعات بالطرق السلمية ، وهو ماتنص عليه المادة ٢٣ من ميثاق الأمم المتحدة .

وكان المنتظر ان يعد السكرتير العام للأمم المتحدة العدة لجمع الدول المتنازعة حول مائدة المفاوضات وفق القرار السابق ، والا يلجأ طرف إلى القوة لتنفيذ إرادته بأى حال من الأحوال ، ففى تصرفه العدوانى خرق لميثاق الأمم المتحدة واعتداء على الامن الدولى والسلام العالمى . غير ان دولتى الغرب ضربتا بقرار المجلس عرض الحائط وقامتا باعتداء غاشم على مصر بالاشتراك مع صنيعتهما اسرائيل فى آخر نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، فى الوقت الذى كانت مصر تستعد للدخول فى مفاوضات بشأن تنفيذ قرار المجلس .

وتفرع عن النزاع حرب موضعية خيف ان تؤدى إلى حرب عالمية ، وسرعان ما اجتمعت الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى دورة طارئة للتدخل السريع لوقف العدوان ، وذلك بعد الاصطدام باستعمال انكلترا وفرنسا « الفيتو » فى مجلس الامن ضد اقتراح عرضته الولايات المتحدة الامريكية بوجوب سحب اسرائيل قواتها المعتدية إلى أراضيها وان تضع حداً لأعمالها العدوانية فى الأراضى المصرية ، وكانت دولتا الغرب على وشك التدخل المسلح تنفيذاً للمؤامرة الثلاثية .

وعقدت كل من حكومتى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتى العزم على وقف العــدوان والا تستخدم القوة كاداة لتسوية المنازعات الدولية ، بينما كانت انكلترا وفرنسا قد بدأتا الهجوم الجوى والبحرى

وبجنود المظلات على بورسعيد ومنطقة القناة ، وأخيراً أصدرت الجمعية العمومية قرارها فى ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ بموافقة ٦٤ دولة وعارضت القرار بريطانيا وفرنسا واسرائيل واستراليا ونيوزيلاندة بناء على مشروع تقدمت به الولايات المتحدة الأمريكية ، وملخصه وقف المتنازعين اطلاق النار والكف عن نقل القوات العسكرية والأسلحة إلى المنطقة وتكليف الدول الموقعة على اتفاقات الهدنة مع اسرائيل سحب قواتها إلى ماوراء خطوط الهدنة، مع مراعاة هذه الاتفاقات والامتناع عن جلب المعدات الحربية إلى منطقة الأعمال العدائية أو ارتكاب مامن شأنه الحيلولة دون تنفيذ هذا القرار واتخاذ الخطوات اللازمة لإعادة فتح قناة السويس لمرور السفن وتأمين حرية الملاحة فيها ، كما قررت الجمعية العمومية فى جلستى ٤و٥نوفمبر تسهيلا للامتثال للقرار إنشاء قوة طوارىء دولية تابعة للأمم المتحدة لتشرف على وقف الاعتداء وتحول دون اشتباك اطراف النزاع ، وهى كما سبق ان بينا ليست قوات حربية دولية بل هى بوليس دولى رمزى مزود بالأسلحة الخفيفة لتسهيل تنفيذ قرار الامم المتحدة واظهار هيبتها، وقبلت انكلترا وفرنسا واسرائيل القرار ، وأخطرت دولتا الغرب انهماستقومان بسحب قواتهمابمجرد وصول قوةالطوارىء التابعة للأمم المتحدة ،ومماهو جدير بالذكر ان هذهالقوة شكلت من الدول التى ترغب فى الاشتراك فيها بشرط ألا تكون ذات العضوية الدائمة فى مجلس الامن . وسحبت دولتا الغرب قوات العدوان ، كما سحبت اسرائيل قواتها إلى ماوراء خطوط الهدنة بعد لأى وتلكؤ .

كما أخذت الجمعية العمومية على عاتقها إعادة الملاحة فى قناة السويس ، وكانت قد سدت نتيجة الأعمال العدوانية ، وذلك بتطهيرها بمجرد انحسار

القوات المعتدية عن المنطقة ، وقامت فعلا بالتطهير دون اشراك دولتى العدوان فيه كما كانتا ترغبان .

وتوصلت الجمعية العمومية إلى وقف العدوان وتخفيف حدة الأزمة وابعاد شبح الحرب العامة التى قد تترتب على حمى النزاع واشتداد رحى الحرب الموضعية ، كما نجحت فى السير فى إصلاح ماخربته الحرب من عرقلة الملاحة فى قناة السويس ، ويرجع كما سبق ان ذكرنا سبب وقف العدوان الغادر إلى قوة الرأى العام العالمى الذى أخذ اهتمامه بالأحداث السياسية وباستتباب الامن العالمى يتزايد فى السنوات الأخـــيرة تبعا لنمو الوعى السياسى الذى أبدى سخطه واحتجاجه على العـدوان وتصاعدت صيحاته فى آسيا وافريقياوشرق أوروبا والاتحاد السوفيتى والعالم الجديد، بل وفى عقر ديار دولتى الغرب المعتديتين ، وحمل حزب العمال فى انكلترا حملات شعواء على حكومة المحافظين لهذا العدوان الغادر مما أدى فى النهاية إلى تنحى « إيدن » رئيس وزراء بريطانياوزعيم المحافظين عن الحكم معتذراً بضعف صحته .

غير أن أساس النزاع لا يزال قائما ، فلم تنته بعد أزمة قناة السويس ، ولم تضع الجمعية العمومية حداً لادعاءات دولتى الغرب ، كما تفرع عن العدوان أزمة حادة جديدة هى ادعاءات اسرائيل بخصوص حرية الملاحة فى القناة وضرورة مرور سفنها فيها ومالها من حق المرور فى مياه خليج العقبة ، ولا يزال أمام الأمم المتحدة مشكلات جسام يتعين تصفيتها بما يرضى القومية العربية بما فى ذلك حق الشعب المصرى وبما يؤدى إلى هبوط غليان البركان فى الشرق الأوسط ، وللشعوب العربية حقها

الطبيعى فى الحياة الأبية الكريمة تحت شمس الحرية ومعونة الأمم المتحدة فى مساعدتها على تحقيق مستوى معيشة معقول للمواطن العادى يتفق ونهضتها وسير العالم الحديث ، ويتوقف على علاج المشكلات الشائكة علاجاً صادقا حكيما مصير السلام والحرب .

وتقف مشكلة القناة وما جرته من عدوان انكلترا وفرنسا واسرائيل على مصر وهى أعضاء فى الأمم المتحدة ، وتعلم علم اليقين أن العالم أحوج إلى السلم والمحافظة على الأمن الدولى اليوم منه فى أى وقت مضى — تقف هذه المشكلة حائلا دون الطمأنينة والاستقرار الدولى ، وتناهض وجهة النظر المصرية فى تفسير مدى تطبيق الشروط الستة لمجلس الأمن بشأن المفاوضة فى حل مشكلة قناة السويس وجهة نظر انكلترا وفرنسا وغيرهما من الدول التى أنقادت إلى رأيهما على أساس مؤتمر لندن فى أغسطس سنة ١٩٥٦ ، فترى مصر بحق أن تقوم المفاوضات إذا فتح بابها على أساس أبعاد المشكلة عن ميدان السياسة واحترام سيادة مصر على القناة بلا قيد ولا شرط وتحصيل رسوم المرور لصالح مصر ، والا تتنزل مصر عند إرادة أسرائيل ومؤيديها فى عدولها عن الحيلولة دون التصريح بمرور سفنها عبر القناة والمياه المصرية إذ لا تزال حالة الحرب والتهديد بالعدوان قائمة من ناحية اسرائيل ضد الأراضى المصرية ، فهدنة سنة ١٩٤٩ لم تغير الوضع ، فضلا عن أن معاهدة القسطنطينية لسنة ١٨٨٨ مع تأييدها حرية الملاحة فى القناة بلا تمييز فى حالتى السلم والحرب تعطى مصر حق اتخاذ ماتراه ضرورياً فى القناة محافظة على سلامتها وفى حدود مباشرتها حق السيادة على أراضيها وفى مياهها الأقليمية . ويتمسك الغرب بفكرة تدويل القناة والتدخل فى تحصيل الرسوم والسماح بمرور اسرائيل وهو

مالم تؤيده الشروط الستة بحال . وإذا استمر النزاع قائماً دون امكان التوفيق بين وجهتى النظر يصبح لا مندوحة من إعادة النزاع إلى مجلس الامن لعلاجه باعتبار أن حالة التهديد والخطر لاتزال قائمة .

وتقف فى جو القلق هذا قوة الطوارىء الدولية فى منطقة الصدام بين مصر واسرائيل لتهدئه الموقف والحيلولة دون العودة إلى إطلاق النار والقتال ، كما أنها ببقائها فى هذه المنطقة أو غيرها من الاراضى المصرية ترمز إلى سلطان الامم المتحدة وهيبتها ووجوب احترام قرارات الجمعية العمومية التى صدرت فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ بالكف عن اطلاق النار وانسحاب قوات العدوان وعلاج النزاع بالوسائل السلمية ، وضمنها المفاوضات فى حدود الشروط الستة التى قررها مجلس الامن فى أكتوبر سنة ١٩٥٦ لحل الازمة التى شجرت عن تأميم شركة قناة السويس .

وهذه القوة ليست كما سبق أن بينا قوات حربية دولية يمكنها القيام بعمل إيجابى حاسم باسم الامم المتحدة للضرب على أيدى العابثين بالامن الدولى ورد جيوش العدوان بالقوة على أعقابها إذا رفضت الخضوع لميثاق الامم المتحدة وقرار الجمعية العمومية ، بل هى مجرد قوة بوليسية دولية رمزية تستند إلى هيبة الامم المتحدة ونمو الوعى السياسى الدولى وقوة الرأى العام العالمى وشدة تعلق الشعوب بالسلم وتطور القانون الدولى وروحه الجديدة التى لا تقر بحال الاعتداء المسلح واحتلال أراضى الامم قسراً .

وتباشر قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة مهمتها باعتبارها أحد فروع هذه الجمعية ، وقد أنشئت طبقاً للمادة ٢٢ من ميثاق الامم المتحدة

وهى تقول « للجمعية العامة أن تنشىء من الفروع الثانوية ما تراه ضروريا للقيام بوظائفها » ، واستمدت سلطاتها من الميثـاق كما جاء فى المادة ١٠٥ وهى تنص على أن الهيئة تتمتع فى أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والحصانات التى يتطلبها تحقيق مقاصدها ، وتقول فى هذا الصدد الفقرة الاولى من هذه المادة « تتمتع الهيئة فى أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والاعفاءات التى يتطلبها تحقيق مقاصدها » ، وتقول فقرتها الثانية « وكذلك يتمتع المندوبون عن أعضاء الامم المتحدة وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والاعفاءات التى يتطلبها استقلالهم فى القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة ، وتقول فقرتها الثـالثة « للجمعية العـامة أن تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين الاولى والثانية من هذه المادة ، ولها أن تقترح على أعضاء الهيئة عقد اتفاقات لهذا الغرض » .

ولقد انضمت مصر كعضو من أعضاء الأمم المتحدة إلى اتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ ، وبذا يمكن باتفاق الطرفين (أى الأمم المتحدة ومصر) تحديد سلطان واختصاصات قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة ، وعلى رأسها قائد هذه القوة ومن يتبعها من الفنيين وسائر الموظفين اللازمين ، لمباشرة مهمتها والولاية القضائية الخاصة بهذه القوة وعلاماتها المميزة وأماكن إيواء هذه القوة ومرابطتها ومزايا وحصانات القوة وموظفيها وسائر الأعضاء التابعين لها وحريتها فى الحركة ومواصلاتها لتسهيل مباشرتها مهمتها وطرق دفعها نفقاتها بالعملة المصرية ومساعدات السلطات المصرية فى حصولها من الأسواق المحلية على

المعدات والمؤن الضرورية لتموين القوة وطريقة تعيين موظفيها محليا وطرق تسوية الخلافات بينها وبين السلطات المصرية .

وقد تم الاتفاق على سلطات واختصاصات وحصانات واعفاءات وخطة سير قوة الطوارىء الدولية ، وصدر قرار بذلك من وزير الخارجية نشر فى ٢٨ مارس عام ١٩٥٧ ، بناء على الخطابين المتبادلين فى ٨ فبراير عام ١٩٥٧ بين حكومة جمهورية مصر وهيئة الأمم المتـحدة ، وقد ذكر خطاب السكرتير العام للأمم المتحدة تفصيلا ماتتطلبه أعمال قوة الطوارىء الدولية فى مصر من اجراءات لتسهيل مهمتها وضرورة موافقة السلطات المصرية على هذه الاجراءات ، وجاء رد وزير الخارجية المصرية بقبول مصر المقترحات والموافقة على تنفيذها ، وذكر الرد « كما توافق حكومة مصر أيضاً على أن يعتبر كتابكم هـــذا والرد عليه بمثابة اتفاق بين مصر والأمم المتحـــدة » .

ويعرف الاتفاق « قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة » بما يأتى :-

هى القوة التى تضعها الدولة العضو فى الأمم المتحدة بمقتضى القرار الصادر فى ٥ نوفمبر عام ١٩٥٦ من العسكريين تحت تصرف قيادة الأمم المتحدة ، وتخدم هذه القوة تحت إمرة قائد قوة الطوارىء سواء فى قيادة الأمم المتحدة (هيئة القيادة) أو مع إحدى الكتائب التابعة للدول أو قد يكون الشخص مدنياً تضعه الدولة التى يتبعها تحت تصرف قائد القوة .

وتشمل منطقـــة العمليات التى تباشر القوة فيهـا نشاطها حسب الاتفاق ما يأتى :-

المنطقة التى تنتشر فيهـا القوة أثناء تأدية أعمالها (محافظة على الأمن

الدولى) ، كما تشمل المنشئات العسكرية وغيرها من الأبنية اللازمة لايواء القوة وتأدية أعمالها ، ودون الاخلال ببقاء هذه الأماكن جزءاً من الأراضى المصرية ، إلا أنها مصونة وخاضعة لرقابة وسلطة قائد قوة الطوارىء دون سواه ، وهو وحده الذى يأذن بدخول الموظفين هذه الأماكن لتأدية أعمالهم . ويدخل ضمن منطقة العمليات أيضاً خطوط المواصلات والتموين التى تستعملها القوة داخل منطقة العمليات ومن والى نقط دخول الأراضى المصرية المتفق أو التى سيتفق عليها بين الحكومة المصرية وقائد قوة الطوارىء ،واستعمال الطرق والكبارى والقنوات وغيرها من الممرات المائية ،ومنشئات الموانىء والمطارات وخطوط المواصلات والمركبات والسفن والطائرات،لضمان حرية مرور القوة واتصالاتها وتموينها . وتتمتع القوة بالاعفاءات من الرسوم والتسجيل والجمارك فى الانتقال ، فضلا عن تسهيل السفر بالسكك الحديدية وبمزايا خاصة بأجور النقل .

ويعرف الاتفاق العلامة المميزة للقوة وكذلك وسيلة التعرف على أفرادها لتسهيل مباشرتهم مهمتهم وتمتعهم بالحصانة والاعفاءات بما يأتى :ـ

يرتدى أفراد القوة عادة الزى الرسمى الذى يقرره القائد ، ويخطر القائد السلطات المصرية بالأحوال التى يسمح فيها بارتداء الملابس المدنية . وتحمل المركبات والبواخر والطائرات الرسمية الترخيص والعلامة المميزة الخاصين بالأمم المتحدة على أن يقوم القائد بإخطار السلطات المصرية بهذه العلامة وهذا الترخيص ، ولا تخضع هذه المركبات والسفن والطائرات لاجراءات التسجيل والترخيص المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المصرية ، وتعتبر السلطات المصرية كل ترخيص أو إذن بقيادة المركبات والسفن والطائرات يصدر من القائد صالحاً دون تأدية أى اختبار أو دفع أيه رسوم . كما يعفى بموجب الاتفاق أفراد القوة من اللوائح الخاصة

بجوازات السفر والتأشيرات واجراءات وقيود الهجرة وسائر اللوائح الخاصة بتنظيم اقامة الأجانب فى مصر ، بدون أن يكسبهم ذلك حق الاقامة الدائمة فى الأراضى المصرية .

وينظم الاتفاق الولاية القضائية فيما يختص بالقوة فيقول :

بخصوص الولاية الجنائية : يخضع كل فرد من أفراد القوة لولاية الدولة التى ينتمى إليها دون سواها فيما يختص بما قد يرتكبه فى مصر من جرائم .

وبخصوص الولاية المدنية : بعدم خضوع الفرد بوجه عام لولاية المحاكم المدنية المصرية ، كما قد يختار عضو القوة كمدع فى أحوال معينة حسب هذا الاتفاق طريقة الفصل فى دعواه .

وعدد الاتفاق مزايا وحصانات القوة وما يقدم من تسهيلات لها ، وهى تتناول أشخاص القوة ومعاونيهم ، كما تنصب أيضاً على الحاجات اللازمة للقوة ومواد التموين والترفية والعملة ، كما يأتى : —

تتمتع قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة باعتبارها أحد الفروع الثانوية للأمم المتحدة ، بما لهذه المنظمة من وضع ومزايا وحصانات وفقاً لاتفاقية مزايا وحصانات الامم المتحدة . وتسرى أحكام اتفاقية مزايا وحصانات الامم المتحدة على ما يستخدم فى مصر من الاملاك والاموال والموجودات المملوكة للدول المشتركة فيما يتعلق بكتائب هذه الدول التى تعمل فى قوة الطوارىء الدولية ، ولا يجوز لهذه الدول المشتركة أن تقتنى أملاكا عقارية فى مصر دون موافقة حكومة مصر ، وتعترف حكومة مصر بأن حق القوة فى أن تستورد معفاة من الرسوم الجمركية المعدات اللازمة

لها ومواد التموين والمهمات وغيرها من السلع اللازمة للاستعمال الشخصى لافرادها وأعضاء مكتب سكرتير العام للأمم المتحدة الذين ينتدبهم هذا الاخير للعمل فى القوة ، دون غيرهم من الموظفين المعينين محليا ، إنما يشمل حق القوة فى أن تنشىء وتدير فى مقر قيادتها ومعسكراتها ومراكزها مؤسسات رسمية تقدم هذه التسهيلات للاشخاص سالفى الذكر ، على أن تكون التسهيلات التى تقدمها هذه المؤسسات سلعاً استهلاكية (كالتبغ ومنتجاته والجعة الخ . . .) وغيرها من الاصناف العادية ضئيلة القيمة .

وتعفى الاتفاقية قائد القوة وأفرادها من الضرائب على اختلافها كضريبة الاجور والمرتبات ، وكذلك من الرسوم الجمركية على ما يستوردونه من أمتعة شخصية عند استلامهم عملهم لاول مرة فى مصر . كما تتعهد الحكومة المصرية بتقديم العملة المصرية اللازمة لاعمال القوة بما فى ذلك دفع مرتبات أفراد الكتائب التابعة للدول مقابل الدولار الامريكى أو الفرنك السويسرى بسعر القطع الرسمى المقرر فى مصر .

وترسم الاتفاقية بدقة طرق تسوية الخلافات التى تقع من أفراد القوة أو بسببها فى نطاق القانون الخاص ، وتنحصر فيما يأتى :-

تضع الأمم المتحدة الاحكام الخاصة بطرق تسوية الخلافات والمطالبات التعاقدية المتصلة بالقانون الخاص والتى تكون الأمم المتحدة طرفا فيها ، كما تنشأ لجنة باسم لجنة المطالبات تختص فى النظر فى المطالبات التى تقدم من أحد الرعايا المصريين عما يدعيه من ضرر ناتج عن فعل أو إهمال أحد أفراد القوة أثناء تأدية أعماله الرسمية أو من حكومة مصر ضد أحد أفراد القوة أو من القوة أو الحكومة المصرية ضد الاخرى . وتشكل

هذه اللجنة من عضو يعينه السكرتير العام للامم المتحدة وآخر تعينه حكومة مصر ورئيس يعين باشتراك الطرفين ، وفى حالة عدم اتفاقهما يعينه رئيس محكمة العدل الدولية . وفى حالات الخلاف حول تفسير أو تطبيق الاتفاق وإذا تعذر تسويتها عن طريق المفاوضات يرفع الامر إلى هيئة تحكيم تشكل من ثلاثة محكمين يعين السكرتير العام أولهم والحكومة المصرية ثانيهم ويشترك الطرفان فى تعيين ثالثهم ، وفى حالة عدم الاتفاق يختاره رئيس محكمة العدل الدولية .

واهتم الاتفاق بعلم الأمم المتحدة نظراً لأنه يرمز إلى سلطان هذه الهيئة ونفوذها فى إقرار السلام ، وانها القوة المنتظرة للحد من عنف سيادات الدول وما يجره تطاحنها من اعتداءات مسلحة وحروب ، فذكر فى هذا الصدد ما يأتى :

تعترف الحكومة المصرية بحق القوة فى رفع علم الأمم المتحدة فى الاراضى المصرية على مقر قيادتها ومعسكراتها ومراكزها وغيرها من الاماكن والمركبات والبواخر وبأى طريقة أخرى يقررها القائد. ولا يجوز رفع أعلام أو ألوية أخرى إلا فى حالات استثنائية وحسب الشروط التى يقررها القائد . (ويمكننا أن نلاحظ فى هذه الناحية من الاتفاق أنها دليل على امتداد سلطان الهيئة على السيادة مع عدم المساس بها فيما لا يشمل حقوق المجموعة الدولية فى استتباب الأمن الدولى والسلام) .

ويمكن ابداء الملاحظات الآتية على الاتفاق المذكور ، فيما يتناول أثره فى العلاقات الدولية : ـ

ا ـ تحاول الأمم المتحدة بتشكيل قوة الطوارىء الدولية هذه وتجربتها فى مصر أن تحد من تطاحن السيادات واعتداءاتها وإخلالها

بالأمن الدولى ، ويمتد سلطانها بموجب هذه القوة إلى جهة النزاع ويقف حائلا دون امتداد النزاع والحرب .

ب — يتطلب لنجاح التجربة الاستعداد الصادق مع توفر حسن النية وروح التعاون للدول المتنازعة وقبولها قوة الطوارىء ومساعدتها فى أداء مهمتها ، والا تناهض عمل القوة تحت ستار مالها من حقوق السيادة على أراضيها .

ح — يتضح من الحصانات والاعفاءات والتسهيلات التى تتمتع بها القوة امتداد سلطان الأمم المتحدة إلى ما بعد سيادة الدولة ، وافساح الدولة المجال فيما يتناول الميدان الدولى والأمن العالمى لقوة الطوارىء باسم الأمم المتحدة لمباشرة مهمتها .

ى — انه يمكن اتخاذ هذا الاتفاق خطوة أولى وقدوة لتنظيم سلطان الأمم المتحدة واختصاصات قوة الطوارىء الدولية وموقفها من السيادات المتطاحنة لحفظ الأمن الدولى ، مع عدم تعارض حق السيادة بوجه عام مع مباشرة الأمم المتحدة اختصاصاتها فى سبيل تدعيم السلام .

٩ — مشكلة قبرص : ظهرت مشكلة قبرص فى صورة جلية تقض مضجع الامبراطورية البريطانية وتهدد الأمن الدولى بتوقيع معاهدة جلاء الجيوش البريطانية عن مصر فى سنة ١٩٥٤ بين مصر وانكلترا والمسارعة باخلاء قاعدة القناة ، إذ صارت هذه الجزيرة المنيعة بجبالها العالية مع وقوعها فى دائرة النزاع فى الشرق الاوسط وفى الجناح الايمن لحلف الاطلنطى وحلف البلقان وفى قلب حلف بغداد القاعدة العسكرية الجدية الكبيرة الوحيدة للغرب فى شرق البحر الابيض المتوسط ، وكان

غالبية أهلها وهم يمتون بصلة القومية إلى اليونان يطمعون فى الفوز بحق تقرير مصيرهم بالانضمام إلى اليونان ، وعلى أى حال بانفصالهم عن التاج البريطانى ، ويترتب على ذلك حتما أخلاء هذه القاعدة العسكرية المنيعة وقلب خطط الدفاع الغربية رأساً على عقب ، مع اضعاف حراسة الغرب لمنطقة الشرق الاوسط بمنابع بترولها وخطوط مواصلاتها إلى آسيا .
وسبق أن كسب دزرائيلى أحد بناة الامبراطورية البريطانية فى العهد الفيكتورى هذه الجزيرة بانتزاعهـــا من الدولة العثمانية للدفاع عن مواصلات الامبراطورية وتوطيد قدمها فى الشرق الاوسط ومصر فى سنة ١٨٧٨ قبيل احتلال انكلترا لمصر سنة ١٨٨٢، ولحراسة الدولة العلية المتداعية ضد الخطر الروسى ، وهى تعد بحق مفتاح غرب آسيا حسب عبارة دزرائيلى نفسه بخصوص هذه القاعدة الجديدة ، ثم ضمت انكلترا الجزيرة نهائياً إليها فى حرب سنة ١٩١٤ عقب انضمام تركيا إلى صف ألمانيا فى الحرب ، وعرضت على اليونان ضمها إليها عام ١٩١٥ بشرط أن تدخل اليونان الحرب فوراً إلى صف الحلفاء ، غير أن ملك اليونان لم يشأ إجابة الحلفاء إلى طلبهم وعلى ذلك لم يف الحلفاء بوعدهم المشروط ، وظن القبرصيون أن انكلترا ستمهدلهم سبيل العودة إلى الوطن الام اليونان كما سبق أن ضمت الجزر اليونيه إليها سنة ١٨٦٤ ، غير أن انكلترا سارت فى سبيل تثبيت قدمها فى الجزيرة المستعمرة ، وأعلنت انكلترا رغم أنف القبرصين أن الجزيرة مستعمرة تابعة للتاج فى عام ١٩٢٥ ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ الاحتكاك بين الوطنيين هناك والمحتلين الذين أيدتهم الأقلية التركية فى الجزيرة ، واتبعت انكلترا مع غالبية السكان هناك سياسة صارمة

بلغت فى بعض الاحيان مرحلة الصدام والتشريد والنفى والحجر القاسى على كافة أنواع الحريات .

ثم تأجل الكفاح فى سبيل تحقيق الفكرة القومية فى الجزيرة مؤقتاً أثناء الحرب العالمية الثانية ،وذلك لوجود اليونان فى صف الدول المتحالفة، كما شكلت الجزيرة فرقة قوامها أكثر من عشرة آلاف مقاتل حاربت فى صف الدول المتحالفة ضد المحور فيها وراء البحار ، وبانتهاء الحرب سمحت انكلترا بقيام أحزاب سياسية هناك بمناسبة الانتخابات المحلية ، كما عادت المحاولات فى الجزيرة إلى المطالبـــة بالانضمام إلى اليونان ، وشجعت الحكومة اليونانية الحركة ، وطالبت الجمعية الوطنية فى أثينا فى سنة١٩٤٧ انكلترا بإعادة قبرص إلى أحضان القومية اليونانية ، وردت الحكومة البريطانية المتولية الحكم فعلا سواء حكومة المحافظين أو العمال بأنها على استعداد للعمل على رفاهة أهل الجزيرة ولكن لن يتغير نظامها السياسى ، وأثار الرد أهل قبرص الذين نددوا بموقف بريطانيا وبأنه لا يتفق مع تصريح رئيس وزارة العمال فى ٢٠ ديسمبر عام ١٩٤٦ فى مجلس العموم بمناسبة مشكلة بورما بقوله « نحن ندعو ولا نجبر الشعوب على البقاء فى الامبراطورية البريطانية » ، واشتد الكفاح بين الغالبية الأرثوذكسية والحكومة المحتلة فى سبيل الحريات ، وارتفع فى الوقت ذاته صوت الأقلية التركية بالمطالبة بحق تركيا صاحبة السيادة الأصلية على الجزيرة قبل الاحتلال البريطانى فى حالة جلاء القوات البريطانية عنها ، واحتجت بشدة مطالبة بأنه فى حالة خروج الانكليز من الجزيرة يتعين ردها إلى تركيا لا إلى اليونان ، وقامت مظاهرات بهذا المعنى سنة ١٩٥ فى اسطنبول وأنقرة . وبدأ الفتور إيدب فى علاقات دولتى حلف البلقـان : تركيا واليونان . وبدأ الوطنيون

القبرصيون يطرقون أبواب لندن وأثينا والأمم المتحدة فى سبيل الدفاع عن قضيتهم ، وصادفوا إعراضاً فى لندن وتأييداً فى أثينا دون المبالغة فى التورط فى التأييد ، وأعلنت الحكومة اليونانية سنة ١٩٥٠ بأنها ستحاول علاج الأمر مع الحكومة الانكليزية لتحقيق مطالب أهل الجزيرة ، ولم ينجح مندوبو أهل قبرص فى إقناع الجمعية العمومية للأمم المتحدة ببحث المشكلة ، وإزاء إصرار الحكومة البريطانية المستمر أعلن رئيس الحكومة اليونانية فى ١١ فبراير عام ١٩٥١ أنها تطلب رسمياً من الحكومة البريطانية بوجوب اتحاد قبرص مع اليونان وأن الحكومة البريطانية ستعرض هذه المسألة فى الاجتماع القادم للجمعية العمومية للأمم المتحدة . وضاعفت انكلترا احتياطها فى الجزيرة ضد الغالبية المطالبة بالانضمام إلى اليونان ، وقامت حركة ارهابية عنيفة ضد المحتلين نشرت الذعر فى الجزيرة،واشتدت حرب العصابات بزعامة رئيس الأساقفة مكاريوس وبقيادة أحد العسكريين القبرصيين ، وردت الحكومة على الثورة بنفى زعيمها إلى جزيرة سيشل ، وتعقدت المشكلة تبعاً لتمسك حكومة أنقرة بحقوقها فى الجزيرة وخوفها من تطويق اليونان لشواطئها بامتداد سلطانها من الجزر اليونية إلى قبرص نتيجة ضمها إليها ، ولأن إلغاء القاعدة العسكرية البريطانية هناك بخروج الانكليز من الجزيرة معناه إضعاف خط دفاع الكتلة الغربيـة وحلف بغداد وزيادة الاعباء العسكرية الملقاة على عاتق تركيا باعتبارها الحصن الأول ضد روسيا السوفييتية فى حالة هجوم هذه على الغرب. والحكومة اليونانية تصر اليوم إصراراً لا حيد عنه على ضم الجزيرة إليها ، وذهبت إلى حد طرح الأمر على الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، ولم تصل الأمم المتحدة إلى حل لهذه المشكلة الشائكة التى رفض إدراجها أكثر من مرة فى جدول الأعمال،

وتطالب انكلترا لإنهاء الإجراءات الاستثنائية فى الجزيرة بوجوب كف الارهابيين عن خططهم فى العنف والتقتيل، ويعانى الاستعمار الانكليزى مشقة فى علاج هذه المشكلة وفق وجهة نظره تبعاً لفقدانه أى أمل فى عودة نفوذه إلى منطقة القناة وخاصة بعد عدوانه على مصر وإعلان انتهاء اتفاق الجلاء لسنة ١٩٥٤ ببنود صداقتـه، واحتمال العودة حسب نص الاتفاق إلى قاعدة القناة فى حالة حدوث هجوم مسلح من دولة أجنبية على مصر أو على أى بلد عربى يكون عند توقيع الاتفاق طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا، أو فى حالة تهديد بهجوم على أى بلد من البلاد المشار إليها، وفى حالة التهديد هذه يجرى التشاور فوراً بين حكومة المملكة المتحدة والحكومة المصرية. وزاد الطين بلة تضخم إعباء الميزانية البريطانية نتيجة العدوان الثلاثى على مصر وحركات القمع فى قبرص، ويصعب عودة المياه إلى مجاريها واستتباب الأمن فى الجزيرة والتعاون مع أهلها، خصوصا أن انكلترا تصرعلى وضع يدها على العناصر القائمة بالارهاب هناك، ولا يرغب الوطنيون فى عقد هدنة مشروطة أو مجرد إيقاف إطلاق النار إلا إذا أفرجت انكلترا عن زعيم الثورة بلا قيد ولا شرط وصرحت بعودته إلى الجزيرة وأعلنت تسليمها بمطالب الوطنيين، وطالبت انكلترا أن يعلن رئيس الأساقفة ثمنا لحريته سخطه على الارهاب، وهى لا تقر بحال عودته إلى الجزيرة بل عليه فى حالة إطلاق سراحه أن يتخذ وطناً مؤقتاً مقراً آخراً.

وإزاء اشتداد الثورة فى قبرص وتصميم شعبها على المضى فى مقاومة الاستعمار أصدرت انكلترا فى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٧ قراراً بفك أسار رئيس الأساقفة وصحبه الثلاثة والسماح لجريفاس القائد العسكرى

الارهابي للحركة الثورية السرية في الجزيرة وغيره من أعضائها بمغادرتها إذا شاءوا ، ولكنها أصرت على ألا يعود الزعيم إلى الجزيرة فى الظروف القائمة ويمكنه أن يقيم فى أية جهة أخرى ، وبهذا الافراج يكون قد مضى على نفى زعيم الثورة عام منذ أن أرسل فى مارس سنة ١٩٥٦ إلى منفاه في جزيرة سيشل بتهمة تدبيره مع الثوار قتل الجنود البريطانيين فى الجزيرة . وهذا الاتجاه الجديد فى السياسة البريطانية ترتب على الظروف العصيبة التى تجتازها فى المحيط الدولى والتى تواجهها أيضا وزارة المحافظين فى الجزر البريطانية ذاتها فيما يختص بالسياسة الداخلية ، ولا مفر من علاج مشكلة قبرص علاجاً ناجعاً إذا أريد الابقاء على حلفى البلقان وبغداد وحماية حلف الاطلنطى وتخفيف حدة التوتر فى الشرق الأوسط وتخفيض نفقات الدفاع ومقاومة الاضطرابات فى أملاك الامبراطورية البريطانية . وترتب على الافراج عن رئيس الاساقفة قلق فى تركيا لمعارضتها الشديدة فى اتحاد الجزيرة التى كانت من أملاكها مع اليونان وخوفا على مصير الأقلية التركية هناك ، وتنتظر تركيا ان تشترك فى البت فى مصير الجزيرة . ولم يستنكر رئيس الأساقفة بعد قرار فك اعتقاله الارهاب فى الجزيرة بل أعلن انه لايقدم على مفاوضة الا بعد عودته إلى وطنه قبرص، ويتعين ان تتم على أساس حق شعب قبرص فى تقرير مصيره مع منح الاقليات هناك الضمانات الكافية لتأمين سلامتها .

١٠ — مشكلة الجزائر : قام سباق حار بين الدول العظمى فى القرن الماضى لامتداد سلطانها فيما وراء البحار وفرض سيادتها على الشعوب المستضعفة وتسخيرها لصالحها وضم مستعمرات فى آسيا وافريقيا اليها ، وساعد على ذلك فساد الأمراء والحكام في هذه المناطق وسوء الإدارة

وانتشار الرشوة وتفكك المقاومة وفتك البندقة السريعة الطلقات بشعوب لاخضاع حضارات عريقة للدول الاستعمارية الغربية، إذلم يستطع الوطنيون المجاهدون بأسلحتهم العتيقة وبندقتهم ذات الطلقة الواحدة مقاومة فرق منظمة ومدربة أحسن تدريب على حرب المستعمرات، وخر شعب الجزائر صريع المطامع الاستعمارية الفرنسية بعد مقاومة طويلة مريرة، وألقى الأمير عبدالقادر الجزائرى المجاهد سلاحه بعدمقاومة فى المدن والوديان والصحارى الواسعة بلا رجاء . وبدأ الاحتلال الفرنسى بانتصاراته على المجاهدين فى أواخر أيام الملكية الفرنسية التى أعقبت الامبراطورية الفرنسية الأولى سنة ١٨٣٠ ، غير ان باريس كانت فى شغل شاغل ، بثورة الحرية وبطرد شارل العاشر من العرش نتيجة تقييده حرية الصحافة وحل البرلمان مع تغيير قانون الانتخاب ، عن الاهتمام بهذا الكسب الاستعمارى الدسم . وعوضت فرنسا بهذا الكسب عما سبق ان فقدته من أملاكها فى الهند والقارة الامريكية وقد انتزعت انكلترا منها مستعمراتها هناك، بينما كانت الاولى مشغولة بحروب القارة الاوروبية ، وأقامت صروح امبراطورية قريبة من شواطئها فى افريقيا الشمالية بدأت بالجزائر .

وعرف عن الاستعمار الفرنسى قسوته وشدة بطشه ، وهو لا ينجح فى الممتلكات الضخمة ذات المساحات الواسعة والشعوب التى تعد بعشرات الملايين ، وهو أبغض أنواع الاستعمار إلى القلوب إذ ان العقل لا يقبل ان يجمع المواطن الفرنسى الحربين حمل شعلة الحريات وحقوق الانسان وخنجر قتل هذه الحريات وازهاق أرواح المطالبين بها، وخاصة فى بلاد كشمال افريقيا بتاريخها الحافل وماضيها العريق وتقاليدها العتيدة . وزعمت فرنسا بعد انتصارها فى الجزائر انها جزء من الجمهورية بقانون ٢٤ ابريل سنة

١٨٣٣ وقرار ٢٢ يوليه سنة ١٨٣٤ ، ثم صارت الجزائر بمقتضى دستور سنة ١٨٤٨ أرضا فرنسية تنظم شئونها قوانين خاصة،وأخيراً نص الدستور الفرنسى لسنة ١٩٤٦ على إنشاء اتحاد فرنسى من المستعمرات والممتلكات الفرنسية ومناطق النفوذ فى الخارج ، كما ذكر الدستور ان نظام مقاطعات ماوراء البحار هو مثل نظام الوطن الام إلا إذا نص القانون على خلاف ذلك .

وهكذا الحقت الارض الاسلامية العربية فى شمال أفريقيا قسرا بفرنسا الاستعمارية ، وذرا للرماد فى العيون أصبح لهذه الارض أعضاء فى البرلمان الفرنسى يبلغون ثلاثين عضوا عن المقاطعات الثلاث للجزائر من مجموع سبع مقاطعات فرنسية فيما وراء البحار لتمثيلها ، وقد زاد هذا الوضع فى شقاء الوطنيين الجزائريين ، فالتشريع الفرنسى الاستعمارى يفرق فى المعاملة وفى الحقوق بين العربى المسلم صاحب البلد وغيره من المستوطنين والأقليات فى تلك البلاد ، فهو فى نظر هذا التشريع لم يرق بعد الى مستوى الأجنبى المستعمر المستغل.

واتبعت فرنسا الاستعمارية حيال شمال أفريقيا وخاصة الجزائر سياسة آثمة فى ظل تشريع مجحف ولكن ظاهره منظم، وهو انكار العروبة على العربى وانتزاعه قسراً من قوميته كما ينتزع الظفر من الاصبع ، للزج به فى قومية عرجاء غريبة عنه على وتيرة المستوطنين المغامرين ممن لاديار لهم وقطنوا الديار بحراب المستعمر ، واتخذهم أداة للتنكيل بالوطنيين، وسارت فرنسا كذلك فى طريق إبادة أبناء القبائل العربية الذين يعارضون هذه السياسة . ومما لاشك فيه أن إبادة الجنس أو حرمان الناس من ثقافتهم وعباداتهم وعاداتهم من الجرائم الشنعاء في القانون الدولي ، وكان للحرب

العالمية الثانية وسرعة تسليم فرنسا ولجوء فلول الحكومة إلى شمال أفريقا وما رأته هذه الشعوب المحكومة بالقسوة من ضعف المقاومة الفرنسية وانهيار الخلق السياسي وعجز الاحزاب وتخبطها خلال الاحتلال الالمانى وبعده ووعود زعماء الدول المتحالفة والساسة الكبار لشعوب شمال أفريقيا وغيرها بمنحها الاستقلال - كان لهذه العوامل أثرها الهام في مطالبة أبناء الجزائر العرب لفرنسا برد حرياتهم المغتصبة اليهم وانهاء الاستعمار فى بلادهم . وانتشرت موجات التحرير فى الشرق الأوسط وفى شعوب شمال أفريقيا واستردت جل البلدان العربية هناك حرياتها وضمنها تونس ومراكش ، بما شجع الجزائر على المضى قدماً فى كفاحها لنيل حرياتها وفق حق تقرير المصير ، وتحقيقاً لوعود الديمقراطية المتكررة بتغيير الوضع الاستعمارى القائم بعد أن تضع الحرب أوزارها بانتصارها على المحور . وشجعت دول العروبة والاسلام الجزائر بحق فى كفاحها ضد فرنسا العنيدة فى الميدان الدولى وفى أرض الجزائر نفسها ، وصادفت مطالب أهل الجزائر تأييداً من الرأى العام العالمى ومن الطبقات التقدمية فى فرنسا ذاتها ، كما استنكر بعض المثقفين والمسئولين طرق الحكومة الفرنسية القاسية فى قمع الحركة الوطنية والكفاح فى سبيل الاستقلال ، ومما يلفت النظر استقالة بعض الفرنسيين من مناصب الحكومة احتجاجاً على تصرفها ورد النياشين وأعلان السخط على الاساليب المنافية للخلق السياسى القويم والانسانية ، وتتمسك فرنسا بالوضع القائم فى الجزائر على أساس تبعيتها للوطن الام رغم سخط الرأى العام العالمى وتوصيات الأمم المتحدة بوجوب حقن الدماء هناك ، وهى حالة مجحفة بالأهلين الذين لم يزد عددهم خلال قرن من الزمان رغم أطراد تزايد عدد السكان فى

مختلف أنحاء العالم نتيجة تقدم الوسائل الصحية إلا مليونا فوصل من ٤ مليون إلى ٥ مليون نسمة ، بينما بلغت الجالية المستوطنة هناك حوالى المليون ، وهى الطبقة المالكة المتنعمة التى تمالىء الحاكم والتى يختار من بينها رجال الادارة والتعليم والصحة وسائر من يضطلعون بشئون المستعمرة ، وهى من الناحية العملية الواقعية ، التى تبعث بالنواب إلى الجمعية الوطنية الفرنسية فى باريس على حساب أهل البلاد الوطنيين المجاهدين .

ويزداد تمسك فرنسا بالجزائر لأسباب سياسية واقتصادية رغم ما تتكبده من أعباء مالية باهظة هى نفقات الادارة والاحتلال والحملات العسكرية ضد المجاهدين المكافحين فى الجبال والصحارى الذين يشتد استبسالهم فى سبيل الحرية يوماً بعد يوم . ومن أهم الاسباب السياسية اعتبار المقاطعات الثلاث هناك مهجراً فرنسيا لأنها من صميم الأرض الفرنسية من الناحية القانونية ، وتتمسك فرنسا إزاء الحملات الخارجية والمناورات تحت قبة الأمم المتحدة بأن مسألة الجزائر من صميم شئون فرنسا الداخلية وليس للأمم المتحدة أو للجامعة العربية أو لأية دولة التدخل فى النزاع أو المطالبة بايقاف المذابح والابادة هناك . ومن الاسباب الاقتصادية نشاط الحركة التجارية بين فرنسا والجزائر ، فالجزائر هى العميل السابع فى الترتيب للصناعات الفرنسية ويتقدمها فى هذا الميدان بالترتيب : بريطانيا العظمى وبلجيكا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرة وإيطاليا . وهى أوسع سوق للمنسوجات والصناعات القطنية للجمهورية ، وهى كذلك مورد هام للمواد الأولية اللازمة للصناعات الفرنسية وخاصة الفوسفات ، ويؤكد الإخصائيون أن تربتها تحتوى على البترول بكثرة ، وهو الوقود الذى تفتقر إليه الصناعات

الفرنسية ، كما يزعم الاخصائيون أنها قنطرة الاتصال إلى منابع البترول الغزيرة المرجو العثور عليها بكثرة فى قلب المستعمرات الفرنسية الصحراوية فى أفريقيا ، ومن أهم أسباب عناد الاستعمار الفرنسى وشدة تمسكه بالجزائر ومقاومته بقسوة الحركات الوطنية وكفاح المجاهدين هناك الأمل فى الكشف قريباً فى تربة هذه البلاد وما وراء هذه التربة عن آبار البترول الغنية بهذا المعدن والتى تجعل فرنسا فى غنى عن الاعتماد على البترول المستخرج من الشرق الأوسط والمستورد من العالم الجديد ، ويزعم رجال السياسة أن تأييد الولايات المتحدة للحريات فى الجزائر لاخلاء السبيل لكى تستطيع بسهولة فى المستقبل القريب الاستئثار بالمنطقة وحصولها على امتيازات استخراج البترول هناك .

واشتد كفاح المجاهدين هناك منذ أواخر سنة ١٩٥٥ ، وهو يسير فى طريق مقاومة الاستعمار بقوة السلاح فى المدن والريف والجبال والصحراء مع الاستبسال فى طرد المحتل من أرض الوطن ، ويتخذ الكفاح طريق الحرب على أوسع نطاق بأحدث الاسلحة ، ويعطف أحرار العالم على حركة الحريات هناك التى تباركها أيضاً الجامعة العربية ،ويعمل العقلاء على حل المشكلة برد الحريات المغتصبة إلى شعب الجزائر ، وتتنقل المشكلة بين أروقة الأمم المتحدة وأروقة الجامعة العربية وميادين السياسة الدولية والدبلوماسية .

وكانت مشكلة الجزائر فى مقدمة المشكلات الخطيرة التى بحثتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة فى دورتها لسنة ١٩٥٦ - ١٩٥٧ وذلك رغم معارضة فرنسا معارضة مريرة لمجرد ذكرها هناك ، وتعددت المشروعات التى اقترحت على الجمعية لاتخاذ توصية لصيانة الأمن الدولى والسلام العالمي فى فبراير

عام ١٩٥٧ ، وتقدمت ثمانى عشرة دولة أسيوية وأفريقية بمشروع قرار بدعوة الأمم المتحدة فرنسا إلى الاعتراف بحق الجزائر فى تقرير مصيرها على أن يعقب ذلك مفاوضات بين الطرفين لحسم النزاع ويتعين أن يقف الاقتتال المستمر هناك ، وتقدمت ست دول هى ايطاليا والارجنتين والبرازيل وسان دومينكو وكوبا وبيرو بمشروع تدعو الجمعية فيه الطرفين إلى العمل على الوصـــول إلى حل سلمى ديموقراطى للجزائر ولم يذكر المشروع حق تقرير المصير ، وتقدمت اليابان وتايلاند والفلبين بمشروع تعرب فيه الأمم المتحدة عن الأمل فى اجراء مفاوضات بين فرنسا والجزائر لوقف القتال حقنا للدماء ، وبحثت الجمعية العمومية مختلف المشروعات واستقر رأى ٧٧ دولة دون أن تقوم معارضة فى وجه هذا الرأى على مشروع قرار وسط بجلسة ١٥ فبراير عام ١٩٥٧ ، ويذكر القرار « أن الحالة فى الجزائر أدت إلى آلام كثيرة وإلى خسائر جسيمة فى الأرواح ، ولذلك تعرب الجمعية العمومية للأمم المتحدة عن أملها فى الوصول بوسائل مناسبة وبروح متسمة بالتعاون إلى حل ديموقراطى عادل لمشكلة الجزائر بما يتمشى مع مبادىء ميثاق الأمم المتحدة » ، وهكذا كسبت جبهة التحرير الجزائرية الجولة الأولى إذ خرجت المشكلة من النطاق الداخلى على عكس ما كانت تريد فرنسا إلى المجال الدولى ، وابطل القرار حجة فرنسا التى تدعى فيها أن النزاع ليس من اختصاص الأمم المتحدة النظر فيه ، كما أن اهتمام الأمم المتحدة ببحث النزاع يجعل منه مشكلة دولية تهدد الأمن الدولى ، ويتعين عاجلا أو آجلا علاجها وفقاً لروح ميثاق الأمم المتحدة وحق شعب الجزائر فى تقرير مصيره ، واعلنت الجبهة أنها على استعداد للتفاوض مع فرنسا على أساس حق الشعب الجزائرى فى الاستقلال على أساس مبدأ تقرير المصير .

غير أن مثل هذه المشكلة تتطلب أصرار الدولتين الكبيرتين القابضتين على زمام السياسة العالمية وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي . بالاتفاق سوياً على مطالبة فرنسا باحترام قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة والمبادرة بالاتفاق مع شعب الجزائر وإنهاء الاستعمار هناك ووضع حد لآثامها ضد شعب مجاهد يطالب بحقه الطبيعى أسوة بجيرانه، ووجوب تمشى سياستها الدولية مع مبدأ حق الشعوب فى تقرير مصيرها وروح ميثاق الأمم المتحدة وتطور القانون الدولى . كما أن علاجها علاجاً شاملا يتطلب المفاوضات المباشرة بين المتنازعين وبدء جلوسهما عن طريق المساعى الحميدة والوساطة لالقاء الأضواء على المشكلة ومحاولة تسوية الصراع القائم اليوم ، وتتطلب المفاوضة أن تعترف فرنسا بأهميته الحركة القائمة وشرعيتها وبمبدأ الحريات لشعب الجزائر ، والخطوة الاولى تبدأ بأطلاق سراح المعتقلين وبتصريح فرنسا بانها فى طريق تغيير الوضع الاستعمارى فى الجزائر وأن تخف الحملة القائمة فى فرنسا عن طريق رجال الحكم هناك وساستها وصحفها ، بالقول الاخرق كادعائها أن فقدان الجزائر هو ضياع فرنسا وندائها بوجوب ابقاء الاستعمار فى تلك البلاد لصالح السلام وبالاتفاهم إلا عن طريق البندقة السريعة الطلقات وأن رد الحكومة الفرنسية على مطالب أهل الجزائر هو الرصاص والاعتقال . ويقوم وسطاء من ساسة الدولتين العربيتين المستقلتين مراكش وتونس لتعبيد الأرض توطئة لتسوية النزاع ، ويرى بعض عقلاء السياسة أن يرسل بوليس دولى إلى الجزائر ليقف حائلا بين المتنازعين حتى تعثر الأمم المتحدة على حل موفق للنزاع يحقق أمانى شعب الجزائر ويضع حداً للمجازر هناك ، كما أوصت الأمم المتحدة بتوصيات كما ذكرنا فى سبيل التفاهم ولم تبد فرنسا استعداداً لاحترامها ، ويشتد عداء حكومة فرنسا لحركة التحرير

إلى حد أنها اتبعت أساليب ملتوية للقبض على زعمائها بنصب شباك لهم بعيدة عن الشرف والخلق السياسى وهم فى طريقهم الجوى فى أكتوبر عام ١٩٥٦ للتفاهم والدفاع عن قضية الوطن الجزائرى ، كما تذيق المعتقلين الوان التعذيب إلى حد أن فضل أحد المحامين المجاهدين المعتقلين الانتحار على المعتقل ، وترك ممثل فرنسا فى احتفال تونس الرسمى باستقلالها الحفل لأن مجاهدى الجزائر بين الضيوف فى الاحتفال ، ويرى المجاهدون الثوار أن يعتمدوا على وحدتهم وقوتهم فى الكفاح الطويل المرير مع كسب الرأى العام فى العالم وفى فرنسا ، وصرح زعماء جيش التحرير الوطنى الجزائرى فى مناسبات عدة للساسة ولرجال الصحافة وفى اجتماعات العمال فى تونس وغيرها بما ملخصه : « إن مسألة اجراء انتخابات فى الجزائر (كما تقترح بعض الدوائر السياسية) مسألة داخلية محضة لاتهم فرنسا أو الأمم المتحدة ، والمجاهدون يطالبون فوراً بالاعتراف باستقلال الجزائر بلا قيد ولا شرط ، وبعد ذلك يمكن اجراء مفاوضات مع الحكومة الفرنسية ، ولن يوقف اطلاق النار قبل هذا الاعتراف ، وأمر اجراء انتخابات باشراف الأمم المتحدة لا ضرورة له ولا فائدة منه فالجزائريون جميعاً فى صف الجهاد ، وقد قدموا الدليل على ذلك مراراً وتكراراً بملاحمهم ضد القوات الفرنسية ، وتعتمد الحركة على الرأى العام الفرنسى الذى سيعلم بقوتها عن طريق الجنود الفرنسيين الذين يعودون إلى أوطانهم ليصفوا إلى ذويهم مارأوه هناك ، وينتهى الأمر بتطور فكر رجال السياسة الفرنسيين الذين سيضربون صفحاً عن مصالحهم السياسية والمادية لعلاج المشكلة علاجاً واقعياً صائباً حسب تطور الرأى العام ، كما حصل فى مشكلة الهند الصينية ومراكش وتونس » . ويرى زعماء جيش التحرير هناك أنه

لن يكون فى الجزائر غير جنسية جزائرية واحدة للمواطن بعد استقلال البلاد، وعلى الفرنسيين هناك أن يختاروا بينها وبين جنسيتهم ، وفى حالة احتفاظهم بجنسيتهم ستحترم مصالحهم إسوة بسائر الاجانب الذين يعيشون فى الجزائر ووفق ماهو معمول به فى سائر الدول ، ويرى المجاهــدون « أن تأخير تسليم فرنسا بحقوق الجزائر يضعف يوما بعد يوم الامل فى اقامة علاقات صداقة وطيدة فى المستقبل بين البلدين » ، ولم يعد لفرنسا ازاء قوة الجهاد وتصميم شعب الجزائر الا التسليم بالأمر الواقع وتسوية النزاع بما يتمشى والاعتراف بحريات شعب الجزائر وقوميته،وعقد اتفاق معه فى حـدود ميثاق الأمم المتحدة لاقامة علاقات ود على أسـاس المساواة بين المتعاقدين .

القضاء الجنائى الدولى

القضاء الجنائى الدولى جديد فى بابه من حيث مباشرته ولكنه قديم من حيث فكرته ، فطالما داعبت عقول المفكرين مشروعات انشاء قضاء دولى لمحاكمة الذين يلقون بالبشرية فى التهلكة أو يلجأون إلى الوسائل البربرية وأعمال الوحشية فى قيادتهم الحروب والمعارك ، والخلاصة وجوب النص على جرائم معينة ، تفصل ما بين الحرب الانسانية والحرب القائمة على الهمجية والقسوة والقتيل والتشريد مما لا مبرر ولا داع له ، وفرض أشد أنواع الجزاءات على مركبى هذه الجرائم . وهذا القضاء لا يرمى إلى فض منازعات دولية قائمة فالمحاكمات تتم بعد أن تقع الواقعة ، ولكنه يهدف إلى فرض الجزاء الرادع على مرتكبى الجرائم الدولية ضد الانسانية ليصبحوا عبرة للغير ، ومثلا قائماً يجعل الطغاة من المسئولين يترددون بل يحجمون عن سلوك سبيلهم .

ويروى لنا المؤرخ القديم تيودور أنه على أثر حملة عسكرية من قبائل الاغريق القديمة كان يقودها الاثينيون على صقلية حوكم القواد المهزمون ولم يجد التدخل لمصلحتهم فى انقاذهم وحكم عليهم فعلا بالاعدام ، وكذلك الحال فى حملة يوليوس قيصر على بلاد الغول *Gaule* وهى فرنسا الآن ، فبعد انتصاراته هناك ساق إلى المحاكمة والسجن أحد زعماء قبائل هذه البلاد وهو « فرسنجتوريكس » *Vercingetorix* ثم ساقه فيما بعد إلى ساحة التعذيب . وجاءت تعاليم المسيحية تطالب باستعمال الرأفه وتحريم إلحاق الاذى برجال الدين والنساء والأطفال والشيوخ والمدنيين فى الحرب ، وجاءت

فكرة الحرب العادلة أو الحقة تنأى بالانسانية عن الوحشية فى ساحات القتال وتدعوا إلى اتباع أساليب قائمة على الرحمة والشرف والعدل واحترام حقوق الغير واكرام وفادة المتفاوضين والاشفاق على المهزومين .

وبحث جروسيوس العقوبات الجنائية التى يجب توقيعها على مجرمى الحرب الذين يلجأون إلى التقتيل والفتك بلا شفقة فى سبيل غايتهم ، ورأى أن مراعاة الحرب الانسانية تتحقق على طريق مراعاة القانون الطبيعى ، ورأى كتاب أخرون أن جرائم الحرب يجب أن تتناولها بالبحث وتقريرها وفرض العقوبات محكمة عليا ، ورأى الكتاب أنه على أى حال يتعين وضع قواعد عادلة لتقرير مبادىء الحروب الانسانية والأصول الواجب اتباعها كما ترسم خطوات الجريمة وتحدد عقوباتها ، ويرى جروسيوس وغيره أن هذه القواعد تتبع فيها العدالة والانصاف *équité* ، ورأى أن العقوبة تنصب على رأس مدير الحرب ، وكان الملك أو الأمير فى ذلك الوقت هو المسئول عن جريمة الحرب بوجه عام ، ويتعين خلع الملك المذنب المهزوم الذى ارتكب حربا غير عادلة ومصادرة أملاكه .

غير أن آراء جروسيوس وغيره من كتاب القانون الدولى اصطدمت بعقبات السيادة وبصعوبة التنفيذ وتقدير الحرب العادلة والحرب الغير العادلة الهمجية ، ولم تتخذ المشكلة صورة خطيرة حتى تطور الاسلحة وخاصة فى الحرب العالمية الأولى واتساع دائرة الخراب وتحول الحرب إلى حرب كلية مدمرة تصيب العسكريين والمدنيين وميادين القتال والحقول والمدن العامرة ، فاتجه التفكير جديا بمجرد أن وضعت الحرب أوزارها فى تقرير العقوبات على جرائم الحرب .

وبذلت محاولات فى منتصف القرن التاسع عشر لجعل الحروب أكثر إنسانية نذكر منها ما يأتى :ـ

١ ـ بذلت محاولات فى حرب الانفصال الامريكية سنة ١٨٦٣ فى هذاالصدد،وصدرت التعليمات الى القوات المتحاربة تفرض على المتحاربين مكافحة جرائم السلب والنهب وقتل المدنيين بلا مبرر ، وتقرر أشد العقوبات على مرتكبيها .

٢ ـ تأيد المبدأ السالف فى اتفاق جنيف سنة ١٨٦٤ ثم فى قرارات بطرسبورج سنة ١٨٧٠ .

٣ ـ وضعت أسس واسعة النطاق لوصف الحرب الانسانية فى اتفاقات لهاى لسنة ١٨٩٩ وسنة ١٩٠٧ ، وجاء فيها وصف التقاليد الواجب اتباعها فى الحرب ، ومن أهمها أنه «ليس للمتنازعين الحق الذى لاحد له فى اختيار وسائل الاضرار بالعدو» ،كما حرمت الاتفاقات استعمال الأسلحة الشديدة الفتك مع تعذيبها من يصاب بها ، وهى القاء القذائف من المناطيد واطلاق الغازات الخانقة والقذائف التى تمزق الانسجة البشرية وتتشعب فوقها وتعرف «بدمدم» واستخدام السم والاسلحة المسمومة التى تسبب آلاما لاداعى لها ، وحرم قتل الجرحى والأعداء خيانة وغدرا ،وازهاق أرواح الجنود بعد ألقائهم السلاح وتسليمهم للعدو ، كما نظمت معاملة الاسرى على أساس معاملة الآسرين لهم كمعاملتهم لجنودهم فى زمن السلم، وفرضت العقوبات على أعمال السلب ، ووضعت مبادىء احترام ممتلكات الغير واحترام سفن المستشفى وعدم ضربها واغراقها، وكذلك وضعت قواعد عادلة تتناول السفن التجارية والحربية ،ونصت الاتفاقات على أن

خرق هذه القواعد يحتم على مرتكب الاعتداء دفع تعويض لما يحدثه من اضرار ، ويعد مسئولا عن كافة الاعمال التى ترتكبها قواته المسلحة ، غير أن الاتفاقات لم تتعد المسئولية العامة عن التعويض ولم تنزل إلى ميدان المسئولية الجنائية ومحاكمة الأفراد عن جرائم الحرب (*).

ولكن ظهر بجلاء طغيان عوامل الشر على العوامل الانسانية السمحاء بما ارتكبه الألمان بنوع خاص من فظائع ضد المدنيين والعسكريين فى الحرب العالمية الاولى ،وتعدت جرائمهم إلى المحايدين بإغراقهم أثناء حرب الغواصات الجنونية ـ فينة اللوزيتانيا *Lusitania* الامريكية فى ٧ مايو عام ١٩١٥ ولم تك الولايات المتحدة قد خاضت غمار الحرب بعد ، وأطلقت الجيوش الألمانية مدافعها على المدن والمدنيين بلا حساب كما أطلقت الغازات الخانقة على جنود العدو . وشكلت لجان فى دول الحلفاء لاحصاء جرائم الحرب، وذلك لتحديد مسئولية إمبراطوريات الوسط عنها ومحاكمة مرتكبيها فيما بعد . وحصر المختصون نظرية جرائم الحرب ومعاقبة مرتكبيها بعد كسب الحلفاء المعركة النهائية فيما يأتى :

١ — المعاقبة على جرائم الحرب التى تشبه جرائم القانون الجنائى العادى، ويصح محاكمة مرتكبيها على أساس القانون الداخلى للدول ومحاكمها .

٢ — الضرب على أيدى مجرمى الحرب دولياً ، الذين أخلوا ويخلون بأحكام القانون العام والخلق الدولى والعدالة وقواعد الانسانيـــة لكى يصبحوا عظة للغير .

(*) انظر « قضية نورمبرج » محاضرات الدكتوراه بجامعة باريس سنة ١٩٤٧ للاستاذ فابرز ، من صفحة ١ الى ١٥

ومال رأى القضاء فيما يختص بالأمر الأول الى التشريع والمحكمة المختصة للبلد الذى يحتل الجهة التى ارتكبت فيها الجريمة(*) لاجنسية المتهم أو الارض التى فرض عليها الاحتلال ، وهذا رأى المحكمة الدائمة للتحكيم فى لهاى بمناسبة قضية الالمان الفارين من الخدمة من الفرقة الاجنبية فى مراكش وقانون محاكمتهم *deserteurs de Casablanca* لسنة ١٩٠٩ ، وسلم أيضاً باختصاص محاكم الدول المختلفة بالنظر فى الجرائم التى لهامثيلها فى القانون الجنائى العادى ، وفيما يختص بالامر الثانى اتفق على أن تتناول معاهدات الصلح فرض العقاب على مجرمى الحرب من الناحية الدولية وتوجيه الاتهامات إلى رؤوس المسئولين عنها وعن فظائعها .

وفى صبيحة الهدنة اقترح إصدار تشريع جنائى دولى يتناول فرض الجزاء وطرق تطبيقه بواسطة محكمة دولية لمعاقبة الذين خرقوا قواعد الحرب التى وضعتها اتفاقات لهاى ، على أن يتناول العقاب الرؤساء المسئولين عن الحرب والذين أصدروا الاوامر بارتكاب أعمال النهب والسلب والتعذيب والقتل وإغراق السفن الخ . غير أن هذا الحماس لم يلبث أن تبخر وقد اصطدم بصعوبات جمة أهمها ما يأتى :ـ

١ — صعوبة التفرقة بين الجرائم التى تعتبر اعتداء على القوانين وما يسمى انتهاكا لحرمة قواعد الإنسانية، وكثير من جرائم الحرب يدخل تحت الجزء الثانى ، مثال ذلك نفى المدنيين وعدم احترام ملك الغير وتحريض النساء على الفساد الخلقى .

٢ — صعوبة تحديد جرائم الرؤساء ، وقد وقفت تصرفاتهم عند حد إصدار أوامر صارمة دون امكان تحديدها بدقة .

٣ — تعذر تحديد مسئولية امبراطور ألمانيا جنائياً وقد اعتبره الحلفاء المسئول الأول عن الحرب ، وصعوبة اجبار هولاندة وقد لجأ اليها واعتبر لاجئاً سياسياً على تسليمه للمحاكمة .

(*) انظر « قضية نور مبرج » محاضرات الدكتوراه للاستاذ فابرز ، صفحة ٥٢٢

٤ — اعتراض الوفد الأمريكي على قرارت لجنة باريس التى وضعت قواعد جرائم الحرب المشار إليها ، وكذلك ما ساد انجلترا من اراء ضد تسليم الامبراطور والسير جدياً فى اتخاذ الاجراءات للعقاب على جرائم الحرب ، وظهر هذا فى عبارة لويد جورج المشهورة وهى «إن معنى شنق القيصر بدء الحرب(١)» .

٥ — مابقى من حرمة القانون العام وما ساد الأفكار السياسية فى القرن التاسع عشر ، وهو مراعاة حرمة العرش والملك وكرامة الدولة،وإن الهزيمة لا يعنى بها القذف برجالاتها إلى الحضيض والتنكيل بهم .

٦ — أفتى فقهاء القانون الدولى مثل لابراديل *Lapradelle* ولارنود *Larnaude* بأن ما اتهم به الامبراطور غليوم الثانى من أنه أشعل نيران الحرب العالمية الأولى وأنه مدان للجرائم التى ارتكبها ضد القانون الدولى باعتدائه على حياد البلجيك ولوكسمبرج وضد العادات الدولية المرعية والاتفاقات- هذه الجرائم تحتاج إلى النص صراحة عليها وعلى عقاب مرتكبها ، مع دمغ ذلك بالقوة التنفيذية وإنشاء محكمة خاصة لذلك ، وفيما يختص بما اتهم به من ارتكاب جرائم تقع تحت طائلة القوانين العادية الداخلية كاشتراكه فى القتل والفتك فيتعذر تحديدها ، مما يصعب مع ذلك محاكمته عليها وتعيين المحكمة المختصة ، فضلا عن عدم وجود قوانين مكتوبة لفرض الجزاء على المذنب.(٢)

وتناولت معاهدة فرساي جرائم الحرب ووجوب محاكمة المسئولين عنها أمام محاكم عسكرية ، وتعهدت ألمانيا فيها بتسليم مجرمى الحرب عندها بناء على طلب الحلفاء ووجوب تسليم القيصر لمحاكمته على خرقه قواعد

---

(١) انظر « قضية نورمبرج » محاضرات الدكتوراه للاستاذ فابرز ، صفحة ٣٠

(٢) انظر «قضية نورمبرج» محاضرات الدكتوراه للاستاذ فابرز،من صفحة ٢٩ الى ٣٣

الحرب وحرمة المعاهدات والاتفاقات أمام محكمة خاصة مكونة من قضاة من دول الحلفاء ، وتطبق هذه المحكمة فى محاكمتها قواعد الخلق الدولى وما نصت عليه المعاهدات والاتفاقات ، غير أن هذه المبادىء الخلابة وكانت طفرة هامة فى سبيل إنشاء قضاء جنائى دولى لم تكلل بالنجاح المرجو . ومن أسباب الفشل ما يأتى :ـ

١ ـــ الشك فى أن ألمانيا وحدها هى المسئولة عن قيام الحرب .

٢ ـــ إن مجرمى الحرب لا يقتصر أمرهم على طرف من أطراف النزاع دون الآخر ، وفى هذه الحالة يصعب تبادل المجرمين من الطرفين لمحاكمتهم .

٣ ـــ تردد الحلفاء فى التشدد فى السير فى محاكمة مجرمى الحرب .

٤ ـــ ضعف البيانات الخاصة بجرائم الحرب وغموضها .

وانتهى الأمر بعد محاكمات ضعيفة شبه رمزية بالأعراض عن المضى فى تلك السبيل وفقاً للمبدأ القائل بأنه لا يسأل شخص عن اشتراكه فى أعمال الحرب السابقة على الهدنة .

ونشطت الدوائر السياسية والمحافل القانونية بعد الصلح فى دراسة جرائم الحرب وإنشاء قضاء جنائى دولى لها للمستقبل،ونص على وجوب إعداد مشروع لمحكمة دولية للفصل فى جرائم الحرب فى ميثاق عصبة الأمم . وتعثرت المشروعات الخاصة بجرائم الحرب والعقاب عليها وقد واجهت صعوبات تضارب المصالح وتمسك كل دولة بسيادتها كاملة، فمن المتعذر أن تقبل الدولة سلطاناً يفوق سلطانها له حق فرض العقاب،متعدياً بذلك ولايتها بل وضد إرادتها ولا يمكن مناقشته فى صدد هذا العقاب ، كما وجد من الصعب تشكيل المحكمة قبل سن وتسطير القانون الذى يحدد جرائم

الحرب وعقوباتها ، ولم يصل الفقهاء والساسة وسائر الجمعيات والمؤتمرات القانونية إلى تقرير قواعد المحاكمة الجنائية الدولية أو الاتفاق على مبادئها طوال فترة مابين الحربين العالميتين(*) ، ولم يتعد الأمر وضع ميثاق بريان ـ كيلوج لنبذ الحرب ذاتها واعتبارها عملا بعيداً عن الخلق الدولي وضد حقوق الجماعات فى سنة ١٩٢٨ .

غير أن الدراسات المتعددة فى هذا الميدان أدت إلى التعمق النظرى فى الجريمة الدولية ، وترتب على ذلك إبرام عدة اتفاقات برعاية عصبة الأمم لمكافحة الرقيق الأبيض أى الاتجار بالنساء وأعراضهن والنشرات المخالفة للآداب وتجارة المخدرات والعقاب عليها . وهذه الاتفاقات تشتمل على بند مشترك بينها يجعل من اختصاص المحكمة الدائمة للعدل الدولى البت فى النزاع الذى يشجر بين الدول المتعاقدة بشأن تطبيق أو تفسير الاتفاق . وبذلت محاولات دبلوماسية بعد مقتل الملك اسكندر ملك يوجوسلافيا والرئيس بارتو *Barthou* رئيس وزراء فرنسا ، بمناسبة استقبال الأول رسمياً فى مرسيليا وذلك فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٤، فى اعتداء سياسى غادر عليهما، لعقد اتفاق دولى للضرب على أيدى الارهاب السياسى *terrorisme* وإنشاء محكمة جنائية دولية لهذه المهمة ، واحتضنت عصبة الأمم المشروع الذى أعده علماء متضلعون فى القانون ، وسار فى طريق النجاح ووقعته فى جنيف ثلاث عشرة دولة وضمنها الاتحاد السوفييتى وفرنسا فى ١٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧ ، وهو يحقق آمالا كباراً للمدافعين عن الخلق السياسى الحميد والانسانية المنزهة عن شوائب الغدر ، إذ يعطى الفرصة باقامة قضاء

(*) انظر « دراسة نظرية وعملية فى القانون الجنائى » لبوزات ، صفحة ١٠٨٧ .

وأحكام دولية لها صفة الدوام، ويحد من عقبات السيادة التى تحمى الاجرام الدولى ، غير أن التوتر الدولى حال دون النجاح النهائى للمشروع(*) .

وتقدمت بحوث القضاء الجنائى الدولى ، وسارت نحو اتخاذ وضع قانونى من شأنه تقرير مسئولية الدولة وبحث وسائل تحديدها وأنواع الجزاءات حسب الجرائم التى تحددها النظرية العامة للقانون الجنائى الدولى .

وفيما يختص بالمسئولية ، فالدولة كيان قانونى لا شك فيه بل نظام أوجدته الضرورة ، ويتألف من شعب له نشاطه مما يجعل هناك حقيقة لا يمكن أغفالها تختلف عن وضع سائر الاشخاص المعنوية وبالتبعية تصرفات المسئولين ، ومما يحتم العقاب فى حالة حيدها عن قواعد القانون الدولى . وعلاوة على ذلك فإن إعلان الحرب يصدر عادة من ممثلى الأمة وباسمها مما يحملها مسئولية القتال ، وما يترتب عليه من مسئوليات جنائية دولية . وفضلا عن ذلك تعزى الجرائم الدولية التى ترتكبها الدولة إلى خضوع الجماعات وموقفها السلبى أكثر منها إلى الموقف الايجابى للقلة الحاكمة ، وهذه الجماعات تنفذ جرائم الاعتداء بمنتهى النشاط والحماس ، وكل فرد فيها يظن أنه لن تناله أية مسئولية نتيجة تصرفاته ، مما يدعو إلى تقرير العقوبة للقضاء على جو الجريمة الجماعيه .

ويترتب على هذه الدراسات تحديد الجرائم بما يأتى :—

أولا — الجرائم ضد السلام : وهى كافة تصرفات الدولة التى تؤدى

(*) انظر « دراسات نظرية وعملية فى القانون الجنائى » لبوزات ، صفحة ١٠٩٠

إلى النزاع المسلح بصفة مباشرة أو غير مباشرة ، وأهمها استخدام الدولة القوة غير المشروعة مباشرة ضد دولة أخرى كالهجوم على الحدود والسفن أو مجرد أعلان الحرب ، والتهديد باستخدامها أو الاستعداد لهذه الغاية بالمعاهدات العسكرية الهجومية وبحشد الجيش والدعاية للحرب ، ومساعدة الدولة الأخرى إن كانت معتدية ورفض رفع النزاع إلى الأمم المتحدة وفق ميثاقها ، وخرق التعهدات الدولية الخاصة بالتسلح ، كصنع أسلحة ممنوعة وفق الاتفاقات الدولية وضم دولة أراضى دولة أخرى قسراً منتهكة قواعد القانون الدولى ، واتباع الدولة وسائل من شأنها اضطراب الأمن لمخالفتها للنظام العام فى ديار دولة أخرى ، كساعدة عصاباتها المسلحة وتزوير العملات وأوراق النقد لترويجها عندها ، وشتى التصرفات التى تدل على استخفافها بتعهداتها وبكيان الدول الأخرى ومخالفة العرف الدولى والدبلوماسى .

ثانياً - جرائم الحرب : وهى جرائم خطيرة ترتكب ضد قانون الحرب ، وقد تكون ضد قواعد واتفاقات مسطورة مثل اتفاقات لهاى وشتى الاتفاقات التى أبرمت برعاية الأمم المتحدة ، أو هى مجرد عادات مرعية يتعين احترامها ، مثال ذلك تحريم استعمال بعض الأسلحة الفاتكة والمحرم استعمالها .

ثالثاً - الجرائم ضد الانسانية : وتتناول هذه الجرائم قتل وسجن الافراد الابرياء والذين لاغبار عليهم ، وأسباب اضطهادهم تعزى إلى إعتبارات سياسية قومية وعنصرية ودينية . وقد ورد فى الميثاق الدولى لحقوق الانسان الذى خرج من ضلوع ميثاق الأمم المتحدة ووقعته جل

الدول الأعضاء فى الإمم المتحدة سنة ١٩٤٨ ما يؤيد احترام حريات الانسان وشتى الديانات على اختلافها ، وضمان حقه فى الحياة والعمل وكسب العيش مع الكرامة وتكوين الأسرة والمساواة بين الالوان وحرية التنقل واعتناق المذهب السياسى الذى يروقه .

رابعاً ـ اضطهاد الجنس *génocide* : وهى جرائم تتناول تدمير جماعة برمتها تدريجياً أو جملة بسبب عنصريتها أو دينها أو مبادئها السياسية ، وهناك الاضطهاد الجسمانى بتعذيب وتقتيل أعضاء الجماعة والعمل على أبادتهم فرادى وجماعات ، والاضطهاد البيولوجى بتعقيم أعضاء الجماعة أو وضع العقبات فى سبيل إخصابهم وإنجابهم الذرية ، والاضطهاد الثقافى بارتكاب أعمال بسوء قصد وبسبق أصرار بقصد القضاء على لغة الجماعة ودينها وثقافتها . وقد اشتهرت النازية والفاشية والصهيونية بهذه الانواع من الاضطهادات ، كما اتخذ منها الاستعمار سلاحاً ماضياً لتثبيت قدميه فى شمال افريقيا واتحاد جنوب افريقيا وبعض جهات العالم الجديد .

والمسئولية فى جرائم القانون الجنائى الدولى تتناول الدول والافراد الذين أرتكبوا هذه الجرائم أو أصدروا الاوامر بارتكابها . والجزاءات التى توقع على الدول وهى أشخاص معنوية تهدف إلى الوقاية أكثر من العقاب ، إذ لايمكن فرض جزاءات جسمانية على الدول ، وقد تكون بالحيلولة دون عودتها إلى الإعتداء أو إلى تعكير صفو الامن الدولى والسلام ، واحتلال أراضيها ومراقبة نشاطها وفرض تعويض أو غرامة تدفعها ، وكذلك سائر ماتقرره المعاهدات فى حالة الهزيمة والتسليم بلا قيد

ولا شرط،كما حصل لالمانيا القيصرية فى نوفمبر سنة ١٩١٨ ولالمانيا النازية فى مايو سنة ١٩٤٥ .

ويرى الكتاب من حيث المبدأ تقديم الافراد المسئولين عن الجرائم المذكورة للمحاكم الدولية مادام طابع الجريمة يتسم بالصفة الدولية ، وهو ما يوجب وضع قانون جنائى دولى يضرب على أيدى هؤلاء المتهمين علاوة على ماجرى العرف به من اتهام الدول وادانتها .

ثم فكر اقطاب الديموقراطية وقد اشدت ضربات المحور فى الحرب العالمية الثانية وفظائعه ضد الجماعات التى يغزو بلادها ، وانتشرت معسكرات الاعتقال وعم التشريد والتقتيل بالجملة ، وأصبح هدم المدن وحرق الحقول وإزالة معالم العمران وقتل الاطفال واغراق قوافل سفن التموين من الأمور المألوفة - وكل هذا يخالف قواعد الإنسانية وينافى المعاهدات والاتفاقات الدولية لجعل الحرب انسانية - فكر هؤلاء الأقطاب فى ضرورة معاقبة مجرمى الحرب من دول المحور حتى يصبحوا عظة وعبرة . وصدر تصريح « سان جيمس » فى ١٣ يناير عام ١٩٤٢ فى هذا الشأن باسم الدول المتحالفة والحكومات اللاجئة يعلن معاقبة المسئولين عن جرائم الحرب ومحاكمتهم أمام قضاء خاص لايدع المذنبين يفلتون منه ، وصدر تصريح موسكو كذلك فى أكتوبر عام ١٩٤٣ يعلن عزم الأمم المتحالفة على معاقبة ألمانيا وحلفائها على الجرائم وأعمال القسوة التى ارتكبتها فى البلدان التى اجتاحتها ، كما قررت الدول المتحالفة أنه بمجرد انتصارها سوف تطلب تسليم الضباط الألمان وسائر الفارين المسئولين عن أعمال الوحشية التي ارتكبوها ضد الإنسانية إلى البلدان التى اقترفوا جرائمهم فيها لمحاكمتهم

طبقاً لقوانين هذه البلدان ، كما أعلنت أنها ستقدم كبار مجرمى الحرب لمحاكمتهم جملة أمام محكمة خاصة .

وأخيراً بعد أن انتهت الحرب صدر تصريح الدول العظمى الثلاث الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وانجلترا بمناسبة مؤتمر « بوتسدام » فى ٣ أغسطس عام ١٩٤٥ يؤكد عزمها على محاكمة كبار مجرمى الحرب بأسرع وقت ممكن . ثم عقد اتفاق لندن فى ٨ أغسطس من نفس العام ليضع أسس الجريمة والعقوبة وكيفية المحاكمة بين الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا العظمى وفرنسا، وابيح لسائر الحكومات المتحالفة الانضمام إليه ، وفرق الاتفاق بين :

١ - جرائم الحرب الكبرى التى ارتكبها كبار الشخصيات بدول المحور ولا يمكن حصرها جغرافيا ، وقد ورد بشأنها تصريح الثلاث دول الكبار يقول « ان الحكومات الثلاث تعيد توكيد عزمها على محاكمة كبار مجرمى الحرب الذين لا يمكن تحديد جهات ارتكاب جرائمهم من الناحية الجغرافية » .

٢ - والجرائم الأخرى المعتادة التى نجد مثلها فى القانون الجنائى.

ونص بالنسبة للأولى على تأليف محكمة دولية مكونة من أربعة قضاة يمثلون الدول الأربع الكبرى ويعاون كل قاض مساعد له ، واختصاص المحكمة النظر فى الجرائم التى ارتكبها قادة الحرب والمسئولون عنها ومدبروها بألمانيا النازية وسائر دول المحور وسميت الجرائم الأولى « جرائم ضد السلام » (*) .

(*) أنظر « قضية نورمبرج » محاضرات الدكتوراه للاستاذ فابرز ، من صفحة ٨٠ الى ٩٨ .

أما الجرائم الثانية فيقدم مقترفوها إلى محاكم الدول التى تطلب تسليم المتهمين باقترافها .

ووصل اتفاق لندن إلى ما سبق الاخذ به من مبادىء فى الحروب السابقة وهى : تمتع رؤساء الدول وقادة الحرب بالامان والحصانة وحمايتهم والعفو عنهم فى حالة الهزيمة والتسليم ، ولكن جاء فى نفس الاتفاق أن مركز المتهمين باعتبارهم رؤساء للدولة أو من رجالها المسئولين لايبرر أعفاءهم من المحاكمة .

وشكلت محكمة نورمبرج *Nuremberg* وهى الأولى من نوعها فى التاريخ بعد انهيار ألمانيا النازية وتحطيم أداتها العسكرية ، ومثل للمحاكمة كبار ساستها وقادتها وقوادها العسكريون ، ونزلوا من عليائهم ومراتبهم الرفيعة إلى حضيض الجريمة وعوملوا بقسوة ليكونوا عبرة لغيرهم ، وقد طفح الكيل تبعاً لما ارتكبوا من فظائع لم يسبق لها مثيل فى تاريخ الحروب .

واتبع فى شأن محاكمتهم : قواعد الانسانية ، والقانون الطبيعى، وما جاء من عادات مرعية فى الحروب وفق نصوص اتفاقات لهاى ومعاهدة فرسايل وغيرها .

وكان للمحكمة سلطات واسعة فى توجيه المحاكمة والكشف عن جرائم الحرب ثم فرض العقوبات التى قد تصل إلى الأعدام ، فضلاعن مصادرة مالدى المحكوم عليهم من أملاك وتسليمها إلى مجلس المراقبة فى المانيا .

أما صفة الحكم فهى :انه نهائى غير قابل للنقض أو حتى لاعادة النظرفيه. وحاكمت المحكمة ٢٢ من كبار مجرمى الحرب الألمان والنازيين وحكمت

على الغالبية بالأعدام كما برأت ساحة ثلاثة وقضت بالسجن لمدد متفاوتة على نفر منهم .

ويمكن أن نلاحظ على هذا القضاء الجنائى الدولى العالى الحديث ما يأتى :ـ

١ ـ إنه فتح جديد فى السياسة الدولية والعلاقات بين الدول حتى تسودها العدالة والبعد ما أمكن عن الفوضى والقسوة .

٢ ـ غير أنه صار مشوباً بالفكرة الانتقامية بخلو المحكمة من قضاة محايدين .

٣ ـ جاءت المحكمة بجرائم وعقوبات قد لا تكون فى حد ذاتها جرائم يترتب عليها الجزاء القاسى الذى الهبت به المتهمين نظراً لطبيعة الحروب الحديثة وأسلحتها الماضية ، مما يخشى منه أن تتحول نفس المحاكمة إلى ارتكاب جرائم جديدة تشوه القواعد الانسانية للقانون الدولى ولحقوق الجماعات .

٤ ـ ان هذه المحاكمات اضرت بهيبة الدولة ووجوب احاطتها وحماية رجالها بسياج من الحصانه احتراما لمبدأ السيادة ذاته ولكرامة الأسرة الدولية ، وحتى لا تصبح هذه المحاكمة الدولية سلاحا بحدين وتتخذ ذريعة للمعاملة بالمثل فى ظروف أخرى مستقبلة .

٥ ـ من شأن هذه المحاكمة مع خلوها من الضمانات أن توغر صدر المهزوم وتجعله يبيت العزم على الانتقام ويتأهب له ، وتتكرر المأساة على مر السنين مما ينأى بحقوق الجماعات عن قواعد العدل والانصاف ، ونرى صورة واضحة تدل على قسوة التصرف الحالى فى نفى الامبراطور بونابرت إلى جزيرة البائم الى سانت هيلانه وهو مسئول عن اغراق أوروبا فى

لجج عميقة من الدماء وذلك لايقاف شروره ، ولم يفكر المسئولون عن اوروبا فى ذلك الحين فى الانتقام عن طريق اعدام الامبراطور وقواده مثلا ، ثم الحكم باعدام زعماء النازية فى محكمة نورمبرج لمسئوليتهم عن حرب لم يحكم التاريخ بعد على المسئول عنها .

وبعد تسليم اليابان بلا قيد ولا شرط شكلت محكمة أخرى شبيهة بمحكمة نورمبرج فى طوكيو بأمر من ماك آرثر *Mac Arthur* فى يناير سنة ١٩٤٦ لمحاكمة كبار مجرمى الحرب من القادة والقواد اليابانين ، واتبعت فيها قواعد شبيهة بالأسس التى قامت عليها محكمة نورمبرج وحبتها الدولة المحتلة المنتصرة برعايتها ، وصارت أشبه بمحكمة تشف وانتقام منها بمحكمة تكشف عن العدالة وتطبق العادات المرعية المنصوص عليها فى المعاهدات والاتفاقات ، واتجهت نظرية المحكمة المذكورة كسابقتها الى الجرائم الثلاث التى اهتمت الدول المتحالفة بوجوب عقاب مرتكبيها وهى الجرائم ضد السلام ، وجرائم الحرب ، والجرائم ضد الانسانية ، ولم يدخل فى تشكيل هذه المحكمة قضاة من الدول المحايدة ، وظلت المحاكمات قائمة فى ساحتها حتى سنة ١٩٤٨ ، وقادت عددا من ابطال اليابان الى ساحة الأعدام ، غير أنها لم تجرأ على محاكمة الامبراطور ذاته باعتبار أن فى محاكمته ما يزيد هوة العداء بين الشعب اليابانى والشعب الأمريكى ولا يمكن بعد ذلك اصلاح ذات البين نظراً لقدسية شخصية الامبراطور ابن ماء السماء فى نظر شعبه ، ولأنه وافق على اعلان الحرب حبا فى مجد بلاده وترديداً لصوت الرأى العام حين ذاك واجابة لطلب الملايين من رعاياه فى انهاء التنافس بين الولايات المتحدة وامبراطورية الشمس المشرقة بحد السيف لصالح الشعب اليابانى .

وأخيرا فمما يسترعى النظر فى محاكمات طوكيو هذه وقد تكون حججا قويه ضد محاكمات الدول المتحالفة لمجرمى الحرب فى التى غرضها

الحقيقى الانتقام والتنكيل بالعدو المهزوم ما قاله العضو الهندى فى محكمة طوكيو لجرائم الحرب ، فقد دافع عن وجهة نظر مخالفة وهى وجوب تبرئة قادة الحرب والساسة اليابانيين المتهمين ، وهو لم يكتف باسانيد كثير من رجال القانون فى مختلف البلدان بانه ليس من العدالة محاكمتهم، اذ لاينص القانون الدولى على أية عقوبة ضد حرب الاعتداء توقع على الافراد،وهو لايعترف بما يسمى بجريمة التآمر فى القانون الدولى مع صعوبة التفرقة بين الآمرين الذين يسألون مباشرة عن الاعتداء والمنفذين لأوامرهم اطاعة لقرارات الرؤساء وقوانين بلادهم ـ بل اضاف الى الحجج السالفة بمناسبة الحكم الذى صدر فى أكتوبر سنة ١٩٤٨ بأن اليابانيين لم يرتكبوا حرب اعتداء بل قادوا حربا مشروعة للدفاع عن النفس قبل الاستعمار الغربى باسم آسيا (*)

(*) أنظر « مقدمة فى السياسة العالمية » لفريدمان ، صفحة ٢٦٠

مصـــادر القضـــاء الدولى
وقرارات التحـــكيم وأهـــدافها

أهم ما يتبع دراسات الوسائل الفنية لفض المنازعات الدولية سلميا وفى طليعتها القضاء الدولى بحث مصادر القضاء الدولى وقرارات التحكيم ، ومما يستقى أحكامه . ومن هذه المصادر تتبين أهداف هذا القضاء ، وهى كما هو معروف السعى فى استتباب الأمن بين الدول ورجحان كـفة الاتزان على كـفة الاضطراب والحرب . وفيما يلى البيان : ـ

إن أحكام القضاء الدولى وسائر قرارات التحكيم الدولى يسيطر عليها القانون الطبيعى كعامل أول وأساسى فى ارشاد الجماعات نحو ماهو خير وصالح فى سبيل حسن التفاهم بينها وتوثيق صلات مودتها ونشاط تعاونها والابتعاد بها قدر الطاقة عما يزج بها فى المنازعات المسلحة ، ومن هذا القانون الطبيعى الذى نسج ثوب حريات البشر منذ فجر التاريخ وقادها فى سبيل تحطيم سلاسل الرق وتحرير الفرد والجماعة من الاقطاع ونظام الطبقات واعلان المساواة السياسية والقانونية والاجتماعية للناس وحقن الدماء دفاعا عما يعتبر أسمى مافى الوجود وهو : حرية الحياة وحرية التمتع بما يحيط بالانسان من طبيعة سمحاء — من هذا القانون الطبيعى وضعت لبنات القانون الواقعى أو الايجابى *Positif* الذى تردد فى المعاهدات والمواثيق والمعاملات الدولية وقرارات التحكيم واحكام القضاء الدولى

وفيما يلى موجز تطورات هذه المصادر ومجموعها اجمالا : ـ

أولا ـ القانون الطبيعى ـ :

القانون الطبيعى مرجعه القرن السابع عشر والثامن عشر حين أثمرت الاصلاحات الدينية ثمارها اليانعة فى أوروبا ، وقد جاءت فكرة هذا القانون فى اعقاب انتصار فكرة الاصــلاح الدينى على البابوية والامبراطور ، وهكذا حل محل السلام المسيحى سلام يقوم على مبادىء رسمها جروسيوس وغيره من مفكرى البروتستنت وعارضت أفكارهم السياسة التى كانت مطبقة فى ذلك الوقت ، ونادت بقاعدة حقوق الجماعات فى المحيط العالمى ، وسار القانون الدولى فى طريق مدنى وابتعد نهائياً عن النفوذ الدينى والسير فى سبيله ، وأنه يجب أن يقوم على أساس الوضع الطبيعى الذى يحدد علاقات الجماعات الانسانية فى حدود ضرورة تعاونها والرغبــة الانسانية فى الخير والابتعاد عن الدمار والموت ،مما حــدا بجروسيوس إلى وضع نظريته الخاصة بالحــرب المشروعة للدفاع عن الجماعة ، ووجوب تتبع الذين يرتكبون الجرائم الدولية ، وضرورة إعلان الحرب إذا كان لابد من القيام بها ، ومما حدا به أيضاً إلى أن يذكر ضرورة فرض عقوبة وجزاء على هذه الجرائم ، وكانت جهود كتاب عصر جروسيوس مقدمة لآراء مونتسكيو وغيره من فلاسفة الثورة الفرنسية ، وكانت الحجر الأساسى فى القانون الارادى *Droit Volontaire* أو بالحرى القانون الواقعى *Droit Positif* الذى اشتق من العرف الدولى والمعاهدات والاتفاقات .

وأدى كفاح الجماعات فى سبيل تحررها ودفاعاً عن حقوقها الطبيعية إلى تبلور طائفة من الأفكار تجنح نحو سلامة الفرد وتأمينه على حياته ، وأصبح مسلماً بها فى نطاق المعاملات الدولية باعتبارها بديهة مشتقة من

القانون الطبيعى ، وفى مقدمتها احترام سيادة الدولة وشخصيتها والسير فى الحزب وفق ما يمليه الضمير والشرف ومراعاة بنود المعاهدات والاتفاقات ، وصارت هذه القواعد مبادىء عامة لاخلاف فى تطبيقها .

ونشأت مثل عليا *éthiques* وضحت بجلاء فى القرن التاسع عشر على أساس ما يأتى :—

١ ـ قامت فى حدود كل دولة من الدول، التى كافح الناس فيها للحصول على حرياتهم وإعلان الدستور ، بناء على الحقوق الانسانية ومساواة المواطنين أمام القانون وحق كل مواطن فى الانتخاب والنيابة عن الشعب والفرص المتكافئة فى كسب العيش وفى وظائف الجندية والحكومة وسائر المناصب السامية ـ نظرية إعلان حقوق الانسان وسائر الضمانات الكفيلة بمراعاة هذه الحقوق واحترامها ، وترتب عليها تأمين الفرد وحرياته تجاه المشترع أى الدولة .

٢ ـ تعدت الحريات فى الدولة إلى حريات أوسع نطاقاً فى الميدان الدولى على أساس القوميات وحقوق الجماعات وسيادة الشعب والسيادة القومية لكل شخصية معنوية بين أسرة الدول ، ونشأت حرية لكل جماعة سياسية فى العيش فى أمان فى الأسرة الدولية وحقها فى مباشرة وظائفها مع الخارج والتمتع بحقوقها السياسية وأعمال الحكومة ، وجاء فى أعقاب هذه النظرية حقوق وواجبات الدول .

ثانياً ـ معاهدات وستفاليا كأول حجر فى البناء الدولى الحديث، وفيما يلى البيان :ـ

أبرمت معاهدات وستفاليا فى أوروبا فى القرن السابع عشر بعد حروب طاحنة لوضع حد لها وإقامة سلام طويل بين كبريات دولها وفى

مقدمتها فرنسا والأمارات الألمانية ، وهى ترسم سياسة الحدود فى أوروبا لمدة طويلة وتخرج أفكار الفلاسفة الخاصه بالقانون الطبيعى إلى عالم الواقع بتحويلها بناء على الاتفاق إلى قانون وضعى ايجابى يجب تطبيقه بحكم المعاهدات .

واستمرت اسرة الدول بمقتضى معاهدات وستفاليا أسرة ملوك وأمراء وسادة على الأراضى ومن عليها ، وبقيت السيادة فى دائرة ملكية الامير للارض ولو من الناحية النظرية دون الاهتمام بالساكنين فوقها ، وظلت إجراءات إصدار القوانين من صناعة الملوك وفى قبضة يدهم فتتجمع فيها السلطات ، وتظهر فى الداخل تصرفاتهم المطلقة وإرادتهم التى لا مرد لها ، وفى الخارج فيما يبرمونه من اتفاقات مع سائر الملوك لمصلحة العروش والتيجان ولا يهمهم الشعب كثيراً فى هذه الاتفاقات :

وبرزت فى اتفاقاتهم المتكررة ثم فى بناء أوروبا على أساس اتفاقات وستفاليا لأنهاء حروب دامية مدمرة ما يسمى « بالتوازن » *équilibre* ووجوب تحقيقه دائما ، ونشأت القاعدة القانونية على أساس هذه الفكرة ، وتتلخص القاعدة القانونية للتوازن وسبق أن أفضنا فى شرحها فيما يلى :ـ

« كل اتساع يقوم به أمير من الأمراء فى سلطان دولته وحدودها يعطى الحق لغيره فى أن يطلب مثل هذا الاتساع وما يتبعه من مزايا » .

وقد أدى هذا الاتساع إلى تنافس الاسرتين الحاكمتين فى فرنسا والنمسا فترة طويلة والى استمرار طلبهما المزيد نتيجة الحروب والمناورات السياسية ، ثم إلى ضياع مصالح الشعوب أمام تيار قوى الدول العظمى واتباع أمراء المانيا إلى بيوت الحكم القوية ، ونشأة ما يسمى بالترست

السياسى *Trust politique* الذى سبق أن أشرنا إليه ، وهو يحتكر السلطان الدولى .

ونشأت عن فكرة التوازن زعزعة للسلام بين حين وحين، فكل توازن يضحيه حتما فى نهاية المطاف عدم استقرار وان وضح ظاهراً استقرار خادع، ورأينا هذا التوازن يجر فعلا إلى حروب الوقاية *guerres preventires* خوفا من احتمال اتساع المتنافسين على حساب الدولة القوية المجاورة ، وصار من الصعوبة بمكان وزن فكرة التوازن ، ولا ننسى أن هذه الفكرة مثلا جرت إلى اقتسام بولونيا .

ويمكن تلخيص أهم مبادىء وستفاليا لسنة ١٦٤٨ التى سارت فى هداها العلاقات السياسية الدولية الأوروبية حتى الثورة الفرنسية فيما يلى : —

١ — رسمت حدوداً معينة بين فرنسا وجاراتها ووضعت حداً لتطاحن عدة أسرات مالكة ، أهمها أسرات فرنسا وأمراء الألمان والبيت الحاكم فى السويد، وحددت التخوم لاستقرار السلام .

٢ — حولت أوروبا إلى ممالك مستقلة استقلالا تاما ، على رأس كل مملكة ملك لايمت بتبعيته إلى البابا ولا يحصل منه على البركة ويستمد منه السلطان وشرعية جلوسه على العرش ، فتقلص سلطان البابا على العروش وتحررت الممالك إلى حد كبير من تبعيتها للكنيسة .

٣ — أصبح الملوك داخل بلدانهم متصرفين تصرفا مطلقاً فى شئون الرعية ولهم السيادة الأقليمية على البلاد دينياً وسياسياً ، ويدين الرعايا لهم ولا شأن للبابا فى الأمر ، ولكن لايعنى بهذا حرية العبادة للفرد بل هو

يخضع دون نقاش لدين العرش والدولة،وعلى الذين يريدون الخروج عن دين الدولة الرسمى الرحيل عن البلاد وألا تعرضوا للاضطهاد .

٤ — صار الملوك من ناحية العلاقات الخارجية ممثلى الدولة ولهم الاختصاص الكامل فى التعامل مع الخارج علىهذا الأساس ، وهم يبرمون الاتفاقات السياسية والدينيةبلا إذن البابا وبلا الرجوع إلىالأمراء التابعين لهم ، كما لم يك للشعب مناقشتهم فى أى شىء خاص بسياسة الدولة .

٥ — جاءت الاتفاقات ببعض القواعد الخاصة بالتزامات الدولة أثناء الحرب وبضمان حرية الملاحة النهرية فى بعض الأنهار مثل نهر الرين ، وكان هذا مقدمة لتدعيم هاتين القاعدتين فيما بعد .

ثالثاً — الثورتان الامريكية والفرنسية، وفيما يلى البيان :-

قامت الثورتان الامريكية والفرنسية فى وجه الطغيان لتحرير الفرد من سلطان الملوك المطلق ولإعلان حقوقه كانسان يجب أن ينعم بما حبته الطبيعة به من نعماء الحياة الحرة الكريمة بصرف النظر عن مولده ، وكانت الثورة الأولى ضد الحكم الخارجى والسلطان الأجنبي،وأدت إلى انفصال الولايات المتحدة عن الوطن الأم وإقامة دولة اعترفت بها انجلترا فيما بعد كدولة مستقلة لها كيانها الشرعى وشخصيتها فى العالم الدولى ، وقامت هذه الدولة على إرادة بنيها الذين عقدوا العزم على تحريرها . وكانت الثورة الثانية ضد حكم الملوك المطلق وطغيان التاج وانصرافه إلى الملذات واللهو على حساب ضنك الشعب،وعدم مبالاته بفاقته وبشدة وطأة نظام الطبقات وقيام فروق صارخة بين طبقة الاشراف ورجال الدين وسواد الامة أى الشعب . وعقد الفرنسيون العزم وقد احتذوا بمثل الثورة الامريكية التى

سبقتهم ببضع سنوات كما تغذوا بتعاليم رجال الفكر والفلسفة الذين أعدوا العدة للثورة بدفاعهم عن حريات الانسان وحقوق المواطن ـ عقدوا العزم على إعلان دستور للشعب يكفل حرياته كاملة ، ويجعل الملكية رمزاً لا شأن لها فى سياسة البلاد ، ثم طوح الشعب بالنظام الملكى وجاء بحقوق الانسان التى سجلها فى غرة دساتيره .

وتتلخص حقوق الانسان التى أعلنت فى دستور الولايات المتحدة الأمريكية عقب استقلالها وفى شتى دساتير القرنين الثامن عشر والتاسع عشر والتى رددناها مراراً فى بحوثنا ، فى النص على مبادىء وحقوق معينة مقدسة للانسان لا يمكن التنازل عنها والتصرف فيها بحال ، منها الحياة فى كنف الحرية والسعى فى سبيل السعادة ، ولضمان ذلك تقوم حكومة تستمد سلطانها من الشعب ومن إرادة المحكومين ، والجميع أمام القانون سواء ، وكل مواطن له الحق المطلق فى التعبير عن أرادته ، وفى مباشرة عبادته بلا تدخل من السلطات ، فضلا عن حماية المسكن والنفس والمال وافساح الطريق له للعمل والكسب بلا عقبات وتمييز . ويمكن تلخيصها مع التركيز حسب ماوردت فى شتى الدساتير فيما يلى :

إن أسس قيام الجماعة وحقوق المواطن المساواة القانونية والاخاء والحرية للجميع بلا تمييز ، وبذا تزول الفوارق بين الطبقات ويقضى على نظم الاقطاع ويشترع للجميع بلا تمييز ، كما أن للمواطنين جميعاً حق التطلع إلى مختلف الوظائف وفق كفايتهم ومقدرتهم ، وحريات الفرد مكفولة ومحظور اضطهاد الناس لعقائدهم الدينية أو آرائهم ، ولكل أن يكتب ويتكلم بحرية وبلا حرج .

ونشأت عن سيادة الشعب وأنه أصبح صاحب السلطان ومصدر أرادة الدولة بعد زوال الحكم المطلق على أساس « الدولة أنا » قيام دولة

هدفها إسعاد المواطن واحترام حقوقه وتأكد سلطان الجماعة وارادة الناس باجتماعهم كمواطنين فى ظل الدستور والنظم النيابية، ومعنى هذا أن الدولة هى المواطنون الذين يقطنون على الدوام الرقعة المعروفة باسمها الجغرافى، وإذا حكموا بملوك صاروا ملوكا للمواطنين لا للاراضى ومن عليها .

وترتب على ذلك فى الميدان الدولى ما يأتى :ـ

١ ـ زوال فكرة حروب التاج وشرعية المطالبة بعرش واسترداد العرش والتحالف بين الامراء لرد الأرض المنتزعة من التاج إليه، وكذا زوال فكرة حروب ميراث العروش والزيجات ، ولم تفلح الرجعية فى مؤتمر فينا فى رد الحياة ثانية إلى هذه النظرية البائدة ، فقد اصطدم الحلف المقدس بعقبات استيقاظ الشعوب من رقادها وبصوت الحرية يرتفع وبانتشار شجيراتها فى كافة ربوع أوروبا عن طريق تعاليم الثورة الفرنسية وكتابها ، بل وجيوش نابليون بونابارت بالذات .

٢ ــ تثبيت أقدام سيادة الشعب وحقوق المواطن عن طريق نجاح القوات الثورية الامريكية ، فإن انجلترا سلمت لدولة العالم الجديد المنتصرة بشرعية حقوقها فى الحريه وانسلخت هذه الولايات عنها نهائيا وصارت تنافسها فيما بعد فى الميدان الدولى .

٣ ـ تثبيت أقدام بناة الثورة الفرنسية وتعاليمها ودولتها القائمة على سيادة الشعب بانتصارات جيوش الثورة على جيوش الامراء المتحالفين لاعادة العرش إلى البربون والقضاء على الحريات والدستور وحقوق الانسان . ومالبثت أن ظهرت فى الجو الدولى مبادىء سامية هى حريات الشعوب مستمدة

من حرية المواطن ، أى قيام الدولة على أساس القوميات . وصار النزال فى الميدان السياسى الاوروبى وما يجره من حروب قائماً على أسباب تمت إلى القوميات وفى سبيل الدفاع عنها أو الاتساع على حسابها .

رابعاً — مؤتمر فينا ، وفيما يلى البيان : —

نكست الثورة الفرنسية باعلان نابوليون بونابارت قنصلا عاما مدى الحياة نتيجة انتصاراته العسكرية المتتالية ودفاعه عن الوطن وطرده الغزاة بل واجتياحه سهول ايطاليا مرارا وهزمه الجيوش الرجعية المتحالفة ، ثم توج فيما بعد امبراطورا على الفرنسيين ، ولم يجرؤ أن يرجع بالمواطنين إلى الوراء وتعود الملكية القديمة بافكارها العتيقة التى لا تعترف بالحريات للفرد ، وحكم الامبراطور حكمامطلقاً بمعونة نظام سياسى يسخره لارادته ، وأخذ ينفذ سياسته العسكرية فى الفتح خارج حدود فرنسا حتى دانت له أوروبابعو اهلها وأراضيها وشعوبها فيما عدا الجزر البريطانية ، كما نفذ سياسة اصلاحية واسعة النطاق فى الداخل فى حدود أفكار وتعاليم الثورة خلا ما يتناول الدستور والحرية السياسية . ومما يستوقف النظر أن نفس هذه التعاليم نشرها جنوده أينما حلوا فى مختلف اصقاع القارة . غير أن كراهية الشعوب المحكومة للامبراطورية كان مرجعها فرض السلطان الفرنسى عليهم بدون استفتائهم ، لا ما أدخله شحاذوا المجد من اصلاحات فى الديار المغزوة ، ثم انحسرت امبراطورية بونابارت وزالت فتوحاته وقد اصطدمت بتألب أوروبا عليها لأن مختلف البيوت الحاكمة التى خضعت له عن رهبة وتحالفت معه أبان سطوته لم تقبل اقامة اتحاد من أوروبا فى ظل السلطان الفرنسى ، كما لم ترحب الشعوب المغزوة

بالسلطان الفرنسي، واجتمع المتحالفون فى فينا لاعادة بناء أوروبا بعد زوال إمبراطورية نابليون .

وسادت الافكار الرجعية المؤتمر وعلى رأسه امبراطور النمسا والمجر ومترنيخ وزيره وزعيم الرجعية فى أوروبا ، وهدف المجتمعون إلى إعادة الحـــالة إلى ما كانت عليه أوروبا قبل الثورة الفرنسية ، فكأن المتحالفين هزموا فى نابوليون الثورة الفرنسية ، ولاغرو فى ذلك فهو أبنها وربيبها .

كما اصطدمت المصالح وتضاربت الاطماع فى الاجتماعات التى صحبتها حفلات غاية فى البذخ،وسارت أعمال المؤتمر كما سبق أن بينا فى بطء،وتعثرت إلى حد انه قيل «إن المؤتمر يرقص ولكنه لا يسير فى عمله » ، وبنى جهوده فى النهاية على ما يأتى — :

١ — اعادة التوازن السياسى إلى أوروبا على أساس إعادة العروش الشرعية التى طوح بها بونابارت ، وبشرط الا تتسع دولة على حساب أخرى فتخل بالتوازن السياسى .

٢ — تأييد فكرة حق الأمراء المشروع فى عروشهم والدفاع عن هذا المبدأ بكل قوة ،بلا اعتبار لميول الشعوب وشعورهم وحقوقهم المشروعة التى اكتسبوها بدمائهم .

٣ — عودة فرنسا إلى حدود قريبة من حدودها قبل الثورة والقضاء على سلطانها فيما وراء الحدود قضاء مبرما ، ومع ذلك اعتبرت ضمن الدول الكبرى التى تسهر على تنفيذ قرارات المؤتمر .

٤ — إنشاء حلف قوى من الدول التي يهمها عودة السلام إلى أوروبا واستتباب الامن وهي النمسا والمجر وروسيا وبروسيا وانجلترا وفرنسا ، وهي تقوم برقابة قوية لمنع استعمال القوة والعنف، وتسهر على تنفيذ مبادىء الحلف ، وهذا الوضع بمثابة عقد جماعى منها لتأكيد السلام العام أو شركة سياسية دولية بمجلس ادارة قوى السلطان ، وبالتبعية اقرار التوازن السياسى بين الدول .

وطبيعى أن ما بقى ونما من غرس مؤتمر فينا هو التعاون فى سبيل انهاء السطو وفكرة الاتفاق الجماعى على توطيد الامن الدولى ، أما محاولات الرجعية فى جعل الشعوب ميراثاً يقسم على الملوك والأمراء ، وتجاهل القوى المعنوية والمبادىء السامية الحرة للثورة ، فهذه المحاولات ضعفت شيئاً فشيئاً مع تغلغل مبادىء الثورة الفرنسية فى نفوس الشعوب .

ورأينا فى منتصف القرن التاسع عشرة فكرة القوميات وحريات الشعوب تعود أقوى منها فيما مضى لتقود سياسة أوروبا وتبنى علاقات الجماعات السياسية حتى قيام الحرب العالمية الأولى .

خامسا — مؤتمر باريس سنة ١٨٦ وفيما يلى البيان : ـ

قامت حرب القرم بين روسيا والدول العظمى لمنع تمـــزيق روسيا للامبراطورية العثمانية عقب انتصارها عليها وذلك تنـــفيذاً لمبدأ التوازن السياسى ومنع السطو ، وفى الواقع لصعوبة الاتفاق على اقتسام الغنيمة وهى الامبراطورية العثمانية العريقة ، مما حدا بفرنسا وكان يقود سياستها الامبراطور لويس نابوليون وانجلترا مع تأييد النمسا والمجر إلى الوقوف فى وجه روسيا واجبارها بالقوة على أن ترد إلى السلطان اعتباره وتحافظ على كيانه المستقل ، وانتهت الحرب من الناحية الفعلية بسقوط قلعة سباستوبول *Sébastopol* فى سبتمبر سنة ١٨٥٥ فى أيدى القوى المتحالفة ،

وعقد مؤتمر باريس لحل مشكلات أوروبا من جديد واعادة السلام إلى نصابه ووضع أسس جديدة للعلاقات السياسية ، وبدأ المؤتمر جلساته فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٥٦ ووصل إلى القرارات الآتية الهامة فى الميدان الدولى :-

١ — حماية الرعايا المسيحيين فى الدولة العليه باجبار السلطان على الاعتراف بحقوقهم المدنية وحرياتهم على قدم المساواة مع المسلمين .

٢ — الاعتراف بالدولة العلية رسمياً والتعهد باحترام حدودها .

٣ — اقامة أمارات فى البلقان، لا تخضع لحماية روسيا وسلطتها، نتيجة نجاح فكرة القوميات وتتحرر إلى حد ما من سلطان الخليفة العثمانى .

٤ — تنظيم الملاحة النهرية فى الدانوب ووضع أسس دولية يجب احترامها لهذه الملاحة ،مع اشراف لجنة مختلطة من الشعوب التى تقطن على شاطئه على تنفيذها .

٥ — اعلان حياد البحر الأســـود وتحريم اقامة تحصينات فيه لتهديد السلام .

٦ — تحبيذ فكرة الالتجاء إلى التحكيم الدولى لحل الخلافات التى تقع بين الدول ولتفادى الحروب .

٧ — وكان هناك مشروع يرمى إلى تعرض المؤتمر أيضاً لامانى البولونيين فى التحرر ،غير أن الموضوع شطب من جدول الاعمال ازاء اصرار قيصر روسيا على شطبه .

٨ — وفيما يختص بالمسألة الايطالية فقد اشتركت ايطاليا فى أعمال السلام فى المؤتمر، وقد ساهمت مملكة سردينيا بيومونتى وهى نواة تكوين الوحدة الايطالية فى حرب القرم بجيش قاتل فى صف السلطان والدول العظمى ضد روسيا ، ونوقش أمر ايطاليا ووجوب العمل على تسوية النزاع بينها وبين النمسا

وسيرها فى سبيل الوحدة ، غير أن المؤتمر لم يصل إلى نتيجة فى هذا الصدد، وكان نجاح بحث مسألة ايطاليا أدبيا اكثر منه ماديا .

سادساً — مؤتمرات لهاى للسلام ، وفيما يلى البيان :ـ

عقدت اتفاقات لهاى فى اجتماعات عدة فى سنتى ١٨٩٩ و ١٩٠٧ وهدفها وقد تقدمت ونشطت العلاقات السياسية الدولية وتأصلت فكرة رقابة الدول العظمى لمنع السطو والعنف إذا خرج عن الحد وهدد السلام العام *Brigandage* كما حصل على يدى نابليون بونابارت ـ هدفها بلوغ خطوة ابعد، وهى تحقيق العدالة الدولية على يد قضاء دولى ، وذلك فى سبيل تلافى النزاع المسلح .

ولكى يصبح القضاء الدولى قريب الشبه من القضاء الداخلى ويقوم على عمد متينة لا مندوحة من تأسيسه على ما يأتى :ـ

١ — ان تكون هناك محكمة مختصة ترفع اليها القضايا متى لزم الحال ذلك ، وان تنشأ المحكمة بصفة دائمة *Tribunal en permanence* .

٢ — وأن تكون المقاضاة أمامها اجبارية تضطر إليها الدولة اضطراراً ولا مفر من رفع الأمر إلى المحكمة للفصل فى النزاع وقد استنفدت الاغراض السلمية الأخرى .

وهذا مالم تستطع اتفاقات لهاى تحقيقه ولو انها قطعت شوطاً بعيداً فى سبيل إنشاء محكمة التحكيم الدائمة ، كما سبق ان بينا .

واتضحت جهود اتفاقات لهاى فى تسطير قواعد الحرب وما يجب ان يتبع من وسائل لجعلها أكثر انسانية وأقل بربرية ووحشية ، وحتى لاتخرج الدول عن قواعد معينة تؤدى إلى اتساع دائرة الكوارث .

وفيما يلى بعض هذه القواعد المشتقة من العادات المرعية فى العلاقات الدولية :ـ

(١) تحريم بعض الأسلحة،وصدر فى سنة ١٨٩٩ تصريح واضح وصريح يحرم استعمال وقذف القنابل وما يشابهها من قذائف أخرى من المناطيد وسائر الأدوات المماثلة لها لمدةخمس سنوات،غير ان هذا التصريح لم يتجدد فى سنة ١٩٠٧ .

(٢) اعتبار الأهالى الذين يحملون السلاح جماعات لمقاومة الغزو حال اقتراب العدو فى حكم المتحاربين، ويتعين معاملتهم كمحاربين ماداموا يحترمون قواعد الحرب .

(٣) الشرف فى الحرب ،ويجب ان يراعى المتحاربون قواعد الشرف فى الحرب ، فلا يلجأوا إلى الوسائل التى تنم على التعذيب والتشفى وزيادة الآلام بلا فائدة ، وبذا يحرم استخدام بعض الأسلحة، مثال ذلك رصاص « دم دم » والسموم والأسلحة المسمومة .

(٤) منع الضغط على الاهلين فى حالة غزوهم واحتلال أراضيهم وتوجيه أدوات الحرب وأساليبها اليهم مباشرة واشاعة الرعب والذعر فيهم،وذلك لاضعاف معنوياتهم وتثبيط هممهم والتنكيل بهم لاجبارهم على امضاء شروط الصلح بأى ثمن .

(٥) كما انه محظور مهاجمة المدن والقرى بالقنابل وتدميرها مادامت غير محصنة ،وما دامت لم تتخذ الوسائل العسكرية لاتخاذها ميداناً وحمايتها.

(٦) حظر استخـــدام الغاز الخانق كسلاح فى الحرب لخمس سنوات

قابلة للتجديد وذلك فى اجتماعات سنة ١٨٩٩ ، وهـذا لم يمنع الالمان من استخدامها فى نطاق واسع فى حرب سنة ١٩١٤ - ١٩١٨ .

(٧) فرض غرامة مادية على الدولة المتحاربة التى تخرق قواعـد الحرب المنصوص عليها فى اتفاقات لهاى إذا أدى هذا الخرق إلى خسائر تتطلب وفاء التعويض ، وكذا تعتـبر مسئولة عن كافة الأشخاص الذين يرتـكبون أعمال التخريب من رجال القوات المسلحة .

سابعا - الاتجاهات الحديثة للسلام .

وأساس هذه الاتجاهات ميثاق عصبة الأمم ، ثم ميثاق الأمم المتحدة وفيما يلى البيان : -

غرق العالم فى لجج عميقة من الدماء نتيجة تضارب المصالح الاستعمارية للامبرطوريات الـكبرى وسياسة السلام المسلح والتسابق فى سبيل التسلح التى اتبعتها كل من المانيا وانجلترا ، واشتعلت نيران حرب عامة ضروس سنة ١٩١٤ بعد سلام شبه دائم نحو قرن من الزمان ساعد أوروبا على نهضتها الـكبرى التى غيرت معالم حياتنا المادية ، إذ لم يشاهد العالم خلال قرن من مؤتمر فينا سنة ١٨١٥ إلى سنة ١٩١٤ الا بعض الحروب الموضعية التى لم تتسع رقعتها كاتساعها فى حروب نابوليون وفي الحرب العالمية الأولى .

وصمم الحلفاء فى حالة انتصارهم وقد انتصروا فعلا على وضع أسس حديثة للسلام لضمان عدم العودة إلى كارثة سنة ١٩١٤ ، ونشأت عصبة الأمم على أساس التحكيم السياسى ويمكن القول من باب التجاوز القضاء السياسى ومحاولة معالجة المشـكلات الدولية عن طريق التفاهم وتوقيع الجزاءات على الدول المعتدية ، غير ان هـذه الجزاءات كانت ضعيفة بل رمزية فلم تزود العصبة

بقوى دولية لتنفيذ العقوبة على المعتدى فى حالة رفضه النزول على قرار العصبة . ، كما لم يك الرأى العام العالمى قبل بلغ شأوا يعتد به وقد يحول دون الحرب .

غير ان ميثاق العصبة خطا خطوات حاسمات فى السير قدما فى سبيل التحكيم الدولى من الناحيتين الفنية والسياسية ، كما ان محكمة العدل وكذا مجلس العصبة عالجا شتى المسائل الدولية الشائكة وهى ليست بالنادرة كما قد يخيل إلى البعض بل عديدة وهامة ، وهى محاولات لم تكلل دائما بالنجاح غير انها خطوات جزئيات فى سبيل إقامة العدل الدولى تدريجيا .

وجاءت العصبة بمبادىء هامة وهى المساواة على الأقل من الناحية النظرية للدول مهما اختلفت قواها وتباين نشاطها ، فكل دولة مهما صغرت لها شخصيتها المعنوية وينظر اليها كدولة صاحبـــة سيادة لها صوتها فى الجمعية العمومية للعصبة أو فى مجلسها .

ثم أصبح حق تقرير المصير وهو مشتق من فكرة القوميات ضمن المبادىء التى تصادف قبولا من أعضاء العصبة ويتمسكون به ويعالجون الأمور وفقه ، وقد نادى بهذا الحق صاحب الفكرة فى إنشاء العصبة الرئيس ولسن يوم ان أعلنه ضمن مبادئه الأربعة عشر لايقاف رحى الحرب .

وتكررت المأساة فى سنة ١٩٣٩ وكانت الحرب العالمية الثانية امتداداً للحرب العالمية الأولى ومواصلة لكفاح الامبراطوريات الصناعية الكبرى فى سبيل السيطرة وامتلاك موارد المواد الأولية والتسلط على مسالك البر والبحر، كما انها كانت نتيجة الصراع السياسى المذهبى التعصبى للمثل المتضادة، وكررت الدول المتحالفة الوعود السابقة : فى وجوب بناء عالم أفضل فى حالة خروجها مظفرة من الحرب ووجوب تجنيب العالم ويلات المجزرة

العامة ، وخاصة ان أسلحة القتال تطورت وصارت شديدة الفتك بل تنذر المدنية القائمة برمتها بالزوال نتيجه استعمال المتنازعين للأسلحة الذرية مستقبلا .

وقام ميثاق الأمم المتحدة على انقاض ميثاق عصبة الأمم يبنى سلاما جديداً ويعد بتحقيق مالم تستطع عصبة الأمم تحقيقه ، ولم يعمل الميثاق على إنشاء دولة عالمية تسيطر على سيادات الدول المختلفة ، بل احتفظت الدول الأعضاء بسيادتها على ان تسير فى هدى الميثاق وتخضع لتوصيات الجمعية العمومية ولقرارات مجلس الامن ولقضاء محكمة للعدل الدولية .

وخطا الميثاق خطوات أبعد من ميثاق عصبة الأمم ، فدعم العقوبات العسكرية التى يمكن اتخاذها ضد الدولة المعتدية ، كما كان أكثر صراحة فى العقوبات الاقتصادية وسياسة المقاطعة لوضع حد للنزاع ، فى حالة رفض الدولة المعتدية إيقاف الاعتداء أو الكف عن استخدام القوة وأعمال العنف وعدم رضوخها أيضا للتحكيم وما شابهه ،كما توسع الميثاق فى إنشاء الهيئات الاجتماعية والاقتصاديه والثقافية للتعاون فى سبيل السلام وبناء عالم أفضل والعمل على مساعدة الشعوب المتخلفة فى ميدان الاقتصاد والحضارة .

وقامت روح الميثاق على احترام الدولة استقلال الأخرى وشخصيتها المعنوية وكيانها وعدم احتلالها قسراً رغم أنف الأهلين ووجوب جلاء الجيوش الأجنبية عن الأراضى التى تحتلها ضد ارادة الشعب صاحب هذه الأراضى وضد المواثيق الدولية .

وذهب الميثاق إلى تأييد حقوق الانسان من الناحية الدولية والعمل على تدعيمها بميثاق آخر يخرج من ضلوع الميثاق الأول ، مما زاد فى ربط حريات الفرد بحريات الجماعة ، وجعل كل منهما لازماً للآخر وضرورياً لاستقرار الأمن العالمى . وصدر الميثاق الدولى لحقوق الانسان فى سنة ١٩٤٨ وقد وقعته الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة ، وهو خطوة حاسمة فى تأييد حريات الانسان كعضو فى الدولة وكعضو فى أسرة الدول وكمواطن عالمى له حقوق مستمدة من القانون الطبيعى والعدالة الانسانية ، ويتعين على الدول أن تحبوها بالرعاية فى سبيل الرفاهة العالمية والسلام .

وأدى اتساع نشاط الأمم المتحدة طبقا لميثاقها وزيادة سلطاتها وتعدد هيئاتها وجواز إعداد قوات الطوارىء الدولية وقوات حربية دولية لمجابهة المنازعات المسلحة وإيقاف العدوان واقرار الامن الدولى — أدت هذه العوامل مع شدة رغبة الشعوب فى تلافى كوارث الحرب إلى بروز رأى عام دولى للشعوب ، وقد نما وعيها السياسى يبذل الجهد الجهيد فى تلافى صراع البشرية الدموى البشع ، ويبشر الرأى العام العالمى بأن يقف مستقبلا ضد اطماع السياسة وجشع الاستعمار ، وان يصبح حصن السلام الحصين يقى العالم ويلات الحرب والدمار .

عـــالم واحـــد

لن تستقيم شؤون العالم وتهدأ النفوس ويطمئن الفرد إلى عيش مستقر تحبوه راحة البال وضمان الأرواح والأموال إلا إذا شعر كل مواطن أنه يعيش فى عالم واحد ينصرف المرء فى دفء حريته وحنان تشريعاته وصدق رعايته دوحة الرخاء والادخار ، إلى العمل والانتاج والابتداع والابتكار ، عالم ينتقل الفرد فى ربوعه دون عائق ، من جهة إلى أخرى ويستقر فى البقاع التى يطيب له العيش فيها ، وهو آمن شرور معسكرات الاعتقال ووطأة سلاسل المصفحات وعجلاتها وما تجره من تشريد وتنكيل ، عالم لا يسمع فيه إلا أزيز آلات الانتاج والبناء ونغمات الموسيقى للحث على الانتاج فلا صفارات انذار مفزعة مفجعة ولا نفخ فى النفير العام لدعوة الشباب ومن هم دون سن الشباب ليصيروا وقوداً للآله « مولوخ » الذى اشتهر بكثرة ضحاياه وقرابينه أو الآله « مارس » إله الحرب ، عالم يحنو فيه الانسان على الانسان بلا اعتبار لجنسيته وعنصره ولونه ودينه وقد توجع لأنينه وآلامه ، ليمسح الدموع من مآقيه ويضمد جراحه ويعطبه من عطفه ما يخفف عنه البؤس والشقاء ، عالم يرسم فيه المرء سياسته فى الحياة على أساس التآزر وتوثيق الصلات بين الجماعات على نسق المدنية التى تقرب المسافات وتقارب بين الثقافات وتجعل من جهود البشر وحدة تكسوها مدنية شاملة هى مدنية عالم اليوم ، وتحل هذه المدنية المادية وهى أقدر على رعاية صالح الجماعات من المدنيات التى سبقتها محل قسوة الحرمان لإنتاج الأسلحة الذرية ، فلا تنتزع الدريهمات من أفواه الكادحين انتزاعا لتفضيل المدفع على الزبد .

وليس معنى أن يعيش المواطن فى عالم واحـد بلا اعتبار لسياج السيادات وصراع السياسات والتعصب السياسى المذهبى أن تصبح هناك جنسية واحدة لكافة المواطنين وأن تلغى الحدود والجيوش والأعلام ويحكم الفرد دستور واحد وقانون موحد وبطاقة شخصية ذات لون واحد، فمثل هذا الحلم بعيد المنال، وهو خليق بدنيا البدائع والخيال لا دنيا الواقع ، بل معنى هذا أن تتحول حياة السلام الزائف فى جو الفزع إلى حياة سمحاء وبحبوحة من العيش ومن الحرية التى طالما تغنى بها المرء فى ثوراته ورددها فى فنونه وآدابه وقصصه وكتاباته منذ مطلع القرن الماضى .

ونستبعد فى هذه الحالة الفروض الآتية : ـ

١ ـ قيام دولة عالمية واحدة وقد فرضت دولة قوية سلامها بحد السيف وأخضعت بقية دول العالم ، وأقامت سلاما لمصلحتها بعد معارك حامية الوطيس على نسق السلام الرومانى قديماً أو امبراطورية بونابارت أو النظام الجديد لأوروبا فى ظل الصليب المعقوف للنازية .

٢ ـ قيام « دولة الدول » بحكم اتساع مواردها وسيطرتها الرأسمالية أو الصناعية أو المذهبية على الطبقات العاملة أو بحكم التهديد بسلطان عسكرها وأسلحتها مع دعايتها لهذا السلطان ، وفى ظلال هذه الدولة يختل توازن القوى للدول وتخضع لقوتها وتنزل عند إرادتها .

٣ ـ فرض دولة تحتكر سلاحاً ذرياً فتاكا تهدد سائر الدول باستخدامه أو تستخدمه فعلا نظاماً دكتاتورياً على سائر الشعوب ، ويظل العالم سجين سيادتها إلى أن تستطيع الدول الأخرى انتزاع هذه السيادة منها بوسيلة عنيفة من نفس النوع ، وقد يترتب على محاولة إقامة هذه الدكتاتورية انتشار

الفوضى والدمار فى العالم باستعمال السلاح الذرى الذى يقضى على أهم معالم المدنية الحديثة .

٤ — إنشاء منظمة سلام عالمى تضم أمم الأرض ويصبح لها نفوذ يفوق سيادة الدول إلى حد أن يتعدى السلطان القومى لكل دولة ، وترتكز على قوة حربية شاملة وتعيش فى كنفها الدول كأنها الولايات فى كنف الدولة الاتحادية ، ولا تصبح هناك جنسية للفرد بل يصبح مواطناً عالمياً فحسب ، ومعنى هذا أن تتسلط الكتلة الكبرى فى العالم على هذه المنظمة بما تقدمه لها من معونة من الرجال والأسلحة والمال ، وتتحول إلى دكتاتورية كتلة سياسية على سائر شعوب العالم .

وما نقصده من عيش المواطن فى الدولة ، بصرف النظر عن جنسيته ، فى جو سياسى سمح كريم ، ما يأتى :

١ — أن تبقى الدول على حالها ووضعها القائم مكونة من سيادات وقوميات مختلفة ، إذ يتعذر تجاهل التاريخ والاوضاع الجغرافية والاقتصادية وما شادته الشعوب من تراث خاص بها ، ويستعصى قيام دولة عالمية واحدة بين يوم وليلة ، على أن تخف حدة صراع السيادات والصراع السياسى التعصبى المذهبى ، وألا تستخدم القوميات والسيادات كأداة لإذكاء نيران الاحقاد والفتن ، بل كسلم للتعاون بين الدول .

٢ — ان تعمل الدول تدريجياً على العودة إلى سياسة اقتصادية دولية سمحاء ، وان تخفف من حدة التعصب القائم على الاكتفاء الذاتى ، والتخطيط فى سبيل الاستعداد للحرب ، وإيصاد أبوابها فى وجه التجارة الخارجية وتبادل المنتجات ، فهذا الوضع يتنافى مع طبيعة مدنيتنا القائمة ولا يشجع

على ازدهارها . وليس معنى هـــذا ان تهدر حقوق الدول الزراعيـة التى فى أولى خطوات التصنيع . فمثل هـذا الوضع يؤدى إلى قيام منافسة غير مشروعة بينها وبين سائر الدول العريقة فى الصناعة ، بل يتعين على الدول الـكبرى أن تساعدها فى انماء صناعاتها التى يمكن أن تنمو وتنضج فى ديارها وفى رفع مستوى معيشة أبنائها . والا تقتصر معونتها لها على اغراق أسواقها بمواد الترف وبالأشياء غير المنتجة .

٣ — ان تضع الدول الـكبرى حـداً لاستخدام الـكواليس لتدبير المؤامرات وتـكوين المعسكرين والجبهات المتضادة فى سبيل استغلال الدول الصغيرة وتعويق انقشاع سحب الأزمات السياسية والاقتصادية القائمة دفاعاً عن الاستعمار ، ويتعذر بأى حال من الأحوال التوفيق بين هذه المؤامرات ذات الروح الرجعية وميثاق الأمم المتحدة ، وماجاء به من مبادىء جديدة تقوم على إيمان الدول الموقعة على الميثاق بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية ، وعلى تعاون المواطنين وحفظ السـلم والامن الدولى والاقلاع عن أعمال العدوان واحتلال أراضى الغير قسراً ، وقد تأكدت هذه المبادىء فى ديباجته وفى شتى مواده وفى الميثاق الدولى لحقوق الانسان.

٤ — ان تضع الدول الـكبرى حداً للحرب الباردة التى يخشى بين عشية وضحاها ان تنقلب إلى حرب حارة وسعير متأجج ، وهذه الحرب الباردة تزيد فى اتساع الهوة بين الحـكومات والشعوب وفى احتدام الصرع السياسى المذهبى التعصبى ، وحبذا لو استخدمت هذه الدول أدوات الحرب الباردة وهى الاذاعة والصحافة والنشرات والشـاشة الفضية والمسرح والمؤتمرات

والاجتماعات فى سبيل خير الانسانية وتهذيب المواطنين وبث روح التعاون بينهم بدلا من تسخيرها فى ازكاء نيران الاحقاد واعدادهم للحرب .

٥ — ان يصحب انتهاء الحرب الباردة إعادة النظر فى وضع الجيوش الجرارة للدول الكبرى ، وهى اليوم تحت تصرف الاحلاف العسكرية المختلفة دفاعاً عن مناطق النفوذ واستعداداً للمفاجآت الخطيرة وان تدر الأعمال للجنود فلا يبيتون نتيجة تسريحهم على الطوى . ولا شك ان هذه الجحافل القوية بعتادها الحديث مع قواعدها العسكرية وسباق التسلح تتطلب نفقات تثقل كاهل الشعوب وتجعلها تعيش حياة الحرمان تخيم عليها كآبة العمل المضنى والمستقبل الغامض ، ولقد أنفقت الولايات المتحدة مثلا فى سبيل هذه الغاية التعسة من سنة ١٩٥١ إلى ١٩٥٥ فى التسلح المباشر ماربو على ١٨٢ مليار دولار ، كما تصل نفقات اغراض التسلح هناك مايعادل ٦٩ ٪ من ميزانية الدولة ، وهذه النفقات تتطلب زيادة الضرائب على الدوام كما تؤدى إلى الغلاء مع انخفاض مستوى معيشة المواطن الأمريكى ، ويتعين فى هذه الحالة ان تنزل الدولة الكبرى التى تتسابق فى سبيل التسلح من علياء سيادتها وان تقبل نوعاً من الرقابة على اتجاهات تسلحها وخاصة فى صناعة الأسلحة الذرية ، وان ينشأ تعاون بين الدول لقصر استخدام الطاقة الذرية على اغراض السلام . ومن المحزن حقاً ان تنجح الدول الصناعية الكبرى فى توفير طاقة البشر وراحة الانسان الجسمانية بتحويل آلات المصانع إلى آلات تلقائية وبنجاحها فى زراعة المناطق المتجمدة الباردة كما حصل فى مناطق شمال آسيا التابعة للاتحاد السوفيتى ، فقد كانت قحلاء جرداء تكسوها الثلوج باستمرار ويردد الصدى السكون والعدم ، ونشأت اليوم فيها المدن وعمرها ملايين الناس نتيجة نجاح العلم فى زراعتها ، ثم تتمادى فى تعصبها للسيادة استعداداً للقضاء على معالم الحياة فى ربوعها .

٦ ـ ان تحترم حقوق المواطن كخلية فى الانسانية بصرف النظر عن جنسيته ودينه ولونه ولغته وعقيـــدته السياسية ، ويمكن الدفاع عن هذه الحقوق فى شتى بقاع الأرض ، ويؤدى احترامها إلى امكان الاحتجاج بها تجاه كافة الدول بلا استثناء ، ولا يعنى هذا ان يتغير الوضع بامكان وقوف الفرد أمام الدول فى ميدان القضاء الدولى وجها لوجه ، بل لا يتغير الوضع بصفة عامة فى اعتـــبار الدولة شخصية القانون الدولى ، على أنه يمكن للفرد الدفاع عن حقوقه المعترف بها فى حالة المساس بها أو الاعتداء عليها ، ونرى ان اتجاهات دساتير ما بعد الحرب العالمية الثانية مثـــل الدستورين الفرنسى والايطالى يؤيدان الاولوية فى الاهمية للقانون الدولى على القانون الوطنى فى حدود معينة ، ومعنى هـذا الاهتمام باقامة حياة دولية قائمة على التعاون والتقارب بين البلدان يحترم فى ظلها القانون الدولى بما فى ذلك دفاعه عن حقوق الفرد . واعترفت المحاكم الدولية لما بعد الحرب العالمية الثانية بشخص الفرد فى ميدان القضاء الدولى : فحوكم كتهم فى محكمتى نورمبورج وطوكيو لمحاكمة مجرمى الحرب لما اقترفه من جرائم ضد القانون الدولى والانسانية ولا عذر له فى ارتكابها فى النطاق الدولى ، وقياساً على هذا يمكن العمل على تمهيد السبيل كى يسعى إلى التقاضى فى ميدان القضاء الدولى .

٧ ـ يحسن ان تعمل المنظمات الدوليـــة وعلى رأسها الأمم المتحدة والجمعيات الدولية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وغيرها وحكومات الدول على اختلاف ألوانها فى سبيل الاقـــلال ما أمكن من مساوىء الحدود ، فلا تصبح التخوم كما هى الحال اليوم حاجزاً منيعاً كسور الصين قديما يفصل بين عالم وآخر ، فى حين ان الاثير والطيران ودراسات المعامل وابحاث العلماء تجعل هذه الحواجز أو هى من خيوط العنكبوت

ولا ينجم عنها إلا الاضرار بمصالح الانسانية والافراد وازكاء نيران الاحقاد .

وأقبلت الدول مجتمعة نظرياً لا عملياً فى سبيل توحيد الروح السياسية للجماعات وتنشيط تبادلها المنافع وتعاونها الاجتماعى والثقافى بتوقيع الغالبية الساحقة منها الداخلة فى منظمة الأمم المتحدة الميثاق الدولى لحقوق الانسان فى ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وأهم ما جاء فيه فضلا عما ردده من الحقوق المسلم بها للمواطن والتى تأيدت منذ القرن الماضى وهى المساواة السياسية والقانونية بين الناس العدالة الاجتماعية والحقوق الاقتصادية وتوفير العمل والرزق والمعاش له ولأسرته ، ومساواة النساء بالرجال فى كافة الحقوق بما فى ذلك العمل والاجر وهدم الفوارق بين الألوان والاجناس أو بسبب اللغة أو الدين ، وذلك لمحاولة وضع حد لاضطهاد الملونين والاضطهاد العنصرى والدينى الذى كان من أهم مبادى النازية ، وما يهمنا فى هذا الميثاق بنوع خاص هو اعترافه بحق للفرد فى التنقل دوليا وفى الخروج والدخول من بلد إلى آخر بلا عائق ، وكذلك عدم حرمان المواطن من جنسيته أو اضطهاده وتعذيبه وطرده من وطنه أو نفيه بسبب أرائه السياسية ، وكذلك بحق المأوى فى بلد آخر بسبب الاضطهاد .

وتركز هذه الحقوق مع تعهد الدول باحترامها فى المادة ٢٨ من الميثاق، وهى تنص على ما يأتى « لكل فرد الحق فى أن يسود فى محيط الجماعة وفى المحيط الدولى نظام من شأنه مباشرة واحترام الحقوق الواردة فى الميثاق بكل مالها من أثر وقوة » . ويرمى الميثاق بذلك إلى إقامه نظام دولى تصبح الحكومات بمقتضاه الصوت المعبر عن آمال الجماعة الدولية وحقوقها وحريات المواطن ، هذا المواطن الذى يحمل جواز سفر له أثره

فى حدود معاملاته القانونيه ، وقلبا كبيراً بين ضلوعه ارتبط بقلوب سائر المواطنين ، ويتعين رعاية هذه الرابطة ليتوثق تعاونه مع الغير ، وبذا يتغير الوضع القائم على رعاية المصالح الداخلية فى كل دولة تلك المصالح القائمة على الطمع والتوسع على حساب الغير ، ويصبح الهدف نشر وعى من الحرية السياسية لازدهار الجنس البشرى ، ولقد وعت دساتير ما بعد الحرب العالمية الثانية هذه الروح الجديدة ، وجاء فى ديباجتها وصلبها : توطيد دعائم السلام وعدم إثارة حروب اعتداء وضمان حريات الفرد وعدم اضطهاده بسبب الرأى والعقيدة وتوفير العمل والمعاش له ومنح حق الاستيطان لكل مضطهد سياسى . وفى مقدمة هذه الدساتير : دساتير فرنسا وإيطاليا ويوجوسلافيا . وكما جاء زيادة فى توكيد الحقوق مع وجوب انتشارها فى شتى دول العالم فى المادة الثلاثين من الميثاق « إنه لا يجوز تفسير الحقوق الوارده فيه بأنها حق الدولة أو الجماعة أو الفرد فى القيام بنشاط أو أداء عمل يرمى الى القضاء على هذه الحريات والحقوق»

وهكذا وقف الميثاق بحقوقه وضماناته لمصلحة الفرد عموما بصرف النظر عن جنسيته فى وجه تعنت السيادات ، وحد من سلطان الدولة فى سبيل التعاون العالمى .

٨ — العمل على بث الوعى السياسى وتنمية الرأى العام العالمى وإن تقوية دعائم الوعى السياسى وفى أعقابه الرأى العام العالمى يكفلان احترام حريات المواطن والبعد به عن الاضطهاد والحرب ، وتخشى الحكومات فى مثل هذا الجو أن تتمادى فى تعصبها السياسى المذهبى وصراع المثل والمضى فى التهديد والوعيد والاستعداد للحرب العامة ، اذ يترتب على مثل هذه السياسة فقدانها ثقة المواطنين وضياع الحكم منها وتسليم الزمام الى احزاب

سياسية وحكومات أكثر اتزاناً ومرونة لرجحان كفة التفاهم والسلام بين الشعوب على التنافر والاستعداد للحرب ، كما يترتب على قوة الرأى العام بين الشعوب واهتمامها بالمشكلات الحديثة وما أكثرها يقظتها وتفتق أذهانها وتنبيه المسئولين الى وجوب انهاء الحرب الباردة وتجنيب السفينة الارتطام بالصخور والعالم ويلات الحرب والهلاك ، وحث رجال الحكم والمتخصصين على علاج الازمات علاجا عاما شاملا لا يقوم على الانانية بل على التعاون فى سبيل انقاذ الانسانية ، وهى المبادىء الكفيلة بالقضاء على الداء ـ ولا يعنى بهذا ضمان سيادة الفرد سيادة تامة على الدولة على أساس فردى *individualisation du pouvoir international* فالفرد يظل مواطنا فى الدولة ، على أن يرعى نظام شامل حقوقه الاساسية ، وله لون واحد يسود مختلف دساتير الامم ، ويندمج هذا النظام فى العرف الدولى وسياسة المنظمات الدولية والاتجاه العام للتشريع . وللفرد أن يدافع عن حقوقه المنبعثة من هذا النظام وقد وضع حجره الاساسى الميثاق الدولى لحقوق الانسان أمام القضاء المختص الوطنى أو الدولى .

ولا نرى بهذا الوصف أن ينشأ نظام « المواطن العالمى » التابع للحكومة العالمية الواحدة ، فالانسانية لا تزال بعيدة كل البعد عن تحقيق فكرة الحكومة العالمية ، ولا نريد بذلك أن تتكرر التجربة التى حصلت فى سبتمبر سنة ١٩٤٨ حين اجتماع الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، وقد قام بها مواطن أمريكى شاب يدعى جارى دافيز *Gary Davis* (*) ، وذلك بتمزيقه جواز سفره كمواطن أمريكى ورفضه تقديم طلب تصريح بإقامته فى فرنسا حيث كان يقيم ، وقد قام بعدة مناورات فى أروقة الأمم المتحدة لبيان وجهة

(*) انظر « تطور الفقه السياسى » لدوكاو ، صفحة ٣٢٤

نظره مع اظهار عجز الأمم المتحدة عن حماية الناس من وباء الحرب وتحريرهم من عبودية دولهم بحقوق ولا يتها عليهم ووجوب ضمهم إلى أعطاف تعاون دولى حتى تسود فيه الاهداف الانسانية ضد ضيق الأفق القومى وتطاحن السيادات المختلفة . وقامت محاولة أخرى بتلاوة ميثاق دولى علنا بباريس فى ١٦ ابريل سنة ١٩٤٩ صحبها بدء حملة لتسجيل أسماء المواطنين العالميين ، ونجم عن ذلك مشاكل دقيقة بحثها من اختصاص القانون الادارى والرقابة الدولية العليا على الأفراد ، ويمكن التساؤل هل تقبل فرنسا أو غيرها أن يقوم الأفراد بنشاط فوق أراضيها غرضه الغاء حقوق سيادة الدول فى المحيط الدولى ؟ وما نصيب مثل هذا العمل من النجاح إذا تم فى جزء فقط من العالم وهو المسمى بالعالم الحر ، مع ملاحظة أن هذا العالم لا يعانى الفرد فيه من المتاعب ما يفقده حرياته وكل أمل فى الدولة ؟ وهل من مصلحة الانسانية هناك إثارة الجماعات ضد حقوق السيادة الدولية لمختلف الدول ؟ وهل يمكن الفرد أن يجمع بين شخصية المواطن العالمى والمواطن لدولة معينة ؟ وهل مجرد اعلان الفرد أنه مواطن عالمى يؤدى هذا الاعلان إلى تعهده الأدبى بمقاومة سلطان الدولة السياسى ، والا يقبل إلا سلطان جماعة المواطنين العالميين ؟ لا شك أنه يترتب على هذه الظاهرة أمور خطيرة أهمها رفض دفع الضرائب وأداء الخدمة العسكرية وتلبية نداء الحرب . وهل يؤدى تمادى المواطن فى عمل شبيه بعمل المواطن الأمريكى الشاب فى سنة ١٩٤٨ إلى فقدانه الجنسية التى لا بد منها فى مباشرة نشاطه الاجتماعى والاقتصادى والسياسى وصيرورته بلا جنسية مع ما يترتب على ذلك من نتائج قانونية هامة وخطيرة ؟

ولمحاولات تقارب الدول الكبرى والحد من تطاحن السيادات فى فى حدود التفكير فى عالم واحد وفق أسس تبقى على أهم الأوضاع المعروفة

للدول الحديثة التي سبق وصفها فى بحوثنا مع استبعاد الصراع السياسى المذهبي التعصبي وانهاء الاستعمار، لهذه المحاولات أهمية فائقة فى تلافى ماقد يقع على البشر من صواعق القنابل الذرية المبيدة جملة ، وهذه المحاولات إذا نجحت تؤدى إلى تحقيق الرقابة على الطاقة الذرية وصناعة أسلحتها وتوجيه بحوثها لخدمة البشر والسلام العالمى ، فأهمية اكتشاف وسائل استخدام الذرة لا تقل عن أهمية اكتشاف النار فى فجر الانسانية ، وهى كالنار تستطيع أن تفتح آفاقاً جديدة لرقى الانسانية ، ويمكن استخدامها فى سير الآلات والقاطرات والطائرات والسيارات والسفن ، ويمكن تسخيرها فى صهر المعادن والعلاج الطبي ونوع خاص الاورام السرطانية وما يتصل باضطراب وظائف الغدد الصماء ، ويقول الاخصائيون إن الطاقة الحرارية لما تستخرجه الولايات المتحدة الأمريكية من الفحم سنويا فى بلادها وقدره ٦٥٠ مليون طن يعادل الطاقة التى يمكن الحصول عليها من ½٢ متر مكعب من اليورانيوم وهو المعدن المستخدم فى تسخير الذرة ، وإن قطعة من اليورانيوم فى حجم الكرة الصغيرة للعبة الجولف تحوى من القوة الكامنه ما يكفى لتوليد حرارة تعادل الحرارة الكهربية لقافلة سكك حديدية قدرتها ١٥٠٠ طن من الفحم أو ٤٠ مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي ، وحبذا أن توجة نفقات الابحاث الذرية وتسخير الطاقة الذرية لاغراض السلام فحسب ، وقد بلغت نفقات القنبلتين الذريتين الصغيرتين اللتين استخدمتهما الولايات المتحدة فى حربها ضد اليابان سنة ١٩٤٥ وفى نسف هوراشيما وناجازاكى ٥٠٠ مليون دولار ، وتتضاعف النفقات كلما شاءت الدولة تجربة أو انتاج أو تخزين قنابل من نوع أكبر حجماً وأشد فتكا .

والرقابة الدولية على الطاقة الذرية تتطلب تشكيل هيئة دولية تلقى على كتفيها مسئوليات جسام ، ويتعين أن تعطى لها سلطات تتناسب مع اعبائها وأن تحاط بالضمانات والاحترام والهيبة اللازمة ، ويتعين أن تسلم الدول فى هذه الحالة بمبدأ هذه الرقابة بوجه عام لتجنيب العالم جنون السلام الذرى والفناء ، وتتعدد المقترحات فى هذا الصدد ، نذكر منها على سبيل المثال المقترح المشهور للولايات المتحدة الأمريكية والمعروف باسم « المشروع الأمريكى للرقابة الدولية على الطاقة الذرية » وقام بتخطيط برنامج المشروع وعرف بهذا الاسم « اشسن — باروخ — ليلينثال » *Acheson-Baruch-Lilenthal* سنة ١٩٤٦ ، وأهم أسس المشروع ما يأتى :ـ

١ ـ تنشأ هيئة دولية يطلق عليها « سلطة النشاط الذرى » *Atomic Development authority* للرقابة على الطاقة الذرية فى ميدانى توليدها واستخدامها ، وأن تصبح لها سلطة واسعة فى أداء مهمتها على أن تعلو سلطة مجلس الامن سلطتها كرقيب عليها .

٢ ـ أن تبدأ الرقابة من منبع استخراج المعادن اللازمة لتوليد الطاقة الذرية ، وتستمر الرقابة فى سائر الميادين الخاصة بصناعة الأسلحة الذرية أو باستخدام الطاقة الذرية فى الأغراض السلمية أو فى التجارب وفى معاهد الابحاث ، كما تفرض الرقابة على موارد ومناجم معادن توليد الطاقة بما فى ذلك ملكيتها .

٣ ـ أن تشمل الرقابة مصانع انتاج القنابل والأسلحة الذرية التى تهدد السلام العالمى ومعاهد ابحاث التجارب الذرية ، وقد تكون الرقابة عن طريق الاشراف التام أو عن طريق امتلاك موارد المعادن التى تستخدم لتوليد الطاقة الذرية كاليورانيوم .

٤ - أن تباشر السلطة عمليات تفتيش منتظم واسع النطاق دون عوائق وبمعونة الجهات المختصة فى ميادين النشاط الذرى على اختلافها ، مع تقديم التقارير اللازمة لبحثها واتخاذ قرارات بشأنها .

٥ - أن تصرح السلطة أو تمنع القيام بالابحاث الذرية وسائر نواحى النشاط الذرى للجهات المختصة ولسائر معاهد الأبحاث وقاية للأمن الدولى والسلام العالمى ، وأن تعرف وتحدد الوسائل الخطيرة المترتبة على استخدام الطاقة الذرية فيما لايدخل فى حدود إشرافها المباشر .

٦ - أن تمنع السلطة منعاً باتاً إجراء تجارب تفجير القنابل الذرية وغيرها بواسطة أية دولة وحدها ، وتحتكر السلطة لنفسها البحوث الخاصة بالمتفجرات والقنابل الذرية .

٧ - أن تساعد السلطة على تشجيع البحوث الذرية فى المجال القومى الذى يتناول تقدم الانسانية والرقى العلمى فى ميادين الطب والصناعة والزراعة وغيرها .

٨ - أن ترسم السلطة سياستها ونظام مباشرتها مهمتها وما يجب أن تتخذه من إجراءات فى حدود اتفاق تشكيلها وميثاق الأمم المتحدة ، وسياستها هى فى حدود اختصاصها ، وهو : منع صناعة واستعمال الاسلحة الذرية للتدمير بالجملة مع تشجيع استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية ، وسلطاتها إدارية تذهب إلى حد حق امتلاك كافة وجوه النشاط الذرى الذى يهدد الأمن الدولى ، والحق فى المراقبة والتفتيش والتصريح والمنع فى ميادين النشاط الذرى حتى فيما يتناول استخدام الطاقة لأغراض السلام .

وتؤدى هذه الرقابة المقترحة الواسعة النطاق الى القضاء على سياسة صعوبة تجاوز الحدود القومية الى العالم الخارجى المتبعة اليوم ، وخاصة فيما يتناول

الذرة وأبحاثها وصناعة أسلحتها ، ويتسنى لرجال الرقابة أن يتجولوا وفق مصلحة العمل لمباشرة مهمتهم دون عائق ، وفى هذه الحالة أو فى أى وضع من شأنه أن يتيح الرقابة على الطاقة الذرية تصبح الدنيا التى نعيش فيها بحق «عالما واحداً» جديراً بهذا الوصف ، ويمكن للدولة مباشرة حق سيادتها فى شتى النواحى فيما عدا سلطانها على النشاط الذرى واحتمال استخدامها فى نواحى الشر، ولما كانت الطاقة الذرية هى مصدر القوة الجديدة للحضارة القائمة فيمكن لهيئة الرقابة المقترحة على الذرة فى حالة تشكيلها أن تتخذ قواعد قوية لها كذلك فى ميادين الصناعة والاقتصاد والعلم والنشاط الاجتماعى والحياة السياسية للشعوب حتى يتسنى تنسيقها وفق السياسة الذرية التى تتمشى وصالح البشرية ، وليست هذه الهيئة بدعاً فيما يتناول سياسة الرقابة الدولية فلها مثيلاتها كاللجنة الدولية للملاحة فى الدانوب التى تباشر سلطات معينة فى بلدان شتى واراض مختلفة القوميات دون أن تمس حقوق سيادة هذه البلدان ، وبديهى أنه من أهم عوامل نجاح مثل هذه الرقابة وجوب الحد من استخدام الدول الخمس الكبار حقها فى استعمال الفيتو فى مجلس الامن باعتباره السلطة العليا التى تشرف على « سلطة النشاط الذرى » فيما يختص بالمسائل التى تمس سياسة الذرة والتى تتخذ السلطة قرارات بشأنها ، وهذا ما أصر على وجوب مراعاته المقترح الامريكى السالف شرحه ، وفى هذه الحالة يكتفى بتصويت سبعة من أحد عشر عضوا فى مجلس الامن لاقرار مشروع القرار ولا يتحتم أن يكون ضمن الاصوات أصوات الاعضاء الخمسة الكبار (*).

(*) انظر « السياسة بين الشعوب » لمورجانثو « من صفحة ٢٩٧ الى ٣٠٠

وفى هذه الحالة يصبح الأمل كبيراً فى ان ينتقل سلطان السياسة تدريجياً من الميدان القومى إلى الميدان الدولى ، تمهيداً لإقامة حكومة عالمية على رأسها هيئتان أساسيتان هما : سلطة النشاط الذرى ومجلس الامن ، غير أنه يستبعد فى ظروف التوتر الحالية ان تقبل الدول العظمى وخاصة الاتحاد السوفيتى مثل هذا المشروع بصورته المذكورة ، وسبق ان بذلت محاولات منذ اعداده فى هذا الصدد دون كبير رجاء .

وبذلت أخيراً محاولات محدودة فى سبيل تقارب بعض بلدان أوروبا الغربية وهى بمثابة تجارب معامل الابحاث وليست على نطاق واسع ليفيد منها العالم ، وهى فى سبيل استعادة أوروبا سطوتها أو انقاذ مايمكن انقاذه من بقايا نفوذها ، أو هى محاولات وأحلام أريد رجوعها وقد يكون رجوع مثل هذه الأحلام بعيد المنال ، فقد اجتمعت الدول الغربية الست فى روما بتاريخ ٢٣ مارس سنة ١٩٥٧ ووقعت معاهدة « سوق أوروبا المشتركة » *Le Marché Commum* و « التعاون الاوروبى الذرى » *Euratom* ، وتشمل الدول الست : فرنسا وايطاليا وبلجيكا وهولانده والمانيا الغربية ولوكسبورج ، وتهدف المعاهدة إلى تنسيق نشاط وتقدم واستقرار هذه البلدان من الناحية الاقتصادية كمجموعة متجانسة متعاونة فى نهضتها الاقتصادية، مع العمل على رواج التبادل التجارى بينها وتخفيض الحواجز الجمركية تدريجيا فيما يتناول تبادل سلعها بعضها مع بعض ، وهى ترمى بها أيضا إلى العمل على مضاعفة نشاطها لرفع مستوى معيشة الأهلين فى ديارها ونمو علاقاتها التجارية فى مجموعتها .

وتنشأ بينها لهذه الغاية سوق تدريجية جماعية أو مشتركة على ثلاث مراحل لاثنتى عشرة سنة ، وكل مرحلة أربع سنوات مع جواز امتداد المرحلة

حسب الظروف ، وغرض السوق الجماعية تخفيض التعريفة الجمركية بين دول الجماعة تدريجياً فيما يتناول التصدير والاستيراد مع الأخذ بتعريفة جمركية موحدة فى معاملاتها مع سائر الدول ، وتخفيض التعريفة الجمركية بمقدار ١٠ ./. بعد سنة من بدء تنفيذ المعاهدة ، وبمقدار ١٠ ./. أخرى بعد مضى ثلاثين شهراً ويصل التخفيض تدريجياً إلى ٣٠ ./. وتلغى الحدود الجمركية فيما يتعلق بالتعريفة بينها فى نهاية المرحلة الثالثة للاتفاق ، كما تلغى تدريجياً بعد سنة من بدء تنفيذ الاتفاق نسب الحد الأقصى للسلع المتبادلة بين الجماعة، وتنص المعاهدة أيضاً على توحيد سياستها الزراعية بناء على اتفاقات تعقدها فى هذا الصدد ، كما تنص على حرية التنقل والعمل والإقامة لمواطنى الجماعة فى بلدانها بلا اعتبار للجنسية وجواز السفر وتصريح الإقامة والعمل ، وكذلك على حرية تبادل الخدمات ودخول وخروج رؤوس الأموال ، وتحرم المعاهدة إقامة أنواع الاحتكارات فى ديار الجماعة واتباع سياسة إغراق الاسواق للاضرار بالسوق المشتركة ، وتنص على مراعاة توحيد الضرائب على السلع حتى لا تتفاوت أسعارها فى بلد من بلدان الجماعة عن آخر مع التوصية بالعمل على تقارب تشريعاتها وقراراتها ونظمها الإدارية وان تطبق فى بلدان الجماعة سياسة اجتماعية وعمالية عادلة متقاربة لأجور العمال وسائر مكافآتهم وتعويضاتهم ، ومع التوصية بالاتفاق على إنشاء مصرف أوروبى للجماعة رؤوس أمواله وأعضاء مجلس إدارته من دول الجماعة بالذات ، ويبلغ رأس ماله بالاكتتاب مليار دولار ، وغرضه التعمير والتثمير وتحقيق المشروعات والنهوض بمصالح الجماعة فى ديارها ، وتنشأ بموجب المعاهدة جمعية للجماعة يمثل فيها مندوبون من برلمانات الجماعة ،

وتعطى الأصوات فيها بغالبية ثلثى الأعضاء ، ويضاف إلى ذلك لجنة لاتمثل دول الجماعة بل مصالحها العامة ، وتشرف على مصالح الهيئة وتبت فى المنازعات محكمة عليا للنظر فى مشروعيـــة القرارت التى يتخذها المجلس أواللجنة ، وللجماعة ميزانيتها التى تكتتب فيها الدول الأعضاء فى الجماعة ، ولها لجانها الاقتصادية والاجتماعية .

وتضم المعاهدة أيضاً الاتفاق على التعاون الاوروبى فى الميدان الذرى بين أعضاء الجماعة (اوراتوم) *Euratom* ، وغرضه على وتيرة غرض السوق المشتركة أو الجماعية ، والجمعية المشكلة للسوق هى نفسها التى تسهر على مسائل التعاون الذرى بين الاعضاء ، وبموجب هـذا الاتفاق ينشأ تعاون وتنسيق الجهود بين المتعاقدين للحصول على المعادن اللازمة لتوليد الطاقة الذرية بينها ، وتتبادل مالديها من المعادن فى أراضيها على قدم المساواة، وتلغى بعد سنه من بدء تنفيذ الاتفاق كافة القيود والرسوم المفروضة على دخول وخروج المواد الاولية والآلات الخاصـــة بتوليد الطاقة الذرية والصناعات المتصلة بها ، وتتخذ اللجنة الاوروبية ماتراه فى صدد الدراسات والبحوث الذرية والوقاية من الاشعاع الذرى لصالح الجماعة . ولم يتعرض الاتفاق إلى المسائل العسكرية الخاصة بالذرة ، ولكن المفهوم انه محظور على المانيا الغربية بموجب اتفاق باريس وشروط عضويتها فى حلف شمال الاطلنطى صناعة أواستخدام الاسلحة الذرية .

وهذه المعاهـــدة الاوروبية التاريخية الهامة التى أبرمت بعد جهود سنوات طويلة بين الدول الغربية الست ، ولم تشترك فيها انكلترا التى لاتريد ان تزج بالكومونولت وتشرك ممتلكات ما وراء البحار فى تعاقد من هذا القبيل ، والتى صادفت صعاباً جمة وساعات من الفشل واليأس من إبرامها

ثم رجحت كفة التعاون على كفة التدابر بين هذه الدول نظراً لما لها من مصلحة واضحة فى تآزرها لن تنفذ إلا بعد تصديق برلمانات الدول الست الموقعة عليها ، وبلا شك سيصادف عرض التصديق عليها والموافقة على تنفيذها مناقشات حادة ، نظراً لتعدد الاحزاب السياسية فى برلمانات الاعضاء وتضارب سياساتها فيما يختص بالتعاون الاوروبى ومداه، وكذلك إمكان اشتراك بعض الممتلكات فيما وراء البحار فى الاتفاق وهو مالا يتفق مع سياسة بريطانيا العظمى أيضاً التى تعارض فى الانضمام إلى الجماعة الاوروبية لهذا السبب ،وبعض دول هذه الجماعة التى وقعت المعاهدة شديدة الحساسية فيما يختص بهذه المعارضة،وهى ترغب أيضاً فى ضم الدولة الاوروبية الكبرى الغربية لما وراء المانش إلى المعاهدة والسوق الاوروبية المشتركة .

ويشاهد الـمسرحية سياسية تراجيدية ذات فصول عدة تنحبس الانفاس فى الحناجر وتثبت العيون فى المحاجر من مجرد بدء رؤيتها ، ويتساءل النظارة هل ستكون نهايتها الحرب التى لابد منها كاحدى سنن الطبيعة وغرائز البشرية ؟ وقد قامت محاولات فاشلة فى سبيل المواطن العالمى ، وتطاحنت السيادات وتضارعت المثل والعقائد السياسية المذهبية التعصبية ، وتمسكت الدول بسياداتها فى المحيط الدولى والاسلطان على السيادة فهى نهاية القانون والنظام ، وتكونت جبهتان جبارتان كل جبهة تحتمى بحلف عسكرى مجهز بأحدث المعدات استعداداً للحرب القادمة، فهناك مثلا حلف شمال الاطلنطى للغرب بزعامة الولايات المتحدة الامريكية،وهناك حلف فرسوفيا العسكرى لكتلة شرق اوروبا بزعامة الاتحاد السوفييتى . ويتساءل المرء أيضاً هل ستخف حدة النزاع نتيجة رجحان كفة التعقل والاتزان على التعصب وسباق التسلح ؟ وتضحى الدول بعنتها لاحترام حقوق

الانسان فى المحيط الدولى وبث روح التعاون بين المواطنين من مختلف الجنسيات، وتربية المواطن تربية ديموقراطية سليمة تبعد به عن روح الشر والاعتداء والحرب، ونشر امن دولى تطمئن فى كنفه الإنسانية إلى استقرار يشجع على الاقبال على الانتاج والبناء .

والانسانية بحلوها وصابها وبخيرها وشرها تجمع الغازاً متناقضة تحار فيها العقول الجبارة التى نبتت حباتها فى تربتها وتعهدتها حادثاتها ومشاهداتها بالرى والسقيا ، وحاول الفلاسفة والمفكرون ان يميطوا اللثام عن إحدى ظواهرها الاجتماعية السياسية وهى الحرب ليرسوا مراسى السلام بين الشعوب ، ورأيناهم فى محاولاتهم يسيرون تارة فى ضباب اليأس والتردد المظلم وتارة أخرى فى وضوح الرجاء الساطع فى انسانية حيـــة واقعية ، وتعددت ملاحظاتهم على المشاهدات واختلفت أساليبهم وتحليلاتهم وآمالهم ، وفيما يلى بيان بعضها :-

هناك سبينوزا *Spinoza* الفيلسوف الهولندى الفقير المتقشف البائس والمرتد عن الدين الاسرائيلى المستقل فى تفكيره إلى حد رفض هبات الملوك ، والذى هجر المعبد ليختلط بالمحافل البروتستانتية للقرن السابع عشر ، بما أدى إلى طرده من دينه مع طلب إخراجه من امستردام . وقد نظر إلى العالم نظرة سوداء مليئة بالتشاؤم ، وزعم أن جل الناس فى طباعهم الشر ويحيط بهم البؤس وهم يتصارعون بشدة فى سبيل الجاه والثروة ، والانسان فريسة الظروف والمصادفات ، ويرى أن « الانسان كأمواج البحر الصاخب بفعل الرياح المعاكسة ، والبشرية تسير على غير هدى وتجهل ما ينتظرها وما تؤول إليه » ، ويزعم كذلك أن « هذه البشرية الطموحة الطامعة تتنازع فى سبيل الاستئثار بما تزعم أنها أشياء الحيازة ،

والناس فى هذا الميدان وبقدر ما تستأثر بهم الاطماع يقف كل منهم فى وجه الآخر للتطاحن » ، ويزعم أن شهوات الانسان تدفع به إلى إمتداد سلطانه باستمراراً بعيداً إلى أقصى الحدود ، ويترتب على هذه الحالة أن يصبح كل فى حالة حرب ضد الآخر مع ما يحيط بها من الحقد والخوف ، مما يشل القانون الطبيعي الذى يجب أن يسيطر على الفرد والبشرية ، ويجر هذا فى نظره إلى تفاهم الناس لانشاء دولة قوية تحكم كل شىء وتسيطر على كل شىء ، وهكذا لاتنشأ القوانين الخاصة ونظم الامتلاك للفرد إلا بقرار من الدولة ، وقد تؤدى شهوة الفرد إلى مناهضة المحكومين للحكومة . ولكنه يزعم أن أسباب الثورات والاضطربات وخرق القوانين فى بلد ما ترجع إلى سوء نظام الحكومة أكثر منه إلى روح البشر الشريرة ، ويقول إن حالة الحرب تسود الجماعة فى حياتها القائمة على سيادة الفطرة والطبيعة *Etat de nature* إذ أن الحق الطبيعى لكل انسان يذهب به إلى نهاية حدود قوته ، مما يهدد كيان البشرية ، ومما يؤدى إلى إنشاء دولة لوضع حد لهذه الحاله ، وبذا تنتهى حالة الحرب بين الأفراد ، وموقف الدولة من الدولة الأخرى شبيه بموقف الفرد من الفرد الآخر .

ونرى فى هذا التحليل سبيلا إلى محاولة علاج تطاحن المجموعات البشرية التى تتمثل فى الدول المختلفة والسيادات المتنافسة على أساس التنظيم العام للدول ، والذى سارت فيه كل دولة على حدة فى وضعها الداخلى القومى لوضع حد للفوضى واقتتال الأفراد فى دارها .

ويذكر شوبنهاور *Schopenhauer* أن الانسانية تسير مع الحياة فى

فضاء لانهائى والانسان ليس مجرد مرآة فى مواجهة الاشياء تنعكس صورها فيه ، بل هو قوة لها جذورها العميقة فى هذه الدنيا ، والحياة صندوق مملوء بالاوجاع والآلام ، والانسان يتأرجح بين العذاب والسأم، والالم هو الامر الواقعى القائم والحاصل دائما وهو جوهر الاشياء ، أما السرور فهو الوضع الاستثنائى للانسانية ، وهو تحقيق رغبة مؤقته فى ظل وضع مستمر دائم وقطع لمدة الآلام المستديمة ، وهى القاعدة فى الحياة الدنيا ، والناس لا يحتملون الحياة ويذودون عنها إلا لأنهم يتأثرون بسراب العطف والحنان والاحسان ، وهذه المشاعر الرقيقة من عطف وخلافه من صنع الانسان ومنطقه ليقنع نفسه بتحمل مرارة الحياة ، وهو يستخدمها للابقاء على الأنسانية ، وهو يحكم على عاطفة قوية من الشفقة ينبعث منها مبدأ العدالة التى تشع من القلوب دون حاجة إلى قانون مفروض كما ينبعث منها الاحسان ، وهى التى تحطم مساوىء الطمع والانانية وتجعل المرء يتألم لآلام الآخرين ويحن للسلام ويستسلم له ، وفى هذه الآراء التشكك والتشاؤم والنظر إلى العالم بمنظار قاتم، مما يجعلنا نتساءل إذا سلمنا بوجهة نظر شوبنهاور هل الحرب الالم وهو جوهر الأشياء والسلام السرور وهو الفينة العابرة الصغيرة فى عمر الانسانية الطويل ؟ .

ويذكر كانت *Kant* رأيا آخر واضحا فى الحياة والسلام ونشر التحاب بين البشرية ، يشير إلى أن خلق البشرية وما يوحى به إلى النفوس ضميرها والميول الطيبة للانسانية لا يمكن إدراكها بالتحليل النظرى أو المنطق ، فيبعثها العقيدة الراسخة مع شدة الايمان بها ، وهكذا يؤمن الانسان الطيب المعدن ببعض الأمور الثابتة التى يدرك كنهها

ذكاؤه ، وضمنها الحرية وهى ألزم لوازم الخلق والضمير ، وكذلك خلود الروح ، والانسان الفاضل يطمح إلى الكمال الذى لا يستطيع الوصول إليه فى عالمنا وإلى أن يجمع بين الفضيلة والسعادة ، وهو ما ليس له كيان فى الأرض ، ويرى أنه يتحقق فى حياة أخرى ، ومن فكرة الايمان ورسوخها فى قلوب البشر يمكن بناء حياة دعامتها التعاون بين الناس وعالم دولى يقوم على اتحاد للشعوب تعيش فى كنفه فى نظام يجمع شملها ويعالج مشكلاتها فى سلام دائم : وفى هذه الفلسفة السامية بريق أمل فى بناء عالم أفضل .

وهناك جان جاك روسو *J. J. Roussau* الفيلسوف والكاتب الفرنسى الذى عاش فى مدينة جنيف الحرة،مما ضاعف فى تعلقه وتعشقه لحريات الفرد ، وهو بطل القانون الطبيعى للقرن التاسع عشر وحريات الفرد المستمدة من نفس القانون الطبيعى ومن تفاؤل القرن الثامن عشر وفلسفته ، وهو يرى أن الناس يولدون وفى طبيعتهم الطيبة والخير غير أن اجتماعهم لتكوين الجماعة ينحو بهم نحو الشر ، وهذه الطبيعة الطيبة تتجلى فيها مثل الإنسان ونرى فيها سمو خلق الفرد فى الحياة الطبيعية الفطرية عن نفس هذا الفرد المتمدين والفلاح عن ساكن المدينة والقدماء عن الحديثين ، وأن تاريخ البشرية لا يتجلى فى ثنايا الحوادث التى يسردها التاريخ بل فى سجل الطبيعة الحافل الضخم وفيه وصف حقيقة الإنسان ، وهو يرى أن كل فرد فى حياة الفطرة يباشر حقوق سيادته فيما يتناول شخصه ، وهو بتكوينه الجماعة تنازل عن هذا الحق بتكوين إرادة عامة هى الدولة ، وهذه الإرادة العامة تمثل الجماعة وتعبر عنها وتتبعها الأقلية لأنها فى الصف الخاطىء ولا تعبر عن الجماعة . وإرادة الشعب هذه فى نظر فيلسوف

جنيف لا يمكن تفتيتها أو خلعها على جهة معينة أو انقضاؤها ، وهذا الفرد الذى نزل للدولة عن حقوقه الطبيعية يتلقى من الشعب صاحب السلطان حريات وحقوقا معينة ، وهى لا تتعارض مع حقوق الفرد الآخر ، وتتجلى فى هذه الحقوق أسمى معانى الحريات والمساواة ، وإرادة الدولة فيها هى من إرادة مجموع الناس وبذا يطيع الناس إرادتهم نفسها ، وليست للدولة مصالح تتعارض مع مصالح الأفراد وحرياتهم ، والسيد هو دائماً ما يجب أن يكون عليه السيد .

ونرى فى هذه الفلسفة المتفائلة تقديساً للحريات الفردية وتبريراً للدولة التى تقوم على العقد الاجتماعى واتفاق الأفراد وسيادة الشعب ، ونرى فيها تأييداً لاحترام الأفراد لها فهى من حرياتهم، وتمهيداً لسياسة تتمشى مع حريات الشعب التى يجب أن تعمل الدولة على اتقاء اهدارها بالحيلولة دون الزج بها فى حروب هى الناحية الشريرة فى البشرية .

ويذكر هيجيل *Hegel* أن الإنسانية تقوم على منطق مسلسل يمكن بواسطته تفسير ما تؤدى إليه تجاربها ، والفرد فى نظره جزء من تيار متحرك تسيره قوة الطبيعة وحوادث التاريخ والنظم الفلسفية السياسية ، وهى لا تتحرك اعتباطاً ، ويتعين علينا فى هذه الحالة ألا نضع المنطق العالمى ضد الحقائق الفردية وأن نردد أن كل ما هو منطق هو حقيقى وكل ماهو حقيقى هو منطق ، ويخضع تفسير الانسانية إلى منطق ديناميكى منبعث من العقل والفكر ، وكل وجهة نظر *thèse* يقابلها ما هو ضدها *antithèse* وتستخرج نتيجة من مقارنتهما *synthèse* ، وبمجرد ما يستطيع الفكر أن يذلل عقبات المتناقضات يمكنه أن يبرز فى ميدان الإنتاج الإنشائى .

وهذه السلسلة الديناميكية للحياة التى عرضها هيجيل وكانت مرشداً

بتحفظ لماركس تختلف بتاتاً عن نظرته إلى الدولة ، فهو يضعها فوق كل شيء ويزعم أنها تسيطر على الأفراد وتمثل الحكم المطلق وتحكم الفكر ، وهي فى اعتباره شيء مقدس وتنبعث منها روح الشعب ، وفى هذا يتأرجح هيجيل بين الرجعية البروسية والفكر الثاقب التقدمى ، مما يجعله شديد التعقيد فى تحليلاته ، مع صعوبة تحليل اتجاهات السلام وفق وجهة نظره، ويمكن بواسطتها الكشف عن خفايا صراع المثل وتعنت الشعوب الجرمانية وخلافها فى ميادين السياسة وسيرها نحو الحرب .

ويفسر كارل ماركس *Karl Marx* أحد تلاميذ هيجيل العالم بحروبه وآلامه ، وقد انشق على استاذه وتبع فكرته فيما يتناول المنطق وتفسير الحوادث دون أن يتقيد برجعيته ، ويقول إن الحياة لها أوضاعها الطبيعية ولكنها ليست نتيجة لقوانين الطبيعة ، وهذا مايحدو بالإنسان إلى أن يفكر فى شئون العالم والجماعة ، وبذا يمكنه أن يعمل على تغيير وجوههما ، وهذا العالم فى رأيه ورأى تلاميذه يسير فى طريق التطور وفق منطق تاريخى مادى أساسه كفاح الطبقات فى سبيل عيشها ورفاهتها ولتغيير نظم الانتاج والملكية الفردية ، وهذا الكفاح حقيقة وليس خيالا وسيختتم بفوز البروليتاريا التى تبنى نظام جماعة يعمل الفرد فيها بأدوات انتاج ملك الجماعة ، وهو مايسمى بالاشتراكية العلمية ، والحروب المتعددة التى يقاسيها العالم لا تخرج عن أنها سلسلة كفاح الطبقات ، وهى ضمن التفسير المادى للتاريخ ولسير الانسانية فى طريق انتصار البروليتاريا مما ينآى بالانسانية عن أى أمل فى تهادن أو سلام ، والحروب الاستعمارية ستؤدى فى النهاية كما زعم ماركس ولنين فيما بعد وغيرهما من أقطاب التفكير الشيوعى إلى القضاء على الرأسمالية الفردية باستنزاف ما ادخرته على مدى السنين وبذا

تزول الامبراطوريات الاستعمارية التى تتحكم فى مصائر مئات الملايين من الـكادحين . غير أننا نلاحظ أن الانسانية ليست مجرد اقتتال وكفاح فهى أيضاً أمل وتآزر وانتاج وبناء .

ويفسر « أوجست كونت » *Auguste Comte* الظواهر العالمية بأنها ليست فى أن يبحث الانسان للـكشف عن المستحيل المطلق والأسباب الدفينة المتغلغلة فى الانسانية ، فهو يكتفى بملاحظة الأمور المحيطة به ويحللها ويدرس أسباب تطوراتهـا ويحاول أن يـكشف عن صلاتها وعلاقاتهـا بعضها ببعض ، وهذه فلسفة الواقعية ، ويمـكننا أن نستخلص مما يحيط بنا أن الجماعة تحكمها الدولة ، وأننا نعيش فى عصر دول متعددة ذات قوميات عدة وأن شعوبها المختلفة تساهم فى عمل ضخم كبير مشترك ، وعلى ذلك يجب الا نفسر الانسانية بالفرد بل الفرد بالانسانية ، وهى دائمة السير والحركة . والقانون الاسمى لها يفسر بحالات ثلاث ، وهى : التطور العلمى ، والتطور السياسى ، والتطور الاجتماعى ، وتتضح هذه الانسانية فى فـكرة تعاون البشرية ، وهذه البشرية الدائمة التطور فى ظل التعاون تتمثل فى سبيل انتهاء الفوضى التى تقاسيها الانسانية وتحقيق رفاهتها فى التحاب كمبدأ والنظام كقاعدة والتقدم كهدف ، ويمـكننا القول تبعاً لتفـكير كونت : إن هذه الأهداف التى تسمو إليها البشرية تؤدى إلى ارساء مراسى السلام .

ويرى « برجسن » *Bergson* أن سنة الأحيـاء تماسكهم وأنهم يشد بعضهم بعضاً ويستسلمون إلى سبيل يسلـكه الجميع ، والحيوان يعيش على النبات ويعتمد عليه ، والانسان يعيش على الحيوان ، والانسانية برمتها فى كوننا الذى يحكمه الفضاء والوقت جيش عرمرم يركض بجوار كل منا

إلى الأمام والخلف بقوة جارفة تحطم كل مقاومة وتجتاز كافة العراقيل والعقبات ، وينشأ فى هذا الجو قوام معنوى مغلق تنتظم فيه معيشة الفرد لجماعته المحدودة النطاق التى يعتبر عضواً فيها كالاسرة والقبيلة والشعب على نسق النحل فى الخلية ، وآخر مفتوح يقوم على رجال غير عاديين هم عباقرة قد نفذت بصائرهم اللامعة إلى أصول معرفة صلات الناس بعضهم ببعض ، وهم يعيشون حياة مشتركة ويعملون فيها على اسماع صوت بطولاتهم ويعظون فى سبيل تحاب الانسانية . ونرى أن لهذه الميول السمحاء إذا كان لها وضعها فى انسانيتنا القاسية التى تستعد للحرب وتذوق أنواع الحرمان فى استعدادها هذا القدرة الكافية فى كفاحها ضد الحرب ، على أن تستخدم هذه الميول بلباقة وتدريجياً لصالح الفرد كعضو فى الجماعة المتماسكة والجماعة كملاذ للفرد .

وأخيراً نتساءل هل البشرية مطلقة التصرف فى كتابة تاريخها فلا يخضع الانسان إلى المادية التاريخية وعلى ذلك لا توضع مقدما خططها الاساسية بل هو يرسمها وفق ارادته الحرة ، فإما حرب وإما سلام ، أو هى مقيدة بتطورات التاريخ ومنطقه المادى وبحاجات البشر وكفاحهم ؟ ويرد على هذا السؤال بول سارتر *Paul Sartre* فيقول : ليس العبرة بأن يقال من اين يجىء الإنسان وإلى أين ينتهى ويصير ، فهو فى زعمه قائم وله كيان ووجود فى هذه الدنيا فحسب ، وتحبوه الحرية بإرادتها وهو من هذه الارادة ، وله مطلق الخيار فى تصريف شئونه ، ويستطيع أن يقول كما يشاء « نعم » أو « لا » فالوجود فى نظره قبل الجوهر . وتؤدى هذه الحرية فى اعتبار سارتر إلى زيادة المسئوليات الملقاة على عاتقه فيما يتناول مستقبله ومصيره ، وهذه الحرية تختلف عما قاله مفكرو الاشتراكية العلمية فى

خضوع البشرية إلى تطور الحياة الاقتصادية التى ترسم سياسة الجماعات وتخط مستقبل الأفراد مقدماً . ويرى سارتر أن الموت هدف الحياة كما أن وجود الانسان وحريته يسبقان جوهره ، وهكذا يكيف الوجودية الانسانية هذه بأنها تدفع بالانسان إلى أن ينظر إلى الحياة وما *existentialisme* يحيط بها من صفات عن قرب ، وربما استطاع خلال نظراته الفاحصة للاخطار القائمة وفى مقدمتها الحرب أن يقر بسخافتها وخطورة المضى فى تيارها وبضرورة العمل بحرية تامة لانقاذ البشرية مما يهددها فى عصرنا الذرى المظلم . فالقنبلة الذرية هى أداة انتحار البشرية ، ويتعين أن تشعر الانسانية بمسؤليتها عن حياة وموت البشر ، ويجيب سارتر على هذه الحالة التعسة بأنه يجب على البشرية أن تصر علـــى الحياة وتتمسك بها فى كل ثانية ودقيقة .

وهل يعترينا اليأس من علاج هذا العالم العليل ووضع حد للحروب الشاملة المدمرة ؟ فننظر دون اكتراث الى الحياة نظرات عبر عنها الشاعر اليونانى التراجيدى القـديم « سوفوكل » *Sophocle* بقوله « إن أسعد أوقات الحياة هى التى تمر دون أية بارقة من بارقات الحكمة والتعقل » ، والتى وصفها الفيلسوف والكاتب الهولندى « ايراسم » *Erasme* فى كتابه بعنوان « امتداح الجنون » *L'Eloge de la Folie* بقوله « إنها حكمة كبيرة أن يدعى المرء الجنون لسبب ما » فهل تدعى الانسانية الجنون لنسيان الـــكآبة التى تخيم على البشر مع الاستسلام فى يأس للقـــادير بسبب سباق التسلح ؟ ، وبقوله أيضا مردداً عبارات للشاعر اللاتينى القديم الرقيق الحس « هوراس » *Horace* وممتدحا لها « إنه يفضل أن يعرف عنه

انه رجل يهرف ولا يحكم على عبقرية فنية عن أن يكون حكيما وأن تسكره نشوات هذه الحكمة الى أقصى أعماق النفس ».

وماذا تراه الانسانية مع تضارب آراء مفكريها فى هذا العالم؟ ينظر البعض كما وصف « إراسم » إلى البعض الآخر كأنه حقيقة وأن الآخر ظل وخيال، ويترك أحد الافراد صفه لينظر الى الصف المقابل ويرى أشياء حقيقية ثم يعود الى أصحابه فيصفهم بأنهم تعساء لانهم لا يرون الا اشباحا وهم يعيشون فى أخطاء مستمرة لاعتقادهم أنه ليس ثم شيء فيما عداهم اذ أنه خارج نطاق قافلتهم التى لا ترى الاشياء على حقيقتها، وهكذا بينما يقدح العاقل زناد الفكر ليكشف جنون الآخرين وأخطاءهم ينظر اليه هؤلاء على أنه مصاب بالجنون ويضحكون من فعاله وينبذونه على نسق ما نراه اليوم فى صراع الكتلتين. وهذه هى صورة الاقوام الذين يسكنون كوننا هذا.

وتتلخص حالة العالم فى أنه مجموعات من البشر يعيشون فى صخب وحركة مستمرة وفى عذاب وتعذيب وسياسات دائمة التغيير واقتتال مرير، ثم هدوء مؤقت فعودة الى الصراع وصولة فاستكانة فصمت عميق تعقبه عودة الى الصخب وهكذا.

وبهذه المناسبة يذكر أناتول فرانس فى كتابة بعنوان « آراء جيروم كوانار » *Les Opinions de Gérôme Coignard* وهو حوار قصصى فلسفى ما يأتى (*):ـ

روى البعض أن أحد أباطرة الفرس وكان قد تعلم من مهذبه أن

(*) أنظر « آراء جيروم كوانارد » لاناتول فرانس، من صفحة ١٩٧ الى ٢٠٠

الملوك لا يتعرضون الى أخطاء الملك الجسيمة اذا استرشدوا بأمثلة الماضى، وقياسا على هذا طلب الى حكماء مملكته أن يكتبوا له تاريخ الشعوب لتصبح مناراً ومرشداً ، وأمرهم ألا يغفلوا كبيرة أو صغيرة دون أن يدونوها ليصبح مجهودهم فى التاريخ العام شاملا كاملا ، وانصرف الحكماء الى هذه المهمة الشاقة وانكبوا على التأليف ، وجاءوا بعد مضى عشرين عاما بقافلة عددها اثنا عشر جملا تحمل ستة آلاف مجلد فى التاريخ المطلوب ، ورفعوه اليه وقد دونوا فيها تطورات الشعوب والامبراطوريات ، ورد عليهم الملك بأنه لم يعد لديه فسحة من الوقت لقراءة هذه الأسفار العديدة ، وطلب اليهم أن يلخصوا ما كتبوه بما يتناسب مع الحياة القصيرة ، وعكف الحكماء على تلخيصها وجاءوا بعد عشرين عاما أخرى بمائة وخمسين مجلدا محملة على ثلاثة جمال، وتقدموا بها الى الملك وكان قد بلغ به الهرم مبلغا كبيراً ، فطلب أن يختصروا ما اختصروه مرة ثالثة ، وعادوا الى عملهم ثم احضروا المختصرات بعد عشر سنوات فى مائة مجلد فأمرهم الملك وكان قد قارب نهاية العمر أن يختصروا ما سبق أن اختصروه وأن يبادروا باحضار المختصر قبل أن يقضى . وأخيرا جاءوه بالمختصر بعد خمس سنوات وكان قد بلغ من العمر حافته القصوى فى سفر واحد . فاخبرهم الحارس أن يسرعوا لان الملك على سرير الموت فى النزع الاخير ، وأبدى لهم الملك أسفه ، وقال سأموت قبل أن أعرف تاريخ الانسانية والناس ، فاجابه أحد الحكماء ، وكان هو أيضا فى نهاية العمر « إن تاريخ الناس يتلخص فى ثلاث كلمات ، هم يولدون ويتألمون ويموتون» ، وهكذا فهم شاه الفرس أخيرا تاريخ الانسانية .

وأصول العلاقات الدولية التى حاولنا أن نعرض لتطوراتها ونحللها

فى دراساتنا هذه هى بمجموعة ظواهر حياة الامم ونشاطها وتقلباتها .وهى دائمة الصخب والصراع والالام ، وتولد وتنمو وتقضى الشعوب ثم تأتى الاجيال المتعاقبة لتلقى نفس المصير ، والذين يدرسون هذه العلاقات وتطوراتها يحاولون أن يكشفوا عن مواطن الداء حتى يمكن فى ضوء الحقيقة التخفيف من آلام الانسانية المبرحة بفعل الحروب الحديثة التى لاتبقى ولا تذر ، ولكن أين هى الحقيقة ؟ حاول الفلاسفة والمفكرون اماطة اللثام عنها فعرضوا لبعض الظواهر التى قد تدل عليها دون أن يتغلغلوا الى سويدائها ويكشفوا عنها ، وربما يكون هذا الوضع أفضل للانسانية من أن ترى الحقيقة سافرة .

الخلاصة

التيارات الدولية لعالم اليوم صاخبة جارفة متعارضة متناقضة ، تسير وفق حياة السرعة القائمة عليها مدنية اليوم ، وتحاول عوامل الاتزان أن تعيد إليها سيرها الطبيعى بعد العاصفة ، غير أن العواصف لا تلبث أن تتتابع فيعود إليها الاضطراب ، ولكن الزمام لم يفلت بعد ، وقد يغلب التعقل على الحماس والتمادى فى التعصب السياسى والصراع المذهبي ومحاولة دولة فرض سيطرة كاملة على العالم،لتعيش الدول فى طمأنينة وأمان فى كنف ميثاق الأمم المتحدة ، ويكشف الوعى السياسى والرأى العام العالمى عن نوايا الرغبة فى التوسع والتسلط والاستعمار، وهما عاملان هامان فى التحذير من التمادى فى المنازعات ، حتى لا تتحول إلى صدام مسلح وحرب ضروس .

وسياسة اليوم لا تقوم على توازن القوى بين الدول العظمى كما كانت الحال حتى مطلع قرننا الحالى ، بل وحتى عهد مابين الحربين العالميتين ، وان العوامل الجغرافية ومدى ما تحكم عليه البلاد من موارد طبيعية وكفايتها الصناعية وعدد سكانها وروحها القومية التى تكون شخصيتها المستقلة والصفات الدبلوماسية وأثرها فى صلات الدول بعضها ببعض ، هى أهم العوامل التى يمكن بمقتضاها قياس كل دولة بالنسبة الأخرى فى المحيط الدولى، لتحديد موقفها فى ميدان التنافس السياسى وتوازن القوى ، وبقياس هذه الصفات فى شتى الدول يمكننا الحكم بأن الدول العظمى فى العهد الحديث وحتى قيام الحرب العالمية الأولى انحصرت فى : بريطانيا العظمى وفرنسا

وروسيا وامبراطورية النمسا والمجر وألمانيا وإيطاليا والولايات المتحدة الامريكية واليابان . ثم تقهقرت من الخطوط الأولى ألمانيا بحكم هزيمتها فى الحرب العالمية الأولى،واختفت من المجموعة النمسا والمجر بحكم تقسيمها إلى جمهوريات عدة مستقلة وإعطاء بعض أراضيها السابقة إلى دولتين ناشئتين هما يوجوسلافيا ورومانيا .كما تقدمت إلى الصف الأول الولايات المتحدة الامريكية التى كانت مدينة لأوروبا الغربية قبل الحرب فأصبحت دائنة لها بعدها ، كما رجحت كفة الحرب لصالح الحلفاء ضد إمبراطوريات الوسط .

ولصفات الدبلوماسية أهميتها فى نجاح الدولة فى تنفيذ سياستها الخارجية وفى تبوىء الدولة مكانتها اللائقة بين أسرة الدول ، والدبلوماسية ليست مجرد الاهتمام بالمشرب والمأكل والملبس والاحتفاء بمظاهر خداعة من تبادل عبارات التحية والاطراء والمديح ومحاولة اللف والدوران بإلقاء تصريحات غامضة ملتوية أو اللوذ بالصمت العميق الذى يدل على ظلام وعدم ، وهى ليست فى فوران النفس والغضب والهجوم وإطلاق العاطفة بحماستها دون كبح جماحها فى الوقت المناسب ، فالدبلوماسية من مصلحة الدولة ، ويحسن ألا تتعرض الاجيال القادمة بسبب هفوة جامحة أو ثورة عاطفة قومية مبالغ فيها للأخطار وتضيع عليها مصالح هامة ، وقد تتردى فى حمأة الحرب والدمار وتكبل فى قيود كان يمكن تفاديها بما يجب أن تتحلى به الدبلوماسية من التؤدة والحكمة والاتزان .

وعوامل نجاح الدبلوماسية عدة ، أهمها:اعداد الدبلوماسيين المتخصصين وتربية ملكاتهم العلمية وتمرين كفاياتهم ، ويمكن ان نلمس أهميتها من المقارنة بين دبلوماسية عهد وآخر فى دول معينة كانكلترا ، ويتطلب هذا الوضع

اعداد المتخصصين من أول السلم مع تمرينهم واسناد أعمال منتجة اليهم وتفادى اسناد المهام الدبلوماسية الرئيسية إلى رجال المال والأعمال من غير المتخصصين ما أمكن ، وقد دلت هذه التجربة على ضعفها ، فضلا عن وجوب وضع أسس صالحة لوزارة الخارجية وهى وزارة الدبلوماسية المتخصصة وتنسيق الأعمال بين إداراتها وتركيز النشاط السياسى وعلاقات البلاد مع الخارج فيها دون سائر الوزارات فى الدولة ، ويمكن تشبيه النجاح فى إعـــداد دبلوماسيين صالحين للدولة فى زمن السلم بالتوفيق فى اختيار العسكريين لتدبير الخطط الحربية فى زمن الحرب . وتنظيم العلاقات الخارجية هو بتنظيم وزارتها وهى من الشعب كالشرايين من القلب يواصل تجديد الدم وسيره منتظما فيها بربط صلات الشعب بالخارج عن طريق دبلوماسييه وحمل رسالته إلى سائر الشعوب ، ويمكن تفادى الازمات والحروب أو بناء مكانة مرموقة للدولة وتدعيم مركزها بين الدول عن طريق الدبلوماسيين المبرزين ، وهذا ما رأيناه فى رجال السياسة أمثال بسمارك ودزرائيلى وجول كامبون وبول كامبون وسباك وماكدونالد وغيرهم ، كما لم يجن العالم استقراراً سياسياً وراحة بال على يد نيفيل شامبرلين وبالدوين وايدن .

ويشترط لنجاح الدبلوماسية اتباع أسس هى فى صميم الدبلوماسية ذاتها ، فلا يكتفى باعداد المتخصصين من رجالها فحسب ، بل يجب تعبيد الطريق لجهودهم وذلك بابعاد الدبلوماسية ما أمكن عن فكرة الدعوة المقدسة لهدف معين أو لفكرة سياسية تعصبية تأخذ على الدبلوماسية عقلها ولبها وتزج بها فى عواصف العاطفة القومية وصراع المثل والحرب ، وذلك مع مراعاة المصالح القومية فى إدارة دفة السياسة الخارجية والمحافظة عليها فى هدوء وحزم واتخاذ سياسة السلام والامن الدولى نبراسا لها فى رسم خطط المحافظة

على السلامة القومية وتراث الوطن ، وفى هذه الحالة ينظر الدبلوماسي إلى الموقف الدولى من وجهة نظر الشعوب الأخرى ويقارنها بالوضع القومى ، ويرخى الدبلوماسى الحبل إذا شــده الطرف الآخر ويشده إذا أرخاه ولكنه لا يقطعه بحال ، ويصبح بين التشدد الظاهر والتساهل فى حدود ما هو ليس بحيوى لأنه لا يمس المصالح القوميــة وكيان الدولة ، ويهمل المطالب الجوفاء فى مظهرها التى لا تتناول لب الموضوع ، ولا يزج بنفسه وبلاده فى مآزق ناجمة عن الرعونة فيتعذر بعد ذلك الرجوع القهقرى بلا خسارة ، ويعتبر تماديه فيها مجازفة خطيرة قد تؤدى إلى الحرب ، كما يجب ألا تعتمد الدبلوماسية على حليف ضعيف لرسم سياستها ، فهذا الحليف الضعيف قد يزج بها رغم أنفها فى سياسة خطيرة لا يستطيع هو أن يتحمل أعباءها وحده ، مما يضطر الاقوى إلى الاستمرار فيها وتحمل أعباء المغامرة . كما يجب أن تدرك الدبلوماسية أهمية القوى المسلحة وأنها أداة لمعاونتها ، وأن القوة المسلحة أداة للحرب والدبلوماسية أداة للسلام وهدفهما النهائى مصلحة الدولية العليا ، والدبلوماسية تعمل بعقل يفكر للمستقبل والاداة الحربية تعمل بعقل يفكر للحاضر لدرء خطر داهم يهدد البلاد والذود عن استقلالها تجاه عدو يحاول الحصول على نصر سريع حاسم . كما يجب أن تدرك الدبلوماسية أن الحكومة قائمة لإرشاد الرأى العام وليست مسخرة حسب اندفاعه مع أهوائه وتقلباته يوجهها كيف يشاء ، وعليها ألا تهتم بأن ترضيه لتكسب تصفيقه العاجل مع تنــازلها عن دبلوماسيتها الحكيمة ، ففرحة حاضرة قد تسبب غصة مستقبلة .

والدبلوماسية الجنون هى التى يفتقر إليها عالم اليوم ، وهدفها ألا تتجه

نحو التعصب السياسى المذهبي وصراع المثل والعنف بل تتجه نحو التفاهم والتعاطف ، وتضع نصب عينيها أن الحرب « ليست أمراً لا مفر منه » ، ويجب أن تقيم هذه الدبلوماسية توازنا بين الروح والمادة ، وتشعر الشعوب فى دفئها أن لأرواح أبنائها حرمة وحقوقا وأن الحرب الحديثة معناها فناء البشرية وأن الهزيمة لا تترك فى عالمنا الحالى منتصراً، بل تحيل الطرفين إلى فحمة محترقة سوداء وأرض بلقع قفراء ولا دار فيها ولا ديار .

ورأينا اليوم تبعاً لما أسفرت عنه الحربان العالميتان الأولى والثانية وفى حمأة الصراع ذبول عدد من الدول العظمى إلى حد ان صار عددها ثلاث دول : الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتى وبريطانيا العظمى ، وتحترق شمعة الأخيرة بسرعة ، وهى فى طريق الذبول والتصفية ، ولا تعد فى قوة وكفاية الكتلتين الجبارتين ، ولم تعد تتحمل اعباء الحروب العامة وصراع المردة الذى يحمى وطيسه بين الجمهورية الكبرى للعالم الجديد باتباعها والاتحاد السوفيتى بالدول الداخلة فى مجموعته الشمسية ، ومما يزيد فى اختلال التوازن السياسى وقد كانت العلاقات والمنافسات محورها مجموعة الدول العظمى وصارت مقصورة على نظام الدولتين الكبيرتين ، فقدان بريطانيا العظمى مكانتها كقابض على ميزان توازن القوى ومرجح لكفاته ، وأصبحنا اليوم نعيش فى عصر كتل الدول الضخمة التى يعد سكانها بمئات الملايين ، وسيظل التنافس مقصوراً على الدولتين الكبيرتين حتى تقوى سائر كتل الدول الضخمة التى ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية ويشتد ساعدها ، وفى طليعتها الصين الجديدة والهند المستقلة واليابان بعد ان تلعق جروحها وتبرؤ من هزيمتها وتبدأ فى البناء من جديد ، كما قد تنزل إلى الميدان

مجموعات دول جديدة باتحادها الحقيق إذا أمكن تحقيقه مثال ذلك اتحاد دول أوروبا،لتحافظ على البقية الباقية من كيانها، كجموعة كان لها وزنها فى العالم الدولى،ومجموعة الدول اللاتينية فى العالم الجديد،ومجموعة الدول العربية التى تسير عدوا فى سبيل اللحاق بركب الحضارة العالمية .

ويقف كل مارد من المـاردين الجبارين المتنافسـين باتباعه بالمرصاد للآخر،وتتابع الاحداث السياسية،ويخشى العالم حرباً ذرية مدمرة إذا غلى المرجل واشتبك الطرفان فى نزاع فى قلب دائرة التنافس السياسى الاوروبى حيث كانت تتركز الدول العظمى حتى الحرب العالمية الثانيه ، إذ لانتزاع السيادة العالمية من سائر الدول ولضرب الخصم ضربة قاضية يتطلب الامر مهاجمته فى عقر داره واحتـلال الدول التابعة له أو مساعدتها على التحرر من نيره .

وهناك مشـكلات جسام عـدة تزيد فى حدة الحرب الباردة وتهدد بإضافتها إلى عوامل أخرى باشتعال نيران الحرب من وقت لآخر ، وهى المشكلات الأربع الآتية : ـ

١ ـــ المثـل : يشتد صراع فكرتين سياسيتين متعارضتين . ويتخذ الصراع وصفاً شبيها بالصراع الدينى قديما ، وقد يجر إلى حرب على وتيرة حرب الثلاثين سنة التى خربت الامارات الالمانية فى القرن السابع عشر ، فهناك العقيدة الشيوعية للاتحاد السوفيتى،وأساسها التذرع بمصالح البروليتاريا من العمال والزراع واتخاذ سياسة خارجية وفق هذه المصالح،والتدخل دون اثارة ثورة عالميـة للدفاع عنها خارج حدود الاتحاد بالدعاية وغيرها من أساليب النشر ،وتثبيت دعائم هذا النوع من الحكم فى البلدان التى دخلت

فى المجموعة الشمسية للاتحاد . ويسير السياسة الداخلية والخارجية الحزب الشيوعي الوحيد والمكتب السياسي وسلسلة من الوظائف الرئيسية التي تتحكم فى طول البلاد وعرضها .وهناك الفكرة السياسية القائمة على احترام القانون والمساواة السياسية بين الناس وتكافؤ الفرص للمواطنين وحرية الرأى واحترام العقيدة الدينية والسياسية وحرمة المسكن وحق الامتلاك الفردى وتعدد الاحزاب المتنافسة . وإذا وقف الامر عند حد عيش كل من الطرفين في دائرة نفوذه تحبوه عقيدته لما كان في الوضع مايثير المخاوف، غير ان التنافس يؤدي إلى اصطدامهما وصعوبة عيشهما فى سلام مادامت كل فكرة تحاول ان تتعدى حدودها إلى الطرف الآخر ، وما دامت كل جبهة تحاول ان تتغلغل بنفوذها في الخارج على أساس عقيدتها أو فكرتها .

٢ — الاحلاف : وتتخذ كل جبهة سياسة الاحلاف لضم أكبر عدد من الانصار والدول اليها وتكوين حائط منيع لصـــد الضغط السياسى الخارجي ولمجابهة احتمالات الحرب القادمة ، بل ولتقوية دروعها لحربها الباردة ولشنها حرباً ساخنة ضروساً إذا لزم الحال،وهذه الاحلاف اليوم على نوعين:فهناك احلاف الكتلة الغربية وهى تقوم على مجموعات من الدول تلتئم جميعاً فى شمل الحلف مثال ذلك حلف شمال الاطلنطى فهو يجمع الدول الغربية بزعامة الولايات المتحدة الامريكية لمواجهة خطر الغزو السوفيتي وله نظامه السياسى والاقتصادي والعسكرى ، وهناك احلاف الكتلة الشرقية وهى عادة من دولتين الاتحاد السوفيتي ودولة أخرى تبرم الحلف معه، مثال ذلك حلفه مع الصين الشيوعية،غير ان الاتحاد خرج أخيراً فى سنة ١٩٥٦ عن هذه القاعدة بالحلف الذى عقده مع دول أوروبا الشرقية،وهو حلف عسكرى لمجابهة حلف شمال الاطلنطى وأطلق عليـه

حلف فرسوفيا.ولكن لا تخلو العلاقات الدولية من محاولات تقارب ومودة بين المعسكرين تقوم على تبادل البعثات الثقافية والاقتصادية وغيرها وعقد الاتفاقات المختلفة،ومن الامثلة الواضحة فى هذا الصدد التى تسير فى هدى خطة الاتحاد السوفيتى فى تدعيم صلاته مع العالم البورجوازى على أساس اقتصادى محاولات الاتفاق التجارى بينه وبين انكلترا فى ابريل سنة ١٩٥٦ كما جاءت فى البيان السوفيتى البريطانى الذى صدر فى ذلك الوقت .

٣ — البترول: وهو سيد الوقود وعصب الحرب ولا غنى للصناعات الحديثة ووسائل النقل على إختلافها وأداة الحرب عنه ، وظهرت أهمية الشرق الأوسط للصناعات الغربية باكتشاف آبار البترول المتعددة الغنية فى دياره بعد الحرب العالمية الثانية . وانتزع الغرب وفى طليعته الولايات المتحدة الامريكية وانكلترا امتيازات استخراج البترول من هذه الآبار مع منح رؤوس الدول هناك اتاوات نظير الامتياز ، وقامت الدولتان بحراسة هذه الآبار حتى لا تفلت منها إلى الكتلة الشرقية المنافسة،ونشرت نفوذها السياسى هناك واتخذت حول الدائرة وفى قلبها قواعد حربية وللطيران ، و أهمية هذه الابار تزداد بالنسبة للصناعات الغربية يوماً بعد يوم كلما زاد تدفق البترول من هذه الآبار ، والمختزن منه فيها ٦٠ ٪ من المختزن فى العالم وأمريكا الشمالية لا تحوى أكثر من ٣٨ ٪ من رصيد البترول العالمى ، وما يستخرج من الشرق الأوسط سنويا هو نحو ثلث الانتاج العالمى ، وتعبر ناقلات البترول قناة السويس وهذا ما أثار ثائرة الغرب نتيجة تأميم شركة القناة فى يولية سنة ١٩٥٦ ، وتشتد الحرب الباردة فى سبيل بترول الشرق الأوسط بين المعسكرين

، والاتحاد السوفييتى يطمع فيه لزيادة نشاط صناعاته فنصيبه من البترول فى القوقاز لايزيد عن ٧٪ من البترول العالمى ، كما يأمل فى هذا البترول لتصنيع البلاد الضالعة معه وفى طليعتها الصين الشعبية . والفرصة سانحة لحكومات الشرق الأوسط التى تزخر تربتها بالبترول فى أن تستخدم اتاواته للقيام باصلاحات واسعة النطاق لصالح الشعب ولرفع مستواه وتحقيق مشروعات زراعية وصناعية حيوية فى ديارها .

٤ — السياسة الذرية : ذلل العلم الطاقة الذرية فى خدمة الانسان وأمكن تحطيم الذرة واتخاذها سلاحاً أخطر من أى سلاح قبلها ، وألقت الولايات المتحدة القنابل الذرية على هوراشيما وناجازاكى سنة ١٩٤٥ وانهت بذلك حربها مع اليابان بهزيمة هذه هزيمة ساحقة بعد نسف البلدين وقتل مئات الآلاف من السكان ، وظلت الولايات المتحدة محتكرة هذا السلاح الخطير حتى سنة ١٩٤٨ ، ثم بدأت أسراره تتسرب من مصانعها ، كما نشطت التجارب فى الجمهورية الكبرى للعالم الجديد وكندا وبلدان الغرب وكذا فى الاتحاد السوفييتى فى سبيل التجارب الذرية لخدمة الانسانية وتسخير هذه الطاقة فى الصناعة والمواصلات والعلاج الطبى ، ولكن مما يؤسف له أن تتسابق الدول أيضا فى صناعة الأسلحة الذرية وإعداد القنبلة الهيدروجينية وتخزين هذه الأسلحة استعداداً للحرب المقبلة . وحاولت الكتلتان الغربية والشرقية خوفا من التدمير الشامل المروع فى حرب مقبلة نتيجة استخدام السلاح الذرى وفى سبيل حسن التفاهم العالمى وإنهاء سباق التسلح ، الاتفاق دوليا فى كنف الأمم المتحدة أو بواسطة المؤتمرات الدولية لخفض السلاح ولفرض الرقابة على الذرة ، غير أن الاتحاد السوفييتى لم يطمئن إلى فكرة إنشاء رقابة وتفتيش على مراكز

استخراج المعادن المستخدمة فى تجارب الطاقة الذرية وصناعة الأسلحة وعلى مصانعها ومعاملها ، ووجد أن فى هذا المشروع اعتداء على سيادة الدولة ، ولم تنجح الدول بعد فى رسم أية خطة مستقبلة لتجنيب العالم ويلات جنون السلاح الذرى ولا تعدو المشروعات التى تقدم بها الاتحاد السوفيتى أو الجمهورية الكبرى للعالم الجديد لخفض السلاح وتحريم استخدام السلاح الذرى الامانى والآمال ، وهى ذر للرماد فى العيون. ونرى الماردين الجبارين يستمران فى سباق التسلح وفى تخزين القنابل الذرية وفى تجارب مضاعفة فتكها دون هوادة . وتختلف سياسة الذرة فى العالم الحر عنها فى الدولة السوفيتية ومجموعتها الشمسية فى أن العالم الحر تبعاً لغنى دوله فى غرب أوروبا فى العلماء والبحث العلمى ومعامل التجارب يسير بجد فى مختلف نواحى استخدام الذرة ولا تتقيد تجارب بلد بتجارب آخر ، بينما أن تجارب استخدام الذرة فى عالم ما وراء الستار الحديدى تركز فى نفس الاتحاد ، وفيما يخلعه على دول شرق أوروبا التابعة له من بعض أنواع البحوث ، والمنشآت التى تستخدم الطاقة الذرية فى الصناعة والعلاج كلها بأشرافه ، ولم تتأصل بعد هنالك دراسات الطاقة الذرية على نطاق علمى واسع .

ومن أهم ما تتميز به تيارات عالم اليوم المحاولات التى يبذلها العالم المتمدين فى سبيل اتخاذ الوسائل الفنية وغيرها لفض المنازعات الدولية سلمياً ، وهذه المحاولات تبدأ بالوقوف بين أطراف النزاع حتى لا تستفحل ، بالمساعى الحميدة والوساطة والتحكيم ، وقد يتطلب الأمر احتكام أطراف النزاع إلى القضاء الدولى . ونجحت الجهود فى إنشاء محكمة دولية متخصصة أطلق عليها فى ميثاق الأمم المتحدة محكمة العدل الدوليـــة ، وقد يكون

الخلاف بخصوص تعارض وجهات النظر السياسية وتنازع السيادات ، وقد نجح محبو السلام ومعضدوه فى إنشا هيئة دولية ليست بدولة الدول أو قوة القوى ، إنمـا هى هيئة ذات نفوذ سياسى على الدول بحكم ميثاقها وقبول الدول الأعضاء لهذا الميثاق وتنظيم حياة الأسرة الدولية محافظة على الأمن الدولى والسلام وتفادياً للنزاع المسلح وما يجر إليه من ويلات ونـكبات ، وهذه الهيئةهى اليوم الأممالمتحدة التى حلت محل عصبةالامم ، وتتـكون أساساً من مجلس الأمن بسلطاته الواسعة وقراراته السياسية التى يجب أن تصدر بأغلبية سبعة أصوات على الاقل من أحد عشر صوتاً بما فى ذلك الخمس الاعضـاء الـكبار الدائمين فيه ، ومباشرة أى عضو من الـكبارحقه القانونى فى الاعتراض على مشروع القرار يبطل تنفيذه، ومن الجمعية العمومية التى تجتمع مرة كل سنة أو فى جلسات طارئة وتصدر أساسياً توصيات بالاغلبية كما يمكنها أن تبحث الحالات الخطيرة التى تهدد بالحرب إذا استعصى بحثها فى مجلس الأمن . ويختلف القضاء الفنى أساسياً عن التحكيم والقرارات السياسية لمجلس الأمن فى أن محكمة القضاء الفنى قائمة باستمرار بقضاتها المعينين خصيصاً للمتقاضين ولعلاج القضايا التى تطرح عليها ولتفسير ما يطلبإليها تفسيره من بنود المعاهدات والاتفاقات أو سائر الحالات التى تطرح عليها لأخذ الرأى ، وطرق أحكامه ودراساته محدودة وفق الميثاق وما جرى العرف به ، أما التحكيم فيباشره أعضـاء يعينون لأغراض التحكيم ثم ينفرط عقدهم بعد إتمام مهمتهم . وفيمايختص بمجلس الأمن فاجتماعه لبحث المنازعات السياسية التى تهدد الأمن الدولى والسلام العالمى هو رهين قيام هذه الحالات ودعوته للاجتماع وعلاجه للمشكلات تبعاً للظروف وتطورات الموقف . وحاولت بعض الدول الـكبرى فى مطلع القرن الحالى إنشاء قضاء دولى عال له سلطان على مختلف

الدول دون معارضة، بإنشاء محكمة عليا للغنائم تفصل بصفة استئنافية فى قضايا المحاكم الوطنية للغنائم ، غير أن المشروع اصطدم بسيادة الدول وبعدم قبول الدول الكبرى التنازل عن شيء من سلطانها بقبول أحكام هذا القضاء العالى .

ولنوايا الدول أثرها الخطير فى سياسة السلام والحرب ، وليس الامر مجرد إبرام اتفاق أو التعهد باتباع سياسة معينة وفق قرارات مؤتمر من المؤتمرات أو منظمة دولية أو اقليمية أو مجرد إصدار مجلس عصبة الامم أو مجلس الأمن قرارات لتهدئة الحالة المتوترة والمحافظة على الأمن الدولى أو مجرد إصدار الجمعية العمومية للأمم المتحدة توصيات لصيانة السلام وتوثيق حسن التفاهم بين الدول ، بل أساس صفاء الجو واستتباب الأمن والبعد عن الحرب نوايا الدول وخاصة العظمى حيال النزاع والقرار ومدى ما تكنه من احترام للاتفاقات والمعاهدات والقرارات وتوقيعاتها . وقد ترتكز الدول على مجرد تعهدات واتفاقات تقوم على الثقة المتبادلة هى أقرب إلى الأخذ بكلمة الشرف ومع ذلك يكتب لها النجاح حقبة طويلة مثال ذلك الاتفـــاق الودى بين انكلترا وفرنسا لسنة ١٩٠٤ على مناطق النفوذ فى البحر الابيض المتوسط ، كما لا تنجح الاتفاقات لسوء نوايا الدولة الموقعة عليها وطغيان روح التوسع التى تضمرها على تعهداتها باحترام أوضاع السلام ، مثال ذلك اتفاق ميونيخ لسنة ١٩٣٨ فقد مزقه هتلر فى السنة التاليـة وميثاق عدم الاعتداء بين ألمانيا النازية والاتحاد السوفيتى لسنة ١٩٣٩ ، فقد ضربت ألمانيا النازية به عرض الحائط وهاجمت الاتحاد بعد مضى أقل من سنتين على توقيعه ، ومثال ذلك أيضاً معاهدة التحالف بين انكلترا ومصر لسنة ١٩٣٦ فقد كانت الاولى وهي الاقوى تباشر

تنفيذها وخاصة زمن الحرب بما يتفق مع مصلحتها دون مراعاة صالح مصر، وبالغت بعد الحرب بسوء نية فى عدد جيش الاحتلال الذى فاق بمراحل الحد الاقصى المنصوص عليه فى المعاهدة .

ورأينا العكس فى التعهدات الادبية السامية لدول آسيا وافريقيا التى اجتمعت فى باندونج سنة ١٩٥٥ لتوثيق صلاتها وتدعيم السلام بين شعوبها وسائر شعوب العالم فى حدود ميثاق الأمم المتحدة، ومكافحة الاستعمار فى ربوعها ، فهى تتخذ منها نبراسا فى سياستها الخارجيـــة وفى مكافحة التسلط فى ديارها .

ونرى كذلك تعدد توكيدات زعماء الكتلتين الشرقية والغربية بالتعاون والتسامح وتبادل رجالهـا المسئولين الزيارات ووعودهم بتوثيق الروابط السياسية والاقتصادية بين الجبهتين دون نتيجة ملموسة .

وتعددت المنازعات التى طرحت على عصبة الأمم فيما بين الحربين العالميتين ،فقد تظاهرت الدول وخاصة الكبرى ببذل الجهد لعلاجها وتصفية الموقف،غير أنها فى قرارة نفسها كانت تغلب أطماعها ومصلحة التوسع على العلاج الحاسم ، وكانت إذا تضاربت أطماعها مع تسوية الموقف تسوية عادلة حاسمة سرعان ما تغلب المصلحة الذاتيـــة ، وكانت سياستها تهدئة المنازعات مؤقتاً واحالتها على مفاوضات ولجان ومؤتمرات وترك المشاكل المعقدة فى أيدى أربابها الذين تسببوا فى تعقيدها، مما يجعلها تستفحل إلى أن قامت الحرب العالمية الثانية نتيجة التهاون والضعف فى تصفية هذه المنازعات، والأمثلة على هذه المنازعات عديدة نذكر منها النزاع الايطالى اليونانى بشأن تسوية الحدود بين البانيا واليونان ثم قتل أحد أعضاء اللجنة الدولية لتحديد التخوم سنة ١٩٢٣ ، والنزاع بشأن

تطبيق قانون الاصلاح الزراعى الرومانى على الملاك الزراعيين المجريين فى ترانسلفانيا سنة ١٩٢٢ وكانت تتبع رومانيا، غير أن رعايا المجر كانت تنظم أحوالهم معاهدة تريانون التى أباحت لهم الاحتفاظ بجنسيتهم المجرية الأصلية وبممتلكاتهم، والنزاع اليابانى الصينى الذى شجر نتيجة التوسع الاستعمارى اليابانى فى الصين واعتداء الأولى على سيادة الثانية وإنشاء دولة المنشوكو سنة ١٩٣٢ فى منشوريا تحت الحماية اليابانية وإنزال عسكر اليابان فى شنغهاى فى آخر عام ١٩٣١ واصرار اليابان على استمرارها فى التوسع هناك وخروجها من عصبة الأمم لعدم قبولها علاج المشكلة بواسطتها، والنزاع الايطالى الحبشى سنة ١٩٣٥ الذى لا يوجد سبب عادل يبرره وقد كانت الحبشة عضواً فى عصبة الأمم ومع ذلك اهدرت ايطاليا استقلالها وضمتها إلى التاج الايطالى ولم تلق بالا لقرار مجلس العصبة بتوقيع العقوبات الاقتصادية عليها، والنزاع الالمانى البولونى بشأن دانتزج واصرار ألمانيا النازية فى مطلع سنة ١٩٣٩ على ضم مدينة دانتزج الحرة اليها، وكانت تتبع نظاماً دوليا بإشراف عصبة الأمم وبولونيا، وعلى بناء ألمانيا النازية طريق ألمانى يخترق الممر البولونى إلى بروسيا الشرقية وخط حديدى ألمانى ولا يعتبران فى أرض بولونية، ورفضت بولونيا رفضاً قاطعاً مقترحات ألمانيا بتشجيع انكلترا وفرنسا، مما أدى إلى هجوم ألمانيا على بولونيا فى سبتمبر عام ١٩٣٩ وقيام الحرب العالمية الثانية، ولم تشأ ألمانيا النازية وكانت قد تركت عصبة الأمم كما أعلنت الغاء ميثاق عدم الاعتداء الذى كان مبرماً بينها وبين بولونيا، أن تقبل أى حل سلمى دولى عن طريق العصبة .

وتكررت الحالة تحت قبة الأمم المتحدة رغم بدء ظهور وعى سياسى ورأى عام دولى يحسب حسابه، وشجرت منازعات عدة كان نتيجتها أن

يفرض حل مؤقت لتصفية الجو وأن يحال النزاع على لجان ومفاوضات ومؤتمرات لتسويتها بصفة نهائية ، مثال ذلك النزاع بين الهند والباكستان بشأن كاشمير سنة ١٩٤٧ وذلك لرغبة كل منهما فى ضم الولاية اليها وصعوبة تطبيق الاستفتاء لتقرر كاشمير مصيرها بنفسها وعدم قبول الطرفين هذا المبدأ وعجز اللجان عن التوفيق بين المتنازعين ، والنزاع بين مصر وانكلترا عام ١٩٤٧ بشأن جلاء الجيوش البريطانية عن أراضى مصر تبعاً لتغير الظروف التى كانت تنص على احتلال منطقة قناة السويس بحكم معاهدة لندن لسنة ١٩٣٦، ووجوب تنقيح المعاهدة تبعاً لتغير الظروف وضرورة جلاء الجيوش المحتلة أراضى مصر قسراً لأن هذا الاحتلال لا يتفق وتطور القانون الدولى وميثاق الأمم المتحدة ويهدد السلام العالمى ، ورفعت مصر شكواها إلى مجلس الأمن واتبعت انكلترا وانصارها فى المجلس الاساليب الملتوية التى أدت إلى تأجيل البت فى النزاع ، والنزاع بين الكتلة الغربية والاتحاد السوفيتى على برلين المحتلة بواسطة الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية وانكلترا وفرنسا،ومحاولة الاتحاد ارغام الكتلة الغربية الجلاء عن برلين وتركها لقمة سائغة للاتحاد سنة ١٩٤٨ ، وحل النزاع بعد لأى ومحاولات لحسمه فى مجلس الامن بلا نتيجة مجدية بالمفاوضات المباشرة بين أطراف النزاع ، والنزاع بخصوص تقسيم فلسطين وتوصيات الجمعية العمومية للأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن بخصوص هذا التقسيم ما بين سنة ١٩٤٧ ، ١٩٤٩ وعدم قبول كل من العرب وأبناء صهيون التقسيم وتفاقم المشكلة بانحسار الانتداب البريطانى عن البلاد فى ١٤ مايو سنة ١٩٤٨ ، واستمرار النزاع المسلح هناك وتشريد أكثر من مليون عربى من ديارهم عنوة على يد الصهيونية السياسية المتعصبة .

ومن الأمثلة البارزة أيضاً النزاع بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية

سنة ١٩٥٠ واشتباك الطرفين فى حرب مريرة وتدخل الأمم المتحدة لوقوف الحرب، وصدور قرار مجلس الأمن بارسال قوات حربية دولية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية لإيقاف الحرب ، وظل القتال محتدماً والحرب سجالا ، وتدخلت الأمم المتحدة لفضها وتصفية الموقف نهائياً ، وعقدت الهدنة سنة ١٩٥٣ هناك دون الوصول إلى حل نهائى للمشكلة ، والنزاع بين مصر واسرائيل بخصوص حق مصر فى تفتيش السفن المارة فى قناة السويس او المياه الاقليمية المصرية المشتبه فى أنها تحمل مواد حربية او مايساعد على تدعيم الاداة الحربية لاسرائيل ، وشكوى هذه إلى مجلس الامن فى سنة ١٩٥١ وفى سنة ١٩٥٤، وتمسك مصر بحقها المشروع فى التفتيش تبعاً لكونها فى حالة حرب مع إسرائيل وهى تدافع عن كيانها وتستخدم حقوقها فى مباشرة أعمال سيادتها فى مياهها فى حدود اتفاقية القسطنطينية التى تبيح لها اتخاذ ماتراه ضرورياً للدفاع عن أراضيها وصيانة الأمن فى منطقة القناة ، والنزاع بين كتلتى الغرب والشرق بشأن الحريات فى المجر ، وأساسه كبت الاحتلال الروسى للحريات هناك ورد فعل هذا الكبت بقيام ثورة عنيفة وانتشار الاضراب فى المصانع واصطدام الثورة مع جيش الاحتلال وقوات الحكومة الشيوعية ، ثم تظاهر الاحتلال السوفييتى بقبوله الجلاء وترك البلاد لبنيها ، غير أن هذا التصرف كان خدعة ، وبمجرد أن اطمأن الثوار الى الوعود السوفييتيه المعسولة ساعد الاحتلال الحكومة الشيوعية المجرية فى قمع الثورة بلا رحمة ، واضطرب حبل الامن هناك ، غير أن الغلبة فى النهاية كانت للحكومة الشيوعية التى شكرت الاحتلال السوفييتى على معونته ، واخذت الأمم المتحدة علما بالامر الذى يهدد الامن فى شرق اوروبا ، وطلبت الجمعيه العمومية فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ان توافق حكومة

المجر على دخول لجنة مراقبة لدراسة الحالة وتقديم تقرير اليها ، غير أن الحكومة رفضت بشدة دخول لجنة البلاد وتجوالها فيها بحرية وعدت هذا تدخلا فى شئونها ، وهرب عشرات الآلاف من المجر الى النمسا وغيرها ، كما أوفدت الولايات المتحـــدة الامريكية المعونة الطبية إلى البلاد المنكوبة عن طريق الصليب الأحمر .

وهناك النزاع بشأن تأميم قناة السويس ، وخلاصة الأمر أن مصر أممت الشركة العالمية لقناة السويس البحرية وهى شركة مصرية بحكم عقد الامتياز وأحكام القضاء المختلط والتشريع الذى ينظم شئون الشركات ، وصدر قانون التأميم فى ٢٦ يولية سنة ١٩٥٦ يسند ادارتها إلى هيئة تشكل لهذا الغرض وتحل محل مجلس ادارتها السابق ، ويعوض حملة الأسهم عما يملكونه من اسهم حسب سعر الاقفال السابق على التأميم فى بورصة الأوراق المالية بباريس ، وترتب على التأميم أن ثارت ثائرة انكلترا وفرنسا تبعا لفقدان البلدين عضوية مجلس إدارة الشركة واشرافهما على المرفق الهام لتجارتهما الخارجية وانتظام تموين صناعاتهما بالبترول ومايتبع ذلك من فقدان مواطنيهما أصحاب الأسهم فى الشركة الأرباح الغزيرة التى تجنيها سنوياً من رسوم المرور فى القناة ، وتمسكت مصر بوجهة نظرها بحق ، وهى أن المرفق مصرى صميم وهى تباشر حياله حق سيادتها الذى لا غبار عليه وللتأميم نظائره فى الخارج ، وعقد مؤتمر لندن فى أغسطس سنة ١٩٥٦ دعت إلى عقده انكلترا من الدول المنتفعة بالقناة وحضرته اثنتان وعشرون دولة وامتنعت مصر واليونان عن حضوره ، وخلص المؤتمر إلى وجوب تدويل القناة لارتباط مصالح الدول المختلفة التجارية بهذا المرفق ولأهميته السياسية البالغة ، واصرت مصر على عدم قبول التدويل

مع قبولها لجنة استشارية من الدول المنتفعة بالقناة لابداء رغباتها فى شأن تحسين المرفق، كما تعهدت بضمان حرية الملاحة فى القناة وانتظام سير السفن عبرها، وباشرت مصر فعلا حقها ولم يلاحظ عليها تهاون أو عدم احترام لحرية الملاحة. وأخيراً رفعت الدولتان شكوى إلى مجلس الامن وأصدر المجلس قراره فى ١٣ أكتوبر سنة ١٩٥٦ باحترام حق مصر وسيادتها فى القناة وكذلك مراعاة حرية الملاحة فيها فى حدود الاتفاقات الدولية مع عزل قناة عن تيارات السياسة والاتفاق بين الدول صاحبة الشأن على طريقة تحصيل الرسوم وتحديد نسبة عادلة لتحسين القناة وتسوية المشكلة بطريق المفاوضة بين أطراف النزاع، واستعدت مصر للمفاوضات غير أن دولتى الغرب دبرتا بالاتفاق مع اسرائيل مؤامرة اعتداء خطيرة وعجلت فى الهجوم على القناة جواً وبحراً، مع مساعدتها جيوش اسرائيل فى اقتحام شبه جزيرة سيناء قبل الدخول فى مفاوضات لتسوية النزاع، وترتب على هذا الاعتداء الذى يعد خرقا صارخا لميثاق الأمم المتحدة اصدار الجمعية العمومية قرارها فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ بوجوب إيقاف اطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية وإيفاد قوات الطوارىء الدولية للاشراف على تنفيذ قرار وعودة الملاحة فى القناة بعد رفع العقبات التى سدت المرور فيها نتيجه العدوان، وانصاعت الدول المعتدية إلى القرار تحت ضغط الكتلتين الكبيرتين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية، ووعيدهما وقد اصرتا على وجوب الكف عن الاعتداء وتسوية النزاع تحت قبة الأمم المتحدة، كما كان لقوة الرأى العام أثرها البالغ فى اضطرار هذه الدول الآثمة إلى تنفيذ القرار، وقد أعلنت الشعوب بما فى ذلك شعوبها واحزابها

السياسية بالذات سخطها البالغ على الحكومات المعتدية ، وهدأت العاصفة مؤقتاً انتظاراً لعلاج أسباب النزاع فى نطاق الأمم المتحدة .

وهناك مشكلة قبرص بين انكلترا وتركيا من جهة وأهل قبرص فيما عدا الاقلية التركية فى الجزيرة واليونان من جهة أخرى . وكانت قبرص ضمن أملاك الدولة العلية إلى أن تنازلت عنها لبريطانيا العظمى سنة ١٨٧٨ فجعلت منها مستعمرة بريطانية ضمن أملاك التاج منذ الحرب العالمية الاولى، وقامت حركة قومية فى الجزيرة يطالب فيها القائمون بها وهم الغالبية من السكان الذين من أصل يونانى بانضمامهم إلى اليونان ،وطرق الوطنيون من أهل الجزيرة واليونان أروقة الامم المتحدة لأسماع شكواهم ولعلاج النزاع بما يكفل الامن فى هذه المنطقة ، وأصمت انكلترا أذنيها عن الاستماع إلى رغبات الاهلين وتطبيق حق تقرير المصير على الجزيرة ، كما لم تصل الامم المتحدة إلى علاج للنزاع ، وأهم أسباب رفض انكلترا الاستجابة إلى شعور الاهالى والتمشى مع تطور العلاقات السياسية الدولية ووجوب تصفية الاستعمار ان قبرص هذه ، وهى قاعدة عسكرية بريطانية منيعة ،هى الجناح الايمن لحلف شمالى الاطلنطى وحلف البلقان ، وهى القلعة الشامخة لحلف بغداد وللدفاع عن النفوذ الغربى فى الشرق الاوسط ، واتبعت بريطانيا العظمى أشد أنواع البطش والتنكيل لأخماد الثورة هناك ، وتمسكت تركيا بحقوق الأقلية التركية فى الجزيرة وانه فى حالة جلاء انكلترا عنها فالطبيعى ان تؤول إلى تركيا صاحبة السيادة الاصلية هناك ، وتمسكت اليونان بوجوب ان تؤول الجزيرة الى الوطن الام ، وتوترت الحالة فى الجزيرة، وزاد عدد ضحايا الارهاب من الجنود البريطانيين وتهدد حلف البلقان بالانهيار نتيجة سوء العلاقات السياسية بين تركيا واليونان تبعا لاختلاف وجهتى

نظرهما فى المشكلة ، ونفت الدولة الاستعمارية المتعنتة زعيم الثورة هناك وهو رئيس أساقفتها،ثم عادت بعد سنة من نفيه وفكت اعتقاله فى مارس سنة ١٩٥٧ نزولا على إرادة الشعب وسعيا إلى علاج الازمة التى استفحلت فى القاعدة العسكرية الهامة .

ومن المنازعات الدولية التى شجرت بعد الحرب العالمية الثانية ولا يزال علاجها مستعصيا مشكلة الجزائر بين أهلها وبين فرنسا ، وتهتم الشعوب العربية بهذه المشكلة باعتبارها تمس مصالح الامة العربية كوحدة يعتبر شعب الجزائر جزءاً لا يتجزأ منها ، وتتمسك فرنسا بان المشكلة من صميم اختصاص فرنسا ومسائلها الداخلية اذ ان النزاع بين أهل مقاطعات ثلاث فرنسية من مقاطعاتها التى تكون الجزائر وفرنسا ، وهذه الجزائر وهى جزء من الاتحاد الفرنسى هى أرض فرنسية خالصة بحكم القوانين الفرنسية والدستور الفرنسى لسنة ١٩٤٦ ،ولرائحة البترول فى خياشيم الاستعمار الفرنسى هناك نشوة تزيد نهمه وعناده فى تمسكه بهذه الغنيمة الدسمة رغم انف الجزائريين ، ، ويتمسك أهل الجزائر والدول العربية وسائر دول العالم المجاهدة فى سبيل الحرية والسلام بأن مشكلة الجزائر مشكلة دولية تهم الاسرة الدولية ، وهى تهدد الامن الدولى ويتعين علاجها تحت قبة الامم المتحدة حقنا للدماء ، وطرحت المشكلة على الجمعية العمومية للامم المتحدة فى دورتها لسنة ١٩٥٦ — ١٩٥٧ ، وقررت اختصاصها فى بحثها،كما أوصت بوجوب علاجها علاجاً ديموقراطيا يؤدى إلى ايقاف القتال وحقن الدماء هناك ، وتحاول الدوائر السياسية المتزنة ان تجمع بين المتنازعين للقيام بمفاوضات لتحقيق الامانى القومية للجزائريين واجابتهم إلى مطالبهم فى تقرير مصيرهم .

ويضاف إلى الوسائل المختلفة السابق تلخيصها لفض المنازعات الدولية

سلبيا المحاكمات الجنائية عن الجرائم الدولية وشتى جرائم الحرب التى يرتكبهـــا الأشخاص المسئولون أو رؤساء الدول والحكومات ومرؤوسوهم أثناء دوران رحى الحرب أو بسببها أو للتحريض عليها ، واتباعهم وخاصة القواد والمسئولون الذين يقودون دفة الحرب طرق التعذيب والتقتيل بالجملة بلا داع . والتفكير الجدى فى قضاء جنائى دولى وفى قانون جنائى دولى ليباشر القضاء بمقتضاه أحكامه حديث العهد يرجع إلى الحرب العالمية الأولى حينما اشتدت قسوة الحرب نتيجة استخدام الأسلحة الفاتكة على نطاق واسع واتساع دائرة التدمير واصرار إمبراطوريات الوسط على إنهاء الحرب لمصلحتها بأى ثمن ، دون إعارة اهتمام للوسائل الانسانية التى تتخذ فى الحرب والتى سبق أن أقرتها اتفاقات لهاى سنة ١٨٩٩ و١٩٠٧ . ونصت معاهدة فرسايل لسنة ١٩١٩ على جرائم الحرب ، وكان الهدف الأساسى محاكمة قيصر ألمانيا على ما اقترفه من الهجوم غير المشروع على بلجيكا ومن أمره جيوشه وأساطيله وغواصاته باتباع أقسى الطرق البربرية للفتك بالعدو وبقوافله وبسفنه وبأغراق سفن المحايدين ،غير أنه تعذر محاكمة القيصر لاعتبارات سياسية، وتبلورت المحاكمات عن جرائم الحرب فى محاكمات قليلة محدودة ، ثم مالبث الأمر أن فتر وأغفل حتى قيام الحرب العالمية الثانية ،فيما عدا ما ترددفى مؤتمرات القانون الجنائى وبحوث الفقهاء بخصوص جرائم الحرب وتبويب قانون خاص بها . وأصرت الدول المتحالفه فى نهاية الحرب العالمية الثانية على وجوب التشدد فى المحاكمات عن جرائم الحرب ووضع أسس قويمة لها، نظراً للقسوة البالغة التى اتبعتها ألمانيا النازية واليابان أثناء الحرب مع

العدو وما اقترفته النازية من جرائم ضد بعض أقليات تسكن فى ديارها وفى البلدان التى احتلتها جيوشها وفى مقدمتها التعذيب حتى الموت والتقتيل بالجملة ، وتشكلت بعد الحرب المحكمة الدولية للمحاكمة عن جرائم الحرب فى نورمبرج ، وحاكمت زعماء النازية عما اقترفوه من آثام ضد الانسانية واعتداء صارخ على القانون الدولى والمواثيق الدولية ، وحاكمت محكمة دولية أخرى فى طوكيو زعماء الامبراطورية اليابانية فيما عدا الأمبراطور عما اقترفوه من جرائم الحرب والقسوة ضد العدو، وقضت على المتهمين بالاعدام شنقاً وبالسجن لمدد طويلة متفاوتة ، كما حكمت ببراءة البعض.

ولم تبوب بعد الجرائم التى من اختصاص القضاء الجنائى الدولى ، كما لم تعين على وجه الدقة وسائل المحاكمة وأنواع الأحكام ودرجاتها والعقوبات التى يحكم بها على مجرمى الحرب ، ولكن تلخصت هذه الجرائم تبعاً لأبحاث فقهاء القانون الجنائى الدولى وأراء مفكرى السياسة والاجتماع فيما يلى : الجرائم ضد السلام وجرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية وجرائم اضطهاد الجنس والعمل على إبادته .

وليست هناك مواد محددة وقوانين مبوبة تعتمد عليها هيئات التحكيم الدولية والمحاكم الدولية الفنية والجنائية ومختلف المنظمات التى تعالج المنازعات التى تطرح عليها ، وإن تبويب القانون الدولى بوجه عام لم يخرج عن حد التوصيات والأمانى فيما عدا المحاولات الهامة من مجموعة الدول الامريكية ومن عصبة الأمم سابقاً ، وتنشط بين حين وآخر جهود المؤتمرات

والكتاب ورجال القانون فى هذا الصدد ، غير أن المحاولات لم تكلل بعد بالنجاح المرجو منها .

وتنحصر حالا مصادر القضاء الدولى وأحكام هيئات التحكيم فيما يلى :

١ — قرارات التحكيم الدولى المتتابعة .

٢ — المواثيق والمعاهدات والاتفاقات الدولية .

٣ — أحكام محاكم القضاء الدولى وشتى فتاوى هذه المحاكم وتفسيرها لنصوص الاتفاقات الدولية المختلفة .

٤ — العرف الدولى وسائر الآراء التى تتناول نصوص شتى الاتفاقات الدولية وأوضاع العلاقات السياسية الدولية .

٥ — القانون الطبيعى وشتى المبادىء التى صاغت أسس الحريات على نسق مبادىء الثورتين الامريكية والفرنسية وغيرهما .

٦ - بعض المعاهدات والاتفاقات الأساسية التى نسجت ثوب العلاقات السياسية الدولية وأدت إلى توازنها ، وأهمها معاهدات واتفاقات وستفاليا وفينا وباريس ولهاى وفرسايل ثم ميثاق عصبة الأمم وميثاق الأمم المتحدة،وأخيراً الميثاق الدولى لحقوق الانسان .

ولكن يتعين لنجاح المحاولات المختلفة فى سبيل السلام أن تصفو قلوب الدول وأن تقوم صلاتها على حسن النية المتبادلة وإلا تضمر الدولة للأخرى الشر وألا تواصل شن الحرب الباردة وأن تخفف من حدة التطاحن وصراع السيادات وتعريض العالم للاشتباك المسلح . وإن سباق التسلح وتخزين الأسلحة الذرية أو التعصب للمثل السياسية وإقامة العقبات البالغات فى وجه التعايش السلمى ـ هذه العوامل تجعل المرء يحيا فى جو

من الفزع والهلع ولا يطمئن إلى استقرار عيشه ليعمل بهمة فى سبيل التشييد والبناء .

ويحسن أن يشعر المواطن أنه يعيش فى جو لعالم واحد ، ويحتفظ فى هذا الجو بقوميته وقوانينه وحقوقه فى دولته ، على أن تحبو حياة واحدة من الحرية والمساواة والاخاء والعدالة الاجتماعية والتسامح وبحبوحة العيش وكسب الرزق والتعاون وضمان الأمن الدولى والبعد عن الحروب الشاملة المدمرة المواطنين بالدليل على اختلافها فى نطاق ميثاق الأمم المتحدة والميثاق الدولى لحقوق الانسان . ولا يقصد بحال أن يقوم عالم واحد فى ظل دكتاتورية كبرى لدولة عالمية واحدة تفرض إرادتها بالقنبلة الذرية أو بغيرها على مختلف أعضاء الأسرة الدولية . وأمام الانسانية جهود جبارة لتحقيق حياة التسامح هذه ، كما أنها لا تزال بعيدة بعداً شاسعاً عن تحقيق فكرة المواطن العالمى الذى يجول فى مختلف أصقاع الارض بلا جنسية معينة أو جواز سفر يدل عليها ، وأبرمت دول غرب أوروبا وهى فرنسا وبلجيكا وإيطاليا وهولاندة وألمانيا الغربية ولوكسمبورج فى مارس سنة ١٩٥٧ اتفاق السوق المشتركة ونظام التعاون المشترك للطاقة الذرية وبحوثها، غير أن هذا الاتفاق لم يصدق عليه بعد، وهو فى نطاق ضيق لصالح الدول المذكورة فحسب .

ويحسن بالانسانية الدائمة الحركة وتبعا لتضارب المصالح الدولية ان تستخلص من فكرة الجماعة والفكرة المعارضة لها ماينفع لعلاج أمراضها واستخلاص السمين بعد استبعاد الغث من كل منهما ، وليس الالم والتوجع مما لابد منه حتى نفقد الامل فى العلاج ونقف مكتوفى اليدين انتظاراً للفناء بالسلاح الذرى ، وليس مما لابد منه ان يتطور الصراع إلى حرب ضروس

تبعاً لما زعمه ماركس وتلاميذه من كفاح الطبقات ومادية التاريخ وسير البشرية نحو تصفية الطبقات وإعلان دكتاتورية البروليتاريا ، فلن تصبح هناك حرب قادمة يتحقق النصر فيه للبروليتاريا كما يعتقد ماركس أولغيرها ، فسيتحول العالم إلى مقبرة وعـــدم ، ويتردد فى فضاء العالم المقفر صدى عواصف الانانية والجشع وقد اختفت الانسانية بمعالمها ومدنياتها الزاهرة .

وبعد فهل لجنون سياسة الذرة حد ، وهل يمكن فرض الرقابة عليها أم سيؤدى التبارى فى صناعة الاسلحة الذرية إلى فقدان البشر اتزانهم وضياع ضوابط الحكمة والتعقل واحتراق عالم هذا الانسان بالذرة التى توصل إلى تفتيتها ؟

الملحقات



ملحقات الدراسة

تمهيد

زيادة فى الفائدة واستيفاء للبحث نختتم دراستنا بملاحق أربعة ،لها أهميتها فى الرجوع اليها لجلاء ما يعرض للباحث من موضوعات ،يتعين الكشف عن غموضها لمعرفة وسائل علاج شتى مشكلات عالم اليوم فى الميدان الدولى وفى الجماعة الانسانية، ولا شك أن استيفاء الدراسة يتطلب الاسترشاد بدستور الدول الجارى العمل به حالا، وبمحكمة القضاء الدولى، وبميثاق الفرد والجماعات الذى يقرر حقوق الانسان وقد خرج من ضلوع هذا الدستور الدولى، وبحدود وسلطان قوة الطوارىء الدولية ،وقد تتكرر تجربتها مستقبلا .

وفيما يلى الملحقات الاربعة التى تفى بالغرض المذكور وهى : —

الملحق الاول : يتناول ميثاق الامم المتحدة وهو دستور الاسرة الدولية لعالم اليوم .

والملحق الثانى : ويشمل النظام الاساسى لمحكمة العدل الدولية ،وهو نظام القضاء الدولى الذى يمكن الاعتماد عليه لفض المشكلات الدولية القانونية التى تشجر بين الدول .

والملحق الثالث : وهو الاعلان العالمى لحقوق الانسان (وهذا الاعلان هو الميثاق أو الدستور الدولى لحقوق الانسان وقد تفرع من ميثاق الامم المتحدة) ووافقت عليه جل دول هيئة الأمم المتحدة،ويذكر الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية للفرد فى عالم اليوم .

والملحق الرابع : وهو الاتفاق بين الامم المتحدة وحكومة مصر بشأن وضع قوة الطوارىء الدولية التابعة للامم المتحدة فى مصر ، وما تتمتع به من امتيازات واعفاءات وحصانات فى مباشرتها مهمتها التى وكلت اليها بقرار الجمعية العمومية للامم المتحدة .

الملـــحق الأول

ميثـــاق الأمم المتحـــدة

مقدمة

ميثاق الامم المتحدة هذا هو الدستور القائم حالا الذى ينظم معاملات الدول وعلاقاتها ويعالج مشكلاتها ويرسم وسائل فض المنازعات بينها عن غير طريق العنف والحرب ، وهو يجمع شملها فى منظمة عالمية لها هيئاتها وفروعها المتخصصة المتعددة ، وهى تعالج مشكلات الاعضاء والدول السياسية والاقتصادية ، وتعمل على تقارب الحكومات والشعوب ورفع المستوى المعنوى والمادى للفرد ، وقد حل هذا الميثاق محل ميثاق عصبة الامم المنحلة بعد الحرب العالمية الثانية ، وسارت التجربة أشواطا بعيدة فى سبيل علاج المشكلات السياسية التى قد تؤدى الى انفجار مرجل الحرب ، ويعمل الميثاق على علاج المنازعات المسلحة علاجا حازما بفرض العقوبات الاقتصادية والمقاطعة على المعتدى وبالتدخل الايجابى عند اللزوم بالقوى الحربية الدولية ، وبتشكيل قوة الطوارىء للوقوف بين أطراف النزاع ، كما يهتم اهتماما كبيراً بمشكلات الافراد والجماعات الاجتماعية والاقتصادية ، ويحاول نشر حسن التفاهم والسلام عن طريق علاج المشكلات المذكورة .

نصوص ميثاق الامم المتحدة (*)

الديباجة

نحن شعوب الامم المتحدة .

وقد آلينا على أنفسنا .

أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب التى فى خلال جيل واحد جلبت على الانسانية مرتين أحزانا يعجز عنها الوصف .

وأن نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الاساسية للانسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية .

وأن نبين الاحوال التى يمكن فى ظلها تحقيق العدالة واحترام الالتزامات الناشئة عن المعاهدات وغيرها من مصادر القانون الدولى.

وأن ندفع بالرقى الاجتماعى قدما ، وأن نرفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح .

وفى سبيل هذه الغايات اعتزمنا

أن نأخذ أنفسنا بالتسامح ، وأن نعيش معا فى سلام وحسن جوار ،

وأن نضم قوانا كى نحتفظ بالسلم والامن الدولى ،

وأن نكفل بقبولنا مبادىء معينة ورسم الخطط اللازمة لها ألا تستخدم القوة المسلحة فى غير المصلحة المشتركة .

وأن نستخدم الاداة الدولية فى ترقية الشئون الاقتصادية واجتماعية للشعوب جميعا

قد قررنا

أن نوحد جهودنا لتحقيق هذه الاغراض .

ولهذا فان حكوماتنا المختلفة على يد مندوبيها المجتمعين فى مدينة سان فرنسيسكو الذين قدموا وثائق التفويض المستوفية للشرائط قد ارتضت ميثاق الامم المتحدة هذا ، وأنشأت بمقتضاه هيئة دولية تسمى « الامم المتحدة » .

(*) وضع النص الاصلى للميثاق بلغات خمس ، هى الصينية والفرنسية والروسية والانجليزية والاسبانية ، وهى لغاته الرسمية على وجه السواء ، وهذه الترجمة العربية من وضع الحكومة المصرية ، ونشرتها ادارة الأنباء بالامانة العامة للامم المتحدة بتصريح منها .

الفصل الأول

فى مقاصد الهيئة ومبادئها

(المادة الأولى)

مقاصد الأمم المتحدة هى :

١ – حفظ السلم والأمن الدولى ، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التى تهدد السلم ولإزالتها ، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الاخلال بالسلم ، وتتذرع بالوسائل السلمية ، وفقاً لمبادىء العدل والقانون الدولى ، لحل المنازعات الدولية التى قد تؤدى إلى الاخلال بالسلم أو لتسويتها .

٢ – إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام .

٣ – تحقيق التعاون الدولى على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والثقافية والانسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

٤ – جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة

(المادة الثانية)

تعمل الهيئة وأعضاؤها فى سعيها وراء المقاصد المذكورة فى المادة الأولى وفقا للمبادىء الآتية :

١ – تقوم الهيئة على مبدأ المساواة فى السيادة بين جميع أعضائها .

٢ — لكى يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون فى حسن نية بالالتزامات التى أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق .

٣ — يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السليمة على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولى عرضة للخطر .

٤ — يمتنع أعضاء الهيئة جميعا فى علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضى أو الاستقلال السياسى لأية دولة أو على أى وجه آخر لا يتفق ومقاصد « الأمم المتحدة » .

٥ — يقدم جميع الأعضاء كل ما فى وسعهم من عون إلى « الأمم المتحدة » فى أى عمل تتخذه وفق هذا الميثاق ، كما يمتنعون عن مساعدة أية دولة تتخذ الأمم المتحدة ازاءها عملا من أعمال المنع أو القمع .

٦ — تعمل الهيئة على أن تسير الدول غير الأعضاء فيها على هذه المبادىء بقدر ما تقتضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدولى .

٧ — ليس فى هذا الميثاق ما يسوغ « للأمم المتحدة » أن تتدخل فى الشئون التى تكون من صميم السلطان الداخلى لدولة ما ، وليس فيه ما يقتضى الأعضاء أن يعرضوا مثل هذه المسائل لأن تحل بحكم هذا الميثاق ، على أن هذا المبدأ لا يخل بتطبيق تدابير القمع الواردة فى الفصل السابع .

الفصل الثانى

فى العضوية

(المادة الثالثة)

الاعضاء الاصليون للامم المتحدة هم الدول التى اشتركت فى مؤتمر الامم المتحدة لوضع نظام الهيئة الدولية المنعقد فى سان فرنسيسكو ، والتى توقع هذا الميثاق وتصدق عليه طبقا للمادة ١١٠ ، وكذلك الدول التى وقعت من قبل تصريح الامم المتحدة الصادر فى أول يناير سنة ١٩٤٢ وتوقع هذا الميثاق وتصدق عليه .

المادة الرابعة

١ - العضوية فى « الامم المتحدة » مباحة لجميع الدول الاخرى المحبه للسلام والتى تأخذ نفسها بالالتزامات التى يتضمنها هذا الميثاق ، والتى ترى الهيئة أنها قادرة على تنفيذ الالتزامات راغبة فيه .

٢ - قبول أية دولة من هذه الدول فى عضوية « الامم المتحدة » يتم بقرار من الجمعية العامة بناء على توصية مجلس الامن

(المادة الخامسة)

يجوز للجمعية العامه أن توقف أى عضو اتخذ مجلس الامن قبله عملا من أعمال المنع أو القمع عن مباشرة حقوق العضوية ومزاياها ، ويكون ذلك بناء على توصية مجلس الامن ، ولمجلس الامن أن يرد لهذا العضو مباشرة تلك الحقوق والمزايا .

(المادة السادسة)

إذا أمعن عضو من أعضاء « الأمم المتحدة » فى انتهاك مبادىء الميثاق بجاز للجمعية العامة أن تفصله من الهيئة بناء على توصية مجلس الامن .

الفصل الثالث

فى فروع الهيئة

(المادة السابعة)

١ ـ تنشأ الهيئات الآتية فروعا رئيسية للأمم المتحدة :

جمعية عامة ، مجلس أمن ، مجلس اقتصادى واجتماعى ، مجلس وصاية ، محكمة عدل دولية، أمانة .

٢ ـ يجوز أن ينشأ وفقاً لأحكام هذا الميثاق ما يرى ضرورة إنشائه من فروع ثانوية أخرى .

(المادة الثامنة)

لا تفرض « الأمم المتحدة » قيوداً تحد بها جواز اختيار الرجال والنساء للاشتراك بأية صفة وعلى وجه المساواة فى فروعها الرئيسية والثانوية .

الفصل الرابع

فى الجمعية العامة — تأليفها

(المادة التاسعة)

١ — تتألف الجمعية العامة من جميع أعضاء « الأمم المتحدة » .

٢ — لا يجوز أن يكون للعضو الواحد أكثر من خمسة مندوبين فى الجمعية العامة .

فى وظائف الجمعية وسلطاتها

(المادة العاشرة)

للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة أو أمر يدخل فى نطاق هذا الميثاق أو يتصل بسلطات فرع من الفروع المنصوص عليها فيه أو وظائفه ، كما أن لها فيما عدا ما نص عليه فى المادة ١٢ أن توصى أعضاء الهيئة أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه فى تلك المسائل والأمور .

(المادة الحادية عشرة)

١ — للجمعية العامة أن تنظر فى المبادىء العامة للتعاون فى حفظ السلم والأمن الدولى ، ويدخل فى ذلك المبادىء المتعلقة بنزع السلاح وتنظيم التسليح ، كما أن لها أن تقدم توصياتها بصدد هذه المبادىء إلى الأعضاء أو إلى مجلس الأمن أو إلى كليهما .

٢ — للجمعية العامة أن تناقش أية مسألة تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدولى يرفعها إليها أى عضو من أعضاء « الأمم المتحدة » أو مجلس الأمن أو

دولة ليست من أعضائها وفقاً لأحكام الفقرة الثانية من المادة ٣٥ ، ولها ـ فيما عدا ما تنص عليه المادة الثانية عشرة ـ أن تقدم توصياتها بصدد هذه المسائل للدولة أو الدول صاحبة الشأن أو لمجلس الأمن أو لكليهما معاً . وكل مسألة مما تقدم ذكره يكون من الضرورى فيها القيام بعمل ما ينبغى أن تحيلها الجمعية العامة على مجلس الأمن قبل بحثها أو بعده .

٣ ـ للجمعية العامة أن تسترعى نظر مجلس الأمن إلى الأحوال التى يحتمل أن تعرض السلم والأمن الدولى للخطر .

٤ ـ لا تحد سلطات الجمعية العامة المبينة فى هـــذه المادة من عموم مدى المـادة العاشرة .

(المادة الثانية عشرة)

١ ـ عندما يباشر مجلس الأمن بصدد نزاع أو موقف ما الوظائف التى رسمت فى الميثاق ، فليس للجمعية العامة أن تقدم أية توصية فى شأن هذا النزاع أو الموقف إلا إذا طلب ذلك منها مجلس الأمن .

٢ ـ يخطر الأمين العام ـ بموافقة مجلس الأمن ـ الجمعية العامة فى كل دور من أدوار انعقادها بكل المسائل المتصلة بحفظ السلم والأمن الدولى التى تكون محل نظر مجلس الأمن ، كذلك يخطرها أو يخطر أعضاء « الأمم المتحدة » إذا لم تكن الجمعية العامة فى دور انعقادها ، بفراغ مجلس الأمن من نظر تلك المسائل وذلك بمجرد انتهائه منها .

(المادة الثالثة عشرة)

١ ـ تنشىء الجمعية العامة دراسات وتشير بتوصيات بقصد :

(ا) إنماء التعاون الدولى فى الميدان السياسى وتشجيع التقدم المطرد للقانون الدولى وتدوينه .

(ب) انماء التعاون الدولى فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والتعليمية والصحية ، والاعانة على تحقيق حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس كافة بلا تمييز بينهم فى الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

٢ - تبعات الجمعية العامة ووظائفها وسلطاتها الأخرى فيما يختص بالمسائل الواردة فى الفقرة السابقة (ب) مبينة فى الفصلين التاسع والعاشر من هذا الميثاق .

(المادة الرابعة عشرة)

مع مراعاة أحكام المادة الثانية عشرة ، للجمعية العامة أن توصى باتخاذ التدابير لتسوية أى موقف ، مهما يكن منشؤه ، تسوية سلمية متى رأت أن هذا الموقف قد يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الودية بين الأمم ، ويدخل فى ذلك المواقف الناشئة عن انتهاك أحكام هذا الميثاق الموضحة لمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها .

(المادة الخامسة عشرة)

١ - تتلقى الجمعية العامة تقارير سنوية وأخرى خاصة من مجلس الأمن وتنظر فيها ، وتتضمن هذه التقارير بياناً عن التدابير التى يكون مجلس الأمن قد قررها أو اتخذها لحفظ السلم والأمن الدولى .

٢ - تتلقى الجمعية العامة تقارير من الفروع الأخرى للأمم المتحدة وتنظر فيها .

(المادة السادسة عشرة)

تباشر الجمعية العامة الوظائف التى رسمت لها بمقتضى الفصلين الثانى عشر والثالث عشر فيما يتعلق بنظام الوصاية الدولية ، ويدخل فى ذلك المصادقة على اتفاقات الوصاية بشأن المواقع التى تعتبر أنها مواقع استراتيجية .

(المادة السابعة عشرة)

١ - تنظر الجمعية العامة فى ميزانية الهيئة وتصدق عليها .

٢ - يتحمل الاعضاء نفقات الهيئة حسب الانصبة التى تقررها الجمعية العامة

٣ - تنظر الجمعية العامة فى أية ترتيبات مالية أو متعلقة بالميزانية مع الوكالات المتخصصة المشار إليها فى المادة ٥٧ وتصدق عليها وتدرس الميزانيات الادارية لتلك الوكالات لكى تقدم لها توصياتها .

التصويت

(المادة الثامنة عشرة)

١ - يكون لكل عضو فى « الأمم المتحدة » صوت واحد فى الجمعية العامة .

٢ - تصدر الجمعية العامة قراراتها فى المسائل الهامة بأغلبية ثلثى الاعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت . وتشمل هذه المسائل : التوصيات الخاصة بحفظ السلم والأمن الدولى ، وانتخاب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين ، وانتخاب أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، وانتخاب أعضاء مجلس الوصاية وفقاً لحكم الفقرة الأولى « ج » من المادة ٨٦ ، وقبول أعضاء جدد فى « الأمم المتحدة » ، ووقف الاعضاء عن مباشرة حقوق العضوية والتمتع بمزاياها ، وفصل الأعضاء ، والمسائل المتعلقة بسير نظام الوصاية ، والمسائل الخاصة بالميزانية .

٣ - القرارات فى المسائل الأخرى — ويدخل فى ذلك تحديد طوائف المسائل الاضافية التى تتطلب فى اقرارها أغلبية الثلثين - تصدر بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت .

(المادة التاسعة عشرة)

لا يكون لعضو الأمم المتحدة الذى يتأخر عن تسديد اشتراكاته المالية فى الهيئة حق التصويت فى الجمعية العامة إذا كان المتأخر عليه مساويا لقيمة الاشتراكات المستحقة عليه فى السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها . وللجمعية العامة مع ذلك أن تسمح لهذا العضو بالتصويت إذا اقتنعت بأن عدم الدفع ناشىء عن أسباب لا قبل للعضو بها .

الاجراءات

(المادة العشرون)

تجتمع الجمعية العامة فى أدوار انعقاد عادية وفى أدوار انعقاد سنوية خاصة بحسب ماتدعو إليه الحاجة .

ويقوم بالدعوة إلى أدوار الانعقاد الخاصة الأمين العام بناء على طلب مجلس الامن أو أغلبية أعضاء « الامم المتحدة » .

(المادة الحادية والعشرون)

تضع الجمعية العامة لائحة إجراءاتها ، وتنتخب رئيسها لكل دور انعقاد

(المادة الثانية والعشرون)

للجمعية العامة أن تنشىء من الفروع الثانوية ماتراه ضروريا للقيام بوظائفها .

الفصل الخامس

فى مجلس الأمن

تأليفه

(المادة الثالثة والعشرون)

١ - يتألف مجلس الأمن من أحد عشر عضوا من « الأمم المتحدة » وتكون جمهورية الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفييتية الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية أعضاء دائمين فيه. وتنتخب الجمعية العامة ستة أعضاء آخرين من الأمم المتحدة ليكونوا أعضاء غير دائمين فى المجلس ويراعى فى ذلك بوجه خاص وقبل كل شىء مساهمة أعضاء « الأمم المتحدة » فى حفظ السلم والأمن الدولى وفى مقاصد الهيئة الأخرى، كما يراعى أيضاً التوزيع الجغرافى العادل.

٢ - ينتخب أعضاء مجلس الأمن غير الدائمين لمدة سنتين، على أن يختار فى أول انتخاب للاعضاء غير الدائمين ثلاثة منهم لمدة سنة واحدة. والعضو الذى انتهت مدته لا يجوز إعادة انتخابه على الفور.

٣ - يكون لكل عضو فى مجلس الأمن مندوب واحد.

(المادة الرابعة والعشرون)

١ - رغبة فى أن يكون العمل الذى تقوم به « الأمم المتحدة » سريعا فعالا، يعهد أعضاء تلك الهيئة إلى مجلس الأمن بالتبعات الرئيسية فى أمر حفظ السلم

والامن الدولى ويوافقون على أن هذا المجلس يعمل نائباً عنهم فى قيامه بواجباته التى تفرضها عليه هذه التبعات .

٢ ـ يعمل مجلس الامن ، فى أداء هذه الواجبات وفقا لمقاصد « الأمم المتحدة » ومبادئها . والسلطات الخاصة المخولة لمجلس الامن لتمكينه من القيام بهذه الواجبات مبينة فى الفصول ٦ و ٧ و ٨ و ١٢ .

٣ ـ يرفع مجلس الامن تقارير سنوية ، وأخرى خاصة ، إذا اقتضت الحال إلى الجمعية العامة لتنظر فيها .

(المادة الخامسة والعشرون)

يتعهد أعضاء « الأمم المتحدة » بقبول قرارات مجلس الامن وتنفيذها وفق هذا الميثاق .

(المادة السادسة والعشرون)

رغبة فى اقامة السلم والامن الدولى وتوطيدهما بأقل تحويل لموارد العالم الانسانية والاقتصادية إلى ناحية التسليح ، يكون مجلس الامن مسئولا بمساعدة لجنة أركان الحرب المشار إليها فى المادة ٤٧ عن وضع خطط تعرض على أعضاء « الأمم المتحدة » لوضع منهاج لتنظيم التسليح .

فى التصويت

(المادة السابعة والعشرون)

١ ـ يكون لكل عضو من أعضاء مجلس الامن صوت واحد .

٢ ـ تصدر قرارات مجلس الامن فى المسائل الاجرائية بموافقة سبعة من أعضائه .

٣ ـ تصدر قرارات مجلس الامن فى المسائل الأخرى كافة بموافقة أصوات سبعة من أعضائه ، يكون من بينها أصوات الأعضاء الدائمين متفقة بشرط أنه فى القرارات المتخذة تطبيقا لأحكام الفصل السادس والفقرة الثالثة من المادة ٥٢ يمتنع من كان طرفا فى النزاع عن التصويت .

فى الاجراءات

(المادة الثامنة والعشرون)

١ ـ ينظم مجلس الامن على وجه يستطيع معه العمل باستمرار ، ولهذا الغرض يمثل كل عضو من أعضائه تمثيلا دائما فى مقر الهيئة .

٢ ـ يعقد مجلس الامن اجتماعات دورية يمثل فيها كل عضو من أعضائه — إذا شاء ذلك — بأحد رجال حكومته أو بمندوب آخر يسميه لهذا الغرض خاصة .

٣ ـ لمجلس الامن أن يعقد اجتماعات فى غير مقر الهيئة إذا رأى أن ذلك أدنى إلى تسهيل أعماله .

(المادة التاسعة والعشرون)

لمجلس الأمن أن ينشىء من الفروع الثانويه ما يرى له ضرورة لاداء وظائفه .

(المادة الثلاثون)

يضع مجلس الامن لائحة اجراءاته ، ويدخل فيها طريقة اختيار رئيسه .

(المادة الحاديه والثلاثون)

لكل عضو من أعضاء « الأمم المتحدة » من غير أعضاء مجلس الامن أن يشترك بدون تصويت فى مناقشة أية مسألة تعرض على مجلس الامن إذا رأى المجلس أن مصالح هذا العضو تتأثر بها بوجه خاص .

(المادة الثانية والثلاثون)

كل عضو من أعضاء « الأمم المتحدة » ليس بعضو فى مجلس الأمن ، وأية دولة ليست عضوا فى « الأمم المتحدة » إذا كان أيهما طرفا فى نزاع معروض على مجلس الامن لبحثه يدعى إلى الاشتراك فى المناقشات المتعلقة بهذا النزاع دون أن يكون له حق فى التصويت ، ويضع مجلس الامن الشروط التى يراها عادلة لاشتراك الدولة التى ليست من أعضاء « الأمم المتحدة » .

الفصل السادس

فى حل المنازعات حلا سلمياً

(المادة الثالثة والثلاثون)

١ ـ يجب على أطراف أى نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والامن الدولى للخطر ان يلتمسوا حله بادىء ذى بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية ، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الأقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التى يقع عليها اختيارها .

٢ ـ ويدعو مجلس الامن أطراف النزاع إلى أن يسووا ما بينهم من النزاع بتلك الطرق إذا رأى ضرورة لذلك .

(المادة الرابعة والثلاثون)

لمجلس الامن ان يفحص أى نزاع أو أى موقف قد يؤدى إلى احتكاك دولى أو قد يثير نزاعا لكى يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو الموقف من شأنه ان يعرض للخطر حفظ السلم والامن الدولى .

(المادة الخامسة والثلاثون)

١ ـ لكل عضو من « الأمم المتحدة » أن ينبه مجلس الامن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع أو موقف من النوع المشار اليه فى المادة الرابعة والثلاثين .

٢ ـ لكل دولة ليست عضوا فى « الأمم المتحدة » أن تنبه مجلس الامن أو الجمعية العامة إلى أى نزاع تكون طرفا فيه إذا كانت تقبل مقدما فى خصوص هذا النزاع التزامات الحل السلمي المنصوص عليها فى هذا الميثاق .

٣ ـ تجرى أحكام المادتين ١١ و ١٢ على الطريقة التى تعالج بها الجمعية العامة المسائل التى تنبه إليها وفقاً لهذه المادة .

(المادة السادسة والثلاثون)

١ ـ لمجلس الأمن فى أية مرحلة من مراحل نزاع من النوع المشار اليه فى المادة ٣٣ أو موقف شبيه به أن يوصى بما يراه ملائما من الاجراءات وطرق التسوية .

٢ ـ على مجلس الامن ان يراعى ما اتخذه المتنازعون من اجراءات سابقة لحل النزاع القائم بينهم .

٣ ـ على مجلس الامن وهو يقدم توصياته وفقا لهذه المادة أن يراعى أيضاً أن المنازعات القانونية يجب على أطراف النزاع ـــ بصفة عامة ـــ أن يعرضوها على محكمة العدل الدولية وفقاً لأحكام النظام الأساسى لهذه المحكمة .

(المادة السابعة والثلاثون)

١ ـ إذا أخفقت الدول التى يقوم بينها نزاع من النوع المشار اليه فى المادة الثالثة والثلاثين فى حله بالوسائل المبينة فى تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن .

٢ ـ إذا رأى مجلس الامن أن استمرار هذا النزاع من شأنه فى الواقع ، أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدولى قرر ما إذا كان يقوم بعمل وفقاً للمادة السادسة والثلاثين أو يوصى بما يراه ملائماً من شروط حل النزاع .

(المادة الثامنة والثلاثون)

لمجلس الامن ـــ إذا طلب اليه جميع المتنازعين ذلك ـــ أن يقدم اليهم توصياته بقصد حل النزاع حلا سلمياً ، وذلك بدون اخلال بأحكام المواد من ٣٣ إلى ٣٧ .

الفصل السابع

فيما يتخذ من الاعمال فى حالات تهديد السلم والاخلال به ووقوع العدوان

(المادة التاسعة والثلاثون)

يقرر مجلس الامن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو اخلال به أو كان ما وقع عملا من أعمال العدوان ، ويقدم فى ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين ٤١ و٤٢ لحفظ السلم والأمن الدولى أو اعادته إلى نصابه .

(المادة الأربعون)

منعا لتفاقم الموقف ، لمجلس الامن ، قبل أن يقدم توصياته أو يتخذ التدابير المنصوص عليها فى المادة ٣٩ ، أن يدعو المتنازعين للاخذ بما يراه ضروريا أو مستحسنا من تدابير مؤقتة ، ولا تخل هذه التدابير المؤقتة بحقوق المتنازعين ومطالبهم أو بمركزهم ، وعلى مجلس الامن أن يحسب لعدم أخذ المتنازعين بهذه التدابير المؤقتة حسابه .

(المادة الحادية والاربعون)

لمجلس الامن ان يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير التى لا تتطلب استخدام القوات المسلحة لتنفيذ قراراته ، وله أن يطلب الى أعضاء الامم المتحدة ، تطبيق هـــذه التدابير ، ويجوز ان يكون من بينها وقف الصلات الاقتصادية والمواصـلات الحديدية والبحرية والجوية والبريدية والبرقية واللاسلكية وغيرها من وسائل المواصلات وقفا جزئيا أو كليا وقطع العلاقات الدبلوماسية .

(المادة الثانية والاربعون)

اذا رأى مجلس الامن ان التدابير المنصوص عليها فى المادة ٤١ لاتفى بالغرض أو ثبت انها لم تف به ، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الاعمال مايلزم لحفظ السلم والامن الدولى أو لاعادته إلى نصابه . ويجوز ان تتناول هذه الاعمال المظاهرات والحصر والعمليات الأخرى بطريق القوات الجوية أو البحرية أو البرية التابعة لأعضاء « الامم المتحدة » .

(المادة الثالثة والاربعون)

١ - يتعهد جميع أعضاء «الامم المتحدة» فى سبيل المساهمة فى حفظ السلم والامن الدولى ، أن يضعوا تحت تصرف مجلس الامن بناء على طلبه وطبقا لاتفاق أو اتفاقات خاصة مايلزم من القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدولى ومن ذلك حق المرور .

٢ - يجب ان يحدد ذلك الاتفاق أو تلك الاتفاقات عدد هذه القوات وأنواعها ومدى استعدادها وأماكنها عموماً ونوع التسهيلات والمساعدات التى تقدم .

٣ - تجرى المفاوضة فى الاتفاق أو الاتفاقات المذكورة بأسرع ما يمكن بناء على طلب مجلس الامن ، وتبرم بين مجلس الامن وبين أعضاء « الامم المتحدة » أو بينه وبين مجموعات من أعضاء « الامم المتحدة » ، وتصدق عليها الدول الموقعة وفق مقتضيات أوضاعها الدستورية .

(المادة الرابعة والاربعون)

إذا قرر مجلس الامن استخدام القوة ، فانه قبل ان يطلب من عضو غير ممثل فيه تقديم القوات المسلحة وفاء بالالتزامات المنصوص عليها فى المادة الثالثة والاربعين ، ينبغى له أن يدعو هذا العضو إلى أن يشترك إذا شاء فى القرارات التى يصدرها فيما يختص باستخدام وحدات من قوات هذا العضو المسلحة .

(المادة الخامسة والاربعون)

رغبة فى تمكين الامم المتحدة من اتخاذ التدابير الحربية العاجلة يكون لدى الأعضاء وحدات جوية أهلية يمكن استخدامها فورا لأعمال القمع الدولية المشتركة . ويحدد مجلس الامن قوة هذه الوحدات ومدى استعدادها والخطط لأعمالها المشتركة ، وذلك بمساعدة لجنة أركان الحرب وفى الحدود الواردة فى الاتفاق أو الاتفاقات الخاصة المشار اليها فى المادة الثالثة والاربعين .

(المادة السادسة والاربعون)

الخطط اللازمة لاستخدام القوات المسلحة يضعها مجلس الامن بمساعدة لجنة أركان الحرب .

(المادة السابعة والاربعون)

١ - تشكل لجنة من أركان الحرب تكون مهمتها ان تسدى المشورة والمعونة إلى مجلس الامن وتعاونه فى جميع المسائل المتصلة بما يلزمه من حاجات حربية لحفظ السلم والامن الدولى ولاستخدام القوات الموضوعة تحت تصرفه وقيادتها ولتنظيم التسليح ونزع السلاح بالقدر المستطاع .

٢ - تشكل لجنة أركان الحرب من رؤساء أركان حرب الاعضاء الدائمين فى مجلس الامن أو من يقوم مقامهم ، وعلى اللجنة ان تدعو أى عضو فى « الامم المتحدة » من الاعضاء غير الممثلين فيها بصفة دائمة للاشتراك فى عملها إذا اقتضى حسن قيام اللجنة بمسئولياتها ان يساهم هذا العضو فى عملها .

٣ - لجنة أركان الحرب مسئولة تحت اشراف مجلس الامن عن التوجيه الاستراتيجى لأية قوات مسلحة موضوعة تحت تصرف المجلس . أما المسائل المرتبطة بقيادة هذه القوات فستبحث فيما بعد .

٤ - للجنة أركان الحرب ان تنشىء لجانا فرعية اقليمية إذا خولها ذلك مجلس الامن وبعد التشاور مع الوكالات الاقليمية صاحبة الشأن .

(المادة الثامنة والاربعون)

١ ـ الأعمال اللازمة لتنفيذ قرارات مجلس الامن لحفظ السلم والامن الدولى يقوم بها جميع أعضاء « الامم المتحدة » أو بعض هؤلاء الأعضاء وذلك حسبما يقرره المجلس .

٢ ـ يقوم أعضاء « الامم المتحدة » بتنفيذ القرارات المتقدمة مباشرة وبطريق العمل فى الوكالات الدولية المتخصصة التى يكونون أعضاء فيها .

(المادة التاسعة والاربعون)

يتضافر أعضاء « الامم المتحدة » على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التى قررها مجلس الامن .

(المادة الخمسون)

إذا اتخذ مجلس الامن ضد أية دولة تدابير منع أو قمع فان لكل دولة أخرى ـ سواء أكانت من أعضاء « الامم المتحدة » أم لم تكن ـ تواجه مشاكل اقتصادية خاصة تنشأ عن تنفيذ هذه التدابير ، الحق فى ان تتذاكر مع مجلس الامن بصدد حل هذه المشاكل .

(المادة الحادية والخمسون)

ليس فى هذا الميثاق مايضعف أو ينتقص الحق الطبيعى للدول، فرادى أو جماعات، فى الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء « الامم المتحدة » وذلك إلى أن يتخذ مجلس الامن التدابير اللازمة لحفظ السلم والامن الدولى، والتدابير التى اتخذها الأعضاء استعمالا لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى المجلس فورا ، ولا تؤثر تلك التدابير بأى حال فيما للمجلس ـ بمقتضى سلطته ومسئولياته المستمدة من أحكام هذا الميثاق ـ من الحق فى أن يتخذ فى أى وقت مايرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والامن الدولى أو إعادته إلى نصابه .

الفصل الثامن

فى التنظيمات الاقليمية

(المادة الثانية والخمسون)

١ ـ ليس فى هذا الميثاق ما يحول دون قيام تنظيمات أو وكالات اقليمية تعالج من الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدولى ما يكون العمل الاقليمى صالحاً فيها ومناسباً مادامت هذه التنظيمات أو الوكالات الاقليمية ونشاطها متلائمة مع مقاصد « الأمم المتحدة » ومبادئها .

٢ ـ يبذل أعضاء « الأمم المتحدة » الداخلون فى مثل هذه التنظيمات أو الذين تتألف منهم تلك الوكالات كل جهدهم لتدبير الحل السلمى للمنازعات المحلية عن طريق هذه التنظيمات الاقليمية أو بواسطة هذه الوكالات الاقليمية وذلك قبل عرضها على مجلس الأمن .

٣ ـ على مجلس الأمن أن يشجع على الاستكثار من الحل السلمى لهذه المنازعات المحلية بطريق هذه التنظيمات الاقليمية أو بواسطة تلك الوكالات الاقليمية بطلب من الدول التى يعنيها الأمر أو بالاحالة عليها من جانب مجلس الأمن .

٤ ـ لا تعطل هذه المادة بحال من الأحوال تطبيق المادتين الرابعة والثلاثين والخامسة والثلاثين .

(المادة الثالثة والخمسون)

١ ـ يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الاقليمية فى أعمال القمع ، كلما رأى ذلك ملائماً . ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه . أما التنظيمات

والوكالات نفسها فإنه لا يجوز بمقتضاها أو على يدها القيام بأى عمل من أعمال القمع بغير إذن المجلس، ويستثنى مما تقدم التدابير التى تتخذ ضد أية دولة من دول الأعداء المعرفة فى الفقرة الآتية من هذه المادة مما هو منصوص عليه فى المادة ١٠٧ أو التدابير التى يكون المقصود بها فى التنظيمات الاقليمية منع تجدد سياسة العدوان من جانب دولة من تلك الدول، وذلك إلى أن يحين الوقت الذى قد يعهد فيه إلى الهيئة ، بناء على طلب الحكومات ذات الشأن ، بالمسئولية عن منع كل عدوان آخر من جانب أية دولة من تلك الدول .

٢ - تنطبق عبارة « الدولة المعادية » المذكورة فى الفقرة الأولى من هذه المادة على أية دولة كانت فى الحرب العالمية الثانية من أعداء أية دولة موقعة على هذا الميثاق .

(المادة الرابعة والخمسون)

يجب أن يكون مجلس الأمن على علم تام بما يجرى من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولى بمقتضى تنظيمات أو بواسطة وكالات اقليمية . أو ما يزمع اجراؤه منها .

الفصل التاسع

فى التعاون الدولى الاقتصادى والاجتماعى

(المادة الخامسة والخمسون)

رغبة فى تهيئة دواعى الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية وذية بين الأمم مؤسسة على احترام المبدأ الذى يقضى بالتسوية فى الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها ، تعمل الأمم المتحدة على :

(ا) تحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادى والاجتماعى .

(ب) تيسير الحلول للمشاكل الدولية الاقتصادية والاجتماعية والصحية وما يتصل بها ، وتعزيز التعاون الدولى فى أمور الثقافة والتعليم .

(ج) أن يشيع فى العالم احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، ومراعاة تلك الحقوق والحريات فعلا .

(المادة السادسة والخمسون)

يتعهد جميع الأعضاء بأن يقوموا ، منفردين أو مشتركين ، بما يجب عليهم من عمل بالتعاون مع الهيئة لإدراك المقاصد المنصوص عليها فى المادة الخامسة والخمسين .

(المادة السابعة والخمسون)

١ ـ الوكالات المختلفة التى تنشأ بمقتضى اتفاق بين الحكومات والتى تضطلع

بمقتضى نظمها الأساسية بتبعات دولية واسعة فى الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بذلك من الشئون يوصل بينها وبين « الأمم المتحدة » وفقاً لأحكام المادة ٦٣

٢ ـ تسمى هذه الوكالات التى يوصل بينها وبين « الأمم المتحدة » فيما يلى من الأحكام بالوكالات المتخصصة .

(المادة الثامنة والخمسون)

تقدم الهيئة توصيات بقصد تنسيق سياسات الوكالات المتخصصة ووجوه نشاطها

(المادة التاسعة والخمسون)

تدعو الهيئة عند المناسبة إلى إجراء مفاوضات بين الدول ذات الشأن بقصد إنشاء أية وكالة متخصصة جديدة يتطلبها تحقيق المقاصد المبينة فى المادة الخامسة والخمسين .

(المادة الستون)

مقاصد الهيئة فى هذا الفصل تقع مسئولية تحقيقها على عاتق الجمعية العامة كما تقع على عاتق المجلس الاقتصادى والاجتماعى تحت إشراف الجمعية العامة ، ويكون لهذا المجلس من أجل ذلك السلطات المبينة فى الفصل العاشر .

الفصل العاشر

المجلس الاقتصادى والاجتماعى

التأليف

(المادة الحادية والستون)

١ - يتألف المجلس الاقتصادى والاجتماعى من ثمانية عشر عضوا من «الأمم المتحدة» تنتخبهم الجمعية العامة .

٢ - مع مراعاة أحكام الفقرة الثالثة ينتخب ستة من أعضاء المجلس كل سنة لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز أن يعاد انتخاب العضو الذى انتهت مدته مباشرة .

٣ - فى الانتخاب الأول يختار للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ثمانية عشر عضوا ، وتنتهى عضوية ستة منهم بعد انقضاء سنة واحدة ، وتنتهى عضوية ستة آخرين بعد انقضاء سنتين ، ويجرى ذلك كله وفقاً للنظام الذى تضعه الجمعية العامة .

٤ - يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى مندوب واحد .

الوظائف والسلطات

(المادة الثانية والستون)

١ - للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يقوم بدراسات ويضع تقارير عن

المسائل الدولية فى أمور الاقتصاد والاجتماع والثقافة والتعليم والصحة وما يتصل بها ، كما أن له أن يوجه إلى مثل تلك الدراسات وإلى وضع مثل تلك التقارير . وله أن يقدم توصياته فى أية مسألة من تلك المسائل إلى الجمعية العامة وإلى أعضاء « الأمم المتحدة » وإلى الوكالات المتخصصة ذات الشأن .

٢ ـ وله أن يقدم توصيات فيما يختص باشاعة احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية ومراعاتها .

٣ ـ وله أن يعد مشروعات اتفاقات لتعرض على الجمعية العامة عن مسائل تدخل فى دائرة اختصاصه .

٤ ـ وله أن يدعو إلى عقد مؤتمرات دولية لدراسة المسائل التى تدخل فى دائرة اختصاصه ، وفقا للقواعد التى تضعها « الأمم المتحدة » .

(المادة الثالثة والستون)

١ ـ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يضع اتفاقات مع أى وكالة من الوكالات المشار إليها فى المادة السابعة والخمسين تحدد الشروط التى على مقتضاها يوصل بينها وبين « الأمم المتحدة » وتعرض هذه الاتفاقات على الجمعية العامة للموافقة عليها .

٢ ـ وله أن ينسق وجوه نشاط الوكالات المتخصصة بطريق التشاور معها وتقديم توصياته إليها وإلى الجمعية العامة وأعضاء « الأمم المتحدة » .

(المادة الرابعة والستون)

١ ـ للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يتخذ الخطوات المناسبة للحصول بانتظام على تقارير من الوكالات المتخصصة ، وله أن يضع مع أعضاء « الأمم المتحدة » ومع الوكالات المتخصصة ما يلزم من الترتيبات كيما تمده بتقارير عن

الخطوات التي اتخذتها لتنفيذ توصياته أو لتنفيذ توصيات الجمعية العامة فى شأن المسائل الداخلة فى إختصاصه .

٢ ـ وله أن يبلغ الجمعية العامة ملاحظاته على هذه التقارير .

(المادة الخامسة والستون)

للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يمد مجلس الأمن بما يلزم من المعلومات وعليه أن يعاونه متى طلب إليه ذلك .

(المادة السادسة والستون)

١ ـ يقوم المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى تنفيذ توصيات الجمعية العامة بالوظائف التي تدخل فى اختصاصه .

٢ ـ وله بعد موافقة الجمعية العامة أن يقوم بالخدمات اللازمة لأعضاء « الأمم المتحدة » أو الوكالات المتخصصة متى طلب إليه ذلك .

٣ ـ يقوم المجلس بالوظائف الأخرى المبينة فى غير هذا الموضع من الميثاق وبالوظائف التي قد تعهد بها إليه الجمعية العامة .

التصويت

(المادة السابعة والستون)

١ ـ يكون لكل عضو من أعضاء المجلس الاقتصادى والاجتماعى صوت واحد .

١ ـ تصدر قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأغلبية أعضائه الحاضرين المشتركين فى التصويت .

الاجراءات

(المادة الثامنة والستون)

ينشىء المجلس الاقتصادى والاجتماعى لجانا للشئون الاقتصادية والاجتماعية ولتعزيز حقوق الإنسان ، كما ينشىء غير ذلك من اللجان التى قد يحتاج إليها لتأدية وظائفه .

(المادة التاسعة والستون)

يدعو المجلس الاقتصادى والاجتماعى أى عضو من « الأمم المتحدة » للاشتراك فى مداولاته عند بحث أية مسألة تعنى هذا العضو بوجه خاص ، على ألا يكون له حق التصويت .

(المادة السبعون)

للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يعمل على اشراك مندوبى الوكالات المتخصصة فى مداولاته أو فى مداولات اللجان التى ينشئها دون أن يكون لهم حق التصويت ، كما أن له أن يعمل على اشراك مندوبيه فى مداولات الوكالة المتخصصه .

(المادة الحادية والسبعون)

للمجلس الاقتصادى والاجتماعى أن يجرى الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التى تعنى بالمسائل الداخلة فى اختصاصه . وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية ، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائماً ، مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو « الأمم المتحدة » ذى الشأن .

(المادة الثانية والسبعون)

١ - يضع المجلس الاقتصادى والاجتماعى لائحة إجراءاته ومنها طريقة اختيار رئيسه .

٢ - يجتمع المجلس الاقتصادى والاجتماعى كلما دعت الحاجة إلى ذلك وفقاً للائحة التى يسنها . ويجب أن تتضمن تلك اللائحة النص على دعوته للاجتماع بناء على طلب يقدم من أغلبية أعضائه .

الفصل الحادي عشر

تصريح يتعلق بالأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

(المادة الثالثة والسبعون)

يقر أعضاء الأمم المتحدة — الذين يضطلعون في الحال أو في الاستقبال بتبعات عن إدارة أقاليم لم تنل شعوبها قسطا كاملا من الحكم الذاتي — المبدأ القاضي بأن مصالح أهل هذه الأقاليم لها المقام الأول ، ويقبلون أمانة مقدسة في عنقهم ، الالتزام بالعمل على تنمية رفاهية أهل هذه الأقاليم إلى أقصى حد مستطاع في نطاق السلم والأمن الدولي الذي رسمه هذا الميثاق . ولهذا الغرض :

(أ) يكفلون تقدم هذه الشعوب في شؤون السياسة والاقتصاد والاجتماع والتعليم ، كما يكفلون معاملتها بانصاف وحمايتها من ضروب الأساءة ـ كل ذلك مع مراعاة الاحترام الواجب لثقافة هذه الشعوب .

(ب) ينمون الحكم الذاتي ، ويقدرون الأماني السياسية لهذه الشعوب قدرها ، ويعاونونها على انماء نظمها السياسية الحرة نموا مطرداً ، وفقاً للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ، ومراحل تقدمها المختلفة .

(ج) يوطدون السلم والأمن الدولي .

(د) يعززون التدابير الإنشائيـة للرقي والتقدم ، ويشجعون البحوث ، ويتعاونون فيما بينهم لتحقيق المقاصد الاجتماعية والاقتصادية والعلمية المفصلة في هذه المادة تحقيقاً عملياً ، كما يتعاونون أيضاً لهذا الغرض مع الهيئات الدولية المتخصصة كلما تراءت لهم ملاءمة ذلك .

(هـ) يرسلون إلى الأمين العام بانتظام يحيطونه علماً بالبيانات الاحصائية وغيرها من البيانات الفنية المتعلقة بأمور الاقتصاد والاجتماع والتعليم فى الأقاليم التى يكونون مسئولين عنها ، عدا الأقاليم التى تنطبق عليها أحكام الفصلين الثانى عشر والثالث عشر من هذا الميثاق . كل ذلك مع مراعاة القيود التى قد تستدعيها الاعتبارات المتعلقة بالأمن والاعتبارات الدستورية .

(المادة الرابعة والسبعون)

يوافق أعضاء الأمم المتحدة أيضاً على أن سياستهم ازاء الأقاليم التى ينطبق عليها هذا الفصل - كسياستهم فى بلادهم نفسها - يجب أن تقوم على مبدأ حسن الجوار ، وأن تراعى حق المراعاة مصالح بقية أجزاء العالم ورفاهيتها فى الشئون الاجتماعية والاقتصادية والتجارية .

الفصل الثانى عشر

فى نظام الوصاية الدولى

(المادة الخامسة والسبعون)

تنشىء « الأمم المتحدة » تحت اشرافها نظاماً دولياً للوصاية ، وذلك لادارة الأقاليم التى قد تخضع لهذا النظام بمقتضى اتفاقات فردية لاحقة وللإشراف عليها ويطلق على هذه الأقاليم فيما يلى من الأحكام اسم الأقاليم المشمولة بالوصاية .

(المادة السادسة والسبعون)

الأهداف الأساسية لنظام الوصاية طبقا لمقاصد « الأمم المتحدة » المبينة فى المادة الأولى من هذا الميثاق هى :

(ا) توطيد السلم والأمن الدولى .

(ب) العمل على ترقية أهالى الأقاليم المشمولة بالوصاية فى أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد والتعليم ، واطراد تقدمها نحو الحكم الذاتى أو الاستقلال حسبما يلائم الظروف الخاصة لكل اقليم وشعوبه، ويتفق مع رغبات هذه الشعوب التى تعرب عنها بملء حريتها وطبقاً لما قد ينص عليه فى شروط كل اتفاق من اتفاقات الوصاية .

(ج) التشجيع على احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للجميع بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ، ولا تفريق بين الرجال والنساء ، والتشجيع على ادراك ما بين شعوب العالم من تقييد بعضهم بالبعض .

(د) كفالة المساواة فى المعاملة فى الأمور الاجتماعية والاقتصادية والتجارية لجميع أعضاء « الأمم المتحدة » وأهاليها والمساواة بين هؤلاء الأهالى أيضاً فيما يتعلق باجراء القضاء ، وذلك مع عدم الاخلال بتحقيق الأغراض المتقدمة ومع مراعاة أحكام المادة ٨٠

(المادة السابعة والسبعون)

يطبق نظام الوصاية على الأقاليم الداخلة فى الفئات الآتية مما قد يوضع تحت حكمها بمقتضى اتفاقات وصاية :

١ - (ا) الأقاليم المشمولة الآن بالانتداب .

(ب) الأقاليم التى قد تقتطع من دول الأعداء نتيجة للحرب العالمية الثانية .

(ج) الأقاليم التى تضعها فى الوصاية بمحض اختيارها دول مسئولة عن إدارتها .

٢ - اما تعيين أى الأقاليم من الفئات سالفة الذكر يوضع تحت نظام الوصاية وطبقاً لأى شروط . فذلك من شأن مايعقد بعد من اتفاقات .

(المادة الثامنة والسبعون)

لايطبق نظام الوصاية على الأقاليم التى أصبحت أعضاء فى هيئة « الأمم المتحدة » اذ العلاقات بين أعضاء هذه الهيئة يجب ان تقوم على احترام مبدأ المساواة فى السيادة .

(المادة التاسعة والسبعون)

شروط الوصاية لكل اقليم يوضع تحت ذلك النظام ، وكل تغيير أو تعديل يطرآن بعد عليها ، ذلك كله يتفق عليه برضا الدول التى يعنيها هذا الأمر بالذات

ومنها الدولة المنتدبة فى حالة الأقاليم المشمولة بانتداب أحـــد أعضاء « الأمم المتحدة » . وهذا مع مراعاة أحكام المادتين ٨٣ ، ٨٥ فى شأن المصادقة على تلك الشروط وتعديلاتها .

(المادة الثمانون)

١ ـ فيما عدا ما قد يتفق عليه فى اتفاقات الوصاية الفرديه التى تبرم وفق أحكام المواد ٧٧ ، ٧٩ ، ٨١ وبمقتضاها توضع الأقاليم تحت الوصاية ، وإلى أن تعقد مثل هذه الاتفاقات لا يجوز تأويل نص أى حكم من أحكام هذا الفصل ولا تخريجه تأويلا أو تخريجاً من شأنه أن يغير بطريقة ما أية حقوق لأية دول أو شعوب ، أو يغير شروط الاتفاقات الدولية القائمة التى قد يكون أعضاء « الأمم المتحدة » أطرافاً فيها .

٢ ـ لا يجوز أن تؤول الفقرة الأولى من هذه المادة على أنها تهيء سببا لتأخير أو تأجيل المفاوضة فى الاتفاقات التى ترمى لوضع الأقاليم المشمولة بالانتداب أو غيرها من الأقاليم فى نظام الوصاية طبقاً للمادة ٧٧ أو تأخير أو تأجيل ابرام مثل تلك الاتفاقات .

(المادة الحادية والثمانون)

يشمل اتفاق الوصاية ، فى كل حالة الشروط ، التى يدار بمقتضاها الأقليم المشمول بالوصايه ، ويعين السلطة التى تباشر إدارة ذلك الأقليم ، ويجوز أن تكون هذه السلطة التى يطلق عليها فيما يلى من الأحكام « السلطة القائمة بالإدارة » دولة أو أكثر أو هيئة « الأمم المتحدة » ذاتها .

(المادة الثانية والثمانون)

يجوز أن يحدد فى أى اتفاق من اتفاقات الوصاية موقع استراتيجى قد يشمل الإقليم الذى ينطبق عليه نظام الوصاية بعضه أو كله ، وذلك دون الاخلال بأى اتفاق أو اتفاقات خاصة معقودة طبقاً لنص المادة ٤٣ .

(المادة الثالثة والثمانون)

١ ـ يباشر مجلس الأمن جميع وظائف « الأمم المتحدة » المتعلقة بالمواقع الاستراتيجية ، ويدخل فى ذلك الموافقة على شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها أو تعديلها .

٢ ـ تراعى جميع الأهداف الأساسية فى المادة ٧٦ بالنسبة لشعب كل موقع استراتيجى .

٣ ـ يستعين مجلس الأمن بمجلس الوصاية ـ مع مراعاة أحكام اتفاقات الوصاية ودون إخلال بالاعتبارات المتصلة بالأمن ـ فى مباشرة ما كان من وظائف « الأمم المتحدة » فى نظام الوصاية خاصاً بالشئون السياسية والاجتماعية والتعليمية للمواقع الاستراتيجية .

(المادة الرابعة والثمانون)

يكون من واجب السلطة القائمة بالإدارة أن تكفل قيام الإقليم المشمول بالوصاية بنصيبه فى حفظ السلم والأمن الدولى . وتحقيقاً لهذه الغاية يجوز للسلطة القائمة بالإدارة أن تستخدم قوات متطوعة وتسهيلات ومساعدات من الإقليم المشمول بالوصاية للقيام بالالتزامات التى تعهدت بها تلك السلطة لمجلس الأمن فى هذا الشأن ، وللقيام أيضاً بالدفاع وبإقرار حكم القانون والنظام داخل الإقليم المشمول بالوصاية .

(المادة الخامسة والثمانون)

١ ـ تباشر الجمعية العامة وظائف « الأمم المتحدة » فيما يختص باتفاقات الوصاية على كل المساحات التى لم ينص على أنها مساحات استراتيجية ويدخل فى ذلك اقرار شروط اتفاقات الوصاية وتغييرها أو تعديلها .

٢ ـ يساعد مجلس الوصاية الجمعية العامة فى القيام بهذه الوظائف عاملا تحت اشرافها .

الفصل الثالث عشر

فى مجلس الوصاية

التأليف

(المادة السادسة والثمانون)

١ — يتألف مجلس الوصاية من أعضاء « الأمم المتحدة » الآتى بيانهم :

(ا) الأعضاء الذين يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصاية .

(ب) الأعضاء المذكورون بالاسم فى المادة ٢٣ الذين لا يتولون إدارة أقاليم مشمولة بالوصايه .

(ج) العدد الذى يلزم من الأعضاء الآخرين لكفالة أن يكون جملة أعضاء مجلس الوصاية فريقين متساويين ، أحدهما الأعضاء الذين يقومون بإدارة الأقاليم المشمولة بالوصاية والآخر الأعضاء الذين خلوا من تلك الإدارة . وتنتخب الجمعية العامة هؤلاء الأعضاء لمدة ثلاث سنوات .

٢ — يعين كل عضو من أعضاء مجلس الوصاية من يراه أهلا بوجه خاص لتمثيله فى هذا المجلس .

الوظائف والسلطات

(المادة السابعة والثمانون)

لكل من الجمعية العامة ومجلس الوصاية عاملا تحت إشرافها ، وهما يقومان بأداء وظائفهما :

(ا) أن ينظر فى التقارير التى ترفعها السلطة القائمة بالإدارة .

(ب) أن يقبل العرائض ويفحصها بالتشاور مع السلطة القائمة بالإدارة .

(ج) أن ينظم زيارات دورية للأقاليم المشمولة بالوصاية فى أوقات يتفق عليها مع السلطة القائمة بالإدارة .

(د) أن يتخذ هذه التدابير وغيرها وفقا للشروط المبينة فى اتفاقات الوصاية .

(المادة الثامنة والثمانون)

يضع مجلس الوصاية طائفة من الأسئلة عن تقدم سكان كل اقليم مشمول بالوصاية فى الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية . وتقدم السلطة القائمة بالإدارة فى كل اقليم مشمول بالوصاية داخل فى اختصاص الجمعية العامة تقريراً سنوياً للجمعية المذكورة موضوعا على أساس هذه الأسئلة .

التصويت

(المادة التاسعة والثمانون)

١ ـ يكون لكل عضو فى مجلس الوصاية صوت واحد .

٢ ـ تصدر قرارات مجلس الوصاية بأغلبية الأعضاء الحاضرين المشتركين فى التصويت .

الاجراءات

(المادة التسعون)

١ ـ يضع مجلس الوصاية لائحة إجراءاته ومنها طريقة اختيار رئيسه .

٢ ـ يجتمع مجلس الوصاية كلما دعت الحاجة لذلك وفقاً للائحة التى يسنها . ويجب أن تتضمن تلك اللائحة النص على دعوته للاجتماع بناء على طلب يقدم من أغلبية أعضائه .

(المادة الحادية والتسعون)

يستعين مجلس الوصاية ، كلما كان ذلك مناسباً ، بالمجلس الاقتصادى والاجتماعى وبالوكالات المتخصصة فى كل ما يختص به كل منها من الشئون .

الفصل الرابع عشر

فى محكمة العدل الدولية

(المادة الثانية والتسعون)

محكمة العدل الدولية هى الأداة القضائية الرئيسية «للأمم المتحدة»، وتقوم بعملها وفق نظامها الأساسى الملحق بهذا الميثاق وهو مبنى على النظام الأساسى للمحكمة الدائمة للعدل الدولى وجزء لا يتجزأ من هذا الميثاق.

(المادة الثالثة والتسعون)

١ – يعتبر جميع أعضاء «الأمم المتحدة» بحكم عضويتهم أطرافاً فى النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية.

٢ – يجوز لدولة ليست من «الأمم المتحدة» أن تنضم إلى النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية بشروط تحددها الجمعية العامة لكل حالة بناء على توصية مجلس الأمن.

(المادة الرابعة والتسعون)

١ – يتعهد كل عضو من أعضاء «الأمم المتحدة» أن ينزل على حكم محكمة العدل الدولية فى أية قضية يكون طرفاً فيها.

٢ – إذا امتنع أحد المتقاضين فى قضية ما عن القيام بما يفرضه عليه حكم تصدره المحكمة، فللطرف الآخر أن يلجأ إلى مجلس الأمن، ولهذا المجلس، إذا رأى ضرورة لذلك أن يقدم توصياته أو يصدر قراراً بالتدابير التى يجب اتخاذها لتنفيذ هذا الحكم.

(المادة الخامسة والتسعون)

ليس فى هـذا الميثاق ما يمنع أعضاء « الأمم المتحدة » من أن يعهدوا بحل ما ينشأ بينهم من خلاف إلى محاكم أخرى بمقتضى اتفاقات قائمة من قبل أو يمكن أن تعقد بينهم فى المستقبل .

(المادة السادسة والتسعون)

١ ـ لأى من الجمعية العامة أو مجلس الأمن أن يطلب إلى محكمة العدل الدولية افتاءه فى أية مسألة قانونية .

٢ ـ ولسائر فروع الهيئة والوكالات المتخصصة المرتبطة بها ، ممن يجوز أن تأذن لها الجمعية العامة بذلك فى أى وقت أن تطلب أيضاً من المحكمة افتاءها فيما يعرض لها من المسائل القانونية الداخلة فى نطاق أعمالها .

الفصل الخامس عشر

في الأمانة

(المادة السابعة والتسعون)

يكون للهيئة أمانة تشمل أميناً عاماً ومن تحتاجهم الهيئة من الموظفين . وتعين الجمعية العامة الأمين العام بناء على توصية مجلس الأمن . والأمين العام هو الموظف الإداري الأكبر في الهيئة .

(المادة الثامنة والتسعون)

يتولى الأمين العام أعماله بصفته هذه في كل اجتماعات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، ومجلس الوصاية ، ويقوم بالوظائف الأخرى التي تكلها إليه هذه الفروع . ويعد الأمين العام تقريراً سنوياً للجمعية العامة بأعمال الهيئة .

(المادة التاسعة والتسعون)

للأمين العام أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدولي .

(المادة المائة)

١ ـ ليس للأمين العام ولا للموظفين أن يطلبوا أو أن يتلقوا في تأدية واجبهم تعليمات من أية سلطة خارجة عن الهيئة . وعليهم أن يمتنعوا عن القيام بأي عمل قد يسيء إلى مراكزهم بوصفهم موظفين دوليين مسئولين أمام الهيئة وحدها .

٢ ـ يتعهد كل عضو فى « الأمم المتحدة » باحترام الصفة الدولية البحتة لمسئوليات الأمين العام والموظفين وبألا يسعى إلى التأثير فيهم عند اضطلاعهم بمسئولياتهم .

(المادة الحادية بعد المائة)

١ ـ يعين الأمين العام موظفى الأمانة طبقاً للوائح التى تضعها الجمعية العامة .

٢ ـ يعين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ولمجلس الوصاية ما يكفيهما من الموظفين على وجه دائم ويعين لغيرهما من فروع « الأمم المتحدة » الأخرى ماهى بحاجة إليه منهم . ويعتبر جملة هؤلاء الموظفين جزءاً من الأمانة .

٣ ـ ينبغى فى استخدام الموظفين وفى تحديد شروط خدمتهم أن يراعى فى المكان الأول ضرورة الحصول على أعلى مستوى من المقدرة والكفاية والنزاهة . كما أن من المهم أن يراعى فى اختيارهم أكبر ما يستطاع من معانى التوزيع الجغرافى .

الفصل السادس عشر

احكام متنوعة

(المادة الثانية بعد المائة)

١ - كل معاهدة وكل اتفاق دولى يعقده أى عضو من أعضاء «الأمم المتحدة» بعد العمل بهذا الميثاق يجب أن يسجل فى أمانة الهيئة وأن تقوم بنشره بأسرع ما يمكن.

٢ - ليس لأى طرف فى معاهدة أو اتفاق دولى لم يسجل وفقاً للفقرة الأولى من هذه المادة أن يتمسك بتلك المعاهدة أو ذلك الاتفاق أمام أى فرع من فروع «الأمم المتحدة».

(المادة الثالثة بعد المائة)

إذا تعارضت الالتزامات التى يرتبط بها أعضاء «الأمم المتحدة» وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أى التزام دولى آخر يرتبطون به فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق.

(المادة الرابعة بعد المائة)

تتمتع الهيئة فى بلاد كل عضو من أعضائها بالأهلية القانونية التى يتطلبها قيامها بأعباء وظائفها وتحقيق مقاصدها.

(المادة الخامسة بعد المائة)

١ - تتمتع الهيئة فى أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والاعفاءات التى يتطلبها تحقيق مقاصدها.

٢ - وكذلك يتمتع المندوبون عن أعضاء «الأمم المتحدة» وموظفو هذه الهيئة بالمزايا والاعفاءات التى يتطلبها استقلالهم فى القيام بمهام وظائفهم المتصلة بالهيئة.

٣ - للجمعية العامة أن تقدم التوصيات بقصد تحديد التفاصيل الخاصة بتطبيق الفقرتين الأولى والثانية من هذه المادة، ولها أن تقترح على أعضاء الهيئة عقد اتفاقات لهذا الغرض.

الفصل السابع عشر

فى تدابير حفظ الأمن فى فترة الانتقال

(المادة السادسة بعد المائة)

إلى أن تصير الاتفاقات الخاصة المشار إليها فى المادة الثالثة والأربعين معمولا بها على الوجه الذى يرى معه مجلس الأمن أنه أصبح يستطيع البدء فى احتمال مسئولياته وفقاً للمادة الثانية والأربعين، تتشاور الدول التى اشتركت فى تصريح الدول الأربع الموقع عليه فى ٣٠ أكتوبر سنة ١٩٤٣ هى وفرنسا وفقاً لأحكام الفقرة الخامسة من ذلك التصريح ، كما تتشاور الدول الخمس مع أعضاء « الأمم المتحدة » الآخرين، كلما اقتضت الحال ، للقيام نيابة عن الهيئة بالأعمال المشتركة التى قد تلزم لحفظ السلم والأمن الدولى .

(المادة السابعة بعد المائة)

ليس فى هذا الميثاق مايبطل أو يمنع أى عمل ازاء دولة كانت فى أثناء الحرب العالمية الثانية معادية لإحدى الدول الموقعة على هذا الميثاق إذا كان هذا العمل قد اتخذ أو رخص به نتيجة لتلك الحرب من قبل الحكومات المسئولة عن القيام بهذا العمل .

الفصل الثامن عشر

فى تعديل الميثاق

(المادة الثامنة بعد المائة)

التعديلات التى تدخل على هذا الميثاق تسرى على جميع أعضاء « الأمم المتحدة » إذا صدرت بموافقة ثلثى أعضاء الجمعية العامة وصدق عليها ثلثا أعضاء « الأمم المتحدة » ومن بينهم جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، وفقاً للأوضاع الدستورية فى كل دولة.

١ ـ يجوز عقد مؤتمر عام من أعضاء « الأمم المتحدة » لإعادة النظر فى هذا الميثاق فى الزمان والمكان اللذين تحددهما الجمعية العامة بأغلبية ثلثى أعضائها وبموافقة سبعة ما من أعضاء مجلس الأمن . ويكون لكل عضو من « الأمم المتحدة » صوت واحد فى المؤتمر .

٢ ـ كل تغيير فى هذا الميثاق أوصى به المؤتمر بأغلبية ثلثى أعضائه يسرى إذا صدق عليه ثلثا أعضاء « الأمم المتحدة » ومن بينهم الأعضاء الدائمون فى مجلس الأمن وفقاً لأوضاعهم الدستورية .

٣ ـ إذا لم يعقد هذا المؤتمر قبل دور الانعقاد السنوى العاشر للجمعية العامة ، بعد العمل بهذا الميثاق ، وجب أن يدرج بجدول أعمال ذلك الدور العاشر اقتراح بالدعوة إلى عقده ، وهذا المؤتمر يعقد إذا قررت ذلك أغلبية أعضاء الجمعية العامة وسبعة ما من أعضاء مجلس الأمن .

الفصل التاسع عشر

في التصديق و التوقيع

(المادة العاشرة بعد المائة)

١ ـ تصدق على هذا الميثاق الدول الموقعة عليه كل منها حسب أوضاعها الدستورية .

٢ ـ تودع التصديقات لدى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية التي تخطر الدول الموقعة عليه بكل ايداع يحصل . كما تخطر الأمين العام لهيئة « الأمم المتحدة » بعد تعيينه .

٣ ـ يصبح هذا الميثاق معمولا به متى أودعت تصديقاتها جمهورية الصين وفرنسا واتحاد جمهوريات السوفييت الاشتراكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وشمال ايرلندا والولايات المتحدة الأمريكية وأغلبية الدول الأخرى الموقعة عليه . وتعد حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بروتوكولا خاصا بالتصديقات المودعة وتبلغ صوراً منه لكل الدول الموقعة على الميثاق .

٤ ـ الدول الموقعة على هذا الميثاق التي تصدق عليه بعد العمل به ، تعتبر من الأعضاء الأصليين في « الأمم المتحدة » من تاريخ ايداعها لتصديقاتها .

(المادة الحادية عشرة بعد المائة)

وضع هذا الميثاق بلغات خمس هي الصينية والفرنسية والروسية والانجليزية والاسبانية ، وهي لغاته الرسمية على وجه السواء . ويظل الميثاق مودعا في محفوظات حكومة الولايات المتحدة الأمريكية . وتبلغ هذه الحكومة حكومات الدول الأخرى الموقعة عليه صوراً معتمدة منه .

وقد وقع مندبو حكومات « الأمم المتحدة » على هذا الميثاق مصداقا لما تقدم .

صدر بمدينة سان فرنسيسكو في اليوم السادس والعشرين من شهر يونية سنة ١٩٤٥ .

الملحق الثـــانى

النظام الأساسى لمحكمة العدل الدولية

مقـــدمه

محكمة العدل الدولية هى الهيئة التى تساعد على سير دولاب الأمم المتحدة وتنفيذ نصوص الميثاق وإقرار العدل الدولى ، وهى صمام الامان فى علاج المشكلات التى تشجر بين الدول ، وهى الوسيلة الحازمة الحكيمة التى تلجأ إليها الدول المتنازعة حتى لا تفقد اتزانها ويغلب عليها حماسها وتعطشها للحرب فتزج بشعوبها فى اتونها وقد اختارت الموت والدمار على القانون والعدالة ، وهى نظام قضائى متمم لميثاق الأمم المتحدة باعتبار أن هذا الميثاق قانون الجماعة الدولية، وتطبيق القانون يتطلب الاحتكام إلى القضاء بين حين وآخر كلما اختلفت وجهات النظر فى تفسير نصوصه ، وهذه المحكمة التى نشأت بعد الحرب العالمية الثانية وصارت متممة لميثاق الأمم المتحدة حلت محل المحكمة الدائمة للعدل الدولى التى نشأت فى الماضى بحكم ميثاق عصبة الأمم المنحلة .

نصوص النظام الأساسى
لمحكمة العدل الدولية

(المادة الأولى)

تكون محكمة العدل الدولية ، التى ينشئها ميثاق « الأمم المتحدة » الاداة القضائية الرئيسية للهيئة وتباشر وظائفها وفقا لأحكام هذا النظام الأساسى .

الفصل الأول
تنظيم المحكمة

(المادة الثانية)

تكون هيئة المحكمة من قضاة مستقلين ينتخبون من الأشخاص ذوى الصفات الخلقية العالية الحائزين فى بلادهم للمؤهلات المطلوبة للتعيين فى أرفع المناصب القضائية ، أو من المتشرعين المشهود لهم بالكفاية فى القانون الدولى وكل هذا بغض النظر عن جنسيتهم .

(المادة الثالثة)

١ — تتألف المحكمة من خمسة عشر عضواً ، ولا يجوز أن يكون بها أكثر من عضو واحد من رعايا دولة بعينها .

٢ ـ إذا كان شخص ممكنا عده فيما يتعلق بعضوية المحكمة متمتعا برعوية أكثر من دولة واحدة فإنه يعتبر من رعايا الدولة التى يباشر فيها عادة حقوقه المدنية والسياسية .

(المادة الرابعة)

١ ـ أعضاء المحكمة تنتخبهم الجمعية العامة ومجلس الأمن من قائمة حاوية أسماء الأشخاص الذين رشحتهم الشعب الأهلية فى محكمة التحكيم الدائمة وذلك وفقا للأحكام التالية .

٢ ـ بخصوص أعضاء « الأمم المتحدة » غير الممثلين فى محكمة التحكيم الدائمة ، تتولى تسمية المرشحين شعب أهلية تعينها حكوماتها لهذا الغرض وفقا

لنفس الشروط الموضوعة لأعضاء محكمة التحكيم الدائمة فى المادة ٤٤ من اتفاقية لاهاى المعقودة عام ١٩٠٧ فى شأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية .

٣ ـ فى حالة عدم وجود اتفاق خاص ، تحدد الجمعية العامة ، بناء على توصية مجلس الأمن الشروط التى بموجبها يمكن لدولة من الدول المنضمة إلى النظام دون أن تكون عضواً فى « الأمم المتحدة » ، أن تشترك فى انتخاب أعضاء محكمة العدل الدولية .

(المادة الخامسة)

١ ـ قبل ميعاد الانتخاب بثلاثة أشهر على الأقل يوجه الأمين العام للأمم المتحدة طلبا كتابيا إلى أعضاء محكمة التحكيم الدائمة ، التابعين إلى الدول المشتركة فى هذا النظام الأساسى وإلى أعضاء الشعب الأهلية المعينين وفقا لأحكام الفقرة الثانية من المادة الرابعة يدعوهم فيه إلى القيام فى ميعاد معين بتقديم أسماء الأشخاص الذين يستطيعون قبول أعباء عضوية المحكمة .

٢ ـ لا يجوز لأى شعبة أن تسمى أكثر من أربعة مرشحين ، ولا أن يكون بينهم أكثر من اثنين من جنسيتها . كما لا يجوز بحال أن يتجاوز عدد مرشحى شعبة ما ضعف عدد المناصب المراد ملؤها .

(المادة السادسة)

من المرغوب فيه أن تقوم كل شعبة أهلية ، قبل تقديم أسماء المرشحين ، باستشارة محكمتها العليا وما فى بلدها أيضا من كليات الحقوق ومدارسها ومن المجامع الأهلية والفروع الأهلية للمجامع الدولية المتفرغة لدراسة القانون .

(المادة السابعة)

١ ـ يعد الأمين العام قائمة مرتبة حسب الحروف الأبجدية بأسماء جميع الأشخاص المسمين بهذه الطريقة ، وفيما عدا الحالة التى نص عليها فى الفقرة الثانية من المادة ١٢ يكون هؤلاء الأشخاص وحدهم هم الجائز انتخابهم .

٢ - يرفع الأمين العام هذه القائمة إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن .

(المادة الثامنة)

يقوم كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن مستقلا عن الآخر بانتخاب أعضاء المحكمة .

(المادة التاسعة)

على الناخبين عند كل انتخاب ، أن يراعوا أنه لا يكفى أن يكون المنتخبون حاصلا كل فرد منهم على المؤهلات المطلوبة إطلاقا ، بل ينبغى أن يكون تأليف الهيئة فى جملتها كفيلا بتمثيل المدنيات الكبرى والنظم القانونية الرئيسية فى العالم .

(المادة العاشرة)

١ - المرشحون الذين ينالون الأكثرية المطلقة لأصوات الجمعية العامة ولأصوات مجلس الأمن يعتبرون أنهم قد انتخبوا .

٢ - عند التصويت بمجلس الأمن لانتخاب القضاة أو لتعيين أعضاء اللجنة المنصوص عليها فى المادة ١٢ لا يحصل تفريق بين الأعضاء الدائمين والأعضاء غير الدائمين بالمجلس المذكور .

٣ - إذا حصل أكثر من مرشح من رعايا دولة واحدة على الأكثرية المطلقة للأصوات فى الجمعية العامة وفى مجلس الأمن اعتبر أكبرهم سناً هو وحده المنتخب .

(المادة الحادية عشرة)

إذا بقى منصب واحد أو أكثر خالياً بعد أول جلسة تعقد للانتخاب ، عقدت بالطريقة ذاتها ، جلسة ثانية ثم ثالثة عند الضرورة .

(المادة الثانية عشرة)

١ - إذا بقى منصب واحد أو أكثر شاغراً بعد الجلسة الانتخابية الثالثة جاز فى كل وقت ، بناء على طلب الجمعية العامة أو مجلس الأمن ، تأليف مؤتمر مشترك

أعضاؤه ستة تسمى الجمعية العامة ثلاثة منهم ويسمى مجلس الأمن الثلاثة الآخرين ، ليختار ، بطريقة التصويت ، بالأكثرية المطلقة مرشحاً لكل منصب شاغر ، يعرض اسمه على الجمعية العامة ومجلس الأمن للموافقة عليه من كل منهما .

٢ ـ إذا أجمع المؤتمر المشترك على ترشيح شخص تجتمع فيه الشروط المطلوبه جاز له وضع اسمه فى قائمة الترشيح حتى ولو كان اسمه غير وارد فى قائمة الترشيح المشار إليها فى المادة ٧ .

٣ ـ إذا رأى المؤتمر المشترك أنه لن ينجح فى الانتخاب تولى أعضاء المحكمة الذين تم انتخابهم ملء المناصب الشاغرة فى مدة يحددها مجلس الأمن وذلك باختيار الأعضاء الباقين من بين المرشحين الذين حصلوا على أصوات فى الجمعية العامة أو فى مجلس الأمن .

٤ ـ إذا تساوت أصوات القضاة رجح فريق القاضى الأكبر سنا .

(المادة الثالثة عشرة)

١ ـ ينتخب أعضاء المحكمة لمدة تسع سنوات ويجوز إعادة انتخابهم على أن ولاية خمسة من القضاة الذين وقع عليهم الاختيار فى أول انتخاب للمحكمة يجب أن تنتهى بعد مضى ثلاث سنوات وولاية خمسة آخرين بعد ست سنوات .

٢ ـ القضاة الذين تنتهى ولايتهم بنهاية الثلاث السنوات والست السنوات المشار إليها آنفا تعينهم القرعة والأمين العام يقوم بعملها بمجرد الانتهاء من أول انتخاب .

٣ ـ يستمر أعضاء المحكمة فى القيام بعملهم إلى أن يعين من يخلفهم . ويجب على كل حال أن يفصلوا فى القضايا التى بدأوا النظر فيها .

٤ ـ إذا رغب أحد أعضاء المحكمة فى الاستقالة ، فالاستقالة تقدم إلى رئيس المحكمة وهو يبلغها إلى الأمين العام ، وبهذا الابلاغ يخلو المنصب ،

(المادة الرابعة عشرة)

يجوز التعيين للمناصب التى تخلو وفقاً للطريقة الموضوعة لأول انتخاب مع مراعاة ما يأتى :

يقوم الأمين العام بإبلاغ الدعوات المنصوص عليها فى المادة الخامسة فى الشهر الذى يلى خلو المنصب ويعين مجلس الأمن تاريخ الانتخاب .

(المادة الخامسة عشرة)

عضو المحكمة المنتخب بدلا من عضو لم يكمل مدته يتم مدة سلفه .

(المادة السادسة عشرة)

١ ـ لا يجوز لعضو المحكمة أن يتولى وظائف سياسية أو إداريه كما لا يجوز له أن يشتغل بأعمال من قبيل أعمال المهن .

٢ ـ عند قيام الشك فى هذا الشأن تفصل المحكمة فى الأمر .

(المادة السابعة عشرة)

١ ـ لا يجوز لعضو المحكمة مباشرة وظيفة وكيل أو مستشار أو محام فى أية قضية .

٢ ـ ولا يجوز له الاشتراك فى الفصل فى أيه قضية سبق له أن كان وكيلا عن أحد أطرافها أو مستشاراً أو محاميا أو سبق عرضها عليه بصفته عضواً فى محكمة أهلية أو دولية أو لجنة تحقيق أو أيه صفة أخرى .

٣ ـ عند قيام الشك فى هذا الشأن تفصل المحكمة فى الأمر .

(المادة الثامنة عشرة)

١ ـ لا يفصل عضو من المحكمة من وظيفته إلا إذا أجمع سائر الأعضاء على أنه قد أصبح غير مستوف للشروط المطلوبة .

٢ - يبلغ مسجل المحكمة الأمين العام هذا الفصل إبلاغا رسمياً .

٣ - بهذا الإبلاغ يخلو المنصب .

(المادة التاسعة عشرة)

يتمتع أعضاء المحكمة فى مباشرة وظائفهم بالمزايا والإعفاءات السياسية .

(المادة العشرون)

قبل أن يباشر العضو عمله يقرر فى جلسة علنية أنه سيتولى وظائفه بلا تحيز أو هوى وأنه لن يستوحى غير ضميره .

(المادة الحادية والعشرون)

١ - تنتخب المحكمة رئيسها و نائبه لمدة ثلاث سنوات و يمكن تجديد انتخابهما .

٢ - تعين المحكمة مسجلها ولها أن تعين ماتقضى الضرورة بتعيينه من الموظفين الآخرين .

(المادة الثانية والعشرون)

١ - يكون مقر المحكمة فى لاهاى . على أن ذلك لايحول دون أن تعقد المحكمة جلساتها،وأن تقوم بوظائفها فى مكان آخر عندما ترى ذلك مناسباً .

٢ - يقيم الرئيس والمسجل فى مقر المحكمة .

(المادة الثالثة والعشرون)

١ - لاينقطع دور انعقاد المحكمة إلا فى أيام العطلة القضائية . وتحدد المحكمة ميعاد العطلة ومدتها .

٢ - لأعضاء المحكمة الحق فى اجازات دورية تحدد المحكمة ميعادها ومدتها مع مراعاة المسافة التى تفصل لاهاى عن محال إقامتهم .

٣ - على أعضاء المحكمة أن يكونوا فى كل وقت تحت تصرفها ،إلا أن يكونوا

فى أجازة أو أن يمنعهم المرض أو غير ذلك من الأسباب الجدية التى ينبغى أن تبين للرئيس بيانا كافيا .

(المادة الرابعة والعشرون)

١ ـ إذا رأى أحد أعضاء المحكمة ، لسبب خاص ، وجوب امتناعه عن الاشتراك فى الفصل فى قضية معينة فعليه أن يخطر الرئيس بذلك .

٢ ـ إذا رأى الرئيس ، لسبب خاص ، أنه لا يجوز أن يشترك أحد أعضاء المحكمة فى الفصل فى قضية معينة فيخطر ذلك العضو المذكور بذلك .

٣ ـ عند اختلاف العضو والرئيس فى مثل هذه الأحوال تقضى المحكمة فى الخلاف .

(المادة الخامسة والعشرون)

١ ـ تجلس المحكمة بكامل هيئتها إلا فى الحالات الاستثنائية التى ينص عليها فى هذا النظام الأساسى .

٢ ـ يسوغ أن تنص اللائحة الداخلية للمحكمة على أنه يجوز أن يعفى من الاشتراك فى الجلسات قاض أو أكثر بسبب الظروف وبطريق المناوبة على ألا يترتب على ذلك أن يقل عدد القضاة الموجودين تحت التصرف لتشكيل المحكمة على أحد عشر قاضيا .

٣ ـ يكفى تسعة قضاة لصحة تشكيل المحكمة .

(المادة السادسة والعشرون)

١ ـ يجوز للمحكمة أن تشكل من وقت لآخر دائرة أو أكثر تؤلف كل منها من ثلاثة قضاة أو أكثر على حسب ما تقرره ، وذلك للنظر فى أنواع خاصة من القضايا كقضايا العمل والقضايا المتعلقة بالترانسيت والمواصلات .

٢ ـ يجوز للمحكمة أن تشكل فى أى وقت دائرة للنظر فى قضية معينة وتحدد المحكمة عدد قضاة هذه الدائرة بموافقة الطرفين .

٣ - تنظر الدوائر المنصوص عليها فى هذه المادة فى القضايا وتحكم فيها إذا طلب اليها ذلك أطراف الدعوى .

(المادة السابعة والعشرون)

كل حكم يصدر من إحدى الدوائر المنصوص عليها فى المادتين ٢٦ و ٢٩ يعتبر صادراً من المحكمة ذاتها .

(المادة الثامنة والعشرون)

يجوز للدوائر المنصوص عليها فى المادتين ٢٦ و ٢٩ أن تعقد جلساتها وتباشر وظائفها فى غير لاهاى ، وذلك بموافقة أطراف الدعوى .

(المادة التاسعة والعشرون)

للاسراع فى إنجاز نظر القضايا تشكل المحكمة كل سنة دائرة من خمسة قضاة يجوز لها ، بناء على طلب أطراف الدعوى ، أن تتبع الاجراءات المختصرة ، للنظر فى القضايا والفصل فيها . وزيادة على ذلك يختار قاضيان للحلول محل من يتعذر عليه الاشتراك فى الجلسة من القضاة .

(المادة الثلاثون)

١ - تضع المحكمة لائحة تبين كيفية قيامها بوظائفها ، كما تبين بصفة خاصة قواعد الإجراءات .

٢ - يجوز أن تنص اللائحة على اشتراك عدول فى جلسات المحكمة او جلسات دوائرها دون أن يكون لهم حق فى التصويت .

(المادة الحادية والثلاثون)

١ - يحق للقضاة ، ممن يكونون من جنسية أحد أطراف الدعوى أن يجلسوا فى قضيته المعروضة على المحكمة.

٢ - إذا كان فى هيئة المحكمة قاض من جنسية أحد أطراف الدعوى جاز لكل

من أطرافها الآخرين أن يختار قاضيا آخر للقضاء . ويحسن أن يختار هذا القاضى من بين القضاة الذين جرى ترشيحهم وفقاً للمادتين ٤ و ٥ .

٣ ـ إذا لم يكن فى هيئة المحكمة قاض من جنسية أطراف الدعوى جاز لكل منهم أن يختار قاضياً بالطريقة المنصوص عليها فى الفقرة الثانية من هذه المادة .

٤ ـ تطبق أحكام هذه المادة فى الأحوال الواردة فى المادتين ٢٦ و ٢٩ ، وفى هذه الأحوال يطلب الرئيس إلى عضو من أعضاء المحكمة الذين تتألف منهم الدائرة ، أو إلى عضوين إذا اقتضى الأمر ، التخلى عن الجلوس للبديل من أعضاء المحكمة الذين هم من جنسية الأطراف أو البديل من الأعضاء الذين يعينهم الاطراف فى خصوص القضية فى حالة عدم وجود أعضاء من جنسيتهم أو وجود هؤلاء وتعذر جلوسهم .

٥ ـ إذا كان لعدة أطراف نفس المصلحة فيعتبرون كطرف واحد بالنسبة للأحكام السابقة وعند قيام الشك فى هذا الشأن تفصل المحكمة فى الموضوع .

٦ ـ يجب فى القضاة الذين يختارون على الوجه المنصوص عليه فى الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من هذه المادة أن تتوافر فيهم الشروط المنصوص عليها فى المادة ٢ وفى الفقرة الثانية من المادة ١٧ والمادتين ٢٠ و ٢٤ من هذا النظام الأساسى ويشترك هؤلاء القضاة فى الحكم على وجه المساواة التامة مع زملائهم .

(المادة الثانية والثلاثون)

١ ـ يتقاضى كل عضو من أعضاء المحكمة راتباً سنوياً .

٢ ـ يتقاضى الرئيس مكافأة سنوية خاصة .

٣ ـ يتقاضى نائب الرئيس مكافأة خاصة عن كل يوم يقوم فيه بوظيفة الرئيس .

٤ ـ يتقاضى القضاة المختارون تنفيذاً لأحكام المادة ٣١ من غير أعضاء المحكمة. تعويضاً عن كل يوم يباشرون فيه وظائفهم .

٥ ـ تحدد الجمعية العامة هذه المرتبات والمكافآت والتعويضات ولا يجوز انقاصها أثناء مدة الخدمة .

٦ ـ تحدد الجمعية العامة راتب المسجل بناء على اقتراح المحكمة .

٧ ـ تحدد بقواعد تضعها الجمعية العامة الشروط التي تقرر بموجبها المعاشات لأعضاء المحكمة والمسجل والشروط التي تسدد بموجبها نفقات السفر لأعضاء المحكمة والمسجل .

٨ ـ تعفى الرواتب والمكافآت والتعويضات من الضرائب كافة .

(المادة الثالثة والثلاثون)

تتحمل الأمم المتحدة مصروفات المحكمة على الوجه الذى تقرره الجمعية العامة .

الفصل الثانى

فى اختصاص المحكمة

(المادة الرابعة والثلاثون)

١ ـ للدول وحدها الحق فى أن تكون أطرافا فى الدعاوى التى ترفع للمحكمة .

٢ ـ للمحكمة أن تطلب من الهيئات الدولية العامة المعلومات المتعلقة بالقضايا التى تنظر فيها . وتتلقى المحكمة ما تبتدرها به هذه الهيئات من المعلومات . كل ذلك مع مراعاة الشروط المنصوص عليها فى لائحتها الداخلية ووفقاً لها .

٣ ـ إذا أثير فى قضية معروضة على المحكمة البحث فى تأويل وثيقة تأسيسية إنشئت بمقتضاها هيئة دولية عامة أو فى تأويل اتفاق دولى عقد على أساس هذه الوثيقة فعلى المسجل أن يخطر بذلك هذه الهيئة وأن يرسل إليها صوراً من المحاضر والأعمال المكتوبة .

(المادة الخامسة والثلاثون)

١ ـ للدول التى هى أطراف فى هذا النظام الأساسى أن يتقاضوا إلى المحكمة .

٢ ـ يحدد مجلس الأمن الشروط التى يجوز بموجبها لسائر الدول الأخرى أن تتقاضى إلى المحكمة ، وذلك مع مراعاة الأحكام الخاصة الواردة فى المعاهدات المعمول بها . على أنه لا يجوز بحال وضع تلك الشروط بكيفية تخل بالمساواة بين المتقاضين أمام المحكمة .

٣ ـ عندما تكون دولة من غير أعضاء « الأمم المتحدة » طرفا فى دعوى تحدد المحكمة مقدار ما يجب أن تتحمله هذه الدولة من نفقات المحكمة . أما إذا كانت هذه الدولة من الدول المساهمة فى نفقات المحكمة فان هذا الحكم لا ينطبق عليها .

(المادة السادسة والثلاثون)

١ ـ تشمل ولاية المحكمة جميع القضايا التى يعرضها عليها المتقاضون ، كما تشمل جميع المسائل المنصوص عليها بصفة خاصة فى ميثاق « الأمم المتحدة » أو فى المعاهدات والاتفاقات المعمول بها .

٢ ـ للدول التى هى أطراف فى هذا النظام الاساسى أن تصرح ، فى أى وقت ، بأنها بذات تصريحها هذا وبدون حاجة إلى اتفاق خاص ، تقر للمحكمة بولايتها الجبرية فى نظر جميع المنازعات القانونية التى تقوم بينها وبين دولة تقبل الالتزام نفسه ، متى كانت هذه المنازعات القانونية تتعلق بالمسائل الآتية :

(أ) تفسير معاهدة من المعاهدات .

(ب) أية مسألة من مسائل القانون الدولى .

(ج) تحقيق واقعة من الوقائع التى إذا ثبتت كانت خرقا لالتزام دولى .

(د) نوع التعويض المترتب على خرق التزام دولى ومدى هذا التعويض .

٣ ـ يجوز أن تصدر التصريحات المشار إليها آنفا دون قيد ولا شرط أو أن تعلق على شرط التبادل من جانب عدة دول أو دول معينة بذاتها أو أن تقيد بمدة معينة .

٤ ـ تودع هذه التصريحات لدى الأمين العام « للامم المتحدة » وعليه أن يرسل صوراً منها إلى الدول التى هى أطراف هذا النظام الأساسى وإلى مسجل المحكمة .

٥ ـ التصريحات الصادرة بمقتضى حكم المادة ٣٦ من النظام الأساسى للمحكمة الدائمة للعدل الدولى ، المعمول بها حتى الآن ، تعتبر ، فيما بين الدول أطراف هذا النظام الاساسى ، بمثابة قبول للولاية الجبرية لمحكمة العدل الدولية . وذلك فى الفترة الباقية من مدة سريان هذه التصريحات ووفقاً للشروط الواردة فيها .

٦ ـ فى حالة قيام نزاع فى شأن ولاية المحكمة تفصل المحكمة فى هذا النزاع بقرار منها .

(المادة السابعة والثلاثون)

كلما نصت معاهدة أو اتفاق معمول به على إحالة مسألة إلى محكمة تنشئها جمعية الأمم أو إلى المحكمة الدائمة للعدل الدولى تعين ، فيما بين الدول التى هى أطراف فى هذا النظام الأساسى ، إحالتها إلى محكمة العدل الدولية .

(المادة الثامنة والثلاثون)

١ ـ وظيفة المحكمة أن تفصل فى المنازعات التى ترفع إليها وفقاً لأحكام القانون الدولى ، وهى تطبق فى هذا الشأن :

(ا) الاتفاقات الدولية العامة والخاصة التى تضع قواعد معترفاً بها صراحة من جانب الدول المتنازعة .

(ب) العادات الدولية المرعية المعتبرة بمثابه قانون دل عليه تواتر الاستعمال .

(ج) مبادىء القانون العامة التى أقرتها الأمم المتمدينة.

(د) أحكام المحاكم ومذاهب كبار المؤلفين فى القانون العام فى مختلف الأمم . ويعتبر هذا أو ذاك مصدرا احتياطيا لقواعد القانون وذلك مع مراعاة أحكام المادة ٥٩ .

٢ ـ لا يترتب على النص المتقدم ذكره أى اخلال بما للمحكمة من سلطة الفصل فى القضية وفقاً لمبادىء العدل والانصاف متى وافق أطراف الدعوى على ذلك .

الفصل الثالث

فى الاجراءات

(المادة التاسعة والثلاثون)

١ ـ اللغات الرسمية للمحكمة هى الفرنسية والانجليزية . فإذا اتفق الطرفان على أن يسار فى القضية بالفرنسية صدر الحكم بها ، وإذا اتفقا على أن يسار فيها بالانجليزية صدر الحكم بها كذلك .

٢ ـ إذا لم يكن ثمة اتفاق على تعيين اللغة التى تستعمل جاز لاطراف الدعوى أن يستعملوا فى المرافعات ما يؤثرون استعماله من هاتين اللغتين . وفى هذه الحالة يصدر الحكم باللغتين الفرنسية والانجليزية . وتبين المحكمة أى النصين هو الأصل الرسمى .

٣ ـ تجيز المحكمة ـ لمن يطلب من المتقاضين ـ استعمال لغة غير الفرنسية أو الانجليزية .

(المادة الأربعون)

١ ـ ترفع القضايا إلى المحكمة بحسب الأحوال أما باعلان الاتفاق الخاص وأما بطلب كتابى يرسل إلى المسجل . وفى كلتا الحالتين يجب تعيين موضوع النزاع وبيان المتنازعين .

٢ ـ يعلن المسجل هذا الطلب فوراً إلى ذوى الشأن .

٣ ـ ويخطر به أيضا أعضاء « الأمم المتحدة » على يد الأمين العام ، كما يخطر به أى دولة أخرى لها وجه فى الحضور أمام المحكمة .

(المادة الحادية والأربعون)

١ ـ للمحكمة أن تقرر التدابير المؤقتة التي يجب اتخاذها لحفظ حق كل من الاطراف وذلك متى رأت أن الظروف تقضي بذلك .

٢ ـ إلى أن يصدر الحكم النهائي يبلغ فوراً أطراف الدعوى ومجلس الأمن نبأ التدابير التي يرى اتخاذها .

(المادة الثانية والأربعون)

١ ـ يمثل أطراف النزاع وكلاء عنهم .

٢ ـ ولهم أن يستعينوا أمام المحكمة بمستشارين أو بمحامين .

٣ ـ يتمتع وكلاء المتنازعين ومستشاروهم ومحاموهم أمام المحكمة بالمزايا والاعفاءات اللازمة لإداء واجباتهم بحرية واستقلال .

(المادة الثالثة والأربعون)

١ ـ تنقسم الاجراءات إلى قسمين : كتابي وشفوي .

٢ ـ تشمل الاجراءات الكتابية ما يقدم للمحكمة وللخصوم من المذكرات ومن الاجابات عليها ثم من الردود إذا اقتضاها الحال . كما تشمل جميع الأوراق والمستندات التي تؤيدها .

٣ ـ يكون تقديم ذلك بواسطة المسجل على الكيفية وفي المواعيد التي تقررها المحكمة .

٤ ـ كل مستند يقدمه أحد أطراف الدعوى ترسل منه إلى الطرف الآخر صورة مصدق عليها بمطابقتها للاصل .

٥ ـ الاجراءات الشفوية تشمل استماع المحكمة لشهادة الشهود ولأقوال الخبراء والوكلاء والمستشارين والمحامين .

(المادة الرابعة والأربعون)

١ ـ جميع ما يراد اعلانه إلى من عدا الوكلاء والمستشارين والمحامين فالمحكمة ترجع فيه رأسا إلى حكومة الدولة المقتضى عمل الاعلان فى أرضها .

٢ ـ وهذا الحكم يسرى أيضاً كلما بدا للمحكمة الاستدلال بتحقيق يعمل فى محل النزاع .

(المادة الخامسة والأربعون)

يتولى الرئيس إدارة الجلسات . وعند وجود مانع لديه يتولاها نائبه . وإذا تعذر جلوس أيهما تولى أعمال الرئاسة أقدم القضاة الحاضرين .

(المادة السادسة والأربعون)

تكون جلسات المحكمة علنية ما لم تقرر المحكمة خلاف ذلك أو يطلب المتقاضون عدم قبول الجمهور فيها .

(المادة السابعة والأربعون)

١ ـ يعمل لكل جلسة محضر يوقعه المسجل والرئيس .

٢ ـ وهذا المحضر يكون هو وحده المحضر الرسمى .

(المادة الثامنة والأربعون)

تضع المحكمة الترتيبات اللازمة لسير القضايا ، وتعين للمتقاضين شكل تقديم الطلبات وميعاد تقديمها ، كما تحدد المنهج الذى يتبع فى تلقى البينات .

(المادة التاسعة والأربعون)

يجوز للمحكمة ، ولو من قبل بدء المرافعة أن تطلب من الوكلاء تقديم أى مستند أو بيان ، وما يقع من الامتناع عن اجابة طلبها تثبته رسمياً .

(المادة الخمسون)

يجوز للمحكمة ، فى كل وقت ، أن تعهد إلى فرد أو جماعة أو مكتب أو لجنة أو أية هيئة أخرى تختارها ، فى القيام بتحقيق مسألة ما ، أو أن تطلب من أى ممن ذكروا ابداء رأيهم فى أمر من الأمور بصفته فنيا خبيراً .

(المادة الحادية والخمسون)

جميع الأسئلة المتعلقة بالدعوى تطرح أثناء سماع الدعوى على الشهود والخبراء بالشروط التى تبينها المحكمة فى لائحتها الداخلية المشار اليها فى المادة ٣٠ .

(المادة الثانية والخمسون)

للمحكمة ، بعد تلقى الأسانيد والأدلة فى المواعيد التى حددتها لهذا الغرض ألا تقبل من أحد من أطراف الدعوى تقديم ماقد يريد تقديمه من أدلة جديدة كتابية أو شفوية الا إذا قبل ذلك الاطراف الآخرون .

(المادة الثالثة والخمسون)

١ ـ إذا تخلف أحد الطرفين عن الحضور ، أو عجز عن الدفاع عن مدعاه ، جاز للطرف الآخر أن يطلب إلى المحكمة أن تحكم له هو بطلباته .

٢ ـ وعلى المحكمة قبل أن تجيب هذا الطلب أن تتثبت من أن لها ولاية القضاء وفقاً لأحكام المادتين ٣٦ و ٣٧ ثم من أن الطلبات تقوم على أساس صحيح من حيث الواقع والقانون .

(المادة الرابعة والخمسون)

١ ـ بعد أن يفرغ الوكلاء والمستشارون والمحامون ، بإشراف المحكمة ، من عرض القضية يعلن الرئيس ختام المرافعة .

٢ ـ تنسحب المحكمة للمداولة فى الحكم .

٣ ـ تكون مداولات المحكمة سراً يظل محجوبا عن كل أحد .

(المادة الخامسة والخمسون)

١ ـ تفصل المحكمة فى جميع المسائل برأى الأكثرية من القضاة الحاضرين .

٢ ـ إذا تساوت الأصوات ، رجح جانب الرئيس أو القاضى الذى يقوم مقامه .

(المادة السادسة والخمسون)

١ ـ يبين الحكم الاسباب التى بنى عليها

٢ ـ ويتضمن أسماء القضاة الذين اشتركوا فيه .

(المادة السابعة والخمسون)

إذا لم يكن الحكم صادراً كله أو بعضه باجماع القضاة فمن حق كل قاض ان يصدر بيانا مستقلا برأيه الخاص .

(المادة الثامنة والخمسون)

يوقع الحكم من الرئيس والمسجل . ويتلى فى جلسة علنية . بعد اخطار الوكلاء اخطارا صحيحا .

(المادة التاسعة والخمسون)

لا يكون للحكم قوة الالزام الا بالنسبة لمن صدر بينهم وفى خصوص النزاع الذى فصل فيه .

(المادة الستون)

يكون الحكم نهائيا غير قابل للاستئناف وعند النزاع في معناه أو في مدى

مدلوله تقوم المحكمة بتفسيره . بناء على طلب أى طرف من اطرافه .

(المادة الحادية والستون)

١ — لا يقبل التماس اعادة النظر فى الحكم إلا بسبب تكشف واقعة حاسمة فى الدعوى كان يجهلها عند صدور الحكم كل من المحكمة والطرف الذى يلتمس إعادة النظر ، على ألا يكون جهل الطرف المذكور لهذه الواقعة ناشئا عن اهمال منه .

٢ — إجراءات إعادة النظر تفتتح بحكم من المحكمة ، تثبت فيه صراحة وجود الواقعة الجديدة وتستظهر فيه صفاتها التى تبرر إعادة النظر . وتعلن به ان الالتماس بناء على ذلك جائز القبول .

٣ — يجوز للمحكمة ان توجب العمل بحكمها الذى أصدرته ، قبل ان تقبل السير فى إجراءات إعادة النظر .

٤ — يجب ان يقدم التماس إعادة النظر ، خلال ستة أشهر على الأكثر من تكشف الواقعة الجديدة .

٥ — لايجوز تقديم أى التماس لإعادة النظر بعد انقضاء عشر سنوات من تاريخ الحكم .

(المادة الثانية والستون)

١ — إذا رأت إحدى الدول ، أن لها مصلحة ذات صفة قانونية يؤثر فيها الحكم فى القضية جاز لها ان تقدم إلى المحكمة طلبا بالتدخل .

٢ — والبت فى هذا الطلب يرجع الأمر فيه إلى المحكمة .

(المادة الثالثة والستون)

١ — إذا كانت المسألة المعروضة تتعلق بتأويل اتفاقية بعض اطرافها دول ليست من أطراف القضية فعلى المسجل ان يخطر تلك الدول دون تأخير .

٢ — يحق لكل دولة تخطر على الوجه المتقدم أن تتدخل فى الدعوى فإذا هى استعملت هذا الحق كان التأويل الذى يقضى به الحكم ملزماً لها أيضاً .

(المادة الرابعة والستون)

يتحمل كل طرف المصاريف الخاصة به مالم تقرر المحكمة خلاف ذلك .

الفصل الرابع

فى الفتاوى

(المادة الخامسة والستون)

١ — للمحكمة ان تفتى فى أية مسألة قانونية بناء على طلب أية هيئة رخص لها ميثاق « الامم المتحدة » باستفتائها . أو حصل الترخيص لها بذلك طبقاً لأحكام الميثاق المذكور .

٢ ـ الموضوعات التى يطلب من المحكمة الفتوى فيها تعرض عليها فى طلب كتابى يتضمن بياناً دقيقاً للمسألة المستفتى فيها وترفق به كل المستندات التى قد تعين على تجليتها .

(المادة السادسة والستون)

١ ـ يبلغ المسجل طلب الاستفتاء دون إبطاء إلى الدول التى يحق لها الحضور أمام المحكمة .

٢ ـ كذلك يرسل المسجل تبليغاً خاصاً رأساً إلى الدول التى يحق لها الحضور أمام المحكمة أو إلى أية هيئة دولية ترى المحكمة أو يرى رئيسها ـ فى حالة عدم انعقادها ـ أنها قد تستطيع أن تقدم معلومات فى الموضوع ، ينهى فيه إلى كل منها أن المحكمة مستعدة لأن تتلقى فى خلال ميعاد يحدده الرئيس ، البيانات الكتابية التى تتصل بالموضوع ، أو لأن تسمع فى جلسة علنية تعقد لهذا الغرض ، ما يتصل بالموضوع من بيانات شفوية .

٣ ـ إذا لم تتلق دولة من الدول التى يحق لها الحضور أمام المحكمة ذلك التبليغ الخاص المشار اليه فى الفقرة الثانية من هذه المادة جاز لها أن تعرب عن رغبتها فى أن تقدم بيانا كتابيا أو أن تلقى بياناً شفوياً . وتفصل المحكمة فى ذلك .

٤ ـ الدول والهيئات التى قدمت بيانات كتابية أو شفوية أو قدمت كليهما يجوز لها أن تناقش البيانات التى قدمتها دول أو هيئات أخرى ، وذلك على الوجه وبالقدر وفى الميعاد الذى تعينه المحكمة فى كل حالة على حدتها أو الذى يعينه رئيسها إذا لم تكن المحكمة منعقدة . ويقتضى ذلك أن يبلغ المسجل فى الوقت المناسب ما يقدم من البيانات الكتابية إلى الدول والهيئات التى قدمت مثل تلك البيانات .

(المادة السابعة والستون)

تصدر المحكمة فتواها فى جلسة علنية بعد أن يكون قد أخطر بذلك الأمين العام ومندوبو أعضاء الأمم المتحدة ومندوبو الدول الأخرى والهيئات الدولية التى يعنيها الأمر مباشرة .

(المادة الثامنة والستون)

عندما تباشر المحكمة مهمة الافتاء تتبع ـ فوق ما تقدم ـ ماتراه هى ممكن التطبيق من أحكام هذا النظام الأساسى الخاصة بالمنازعات القضائية .

الفصل الخامس

التعديل

(المادة التاسعة والستون)

يجرى تعديل هذا النظام الأساسى بنفس الطريقة المرسومة فى ميثاق الأمم المتحدة لتعديل الميثاق على أن يراعى ما قد تتخذه الجمعية العامة ، بناء على توصية مجلس الأمن ، من أحكام بشأن اشتراك الدول التى تكون من أطراف هذا النظام الأساسى ولا تكون من أعضاء الأمم المتحدة .

(المادة السبعون)

للمحكمة أن تقترح أجراء التعديلات التى ترى ضرورة أجرائها فى هذا النظام الأساسى ، وتبلغ اقتراحاتها كتابة للأمين العام للنظر فيها وفقا لأحكام المادة ٦٩ .

الملحق الثالث

الاعلان العالمى لحقوق الانسان

مقـــدمة

جاء فى ديباجة ميثاق الأمم المتحدة وفى شتى نصوصه ضمان الحقوق الأساسية للإنسان وتحقيق العدالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية عموما . ومساواة الناس والرجال والنساء ومختلف الأجناس والألوان . واحترام الأديان والعقائد والآراء على اختلافها ، والعمل على السير بالأفراد والجماعات فى سبيل الرقى والتقدم الاجتماعى ورفع مستواهم المادى والمعنوى، وعملت الأمم المتحدة منذ انشائها ونشاطها عقب الحرب العالمية الثانية على تحقيق هذه الغايات السامية ، وشكل المجلس الاقتصادى والاجتماعى لهذا الغرض لجنة حقوق الانسان فى ٢١ يونية سنة ١٩٤٦ ، وباشرت لجنة حقوق الانسان مهمتها فى ابداء مقترحاتها وتوصياتها ووضع ميثاق دولى عام لحقوق الانسان الأساسية التى يجب أن تضعها الدول موضعها من العناية حتى يمكن للفرد أن يطمئن إلى عيش مستقر لا يهدده الخوف والعوز والفاقة ليباشر عمله فى هدوء بعيداً عن سيف التنكيل به وازهاق روحه وعن سوط التعذيب والارهاب والانتقام . ورأت اللجنة نظراً لصعوبة مهمتها أن تتم على مراحل ، ورسمت الخطوات الأساسية وهى أصعبها وأهمها ، وذلك بصياغة حقوق الانسان الأساسية المستقاة من القانون الطبيعى وروح العصر وتجاوب الماضى وحاجات الحاضر وأهمية ضمان العيش والعمل للمواطن ، ووقايته شبح البطالة والاضطهاد وتوفير الأجور المجزية له والعمل على المساواة بين الرجل والمرأة . ونوقشت هذه الحقوق وأبدت بعض الحكومات شتى التحفظات والاعتراضات على حرية الفكر ونوع المساواة والديموقراطية فى ميثاق هذه الحقوق ، وأهمها الحكومات السوفييتية والعربية السعودية واتحاد جنوب

افريقيا . وأعلنت الجمعية العمومية للأمم المتحدة هذه الحقوق التى وافقت عليها فى جلسة ١٠ ديسمبر سنة ١٩٤٨ ، وبلغ عدد الأعضاء الذين وافقوا عليها ٤٨ عضواً وامتنع ثمانية أعضاء عن التصويت وغاب عضوان .

وقد أطلقنا على هذا الاعلان فى شتى المواضع التى عرضنا فيها لحقوق الانسان واستندنا اليها وإلى أسسها الحالية فى الميدان الدولى وبين أسرة الدول « الميثاق الدولى لحقوق الانسان » ، وذلك نظراً لأهمية هذا الاعلان فى اتجاه عالم اليوم نحو احترام حقوق الانسان وضمانها من النواحى القانونية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية فى مختلف الدول بلا فارق ولا تمييز . ولكنه ليس ميثاقا بالمعنى المعروف المترتب على اتفاق بين الدول وتوقيع لهذا الميثاق، فهو أقوى من أن يكون مجرد اتفاق وتوقيع عليه، هو نداء عام وإعلان شامل بمبادىء سامية اندمجت فى العرف الدولى الحالى أوهى فى سبيل الاندماج ، وهى فى طريق استقرارها لتصبح أساس حريات المواطن من الناحية الدولية والنبراس الذى يرشد إلى الطريق القويم فى علاقات الدول وحسن تفاهمها وتعاونها . وإذا اعتبرنا أن هذه الحقوق بإعلانها صارت جزءاً لا يتجزأ من ميثاق الأمم المتحدة لا نتردد فى أن نطلق عليها « الميثاق الدولى لحقوق الإنسان » .

الإعلان العالمى لحقوق الانسان

الديباجـــة

لما كان الاعتراف بالكرامة المتأصلة فى سائر أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس الحرية والعدل والسلام فى العالم .

ولما كان تناسى حقوق الانسان وازدراؤها قد أفضيا إلى أعمال همجية آذت الضمير الانسانى ، وكانت غاية مايرنو إليه عامة البشر هو انبثاق عالم يتمتع فيه الفرد بحرية القول والعقيدة ويتحرر من الفزع والفاقة .

ولما كان من الضرورى أن يتولى القانون حماية حقوق الانسان ، لكيلا يضطر المرء آخر الأمر إلى التمرد على الاستبداد والظلم .

ولما كان اطراد نمو العلاقات الودية بين الأمم يعتبر أمراً جوهرياً .

ولما كانت شعوب الأمم المتحدة قد أكدت فى الميثاق من جديد إيمانها بحقوق الانسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية ، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقى الاجتماعى قدما ، وأن ترفع مستوى الحياة فى جو من الحرية أفسح .

ولما كانت الدول الأعضاء قد تعهدت بالتعاون مع الأمم المتحدة على ضمان اطراد مراعاة حقوق الانسان والحريات الأساسية واحترامها .

ولما كان للادراك العام لهذه الحقوق والحريات الأهمية الكبرى للوفاء التام بهذا التعهد .

فان الجمعية العامة تنادى بهذا الإعلان العالمى لحقوق الانسان .

على أنه المثل الأعلى المشترك الذى ينبغى أن تصل إليه كافة الشعوب والأمم حتى يسعى كل فرد وهيئة فى المجتمع ، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب

أعينهم ، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات عن طريق التعليم والتربية واتخاذ إجراءات مطردة ، قومية وعالمية ، لضمان الاعتراف بها ومراعاتها بصورة عالمية فعالة بين الدول الأعضاء نفسها وشعوب البقاع الخاضعة لسلطانها .

(المادة الأولى)

يولد جميع الناس أحراراً متساوين فى الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلا وضميراً ، وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء .

(المادة الثانية)

لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة فى هذا الإعـــلان ، دون أى تمييز ، مثلا من حيث الجنس أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأى السياسى أو أى رأى آخر ، أو الأصل الوطنى أو الاجتماعى أو الثروة أو الميلاد أو أى وضع آخر ، دون أية تفرقة بين الرجال والنساء .

وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك أى تمييز أساسه الوضع السياسى أو القانونى أو الدولى للبلد أو البقعة التى ينتمى إليها الفرد سواء أكان هذا البلد أو تلك البقعة مستقلا أو تحت الوصاية أو غير متمتع بالحكم الذاتى او كانت سيادته خاضعة لقيد ما .

(المادة الثالثة)

لكل فرد الحق فى الحياة والحرية وسلامة شخصه .

(المادة الرابعة)

لايجوز استرقاق أو استبعاد أى شخص ويحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق بسائر أوضاعهما .

(المادة الخامسة)

لايعرض أى انسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحطة بالكرامة .

(المادة السادسة)

لكل إنسان أينما وجد الحق فى أن يعترف بشخصيته القانونية .

(المادة السابعة)

كل الناس سواسية أمام القانون ولهم الحق فى التمتع بحماية متكافئة دون أية تفرقة ، كما أن لهم جميعاً الحق فى حماية متساوية ضد أى تمييز يخل بهذا الإعلان وضد أى تحريض على تمييز كهذا .

(المادة الثامنة)

لكل شخص الحق فى أن يلجأ إلى المحاكم الوطنية المختصة لانصافه من اعمال فيها اعتداء على الحقوق الأساسية التى يمنحها له الدستور أو القانون .

(المادة التاسعة)

لا يجوز القبض على أى إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفا .

(المادة العاشرة)

لكل إنسان الحق على قدم المساواة فى أن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلا علنياً سواء أكان ذلك للفصل فى حقوقه أو التزاماته أو الاتهامات الجنائية الموجهة اليه .

(المادة الحادية عشرة)

١ ـ كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئا إلى أن تثبت ادانته قانوناً بمحاكمة علنية تؤمن له فيها جميع الضمانات الضرورية للدفاع عنه .

٢ ـ لا يدان أى شخص من جراء أعمال أو امتناع عن أعمال إلا إذا كان ذلك يعتبر جرماً وفقاً للقانون الوطنى أو الدولى وقت الارتكاب ، كذلك لا توقع عليه عقوبة أشد من تلك التى كان يجب توقيعها وقت ارتكاب الجرم .

(المادة الثانية عشرة)

لا يكون أحد موضعا لتدخل تعسفى فى حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو او مراسلاته أو لهجمات تتناول شرفه وسمعته . ولكل شخص الحق فى حماية القانون من مثل هذا التدخل او تلك الهجمات .

(المادة الثالثة عشرة)

١ - لكل فرد حرية التنقل واختيار محل اقامته داخل الدولة .

٢ - يحق لكل فرد ان يغادر اية بلاد بما فى ذلك بلده كما يحق له العودة إليه .

(المادة الرابعة عشرة)

١ - لكل فرد الحق فى ان يلجأ إلى بلاد اخرى او يحاول الالتجاء إليها هرباً من الاضطهاد .

٢ - لا ينتفع بهذا الحق فى المحاكمات المستندة إلى جرائم غير سياسية او إلى اعمال مخالفة لاغراض ومبادىء الأمم المتحدة .

(المادة الخامسة عشرة)

١ - لكل فرد حق التمتع بجنسية ما .

٢ - لا يجوز حرمان شخص من جنسيته تعسفاً او انكار حقه فى تغييرها .

(المادة السادسة عشرة)

١ ـ للرجل والمرأة متى بلغا سن الزواج حق التزوج وتأسيس أسرة دون أى قيد بسبب الجنس أو الجنسية أو الدين ، ولهما حقوق متساوية عند الزواج وأثناء قيامه وعند انحلاله .

٢ ـ لا يبرم عقد الزواج إلا برضاء الطرفين الراغبين فى الزواج رضاء كاملا لا اكراه فيه .

٣ ـ الاسرة هى الوحـــدة الطبيعية الأساسية للمجتمع ولها حق التمتع بحماية المجتمع والدولة .

(المادة السابعة عشرة)

١ ـ لكل شخص حق التملك بمفرده أو بالاشتراك مع غيره .

٢ ـ لا يجوز تجريد أحد من ملكه تعسفا .

(المادة الثامنة عشرة)

لكل شخص الحق فى حرية التفكير والدين والضمير ، ويشمل هذا الحق حرية تغيير ديانته أو عقيدته ، وحرية الاعراب عنهما بالتعليم والممارسة والقيام بالطقوس الدينية ، ومراعاتها سواء أكان ذلك سراً أو جهراً ، منفرداً أو مع الجماعة .

(المادة التاسعة عشرة)

لكل شخص الحق فى حرية الرأى والتعبير ، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء ، دون أى تدخل ، واستقاء وتلقى وإذاعة الأنباء والأفكار دون تقيد بالحدود الجغرافية وبأية وسيلة كانت .

(المادة العشرون)

١ ـ لكل شخص الحق فى حرية الاشتراك فى الجمعيات والاجتماعات السلمية .

٢ ـ لا يجوز إرغام أحد على الانضمام إلى جمعية ما .

(المادة الحادية والعشرون)

١ ـ لكل شخص الحق فى الاشتراك فى إدارة الشئون العامة لبلاده إما مباشرة وإما بوساطة ممثلين يختارون اختياراً حراً .

٢ ـ لكل شخص نفس الحق الذي لغيره فى تقلد الوظائف العامة فى البلاد ،

٣ ـ ان إرادة الشعب هى مصدر سلطة الحكومة ، ويعبر عن هذه الارادة بانتخابات نزيهة دورية تجرى على أساس الاقتراع السرى وعلى قدم المساواة بين الجميع ، أو حسب أى إجراء مماثل يضمن حرية التصويت .

(المادة الثانية والعشرون)

لكل شخص بصفته عضواً فى المجتمع ، الحق فى الضمانة الاجتماعية القائمة على أساس انتفاعه بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى لا غنى عنها لكرامته ولنمو شخصيته نمواً حراً بفضل المجهود القومى والتعاون الدولى ، وذلك وفقا لنظم وموارد كل دولة .

(المادة الثالثة والعشرون)

١ ـ لكل شخص الحق فى العمل ، وله حرية اختياره بشروط عادلة مرضية كما ان له حق الحماية من البطالة .

٢ ـ لكل فرد دون أى تمييز الحق فى أجر متساو للعمل المتساوى .

٣ ـ لكل فرد يقوم بعمل ، الحق فى أجر عادل مرضى يكفل له ولعائلته عيشة لائقة بكرامة الانسان تضاف إليه، عند اللزوم ، وسائل أخرى للحماية الاجتماعية.

٤ ـ لكل شخص الحق فى أن ينشىء مع الآخرين نقابات أو ينضم إلى النقابات حماية لمصالحه .

(المادة الرابعة والعشرون)

لكل شخص الحق فى الراحة وفى أوقات الفراغ ، ولا سيما فى تحديد معقول لساعات العمل وفى عطلات دورية بأجر .

(المادة الخامسة والعشرون)

١ ـ لكل شخص الحق فى مستوى من المعيشة كاف للمحافظة على الصحة والرفاهية له ولأسرته ويتضمن ذلك التغذية والملبس والمسكن والعناية الطبية وكذلك الخدمات الاجتماعية اللازمة ، وله الحق فى تأمين معيشته فى حالات البطالة والمرض

والعجز والترمل والشيخوخة وغير ذلك من فقدان وسائل العيش نتيجة لظروف خارجة عن إرادته .

٢ ـ للأمومة والطفولة الحق فى مساعدة ورعاية خاصتين . وينعم كل الأطفال بنفس الحماية الاجتماعية سواء أكانت ولادتهم ناتجة عن رباط زوجى أو بطريقة غير شرعية .

(المادة السادسة والعشرون)

١ ـ لكل شخص الحق فى التعليم ، ويجب أن يكون التعليم فى مراحله الأولى والأساسية على الأقل بالمجان ، وان يكون التعليم الأولى إلزامياً ، وينبغى أن يعمم التعليم الفنى والمهنى وأن ييسر القبول للتعليم العالى على قدم المساواة التامة للجميع وعلى أساس الكفاءة .

٢ ـ يجب ان تهدف التربية إلى إنماء شخصية الانسان إنماء كاملا ، وإلى تعزيز إحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب والجماعات العنصرية أو الدينية ، وإلى زيادة مجهود الأمم المتحدة لحفظ السلام .

٣ ـ للآباء الحق الأول فى اختيار نوع تربية أولادهم.

(المادة السابعة والعشرون)

١ ـ لكل فرد الحق فى أن يشترك إشتراكا حراً فى حياة المجتمع الثقافى وفى الاستمتاع بالفنون والمساهمة فى التقدم العلمى والاستفادة بنتائجه .

٢ ـ لكل فرد الحق فى حماية المصالح الأدبية والمادية المترتبة على انتاجه العلمى أو الأدبى أو الفنى .

(المادة الثامنة والعشرون)

لكل فرد حق التمتع بنظام اجتماعى ودولى تحقق بمقتضاه الحقوق والحريات المنصوص عليها فى هذا الاعلان تحقيقاً تاماً ,

(المادة التاسعة والعشرون)

١ ـ على كل فرد واجبات نحو المجتمع الذى يمكن فيه فقط ان تتطور شخصيته تطوراً تاماً .

٢ ـ يخضع الفرد فى ممارسة حقوقه وحرياته لتلك القيود التى يقررها القانون فقط ، لضمان الاعتراف بحقوق الغير وحرياتهواحترامها ولتحقيق المقتضيات العادلة للنظام العام والمصلحة العامة والأخلاق فى مجتمع ديمقراطى .

٣ ـ لا يصح بحال من الأحوال أن تمارس هذه الحقوق والحريات ممارسة تتناقض مع أغراض مبادىء الأمم المتحدة .

(المادة الثلاثون)

ليس فى هذا الاعلان نص يجوز تأويله على أنه يخول لدولة أو جماعة أو فرد أى حق فى القيام بنشاط أو تأدية عمل يهدف إلى هدم الحقوق والحريات الورادة فيه.

الملحق الرابع

الاتفاق بين الأمم المتحدة وحكومة مصر بشأن وضع قوات الطوارىء الدولية التابعة للأمم المتحدة في مصر

مقـــدمة

تآمرت انكلترا وفرنسا وإسرائيل فى الاعتداء على الأراضى المصرية إعتداء مسلحاً غادراً بقوات بحرية وجوية وجنود المظلات ، وقامت بعمليات غزو واسعة النطاق فى منطقتى سيناء وقناة السويس فى أكتوبر - نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، وسرعان ما تدخلت الجمعية العامة للأمم المتحدة وأصدرت أمرها فى نوفمبر سنة ١٩٥٦ بايقاف أطلاق النار فوراً ، كما شكلت لأول مرة فى تاريخها قوة الطوارىء الدولية لمباشرة تنفيذ قرار إيقاف إطلاق النار وانسحاب القوات المعتدية والحيلولة دون اشتباك المتنازعين ، وهى ليست بالقوات الحربية الدولية ، إذ أن عددها محدود واسلحتها خفيفة ولا تستطيع القيام بعمليات حربية واسعة النطاق على نسق تدخل الأمم المتحدة بقوات الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية وسائر الأعضاء فى كوريا ، وعملها رمزى لاظهار قوة وهيبة الأمم المتحدة ، واستجابة لسخط الرأى العام العالمى على الحروب وطلبه فض المنازعات بالحسنى ووجوب حقن الدماء ، والأشراف على تنفيذ قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والوقوف فى منتصف طريق العدوان حتى تخف حدة التوتر ويسوى النزاع نهائياً عن طريق الأمم المتحدة .

وجاءت هذه القوات إلى الأراضى المصرية برضى الحكومة المصرية ورغبة منها فى الاستجابة إلى رغبات الشعوب فى تلافى استشراء النزاع حتى لاينقلب

إلى حرب عالمية ثالثة ، ونزولا عند نداء الأمم المتحدة وتنفيذاً لقرار الجمعية العامة . ويتعين لتسهيل مهمة هذه القوات احاطتها بالضمانات والحصانات والاعفاءات حتى يمكنها أن تباشر عملها دون عائق مما يتفق وطبيعة العبء الملقى على عاتقها . ولقد طلب سكرتير عام الأمم المتحدة باسم الأمم المتحدة بخطاب وجهه إلى وزير الخارجية المصرية فى ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ موافقة الحكومة المصرية على التسهيلات المشار إليها ، وحددها فى خطابه ، كما عرف قوة الطوارىء الدولية وبين منطقة عملياتها وزيها الرسمى وطريقة مباشرة نشاطها فى الأراضى المصريه وإقامتها فيها ، وما يتبع ذلك من سلوكها والولاية القضائية واسلحتها والمزايا والحصانات والاعفاءات التى تتمتع بها وكيفية تعيين الموظفين والمساعدين لهذه القوات فى الأراضى المصرية . ورد وزير الخارجية المصرية فى نفس التاريخ المذكور نيابة عن الحكومة المصرية بموافقتها التامة على الشروط التى حددها خطاب السكرتير العام للأمم المتحدة اللازمة لقيام قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة بأعبائها مدة بقائها فى مصر تنفيذاً للقرار الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

ولهذا الاتفاق أهميته البالغة إذ يعتبر نموذجا يحتذى فى حالة قيام منازعات مسلحة مستقبلة ووقوع اعتداء مسلح غادر شبيه بالاعتداء الثلاثى على مصر فى بقعة ما ، وتدخل الأمم المتحدة لفضه ، وعودة التجربة بالالتجاء إلى تشكيل قوة الطوارىء الدولية للاشراف على تنفذ القرار .

وقد صدر قرار الحكومة المصرية فى ٢٨ مارس سنة ١٩٥٧ بناء على الكتابين المتبادلين بين سكرتير عام الأمم المتحدة ووزير الخارجية المصرية بشأن وضع قوة الطوارىء التابعة الأمم المتحدة فى مصر بقبول وتنفيذ ما جاء فى خطاب السكرتير العام واعتبارهما يكونان اتفاقا بين الأمم المتحدة ومصر فى هذا الشأن .

قـــرار

وزارة الخارجية

قـــرار

نائب وزير الخارجية

بعد الاطلاع على الكتابين المتبادلين بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ بين حكومة جمهورية مصر وبين الأمم المتحدة بشأن وضع قوة الطوارىء الدوليـــة التابعة للأمم المتحدة .

قـــرر :

مادة وحيدة :

ينشر الكتابان المتبادلان بتاريخ ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ بين حكومة جمهورية مصر وهيئة الأمم المتحدة والمرفق نصهما — بالجريدة الرسمية ؟

عبد الفتاح حسن
نائب
وزير الخارجية

الكتابان المتبادلان

بين الأمم المتحدة وحكومة مصر واللذان يكونان اتفاقاً بينهما بشأن قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة فى مصر .

الكتاب الأول

مقر الأمم المتحدة
نيويورك فى ٨ فبراير سنة ١٩٥٧

السيد : الدكتور محمود فوزى
وزير الخارجية — مصر

أتشرف بأن أشير إلى قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة وهى أحد فروع الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أنشىء وفقاً للمادة ٢٢ من الميثاق .

وأتشرف بأن أشير أيضاً إلى المادة ١٠٥ من ميثاق الأمم المتحدة التى تنص على أن الهيئة تمتع فى أرض كل عضو من أعضائها بالمزايا والحصانات التى يتطلبها تحقيق مقاصدها كما أشير إلى اتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة التى انضمت إليها مصر فى ١٧ سبتمبر سنة ١٩٤٨ وإلى قرارات الجمعية العامة الخاصة بقوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة .

ومع الاسترشاد بأحكام الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة أود أن أقترح أن تتخذ الأمم المتحدة ومصر الترتيبات الخاصة الآتية التى تحدد بعض الشروط الضرورية لقيام قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة بأعبائها على وجه ناجع خلال مدة بقائها فى مصر .

التعريف :

١ ـ تتألف « قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة » (التى سيشار إليها فيما يلى بلفظ « القوة ») من قيادة الأمم المتحدة التى أنشئت بقرار الجمعية العامة رقم ١٠٠٠ (ES - I) ، الصادر فى ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ومن جميع الموظفين العسكريين الذين تضعهم إحدى الدول الأعضاء تحت تصرف قيادة الأمم المتحدة . وفى هذه الترتيبات تشير عبارة « أحد أفراد القوة » إلى أى شخص ، من غير الأشخاص المقيمين فى مصر ، يندرج فى السلك العسكرى لإحدى الدول ويخدم تحت أمر قائد قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة سواء فى قيادة الأمم المتحدة (هيئة القيادة) أو مع إحدى الكتائب التابعة للدول وإلى أى شخص مدنى تضعه الدولة التى يتبعها تحت تصرف قائد القوة .

٢ ـ يشمل لفظ « القائد » قائد قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة ، وكل سلطات القوة التى يعينها القائد . وتشمل عبارة « السلطات المصرية » جميع السلطات الوطنية والمحلية مدنية كانت أو عسكرية التى يطلب إليها وفقاً لأحكام هذه الترتيبات القيام بأعمال متعلقة بالقوة دون الإخلال بمسئولية حكومة مصر عنها فى نهاية الأمر .

٣ - تشمل عبارة « الرعايا المصريين » كل شخص مصرى الجنسية وكل شخص مقيم أو موجود فى الأراضى المصرية من غير الأشخاص المشتركين فى القوة .

٤ - يقصد بعبارة « الدولة المشتركة » كل دولة عضو فى « الأمم المتحدة » تساهم فى القوة بقوات عسكرية .

٥ - تشمل عبارة « منطقة العمليات » المنطقة التى تنتشر فيها القوة أثناء تأدية أعبائها كما هى محددة فى الفقرة ١٢ من التقرير الثانى والنهائى الذى قدمه السكرتير العام إلى الجمعية العامة (رقم A ٣٣٠٢) والذى وافقت عليه الجمعية العامة فى الفقرة ٢ من القرار رقم ١٠٠١ (*E S - 1*) كما تشمل المنشئات العسكرية وغيرها من الأبنية المشار إليها فى الفقرة ١٩ من هذه الترتيبات وخطوط المواصلات والتموين التى تستعملها القوة عملا بالفقرتين ٣٢ و ٣٣ من هذه الترتيبات .

احترام القوانين المحلية والسلوك اللائق بالوضع الدولى :

٦ - على أفراد القوة وموظفى الأمم المتحدة الذين يعملون معها أن يراعوا القوانين واللوائح المصرية وأن يمتنعوا عن القيام فى مصر بأى نشاط ذى طابع سياسى وبأى عمل يتعارض مع الصفة الدولية لواجباتهم أو لا يتمشى مع روح هذه الترتيبات . وعلى القائد أن يتخذ كافة التدابير المناسبة التى تكفل احترام هذه الالتزامات .

الدخول والخروج — تحقيق شخصية

٧ - يعفى أفراد القوة من اللوائح الخاصة بجوازات السفر والتأشيرات وإجراءات وقيود الهجرة وذلك عند دخولهم الأراضى المصرية أو خروجهم منها . كما يعفون أيضاً من كافة اللوائح التى تنظم إقامة الأجانب فى مصر بما فى ذلك التسجيل غير أنهم لا يكتسبون أى حق فى الإقامة الدائمة فى الأراضى المصرية ويكفى لخروج أفراد القوة أو دخولهم أن يكونوا حائزين لما يلى :

(أ) أمر انتقال فردى أو جماعى صادر من القائد أو من السلطة المختصة فى الدولة المشتركة .

(ب) بطاقة تحقيق شخصية صادرة من القائد بإذن من السكرتير العام إلا عند دخولهم الأراضى المصرية لأول مرة إذ تقبل فى هذه الحالة بطاقة تحقيق الشخصية العسكرية الصادرة من السلطات المختصة فى الدولة المشتركة بدلا من بطاقة تحقيق الشخصية التى تصدرها القوة .

٨ ـ يجوز مطالبة أفراد القوة بإبراز بطاقاتهم الشخصية ـ لا تسليمها ـ وذلك بناء على طلب السلطة المصرية المختصة . وباستثناء الحالة المشار إليها فى الفقرة ٧ من هذه الترتيبات تكون بطاقة تحقيق الشخصية هى الوثيقة الوحيدة التى يحملها أفراد القوة . غير أنه إذا لم يتضح منها الاسم الكامل لحاملها من أفراد القوة وتاريخ ميلاده ورتبته ورقمه (إن وجد) ووظيفته وصورته الشمسية جاز مطالبة حاملها بأن يبرز أيضاً بطاقة تحقيق الشخصية العسكرية أو أية وثيقة مماثلة لها صادرة من السلطات المختصة فى الدول المشتركة التى ينتمى إليها .

٩ ـ إذا ترك أحد أفراد القوة خدمة الدولة المشتركة التى ينتمى إليها ولم يعد إلى وطنه يقوم القائد بإبلاغ السلطات المصرية بذلك فوراً مع إعطاء كافة البيانات التى قد تطلب منه .

كما يخطر القائد أيضاً السلطات المصرية عن كل فرد من أفراد القوة يتغيب لمدة أكثر من واحد وعشرين يوماً . وإذا صدر أمر بإبعاد شخص كان فيما مضى من بين أفراد القوة يعتبر القائد مسئولا عن ضمان دخول هذا الشخص أراضى الدولة المشتركة صاحبة الشأن .

الولاية القضائية

١٠ ـ وضعت الترتيبات التالية الخاصة بالولاية الجنائية والمدنية بالنظر إلى الأعباء الخاصة التى تقوم بها القوة وإلى مصالح الأمم المتحدة وليس إلى أية فائدة شخصية لأفراد القوة .

الولاية الجنائية :

١١ - يخضع كل فرد من أفراد القوة لولاية الدولة التى ينتمى إليها دون سواها فيما يختص بما قد يرتكبه فى مصر من جرائم .

الولاية المدنية :

١٢ - (ا) لا يخضع افراد القوة لولاية المحاكم المدنية المصرية او لأية إجراءات قضائية اخرى فى اية مسألة من المسائل المتصلة بأعمالهم الرسمية وتتبع الطريقة المنصوص عنها فى الفقرة ٣٨ (ب) فى تسوية القضايا الناشئة بين أحد افراد القوة وأحد الرعايا المصريين عن مسألة من المسائل المتعلقة بأعمال الأول الرسمية وغير ذلك من الخلافات التى يتفق عليها .

(ب) وفى القضايا الأخرى التى تباشر فيها المحاكم المصرية الولاية المدنية بالنسبة لأفراد القوة ، تتيح المحاكم والسلطات المصرية لأفراد القوة فرصة كافية لحفظ حقوقهم . وإذا شهد القائد بأن احد افراد القوة لا يستطيع الدفاع عن مصالحه فى إجراءات مدنية هو احد اطرافها بسبب اعماله الرسمية او لتغيبه المصرح به ، قامت المحكمة او السلطة المصرية ، بناء على طلبه ، بوقف الإجراءات لحين زوال هذا المانع على الا تتعدى مدة الوقف تسعين يوماً على الأكثر . ولا يجوز الحجز تنفيذاً لحكم او قرار او امر على ما يملكه احد افراد القوة إذا شهد القائد بأنه مما يلزم للقيام بأعماله الرسمية وذلك علاوة على الممتلكات التى يجوز الحجز عليها وفقاً للقوانين المصرية . ولا يجوز لمحكمة او سلطة مصرية ان تقيد الحرية الشخصية لأحد افراد القوة تنفيذاً لحكم او قرار او امر او لإرغامه على حلف اليمين الحصول منه على معلومات او لأى سبب آخر .

(ج) فى الحالات المشار اليها فى الفقرة (ب) السابقة يجوز للمدعى ان يختار الفصل فى دعواه بالطريقة المنصوص عليها فى الفقرة ٣٨(ب) من هذه الترتيبات. وفى حالة الامتناع عن تنفيذ حكم صادر من محكمة مصرية او من لجنة المطالبات لصالح المدعى وفقاً للفقرة ٣٨ (ب) من هذه الترتيبات يجوز للسلطات المصرية—

دون الإخلال بحقوق المدعى — ان تطلب من السكرتير العام بذل مساعيه فى سبيل تنفيذ هذا الحكم .

الإخطار — الشهادة

١٣ — يجب إخطار القائد فى حالة اتخاذ إجراءات مدنية ضد شخص من أفراد القوة أمام أية محكمة مصرية ذات ولاية. وعلى القائد أن يبلغ المحكمة هل الإجراءات تتعلق بالأعمال الرسمية لهذا الشخص أم لا تتعلق بها .

البوليس الحربى : القبض :

تسليم الاشخاص المتحفظ عليهم و تبادل المعونة :

١٤ — على القائد أن يتخذ كافة الإجراءات التى تكفل حفظ النظام والأمن بين أفراد القوة . وتحقيقاً لهذا الغرض يتولى البوليس الحربى الذى يعينه القائد حفظ النظام فى الأماكن المشار اليها فى الفقرة ١٩ من هذه الترتيبات وغيرها من المناطق التى تنتشر فيها القوة تأدية لأعبائها . ولا يستخدم البوليس الحربى فيما عدا ذلك من الجهات إلا حسب مايتفق عليها مع السلطات المصرية وبالاتصال معها وبالقدر اللازم لحفظ النظام والأمن بين أفراد القوة . وفى سبيل تنفيذ هذه الفقرة يخول البوليس الحربى للقوة سلطة القبض على أفرادها .

١٥ — يجوز للبوليس الحربى التابع للقوة التحفظ على أى شخص موجود فى الأماكن المشار إليها فى الفقرة ١٩ عن يخضعون لولاية المحاكم الجنائية المصرية دون أن يتخذ بشأنه إجراءات القبض العادية وذلك بقصد تسليمه فوراً لأقرب سلطة مصرية مختصة :

(ا) عند ما تطلب منه السلطات المصرية ذلك . أو

(ب) للتصرف فى أى جريمة أو مخالفة للنظام تقع فى الأماكن المذكورة .

١٦ — يجوز للسلطات المصرية التحفظ على أحد أفراد القوة دون أن تتخذ بشأنه إجراءات القبض العادية بقصد تسليمه فوراً هو والأسلحة والأشياء المضبوطة إلى أقرب سلطة مختصة تابعة للقوة . وذلك :

(ا) عند مايطلب اليها القائد ذلك . أو

(ب) فى الحالات التى لا يستطيع فيها البوليس الحربى التابع للقوة العمل بالسرعة اللازمة عندما يضبط أحد أفراد القوة فى حالة تلبس أو شروع فى ارتكاب جريمة جنائية سببت أوقد تسبب أضراراً خطيرة للأشخاص أو الممتلكات أو اعتداء خطيراً على حقوق أخرى يحميها القانون .

١٧ — عند مايتم التحفظ على شخص وفقاً للبند (ب) من الفقرتين ١٥ و١٦ يجوز للقائد أو السلطات المصرية حسب الحالة أن يقوم باستجواب هـذا الشخص استجواباً تحضيرياً غير أنه لايجوز لأى منهما أن يؤخر تسليمه . وبعد التسليم يجب وضع هذا الشخص تحت تصرف السلطة التى تحفظت عليه لمواصلة استجوابه إذا ماطلبت ذلك .

١٨ — يتبادل القائد والسلطات المصرية المعونه فى سبيل إجراء جميع التحقيقات اللازمة فى الجرائم التى تهم أحدهما أو كليهما . وفى سبيل تقديم الشهود وجمع الأدلة وتقديمها بما فى ذلك ضبط الأشياء المتعلقة بالجريمة وعند اللزوم تسليمها . ويمكن للسلطة التى تسلم مثل هذه الأشياء أن تشترط ردها إليها فى ميعاد تحدده . ويخطر كل منهما الآخر بما يتم فى كل قضية قد يهمه معرفه وجه الفصل فيها أو يكون قد تم فيها تسليم أشخاص متحفظ عليهم وفقاً لأحكام الفقرتين ١٥ و ١٦ من هذه الترتيبات . وتتولى حكومة مصر محاكمة الأشخاص الخاضعين لولايتها الجنائية الذين يتهمون بأفعال لها اتصال بالقوة أو أفرادها من شأنها أن تعرضهم للمحاكمة أو ارتكبوها ضد القوات المصريه أو أفرادها وتتخذ سلطات القوة ما فى وسعها من التدابير بصدد الجنايات أو الجرائم التى يرتكبها أفراد القوة ضد رعايا مصريين .

أماكن القوة :

١٩ — تقدم الحكومة المصرية ، بالاتفاق مع القائد ، المناطق التى قد

تلزم لمقر قيادة القوة والمعسكرات وغيرها من الأماكن اللازمة لإيواء القوة وتأدية أعمالها ودون الاخلال ببقاء هذه الأماكن جزءاً من الأراضى المصرية ، إلا أنها مصونة وخاضعة لرقابة وسلطة القائد دون سواه وهو وحده الذى يأذن بدخول الموظفين هذه الأماكن لتأدية أعمالهم .

علم الأمم المتحدة :

٢٠ — تعترف الحكومة المصرية بحق القوة فى رفع علم الأمم المتحدة فى الأراضى المصرية على مقر قيادتها ومعسكراتها ومراكزها وغيرها من الأماكن والمركبات والبواخر وبأى طريقة أخرى يقررها القائد . ولا يجوز رفع أعلام أو ألوية أخرى إلا فى حالات استثنائية وحسب الشروط التى يقررها القائد ، على أن يراعى هذا الأخير بعناية ما تبديه السلطات المصرية من ملاحظات وطلبات فى هذا الشأن .

الزى الرسمى : المركبات والبواخر والطائرات : علاماتها المميزة وتسجيلها وتراخيص قيادتها :

٢١ — يرتدى أفراد القوة عادة الزى الرسمى الذى يقرره القائد ويخطر القائد السلطات المصرية بالأحوال التى يسمح فيها بارتداء الملابس المدنية وينظر برعاية إلى ما تبديه هذه السلطات من ملاحظات أو طلبات فى هذا الصدد وتحمل المركبات والبواخر والطائرات الرسمية الترخيص والعلامة المميزة الخاصين بالأمم المتحدة على أن يقوم القائد بإخطار السلطات المصرية بهذه العلامة وهذا الترخيص ، ولا تخضع هذه المركبات والسفن والطائرات لإجراءات التسجيل والترخيص المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المصرية وتعتبر السلطات المصرية كل ترخيص أو إذن بقيادة المركبات والسفن والطائرات يصدر من القائد صالحاً دون تأدية أى اختبار أو دفع أية رسوم .

الأسلحة :

٢٢ — يجوز لأفراد القوة إحراز وحمل الأسلحة أثناء تأدية عملهم وذلك حسب ما يصدر إليهم من الأوامر وينظر القائد بعين الاعتبار إلى ماتطلبه منه السلطات المصرية فى هذا الصدد .

مزايا وحصانات القوة

٢٣ — تتمتع قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة باعتبارها أحد الفروع الثانوية للأمم المتحدة ، بما لهذه المنظمة من وضع ومزايا وحصانات وفقاً لاتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة . وتسرى أحكام الفصل الثانى من اتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة على ما يستخدم فى مصر من الأملاك والأموال والموجودات المملوكة للدول المشتركة فيما يتعلق بكتائب هذه الدول التى تعمل فى قوة الطوارىء الدولية ولا يجوز لهذه الدولة المشتركة أن تقتنى أملاكا عقارية فى مصر دون موافقة حكومة مصر . وتعترف حكومة مصر بأن حق القوة فى أن تستورد معفاة من الرسوم الجمركية المعدات اللازمة لها ومواد التموين والمهمات وغيرها من السلع اللازمة للاستعمال الشخصى لأفرادها وأعضاء مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة الذين ينتدبهم هذا الأخير للعمل فى القوة دون غيرهم من الموظفين المعينين محليا ، إنما يشمل حق القوة فى أن تنشىء وتدير فى مقر قيادتها ومعسكراتها ومراكزها مؤسسات رسمية تقدم هذه التسهيلات للأشخاص سالفى الذكر على أن تكون التسهيلات التى تقدمها هذه المؤسسات سلعا استهلاكية (كالتبغ ومنتجاته والجعة الخ . . .) وغيرها من الأصناف العادية ضئيلة القيمة . وحتى يتم الاستيراد بواسطة القوة فى أقصر مدة ممكنة ، مع مراعاة مصالح الحكومة المصرية ، يتفق بين السلطات المختصة فى القوة والسلطات الجمركية المصرية على الاجراءات التى تتبع فى هذا الصدد بما فى ذلك ما يجب تقديمه من المستندات . ويتخذ القائد جميع التدابير اللازمة التى تحول

دون سوء استعمال الحق فى الاعفاء والتى تمنع بيع أو إعادة بيع مثل هذه السلع إلى غير الأشخاص سالفى الذكر . وينظر القائد بعين الاعتبار إلى ما تبديه السلطات المصرية من ملاحظات او طلبـــات بشأن إدارة هذه المؤسسات الرسمية .

المزايا والحصانات الخاصة بموظفى القوة وأعضائها :

٢٤ — يظل اعضاء مكتب السكرتير العام للأمم المتحدة المنتدبون للعمل مع القوة من موظفى الأمم المتحدة ولهم الحق فى التمتع بالمزايا والحصانات الواردة فى المادتين الخامسة والسابعة من اتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة. اما فيما يختص بموظفى القوة الذين يعينون محليا فلن تطالب القوة بأحقيتهم فى الحصانة إلا فيما يختص بالأعمال المنصوص عليها فى المادة ١٨ (ا) من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة .

٢٥ — للقائد الحق فى المزايا والحصانات والتسهيلات المقررة فى المـادتين ١٩ و٢٧ من الاتفاقيـة الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة وللضباط الذين يعملون بقيادة الأمم المتحدة (أركان حرب القائد) الحق فى المزايا والحصانات الواردة فى الفصل السادس من الاتفاقية الخاصة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة ومع مراعاة ماتقدم لن تطلب الأمم المتحدة لأفراد القوة سوى الحقوق المنصوص عليها صراحة فى هذه الترتيبات أو فى ترتيبات أخرى إضافية .

أفراد القوة : اللوائح الخاصة بالضرائب والرسوم الجمركية وغيرها :

٢٦ — يعفى أفراد القوة من أية ضريبة على الأجور والمرتبات التى تدفعها لهم الحكومات التى ينتمون إليها اوالأمم المتحدة . كما يعفون ايضاً من جميع الضرائب المباشرة الأخرى فيما عدا الرسوم البلدية مقابل الخدمات التى ينتفعون بها ومن كافة رسوم التسجيل وغيرها .

٢٧ — يعفى افراد القوة من الرسوم الجمركية على مايستوردونه من أمتعة شخصية عنـــد استلامهم عملهم لأول مرة فى مصر ويخضعون للقوانين واللوائح المصرية الخاصة بالجمارك ومراقبة النقد الأجنبي فيما يتعلق بما يملكونه من الأشياء الشخصية التى ليسوا فى حاجة إليها بسبب وجودهم فى مصر مع القوة . وتمنح سلطات الهجرة والجمارك والضرائب المصرية تسهيلات خاصة فيما يتعلق بالدخول والخروج إلى الوحدات النظامية التابعة للقوة بشرط ان تكون هذه السلطات قد اخطرت بالدخول او الخروج قبل حدوثه بمدة كافية . ومهما تكن اللوائح الخاصة بالنقد الأجنبي ، يجوز لأفراد القوة عنـــد مغادرتهم مصر ان يأخذوا معهم من الأموال المبالغ التى يشهد صراف القوة المختص بانهم قبضوها من حكوماتهم اومن الأمم المتحدة بصفة اجر او مرتب وانها الباقى المعقول من هذا الأجر اوالمرتب . ويعقد القائد مع السلطات المصرية اتفاقات خاصة لتنفيذ الأحكام الواردة فيما تقدم مع مراعاة مصالح الحكومة المصرية وافراد القوة .

٢٨ — يتعاون القائد مع السلطات الجمركية والضرائبية المصرية ويقدم كل مافى وسعه من مساعدة لضمان احترام القوانين واللوائح الجمركية والضرائبية المصرية من جانب افراد القوة وذلك وفقا لهذه الترتيبات او غيرها من الترتيبات الإضافية الخاصة بهذا الموضوع .

المواصلات والخدمات البريدية :

٢٩ — تتمتع القوة فيما يتعلق بالمواصـــلات بالتسهيلات المنصوص عليها فى الفصل الثالث من الاتفاقية الخاصـة بمزايا وحصانات الأمم المتحدة وللقائد السلطة فى تركيب وإدارة محطة واحدة او عـــدة محطات لاسلكية للإرسال والاستقبال للاتصال بنقط معينـة من الشبكة اللاسلكية للأمم المتحدة وتبادل الرسائل دون الإخلال بأحكام المادة ٤٥ من الاتفاقية الدولية الخاصة بالمواصلات السلكية واللاسلكية بشأن التداخل الضار وتخطر الأمم المتحدة السلطات المصرية المختصة والمجلس الدولي لتسجيل الذبذبات بالذبذبات التي ستعمل

عليها أية محطة من هذه المحطات . وللقائد الحق أيضاً فى التمتع بالأولوية المقررة للبرقيات والمكالمات التليفونية الحكومية كما هو منصوص عليه بالنسبة للأمم المتحدة فى المادة ٣٧ من هذه الاتفاقية الأخيرة وفى الملحق الثالث لها وفى المادة ٨٣ من لائحة البرقيات الملحقة بها .

٣٠ — تتمتع القوة فى منطقة عملياتها بحق الاتصال دون قيد ولا شرط بالراديو والتليفون والتلغراف وغيرها من الوسائل وبحق إقامة التسهيلات الضرورية لصيانة هذه المواصلات داخل أماكن القوة وبينها ، بما فى ذلك وضع الكابلات والأسلاك الهوائية وإنشاء محطات لاسلكية ثابتة أو متنقلة للارسال والاستقبال . ومن المتفق عليه أن كابلات وأسلاك التلغراف والتليفون المشار إليها فى هذه الفقرة ستوضع داخل أماكن القوة ومنطقة العمليات أو بينها رأساً وأن وصلها بشبكة التلغراف والتليفون المصرية يتم وفقاً لما يتفق عليه مع السلطات المصرية المختصة :

٣١ — تعترف حكومة مصر بحق القوة فى اتخاذ الترتيبات اللازمة بما لديها من الوسائل للتصرف فى البريد الخاص المرسل من أو إلى أفراد القوة ولنقله . وتخطر حكومة مصر بطبيعة هذه الترتيبات . ولا تتدخل حكومة مصر فى بريد القوة ولا تفرض عليه أية رقابة . وإذا شملت الترتيبات البريدية التى يعمل بها فيما يتعلق بالبريد الخاص لأفراد القوة عمليات تتناول تحويل العملة أو نقل طرود من مصر ، يتم الاتفاق بين حكومة مصر والقائد بشأن الشروط التى تجرى فيها هذه العمليات فى مصر .

حرية الحركة :

٣٢ — تتمتع القوة وأفرادها علاوة على المركبات والسفن والطائرات والمعدات الرسمية بحرية الحركة بين مقر قيادة القوة والمعسكرات وغيرها من الأماكن داخل منطقة العمليات ومن وإلى نقط دخول الأراضى المصرية المتفق أو التى سيتفق عليها بين الحكومة المصرية والقائد . ويتم التشاور بين القائد

والسلطات المصرية المختصة فيما يتعلق بالحركات الكبيرة التى تتناول نقل الموظفين أو المؤن أو المركبات بواسطة السكة الحديدية أو الطرق المستعملة للمرور العام . وتعترف حكومة مصر بحق القوة وأفرادها فى حرية الحركة عبر خطوط الهدنة وغيرها من الخطوط العسكرية فى سبيل تأدية أعمال القوة وواجبات أفرادها الرسمية وتزود السلطات المصرية القوة بالخرائط والمعلومات الأخرى التى تكون مفيدة لتسهيل حركاتها بما فى ذلك مواقع حقول الألغام وغيرها من الأخطار والموانع .

استعمال الطرق والممرات المائية ومنشئات الموانى والمطارات والسكة الحديدية :

٣٣ ـ للقوة الحق فى استعمال الطرق والكبارى والقنوات وغيرها من الممرات المائية ومنشئات الموانى والمطارات دون دفع أى رسم أو أجر سواء مقابل التسجيل أو غيره فى منطقة العمليات ونقط الدخول العادية ، باستثناء الرسوم التى تقابل رأسا الخدمات التى تقدم لهم . وتنظر السلطات المصرية بأكبر رعاية ممكنة فى حدود الاتفاقات الخاصة بالطلبات التى تقدم إليها لمنح أفراد القوة تسهيلات السفر بالسكة الحديدية ومزايا فيما يتعلق بالأجور .

المياه والكهرباء وغير ذلك من المرافق العامة :

٣٤ ـ للقوة الحق فى أن تستخدم المياه والكهرباء وغير ذلك من المرافق العامة بأسعار لا تقل رعاية عن الأسعار المعمول بها بالنسبة للمستهلكين الآخرين الذين فى مستواها . وتقدم السلطات المصرية إلى القوة ، بناء على طلب القائد ، المساعدة اللازمة للحصول على المياه والكهرباء وغير ذلك من المرافق التى تلزمها وتمنح لاحتياجات القوة ، فى حالة انقطاع أحد هذه المرافق أو تهديد بانقطاعه نفس الأولوية المقررة للمصالح الحكومية الأساسية وللقوة الحق فى القيام — إن لزم — داخل أماكنها ، فى البحر أو البر بتوليد الكهرباء التى تستخدمها وإرسالها أو توزيعها حسب احتياجاتها .

العملة المصرية :

٣٥ ـ تقدم حكومة مصر للقوة ـ بناء على طلب القائد ـ العملة المصرية اللازمة لأعمال القوة بما فى ذلك دفع مرتبات أفراد الكتائب التابعة للدول وذلك مقابل دولارات الولايات المتحدة أو فرنكات سويسرية أو أى عملة أخرى يقبلها الطرفان ، وبسعر القطع الرسمى المقرر بمعرفة حكومة مصر والأنسب للقوة .

المؤن والتوريدات والخدمات :

٣٦ ـ تساعد السلطات المصريه القوة ـ بناء على طلب القائد ـ على الحصول من المصادر المحلية على المعدات والمؤن والتوريدات وغير ذلك مما تحتاج إليه لغذائها وعملياتها من سلع وخدمات . وينظر القائد بعين الرعاية عند الشراء من السوق المحلية إلى الطلبات والملاحظات التى تبديها السلطات المصرية لمنع أى تأثير سىء فى الاقتصاد المحلى . ولأفراد القوة وموظفى الأمم المتحدة أن يشتروا من السوق المحلية مايلزمهم من السلع لاستهلاكهم الخاص وما يحتاجون إليه من الخدمات وذلك بشروط لاتقل ملاءمة عن الرعايا المصريين . وإذا احتاج أفراد القوة وموظفو الأمم المتحدة إلى تسهيلات فيما يختص بالعلاج الطبى أو بعلاج الأسنان خلاف التسهيلات المتوفرة لدى القوة تعمل الترتيبات اللازمة مع السلطات المصرية المختصة التى تستطيع منح هذه التسهيلات . ويقوم القائد والسلطات المحلية المختصة بالتعاون معاً فيما يتعلق بالخدمات الصحية . ويقدم كل من القائد والسلطات المصريه للاخر أقصى ما يمكن من التعاون فى الشئون المتعلقة بالصحة ولا سيما مراقبة الأمراض المعدية وفقاً للاتفاقات الدولية ويدخل فى هذا التعاون تبادل المعلومات والبيانات الإحصائية المتعلقة بهذ الموضوع .

الموظفون المعينون محلياً :

٣٧ ـ يجوز للقوة أن تعين محلياً ما يحتاج إليه من الموظفين . وتقوم السلطات المصرية بمساعدة القائد بناء على طلبه فى اختيار هؤلاء الموظفين . وينظر القائد

بعين الرعاية عند اختيار الموظفين المحليين إلى ما تبديه السلطات المصرية من ملاحظات وطلبات وذلك منعاً لكل أثر سيء فى الاقتصاد المحلى . ويقرر القائد مدد وشروط تعيين الموظفين المختارين محلياً على أن يراعى فى ذلك بصفة عامة وبقدر المستطاع ما يجرى عليه العمل فى المنطقة فى هذا الصدد .

تسوية الخلافات والمطالبات :

٣٨ — تسوى الخلافات والمطالبات المتعلقة بالقانون الخاص حسب الأحكام الآتية :

(ا) تضع الأمم المتحدة أحكاماً بشأن طرق تسوية الخلافات والمطالبات التعاقدية أو غيرها من الخلافات أو المطالبات المتصلة بالقانون الخاص والتى تكون الأمم المتحدة طرفاً فيها ، فيما عدا الخلافات والمطالبات التى يسرى عليها البندان (ب) و (ج) من هذه الفقرة .

(ب) تنشأ لجنة خاصة تسمى لجنة المطالبات وتختص بالفصل فى جميع المطالبات التى تقدم من :

١ — أحد الرعايا المصريين عما يدعيه من ضرر ناتج عن فعل أو إهمال أحد أفراد القوة فى تأدية أعماله الرسمية .

٢ — حكومة مصر ضد أحد أفراد القوة .

٣ — أى من القوة أو الحكومة المصرية ضد الأخرى مما لا تسرى عليه الفقرتان ٣٩ و ٤٠ من هذه الترتيبات بواسطة لجنة مطالبات تنشأ خصيصاً لهذا الغرض وتتألف هذه اللجنة من عضو يعينه السكرتير العام وعضو تعينه حكومة مصر ومن رئيس يشترك السكرتير العام مع حكومة مصر فى تعيينه . وفى حالة عدم اتفاقهما على تعيين الرئيس ، يقوم بتعيينه رئيس محكمة العدل الدولية بناء على طلب أي من السكرتير العام أو حكومة مصر . ويعلن كل حكم تصدره لجنة المطالبات

ضد القوة أو أحد أفرادها أو ضد حكومة مصر إلى القائد أو إلى السلطات المصرية حسب الحالة للقيام بتنفيذه .

(ج) تتبع فى تسوية الخلافات المتعلقة بشروط تعيين الموظفين المختارين محليا وشروط عملهم الإجراءات الإدارية التى يحددها القائد .

٣٩ — تسوى جميع الخلافات التى قد تنشأ بين الأمم المتحدة ومصر حول تفسير أو تطبيق هذه الترتيبات والتى تتناول مسألة مبدئية متعلقة باتفاقية مزايا وحصانات الأمم المتحدة ، وبالطريقة المنصوص عليها فى المادة ٣٠ من تلك الاتفاقية .

٤٠ — تحال جميع الخلافات الأخرى بين الأمم المتحدة ومصر حول تفسير أو تطبيق هذه الترتيبات ، والتى لا يمكن تسويتها عن طريق المفاوضات أو أية طريقة تسوية أخرى ، إلى هيئة تحكيم يكون حكمها نهائيا وتؤلف من ثلاثة محكمين يعين السكرتير العام للأمم المتحدة أولهم والحكومة المصرية ثانيهم ويشترك السكرتير العام مع حكومة مصر فى تعيين ثالثهم وفى حالة عدم اتفاق الطرفين على اختيار المحكم الثالث بعد انقضاء شهر على اقتراح التحكيم من جانب أحد الطرفين يجوز لأى الطرفين أن يطلب إلى رئيس محكمة العدل الدولية تعيين المحكم الثالث . وإذا تخلف أحد المحكمين لأى سبب من الأسباب ، يعين بدل له فى ميعاد ثلاثين يوما بنفس الطريقة المقررة فى هذه الفقرة لتعيين المحكم الأصلى . وتعتبر هيئة التحكيم قائمة بمجرد تعيين المحكم الثالث وعلى أقل واحد من المحكمين الآخرين ويشترط لعقد جلسات هيئة التحكيم حضور اثنين على الأقل من أعضائها ويكفى لصدور قراراتها وأحكامها موافقة عضوين على الأقل من أعضائها

الاتصال :

٤١ — يتخذ القائد والسلطات المصرية التدابير التى تكفل اتصالا وثيقاً متبادلا بينهما .

المتوفون من أفراد القوة :

التصرف فى ممتلكاتهم الشخصية :

٤٢ — للقائد أن يتولى أمر جثمان من يتوفى فى الأراضى المصرية من أفراد القوة وأن يتخذ بشأنه التدابير التى يراها . وله أيضاً أن يتصرف فى الممتلكات الشخصية للمتوفى بعد الوفاء بالديون التى يكون قد عقدها فى مصر والمستحقة إلى رعايا مصريين .

الاتفاقات الاضافية :

٤٣ — تعقد عند الحاجة اتفاقات بين القائد والسلطات المصرية المختصة التى تعينها حكومة مصر بشأن التفاصيل المتعلقة بتنفيذ هذه الترتيبات .

تاريخ العمل بالترتيبات ومدتها :

٤٤ — بمجرد موافقة حكومتكم على هذا الاقتراح — يعتبر هذا الكتاب وردكم عليه بمثابة اتفاق بين الأمم المتحدة ومصر نافذ المفعول منذ وصول أول كتيبة للقوة إلى مصر . ويظل معمولا به لحين مغادرة القوة مصر . ويحدد بمعرفة السكرتير العام وحكومة مصر التاريخ الفعلى الذى تكون قد تمت فيه هذه المغادرة.

غير أن أحكام الفقرات ٣٨ و٣٩ و٤٠ من هذه الترتيبات الخاصة بتسوية الخلافات ، يظل معمولا بها لحين تسوية جميع المطالبات الناشئة قبل تاريخ إنهاء هذه الترتيبات والمقدمة قبل هذا التاريخ أو فى ميعاد ثلاثة شهور بعده .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ؟

(امضاء) داج همرشولد

السكرتير العام

نيويورك فى ٨ فبراير سنة ١٩٥٧

صاحب السعادة المستر داج همرشولد

سكرتير عام الأمم المتحدة — نيويورك

أتشرف بأن أشير إلى كتابكم المؤرخ فى ٨ فبراير سنة ١٩٥٧ والذى اقترحتم فيه أن تتخذ مصر والأمم المتحدة الترتيبات الخاصة الواردة به والتى تحدد بعض الشروط اللازمة لقيام قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة بأعبائها مدة بقائها فى مصر .

وإذ أذكر تصريح حكومة مصر بأنها وهى تمارس السلطات المترتبة على سيادتها المطلقة فى الشئون المتعلقة ببقاء قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة وقيامها بأعبائها، ستسترشد بحسن نية بموافقتها على القرار الذى أصدرته الجمعية العامة بتاريخ ٥ نوفمبر سنة ١٩٥٦ .

يسرنى أن أبلغكم ، باسم حكومة مصر ، موافقتها التامة على نص كتابكم وقبولها له .

كما توافق حكومة مصر على أن يعتبر كتابكم هذا والرد عليه بمثابة اتفاق بين مصر والامم المتحدة .

وانتهز هذه الفرصة لأعرب لكم عن فائق احترامى ؟

(إمضاء محمود فوزى)

وزير الخارجية

فهـــــرس

حسب ترتيب الحروف الهجائية

لأهم الموضوعات والأحداث والحوادث والمواقع والأعلام والإسماء

الصفحة	الموضوع

فهرس عام الكتاب

الصفحة	المبحث	الموضـــوعات

المبحث الثانى

الصفحة	المبحث	الموضـــوعات

المبحث الثالث

١٩٥ « سياسة المحالفات والمصالح المشتركة ومجموعة الدول العظمى والسلام المسلح »

الصفحة	المبحث	الموضـــوعات

الصفحة	المبحث	الموضـــوعات

الصفحة	المبحث	الموضـــوعات
٤٥٩		خلاصـــة

المبحث الخامس

(التيارات الدولية فى عـالم اليوم) ٥٠٩

الصفحة	المبحث	الموضـــوعات
٥٨٧		الاحلاف آفة العلاقات السياسية الدولية
٥٩١		(٣) البترول
٥٩٢		بترول الشرق الأوسط والبترول العالمى
٥٩٦		كيف الاستفادة من بترول الشرق الأوسط
٥٩٩		السياسة الذرية
٥٩٩		السياسة الذرية للكتلة الغربية
٦٠٨		السياسة الذرية للكتلة الشرقية
٦١٦		أهم الوسائل السلمية لفض المنازعات الدولية
٦١٦		التحكيم
٦٢١		أمثلة فى التحكيم الدولى (النزاع الفرنسى المكسيكى سنة ١٨٣٨ ، النزاع بين أسبانيا وشيلى وتحكيم الهيئة الدبلوماسية فى سنتياجو بشأنه سنة ١٨٦٥ ، والنزاع بين فنزويلا من ناحية وانجلترا وألمانيا وايطاليا من ناحية أخرى سنة ١٩٠٢، النزاع بين بوليفيا والبراجواى على الشاكو عام ١٩٣٤ — ١٩٣٥ ، النزاع بين تركيا واليونان على تفسير معاهدة الصلح لسنة ١٨٩٧ ، التحكيم بخصوص الحرب الأسبانية الامريكية سنة ١٨٩٨ ، التحكيم فى النزاع بين العـــراق وتركيا على الموصل سنة ١٩٢٣ ، التحكيم بخصوص بعض حالات التعويضات المطلوبة للحلفاء من امبراطوريات الوسط المهزومة فى الحرب العالمية الأولى)
٦٣٤		القضاء الدولى عموما
٦٣٦		قضية تحكيم الالباما
٦٤١		القضاء الفنى

الصفحة	المبحث	الموضـــوعات

تصـــويب

الصفحة	السطر	ترتيب الحروف أو الكلمات أو العبارات المقصود تصويبها بالارقام من اليمين الى اليسار	الحرف أو الكلمة أو العبارة الصائبة
٢٤	٤	١ـ٢	*1953 - 1955*
٢٥	١٣	١	*1952*
٢٦	١٠	٥	***Duroselle***
٥٣	١٤	٣،٤	الامبراطور شارلسكان
٥٦	١٥	١٣،١٤	مما يتعين
٦٦	١	١٠،١١	الدول الصناعية
٦٩	١٢	١٠،١١	وقف القتال
١٠٠	٢٥	٦،٧	***Les Théories***
١٠٣	٢	٨	***Institutions***
١٣٦	١٩	٨،٩،١٠،١١،١٣	وذلك معاقلهم وحصونهم
١٤٧	٧	٧،٨	السلام المسلح
١٧١	١٩	٦	يفضل
١٧٣	٢٠	٥،٦،٧	لم تأت فجأة
١٧٥	١٢	٤،٥،٦	العلاقات السياسية الدولية
٢٠١	٢٢	٧،٨	بأهداب الدين
٢٢٤	٢	١١	ايرلندا
٢٤٥	١٥	٤	جديرة
٢٤٥	١٦	١٠،١١	سياسة الدولة
٢٤٥	٣٠	٥	تهتم
٢٥٣	١١	٩،١٠،١١،١٢	نزلت الى مسرح السياسة
٢٥٥	٢٠	٧،٨،٩	معاهدة سنة ١٨٥٦
٢٥٧	٣	١٤	برمتها بكارثة
٢٦٤	٥	٤	امتشقت
٣١٥	٦	٨،٩،١٠	***Dictature ou Liberté***
٣١٥	٧	٧،٨	للويس ماريو

تابع التصويب

الصفحة	السطر	ترتيب الحروف أو الكلمات أو العبارات المقصود تصويبها بالارقام من اليمين الى اليسار	الحرف أو الكلمة أو العبارة الصائبة
٣٥٠	١	٧,٨,٩,١٠	١٩٢٧ الى سنة ١٩٣٣
٣٦٢	٩	٧,٨	المضطلعون بتصفيتها
٣٧٤	١٢	١,٢	سحب قائمة
٣٩١	٦	٦,٧	يثأر منه
٤١٤	٩	١,٢,٣,٤	وعلاوة على تعدد
٤٢٧	١١	١١,١٢,١٣	الفرد أن يطيعها خاشعا
٤٢٧	١٣	١,٢	فردريك الثاني
٤٢٩	٧	٥,٦	السامية المشوابن
٤٤١	٧	١٢,١٣	سنة ١٩٤٤
٤٤٦	٩	١	المتعة
٤٦٤	١٦	٧,٨	تطورت الحالة
٥١٧	٦	١٠	*Activities*
٥١٨	٢	٦	*Foundation*
٥٢٧	٢	٩,١٠,١١	اثنى عشر أوروبيا
٥٤٧	٤	٣,٤	ينكسر عودها
٥٤٧	٩	٩	وستفاليا
٥٥٨	١٠	١٢,١٣	فيما وراء البحار
٥٦٢	١٤	٨,٩	دولة عظمى
٥٨٣	٥	١,٢	سياسية عسكرية
٦١٨	١٤	٤,٥,٦	وعادت الاحوال
٦٤٦	١٦	١,٢,٣	لسنة ١٩١٩-١٩٢٠
٦٤٩	٢	٥,٦	اشرك القضاة
٦٥٢	١٨	١,٢,٣	طلب هذا الافتاء
٧٤٤	٢١	١٠,١١,١٢	ووافقت عليه
٧٦٩	٥	٣,٤,٥	ووافقت عليه
٧٧٦	٤	١١,١٢	باعلان وقبول التالية
٧٨٩	١٧	١,٢,٣	ونرى في
٨٠١	٩	١,٢	تبوء الدولة
٨٢٩	١٨	٩,١٠,١١	الاقتصادية والاجتماعية

أهم بحوث وكتب المؤلف وهى :

فى الملكية الصناعية ، والتشريع التجارى المقارن والتكميلى ، والاقتصاد ، والعلاقات السياسية الدولية ، والقانون العام، وعلم السياسة .

الكتب :

١ — « مقدمة فى الدراسات الاقتصادية من الناحية العملية » ، نشر فى مايو سنة ١٩٤٨ ، ويقع فى نحو ٥٠٠ صفحة .

٢ — « العلاقات السياسية الدولية فى ضوء القانون الدولى العام » نشر فى يونيه سنة ١٩٤٩ ويقع فى نحو ٦٠٠ صفحة .

٣ — « الاتجاهات الاقتصادية والسياسة الحديثة » نشر فى يونيه سنة ١٩٥٠ ، ويقع فى نحو ٤٠٠ صفحة .

٤ — « السياسة والحكم فى ضوء الدساتير المقارنة » نشر فى يونيه سنة ١٩٥٢ ، ويقع فى نحو ٥٦٠ صفحة .

٥ — « بحوث فى السياسة » نشر فى يونيه سنة ١٩٥٣ ، ويقع فى نحو ٤٠٠ صفحة .

٦ — « الشرق الأوسط ومشكلة فلسطين » نشر فى مايو سنة ١٩٥٤ ، ويقع فى نحو ٤٣٠ صفحة .

٧ — « أصول العلاقات السياسية الدولية » نشر فى يونية سنة ١٩٥٧ ، ويقع فى نحو الف صفحة .

البحوث :

١ — بحث فى تنظيم الصناعة ومكافحة الغش فى الشوكولاته فى سويسرا وما يحسن اتباعه عندنا .

٢ — بحث فى تنظيم صناعة وتجارة ومنع غش الصابون فى الخارج وفى مصر .

٣ — بحث فى تنظيم تجارة وسوق الصوف فى الخارج وفى مصر .

٤ — بحث فى مكافحة الغش التجارى ، ودراسة تحليلية لقوانين الغش التجارى فى فرنسا وانجلترا وما يحسن اتباعه عندنا .

٥ — بحث فى نظام المخـــازن العامة وتشريع سند المخزن فى فرنسا وغيرها وما يحسن عمله فى مصر .

٦ — بحث فى نظم المخازن العامة المبردة من الناحيتين الاقتصادية والتشريعية مسترشدا بمخازن ميناء الهافر فى فرنسا .

٧ — بحث فى نظام السند الزراعى وأثره فى تسهيل عمليات التسليف الزراعى فى فرنسا وإمكان الأخذ بهذا النظام فى مصر .

(وكل هذه البحوث نشرت تباعا من سنة ١٩٣٤ إلى سنة ١٩٣٦ فى مجلة التجارة والصناعة التى تصدرها وزارة التجارة والصناعة « وكانت مصلحة » وتقع جميعها فى نحو ٥٦٠ صفحة)

٨ — بحث فى نظم التسليف الصناعى وتشريع رهن المحال التجارية والصناعية وقوانين التعاون الصناعى وإنشاء البنك الصناعى وإمكان الأخذ والعمل بهذا النظام فى مصر .

٩ — بحث فى سوق القمح وتقلبات أسعاره ونظم التسليف عليه فى الخارج

وسحب السند الزراعى على القمح المخزون فى الخارج وإمكان العمل بهذا النظام فى مصر .

١٠ — بحث فى ضريبة الميراث وأهميتها وتطوراتها فى الخارج وإمكان الأخذ بذلك فى مصر .

١١ — بحث فى مبادىء الملكية الأدبية والفنية والصناعية فى الخارج والعمل على إدخال هذه النظم فى مصر .

(وكل هذه البحوث نشرت تباعا مابين سنة ١٩٣٨ و سنة ١٩٤٣ فى مجلة الغرفة التجارية للقاهرة وتقع فى نحو ٣٥٠ صفحة) .

١٢ — رسالة الدكتوراه فى القانون والاقتصاد بالفرنسية بعنوان « الضرائب فى الاسلام » — كلية الحقوق جامعة باريس سنة ١٩٣٠
وتقع فى نحو ١٥٠ صفحة .

« *La Conception de l'Impôt chez les Musulmans* »

١٣ — بحث بالفرنسية « فى مكافحة بطالة الشبان المتعلمين فى الخارج وفى مصر » نشر فى مجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٣٧ ويقع فى نحو ٢٧ صفحة .

« *La Chômage des Intellectuels en Egypte et ailleurs.* »
« *L'Egypte Contemporaine* » *1937*

١٤ — بحث بالفرنسية فى « البناء الاقتصادى لمصر » ونشر فى مجلة مصر المعاصرة سنة ١٩٣٨ ويقع فى نحو ٣٠ صفحة .

« *La Structure Economique de L'Egypte* » *L'Egypte Contemporaine-1938*

١٥ — رسالة بالفرنسية ألقيت فى المجمع العلمى المصرى فى نوفمبر سنة ١٩٥١ بعنوان « العلاقات الاقتصادية بين مصر وأوروبا » من سنة ١٨٥٠

إلى سنة ١٨٨٢ من واقع تقارير لم تنشر بعد لقناصل فرنسا فى مصر فى ذلك العصر ، ونشرت بمجلة المجمع العلمى وتقع فى ١٦ صفحة فى المجلد رقم ٣٤ دورة ١٩٥١ — ١٩٥٢ .

« Les Relations Economiques entre l'Egypte et l'Europe de 1858 à 1882 d'Aprés les Rapports Inédits des Consuls de France » Bulletin de l'Institut d'Egypte T. XXXIV Session 195' - 1952 - Le Caire.

١٦ — بحث بالفرنسية قدم إلى المؤتمر الدولى للعلوم السياسية الذى عقد فى لهاى برعاية اليونسكو فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعنوان « اشتراك المرأة فى الحياة السياسية فى مصر » وطبعه المؤتمر فى حينه ونشره ، ويقع فى سبع صفحات .

« La Participation de la Femme à la Vie Politique en Egypte » Congrès International des Sciences Politiques-La Haye - Septembre 1952 (U.N.E.S CO)

١٧ — بحث بالعربية والفرنسية قدم إلى الاجتماع العلمى الذى نظم فى هيئة مؤتمر بمعرفة هيئتى ،اليونسكو،وجمعية الدراسات الدولية . وعقدالاجتماع فى أثينا فى أكتوبر سنة ١٩٥٢ وهوبعنوان « تنقيح الدستور المصرى ليتمشى والاتجاهات الاقتصادية الحديثة » ويقع فى ١٧ صفحة ، ونشر بواسطة المؤتمر المذكور.

« L'Amendement de la Constitution Egyptienne d'Après les Tendances Economiques Modernes » Symposium tenu à Athénes (Octobre 1952) organisé par L' (U.N.E.S.C.O) et la Société d'Etudes Internationales.

١٨ — تقرير يتناول « دراسة العلوم السياسية فى الجامعات المصرية » قدم إلى المؤتمر الدولى للعلوم السياسية الذى عقد تحت رعاية اليونسكو فى سبتمبر سنة ١٩٥٢ ، وطبع ونشر فى حينه ، ويقع فى اثنى عشرة صفحة .

Rapport Concernant « L'Enseignement des Sciences Politiques aux Universités, Egyptiennes» presenté au Congrès International des Sciences Politiques-La Haye September 1952 (U.N.E.S.C.O)

١٩ — تقرير عام صدر بمعرفةهيئة اليونسكو بعنوان « العلوم الاجتماعية فى الدراسات العالية للعلوم السياسية » وضعه الأستاذ روبسون الأستاذ بجامعة لندن بالاشتراك مع ستة مقررين للتقرير وضمنهم المؤلف لينوب عن الجامعات المصرية ، وصدر التقرير بالانكليزية والفرنسية فى مارس سنة ١٩٥٥ ويقع بالفرنسية فى ٢٨١ صفحة .

« Les Sciences Sociales dans L'Enseignement Supérieur de Science Politique» Rapport de l'Unesco, Redigé par. Prf. Robson « Université de Londres » - Mars 1955 - en 281 pages, un des rapporteurs nationaux collaborant au rapport » Prof. A. El Emary, l'autear.

٢٠ — تقرير إلى المؤتمر الدولى الثالث للعلوم السياسية الذى عقد فى المدة من ٢١ أغسطس سنة ١٩٥٥ إلى ٢٧ أغسطس سنة ١٩٥٥ فى استوكهلم برعاية هيئة اليونسكو ومثل فيه المؤلف الجامعات المصرية ، وقدم المؤلف التقرير بناء على طلب المؤتمر حسب توزيع جدول الأعمال ، وعنوان التقرير « الدول الكبرى والدول الصغرى فى المحيط الدولى » ، ودبجه باللغة الفرنسية ، ويقع فى عشر صفحات .

« Grands et Petits Etats dans L'organisation Internationale » Rapport Presenté par l'auteur à la demande du 3iem Congrès International de Science Polítique tenu à Stockholm - (U N.E. S. C. O.) Août 1955

٢١ — تقرير آخر إلى المؤتمر المذكور بعنوان « دور الاحزاب السياسية فى الديمقراطية» . دبجه المؤلف حسب توزيع جدول الأعمال باللغة الانكليزية فى نفس التاريخ السالف ، ويقع فى احدى عشرة صفحة .

« Role of Party Systems in Democracy » by the author to the 3rd International Congress of Political Science (U.N.E.S.C.O) Stockholm- August 1955

٢٢ — بحث بالعربية بعنوان « تطور المذاهب السياسية فى كل من الشرق والغرب » قدمه إلى مؤتمر العلوم السياسية الذى عقد فى القاهرة برئاسة المؤلف فى أبريل سنة ١٩٥٦ تحت رعاية هيئة اليونسكو ، وقد طبع التقرير بمعرفة الهيئة المذكورة فى حينه ، ويقع فى خمس صفحات .

مطبعة العلوم
١٦٣ شارع بورسعيد
(الخليج المصرى سابقا)



